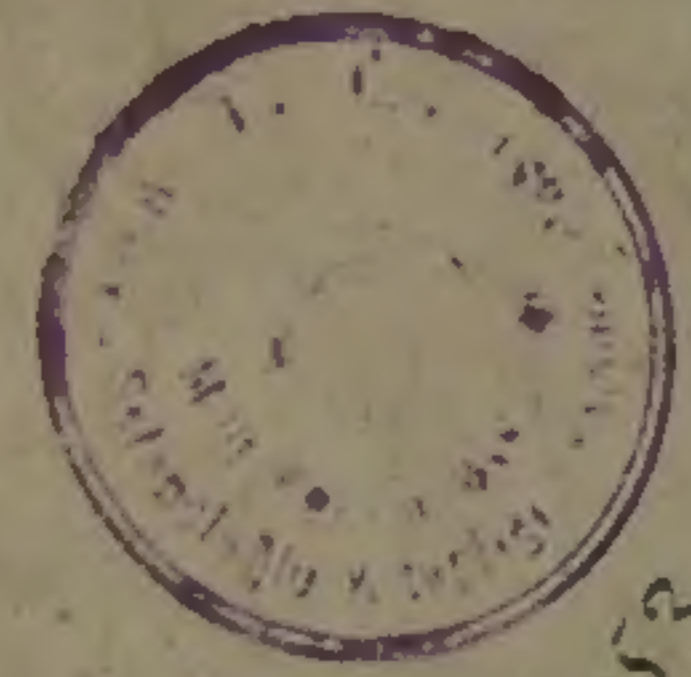


على التمسك باللبن والزبد لما بقي من المقدمة وفي لا يأكل من هذا البسر فأكله
 رطباً لا يحنث اذ هو ليس قطعاً فانه اذا صار رطباً صار ماهية اخرى
 في الصبحاح البسر او ليطلع ثم خلال ثم يبلع ثم يسر ثم رطب ثم تمر وكذا
 لا يحنث في حلقه لا يأكل من هذا الرطب او اللبن فأكله تمر او شيراز
 وهو اللبن المستخرج ماؤه حق صار كالفا لوزج لان صفة البسورة
 والرطوبة داعية الى اليمين وكذا كونه لبناً فينقبذه بخلاف لا يكلم هذه الصفة
 فكله شأناً او يحنث فانه يحنث لان الحجر ان السلم يمنع الكلام منهى عنه
 فلم يعتبر الذي في الشرع ولان الحكم فيهم يتعلق بالذات لان الصفة في الحاضر
 لغو وهذه الصفة ليست بداعية الى اليمين او حلف لا يأكل هذا الحلف فأكله كينث
 فانه يحنث لان الصفة الصغرى في هذا غير رمية الى اليمين وفي لا يأكل يسر
 فأكله رطباً لا يحنث لانه ليس يسر والفرق بين هذه المسئلة وبين
 ما قبلها ان صفة البسورة وصفة رطوبة وجد تامة في المعين فكما مقتضى
 قولهم الصفة في المعين ان يكون لغو لكنها لم تلغ لكون الصفة داعية
 الى اليمين وهم هنا وجدت في المنكر والصفة فيه معتبرة وبهذا يندفع
 ما قال صدر الشريعة واعلم انه لا فرق بين قولنا لا يأكل هذا البسر فأكله رطباً
 وبين قولنا لا يأكل يسراً فأكله رطباً بناء على ان الرطب والبسر من السماء الاجناس
 الى اخره مع انه يخالف الهداية ويغيرها ولو اكل في هذه الصورة مذهب
 حنث البسر المذنب بكسر النون الذي اكثره يسر وفيه شيء من الرطب
 والرطب المذنب عكسه وانما حث لانه اكل الحاروف عليه وزياده فيحنث
 وكذا يحنث لو اكل بعد ما حلف لا يأكل رطباً عند ابيع وقال لا يحنث فيهما
 لان الرطب المذنب يسمى رطباً والبسر المذنب يسمى يسراً وصاراً اذا كانت
 اليمين على البسر اوله ان الرطب المذنب ما يكون في ذنب قليل يسر والبسر المذنب على
 عكسه فيكون اكله اكل البسر والرطب كل واحد مقصور في الاكل بخلاف البسر
 لانه يصادف الجملة فينبع القليل فيه الكثير تبع المص صاحب الهداية في خلاف
 بين لائنة وفي غيرها من نسخ المعبرة كشروح الجامع الصغير والبسوط

سور الشيراز

عن زبارة سويليكه درر وانقل

توزي



8053

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Klasik	79 mur
Yeni	11 No.
Eschard	144

والمنظومة والاسرار والابضاح وغيرها ان يحتمل مع بل حنيفة ولو اكل بعد
ما حلف لا ياكل وطبا ولا يشرحت اتفاقا لما ذكرنا وفي لا يشرى وطبا
فاشترى كناية فسر فيها وطبا لا يحنث الكناية بالكسر القلق العذب بالكسر
وهو من اللشرك الصنعة من العب وانما لا يحنث لان العبرة في الاحكام للغالب
كما في الرضاع وغيره والشرع انما صارف البس واطراف الكناية اليه وجعلها
طرفا للوطب المكر بغير بغير البس كما لا يخفى ولو كانت اليه على الدك يحنث
لان الاكل بصارفة شيئا فثبت فكان كل واحد منهما مقصودا وضادا
كما اذا حلف لا يشترى شعيرا ولا ياكله فاشترى حنطه فيها جات شعير
واكلها يحنث في الاكل دون الشراء لما قلنا كما لا يحنث لو حلف لا يشترى وطبا
لو اشترى بغير ما ذكرنا وفي حلف لا ياكل لحم او بيضا فاكل لحم سمك او بيضا
بالبحر اى بيض السمك لا يحنث الحسن انما اذ هو لم يتبادر من ذكر اللحم والقياس
ان يحنث وهو قول مالك والشافعي لقوله تعالى ومن كل ثاكول من طرا والردية
السمك الاجماع وجه الحسن ان التسمية مجازية لان منشأه الدم
ولادته فيه لسكونه في الماء ولو كان له دم لما ابيع بلا زكوة وبيضا كالحلوان
ينوى في يعتبر النية فيهما وكذا لا يحنث في الشراء لو حلف ان لا يشترى
فاشترى لم يحنث لما ذكرنا ولو اكل لحم انسان او خنزير يحنث لانهم حقيقة
الا انه حرم وذكر ان هذا العناي انه لا يحنث باكل لحم الخنزير والادامى
قال في الكافي وعليه الفتوى وكذا لا يحنث لو اكل كيدا او كرسا لانها لم حقيقة
قال صاحب المحيط هذا في عرف اهل الكوفة والختار انه لا يحنث بهما
اى بالكبد والكوش وكذا الصالح في عرفنا لانها لا بعد ان لما ولا يستعمل من
استعماله والظاهر ان المراد بالعرف عرف ما وراء النهر كما هو مصطلح صاحب
الهداية لما لا يحنث لو اكل البية في لا ياكلها للعرف لانها نوع ثالث حتى لا يستعمل
استعمال اللحوم والشحوم وفي حلفه لا ياكل شيئا يتفقد بشتم البطن فلا يحنث
بشتم الظهر وهو الذي حاله لم عند ابيهم وهو الصحيح لانه من اللحوم وقيل
لحم سمين ويستعمل فيما يستعمل فيه اللحم خلا فلها فان يحنث عندهم الا انهم

كناية بنية متقوية

يعني الادب نفس بآدمى او شئ وبآدمى حام تورق ضربة

تكم تويرق حاشا اوله من كبرى

يتناول

العباد حرة من العباد
فمنها من العباد

خلافا لما قيل من حج او عمرة مشيا عندها اذ كل من الحرم والسجد شامل للبيت فذكره
ذكره وفي حلفه عبدا حرا ان لم يحج العام وقال حججت وانكر عتقه فشهدا عليه
اشان يكون يوم النحر بكوفة يعنى الاقام العبد ببيتة على انه ضمن العام بكوفة
لا يعنى العبد عند الشخص خلافا لمحمد فانه يعنى عتقه لانها تشهدا بغير معلوم
ولزم منها عدم الحج ولها ان هذه الشهادة ان اعتبر على العكس كما هو الظاهر فهي
باطل اذ لا بدعى للنحر فلا يدخل تحت القضا وان اعتبر على عدم اذ هو المقصود
فهو شهادة على النفي فصار كما اذا شهدوا انه لم يحج العام غاية هذا لان هذا
النفي لما يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يعنى بين نفي ونفي يسيرا للدم على النافي
ودفع المخرج كذا في الهداية والكافي وغيرهما من كتب الفروع لكنه مخالف لما
نقرر في كتب الاصول ان النفي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كان مثله
لأشياء وفي حلفه لا يصوم فصام ساعة بنية ثم افطر من يومه حنث لوجود الظن
اذ الصوم هو الامساك عن المفطرات في النهار على قصد التقرب والشارع في الفعل
يسمى فاعدا عرفا وان ضمن الى قوله لا اصول لفظة صوما او يوما لا يحنث
ما لم يتم يوما لان المراد به الصوم التام المتبرعما وذلك بان تمامه الى آخر اليوم
واليوم صريح في تقدير المدة وفي حلفه يصلي يحنث اذا جحد حدة يعنى لو صلى
ركعة لان الصلوة عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود ولا قبله اى
لا يحنث قبل السجود بالقيام والقراءة والركوع الحسن والقياس ان يحنث بالشروع
كافي الصوم ووجهه انها هي الاركان المختلفة فلما لم يجمعها لا يسمى صلوة بخلاف
الصوم لانه ركن واحد وهو الامساك ويتكرر في باقي الاجزاء وان ضمن بقوله لا يصلي
لفظة صلوة فيشفع يحنث لا باقل منه اراد بالشفع الركعتين ولا غيره باتيان الفعدة
اذ يرا دية الصلوة المعبرة بركعة واقلها ركعتان للنهي عن البنية وهي ركعة واحدة وفي
ان است من غير ذلك يؤا فغير هدى اسم لما هدى الى مكة للفقر فذلك القائل فطنا بعده
فقرته المراء ونسج ثوبا قلبه فهو هدى عند ابي خلافا لها لان النذر لا يصح الا في ذلك
او مضافا الى سبب ذلك والغزل لم يكن سببا لذلك ولا حنيفة ان المرأة تغزل من قطن الرجل عادة
وان ليس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الخلق فهو هدى بالاتفاق لا مضاف اليه ولان الغزل لم يكن مذكورا

الفرق

خاتم الفضة ليس على عرفا ولا شرا ولا بيع الشيء المتعلق بالرجال المتعلق بالمال ويكون اللام
 ما ليس للزينة ويجمع على بضم الحاء وكسر اللام ولشديدا ليا، بخلاف خاتم الذهب لا يجمع
 ولهذا لا يصح استعمال الرجال وهذا القول بكسر العين الفلانة ان رضع بالذهب والفضة
 على عنده والا فلا هو على مطلقا اي رضع ولم يرضع وبه اي يقول على لانه على
 حقيقة حتى يرضع في القرآن ولانه لا يجمع على عادة الامر معا وبني الايمان على العرف
 لا على ما في القرآن وقبل هذا اختلاف عصر وزمان فالناس في عصره يتكلمون بالذات غير مضمرة
 فافني ما عاين في زمانه وفي عصرها يتكلمون بها غير مضمرة فافني ما عايناه والتقدير بالذات
 اتفاقا او كثر في لانه عقد الزجر والزم وغير صغير على هذا الخلاف وفي حلفه لا يجمع على المذنب
 فجلس على بساط او حصير ففهمنا بحث لانه لا يجمع على ما وان حالها اي بين الارض
 وبينه اي الخائف ثبات وهو لا يجمع لانه لا يجمع على فلا يعتبر حاله ولو نزع فطره وجلس
 عليه لا يجمع وفي لانيام هذا الفرض فجعل فوقه فراشا اخر فقام على اي فراشا اخر فوقه لا يجمع
 لانه لا يجمع ثانيا على الفراش الاقل عرفا وعن ابي يوسف انه يجمع وان جعل فوقه فراشا
 بكسر الفاف السر الرفيق من الكواكب بسط على فراش يجمع لانه لا يجمع للفراش ففقد
 ثانيا عليه وفي لا يجمع على هذا السرير ان جعله فوق سرير آخر فجلس عليه لا يجمع
 اذ هو غير ذلك وان جعل فوقه بساط او حصير يجمع لانه لا يجمع على ما عليه
 والجلوس على السرير في العادة كذلك وعلى هذا الاعتبار السطح والدكان
باب الممين في الضرب والقتل وغير ذلك والاصل فيه ان ما تارك
 الميت فيه الممي في الممين وقت على الحالين وما اختص به يختص بالحياة
 فالذا قال الضرب والكسوة والدخول يختص فعلها بالحيوية
 بالحيوية يعني لو قال ان ضربتك او كسوتك او دخلت عليك يقتل
 بالحيوية فلا يجمع من قال ان ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعلها الممي
 بفعل الخالف هذه الافعال بعد موته لان الضرب اسم لفعل مؤنن متصل
 بالياء وذا لا يتحقق في الميت ومن عذب في القبر يوضع فيه
 الكسوة في قول العامة وكذلك الكسوة
 يرد به التملك عند الاطلاق ومنه

الشيء الذي لا يملكه جليل سطلق او غيره حاله يمين
 كسوة او كسوة وكسوة كسوة

باب الممين

ومن قال ان ضربتك فغيره
 فغيره من غير على الحيوة حداه

الكسوة

ومن الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان ينوي به الميت
 ومن الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان ينوي به الميت
 والقصور في الكلام الا فيهم والوت بنا فيه والتمه ان يدخل
 عليه زيارته وبعد الموت يزار فيه لا هو بخلافه في نفسه ولا يجمع
 انه يجمع في هذه الاشياء المتحققة في الميت ومنه حلف لا يجمع بها
 فحدها او حلفها او عطفها حيث يتحقق الا بداهة بهذه اللفظ والفعال
 الشافعي لا يجمع وبه قال بعض مشايخنا ثم قالوا هذا اذا كانت
 اللفظ في حال الغضب ولو كانت في حال اللوعة لا يجمع ان يجمع
 على رجة او رجا حلفا بغيره حتى يموت فهو محمول على الشد الطرية
 الدار بالعرف حلفا لبعضين وبنية قربا فمادون الشهادة في الشهاد
 وحازر عليه بغيره فاما هذا ايقال عند بعد العهد ما فيك من شدة حلف
 لبعضية اي الدين اليوم ففقدناه فيه ثم وحذ الدين زيونا فجمع زيفا
 وهو الذي خلط به نحاس وانشه فضة ففانت صفت الحودة ولم يخرج
 من اسم الرام او بغيره لفظا في معرب اصله بغيره غنة الكثرة فضة
 فيكون اروي في النيران ومسحقة بنوع الماء اي استحقها الصاحب على
 الدين او باق الى المديون الدين به اي بدينه شيئا وقبضه اي الدين
 فبذلك الشيء بقرى بمية اي لم يجمع الخالف لان الزيادة عيب العيب
 الجنس والذات الو يتجوز به صار مستوفيا فوجد شرط البر وقبض السخنة
 صحيح ولا يرفع بوجه البتر المتحقق وبالبيع وقعت المقايضة بين
 الدين وبين الثمن وصار الثمن قضاء للدين ولو قضاه رضا صا
 او سقوة بالفتح معربة بالفارسية سقوة يعني وجه هذه الدراهم
 فضة وصنوها صغر فيكون اروي في البئر حجة او اوهية اي ذهب
 الدين الدين المديون او ذهب الخالف المديون الدراهم للدين على الدين
 مع مية او ابراه منه لا يبرهان المراد من السقوة ليس من جنس
 الدراهم حتى لا يجوز التميز بها الذهب فضاء الاخر بطريق الاستبدال
 وفي الهبة والديانة لم يوجد المقايضة لان القضاء فعله والديانة

فلو قال ان شئت فغيره من نفسه بعد ما
 يجمع لانه افضل هو الاشارة ومعناه انظر
 في تحقيق ذلك في الحديث حداه

ومن حلف لا يضر به امر الله فقد كفرها او حلفها
 او عطفها حلف حداه

ولو قال انم اتقن فلانا فامرا طالق وفلان ميت
 وهو عالم به حلفه لانه عقد بمية على حيوة
 يحذفها الذية فهو ينقصر ثم يجمع
 للجز العادية حداه

الشيء الذي لا يملكه جليل سطلق او غيره حاله يمين
 كسوة او كسوة وكسوة كسوة

یعنی از اقبال و الله لا افعیل کند واجب
آنکه لا یفعلیم ابدانی الحقیقت متکثره
در سابق انقضی و در

ولان

وهو الفسخ وجذبه الله الى الاستبداد في مصفوفة حكمه بغيره لا اجماع
 لان الشئ بطريق السببية جائز عندنا ان يرى الامام من غير
 ولا يختص ذلك بالنسبة لغيره بل هو في كل من في الحق وقوله
 في نص من الجاهل في المدينة وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 اقتضت به الحال والنسب والحسن لا يوجب النفي لانه فلهذا
 فان قال قائل اني با امر المؤمنين فقال لا ريب في ذلك وانما الرتب على لا تظهر
 دار السجدة ملكه اعلم انهم يتركه دون في حكمه السببية ان الامام يفعلها
 ولم يقولوا القاضى وظاهرة ان القاضى ليس له حكم السببية ولا العتق
 والمرضى المحض ان حده السببية به لانه الاتلاف كان مستويا
 عليه فلم يكن المرضى مانعا ولا يجلد المريض ان حده الجلد لم يجلد
 من مرضه لان جلده قد يقضى الى الهلاك والحامل ان ثبت زناها
 وكبره لا يقطع يد الستار في عتق الحرة والبره ولا فضاة الى الهلاك
 بالبيتة تحبس كيد شرير سواء كان حدها البرجم او الجلد وسواء
 كانت مريضة او لا قية بالبيتة لانه ان ثبت فاقه اربا لا يجلد
 الرجوع عند عامل فلا يفيد الحبس حتى تدلان فيه اضرار بالولد الذي يحبس
 والخوف من ماء الزنا غير كفي وشرجه اذا وضعت حملها ان كان حدها
 السببية لان التأخير لاجل الولد وقد خرج والمرضى لا يباح في قامة التهم
 وان كان حدها الجلد لا يجلد ماله يخرج من نفاسه لانه نوع مرض فينظر
 البشيرة وان لم يكن للولد من شربة لا شرجم عند ابي حتى يستغنى
 الولد عنها اي عن السببية او الام لان في التأخير صيانة الولد على
 الضيق وقد روى انه عليه السلام قال للعامة بعد ما وضعت
 ارجي حتى يستغنى وكذلك باب الوطى الذي يوجب الحد والذى
 لا يوجب الا في من بيا افاصة الحد شرع في بيا ما يوجب وقال يوجب
 فقال الشبهة وهي ما يشبه الثابت وليس بثابت وادرك في افاصة
 لقوله عليه السلام اذروا الحدود يا شبهات وهي نوعان اعلم

انها

انما ثلثة اشياء في الفعل وفي السبب وفي العقد ولا يمكن دمج الثلاثة
 في الثانية لان السبب يشتر فيها ولا يشتر فيهما على الجاني وان اعتبر فيه
 بالوجه شبهة في الفعل ويسمى شبهة شبيهة وهي طلق غير الدليل
 اي الدليل على ذلك وهو يتحقق في حق من شبهه فلا بد من الظن
 يتحقق الاشتباه كقولهم سقوا امرأته من علم منهم ان حرة
 لا تملك العلم فلا يحد فيها ان ظن المحل يتحقق الاشتباه والآلة
 لا العلم بظن المحل كما ذكرنا كوطى معتدلة في ثلث او من طلاق
 بائن على مال او ام ولد اعتقها لان بقاء الله الملك وهو الحدة لا
 يحد ان يوزر الاشتباه في حله وطى العتقة بشملت والمعتقة
 بطلاق على مال والعتقة بالاقتسام حال كونها ام ولده او امه او امه
 اي ابيه وانه خلا لقوله عليه السلام في حق جارية الدفن انه ملك
 لا يملك فظن ان مال الاب كمال الابن وان جارية الاب لم يحل كما يحل
 جارية الابن او امه زوجة فان غنى الزوج بمال زوجية المستفاد
 من قوله تعالى ووجدكم عتقا عتقا فافني اي بمال حد يحد رضة قد يورث
 شبيهة ان مال الزوجية تلك الزوج او امه سببية لان البسطة بين
 العبد والمولى في الانشغال بمال ورضاه بذلك عادة مظنة لا اعتقاد
 حل وطى جارية لان الوطى لجواري من قبيل الاستحلام وكذا وطى
 المهر من الامة المهر بونه لانه ملكية المهر من المهر بونه ملكه
 يندونهم حد وطى المهر بونه لا في لامع اهتزاز عن رواية كتاب المهرين
 انه لا يحد سواء ظن فلا يحد في هذه الصور است قال الجاني اي ظننت
 انما تحل لي وان قال علمت انها حرام يجب الحد وشبهة في المحل وهي
 شبهة حكمية وهي قيام دليل الحد في المحل نافي للحرمه في ذاته اي اذا
 نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمه ولا يتوقف
 على ظن الجاني واعتقاده فلا يحد الجاني فيها اي في شبهة المحل وان
 علم وصلىة بالحرمه كوطى امه ولده وان سفل فان الدليل النافي

طلاق فائنة من معتدة ويسى وطى اعتك كبرى
 يا فتوى سال او زينة طلاق ايده بوزن ديبى
 عور وكذا وطى كبرى
 يا فتوى ام ولد وطى اعتك كبرى كم ان ارادته
 يا فتوى بيا سلك يا ان طلق جارية سنى بجام اعتك كبرى

من مهران مرقونة جارية وطى اعتك كبرى بويلا
 يعني حد او طار

للمرأة قوله عليه السلام من انبت وما لك الا بك لم يثبت حقيقة الملك
 فثبتت شبهة على كل وجه في الدم بعد الوفاة او مستبينة كفاية الملك
 فيها دليل جواز الوطء او معناه بالملك فانه لا دليل فيها الا على
 هو اخرج عند الصبيته من غير حجة ولا فائدة في قوله دون الملك
 لانه لا يخرج او ووطئ البائع الامه المبيعة او ووطئ الزوج الامه
 المبرورة اي التي جعلها صداق المراءى تزوجها فيها كسرها في
 الاقل الى الشئى والثانية الى الزوجية فان يكون المبيوع بعد البيع
 بحيث لو ملك انتقص البيع دليل الملكة الاولى وكون المهر صلة
 اي مالا بلو حال دليل عدم زوال الملك في الثانية والنسب يثبت
 في هذه اي شبهة في المحل عند الدعوة لاني الاولى اي يثبت في شبهة
 الفعل وان صدقها وانفرد ان الوطئ في الثانية لم يمتنع زنا
 لوجود الدليل الشرعي على ثبوت الملكة وفي الاولى يتحقق زنا وان
 سقط الحد بناء على شبهة الامه عليه فلا دليل فيه على الملكة اعلم ان
 هذا النفي ليس بحجى على ما هو فان المطلقة الثلث يثبت النسب
 فيها لان هذا ووطئ في شبهة العقد فيكون ذلك لا يثبت النسب في
 الايضاح المتصلة والمطلقة بحوض ينبغي ان يكون كالمطلقة
 ثلثا ويحد الوطئ بوطئ امه اجماعا وعنه وهذا القيد اتفاق الاكابر
 لا يختلف في افاء سائر المحرم سوى الاول والاباء وان وصليته
 ظن حكمها ان البسطة في ماله ما منعت عادة ولذا قبل شهادة
 احد ما في الآخر وكذا بوطئ امه او جدتها على ما في قوله
 ظنتها امه في ان الظاهر عدم الاشتباه بين امه التي صاحبها
 ومهرها امه او بين غيرها وان وصليته كان اي ازاله الحبيبة
 بالا وضاع والحركات الا ان دعائها الا في فقلت انا زوجه
 فوطئها لا يحد لان ظن استند على دليل شرعي وهو الاخبار بالحد
 بوطئ اجنبية زفت اليه وقلن النساء ولو قال قول وقيل لكان الاولى
 او كفى

يا فتى طلاق كتابه اولان لفظه لا يرد بغير ما
 عدت جكر كن جاج اتمك بسى
 يا فتى نعيم اتمك بسى جاج اتمك بسى

ان يكون في خبر الواحد فثبت ان الملك لا يثبت الا بالملك
 في موضع الاشتباه في الانسان لا يثبت بين امره وبين غيره في قول
 الوطئ اي في اول الامر فصار كالنكاح ووطئ المراءى اي منه الشئ فثبت
 بذلك على رصده وبالعادة لان البطلح لا يزوج المومنين انا المحرم واما
 المهر فظهر بان الماطلة المحل فلما لم يوجب له شبهة في المهر فثبت
 بوطئ بهيمة بل يبرز لان ليس في معنا الزنا في كونه جنسية ثم ان كان
 مالا بدليل تدج ثم عرفت بالشار ولا تحرم قبل الذبح وضمن ان
 قيمة الدابة ان كانت لغيرة لانها قلت لاجله والاحرام بانها
 بواجب وانما يفعل لئلا يجبر الرجل بها ان كانت فاقبة فيقطع
 التحريم وان كانت عاتوك تدج فتوكل عند ايج وعند اي يكون تحريم
 ومن زني في دار حرب او في دار يتي ثم خرج اليها واقعة عند الاقام بالزنا
 بقا عليه الحد وقال الشافعي بخلافه التزم بسلومه احكامها بانها كان مقام
 وان قوله عليه السلام لا يقام الحد وفي دار الحرب لان المقصود هو الاثر
 وولاية منقطعة فيها فيجوز الوجوب عن القاعدة واذ لم ينقطع
 وجوب الحد لا يقلب بعد الخروج اليها ولا يحد بوطئ محرم تزوجها
 سواء كان عالما بالحركة او لم يكن ولكن اذا كان عالما بها بوجع الجرح
 فخره هذا عنده وعندهما وهو قول الشافعي ان كان عالما بحركته
 زوج عرفة عليه على التام بهد قيد بقوله تزوجها لان لو وطئها قبل الشروع
 بعد انقضاء التام ان الشئ اخرج المحرم عن محمية النكاح فصار العقد
 فيمن انقضى قوله ان المحرم يحل للنكاح باعتبار ان المقصود من النكاح
 ومحلية النكاح وان انقضت عند بدليل لكن بقيت شبهة منها
 كما في نكاح الله بزوجين ووطئها على قولهما او ووطئ
 من استاجر باليسرة في بها عند ايج فله فالتام وان فجي اذ ليس به
 باحيا لينا فاني ان سيقها حتى تمكنه من نفسها ففعلت ثم رفع

وضمتها الى الوطئ لانهم من الفاعل
 يعني لان لا يكون للرجل الذي صاحبه الدابة
 بجلا وذات سائر مكر

ان الاستجارة باليسرة
 يعني كراة له دون

الاموال من رخصتها وراثة الميراث منها وقال ذلك منسوبة اليه فقد
 يقولون ليس في زنا لانه لو ساء جرمه للموت به ثم جازعها يحد
 اشفاقا وفي الحقايق هو قال امسكك لاني في بك لا يحد اشفاقا
 واما وطى اجنبية فيهما دون الفرج اي دون القبل فالوطى في الدبر
 والتبطين والتفخيذ يعرف من غير حد فيها دون السيلين
 بالاشفاقا وكذا اي يحد زنا لانه لا يحد في الاجنبية في الدبر داخل
 في قوله فيهما دون الفرج فلا معنى لهذا المصطف او عمل قوم لوط
 يحد هذا عندنا وعندهم وهو احد قول ان في حد الزنا ان يكون
 الماشي به عبدا او امراة او منكوبة لا يحد بل خلاف وان كان حرا
 لحيده او امراة او منكوبة لا يحد بل خلاف وان كان حرا
 بالاجماع وفي قول آخر ان لا يحد بغيره بل كل حال لقوله عليه السلام
 اقتلوا الفاعل والمفعول لهما انه في محنت الزنا لانه قضاء الشهوة
 في محل شهي على سبيل الكمال على وجه مخصوص حراما المقصد
 سفح الماء وله انه ليس بزنا لا خلاف الصوابية رضية في وجوبه
 من احوال البشار وهو ماحد عليه والتكليس من كان له
 اتباع الاجرة وغير ذلك واد هو بمعنى الزنا لانه ليس فيه
 الانسب واضاعة الولد لان ولد الزنا ياكل حكمه لعدم طهره
 وكذا هو انزل وقوى لانعدام الداعي في احد الجانبين والداعي
 في الزنا من الجانبين وقارواه الشافعي بمول على السبيل
 او على السفل وفي شرح الجامع الصغير للزنا شي والداعي فيه
 الى الامام ان شاء الله اذا اعتاده وان شاء الله وجبه
 فان زني زمني بحرية في دارنا اي مستمنة حد الذي فقط عند
 ابيح وعند ابن يوسف يحد ان وعند محمد لا يحد لان الحد يقطع
 وحق الاصل فوجب سقوطه في النج والابن يوسف المستمنة
 التبرم احكاما مائة قيامه في دارنا فيحد الذي شره بغيره لانه
 يحد

وفي نسخة حدة الزنية لا الهية وعند ابن يوسف
 يحدان ايضا وعند محمد لا يحدان صح

يحد بان يحد الابن حنيفة الذي وجد حنيفة الزنا من بائنه
 حنيفة وبلغ في مكلف يحد ان او صغيره الذي يحد بان يحد
 اخا من اجاز الكونه اجدوا في حد الزنا يحدون او صبي يحد طاعة
 لا حد عليه باي التي الفاعل والمفعول بالزنا ليس مكلف ولم يحد
 فعلا زنا وهو تابع له الذي رداية عن ابن يوسف قال زنا
 وان في حد الزنا الكره سواء كان الكره زانيا او فزنية وكان
 ابو حنيفة يقول او لا يحد وهو قول زفر لان انتشار الدليل
 على الاختيار بحد الزنا ثم رجع وقال لا حد عليه لان انتشاره قد يكون
 طبع الاطفا كما في النائم فاوردت شبيهة فلهذا رجع اليه شرب الله
 الكراهية في السلطان فلو كان من غير حد عندنا فانه لانه لانه لو شره
 الهلاك وقد يتحقق في غيره لانه يتحقق لانعدام الدوام لوجوده
 الدافع وهو السلطان وبقائه السليم فالواحد هذا الخلاف عموما
 ان الاجرة وبرهان وكل اجرة بما عاين والغنى على قوله ما في زنا
 زمانا نظمه القوة لكل منقلب فلهذا اطلق المصل الكراهية كما وقع
 في الكثرة والوقاية في غير تعيد بالسلطان كما وقع في البداية والابدية
 ان اقر احد هما اي احد الزنايين بالزنا اربع مرات في مجالس مختلفة
 وادى الاجرة النكاح لان دعوى النكاح تحتل الصدوق وهو يقوم به
 فاوردت شبيهة فسقط الحد ووجب المهر تحفيظ الحظر البضع وشره
 زني بانه فقتله بانه اذ يفعل الزنا لزم الحد والعقوبة لانهم جنايتان
 فينبغي ان يحد كل منهما موجبهما الحد بالزنا والعقوبة بالقتل وعند ابن يوسف
 لزمه العقوبة فقط لان قدر ضمان القيمة بسبب الملك الامنة فصار كما شئت لها
 بعد ما زني بها والخليفة الامام الذي ليس فوق امام في زمانه يوقد
 بالمال لا المحل للملكة ويوقد بالقصاص لان الحق القصاص
 لا يولى والخليفة وغيره فيه سواء لا يوقد بالحد لان الحد
 جوع الدنيا واقامة اليد دون غيره ولا يمكن ان يبقية على نكاح

اعلم ان كل شيء صنعه الامام الذي فقه امام علي عليه السلام
 كالزنا والسرقة والغضب لا يوقد بالآباء القصاص والمال
 فانه اذا قتل انسانا او اقله ماله يواضعه لا بالآباء لان
 الحد حق الا تتركوه مكلف باقامته وتقدر على نفسه سرقة

باب

احد الطرفين ولا يجان لاحدهما لان الشخص الواحد لا يكون
 في ساعة واحدة في مكانين متباعدين ولا يعرف البهادر
 في الحارب فيمنع القاضي عن الحكم بهما المتعارض او لشبهة الكذب
 فيه في الجحيم ولا يحد الشهود ايضا لامتثال صدور كل فردا اذا
 تقارب المكاتب مع اتحاد الوقت قبلت وكذا الابدان اذا لو شهد
 اربعة على امره به اي بالزنا وهي بكرة اي ثبتت بآثارها بان نظر
 النساء اليها فقلن هي بكرة لاحد عليهما ولا يحكي الشهود واما عليهما
 فاضطروا بغير الشهادة اذ لا يمتنعون بالبكارة مع الزنا وقول النساء
 حجة فيما لا يطلع عليه الرجال واما على الشهود فليحكم على حدوهم في
 الشهادة على الزنا واذا امتنع حكم بشهادةهم باعتبار قولهم من حجة
 في اسقاط الحد الذي ايجابه وكذا الحكم في الوفاة او لهم قسمة يعني اذا
 ذرأ شهودا على رجل بالزنا وظلمه انهم فاقوا لا يجد احد الشهود
 فلا شهادتهم اهل الفصل والاداء وان كان في ادائهم نفع قصور للشبهة
 الفسق فبااعتبار اهلية الاداء تثبت شبهة الزنا و باعتبار قصور الاداء
 تثبت شبهة عدم الزنا فلا بد من احد في الشهود عليهما والشهود او
 شهود على نفوذ اي ان الشاهد اربعة على شهادة اربعة بالزنا لا يجد
 احدا لان في الشهادة على الشهادة زيادة الشبهة لان احتمال
 الكذب فيها موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع
 ولا يجد الفروع لانهم ناشئوا للشهود عليه بالزنا بل حكموا بشهادة
 الاصول وانما ردت شهادتهم لنوع شبهة وهي كاخية للزنا
 وان اصلية شبهة الاصول بعد ذلك يعني بعد الرد لا تقبل شهادتهم
 حكمهم ولا يجد احد ايضا لان شهادتهم قد ردت في تلك
 الحادثة و شهادة الفروع لانهم قانعون مقامهم
 وحده الشهود عليه لو اختلف شهود في زوايا البيت وهذا المستحب
 والقياس ان لا يجد له خلفا في المكان وجه الاستحسان ان يتوفيق

مكن

يمكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية او في زاوية اخرى بالاضطراب
 والكره وحده الشهود في حلقه ان ينفذ لو كانا عيانا او محذورا بكمية المال
 الثانية في حذف لان شهادتهم او كانتا اقل من اربعة وقد وجب الابدان
 او اربعة احدهم عليه او محذورا في حذف وكذا اي حد الشهود فقط
 لو وجد احدهم عليه او محذورا بعد حد الشهود عليه وانما خفف حد
 بهام بعد التصديق او عدمه اهلية الشهادة بخلاف ادائه فلا يثبت الزنا
 ويجب الحد كونهما فلا يثبت في بيت المال ان رجم الشهود عليه
 وان كان محصنا فوجب واحد الشهود وعبد الوغوه فدية الرجم في
 المال لا حصل بقضاء القاضي وحطاه في بيت الله عليه يقع على
 المسلمين فيجب بؤره في مالهم وارشش هو دية الجرح اخرج في
 اي ضرب القاضي الشهود عليه او مائة مائة اي مائة الرجم يذري
 لا يجب على الشهود في اي بيت المال اربع وقال في بيت المال
 وبه قالت الثلثة ولا يوجب معرفة الارشش بان يقول الجلود عليه
 من هذا الاثر وغيره فيمنع اليها بينهما التفاوت وكذا الخلاف
 يوجب ان ارشش الجرح او مائة مائة مائة وعندهما في بيت المال لو رجم
 الشهود في ليس كذلك اذ في هذه المسئلة لا يجب في بيت المال بل
 يضمن الشهود وعندهما في الهداية وغيره ما فلو قال وكذا لو رجم
 الشهود قالوا بغيره ان كان اولى لهما في الاولى ان جعل الجلود
 يتحمل الى القاضي فيجب في بيت المال لما مر وفي الثانية ان
 الواجب بشهادتهم مطلق الضرب فينظم الجرح وغيره لعنه الا حد
 عنه فيضمنونه بالترجيح وله في الاولى ان الفعل الجرح لا يتحمل الى القاضي
 لانهم ياتونه وفي الثانية ان السمع يشهد بانهم الضرب المولم
 لا الجرح ووقوع امانة ضعف الحمل او من قبل هداية الضارب
 فيقتصر على الجلود الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحاح كيدا بمنع التماس
 عنه اقامة الحد والحافة الغرامة ولو رجموا بعد الرجم حدوا الى حد

ان شهدوا والزنا في محصن فزجهم في محصن
 احدهم عليه او غوه فدية الرجم في بيت المال

ان شهدوا الشهود وبنوا والزنا في غير محصن
 فجلدهم في الجلود ثم ظهر احدهم عليه او محذورا
 فذره في ارشش الجلود وعنده فلا يلزمها ذكر

لا واحد منهم جزا القذف وقال زفر لا يحدون لانه ان كانوا اقاد في
 حي فقط بطل بغيره وان كانوا اقاد في بيت فهو مدجوم بحكم
 القاضي فيورث ذلك شبهة رسلهم فيجعل لهما ان الشهادة
 انما تنقل لما زاد بالرجوع ان تقبل شهادتهم فيجعل لهما
 قاز فالحيث وقد انفسخت الحجة فيتنفسح ما بينتي عليه
 وهو القضاء في حقه ويزموا الدية لانهم اتلفوا النفس وقوله
 وكل واحد رجع حده ويزم ربحها فربما سبعا وقال الشافعي
 يجب القتل دون المال بناء على اصله في شهود ايه القصاص
 وتوزع رجع احد حصة فله شيء عليه لان شهادته الارجح
 باقية فان رجع آخر من الخاسر حده انفساخ القضاء
 بالرجوع في حقهما ويزم ما الراجح من الخسرة ربحها اي ربح
 الزينة اي بقي ثلثه الرباع المفقود ببقاء الثلث على الشهادة لان
 كما العبد ليس بشيء لا لبقاء بل يبقى لكل رجل قط قصار عليها
 الربيع وعلى كل واحد من الراجحين حدها كل لان الحد لا
 يجزى ولو رجع واحد منهم قبل القضاء بعد اكلتهم وقال
 زفر حد الراجح خاصة لا رجوعه صح في حق نفسه لان
 في حق اصحابه ولنا ان كل واحد منهم قذف في الاصل وانما يصير
 مشهارة باتصال القضاء فاما اذا لم يتصل القضاء ببرئ قذفا
 فيحدون وكذلك لو رجع واحد منهم بعد القضاء قيل الا مضاء
 وكورجع واحد منهم بعده اي القضاء قبل اقامة الحد فذلك
 كما اي حد منهم وعند محمد رجع الراجح فقط لان الشهادة
 تاكلت بالقضاء ولو شهدوا بالزنا على محض فزكوا فربما
 للشهود عليه ثم ظهر واكفوا او عييدا فالدية اي وية المدعوم
 على المذنبين بكسر الكاف ان رجوعه اعف التهمة والاى وان لم
 يدجوا فظلمه انهم كفار او عبيد فعلى بيت المال عند ابريج

طبع في نسخة فربما رجع واحد منهم لا شيء عليه
 لان شهادته الارجح باقية ان يملك

وقال

وقال تجوز الدية على بيت المال مختلفا في سوا رجوعوا او لم
 يرجعوا بهذا اذا قالوا تعذروا بالتركيب مع عدم اجزائهم وقال
 المذنبون منهم عدوا له فظلموا عبيدا لا يضمنون اتفاقا لا
 صا دقون في ذلك المذنبين في العدة ولو قتل احد
 المذنبين مفعول برحمة فظلموا اى اليهود كذلك اى عبيدا
 او كفارا فالدية في مال القاتل والمراد به قتل عدا بان ضرب
 عنقه مثلا بعد تعديل اليهود وقضاء القاضي والقياس ان
 يجب القصاص لانه قتل نفسا معصومة بخير حق وجه الاحسان
 ان القضاء صحيح ظاهر اوقت القتل فاورث شبهة الاباحة
 بخلاف ما اذا قتل قبل القضاء لان الشهادة لم تفرجة بعد ويجب
 الدية من ماله لانه عمد وسباني ان العواقل لا تقبل دم العمد العمد
 ولو اقر الشهود بتجدي النظر الى وجه الزاني او الزانية لا تزد الشهادة
 لانها يباح النظر لهم لتحمل الشهادة فاسم الطيب وقيل لا تقبل
 لان النظر عورة الغيب وفيه لواق لو اتعد بالنظر لتلذذ لا تقبل
 اجزاء النفسهم ولو انكر الشهود عليه بالزنا الاحصان بان
 انكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط ثبت الاحصان بشهادة
 رجلين او رجل وامرأتين او انكر ولادة زوجته منه اي من
 هذا المنكر فزحم عندنا خلافا لزنوف والشافعي مت على اصله
 ان يشهدوا بنهن غير مقبولة في غير الاموال ونف يقول يقول
 انه شرط في العلة لان الجنابة تتلفظ عنده فيضاف الحكم اليه
 فاشبه حقيقه العلة فلا تقبل شهادته النساء فيه احتيا لا للدر
 ولهم ان الاحصان عبارة عن الغضال المحمودة وانها ما نعت
 عن الزنا فلا يكون في معنى العلة بك حد شهادته اخيه عن الزنا
 وقدمه على القذف ليقض المحمة في الشمارب دون القاذف
 لاحتمال صدقه من مبتداه حبه وقوله الذي حد من لفظ

لان الحصان عندنا ليس يعقوبه
 فيثبت بشهادة النساء ومع الرجال
 لسائر حقوق منهن

من عام فيحل الذمي وغيره في حال اتم لاحد على الذمي
في شيء من الاشياء حراما وحى التي يكون من ماء العنب
كما يحى ولو فطرة واحدة لقوله عليه السلام حرمت الخمر
لغيرها لغير هذه الوصل فلا يجوز شرب الخمر موجودة
ولو قال موجودة كما وقع في الهداية كان أولى لان الرجح
من المؤنشات السماعية وهذه الجملة الاسمية حال او جازا
به حال كونه سكران ولو من نبيذى نبيذ محرم كما سيجي
بيان وشهد بذلك اى بالشرب او السكر رجلان فيه اشارة
الى ان شهادة الشاعين مقبولة او اقرح اى شرب الخمر
او السكر من الاشربة المحرمة نذ كان او غيره مرة واحدة
وعند ابي يوسف مرتين وان شهد احدهما بالشرب والاخر
بالاقرار لا يجد وعلم بشربة الاضافة الى الفاعل او المفعول
اى شرب الخمر او النبيذ طوعا ثانيا فان قال قاضي في حالة القاضي
حال عن الفاعل او مفعول مطلق اى شرب طوعا قال ضياع
يسأل القاضي عن الخمر ما هى كيف شرب وكم شرب وامن شرب
والتقادم وكونه في الحرب جواب من اذا صلى الى
افاق قال قاضيان في شرح جامع الصغير لا يجد قتل
ذهاب الكمية لا تدرى بما يحصل فيجوز فيه عما يشبهه نفع
الحدولان الزجر لا يحصل باقامة الخمر قبل ذهاب
السكر اذا الظاهر انه لا يثبت لم حال السكر ثمانين سوطا
للخمر لاجماع الصحابة على ذلك واربعين سوطا للعبد لان الرق
منصف وقال الشافعي هذا الشرب اربعون سوطا حر كان او عبدا
مفرقا على بدنه لان تكرار الضرب موضع قد يفضي الى
النفق وانما قال كما في الزنا نذ فيها على انه يتوفى الموضع
التي لم يثبت في حد الزنا وهو الرأس والوجه والفرج على

الخلاف المذكور بشان ذلك وينزع الفرد فيكون من غيرهما
في المشهور عن الصحابة لان سببه متيقن به كذا في خلاف هذا القول
لان سببه غير متيقن به لاحتمال ان يكون الفذف صادقا
فيه وعن محمد لا يجر ظاهر الخلاف في حد الزنا وان
اقر بشرب الخمر وشهدا عليه اشنان بعد زوال رجحانها اى
رجح الخمر لا يجد عن رابع والى يوسف خلافا لمحمد فانه يجد عنه
لان التقادم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق غير انه يقدر بالزنا
عنده اعتبار احداث الزنا وعندهما يقدر بزوال الزايجة لقول
ابن مسعود فان وجدتم رايحة الخمر فاجلدوه لان حد الشرب
ثبت باجماع الصحابة ولا اجتماع الا برأى ابن مسعود وقد
شرط قيام الرايحة ورجح في غاية قول محمد فقال والمذهب عندي
في الاقرار ما قال محمد لان حديث ابن مسعود انكر بعض اهل العلم
وفى الفتح القدير قول محمد بنو الصريح ولا يجد بالاتفاق
من وجد فيه رايحة الخمر او تقيأ بها اى علم شرب الخمر باحد هذين
بها او ار وشهادة لانه يحمل انه شربها مكرها او مضطرا والرخصة
مكفلة ايضا فلا يجد بالشك او اقر بها رجح عما اقر قبل اقامة لحد
او في وسطه لان حد الشرب حق الشع فيحل فيه الرجوع او اقرار كونه
سكران ما لم يبين ان سكره من الاشربة المحرمة لجواز كذبه في الاقرار
السكر والسكر الموجب للحد يعني على من سكر من غير الخمر لا يؤثر
السكان الرجل من المراة وان لا يعرف الارض من السماء بهذا احده
وعند ابن سليم لان الحد عقوبة فيجب في سنة ملاية السكر احثا لا للدن
ونهاية ان يلب عن التميز وما دون ذلك لا يعر عن تميزه لصغر
وعندهما ان يهدى ويخط كل امره بما يخط جده بهر لانه لا يستقر
على شيء في صواب وخطا ويروى المتعارف وعن رضه انه قال
اذا سكر بهدي قبة اى بقوله ما يقضى اعلم ان يخلو في حق لحد

وأما في حق كرمته فقولته بقولها اخذ ابلا حيا طمعه ان القدر
 الذي هذا عقيبة يكون خيرا مما اتفق ولوارثة السكران لا يثبت منه
 امرأة لان الكفر يتعلق بالاعتقاد فلا يخف مع السكر وعدم
 يوسف ارتداه كهر **باب من يوجب القذف** هو في اللغة عبارة
 عن الرمي مطلقا وفي الشرع الرمي بالزنا امر كونه الشبهة كميته
 اي عدد افعاله وما من جلدية للحر ونصفها للغير وثبوتها حيث
 يثبت كل منهما بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء
 لما في سائر الجود من قذف اي سب وهو حر مكلف محصن
 او امرأة محصنة بصريح الزنا بان قال زنت او انت زانية او
 يا زانية وكذا ذلك من صريح الزنا والظن متعلق بقوله قذف
 واحتذبه عن الكناية كما اذا قذف رجل محصنا بثر زنت فقال
 اخصدقت لا يجد المصدق يجوز ان يكون التصديق في غير القول
 جاز بطلب المقذوف ولو كان غائبا عن مجلس القاذف
 حال القذف ولو لم يطلبه لا يجد الا ان يطلب غير المقذوف الذي
 يقع القذف في نسبه كما بين المقذوف حده كما ان ايضا حد متوقفا
 على بدنه كيدوسه بك ولا يثبت عنه اي عن القاذف غير الغرر وخشوه
 لانها يمنعان عن وصول الالام ولا يثبت عنهما اظهاد والتخفيف
 لان نسبه عنهما مقطوع به لاحتمال كون القاذف صادقا بخلاف
 حد الزنا والشبهة لان نسبهما متيقن به ولما كان معنى الاحصان
 في الزنا بينه بقوله واحصن اي المقذوف كونه مكافا لجنس
 غا فلا بالغوا وانما اشتراط ذلك لان العار لا يلحق النسبي والمجنون
 لاستفاء الزنا بهما **باب من يوجب القذف** عليه السلام من يشرك بالله فليس
 بمحصى عفيفا اي عاريا عن الزنا لان غير العفيف لا يلحقه العار
 وايضا القاذف صادق فيه وقوله عن الزنا احصن الزنا عن الوطني
 احرام في الملك فانه لا يخرج الوطني عن ان يكون محصنا ولو نفاه اي

فانه غير العفيف لا يلحقه العار وايضا القاذف
 صادق فيه ومقتضى نسبه ان الوطني
 وبهذا التعميم يتبين عند احصان الزنا

غير من ابنيه بان قال لست لابيك او قال لست بابن فلان وهو
 اي فلان ابوه لو قال اذا كانت انت محصنة لكان اولى لان المقذوف
 بالزنا في الصورتين المذكورتين الام والمعتبر احصان المقذوف
 لا احصان من يطلب لحد ان كان النفي في غضب حده لانه يراد به
 كقضية في حالة الغضب والآي وان لم يكن في الغضب فلا ي
 لا يجد لان نفي النسب في غير الغضب يحتمل المعايينة نفي مشابهة
 اباه في المروءة والسما والاحتمال مع الاحتمال ولا يجد لو نفاه عن جده
 لانه صادق في علامه فانه ابن ابية حقيقه او نسبه اليه اي الى جده
 او نسبه الى عمته او خاله او راية بتشد يد الباء هو الذي رباه لان
 كل واحد منهم يسمى اباه مجازا فقال لرجل يا ابن ماء السماء فان
 في ظاهره نفي كونه ابنا لابي وليس المراد ذلك بل النسبة في الجود
 والتماحة والصفا امر قال لعربي يا بنطي البطح جبل من الناس في بلاد
 العراق يحضون باخلاق الذميمة وعدم الفصاحة فيحتمل ان يراد
 به النسبة في البلاء وعدم الفصاحة او قال لعربي لست بعربي
 ففي هذه الصور لا يكون قاذفا فلا يجد القاذف **باب من يوجب القذف**
 المحصن ان طالب به الوالد او الجدة او ان عاد او طالب الولد او ولته
 وان سفل لان العار يلحق بهم بسبب الجزئية فينا ولهم القذف
 معناه وعند الشافعي حد القذف يورث خيبت لكل وارث حنف
 المطالبة ولو كان الطالب محرما عن الادرث بالقتل او الكفر
 او الزوق فان المقذوف اذا كان محصنا جاز لا ينع الكافر والعبد
 ان يطلب بالجد جلافا لمحمد ويثبت لولد الولد حال قيام الولد خلافا
 لزوجيهما وكذا اي حد القاذف لو كان الطالب ولدا ثبت فان له
 المطالبة لتحقيق الجزئية خلافا لمحمد فان عنده لا يطلب الامن
 يورث بالتصوبة ولا يطلب ولد اباه ولا يطلب عبد بيده بقذف
 امة لحره المسلمة اذا لا يعاقب الاب لابنه ولا المولى لعبده فلو كان لها

راجع

ابن من عني له الطلب لوجوه السب وانقباض المانع وهو كونه اباً له
ويبطل حد القذف بموت المقتدوف لان الارث يجري في حقوق العباد
لا في حق الشخص وهما غالب عندنا وعند الشافعي لا يبطل لان حق العبد
غالب فيه عنده لا بالرجوع اي لا يبطل الحد برجوع القاذف
عن الاقرار لان المقتدوف فيه حقا فكذب في الرجوع بخلاف حدود
هي خالص حق الله تعالى اذ لا يكذب له فيها ولا يصح العفو لانه حوالته
ولو عفا عنه اي لا يصح اخذ العوض عن حد القذف لان الاعتراض
يكون في حق العباد ولو قال رجل زنت في الجبل وعني به الصخرة
حد عند الشافعي لان معنا زنت في الجبل فانه كما جاءنا فضا حيا
سواء مهور ايضا خلافا لحد وانما في لان المهور منه للصعود
حقيقته وذكر الجبل بقرته هو ادا ولها انه يستعمل في الفاحشة مهوراً
ايضاً لان من العرب من يهزم المثلين كما يلين المهور وحالة الغضب
واسباب تعين الفاحشة مراداً وذكر الجبل انما تعين الصعود مراداً
اذا كان مهوراً بكلمة على اذ هو المستعمل فيه وان قال رجل لآخر
يا زانية وعكس عليه الاخر بان قال بل انت حد اي الاول والثاني
لان كل واحد منهما يكون قاذفا لصاحبه فيحدان ولو قاله رجل
لامرأته وعكست امرأته بان قالت بل انت حد المرأة فقط ولا لغيرها
لان كلا منهما قاذف الاخر وقذفه يوجب اللعان لان المحدود في القذف
فبيداء بالحد لان في بدايته فائبة ابطال اللعان لان المحدود في القذف
ولا ابطال في عكسه لان الملا عنه يحد حد القذف لان احصائه لا يبطل
ففي حال دفع اللعان لانه في معنى الحد ولو قالت المرأة في مقابلة
قوله يا زانية زنت بك بطل الحد اي الحد واللعان معاً لاحتمال
انها تريد بهذا القول حقيقة الزنا اي زنت معك قبل الكحل فلم تكن
عفيفة فقط اللعان وان تريد المعنى المجازي ان زنت بك بعد النكاح
سمعت التكمين الذي بعد النكاح في الشؤنة كما انه اذا احابا لعذف فلم يكن

في حد الزنا ان يحد لغت الطلب
لا يحد العفة الا بغيره ان لو عاد
ولا يحد لانه ذلك العفة
لغاد ولا الاعتراض صالح

مقنة بالزنا فلا يجب الحد وان اقر رجل بولد بان قال هو ابني ثم نقى نقا
شبهه منه بان قال ليس بابني فلا عن لان النسب لزومه باقراره وبالنفق
بعده صادقاً فافيد عن وان عكس بانقاه او لا تم اقرته حد لانه لما كذب
نفسه بطل اللعان فيجب الحد والدلالة اي للرجل يعني ثبت
نسب الولد منه في الوجهين لان سابقاً ولا حقا ولا شئ يعني
لا حد ولا لعان ان قال ليس بابني ولا ابنيك لانه انكر الولادة اصلها والولاية
انكار الزنا فلم يصر قاذفاً لها ولا يحد فامارة لها ولد لا يعلم
له اب لقيام اماره الزنا منها وهي ولد لا اب له فقالت العفة
نظاً اليها او بقذف امرأة لا عنت بولواي سببه بان كان اللعان بينهما
وبين زوجها بنفي ولد والولد حتي او قد قذفها بعد موت الولد لقيام
امارة الزنا منها كما مر بخلاف من لا عنت بغيره اي بغير نفسي الولد حيث
يحد قاذفها لانقاه الامارة ولا حد بقذف رجل وطئ حرام العينة
كوطي في غير ملكه من كل وجه كاجنية محرمه عليه لقوات العفة وبوطي
الاحصان ولان القاذف صادق فيه او من وجه كوطي امة مشتركة
وبين عني فان الوطئ حرام لعينه في الصورتين والاصل ان من وطئ
حرام لعينه لا يجب الحد بقذفه او طأه كونه حرمت عليه ابداً كحامية
التي هي اخته رضاعاً لان العفة عن الزنا شرط الاحصان المقتدوف
وقد فانت فيمن وطئ المحرم لعينه ولا حد بقذفه مسلم زني في حال
كفره سواء كان في الحرب والاسلام لتحقيق الزنا منه شرعاً لانعدام الملك
حرام في جميع الادب ان او مكاتب وان وصليته كان مات عن يفاي اي تركه
ما لا يبق ببدل كتابته لان الحد انما يجب بقذف الحر في
حرمة هذا المكاتب اختلاف الصحابة ويحد بقذف من وطئ
حرماً كغيره كوطي امة المجوسية او وطئ امرأته والحال هي حائض
لان الحرمة مع قيام الملك وهي موقفة فكانت الحرمة لغيره فلم
يكن زناً وكذا وطئ المكاتبه خلافاً لابي يوسف لان عنده وطئ

او حد بقذف امرأة لا عنت بسبب نفق الولد
لقيام اماره الزنا منها وهي دلالة الولد الذي
لا اب له فقالت العفة اربك

لان الحد انما يحد بقذف الحر في حرمة هذا المكاتب
اختلاف الصحابة اربك

المكاتب بسقط الاحسان وهو قول زفر لان الملك راسل في حق
 الوطى ولهذا يلزمه العقر بالوطى ونحن نقول تلك الترات
 باق والحرمة لغية اذ هي موقفة ويجوز من قدف مسلما كان قد
 نكح محرمة في حال كفره عند ابي حنيفة خلافا لهما فانه لا يجد عندهما
 وهذا بناء على ان تزوج المجوس بالمحارم له حكم الفتنة فيما بينهم
 عند ابي حنيفة خلافا لهما ويجوز مسلمان قدف مسلما في دارنا
 لان فيه حق العبد وقد التزم ايضا حقوق العباد اعلنان
 ان المستامن يحذر القذف فقط عندهما وعند ابي يوسف يجب
 عليه سائر الحدود غير حد النحر ويكفي حد واحد لجنايات التحديسها
 كما اذا في مرات متعددة فحد مرة يكون عن الجميع لا يكتفى باختلاف
 جنسها كما اذا قذف وزنى وشرب يحذر لكل واحد لعدم حصول المقصود
 ببعض لاختلاف الاسباب فروح حكى عن ابن ابي ليلى كان
 قاضيا بالكوفة فسمع يوما رجلا يقول يا ب مسجده لرجل
 يا ابن الزانيين فامر باخذه فادخل المسجد فضربه حدين ثم انين
 ثمانين لقذف الوالدين فغذف فبلغ ذلك ابا ح فقال يا ابا حنيفة
 من قاضي بلدنا قد اخطأ في مسئلة واحلم من خمسة او خير حله
 من غير حصومة المقذوف وضرب حدين ولا يجب عليه الا حد
 واحد ولو قذف الفأ والى بين حدين والواجب ان يفصل بينها
 بيوم او اكثر وحده في المسجد وقد قال عليه السلام جنبوا صلاتكم
 من مساجدكم ومجائنتكم وسبل سيوفكم واقامة حدودكم وتكلم
 ينبغي ان يكتفى ان المقذوفين جبين او ميتين ليكونا الخصومة
 اليهما او الى ولديهما وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة
 بان قذف وزنا وشرب وسرق يقام عليه الكل ولا يوالى بينها
 خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يسلم من الاول فيبدأ بحد القذف
 اولادان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار لان شأنا يبدأ بحد الزنا وان

وان شاء بالقطع لاستواءيهما في القوة لشجونهما بالكتاب ولو
 حد الشرب لانه اضعف منهما ذكره الزيلعي **فصل في التعزير في**
الكشاف العز المنع ومنه التعزير للتكويب لانه منع من معاودة
 القبائح وفي الشريعة تعذيب على ذنب ليس فيه حد وهو قد يكون
 بالحبس او الصفع او تعريك الاذن او الكلام العنيف ونظر القاضى
 اليه بوجه عكس او الضرب وفي النهاية التعزير على اربع مراتب
 تعزير الاشفاق كالدهاقنة وارساء العاكر وكبار التجاوز
 ونحوها لا اعلام والجراى باب القاضى وتعزير اشفاق الاشفاق
 كالفتنة والطوية والصلحاء الاعلام فقط ويروى ان يقول القاضى
 بلغنى انك تحمده فقلت كذا وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام
 والجراى وتعزير الاخفاء تلك الثلاثة مع الضرب وفي الزائدة
 التعزير بالشم مشرووع ولكن بعد ان يكون قدفا يعزى من قدف
 مملوكا مطلقا سواء كان واوا او لم يمس عبد كان او امة او كافرا
 بالزنا بان قال يا زنى او زنى وكسبه لانه جنابة قدف
 وقد امتنع وجوب الحد لفقد الاحسان فوجب التعزير اوفى
 مالم الملم اذا شتم النبي يعزى وانما حص المسلم سنا
 بالوكرم كان قوله يا فاسق وان كان معلوم الفسق لا يعزى
 ولو قاله فارا واشابة لافح التعزير لا يسمع لانه شتمها دة
 على الحنج المجرد يا كافر هو ضد الايمان وقد يحى جعفر النعمان
 فح يكون ضد الشكر فالاحسن ان يقول يا كافرا بالله احتراز عما قال بعضهم
 انه لو قال يا كافرا لم يجب عليه التعزير **يا حبيبت** ضد الطيبات
 وهو ليس بله ولا لا يعزى يا فاجر الفسق والفجور المزوج عن عاقبه
 الله تعالى عا في يا لوطى قال في مسوط واذا قال يا لوطى لا حد عليه بالاتفاق
 لانه منسب الى نبي من انبياء الله تعالى فلا يكون هذا اللفظ صريحا في القذف
 فاما اذا انصحه بنسبة الى ذلك الفعل فعند ابي حنيفة يعزى ولا يجد لانه

حجود النعمة تبار

وفي يومها خرج الى يومئذ ان التبرير على عدم عظيم الجرم وحسن ما يرى
 الحاكم في احوال المضروب فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الاموال
 وفي الاموال عنه لو ان قاضيا رآى تزييرا ففقد اخذ بالاثار
 وان ضرب الشئ من ذلك فهو بالخيار في فرق على الاعضاء كيلا
 يؤدي الى التكلف ويجوز جسه بعد الضرب اذا احتيج الى زيادة
 تاذيب لا تنجس صلح تزيير فجاز ضمه الى الضرب واشد الضرب
 التزيير لان التخفيف جرى فيه من حيث العدد فلا يخفف
 من حيث الوصف كيلا يؤدي الى فوت المقصود ولذا لم يخفف
 من حيث التزيير على الاعضاء وبضرب قائما في ازار واحد ثم حد
 الزنا لانه ثابت بالكتاب ثم حد الشرب لانه ثبت
 باجماع الصحابة حيث قال علي رضي الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر
 يذى واذا يذى افترى وعلى المفسرين ثمانون جلدة وعليه اجمع
 اجمع الصحابة ثم حد القذف لان سببه محتمل لاحتمال كونه صادقا
 ومن حد اي حده الامام او غير رباذن الامام فمات قومه يذى
 اي لا يجب برشي على احد لان الامام ما يجوز من الله تعالى الضرب
 وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالعضاء والبراع قال الشافعي
 بحسب الدية على بيت بخلاف تزيير الزوج زوجته اي لا يهدر دمها
 بل يضمن لان تزييره اياها مباح فتقيد بشرط السلامة فاذا فات
 يجب الضمان **كتاب السرقة** هي لغة اخذ الشئ من الغير خفية
 اي شئ كان وشرا اخذ مكلف اي يقل بالغ مال الغير سواء كان
 كان غلوا او كافرا او مسلما انما يذنب لانه كناية لا يتحقق بلوغ
 التكليف خفية فيذنبها لانتهاكها وقد نصب على انه مفعول مضاف
 اعني قوله اخذ وهو مضاف الى عترة دراهم وعند الشافعي في
 رواية ربع دينار ويود ريمان ونصف وفي رواية ثلثة دراهم
 ويوفى زفر مضروبة من فضة جيدة من خبز كالذرو اليسو

من السرقة هي لغة اخذ الشئ من الغير خفية اي شئ كان وشرا اخذ مكلف اي يقل بالغ مال الغير سواء كان كان غلوا او كافرا او مسلما انما يذنب لانه كناية لا يتحقق بلوغ التكليف خفية فيذنبها لانتهاكها وقد نصب على انه مفعول مضاف اعني قوله اخذ وهو مضاف الى عترة دراهم وعند الشافعي في رواية ربع دينار ويود ريمان ونصف وفي رواية ثلثة دراهم ويوفى زفر مضروبة من فضة جيدة من خبز كالذرو اليسو

الجزء وهو ريمان مكان كجست ولو كان رابعا
 او يابا مقيونا وكشندوق ويجوز ان يقال
 عند مال وكونا وكونا بالمكان لا يميز
 الحافظ

او كما قلنا لا يكتفى له فيه وكشندوق الحزب عما يكون في الحزب شبهة
 لما اذا سرق من بيت ذي رحم محرم وانما قيل بالقيود الثلاثة
 الاخيرة لان الاخذ اذا لم يكن كذلك لا يكون الاخير سارقا وانما قال
 قدر عشرة دراهم ليتناول الدراهم وما يبلغ قيمة عشرة دراهم وانما
 قيد بمضروبة حتى لو سرق عشرة تبر لا يساوي عشرة مضروبة لا يبي
 القطع وروى الحسن عن ابي حنيفة ان المضروبة وغيره سواء والاول
 اصح وانما زنا جنة لانه لو سرق عشرة روية لا يقطع عند ابي حنيفة
 وزفر ويورواية عن يوسف وعنه ايضا انه يقطع ان كانت
 تزوج ثم المعتبر عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل كما في الزكوات
 وثبت السرقة بما ثبت به الشرب فيه اثابة الى ان شهادة النساء
 غير مقبولة فيه وكذا نقل الشهادة فان سرق مكلف حرا او عبده
 انما يذنب لان فعل الصبي والمجنون لا يعتد به فلا يشرع فيهما
 الحد ولم يشترط الحرية لاطلاق السارق في التصرف لان القطع
 لا يتصف فكل ولم يهدر دميانه لاداموال ذلك القدر حال كونه
 محررا يمكن يحد للمحفظ كالدار والكان والمولد والصندوق
 قوله يمكن متعلق بقوله محررا او حافضا اي محررا يحافظ به
 فلو سرق من صبي او مجنون لم يقطع واق المكلف بها اي بالسرقة
 مرة عند ابي حنيفة ومحمد كما في القصاص وحد القذف ويروى
 عن ابي يوسف عدم القطع الا بقرانه مرتين مطلق ويروى
 عنه انهما مجلسين مختلفين وروى بشر جوعه الى قوله ولذا ا
 لم يذكر المص بالخلاف او شهد عليه على صيغة المفعول يعني شهد
 رجلان على اخذه ولم يقل رجلان لان فهمه من قوله وثبت بما ثبت
 به الشرب ولم يصح لئلا يلزم التصحيح بما علم ورأى لهما الامام عن السرقة
 الضمير راجع الى الشاربين المنفردين من قوله شهد ما لا ي
 لان السرقة يطلق على مطلق الاخذ خفية وعلى قطع الطريق ايضا

لان السرقة تطلق على خفية مصلوة
 كما قال الخليل ان السارق الكليل سرقة من السرقة
 مصلوة من سرقة

هذا السور مختلف باختلاف الأصول
في أنما أرفق به من أن يقطع
في أنما أرفق به من أن يقطع

يعني ينسب له ما من السورة من أن لا تشترط
من ذلك رحمهم الله لا يوجب القطع

وكان كيف لم يعلم انه اخرج وناول من مخرج وسال اي
لم يعلم انها في دار الاسلام او في دار الحرب وسال كم
الضمير على اليد الى السورة بمعنى المسروقة لم يعلم انه كان نصيبا
ام لا وسال عن سرقة لم يعلم انه ذو رحم محرم ام لا ولا يخفى ان بعض
ذلك المذكور يفهم من بيان المارسة لكن السؤال للتحقيق
والسعي في درأ الحد ولا عناية على الانفهام لم يذكر السؤال
عن الزمان وفي المحيط سؤال عن زمانها فيما اذا ثبت بالنية
واما اذا ثبت بالقرار فلا يحتاج الى السؤال عنه لان التقادم
عزيمة مانع عن صحة القرار ويجهل الى ان يسأل عن الشهود
للثمة ثم يحكم بالقطع فاذا سألها مالك الاشياء وبنيها
فقطع السارق يده جواب ان وان كان في اي الشراف جمع اي جماعة
واصاب كل منهم اي كل واحد منهم قد نصيبها اي نصيبا المسروقة
وبسوسة داسم او ماس او ماسا فقطعوا ايديهم اتفاقا لتمام السرقة
في حق كل واحد منهم وان صليته يتولى الاخذ بعضهم لان للقتاد اليقين
ان يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقيون للدفع فلو منع محمد بخله
لامتنع القطع في اكثر السارق فيؤدي الى فتح باب الفساد ويقطع بسورة
المتاع بالسدين للمهلة والحكيم خشب مقوم يحلب من الهند
ويبرقة الابنوس بمد المهمة وفتح الباء وضم النون خشب
صلب وفي الصحاح شجر طيب الرائحة والصندل بفتح الصاد
للمهلة وسكون النون شجر طيب الرائحة والفصوص بضم الفاء
وبالصاد المهملتين جمع فض لخاتم وقد لحظنا تفاق وعنه محمد
لا يقطع في الغص وخضه والياقوت والزجج لانهما من اعر الاول
ولا يوجد مباحة الاصل في دار الاسلام قصاصت كالذهب
والفضة ويقطع بسورة الدنا والباب المستخدين من الخشب
لان الصنعة فيها غلبت على الاصل فالصفا بالاموال الثغنية

المخترين منه
الزاه والباب

ثم ان

ثم ان الملو بالباب غير المركب بالحداد وانما طلقه اعتمادا على كل ما في
في حكم المركب على خلاف هذا وفي الهداية انما يجب القطع في غير المركب
اذا كان خفيفا لا يشغل على الواحد حمله لا اي لا يقطع بسورة في ياقه
اي حفر عند الناس لا يتخذون له حرزا يوجد بها في دار الخشب وخيش
وقصب وصيد بري او يجرى الصيد به الحيوان الممنوع المتوحش باصل
الخلفة اما بفواجه وبجناحيه والتمسك ليس منه وطير سوا وكان
الطير بقاء او دجاجة او حماما ولا بسورة زرنج بكسر الزاء المعجمة
معروف ومقرة بفتحات الميم والغين المعجمة والراء المهملة وتكثير الغين
لغة فينمو الطين الاحمر وتوثر بضم النون والاصل فيه حديث عائشة رضي
فالت كانت الايدي لا تقطع على عهد رسول الله عليه السلام في الشيء الثقة
ولا اي ولا يقطع بما يسرع فاده كلين ولحم وقاله رطله وفي اليك
يقطع وبطلح لاحاجة الى ذكره لدخوله في الفاكه كما عرف في الايمان
وكذا لا يقطع بسورة تمر على شجر المراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز
عما لا يفكر سريعا وذبح لم يحصد وان كان في حائط موقوف او معة
حافظ لانه لم يستحكم ماله واما اذا حصده واحرز ففيه القطع و
وقال الشافعي يقطع في هذه الصور كلها ولا اي لا يقطع بما يتناول
فيه الدنكار كما يشترطه بطلية اي مسكه سوا كانت حلوة او مرة
لان من اخذها يتناول الدرافة والاداة لهوك دق وطيل بهذا
اذا كان طيل لهو اما طيل الغزاة فاختلاف المتأخر في وجوب
القطع فيه وبطلية هو العود ورماد وطير بضم الطاء وصيلب
رب وفضة الصليب مثال يعبد النصارى وعن ابى يوسف
اذا كان الصليب معيدهم لا يقطع لعدم الحرز لان معيدهم غير حرز
وان كان في بيت اخر يقطع لوجود الحرز ويطرح بكسر الشين
المعجمة قرب صدر كك ولفظ ركك في الفارسية الحيلة ولفظ
صلبها كناية عن المبالغة وتزج بفتح النون وهو الذي يلصق به

شيء مثلث كالتمثال

حكمة او عنده لان الناس يفتنون النائم عنده فتناعه حافظا له لا يرى
 ان المودع والمستعير لا يضمن بثلثه وفي الحوز بالمكان لا يعتبر بحفاظ
 لما ذكرنا ولا يقطع بسرقه مال من بينهما في اية ولادة سواء سرق
 من جزا صوليه او فروعيه مال غيرهم او سرق مالهم من حوز غيرهم
 بحراين الانبساط بين الاصول والفروع بالانتفاع في المال
 والدخول في الحوز ولا يقطع بسرقه من بيت ذي رحم محرم منه ولا
 للسوق مال غيره لانه ما ذنه شاع في دخول حرفة من غير استئذان
 وجوده العادة بالانبساط فيه وقال الشافعي يقطع لان القرابة
 هي البعضية وهي قرابة غير التولا وغير معتبرة عنده فصار كاصديق
 يسرق من صديقه ويقطع اتفاقا بسرقه ماله اي مال ذي
 رحم محرم من بيت غيره اي بيت الاجنبي لوجود كوز بلا شبهة
 وكذا اي يقطع بسرقه مال من بيت محرم رضا لانعدام
 الانبساط فيه عادة خلافا لابي يوسف في الام لا يضر بل عليها
 من غير استئذان بخلاف الاخت من الرضا لانعدام سدا
 المعنى فيها عادة ولا يقطع بسرقه مال زوجية او زوجها فان سوط
 اليه لكل منهما في حال الاخر مانع من القطع ولو كانت السرقه
 او بهذه التوصل من جزا خاص له اي الزوج انما قال بهذا تنصيصا
 للرد على الشافعي فان له خلافا فيه وكذا اي لا يقطع لو سرق
 عبد من مال سيده يشمل سيده للتغليب او زوجة سيده لوجود
 الاذن بالادخول عادة في هذا الصور لو سرق المولى من مكاتبه
 لان له حقا في كسبه او سرق رجل من حشيشه بالخمار المعجمة والنماء
 المشناة موقوف والنون يوزوج كل ذي رحم محرم منه او
 صهره ويوزوج كل ذي رحم محرم من امراته وهذا عند ابي حنيفة

الاول كان

او زوج سيده

سما حنيفة

خلافا لهما اي في الحشيش والصبر فانه يقطع عندهما لا نعدام
 الشبهة في المال ولو كان له ان الرجل يدخل دار حنيفة وصهره
 باوان عادة فثبت فيه شبهة الدخول بالدخل او حقيقة
 او سرق من مخم قبل الفقه لما روي ان عليا رضي الله
 يقطع السارق فيه وقال ان له فيه نصيبا قيل بهذا ادخل تحت
 قوله ولا يقطع بسرقه مال عامة او مشترك او سرق من حرم
 نهارا لا يقطع الحوز بالاذن بالدخول وان كان رتبة اي
 صاحب وحافظ الحوز عنده وعليه اي حنيفة ان سرق ثوبا من
 عنده وظهر المذنب ويوم قولها انه لا يقطع وعليه الفتوى
 لان الحرام بني الحوز فلا عتبة للحوز بالحفاظ بخلاف المسجد
 كذا في الكافي او سرق نهارا من بيت اذن في دخوله كالحائض
 والحوائض سواء ثم حافظ او لا بهذا التعميم بعد التخصيص
 او سرق الضيف من بيت مضيفه لان البيت لم يبق حرم
 حوزا في حقه لكونه مأذونا في دخوله ولانه بمنزلة اهل الدار
 فيكون فعله خيانة الاسرة وبهذا التخصيص بعد التعميم
 وقطع لو سرق من بيت الحرام لانه بنى لاجاز
 الاموال والاذن مختص بالنهار وما جرت العادات
 بدخوله في بعض الليل ملحق بالنهار لحصول الاذن
 او سرق من المسجد او من غير
 الحوز متاعا ورثة عنده حاضرا لانه حوز بالحفاظ او ادخل في
 يده في صندوق غيره او بية او جنبيه لولا واخذ قدر النصاب
 او سرق جوا القابض لم يجز فان لم يجز والقابض لا يجتمعان

وروى سفندون او غور لوقد يعني كفا رونه ودار حريمه
 بقماريلان ماله ونوا بدين او غور لوقد اي كفا رونه

من تحت رجل في حمام يقطع كما لو سرق من الحمام

فيهما أي في الدار يعني دار فيها حجرات سكن في كل منهما من لا تغلق له في
 الحجرة التي يكن فيها غيره مخ يكون بمنزلة المحلة أو لئلا شيئا من حوزة القاء
 أي الشيء المسروق في الطريق ثم خرج فأنه يقطع عندنا وقال زفر لا
 يقطع لأنه إن رماه وتركه إذا أخذه بنفسه ولهذا أن الرمي جيلة بعنادها الذي
 لتعذر الخروج مع المتاع أو العزاز ولم يتعزز عليه بدم معتبرة فاعتبر الكل
 فصادوا واحدا وأخرج مع المتاع ولم يأخذ فله مفتع لا سارق
 وعند الشافعي يقطع سواء أخذه أو تركه في الطريق المحل في الحرز على حمار
 فساقه فأخرجته أي الحمار من الحرز لأن فعل الحمار يضاف إليه وقوله ولهذا يضمن
 السابق ما أتلف بالداية ولو لم يجره وخرج بنفسه لا يقطع وقوله وساق إشارة
 إليه ولو دخل بيتا فأخذ شيئا وناول أي أعطى المال بإخراج يده من
 البيت من هو خارج البيت لا يقطعان أما الأول فلا لأنه لم يجد يوجد
 منه الخلع ولما أتى الثاني فلا لأنه لم يدخل الحرز فلم يتم السرقة من أوجد منهما
 وتمامها بهما وكذا أي لا يقطع لو أدخل الخارج يده ولم يدخل هو بنفسه
 فتناول أي أخذ من الداخل وقال أبو يوسف يقطع الدخول فقط في
 الصورة الأولى ويقطعان معا في الثانية وهي ما لو أدخل الخارج يده ففتنا
 لما أدخل فلا دن الهتك ثم منه فصا للمال يخرجنا معا ونشره والمال الخارج
 قل أنه يخرج المال من الحرز وكذا لا يقطع لو بقي بيتا وأدخل يده فيه
 وأخذ منه لما روى عن علي رضي الله عنه إذا كان ظريفا لا يقطع وفسره
 بها إلا أن السرقة الخارج مع حائك الحرز على وجه الكمال وكما له
 في البيوت إنما هو بالدخول وللمناقض شبهة العدم بخلاف
 الصندوق ونحوه فإن كمال الهتك ثم يادخل اليد والأخراج منه
 وهو الممل دون الدخول أو طرأ قطع وثق مرة هي ما يوضع فيه
 الدار من خارجة من كم غيره لأن الأخذ من خارج الحرز وهو الكسر
 خلافه أي لا يقطع فأنه يقطع عنده في المستلزم لما في النقيب
 فلا يخرج المال من الحرز كما في الصندوق ولما في السرقة فلو وجد الحرز

في كلمة عربية مثل الحرموق والمجنبيق نحوونها فيها بيتا
 يبلغ النصاب ورؤية يحفظه أو نأتم عليه أي على الجوالق
 أو يقربه فأنه النوص عليه أو يغرب منه حفظ له أو سرق
 الموجر من البيت المستأجر إذا سرق الموجر من بيته الذي
 في يد المستأجر يقطع عند أبيهم خلافا لهما لأن الموجر
 يدخل البيت الذي آجره للصحة فيثبت له الأذن
 كما لو سرق من داره التي أعارها وله أنه ممنوع
 عن الدخول بغير إذن المستأجر أن البيت المستأجر
 كالمملوك له في حق المنفعة وأما الدخول للمحمة
 فباح بأذن المستأجر لا بغير إذن
 ولو سرق من الدار شيئا وتحال أنه
 لم يخرج من الدار إلى الصحن لا يقطع
 لأن الدار كلها حرز واحد فلا بد من الأخراج
 منها بخلاف ما لو أخرج من حجرة إلى
 صحن الدار بأن كانت الدار كبيرة وفيها حجرات
 ومنها ذلك كالمدارس لأن أخرج البيت
 كالأجرة إلى الصحن لا تملك
 كل حجرة حرز على حدة أو سرق
 بعض أول حجرة دار من حجرة أخرى

أو كناية به وبغيره كناية به وذا نأتم به متاع أو غيره

حتى لو اتلفه لا يضمن كالتفريق عليه بخلاف ما لو سرق منه قبل
 قبل القطع او بعد ذره كذا ثبتته فان يقطع بحصومة الاولى
 وان لم يطلب احدا لا يقطع لما قرأه ان وصليته اقربها الى السرقه
 ولا بد من حضوره او حضور المسروق منه عند الاقرار والشهادة
 والقطع اعلم ان الدعوى شرط لظهور السرقة ولقطع اليد وان كان
 من حقوق الله تعالى لا شك ان المسروق منه في حقيقة المال من
 الشهود وكذا من السارق المقر فيكون ملكا لسارق بطريق الارث
 او ملكا لذي رحم وهو غير عالم به ففي ترك السرقة منه الدعوى وكذا
 في غيبة مظنة عدم وجوب القطع ولو كانت جواب هذا الشرط
 قوله الاتي لا يقطع يده اي يد السارق اليسرى او يدها اي اليسرى
 مقطوعة او شلاء او اصبعا من اليسرى سوى الابهام كذلك
 اي مقطوعة او شلاء لا يقطع منه شيء بل يجلس حتى يظهر منه كمال
 الصالحين لانه لو قطعت اليمنى وقوة البطر في ثبته في اليسرى
 يلزم تقويت جبر للثبته وهو في حقيقة اهل كذا وكذا لا يقطع
 لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شلاء لانه اذا لم يكن لانه ان
 يد ويخل من طرف واحد فهو لا يقدر على المشي اصلاحا بخلاف ما اذا كان
 من طرفين فانه حينئذ يضع العصا تحت ابطه فيكون قائما مقام
 الرجل الفاتنة ولا يضمن الماء مور يقطع اليمنى من السارق
 لو قطع اليسرى عنه اي حنيفة لانه اختلف عما اتلف من حياض
 منه فلا يضمن لان يده لما قطعت سلمت يمينه وعندهما يضمن
 اي يعزم الرشد ان تجد لانه كان فيما مضى لقطع طرفه محصوما بالادب
 وتأويل فيضمن لما لو قطع غير الماء مور وكان ينبغي ان يجيب القصر
 الا انه سقط للشبهة الثانية من اطلاق النص وبهذا الخلاف
 اذا عتب له الامام او الحاكم اليمنى اما لو اطلق بان قال له اقطع
 ولم يعين لا يضمن القاطع بالاتفاق لانه اليد بطلت عليها ومن

على ان كانت اليد اليمنى التي سرق بها او اليد اليسرى التي سرق بها او اليد اليمنى التي سرق بها او اليد اليسرى التي سرق بها

ومسروق

ومن لم يرق شيئا ردة قبل الحصومة اي قبل الارتفاع الى الحاكم الى
 مالك وان لم يرق منه اربعة الى ولد المالك او ذي رحم محرم الذي
 يكونان في عياله او والده او جده او مكانه وان لم يكونوا في عياله
 لا يقطع وعن ابى يوسف انه يقطع اعتبارا اذ اربعة بعد الحصومة
 والظاهر ان الحصومة شرط لظهور السرقة لا البينة انما جعلت
 حجة ضرورية وقطع المنازعة وقد انقطعت الحصومة وكذا اي
 لا يقطع لو نقصت قيمته اي من حيث الثول من جهة تفرع العين
 من النصاب قبل القطع يعني قبل الاستيفاء بعد القضاء لان النصاب
 لما كان شرطه قباله عند الامضاء وعند محمد انه يقطع وهو
 قول الزمرداني منع اعتبارا بما بالنقصان في العين او ملكه اي
 ملك السارق اليسرى بيمينه او يدها بعد القضاء بالقطع او اتفق
 انه ملكه وان وصليته لم تثبت لان الشبهة تثبت بغير الدعوى
 لاحتمال وكذا اي لا يقطع لو اذبح اي الملك احد الترفين وان
 لم تثبت سواء اتفق قبل القضاء بالقطع او بعده قبل الامضاء لان
 السرقة تثبت على السكة وبطلت اليد من احدهما برجوعه فاورثه
 في حق الاخر ولو سرقا الى اثنان وغاب احدهما وشهدت يدان ففقد
 الاخر على سرقة فثبتا معا قطع الاخر اي الحاضر في قول ابى حنيفة الاخر
 وهو قوله لانه السرقة اذا لم تثبت على الغائب كان اجنبيا وبرعوى
 الاجنبى لا تثبت الشبهة ولان احتمال دعوى في الغائب الشبهة
 الشبهة فلا يعتبر ولو اقر القيد المأذون بسرقة عشرة دراهم مثلا فقطع
 لان اقراره صحيح من اقرار العبد المأذون عشرة دراهم مثلا فقطع
 لان اقراره صحيح من اقرار العبد لان اقراره صحيح من حيث انه
 آدمي لان الجزاء انما يجب عليه بسبب مجنانية ولجناية انما يتحقق
 بواسطة التكليف والتكليف انما يتحقق من حيث انه آدمي لا من
 حيث انه مال اذ لا يمتعه فيه ان قوله مقبول في اهل رمضات

او من ذلك يثبت نصابه ان كان اوله
 يعني اربعة دراهم ان كان اوله اربعة دراهم

اول متاع ما بينه حكم او لم يدره فله

بعد ما وردت السرقة في السرقة فان كانت فائمة وان كانت هائلة لا ضمان
 عليه صدق المولى وكذب له لان القطع والضمان لا يجتمعان وكذا العبد
 المحجور وعند المال ما لم يفي حيفه وعند ابى يوسف يقطع ولا ترد
 وعند محمد لا يقطع ولا ترد والمال للمولى الا ان يصدق المولى وقال
 زفر لا يقطع في الوجوه كلها والمال للمولى الا ان يكون ثابته في النجاة
 فيصح اقراره في المال او بصدقه للمولى لان اقراره بالقطع بتضرره للمولى قبل
 اقراره عليه قلنا صحة اقراره من حيث انه ادعى ثم يتعدى الى المال ليقضه
 فيصح ولمحمدان اقرار المحجور عليه بالمال باطل فلا يقطع به بخلاف الماذون له لان اقراره
 على يده من المال صحيح فيصح في حق القطع تبعاً ولا يورث في يده انه اقر على
 نفسه بالقطع فيصح وعلى المولى بالمال فلا يصح والقطع قد يثبت بدون
 المال ولا يفي حيفه ان الاقرار بالقطع او كلاهما فعنده القطع هو الاصل
 والمال تابع وعند محمد المال اصل فلا يثبت القطع بدونه وعند ابى يوسف
 كلاهما اصل وحكى ان الاقرار بالثلاثة حروية عن ابى حنيفة فقول الاول
 اخذ محمد الثاني اخذ به ابو يوسف ومن شاملا للاحرار والبيد قطع ^{والعالمين}
 قائم في يده دونهما على صاحبها البقاء على ملكه وان لم يكن العين قائمة
 بان كانت هائلة فلا ضمان عليه لقوله على سلام لا غرم على استارق بعد
 قطعت يمينه وان وصليته استهلكها ^{والضمان} ويحكم روى الحسن عن ابى حنيفة ان
 يجب بالاسهلاك وان سرق سرقا من اشخاص اموالا فقطع بكلها
 اي بخضومة اربابها او بعضها لا يضمن شيئا منها عند ابى حنيفة لان
 شرط ظهور سرقة وهو الخضومة وجد عند القاضي وموجبها وهو القطع
 واحدا فاذا استوفى كان واقعا على الكل لو منعققة اليهم فارتفع الضمان
 كما لو حفر واجمعا وقال يضمن ما لم يقطع به لان مسقط الضمان هو القطع وسوى
 حصل بخضومة الحاضر فقطع له خاصة ولم يكن هو ثابا عنهم فثبت اموالهم
 معصومة فيضمنها لهم ولو سرق ثوبا فشق بنصفين في الدار ثم اخذ به
 منها وسوساوى عشرة دارهم بعد الشق في الدار قطع خلافا لابي يونس

وانما قيدنا

وانما قيدنا بقولنا وسوساوى عشرة دارهم بعده لانه اذا كان للكل
 عشرة دارهم لم يقطع اتفاقا اعلم ان هذا الخلاف فيما اذا احتسار
 نفسين النقصان واخذ الثوب فان احتسار نفسين القيمة وترك الثوب
 عليه لا يقطع اتفاقا وهذا كله اذا كان النقصان فاحث وان كان
 يسيرا يقطع اتفاقا لا يفي الا بقطع ان سرقة ثوبه قد جرت في الحزب ثم
 خرجها منه لان السرقة ثبتت على اللص وقد سبق ان سرقته لا يوجب
 القطع وان كانت قيمتها مذبوحة عشرة لكنه يضمن قيمتها
 للمسروق منه وانما قيد بقوله فكلها لانه لو اخذها حية من
 لمرز وقيمتها عشرة ثم فجعها بقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح
 ولو ضرب المسروق بان سرق فضة او ذهباً فضع دراهم او دنانير
 قطع ان ساوى النصاب وقت الاخذ وانما لم يذكر هذا الفيد للمفروق
 عنه ومردها اي الدراهم والدنانير على المسروق منه وعندهما
 لا يرد ما بيني الخلاف ان هذه صفة منقومة عندهما خلافا له ولو
 سرق ثوبا وصنفه لمر فقطع يده لا يؤخذ منه اي الثوب المصبوغ
 من السارق ولا يضمنه اي الثوب ابيض وعند محمد يؤخذ منه
 الثوب ويحطى ما زاد الصبغ فيه لان عين ماله قائم من كل وجه
 اصل والصبغ يتبع فيه فكان اعتبار الاصل فيه اولى ولهما ان
 الصبغ قائم صورة ومعنى وحق صاحب الثوب قائم صورة لا معنى
 لزوال تقوم بالصبغ فكان حق السارق احق بالترجيح وان
 صبغ اسود فقطع فيه واخذ منه ولا يعطى شيئا عند ابى حنيفة
 لان السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حق المالك وحكما الاما
 فيه اي في الاسود الحكم بما في الاحمر باب قطع الطريق اي قطع المانة
 عن الطريق لما فرغ عن بيان السرقة الصغرى بشرح في بيان السرقة
 الكبرى فسمي قطع الطريق بالسرقة لانه اخذ المال خفية من
 من الامام الاعظم كما ان السرقة الصغرى اخذ المال خفية من

انما قيدنا بقولنا وسوساوى عشرة دارهم بعده لانه اذا كان للكل

انما قيدنا بقولنا وسوساوى عشرة دارهم بعده لانه اذا كان للكل

من المالك وبالكبرى لتغليظ المحل في حق قاطع الطريق وشبهاتها
 ما شغل في السيرة الصغرى من النصاب وتكون السارق من الامانة
 وشبهها ايضا ان يكون للقاطع شكه وان يكون بعيدا من العمران
 مسيرة سفروا ان يكون في دار الاسلام وان يظفر بهم الامام قبل التوبة
 ورد الاموال الى اربابها من مبتدأ حبه قوله الذي جرح جس
 قصد قطع الطريق من من مليم او دمي على مليم او دمي اخره بعين
 مال المستامن فانه غير معصوم فاخذ اي مسك قبله اي قبل قطع
 الطريق ووراده قبل ان يقتل ان نفسا وقيل ان ياخذ ما ليس بالقاطع
 لعدم ما عر به لشره متكررا وهو الاضاه حبه يتوجب له مجرد القول
 بل لا ان يظهر فيه سيما والصلي وان اخذ اي القاصد لئلا يخذ
 مالا بقتل وحصل كل واحد من قاطعين مما اخذ وانصاب السيرة
 وهو قد عشرة دراهم مضروبة قطع من كل يده اليمنى ورجله
 اليسرى لئلا يغتور جنس النفعه ان كان صحيح الاطراف وان قتل
 القاطع فقط يعني بلا اخذ مال ولو بعضا او جرح فقط القاطع حدا
 اي هذا القتل حدا لا قصاصا لا تشق الله تعالى وعند الشافعي هو
 قصاص فلا يغتفر عفو الولي تفرج على كونه حدا ولو كان قصاصا
 لعفا ولي القصاص وان قتل واخذ مالا بذه ورجله من خلاف قطع
 وقيل او صلب بعد القطع يعني الامام بالخيار عند ان خيفة والي يوسف
 ان شامع بين القطع والقتل هو الصلب او قتل عطف على قطع
 يعني ان شامع من غير قطع او صلب حيا من غير قطع وخالف
 محمد في القطع وقال يقتل او يصلب ولا يقطع لان جنابة واحدة
 فلا توجب حذرين ولان مادون النفس يدخل في النفس في باب الحد
 ولهما ان هذه عقوبة واحدة تغلظت لتغليظ سببها وهو
 تقويت الامم على المارة بالقتل واخذ المال ولم هذا كان قطع اليد
 والرجل معا في الكبرى حدا وان كان في الصغرى حذرين

انما هو من جنس النفعه
 يشق ذلك ويرى عفو الولي كونه اعتبارا او نفيه
 بل هو ان قتل او نفيه ضرر لعمامة دفع او مطلقا

ويصلب

ويصلب حيا ويبيع بطنه بريح حتى يموت البيع شق البطون برك
 مصلوبا ثلثة ايام لم يعبر به غيره فقط اي لا يتك بعد ما لا يتغير
 ويتاخر الناس به ثم يخلى بينه وبين اهله ليدفنوه ويرد ما اخذ
 اخذ من المال الى مالكه كما في السيرة الصغرى ان كان ما اخذ
 باقيا والآي وان لم يكن باقيا فلا ضمان اي اذا قتل القاطع
 فلا ضمان عليه في مال اخذه سواء ملك او لم يملك ولو باشر
 القتل بعضهم حذوا كلهم بمباشرة بعضهم لانه حكمه نعلق بالمها ربة
 فيستوى فيه الرود والمباشرة كاستحقاق السهم بالغنية بالغنية
 وعند الشافعي لا يحد الا بمباشرة وان اخذ قاطع الطريق مالا ورج
 المارة قطع يده ورجله من خلاف ان وجد شروط القطع بان يكون
 صحيح الاطراف بما بينا وخرج به فله يؤخذ به لان حكمه ما دون
 النفس حكم الاموال فيقطع الضمان وان جرح فقط اي لم يخذ
 مالا ولم يقتل احدا او قتل عمدا فاقب بغير قطع الطريق واختلفوا
 في التوبة قبل موتك قطع الطريق وقيل هو تركه ورد المال
 الى المالك قبل ان يلوخذ فلا حد في هذه الجنابة للتوبة وكحق
 للولي ان شاء وعفا وان شاء اخذ القاتل التائب بموجب الجنابة
 يعني ان كان القتل عمدا فله القود او العفو وان كان غير عمدا
 الذية او العفو لان هذه الجنابة ليس فيها حد فلا يقطع حق
 العبد اذا سقط طبعه ضمن استيفا وخذ ولم يوجد في حق
 وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون لا يحدون ولا يحدون كلهم
 لانها جنابة واحدة قاتمة باكل فالامتناع في حق البصر
 امتناع في حق الباقين واذا سقط الحد صار القتل الاول
 ان شاء وقتلوا وان شاء وعفوا عنهم وقال ابو سق بهذا
 اذا باشر الصبي والمجنون الاخذ والقتل واقا اذا لم يباشر
 احمد النافون لو كان فيهم ذواتهم فحرم من المقتول عيالا

انما هو من جنس النفعه

لانه لما اقيم اي جلت نفس قاتل العبد
 كما في افعال سرقه

يؤخذ او نكره في ذواتهم او ليس بهما فليس له ذواتهم
 يؤخذ او نكره في ذواتهم او ليس بهما فليس له ذواتهم

في اللغة بذل الجهد والعبادة مصدر جاهدت العدو

أو قطع بعض القافلة الطريق على بعض أذن الخرز واحد هي
 القافلة فصارت كدار واحدة أو قطع الطريق قليلا أو نهرا
 يقطع لا حد لأن قطع الطريق بقطع المارة ولا يتحقق
 ذلك في مثل هذه الأماكن لأن الفتوة من الناس بالمحرم
 ساعة فساعة فلا يمكنهم الملك فيه وفيه خلاف الشافعي وعنه
 أبو إسحق أنهم ان قصدوا في المصير بالسلاح يجرى عليهم
 أحكام قطاع الطريق وان قصدوا بالجر أو الخش فان كانوا
 خارج المصير فذلك حكمهم وان كانوا بغرب منه أو في المصير كان
 بالليل فذلك أيضا وان كان بالنهار لا يجرى عليهم حكم قطاع
 الطريق ولا تحبس المشايخ بهذه الرواية وبه يفتي لمصلحة الناس
 وهي دفع شر المتغلب والمتلصص أو بين مصرين إذا كان
 أقربين بحيث يلحق الخوف غالبا كالخوف ولو جرح فيه خلاف
 الشافعي ومن حوّل الحناء المعجمة أي عمر حلقه بشخص حتى
 قتله في المصير مرة واحدة بل مرارا قتل الحانقبة أي بسب ذلك
 سببة لأنه شئ في الأرض بالفساد فغير شره بالقتل إنما قيد
 بقوله مرة لأنه لو خنق رجلا مرة واحدة حتى قتله فالتية على
 قافله عند السج واجابته بها الواجب هو القصاص والآفة
 وإن لم يكن له ذلك عادة فكالقتل بالثقل حكما وبنيان أنه لا يملك
 وما كان المقصد من الحدود إخلاء العالم عن العاصي ومن الجهاد
 لغزوهم عن مراس المعاصي أو رسلهم عقبا لحدود وقال كتاب السير
 جمع سيرة وهم فعل بكسر الفاء من السير كالجند من الجندوس
 فتكون لبنان هيئة السير وحالته ثم نقلت إلى لغة الطبقة
 في الأمور ثم غلبت في لسان الشرع على أمور المعازي وما يتعلق
 بها وإنما سمي بها هذا الكتاب لأنه بين فيه سير رسول الله
 في الغزو وسير الصمابة وما نقل عنهم في ذلك جهاد وهو

في اللغة

ط
أعز
وغيره

والمعنى
الجملة

في اللغة بذل الجهد والعبادة مصدر جاهدت العدو
 فجاهدته وجهاد إذا حاربته أو ماثلته ثم غلب في عرف الشرع
 على البذل الوسع في القتال في سبيل مباح شرعا أو معاوية
 بالمال أو بالزاد أو بكثير السواد أو غير ذلك بذل نفسه على الظرفية
 بتقدير في أي ابتداء الأمر يجب علينا أن تبذل أرواحهم بالقتال حال
 كونه ميتا وان لم يكن منهم فرض كفاية لأنه لم يشرع تقتل أذ هو قتل
 وفساد بنفسه وإنما شرع لأعداء كذا الله العليا وأغرا ذنبه ودفع
 الفساد عن العبادتين معناه كونه على الكفاية بقوله إذا قام به بعض
 من المسلمين في كل زمان سقط الفرض عن الكل لحصول المقصود بذلك
 منها إذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض عن باقيها وان تركوا
 الكل انموا أي المكلفون به كلهم لتركهم فرض عليهم كما إذا ترك
 الجماعة كلهم من صلوة الجماعة أو دفنها أو رذ السلام والجملة
 الشرعية وقعت تفسير لقوله فرض كفاية ولا يجب بجها
 على سبق لسقوط التكليف عنه ولا امرأة لا شغلها
 بخدمة الزوج وعبد لا شغلها بخدمة المولى وحق
 العبد مقدم على حق الشئ وأعمى ومقعده وأقطع أي مقطوع البنيان
 لعجزهم وفهم نزل قوله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج
 الآية في حجم العجز أي على بلد من بلاد الإسلام أو ناحية قال في الميزان
 الهجوم الأتيان بغتة والدخول من غير استئذان ففرض عمن
 يعني إذا غلبوا على أهل موضع فرض عليهم القتال معهم فإن لم يقدروا
 على دفعهم فرض على من كان يقربهم ثم ونم إلى أن يصبر فرضا على
 جميع المسلمين شرقا وغربا فتخرج المرأة والعبد بلا إذن الزوج والمولى
 لأن المقصود لا يحصل إلا بإقامة الكل فيجب عليهم وحق الزوج
 والمولى لا يظلم في حق وروض الأعيان كالصلوة والصوم ولكن
 يجعل بضم كجم وهو ما يجعل للعامل على عمله والمراد ما يصير العمل

الجهاد فرض على الكفاية إذا قام به فريق من الناس سقط
 عن الباقيين أما فرقته فلقوله هو القتل المشركين
 بآية الله تعالى يا أيها الذين آمنوا جاهدوا المشركين
 وأعداء الله وأعداء رسوله وأعداء بني النضير
 وأعداء بني النضير وأعداء بني النضير

وهو الصلاة
الجماعة

فيجب على الكفاية
بصرف من فرض

وقال الكفار واجبه

أمره

أمره

يغيب الجاني بدم منيف فهو الذي يرمى به الحجارة والخرابيق بالنار
ان اوصرق دونهم وامتعهم ونحو ذلك والتفريق بالماء على دونهم

وناسيتهم وانفهم ايضا وقطع الاشجار واقسا الزروع بالمال
الدواب فيها واطلاق النار ونحو ذلك وترميمهم بالنبال والحجارة
لما روى انه عليه السلام فعل كذلك وان وصلته شراى جليل

لناري المسلمين لان بلادهم لا تخلف عن ناري المسلمين
وتجانبهم فلو امتنع القتال كذلك لانسد باب الجهاد ولان دفعهم عن

يجوز مع الضرر الخاص ولكن يقصدون بالرمي الكفار لان التمييز وان
لم يمكن فغلو كنهه ممكن فنية لان الطاعة بحسب الطاقة ولذا قال ونقصهم

اي الكفار ربه اي بالرمي وما قلنا من الاسارى لاديه علينا ولا كفارة
لان الجهاد فرض ولو تعلق به غرامة لا متنعوا عن الاقدام عليه ويكره

النساء والمصاحف في يديهم قال سري بالليل سري من باب ضرب
بجمع ساريللا والسري مثله ومنه السيرة بالفتح لولادة السيرة في

المسوط بحيث يجمع العظم وكذا الجندل واما السيرة فتخوار بجائنة
يسرون بالليل ويختفون بالنهار لا يؤمن عليها لقلتهم مخافة ان

يقعوا في ايديهم لا اى لا يكره اخراجهم في عسرى يؤمن عليها لقلتها
فيه السلام والغالب في التحقيق في الاحكام وما روى انه عليه السلام

لا تافروا بالقران في ارض العدو فمحول على القليل منهم لا يكره
الغلبة في عسرى يؤمن عليها لان الغالب في السدومة والغالب

حامل الخلق وخول من متاليهم بمصنف ان كانوا يوفون العهد لان
الظاهر قدم التعرض ونهى عن الغدير والغلول انه عليه السلام نهى عنها

وكلاهما خيانة لكن الغلول في المغنم خاصة والغدر اعم يشمل نقض العهد والمثلة
اسم من مثل به بمثل مثله يقتل قتله اي بكل به جعله نكالا وعبرة لغيره

كقطع الاعضاء ونسويد الوجه والمثلة المروية عن النبي عليه السلام في قصة
الغريين سخط بالنهي المناخر عنه وفي شرح البخاري المثلة المنهية بعد

لجعل على ارباب الاموال شيئا الذين يخرجون الى الجهاد وانما كرهه لانه

يشبه الجوع على الطاعة ولا ضرورة اليه لان مال بيت المال معذلتوا
المسلمين وهذا من جملة ما في كرهه ان كان في اي ان وجد شي في بيت

المال والاى وان لم يوجد في فلا اى لا يكره لاجل هذا جهاد بالمال من
الناس من يغزو بالمال دون النفس فيجوز الغنى الفقير القادر وقد صرح

ان النبي عليه السلام اخذ وروع صفوان عند الحاجة بغير رضاه وعرضه
اخذ فرس القاعد واعطى الغازي واذا حاربناهم اي اذا دخلنا دار الحرب

وجعلنا الكفار في حصار ندعوهم الى دين الاسلام لانه عليه السلام
ما قاتل قوما حتى دعاهم الى الاسلام في الكفار وغيره الدعوة كانت فرضا

في دين الاسلام واما الآن فقتل الانصار الدعوة فان اسلموا كفنا
عن قتالهم لحصول المقصود والاى والى الملوفا في اي ندعوهم

الى قبول الجزية لانه عليه السلام امر هكذا ان كانوا امنوا من اهلها اي من
اهل الجزية كاهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العرب اجترأ بها

القيصر عن المرتدين وعبد الاوثان من العرب لان الجزية لا تقبل منهم
فيقاتلهم المسلمون الى ان يسلموا كما قال الله تعالى يا فتنة اوبسوا لو لم

لهد الامام قد رما اي قد الجزية وبين متى تجب الجزية فان قبول الجزية نكاح
مالنا وعليه ما علب الحكم ليس على عموم لانه لا يصح في حق العبادات

بل المراد اننا نقرض لدمائهم واموالهم قبل قبولهم الجزية فبعد ما قبلوها اذا
نقرض منها لهدا ونقرضوا لاجب لهد علينا ويجب لنا عليهم ما يلزم بعضنا

على بعض عند التعرض يوتره اسند لا لهد عليه يقول على رمنه انما بد لوا
الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كموالنا والمراد من البذل

القبول وحرم قتال من لم تبلغه الدعوة الى الاسلام قبل ان يدعى اليه
لاحتمال الانقيا وبلا قتال وتوب دعوة من بلغه اي يستجب للامام

ان يدعوهم الى الاسلام للمباغاة في الانذار فان ابوا اي عما دعوا اليه
نستعين بالله اي نطلب العون من الله سبحانه وتعالى على قتالهم وقاتلهم

معدن دويقي وار ايسر يعني كفار من آل ثمان من غنيت
خازنة في قسب او ثمنه صلبه زمانه اوله ووسوس
علونه وير ملك بيت المال من كرهه

وقد قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث
وان امتنعوا دعوتهم الى دار الجزية به
امر رسول الله امراء الجيوش الى حواشي

اول شهر وقلة اهلنا
بند ومار اول جزيتك مقدار ربي
وقت وقت واجيب اوامر ربي ببلد برب
بري لارم اوله اي دق ببلد ربه

الانفس
يعني علونه وير ملك
اوله ووسوس
الملك آدم وعقود

تسبها
تسبها
تسبها

الطائفة
الانفس
الانفس

الكره منكم السيرة من فقهه ابد ببلد ربه
يعني ببلد ربه اوق وتوفيك وطوب آثار ربه
الكره منكم السيرة من فقهه ابد ببلد ربه
تلقاه ابد ببلد ربه

الانفس
الانفس
الانفس

وهي قطعة من الجيش بلغ اقضاها اربما
تبعث الى العدو وجدها اسرا يا سخي بذلك
لا تهم يكونه خلاصة انفسهم ونيارهم من النسي

صعد
مولد افراج الشاه والمصاحف اقل انما فيها
من اخرج من كنف وامرأة في سيرة لا يؤمن عليها
فقرتها بضعان في ايدي الكفار فلولم الاست فز
بالقران في ارض العدو وزاد في رفته ولا تأس
بالحربها اذا كان عسرى يؤمن عليها

الانفس
الانفس
الانفس

يعني انفسهم من الغنم ابد ببلد ربه
ان وهي قطع بعض اعضائه ابد ببلد ربه
يعني انفسهم من الغنم ابد ببلد ربه
تلقاه ابد ببلد ربه

فيما كان من ماله ما كان عليه
فيما كان من ماله ما كان عليه

الطفر به ولا بأس بما قبله لانه ابغ في اذلالهم قال الزبيدي وهذا الحسن
ونظيره الاحراق بالنار ونحوه عن قتل امرأة لما روى انه عليه السلام
رأى امرأة مقتولة فقال لم تقتل ومما كانت تقا تل فعل ان المومنين
القتل بولسب او غير مكلف اي ضبي ويحتمل لما روى انه عليه السلام
نهى عن قتل النساء والصبيان واشيح او اوبه الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدر
على القتال ولا على الصياح ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الزنا اي
ولتدبيره اذ كان بقدر لانه بقتاله محارب وبصليحيه محرم على
القتال والاختيال يكسر المحارب وقد روى انه عليه السلام قتل دريد بن الصمة
وكان مضى عليه من عمره مائة وعشرون سنة لكونه صلب رأى في الحرب
وهو اعمى او اعمى او مقعد لعدم تحقق الحرب منها واقطع اليمنى والمقطوع يده
ورجله من خلافه فلما ذكرنا فقتل مقطوع اليسرى والحد الرجلين
او اذ مال بحيث يسهل على القتال او يكون لخدمته ملكا في قتل دفعا للفطنة والبقاء
وذكر في الكافي ان الصبي ايضا يقتل اذا كان ملكا لكره الشوكه ولاي
ايضا عن قتل اب كافر لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معكروا وليست
البداية بالقتل من المعروف ولا من تشب في حياته فلا يكون هو سببا
لاقتله بل ياتي الابن على قتل ابيه ان ادركه ليقتله غيره وابنه لا يمنع عنه
الا ان قصد الاب الكافر قتله فالكافر اي الابن ولا يمكنه دفعه الا بالقتل
يجوز قتله لانه يزداد دفع عن نفسه الا ترى ان اباه المسلم اذا قتل
قتله فالكافر اولى وحكم غير الاب من الأصول كالاب ويجوز للامام عليهم السلام
ان كان الصبي مصلية لنا بان كان له قوة والام يحجز لانه ترك الجماعة بصورة
ومعنى واخذ مال الاجل ان كان للجماعة بخلاف ما اذا لم يكن فيه حاجة
حيث لا يجوز وهو اي المال الذي يؤخذ منه بالصليح كالجزية يعني
يصرف مصارف الجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين كالجزية ان كان
الاخذ قبل التحويل بساكنهم بل ارسلوا سولا لانه مأخذ وبغير قتال
فكان كالجزية فكأن لو كان الاخذ بعده اي بعد التحويل بساكنهم

يعني صليح يوزق
كأنه ابيه

الاول مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه
والثاني مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه
والثالث مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه

الاول مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه
والثاني مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه
والثالث مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه

يعني جثته ابيه من قتل ابيه
والثاني مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه
والثالث مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه

يعني مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه
والثاني مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه
والثالث مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه

فيمنح

علا ثلث عمر المدينة

يعني قوة الموارعة مع المرتبة والباقي حق يتناول
في امورهم لانه ترك القتال المصلية في الزمان اهل الزمان
ولا ياتخذ على ذلك مالا لانه يترتب الجزية ولا يجوز
اخذ الجزية منهم كما

بركته باخذ ابيه يعني ابتداء ابيه
باليكز اول ابيه مقانده اوله
كأنه ليديك جميع سبيله قتال اوله

صليح يوزق لانه وصليح يوزق
واعلام ابيه كسيرة
يعني قتله الا ان صهره اوله اوله

كأنه لانه وصليح يوزق
كأنه لانه وصليح يوزق
كأنه لانه وصليح يوزق

امانة وسر لكون صهره امانة
الامر او لكونه صرام اوله

ويعني جثته ابيه من قتل ابيه
والثاني مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه
والثالث مال ابيه جثته ابيه من قتل ابيه

المؤمنين يتكافؤ دماءهم أي يتعادل في القتل والديات ويسفو
 بدنتهم أو ناهيهم أي يعطى الأمان أفلهم وهو الواحد والمرتد بالذمة العهد
 موثقا كان أو موثقا فان كان أي الأمان كما هو مفهوم من الهداية
 وغيره الحاسيافي والسباق وما في الدرد والغزو واصدح الابضاح
 فان كان الصلح فهو سهو من فلم الناسح كما لا يخفى فيه ضرر المسلمين
 بشرأي تقضي الامام ذلك الامان اليهم رعاية لمصالح المسلمين
 واوجب أي ادب الامام معطي الامان وكفا أي بطل امان ذمتي
 لادنة منهم بهم وكذا الا ولاية لم على المسلمين الا ان يأمن امير العسكر
 بان يؤمنهم فيستجاز ذكره الزيلعي او يسير سلم في يد الكفار وتاجر
 عندهم أي عند الكفار والظرف صفة المعطوفين لانها مقهوران
 تحت أيديهم فلا يخافون منها والامان يحتمل محل الخوف وكذا
 أي لغا امان من اسم غنة ولم يجر إلى دار السلام اذا امان محقق
 بمحل الخوف او محقق او صبي لان قولها غير معتبر كما في الطلاق
 والعناق او عبد غير ما ذنب أي الصبي والعبد بالقتال لانها من
 انهما لما كانت مجبورين عن القتال لا يخافون منها فلا يصح منها الامان
 الذي هو ازالة الخوف بخلاف الماذون في القتال لانهم يخافونها
 فيصادف الامان محل فيصح وعند محمد يجوز امانها أي امان الصبي
 والعبد المجبورين وابويوسف مع أي مع محمد في رواية أي رواية الكرخي
 ومع أبي حنيفة في رواية الطحاوي باب في بيان احكام القتال ومقتضاها
 ما فتح الامام من الاراضي غنوة يعني قرى او غلبة لاصلاح انتصابها
 على التمييز فهو بالخيار فيه ان شاء الله تعالى المسلمين الغانين
 بعد اخراج الخبي فليكون مكانهم لما فعل النبي على السلام
 كذلك في فتح خيبر ووضع عليها العشر الا يجوز وضع الخراج
 ابتداء على المسلم او اقره عليه أي ان شاء الله تعالى به اهلهم وتكرهم
 آخر الاصل ذمة المسلمين ووضع الخبي عليهم ووضع الخراج

استهتروا
 بدمهم
 بدمهم
 بدمهم

هذا في العتق واما في الغنوة فيكون الخراج
 لا يجوز ان يترك عليهم لانهم يريدون
 ان يخرجوا

على

على اذ خيبرم فلكون مملوكة لهم كما فعل عمر رضي حين فتح سواد
 سواد العراق حيث من على اهلها وتولده وورثهم وعقارهم في
 ايديهم وضرب الجزية على رؤسهم والخراج على اذانهم ولم
 يقسمها بين الغانين قالوا الا ول عند حاجته الغانين والثاني
 عند عدمها ليكون ذخيرة لهم في الباقي من الزمان وان شاء
 الامام قتل الاسرى الاسارى جمع الجمع هذا اذا لم يسلموا كما
 فعل النبي عليه السلام بني مزينة فانه مضاف لهم واسترق
 فارابهم واسترقهم أي وان شاء الله جعلهم ارقا لا يبيعون
 شتم مع وفور المنفعة لاسل الاسلام او تركته الامام حال كونهم
 احرا ذمة للمسلمين أي ليكونوا اهل ذمة لهم كما فعل عمر رضي
 هذا اذا لم يكونوا مشرك العرب والمرتبين اذ لا يقبل منهم الا
 الاسلام او ليس في وانما يتعرض لهذا السامنا اقتضاها
 على ما يأتي موضعه واما ذمتهم لا يمنع من دفعهم ما لم يكن قبل
 الاخذ فان قبله لم ينعقد سب الملك ولا يجوز دفعهم اي رد
 الاسرى الى دارهم أي دار الحرب لما فيه التقوية على المسلمين
 ولا يجوز المن على الاسرى ايضا وهو ان يطلقهم مجانا
 بغير اخذ شيء سواء كان الاطلاق بعد اسلامهم
 او قبله وقال الشافعي يجوز المن ولا يجوز العتداء بالمال
 لقوله تعالى في سورة براءة فاقتلوا المشركين حيث
 وجدتموهم وهي اخر سورة نزلت فكانت ناسخة
 لاية المن والعتداء وغيره وقيل وهو رواية عن أبي حنيفة
 لا بأس به عند الحاجة اليه استدلالا بأسا رمي
 بدرو ويجوز العتداء بالاسارى عندهما وعند الشافعي
 لان النبي عليه السلام قد امر جلين من المسلمين برجل
 من المشركين ولان فيه تحليص المسلمين عن يد الكافرو

استهتروا
 بدمهم
 بدمهم
 بدمهم

هذا في العتق واما في الغنوة فيكون الخراج
 لا يجوز ان يترك عليهم لانهم يريدون
 ان يخرجوا

ما انفع من الحرب يستفيع به الى الغنيمة اذ الم تقسم وعن الشافعي لا يرد وان انتفع به بعد الاحراز رد قيمته الى المغنم ان لم يقسم وان قسم قبل الرد تصدق به اي بعينه لو كان غنيا لانه صار كالقطعة هذه لو كان العبي قاتما ولو كان هالكا يتصدق بقيمته والفقر يستفيع بالعين ولا شئ عليه ان ملك من اسلم منهم لمي من الكفار قبل اخذه يعني في دار الحرب احتراز به عن اسلم في دار الاسلام فان اولاده وامواله كلها في علي ما في التهاية اخره نفسه اي حفظ في كثر نفسه بالسلامه وانما قال اخره نفسه ولم يقل عصم لان من اسلم في دار الحرب ولم يخرج الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند اي حيفه ويكون محررا صريح بذلك في الهداية وحفظه لانه صار مسلما تبعه فلا يجوز قتله واسترقاقهم و اخره كل مال هو معه اي في يده لقوله عليه السلام من اسلم على مال فهو له او دعيه عندهم او ذمي لان المودع كيد المودع لانه عامل له في الحفظ وعقابه في لانه من جملة دار الحرب وهو في يد اهل الدار وساطتها فلم يكن في يده حقيقة وقال الشافعي هو كسائر امواله ايضا لان اليد على العقار تثبت عنده الفى اسم لكل ما صار للمسلمين من اموال الكفرة والغنيمة اخضع منه والنفس اخضع منها وقيل فيه خلاف فثبت في يدي في قوله الاول يستدلين بدليل الشافعي وولوه مبتداه الكبير لانه كافر حرق غير ما بع له في الاسلام والكافر الحرق غير معصوم عن الاستفنام فصار فيا وذو جنة اي زوجة من اسلم ثم لانها حربية غير تابعة له في الاسلام و حملها لانجزوها فبيعها في الرق وعبيده المقاتل لانه بقتال له صار متمرعا على مولاه ومثلها باهل الدار وماله مع حره بغضب او ودعيه في خبر المبتداه لان بدل الحر ليست بحريمة وعند اي يوسف ومحمد لا يكون فييا وكذا في ماله مع سلم او ذمي بغصب

وكذا لا ينع سلم او ذمي بغصب خلافا لها وقيل ابو يوسف مع الامام محمد

عند اي حيفه

عند اي حيفه خلافا لها وقيل ابو يوسف مع الامام لها في الغصب ان نفسها عصمت بالاسلام تقسم ماله معها ولو كان الما انما بعضهم اذا كان في يد المالك وهذا لا يوجد فصا وفي استيلاؤهم مالا لا سباحا لها في الوديعه ان بد المودع كيد المودع ولو كانت في يده حقيقة لم يكن فييا فكذا اذا كانت في يده حكم اوله ان يلحقه ليست معصومة لانها لا ترفع استفنام السلام عن ماله فكذا عن هذه الوديعه فصل في بيان كيفية القيمة وتقسيم الغنيمة فيخرج الامام خمسها للرجل سهم واحد بالانفاق وللفارس سهمان عند اي حيفه وقول زفر وعنه هما ثلثة اسلهم له سهم ولقريه سهمان وهو قول الشافعي لما روى عبد الله بن عمر ان النبي عليه السلام اسلم للفارس ثلثة اسهم وله ما روى عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارس كمين وعبد الله اوثق من اخيه ولعن لستويا تعارضنا فطافوا خذيرة وابنه بن عباس ان النبي عليه السلام قسم للفارس كمين وللرجل ستماء ولا يسهم لا كمين من فرس واحد لما روى ان يزيد بن اوس قاضي فرسين فلم يسهم النبي عليه السلام الا لعه عند اي يوسف سهم لفرسين لانه عليه السلام اعطى للفرسين خمسة اسهم والبرادين جمع البرذون وهو فرس العجم يوكف وبشبه البليدة العتاق بكسر العين جمع عتيق وهو الفرس العربي انما ساء او بالان في البرذون قوة الحمل والضر في العتيق قوة الطلب والفرس فلكل منها حصة متعفة وفيه احتراز عنهم قال لا يسهم للبرذون كالبغل والابل ولا يسهم لراجلة ولا يغفل لان الارباب لا يقع بهما اذ لا يقاتل عليهما والفرس لكونه فارسا او راجلة عند المجاوزة اي مجاوزة مدخل دار الحرب على قصد القتال فينبغي للامام ان يعرض الجيش عند محوله دار الحرب ليغلب الفارس من الرجل فمن جاوز الدرب هذا تفرغ له هب اراجلا فاشترى فرسا فشهد الواقعة فارسا

ولها ان البراذين اوس قاضي فرسين فلم يسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة لانه القتال لا يحقق بفرسين دفعة واحدة فلا يكون السبب الظاهر مقتضيا الى القتال فيسهم لواحد ولان يسهم لثلثة افراس او حذابة

الفرس العربي يقاتل وحيداً

يؤكله كونه من امة الكاسية في داره

يقتل كونه من امة الكاسية في داره

في قولنا لا يسهم للبرذون

سنة الفارغ غلب الاسب وبرد في القدر
عالمين كنه السق

عن ذلك فقال ان وجدتها قبل القيمة اخذتها بغير شيء وان وجدتها
بعد القيمة اخذتها بالقيمة ان شئت واغافروا بين الكالين لان
المالك القديم زال ملكه بغير رضا وكان له الحق للاخذ نظر الى
ان في الاخذ بعد القيمة ضررا بالملك وذهابا له ملكا خاصا
في اخذه بالقيمة ليقتول النظر من الجانبين والشركة في القيمة
عام في كل الضرر فبما اخذ بغير قيمة وان اشتراه منهم اي من
الكفار تاجر في دار الحرب واخرجته الى دار الاسلام والحال
هو قبيح ياخذ به الثمن الذي اشترته باخرته ان اشترته بغير
ان شاء وان شاء شركة لان اخذه منه في اناس ينزوم الضرر
في حق الناجر وان اشتراه بغير قيمة العرض وان وهب
له بقيمة اي ان وهب للناجر من ذلك الاموال شي ياخذ به
ماله الاول منه بالقيمة لانه ثبت له ملك خاص فلا يزول
الا بالقيمة وبمثل اي مثل القيمة المثل في اشتراقه بثلث او عرض
وان اشتراه الناجر المثل منهم بثلث او بغيره لا ياخذ به لما
ذكرنا وان كان المشتري عبدا فثبت عليه محل الحمله نصيبا
انها صفة العبد في يد التاجر واخذ المتأخر ارضا اي ارض العين
من الفاق ياخذ بمالك القديم بكل الثمن اي الثمن الذي اخذ به
من العدا واما لا بالثمن فلما قلنا من الفرق ولا ياخذ الارش
لان الملك فيه صحيح ولا يحط شيء من الثمن لن الوصائب
لا يقابلها شيء في ملك صحيح بعد القبض وعن محمد
سقط حصته الارش كما في الشفعة اذا هضم المشتري السنة
او قطع الشجر ان شاء اي المولى القديم وان اسره من
يد التاجر واشتراه احر ياخذ المشتري الاول منه بثمنه اي
ان اسر الكفار عبدا رجل واشتراه رجل تاجر فادخله دار الاسلام
شراوه ثانيا فادخلوه دارهم فاشتراه رجل اخر فادخله

منه تاجر اشترى بدينه القديم ماله في اول
اشترى بدينه القديم

ماله في اول تولى آله ثمنه بدينه القديم

وار الاسلام

دار الاسلام ياخذ للمشتري الاول من المشتري الثاني بثمنه ثانيا اشتراقا
اخذ به ياخذ به المالك القديم منه بالثمن اي الثمن الذي
اشتراه به الاول من الكفار والثمن الذي اشتراه به الثاني
منهم ان شاء لان العبد قام على المشتري الاول منهم من احدهما
بالشراء الاول والثاني بالتخليص من المشتري الثاني فلا
منه شيء صيانة لحقه وليس له اي المالك القديم اخذه من المشتري
الثاني لان حق الاخذ انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود
ملك المشتري الاول فاذا التزم المشتري المتضمن ليرثب ما في العين
ولا يملكون اي الكفار بالغلبة خزننا المحض ومديرنا وانهم ولنا
وسكاننا حتى لو اخذوا وهم من دارنا وخرزواهم بدارهم
ثظهروا عليهم فهم لما لكهم قبل القيمة وبعدها بالشيء و
ذلك لان الاستيلاء انما يكون سلبا للملك اذا لاقى محلا قابلا
للملك وهو المال المباح والمحرم ليس محل للملك وكذا من سلبه
لثبوت حرثهم من وجه ولكن نملك بالغلبة عليهم اي على الكفار
كل ذلك المذكور فان الشرع سقط عصمتهم جزاء على جنائيتهم
فانهم لما انكروا وحديث الله تعالى واستكفوا عن عبادته حازاهم الله
بان جعلهم عبيد عبيده وتبع ما لهم رقابهم وللمالكون عبيدا
ابقى اليهم عند ابي حنيفة لان الابق لما انفصل عن دارنا زالت
بللوا في فقهت يده على نفق فصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا
للملك فبما اخذه سلبا له بعد القيمة محانا ايضا وليس على المالك
جعل الابق لانه عامل لنفسه فهو في زعمه انه ملكه لكن يعرض عنه
اي يعطي الامم فيمنه من بيت المال لمن وقع العبد في سبيهم
للضرب عنه لا يملك اعاده القيمة لتفرق الغنائم وتعد راحتمهم
وعندهما هو كما هو في ملكه بالاستيلاء لان عصمته كانت
لكونه في يد المالك قد زالت ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام

ط
اول مشتري الاول

ط
بشر مالك الاول من المالك القديم يعني حرثه
وموثر لرسنه وام ودرهينه ومكاتب لرسنه مالك الاول

ط
ان كما ياخذ قبل القيمة

ط
من الاسير والمكثور

ملكوه بخلاف في عبدهم وفي ذمهم قولان وفي الميراث يملكونه
 اتفاقا وان ابقوا عندهم وذهبت معه بغير بيع وشراء واخذوها
 كما شئوا رجلا ذلك كله منهم اي كما ذكر من العبد والفرس والمتاع
 واخرجهم البنا اخذ المالك القديم ما سوى المعبد بالثمن يعني حصة
 من الثمن واخذ العبد محانا عنواي حنيفة لانهم لم يملكوه عنده
 وعندهما ياخذوه بالثمن ايضا ان شاء بناء على الاصل المذكور
 وان اشترى حر في ستمين في دارنا عبد مسلم وادخله الى المسلمين
 العبد اراهم عتق العبد من غير ولا عند الى حنيفة خلا
 خلافا لهما فانه لا يعتق عندهما لان الازالة كانت مستحقة
 بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فيبقى
 في يده عبدا ولا في حنيفة ان تخليصه المسلم عن ذل الكافر واجب
 في مقام الشرط وهو بناء بن الدين مقام العلة وهو الاعتراف
 تخليصه وان لم يملكه اي الكفار ثم اي في دارنا
 اي في دارنا وعكرنا او ظهرنا عليهم او خرج الى عكرنا فهو حر
 لما روي ان النبي عليه السلام لما حاصر الكفار قال ايمان عبد خرج
 فهو حر فخرج سنة اعبدا وسبعة منها مسلمين فلما فتحت جاء
 سواهم وتكلموا فيهم فقال عليه السلام اولئك عتقاء الله تعالى
 ولانه اخذ نفسه بالخروج البنا مراغما مولاه فيد بقوله السلام
 فجاءوا لانه لو دخل اراهم اسلام لا يكون حر لانه كاد خلد اراهم
 يفتي ايد المسلمين قبل الاسلام فيكون فيا لهم وقال لا يكون
 حر لانه لم يملك قبل الاسلام في بيان احكام **المستأمن**
 هو يثمل مسلما دخل دار الحرب باثمان وكافرا دخل دار الاسلام
 باثمان اذا دخلنا تاجرنا اليهم باثمان لا يحل له ان يتعرض لشي
 من ما لهم او يهجم لانه بالاستيذان عنده بان لا يتعرض لشي
 فالتعرض بعد ذلك يكون غدا حراما لانه عليه السلام عنه

والقدوم
 بالاستيذان عندهما

فان اخذ

فان اخذ التاجر منهم شيئا بطريق التعرض لا بطريق الشراء
 او الهبة اخرجته الى دار الاسلام ملكه لو رده والاستيلاء على ملا
 مباح لكن ملكا محظورا او جيتا حصوله بسبب الغار فاوردت
 جيتا فيه فينتصفى اي يملكه اخرجته وان غدر به اي التاجر ملكه
 فاخذ ماله او جيتا في ذلك غيره اي غير المالك بعلمه ولو غدر به فبغده
 حاله التعرض لهم لانهم بدوا بقبض العهد فيجوز اخذ اموالهم
 وقتل نفوسهم وليس له ان يستريح في وجههم فان الفروج لا يحل
 الا للملك ولا ملك قبل الاسلام ازايا لاركا لا خير للمسلم فانه ليس مستأمن
 فيجب له التعرض وان اطلقوه طوعا وان اذنته بشد بدو الائمة
 اي في دار الحرب حر في فاعل اذ ان اي جعل الحرب المستأمن مديونا
 بتصرفه ما او اذ ان التاجر حربيا او غصب اخذ هدا من الآخر
 شيئا في دار الحرب ونجح حيا اي التاجر والحربي البنا اي الى
 دار الاسلام والمستأمن الحر في وقت الحاجة عند القاضي لا يقضي
 لواحد منهما على صاحبه شي من الدين ولو غصب امنا
 الاثانة فلان القضاء يعتمد على الولاية ولا ولاية للقاضي في
 وقت الادانة اصلا ولا وقت القضاء على المستأمن لانه
 بالاستيذان الزام احكامنا في معاملات بمباشرة هاتما
 الغصب فلانه صار ملكا للغاصب لمصادقته ما لا غير تعصم
 كما مروى عن الا يقضي لواحد منهما بشي لو فعل ذلك اي الادانة
 او الغصب حربيا وان خرج البنا حال كونهما مستأمنين
 لما ذكرنا وان خرجا اليها مسلمين وحكما كما قضي بينهما
 بالدين لو قوعه صحبا بشراصتهما ونشوت الولاية حالة
 القضاء للاستيذان احكاما بالاسلام لا يقضي بالغصب اذ يبرء
 المغضوب لان الغاصب ملكه لو رده الاستيلاء على مال مباح
 فلا يبرء يبرء ولو اسلام الحربي بعد ما غصبه المسلم منه ثم جاز

لا يبرء مستأمن ولم يبرء المستأمن

ان لا يقضي بالمغضوب
 بالغصب يبرء المغضوب

ولو لم يملك

المقام تبعاً للزوج لا اي لا بصيرة ذنباً لو نكح هو اي المستأنس
 ذميمة اذ يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه بخلاف الاول فان
 رجع المستأنس الى داره حلاله بالرجوع لانه البطل امانه
 وان كان له اي للزوج الى وطنه وديعة عند مسلم او عند
 ذمي او كان له دين عليهما اي على المسلم والذمي فاستبرأ الرابع
 او ظهر عليهم او غلب المسلمون على اهل دار الحرب التي هو
 فيها فقتل قطرية لانه محاصر مما لو كان مال كيت فيكون
 الذين ملكا من عليه لان بده سبق اليه من غيره ومن
 عليه الدين اذ ملك الدين سقط عن ذمته وصارت وديعة
 فينا اي غنيمة للغانمين فيقسم بينهم لانها في بده تقدير
 للذين يد الموضع كونه فتصرفا بنطالفة كما كانت في بده خفيف
 وعن اي يوسف ياخذ للدينين بدينه وقال محمد بن باع ويعرف
 ثمة الدين والقاضى لئلا الف اسم للمال المصاب من الكفار
 بغير قتال وان قتل المستأنس ولم يظهر عليهم او مات
 فهما اي الوديعه والدين لو وثقة لا حكم الايمان باق لعدم
 بطلان فيرد على وريثه لقيامهم مقامه فان جاء البيت
 حربي ايمان وقد كان له زوجة لهذا اي دار الحرب ولو
 ومال عند مسلم او عند ذمي او عند حربي فليس هذا اي في دار
 الاسلام ثم ظهر عليهم فالكل من المذكورين في وامة الزوجة والا
 ولا ولا الكبار فلعدم التبعية واعا غير ذلك فلان ليس فيه
 فلام لا يوجب عصمة وان لم اقر المذكور ثم اي دار
 الحرب ثم جاء هذا ثم ظهر عليهم اي اهل الحرب فطفلة حرم مسلم بلام
 ابيه لانه لمسلم في الحرب تبعة طفله لانها الدار لانه تحت
 ولايته وقت اسلامه ووديعه عند مسلم في ذمي له لانه يدهما
 كبده وغير ذلك من الزوجة واولاد الكبار والعقار ووديعته

فان حلال الاول
 يعني حلال الاول
 حلال الاول

الاستأنس
 اول من كان
 المستأنس

الاستأنس
 يعني حلال الاول
 حلال الاول

في ذمي بغيره بغيره
 يعني ذمي بغيره بغيره
 يعني ذمي بغيره بغيره

عند حربي

عند حربي في العديم العصمة وعدم التبعية وادان قتل المستأنس
 الفاعل لاولي له خطا او قتل مستأنس بدم هذا اي في الاسلام
 فلا اثم ان ياخذ الذمة من عاقلة القاتل وعلى القاتل الكفارة
 لانه قتل نفسا معصومة فطاه فقتلناه البصيرة الواردة في
 قتل الخطا وسعي قول الامام ان حق الاخذ بضعيف بيت
 المال لانه ناصب ظر للمسلمين وهذا من النظر والعقد اي
 لا اثم ان يفتقر او ياخذ الذمة يعني اذا كان القتل عمدا فلا اثم
 بالحياد بين القصاص واخذ التبريط الصلح لان موجب العمد
 القصاص ولاية نظرية ينظر فيه فاوليها راي الصلح فعل
 وليس له العفو بجانا لان الحق للعامة وليس من النظر اسقاط
 حفيهم بلا عوض فصل في بلب العشر والمخرج وبيان
 مصادر فيها المخرج هم لما يخرج من غلة الارض ثم يسمى ما ياخذ
 السلطان خراجا فيقال اي قالان خراج ارضه وادى اهل
 الذمة خراج رؤسهم يعني بحرية كذا في المغرب ارض العرب كلها
 عشية لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين لم ياخذوا من
 ارض العرب ولم يقبلوا منهم الاسلام او السيف وهي ما بين
 المغرب الى الصغر غرب بلادها ما تميم الى اقصى حرج وهو بالحاء
 والهمزة المفتوحين الصم والى هذه يعني مع باليمن ثمرة بفتح
 الميم ويكون الها بدل من قوله باليمن وهو في الاصل امر رجل
 او لم قبيلة ينسب اليه الابال المهرية وتسمى هذه المقام بدمها طولها
 اتماعها فهو ساكنين ثمين ومن عالج الى حد الشام بيان حد
 ارض العرب وفي الكافي في ارض الحجاز وبنهاية اليمن ومكة
 والهاشم والبيسرية اي البادية وكذا البصرة لاجماع الصحابة على
 انها عشية والقبائل ان تكون خراجية لانها تحت عنوة و
 اقرانها عليها وهي من جملة الاراضي العراقية ولكن ترك ذلك

وهو ما بين المغرب الى اقصى حرج
 واما ارض بنهاية اليمن وبنهاية الحجاز

بغيره بغيره
 يعني بغيره بغيره
 يعني بغيره بغيره

باجمعهم وكل ما اى كل بلد اسلم قبل طوعا فان المسلم لا يبذل
 بل يخرج صيانة له عن الذل لما فيه من معنى الجبرية وفي العشر معنى
 الغربة او فتح عنوة اى قهر او قهر بين الغائبين ولو قسمها
 بينهم ووضع لخرج عليهم يجوز اذا كانت تسقى بماء الخراج وارض
 السواد هو اى العرب انما يسمى سواد لحرارة اشجاره وزود وعنه
 خراجية وهي ما بين العذيب الى عقبة حكوان بيان لعرض
 ارض السواد وحلوان اسم بلد وقوله من الثعلبية العلت الى عبادان
 ان بيان لطوله وهي بفتح التاء للثلاثة وسكون العين المهملة منزلة
 من منازل البادية كذا في المغرب وتقدّم المصل وصاحب الهيرة
 هذا وتاخير العلت من جابر جحان الاول مع ان صاحب
 المغرب والغاية صرح بجحان الثاني حيث قال وما قيل من
 الثعلبية الى عبادان غلط والعلت بفتح العين المهملة ويكون
 اللام وبالثلثة قرية موقوفة على العلوية وهو اقل العراف
 شرق وجلة وعبادان حصن صغير على شاطئ البحر
 وكذا اى خراجية كل ما اى بلد فتح عنوة وغلبة واقرب اهله عليه
 ان لم ينقلهم الامام الى موضع آخر او صولوا لان عمر رضى عنه حين
 فتح اسواد وفتح عليهم الخراج بمحض من الصحابة رضى عنهم
 ووضع على من فتحهم ففتحهم ومن العاص رضى عنه واجمع
 الصحابة على وضع الخراج على الشام سوى مكة فانها عشرية
 لان النبي عليه السلام فتحها عنوة وتركها لاهلها ولربوضي عليها الخراج
 وارضى وادى مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ونصفهم فيها عندنا
 وان ايجى واصلى وزرع ارض موات اى ما لا تصرف لها مال
 بعين قرية عند ابي يوسف لان ما قرب من التي يأخذ
 حكمه فقرب الخراجية خراجية وقرب العشرية عشرية
 وبه يفتى ويعتبر ساو اله الى احيى بها اذ هو سبب للجماع عند محمد

باندر كسح الجبل وقيل الجبل اولند واهل نقي اولند
 عجم ولا يندرو ويندر اطراندر

فان احياها

فان احياها بما، الستماء او غير من استنظها او بشير حضرها او بما، انها
 العطاء التي لا يملكها احد فهي عشرية وان احياها بما، نهر
 حضرها الاعاجم كهر ملك كرى في طريق كوفة من بغداد فهي
 خراجية وهذا اذا كان المحي مسلما وانما اذا كان ذميا فعليه
 الخراج وان كان في حيز ارض العشر والخراج نوعان احدهما
 خراج سقاية وهو ان يوظف في الخراج كفى بمقدار فيتعلم بالخراج
 كالعشر ونحوه على ما يراه الامام مصلحة والثاني خراج وظيفة
 ان كان الوجه ثباتا في الذمة فيتعلم بالتمكن من الانتفاع
 بالارض ولا يرد على ما وضعه عمر بن الخطاب رضى عنه على
 السواد اى كواد العراف لكل جريب من الارض وهو ستون ذراعا
 في ثلثين ذراعا كرى وهو سبع قبضات من قبضات
 رجل وسط وذراع للساحة سبع قبضات واصبع فائمة و
 عنون اربعة وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات
 مضومة بطون بعضها الى بعض في الكفاية قبل هذا التمهيد
 المقدر برلين للام وان جريب الاراضى يختلف باختلاف
 البلدان فيعتبر في بلد من اهل صياح للزرع صاع اى
 اربعة امساء او تعبير كذا في خلاصة وفناوى فاضل جحان وفي شرح
 الطحاوى صاع ما يزرع فيه في الكافي لغو الصاع ودرهم عطف
 على صاع ولا يقدر الدرهم للاكتفاء بما ذكره في كتاب
 الزكاة من ان العشرة منها بوزن سبعة مثاقيل والجريب
 الرطبة هي بالفصح الرسم في لغة اهل مصر وفي العاية الرضنة اسم
 للخصيب ما دام رطبا خمسة دراهم والخراج لجريب الكرم
 او النخل المتصل اى متصل بعضها ببعض على وجه تكون كل الارض
 سبعة مثاقيل بها بحيث لا يمكن ذرعها عشرة دراهم هذا هو المنقول
 عن عمر رضى عنه ولما سواه اى الخراج الموضوع لما سوى ما ذكره مما يقف

يعني برلين اهل كبرية نعيم او مدنيته وقنده قوندر
 سب برين وقنده اولاد جصوله يفتى بكر جصول
 اولاد كبرية النور او غار كبرية النور
 واهل كبرية النور او غار كبرية النور
 واهل كبرية النور او غار كبرية النور

الجريب بالزكى دوغم طول له وعرضه
 ستون ذراعا وجمعه جراب
 واهل كبرية النور

عطف على صاع ولم يقدر الدرهم للاكتفاء بما ذكره
 في كتاب الزكاة من ان العشرة منها سبعة مثاقيل

الزبور والنص في فانه بعثت الجليل وعلى يحيى وهو واحد المحوي
 وهم قوم يعظمون النار ويعيدون فيها وعلى زبدي اي عذروا
 عن ضيقة وبنى لاي لا توضع على وبنى عركي لقوله تعالى
 بقا تلوهم او سلبوا الآية نزلت في عبدة الاوثان ولا
 توضع على مرتدا وبنى العركي فلان النبي ومبعث
 منهم واظهر المعجزة لربهم والقران نزل بلغتهم فكانوا
 اسحق بالابمان بالنبي عليه السلام فيكون كفرهم اقيم واعلظ
 واما المرتد فلانه عدل عن دين الحق بعد اطلاعه على محاسنه
 فكفره الحشيش ايضا فلا يقبل منهما الا السلام او السيف زيادة
 في العقوبة في حقهما لان العقوبة على قدر الجناية وفي وضع
 الجزية تخفيف لهما فلم يستحقاه وعند الثاني يستحق
 مشرك العرب وتشرق انشاها وطفلهما لان ابا بكر رضى
 استغرق نيقان بنى حنيفة وصبيانهم لما ارتدوا ووقفهم
 بين الغامبين ومن لم يسلم من رجالهم قتل لما ذكرنا ولا الجزية
 على صبي والعمران وملكوك ومكاتب وشيخ كبير وعن ابي يوسف
 انها توضع عليه اذا كان ذمالا ورعين وكذا المفلوج واعرجي
 ومقعور وجنون ومعتوه والاصل في ذلك كله لان الجزية
 لا تقاط القتل فمن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية وهو لا
 لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذراعي او مال
 يعينون به فانه ح واجب و فقير لا يكتسب ان عثمان رضى
 لم يوظفها على غير غير معمل محض من الصلابة وفيه خلاف
 الشافعي وراهب لا يخالط وهو الذي انقطع عن الناس
 للعبادة وخرج عن اهلية الحرب فلا يجب بد لها وهو جزية
 فاما الرهبان واصحاب الصوامع الذين يخالطون الناس
 فقال محمد كان ابو حنيفة يقول بوضع عليهم الجزية انما كانوا

باجرة قبل قبول اوائله يعني بوايكنه ربه كبره ما كان
 اول وياحور زبدي اولد زبدي ربه كبره ما كان اولد زبدي
 صاي ويره كبره واكبره ما كان اولد زبدي ربه كبره ما كان
 بوايكنه ربه كبره ما كان اولد زبدي ربه كبره ما كان

يقدرون على العمل وهو قول اني سف قال عمر وبن ابي عمر
 قلت لمحمد فما قولك قال الفيلس يا قال ابو حنيفة كذا
 في شرح الفديوي للاقطع وحب في اول الحول وبوخدر فطكل
 شهر فيه وعندك افع بوحدر لا تغم الحول لانه حتى على
 كالزكوة ولنا انها بيد القتل والقتل واجب في الحال فكذا
 بزيه بخلاف الزكوة لانها عبادة فمراعي فيها التيسير وهذه
 عقوبة فتعذر وشقها لجزية بالاسلام اي لو اسلم من عليه
 الجزية فيل ان تؤخذ منه تسقط عنه مطلقا او الموت وقال
 الشافعي لا تسقط فيهما لانها كسائر الديون ولنا ان الجزية عقوبة
 ونيوبه شرعت كرفع الشره فدانقطع شره بالاسلام او الموت
 وتنتقل الجزية على صيغة المضارع بخلاف احدى التامرين
 لتبسيط العطف بالتكرار يعني اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى حال
 عليه حولا ان او اكثر لا يؤخذ منه الجزية واحدة عند خلافا
 لهما ولكنا في لانها حق واجب في الزمة في كل سنة فلا يسقط بالتأخر
 كالزكوة في حق المسلم لانها عقوبة فاذا اجتمع من دخلت كالحمد
 في خلاف خراج الارض فانها لا تدخل فيه بالانفاق فيل على خلاف
 ولا يجوز لاهل الذمة اخذات ببيعة بكر الباء او كنية يقال
 كنية اليهود والنصارى لم تغبرهم وكذا لك البيعة مطلقا في
 الاصل وان غلبت استمال الكنية المتبعة باليهود والبيعة
 لم تغبر النصارى كذا في النهاية او صومعة للتحلي فيها المنزلة
 للبيعة بخلاف موضع الصلوة في البيت لانه تبع الكني في دار
 اي في دار الاسلام لقوله عليه السلام لا كنية في الاسلام اي حذر
 وتعا والمسلمة يعني يجوز لهم ان يبنوها في ذلك الموضع على
 قدر البناء الاول لان المنقول من لدن نبينا الى يومنا هذا ان
 البيع والكناس يترك فهذا يدل على جواز الاعادة لاننا

يعني بوحدر جزية الفيلس بركته ربي كاس
 بركته ربي كاس بركته ربي كاس بركته ربي كاس

طريقه خراج بوحدرية في الفدر يعني بوحراج ارض
 شراف اياهم وساقط او عاز

يعود كل سنة في احوال ايتلك

بصرا كاسه في احوال ايتلك

يعني كاسه في احوال ايتلك

او عاز

او عاز

او عاز

او عاز

او عاز

لا يقول انما من غير ثقل الى مكان آخر لانه احداث في الحقيقة في قيل
هذه في الامصار دون القرى لان الامصار هي التي تقام فيها كعائر
السلام ولها ما يمنعون من بيع الخمر والخنزير وضرب
النافوس خارج الكنيسة في الامصار لما قلنا ولا يمنعون
من ذلك في قرية لا يقام فيها الجمع والحدود وان كان فيها
عدد كثير من المسلمين وقيل يمنعون فيها ايضا لان فيها ايضا
لان فيها بعض الشعائر والمروني عن صاحب المذهب في الجواز
كان في قرية الكوفة لان اكثر اهلها اهل الذمة وفي الارض العرب
يمنعون من ذلك كله لقوله عليه السلام لا يجمع دينان في قرية
العرب ويميز الذي عن المسلمين في زينة تزي بكثرة الزينة المجهدة
اللباس والهيئة فلا يلبس ما يختص باهل العالم والمدينة فتميز
في مركبه وسرجه ولا يركب خيل الا عند اعانة المسلمين في الحرب
ولا يعمل سلاح اي لا يعمل ولا يحمل لانه ليس من اهل
المجاهدة ويظهر الكسبيج هو خيط عريض من رصاص من
الصوف او الشعر يستعمله الذي على وسط فوق الثياب
ليكون ذلك علامة لهم حتى لا يعلل من معاملة المسلمين
وهو غير الزنار فانه من البرسيم ويزينون به فارسي معرب
ويركب سرجا كالاكاف وهو البردعة وقالوا الاحق الا لا صح
ان لا يترك ان يركب يعني الخيل في البغل اختلاف المثلج
الا ضرورية اي وقت الضرورة كذهاب المريض منهم اي موضع
يحتاج اليه واحتاج الاسام الى الاستعانة بهم في الدفاع عن
المسلمين فيكون وخصت ينزل عن الدواب في المجمع
اي مجمع المسلمين ولا يلبس ما يختص اهل العلم والزهو والشف
فيمنعون من لبس الثياب الفاخرة حريز كان او غيره كالصوف
الرقيق والكجوح الرقيق ويميز انشاء عن انثى المسلمين

كسبيج الزنار اي يمين زنار يد كل من
يشي الظاهر اي يمين

يعني انما يلبس
وشككته و
شككته

في الطريق اي في حالة المشي بالنسبة في ناحية الطريق لاني وسيد
والمسلم بالنسبة في عنقه طوف به يد ويحمل على واره علامته
كجاء يستغفره يعني كجاء يقف عليها لانه فيه عود بالمغفرة و
يمنعوا ايضا عن التعلل في بناءهم على المسلمين ومن المبالاة
عنه بعض العلماء وانما القديس في تركه على قدمه ولا يلبس الاسلام
اي لا يلبس المسلم الا ولا يقيف عليه الطريق يعني اذا التقى المسلم
والكافر يجلس المسلم في الطريق الضيق من الطريق وكل ذلك
لتخفيف وتعليم اهل الدين ويدون في الذمة في الجزية فبالحال كونه
قائما ولا يأخذ قاعدته بغيره في يمينه ويظهر اي يترك
ويقال له ان الجزية يا ذمي واذنم عليه في المجمع او يقال له ان الجزية
يا ذمي واذنم عليه في المختار وانما يقبل ذلك لقوله تعالى
حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اي خفيرون ولا ينقص منه
اي عهد الذمي بالاباء والاشناق على اداء الجزية لانه الغاية التي
ينتهي بها القتال التزام الجزية لانه اذوها والتزام باقي كذا في
في الهدية اقله فبالاشكال لانه معنى البذل على الجزية التفرج
بهم اذها كما كان يقولوا لا يعطى الجزية بغير عذبة او ثلثه
انتهى في بقائه لانه ام اللهم الا ان يراى بالالتزام تأخيه
والتمليل في اذنها ويخفي بغيره وفي رواية الراقعات
هي مينة في كتاب الراكة قال اذا امتنعوا عن اداء الجزية يقتلوه
مكسوخ لانهم اذا امتنعوا في الابداء عن قبول الذمة بقا لموسى
فكذا في الانتساب او بزمانه بمسألة وقيل منكم لانهم كلاً منها
معصية وهي لا تمنع العهد ما بقي التزم امهم الجزية وسبب الجزية
النبي عليه السلام قال ان سبب النبي عليه السلام ينقض
العهد لان عقد الذمة خلف عن الامانة في افادة الامانة في ينقض الا
الاقل الاقوى ينقض خلاف الاقوى بطريق الاولى وتلك الجزية

وروي في ذمة الاسلام ابتداء او تيمم وظهر اول اول الاسلام
وروي وعنه كجاء يدله باخود ان رت ايله في ابره
يعني في ذمة الاسلام ابتداء او تيمم وظهر اول اول الاسلام
يعني في ذمة الاسلام ابتداء او تيمم وظهر اول اول الاسلام
يعني في ذمة الاسلام ابتداء او تيمم وظهر اول اول الاسلام

بني سبيد طاعى وصى اولاد ابيه آن ذم ابيه و اولاد ابيه
الكل يمكن ان يكونوا سبيد

وكيف شرب من الفاسد التي استند اليها في خروجهم عن طاعة
لان عليا فعل كذلك باهل بيته و اقربيه من قري الكوفة ولانه اهون
الامر من ولعل الشرب يدفع به فان اصابوا في المراء وان قالوا فعلنا
لظلمك قال الامام يمتنع عن الظلم ولو قالوا فعلنا لان الحق معنا واد
عو الولاية فله ان يقاومهم واما ان يرضوا به و يذبحوا بالقتال
اي يحل للامام ان يقاومهم وان لم يسدوا بقا له لو خشي ان يخذلوا و اخيرا
اي مكانا و تهيؤا للقتال بمجمعين فيه كذا في الكافي في تعال صاحب
الذخيرة والامام حوايزه و قيل فائله صاحب القدر لا اي لا
يستدوهم الامام بالقتال ما لم يسدوا به فان بدوا فاقا له حتى تغرق جمعهم
وهو قول الشافعي فان قتل المسلم لا يجوز الا رفعوا به من اهل البيت و لانا ان الحكم
يلزمنا دليله وهو تعذيبهم واجتماعهم و امتناعهم فان صبر الامام
الى ان يجرهم و يجرهم لا يمكن دفع شتمهم وان كان لهم اي للبيعة
فقتل اي جماعة يرجعون اليها اجبر الامام اي لم يجرهم
يقال اجبرهم من اي معصية دفعوا الشتم لان جرحهم كمثل ان يساء
فيعود الى الثقال و كذا من و لم يضره و قد فيه ايضا خلافا لشافعي
والا اي وان لم يكن لهم فقة فلا اي لا يجز جرحهم ولا يبيع مولاهم
لان جوار قتلهم كان له دفع شتمهم و قد ان دفع بدونه فلا يقتل
كونه مسلما فلا سبي و رتبهم اي ذرية البغاة ولا يبيع ما لهم
لان الاسلام يعصم النفس والمال بليكت ما لهم لم دفع شتمهم
بكسر و كذا هم فلا يبيعهم و يبرء عليهم حتى يتوبوا القول عارضيه
يوم الجرح لا يقتل بسبهم ولا يكتشف شتمهم اي لا يبيع ما لهم
و قد ان يبيعهم ولا يزوج ما لهم و سبوا القردة في سبوا البائس فان تابوا
فبرء ما لهم عليهم بالاجمال و جاز ان يبيع ما لهم و خيلهم
عند الحاجة خلافا للشافعي لانه ما لم يسل في الجوز الا برفضا

ولنا ان عليا

طاعى بني سبيد طاعى وصى اولاد ابيه آن ذم ابيه و اولاد ابيه
الكل يمكن ان يكونوا سبيد
طاعى بني سبيد طاعى وصى اولاد ابيه آن ذم ابيه و اولاد ابيه
الكل يمكن ان يكونوا سبيد

عكر باغي بر باغي اولى ابيه يعني با دناهم عاصي
اولاد ابيه و اولاد ابيه

ولنا ان عليا رضى قسلا ختم بالبصرة بين اصحابه وكانت قسمة
للمحاجة لا للملك وللامام ان يفعل ذلك في مال العادل عنه
الحاجة ففحق الباغي اولى والمعنى فيه الحق الضرر الادنى له دفع
الاعا و مباح خيلهم و يحسن ثمنه لان بيعه انظر وجس الثمن ايسر وان
قتل باغي مثله في عكرهم مطلقا سواء كان عمدا او خطأ فظفر عليهم
اي باغان لا يجب عليه شيء اي لا فضا صر ولا دية اما القصاص فلانه
لا يمكن استفاذه الا بغيره ولا ولاية للامام عليهم زمان القتل و اما
الدية فلان القصاص لما لم يجب بقلب موجب بعده ما لا القتل في
دار الحرب وان غلبوا اي في الغارة على مصر من امصار اهل العدل فقتل
بعض اهل اهل مصر اخر اي رجلا اخر من اهل مصر عمدا فقتل
القائل به اي سبقت له مثلا فظهر اهل العدل بالضرر لانه قتل باغي فيجوز
فيه القصاص بهذا الزلم بغير البغاة على اهل المصر احكام اهل البغي اذ
حينئذ لم تكن ولاية الامام منقطعة عن المصر فيجوز احكامه بخلاف
ما اذا جردوا فيه احكامهم حيث لا يجب شيء وان قتل عاقل مورشه
الباغي و ان له ولو بالعكس بان قتل الباغي مورشه العادل لا يرثه الباغي
الا ان ادعى ذلك الباغي انه كان على الحق بان يقول كنت على الحق حين
قتلت وانا الان عليه اما الاول فلان العادل اذا تلف الباغي او ماله
لا يائمه ولا يضمن لان المحاربة تبطل العصمة و قد امرنا بمقاتلتهم لغرض
فقاتلوا التي تبغي فصار قتلهم كجرح قتل اهل الحرب فلا يوجب حرمان
الارث كما لو قتل مورشه بقود له عليه فان حرمان الارث جزاء قتل محظوظ فلا يثبت
يقتل مباح و اما الثاني فلان الباغي اذا قتل العادل يائمه ولا يضمن
والثاويل النفس ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الضمان اذا ضمت اليه
المنفعة لثاويل اهل الحرب و اذا لم يجب الضمان لم يجب له الحومان والارث
يستحق بالقرابة انما قيد بقوله الان ادعى لانه اذا افرا بالبطان لا يجب
الضمان فيلزم الحومان هذا عنه بهما وعند ابن ابي عمير لا يرثه الباغي مطلقا

نا تله برشني
واجب اولاد

بني ابي ابي
بني ابي ابي
بني ابي ابي
بني ابي ابي

بني ابي ابي
بني ابي ابي

بني ابي ابي
بني ابي ابي

بني ابي ابي
بني ابي ابي

باغي اولاد عاقل وارث اولاد عاقل باغيه
وارث اولاد
بني ابي ابي
بني ابي ابي

ان ادعى اخره وارث اولاد باغي عاقل باغيه
باني ابي ابي وارث اولاد

اي سواء ادعى حقيقة او افراجه البطل وهو قول الشافعي لانه قتل
العادل بغير حق فينطبق به حرمان الارث وثا ويل الفاسد انما يعنى في
حق دفع الضمان والحاجة هنا الى استحقاق الارث الى الدفع
وكبره بيع السلاح ممن علم انه من اهل الفتنة لانه اعانه على المعصية
وان لم يعلم انه من اهل الفتنة فلا اي فلا يكون لان الغلبة في المامصار
لاهل الصلاح كتاب اللقيط وهو معنى الملقط اي الماحور
من الارض وفي الشرع اسم لمن صغار بني ادم لا يعلم نسبه
طرح اهله خوفا من الفقر او فراراً من تهمة الذناب مضية ثم وجره
غائماً لما في حراره احياء النفس فانه على شرف الهلاك واحياء
الحي هو دفع سبب الهلاك عنه قال الله ومن احياها فكا نما احيا
الناس جميعاً حتى باعتبار ما له لما انه يلقط من قبيل من قتل فنيلا
فكسبه التلقط مندوب يعني ان لم يخف بهلاكه بان وجد في مصر
او قرية لما فيه من احيائه وهو افضل الاعمال وان خيف اي غلب
عاطفه بهلاكه بان وجد في مخازة او مبيعة او نحوها من الهلاك
فواجب دفع الهلاك وكذا اللقطة وظاهر التشبيه بالحي وجوب
التقاضي عنها خوفاً من الضياع ونسبه عند عدمه وفيه إشارة الى كون
التقاضي في الاشتقاق والمعنى فانه مشتقان من اللقطة وهو الرفق
وحض الاول يعني ادم والثاني بغيره وقدم الاول على الثاني في الشرف
بني ادم وهو القبط حران الاصل في بني ادم اذ هم اولاد حواء
وادم عليه السلام فالاصل بقاء ما كان عاماً ما كان مالم يوجد ما يغيره
وكذا كذا الدار دار اخر ولان الحكم للعلم بهو حرة في جميع احكامه حتى
ان قازفة كبر لا قازفة لوجوده منه ليعرف له لب الا ان ثبت
رقبة كجحة لانه حكم بجريته بالدار فلا يغير تلك اللجحة وثبوت حريته باعتبار
الظاهر والظاهر لا يعارض البينة والحكم في اثبات رقه الملقط
لثبوت بدنه الا اذا بلغ فادعى حينئذ البر في الرق والنسب نفقة اي اللقيط
ان نفقة اللقيط

كتاب اللقيط
اول اللقيط التقاطه يعني بريرة براغشتا يعني
لقطه وفي بوليد بولونان اخوان ومالي آتاسي سندوب
وسندوب واكرهلا لا قور قورسي اولاد كسه آتاسي وسندوب
آتاسا حبيته وبرمالك شنبه

في بيت المال

في بيت المال

في بيت المال لما روي ان علياً ارضه فرض نفقة من بيت المال ولانهم
غاجوا من الكسب والمال لا لاقربا فاشبهه المفقود الذي لا مال له وكذا
جناية اكرش جنائيه يؤخذ من بيت المال وانه له بيت المال والنفقة
عليه الخرم بالغنم وان انفق عليه الملقطة من مال نفسه فهو مسترع في الاتفاق
لعدم الولاية فليس له الرجوع الى اللقيط الا ان ياذن الحاكم عليه ليكون
دينا عليه لعموم الولاية بشرط الرجوع الى اللقيط فيرجع عليه بعد البلوغ
بما انفق لكونه ما انفق دينا عليه في الاذن بشرط الرجوع احرازاً
عما قال الطحاوي اذا امر القاضي باتفاقه يرجع عليه بعد البلوغ وان لم
يشترط الرجوع لان للقاضي ولاية عامة فامره بالاتفاق وكاؤه فيه
والاصح ما ذكره في المتن لان مطلق الامر فيكون للتغيب في تمام
تسريعه وهذا الاحتمال انما يزول بشرط الرجوع او بصرفه اللقيط
اذ يبلغ يعني اذ لم يامر القاضي باتفاقه فصدقه اللقيط بعد البلوغ
فانه انفق للرجوع فله الرجوع لانه اقر بحقه ولا يؤخذ اللقيط من
ملكته لانه ثبت حق الحفظ له لسويده عليه وان اتماه واجد ثبت
منه كحسانا والفلس ان لا يقبل دعوته لانه يتضمن ابطال حق الملقط
وجه الاحتجاج انه اقرار للصبي بما ينفعه لانه شرف بالنسب ويعبر بعدم
قيل يصح في حق دون ابطال يد الملقط هذا اذا لم يدع للملقط معه
وان ادعى فدعون الملقط اول من غيره لرجحانه باليد والناقض
لا يمنع ثبوت النسب ولو وصليته كان المدعى عيياً اي ثبت نسبه ولو ادعاه
عبد لان ثبوت النسب نافع له وهو القبط حران المملوك قد يكون حراً
فلا تبطل الحرية الثابتة تبعاً للدار بالشك لو زمت اي لو كان
من ادعاء وقتاً يشب نسبه منه وهو مسلم وهذا الاحتجاج لان دعواه
يتضمن النسب وهو نافع للصغير وابطال الاسلام اللقائت بالدار
وهو يضره فصحت دعوه فيما ينفعه دون ما يضره ان لم يكن اللقيط
في مقبرته اي في مقام اهل الذمة بل في مصر من امصار المسلمين

جنايتي وضررتني جلكم وفي بوليد
يعني لقيط بريرة اي ليسه اكرش
الجمي سني بيت المال و بريرة
يعني وفات اي ليسه ميراثي بيت المال كدر
اكرش لقيط اول لقيطه اتفاق اي ليسه قاضي اكرش
اول اتفاق تبرع بريرة كثر بان شدة اعتدله
صدقه حيا بيلد بريرة دن الازن

يا بوليد لقيط تصدق اي ليسه يعني بني بيلد وضررتني كعدون
بني اكرش حتى وارده ديه بوليد اولوكه الور
لقيط مملوكة التسمية يعني اولاد بولان كسبه تلك التسمية
التسمية ريزا تربية كسبه حق انوكه

مكر بريرة بنم اولاد مدر ديو دحو اي ليسه
ان نسب الولد

اكرش اول دعو
اي ان الزاد
قول اي سره

ان اكرش لقيط زميل بك مقرنوه ويجمع بريرة بيلد

ادارة القبط في مصر
الكتاب الثاني

او قرية من قرايم او موضع فيه كفار مسلمون وذي من كان فيه
او مقر المؤمنين بان وجد في قرية من اهل الذمة او سبعة او كسبة وهذا
لجواب فيما اذا كان الواجب فيها رواية واحدة وان كان الواجب
في هذا المكان او قريبا في مكان المسلمين اختلفت الرواية فيه منهم من
اعتبر المكان سبعة ومنهم من اعتبر الواجب لقوة اليد ومنهم من اعتبر
السلام يعني ايهما كان موجبا لسلامة بعينه ذلك نظر للصغير في
شرح الكثران هذا وفق وان اتاه ان نسب للقيط اثنان معا ثبت
نسبة ايهما كما في الجارية المشتركة ولا مرجح لتواترها في السيرة وهو القوة
وان وصف احداهما علامة قيمة معني في جده او سبق فهو اول
اما الاول فلان الظاهر شره له اذا العداوة وافقت كلامه واما
الثاني فلانه حقه ثبت في زمان للمناع له فيها الا اذا اقام الاخر البينة
لان البينة اقوى والخبر للمسلم عند دعوته للقيط اقل من العبد والزني
لفرض مرتبة الحر اولى من العبد والمسلم اولى من الزني ترجيح لما
هو لانظر في حقه وان شذ عليه في القبط مال او كان على دابة فهو ركب
عليها فهو مال للمالك لان في يده وهو كسبة اهل المملوك يتفق في القبط
منه من ذلك المال عليه في القبط باو قاض لانه مال ضايع وللقاضي
ولاية صرفه مثل البيوع يدونه ايضا لانه للقيط ظهر اوله ولاية
الاتفاق والصحيح هو الاول وله شراء مالا له منه من طعام
وكسوة لانه من الاتفاق وقبض بنية اى ما وسب للقيط لانه نفع
محض ونسب في حرفة وصناعة لانه انفع له لانزويجه اى ليس للملقب
نزويجه للقيط لانتفاء سبب هذه الولاية من القرابة والمملوك والحكومة
وتصرف في مال كالم فان ولاية النصف في شئ المال بالبيع والشراء
وذا انما يتحقق بالزاي الكامل والشفقة الوفرة معا والموجود في كل
منها احد بها الغير ما ذكر من الطعام والكسوة وقبض بنية ولا اجارته
في الاصح وهو رواية الجامع الصغير في كتاب الكدلية وقيل فائله
بهم

اكر اول القبط ابي ك
اكر اول القبط ابي ك
اكر اول القبط ابي ك
اكر اول القبط ابي ك

اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك

اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك

اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك

اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك

اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك
اول القبط ابي ك

صاحب القدر

صاحب القدر في اجارته لانه يرجع الى ثوابه لان فيها صونا عن
الفن ويكون مستغلا بعلم وجه الاصل لانه لا خلاف فيهم من افعة
اصلا لا بالعوض ولا بغيره فليسبب العلم ولا بغيره بخلاف العلم فان لها
انما فيها بالعوض بالاستخدام فبالعوض من الاجرة اولى ويمكن
التوفيق بين القولين بان يحمد الاول على اجاره ليعمل لغيره والثاني
على اجاره ليعمل العمل وكان المصحة لانه لا يكره رده اعاد كلمة النفع
مع تركه سابقا كتاب القطة وهي ما يوجد على الارض
ويعرفه مالك بعينه وهي بضم الميم وفخ القاف على وزن الضميمة
مبالغة في الفاعل وهو كونه مالا مرغوبا فيه جعلت اخذها اذ لكونها
سببا للخير من رآها هو امانة بالاتفاق في غير مضمونة على الملقب
الى بالتعدي او للنفع اجد الظاهر ان يشهد عنه القدرة شائدين

اكر شاهد
دور غير كرم

اكر شاهد
دور غير كرم

انه اخذها كما صاحبها لان الاخذ عاين الوجود فاذا من فيه شرا
والاى وان لم يشهد للملقب على اخذه للرد وضمن لانه منع في هذا
الاخذ كالفاسد ابو يوسف يشترط الشهاد ولو لم يقدم
على الشهاد ولو اشر به ولم يقدم على اقامته او خاف من انه لو
يشهد عليه ياخذ الظالم منه فترك الشهاد لا يضمن عندهم والقول
لذلك ان اذكر للرد اى ان لم يشهد الشهود وعليه وقال الاخذ
اخذته للمالك وكذب المالك يضمن عنه اى حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف
القول للملقب لان الظاهر من حاله شائده لا اختياره احسبه
دون المصينة ولها انه اقر بسبب موجب للضمان وهو اخذ مال
الغير بغير اذنه ثم ادعى ما يبرئه عنه وهو الاخذ لما لا يبطل بالشك
وما ذكره من الظاهر بعرض مثله لان الظاهر ان يكون المتصرف
عاملا لنفسه ويكفي في الشهاد قوله من سمعوه ينشد اى
يطالب لقطة فدلوه على واخذوه كانت اللقطة او اكلت لانه اسم
جنس ويعرفها في مكان اخذها وفي الجامع اى مواضع اجتماع الناس

كتاب القطة

اكر بولي اول كرم
اكر بولي اول كرم
اكر بولي اول كرم

اكر بولي اول كرم
اكر بولي اول كرم
اكر بولي اول كرم

اكر بولي اول كرم
اكر بولي اول كرم
اكر بولي اول كرم

اكر بولي اول كرم
اكر بولي اول كرم
اكر بولي اول كرم

في ذلك المكان من الشوارع والشوارع وكيفية بان ينادى
 ان وجدت لقطعة لا ادري مالها فليأت مالها وليصفها
 لارة ها عليه مكية يغلب على ظنه عدم طلبها جيبها بعد ها
 هو الصحيح اي هو المختار من الاقوال الواردة في مدة التعريف
 وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثراي فصاعدا فحول القول
 عليه ان لادام من النقطة شيئا فليعرف منه وان كانت اقل من
 عشرة دراهم فايها ما يعنى بلان قد ير بل بحسب ما يرى الملقطه روية
 عن ابي حنيفة وما لا يفي من اللقطه كالاطعمة المعدة للاكل وبعض
 الثمار يعرف الى ان يخاف فاديه وعند الشافعي يبيعها ويترتب
 بثمنها حولا ثم يتصدق بها ان شاء يعنى بعد تعريف المدة المذكورة
 الملقطه مختار بين ان يحفظها حسبته لله تعالى وان يتصدق
 بها لانه لما عجز عن ايصال عين اللقطه الى صاحبها جاز له
 ان يوصل عوضها وهو الثواب بما اعتبارها جازته التصديق
 بها فان جاء ربتها اي صاحب اللقطه بعده اي بعد ما تصديق
 بها الملقطه فهو بالخيار ارجاهه اي التصديق ان شاء واجزه له
 اي ثواب التصديق بربها الجملة التامة الى ان شاء ضمن الملقطه
 لانه تصرف في مال الغير اذنه سواء كان التصديق بامر القاضى او
 بغير امره في الصحيح او ان شاء ضمن الفقير له بلا اذنه لو كانت
 اللقطه بئرا لكة وانما اذا كانت قائمة اخذها منه لانه وجد عين
 ماله وانما ضمن لا يرجع على الآخر يعنى ان ضمن الملقطه لا يرجع
 على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الملقطه لاكل من اكلها من
 بفعله وياخذها منه ان كانت باقية تصريح ما علم ولقطه ليل
 والحكم سواء في مدة التعريف وقال الشافعي يجب تعريف لقطه الحرم
 الى ان يحكى صاحبها وانما افراد بالذكر لدفع توهم من يتوهم
 ان لقطه الحرم لا يملك اصلها كما تقطع شجرته وان لقطه

بريد جازله

صاحب رطله

صاحب رطله
 صبيح
 ومنع اقله
 وارور

ياضد ملقط
 او دونه
 ياضد اول
 صيد اول
 فقيره او دونه

ملقطه وفقره ن تفتنى او رسه
 آخه رجوع ايلكن
 يعنى كعبه مكرمه حرمه لقطه لسن وحرمه
 يتوان رنياده بولونان لقطه بربور

الحرم غير

الحرم غير محتاجة الى تعريفها لانها تكون للغرباء غالباً ويكون
 مالها ذامياً فيمن ان الحرم كالحل في حكم اللقطه ويجوز التقاط
 البهيمة نحو الشاة والحمار والبقر والابل لانها مال يتوهم ضباعه
 فبما اخذه ليرقه على صاحبها وعنده مالك والشافعي اذا وجد بغير
 اذنه او فرسا في الصحراء فالتركه فضا اذله من قوة عليه دفع السبع
 مع احتمال عدم الرضاغ من المالك فتدبى الترك ولتأثيره بما اتصل
 اليها بدخائسة فاخذها صاحبها للمالك المندى قال فاضحان
 الصحيح قول علماء انا حصصنا على اهلنا وهو متبع في المتفاقه
 علمت اى على البريه بلا اذن حاكم لقصوره ولان من علم مالها
 فصار كالو قضي دين غيره فلا يعرفه وان كان الملقطه باذنه بشرط
 الرجوع فدين على اربى اقله الرجوع اليه لان للقاضى ولاية في
 مال الغائب نظرا له والامر بالانفاق من النظر فانه لا يبقا للحيوان
 بلانفقة عادة وقد شرط في الماصيل لاذن الحاكم ان يقيم الملقطه
 بسنة على انه النقطة في الكافي والهداية ان هذا صحيح لاحتمال
 ان يكون غرضه في يده فيحتمل لا يلحق النفقة على صاحبها لانه اى
 للمنفق ان يحبسها عنه اى ان يمنع البريه من ربه حتى يأخذ
 اى ياخذ النفقة لانه بقاء هذا المان كان بفقته فيصير كانه
 يستقله لالك من جهته فاشبه المبيع فانه امتنع ربه على اذنه
 ما انفق عليها بتبعت البريه في النفقة فان تملك بغيره بغيره
 الذين لانها بالحبس صار في كمال التمسك وهو مضمون في الدين بهذا
 عما وفق ما في الهداية وذكر في النابيح انه حلت لالنفقة عند
 علمه من النفقة خلافا للزفر وفي التعريف للو الحسين القدوري
 قال اصحابنا لو اتفق على اللقطه بامر القاضى وجب بها بالنفقة
 فربما لم تسقط النفقة خلافا لغير لانها دين غير جبر عيني
 ولا من عمل منه فيها ولا لانه لو لها عقد يوجب الضمان وان قبله

وحيوان النفاط حائر در بين جانلي حيوان بولور
 الحق صاحبته وير ملك شيشله جازدر هر نه حيوان
 اولور سه اولسون

صاحبى اوز رينه دبندر
 اول ملقطه ايجون وارور

اتفاق دوشر

بأنه لا يملك ما لا يملكه غيره

الصالح على الأقل لأنه حط منه فان ردت من دونها أي من دون مدة السرق فحيا
 أو قال واجب بحاله لأن العوض يجوز على العوض ضرورة المقابلة و
 حيا به فلو يكون مضمنا للحيا أو قد يكون بركا الحكم وقد يكون يجوز للأربعين
 على الأيام الثلاثة فان سجا من ميرة يوم فله ثلث أربعين وار سجا ميرة
 يومين فله ثلث أربعين على سجا وان بقى منه أي من الأخذ لا يضمن إن سجدته
 أخذ فله ثلث الأموال لأنه أمانة عنده ولم يتعدو إلا أن كان لم يتعد وقت
 الأخذ وأخذ له ذه فلا شيء له من الجمل في الوجهين أما القول فلا زه لم يره
 للأموال ولما الثاني فلا زه بترك الاستدراك صار غاصبا ويضمن إن أبقى منه
 يذاعدها ولما الثاني يوسف فلا يضمن ويستحق الجمل أثاره لأن الاستدراك
 عنده ليس بشرط قيم وفي المظنة وجعل يضم الجيم ويوجب الجمل على عمله
 الرهن أي إذا أبق العبد للرهن فزده فالجمل على الرهن أن وجوب الجمل
 للرهن بأصابته ماله العبد وماله حق للرهن أن وجوب الرهن بثبوت يد
 الاستبقاء للرهن من اللاتية فكان الراد عاملا له فيجب الجمل عليه وإن زعم الموت
 الرهن فأن الرهن لا يبطل بالموت ويهد إذا كانت قيمته مثل الدين أو قل منه
 وفي الأثر قد روي عليه والباقي على الرهن وجعل العبد الجاني أن أبق على الموت
 اختيار الموت فداه وعلى وليه الجناية إن دفعه أي أن اختار دفعه للأوليا الجناية
 فالجمل عليهم لأن إحيى حقهم وجعل العبد المدينون إذا أبق من ثمنه يقدم
 الجمل على الدين أن يبيع فيه أي الدين وعلى الموت أن آراه أي الدين عنه مولا له
 وجعل العبد الموقوف إذا أبق على الموقوف له وإن لم يوصل جمع الواجب
 في هبة بعد الرد لأن الملك للموقوف به عند الرد فزواله بالرجوع
 بعد ذلك كزواله بموت المو وأمر نفقة في التبرع وأذن القاضي و
 حب بعد الرد كالمظنة كذا في الاختيار وللمدين ثمن الولد كالفق
 لا المكاتب وأن كان الراد أب للمولود أو ابنة أي ابن المولى والحال هو حال الابن
 في عياله أي الأب فديته لأنه لو لم يكن في عياله فله الجمل أو كان الراد
 وشبهه أي وصو المولى أو كان أحد الزوجين فلا شيء له أما الأول فلا رخصة
 الأب واجبة على الابن ولما الثاني فلا رخصة جرت بالرد الممنوع في عياله
 تبرعا ولما الثالث فلا رخصة كالمند ما يحفظ مال صاحبه عادة

فيما يشترط

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

أورده

ولما الرابع

أكثر بريد أوله يعني ووتدعي وتقتل بن بون
 روتارم صاحب روتارم أيجنه ليه

ط ورهين أوله قول وجارية قاج
 مرتين أو مرتين در

د بر ضرر ايد ب تان قول لا مشغلي انديسي
 اكر انديسي اول قول جانيك ولي سنة دفع انديسي
 مديون قول لا مشغلي انديسي
 ارا انديسي ايسه قول لا مشغلي

ط ورهين أوله قول وجارية قاج
 مرتين أو مرتين در
 اكر انديسي اول قول جانيك ولي سنة دفع انديسي
 مديون قول لا مشغلي انديسي
 ارا انديسي ايسه قول لا مشغلي

والايقم ماله بين ورثته والعماء ولا تقبض ايجارته كما لو علم حيوانه ميتا
في حق غيره فلا يرث المفقود ممن مات حال فقده لكن بقا له ما جاني ذلك الوقت
باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة في الاستحقاق ان حكم القاضي بموته فيوقف
نصيبه منه اي من مات حال فقده كذا او بعضا الى ان يحكم بموته فان جاء
المفقود قبل الحكم به اي بموته فهو اي ذلك الموقوف له والا اي ولو لم يجرى وقبل
الحكم فان يرث ذلك المالك الموقوف لولا ما اذا مضى من غيره ما لا يعيش اليه
اقرانه وقد اظهر الرواية وهو المختار عند المصنفين على قاعدة ان
ما يقع الجملة الموقوفة قطريقة في الشرح الرجوع الى امثال تقسيم اللغات و
مهم مثل النساء وبقائه بعد موت اقرانه قادر ومبنى الاحكام الشرعية على ظاهر
الغالب ويقبر موت اقرانه في اهل بلد له او لا يقتصر على حال الاقران في كل البلدان
خارج عن الامكان وقيل تسعون سنة وبه جزم صاحب الكنت وغيره قال
الكافي وعليه القوي لانه غاية ما ينسحب اليه اقرار اهل زماننا في الامم الغلب
والحيوة بعده نادر ولا عبرة للتأدي في الهداية بهوار في النكاح لانه
اقل المقادير المعينة وقيل مائة وعشرون سنة لانها نهاية اعمارها ومن ادب
مائة وخمسين سنة وقال محمد مائة وعشرين سنة وقال الزيلعي المختار ان
يقوض الى رأي الامام لانه يختلف باختلاف البلدان والطبائع والافعال
وتغالبة الظن يختلف باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا انتفع
خبره يغلب على الظن في اولى مدة انه مات لا سيما اذا دخل ملكه ولم يكن
سبب اختلاف في مدته الاختلاف في الرأى فيه فلا معنى لتقدير المدّة
حكم بموته جواب اذ الحق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك لانه لم
لم يحكم بموته فيما مضى كما اذا صار حيوة معلومة واد الحكم بموته
تعتبر في حصة الموت عند ذلك اي عند الحكم بموته فيقسم ماله بين ورثته
الموجودين وقت الحكم لانه مات في ذلك الوقت لصحبا الموت الحكم بالموت
الحقيقي في اختلاف شي شئ ثم اطلقت على العقد مجانا وان لم يجر
اختلاف الشئين لكونه سببا في صارت حقيقة عرقية ونضاف الى العقد
وبالعكس اضافة الاسلام المسبب الى السبب وبالعكس ضربان احدهما
شركة ملك شركة عقد قالوا ان يملك انسان فضلا عن ان يملك او

اول كتابك نصيب ويايحي آلي قودير
اول كتابك اقران اول زمانه كذا في ذلك
سنة حكم اوله

قالوا في
بعض شركة ملك
بعض شركة ملك
بعض شركة ملك

او شرأ او اتها او استأجر او مال جري او اختلط ماله ما يجب لا يجرى
للمنظمة بالخط والشرع وبذلك الاختلاف في مالها او في غيرها اي
من شركت في هذه الشركة اجنبي اي كذا الذي شركت في نصيب الآخر حتى لا يجوز التصرف
فيه الا باذن كمال الاجانب ويجوز بيع نصيبه من شركته متعلق في جميع الصور المذكورة
ويجوز بيعه من غير غيره اذ فيه فيما عدا الخط والاختلاف استثناء من قوله من غيره
يعني لا يجوز بيع حصته من غير شركته في هاتين الصورتين الا باذن شركته واما
في الخط والاختلاف فلا يجوز بيعه من غيره بل اذ انتهى والفقير ان خلط الجنس
بالجنس بصفة التعدي سبب لزوال الملك عن الخطوط والاختلاف واذ احصل سبب الزوال
من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل من سبب الزوال عن الشركة في حق البيع من غير الشركة
فلا يجوز الا برضا الشركة غير ان يملك في حق البيع من الشركة على ما لا يملك من غيرها
اوله عن حكمه لان التصرف مع الشركة اسرع فجاز من التصرف مع الاجنبي بل لا يجوز
تملك موقوف البعض للشركة لا الاجنبي والثانية وهي شركة العقدان يقول احدهما
شركتك في كذا او قبل الاخر بان قال قلت وكنها الاجاب بان اقول الاخر قلت فانها
عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر عقودها اي شرط شركة العقد
عدم ما يقعها اي الشركة كشرط رايهم معية من البيع لا حدها فان هذا الشرط
يقطع الشركة لاحتمال ان البيع يرجع الى اي شركة العقد اربعة انواع هي
على دفع مافي الهداية ويرد عليها ان المفهوم منه ان لا يكون شركة القايع والوجوه
مفوضة ولا عنان وليس كذلك فالوجوه في التقييم ما ذكره الطحاوي والكوفي و
ويختاره صاحب البدائع انها ثلاثة اوجه شركة بالوجوه بالاعمال وشركة بالاعمال
وشركة بالوجوه فكل منهما على وجهين مفاوضة وعنان فصار ستة اقسام
الاولى شركة مفاوضة وهي ان يشترك اشنان متساويان لانها في اللغة تقتضي
المساواة يقال فافوض يفاوضون ساوي ساوي يفاوضون اي من جهة التصرف يعني
الكفالة من جهة والوكالة لا مطلق التصرف اذ لا بأس ان يكون بيع احدهما او
او شرأ اكثر من الآخر وهذا اي الساوي في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي
الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى حرا او خنزيرا لا يصدرك المسلم ان يصد
وكالة من جهة ففوض شرط التاوي في التصرف فلا حاجة الى قوله ودينه لان البيع
ما يفيد تحت قوله تصفا كما ذكرنا وهذا التصرف دقيق لا يمتد الى امثاله

خلط ماله مع ماله
فان شرأ او اتها او استأجر او مال جري او اختلط ماله ما يجب لا يجرى
للمنظمة بالخط والشرع وبذلك الاختلاف في مالها او في غيرها اي
من شركت في هذه الشركة اجنبي اي كذا الذي شركت في نصيب الآخر حتى لا يجوز التصرف
فيه الا باذن كمال الاجانب ويجوز بيع نصيبه من شركته متعلق في جميع الصور المذكورة
ويجوز بيعه من غير غيره اذ فيه فيما عدا الخط والاختلاف استثناء من قوله من غيره
يعني لا يجوز بيع حصته من غير شركته في هاتين الصورتين الا باذن شركته واما
في الخط والاختلاف فلا يجوز بيعه من غيره بل اذ انتهى والفقير ان خلط الجنس
بالجنس بصفة التعدي سبب لزوال الملك عن الخطوط والاختلاف واذ احصل سبب الزوال
من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل من سبب الزوال عن الشركة في حق البيع من غير الشركة
فلا يجوز الا برضا الشركة غير ان يملك في حق البيع من الشركة على ما لا يملك من غيرها
اوله عن حكمه لان التصرف مع الشركة اسرع فجاز من التصرف مع الاجنبي بل لا يجوز
تملك موقوف البعض للشركة لا الاجنبي والثانية وهي شركة العقدان يقول احدهما
شركتك في كذا او قبل الاخر بان قال قلت وكنها الاجاب بان اقول الاخر قلت فانها
عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر عقودها اي شرط شركة العقد
عدم ما يقعها اي الشركة كشرط رايهم معية من البيع لا حدها فان هذا الشرط
يقطع الشركة لاحتمال ان البيع يرجع الى اي شركة العقد اربعة انواع هي
على دفع مافي الهداية ويرد عليها ان المفهوم منه ان لا يكون شركة القايع والوجوه
مفوضة ولا عنان وليس كذلك فالوجوه في التقييم ما ذكره الطحاوي والكوفي و
ويختاره صاحب البدائع انها ثلاثة اوجه شركة بالوجوه بالاعمال وشركة بالاعمال
وشركة بالوجوه فكل منهما على وجهين مفاوضة وعنان فصار ستة اقسام
الاولى شركة مفاوضة وهي ان يشترك اشنان متساويان لانها في اللغة تقتضي
المساواة يقال فافوض يفاوضون ساوي ساوي يفاوضون اي من جهة التصرف يعني
الكفالة من جهة والوكالة لا مطلق التصرف اذ لا بأس ان يكون بيع احدهما او
او شرأ اكثر من الآخر وهذا اي الساوي في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي
الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى حرا او خنزيرا لا يصدرك المسلم ان يصد
وكالة من جهة ففوض شرط التاوي في التصرف فلا حاجة الى قوله ودينه لان البيع
ما يفيد تحت قوله تصفا كما ذكرنا وهذا التصرف دقيق لا يمتد الى امثاله

فان شرأ او اتها او استأجر او مال جري او اختلط ماله ما يجب لا يجرى
للمنظمة بالخط والشرع وبذلك الاختلاف في مالها او في غيرها اي
من شركت في هذه الشركة اجنبي اي كذا الذي شركت في نصيب الآخر حتى لا يجوز التصرف
فيه الا باذن كمال الاجانب ويجوز بيع نصيبه من شركته متعلق في جميع الصور المذكورة
ويجوز بيعه من غير غيره اذ فيه فيما عدا الخط والاختلاف استثناء من قوله من غيره
يعني لا يجوز بيع حصته من غير شركته في هاتين الصورتين الا باذن شركته واما
في الخط والاختلاف فلا يجوز بيعه من غيره بل اذ انتهى والفقير ان خلط الجنس
بالجنس بصفة التعدي سبب لزوال الملك عن الخطوط والاختلاف واذ احصل سبب الزوال
من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل من سبب الزوال عن الشركة في حق البيع من غير الشركة
فلا يجوز الا برضا الشركة غير ان يملك في حق البيع من الشركة على ما لا يملك من غيرها
اوله عن حكمه لان التصرف مع الشركة اسرع فجاز من التصرف مع الاجنبي بل لا يجوز
تملك موقوف البعض للشركة لا الاجنبي والثانية وهي شركة العقدان يقول احدهما
شركتك في كذا او قبل الاخر بان قال قلت وكنها الاجاب بان اقول الاخر قلت فانها
عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر عقودها اي شرط شركة العقد
عدم ما يقعها اي الشركة كشرط رايهم معية من البيع لا حدها فان هذا الشرط
يقطع الشركة لاحتمال ان البيع يرجع الى اي شركة العقد اربعة انواع هي
على دفع مافي الهداية ويرد عليها ان المفهوم منه ان لا يكون شركة القايع والوجوه
مفوضة ولا عنان وليس كذلك فالوجوه في التقييم ما ذكره الطحاوي والكوفي و
ويختاره صاحب البدائع انها ثلاثة اوجه شركة بالوجوه بالاعمال وشركة بالاعمال
وشركة بالوجوه فكل منهما على وجهين مفاوضة وعنان فصار ستة اقسام
الاولى شركة مفاوضة وهي ان يشترك اشنان متساويان لانها في اللغة تقتضي
المساواة يقال فافوض يفاوضون ساوي ساوي يفاوضون اي من جهة التصرف يعني
الكفالة من جهة والوكالة لا مطلق التصرف اذ لا بأس ان يكون بيع احدهما او
او شرأ اكثر من الآخر وهذا اي الساوي في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي
الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى حرا او خنزيرا لا يصدرك المسلم ان يصد
وكالة من جهة ففوض شرط التاوي في التصرف فلا حاجة الى قوله ودينه لان البيع
ما يفيد تحت قوله تصفا كما ذكرنا وهذا التصرف دقيق لا يمتد الى امثاله

فان شرأ او اتها او استأجر او مال جري او اختلط ماله ما يجب لا يجرى
للمنظمة بالخط والشرع وبذلك الاختلاف في مالها او في غيرها اي
من شركت في هذه الشركة اجنبي اي كذا الذي شركت في نصيب الآخر حتى لا يجوز التصرف
فيه الا باذن كمال الاجانب ويجوز بيع نصيبه من شركته متعلق في جميع الصور المذكورة
ويجوز بيعه من غير غيره اذ فيه فيما عدا الخط والاختلاف استثناء من قوله من غيره
يعني لا يجوز بيع حصته من غير شركته في هاتين الصورتين الا باذن شركته واما
في الخط والاختلاف فلا يجوز بيعه من غيره بل اذ انتهى والفقير ان خلط الجنس
بالجنس بصفة التعدي سبب لزوال الملك عن الخطوط والاختلاف واذ احصل سبب الزوال
من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل من سبب الزوال عن الشركة في حق البيع من غير الشركة
فلا يجوز الا برضا الشركة غير ان يملك في حق البيع من الشركة على ما لا يملك من غيرها
اوله عن حكمه لان التصرف مع الشركة اسرع فجاز من التصرف مع الاجنبي بل لا يجوز
تملك موقوف البعض للشركة لا الاجنبي والثانية وهي شركة العقدان يقول احدهما
شركتك في كذا او قبل الاخر بان قال قلت وكنها الاجاب بان اقول الاخر قلت فانها
عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر عقودها اي شرط شركة العقد
عدم ما يقعها اي الشركة كشرط رايهم معية من البيع لا حدها فان هذا الشرط
يقطع الشركة لاحتمال ان البيع يرجع الى اي شركة العقد اربعة انواع هي
على دفع مافي الهداية ويرد عليها ان المفهوم منه ان لا يكون شركة القايع والوجوه
مفوضة ولا عنان وليس كذلك فالوجوه في التقييم ما ذكره الطحاوي والكوفي و
ويختاره صاحب البدائع انها ثلاثة اوجه شركة بالوجوه بالاعمال وشركة بالاعمال
وشركة بالوجوه فكل منهما على وجهين مفاوضة وعنان فصار ستة اقسام
الاولى شركة مفاوضة وهي ان يشترك اشنان متساويان لانها في اللغة تقتضي
المساواة يقال فافوض يفاوضون ساوي ساوي يفاوضون اي من جهة التصرف يعني
الكفالة من جهة والوكالة لا مطلق التصرف اذ لا بأس ان يكون بيع احدهما او
او شرأ اكثر من الآخر وهذا اي الساوي في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي
الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى حرا او خنزيرا لا يصدرك المسلم ان يصد
وكالة من جهة ففوض شرط التاوي في التصرف فلا حاجة الى قوله ودينه لان البيع
ما يفيد تحت قوله تصفا كما ذكرنا وهذا التصرف دقيق لا يمتد الى امثاله

فان شرأ او اتها او استأجر او مال جري او اختلط ماله ما يجب لا يجرى
للمنظمة بالخط والشرع وبذلك الاختلاف في مالها او في غيرها اي
من شركت في هذه الشركة اجنبي اي كذا الذي شركت في نصيب الآخر حتى لا يجوز التصرف
فيه الا باذن كمال الاجانب ويجوز بيع نصيبه من شركته متعلق في جميع الصور المذكورة
ويجوز بيعه من غير غيره اذ فيه فيما عدا الخط والاختلاف استثناء من قوله من غيره
يعني لا يجوز بيع حصته من غير شركته في هاتين الصورتين الا باذن شركته واما
في الخط والاختلاف فلا يجوز بيعه من غيره بل اذ انتهى والفقير ان خلط الجنس
بالجنس بصفة التعدي سبب لزوال الملك عن الخطوط والاختلاف واذ احصل سبب الزوال
من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل من سبب الزوال عن الشركة في حق البيع من غير الشركة
فلا يجوز الا برضا الشركة غير ان يملك في حق البيع من الشركة على ما لا يملك من غيرها
اوله عن حكمه لان التصرف مع الشركة اسرع فجاز من التصرف مع الاجنبي بل لا يجوز
تملك موقوف البعض للشركة لا الاجنبي والثانية وهي شركة العقدان يقول احدهما
شركتك في كذا او قبل الاخر بان قال قلت وكنها الاجاب بان اقول الاخر قلت فانها
عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر عقودها اي شرط شركة العقد
عدم ما يقعها اي الشركة كشرط رايهم معية من البيع لا حدها فان هذا الشرط
يقطع الشركة لاحتمال ان البيع يرجع الى اي شركة العقد اربعة انواع هي
على دفع مافي الهداية ويرد عليها ان المفهوم منه ان لا يكون شركة القايع والوجوه
مفوضة ولا عنان وليس كذلك فالوجوه في التقييم ما ذكره الطحاوي والكوفي و
ويختاره صاحب البدائع انها ثلاثة اوجه شركة بالوجوه بالاعمال وشركة بالاعمال
وشركة بالوجوه فكل منهما على وجهين مفاوضة وعنان فصار ستة اقسام
الاولى شركة مفاوضة وهي ان يشترك اشنان متساويان لانها في اللغة تقتضي
المساواة يقال فافوض يفاوضون ساوي ساوي يفاوضون اي من جهة التصرف يعني
الكفالة من جهة والوكالة لا مطلق التصرف اذ لا بأس ان يكون بيع احدهما او
او شرأ اكثر من الآخر وهذا اي الساوي في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي
الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى حرا او خنزيرا لا يصدرك المسلم ان يصد
وكالة من جهة ففوض شرط التاوي في التصرف فلا حاجة الى قوله ودينه لان البيع
ما يفيد تحت قوله تصفا كما ذكرنا وهذا التصرف دقيق لا يمتد الى امثاله

الامن له ويرتقى بهذا الفن وما لا لاداء المساواة في المال الذي يصعب فيه الشركة فلا بأس
 بزيادة مال لا يجري فيه الشركة كالعروض والعقار ويحتاج الى امانة وتقتضي هذه
 الشركة الوكالة والكفالة فكل من الشريكين وكيل للآخر وكفيل له لتحقيق المساواة التي
 هي تقتضي المساواة فاذا اشترى احد منهما شيئا فليبيع مطالبته الفن واخذ من
 الشركة الاخر فاق قلت كيف جاز تا معجهاة الكفول له والموكلة قلت لم تكونا
 جازتين مع المعجهاة مقصودا وانما جاز تا مينا في ضمن العقد فكم من شيء
 ثبت ضمنا ولا يشترط قصد اقل يجوز المساواة تفويج على قوله ودينارين
 مسلم وفي عدم التساوي خلافا لابي يوسف فانها يجوز عنده لان ما ملكه
 الذي من شرائه والخبر بملك المسلم بتوكيله في آخر فيحقق التساوي ولكن
 يكره وله ان الذي يملكه ذلك بنفسه والمسلم لا يملكه بنفسه فانتفى التساوي
 ولا بين جزي وعيد وبالغ وصفي تفويج على قوله نص فان كان المالك يستقل بالتصرف
 والكفالة والجهد لا يملك شيئا فله ان يادون مولاه والصبي لا يملك الكفالة وان
 اذن له الوكيل وملك التصرف بآذنه ولا بين صبيين او عبدين او مكاتبين فانهم
 يسوا باهل الكفالة والقياس ان لا يجوز شركة المساواة ويؤيد قول الشافعي
 وقال مالك لا ادرى ما المساواة ولا بد في جواز المساواة من لفظ المساواة
 لان هذا اللفظ مخفى عن تعداد شرائطها اوجب ان جميع مقتضياتها يجب
 اولم يذكر لفظ المساواة وبيانا لجميع مقتضياتها اصح اعتبار البعض لان اكثر الناس
 لا يعرفون شرائطها فيشرط النص عليها او على مقتضياتها لتكون معلومة
 ظاهرة فلا يشترط تسليم المال لان الادلهم والداني لا ينبغي ان في العقد
 ولا يشترط خلطه لان المقصود الخلط في المشتري وكل واحد منهما يشتري
 ما في يده وما اشتراه كل منهما سوى طعام ابله وكذا الادام وكسوتهم اي
 كسوة ابله وكذا اطعام نفسه وكسوته فلهما لان مقتضى العقد المساواة و
 وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شراء احدهما كالثاني
 الا ما استثناه في الكتاب وهو استحسان لانه مستثنى عن المساواة للفرقة
 فان الطعم والكسوة والادام من اللوازم ولا يمكن ايجابها في ما غيره فتح
 في ما له خاصة ان معلوم ان كلا منهما لم يقصد بالمساواة ان تكون نفقة
 ونفقة عياله على الشركة والاستثناء للعلوم بدلالة الحال كالاتثناء

يعني برز برنك وكيلي اولدور
 وبري برنك سفيلى اولدور

وفي حرايه بعد بيننده جائز دكلدر نيرا
 نصرة نيرة برابرد دكلدر

على شركة مساواة في مفوضه لفظي اشرك وكره
 اياها لا يرد في جميع مقتضياتها اشرك وكره
 اياها لا يرد

المنصف والعدل
 المال والبر

وكسوة

كالاتثناء الشرط والمقال وكل من لزم احدهما ما نص في الشركة بهذا الحد
 عن دين سبب لا نص في الشركة كالحماية والتكليف والصلح عن دين
 وعن التفقة كبيع وشراء واستيجار لزم الاخر تحقيقا للمساواة فيما عدا
 وعليها وان لزم بكفالة بمال باخر لزم الاخر يعني لو فعل احد المفاوضين او اجتبا
 مال باذن مكفول عنه يالزم شريكه عند اذ حقيقته خلافا لما افانته لا يلزمه لانه يتبع
 والى حقيقة انه بترع ابتداء ومعاوضة بقاء لانه ستوجب الضمان بما يقدى على
 الكفول لعل كذا الزم الاخران لزم بغضيبان غصب احد المفاوضين غصبا
 وهكذا في يده خلافا لابي يوسف فانه يقول يحضيه الغاصب ولا يلزم لانه
 ليس بخار و صار كاش الحناية ولما ان المضمون يكون ملكا عند اداء الضمان
 فيقلب ضمان الجارة وفي الكفالة بدلا انبر للكفول عنه لا يلزمه اي الشريك الاخر
 في الصحيح لانعدام معنى المساواة ولانها بترع محض كالكفالة بالنفس وان
 اعتد بها ما يقع به الشركة كالقدين وغويها او ذهب له اي لحددهما وتقتضيه
 اي الموهوب صارت المساواة عنانا اي ينقلب اليها القوات المساوات فيها
 يصلح راس المال اذ فيها شرط فيه ابتداء وبقاء وقد اصاب عنانا ان يفوت
 شرط لا يشترط في العمان لما ذكرنا وان ورثه من فمضاه او عقار لانه يقع
 فيه الشركة بيقف مساواة على مالها ولا يقع مساواة ولا عنان الا بالوراثة
 او الذنير او القلوس المتافقة اي الوجهة عند محذ كونها متافقا باصطلاح الناس
 وقال مالك جرد بالعرض والمكيل والموزون ايضا اذا كان الجنس واحدا
 لانها عقدت على راس مال معلوم فاشبه النقود او بالشيء هو الذهب
 الخ المصروب والنقرة اي الفضة الغير المضروبة ان تعامل الناس بهما
 اي التبر والنقرة فينزل النفا من منزلة الفضة فيكونان متافقا ولا يقتضي ان
 اي المساواة والعنان بالعرض لانه يؤدي الى ربح ماله يضمن لانه اذا باع
 كوا واحدا منهما راس ماله ونفاصل الثمنان فما يستحقه احدهما من الزيادة فله
 من الثمن ان اراد الشركة نصف عرضة تكون الرأى ويجوز تحريكها قبل اوفى الصحاح
 العرض والامعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا
 بنصف عرض الاخره ان كان قيمتها متساوية حتى يصيب كل مال واحد
 منها ما مشتت كما يشترط شركة ملك ثم يعقد الشركة ان شاء مساواة
 ان من شركه شركت بثلثه

على شركة اخرى دفي لازم كلور يعني برسي اول برسي
 امر ابله كغيل اوله بواصل دين اول برسي
 او د مسمى لازم كلور
 بامر الكفول عنه

اكثر بردين لازم اوله غصب ابله شريك برسي
 يعني غصب سبيله لازم اوله اول برسي
 او د مسمى لازم كلور

اكثر شريك برسي انوار وارث اوله

في العنان

اول شريك الشون افانجي دون كوش او ناغي ابله صبي اولدور

بوشركة مساواة وشركة عنان صبي او غار سر

الا ان يسع

مكره شريك برسي انوار نصفين بر ابله

اشواب ابله

آخر شريك
 انوار بنك نصف

وان شاء عتانا فيصير العرف راس مال الشركة وان كانت قيمتها متفاوتة بان
 يكون قيمة متاع احدهما العاقل وقيمة الاخر الفين يبيع صاحب الاقل
 ثلثي متاعه بثالث متاع الاخر فيكون الربح بقدر الملك ويكون كل منهما
 وكيل ومن الاخر وانما يكون الربح هنا بقدر الملك لان الربح هنا مال
 هذه حيلة لمن اراد الشركة في العوض ولا تملك بالكيل والعوض خلو المال
 اذا كان الجسر واحد لا ينفصلت على راس مال معلوم فاشبه النقود و
 والعدالة القار قبل الخلط اتفاقا لانه يتعين بالتعيين فينزل منزلة العوض
 فان خلطت اجزاء واحدة اشتركا في فشرقة عقد عند خلطها لانها تصلح
 ثمنها لوجوبها دين في الزمة الا ان قبل الخلط لا يتحقق الوكالة فان لو قال
 اشترى بحسبك شيئا علم ان يكون بيننا لا يبيع لان وكيل الغير يبيع ملك نفسه
 لا يجوز وبعد الخلط يتحقق الوكالة فصحت الشركة وملك عند اي يوسف لانها
 ليست بايمان فلا يبيع التفاضل في الربح وشرقة الخلاف في نظر عند التساوي
 في المالبس واشتراط التفاضل في الربح وان خلطت اجزئين كالخطة والشعير
 والزبيب والسمن لا يتحقق الشركة اتفاقا لما ذكرنا سابقا والثانية شركة
 عتات بكثر العين ويحان يشتركا في اوبين فيما ذكر من المال والربح او غير
 متساويين في المال والربح ويتعين الوكالة لان المقصود من الشركة وهو
 التصرف في مال الغير لا يكون الا بغيره عدم الولاية دون الكفالة لانها
 انما ثبتت في المعاوضة للساوية ولا مساواة بينهما ويصح شركة العتات في نوع
 من التجارات وفي غيرها اي التجارات وبعضها مال كمنهما اي يصح ان ينفذ كل
 واحد منهما ببعض ماله دون البعض بجماله في المعاوضة وبكلمة ومع التفاضل
 في راس المال لان المساواة في المال ليس بشرط فيه ان القبط لا يقتضيه الربح
 ومع التساوي في غيرهما اي المال والربح او في احدهما دون الاخر عند علمهما
 وغال زفر لا يجوز فيهما لان الربح فرع المال فيكون بقدر الشركة في الاصل
 ولنا قوله عليه السلام الربح على حاشط الوضيفة على قدر المالبس ولم يفسد
 بين التساوي والتفاضل ويصح مع زيادة الربح للعامل عند احد
 خلافا لثانيه ومع كون مال احدهما دارهم والاخر ديارهم وكذلك
 من احدهما دارهم بغير ومن الاخر سود وقال زفر والشافعي لا يجوز

دفع كسيلة كبري شئ ايله شركت صيحه اولماز
 دلي ترازيه كبري شئ ايله صيحه اولماز
 برسي برينه قديم عدد ايله صيحه اولماز
 يجوز طه وجوز شبي
 المتقارب ماله

بشركت عقد اولور يعني اولكي برضين اولور ونفسيه
 ايدى يعني برسيك بر مقدار طه سي وجوز وار ورسيدك
 بران قاي وقار بوزل وار بونكر بر برينه خلط ايدى
 شركت بغير شركت معاوضه ويا خود شركت
 اولور ايتا بر جند اولور شركت عقد اولور

بشركت عقد اولور بر برينه زياده اولور
 دلي جاز اولور

لا يجوز بناء على ان الخلط شرط عند مبالا يتحقق ذلك من مختلف الجنس
 وبلا خلط ولا يشترط الخلط فيها او في شركة العتات ايضا والوضيفة اي
 الى الحصة انما هي قدر المال وان الموصل شرطا غير ذلك لما ذكرنا من الحديث انما
 وباشترائه كل منهما طوبى بتمه هو اي المشتري فقط يعني لا يطالب الاخر بناد على
 ان العتات لا يتحقق الكفالة ووجب على شركته بحصة منه اي من الثمن ان اذاه
 من ماله وقيله لانه وكيل من جهته في حصة فاذا ادى الثمن من مال نفسه
 وجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله فعليه الجدة لانه يدعى وجوب المال
 في ذمة الاخر وهو يتكبر فالقول للكل مع يمينه وبطلان الشركة بهلاك المالين
 او احدهما اي مال احد الشريكين قبل الشراء لانها عقدت لاستخدام المال
 فلا يتصرف بعد ماله وفي هذا ظاهر في بطلان المالين وكذا اذا اهلك احدهما
 لانه لم يرض بشركة صاحبه لا بشركة في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا
 بشركته فيبطل العقد لعدم الفائدة وهو اي المالك على ما لك او مالك للآخر
 قبل الخلط يملك في يده او في يد الاخر اما اذا اهلك في يده فظاهر وانما اذا اهلك
 في يد الاخر فلكونه امانة في يده وعليها ان يملك بعده اي بعد الخلط في ملك
 من مال الشركة لانه لا يميز فيجعل المالك من مالين فان يملك مال احدهما
 قبل ان يشتري شيئا بعد ما شري الاخر بماله فالشركة بينهما يعني يكون
 المشتري لهما على ما شرطا لان الملك حين وقوع دفع فشرقة كائنه القيام
 الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم هلاكه مال الاخر بعد ذلك ورجع للشري
 على شركته بتم حصته لانه اشترى نصفه بوكالة ونقد الثمن من مال
 نفسه فيصح رجوعه وان يملك قبل الشراء الاخر فان كان وكله حين الشركة
 صحيحا بان قال كل منهما صاحبه كلهما را شترت به بالمال للشيخ الذي ملكه
 اشترى نصفه فالشركة لهما على شرط في راس المال لا الربح مثلا
 ان كان راس المال بينهما اثلاثا فالمشتري يكون اثلاثا وان كان انصافا
 فلذلك لان للشركة الشركة ان بطلت فالوكالة المصحة بما فاقه فكان
 بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حق لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الاخر
 ورجع بحصة لهما مائة والاخر وان لم يملك صيرها فشرقة فقط اي كان
 للذي اشترى خاصة ولا يملك من شركته المعاوضة والعتات ان يبيع اي يعطى
 بر آخر كسبة كسمايه ويرى ملك

المالك بوسيلة
 ماله هلاك

الشرطي
 انما كبري
 صلاوة
 اثن اول

ار اهلكه ونفسه

ماله مقدار ربعي برابر اولور
 اولور دلي غننه حصته كبري اوزرينه
 رجوع ايدى يعني شريك
 ايدى ايدى شريك غنني كبري مالين ويرى
 يعني شريك مالين ويرى

بشركت اوزرينه در
 حشر برسي مالبس بر شئ صانون الدقون صكره
 هلاك اولور جق اولور

اخر لشريكي مالبس بر شئ صانون الدقون صكره
 بشركت اثنان بشركت ايكيسنك ما بينده اولور
 اكر بومالي هلاك اولور ايكيسنك ماله هلاك اولور
 وكيل اعش اولور

بشركت اثنان شئ دواغوب ايكيسنك در
 بشركت اثنان شئ دواغوب ايكيسنك در

بشركت عقد اولور وكيل اعش اولور
 اثنان اثنان بشركت اولور اثنان
 اثنان اثنان بشركت اولور اثنان
 بر آخر كسبة كسمايه ويرى ملك

٢

من مال الشريك رجلا ويشترط ان يكون كل ربح له لانه من عادة التجار وله ان يصار الى دفع المال الى المضاربة لانها من الشركة فيكون ان تضمنها بخلاف الشركة لان الشيء لا يتضمن مثله وعن ابي حنيفة انه ليس له ان يضار الجار ابد لانه نوع شركه ويستخرج من يتجر فيه او من يحفظ المال لانه محتاد بين التجارة ويؤكل اجنتا في البيع والشراء وعقودها لانها من نواع التجارة ويودع لانه من باب الحفظ وليس له ان يشرك في العنان ان يرهق ويرتهن وكان لا أحد للمفاوضين ذلك لانه كان يملك الايفاء والاستيفاء من نصيب شريكه حقيقة فيملكه حكما ولا كذلك شريك العنان ويذكر من الشريكين في المال يدامانية لانه قبض المال باذن المالك لا بعينه المبدل والثقة قصار كالوديعة فلا يفترق الا بتعديده ولو ادعى دفع المال الى شريكه قال قول له المدين والثالثة شركة الضامع وهي شركة التقليل وشركة الاعمال وهي ان يشترك خياطان او صانعان في عمل ما اشارة الى ان القاد الصنف والمكان ليس بشرط في شركة الضامع على ان يتقيد الاعمال من النكس ياجر ويكون الكسب بينهما اى اجرة الكسب فيكون ذلك استحضارا عندنا خلافا للشافعي وهو القياس وقال زفر لا يجوز مع اختلاف العمل لان الشركة تنبئ عن الخطأ والاختلاف مع الاختلاف ولنا انها شركة في ضمان العمل وفيما يتقادم وهو الاخر في نفس العمل والوكالة فيه ممكنة لان ما يتقيد كل واحد منهما من العمل فهو اصل في نفسه وكذا في نفسه وبذلك تحقق الشركة ولو شرط العمل نصفين والربح اى الاخر اثنان او نحو صغار لان هذا الربح بدل العمل وهو متفاوت والقيمة لانه قد يكون احدهما اخذ من الآخر فيصير التفاوت في بدله وكل عمل قد تقيد احدهما بالآخر نصفين بالاصالة ونصف بالكفالة لان العمل بينهما كالثمن يرجع في الشركة بالمال وما يرجع على شريكه هناك بالثمن يرجع عليه هنا بالمال لكن رجوعه انما يمكن قبل العمل اذ بعد الفسخ منه امتنع نصيبه فعلم كل منهما الطلب بالعمل وكما منهما طلب العمل اى كل واحد من الشريكين ان يطلب اجرا لصاحبه ويبدل الدافع او دافع الاجر بالدفع الواحد بهما والكسب اى الربح بينهما على ما شرطوا وان للواصل عمل احدهما فقط والرابعة شركة الوجوه سميت بها لما فيها من ابتداء الوجوه فانها شركة للقياس اولا لان بناءها على وجاها

الان في الشركة
بما هو بين يدي
شريكه او ياجر
كل من على قبول
شرطه او ربه
ايضا

حاصل اولان نأخذ في اختلاف شرطه ايلسه
يعني برسي ثلث برسي ثلثان
الحق شرط ايلسه
معد على ان يكون برسي قبول ايلسه ايكيسه
بدل لازم كلور يعني برسي ربيعه كرسن قبول
اشدوك كرسن اشده بن قبول اشدوك كرسن كرسن
ويجبه

وعا وجاها بين الناس وشبهت بها بحسب المعاملة اذ لا بد منه في الشراء لسمه في الغرض الاول بهما الوجه ويحان يشتركا اثنان والحال لا حال للمعاينة ان يشتربا بوجوهما على احد الوجهين ويسعا ويكون الربح بينهما في حصة عندنا خلافا للشافعي وقد فان شرطها اى شريك في شركة الوجوه معاوضة صحت لانه يمكن تحقيق العمل والوكالة والكفالة في اللبيل ومطلقا اى مطلق يدها لشريكه عتبات لان التعارف والمطلق يتصف بالتعارف وتتضمن عندنا الاطلاق الوكالة فيما يشترطه لان التعارف على الغير لا يجوز الا بوكالة او بوكالة ولا ولاية فبعين الاول فان شرطها بينهما صحة الشري بينهما وهذا يوجد في وجوه للمفاوضة والعنان او مثالثة وهذا يوجد في العنان ولا يرجع على ذلك اى مشتركة منافقة او مثالثة يجوز بشرط الفضل في الربح على قدر الملك باطل اذ الضمان حلهما بقدر الملك في الشري فالربح الزائد على الملك يرجع ماله يضمن **فصل** في بيان شركة الفاسدة فلا تصح الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالاختطاب وهو قطع الخطب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء وكذلك التلبسات كالخمر واللحم والكلج وجواهر العادن وثمرات البجاء والبواقي والتقاط السبل ويجوز ان لا يملك وترباها ونحوها لان الشركة تقتضي الوكالة والتوكيل اثبات التصرف لمن ليس له ولاية التصرف ولا يوجد في التلبسات وما يجمعه كى اكل واحد منها فله لان امره عليه وان احاطه الآخر مثل ان يقطع احدهما ويجمع الاخر فله اى للعين اجر مثله لا يزداد الاجر على نصف ثمن المأخوذ يعني قيمة يوم الاخذ عند ابي يوسف لانه رضى به كما لا يتجاوز عن السعي في الاجارة الفاسدة خلافا لما وجد فان عتده له بجره مثل ان يوافقا ببيع لان ثمن المأخوذ بجهدهم والرضا بالجهود لغو فيسقط وما اخذاه معا فلها نصفين لاستوائهما في سبب الاستحقاق وان كان احدهما يغفل والاخر راوية يقال لها بالغاكية حكايه بذكره فاستغنى احدهما فالكسب له وللآخر اجر مثل ماله يعني اذا اشترك صاحب بغل وصاحب راوية يستغنى عليه الماء ويكون الكسب بينهما فسد الشركة لان اتفاقهما على احرار البيع ويكون الكسب لمن استغنى لانه هو المحرز فان كان هو صاحب بغل يؤدي اجره مثل الرواية وان كان صاحب راوية يؤدي اجره مثل بغل لانه استغنى منفعته الملك الغير بمقدوره فله فوجب له المثل والربح والشركة الفاسدة اذ الشرط دلالة من استغنى من الربح

الوكالة
بما هو بين يدي
شريكه او ياجر
كل من على قبول
شرطه او ربه
ايضا

اكثر من بائنه بكثر من صانوه اشده
اكثر بكثر من ماله ووجهه شركة معاوضة
او شرطه بغير شرط ايلسه

اكثر صانوه اشده بكثر من ماله ووجهه شركة معاوضة
ياضد مثالثة لشرط ايلسه يعني بارسيه آل
وبارسيه لايم ياضد ايكيسه آل بن برسيه لايم
وبشرط ايلسه

اكثر اول برسي بغير شرط ايلسه
اول برسي بغير شرط ايلسه
اول برسي بغير شرط ايلسه

اول برسي بغير شرط ايلسه
اول برسي بغير شرط ايلسه
اول برسي بغير شرط ايلسه

٢

الاحد بهما فانما حينئذ يفقد الشركة على قدر المال وبطل شرط الفضل حتى لو كان المال
 لمصنفين وشراهما الرجحان لولا ان الشرط باطلا ويكون الربح نصفين لان الربح فيه تابع
 للمال فيقدر بقدر كماله الوبح تابع للبذر في المضاربة والزيادة انما تحقق بالتسوية
 وقد فدت فيبقى الاستحقاق على قدر رأس المال وبطل الشركة مطلقا بموت احد
 احدهما مطلقا سواء علم الشريك بموت صاحبه او لا تنقضي الشركة حتى تبطل بذلك
 ويالحاق مرتدا يبطل الشركة ان حكم به اى بالمعاقبة لانه بالحكم الميت ولا يترك انما
 مالا الا بغير اذنه اى ليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكوة مال الآخر لانه ليس من جنس
 التجارة وهو نائب عن صاحبه في التجارة لا في اداء الزكوة فان اذن كل واحد لصاحبه
 بان يؤدي زكوة سنة قادرا لمعاً اى ادى بكل واحد بقية صاحبه واتفقوا وادبها
 في زمان واحد او لا يعلم التصدع والتكسر من كل واحد حصته صاحبه ويتفحصان فالحكم
 مال احدهما اكثر يرجح بالزيادة وان اذناهما قباله ضمن الثاني المأثور بها الاول
 ادى له علم باراء الاول او لا لان ما اتاه لم يقع زكوة حيث اذنا صاحبه بفسه
 مسابقا فيضمن علم اولم يعلم لانه صار معزولا براءة المالك حكم الفوات المحال وزالا
 يختلف بالعلم والجهل كوكيل يبيع العبد اذ اعتقه المولى ينعى له علمه او لا ينعى
 عند اى حنيفة وقال لا يضمن ان لم يعلم الثاني اذ اداء الاول وفي الثاني لا يضمن
 علم باراء شريكه اولم يعلم ويؤلفه عندهما كذا في التبيين وان اذن احد المفاوضين
 لشريكه شتمه بامانة مال الشركة لطاها المشتري ففعل او اشتراها بالعمور
 وادى الثمن من مال الشركة ففيه له اى للمشتري خاصة بل لا يضمن لشريكه
 شيئا عند اى حنيفة قيد الاذن لانه لو كان بدون فمعه الشركة اتفاقا ويؤخذ
 كل واحد منهما اى للبايع ان يطلب بالثمن ايتها شاء بالاتفاق لما عرفت ان المفاوضة
 تتضمن اللقالة وقال لا يضمن حصة شريكه لانه نقد الثمن من مال الشركة فيضمن شريكه
 نصفه كما لو اشترى طعاما لنفسه ونقد ثمنه من مال الشركة وله ان الاذن بالشراء
 للوطى صار اذنا باء اذ الثمن من مال الشركة وبه صار طهيا نصيب لان الوطى
 لا يحل الا بالملك ولم يكن العوض مخيانا فليكن العوض فكل ما قاله اشتريه جارية
 بينا وقد وبيت لك يصير منها فلا يرجع شيء وبسبب المشاع فيما لا يتقسم
 جائز في خلاف طعام الاكل وكسوتهم لان ذلك من المعراج الاصلية فهي مستثناة
 عن الشركة لانه المضروبة كما امر ببيان ولا ضرورة في مسئلتنا

بشرط ان يكون
 بغيره اى
 بغيره اى
 بغيره اى

بشرط ان يكون
 بغيره اى
 بغيره اى

مع في الحق الجبر والمنع يقال الوقفة وقفان فيه وقفا و
 وقف تسمية بالمصدق في الشرع عند جبر العبد على ملك الوقف اى قصره عليه
 لا يباين ولا ملك غيره والتصدق بالشفقة بيكذا قالوا ولو قيل وصرف منفعة اى
 وجه من وجوه طغرية كان اول لان الوقوف له لا يلزم ان يكون فقيرا والتصدق
 لا يكون الا له كالعارية ينتفع بها اى على ملك صاحبه او فروع عليه بقوله فلا يلزم
 ولا يزول ملكه ببقاء ملكه كما في العارية فيجوز وجوه وبه وبه الا ان يحكم
 اى برؤا ملكه وقيل اى بالوقف حاكم اى قاضي يحكم فيمنع يزوال الملك الواقع عنه
 وصورة الحكم ان يتم الوقف ما وقفه اى التوطى بقصد وجوه عنه فينازه
 في الوقفة بناء على عدم لزول الوقف ثم يختصمان في قاضي فيقضي بلزومه وزوال
 ملكه عنه فاذا احكم بانقطاع ملكه عن الوقف لزم بالاجماع لانه فصل مجتهد فيه
 واذ الحكم حكم المولى لزم كالأحكام الصادرة من الحكم قيل قاله صاحب
 الوقاية وغيره او يعلقه بموته بان يقول اذما فقدت وقفت دارى كذا
 مثلا واقترى الكثرة والوقاية على الاول وقال قاضي خان انه لا يلزم الوقف
 عند اى حنيفة الا بغير يقين احدهما قاضيا للقاضي بلزومه والثاني ان يخرج
 من جميع الوصية فيقول اوصيت بقله دارى بهذه او لرضي بهذه او جعلتها وقفا
 فتصدق به انما على المالكين وعندهما هو او الوقف حبر العبد على ملكه
 على وجه يعود نفعه الى العباد في العيون والنفقة ان القوي على قولهما قال القاضي
 النكس لا يلزم وان يقول الحنيفة في هذا قبله لان الاينسان يحتاج الى صدقة
 دائمة علم وجه لا يرد عليه النقض وذا في لزومه ويكون ان يقال يزول ملكه الى الله تعالى
 كما لم يجد وله ان عرضه التصديق بمنفعة مال وذا يقضى بقاؤه على ملكه لانه
 عن حنيفة يصير تصدقا عنه كما في العواري وللبراد بالزوم ان لا يجوز للواقف ابطاله
 في حياته ولا لوارثه بعده وبزوال ملكه بحجج القول اى بحجج قوله وقفه عند
 اى يوسف فلا يباع ولا يورث وعند محمد لا يزول ملكه بحجج القول ما لم يملكه
 ولا اى الى متولى او موقوف عليه ولا اى يوسف ان الوقف ازالة الملك بالتقريب
 لا التملك من الله حقيقة لانه غير متصور فيصير بدون التملك كالاعتاق وشاغلنا
 اخذ ولله ترغيبا وللمجهد ان تملكه من الله قصد غير متحقق فانما ثبت في ضمن

بشرط ان يكون
 بغيره اى
 بغيره اى

بشرط ان يكون
 بغيره اى
 بغيره اى

بشرط ان يكون
 بغيره اى
 بغيره اى

بشرط ان يكون
 بغيره اى
 بغيره اى

بشرط ان يكون
 بغيره اى
 بغيره اى

بشرط ان يكون
 بغيره اى
 بغيره اى

التسليم الى العبد كالصدقات ومانع بخارج اخذوا بقوله فلو وقف على ما يتردد عليه
الفقهاء او بنى شقاية وهي التوضيح الذي سبق منه او خان الخزان ما بين في المفاوز سبيل
على طرف البلد وليست له فيه ابناء السبيل وقال الجوهري الخان هو المبنى للتحار
او بياض الارض ما بين في النخيل لئلا فيه الفزاة في شرح المجمع الرباط هو ما بين
لا بناة السبيل لئلا السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزدل ملكه عنه الا بالحق عند اى
خليفة وعند اى يوسف يزول عن ملكه الوقف بمجرد القول وعند محمد اذا
سلم الى متولى بهذا قد علم تمام سابقا واستقى الناس من شقاية وكذا
الحان ونزلوا الرباط ووقفوا في المقبرة لئلا يشرع في بيعها بشرط القام
اي لتمام الوقف ذكر مصنف بكسر الهمزة مؤيد عند اى خليفة فمجد حتى اذا كانت
الجهة يتقدم انقطاعها يتوقف عليه متقضاه وعند اى يوسف يصح بدونه
اى بدون ذكر مصرف مؤيد لان المقصود هو التقرب الى الله واما مرة يكون
بالصرف الاجرة ينقطع ومن بالصرف الوجهة يتأبد فيصح في الفضلين تحصيل
المقصود الواقف اذا انقطع مصرفه والمصرف الواقف اى غلته لا الفقهاء
قبل الخلاف في ذكر التأييد لان نفس التأييد شرط بالاتفاق وصح عند اى يوسف
وقف المشاع شيوعا مقارنا وان احتمل القسمة من ثمة القبض واصل
القبض عنده ليس شرط فكذا الله قال في المحيط واما يوسف كان يضيف في
امر الواقف غاية التضييق ولا مثل اى خليفة ثم رجع ووسع حتى لم يشترط القبض
والاقرار ومحمد بن يوسف بينهما وهذا اقل في بيعها منهم وجعل اى يوسف جعل غلته
الوقف او الولاية لنفسه لتمام الاوقاف لان العبد بالوقف يزول عن ملكه
فالنافع يحدث عن ملكه تعاقد فصار شرط النقص ما الله تعالى فيصح
وبه قال مشايخ بلخ وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف ولما
ولما الثاني فلان اقرئ الناس الى هذا الوقف فيكون احق بولايته
وصح جعل البعض من الغلة او اكل الاثمان اولاده او مدبريه ماداموا
احياء وبعدهم الفقهاء والمالكين فقد قيل يجوز باتفاق وقبل هو على
الخلاف ايضا وهو الصحيح لان اشتراط الممن في حيوته كاشتراطه
لنفسه كذا في الهداية وصح ايضا شرط الوقف ان يستعمل به غيره لا يشاء
لان فيه تحويلة لما يكون خيرا من الاول او مثله فكان تقسيمه لا باطلا

لاطلا الاصح استحسانا فانه قال هلال والخصار في الخلاصة عليه الفتوى خلافا
للمجد في المسائل المتقدمة اما في المشاع فان التسليم شرط عنده ليخرج
العبد عن ملكه الا الله وينقطع احتواصه ووقف المشاع وشرط لنفسه
الغلة ينال في ذلك ولتأني شرط الاستبدال فيصح الوقف الا انه يبطل بشرط
كونه قاسدا والى يظهر ان قول اى يوسف مختار المصنف بناء على عادت من
تقدم ما هو المختار كما انه عليه في الديات جنة وصح وقف العقار للنصور
والاشار وكذا اى يصح وقف المنقول المتعارف وقف بين الناس عند محمد كالمقار
والى والقدوم بفتح القاف وهو ما بحث به الشيخ والشيخ في الجعازة
بكسر الجيم وقيل يفتها هو الذي جعل الميت وبناتها وان يحتلج بالخصا
الوقف والقدوم رجع قدر الرجل والمصاحف والى يوسف والكتب وعن نصين
بجواز وقف كسبه الحاف لها بالمصاحف والى يوسف مع اى مع جدي صحة وقف
السلام وكذا الدعوى والكراع كالحيل والابل في سبيل الله كما هو باني يقد لمجد
يفي بوجود التعامل في هذه الاشياء بالتعامل بترك القياس كما في الامتناع
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راه للمسلمون حسنا فهو
عند الله حسنا خلاف ما لا يتعامل فيه كالشباب والامعة لان
من شرط الوقف التأييد كما بينا وتركناه في السلاح والكراع بالنصر وفيها
جاء فيه التعامل بالتعامل ما وراء اصلا والفتوى على قول محمد الحاجة
الناس وتعاملهم بذلك كذا في الاختيار وعن الانصاري وكان من اصحاب
زفرين وقف الدراهم والطوام وما يكال او ما يوزن لا يجوز فلك قال
نعم فيلوكيف قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضله على الوجه
الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيرفع ثمنه مضاربة او بضاعة
كالدراهم تعال هذا الكرم من الخطة كذا في الخلاصة وكذا يصح عند اى يوسف
وقف تعال العقار لمن وقف ضيقه وهي المزرعة بيقع اى مع بقاها والى
بالفتاى جمع اكر وهو الزارع وهم عبيدة اى عبد الوقف وسائر الالات
سوق الدلاب ومعهم سانية وعليه لجل ولو واذا صح الوقف فلا يملك
اى لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك من التملك اى لا يقبل التملك بغيره
بالبيع وكذا لا يحال تملك الخارج عن ملكه الا انه يجوز قيمة المشاع

سبيل

الوقف والى الجعازة السالكين لان موجب الوقف زوال الملك

وقفان محصون كسند نفسه شرط ايلان
صحيح اولو
ياخورد سنو كسند نفسه شرط ايلان
صحيح اولو

بغداد اكدوكى بربنى كسند او كوزن ايلان
وقف الالات ايلان

سكركن الملك اكلت بربنى
بمس سلا نفق

ار منة لا يشك فصحى
سكركن اولو

وقف
الوقف
المتنور

عندئذ يوصف بان وقف نصيبه من عقار مشترك يجوز للواقف ان يبيع
 الشريك وان وقف نصيب عقاره فالقاضي يقيم مع الواقف لكن لا يجوز
 قسمه الوقف بين المصارف وعدد اوصيائه لا يقيم بل يتماثلون
 ويبدا من ارتفاع الوقف وما يحصل منه بغيره وان لم يشرط لها
 الواقف فانها اذ لم يكن مشروطا نصا ففي مشروطه اقتضاء لان مقصود
 الواقف ادراك الغلة فوجب ادعاء المصارف وهذا انما يحصل باصطلاحها و
 عمارتها فثبت شرط العارية اقتضاء والثابت به كالثابت نصا
 ان وقف على الفقراء اذ ليس لهم شيء حق بغيره وليس بمحصورين حتى يطلوا
 واقراب اموالهم على الوقف فيعتبر منها وما فضل من العارية يصرف اليهم
 وان كان وقف على شخص او جمع معين بالكون الوقف اذ لا يكون اولادهم اقلية
 التمييز في حال حياته ولا ينفذ من الخلعة لان العزم بالغم فان انتفع بذلك المعين
 من عارته او كان فقيرا تعار عن عارته كالموقوف للعامة بقدر عارية الوقف اصفى
 وقفها ولا يزيد على ذلك الا يرضى تلك المعين وكذا ان كان وقف على الفقراء لا يزيد على ذلك
 على الصحيح وعلى من اجبرته ثم اذ اعترضه الحاكم الذي الموقوف عليه في ذلك عارته حتى الواقف
 وحق الموقوف عليه والاجبر المنتفع على العارية ويقضي له التوفيق البناء النقص من المصلحة
 وفي الصحيح بكون التوفيق الوقف يصرف قيمته لا يمارسه اعمارت الوقف احتياج الوقف الى النقص
 ولا اولى له الوقف لا يوقف على ما لا ينفذ من قيمته وان تعذر صرفه في غيره فله ان يبيعها
 او يهدى للبذل ولا يقيم النقص ولا يضمنه حتى يوقف لا يجرى من العين والحق الوقف على ما
 حققه المنفعة والحق لا ينفذ من قيمته بل ينفذ من النقص لا من القيمة كما سبق عليه
 في الفروض السابقة المتولدة من وقفه واسترطاط الحكم اليه من ملكه عند اوصيائه لا ينفذ
 اذ انما ينفذ الا يزول ملكه حتى ياتى بالصلوة فيلزم انما ينفذ بان قال لا تملكوا فيه جماعة اياها
 حتى لو قال صلوا فيه يوما او شهرا او نحوه فصلوا الا يزول ملكه ويصل فيه واحد فحينئذ يزول ملكه عند
 حقيقة انما لا يفرق لانه لا يملك الله تعالى الا به ولما اعلوه فيه فلا يملك من التملك عند حقيقة وقفه
 تسليم نوعه وذلك في المسجد بالصلوة فيه او لانه لا يملكه القبط فيحق للموقوف مقابله ثم
 بكنى بصلوة الواحد فيه وفي رواية عن محمد شرط بصلوة جماعة لان المسجد
 ينبغي كذلك في الغالب ولا ينفذ جعله تحت اى تحت المسجد سدا بيا
 بكنى السبب وهو محرم من دونه وهو بيت يتخذ تحت الارض مسجد كبريتي
 للبرية

يا فتور فقير اوله وسيرة قار اوله
 حاكم اول وقفى اجرة ويرى

في كل سنة من ملكه بصلوة جماعة
 في كل سنة من ملكه بصلوة جماعة

المتميز لمصالحه اى لمصالح المسجد كما في مسجد بيت المقدس لانه ح
 لا يكون التراب ملكا لاحد فان جعله لغير مصالحه او جعل فوقه اى فوق
 المسجد بيتا وجعل بابا اى باب المسجد الى الطريق الا عظم وزرعى
 واتخذ وسط داره للاستراحة مسجدا او اذن بالصلوة فيه لا يزول ملكه عنه
 ولا يجرى ويرث عنه ان ينفذ الصلوة فيها لان ملكه محيط بجوانبه فكان الحق
 المنع وعند ابي يوسف يزول ملك الواقف بمجرد العول مطلقا فلا يعود الا ملك
 بائنا ان كان حيا ولا ملك وارثه ان كان ميتا لان الوقف عند لفظ الملك
 كالاعتناق والتسليم ليس بمرطوع ولو صاق المسجد ويجب طريق العامة بوعده
 اذ لم يضر بالدار والعكس ان جعل بعض المسجد مرقا لاهل المسلمين رباطا استغنى
 عنه يصرف وقفه الى اقراب رباط اليه لا يتقيا والوقف في المرض اى مرض الموت وصية لانه
 تبرع فصا كسائر التبرعات وينبغي شرط الواقف في اجازة الوقف ان وجد له القدر
 غنى ملك بشرط معلوم بقبضه والارضى وان لم يشرط الواقف شيئا فيجوز للقوى
 ان لاجل الضياع جمع ضيعه اى ضياع الوقف كزمنه من ثلث سنين ولا غيرها كزمنه
 سيجى هذا المنكر لان لا يتخذ ملكا بطول المدة فتندرس سيرة الوقفية ويقسم
 بسيرة الملكية لكثرة الظلمة في زمانها وتغلبهم ولا تملكهم كذا في الاخير ولا يجرى الوقف
 الا بجر المنزله فلو جره متولى الوقف دار الوقف بدون اجر المنزله لزم اتمامه دفعا للضرورة
 عن الوقف ثم ارجع بالجر المنزله لا تنقص الاجارة وان وصية زادت الاجرة لكثرة
 الرغبة لان اجر المنزله يبرز وقت العقد والصحاح ان لا تنقص الاجارة كذا في
 الفتاوى للصدر الشهيد وليس للموقوف عليه ان يجره اولا ولا عليه الا ان يجر
 مالك ولا ناسه عنه بل يجره المتولى والقاضي لا يباينة اى الامن جهة ان يكون
 نائبا عن الحكم او الواقف او ولايته بان كان قاضيا وقال ابو جعفر اذا كان
 الاجر كله للموقوف عليه صح ولا يجر اى لا يعطى الوقف لاجارة لانه في
 العارية باطل الحق الفقراء ولا يجره لان فيه تقطيل منافع وان غصب عقار
 اى عقار الوقف وقطع عن النقص يختار للقوى وجوب الضمان اى ضمان
 اجر المنزله واجبه على المالك والفاسد نظر الوقف وكذا منافع مال الدينم كما في

في كل سنة من ملكه بصلوة جماعة
 في كل سنة من ملكه بصلوة جماعة

العمارة ولو شرط الولاية لنفسه وكان خاسا بغيره من ان لا يصل شرط
 الواقف بان لا يترفع لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع فينطو بهذا العلم ان قولهم
 شرط الواقف كنصر الشارع ليس على عموم ولا فرع من العبارة شرع في العمل
 وقدم البيع لا اكثر وقواعده **البيع** جمع البيع بمعنى مبيع كقول الامير
 المبيعت اضاف مختلفا واجتمعت متفاوتة وجمع المصدر لاختلاف انواعه
 وهذا الكتاب لبيان انواعه الحقيقية والبيع كالشراء من الاضداد الا ان عليه
 اخراج المبيع من الملك والشراء في اخراج الثمن عنه وبخض الايجاب وينتج
 البيع في المفعول الثاني بنفسه وبين يقار بقاء اياه وبقاء منه وانما عدل بين جملة
 له على الشراء كما عد الرضا على جملة له على التخط ومذخورا من هو المشتري
 ظاهر ان كان اوضيحا فالضمير الثاني في بقاء اياه اما كناية على المشتري بقاء
 كل وجهي التعدي من الاضمار واما عن المبيع وفاقا لما هو الغالب في صور
 الاظهار نحو جعت زيدا داري وقد تدخل من على المفعول الاول على وجه التاكيد
 فيقال جعت من زيد الدار وورد بادل التام مكانه من فيقال جعت من جعت
 لك فهي زائدة **البيع** لغة المبادر مطلقا اي سواء كانت في مال او غيره وشرعا
 عقد بضمين مبادلة مال مقوم للمالين يجري فيه التنازل والابتداء فيخرج ما له مال مبادلة
 الزاب وجبة وحصة وحظها يقال بالتراض من الجانبين هذا العقد مذکور في
 الكافي وغيره وانما حدد المصنف ليضم ما ليس بالتراضي كبيع المكره فانه منفرد
 بطريق الفسار في عقد البيع العقد ربط اجزاء المصنف **باجابة** و
 هو من تكلم اول باي كان او مشتريا او كمن اجابا ان يجيب الجواب على الآخر
 ومثله اثبت العقد وقول وهو من الآخر كذلك وظاهر كلامه مشعر
 بان الاجابة في القبول خارجا عن حقيقة البيع والانه كما هو في بعض
 وقد اشار في التوضيح الى ان البيع هو المجموع من الاجابة والقبول مع المعنى
 الشرعي الذي يكون ملك المشتري اذ لا وقد يقع بمجرد الاجابة كما اذا باع
 الاب ملكه من ابنه الصغير لفظا واما في الفعل للفظ الذي وضع للاختلاف
 من الماضى ويسند على سبق المخيرة للامتناع لئلا يكون الكلام صحيحا ولم ينعقد

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

صحيح التحقيق لانه لا يتصور غدة ولا يدل على الرجوع لا محالة واما الا
 الانعقاد بقوله كذا فانا ينعقد للاقتضاء ان ليس الامر بالخذ
 بل لا البيع فكذا قال بعتك كذا فخذ كذا في الكافي والكافي قال الطحاوي
 اذا قال ابيع منك او تشتري منك واربدا الحال يصح البيع وهو الصحيح
 لان صيغة ما تحت الحال ومبادر على مقتضى ما اي بلفظ دل على معنى الاجابة
 والقبول اما لا الاجابة فكقول اعطيتك حالا كذا او جعلت لك هذا كذا او
 ملكك كذا فانه في معنى بعت واما في القبول فكقول اخبرت او اخذت او قبضت
 او رضى واما استنبهه ذلك لانه يدل على معنى القبول والرضا والعبرة للمعاني
 وكذا لو قال المشتري تشتري كذا وقال البائع رضى او مضى او اجبى
 ذكرنا و ينعقد البيع ايضا بالتأجيل وهو مبادر المال بالمال من غير علم قال
 صاحب البدائع البيع كما ينعقد بالقبول وركنه الاجابة والقبول كذا في
 ينعقد بالفعل وركنه الطعاطي للحصول المقصود وهو التراضى والطعاطي
 يدل عليه ثم ان في البيع بالطعاطي لا بد من الاعطاء في الجانبين عند البعض
 وكفى من احد الجانبين عند بعض آخر قال ابن المهرام وهو الصحيح في
 القيس هو ما قيمته نصاب السرقة والحسبيس لان القيس هو الصحيح
 روى للقول المذكور ولو قال فخذ كذا فقال الراعي او رضى في البيع لا ينعقد
 بعت او تشتري والمفعول هو المقتضى العقور السريعة واما الواجب اي اوقع
 الاجابة احدهما من المتبايعين فلا ينعقد لان خيار القبول لا ينعقد
 في المجلس اي في مسجد الاجابة انما يقيد لان خيار القبول لا ينعقد
 او يترك الآخر المبيع يعني ان البائع اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في
 بعض ذلك او اوجب المشتري في شيء فقبل البائع في بعضه لم يخبر لان فيه
 تفريق الصفه واحد المتعاقدين لا يملك ذلك لانه فيه ضرر للمشتري او
 البائع لان المبيع ان كان واحدا لزم ضرر الشركة للمشتري وان كان متقدا
 فالعادة ضم الجيد الى الردي ونقص عن الجيد لترويج الردي فلو ثبت
 خيار قبول العقد في البعض قبل المشتري العقد في الجيد وركن الردي وال

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

في البيع من قبل المالك او غيره من المالكين

چهارشنبه در آن روز جمعه با بیست و یک نفر از مکتبه آمدند
و اینها بنده را به داخل مکتبه دادند

پنجشنبه در آن روز جمعه با بیست و یک نفر از مکتبه آمدند
و اینها بنده را به داخل مکتبه دادند

عنه ملك البايع فيها ان شرط الحيا المشتري لا بد من ملك المشتري سدا في حقيقه خلافه فملكه ما كان فيه
عندها لا يخرج عن ملكه البايع ولم يدر في ملكه المشتري لزم ان يبقى ملكا بلا ملك وهو
منه مهور في الشرع انما يمكن ان شرط من مال الوفه لان المهر لم يخرج عن ملكه ولا بد من
ملكه لا دخل له عوضا واجتمع في ملكه شخص واحد العوض والعوض ولا بد من ملكه في الشرع وغيره
الخلاص تظهر في المسائل المذكورة بقوله فلو شرط في وجهه بالحياء لا بعد الكساح عند لان ملكها
ويبقى عندها لان ملكها وان وطها المشتري في ايام الحيا لله ردها عند الحيا لان الوطى
بالكساح لا يملك الحيا فلا يجوز خلافها ما هذا اذا كانت شيئا فان كانت كرا متع الرعد
ايضا النقص انما لا بد بقوله ان الباكر فانه لا يرد اتفاقا لان الاطراف ينقصها عنده وعندهما
بل ملكه يمس ولو ولدت في مزارع الحيا لا يصير له ولد وان اورد المشتري عنده ينقصه ما لم يمس
البيع خلافهما وهذا خلاف اولدت منه قبل القبض به البايع وان قبضها المشتري فمردت له
في مدة الحيا لزم البيع بالاجماع لانها تقبيل الاولاد فلا يملك ردها بعد التمسك به ولو شرط
قريبه بها رده نازح محرم منه ان شرط عبد فلو ان ملكه عبد خلاف مال اذا قال ان
اشترى لانه يصير كالمتق في حق فخره فخره بالحياء لا يقفان في مدته لعدم
دخولها في ملكه خلافه ما هذا لا بعد الحيا المشتري به اي الحيا مدته الحيا من الاستبراء
المشتري لانه بالحياء في حقيقه ايام الحيا فله الحيا لا بعد من الاستبراء عند الحيا لان الاستبراء
انما يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت وعند عندها لا يستبراء على البايع وان خرجت عنه ملكا ان ردت
عليه اي الحيا شرط سواء كان الردي قبل القبض او بعد عنه لانه انما يجب تجرد الملك ولم يوجد
لم يكن في ملكه غير فانه لم يزل ملك البايع عندها ان كان الردي قبل القبض لا يجب الاحتيا او يجب
فيما التجرد للملك وان كان بعد يجب فيها الاحتيا ولو قبض المشتري اي بالحياء المبيع اذن
البايع ليمت القبض بالرذال او باعتم او بدع عند فخره فخره البايع لا دفع القرض الرذال
المشتري لم يملكه لم يمس الرذال في البايع في الرذال قبل القبض فخره فخره البايع لزم
الملك عنده وعندهما صحت الرذال في ملكه فله ملكه فخره فخره البايع في ملكه فخره فخره البايع
المأزول شيئا اي بالحياء فخره فخره البايع في ملكه فخره فخره البايع في ملكه فخره فخره البايع
امتناعا عن التملك والمأزول ولاية في ذلها فانه اذ اوهب كسبه فلا ولاية له في ملكه ولا الرذال الحيا
لان بل عدم التملك عندها يسلط له ملكه في الرذال فخره فخره البايع في ملكه فخره فخره البايع في ملكه فخره فخره البايع

الاصول التي ينبغي مراعاتها في بيع المتعة وهو حرة متى لم يقع العقد المردم المحل وما يقع تمامه
جميع ما يقع وما يقع ابتداء المبيع وهو خيار الزم وما يقع تمامه كخيار رد المثل في المشتري وما يقع
لزمه كخيار البيع في خيار الزم لا ينافي له ما يقع في خيار الزم لا ينافي له ما يقع في خيار الزم لا ينافي له ما يقع
ولو قال صحيح شرط الخيار كان اولى لان الموصوف بالصفة شرط الخيار لا ينافي له ما يقع في خيار الزم لا ينافي له ما يقع
غيرها كالمشترى من المتعددين معا فلا يرد المبيع ما لم يرضى ثلثة ايام فصلا الطرفين لا
الا يصح البيع بشرط الخيار اكثر من ثلثة ايام لان التقدير ورد بذلك الا ان اجازى من الخيار
بعد العقد الى الزمة ثلثة ايام او حدث ما يوجب رد المبيع في ثلثة ايام فيجوز البيع ولو انفسد قبل
تقرر هذا الخيار كما ثبتت عند البيع ثبتت بعده ايضا حتى لو مضى ثلثة ايام ثم خرب الباع المشتري
ثلثة ايام فلا يرد المبيع ولو لم يرد المبيع في ثلثة ايام فلا يرد المبيع ولو لم يرد المبيع في ثلثة ايام فلا يرد المبيع
مدة كانت طالت او قصرت يتبعها الاصل في الثمن ولان الخيار شرع المتعاقدين الاحرار عن العجز
وقد لا يصح رد الا عند ذلك فيكون موقوف الى رايه ومنه هي ما خسر ان يرد المبيع في ثلثة ايام فلا يرد المبيع
لانها اذا كانت مجزوءا بان قال اشترت علما محجريا ما اوقا بموبا لا يجوز انفاقا وان اشترى
شيئا عا اذ ان لم يقع العقد المشتري الثمن الى ثلثة ايام فلا يصح بيعه ما يقع في ثلثة ايام فلا يصح بيعه
خلا فالزوم هو التمسك له ان ابن عمر رضى الله عنه اجاز الخيار شهرين وما روى في رد المبيع في ثلثة ايام
لجانب ابن منقذ اذا بيعت ففقد رجلا في الخيار ثلثة ايام فلا يجوز زيادة عليه ما روى في ثلثة ايام
ان لم يقع الثمن او ارجأه او اكثر لا يرد المبيع في ثلثة ايام فلا يصح بيعه في ثلثة ايام فلا يصح بيعه
الاربع ايام والزمها خيار الزم لا يرد المبيع في ثلثة ايام فلا يصح بيعه في ثلثة ايام فلا يصح بيعه
يصح رد المبيع في ثلثة ايام فلا يصح بيعه في ثلثة ايام فلا يصح بيعه في ثلثة ايام فلا يصح بيعه
لان تمام سبب ملك المبيعة فلا يتم مع الخيار فينفذ عقد البايع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان
قبضه باذن البايع فان قبضه المشتري باذنه فلا يرد المبيع في ثلثة ايام فلا يصح بيعه في ثلثة ايام فلا يصح بيعه
موقوف فانفسخ بالهلاك لعدم امکان التنازع دون المحل فاعتبر مفضا علوم الشرع ايضا
المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البايع للزوم البيع في جانبه بانفساخ الخيار ومنع خروج الثمن من
ملك المشتري فان هلك المبيع في يد اي المشتري لم يرد المبيع وكذا لو اشترى ثوبين في ثلثة ايام فلا يرد المبيع
البنية كما اذا فعلت يده اما ان كان عيبا جوازا فمقتضى رد المبيع في ثلثة ايام فلا يصح بيعه في ثلثة ايام فلا يصح بيعه
واما اذا مضت الثلثة والعيب فانه لزم العقد لتقدير رد المبيع في ثلثة ايام فلا يصح بيعه في ثلثة ايام فلا يصح بيعه

ایک سہ سو چتر لک و وار در بر او خوردن ارج کونہ دیک مدت
 و کمر آتس و کمر لک مدت و کمر آتس و کمر لک مدت
 عیتره اوج کونہ آئینہ جابر کونہ و قبول ابدہ اول وقت
 جواز و کمر
 اما سون عینہ اوج کونہ زیادہ مدت تعیین
 ایام کونہ جابر اولور
 اگر بر شہ صانوں آتس قبول شرط ابدہ کہ اگر اوج
 کونہ دیک آتس نقد آتس و حاضر کونہ
 بیع اولور کونہ دیک بیع شرط صحیح اولور
 اگر شرط ابدہ کہ ورت کونہ دیک آتس نقد
 ایام کونہ و حاضر کونہ بیع اولور کونہ دیک
 بیع شرط صحیح اولور
 مشترک اولور شیک فیتنی و کمر سنی و بر مک
 لازم اولور فائدہ و زیادہ بیع و بر مک لازم و کلدر
 و لازم اولور
 بیع و بر مک فائدہ و زیادہ بیع و بر مک فائدہ و زیادہ بیع

مستخرج من كتاب
الشيخ محمد بن عبد الله
بن أحمد بن محمد بن عبد الله
بن أحمد بن محمد بن عبد الله
بن أحمد بن محمد بن عبد الله
بن أحمد بن محمد بن عبد الله

اولیٰ شمسکے غنڈیا یعنی ایک سونے کی کچھ

في رتبة البيع والشراء

از هي عيب في الاعيان ولو شترى عبدا على انه خيار او كاتب فظهر بخلاف
فالمشترى والخيار ان شترى اخذ بكل الثمن ان الاوصاف لا يقابلها شئ من
التميز او ترك المبيع ان المشتري ما لم يشر به بغير ذلك الوصف المقتضى
فصل في خيار الرتبة من شترى مالم يشر به وهو ملاك البايع **فصل** في خيار الرتبة
المشترى رده اذا رآه لغيره لعل له كلام من اشترى مالم يشر به فلا خيار اذا رآه
مالم يوجد من المشتري ما يبطل خيار الرتبة وان وصليته رضى قبلها اي قبل
الرتبة فلو رضى قبلها لاي بر المبيع ان رآه لان شترى انما هو عند الرتبة بمقتضى
الحديث والاسقاط قبل الشترى لغو لا خيار بين باع ولم يشر بغيره لا خيار لمن ملاك
خيار فباع قبل الرتبة كما اذا ورثه لاروان عثمان رضى باع ارضا بالبصرة من
طلحة فقبل له فبنت فقال لي الخيار لاني بعت مالم يشر به فحكمنا جبرين مطعم
في ذلك ففرضي لطلحة وكان ذلك لا يحضر من الصحابة ولان خيار الرتبة معلون
برتبة المشتري وبطل خيار الرتبة ما يبطل خيار الشترى من صريح ودلالة من حيث
وتعيين اي لو المبيع مبيعوا في يده اي المشتري بعيب لا يرتفع كقطع اليد لا امتناع
الرد معيبا بعد قبضه سليما فلم يضره زال برده وتقدر رد بعضه بالمهاداة او بعضه
الاستهلاك وتصرف لا يشتبه كالاعتاق وتواضع من التدبير والاستيلاء
لاذا تقرر الفسخ بطر الخيا ضروري او يوجب حقا للغير اي غير المشتري كالبيع
المطلق عن شرط الخيار للبائع لانه لا يخرج به عن ملكه والرهن والاحبار
الهيئة مع التسليم قبل الرتبة وبعدها متعلق ببطل لتعذر الفسخ شرعا فيبطل
الخيار والقول بابطال خيار الرتبة قبلها بطريق الجوز كيف والاطلاق انما هو بعد الترتيب
وما اي تصرف لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار من البايع والمساومة اي عرض
المبيع على البائع والهيئة بلا تسليم بطل الخيار بعدها اي الرتبة والظرف لغو
لا قبلها لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطل بعد
الرتبة وكلفت رتبة وجه الرقيق لان الترتيب في الادنى هو المقصود الا يرى ان
التميز يرد وينقص الوجه وانما ذكر الرقيق ليشهد العبد والمجارية وكلفت رتبة
وبالدابة ونسأوا ابدا او غلا وكفلا معا لانها المقصود وان فيها بشرط

تخير لك اولاً كور من بر شئ صائب

في رتبة البيع والشراء

وفي رتبة فدن اول تصرف فسخ اولان
وبور فنان
يا قوم بر تصرف فنانك اول تصرف غير يك
تقني ايجاب اليه
يؤثر رده ابطال ايدي روتيدنا اول ورثيد
صكره

في رتبة البيع والشراء

في رتبة البيع والشراء

في رتبة البيع والشراء

وشرط بعينه رتبة القايم في دو اب الركون وفي سنة اللحم لا بد من
الحسن لان المقصود هو اللحم عرف به وفي سنة القشبة اي اللحم لا بد من رتبة
الرتبة الصريح لانه مما يعلم به المقصود فيكون رتبة ورؤية ظاهر الترتيب
لم يكن معلوما كافي لان به يعرف اليقينة وكفت رتبة علمه ان كان معلوما
لان المقصود بالشراء حينئذ اطلق لكصف هذا هو مفيد بما اذا كان
مطويا وفي المحيط قبل هذا في عرفهم اما في عرفنا فلم ير الباطن لا يفسد
خياره وفي شرح المجمع المسئلة المفروضة في النوب الذي لا يتقادت ظاهره
وباطنه حتى لو تفاوتت لبد من رتبة ظاهره وباطنه وهو قول زفر وفي
المبسوط الجواب عما قال زفر وكفت رتبة داخل الدار وان لم يشاهد
بيوتها لان النظر الى جميع اجزائها متعذر ولم يكن متفاوتة فيكون رتبة المقصود
وعند زفر لبد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم هذا من المسائل
اللا في الفتوى فيها على القياس لتفاوت الدور بكثا الترافق وقلتها فلا تعلق
برتبة صحتها وان رآى بعض المبيع فلا خيار اذا رآى باقية وما يعرض بالخروج
بفتح النون وانزال المجمع مثالا اني معرب غوزة والا غوزج لحم كالكيل
والغوزون فروية بعضه كروية كل ويما يعلم لبد من الذوق ان به يعرف المقصود
ونظر الوكيل بالشراء او القبض كاف يعني يفسد خيار الرتبة عند اي حنف
ونظر الرسول وعندهما هو كالوكيل هذا الخلاف في الوكيل بالقبض والاعا الوكيل
بالشراء فروية تسقط الخيار اجماعا وصورة الوكيل يقول المشتري لغيري
وكيل عني بقبض المبيع وصورة الرسول ان يقول كن رسولا عني بقبضه
واجمعا ان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب ويبطل
الا عني والمشتراؤه صحيح وسائر مقوره لانه مكلف محتاج الى العقد فصا
كالبصير والتعامل الكسر لمن كسر فصار بمنزلة الاجماع وفيه قال الامنة
الثلاثة وقال الشافعي لا يصح شراؤه وفي الفوائد للعلامة ابن خيم الاعنى
كالبصير الا في مسائل الاجها وعليه ولا جوف ولا جماع ولا جح وان وجد
فاندا في الكل وان يصلح كونه شاهدا ولو فيما يقدر فيه الشهادة

في رتبة البيع والشراء

في رتبة البيع والشراء

في رتبة البيع والشراء

في رتبة البيع والشراء

بالشامع على المذهب والاصح ولا وية في عينه وانما الواجب
حكومة عدل وكره اذانه وحده وامامته ولا يجوز اعتناؤه عن
الكفارة ولا كونه اماما اعظم ولا قاضيا وبكره ذبحه ولم ارجح
صيده ورميه واجتهاده في القبلة ولا الحنار اذا اشترى لانه لا
مال به ويسقط خياره بحسب المبيع او شتمه او ذوقه فيما يعرف بذلك
اي بالحنتر والشتم والذوق لان هذه الاشياء قيد العلم ليس
استعملها على ما بين في البصر والمرار بسقوط سقوط اذ وجدت هذه
الاشياء فبطل الشراء ثم اشترى واما اذا اشترى قبل هذه فهذه
منبته للخيار لا انها مسقطه وبطلت لان يوجد منه ما يدعى الرضا
من قول او فعل في الصحيح ويسقط بوصف العقار اي معنى اذا وصف العقار
للاعي بالبيع ما يمكن فقال رضى يسقط خياره لان ذكر الوصف يقوم مقام
الرؤية فاني عقد السلم هذا عندهما وعنده يוכל وكل لا يقبضه فيقبضه
وهو براه وينظر اليه كذا في شرح الصغير للامام الكرد ري ومن
راى احد الثوبين فاشترىهما بصفقة واحدة ثم راى الاخرى الثوب الا
فلا اخذها او ردها لانه واحد لانه روية واحدة لا يغني عن روية
الاخرى لثبوت فني خياره فجاله يرد وليس له ان يرد وحده لانه على السلام
عن تزريق الصفقة فبردها جميعا ضرورة ومن راى شيئا ثم شره فوجد
متغيرا خيرا لان بالتغير صار شيئا اخر فلا يقيد الروية السابقة للعلم بالمالية
القائمة بوقت البيع فلا يدعى الرضا والادى وان لم يتغير في الصفقة التي راه عليها فلا
اي فلا يخير بكونه معلوم الوصف بالرؤية السابقة وان اختلف في تغيره فقال
المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير والقول للبائع مع يمينه وعلم المشتري البينة
لان سبب لزوم العقد وهو روية السابقة بظاهر والتغير حادثة والقول لمن
يتمسك بالظاهر هذا ان كانت امدت قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل
تلك المدة فان بعدت المدة بابتين راية شابة ثم اشترىها بعد عشرين
سنة وزعم المشتري انها لم يتغير والقول للمشتري لان ظاهر شاهد له

المبيع في يمينه

اول اعطاء
خياره
وارد

شأنه في البيع
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

وان اختلفا في الروية باء قال البائع رايت قبل البيع وقال المشتري علمت اني
قبل فاشترى اي القول اربع مائة لانه يملكها من اجل ان هو الذي يملكها
اشترى عدل رضى لم يرد فقبضه ان طرأ عليه في المبيع تنسب اليه المبيع
الزطية فباع منه ثوبا او ذهب وسلم ثم اطلب على عيبه في الباقي فله ان
يرده اي العدل بعيب لا بخيار روية او شرط لان لا بد من روية في المبيع
غير ملكه ولا يمكن ان يرد الباقي بخيار الروية او الشرط لان من يرد في العقد
قبل التمام وفي خيار العيب يملك التفرع بعد القبض **في خيار العيب**
مطلق البيع يقتضي ثلاثة المعايير لان المبيع هو الذي يملكه وهو في وصف المطلوب
مغلوب عادة والمطلوب عرفا كالشرط ونصا فلم يوجب في خياره كالا
عيب البائع ولم يملكه ولم يرد به بعد رويته ولم يعيب عنده بعيب آخر
رده او اخذه بكل عيبا ماعدا ما يوجب البيع يقتضي سبب العيب من العيب
فانبت خيرا كذا يقتضي بل يرد من المبيع في رتبة الامسك ولا يملكه الا وصف
الايجابيات التي من التفرع في خيار العيب فله ان يرد الباقي والبيع من ملكه باق من
المسحوق الا بربنا با بعه يقتضي التفرع والبيع عيب كان عند البائع وقت قبضه
المشتري في خياره يعلم ولم يوجد المشتري ما يدعى على الروية بعد العلم بالعيب
وكما هو اوجب نقض التفرع عند التجار وصفه كاشفة والتجار بالنظم والتشديد بالمال
الكسرة والخفيف جمع تاجر كماله وخبره مال وصاحب وفتحاب وهو عيب لا
القدر والاحوج بسبب العيب هو النقض في الماهية فبطل فيه الالهة ثم شرع
في عقد بعض العيوب التي توجب النقض في الماهية عند التجار بقوله فالباقي مطلقا
سواء كان الضرر من المول او من غيره با عارضا او اجارة او وديعة او لؤلؤ ما
دور في مدة السفر في صغير يعقل عيب اعلم ان الباقي الى ما وراء مدة السفر
عيب بالافاق والاختلاف فيما اذا لم يخرج من البلدة فكل بعضه هو عيب وقار
بعضه ليس بعيب وفرق بعضهم بانه ذهب اليه با بعه فهو يوجب عيبا كبيرا
وخلوفا اذا ذهب الى غير البايه فالباقي بعضه ان كانت البلدة كبيرة كالقاهرة يكون
عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه علم اهله وبيوتهم لا يكون عيبا

اول اعطاء
خياره
وارد

شأنه في البيع
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

بأنه يملكه
بأنه يملكه

المشتري اذا كان له خيار فله ان يرد المبيع او ان يقبله

مشتري بغير ان يقبضه رجع المبيع

القبض وبعد واما قال هو الصحيح احترازاً عما ذكره بعض مشرعي الجاهل
 الصغير الذي يرى تحتها ان يقرض من غير ان يقرضه المالك في قبضها
 انما في قبض القبض بالبيع لا بعد وكان وجه هذا ان بعد القبض
 يحتمل ان يكون المشتري لفتها ذلك وهو ظاهر والكفر عيباً ما في الغلام
 والحارية لا في طبعه المسلم بغير عيبه لعداوة الدينية ولا يجوز اعتناقه عن
 كفارة القتل ففعل الرغبة فيه فهذا اذا كان المشتري مسلماً وكذا الشئ عيب
 فيه لانه في الغلام علامة العجز والضعف والحارية علامة الفقر فيكون
 انه والدين اي كونه للزنا والحارية مديوناً عيباً لا ان يؤدى عنه البايع او
 يبراه الدارين والراية الذي هو الذي في طالبه في الحال اما الدين المؤجل
 الى العتق فليس بعيب والتسليم القديم عيب لانه من قرحة في الرية وقلما
 يبراه والتسليم التابت في داخل الجفون ايضا عيب والماء النازل في العين
 عيب لانهما يصفقان البصر ثم ان قوله في العين يتعلق بمذوق وهو صفة للمشتري
 والماء والمساخة فيه امر سهل قد ينهنا عليه بالتقدير فانه ظهر في المبيع
 عيب قديم ان كان في يد البايع بعد ما حدث فيه عند المشتري عيب
 رجع المشتري على البايع بالنقصان اي بنقصان العيب القديم فقط لانه
 تقدر رده على ما يباعه بسبب العيب الحادث فانه خرج عن ملكه سليماً
 عنه فلا يعاد اليه معه ولا يمكن التزام المشتري بالعيب القديم لعدم ارضائه
 ولان حقه في التسليم عن العيب حكم العقد فتغير الرجوع بالنقصان وفقاً
 للمرد وطريق معرفته ان يقوم المبيع سليماً عن العيب القديم والحادث ومعيماً
 بالعيب القديم فقط وياخذ المشتري من البايع مقدار التفاوت بين العيبين
 كقوب شراء فقطع ولم يخطه فاطلم على عيب فيه فانه يرجع على البايع
 بنقصان العيب وليس له الرد مقطوعاً لانه عيب حادث وفيه ضرر على البايع
 فتغير الرجوع بالنقصان الا ان يرضى البايع ياخذ له ذلك اي مقطوعاً فله ذلك
 لان امتناع الرد كان حقه فاذا ارضى بالعيب فقد رضى باسقاط حقه فاحسن
 رده عليه حتى لو باع المشتري اي لو باع المبيع بعد ضرره كونه معينا سقطت
 رده على البايع

مشتري بغير ان يقبضه رجع المبيع
 او لو كان ان رجوع المبيع او لو كان
 عيبه سبب رجع المبيع كذا في ما تونة الرد وكسره
 عيبه سبب الرد يعني ان كان كسره عيباً فله رجع المبيع
 ما تقدر ويبيع عنده الا ان يسطع او لم يسطع فله رجع المبيع
 تقدر او لو كان ان يبيع المبيع

مشتري بغير ان يقبضه رجع المبيع
 او لو كان ان رجوع المبيع او لو كان
 عيبه سبب رجع المبيع كذا في ما تونة الرد وكسره
 عيبه سبب الرد يعني ان كان كسره عيباً فله رجع المبيع
 ما تقدر ويبيع عنده الا ان يسطع او لم يسطع فله رجع المبيع
 تقدر او لو كان ان يبيع المبيع

او قال لا غير فان لم يقوم فينظر ان كان سارقا او قاتلا كم يساوي واذا كان سالما
من ذلك كم يساوي فيرجع على الباي بمقدار التفاوت وهذا كله ان لم يكن المشتري يعلم
بالعييب المذكور اعني كون العبد سارقا او قاتلا عند المشتري لانه العلم بالعييب رضائية
والاى وان كان عالما بذلك فلا يرجع بشئ في الصورة بل بالاتفاق والاصل ان بمنزلة
ماله يستحق عند الامام ومنزلة ما لو كان محببا عند صاحبها وفيه بحث ملح في الاكل
ولو تدان ولت الايدي اي العبد السارق او القاتل لو ابيع مرات ثم قطع او قتل في
المشتري الاخير رجوع الباي بجمع باي كماله كجم حاكم بعضهم على بعض كما في الاستحقاق
الا ان يشتري الامر الى الباي الاول عند ابي حنيفة لانه بمنزلة وعندهما يرجع المشتري
الاخير على باي ولا يبيع على باي كماله في العيب لانه بمنزلة ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح
خلاف الشافعي لانه البراءة من الحقوق المجرهولة لا تنضم عنده وعندنا تنضم لعدم افضاء
الى المنازعة وانظر بعد العيوب يعني لو باع عبدا بشرط انه بري من كل عيب فيه فالباع بشرط
صحيح وليس المشتري ان يرد به ببيع وان لم يكن الباي عديم في العيوب والعيوب ونقصه على
عليها ويدخل في هذا البراءة العيب الحادث بعد العقد قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لحنيفة
يعني في الصورة المذكورة لو حدث في المبيع عيب بعد الايجاب والقبول قبل قبض المشتري
اياها فابى يوفى يقول هذا العيب داخل في البراءة وليس للمشتري رد المبيع به وقال محمد
لا يدخل ولم يرد به وهو قول ذفر ايضا لانه البراءة انما تنسأل الثابت حينئذ وهذا
حدث بعد ذلك وهو من ضمان الباي كما هو معلوم ولا يجزئ يوسف ان الفرض بالبراءة
المذكورة والزام العقد على المشتري بحيث يسقط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة
عن كل عيب موجود او حادث فلا يكون للمشتري الرد بعد سقوط حقه مطلقا **باب البيع**
الفاسد لقب الباب به وان كان فيه باطل وغير كثره وقوعه بقصد اسبابه اعلم ان
البيع على اربعة اقسام صحيح وهو ما تقدم بيانه وانه يفيد الملك للمشتري بمجرد العقد
ويتم بالقبض وباطل وهو لا يفيد الملك ولا يتم بوجه كبير الحرف موقوف وهو بيع للمع
الفقولا وبيد المشتري في حقه مشركه وهو موقوف على اجازة المالك فيصح اذا اجاز
ويثبت الملك للمشتري خلافا للشافعي وفاسد وهو الذي عقد له منفذ الباي للجهة
ويفيد الملك بالقبض كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى والمقصود ابتداء ببيان البيع الباطل

لان كالا اجنبي بين البيوع فوجب تحلية البحث هذه كما لا يخفى قال المتن بيع ما ليس له اى جعله
مبيعا والبيع به اى جعله ثمنيا بادخال الباي عليه باطل لا يقع العقد عليه ولا به وذلك
كالدوم والميتة التي ماتت خنفت انفسها والارلان ركن البيع وهو مباداة المال للمال
معدوم في هذه الاشياء لا تقدر ما لا عند احد فلا يشت فيها وكذا بيع ام الولد والمذبر والمرأة
المذبر المطلق وهو ان يقال انت مدبر وان مت وانت حرة ومن المذبر المقيد وهو
ان يقال ان مت في هذا المرحل فان مت فانه يجوز بيعه بالاتفاق وقال الشافعي يجوز
بيع المذبر المطلق وكذا بيع المكاتب اما ام الولد والمذبر المطلق فلا تنهما كتحقيق
العقد بامر كان لامانة اعني من تملوفا واشبهها المرحل واما المكاتب فلا يستحق
يداع نفسه بعقد الكفاية فلا يتمكن المولى من فسخه وفي بيعه ابطاله الا ان يجيز
يعني لو اجاز المكاتب بيع نفسه فانه ينفذ البيع فيه ويجوز لانه بالاجازة يصير كانه
نفسه واذ اعجز نفسه يعود قننا ويجوز بيعه فاذا بيع قبل الاجازة ثم اجاز لا ينفذ في البيع
وكذا بيع مال غيره يتقوم المقوم على ما ذكر في التلويح ضربان عرفي وهو بالاحراز
فغير المحرز كالصبي والخشيتم ليس يتقوم وشرعي وهو بباية الانتفاع به وهو
وهو الماردها منقيا كالحمل والخشيري بالتمسك لانه ليس بمال في حقه وبيع قن اى عده
في الصحاح القوم عبد ملك ابواه ويستقوى فيه الواحد والاثنان والجمع والمذكر و
والمؤنث ظم الى حر وذكية ضمت الى ميتة فالبيع في القوم والذكية باطل لان الصفقة
واحدة والحر والميتة لا يدخلان تحت العقد لعدم ماليتها ومتى بطل البيع في البعض بطل
في الكل ضرورة لعدم تجزئ الصفقة وان يتر عن كل اى كل واحد من القوم والذكية لما ذكرنا
وهو عند ابي حنيفة وعندنا يقيم البيع في العبد والذكية ان يتر القوم وعين الكل منها
مقدار لان الصفقة متعديّة من غير تقسيم القوم فلا يسري الفساد من احدها الى الاخر
فصار كما اجمع بين اخيه وبين اجنبيته في عقد الكاح صح في الاجنبي ولا في الكاح
لا يبطل بالشروط والمنفعة والبيع يبطل بها فافتراقا وصح البيع في قنن المذبر
او ام ولد والمكاتب اولا في غير اى الباي بالحق لان المذبر محل للبيع عند البعض
فدخل في العقد ثم خرج فيكون البيع بالحق في البقاء دون الابتداء او فائدة ذلك
تصحاح كلام القائل من رعاية حق المذبر وعبد الغير محل للبيع فيدخل في البيع و

وقالوا له ايديهم جائز وكلاهما غير جائز لان النبي عليه السلام نهى عن المزابنة
 ونهى عن بيع ما يشترى بالمال المثلث والملازمة ولا العاقبة لغير هذه البيوع
 وفي منابذة البيوع جائز وكلاهما يبيح باي كونه او بغيره
 اما كونه الاصل الحق جائز وكلاهما يبيح باي كونه او بغيره

خطة صافي قبل الاخر وكلاهما غير جائز لان النبي عليه السلام نهى عن المزابنة
 والمحاباة وهما ذكرناه ولا يجوز البيوع بالملازمة والملازمة ولا العاقبة لغير هذه البيوع
 كانت في الجاهلية ونسب لان الانعقاد تعلق بهذه الافعال فتكون كالمقار و
 روى ابو هريرة عنه انه عليه السلام نهى عن بيع الحصة والاماس والبنات ثم انه
 فسّر البيوع الثلاثة بطريق اللقب والتشريف بقوله يا ايها الناس والبيوع
 والمشتري يتكلم في سبعة اشياء من البيوع فيلزم البيوع لولم يشر المشتري هذه
 تفسير بيع الملازمة او وضع عليها حجار وخوها وهذا تفسير القاء الحجر او نذرها
 اليه ليلابح اي القى السلة الى المشتري وهذا تفسير للملازمة وذلك بعد قول البيوع
 بعت هذا بكذا وقول المشتري اشتريته بكذا فحينما بلغ كلاهما وقع احد
 الثلاثة المذكورة لزم البيوع بلك الثمن في تلك التسليمه وقام ذلك مقام الايجاب
 والقبول ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين بثلث يعني لو قال بعت منه احد هذين
 الثوبين من غير تعيين لجملة المبيع الا بشرط ان ياخذ المشتري ايتهما فيجوز
 الانقراط خيار التخيير ولا يجوز بيع الراعي جمع من الراعي كالدواب كالمواشي والاراد بيع
 الكلاء الثابت في الارض لانفسها لان الكلاء ليس بمملوك له اذ لا يملك بناء
 في ارضه ما لم يخرج له لقوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في الثلث في الماء والكلاء
 والثمار وهو محمول على انه اذا لم يخرج ونبت الحشيش بنفسه وان انبته صاحب
 الارض بان سقاها او خندق حولها او هبها للثبات ملكها وجاز بيعه ولا جاز
 اي الراعي لانها عقدت على استهلاكه عين مباح ولا يجوز بيع الخيل بغير الثمن و
 وسكون الهاء المهملة حيوان يحرث منه العسل بلا كوارات جمع كراة بالهمزة وتشدة
 الواو ويرى بالفتح ايضا وكان الفضل من طين او خشب وهذا عند الشافعي
 خلافا لمحمد فانه يقول يجوز بيع الخيل اذا كان يحرك بمكانه نحو شجرة او صخره وهو
 قول الشافعي لانه حيوان يتبعه في بيعه فلهما انه من الهوام فلا يجوز بيعه و
 ولا انتفاع اما هو بما يخرج منه لا بعينه فلا يكون مستغفرا قبل الزوج وفي الزخيرة
 وغيرها الفتوى على قول محمد ولا يجوز بيع دود القربى بغير القاف وقشيد القاء
 المجهة ما يقع الحري وبيعه اي بيض الدود الذي يخرج منه عند حقيقة لانه

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

لانه من الهوام والحشرات ولذا لم يخرج مع عينه مع ان القربى لا يبيح منه فبيعه الذي
 ليس كذلك اولى بان لا يجوز بيعه وعند ابو يوسف يجوز في الدود بغير جوده اذا
 كان مع القربى والبيوع عنه اي عن ابويوسف قولان في قول لا يجوز بيعه كما هو عند
 ابوي حنيفة وفي قول لا يجوز كما هو عند محمد وعند محمد بن يعقوب ما اى الدود والبيض
 مطلقا اي سواء كان مع القربى ولا ملكا الضرورة وحاجة الناس اليه لا لدود فلا
 يظهر منه ولا يربح منه وهو مستغفرا واما بيعة الدود واصله فانه كبيع البطح
 ويخبر وهو المختار اي قول محمد هذا هو المختار للفتوى لانه ارفق وافق اذ هو
 سبب وجوب الحري ولا يوجد ما جازجه فلو لم يربح بيعة لقام كثير من المصالح
 بسببه والاراذل اذ اضاف التسع ولا يجوز بيع الابن حال اباة لانه من الهوام ولا يبيعه
 ولا يجوز تسليمه الا من يرضى عنه لانه من الهوام لا يبيعه الا من يرضى عنه وهو الذي
 يكون ابقا بالقبلة المتعاقدين وهذا غير ابق في حق المشتري لا عرفه بكونه
 عنه ولانه اذا كان عند المشتري انتفى الجرح عن تسليمه وهو المانع من الجرح فلو
 قولوا له هو عنه فلا بد فبيعه متى لم يخرج لانه ابق في حق المتعاقدين ثم انه لو بيع حال
 اباة يكون البيوع فيه فاسدا فاذا عاد قبل الفسخ ذلك البيوع قيل انه لا يتقلب صحاحا
 وقيل انه يتقلب وجه الاول وهو رواية مشايخ بلخ وهو ظاهر الرواية ان البيوع وقع
 باطلا لا لعدم محله كبيع الطير في الهواء والباطل لا يتقلب صحاحا بوجه من الوجوه
 الثاني ان البيوع قد انعقد لقيام المالبة في نفس الامر والمالان قد انقضى اعني الجرح عن
 التسليم ثم رجم وهذه الرواية ذكرها الكوفي مختصرة وهكذا روى عن محمد والابن
 لبن امرأة ولو كان بعد الحطب لانه جزء او مسمى كرم وفي البيوع اها ذبة فلا يجوز
 ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن المرأة ولبن الامة وعند ابويوسف يبيح البيوع ولبن الامة
 لانه عقد البيوع يجري على كلها ويصح فكذا ذلك على خبرها قلنا ارق اما يقع على نفسها لا
 محل العوة والحياة والبن ليس كذلك فلا ييسر اليه الرق والتملك ولا يجوز
 بيعه بغير الحنث لانه يحرم العين فلا يجوز بيعها هاته له ولكن يباح الانتفاع به
 للحنث بالخاء المعجمة والراء المهملة ثم المجهة ضرورة فان حرز النعان والاختاف
 لا يمتثلان في برونه ولا يوجب ذلك جواز بيعه لانه يوجد مجازا فلا ضرورة الى بيعه

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

عن ابن ابي شيبة قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجلين فباعه بثلثي ثمنه
 وباع الباقي بثلثي ثمنه هل يبيح له ذلك قال لا بأس به

كذلك قالوا قول هذا في زمانهم واما في زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى ويعتقد
الماء القليل لو وقع فيه عند ابي يوسف وهو المختار لا عند محمد وهو اطلاق
الانتفاع به للضرورة والضرورة قد رتبها فلا يظن اعادة الانتفاع الا في حال
الاستعمال وحالة الوقوع خارجة عن ذلك فلا يتعدى اليها ولا يجوز بيع شعر
الادنى ولا الانتفاع به ولا يشترى من اجزاء الكرامة ولا يجوز بيع جلود الميتة من غير
ذوق قبل الدباغ لقوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب وهو اسم لغير الدباغ
ويجوز بعد ما يبعد الدباغ فان الرطوبات التي تنزل عنها به وينقع به اي بالجلد
المذبوح ويباع عظمه اي عظم الميتة وينقع به بعد اليسر لا يبق فيه اثر النجاسة
وهي الرطوبات التي لا يخ عنها بدن الحيوان لانها بالذوق وليس وكذا عصبها يعني عروقها
وقد نفاها ويؤكلها ويشربها وبورها لا يشربها طاهرة اذ لا يحلها الموت لعدم الحيوة فيها
وقد مر والظاهر كلها للميتة الشعر الانسان وغيره والقصوف للخنزير
والدبر للابل وكذا عظم النمل اي يجوز بيعه والانتفاع به عندهما كعظام
سائر الحيوان خلافا لمحمد لان الفيل عنده كالخنزير يخرج العين بكل اجزائه
والمختار قولهما ولا يجوز بيع عظم سقط وصورة اذ كان التسفل ملكا لرجل
والعلو ملكا لآخر فسقطا معا وسقط العلو وحده فاراد صاحب العلوان
بيع مكانه فيخرج لان له حق التعلل لغيره وهو ليس مال اذا مال ما يمكن احراره
وهو محل البيع وموضع العلو فيما خور فيه موهوم واما صحة بيعة قبل
الانفصال فباعتبار البناء القائم ولا يجوز بيع المسيل وهو الموضع
الذي يسيل فيه ماء المطر ويخون فوق السطح او على وجه الارض لانه ليس
معلوم اذ لا يدري قديما يشغله من الماء فلا يجوز بيعه ولا هبة رضى صاحبها
وتحايى البيع والهبة في الطريق لانه معلوم بالتطول والعرض
وان لم يتبين فمقدد بعرض باب الدار العظمى فيجوز فيه البيع والهبة
ولا يجوز بيع شخصه على انه امه فاذا هو عبد وكذا عكسه استحسانا
والقياس الجواز لان اختلاف الوصف في الحيوان يوجب الحيثيات
للافساد كما في البهايم وجه الاستحسان ان الذكر والانثى في بني آدم

فمن يتركه على ارضه اولان صول
ان اراد ابيه

منه

نيل كوكبي رضى بوليد رضى صائق
وان اوله انتفاع الملك جابر اوله

ودنى روشن علوى صائق جابر اوله رضى صائق
بركته ولا يشترى بر آخره
او ريشه وياخذ بقله وياخذ بقله
بيع جابر اوله

منه

منه

منه

منه

منه

ان لو كان الفساد قويا مجمعا كما في بيع الحر والعبد والفساد هنا ضيف لانه
يجتهد فيه جازع عند الشافعي ولا يجوز شراء زيت في ظرف على شرط ان يزنه
بظرفه ويطلع عنه اي عن مبلغ الوزن لكل ظرف مقدار معين من الوزن لان
مقتضى العقد ان يطرح بازاء الظرف مقدار وزنه كما في المسئلة التي ذكرها
بقوله وان شرط طرح مثل وزن الطرف يصح وان اختلف في نفس الظرف وقد
بان بشري زينا في رزق ورد الطرف وهو عشرة ارطال وقال البائع الرزق غير
هذا وهو خمسة ارطال فقط فالقول للمشتري مع يمينه ان لم يثبت البائع لان
اختلفا في ان اعتبر في الطرف المقبوض فالقول للبايع ضمينان او امينا
وان اعتبر في المضروف فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن الواجب على المشتري فالقول
قوله لان ينكر الزيادة ولو امر سلم ذميا ببيع خمرا وشراهما عند ابي حنيفة
خدا فانهما وعلى هذا الخلاف الحزبية قيد بالمسلم لان الذم اذا وكل مسكنا بشراء
خمرا لا يجوز اتفاقا وكذلك الخلاف لو امر المحرم ببيع اي غير المحرم ببيع صيده يصح عنده
لانها عندهما لهما ان الوكيل يستفيد الولاية من الموكل ولا ولاية للموكل في هذا
التصرف وكذا وكيله ولا يحنف ان العاقل هو الوكيل فاهلية ولا يتروا انتقال
الحكم منه الى الموكل امر حكيم فلا يمنع سبب السلام ثم بعد الدخول في ملكه يخلل الخمر ويستب
الصيد ولو شري كافر عبد مسلما او مصحفا صح شرائه ويجوز على ارجحهما من ملكه
ان لم يسلم وقال الشافعي لا يجوز لان في جوازه ادلالا لهما من جهة مملوكيتهما للكل
ولنا ان البيع صدر من اهل عاقل الى المحل لانها مما يملك والذي في التملك والتملك
كالمسلم بحكم عقد الزمة فوجب الايقاع ولكن يجبر على ارجحهما عن ملكه ببيع
او هبته بمسلم دفعا للزلة المذكور قيل بالشراء لان الكافر لو استأجر مسلما للخدمة
جاز اتفاقا لانه ياخذ الاجرة فيكون عاملا لنفسه معن ولكن يكره لان في كتمانها
صورة والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري لثبوت بدو
الشرط اعلم ان البيع اذا قرن بشرط فتارة يكون فاسدا لانه ينهي عن بيع

وشرط

وشرط وقد يكون صحيحا فلا بد من بيان قاعدة يعلم منها ما يفسد وما يصح فنقول
الشرط على اقسام منها ما يكون الشرط صحيحا او البيع صحيحا وهو ما يقتضيه العقد
ويرتضيه الشرع كما ذكره للشافعي وكذا اي صحيح بشرط لا يقتضيه العقد ولا
فيه لاحد من المتعاقدين والعقد عليه كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فان هذا
شرطا باطلا لان المشتري فاعله الدابة بالشراء فلا ان يمكنها والله ان يبيعها
ولا فائدة في عدم بيعها الواحد فلو كان وجود هذا الشرط وعدمه سواء والبيع صحيح
ومنها ما يكون الشرط فاسدا فيفسد البيع وهذا هو الذي نهى النبي ومعه زينة
المص بقوله ولو بشرط لا تقتضيه العقد ولكن كان فيه نفع لاحد العاقلين البائع
او المشتري وكان فيه نفع لمبيع يستحق اي يكون المبيع اهلا لاحتقاق النفع بان يكون
ادميا فهو اي الشرط والبيع او كلاهما فاسد للنهي المذكور ومثله بقوله كبيع
عبد على ان يعقه المشتري وفلان فوجز البيع بشرط الاعتقاد وهو دور الحسن
عن ابي حنيفة وان يدبره او يكاتبه او امة على ان يستولدها المشتري اما كون
هذا الشرط مالا يقتضيه العقد فظاهر اما كونه فيه نفع فان كان العتق على مال
ففيه نفع للبائع بعدم الرجوع بعيب وان كان بغيره فانه فيه نفع للعبد لانه
اهل للعتق وكذلك التدبير والكتابة فيها نفع للمشتري والاستيلاء فيه نفع
للأمة قوله فلو اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا يعني لو كان البائع وقع بهذا
الشرط فانه يكون فاسدا لما ذكرنا فلو ان المشتري جرى على موجب الشرط انقلب
البيع بعد الفساد صحيحا فليزعم الثمن على المشتري كما في البيع الصحيح عند ابي
حنيفة وعندهما لا يعود البيع صحيحا بل يبيع على الفساد فنلزم القيمة كما
في سائر البيوع الفاسدة وسأني بيانه ان شاء الله تعالى وكشرط ان يستعمل البائع
شهره اي لو باع عبدا بشرط ان يخدم البائع شهرا قبل ان يقبضه المشتري او يبعه
او يكتنها اي باع دارا على ان يكتنها البائع مدة او باع شيئا على ان لا يسله الى

رأس الشهر أو بشرط أن يقرب منه أي يقرب المشتري البائع درهم أو بشرط أن يقدم
له هدية أو ببيع ثوب بشرط أن يقطع البائع الثوب ويخيط ثيابه أو ببيع ثوب أو ببيع
فرد بشرط أن يخدم البائع الفحل أن يجعل خداه أو بشرط أن يجعل له خداه
شرا كان كلاً من المذكورات شرطاً لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين
ويصح في الفعل المستثنى التعامل المتكامل فيه وعليه الفتوى ولا يجوز بيع أمة إلا بطلها
لأن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثنائه والمحل لا يجوز إفراده بالبيع فكذا
استثنائه ثم استثنى المحل في العقود على ثلاثة مراتب الأول يفسد فيه العقد والاستثناء
كالبيع والديعة والكتابة والرهن الثاني العقد منه جائز والاستثناء باطل كالهبة
والصدقة والتكاح والخلع والصلح عن دم عمل فلا يطل العقد ويبطل الاستثناء
والثالث يصح فيه العقد والاستثناء وهو الوصية حتى لو أضيفت بجزئية الأمان
الإجمالية صح وكذا الواوضي بمحلها الآخر صح ولا يجوز البيع بثمن مؤجل إلى النيرور
معرب نودوز وهو أول يوم من نزول الغمسي في المحل وأما لم يجز لأن النيرور
مختلف بين نيرور السلطان ونيرور الدهاقين ونيرور المجوس والمهرجان
معرب مهران وهو أول يوم من نزول الشمس في الميراب وصوم التصاريح
اليهود لأن هذه الأجل محولة فتقفى إلى المنازعة أن لم يعلم العاقدان ذلك
الأوقات أما لو كان المتبايعان يعرفان ذلك أو كان التأجيل قبل التصاريح بعد
ما شرعوا في صيامهم يجوز البيع حينئذ لعدم الجهالة لأن مدة صومهم بالأيام
المعروفة وهي خمس أو ما في معرفة أولها يصير أضرها معلوماً ولا يجوز البيع
إلى الحصار بفتح الحاء وكسرها وهو قلع الزرع في أوانه والديكس وهو بالبادوس
السنايل بالجر ونحوها وبالزوا أمرار الآلات المعروفة عليها يتميز الجب عن البقي
بالندوية والقطاف جدار القرو ونحوه من الثمار وقطعها عن الشجر بعد أدراكها
والجر أو قطع الصو عن ظهر الغنم وقدم طاج رجوع قاذ الحجاج من الحج وكل ذلك

ما يتقدم ويتأخر وليس وقت معين لا يتجاوز في أوقات مجهولة لا يصح البيع
المؤجل بهما ذكرناه ونوع الكفالة لهذه الأوقات لأن هذه الجهالة ليس به فيتحل
في الكفالة لكونه تبرعاً بخلاف البيع لأنه مبادلة المال بالمال فيكون مبناه على المال
والمقابضة بخلاف ما إذا كانت فاحشة كالكفالة إلى هبوب الريح ونحوه فإن
استقط الأجل قبل حلوله صح وقال زفر لا يصح لأنه وقع كاساً فلا ينقلب صحيحاً
ولنا أن سبب الفساق قد ارتفع بالاستقاط فعاد جائز وكذا الوبايع مطلقاً نعم أجل
إلى هذه الأوقات لأنه تأجيل الدين والجهالة في تأجيل الدين صحيحة لحلول العقد
من المفسد بخلاف ما إذا كانت في العقد لأن الجهالة متعارفة فيفسد ومن باع
نفسه من دار يجوز أن يعلم المتعاقدان أن علماً مقدراً النسيب المبيع لأن
بيع المعلوم خلافه لا يوجب فأنه يجوز مطلقاً سواء علماً أو لم يعلمه لأن هذه
الجهالة لا تقضي المنازعة لا تهمارضاً بذلك ويكفي علم المشتري وحده عند
محمد لأن المبيع يصير له فيشترطه فصل في بيان أحكام البيع الباطل
والفاسد وما يتعلق بهما من المسائل فلو قبض المشتري المبيع بيعاً باطلاً
بأذن بائعه لا يملكه المشتري بوجه لا نعدام ركن البيع وهو مبادلة المال
بالمال والباطل هو ما كان البدلاً واحداً غير مال وما هو غير مال لا يقبل
الملك والتملك وإن اتصل به القبض ولا يفيد ملك التصرف لأنه يتبني
على الملك والملك يتبني على العقد الصحيح أو على القبض في الفاسد وهو المبيع باطلاً
أمانة فريده أي فريد المشتري عند البعض أي بعض الشايخ أو بعض الفقهاء
المجتهدين لأن العقد المالم يعتبر صير إلى القبض بأذن المالك ومضمون عند
البعض كذلك بمنزلة المقبوض على سوم الشراء وهو ما يأخذ المشتري ليرى
بعد بيان الثمن حتى لو لم يبينه البائع وقال اذهب بهذا إن رضيت به شريته
فذهب به فذلك لا يضمن وقيل الأولى القول بأنه أمانت في يد المشتري قول
الأكام الخفيف لأن البائع لما باع ما ليس بمال أو امرأته شري يقبضه

فقد رضى بكونه بغير بدل مال فلا يضمن المشتري كالمودع والثاني قولهما اى كونه
مضمونا على المشتري بالقبض كالمقبوض على سوم الشراء قول ابى يوسف ومحمد
لان البايع لم يرض بقبضه مجانا حيث عين له ثمننا وهذا اختلافاً عما حكم
بكونه هكذا اخذنا من الاختلاف بين الامام وصاحبيه فيما لو بيع مررا وام
ولدى لو باع احد عبده المدبر وامته التى استولدها وسلم المبيع الى المشتري
فمات في بد مشترية حيث لا يضمن المشتري عنده اى عنده الامام اى حنيفة خلا
لها فانه يضمن عندها لان جواز بيعها مجتهد فيه الا يرى انه لو قضى القاض
يجوز بيع المدبر نقد وقد صح ان علينا كرم الله وجهه صرح على المنبر بانه
يرى جواز بيع ام الولد ولم يرو رجوعه عن ذلك وهذا المقدار كى لو جوب
الضمان ولا يحنيفة ان كلا منهما اتحق العتق وجه صحيح فالنكاح بالاحراز والتميز
ينفيه هذا الذى ذكره اى هذا المحل حكم البيع الباطل ثم انه شرع في بيان البيع
الفاسد فقال ولو قبض المشتري المبيع بيعا فسد باذن بايعه وكان الاذن
صرحا او دلالة اما الصريح فظاهر اما الذى هو بطريق الدلالة فقد مثل له
بقوله كقبضته في مجلس عقده يعنى لو قبضه المشتري في المجلس الذى صدق فيه
البيع والبايع ساكت فهو اذن منه وكل واحد من عوضيه اى عوض البيع
وهما الثمن والبيع ومال الواو الحال وهذا القيد احتراز عن البيع الباطل
ان اريد بالفاسد بالمعنى الاثم فيزعم ان البيع بيعا باطلا فلا يصح وبصير ملكا
بالقبض اليه لشارة المصنف وانت خبير بانه لا بد من قيد التقوم في جانب
المبيع حتى يخرج جميع اقسام البيع الباطل فالقيد به لا يصفو عن ثوب ملكه
المشتري المبيع ان لم يكن هناك خيار الشرط ولزمه عطف على ملكه لهدا كونه مثله
اى يلزم المشتري مثل الذى قبضه بالبيع الفاسد وفسر المثل بانه حقيقة صورة
او معنى اى مثله معنى اما المثل حقيقة في المشتريات حتى لو قبض كحنطة بيع
بالبيع الفاسد او لهلكه فانه يلزم كحنطة للبايع او المثل معنى بينه بقوله

كلا يفتى

كلا يفتى في القيمة فلو قبض عبدا مبيعا لبيع الفاسد فاعتقه او مان عندك لزمه
قيمه للبايع وفي كلامه اشارة الى ما ذكر في الكافي والنوار ان المعبر قيمة يوم
القبض كما في الغصب اذا الضمان به وكان محمد يعتبر يوم التلف اذا تقرر القيمة
بروكل منهما اى المتعاقدين فسخه اى فسخ البيع الفاسد رفعا لافشا لان رفع
الفساد عليه ما حقا للشرع فتكون اللام في قوله ولكل منهما بمعنى على كافتان
الزبلى وقال العيني وغيره ان اللام على اصلها ويؤيد الربيع ما قلنا في البرازية
واذا اصر البايع والمشتري على اسساك كسد وعلم به القاضى فسخه حقا للشرع
فعلى هذا لو كان يبيع على كل منهما فسخه لكان افيد قبل القبض رفعا لافشا وبعد
اى بعد القبض رفعا للفساد مادام المبيع في ملك المشتري اذا كان الفساد
صلب العقد وانما قيد بهذا لان الفسخ قبل القبض امتناع عن حصول الفساد
لانه لم يفد الملك في شئ من البدلين بعد فلكل من المتعاقدين ان يدفع النشا
بالفسخ اما بحضرة صاحبه عند اى حنيفة واما بغير حضرة عند ابى يوسف واما
بعد القبض فانما يكون لكل من المتعاقدين فسخه اذا كان الفساد قويا بان
يكون الفساد في صلب العقد وصلبه ما يقوم به وهو عبارة عن مجموع البدلين
ولهذا مثل بقوله كبيع درهم بدرهمين ومثلوا له ايضا ببيع ثوب بخمر او خنزير
فكل فشا وجد في البدلين او في احدهما فهو في صلب العقد وهو قوي فلذلك كان
لكل من البايع والمشتري فسخه وان كان الفسخ الشرط زائدا مفدا لشرط ان يهد
لكم اى المشتري للبايع هديه فحينئذ لا يكون الفسخ لكل منهما مطلقا بل فيه تفصيل
بشار اليه بقوله فكذا اى يكون لكل منهما فسخه كما تقدم ان كان قبل القبض لانه
رفع وهو اهلون من الزرع واما بعد اى لو كان بعد القبض يكون العقد قويا
للزومه واذا كان كذلك فالفسخ انما يكون لمن له الشرط بحضرة صاحبه
للمنى عليه اذ فيه ابطال حق صاحبه لقدرته على تصحيح العقد بالفاظ الشرط
ولا ياخذ البايع اى لا ياخذ المبيع بايعه بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لانه مجبور

بالثمن بعد الفسخ كالرهن فان مات البايع بعد ما فسخ البيع فالشراء حق
 به اي بالمبيع حتى ياخذ ثمنه الذي اذاه الى البايع لان المشتري تقدم على البايع
 حال حياته وكذا يقدم على ورثته وغير مائه بعد وفاته كالمهرين وطالب
 للبايع ربح ثمنه اي ربح الثمن الذي اخذه في البيع الفاسد بعد التقابل
 لا يطيب للمشتري ربح مبيعه ولو بعد القبض كما اذا باع سلقه بالثمن بغيره
 وتقابض فربح البايع بالالف شيئا بان يشتري به سلقه وباعها بالالف ومائة
 مثلا وباع المشتري السلعة فربح بها ايضا فربح الالف طيبه للبايع يلزمه
 ان يتصدق بربح السلعة مما يتعين فيعلق العقد بها ويتمكن الخبز في
 الربح واما الالف فليست كذلك لان الالف الدنيا يبرأ يتعينان بالتعيين
 العقود فلم يتعلق العقد الثاني بالالف فلم يتمكن الخبز فلا يجب التصديق
 برحبها بخلاف الخبز للتمكن كما طالب ربح مال ادعاه فقضى برغم تصادق على عدا
 قرر بعد ما ربح المدعي صورته رجل ادعى على اخر مالا واثبت المدعي فقضاه للمدعي
 عليه واخذ المدعي ذلك المالا فاتجر به واستفاد ربحا ثم انهما تصادقا على انه لم يكن
 للمدعي على المدعي عليه شيء ورد عليه مقدار ما اخذ منه فالربح للذكي وطيب
 للمدعي ووجه التشبيه ان الربح الحاصل من هذا الالف للملك للعد
 فهو كربح الالف بالمسئلة السابقة لان الدين ههنا ثبت بالتداعي
 والحق بالتصادق وبدل المصحح مملوك ملكا فاسدا وهو لا يتعين بالتعيين
 فلا يجيب التصديق برحبه فان باع المشتري ما اشراه شر او فاسدا مع بيعه
 ولزم قيمته لبايعه اما صحة البيع فلا نه ملكه بالقبض فينفذ تصرفه فيكر
 ملكه واما لزوم قيمته ان كان قيميا او مثله ان كان مثليا لما مر انه مضمون
 بنفسه كما في الغصب كالثمن كما في البيع الصحيح وكذا لو اعتقه او وهبه
 اي بفتح الاعناق والمهبة من المشتري بالشراء الفاسد ايضا بناء على ملكه
 بالقبض وسقط حق الفسخ من العاقرين لتعلق حق العبد بالبيع الثاني نقص الاول

حق الشرع

لحق الشرع وحق العبد تقدم لحاجته وعليه قيمة اي على المشتري في دارك تراها
 شراء فاسد بناء او غرس فيها غرسا فعليه قيمتها بفتح ثبت الملك للمشتري في الدار
 بذلك وينقطع حق الاسترداد للبايع ويلزم المشتري قيمة الدار للبايع وهذا
 فارغم عند ابي حنيفة وقال لا ينقطع حق الاسترداد بل يلزم المشتري ان ينقص
 البناء ويقطع الفرس ويردها الدار فارغة الى البايع اذا فسخ البيع وهذه
 المسئلة وقعت بعد موت ابي حنيفة فرواها محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 وشك ابو يوسف بعد ذلك في رواية محمد بن الامام ابي حنيفة اي شك في انه
 روي عن ابي حنيفة لزوم قيمتها اي قيمة الدار على المشتري ولم يشك محمد بن
 ذلك فالحاصل ان مذهبهما في هذه المسئلة انه لا يسقط حق الاسترداد
 بالبناء والفرك قياسا على الدار المشفوعة ولا ابي حنيفة ان حق الاسترداد
 في البيع الفاسد حق للشرع والبناء حق للمشتري وحق العبد مقدم لحاجته
 والمشتري يني بتسليط البايع فلا يكون له نقضه ثم ان المصنف عقب
 البيع الفاسد بالمكروه وجعله كائنة له لانها من باب واحد ومنقاد بان
 فقال وكره الخشن بفتح النون والجيم ويرى بكون الجيم وهو شرعا ان يزيد
 في ثمن المبيع ولا يشتر به ولكن لا يرغب للمشتري فيه وهذا في بيعه التاجر فيما بينهم
 وقد نهى النبي عن بيعه عند بقوله لم لا تشا جشوا اي لا تفعلوا الخشن وكره السوم
 على سوم غيره وهو ان يكون اثنان يتساو مان فيجيء اخر ويقول للبايع خفيته
 لا بعه فانا اشتريه منك بازيدا ويقول للمشتري لا تشتر منه فاني ابيعك
 اجود منه او ثمن اقل فهذا هو السوم المنهي عنه بقوله لم لا يستام الرجل على سوم
 اخيه ونظر الحديث نفى وهو يفيد النفي بوجه ابلغ من النهي صريحا كذا محمول على
 ما اذا رضى بتمن اي اذا رضى العاقدان على ثمن معين قيد به لانها لو لم يرضيا
 بتمن فلا يلزم به لانه بيع من يريد كاسيا في وتلق الجلب على استقبان ما يجلب
 بلد للبيع يقال جلب الى الشيء اذا جاء به من بلد الى بلد وهو محتمل ان يكون جمع

شراء فاسد البايعة
 قيمة ما باعته واعتقه
 او وهبه ولو بين المشتري صح

الجانب كل الخدم جمع الخادم ويحتمل ان يكون بمعنى المملوك كالنشر بمعنى للنشر المملوك
اذا قرب من بلد تعلق به حق الهامة فيكره المضر باهل البلد صفة التعلق قيده
لان الذي لا يضر بهم لا بأس به لانه تجارة الا اذا بسى الشعر على الجانبين واشترى
باقول من القيمة وبيع الحاضر للبادى لقوله لم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر
لبادى ارض عتلى رضى عن قوله لم لا يبيع حاضر لباد فقال لا يكون سمار
اطعا في غلاو الثمن ومن القحط صورته ان يترتب الحاضر ببيعة البدن
بان يقول البلدى للبدوى دع سعتك لا بيعها لك ثمنى على وجهه عنده
الى ان يقال في ثمنه فيغوث الرزق والرجح على الناس وكره البيع عند اذان
الجمعة وبعده الى ان تتم الصلوة لقوله مع اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والمراد من النداء الاذان لان فيه اخلا بوجوب
السعي ثم ان المراد منه الاذان الاول اذا كان بعد الزوال على المختار ومعنى الكراهة
على اخلا لا السعي بحيث يقف ويتشاغل به اما لو باع او اشترى وهو يسعى
لا يكره لعدم الاخلا بالواجب هكذا في السعي الموقوف عندنا لكن فيه نقلا
لان دلالة على الكراهة المبيع بعد الاذان لا عنده فليست له ولا يكره بيع من يريد
لمبائنته البخر لم له ومحل هذه المسئلة فيما تقدم قبل انه كرتلى الجانب فكان اخرها
لتكون توطئة لقوله وبيع البيع في الجمع اى في جميع هذه المذكورات لان الكراهة لا تقف
الفساد ومن ملك مملوكين صغيرين فزكيت او انبيسين او متخالفين او كان
احدهما كبيرا والاخر صغيرا حال كون احدهما ذورا محرم من الاخر كره لان
يفرق بينهما ببيع او هبة او نحو ذلك وهذا ينظم قرابة الولاد والقراية
القريبة لقوله من من فرق بين والد وولد هافرق الله بينه وبين احبته
يوم القيمة ولما روى انه لم وهب لغيره ثم وجهه اخوين صغيرين ثم
ساهاهما ففعل الغلامان فقالا بعت احدهما فقالا لم اردوا ودوني
رواية ادرك ولان الصغير يستأمن بمثله وبالكبير والكبير يقوم بجناحه

الصغير

الصغير باعتبار الشفقة الناشئة من قرب القرابة وفي بيع احدهما قطع الاستئناس
وترك الرحمة على القهار وقد ورد الوعيد عليه ثم هذا المنع معلل بالقرابة
المحرمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب كالرضاع والمصاهرة ولا قريب
غير محرم كالا والهم والعمات ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما لان
التقرب رديف على خلاف القياس فيقتصر على مورد ولا بد من اجتماعهما كافي
ملك واحد وايضا انما يكره التفريق اذا لم يكن بحق شرعى ولا فهو جائز وله هذا
قال المصنف بدو حق مستحق حتى لو كان بحق يكره كما اذا جنى احدهما جناية
فدفع بها او رد على البائع بعيب ونحو ذلك فان فرق بغير حق كره ذلك
ويصح البيع عند اى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف قرابة الولاد في رواية
وفي الجميع في رواية اخرى وهو قول زفر والحن ابن زيان لزيارة النفيل
في النفل المذكور ولا في حنيفة ومحمد ان ركن البيع صدر من اهله في محله
فانقعد والكراهة لمعنى خارجى لا في ركن البيع ولا في شرطه فعصار كما يبيع
السابقة هذا كله اذا كان للمالك مسلما لان الكفار غير مخاطبين بالشرائع
فان كانوا كافرين على اى صفة كانوا فلا بأس بالتفريق بينهما لا لعدم معنى النص
فيهما وفي الخدم كره بيع الغلام الامر وممن يعلم انه يعصى الله وكذا يبيع العصور
والعنب ممن يتخذ خمر عندهما خلافا لابي حنيفة كان المشتري مجوسيا
اما من المسلم فيكره عنده ايضا باب الاقالة رفع عقد البيع وابطاله
وهي جائزة لقوله من من اقال ناد ما بيعته قال الله عشرته يوم القيمة وهي
عقد شرعى منزلة البيع تشمل على الايجاب والقبول ولذلك قال المصنف
تصح بلفظين احدهما مستقبل اى يعبر به عن معنى يوجد في المستقبل والاخر
يعبر به عن معنى المفعول عند الشئ خلافا لمحمد هو يقول لا بد ان يكون
اللفظان مما يعبر بهما عن المفعول لانهما كالباع فيشترط لهما ما يشترط لهما
ان المساومة لا تحرى في الاقالة فيجوز اللفظ الدلالة على المستقبل على التحقيق

باب الاقالة

دون المسامة كافي التناكح ثم ان اللفظ المذكور لا بد ان يكون بلفظ الاقامة او شتملا
 عليه نحو اقلني او استلك ان تقبلني او يقول اقلني فيقول الاخر اقلتك فالاول
 اعفا احد الاقوال المذكورة ايجاب والاخر قبول وتوقف على القبول في المجلس كالبائع
 اى او اوجبا احدهما فلا بد ان يقبل الاخر في المجلس لان الاقامة وان كانت ضمن البيع
 في الحكم لكنها نظيرة له في ارتباط احد لفظيها بالآخر فيعتبر بها المجلس كما في البيع
 اى الاقامة بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا فلو كونهما بيعا في حق غيرهما وجوب
 الشفعة والاستبراء فان الشفعة حق الشفعين والاستبراء حق الله ومعا وكل منهما
 غير العاقدين وفي حقهما بعد القبض فسخ اى في حق المتبايعين فسخ للبيع السابق
 لا بيع جديد وانما قد يقول بعد القبض لا فسخ انما يتصور فيما يجمل وتم
 والبيع قبل القبض لم يتم بعد فلا يتصور فيه الفسخ بل يكون متاركة واعراضا
 عن العقد فان تعذر جعلها فسخا في حقهما بطلت الاقامة كما لو كان المبيع حاربا
 فولدت عند المشتري فلا تصح الاقامة فيها لتعذر جعلها فسخا لان الولد ملك
 للمشتري لحدوثه على ملكه وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف الاقامة بيع
 فان تعذر جعلها بيعا كما في المنقول قبل القبض ففسخ اى فسخ فان تعذر
 كونها فسخا بان هلك قبل القبض بطلت لعدم إمكان الفسخ وعند محمد
 وزفر والشافعي وهي فسخ فان تعذر جعلها فسخا بان تقابلا بعد القبض
 فبيع اى فسخ فان تعذر جعلها بيعا بان تقابلا في المنقول قبل القبض بطلت
 ايضا لان لفظ الاقامة وضع للفسخ والرفع فيجعل على ما وضع له لانه الاصل
 هو الحقيقة ولا بطريق الجواز بطل اعتبار ضرورة كذا في يوسف انه مبادلة مال
 بمال بالتراضي في معنى فاعتبار جانب المعنى اولى اذا امكن واذا لم يمكن يجعل فسخا
 ولا في حنيفة ان لفظها يثبت عن الرفع والفسخ والاصل ان لفظا في مقتضاها
 الحقيقة فاطلاق البيع على الاقامة محاربا وقيل القبض فسخ في البيع وغيره
 ان الاقامة اذا وقعت بين المتعاقدين قبل قبض المبيع كانت فسخا للبيع سواء

كان

كان للبيع منقولا او عقارا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف في قبض
 القبض في العقار بيع فان بيع العقار قبل قبضه جائز عند قوله فلو شرط فيها
 اكثر من الثمن الاول او شرط فيها خلا للمجلس بطل الشرط ولزم الثمن الاول
 تفرع على المذهب المذكور في الاقامة اما صحة الاقامة فلا يابطل بالشرط
 الفاسد واما بطلان الزيادة فلا يلزم الرباد واما بطلان خلاف
 المجلس فلا نه لم يكن وقت العقد والاقامة رفع ما كان ورفع ما لم يكن وقت
 العقد غير منصوص وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يصح الشرط المذكور
 لو كانت الاقامة بعد القبض ويجعل بيعا جديدا بذلك المستوي اما عند ابي
 يوسف فها هو عند ابي حنيفة ويجعل الاقامة بيعا واما عند محمد فلا يجعلها بيعا
 ممكن كما اذا لم يمكن جعلها فسخا واذا زاد على الثمن الاول او جعل مكان غيره
 تعين انه كان قاصدا به البيع وان شرط في الاقامة اقل من الثمن الاول من غير
 تعيب حدث في المبيع بطل الشرط ولزم الثمن الاول ايضا كما في الزيادة
 وخلا للمجلس وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف يجعل بيعا
 جديدا ويصح الشرط المذكور بعينه يلزم الاقل لان الاقامة عند بيع ولهما
 انها لما كانت فسخا كانت على الثمن الاول وان تعيب المبيع في يد المشتري
 وتقابلا على اقل من الثمن الاول صح الشرط اتفاقا ويجعل ذلك للقدر
 الاقل الذي نقص عن الثمن الاول بمقالة العيب قد رما نقص من الثمن
 او اقل او اكثر قد رما تغاير فيه التمس ولكن جوابا الكتاب مطلق ولا يقع
 الاقامة بعد زيادة المبيعة عند ابي حنيفة خلا فالحال انها تصح عندهما
 ولو ولدت قبل القبض فالاقامة صحيحة عنده ايضا بخلاف ما بعد القبض
 لان الولد مانع وذلك لانه حصل على ملك المشتري فلا سبيل الى ارجاعه
 البائع لا نه لم يكن حين العقد وفي الاقامة انما يعود الى البائع ما خرج عن يده
 بعد العقد ولا الى ابقائه عند المشتري لانه يكون تملكه بلا عوض فصا وانفا

فنصح الاقامة والشرط معا وفي الكفاية
 قال بعض مشايخنا يجعل الخط
 بان اذ ما فات بالعيب صح

لصحة الاقالة ولو كانت بيعا محض الجاز وعندهما يكون بيعا ما عند ابي يوسف
فطاهر واما عند محمد فلا نهالم يمكن للزوم الفدا المذكورة تصير بيعا
وبقي الولد للمشتري ويصير قد باع الاسم وحده بالمثل الثمن الاول وفي النهاية
للخلاف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفسخ المتاركة
لا تجعل بيعا اتفاقا اعلا لموضع اللغوي ولا يمنعها اي الاقالة هلاك الثمن
بيد البائع بل هلاك للمبيع يمنعها لان رفع البيع يستدعي قيامه وانما هو
قائم بالمبيع دون الثمن لان الثمن اذا هلك يقوم مثله مقامه صورة او معنى
وفي الغايصة يجوز الاقالة عند عدم قيام احد العوضين لان كل واحد منها
مبيع من وجه فيطالب مالك للهلك بقيمته وهلاك بعضه اي بعض
المبيع يمنع بقدره اي قدر ما هلك وصحت في الباقي لقيام البيع فيه
باب المراجعة والتولية والوضيعة وهذه الثلاثة عقود شرعية وقد
تعامل بها الناس من القدر الاول الى يومنا هذا والاصل في جواز التولية
ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهبة ابتاع ابو بكر ربه بعيرين فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم ولني احدهما يعني اياه بالثمن الذي اشتريته به فقال ابو بكر رضي الله عنه
بغيره فقال صلى الله عليه وسلم اما بغير ثمن فلا المراجعة مصدر من راجع وفي الشرع بيع ما
شراه حقيقة او حكما وانما قيدنا به ليشتمل التعريف بيع الموهب بعوض
وبيع المغصوب بغير ما قضى على الفاصب بالقيمة كما في مثل ما شراه هوبة
وزيارة هي الرجوع اطلاقها لان كون الزيارة مثليا ليس بشرط في تحقيق
المراجعة والتولية في اللغة جعل الشخص والبا في الشرع بيعه اي بيع
ما شراه به اي بثل ما شراه ولو قال بما قلتم عليه لكان احسن لان
اجرة الصبغ والقصار وغيرهما نظم الى الثمن الاول كما في سياقي فلا
يكون الثاني في مثله في المقدار نعم ان المراد بقوله بيعه اي بيع العرض
احترار عن الصوف والتولية والمراجعة لم تكونا في بيع الدراهم والديناير

باب المراجعة

بلا زيارة

بلا زيارة ربح ولا نقص عما قام عليه وانما سمي تولى له لان البائع كان
يجعل المشتري واليالم المشتراه بمشتراه والوضيعة بيعه اي بيع ما
شتراه بانقص منه اي باقل مما قام عليه ولا يصح ذلك اي لا يجوز كل من
المراجعة والتولية والوضيعة ما لم يكن الثمن الاول مثليا كالمكدرات
والمزونات اذا الوهم يكن كذلك لا يعرف كون المبيع بمنزلة الثمن الاول
او بالزائد عليه او بالناقص عنه او في ملك من يريد الشراء كما
اذا اشترى عبدا بنوب فاراد ان يبيعه مراجعة عليه لا بد ان يكون
ذلك النوب مما وكال المشتري حتى يبيع به وبزيارة ربح معلوم اذا الوهم يكن
كذلك يقع عقد المراجعة على قيمة ذلك النوب وهي مجهولة فيفسد
ولا يصح ما لم يكن الربح معلوما مامز ويجوز ان يضم البائع مراجعة
او تولية الى راس المال اي الى الثمن اجرا للقصار والصبغ بقض الصدا
مصدر وبكسوها ما يصنع به والطارز هو بالكسر النقش الذي يعمل
اطراف الثياب والبرود والمراد منه اجرة صالفة والغزل والجل من مكان
الى اخر سوق الغنم لان القيمة يختلف باختلاف المكان فتلحق اجرتها
وفي التبسي ان فعل المشتري بيده شيئا مما ذكر من الغنم ونحوه لا يضم
والتمسار كالدلالة بتوسط بين البائع والمشتري المرجع فيه العرف
لكن يقول البائع قام المبيع على بكذا ليكون صادقا لا لثمنه تحزا
عن الكذب ولا يضم نفقته اي ما انفقته البائع على نفسه في سفره
من وقت شرائه المبيع قتيده لان نفقة المبيع وكسوته وكراه
يضم كذا في المحيط ولا اجرا للطبيب ولا اجرا للعلم لانها لا يزيد في قيمة المبيع
شيئا واما ثبوت الزيارة في التعليم فليقع فيه وهو هذه وشغله
لما انفق على العلم غايته ان التعليم وقع شرطا ولم يزد لاجن العلم

ما لبته المبيع وأجر بيت الحفظ لما قلنا فإن ظهر من البائع المشترك
خيانة في المراجعة بأن قال قام على بكذا ثم ظهر كذبه بالبينة
أو باقراره أو بنكوله خبير المشتري في أخذه المبيع بكل ثمنه أو تركه
لفوات الرضاء وفي التولية يحط المشتري من ثمنه قدر الخيانة
وهذا عندنا في حنفية وهو فرق بين المراجعة والتولية إذا لو
لم يحط في التولية لم يتق تولىته لأنه يزيد على الثمن الأول فقصر
مراجعة لا تولىته وهو الفيلس في الوضعية يعني اطلع المشتري
على الخيانة في بيع الوضعية فإنه يحط من الثمن قدر الخيانة
فكما على التولية وعندنا في يوسف يحط المشتري فيهما أي في التولية
والمراجعة قدر الخيانة من الثمن في التولية ومن الثمن مع حصتها
أي مع حصة المراجعة من الربح في المراجعة مثاله اشتري ثوباً
بثلثين مراجعة على أن البائع كان اشتراه بعشرين ثم ظهر أنه
كان اشتراه بعشرة فإنه يحط خمسة عشر عشرة هي مقدار الخيانة
وخمسة هي حصة الربح من المراجعة وعند محمد يحجر المشتري فيهما
أي في المراجعة والتولية أن يشاء أخذ المبيع بالمسمى وأن شاء
فسخ البيع لأن الاعتبار للتسمية لكونه معلوماً والتولية
والمراجعة ترويح وترغيب فيكون وصفاً مرغوباً فيه كوصف
السلامة فيختار لفوائده ولا في يوسف أن الأصل هو لفظ
المراجعة والتولية وذكر الثمن تفسيره فلا بد من بناء العقد
الثاني على الأول فيحط قدر الخيانة فيكون الثمن الثاني كالأول
ولا في حنفية أن الحط لو لم يوجد في التولية يكون قدر الخيانة
زائداً على الثمن الأول فيصير مراجعة لا تولىته وأما في المراجعة
لو لم يحط بتق المراجعة غايته أن الربح أكثر مما ظنه المشتري

فيثبت

فيثبت له الخيار لفوات الرضاء فلو هلك المبيع أو استهلك في المراجعة
قبل الرد أو امتنع الفسخ بأن وجد به ما يمنع فسخ البيع كعيب أو زيادة
لزم كل الثمن اتفاقاً وسقط خيار المشتري في الروايات المشهورة
عن أبي حنيفة ومحمد لأن مجرد خيار لا يقابل شيء من الثمن أقول
فيه سماع مستغنى عنه إذا لو يذكر لفظ اتفاقاً أحد غيرهم قال
في الهداية يلزم الثمن في الروايات الظاهرة وفصل في الكافي
الروايات ومن شري شيئاً بعشرة فباعه مراجعة بخمسة عشر
ثم اشتراه ثانياً بعشرة مراع على خمسة وإن كان شراه أي ذلك
الشيء ثانياً بخمسة لا يراجع وهذا عندنا في حنفية وعندهما يراجع
على الثمن الأخير مطلقاً ولا يصل بينهما أن من اشتري شيئاً فباعه
بربح ثم اشتراه ثانياً أو ثالثاً وهلم جرا فإذا أراد بيعه مراجعة
يطرح عنه كل ربح حصل له قبل ذلك منه وإن كان الربح مستغرق
ثمنه لا يبيعه مراجعة أصلاً عندنا في حنفية لأنه لا بد في بيع المراجعة
من ذكر ثمن يبنى عليه الربح وهو معدوم فامتنعت المراجعة
فليس له أن يبيعه مراجعة بعد ذلك بل يبيعه مساومة أو
تولية ويحذ ذلك وعندهما يبيعه على الثمن الأخير أعني العشرة
فيقول مشتريته بعشرة لأن هذا الأخير عقد مستقل منقطع
عن العقد الأول فصحب بناء المراجعة عليه كما لو خلع بينهما عند ثالث
وإن المشتري مأذون في البعارة مدبرون يحط دينه برتبة متاعاً
بعشرة ويأخذ ذلك المتاع من سيده بخمسة عشر أو بالعكس بأن
المشتري السيد بعشرة ثم باع من عبده المأذون بخمسة عشر يراجع
العبد أو السيد على عشرة لا غير لأن العقد بينهما وإن كان صحيحاً
ولكن له شبهة العدم لأن العبد ملكه ويبقى يده لا يخلو عن حقه

وصار كأنه اشتراه لسيده يعشرون فيعتبر هذا لا غير وقيد المديون
اتفاقا ليعلم حكمه غير بالاولى لوجود ملك المولى في اكسبا اجماعا والمكاتب
كالمازون والمضارب بالنصف لو شري شيئا بعشرون وباع ذلك
الشيء من رب المال بمائة عشر يراج رب المال على اثني عشر ونصف
لان نصف المبيع وهو درهمان ونصف سلم لرب المال ولم يخرج
عن ملكه فيحط عن الثمن فيبقى اثنا عشر ونصف في راج عليها ويراج
من يريد المراجعة بلا بيان حال المبيع من حد وفي العيب في يده
حتى لو اعورت الجارية المبعة سماوية ليسيعها بمراجعة ولا يجب
عليه ان يقول اني اشتريتها سليمة فاعورت في يدي وعند زفر
والشافعي ورواية عن ابي يوسف لا بد فيه من بيان قال الفقيه ابو
الليث وقول زفر اجود وبه فاخذ او وطئت وهي يثبت لا يجب
عليه ايضا بيان تصرفه لانه لم يجس عنه شيء يقابل الثمن لان الاوصاف
تابعة لا يقابلها الثمن وكذا منافع البضع لا يقابلها الثمن وكذا منافع
البضغ لا يقابلها الثمن والمستد فيما اذا لم ينقصها الوطئ او اصاب
الثوب المبيع قرض فاد بالهنة الغرض بالفاء وقيل بانفاق كلاهما
بمعنى القطع او حرق النار فان ماضع بالغرض او الحرق وان كان جزء
يقابل شيء من الثمن لكي لم يجس عنه واما نفس العيب فلا بد منه
كما بينه بقوله وان فقتت عينها اي فقاها البنايع هو بنفسه او فقاها
غيره واخذار شها او وطئت وهي بكر كذلك فان وطئها غني فاخذ هو
عقرها او وطئها هو فان كان بكرها او كانت شيئا فنقصها وطؤة
او تكسر الثوب المبيع من طيته اي من فعل البنايع كطيته ونشئ لزوم
البيان اي بيان حال المبيع وقت البيع مراجعة او تولية لان ذلك
العيب صار مقصورا بالانفاق فيقابل شيء من الثمن وكذلك

وطئ

وطئ الجارية وهي بكر لان العدة جزء من عينها وقد حيس ذلك مع كونه
مقابلا بجزء من الثمن فلم يثبت به يكون خيارا وان اشترى شيئا بنفسه
وراج اي باعه مراجعة بلا بيان اي بان لم يبين انه اشتراه سنة فسلم
المشتري ذلك خير المشتري فيه بين ان يردده او ياخذ به كل الثمن لان
الاخذ شيئا بالمبيع فانه يرد في الثمن لاجل الاجل والحق الشبهة بالحقيقة
احتياطا فصار كأنه اشترى شيئا ثم باع احدهما مراجعة بثمانها
فان ائلفه اي المشتري هذا المبيع ثم علم ان الثمن كان مؤقلا لزم
كل ثمن في المراجعة لانه لا حصنة للاجل من الثمن حقيقة وكذا التولية
اي هي مثل المراجعة فيما ذكر من لزوم الخيار وجوب كل الثمن لما
ذكرنا ولو اشترى اثني عشر صفقة واحدة بعشرون كلا منها بمائة
كوبه بيع احدهما مراجعة بمائة بلا بيان اطلق للصنف هذه المسئلة
وظاهر ان الكراهة بالاتفاق وذكر صاحب مجموع البخاري ان الكراهة
قول محمد وعنده شراحه بان العادة جرت بان يضم الجيد الى الردي
ترويج الردى فتمكنت الشبهة فلا بد من البيان للمشتري وقال
ابو حنيفة وابو يوسف لا يكره لان هذا البيع عار عن التهمة
لان ثمن كل من الثوبين معلوم ومع تعيين الثمن لا يعتبر بالجودة
والزاءة فلا تهمة وصار كما لو اشترىها بعشرين ومن وثق بمقام
عليه اي باع شيئا توليته بالثمن الذي اشتراه به او ضم البدماراد
عليه ولم يعلم مشتري قدره اي قدر مقام عليه فد البيع ان
افترقا صبح البيع وخير المشتري لان الفساد لم يتقرر ما دام
المجلس قائما فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار
كتأخير القبول الى اخر المجلس **فصل** في بيان البيع قبل
قبض المبيع والنقص في الثمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك

على ذلك لجهالة الثمن وان اعلم
اي البنايع المشتري قدره في المجلس
قبل ان يفترقا صح

لا يصح بيع المنقول قبل قبضه لئلا يهدم عن بيع ما لم يقبض
ولان فيه غرارا فنفسا العقد على اعتبار الهلاك ويصح في العقار
اي يجوز بيعه قبل قبضه عند الشك في خلاصته وزواله
لاطلاق الحديث ولهما ان ركن البيع صدر من اهل مضافا الى جهة
والنهي معلل بان فيه غرارا فنفسا هذا البيع على تقدير هلاك البيع
في يد المالك الاول وهو بالهلاك يعود الى قديم ملكه والهلاك
في العقار نادرا بخلاف المنقول فافتراقا ومن يشتري كيلا يكيل بشرط
الكيل قيد به احتراز عما لو اشتراه مجازة فانه حينئذ يجوز له التصرف فيه
قبل القبض واما اذا اشتراه مكيلا فانه لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله
المشتري فان لانه لم يمتنع عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البايع
وصاع المشتري ولا نه يحتمل ان يزيد على المشروط والزائد يكون للبايع
والمتصرف في ملك الغير حرام فيجب التحرز عنه بخلاف ما اذا كان البايع
جزافا لانه اذا زاد فالزيادة تكون له فلا يلزم محذور ركني ككيل
البايع بعد العقد اي بعد عقد البيع محضته اي محضرة المشتري يعني
لو كان البايع الطعام المبيع محضرة المشتري فقد قيل لا يكيل المظهر
الحديث فان معناه الكيل مرتين لكن الصحيح انه يكفي به فانه اذا
كان البايع والمشتري حاضرين وكيل الطعام محضرة لهما مرة واحدة
يكون ذلك الكيل قائما مقام الكيلين ولذا قال المصنف الصحيح ومنه
اي مثل الكيل والوزن والعدد فلا بد في الوزن ان يوزن مرتين ولا بد في العدد
ان يعد مرتين ويكي وزن البايع وعلو بعد العقد محضرة المشتري لا المذروع
لا يلزم ذرع مرتين لانه خارج عن النقص فلا يكون في حكم ما يتناوله النقص لان الذرع
وصفه في الثوب فلو ظهر اكثر من المستحق كان الزائد للمشتري قال الزيلعي هذا اذا لم يسلم ذراع
ثم تناول شيئا فلا يكيل النقص فيه ذرع واعلم ان المصنف كما ترى جعل العدد لا يكيل والوزن ويقيم

مزدانة

منه انه بالاتفاق لكن ذكر صاحب الهداية وغيره انه عند البيع كالموزون
فيما يروي عن ابي يوسف ومحمد وصح المتصرف في الثمن اي تصرف البايع
في ثمن المبيع بهتة او بيع او غيرها اذا كان عينا واما اذا كان دينا فالنظر
فيه هو ملكه ممن عليه دين قبل قبضه لانه الامانة لا ينبغي في العقود وليس
فيها غرارا فنفسا العقد بهلاكه وصح للبايع الخط منه اي التي بعد تعيينه
في البيع وصح للمشتري الزيادة فيه اي في الثمن للبايع بعد تعيينه فيه لانه المتعاقد
بالخط والزيادة بغيرة العقد وصح مشروع الى وصف اخرها مشروع
حال قيام البيع يتعلق بالزيادة لا بعد هلاكه اي لانفسح الزيادة في الثمن بعد
هلاك المبيع وكذا الزيادة في البيع يعني الزيادة في ثمنه انما تنفع حال قيام البيع
لانه بعد الهلاك لم يبق مجال يكون اعطاء العوض عنه لانه المتعبد بغيره المعلوم
بحال بخلاف الخط لانه اسقاط فلا يستدعي محلا يستند اليه وبهذا يظهر
انه الزيادة على البيع تقتضي وجوده فلهذا خصه به ويتعلق الاستحقاق اي
استحقاق البايع والمشتري بكل ذلك المذكور في الزيادة والخط حتى لا يكون
المشتري ان يطالب بالبيع حتى يدفع الزيادة للبايع ان يجبه حتى يستوفى
الزيادة واذا ظهر للبيع من حق يرجع للمشتري على البايع بالزيادة وفسر
ذلك بقوله على سبيل التقرير فيراجح ويولى على الكفاية زيد يعني ان زاد البايع
في المبيع او المشتري في الثمن فالمشتري يراجح على الجميع في الاصل والزيادة
فيقول قام على بكذا وبيع تولية كذلك مثلا اشتري متاعا بعشرة ثم زاد
البيع خمسة فاذا باع ذلك المتاع مرابحة يقول قام على خمسة عشر وعلى البايع
انه حطه يعني لو حط البايع في ثمن المتاع خمسة فاذا باعه المشتري تولية
ببيعة بخمسة بانه يقول قام على خمسة والشفع يأخذ بالاقبل في الفصلين
اي فصل الزيادة على الثمن والخط عنه واما في نفي الزيادة في حق الشفع
لانه حقه متعلق بالعقد الاول فلا يملكه المتصرف فيه فيما يرجع الى الاضرار بالشفع
ومن قال الاخرع عبدك من زيد بالف على اني ضام كذا نحو مائة مثلا في الثمن سوى
الالف صحت الكفالة ان باع ذلك العبد لزيد ويكون كانه صاحب العبد باعه

من زيد بالف ثم الكفيل ببيع زيادة مائة في الثمن من عند نفسه لانه المشتري
لو زاد في الثمن مائة كانت لازمة عليه فكذا زيادة الكفيل صحيحة ويصير ثمن العبد
اثنان ومائة الف على زيد ومائة على الكفيل واذا طلب البائع الثمن اخذ الالف
من زيد والزيادة اعني المائة منه اي في الضامن وانما صح هذا لانه الكفيل يبيع
بالمائة وهي ماله فله صرفها الى حيث شاء ولا ضرر فيها على زيد لانه لم يأم
بذلك وفيه نفع للبائع بزيادة الثمن وانما لم يقل في الثمن بل قال في ضامن المائة
مطلقا فالالف التي هي ثمن العبد على زيد ولا شيء عليه اي لا يلزم الضامن
شيئ بل يصير كلامه لغوا لانه كفل لمجهول ولا يمكن تصحيحه فسقط اعتباره
ذكر صاحب الهداية هذه المسئلة في مسائل مشهورة اوردها بعد السلم زاعما
انها لا تنظم مع مسائل باب من الابواب والمصرف ردها اليها ونظمها مع
ما يناسبها ولقد اصاب وكل دين حال اذا اجل باجل معلوم صح للدين تأجيله
لانه الدين حق الدين فله ان يتصرف في حقه بتأخير طلبه ولا بد من قبول
المديون فلوله قبلة بطل التأخير الا الغرض لانه في الابتداء اصله واعا
الا الغرض في الوصية فانه يصح بانى او متى ان يقضى من ماله الف درهم فلانا
الى سنة حيث يلزم من ثلثة انه يقضى منه ولا يطاق له قبل المدة لانه وصية بالتب
كالوصية بالخدمة والتكفي فيلزم حقا للموصى ولا يصح التأجيل في الديون وغيرها
الى اجل مجهول متفاحتر جهالة جدا كهبوب الرجوع يعني باع كذا مؤجلا الى ان
رجع الشمال لانه غير محض اذ ليس له وقت معين وقد لا يهرب ففاحش
الجهالة وتصح اي التأجيل في المقارب وهو ما يكون نجسه مقطوع به لكن
قد تقدم وقد يتأخر فلا يصير الجهالة فاحشة فيصح هذا التأجيل كالمصاد
والديار ونحوه فان كلامه ما يقع لاحالة فتجلى فيه الجهالة البسيرة لكونه
تبعا لالتزام فيه **باب الرق** بالقصر وكسر الراء وقد يفتح في النسبة
يكتب بالالف وينتهي بالواو ويكتب بالمصحف بالواو وهو في اللغة الزيادة
مطلقا وفي الشرح ما ذكره المص بقوله هو فضل مال خالص عوض اي
زيادة مال لا يقابلها عوض احتراز به عن بيع كثر بكثر وشعير بكري بكثر

شعر

شعير فانه للثاني فضلا على الاول لكنه غير حال عن العوض بصرفه اي خلاف
الجنس شرط ذلك الفضل لاحد المتعاقدين احتراز عما شرط لغيرهما فانه
لا يكون ربا المراد بالشرط ما يعم الشرط حقيقة او حكما ليدخل فيه فضل ازاء
بعد العقد في احد الوصفين ولا يخفى انه ترك ذكر الشرط حسن في معاوضة
متعلق بشرط لوصفه ثالثة مال بمال احتراز به عن الفضل الخالي عن العوض
في الهبة فلا يكون ربا والاصل في تحريمه قوله عزيم قال وحل الله البيع وحرم
الربا وقد جاء العميد عليه على اكله في خمسة مواضع من الكتاب العزيز وعلمه
اي علة وجوب المساوات الذي يلزمه عند فوائدها الربا الوعلة كونه للمال
ربا او علة حرمة الفضل القدر وهو الكيل في الكيل والوزن في الوزن
والجنس وهو كونه العوضين من جنس واحد اختلفوا في العلة فقال بعض
اصحابنا انه علة الربا الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس لكن جمهورهم على انه
العلة هي القدر والجنس وهذا الشمل وهو لهذا اختاره المص والاصل فيه
الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة
والنخل بالنخل والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح
مثلا بمنزلة ربا اي يعموا مثلا بمنزلة وهذه الاشياء الستة هي
الاصل في الربا وما عداها يقاس عليها وقد اجتمعت الامة على تعدي الحكم منها
الى بقية المكيلات والموزونات ولا يعتبر الوصف لقوله عم جيدها ورد بها
سواء من زاد واستزاد فقد ربي والاخذ والمعطى فيه سواء وفي الكفاية يعرف
اختلاف الجنس بالاختلاف الاسم قال قاضية العنب جنس واحد وانما اختلف
الوان واسماؤه واذا ثبت هذا فحرم بيع الكيل والوزن بجنس متفاضلا او سنة
اي باجل ولو للوصل غير مطعوم احتراز عن قول مالك والشافعي فانه عندهما
يجوز التفاضل وفي غير مطعوم كالحص والحديد لوجود علة الربا فيها عندنا
وهي الجنسية والقدر فانه الاول من المكيلات والثاني من الموزونات وحل البيع
في الاشياء المذكورة حال كونه كل واحد منهما متماثلا مع التقابض ككبر بكثر بقر
ومن سمى بسم او متفاضلا غير معتبرا اي حل بيع كل من المذكورين بجنسه

متفادلا فيما لا يدخل في المعيار كحفنة بر بالحاء المهملة قدر ملاء الكفين في طعام
 يابس كالدينق ونحوه بحفتين منه وملعقة كمن بملعقتين لانه ذلك لا يدخل
 تحت الكيل والوزن لانه الشرح لم يقدر معيار المداوة ونصف الصاع والمن بما دونه
 نصف الصاع فهو في حكم الحفنة وبيضته ببيضتين وتمره بتمرين فانه وجد العقد
 الوصفاء يعني الجنس وما ينظم اليه الكيل والوزن حرم الفضل لوجود علة الربا
 حقيقة وحرم النساء بالمد التاخير فلا يجوز بيع قفيز بربع قفيز بربع قفيز منه متساويا
 واحدها نساء لوجود شبهة الربا وان كانا متساويين فانه التقدير النسبة
 والشبهة في هذا الباب كالحقيقة في اقتضاء الحرمة وان عدما اي الوصفاء معا جلا
 اي الفضل والنساء لعدم علة المحرم كالحيوان بالنياب والمصر لم يذكر مثالا لاجتماع
 الوصفين ولا لعدمهما لظهورهما وان وجد احدهما فقط اي وجد الجنس ولم
 يوجد القدر او وجد القدر ولم يوجد الجنس حل التفاضل كبيع الثوب المهروي
 بالمروى لانعدام القدر ونظير انعدام الجنس الخطه بالتشعير لا يحل النساء ومثل
 لهذا النوع خفاء فيه اوليها عليه ما تقدم فقال فلا يصح سلم مهرى وهو ضرب
 من الثياب يصنع في هرات كثير فنسب اليها وان كان يصنع في غيرها وهذا مثال
 لوجود الجنس في غير قدر لانه في التقدير شبهة الفضل على النسبة اذا تساوى اقسامها
 ولا يصح سلم بر في شعير وهذا مثال لوجود القدر في غير جنس وكان الاول في القول
 ولا كبر بر في شعير كما قال صاحب الجمع في شرحه وشرط التعيين والتفاضل في
 الصرف في محل لقوله عم الفضة بالفضة هاء بهاء والذهب بالذهب هاء بهاء والى
 يد بيد عينا بعين واعلم ان هذه المسئلة من باب الصرف واجامتها وقرعها تذكر
 هناك وانما اوردها هنا لانه عقد الصرف يقع في اموال الربا فانسابا يراها فيه
 لانه الصرف في الحقيقة بيع يقع على جنس لا ثمانية وهي ما بعدة وقديما بعض
 المسائل في مواضع متعددة باعتبارات مختلفة اذ لكل مقام مقال وشرط التعيين
 فقط في غير اي في غير الصرف ولا يشترط التفاضل في الجنس بل يكفي تعيين المبيع
 وما انقص على محريم الربا فيه كيلا فهو كيلي ابدأ يعني كل شئ ينقص من قول الله عم على حرمة
 المتفاضل فيه كيلا فهو كيلي ابدأ كالبقر والشعير والتمر والتمر هذه الاربعة كيليتها وان

الصرف بيع التعيين بالآخر
 متفق

تعاقل

تعاقل الناس فيها بالوزن او على تخريمه وزنا فهو وزني ابدأ اي ما نقص عليه الله
 على تخريم المتفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدأ وان تركوا الوزن فيه كالذهب والفضة
 وذلك لانه نص الشارع اقوى من العرف والا فولى لا يترك بالادنى ولو لم يصل
 لقول لا يتغير بحال قال الله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما لا ينص عليه فحذوا
 عليه لا يتغير بحال قال الله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما لا ينص عليه فحذوا
 العرف اي على عادات الناس واستعمالهم فانما ملوا فيه بالكيل كيلي وتعاقلوا فيه
 بالوزن وزني لانه العرف والعادة من الدلائل الشرعية ما لم ينص عليه بغير السنة
 المذكورة اي المراد بما لانقص فيه ما عند الاشياء الستة من الكيل والموزونان
 الربوية فلا يجوز بيع البر متماثلا وزنا ولا الذهب بالذهب متماثلا كيلا
 كما لم يحز بجازفة وان تعارفوا ذلك لاحتمال فضل على ما هو المعيار فيه وجاز
 بيع فلس معين بفلسين عند الشخبين خلافا لما وجد لانه صار متماثلا بمطابق
 الناس كلامه فلا يبطل باصلاحه فصار كبيع درهم بدرهمين ولهما ان النسبة
 تثبت في حقهما باصلاحهما وقد ابطال اصطلاحهما بتعديما فكانت عروضا
 وللتعاقدين ولاية على انفسهما فلم يكن اجتماع غيرهما على النسبة ما انما ترك
 الاصطلاح في حقهما قيد باعيانها لانها لو كانا بغير اعيانها لم لا يجوز لانه
 يؤدي الى الربا بخلاف الدرهم لانها متى باصل الخلقة ويجوز بيع الكرباس
 بالقطن وكذا بالعز كيف ما كان لاختلافهما جنسا باعتبار المقصود فانه
 يقصد منه ما لا يقصد من الكرباس وكذلك معيارها مختلف فانه القطن
 يباع وزنا والكرباس ذريعا فانعدمت علة الربا فيهما فيجوز بيعهما متفاوتا
 ومتساويا ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند الشخبين مطلقا سواء كان في جنس
 او في خلاف جنسه وعند محمد والشافعي لا يجوز بيعه بحيوان في جنسه
 حتى يكون اللحم المفترزا اكثر مما في الحيوان المبادر به في اللحم ليكون مقداره في الحيوان
 في اللحم مقابله ويكون الباقي الزائد بمقابلة السقط عن الجلد وما في البطن
 اذ لو كان كذلك يتحقق الربا في حيث زيادة السقط وهو القياس والهيمنة
 انه بيع موزون بغيره فيجوز كيف ما كان استحسانا ويجوز بيع الدقيق بالسنة

والدليل على كونه من الادلة الشرعية
 قوله عم وما رآه المؤمنون حسنا
 فهو عند الله حسنا

بالدينق متماثلا كيلا لا يحق الشرط
 لا اي لا يجوز بيع الدينق بدينق

عند البيع أصلا أو لا متفاضلا ولا متساويا لأنه لا يجوز بيع الدقيق بالحنطة
المقلىة ولا بيع للسويق بالحنطة فكذا بيع جزأها لقيام المجانسة في وجه خلافا
لها جنة لا اختلافا المقصود منهما والامام يقول معظم المقصود وهو
التقدي بضمهما فهما جنس واحد ولا يباي بصفات البعض كالحنطة
المقلىة وغير المقلىة ويجوز بيع الرطب بالرطب مما لا يكيل بالاجماع
وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب مما لا يكيل بالاجماع
اختلاف النوعان فيعوا كيف شئتم خلافا لهما لأنه عليه السلام سئل عن بيع
بالتمر فقال لا ينقص اذا جف فقل نعم فقال فلا اذنه وكذا بيع التبر رطبا
او مبلولا فيشمل بمثله ثلث صوبوا والياس وهو يشمل صورتين والتمر
او الزبيب منقوعين صفة للتمر والزبيب يقال نفع الزبيب في الماء ونفعه
اذا بله فيه لخروج حلاوته وهذا يشمل صورتين مع التمر المنقطع بمثله وكذا
يجوز بيع المنقطع من التمر او الزبيب اليابس منه بمثلهما حال كل واحد في الاثنا
المعدودة متساويا عند الشيخين فلهذا شاع صور وقصر المص على السبعة
الاول اقتفاء بكلام الهداية خلافا لمحمد في الجمع فانه عنده لا يجوز شئ من ذلك
والاصل في جنس هذه المسائل اعتبارهما اعتبارا لتساوي في الحال الذي وقع
العقد فيه وعند محمد اعتباره في الحال والمال وهو ما بعد الجفاف ويجوز بيع
لحم حيوان بلحم حيوان في غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن يعني يجوز بيع لبن
حيوان بلبن حيوان اخر في غير جنس الاول متفاوتا كل البقر يطم الضأن ولبنه
بلبنه يجوز متفاوتا ومتساويا اعتبارا لاصولهما ولما كان في بعض اجناس الحيوان
نوع اشتباه هل هي جنس واحد او جناس متباينة بين المص ذلك بقوله والجاموس
مع البقر جنس واحد وكذا المعز مع الضأن جنس واحد والبعث من الابل مع
العراق جنس واحد واللحم والالبان فروع اصول مختلفة للجنس ويجوز بيع مثل
العنب بمثل الدقل متفاضلا لا اختلافا اصلهما والدقل بفتح الدال والقاف هو
الزبد من التمر خص به اجزاء الكلام بحري العادة لانهم اعتادوا اتخاذ الخل من
الدقل والاف الجكم في حل كل غير كذلك وكذا شحم البطن بالالاية يجوز بيع احدهما

بالاخر

بالاخر لا اختلافا وفسرهما قوله او بالكم معطوف على الالاية اي يجوز الشحم
بالكم لما ذكرنا قوله والخنزير بالخمر عطف على فعل العنب اي ويجوز بيع الخنزير
عدو عا ووزن والبركيل فيمجمعهما القدر او الدقيق او السويق واثبات
وصلية كانه احدهما اي احد البدلين تسعة يعني يجوز بيع الخنزير بانه هذه
كانه متساويا ومتفاضلا واحدهما نقدا والاخر تسعة ومعناه ان يكون
الخنزير وما يباع به كلاهما في الحنطة وفي نوادر ابن سريته انه على قول البيع ومحمد
لا يصح في الخنزير ولكن الصحيح هو الاول وهو اختيار المشايخ المتأخرين من اصحابنا
ولهذا قال المصوبه يفتى بحاجة الناس ولا يجوز بيع الجبد بالردى اذ قيل
يجب مما فيه الربا لما مر من قوله عليه السلام جندها وردتها سواء الا متساويا
لانها جنس واحد وكذا البر بالتمر يعني لا يجوز بيع احدهما بالاخر الا متساويا
ولا بيع البر بالدقيق او بالسويق لما قلنا او بالحنطة معناه حال كونه هذه
الثلاثة في الحنطة مطلقا اي متفاضلا او متساويا او حكيما بها تسعة لاثبات
المجانسة باقية من وجوب اعتبار كل واحد منها جزء من الحنطة والكل مكيل
والكيل فيها غير مستو للاكتنا في الحنطة والتخلف في الباقي ولا بيع الزيتون
بالزيتون والسهم بالشيخ حتى يكون الزيت والشيخ اكثر مما في ضمن الزيتون
والسهم لثقله الزيادة بالخبز لانه عند ذلك يعبر عن الربا لانه ما في ضمنها لكان
اكثر او مساويا له فالخبز وبعض الدهن او الخبز وحده فضلي ولوله يعلم مقدار
ما فيهما لم يجز لانه الفضل الذي يتوهم وجوده كالمحقق في الربا ولا يستقرض
الخنزير أصلا ولا يجوز استقرضه وزنا ولا عددا عند البيع لانه يتفاوت بالخنزير
والخنزير والتور والتقدم والجودة وغير ذلك غالبا فتسفي القدرة على ورد
المثل في كل وجه والاستقرض انما يقع في المثل وهو كل شئ يكال او يوزن وعند أبي
يوسف يجوز استقرض الخبز وزنا لا عددا لانه متفاضل بالعدد وانه الفرض
وبه يفتى ذكره الزيلعي وعنده محمد يجوز استقرضه عددا ايضا اعلم ان يجوز وزنا
اعتبارا للتعامل والقياس يتوكل بالتعامل ولا يباي بين السيد وعبد هذا
اذا كان ما ذونا ولم يكن عليه دين اذ لوله يكن ما ذونا لا يتحقق اصل البيع وانه

كان عليه دين يتحقق الربا بينهما لانه ما في يده ليس ملك المولى عنده وعندها
تعلق به حق الغرماء به فصار كالاجنبى فيتحقق الربا كما يتحقق بين المولى ومكاتبه
ولاربا بين السلم والحرب في دار الحرب لانه ماله مباح في دار الحرب فبات طريق
اخذ ماله مباحا لا مباحا اذا لم يكن فيه عذر بخلاف المستامن منهم عندنا لانه
ماله صار مخطورا بعقد الامانة ثم انه للمصطلق هذه المسئلة وظاهرها انها
اتفاقية وفيه نظر لانه فيها خلاف في يوف والشافعي لانه الربا يجري بينهما
في دار الحرب عندها اعتبار بالمستامن في دارنا والفرق ظاهر **باب**
الحقوق والاستحقاق كان من حق مسائل هذا الباب انه تذكر في الفصل المتصل
بادل البيوع الا ان المص التزم ترتيب الهدية كما التزم صاحب الهدية ترتيب
الجامع الصغير ولانه الحقوق نواع البيوع فيلحق ذكرها بعد مسائل البيوع و
الحقوق جمع حق والمراد به هنا المستحق بمعنى المفعول وهو ما يستحق المشتري
من نواع المبيع واولوا حقه كالطريق ونحوه للدار يدخل العلو الذي يكون
فوق البيت او فوق باب الدار والكنيف قيل هو السقاية وقيل هو المستراح
سواء كان مسقفا او غير مسقف في بيع الدار لانه الدار اسم كما ادبر عليه الحدود
من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف والعلو من نواع
الوصل والكنيف من اجزائه فيدخل فيه من غير افراده بالذكر وكذا بئر الماء والاشجار
في صحتها لا الظلمة وهي في اصطلاحهم مسقف قائم على احشاب ونحوها
قدام باب الدار لانه مبنية على هذه الطريق فلها حكمه ولا تدخل في بيع الدار
عندنا مطلقا الا بذكر كل حق المراد به ما يحتاج اليه المبيع ويكون تابعا له
هو لها اي الحق لهذه الدار او مرفقها وهي الاشياء التي يرتفق بها اهل
الدار اي نفقوتها بها كالطبخ والمتوضاء ونحوها جمع مرفق بكسر الميم فتح
الفاء وهو عطف على كل حق او على الظرف بحذف مضاف اي بذكر مرفقها
ولا يخفى ان الاحسن حذف البناء في معطوفين او بكل قليل وكثير هو
اي ذلك القليل والكثير فيها او هو منها فانه الظلمة من القليل والكثير الذي
هو معدود في الدار وادخل فيها سبب الاتصال ببنائها والظاهر انه دخولها
بذكر اللفظ الاخير مبنى على قوله او منها فكل او من الحكاية لانه لفظ المص وعندها

تدخل

تدخل الظلمة في بيع الدار لانه كان مقتضاها ان المالك الذي يدخل اليها منه في الدار فانها
تدخل في بيع الدار بغير ما ذكر من القيود لانها من نواع الدار لانه استعمالها ومنفعاتها
تكون حينئذ مخصوصة باهل الدار بخلاف ما اذا كان مقتضاها الخارج فانه كل احد يدخل
اليها مثل اهل الدار فلا تدخل من تخصيص ولا يدخل العلو في شراء منزل الا بذكر بالتوزيع
تدخل حق هوله او مرفقه او بكل قليل وكثير فيه او منه كان يقول بعثك هذا المنزل
بكل حق هوله او مرفقه الى اخره فالذي ذكر احده من القيود بعد ذكر المنزل لا يدخل العلو
فيه لانه المنزل يشتمل على بيوت وصحن وسقف ومطبخ والبيت اسم لسقف واحد له و
هله فكل ما فوق البيت وداره فله منزلة بين المنزلتين فيدخل العلو فيه بتعاله
النواع علا بشبهه بالدار ولا يدخل بدونه علا بشبهه بالبيت فكل الدار من
اخصها لاشتمالها عليها ولا يدخل العلو في شراء بيت وانه وصيلة ذكر كل حق لانه البيت
اسم كايات فيه والعلو مثله والشئ لا يبيع مثله قالوا هذا الجواب على هذا التفضل
بناء على عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او
الدار ولا يدخل الطريق في شراء منزل وبيت ولا المسيل هو موضع جرى الماء في المطر
ونحوه والشرب بكسر الشين هو النصب في الماء الا بذكر محله في حق هوله او مرفقه او
بكل قليل وكثير هو فيها او منها لانها خارج الحدود الا ان نواع النواع فيدخل بذكر النواع
لا بالاطلاق وتدخل هؤلاء في الاجارة بدونه ذكر لانه الاجارة تفقد للانتفاع بالمستاجر
ولا يتحقق الانتفاع بدونه هذه الاشياء ولذلك البيع لانه الانتفاع قد يشترى بيتا
لبيعه ويشفع به والانتفاع لا يكون مقصودا **فصل** عقده المص لبيان الاستحقاق
بجواز بين الحقوق وصاحب الهدية افراده بابا على حدة وغيره لم يتعرض لشي من ذلك
متعدا على الباب لبيان الحقوق والاستحقاق معا وكل وجبه لا يخفى على الفقيه البنية
وقد صدر هذا الفصل بقاعدة يخرج منها مسائل الاستحقاق اجمالاً فقال البنية حجة
متعدية الى الغير فظهر في حق كافة الناس اذا اتصل بها قضاء القاضي كما في العلق والوقف
والاقرار حجة قاصرة فلا تنوقف على القضاء والمقر ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر
عليه ولا تنعده الى غيره والتناقض في الكلام يمنع دعوى الملك لانه يكون متما فيها و
هذا اصل الفروع كثيرة وموضعها في كتاب الدعوى لا اي لا يمنع التناقض دعوى الحرية
كالكتاب اذا اقام بينه على مولاه اعتقه قبل الكتابة فانه تقبل لانه امر يفرد به المولى

فربما لا يعلم العبد اعتاقه ثم يعلم بعد ذلك ولا يمنع ايضا دعوى الطلاق كالمراة اذا
اختلعت من زوجها ثم اقامت بينة انه طلقها ثلثا قبل الخلع فانه يقبل وله ان يسترد
بدل الخلع ولا يمنع التناقص دعوى النسب كالرجل باع عبدا ولدا له عنده وباعه المشتري
من اخر ثم ادعاه البايع الاول انه ابنه سمع دعواه وبطل البيع الاول والثاني وذلك
لانه النسب يثبت على العلوف فيخفى عليه فلو ولدت امه مبيعة عند المشتري تقربح على
قوله البينة حجة متعدي والمراد انها ولدت من غير مولاهما فاحقت بينة بغيرها ولها
اي يأخذها المشتري ولدها معا كانه المولد في يد اي في المشتري وقت القضاء وفضي
به ايضا كما قضى بامه فعلى هذا يلزم الحكم مرتين احدهما بالام والآخر بالولد وقبل كيف
القضاء بالام لاخذ الولد معها لانه يتبع لها وانه اقر المشتري بها بالجارية وحدها الى رجل
لا يتبعها الولد بل يأخذها المقر له لا ولدها لانه الاقرار حجة قاصرة الى كاسر فيرجع
بالمش في الاولى دونه الثاني على البايع وانه قال شخص لاخر اشتري فانا عبد فاشتراه
بقوله فاذا هو حر فانه كانه البايع حاضر او مكانه معلوما لا يضمن الامر للمشتري ما ادى
من الثمن هذا تقرح على التناقص في دعوى الحرية معفو عنه فانه هذا الشخص اقر او
بالعبودية ثم ظهر بعد ذلك انه حر بدعواه فكان متناقضا لكنه معفو عنه في الحرية
فقبل التهاذه ويرجع المشتري على البايع والاى وانه لا يمكن البايع حاضر ولا يعلم
مكانه ضمن الامر للمشتري ما اداه لانه الامر المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او لامة
الثن عند تعدد استيفائه من البايع فجعل المشتري مغرور والتفرير في المعاوضة سبب
الضرر دفعا للضرر بعدد الامكان فاذا ظهر حريته واهلية للضمان وتقدر الاستيفاء
من البايع حكم عليه بالضمان ورجع الامر ضمن على البايع اذا حضر لانه ادى دينه عليه و
هو مضطر فيه فلا يكون متبرعا ولو لم يقل اشتري او قاله ولم يقل اني عبد ليس العبد
شي وانه كانه ذلك الشخص قال للاخر ارتبني فاني عبد ففعل واعطى الراهن مالا فظهر
انه حر فلا ضمان عليه اصلا اى سواء كان الراهن حاضر او مكانه معلوما او لا لانه ليس بعقد
معاوضة ومن ادعى حقا مجهولا غير معين في دار فانكر المدعى عليه ذلك ففصح على شئ
فاستحق بعضها اى بعض الدار فلا رجوع عليه اى المدعى بشئ لانه له ان يفعل كانت
دعوى في هذا الباقي واخذت البدل عوضا عنه فلا يثبت حق الرجوع بالتشك ولو
استحق كلها رد كل العوض للعالم بانه اخذ عوضا ماله بملكه فيرد فانه التوفيق غير ممكن

وفهم

وفهم منه اى من جواب هذه المسئلة بطريق القياس فحجة التصريح المجهول على بدل
معلوم لانه الجهالة فيما يسقط لا تقضى الا بالنارعة وفهم منه ايضا ان بطلان الدعوى
لا يصير حجة الصلح ولو كان المدعى المذكور ادعى الذر كلها ففصح على امانه درهم مثلا
ثم استحق منها شئ رد حصة ما يستحق المانة ولو كان بعض ذلك السحق يرد من
المانة تجسابه لوجوب الرجوع ببدله عند فوات سلامة البدل منه ولمن باع فضولي
ملك ان يفسخه اى بيع الفضولي وهذه العبارة تفيد ان البيع منعقد بباينة
الفضولي لانه الفسخ انما يطرأ على المنعقد وله اى للمالك ان يجيزه اى البيع كما كان
له ان يفسخه لكن بشرط بقاء العاقد اى البايع الفضولي والمشتري والمفقود
عليه وهو المبلغ والمالك الاول لانه الاجازة تصرف في العقد فلا بد من قيام وقيامه
وقيام العاقد والمفقود عليه وكذا بقاء الثمن شرط ان كان عرضا اى شيئا غير
الدرهم والدنانير فانه لو كان الثمن دراهم او دنانير فالاجازة يجوز مع عدمها لانهما
لا يتعينان فيقوم المثل مقام الثمن عند الهلاك بخلاف العرين فاذا اجاز للمالك بيع
الفضولي عند قيام الخمسة المذكورة جاز البيع فالتمس العرض ملك الفضولي وعليه
مثل المبيع لو كان متليا والافقمة لانه شرط من وجبه والشر لا يتوقف على الاجازة
والحاصل ان الفضولي يكون مشتريا ذلك الغرض من المشتري فيصير ملكه من غير
توقف لانه الشر لا يتوقف اذا صار فنفاد او قد صار فغير العوض ملك
للجيز يعنى المالك امانة في يد الفضولي بعد الاجازة يعنى ان كانه الفضولي باع باحد
ياحد التقدير وقضيه فهو امانة في يده للمالك كالوكيل بالبيع لانه اجازة المالك
لاحقا تقوم مقام التوكيل سابقا وللفضولي ان يفسخ ما عقده قبل اجازة
المالك دفعا للضرر من نفسه فانه حقوق العقد ترجع اليه بخلاف الفضولي في الكساح
حيث لا يكون الفسخ له قبل الاجازة لانه الحقوق تمة لا ترجع اليه لانه سفير معين
فقط وصح عند الشخبذ انحنانا اعتاق المشتري على صيغة الفاعل او للمفعول
من الغائب اذا اجاز البيع من المالك خلافا للمجدوز فانه عندهم لا يجوز وهو
القياس ومن ادعى يوفى مثله لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم والمتبادر منه
المالك الكامل والموقوف لا يقيد المالك حالا والثابت بالاستناد ثابت من وجبه لهما
انه العتق حقوق المالك فاذا توقف توقف بحقوقه واذا نقض نقض بها والمالك

انما شرط للعقد على ما يشترطه الحديث لا للاعتاق وعند اجازة المالك يثبت للمالك
مهرتا على ملك الكامل ولا يصح عندهم بيعه معطوف على قوله وصح اعتاق المشتري
يعني ان بيع المشتري في الغاصب لا يصح لانه فيه غرر اذا نفاذ هذا البيع متعلق
بنفاذ الاول ونفاذ الاول متعلق باجازة المالك وربما لا يجيزه بخلاف الاعتاق
لانه لا يؤثر فيه الغرر ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز بيع الغاصب فارسته له
اي ان يشترى العبد عند المشتري هذا نص في قوله وسورته رجل غصب عبدا وابعده
اخر فقطعت يد العبد عند المشتري ثم اجاز المالك بيع الغاصب فارش العبد المشتري
لانه بالاجازة يثبت للمالك له من وقت الشراء فظهر ان القطع كانه على ملكه فكانت
الارض له عوضا عما فات من ملكه ويصدق المشتري في الغاصب بما زاد على نصف
ثم ان كانه الارض زائدا على نصف الثمن فالزيادة لا يطيب فوجب تصديق لانه فيه شبهة
عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وانما غبت بطريق الاستناد فكان ثابتا
من وجه دونه وجبه ومن اشترى عبدا من غير سيده غاصبا كانه البايع او فضوليا ثم اقام
المشتري بينة على اقرار البايع او على اقرار السيد اي سيد العبد بعدم الامر ببيع العبد
واراد رده اي قصد المشتري بذلك او العبد لا تقبل بينة لبطالة دعواه بالتألف
اذا قدر على الشراء اقرار منه بصحة ونفاذ لانه الظاهر من حال العاقل مباشرة العقد
الصحيح التأخذ والبنية مبنية على دعوى صحيحة واذا بطلت لا تقبل البينة ولو قرأ
البايع بذلك بانه باعه بغير امره عند القاضي فله رده لانه التألف لا يمنع صحته
الاقرار بعدم التهمة ولو اشترى دارا من فضولي وادخلها في بناء ثم انحقت الدار
فلا ضمان على الفضولي عند البيع وهو قول ابو يوسف اخرج خلافا لمحمد فانه عنده يضمن
الفضولي قيمة الدار لما لكها وهذا قول ابو يوسف والاشارة الفضولي صار غاصبا لها ببيعها
واخذ منها قال الزبلي معنى المسئلة اذا باع دار غيره بغير اذنه ثم اعترف البايع بالغصب
وانكر المشتري لم يضمن البايع الدار لانه اقرار البايع لا يصدق على المشتري ولا بد من
اقامة البينة حتى يأخذها فاذ لم يقم المستحق وهو صاحب الدار البينة كانه التالف
مضافا الى غيره ثم اقامة البينة لا الى عقد البايع لانه الغاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا
التقدير يعلم ان قوله وادخلها في بناء وقع اتفاقا اذا لا تأثير للادخال في البناء وذلك
باب التسليم هو في اللغة التقديم والتسليم وفي الشرع ما ذكره المصنف هو بيع اجل

بعاجل

بعاجل بشرط ان يذكر وهو نوع بيع لانه اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلا وفي البيع
اجلا فهو مبادلة مال بمال انحصر بهذا الاسم لما فيه من تقديم الثمن وبيع الثمن
ثم هو عقد شرعي على خلاف القياس لكونه بيع المعلوم الا اننا نكتفي بالقياس فيه بالكتاب
والسنة واجماع الامة وتصح فيما امكن ضبط صفته وجوده ورواهه ونحو ذلك ومعرفة
قدره اي مقداره انتم من الكيل والوزن والذراع لانه علم وصفه وعرف قدره لا يؤدي الى
للمنازعة وقد قالتم من اسم في شيء فليس في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
لا اي لا يصح السلم في غيره اي في غير ما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره كالحيوان والجمهر
والاواني لافضائتها الى المنازعة وصحة اكثر العقود الشرعية وعدمها يعتمد على هذه الغيبيات
وهذه قاعدة يبنى عليها معظم المسائل في هذا الباب فشرح المصنف في تفصيلها فقال
فيصح في الكيل كالبر والشعير ونحوهما والوزن كالعمل والوزن ونحوهما سوي
التقديم من الدراهم والدينارين لانهما وانه كانا من الوزونات لكن يختص ببيعها باسم
ووصف سيما في بيان ان شاء الله تعالى ويصح في العددي المتقارب مقدار اقراره بان
لا تتفاوت احاده في المائنة كالجوز والبيض عددا وكيلا فالعدد فيهما معيار الكيل يكون
في الجوز لانه ذلك يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره قيد بقوله المتقارب لانه في العددي
للتفاوت كالبطيخ والرماء ونحوهما وكذا الفلوس يجوز السلم فيها عددا لانها تقطع
متساوية الوزن ثم قيل هذا بالاجماع وقيل عند الشيعين خلافا لمحمد وهذا هو اختيار
المصنف لحدائرها اتماء مادام يروح والسلم فيها غير جائز اجماعا ولهما ان القيمة في الفلوس
غير خلقية وانما هي بالاصطلاح فللعاقدين ابطاله باصطلاحهما ويصح في اللب
بفتح اوله وكسر ثانيه وبالكسر والسكون وهو ما يعمل في الطين لاجل البناء والاجر بالمدة
وضم الحميم وتشديد الراء مثل اللب ايضا لانه يشوب بالنار اذا سمي ملين اسم الالة التي
يضعاء بها معلوم اذ لا تفاوت بين الاحاد اذا غلبت الالة واذا لم تغلب لا يجوز لانه
يفضي الى المنازعة وشرط في الخلاصة ذكر الحماز الذي يعمل فيه اللب ويصح في المذروع
كالثوب والبسط والبوارى ونحوها ان بين طوله وعرضه ورفعته اي غلظه ورقته لانه
مقدار المائنة في الثياب معلوم بذكر هذه الاشياء والتفاوت بغيرها يسير فلا يضره لانه
لا يفضي الى المنازعة المانعة من التسليم والسلم وهذا في غير الحرير والما في الحرير فلا بد فيه
من ذكر الوزن ايضا لانه قيمة الثوب منه تختلف باختلاف وزنه ويصح في السمك الملح اي

القدير الملوحة وزنا ونوعا معلومين فلا يجوز فيما يفاوت احاده وكذا الطري
من السمك اي يصح السم فيه وزنا ونوعا معلومين في حينه فقط اي في حين
ظهوره لانه السمك يظهر في بعض الاحياء وينقطع في بعضها هذا على الاغلب اما
لو كان في بلد يوجد فيه عيون دائما صح السم فيه اي وقت كانه مقدر التسليم و
صحته السم تقدر القدرة عليه ولا يجوز السم فيها اي في الملبغ والطري من السمك
عدد والتفاوت الفاحش في افراده بالكبر والصغر وانما يصح وزنا لما قلنا
ولا يجوز السم في الحيوان وقال الشافعي يجوز السم فيه لانه يصيد معلوما ببيئته
الجنس والسق والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك سيرا فاشبه الثياب
ولنا انه بعد ما ذكرنا الاوصاف يبقى التفاوت الفاحش في المالمية باعتبار الامور
الباطنة ككثرة الشحم وقلته فيفضي الى المنازعة بخلاف الثياب مع انه قد صح عنه
البناء من غير السم في الحيوان ولا يجوز في اطرافه كالراس والاكارع واختلاف
في السم فيها وزنا ولا في جلوده عدد وعند مالك يجوز عدد الالة التفاوت فيها
يسير فكانت متقاربة فيجوز عندنا ان العدد عما يجوز السم فيه اذا كان مقدار
متا ويا ومتقاربا فلا مقاربة في اطراف الحيوان وجلودها قوله عدد متعلق بالاطراف
والجلود ولا يجوز السم في الخطب خرما بضم واو وفتح ثانياه جمع خرمة بالسكونه و
الضم وهي بالفارسية بندهيزم والوطبة هي علف الدواب وقد تطلق على البقول ايضا
كالاسفناح ونحوه جرز جمع خرزة بضم الخيم وتقديم الراء المهملة وست تراه لانه
مجهول لا يعرف طوله وغلظه حتى لو عرف ذلك بان بين الحبل الذي يشد الخطب والطب
وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى التنازع جاز ولا يجوز السم في الجوهر
والخرز لانها متفاوتة الاحاد تفاوتنا فاحشا واما اصغار اللؤلؤ التي تناع بالوزن
فيجوز السم فيها لانها معلومة بالوزن وغيرها كالمزجاة والعقيق والياقوت و
غيرها مما يتجلى به والخرز بالخرز بك جمع خرزة التي تنظم ولا يجوز السم في اللحم طريا
عند ابيه وقال لا يصح السم فيه اذا سقي ووصف موضع معلوم منه كالحب الجنب او
الفخذ بصفة معلومة كشاة حمى سمين ولا يجوز السم بكيل او ذراع معينات
وفي بعض النسخ معين لا يدري قدره فعلى الاول افراد الضمير لرجعة المذكور
او الى كل واحد وانما لا يجوز اذا كان كل منهما مجهول المقدار لاحتمال ضياع ذلك

الكيل

الكيل والذراع فيؤدي الى التنازع لانه التسليم ليس بواجب العقد سريعا
فتباخر فيه التسليم ولا يجوز التسليم ايضا في طعام قرية مخصوصة او غير متحلة
معينة لاحتمال ان يربها افة فلا يقد على تسليمها قيد بقرينة لانه لو سلم
في برواية لا يجوز وجوده الالة لمنطة كل الولاية نادر وهذا اذا نسب
الى قرية يؤدي من طعامها واما اذا نسب اليها لبياء وصف الطعام فالتسليم
جاز ولا يجوز السم فيما لا يبقى موجودا في حين العقد اي عقد السم الى
حين المحل اي الى زمانه وجوب تسليمه لانه القدر على تسليم السم فيه حال وجوبه
شرط الجواز العقد ولكن كل وقت بعده محتمل ان يكون وقت الوجوب بان
يموت المسلم اليه فيجل الاجل فيشتد طروام وجوده ليدوم القعدة على التسليم
حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او على العكس او منقطعا
فيما بين ذلك لا يجوز خلافا للشافعي وان كان موجودا في وقت العقد
الى المحل فلم يأخذه بعد المحل حتى انقطع خيرة التسليم بين ان يفسخ واخذ
راس المال وبين ان ينتظر وجوده فيأخذ ما سلم وقاله فربط العقد
ويسترد راس المال وجد الانقطاع انه لا يوجد في الاسواق وان
وجد في البيوت وشرطه اي شرط جواز التسليم سبعة خمسة منها با اتفاق
الثلاثة واثنان منها تفرد بهما ابو حنيفة ثم انه المص في تفصيلها فقال بقاء
الجنس او لبياء جنس المسلم فيه كبر او شعيرو ثانياه بقاء النوع كسقية
السقي فاعل بمعنى مفعول والناء للنقل فلا يرد ما قبله الا حسن ترك الناء
يقال حنطة سقية وبر سقية لما سقي سقا او نخبة اسم لغير السقية
منسوب الى نخس وهو رطب سقيها السقاء سميت به لانها منقوصة ماء او
او ناء وثالثها بقاء الصفة كجيد او ردي او وسط ورابعها القدر نحو
كذا رطلا فيما يوزن او كذا كيلا بما لا ينقبض ولا ينشط لاحاجة ههنا
الى هذين العيدين لان المكيل في عرفهم لا يطلق الا على ما يكون كذلك
وخامسها اجل معلوم وعند الشافعي لا يشتد الاجل واقله شهر
لانه ادنى الاجل واقصى العاجل في الاصح وعليه الفتوى قيد به لوقوع
الاختلاف في تقديره لا طلاق الحديث وقيل ثلثة ايام و

وقيل اكثر من نصف يوم اذ في الاقل ضرر على السلم اليه وفي الاكثر ضرر
على السلم والشهر فيه فسخة للاول وراحة للثاني فكان النقد يربى اصلا
واصح وهذه الشروط الخمسة هي المتفق عليها وبيان قدر رأس
المال وهو الثمن ان كان يتعلق العقد بمعرفة مقداره بانه كان كيليا او وزنيا
او عدديا فعند ابى حنيفة رحمة الله عليه يلزم معرفة وقال لا يكون بالاشارة
لانه يصير معلوما بها كما في الثوب ولانه ربما لا يقدر على تحصيل السلم فيه
فيحتاج الى رد رأس المال فيجب ان يكون معلوما بخلاف ما اذا كان رأس المال
ثوبا معينا لانه العقد لا يتعلق بمقداره فلا يجب بيانه قدره ثم فرغ على هذه
المسئلة فقال فلا يجوز في جنسين بلابيان رأس مال كل منهما كالواحد
مائة درهم في كرتين وكرتين صغيرتين رأس مال كل واحد منهما لا يبيع
لانه اعلام قدر رأس المال شرط ولا ينفذين بلابيان حصته كل منهما من
السلم فيه كما اذا سلم دراهم ودنانير في كرتين وقد علم وزنه احدهما ولم يعلم
وزنه الاخر لا يبيع عنده فاذا لم يعلم احدهما بطل العقد في حصته فيبطل
في حصته الاخر لا يجاد الصنعة وسابع الشروط ما ذكره المصنف بقوله ومكان
ايقانه اي بيان الموضع الذي يبيع فيه السلم فيه ان كان له حمل وموئنة وهو
مالوا امر انساني بجملة الى مجلس القضاء لا بجملة بجانا وقيل لا يمكن رفعه
بيد واحدة وهذا ايضا لازم عند ابى حنيفة خلافا لهما والمصنف ذكر هذين
الشروطين على وفق الخمسة السابقة مشير اليه الى ان المأخوذ للعلل والمفتوح
هو قول الامام ثم بين خلاف صاحبه فقال في بيان مذهبهما في الاول وهو
السادس وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينا مشار اليه
وقال في بيان مذهبهما في الثاني وهو السابع ولا يشترط ايضا عندهما
مكات الايفاء فان قيل اذا لم يشترط مكات الايفاء يقع
النزاع لا يحاكمه اجاب عنه بقوله ويوفيه في مكات
عقده انما يلزم السلم اليه ان يسلم المفقود عليه وقت

وقت حلول

وقت حلول الاجل في المكان الذي وقع فيه العقد لان وقوع العقد فيه تخصيص
وموجب لكون الوفاء فيه وله ان التاجيل في السلم لازم باتفاقنا وقد يكون
رب السلم وقت حلول الاجل في موضع اخر غير موضع العقد فاذا لم يتعين
مكان الايفاء يقع النزاع لا محالة لان قيم الاشياء يختلف باختلاف الاماكن
فلا بد من البيان ومثله في هذا الخلاف الثمن كما اذا باع ثوبا بمد حنطة مؤجلة
والاجرة كما لو ساجر دراهما بمد مؤجل والقسمة كما لو اقسما دارا وشرط
احدهما على صاحبه ان يعطيه بمد حنطة لزيادة في نصيبه فعند شرط في كل
منها بيان مكان الايفاء وعللة الكل لزوم النزاع فيها اذا لم يتعين مكان ايفائها
وعندهما تسليم الثمن في محل العقد واجرة الدار فيها وجعل القسمة بوضع فيما
ضم اليه من التخصيص المقسوم ثم ان ما ذكر من الاختلاف انما هو فيما له حمل
وموئنة من المذكورات وانما ما ليس كذلك كالعقار والمساكن والعنبر وما شابهه
ذلك من السلم فيه فقد بينه بقوله وما لا حمل له يعرفه حيث شاء ولا يحتاج فيه
الى بيان مكان الايفاء اجماعا في الاصح اتفاقا احترازا عما قيل يتعين مكان العقد
ولو شرط للايفاء في هذه الصورة قيل لا يتعين لان هذا الشرط غير مفيد وقيل
يتعين لانه يقيد قوط خط الطريق عن رب السلم وهذا هو الاصح وقبض رأس
المال نقدا كان او عرضا قبل التفرق اي قبل تفرق المتعاقدين لان السلم هو اخذ
اجل بعاجل وذلك بالقبض قبل الافتراق بشرط بقاء اي بقاء السلم على الصحة
فشرط انعقاده لانه يقع صحتها اذا وجد شرطه ثم يبطل اذا افترقا بلا قبض بدنا
ولذا افرد بالذكر والشرط الطبع الذي لم يذكره المصنف هو القدرة على السلم فيه فلو تفرق
على قوله وقبض رأس المال سلم مائة نقدا ومائة دينارا على السلم اليه با جعل المائتين
رأس مال السلم في كرتين مثلا بطل السلم في حصته الذين فقط وقطعت من الكرتين بقوله
المائة الذين اعني نصفه وبقي السلم صحيحا في نصف كرتين بقوله المائة النقد لوجود القبض
فيها وعدمه في المائة الذين لغوات القبض فيها الكرتون فقيرا والقفير ثمانية
مكاييل ولكيال صاع ونصف صاع كذا في الغريب وقيل اربعون قفيرا ولا يجوز رب
السلم التصرف في رأس مال السلم فيه قبل قبضه بشركة متعلق بقوله التصرف

أو تولية صومرته ان يقول رب التمس الاخر اعطى نصف رأس المال ليكون نصف
المسلم فيه لك او يقول اعطى مثل ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك
اما الاقل فلا ان فيه من تقويت القبض الواجب بالعقد واما الثاني فلا ان
المسلم فيه مبيع والتصرف فيه قبل قبضه لا يجوز كما مر وانما خصهما بالذكر لانهما
اكثر وقوعا من المراجعة والوضيعة ولا يجوز ايضا شراء شيء من المسلم اليه برأس
المال بعد التقابل قبل قبضه يعني لو تقابل المسلم بعد ما عقده وقبض المسلم اليه
رأس المال لا يجوز لرب التمس ان يشتري به شيئا من المسلم اليه قبل ان يردده وقبضه
كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا مالهكم او رأس مالكم اي لا تأخذوا الا المسلم اليه فيه
حال قيام العقد ورأس المال حال انقضاؤه ولو وقع التمس فلما يفقد بعض
شروطه فالشراء برأس المال جائز لانه لا يكون له حكم التمس فصار كسائر الديون
ولو اشتري المسلم كرا من رجل وامر رب التمس بقبضة منه قضاء لحقه فاقضاه
رب التمس لا يصح القضاء لانه اجتمع فيه صفتان التمس وهذا الشراء كلاهما بشرط
الكيل فلا بد من الكيل مرتين للدين الذي ذكر في فصل قبيل باب الرثاء ولو امر بغيره
بذلك صح القضاء يعني ان المتقضى كرا من انسان ثم اشتري كرا من اخر وامر
المقروض بان يقبضه عوضا عن قرضه يصح لان القرض عارة فكان الرد وعين
الماخوذ مطلقا حكما فلا يجتمع الصفتان وكذا اي صح ايضا في الصورة الاولى
لو اشتري المسلم اليه كرا وامر رب التمس بقبضه له اي لاجل المسلم اليه ثم لفقه
اي بقبض نفسه فاكاله لاجل المسلم اليه ثم لنفسه صح يعني اكاله رب التمس
مرتين فرب التمس اليه وكالة ومرة لنفسه استيفاء صح لوجود الكيل مرتين ولو اكال
المسلم اليه في ظرف رب التمس بامر وهو اي رب التمس غائب لا يكون قبض اي
لا يكون ذلك قبضا لرب التمس لحقه وعليه ان يكيل ثانيا بحضرة حتى لو هلك
المسلم فيه هلك من مال المسلم اليه ويبقى رأس المال دينيا في ذمته لان الامر بالكيل
لم يصح من رب التمس لان حقه في الدين لا في العين فامر لم يصادف ملكه فإ
فالمسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعاره من رب التمس وانما قال وهو غائب لانه
اذا كان حاضرا وقت الكيل يصير المسلم اليه وكيله عنه ويصير كانه اكاله لنفسه

سواء كان الظرف له او للمسلم اليه ولو اكال البائع كذلك كان قبضا يعني لو اشتري
من اخر كرا ثم امر البائع ان يكيله في ظرف المشتري ففعل جاز لصحة الامر لانه
ملكه بالشراء بجلا فماله لو اكاله في ظرف نفسه او في ناحية بيته اي لو ان البائع
اكاله بامر المشتري في ظرفه هو للبائع او في بيت البائع لم يكن المشتري قابضاً له
ان لم يقع في ملكه بل في ملك البائع ولو اكال الدين والعين في ظرف المشتري ان
بدأ بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا اي لا يصير قبضا صورته رجل
اسلم في كحضرة فلما قل الاجل اشتري رب التمس من المسلم اليه كرا اخر بعينه ورفع
المسلم ظرفا للمسلم اليه وامر ان يضع العين والدين فيه فان بدأ المسلم اليه بكيل
العين ثم بالدين وصار المشتري قابضا لهما اما العين فلصحة الامر فيه اذا كرا
المشتري دخل في ملكه بالشراء واما الدين فلا فقه خلط بماله ويمثل هذا بصير
قابضا وان بدأ بالدين ثم بالعين لم يصير قابضا واما الدين فلعدم صحة الامر لانه
العين فلا لانه خلط ماله المشتري بماله نفسه قبل التسليم فصار من ماله المبيع
قبل التسليم الى المشتري عند ايج فبقت قبض البيع فهذا الخلط غير مرضي به حتى ان
الجواز ان يكون مراد بالبداية بالعين فلم يتيقن بقبضه حتى يكون كرا كالا وعند
صح قبض العين على اي حال كان وبقي الدين على ملك المأمور فان شاء رضى بالبيع
وان شاء فسخر البيع لان الخلط ليس كماله عندهما ولو سلم امة في كرا من البر
او غيره وقبضت اي قبضها المسلم اليه ثم تقابلت امة في يد المسلم اليه
قبل ردها بقي التقابل ونجى على المسلم اليه قيمته باليوم قبضا لانه ملكها ثم قد
فدخلت في ضمانه بقيمتها ولو ماتت ثم تقابلت امة اي التقابل لصحة الاقالة
تعمد بقاء العقد وذلك بقيام المعقود عليه وفي التمس المعقود عليه انما هو
المسلم فيه وهو لم يهلك فصحة الاقالة حال بقاءه واذا جازت الاقالة بعد موت
الامة بناء على ما قلنا فلان نصح حال حياتها بطريق الاولى ثم اذا انفسخ العقد
بالاقالة في المسلم فيه انفسخ في الامة تبعاً فيجب على المسلم اليه رد الكنة عن عيونهما
فرد قيمتها وكذا اي كالمسلم المقابضة وهي بيع العين بالعين كما مر في الوجهين
اي في وجهي التقابض يعني لو كان احد البائعين في بيع المقابضة امة ففقد بل ومات

الامة بعد ذلك قبل الرد او تقابلا بعد موت الامة صححت الاقالة وعلى الذي معه
الامة قيمتها الاخر الذي كان مالهما اما الزوم القيمة فظاهر واما صحة الاقالة فلا
كلا البدلين يصدق عليه انه مبيع في المقابضة فاذا هلك احد هابقي الآخر ويرد عليه
العقد كما في مسألة السلم بخلاف الشراء بالتمن فمهم صورة رجل باع جارية بالف ثم تقا
فانت الجارية في يد المشتري قبل ردها او تقابلا بعد موتها بطلت الاقالة لان العقود
عليه فانما هو الجارية ولا يبقى العقد بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء ولا يبقى
انتهاء لعدم المحل بل يتم البيع ههنا بموتها ويلزم المشتري الف والضرر في قوله
فيما يعود الى الاقالة قبل موت الجارية وبعد المفهوم من المحل ولو ادعى احد عاقدى
السلم بيان الاجل او كسر الرأية في السلم فيه وانكر الآخر منهما فالقول لمدعيهما
يعنى ان القول المدعى شرط الاجل او راء مطلقا اى انهما كان اما دعوى الرأية
فصورتها رجل سلم في كحضرة ردية وانكرت السلم استراط شئ ليكوة العقد
فاسد فالقول قول المسلم اليه لان سلم منعته في انكار الصحة لا بالسلم
فيه بكونه ازيد من رأس المال عادة فهو ينكر فائدة تعود اليه فلا يقبل قوله
والمسلم اليه يدعى صحة العقد بذكر الوصف فيكون القول له ولو ادعى راء السلم
شرط رداء وقال المسلم اليه لم بشرط ستينا فالقول لرب السلم لانه يدعى الصحة
وبالحجة القول في الصورتين المدعى الصحة عنه واما في دعوى الاجل فائهما
ادعاه فالقول عنه لانه يدعى الصحة وقال القول للمنكر اى لنكر شرط الاجل
او الرأية ان كان هو راء السلم في الصورة الاولى اى القول لرب السلم اذا ادعى المسلم اليه
التأجيل لانه ينكر حقا عليه وهو الاجل والقول قول المنكر مع يمينه او كان هو السلم
اليه في الصورة الثانية اى القول للمسلم اليه مع يمينه اذا ادعى الرأية لانه ينكر حقا
عليه وهو الجود والانتصاع ان كان باجل كان يقول الى من راء السلم فهو سلم
وهو ان يقول المتصاع كالفاف مثلا يصنع لي من مالك خفا من هذا الجنس يده
الصفة بكذا فان اجل فيه اجلا معلوما كان سلما فاعتبر شرطه فيصنع فما كان
ضبط صفته وقاهرة الخفا لانه من فروع السلم للتعامل بين التكر من غير
يكن من لدن رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا فكان اجماعا وهو اقوى

البيع ويمثله بترك القيس لان القياس عدم الجواز لكونه بيع المعلوم بقورق اولا
اي سواء جرى التعامل فيه اولا وان كان الانتصاع بلا اجل معلق يكون انتصاعا
وهو انما يصح فيما نعرف الانتصاع كخف وطشت بالشين المعجمة ضرب
من الانية يغسل فيه الثياب وغيرها وبالجملة يعبر عنه العوام بالطاس
كالستعمل في الحمامات وغيرها ويكون من الصغر ومن الخناس وفقمة وفي الاكثر
من الزحاج فهذه للذكورات ونحوها ما اعتاد الناس انتصاعه يجوز بغير اجل وهو
بيع لعدة هو المبيع خلا فالصداق الشهيد فان انتصاع عنه موعدة و فرع
على كونه بيعا لعدة بقوله فيجبر الصانع على عمله ولو كان عدة لا يجبر ولا يرجع المستصنع
اى المشتري عنه لانه انعقد العقد بينهما لازما ولو كان عدة لجاز رجوعه عنه
والمبيع في الانتصاع هو العين على ما هو التصنيع لا عمله وعطف على المملتين
على حيز الفاء لانهما ايضا من فروع كونه بيعا ثم فرع على كون المبيع عين بقوله
فلو اتى الصانع بما صنعه غيره او بما صنعه هو قبل العطف فاخذه اى اخذ
المستصنع اياه صح ذلك لاخذ وانما يبطل بموت احدهما لان ثبوتها بالاجل
ابتداء حيث طلب العمل ولا يتعين المصنوع للمستصنع بلا اختياره فانه يشتري
ما لم يره فيصنع اذ لم يتعين له بلا اختياره يصح بيع الصانع قبل رقبته اى
المستصنع لان العقد لم يتعين فيه قبل اختياره وله اى للمستصنع اخذه وكره
لما عرفت ان المبيع هو العين فله خيار الرأية لانه انزى ما لم يره ولا يصح فيما لم
يتعارف عملا بالقيس عطف على قوله يصح فيما نعرف كالشوب فاته لا يبطل
من الخائف ان ينسج له ثوبا بعزل من عنده ولا يطلب من الخياط ان يخط له
قميصا من كرايس من عنده واعلم ان من ذاب المصنوع ان يذكره في اخر الكتاب
مثلا من الابواب ويتمونه مسائل شتى فافقد علمهم وقال مسائل شتى
هو جمع شتى كرجح وجرحي من شئت اذا افرق يصح بيع الكلب خلا فالشافعي
لانه نجس العين عنه لا عندنا لانه مال متقوم يتفقد بالاصطبياد واما غير العلم
فلانه يمكن ان يتفقد بغير الاصطبياد فان كل كلب يحفظ بيت صاحبه ويصنع
بيع الجرد وعن ابي يوسف لا يصح والفهد وسائر السباع من البهايم والطيور

علمت الكلب والسباع أو لا كما يصح بيع الفيل لأنه يتفقد به جلا وركوباً ولا يصح
بيع الخنزير بالاجماع لأنه نجس العين فلا يجوز الانتفاع به ويجوز الرقبة لأنه يمكن
الانتفاع به وبيع الهرة جائز لأنه يتفقد بها والذي في البيع كالمسلم فما حاز المسلم
من البياعات جاز للذي وما لا يجوز للمسلم لا يجوز للذي الذي في بيع الخرافات في
حقه كالحمل والخنزير في حقه كالنساء والتي خفت أو جرت في غير موضع الذي
وبيع الجحش كالحنزي فالمستثنى غير مخصص بها ومن زوج مشرقة قبل قبضها
جاء الزوج لوجود كسبه وهو ملك الرقبة على سبيل الكمال للمثري فإن تزوج به
بحكم الولاء فإن وطئت أي وطئها الزوج كان المثري فأبطلت لأن وطئ الزوج حصل
بتسلط من جهة المثري فصار فعله كفعله وآلا أي وإن لم يوطئها الزوج فلا أي
لا يكون مجزئاً تزويجها قبضها وكان الفيلان يصير المثري فأبطلت لأنها نجس
التزويج لأنه نجس حتى لو لم يوطئها من فوجد بها ذات زوج لم يرد ما وجب له من
أنه لم يوطئ من المثري فعل يوجب نقصاً في الثلاث ومن لم يوطئ شيئاً فغاب أي
للمثري قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة بأن كان معناه الذهب والياباب
المكان معروف أو علم كونه في المكان الذي ذهب إليه لا يباع ذلك الشيء لأنه
اشترى في دين ببيعة لأنه يمكن توصل البائع إلى حقه بدون بيع المبيع فلا حاجة
إلى بيعه لأن فيه إبطال الحق للمثري في العين وإن لم تكن غيبته معروفة بأن لم يرد
إلى هو يبيع أي يبيع القاضي ذلك الشيء فيه أي في دينه للبائع أجماعاً لحقه والمراد
ثم ذلك الشيء لا دين غير من كان وهذا إذا برهن البائع عند القاضي أنه باعه
إذا لم يكن قبضه يعني لو لم يثبت أن البائع قبض الثمن فإن قيل البيعة لا تقبل من غير
خضم خاضقنا هذه بيعة تمام لكشف الحال لا للقضاء والخضم في مثل هذا ليس
بشرط قال الشيخ السلام خواهر زاده إنما وضع المثل في العبد لا في الدار لا باعتبار
القاضي لأنه لا يبيعها فان القيض لا يجوز في العبد أيضاً لأنه يجوز فيه الخضم
ليسقط النفقة عن البائع ولا يحتاج إلى النفقة في الدار فلو قال المصنفنا أو دابة مكان
قوله شيئاً كان أولى ثم إن فضل في حق البائع يرجع على المثري إذا ظهر وأن
غاب أحد المشتريين قبل التقاضين فالحاضر منهما دفع كل الثمن لبايعه وقبض المبيع

منه وله وجبة أي جسد المبيع إذا حضر الغائب حتى ينقضي حقه لأنه مضطرب لا يمكن
الانتفاع بنسبه الأبداء جميع الثمن لأن البيع صفقة واحدة وله حق الجنس ما بقي منه من
والضطر يرجع وإذا كان له أن يرجع عليه كان له الجنس عندهما إلى أن يتوفى حقه ولو جسد
لا يصير غاصباً وعند أبي يوسف كان منطوقاً فيما رعى عن صاحبه لأنه قضى دين غير يغبر
أمر فلا يرجع عليه وليس له الجنس ومثيرة غاصباً فيه ملك بالقيمة وإن لم يرد بالقيمة
ذهب وفضة ولم يبين فيما نصه من الخسائر مثقال من الذهب وخمسة مثقال من
الفضة لأنه أضاف المثقال إليهما فلا رجحان لهما على الآخر قالوا وإن قال بالف
من الذهب والفضة من الذهب أي فيجب من الذهب خمسة مثقال ومن الفضة
خمسة دراهم وذلك لأنه أضاف ألف إليهما فيصرف العدد إلى الوزن المعهود في كل منهما
والمعهود هو أن الذهب يتعامل فيه بالمثقال والفضة يتعامل فيها بدرهم فيجب تقويم
العدد على ما هو المعهود وقوله وزن سبعة وقع موقع المال والصفة الدار ومما
أن الدرهم المذكورة تعتبر أن تكون عشرة دراهم من كل سبعة مثاقيل وهو الوزن الذي
الذي قرره عمر بن الخطاب بأمر خلافة فتكون الخمسة دراهم وزن ثمانية وخمسين
مثقالاً ومن قبض زيفاً من الدرهم بدل من جديد منها أي كان له دين على رجل دراهم
جاءه ففضاه بدلها زيفاً قال كونه غير عالم به أي ولم يكن القابض يعلم زيفه ما قبله
لأنه لو علم ثم اتفق كان رضاه فلا يرد مثله بعده بالاتفاق فاتفق أي اتفق ذلك الزيف
أو ملك فهو قضاء وليس له أن يرجع بشئ عند أبي حنيفة لأن المقبوض من جنس حقه حتى
لو تجاوز به فيما لا يجوز التبدل جاز فبقي به استيفاء صحيحاً ولا يبقى حقه إلا في الجوز ولا يمكن
تذكرها بأيجاب ضمانها لما ذكرنا وقال أبو يوسف يرد القابض الزيف مثل الزيف الذي
استهلكه إلى المديون ويقضي الجيد وفي بعض النسخ ويقضي الجيد وفي بعضها ويقضي
الجيد والمعنى واحد وإن اختلف التقدير وذلك لأن حق رب الدين براعي فيه قولان
قوله الأول مع أبيه وقوله الآخر مع أبي يوسف وفي الخفايا أن قوله أبو يوسف أحسن
وأدفع للضرر فاختر للفقهاء وإن فرج طهر وخشي غير مملوك لأحد فأخرج فرجاً
أو بارض في أرض مملوكة أو تكتسب طبق أي جعله موضعاً يتكسب فيه أي بالغه
وينام فيه فهو أي كل واحد منهما إلى أخيه لأن الرب الأرض لأن الطير ويبضه وفراجه

والظبي ايضا صيد مباح اذا لم يكن داخل الحرم وصاحب الارض لم يعدها لاجل
 الصيد فلا يستحقه ولم هذا قال المصنف كذا صيد يعلق بشبكة معه منصوبة للحيوان
 او دخل دارا فانه لم يصير يجر ذلك مملوكا لصاحب الشبكة ورت الدار بل كل من اخذ
 ملكه لتقدم يده على مباح ودرهم مبتدأ او سكر عطف عليه بشرط بصيغة المجهول
 صفة الدرهم والسكر على سبيل البدل وكذلك قوله فوقع على ثوب من ثمة الصفة والظن
 جملة الشرطية اعني قوله فان اعدده صاحبه لذلك يعني فرشه وهيتاء ليكون ما وقع
 عليه من النشارة اولفقه اي ضم الثوب اوضوه بعد السقوط اي بعد تعلقه عليه
 شئ من الدرهم او السكر ليقبض النشارة داخله وفي بعض النسخ كنه بالكاف والاول
 اظهر لكن في نسخ الهداية هو الثاني لو اطلق باب الدار بعد الدخول اي بعد ان دخل
 الصيد داره اطلق باب ملكه بذلك وليس للغير صاحب الثوب المذكور وليس بغير
 رب الدار المذكورة اخذه اي اخذ الدرهم او السكر الذي وقع على الثوب او الله
 او الصيد الذي دخل الدار كما لو عمل الخيل في ارضه او بنت فيه حجر او اجتمعوا
 بحجران الماء بان وقع السيل في مكان اعلى منها وواسا والثراب اليها ففي كل ذلك يصير
 ملكا لصاحب الارض لا يضره ملكه والعسل من ازال الارض فيملكه تبعها لثام
 ان المصنف نظر الى ذكر العقود التي تقصد بالشروط القلدة والتي لا تقصد والاصل عندنا
 ان الشروط التي تلحق العقود ثلثة اقسام قسم يقضي به العقد ولا منفعة فيه لاحد
 من العاقدين او المبيع وقسم لا يقضي به العقد وفيه تقع لاحد العاقدين او المبيع
 وقسم لا يقضي به العقد ولا منفعة فيه فالاول غير مفيد اجماعا والثاني مفيد اجماعا
 والثالث كالاول في ظاهر الرواية وكالثاني في رواية البعض اذا تقرر هذا فقول وما لا يجز
 تعليقه بالشرط ويبطله الشرط القلدة وهو القسم الثاني مطلقا والثالث على غير
 ظاهر الرواية وهو اربعة عشر شيئا على ما ذكره المصنف تبعها لصاحب الكنز ولم يذكره احد
 من الكتب التي نقل عنها المصنف صاحب الكنز الاول المبيع الصحيح باقائه فاذا باع
 امته وشتره لم يخلو منها شئ او باع دارا على ان يسكنها شهر فلقد والثاني الاجارة كن
 استأجر ارضا للزراعة على ان يروها مكروية فان فيها معنى تملك المنفعة والثالث القسمة
 بان كان للثب دين على الناس واقسموا التركة من الدين والعين وشروطها ان يكون الذين

لأحدهم والعين للباقيين فهذا قلد لان القسمة فيها معنى المبادلة فصار كالبيع فيفسد ما
 بالشرط القلدة والرابع الاجارة بالاراء المجعة بان باع فضولي عبده فقال اجرتني بشرط ان يفرق
 او يهدى الى او يعلق اجازة بشرط لان الاجارة بيع والخامس الرجعة بان قال لمطلقة
 الرجعية راجعتك على تفرقني كذا او ان قام زيد او ان خربت ضررتك لانهما المندانة
 الملك فيكون معتبرا بانئذانه فكما لا يجوز تعليق ابتداءه فكما لا يجوز تعليقها ايضا
 والسادس الضلع عن مال بمال بان قال صلحتك على نسكني في الدار سنة مثلا او
 ان قدم زيد فانها معاوضة مال بمال فيكون بيعا والسابع ابراء عن دين بان قال
 ابراءك عن ديني على ان تخدمني شهر او ان قدم فلان لانه عليك من وجبه
 حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى القسط فيكون معتبرا بالتملك فلا يجوز
 تعليقه بالشرط والثامن عزل الوكيل بان قال عزلتك على ان تهدي لي شيئا
 او ان قدم فلان لانه ليس بما يختلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط والتاسع الاعانة
 بان قال ان قدم فلان فلله على ان اعنك مخرجيا لانه ليس بما يختلف كقول الوكيل
 فلا يصح تعليقه بالشرط والعاشر المزارعة بان شرط فيها على العامل الحصاد والتأجير
 والتذرية لانها اجارة فلا يصح تعليقها بالشرط كالاجارة والحادي عشر المعاملة وهي
 المساقاة بان دفع الى رجل نخلة او كرم ما معاملة سنين معلومة على ان يقوم عليه وفيه
 فما اخرج الله تعالى من الثمر والعنب فهو بينهما نصفان لانها اجارة ايضا والثاني عشر الافرار
 بان قال لفلان على كذا ان افرضني كذا او ان قدم فلان لانه ليس بما يختلف به فلا يصح
 تعليقه بالشرط والثالث عشر الوقف بان قال وقف داري ان قدم فلان او وقف
 داري عليك ان اخبرني بقدوم فلان لانه ليس بما يختلف به فلا يصح به تعليقه
 بالشرط فلهذا العقود لا يصح تعليقها بالشروط القلدة كما فررنا وكذا التحكيم وهو
 الرابع عشر عند ابي يوسف وبه يفتي كرجلين قال احرا لآخر اذا قدم فلان فاحكم
 بينهما في هذه المادنة فانه لا يصح خلافا للمحمد فان عنده يصح وما لا يبطله الشرط القلدة
 وهما المراد من الشرط القلدة ايضا ما ذكرنا اعني الثاني مطلقا والثالث على ظاهر
 رواية وهو سبعة وعشرون شيئا الاول القرض بان قال اقرضت لك هذه المائة
 بشرط ان تخدمني شهر مثلا فانه لا يبطل بهذا الشرط وذلك محقق لان الشرط

بيان
 بالتعليقات

القلعة من باب الرأى وأنه يختص بالمبادلة المالية وهذه العقود كلها ليست بمعاوضة
 مالية فلا يؤثر فيها الشروط القلعة والثاني المبة كإمارة وهبت مهرها من زوجها
 على أن يطلقها وقبل الزوج صحت المبة بطلانها ولم يطلقها والثالث الصدقة
 بان قال تصدقت عليك بهذه الخارية على أن تخدمني جمعة مثلاً والرابع
 النكاح بان قال زوجتك على أن لا يكون لك مهر يصح النكاح وبفسد
 الشرط ويجب مهر المثل كما عرف في موضعه ولطاسن الطلاق بان قال
 طلقتك على أن لا تزوجي غيري بعد العدة وقبلت طلفت تزوجت أو لا
 ويبطل الشرط والسادس التلغ بان اختلعت من زوجها بشرط أن يكون
 الصغير له صح لمخلع دون الشرط الا ان يعتامدة معلومة وضمان أو
 السابع العتق بان قال اعتقتك على أن يكون لي الخيار ثلاثة ايام والثامن
 الرهن بان رهن جائز الشرط باطل والتاسع الايصاء بان قال اوصيت
 اليك على شرط أن تزوج ابنتي والعاشرون الوصية بان اوصى بثلث ماله لام ولد
 ان لم تزوج فقبلت فانها تتحقق الثلث ويبطل الشرط والحادي عشر الشركة
 بان قال شاركك على أن تهديني كذا والثاني عشر المضاربة بان قال ضاربتك
 في الف على النصف في الرجح ان شاء فلان او ان قدم فلان والثالث عشر القضاء
 بان قال الخليفة ولينك قضاء مكنة على أن لا تغزل ابدا والرابع عشر الامارة بان قال
 الخليفة ولينك امارة للصير مثلاً على أن لا تركب فهذا الشرط فاسد ولا يبطل امره
 بهذا والخامس عشر الكفالة بان قال كفلت عن غريمك ان اقرضني كذا والسادس
 عشر الموالة بان قال احللتك على فلان بشرط ان لا ترجع على عند النوى والسابع عشر
 الوكالة بان قال وكلتك ان ابرأت دمتي عمالك على والثامن عشر الاقالة بان تسمى
 رجلاً من اخر عبدك بالف ونفقا بضاً ثم قال المشتري اقلني حتى اؤخر لك الف سنة فقال
 اقلت جازة الاقالة دون التأخير والتاسع عشر الكتابة بان قال المولى لعبه كاتبك
 على الف بشرط لا يخرج من البلد او على أن لا تعامل فلان او على أن تغزل في نوع من الخراف
 فان الكتابة على هذا الشرط لان هذا الشرط غير داخل في طلب العقد واما اذا كان
 داخل في طلب العقد بان كان في نفس البذل كالكتابة على خروجه فانها تقسده

على ما عرف في موضعه والعشرون اذن العبد في التجارة بان باذن المولى لعبد
 شرط ان يخرج الى شهر او على ان يخرج كذا فان اذنه يكون عاماً في التجارات
 والاقوات ويبطل الشرط والحادي والعشرون دعوة الولد بان قال لامته
 التي ولدت منه هذا الوصي صيت امرتي بذلك والثاني والعشرون الصلح
 عدم العبد بان صالح ولى المقتول عمداً القاتل على أن يتى بشرط ان يقضيه او يهدي
 اليه شيئاً فان الصلح صحيح والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من كسفاطات
 فلا يجمل الشرط وكذا البراء عن دم العمد ولم يذكره كقضاء بالصلح او ليس بينهما
 فرق كثير فان المولى اذا قال للقاتل عمداً ابرأت ذمتك على أن لا تقيم في هذه
 البلدة مثلاً او صالح عليه معه صم الابراء والصلح ولا يعتبر الشرط والثالث
 وعشرون الصلح عن الجراحة التي فيها القصاص كالموضحة بان صالح غريمه
 بشرط اقرضني او اهدني ثي أو اربع والرابع والعشرون عقد الذمة فان الامام اد
 اذا قضى بلده وافرأه لها املاكهم وشرطوا مع الامام في عقد الذمة بان لا يعطوا
 الجزية بطريق الامانة فالعقد صحيح والشرط باطل والخامس والعشرون
 تعليق الزبيب بان يقول المشتري ان لارده هذا الثوب المعيب عليك اليوم
 فقد رضيت بالعيب بطل الشرط وله الرد بالعيب او خيار الشرط وهو النكاح
 والعشرون بان قال من له خيار الشرط في البيع ابطلت خيارى غدا وله
 الخيار اكثر من ذلك بطل الشرط وله الرد بخيار العيب والسابع والعشرون
 عزل القاضي بان قال الخليفة للقاضي عزلتك عن القضاء ان شاء فلان
 فانه ينزعك ويبطل الشرط لا ذكرنا ان هذه التسمية كلها ليست بمعارضته
 مالية فلا يؤثر فيها الشرط القلعة **كتاب المحرر** في عونه البعض بالباب
 وهو النسب لان الصرف من انواع البيوع هو لغة النقل والرد ولا يسمي
 حاجة النقل في بدليه من يد الى يد قبل الافتراق ببيع ممن يضمن والمراد بالثمن
 ما تعين الثمنه وضعا وتاكيد ذلك شرعا وهو الدراهم والدنانير ونحوها من
 الذهب والفضة فيبيع كل واحد منهما بالآخر وابداه به صرف تجاراً اي
 الثمنان كما اذا بيع الذهب بالدنانير والفضة بالدراهم او لا اي ولم يجانسا

كما اذا بيع الذهب بالفضة او بالعكس فشرط فيه التقابض قبل التفريق بالبدل
 لان التفريق بالمكان غير مانع لقوله عليه السلام في حديث الربا الذهب بالذهب
 مثلاً بمثل وزناً بوزن يدا بيد وصح بيع المجلس بغيره كالذهب بالفضة
 بالفضة او الدنانير بالدرهم بمجازة اي غير عدد في البدلين وبفضل نحو
 بيع دينار بعشرة دراهم لاختلاف الجنس من شرط التقابض في المجلس لا
 بوجه بجنسه اي لا يصح بيع شئ من مجلسه كالذهب والدنانير والفضة
 بالدرهم الا مساوياً في الوزن وان وصلته اختلافاً اي المتجانسان جوده صفاً
 لقوله عليه السلام في اخر الحديث جيدها وزدها سواء فان بيع مجازة ثم علم التفريق
 قبل التفريق جاز يعني لو بيع شئ من مجلس الايمان بجنسه بمجازة لم يجز كشرائط
 التساوي فيهما ومع هذا لو كان في نفس الامر متساويين وعلم تساويهما قبل
 تفريق العاقلين جاز ذلك لما عرف فيهما فيا مخرجه مرة ان ساعات المجلس
 كساعة واحدة وفيما العلم في اخره كالعلم في اوله وان لم يعلم لا يجوز لاحتمال
 الزيادة ويجوز التصرف فيه قبل قبضه كما مر في كتاب البيوع ثم فرع على القاعدة
 المذكورة قوله فلو باع ذهباً بفضة مطلقاً سواء كانت دراهم او نقرة
 او اشترى بها اي بالفضة ثوباً قبل قبضه فسد بيع الثوب لانه حصل من التصرف
 في بدل الصرف قبل قبضه ولو اشترى امته تساوي القامع طوق من الفضة
 قيمة الف بالعين من الفضة ونقد الف اي قبض المشتري البايع من العين
 الفاقه اي الف المفقود ثم الطوق لان خصه الطوق يجب قبضه في
 المجلس لكونه بدل الصرف فيصرف اليه تصحيحاً للعقد والمناخر لامة قيل
 في العبارة تسامح لان القيمة لا تعتبر في الطوق وانما يعتبر القدر عند المقابلة
 بجنسه وكذا لا يحتاج فيه الى بيان قيمة الجارية لان قدر الطوق صار مقابلاً
 بالطوق والباقي بالجارية قل قيمتها او كثر واجاب بعضهم عنه بالاطلاق تحت
 قال العلامة ابن همام كون قيمتها مع مقدار الطوق متساويين ليس بشرط
 بل الاصل انه اذا بيع نقد مع غيره بنقد من جنسه لا بد ان يزيد الثمن على النقد
 المضمون اليه ولو اشترى بها اي هذه الامة ايضا مع الطوق بالعين الف نقد

وان نسيته فالتقد الذي تعطينا ثم الطوق لان الاجل في الصرف باطل وفي بيع
 الجارية جائز والظاهر انه يبشره على وجه الجواز وانما قال الف نقد والفسنة
 لانه لو اشترىها بالعين نسيته فسد البيع في الكل عند ايج وعندهما في الطوق
 حاشية وان اشترى سيفاً على حلية حشون اي تساوي حشون درهما بمائة
 درهم ونقد من الثمن حشون درهم او لم يعين انها من ثمن اليها فهي اي الحشون
 المفقود حقة الحلية لان هناك شيئاً احدها يجب قبض بدل في المجلس وهو
 الحلية والاخر لا يجب يعني لا يفيد العقد بترخي قبض عوضه عن المجلس فيصرف
 العقد الى الواجب يعني يجعل حقة الحلية وان لم يبين المشتري حقةها عند
 نقد الثمن بل دفعها على السكوت لوقال المشتري عند نقد الحشون هي من ثمنها بغير
 النسبة فانه ينصرف اي الى الواجب وذلك لان ضمير النسبة قد يراد به الواحد بخلاف
 فيجعل على احدها وهو الحلية لوجوب نقد بدلها لكونها صرفاً وعدم لزومها في
 السيف لانه بيع وان فرقاً لا يقين الثمن صح البيع في السيف دونها اي دون الحلية
 وهذا ان كان السيف من الخلق بلا ضرر ولا اي وان لم يتخلص السيف بالضرر
 بطل البيع فيهما اي الحلية والسيف اما في الحلية فلا يبيعها صرف وبدون القبض
 بطل وانما في السيف فلزوم الضرر في التسليم وحده ولهذا لا يجوز افاده بالبيع
 كالذبح في السيف وان باع انا فضة بفضة او ذهب وقبض البايع بعض ثمنه وافتق
 بالابدان صح البيع فيما قبض فقط والاذا اشترى بينهما اي يصح البيع من اجزاء الا
 الا ان مقدار ما قبض من بدله ان نصفاً نصف وان ذلك فثلث وان اكثر او اقل فحدة
 ويبقى باقي الا انما وان اشترى بجنسه اي بعض الا انما اخذ المشتري ما بقي منه بعد
 استحقاق حصته من الثمن او ردة لان الشركة في الا انما عيب وفي مثله يجزى
 المشتري ولو اشترى بعض قطعة نفقة وهي الفضة التي ليست بمكوكه قوله اشترى
 انهي النفقة صفة لها وقوله اخذ البايع جواب يعني ياخذ حصته اي يسقط من
 الثمن كما سبق في اخذ البايع ولكن ههنا ياخذ البايع بلا خيار لان الشركة ليست
 بعيب فيها لانها لا تستغنى بالتعويض هذا اذا اشترى بعضها بعد قبضها فاما اذا اشترى
 قبله فله الخيار لتفريق الصفة عليه قبل القبض ويصح بيع درهمين ودينار بدينارين

اليهما بيان

وبطل فيما لم يقبض منه

ودرههم وذلك بان يجعل كل جنس بخلافه فيكون الدرهمان بالدينارين والدينار
بالدرهم وسج بيع كزوكر شعير كبرى بزوكري شعير ايضا فانما يكون كزوكر البز
كبرى الشعير وكزوكر الشعير كزوكر البز وقال زفر والشافعي لا يجوز البيع بينهما قبل ما وضع
بيع احدى عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بان جعلت العشرة بمثلها والدينار بالدرهم
وضم بيع درهم صحيح ودرهم غلة وها مائة بيت المال وياخذ البزار درهمين صحيحين ودرهما
غلة بان جعل كل درهم جنس بخلافه ضميما للعقد وضم بيع دينار بعشرة دراهم على
اي العشرة على البائع او بعشرة مطلقه اي غير مقيدة بكونها عليه ان كان دفع البائع الدينار
في الصورتين ويتفاضل العشرة بالعشرة هاتان مسئلتان صورة الاولى منهما جعل له
على عشرة دراهم دين فباع المدينون من الدينارين دينار ابتلك العشرة التي له عليه صح البيع بحرق
العقد اجماعا وصورة الثانية ان يبيع المدينون ديناره بعشرة مطلقه ويدفع الدينار ثم
يتفاضل العشرة بالعشرة التي في ذمته البائع جاز وجه العتجة في الصورة الاولى ان يبيع الدينار
ثبت له في ذمته البائع المشتري مثل ما للمشتري في ذمته فشرأ ووصفا وهي عشرة غير معينة
فقوم مقام العشرة مجرد العقد وجه الصحة في الثانية ان يجب لبائع الدينار عشرة دراهم
واجبة القبض قبل التفريق والتي في ذمته للمشتري ليست واجبة القبض كذلك اذ لا يلزم
من تأخر القبض فيها فاد فلا تقوم احدهما مقام الاخرى لعدم المجانسة لكن اذا انفصلا
نفس عقد الصرف في العشرة التي هي ثمن الدينار ويضاف الى الدين فيقول مقام العتق
الله التي هي دين وهذا الفسخ بطريق الاقتضاء وهو التحاق والقبض عدم الجواز
هو قول زفر لانه تصرف في بدل الصرف قبل قبضه وجه الاحتسان انهما لما قصد المقتضى
وجب تصحيحهما بما يمكن وقد لا يمكن بما ذكرنا من فسخ العقد الاول واثنا فتم الدينار
وهنا انما يلزم اقتضاء وكه من شئ يجوز ضمنا ولا يجوز مبرجا ولذلك ان المتعاقدين يمكن ان
ابطال العقد فممكن ان تغييره كما في زيادة الثمن وما غالية الفضة والذهب فضة في
الاول وذهب في الثاني حكما ويعتبر فيهما من تحريك التفاضل ما يعتبر في التفاضل
فلا يجوز بيع الثمن من الذهب او الفضة به اي بالمفضول منها المخطوط بغيره ولا يبيع
بعضه ببعض اي المفضول منها ايضا لا يجوز بيع بعضه ببعض الا متساويا ورتا ولا
يجوز لتفرق منه ايضا الاوزان متساويا لان النقود لا تخلو عن قليل غش عادة فيكون

للمك للغال وبما غلب عليه الغش منهما اي من الذهب والفضة فهو في حكم العروض
يعني اذا كان الصفرة الخاسر حتى لا يباع بالصفرة الخاسر الا مثلا مثل يد بيد قبيلة
تفرع لقوله وما غلب عليه الغش منهما فهو في حكم العروض بالخاسر منهما اعني لو بيع
ما غلب عليه الغش من الفضة او الدرهم بعضه بالفضة او ما غلب عليه الغش
من الفضة او الدينارين بذهب خالص يكون ذلك البيع فيها على وجود حلية التيف
التي تقدم بيانها فيكون الغش الغالب بمنزلة السيف والموهر الذي فيه بمنزلة حلية السيف فان كان
الذهب او الذهب او الفضة للخالص اكره ما في الغش من منه صح العقد لان مقادير ما فيه يكون
بمقابلته والرائد بمقابلته الغش الذي فيه ويلزم التقاض في المجلس لوجود الذهب او الذهب
او الفضة والباين فان افتقر فاقبل بطل العقد في الذهب والفضة ويلزم بطلان ايضا في الغش
لان لا يمكن تخليصه ما فيه ما وكذا ان كان الذي في الغش منها اراد من الخالص ويقتضيه بيعه كجنس
متفاوت لا يصح بيع الفضة المفضولة بالفضة المفضولة كان والذهب المفضول بالذهب
المفضول بالذهب المفضول متفاضلا ومتساويا ويصح بغير المجلس خلاصه ولكن بشرط
التفاضل في المجلس لا ذكرنا من وجود الذهب او الفضة في البدل من منه فهو صرف في ضمن البيع
والصرف يشترط فيه التقاض في المجلس ويصح التبايع والتمتع من بما يروج منه اي من
الدرهم او الدينار الغالب عليه الغش فرتا او عدد او بينهما يعني ان النقود المفضولة ان كانت
تروج بالوزن فالشايع والتمتع يكون فيها بالوزن وان كانت تروج بالعدد فالشايع
والتمتع من يكون فيها بالعدد وان كانت تروج بها فالشايع والتمتع من يكون جازا بكل واحد
منهما لان المعبر هو المتعارف فيما ارض فيه ولا يتعين بالتعيين لكونه متساويا بالاصطلاح والغير
للمستور والبارز يعود الى ما غلب غشه ما دام هذا النوع من النقود راجعا فهو ثمن لا يتعين
بالتعيين للقيام المقصود ولو لم يشر به شيئا به اي بغالب الغش حال كونه راجعا فكذلك قبل
القبض بطل البيع عند الاحتسان فان ذلك بالكساد ولان كوة الغش ثمنها انما كان
باصطلاح الناس فلما تركوا التعامل بذلك بقي بيعا بلا ثمن فيبطل واذا بطل لم يرد المبيع
الى بائعه ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا اذ لا بد للمشتري من اخذ بدل بائعه فان تراضيا
على شئ عوضا عن الثمن فيها ولا يبطل البيع ويجب على المشتري قيمته اي قيمة النقود الكاسد
وتعتبر القيمة يوم البيع عند الاحتسان فيكون يفتى واخر ما تقوم له عند غير فيعطى

المشترى بدله بروج لها ان العقد قد صرح والتمس بطلان بالذمة والكساد عارض
على الاعيان دون الذمة لكن بغاية التسليم بالكساد وهو لا يوجب الفساد وانما يوجب
العقد بغير قيمة الكاسد لكن عند ابي يوسف تعتبر قيمته يوم العقد لان الضمان واجب
وعند محمد يوم الكساد ولان الانفعال الى القيمة حصل ثم وحده الكساد ان يترك المعاملة
بها في جميع البلدان عند محمد وعندنا في بلد المتعاقدين وما لا يروج منه يتعين بالتعيين
بغير ما لا يكون راجعا بين الناس من النقود والغشوة فهو بمنزلة السلعة يتعين بالتعيين
والكان يقبل البعض دون البعض فهو كالزينة لا يتعلق العقد بعينه بل بحبسه زينا فان كان
البيع عالمه لاجل تحقيق الرضا منه به ويكتفى من الجواد ان كان لا يعلم به لعدم الرضا منه والمتساوي
الغش كقولهم اي ما يكون فيه الذهب والفضة مساويا للغش فهو في حكم القليل الغش في البيع
والاستقراض يعني انها تكون ملحقة بالبيع لكونها عجزا عنها ورد بها سواء وكذا حكمها في الصرف
وقيل كذا ليعني فرق في المتساوي بين البيع والاستقراض وبين الصرف في الاول جعل في حكم قليل
الغش وفي الصرف جعل في حكم الغالب الغش وجهه ان المتبايع يستقرض من بائع ما لا يتبايع
في الصرف ويجوز البيع بالفلوس النافذة اي الرهينة وان لم يعلم لانها مال معلوم فان كانت نافذة
جاز البيع بها وان لم تبين لانها امانة بالاصطلاح فان كانت فالتفاوت كافي كساد الغشوه يعني
يعطل البيع عند ابي حنيفة لانها كراهية انفا والدليل لكل منهم هو الدليل له هناك ولو استقرضا
اي الفلوس فكذلك وترك الناس التعامل بها يرد المستقرض مثلها اي مثل الكاسدة عند
بيع وعند ابي يوسف يرد قيمتها يوم الفرض وعند محمد يرد قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى
وهذا في صورة الكساد واما الرغلة فيمنها ورخصت لزوم رد المثل
بالاجماع وله ان الاستقراض اعادة وموجبها رد العين
صورة اذا كان باقيا بعينه ومعنى اذا استهلك ولها ان لا يبطل
وصف الثمنية فيها بالكساد بعد ردها كما قبضت فيجب ردها
فمنها كما اذا استقرض مثليا فانقطع عن ايدي الناس لكن عند ابي
يوسف تعتبر القيمة يوم القبض وعند محمد يوم الكساد على من قال
صاحب الهبة اية وقول محمد انظر وقيل الى يوم السبوا كون قول محمد
انظر فلانة على قول ابي حنيفة ان ارد مثل ما استقرض وهي جند كاسدة بتقرر

تقد اضعف المتعاقدين وافقر الفقهاء
اي قيمة ربه الكبرياء المتعاقدين على من محمد بن علي
الكنيني غفر الله له والحمد لله رب العالمين

المقترض حيث اخذ كاسدا و قول ابي يوسف يتقرر المستقرض لان قيمتها
يوم القبض اكثر بسبب الرواج فكان في قول محمد نظر لابي بنين واما قول ابي يوسف
اليسر فلان قيمتها يوم القبض معلومة للمقترض والمستقرض وليس كذلك في ذلك
الشرع واما يوم الكساد ولا ينفذ في قيمتها حيث لم يشهد على الناس ويخففون فيها كما في العمل
لعدم الشرح اليسر ولا يجوز البيع بغير ان فقه من الفلوس مالم تبين وهو معلوم للبايع والمشتري
لانها جند سدة ولا يرد من قيمتها في البيع ومن الشراء شيئا بنصف درهم فلو كان
فلوس او قيراط فلوس القيراط عند الحاسب نصف عشر المثقال جاز البيع ومن اشترى
وعلى اي على المشتري للبايع ما باع بنصف درهم او دانق اي او ما باع بدانق او قيراط
اي ما باع بغير اطمئنان اي من الفلوس بيان لقوله ما باع بنصف درهم وغيره
من الفلوس معلوم عند الناس فصار كانه صرح بقدر الفلوس وقال زفر
لا يجوز في جميع ذلك ولو دفع الى صير في اي صرف درهم او قال اعطني بنصفه
اي بذلك درهم فلوسا ونصفه الاخر نصفه اي ما ضرب من الفضة على وزنه
نصف درهم الاجبة فد البيع في الكل عند ابي حنيفة وعندنا صح في الفلوس
ويطلى فيما بقي لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف بنصفه
الاجبة ربا فلا يجوز لانه ان الصفقة ممتدة والفساد قوي فيشيع في الكل
لان صلب العقد ولو كرر قوله اعطني بان قال المصير في اعطني بنصفه فلو
واعطني بنصفه نصف الاجبة صح في الفلوس اتفاقا لانه لما كرر لفظ اعطني
صار عقدين كذا قالوا لكن فيه اشكال لان قوله اعطني مساومة كلفظ يعني وبالمساواة
لا ينفذ البيع فكيف يكرر بكونه لعل الوجه ان يقال تكرار اعطني يدل على ان مقترضا
تفريق الصفقة فحمل على انها عقدا عقدين ولو قال للمصير في اعطني برأي بالدرهم
نصف درهم فلوس ونصف الاجبة صح البيع في الكل لانه قابل الدرهم بما يبل من
الفلوس بنصفه درهم ونصف درهم الاجبة فيحمل على ما يصح به العقد وهو ما قال
المصير والصفقة الاجبة بمنزلة الفلوس بالعاقب يعني بقابل النصف الاجبة
بمنزلة من الدرهم ويبقى نصف وجبة وهو من الفلوس فلا يلزم فادويصح
العقد في البدلين لكن يشترط التقابض في المجلس وانما المراد بغير لبيان لانها

قاض غير مرة وفي الخلاصة رجل تزوج امرأة على الف درهم فكسرة الدرهم وصارته
 النقود غير محب فبقيت تلك الدرهم يوم كده هو المختار **كتاب الكفالة**
 هي لغة الضمة مطلقا وشراضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل الذمة الهدل لانه يلزم بالنقص
 وقال ابو عبد الله الامان ونفسه عند الفقهاء محل الزمان والوجوب في المطالبة
 فقط سواء كان المطلوب من احد ما هو المطلوب من الاخر كما في الكفالة بالمال او لا يكون
 كافي الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصيل هو المال ومن الكفيل النفس واللفظ
 المطالبة باطلاقة ينظمها في الدين ولما قال بعضهم في الكفالة بالدين انها ضم
 ذمة في الدين فيصير الدين الواحد دينين اذ مطالبة الدين لا يصح بدون ثبوته
 ولهذا صح هبة الدين الكفيل مع انه لم يصح هبة الدين لغير من عليه الدين واليه
 ذهب الثاني في الاول هو الاصح لانه جعل الدين الواحد دينين قلب الحقيقة
 فلا يصار اليه الا عند الضرورة كما في هبة الدين للكفيل ولا ضرورة بهنا
 قال بعض العلماء لا صحة للثاني اصلا لكون الاول صح فعمل هذا القول هو
 الصحيح كان اولى ما لا يخفى ولا تصح الكفالة الا من يملك التمتع بان يكون
 حر اسكفا فلا تصح من العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطلب بعد العتق
 وهي الكفالة صريحا ان شروع في تقسيمها الى انواعها فيتم تنقسم بالقيمة
 الاولى الى نوعين كفالة بالنفس وكفالة بالمال والثانية تنقسم الى ما يكون
 بالعين كما سياتي مضافا لا اولى الى الكفالة بالنفس وهذا شروع في بيان
 الفاظ التي تقع بها الكفالة بالنفس انما قدمها لانهما مخصوصة بمذهبنا
 في اولى بالتقديم من المشتركة وايضا الكفالة بالمال طويل الالفاظ وكثيرة
 الالفاظ فكانت بمنزلة المركب فلهذا استحققت التأخير عن الكفالة
 بالنفس ثم ان الكفالة بالنفس تنقسم بقول الكفيل بكفالتين فلان او كفالت
 وانا كفيل به او كفالت بنفسه او راسه او عطف على نفسه على ما صح اني
 تنقسم بان كفيل برقبة يقال كفيل بكفالت كفاي او كفولا وكفالة من
 باب بصر اي ضمن ونحوها اي نحو هذين اللفظين فاما يعتبر به عن البدل
 اما حقيقة كالحج والنفوس او عرفا كالتروح والراس والوجه على صفة

في الطلاق

في الطلاق او بعينه بغير شيء من اى جزء كان كصنف او عشرة فان كل من النصف او الثلث
 الى عشرة بطلن على الذات كمالا لان النفس الواحدة وشخص الواحد لا يتجزى في حق الكفالة
 فكان ذكر البعض في بعضا فاما مقام ذكر الكل بخلاف اذ اعبر بجزء مخصوص لا يطلق على الكل
 عرفا كالبه والزجل فانه تنقسم الكفالة به كما لا يقع الطلاق بذكره وتنقسم بضمته لانه
 صحيح بموجب عقد الكفالة او هو على فان صيغة التزام فعناه انما ملتزم بنسبته الى
 فانه يستعمل في هذا المقام بمعنى التواضع فان الزعامة هي الكفالة او قيل به هو معنى
 الزعامة لا اى لا تنقسم الكفالة بقوله بانها ضم من المعرفة لان وجوب الكفالة التزام النسيم
 ولا تنقسم بانها من لك لانه لم يبين الضمون او نفس او مال بخلاف ما اذا قال اشترى بئس
 او قال فلان اشترى بئس يكون كفلا كما كانهم فترى بين العربية والفارسية كذا في الاصل وسحق
 كفيلين واكثر من كفيلين ولا طالب ان يطلب الكفيل به من اى شيء ويجب فيها اى الكفالة
 بالنفس احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له من الكفيل او الكفلاء وفاد بما التزمه فان احضره
 فقد برأت ذمته وهذا اذا كانت الكفالة مطلقة لان الظاهر ان التزم باحضاره مرة واحدة
 وقد وفي بذلك اما اذا قال كما طلبته فعلى احضاره فلا يبرأ من الكفالة باحضاره مرة واحدة
 علما بمقتضى اللفظ وان لم يحضره اى الكفيل المكفول به بعد الطلب مع كونه فاورا عليه يسأل
 ان يظهر للقاضي نعترا احضاره بدلالة الحال او شبهه وذلك فيخرج من الحضر وينظر الى وقت
 القدرة كالاعمار بالدين وان عين في الكفالة وقت تسمية المكفول به لزمه ذلك اى
 احضاره فيه اى في ذلك الوقت اذا طلبه المكفول له فيه وان احضره والاحضار محكم
 لا منعه عن ايفاء حق مسحق عليه بالتزامه فصار ظاهرا لما والجسم اذ له لكن لا يجب
 اول مرة اذ بما لا يعلم انه لما ايدعى فلم يظهر ظله فان سلمه قبل ذلك الوقت برى ايضا
 لحصول المقصود ولم يكن للطالب ان يمنع عن القبول كمن عليه دين مؤجلا اذ افضاء
 قبل المضا الاجل برى ولم يكن للدين ان يبايى القبول كذا في المبسوط فان غاب المكفول
 وعلم مكانه امره كما لم مددة ذهابه اى مجيئه واستوثق منه بكفيل ان طلبه المكفول اذ ذلك
 ويأمره بان يذهب ويأتى ترفاق مضت المدة التي امره ولم يحضره جسد الحاكم ما ذكرنا
 وان قال لا اعلم مكانه فلا يخلوا ما ان يصدق الطالب في ذلك اولا فان كان الاول
 يحسم لتصل دمه على العجز عن احضاره وان كان الثاني فان قال الكفيل لا اعرف
 مكانه وقال الطالب بل تعرفه فان كان للمكفول نفسه عادة بالمرجوع الى مكان معلوم

نحو ان كان يخرج للتجارة او لجنابة مال له في بلدة معلومة او قرية فالقول الطالبان
الظاهر شاهد له ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع وحضاره وان غاب
ولم يعلم الكفيل مكانه لا يطالب به ولا يجس بجزمه عن احضاره فيكون القول
قول الكفيل لانه ممكنا بالاصل وهو جازم بالمكان ومنكر لزوم المطالبة
عليه وتبطل الكفالة بالنفس بموت الكفيل لمصالح العجز عن تسليم المطلوب
من الكفيل بعد موته ورثته لم يمتلوا بشيء وانما يحلفونه فيما عليه بخلاف
الكفالة بالمال فانها لا تبطل بموت الكفيل بل بالانقضاء الطالب اخذ فقه من مال
الكفيل ثم ورثته نزع على المكفول عنه اذا كانت الكفالة بامر وايقض بموت المكفول
لنفسه التسليم ولو عدا او بغيره وقع فيهم ان العبد مال فاذا نذر تسليمه لزم فقه
دون موت المكفول لانه لا تبطل كفالة النفس بموت الطالب لقيام محلها وبوفاة
الكفيل فيكون لورثته الطالب او وصيته ان يطلبوا المكفول به من الكفيل ولكن قال
بل يطالب وارثه بالرفع اي بطالب وارث المكفول له او وصيته الكفيل بالنصب
مفعول بطالب وانما كان المذكورين ذلك لقوله عليه السلام من تركه مالا او حقا
فلورثته وبيد اي الكفيل بالنفس اذا سلمه حيث اي مكان تمكن فخاصته من كفل
في ذلك المكان كالمصر لانه اتي بما التزمه وحصل المقصود به لان المقصود بالكفالة
بالنفس هو امكن المحاكمة عند القاضي وتسليمه اياه داخل المصير يحصل ذلك الامكان
وان وصية لم يقبل الكفيل اذا دفعت اليك فانا بئري لان موجب التسليم البراءة
فلنبت بدونه التخصيص عليه ولا يشترط قبول الطالب التسليم كما في قضاء الدين و
بيد التسليم وكيل الكفيل ورسوله بشرط ان يقول ليت اليك بحكم الكفالة
فيقوم الكفيل فصار كانه سمي بنفسه وكذلك بيد تسليم المكفول به نفسه الى المكفول
من كفالة متعلق بقوله وبيد والصمير فيه اما المكفيل وهو اقرب لفظا وابعد معنى
واما المكفول له وهو بالعكس هذا اذا قال دفعت نفسي من كفالة فلان لان تسليم
النفس على المكفول به واجب من جهتين من جهة نفسه ومن جهة الكفيل فماله يصح
بقوله من كفالة فلان لم يقع التسليم من جهة الكفيل فلا يبرأ على ما في المبسوط و
فانشان فاطلاق المص فيه ما فيه فان شرط مع الكفيل تسليم في مجلس في مجلس

القاضي

القاضي فسلمه في التوقا لوان قال قد هاء الشايج يسيرا اذا العرض هو انكم
على وجه غير الطالب على استيفاء شرطه فاشترطوا المتخير في القوي زمانا انه
لا يسير بانتم في غير الكس المجلس لانه لا يعاونه احد على احضاره مجلس القاضي
وانا سلم في مصر لغيره اي غير المصر لانه كفل فيه لا يسير عندهما لانه قد يكون شرف
هناك فلا يتعكر من استيفاء وجهه وبيد عند الامام المعظم انه القيسر تسليمه على
وجه يتعكر من احضار مجلس محاكمه وقد وجدوا النظام يسير الله المصير لانه يقول
حيث قدمه بناء على ما لم يطل في الدنيا جنة وانما تسلم في بيته بهما بالتدبير
الصهر اذ وفي السوا ويعني فناء البلد لا يسير سدا اذا لم يكن في المصير
لعدم قدرته على حصونه وكذا اي لا يسير ان تسلم في السجن واي لا تسلم في
غير الطالب فاطلاق المص لا يجلو عن الماصحة فان كفل نفسه رجل على انه اي ذلك
الكفيل ان لم يوافق به من قوله وفاه فلان اذا اتاه وعدى بالياء الى مفعول آخر
يات الطالب بالكفول عنه عن اي الكفيل ضامن لاعليه من المال فام يوافق
به عن الزمة ماعليه لانه علق الكفالة بالمال لعدم الموافقة وبهذا التعليق في التعامل
الناس اياه وان كان القياس ياباه وبالعامل يشترط القياس في البيع فلا ان
يشترط في هذا والحال ان ياباه او سرح لانهما من التبرعات وان وصية
مات المكفول عنه قبل مضي الغزو والطاير ان ذكره للنوحي والافقوله فلم
يوافق بعد الزمة ماعليه يعني عن هذا القيد ولا يسير من كفالة النفس لعدم
مس الحاجة لسراة قوله ولا يسير اعطى فقه على جملة لزمه ماعليه للمعلى قوله وان
ومن ادعى على اخر مائة دينار يشترط ان يسير بانها جيرة او ردة او شقة
او فرجحية تصح الدعوى فكفل بنفسه رجل على ان لم يوافق به عند افعالية
فلم يوافق به عند الرقعة خلافا لجملة تصح الدعوى بالبيان فلم يجز احضار النفس
لعدم صحة الكفالة فيها فام تصح الكفالة بالمال لا بتسليمها عليها ولها ان هذه كفالة
بالمال المدعى به حيث ذكرت المنة معرفة بالعم والعفو والمحسود وهو المال الذي
يعيد الطالب فصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين الحق باصل الدعوى فظهر
الكفالة الاولى فتسربت عليه الثانية ولا يجز اعطى كفيل بالنفس من نفسه

الشافعي

اطلاق المهر والمراد به عقد القذف انما هو فيه لكونه شغل على حق العبد والقصاص من المهر
 العبد بخلاف عقد الشراء فيكون مما هو خالص حقا به تعا فانه لا يقع فيها الكفالة
 بوجه لانها للتوثوق وحق التعا للعبادة فيه الى التوثوق صورة المسئلة اذا قال مدعى
 انقصاصا وحق القذف عند القاضى بينة حاضرة في المهر فطلب
 من القاضى ان يأخذ له كفيلة بنفسه المصدق عليه حتى يحضر بينة القاضى لا يجبر على
 اعطاء الكفيل عنده وانما هو بالجبر لاعتراضه كان بطبيعة النفس فانه بما يجزى بالتعا
 كذا قال المصنفان سمحت به نفسى بمعنى ان اعطى المطلوب بنفوسا من غير اجبار
 جاز بالاتفاق لا يمكن ترتيبه موجب الكفالة عليها اذ تسليم القر في احد القضا
 واجب فطالب الكفيل او لا يجبر المصلوب على اعطى الكفيل في القضا لانه خالص
 حق العبد وهو محتاج الى التوثوق وحده القذف لانه مشتمل عليه وصحة الكفالة فيها با
 نظر الى حق العبد كما في سائر حقوقه ولا يجنبه قوله عليه السلام لا كفالة في حد اطلاق
 المحرم من غير فضل بل من مقدور فدخل تحت جميع المحرمات فان شهد عليه اى على المطلوب
 ستوران اى غير معلوم فساد سها في كفالة كونه قو وجب اى لو لم يوجد الكفيل الى ان
 بعد التناهي ان يوجع المشهود عليه في الحسن عند ايه وكذا ان شهد عدل
 واحد جنس عنده فاذا تمت البينة او عدل به ان اقيم كحلان
 هذا الحسن للتميم وثبت باحد شرطى الشهادة اما العبد واما
 العدالة بخلاف الحسن في باب الاموال لانه اقصى عقوبة فيه فلا يثبت
 الا بجملة كاملة خلافا لما في رواية فانه لا جنس في الحد وود القصاص
 بشهادة الواحد لحصول الاستيفاء بالكفالة وصح الرهن والكفالة بالخارج
 لا تدين يطالب به يمكن الاستيفاء وتمكن موجب العقد عليه فيها والاشتب
 ان يورده المسئلة في القسم الثاني اعني الكفالة بالمال ولما فرغ من الكفالة
 بالنفس شرع في الكفالة بالمال فقال والكفالة بالمال صحيحة ولو تجبولا اذا
 كان دينيا صحيحا اى سوا او كان المال المكفول به معلوما او مجهولا لان منابها
 على التوسع عن المديون الا بالاداء والاداء عنه فيدبر لحد اذا عن بدل الكتاب
 لانه سقط بدونها وبوجوب المكاتب عن بدل الكتاب فلا يجوز الكفالة به والمراد

من اللب اى ما يعجز المحكم ويوان بفعل فعلا يلزمه سقوط الدين فلا يرد انقص دين
 المهر لان سقوطه عطا وعتمه لا يردا زوجهما من قبيل المهر اى بالمعنى المذكور بتكفيلت
 عنه بالقى مثل واما اذا كان محجولا افتصح بقوله تكفيلت بالدين الذى لك عليه او
 تكفيلت بما لك عليه او تكفيلت بما يدركه اى المحكم في هذا معنى ضمان الدرك
 وهو ضمان الاستحقاق من عزيمة الثمن وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق
 وهو ان يقول المشتري رجل اناض من الثمن ان استحق السبع الاول مثال المعلوم والباقي
 للجوهول وكذا اى نصح الكفالة بالمال لوعلى شرط ملايم اى مناسب لها اعلم ان الكفالة
 يجوز تعليقها بالشرط ثم ذلك الشرط اما ان يكون ملايما او لا والثاني اما ان يجعل اجلا
 او لا فهذا الاخير لا يجوز التعليق به ولا تصح الكفالة مع والثاني تصح الكفالة معه وبلفظ
 الشرط لان الكفالة لا تبطل بالشرط الفسدة ذلك في محله الاول هو الذى يثبت و
 تصح الكفالة وتوقد مثل المصنف بقوله كشرط وجوب الحق والاصل فيه قوله تعا في قصة يوسف
 ولمن جاء به حمل بغيره وانار عيم وصورة شرط وجوب الحق بخوان يقول الكفيل لمن يريد
 ان يبيع او يشتري من فلان ما بايعت فلان اعلى غنمة فان كان المخاطب بايعا يكون
 قد كفل له الثمن مبيعا وان كان مشتريا يكون قد ضمن له دركه ما اشتراه بحيث لو
 استحق يكون ضامنا له اعلى البايع بدل عنه او بخوان يقول ما غصبك فلان او ما ذاب
 لك عليه في الصحاح ذاب عليه من الحق وجب وثبت وكلمه ما في قوله ما بايعت ومعطوف
 شرطية اى انا بايعت فلانا او ان غصبك فلان او ان ذاب لك عليه فاني ضامن فيكون
 في معنى التعليق او استحق المبيع فعلى اى انا ضامن لبدله فكل واحد من هذه العبارات
 بيان شرط الوجوب الحق ملايم الكفالة لانه على ثبوت الحق فنصح الكفالة به وشرط
 امكان الاستيفاء اى لثبوت الحق من المكفول عنه بخوان قدم زيد فبيع ما في ذمته او
 ما يلزم من الحق وذلك اذا كان زيد المكفول عنه اما اذا كان غير فهو باطل كما لو قال
 اذا هبت الريح وكشرط تغذر الاستيفاء من المكفول عنه فيكون الكفيل متبعا بايعاء
 الحق عنه بخوان يقول ان غاب زيد عن البلد فعلى ما عليه وان علقها اى تلك الكفالة
 بمجرد الشرط اى الشرط المجرد عن الملايم بها كهبوب الريح ومجي المطر بطل اعتباره ولا يصح
 الكفالة معه وهو مثال للقسم الاخير منها وكذا ان جعل احدهما اى احد المذكور

من هبوب الريح ومجي المطر اجل فاذا جعل احدهما من شرط الكفالة بان قال
كفلت بكذا الى ان يمطر الشتاء ونهبت الريح ففصح الكفالة ويجب المال حالا
لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لم تبطل بالشرط القاسد والمطالب المطالبة
اي شاء من كفيده واصيله الضمي المحرور يعود الى الطالب طاهر وهو الاقرب
او الى الدين المفهوم من فحوى الكلام وهو الانسب اي المكفول له بالخيار
ان شاء طالب الذي عليه اصل الماء وان شاء طالب الكفيل به لانه لما كانت
الكفالة ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة لزم ان يكون الذمة
الاصلية قائمة لان يلزم برائتها اللهم الا اذا اشترط برأية الاصيل فان
ذلك فنكون الكفالة حينئذ حوالة لان الاعتبار للمعنى دون اللفظ فيسأل
المديون كما ان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل يكون كفالة لان العبرة
للمعاني لا للالفاظ والمباني ولو طالب احدهما لمطالبة الاخر وله ان
يطالبهما معا لان ذلك مقتضى الضم فان كفلت بان قال كفلت بماله من
المحقوق من غية تقدير واجب عليه فيهن المكفول له على الف اي اقام البيعة
على ان له المكفول عنه الف لزمه اي لزم الكفيل ذلك والف لان الثابت بالبيعة
كالثابت عيانا فيتحقق ما عليه التزامه بطريق الكفالة وان لم يبرهن المكفول
على الوجه المذكور بل ادعى انه له على المكفول عنه كذا وكذا لا يلزم الكفيل ذلك
وان صدق المكفول عنه بل صدق الكفيل فيما اقر به ما موصولة والضمير
في به راجع الى ما مع بمينة لان المكر للزيادة فيحلف بان لا يعلم ان
اكثر من هذا واجب على الاصل وصدق الاصيل يعني المكفول عنه في
اقراره باكثر مما اعترف به الكفيل على نف خصاصه ولا يلزم الكفيل من ذلك
الا ما اعترف به وذلك لان الاصل اقر على غية اعني الكفيل ولا ولاية له
عليه حتى يلزم ما اقر به ويصدق في اقراره على نفسه لانه ولاية عليها
فان كفلت بالامر اي من غية ان يأمر بان يكفل عنه سواء كان غائبا
او حاضرا لا يرجع عليه بما ادعى عنه اي لو اخذ رب الدين من الكفيل
الذي لم يأمره المديون بان يكفل عنه دينه كله او بعضه لم يرجع عليه

المديون بذلك المؤدى اما جواز الكفالة بغية امر المديون فلان تصرفه في حق
نفسه فينفذ الطالب ينتفع به والمطلوب لا ينصرف ربه واما عدم رجوعه
على المديون فلكونه متبرعا وللتبرع لا يرجع بما يؤدي وان فصلية جازها المكفول
عنه لا يرجع على المديون وان كفل باسم اي المديون رجح اي لكفل عليه بما اوى
لانه قضو عنه دنيا لازما باسم من يرجع عليه بما اوى كل واحد من الاصل والكفيل
اي ليس للمكفول ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدي عنه لانه لا يكون
متملكا بما في ذمة الاصيل قبل الاخذ ولا يرجع بخلاف الوكيل بالشراء فان له ان
يرجع بالنفس على الوكيل قبل ادائه النفس الى البائع كانه يتعقد بين الوكيل والموكل
مبادلة حكمية السراحتي كان له ولايته المحسنة فان لزم الكفيل عطف على حوالة الشوط
عنى رجوع فله ملاذ من اى لزم الطالب الوكيل الكفيل وطلب منه المال فلا بد لزم
المكفول عنه ويطلب منه ان يخلصه حيث كان سببا لوقوعه في ذلك الطلب فان
يسعى في خلاص نفسه وان جعل الكفيل ليجل ذلك فله حجب لانه غايه ذلك
من جهته فله ان يعامل معاملة موكل بالخاصة ويسير الكفيل باء الاصل اي
المديون لسقوط الدين ويقتضى من على من قال ان الدين واحد وكذا على اصل
من قال انه متعد لان تعدد حكمي حتى يفسد باء واحد وان ايسر
المطالب الاصيل او اخر عنه الى الطالب الجمل مستمى بى الكفيل وتأخر منه الطالب
ذلك الجمل لان زعمها ملازمان في المطالبة وفي سقوطها وتأخير ابراء موقت
بالمؤبد وان ابراء الطالب الكفيل عن اخر المطالبة المطالبة عنه اي عن
الكفيل لا يبرأ الاصل ولا يتأخر عنه لانه الثاني على الكفيل المطالبة
وهي فرع الدين وسقوط الفرع لا يوجب سقوط الاصل والا يلزم جعل التبع اصل
والاصل تبعا فانما كفيل بالدين المحال او جلا الى وقت تباعل عن الاصل ايضا فان
قيل بالفرق بين هذا وبين ما تقدم من انه بالتأخير عن الكفيل لا يتأخر عن الاصل وانما
يتأخر عن ابراءه بغير التكميل وصف الدين حيث كان المكفول به ديناً متكرراً فصلا الجمل جلا
بخلاف ما تقدم فان التأخير اذما حقيقة بعد الثبوت واحاصل ان ما ثبت ابتدا في ذمة
الكفيل منها انما هو مطالبة دين مؤجل فبذلك الوصف هو الحق في ذمة الاصل وفيما

عنه ولا يمكن اثباته على الكفيل كقوله اي بالدين او عبده ذكره لرفع توهم من قال ان كفالة
العبد ينبغي ان تصح لانه يجوز ثبوت مثل هذا الذي عليه لا يجد محل الكفاية وكذا بدل السجاية
الامام ابي جعفر لان التصحح لا يثبت عندنا ولا يجوز ان يكون في كل المديون فصح الكفالة اصلها
اجد منه لان الكفالة انما يثبت على نقل منها ولا يجوز الكفالة ايضا بالجد على دابة متاجر معينة
لانها لو بطلت بجواز الكفيل عن الحمل عليها ولو عطي دابة من عنده لا يحق للرجوع لانه انما
يغير للعقود عليه او تكفل بغيره مع بعض مستغفرها لا يجوز ان يترفع الدين بغيره غير ان
المكفول بغيره حمل شيء محض او خدمة معينة وذلك ممكن على الدابة كابت وبيد اي كان
فيها الكفيل على دابة نفقة او خدمة معينة ملكه فيحصل موجب الكفالة ولا يجوز الكفالة
ايضا عن ميت مغلش في ازمات المديون مغلش فكفله عنه رجل الغرماء لم تصح الكفالة
عند ابي جعفر خلافا لها ان الدين كان ثابتا في حياته فلا يسطر الا لابقاء او انا ابراء وانفسا
سبب الوجوب وبالموت لم يتحقق واحد منها ولم يذابوا اخذ به في الاخرة ولو تخرج
انسان جاز ولا انه كفيل بدين ساقط لانه لما مات ولم يترك مالا ولا كفيل لا يسطر
في حق احكام الدين فلا تصح الكفالة به وانما صح التبع به على انه باق في حق صاحبه لان
سقوط المديون للضرورة فتعذر ما فظهر في حق من عليه دون من له ولا يجوز الكفالة
سواء كانت بالنفس او بالمال بلا قبول الطالب للكفالة في المجلس اي في مجلس عقد الكفالة
عند ابي جعفر ومحمد وفي عطفه شاهد وقال ابو يوسف يجوز مع غيبة اي مع غيبة الطالب مطلقا
في رواية في اخرى اذ بلغ الخبر فاجاز به يعني لان الكفالة التزام ليس فيه الزم فتم التزم
كالاقارولها انها تملك المطالبة للطالب والتملك يقوم بشرطين فكلام الواحد شرط
العقد وشرط العقد لا يتوقف على ما رواه المجلس فان قال المريض المديون لو ارثته تكفل
عني بما على من الديون لغرمائي فكفيل مع غيبة الغرماء جاز ذلك اتفاقا استحسانا وان
كان الفيلس لان لا يجوز لان الطالب غائب فلا يتم الضمان لا بقوله وجه الاستحسان ان
هذه وصية منه لو ارثته بقضاء الدين ولهذا تصح وان لم يسم المريض الدين والمكفول لهم
لان الجمالة لا تمنع صحة الوصية ولهذا قالوا لا يصح الا اذا ترك مالا ولو قال لاجنبي اخلف
فيه المشايخ اي لو قال المريض لاجنبي تكفل عني بما فعل قال بعض المشايخ بغيره الكفيلة
قال بعضهم لا وتجوز الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها بابا بنفها قد كان الاولى تقدم

هذا المسئلة بذكرها مع مقابلتها اعني الكفالة بالاعيان المضمونة بغيره كما فعل غيره من
المشايخ لكنه لم يطر في بيان ما لا يجوز متاعا ثم بين ما يجوز ولا يخفى وجهه والمراد
بالاعيان المضمونة بنفسها ما تكون مضمونة بالقيمة من غير زيادة ولا نقصان
كما يقبض على رسوم الشراء وهو ما بين شئمة اذا ضمان فيما لم يبين ثمنه وللغرض
والبيع ابي جعفر اذا كان الكفالة بهذه الاشياء صحه يلزم الكفيل در عينها قال بقاها
ودفع قيمتها بعد ما كملها وتسليم المبيع الى المشتري والرجوع الى الراهن والمستاجر
الى المستاجر يعني اذا كفله بتسليم احد هذه الى الطالب جازت الكفالة لان تسليم
فعل واجب بجواز التزام والقيام به وان لم يجر كفالته نفس الشق المثلث
اي تجوز الكفالة بالثمن لانه الدين صحه يمكن استيفاءه من الكفيل فصحت الكفالة
والحاصل ان الكفالة بنفس هذه الاعيان مسائل من الكفالة بمنزلة مسائل
شيء ومنفقات وهي في الحقيقة نتمات لا تقدم ولودفع اصل اي المديون الذين
امر غيره بان يكفل عنه المال المكفول به عنه الى كفيله قبل دفع الكفيل ذلك المبلغ الى
الطالب اي الدين للاستدانة منه اي لا يسترد المطلوب ذلك المال من الكفيل
اذا دفعه على سبيل الاداء بخلافه اذا دفعه على وجه الرسالة لانه حينئذ تحصل امانة
في يده ومازج فيه الكفيل فله يعني لو انجز في ذلك المبلغ وحصل منه ربح فذلك
الربح للكفيل لانه حصل بكسبه من ملكه فلا يستحقه الديون ولا الدين ولا ينصف
به الكفيل لانه ملكه حين قبضه كما لو تجر بمال الوديعه او الغصب ونحوهما ما يوصف
بالحيانة ورده اي الربح الى المطلوب احب من التصديق به ومن ابقائه على ملكه
ان كان ذلك المبلغ شيئا يتعين بالتعيين في العقد كالبر من المكينات والاسمن
من الموزونات لان العقد يتعلق بعينه فتثبت الشبهة فيه بخلاف ما اذا كان
المدفوع يتعين بالتعيين كالدرهم او الدنانير فان الثابت هناك شبهة وهي
الرجوع من شبهة والمعتبر في الجليث انما هو الشبهة الى شبهتها خلافا لهما لان عند
بطييب الربح للكفيل فلا يرد على الاصيل وهو رواية عنه وعنه انه يقصد به
ولو امر اصيل الكفيل ان يتعين عليه ثوبا صورت ان يقول الاصيل كفيله لثمن
الناس بالنسبة باكثر من القيمة ثم بعه من اخر ناقل من ذلك فارجحه البايغ

منك وحسنة انت فعلت ففعل الكفيل ذلك يعني اشترى ثوبا بالبيع ليقتضيه
قالوا بكون الكفيل لانه لا يبصر وكذا لا عنه بالشراء لانهم يقولون تعين لي ثوبا وانما قال تعين
على وجهه ضمانا للكفيل فلو كان هذا التوكيد فاسد لاننا لم نعلم نوع ثوب ولا
مقدار الثمن والربح الذي حصل للبايع يكون عليه أي الكفيل لان الشراء ما وقع للتحويل
كان افضل على قيمة الثوب على الكفيل ومن كفل للآخر بما زاد له على غيره وبما قضى له عليه
قال للآخر ان كفيل او ضامن لما تفرق كلف على ذلك او بما حكم به عليه في غاب قلنا ان الفرق بينهما
الطالب بعد غيبته على الكفيل بان له على الطالب على الفرق الفاعل لا يقبل به وان على الكفيل حتى يحضر الغائب
فبعضه عليه الكفيل لا لا يجزيه التحويل وهو لم يوجد كونه غائبا لانها وان كانا متعينين
صيغة لكن اريد بهما المستقبل في الغرف كقوله اطل الله بقاءك وكذلك لو برهن
رجل على انه زبد الغائب الفاء هذا الكفيل بامر قضى اي بالبرهان عليها
اي على زيد وعلى من احضره واقام عليه البيعة انه كفيل اما على الكفيل فظاهر
واما على الاصل الغائب خلفا لفرز لانه لما انكره كان زعمه ان هذا الحق غيب ثابت
بل المدعى ظلم فلا يكون له ان يظلم غيره قلنا الشرح كذب فيبطل زعمه ولو بلا امر
اي الغائب يعني لو قال المدعى وهذا كفيل فقط من غير ان يقول بامر قضى
على الكفيل فقط لا يقضى على الغائب لان المدعى هنا مال مطلق فامكن ان كانا
اثباته بخلاف ما تقدم وضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم بان قال ان
استحق فاننا ضامن لك برد الثمن فقد سلم وقمعي بان ذلك الكرم ملكه ابيع
وليس له فيه حق فلو ادعى الكرم يبطل دعوى الضامن ببيع لنفسه اصالة او بغيره
وكالة بعد ذلك المكان الشناقض وكذا اي تبطل دعواه ولو كتب شهادة
او امر ان يكتب شهادته باللفظ وختم على صك ان كتب في صكه هذا البيع شهد ان
افلانا باع فلانا بملكه وهو دار كذا الحدودة بكذا كتب فيه اي في الصك ان فلانا
باع ملكه اي باع بيعا باقاي تامانا فذا وبيعا صحيحا مشريا فانه يكون حينئذ او
يكون الدار ملكا للبايع فلا يصدق في دعواه اياها بعد ذلك الاسباب حديد قوله
وختم لشارة الى عرفهم فان الرجل اذا كتب شهادته في صكه الشراء ختم في اخره
حتى يكون ذلك علامة للمالك ويصدق ذلك الوفاء في زماننا بخلاف ما اي دعواه

شاهد

في هذا لو كتبها اي الشهادة في ذلك الصك على اقرار العاقد به اي اي المبيع والمشتري
بان كتب اقرارا من غير ان يكتب انهما ملكا فانه لا يكون تسلما بل تسامع بعد دعوى
الملكية ان ليس فيه ما يدل على اقرار بالملك للبايع لاد البيع قد يصدر من غير ملك
ولعلم كتب الشهادة لم يحفظ الوفاء في ما تقدم فانه مقيد بما ذكره وضمان
الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا ضمان المضارب الثمن اي عن متاع المضارب
رب المال اذ لهما ولاية المطالبة والقبض فكل منهما بالضمان بصير ضمانا لنفسه و
ايضا جعلها الشارع امينا فجعلها ضامنا خلاف الشرع وذلك مردود عقلا ونقلا
ولذلك اختار المص عبارة الباطل حيث لم يقل غير جائز ولا نحو ذلك من العبارات
وضمان احد الشريكين حصصه شريكه من ثمن ما اذا عاصفة واحدة باطل ايضا
لان الصفقة لما كانت محدة يجب الثمن لها مشتركا بينهما فلو وقع ضمان احدهما
لصاحبه بصير ضمانا لنفسه وهو باطل لانه ما من جزء يؤديه الا وهو مشترك بينهما
وصح لو بصفتين اي لو كان البيع صدر في عقدين بان باع كل منهما حصصه
على حدة ثم ضمن احدهما لصاحبه حصصه من الثمن صح الضمان لان كل واحد منهما بمنزلة
الاجنبي بالنسبة الى حصصه الاخر وضمان الدرك وهو في العرف مستعمل في ضمان
الاستحقاق نحو ان يقول الكفيل للمشتري انا ضامن لما يدرك في هذا البيع يعني
ان استحق احد هذا المبيع فانا كفيل لك باخلاص الثمن من البايع والخراج للدين
واجب بخس ومنع وجوب الزكوة المراد بالخراج الموظيف وهو الذي يجب
في الذمة بان يوظف الامام كل سنة على مال معلوم للخارج المستقاة كالربع او
الثلث فانه ليس بواجب في الذمة فلم يكن ديننا والقصة يعني اذا طلب احد الشريكين
حصصه شريكه من ثمن القصة من صاحبه ومنع صاحبه عن ذلك فان القصة واجبة
عليه فاذا ضمن انسان ليقوم مقامه في القصة يجوز ذلك قيل اراد بالخارج القصة
وايا ما كان فالضمان لكل منهما صحيح وكذا ضمان النواصب هي جمع نائبة من نائبة
اصحابه يعني انها تصح الكفالة بها كالدرك والخراج والقصة سواء كانت
تلك النواصب بحق الكرى النهر وعمارة القنطرة يعني اصلاح النهر المشترك و
تنظيفه من الطين والحجارة ونحو ذلك ليحجر الماء فيه بسهولة ويصل

الى كل شرب حقه صورته جماعة اختلفوا عند القاضي في كرى
 النهر وبعضهم امتنع عن الكرى فقضى القاضي على الذي امتنع ثم
 كفل رجل بذلك اما قبل القضاء لا يجوز واجرة المحارس الذي يحفظ
 الجوانب ليلا وكغذاء اسارى المسلمين او بغير حق كالجبايات في
 زماننا نحو ما يجبي من الناس لجهيز العساكر للقتال عند خلق
 نبي المال فاذا كفل احد من هذه المذكورات صححت الكفالة بها
 ويلزم الكفيل ما التزمه منها وقد صرح كثر من المشايخ بان
 من قام بتوزيع هذه النوائب بالعدل يكون مأجورا فافظنك
 بمن كفل بها والتزم ما بادتها بشيء على من المشايخ بان من
 قام بتوزيع هذه النوائب بالعدل يكون مأجورا فافظنك
 بمن كفل بها والتزم ما بادتها بشيء على الناس وضمان العمد
 باطل فلو اشترى شيئا وضمن له اجر بالعمدة بان قال بان
 انا ضامن او كفيل بعهدة او نحو هذه العبارة لا يصح الضمان
 ولا يلزم الكفيل شيء بذلك لان هذا اللفظ اسم مشترك
 يقع على الصك القديم والعمدة وحقوقه والدرك وخيار النبط
 فتعد العمل بها قبل البيان وكذا ضمان الخلاص باطل عند جميع
 ائمة حنيفة لانت الخلاصة عنده تخلص المبيع
 عن المستحق وتسليمه الى المشتري وهذا باطل
 لانه غير قادر عليه خلافا لهما لانت معناه
 عندها ضمان الثمن انت عجز عن تسليم
 العين فيكون كالدرك ولو قال الكفيل
 ضمينته التي حال سكونه مؤثلا
 الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل

بالطاعة لانه اقر بشيئ

لانه اقر بشيئ حق المطالبة بعد شهر والقر له يد في المطالبة في الحال وهو منكرو القول
 قوله مع خلفه وفي الاقر القول للمقر اي ان القر بالدين المؤجل مضمونة المقر
 في الدين وكذا في الاجل حيث يكون القول فيه قول المقر مع خلفه لان المقر اقر بدين
 ثم ادعى حقا لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بلا بينة ولا يؤخذ ضامرا الدرك اي لا
 يطلب المشتري من الكفيل الثمن ان سخط المبيع مالم يقض بشئ على بائع لان كونه الاستحقاق
 لا ينقض البيع على ظاهر الرواية ان يحتمل ان الستمها بجنب البيع فلا يعود الثمن الى مالك
 المشتري واذا لم يجب على الاصيل روى الثمن فاولى ان لا يجب على الكفيل **باب كفالة العبد**
 والعبد من جعها المعنى واقعه وصاحب الهداية كفالة الرجلين ثم يور كفالة العبد
 والكفالة عند بابا على حدة وهو الاولى من رضى فتمت الكفالة الى العبد من توهم الا
 الاختصاص وهو ليس بلازم كما لا يخفى وبين عينا اي ليس على رجلين لرجل ثم
 متاح كفل كل من المدبوثين عن صاحبه بما لزم من الدين كما اذا اشترى عبدا بالف
 وكفل كل احد منهما عن صاحبه بامره في اداء احدهما الى البايع من الثمن لا يرجع به على
 الآخر بشئ من ماله مادام المؤدى اقل من النصف لان كل واحد منهما اصيل في حق النصف
 في كيفية حق النصف الا ان يكون مال او ان يما هو عليه بطريق الاصل الا اذا راولوا
 على النصف فان ذلك الزائد يكون مما هو لزم له بطريق الكفالة فدان يرجع برعا صاحبه ولو
 كفلا اي رجلا من مال عن رجل وكفل كل منهما بآى بذلك المال عن صاحبه في اداء
 احدهما يرجع بنصفه اي بنصف المؤدى على شريكه في الكفالة او يرجع المؤدى بكل على
 الاصيل المتكفل عند لو كانت الكفالة بامره اي بامر الاصيل الشرع لا ان يكون كل من
 الكفيلين زفلا عن الاصيل بكل ما عليه ومن الشريك بكل ما لزمه وطال به وان ابواه الطال
 احدهما اي احد الكفيلين عن المطالبة فما كفل عن الرجلين عن رجل كل واحد منهما بكل المال
 فله اي للطالب اخذ الكفيل الآخر بكل اي بكل الاثره المال لان ابراء الكفيل لا يوجب
 براءة الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عند بكل فيطالب به ولو قسخت الدرك
 والفاضة بين الشريكين وعندهما يكون لهما في الدرك فلهما الذين اخذوا من ثمن
 شريكهما اي بين الفاضلة بكل دية لان الشريك الفاضلة شريك الكفالة وما اراه انه
 مما من الدين لا يرجع برعا الآخر بشئ من ماله يرد اواؤه على النصف اي نصفه

الدين اما الذي زيادة عن النصف فدان يرجع بالذات لغيره لا يكون وارثا كونه
العبد ان يعقد واحد بان قال كاتبه على الف الى سنة فلا وكفل كل منهما عن
صاحبه بنحوه يرجع كل منهما على الآخر بنصف ما أدى وهذا العقد يجوز السمي
والقبيل ان لا يجوز لان فيه صفات الكاتب والكفالة ببدل الكفالة وكل واحد
باعتزاده باطل فحصد الاختصاص اولى فصار كما اذا كانت كتابتهما يعقد بين ووجه
الاستحسان ان تصرف الانسان بحسب مقتضى قدر الامكان وقد امكن تصحيح هذه الكفالة
بان يجعل كل واحد منهما اصيلا بالنظر الى وجوب المال عليه بكونه كفلا ايضا
بالنظر الى صاحبه واذا عرف ذلك فما اراه احدهما يرجع على صاحبه بنصف المستوفى
ولو يرجع بما لكل لا يتحقق المساواة فيدبر يعقد واحد لانه لو كانت كتابتهما يعقد
فالكفالة لا تصح قياسا واستحسانا لان كفاية ببدل الكتابة وان اعتق السيد
قبل الاداء صح اعتاقه لو ان سيد العبد من المذكورين اعتق احدهما قبل ان يؤدى
شيئا من بدل الكتابة والمسئلة بحالها من ذلك واعتق العبد لانه صادف ملكه
وبرئى عن النصف لا البذل المذكور وينبغي النصف من ماله الاخر الذي لم يعتق وله
ان يقول ان ياخذ حصصه المكتوبة الاخر من متعلق بقوله ان ياخذ والغير يرجع
الى الحق القوم من متعلق احصائه نصب على التمييز لان هو المدين حقيقة
او من الحق بفتح التاء كفاية اي له ان ياخذ تلك الحصص الباقية اعني النصف
من الذي اعتق الا انه هو الكفيل بذلك ويرجع المتعلق فسط بما أدى على حصة
اي لو خذ المولى حصص الاخر من الذي اعتق كما لا يرد ان يرجع بما اعطاه المولى
على ذلك الاخر لانه قضى عند دينه بامره فله ان ياخذ ذلك المقدار منه ولو كان
على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عقده كما لو اقره باستقراض مالا وقره به بانه
سعى مضمونا بالمال او بالقيمة وانكر المولى ذلك فالعبد لو اخذ بما اقره ليس له الاخذ
منه الا بعد ان يعتق فكيف يري بالان اتذى على العبد رجل كفاية مطلقة
من قيد الحمول والتاجيل لزوم ذلك الى الكفيل حاله لان ذلك المال حاله
العبد بوجود السبب عن الاقر ومن مكلف وزمة قابله لتعلق الدين حال
بها لا يطالب لظهور انكاره لان حاق في يده كله ملك المولى قيد بالملقة

بالمطلقة لان لو كفل

بالمطلقة لان لو كفل بدين مؤجل لا يطالب قبل حلول الاجل واذا أدى الكفيل
ذلك حالا لا يرجع الكفيل بدين العبد الا بعد عقده ان كانت بامره لان لها
الاصيل لم يكن له ان يرجع على العبد الا بعد العتق فكذا كفيل لا يرجع عليه
الا بعد العتق لقام مقام الاصيل فلا يقدر الا على ما يقدر عليه ولو اقره احد
على رجل رقبته عتق في يده يجوز في الرقبة الباء الموحدة والباء المشددة والاولى
هي اي اولى ان هذا العبد في كفالة ان ينطق العبد رجل في عتق العبد قبل ان
تتم من المدي الى اقام بينه على ان العبد كان له اي ملكه ضمن الكفيل قيمة
اي قيمة العبد المذكور للمدي لانه تكفل عتق العبد وكفله تسليم رقبته العبد
لان الذي يدعي غصب العبد على ذي اليد والنفيل بالاعتيان المضمونة نفسها
جائزة فيجب على الكفيل رد العين فان ملكت تجب عليه قيمتها ولو كفل بدين حال
على عبده بامره او كفل عبدا غير مدين على سيده بامره فعتقا فاقى منهما اولى
فكفل ومنه الاخر لا يرجع على الاخر لان هذه الكفالة وقعت من الاصل بغير رتبة
للمرجع للاستحسان ان يجب لاحد منهما دين على الاخر فلا تنقلب الكفالة موجبة لاجل
قيد بقوله غير مدين تصحى الكفالة لانه لو كان مديونا ما ذونا نطلت
كفالة الحق الفداء **كتاب** **الحوالة** هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهي النقل مطلقا
وشرعا نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فبذلك من الدين عندنا
ولا ينفي للطالب عليه سبيل اذ يقاء الشيء بعد النقل في المحل الاول محال
وتصح في الدين الا في العين الى بحد الحوالة في كل دين ثابت في الذمة ولا يجوز
في نفس الاعيان اما يجوز فاقوله عند السام من اصيل على اي معنى فيبيع
والامر بالاتباع والليل الجواز واقفا احتصاصها بالدين لان الحوالة نقل من
الذمة وهو نقل حكمي فلا يتصور في العين لانه نقل حتى قوله برضى المحال
والمحال عليه متعلق بقوله صح اي صحة الحوالة وحوارها انما تكون اذا
وجد المرضى منها ما رضى المحال وهو الدايين فلان الدين حق والذمة متفا
وته فلا بد من رضاه هذا بالاجماع واقا المتعار عليه وهو الذي يقبل
الحوالة فلا بد من الدين ولا يزوم بدو ولا التزامه وقال محمد لا حاجة الى

رضي المحيل وقيل فانه صاحب الصدور لا بد من رضى المحيل ايضا وهو الذي
عليه الدين لانه لا حيل ومنه يوجد الحوالة وانما تمت الحوالة على اوجه ثلاثة
يرى المحيل على الدين بالقول اي بقبول المذكورين لان المعاني الشرعية تقتضي
على اللفاظ الغوية بحسب والالتزام الوضعية والحوالة مأخوذة من التحول و
الاستحسان وبقاء الدين في رتبة بعد تحول منها الى مال وفائدة البراءة انه لو كانت
المحيلة فلا يؤخذ الحوالة ما احتال به في تركه ان تركه المحيل لان الدين انتقل الى رتبة
المال عليه في ذمة لكن ياخذ كيداً من الورثة او الفقهاء اي ورثة البيت
او غير ما ان كانوا اقتسوا تركه الوارثون او غيرها في التوى اي في فته يترك
حقه فيه جمع عليهم به ولا يرجع عليه اي على المحيل المحتال بدينه الا اذا توى
حقه اي تمت حصوله من تلك الجهة لان المحتال انما رضى بانتقال حقه في
المحيل الى المال عليه على رجاء ان حصوله من ايسر فصار كوصف السلامة في البيع
ثم ان التوى عند الاحتياج انما يكون باحد الاصرين وهما ذكره المص وهو
بموت المحال عليه مطلقا او بغير كفيل من باصره او بغيره او انكاره الحوالة
وحلفه اي بحسبه على عدم صير المحال الى اليمين لا يثبت للمحتال عليها اي الحوالة
فاذا وقع شيء من هذين الغيبين تغذرت وصول الحق من ذلك الجانب
فيرجع على المحيل وعندهما يحصل التوى بدينك الغيبين وبفلس القاضي
اي انه البصير اي اذا حكم القاضي بالفلاس المحال عليه حال حياته تمت حصول
الحق من غير لزوم الرجوع على المحيل كما في الصورتين وهذا الاختلاف مبني على ان
الفلاس يتحقق بحكم القاضي عندهما لا عند الاقام لان المال عادي وراجع
ويحتمل ان يرزق الله الفلاس والا بعد الحكم بالفلاس فلا يتحقق التوى ونص
الحوالة بالدرهم المودعة يعني لو اودع رجلا عند آخر الف درهم واحال آخر
بتلك المودعة جازت الحوالة وببراء المحال عليه وهو المودع في الحوالة بهلاك
كبرها اي هلاك تلك الدراهم في يده لانه التزام الاداء له في محل بغية فلا يلزم
الاداء في محل آخر فغيره بملكها لان المودعة امانة وبالحوالة لا يخرج من ان
تكون امانة وهلاك الامانة لا يوجب الضمان وبالمقصود اي بفتح الحوالة

الحوالة بالدرهم

الحوالة بالدرهم الفصوية التي غصبها المحتال عليه من المحيل ولا يثبت المحتال
عليه وهو الغاصب عن الحوالة بهلاكها اي المقصود لانه لا يبطل الحوالة لا
فاته الى حلفه وهو الضمان والحلف يقول مقام الاصيل وكافة الغصب
قائما معني فلا يبطل واذا اعيدت الحوالة بالدين والمودعة او لغصب لا يثبت
المحيل المحتال عليه لانه متعلق به حقا المحتال على مثال الرهن فلم يثبت
المطالبة لكان المحيل ان ياخذ ما على المحتال عليه او ما هو عنده وجنثه
تبطل الحوالة التي هي حق المحتال مع ان المحتال اسوة لفرما المحيل
يعني لو مات المحيل مدبو تا قبل ان يؤدي الى على المال المحتال با في
الفرما ويقتسمون المال المتسكن على قدر حصصهم وقيل ذفر
المحتال احوال به من سائر الفرما لانه ملك بالحوالة ولنا ان الحوالة غلبة
الدين في غير من عليه وهو لا يملك الا بالقبض فازامات المحيل قبل اذا الخال
عليه فهو باق على ملكه المحيل فيتركه فبد الفرما والمحتال احدهم فلا يحكم
فلا يختص به دونهم وان لم تقيد الحوالة بشئ فلا يثبت المحيل المطالبة ولا يبطل
الحوالة باحدة ما على المال عليه او بوجه او مقصود عند تعيين الابقاء
من ذلك الدين او العين فلم يكن للمحيل المطالبة بهما لتعلق حق المحتال
بهما كالرهن والابطال الحوالة واذا كانت مطلقة بان قال المديون
لربي الاربعة احلتك بالف التي لك على هذا الرجل فلم يحيل ان يطلبها لان
الحوالة لم يربها بل بذمة المحال عليه وذلك لا يقتضي المنع من طلبها ولو اخذها
لم تبطل الحوالة لانه محله ما ذمة المحتال عليه المحيل بعد وهي باقية فثبت الحوالة
ببقاء محلهما واذا طالب المحال عليه المحال بعد ما دى الى المحتال بمثل ما حال به
وقال المحيل انما احلت بدين كان في علمك ولا رجوع لك على لا يقبل قوله
ذلك بلا حجة اي بينة او اقرار او حكم وان اخرج عن المحل كما في المحتال عليه
ان ياخذ منه مثل الذي اذاه الى المحتال لانه قضى دينه بامره لكن المحيل يعني
عليه ديناً وهو ينكر والقول قول المنكر مع يمينه ولو كالعالم للمحيل المحتال بما
احال فقال اخلصني بدين لي عليه لا يقبل الا حجة وتنكره استجبه هي فيهم

السبع وفتح التاء تعرب بسفنة ومعناها الحكم وهي في لسان الشرع الاصل
للتاجر مثلا ليدفع المال الى صديق المقرض في بلاد آخره سقوط فطر الطريق
في هذا المقرض بها لانه لا يحكم امره والما كونه لانه فيه نفع وقد نهى النبي
عليه السلام عن فرض جرة نفعه وانما ذكر المسئلة في هذا الباب لان هذا الال
قوله اض في معنى حواله الصديق على المقرض اولاد حواله فطر الطريق
اولاد المقرض بحيلة بالاداء الى الصديق كتاب التقييد بتقليد المضاف اليه
اوب القضاء لانه هو المقصود بالبيان والقضاء رتبة شريفة في منزلة رفيعة
فرضها ولا رتبة افضل منها اذ اجتمعت شرايطها ووجد في القاضي والابد من
لوازمها لان الاسميان وتكافؤاها بنفها ولاها في بعضه من رسد وقام بها
بيننا عند السلام ومن قام مقامه وتاب منابه من الخلفاء الراشدين والائمة الثا
دين المهديين وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه في كتابه الى موسى الاشعري اما بعد فان
القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة الى آخره وهو عبارة عن الاحكام لغرض
الاعتراف به ومعناه شرع فصل الخصومات وقطع المنازعات وهو
مراوف للحكم انما الاتكا اضافها الى نفسه حيث قال عمر من قائل والله
يقضي بالحق وقد جل وعلا والله يحكم لا معقب لحكمه وبعضهم جعل الحكم
افضل لانه ورد في الشرع المطلق الحاكم عليه سميانه ولم يسمي الطلاق
القاضي وبعضهم عكس الامر لان القاضي اقص وكل وحده كان المصلح
الى هذا القول حيث صدر الحديث بقوله القضاء بالحق من اقوى القوي
ويؤخره كفاية بالاجماع فان لم يصح للقضاء الا واحد تعيين عليه
العبادات ولذلك رغب فيه كثير من الصحابة والتابعين ودخل فيه
من لا يشك في ديانته وفضيلته من الصالحين ولا يقلح في ذلك امتناع
الاعوام الاعظم وامثال من الدخول فيه لا شغلهم بتدوين الفق
والعلوم وتصديهم للفتوى ونفع الامم والعموم واهل اهل القضاء
من اهل الشهادة اي شرط في القاضي من الاوصاف الحميدة ما يشترط
في الشاهد مع كونه من اهل الاجتهاد اما الاول فلان حكم القضاء والشهادة

والشهادة واحد لان كلاهما من باب الولاية لانه تنفيذ القول في الغير
ولان كلاهما الزام الشهادة ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم
فما يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاء واما الثاني المرد من ان
يكون جليلا في معرفة ما يحكم به وما لا بان الحكم انما هو خدعة الكتاب والسنة
والاجماع الامة والاستدلال بما هو ظاهر منها على ما هو وان يكون قادرا
على الاستدلال بالادلة الصحيحة ان شرطه الاولوية كمدسبي ان رتب الله
وشرط اهلية شرط اهلينا اي يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية
القضاء والقياس اهل له اي الفقه اي ان كان يتفعل المسائل الشرعية
وله ولاية في شخص الاحكام ويميز المدعي عن المدعى عليه ومعرفة بما هو
الاولى من الامور بانظر الى تحفل لا باعتبار رتبة فان كثيرا من الفقا
يهتدي الى يدك المتقى خصوصا في الامور الدنيوية والمعاملات الدنيوية
فاذا لم يوجه غيره للقياس بتلك الامور والنظر في ما يتك المصالح يجوز
تقويتها اليه ويجوز ان لا يتقيد وتصح تقليده مع العلم بقصد اذ اصطر الامر اليه
ويجب ان لا يقلد اذا استغنى عنه ووجد من اهل التقوى من يقوم مقامه
وبغنى عنه وقيل لا يصح فضاؤه اصلا لان لا ياتى على نفسه الفتنة الطماني وشي
ان يغنى به فصوصا في زمانا كما يصح قبول شهادته اذ السداد في قضية وفي
في تقليد الحكم صدقة في ذلك لوجود اصل الاهلية ويجب ان لا يقلد اذ لم يدر من ذلك
صباح الحق لما ذكره لو فوض القدر بعد ما ولي سمي الفل كما ان اخذ الرشوة او فني
او شرب الخمر لوجود سبب الاستعفاء ولكن لا يتقيد وتقليد الفتوى بالفتوى في ظلم المظالم
وعليه اكثر من انما وعند بعضهم بنقل وعلم الفتوى لان المتق اعتمد على لانه فله
فلم يكن راضيا به نارا الممار بظاهر الذهب مافي البسوط والجامع الصفرة والكبر والبر
الكبير والزيادات المنسوبة ل محمد رحمه الله وفي لواء ربهام قال محمد بن موسى
القاضي ثم باتت فروعها قضائه ولو اخذ اخذ القضاء بالرشوة بالبركات القليلة
لا يصير قاضيا فلم قضى لا ينفذ قضاؤه وصلا والفسق يصح ان يكون مقنيا
وقيل لا لى لا يصح لان الافتاء من امور الدين هو ليس بما هو على ذلك ولا خبره

بمقبول في الدلائل والاصح انه يصح لانه يستند الى ما لا يثبت الى المصداق ويختص
عن اسناد الجدل اليه ولا ينبغي ان يكون القاضي قاطن في جافيا سئ الخلق غلبا على
القلب ولا جبارا الى ملكه عند اي معارضا اغنيا لانه اذا كذا كذا ينظر الناس
عن الله اخذ اليه ولا يتجاسرون على مقابلة فيضج اكثر الحقون قال سجاد وتقا
ولو كنت قاطنا غلبت القلب لا يظفوا من حولك لكن لا بد من ان يكون جريا قوي
القلب ذائما للثبات يحسن سجي مقاوم الخصوم وينبغي ان يكون موثوقا باري
معتمد عليه في اية نقلا يميل الى السوي ويحكم بغير عفاة لئلا يرتشي العفاة
هو الاجترار عن الحرام وعفاة لئلا تنس عليه الامور فيحطى في حكومته وصلاته
يسوي الناس به الظن فلا يستند على احكامه وفيه يستنبط السالك من احواله وعلمه
بالسنة وروى ما روى عن النبي عليه السلام في القول والفعل والاثار ومن ماتفق
على الصيانة الكبار والتباين الاختيار ووجه الفقه اي الطرايع يستنبط الفقه
منها والاصول التي تبنى عليها وكذا المفتي ينبغي ان يكون موصوفا بهذه الاوصاف
المذكورة ايضا ولا يشترط فيه الاجتهاد وشرط الاولوية لا يجوز هذه هو
الصحيح ومنه المشايخ من قال لا يولي القضاء الا من يكون من اهل الاجتهاد وذلك بان
يعرف الاحكام التي هي الكتاب والسنة والجماع والقيس والاستدلال فيكون
عالم بها على وجه مخصوص وهو المذكور في كتب الاصول لكن هذا في زماننا غير ممكن
لان العلم قد تقاعدت وصار الايدي والكتب المدونة فلو كان الاجتهاد شرط للقضاء
تعاظمت المصالح في اكثر الدنيا لكن اذا وجد المجتهد فهو من غيره اولى فيمكن في بعض
اجتمع فيه حصتان احدهما معرفة احوال الناس في عباداتهم ومعاملاتهم
والثانية تمحيص الصحيح من الفاسد وتوجيه الحق على البطل وحل هذا فيصير تقلد
الجاهل الذي القضاء عند اجتناب خلافه فالتشريع هو يقول الامر بالقضاء يستعج
القدرة عليه ولا قدره بدون العلم فصار كالنحوي فانه لا يصلي نحوي غيره فكذلك
لا يحكم نحوي غيره ولنا ان القرض من تولية القضاء دفع شر المظالم وايضا
الحق السها الى الله وهذا يحصل بالحكم بفتوى العلماء ويختار الا قدر في الاولى
اي ينبغي لتقلد ان يولي القضاء من هو اقدر من غيره على فضل القضاء واولي به يوجد

يوجد من يصلح للحكم بين البراءة والقول عليه السلام في قوله وفي رتبة من
اولى منه فقد جاز الله ورسوله وجماعة المسلمين ونزل القضاء في ايهم الدين
واعمال المسلمين وحيث ولم يوجد المجتهد فينبغي ان يكون صاحب قربة وزكاة
يعرف عادات الناس لان اكثر الاحكام يرجع اليها وان وجد من لا يعرفه بالفقرو
ورواية الحديث في الاول وكذا التقلد اي اخذ القضاة من خاف الخوف ان يجوزوا الظلم
لئلا يكون سببا وكسيلة الى مباشرة القبيح باخذ الرشوة والبذل على الجانبين
بل كره بعضهم الدخول فيه مختارا وحي ان لم يخو ذلك نظر الى قوله عليه السلام من جعل
قاضيا فقد زعم بغيره كين وهو من المصنفين قوله الحق في القيام بل ان امر المستفيل في العلم
الامر ما ذا يعرفه فقله كذا في ما يجرى به مباشرة فكان الاسم قد تم الغرض له
وهو ان الدخول في القضاء خصه طمعا في اقامة العدل قال عليه السلام من علم
خير من عبادة سنة وفي رواية على عبادة ربي والترك غرضه الا ان علم من
نفس القدرة على القيام بحقوقه وكان هو الدليل للقضاء دون غيره وانما الاستحقاق
فيه فينبذ بغيره من عليه التقلد صيانة الحق والعباد وسجيا في اخلاق العالمين
واليه ان الله يقول ولا يمس بدين شعائر من يحد من نفسه بدارا من طاعة القضاء
والله اربفر من الكثرة بصدادة الجنازة قال الواحد ان العين لا قامت بغيره من الكفاية
بمنزلة فرض العين ولذلك قال ومن تعبد له فله من عليه يعني لو كان في بدنة او مملكة جل
عالم واجتمع فيه شرط القضاء هو يعلم ان يترك ليس موجود في غيره فقله ان يتقلد
القضاء ويطلبه وان لم يدع البدل لو ترك ذلك ياتر ولا يسطر القضاء ولا يستأله
بان يقول للناس لو ولا في الامام قضاء مدينة كذا الاجبة الى ذلك وهو يطمع ان يبلغ
وذلك الى الامام فيقلده القضاء وكل ذلك مكره لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل
الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك سده اي يلزمه الرشوة وبوفد للمصير لان طلبه
يعتمد في نفسه فيمن اجبر عليه يتولى عليه ربه فيلزمه وفي الاصل في قوله عليه السلام من
ابتنى بالقضاء فكان نازح بغيره كين يحول على من كان عليه ولا يباله وقيل ان المراد بالانكسار
بقلده في السلطان ليجازي يجوز للقاضي ان يتقلد القضاء ويقتد به السلطان
الظالم كما يتقلده مع العادل لانه الصواب رغبهم بتقلده والقضاء من معاوية كافي

الدرداء وغيره مع ان الحق كالا على كرم الله وجهه وتقلدوا منه يزيد من
وجوره والناهيون تقلدوا منه الجحجح مع كون اظلم اهل زمانه ومن اهل البني
هم الذين خرجوا على طائفة الامام قال في العارية التقلد من اهل البني يصح
وتجرد الاستيلاء البني لا ينزل قضاء العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو
شازم الباغي بعد ذلك لا ينفذ قضاياهم بعده عالم بجلده السلطان القادر
الا الا كما لا يمكن من القضاء بحكم فيجوز عليهم واذا تقلد القضاء يستلزم
قاضي كان قبيح وهو اي الديوان الخاطب جمع خريطة وهي الكيس الخماسية
وبوانا لانها حال الجواز فيكون مجازا لمرسل التي فيها نسخ السجلات وهي
جمع سجل بكتب السنين والهجرات وشهد الامام وهو الفكر والمخاض جمع محضر
نصب الادوية والقيم في اموال الوقف وقدر الفقر لا تحتاج اليه
فاجبه فكلا راخذه وبيعت اثنين يفيضانها بحضر القاضي المعزول او غيره
ويستعد شيئا فشيئا هذا السؤال لكشف الحال لا لزامه ويجوز ان كل نوع
في خريطة على حدة كيدل يشبه على الولي فاما في نسخة المسجلة على جماعة
في خريطة واما كان من نصب الاولياء في اموال اليتامى يجمعان في خريطة اخرى
واما كان من نسخ قيم الاوقاف يجمعان في خريطة واما كان من الصلوك يجمعان في
خريطة ينظر القاضي الثاني في حال المحبوسين لانه نصب ناظر المسلمين والمراد
المحبوس في السجن القاضي في بيت القاضي تقيبا ويحبسهم في السجن ويكتب
اسماهم وسبب حبسهم ومن حبسهم من اقرضهم بحق او قامت عليه ببينة بان
انكر الحق فقامت عليه ببينة الزم اي ذلك المحبوس الحق ولا يعمل بقول المعزول بان
قال اي جنة بحق اذ هو بعد الفل كواحد من العواليا وقول الواحد لا يقبل فمما
اذا كانا على فعل نفي والا اي وان لم يقم المحبوس بشئ ولم يقم عليه ببينة بنادي
مناد من جهة القاضي عليه اياها ان كل من له حق على فلان في المحبوس فليجوز مجلس
القضاء فان حضر فجمع بينهم وحكم بمقتضى الشريعة بعد الدعوى ثم على سبيل جدي
ما استظهر في امرة فان لم يحضر الخصم منه كفيل ينفذ الحال ان يكون محبوسا على الغالب
ثم اطلع ويعمل القاضي الولي في الدوايح وغلات الوقف التي وضعتها الغزول

المعزول في يدي الامناء بالبينة او باقرار ذي اليد لان كل ذلك عنة كذا لا يعمل
بقول المعزول في هذه السائل بان هذا رديف فلان دفعنا الى فلان ولو اقم
على هذا الفعل صاحب الكثرة كان اولى الا ان اقر ذو اليد بالتسليم منه اي اعترف
الذي في يده الوديعة بان سلمها للقاضي المعزول في يقبل حق المعزول لا ريب
باقراره ان اليد كانت للقاضي فيصير اقرار القاضي كان في يده في الحال لان في
مال اقراره بذلك ان لا يخلو اقراره الا اذا ابتداء ذي اليد بالاقرار لغير
خمس الى الفقه سبع مئة ثم يضمن القاضي المعزول قيمة ذلك العين او مثله او
ويجلس القاضي للحكم جوسا طاهرة حتى يعلموا ان جلي لقطع الخصومة لا الصلح
من الاعتكاف وغيره في المسجد وقال الشافعي يكره الجلوس
في المسجد للفقهاء لان يحضر المشرك وهو نجس بالنص والخاص
وهي ممنوعة عن دخولها ولنا قوله عليه السلام اغانبيت المساجد
لذكر الله تعالى والحكم وكان رسول الله عليه السلام يفصل
الخصومة في متعكفة والخلفاء الراشدون كانوا يجلسون في المساجد
لفصل الخصومات ولان القضاء عبادة فيجوز اقامتها في المسجد
كالصلوات ونجاسة المشرك في اعتقاده لاني طاهر فلا يمنع من
دخوله والخاص يخرج القاضي اليها الى باب المسجد او يبعث
من يفصل بينها وبين خصمها اذا كانت الخصومة في الدابة والجامع
اولى لانه يكون اشهر مواضع البلدة هذا اذا كان الجامع في
وسط البلدة وان كان في الطرف يختار مسجدا اخر في وسط تيسرا
للناس لئلا يجلس في داره مع جلسائه واذن في الدخول فلا بأس به
لان الحكم عبادة فلا يختص بمكان ولا يجلس وحده لانه يورث
الترحم ولا يقبل القاضي مديونة لتورم الرشوة والتكليف لقليل
الا ان يكون الرهنية من قريب لان في ردنا منهم قطيعة وهي
خرام او من جرت عادة يمهادات قبل القضاء ان
لم يكن لهما اي للقريب ومن اعتاد مرها

وانما قصود عند هلكان التهمة ولم يزد على العادة لانه لو زاد
يكون زيادته لكونه قاضيا فلا يقبله ويحضر الدعوة العامة
وهي التي يتخذ صاحبها وان لم يحضرها القاضي ولو كان صاحب
العامة احد الخصمين لا يحضرها القاضي لالاختصاصه اي يحضرها وهي
ما لا يتخذ ان لم يحضر اي القاضي لانه يكون حينئذ لاجله لا غيره
ليشهد الجنازة ويعود المريض لقوله عليه السلام السلام
على المسلم سميت حقوق وعد من هذا بين وحق المسلم
لا يسقط بالقضاء هذا اذا لم يكن المريض او صاحب
البيت من التخاصمين فان كان فلا ينبغي ان يعود
ويتخذ مترجما وكاتباعد لا وستمى القاضي
بين الخصمين اذ احضر اجلوسا بين يديه غير متر
بعين ولا متعصبين ولا متحيزين ويكون ويكون بينهما
وبين القاضي قدر زراعتين ولا يقعد احدهما
من الجانب الايمن والاخر من الجانب الايسر لان جانب
اليمنى افضل واقبالاى ترجها ونظر القوله عليه السلام اذا استلى
احدكم بالقضاء فليسوا بينهم في الجلوس والاستشارة والنظر
والفرق في ذلك بين الكبير والصغير والاب والابن والخليفة
والرعية والشريف والدفى والحر والعبد والمسلم والذى والسلطان
وفي التوازل حاصم السلطان مع رجل فجلس السلطان مع
القاضي في مجلس ينبغي للقاضي ان يقوم من مجلسه ويجلس
خصم السلطان فيه ويقعد اسو على الارض ثم يفضى بينهما
ويرفع صوته على احد الخصمين دون الاخر ولا يسار احدهما
اي لا يتكلم احد الخصمين سرا ولا يشير اليه ولا يضيفه اي احدهما
دون الاخر ولا يضحك اليه ولا يخرج معه ولو ترك قوله معه لكان
افيد لانه منهى في مجلس المحكم مطلقا لذاته بمرأية القضاء

ولا يلقنه

ولا يلقنه جملة لان في كل من اميل الى احد من اوصافها بالآخر
فان المدعى اذا رأى اميلا القاضي رجما يترك دعواه فيضيع
حقه ويكره يلقينه الشاهد بقوله اتشهد بكذا وكذا لان فيه
اعانة لاحد الخصمين واستحسنة اي تلقين الشاهد
ابو يوسف في غير موضوع التهمة اي فيما لا يستفيد بتلقينه
زيادة علم كما اذا تركه لفظ الشهادة اذ رجما يحضر الشاهد
عن الكلام الخشعة القاضي ومراعاة المجلس فكان تلقينه
احياء الحق بمنزلة احضار الخصم والتكفيل في القضية
والحرامة ان المسائل التي تتعلق بالقضايا والفتوى فيها
على قول ابو يوسف اذ حصل له زيادة علم بالتجربة في مجلس
ولعل ذلك بناء على العالب والبيع ولا يشتري في مجلس ولا بأس
بذلك في غير مجلس القضاء ممن يعلم انه لا يجابيه لمصلحة القضاء
فانه يكره له ان يبيع ويشترى منه ولا يمازح فطلقا معهما
او مع احدهما او مع غيرهما في مجلس المحكم ولا بأس به في غير
بدون اكلار وللخفي ما في المتن فلو كان عرض له هم او نفاق
او جوع او غضب او عطش او حاجة كف عن القضاء لقوله عليه
السلام لا يقضى القاضي وهو غضبان وفي رواية وهو شبعان
ولانه محتاج الى الكفر وهذه الاعراض يمنع صحة الكفر ويكره
له صوم التطوع يوم القضاء لانه لا يخلو عن الجوع ولا يتعب
نفسه بطول الجلوس لانه رجما صبر ويل ويقعد طرفي التماس
واذا اطعم في رضى الخصمين ردهما مرة حتى او مرتين لقوله
رضي الله عنه ردهما حتى يصطالحوا وان لم يطعم اتفند
القضاء بينهما لعدم الموجب للتأخير واذا تقدم اليه الخصمان
فان شان قال لهما امكما وان شاء سكنت واذا تكلم احدهما
اسكت الاخر دليهم دعوله فصل اذا ثبت الحق للمدعى

على المدعى عليه عند القاضي وطلب الجنس خصمه فان ثبت
بالافراد اى لم يجعل حبه وامره بدفع ما عليه لان الجنس جزاء المماطل
فلا بد من ظهوره وادوم يعرف كونه مماطلا في اول الدورية فلعلمه
طمع في الاموال فلم يستحب المال الا اذا امره اى القاضي المقر
بالاداء اى دفع الحق فابى اى امتنع عن الدفع فحينئذ يجب
لظهور المماطل وان ثبت بالبينة حبه قبل الامر بالدفع لظهور
المطل بانكاره وقيل لا يجب قبل الامر بالدفع كما ثبت بالاقرار فان
ادعى المدعى عليه الفقر عند الامر بالدفع حبه في كل ما لم يمس
يدل مال كالتخلف والقرض لان غناه ثابت بحصول المال في يده
اولا ثم بالتزامه كل مهر المعجل وبذل الخلع ودين الكفالة لان
التزامه المال باختياره دليل على يساره ظاهر اذا العاقل لا يلتزم
بما لا يقدر على ادائه فيجس المال الذي يجس فيه غير مقدر حتى
في الدرهم وما دونه لا فيما غدا ذلك يعني لا يجس القاضي فيما سوى
الدين المذكور لضمان المتلفان والديات وارسن الجنايات
واعواض المغصوبات وضمان اعتاق العبد المشترك للشريك
وبدل الكتابة ان ادعى الغريم الفقر اذ لا دليل على اليسار فالقول
قوله الا اذا برهن خصمه ان له مالا لانه ظهر غناه ويرى ان القول
لمن عليه الدين في جميع ذلك لان الفقر اصلي والقضاء على رضى
ويجب مدة من غير تقدير بشهرين او اكثر او اقل بل يجب حتى
يغلب على ظنه اى ظن القاضي انه لو كان له مال لظهره وهو
الصحيح لان الحبس للاذا واحوال الناس فيه متفاوتة
لان بعضه يكون حريصا بحيث يرى حبه في زمان طويل
ايون عليهم من اخراج مال قليل فلا معنى لتقديره بالارمان
وقيل شهرين او ثلثة فان لم يظهر له مال خلى سبيله بعد مضي المدة
لانه استحق النظرة الى ميسرة فيكون حبه بعد ذلك ظاهرا لان يسره

خصمه على يساره لانه حينئذ ظهرت مماطلته فوبد حبه يعني
الى ان يدفع حق المدعى ولا تسمع البينة على اعساره قبل حبه عليه
عامه المشايخ هو الصحيح انها تقبل قبل حبه واختار قاضي
وقال محمد بن الفضل الصحيح كذا في شرح اوب القاضي للتحفة
انه مفوض الى رأى القاضي ويجس الرجل النفقة زوجته لانه
بامتناعه عن الاتفاق كان ظاهرا فيجس هذا اذا اخل في قوله او
بالتزامه وكذا ما سيذكر من اتفاق الولد لانها من قبيل ما يلزم
بالعقد وذكره بعد قوله لا فيما غدا ذلك يؤيد التناقض للحبس
والدين ولد له لا يجس عقوبة الاستحقاق الولد اكرامه الا ان ابى
من الاتفاق عليه اى على ولده فانه يجس فيه احياء لولده هذا اذا كان
الولد صغيرا او لا مال له وانما قيد بدين الولد لان الرجل يجس في دين
والده ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من يخدمه فيه والا فخرج لطلبه
لجمعة ولا الجنارة ولو اعطى كفلا ولا الموت قريب الا اذا لم يجد من يخدمه
فيخرج لمقاربة الولاد وفي رواية يخرج وان وجد من يخدمه ولا يمنع قريبه
وجبر انه من المدخل عليه لكن لا يمكن من المكث طويلا ولا يمكن للمتهم من
اشتغال فيه هو الصحيح ليضجر قلبه فيبعث على قضاء دينه اعلم ان هذه
المسئلة لم تذكر في الكتب التي نقل عنها في هذا المحل بل ذكرت في كتاب الحجر
من الهداية وكذا قوله ويمكن من وطئ جارية ان كان فيه خلوة لانه قضاء
احدى الشرطين واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله هذا تكرار
للحق ولا يحول بينه وبين غرامه بعد خروجه من الحبس بل لا رقونة ولا يمنونه
من التصرف والسفر لقوله عليه السلام لصاحب الحق يد ولسان اراد باليد
وباللسان التقاضي كذا في الهداية في كتاب الحجر وبأخذون فضل كسبه يقسم
بينهم بالخص لا استواء حقوقهم في القوة والملازمة ان يدور
وامر حيث وارقان دخل واره جلسوا على الباب الى
ان يخرج لان الانسان لا بد ان يكون له موضع خلوة ولو كان

لرجل على امرأة تلازمها لما فيه من الخلوة بالأجنبية بل يبحث امرأة
وقال اذا اقلته الحاكم بحول بينه وبين غرضه الى ان يبرأ من ان
له مالا لان القضاء بالافلاس يصح عندهما فتثبت العرة ويستحق
النظرة الى الميمنة وعند ابيح لا يتحقق القضاء بالافلاس لان قال
الله تعالى غادر رايح ولان وقوف الشهود على عدم المال لا يتحقق الاظهار
فيصلح للدفع لا لا يبطال الحق في الملازمة كذا في كتاب الحجج من الهداية
والمديون لا يضرب في السجن ولا يقيد ولا يغفل الا اذا امتنع عن
الانفاق عن قريبه واذا لم يقم بين نساء ووعظهم فلم
يرجع ولباس الفليس ومسكنه لا ينزع عنه بخلاف السلاح و
الفرس فصل اذا شهد عند القاضي على خصم حاضر وهو المدعي
عليه حكم به اى بالشهادة لوجود الحجج وكتب بالحكم بان يقول حكمت
بذلك واشتت عندى فان هذا حكم المكتوب هو السجل وهو
كتاب قاض ذكر فيه حكمه سواء كان منه الى قاض اخر او الى الثانى
ظهر والاول يكون في صورة الاستحقاق فان المدعى عليه
اذ احكموا عليه واراد الرجوع على بايعه وهو في بلدة اخرى
وطلب من القاضي ان يكتب حكمه الى قاضى تلك البلدة ليحصل
حقه بكتاية القاضي ويكون ايضا سجلا تضمنه الحكم وان
شهدوا على خصم غائب لا يحكم بتلك الشهادة لان القضاء
على الغائب لا يجوز عندنا الا بشرط وسيجيء وعند الشافى
يجوز باقامة البينة مطلقا بل يكتب القاضي بها اى بالشهادة
لحكم المكتوب اليه بالشهادة وهو الذى يكتبه كتاب القاضى
الى القاضي وانه لا يجوز فيما دون السفر في ظلال الرواية وعن
ابى يوسف انه لو كان بحال لو غدا الى باب القاضي لا يمكن الرجوع
الى منزله في يوم هذا يجوز وعلم الفتوى والكتاب الحكمى
سمى به لان المقصود به حكم المكتوب اليه وهو اى هذا الكتاب

وهذا

نقل الشهادة

نقل الشهادة في الحقيقة لان مضمونه ذلك ويقبل في كل
مالا يسقط بالشبهة دل يعرفه على انه لا يقبل في حد
وقود لا تسقطان بشبهة فلا يجوز اشباته بالكتاب
الحكمى الذى هو نقل الشهادة في الحقيقة لان فيه شبهة
البدلية كما لم يجوز بالشهادة كالدين فانه يعرف بالقدر
والوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة عند الدعوى و
الشهادة والعقد فانه يعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة
والنكاح والطلاق والشفقة والوكالة والرصية والوفات
والارث والقتل الموجب للمال والنسب للحج والميت
والغصب والامانة والمضاربة المحجود تين قيد الامانة والمضاربة
بالمحجود تين ليكون بمنزلة الدين اذ لو تكن محجودة لصار
من جملة الاعيان المنقولة ولا يقبل كتاب القاضى فيها
للاشارة الى الاشارة وانما يقبل في هذه الاشياء لان كل ذلك
سوى العقد بمنزلة الدين وعن محمد قبوله في كل
ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يفنى الحاجة اليه ويمكن تعريفه
باوصافه ومقدار وغير ذلك وعن ابى يوسف انه يقبل
في العبد دون الامة لكثرة اياقه ووزنها وعنه انه يقبل فيهما و
صورته ان يكتب انهم شهدوا عند فلان عبد فلان ويزكر
اسمه وحليته وجنس ابيه وقد اخذه فلان ولا بد ان يكون
الكتاب من معلوم الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان ويزكر
اى لا بد ان يذكر نسبهما الى اسمهما وجدتهما وقبيلتهما فان لم يذكر الاسم
الاب والجد لا يحصل التعريف بالاتفاق فان شأنا قال بعده والى كل من
يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأ اى لا بد ان يقرأ القاضي الكاتب
الكتاب على من يشهد بهم عليهم ويعلمهم بما فيه لانه لا شهادة بدور العالم
وتكون اسماؤهم داخلية بالكتاب ويختتم اى الكتاب بحضرتهم

ويحفظوا ما اما ويسلكه اى الكتاب المختوم اليهم اى الى الشهود
دفع التهمة التغيير وبمذا عند ابي محمد وابو يوسف بشرط
شيئا من ذلك اى من الشروط المذكور سوى الشهادة بهم
انه كتابه فسترل في ذلك لما ابتلى بالقضاء اى حين ابتلاه
جوز شهادتهم على انه كتابه وان لم يعلموا ما فيه واختار الامام
الشيخ حسنى قوله اى قول ابو يوسف بتسليم الناس وليس
الخبر كالعيان قال في الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم فالجواب
ان سجل القاضى الى القاضى لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضى
القاضى الذى هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل
الحكم واذا وصل القاضى المكتوب اليه الكتاب نظر الى
ختمه ولا يقبل اى الكتاب القاضى المكتوب اليه الا بحضرة
الخصم الذى في بلدة لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة
اذا الكاتب ينقل الفاظ الشهود فيشترط حضوره فلا
سماع القاضى الكاتب الشهادة لان ذلك النقل الى الحكم و
يشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الكتاب قد يزور
وينقل والخط والمخاطبة يشبه الخاتم فلا يشيت الا بحجة تامة
انه كتاب فلان القاضى قراء عليا وختمه وسلمه اليه في مجلس
حكمه وعند ابو يوسف انه كتاب فلان وختمه وعنه ان الختم ليس
بشروط فاذا شهدوا فحكمه القاضى المكتوب اليه وقراء على
الخصم والزعم ما فيه اى في ذلك الكتاب ان يبقى الكاتب قاضيا و
يبطل الكتاب بموت القاضى الكاتب لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة و
عن ابو يوسف انه يقبل بعد موته ايضا وعزله قبل وصول الكتاب بموت
القاضى المكتوب اليه وعزله وكذا الوجه الكاتب وارثا وقذف
بجدا واعى الا اى يبطل بموت المكتوب اليه الا ان كتبه بعد اسحق
اى اسم المكتوب اليه والى كل من يصل اليه مفعول كتبه من قضا

المسلمين فيثبت بطل عوت المكتوب اليه فيقبله من يصل اليه من القضاة
ونفذه فانه لما عرف الاول صحت كتابه القاضى اليه فيجعل غيره شعبا له و
وكم من شئ يثبت بعبا ولا يثبت قصد لا يبطل بموت الخصم وهو
المدعى عليه بل ينقد القاضى الكتاب على واثقه لقيامه مقامه واذا علم
القاضى شئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحالها جازلة ان يفتنى به
لان علمه كشهادة الشاهد بل اولى لان اليقين حاصل لما علمه بالمعانية
فصل ويجوز قضاء المرأة في غير حد وقود لان شهادتها لا تقبل
فيهما فلا يصح قضاؤها فيهما وفي شرح الجامع لو فوض القاضى
في الحدود بشهادة رجل وامرأتين فقد قضاه وليس لغيره ابطاله لانه
قضى في فضل مجتهد فيه فان شريحا وشيئا اجاز شهادته النساء
في الحدود ولا يختلف قاضى اى لا ينصب نائبان لان الفوض اليه
لا التفليد ولا يتصرف في غير ما فوض اليه كالوكيل لا يؤكل بلا اذن الموكل
الا ان يفوض الامام اليه ذلك اى لا يختلف بان قيل له من قبل
السلطان دل من شئت فخرج بجزله ان يختلف بخلاف المأمور بالجمعة
حيث يجوز له استخلاف غيره وان لم ياذن الامام امام الجمعة بالاستخلاف
لانهم على شرف القوت لنوقته فكان لا مبره اذا في الاستخلاف دلالة و
ولا كذلك القضاء واذا استخلف المفوض اليه فثابت لا ينزل بعزله و
الظهير اما يعود الى النائب اى بعزل المفوض اليه النائب او المفوض اليه
على انه فاعل والمفعول هو النائب ومفعول والفاعل هو الوالى وانسب الوجه
هو الوجه الثانى للسياق والتسابق وانما لم ينزل بعزله لان النائب ج
في الحقيقة نائب الوالى فكان السلطان نصب قاضيين فلا ينزل احدهما
بعزل الآخر ولا ينزل بموت بل هو اى نائب المفوض اليه نائب الاصيل
حقيقة اى السلطان اشارة الى ما ذكرنا من دليل عدم انزاله بالعزل
والموت وغير المفوض يعنى اذا لم يفوض الى القاضى ان يستخلف الغير
فاستخلف ان قضى نائبه بحضوره او بعينه فاجاز كفا في الوكالة جاز

يعني الوكيل بالبيع والشراء اذا وكل غيره فباشر وكيله بحضوره او بغيبته
فاجازه جاز لان المقصود حصول راي الاول وقد حصل واذا رفع الى القاضى
حكم قاض آخر في امر اختلف فيه الصدر الاول وهو زمان الصحابة رضيهم
امضاه لان اجتهاد الاول تاكيد بالفضاء فيرجح على اجتهاد القاضى
الثاني ان لم يخالف حكم ذلك القاضى الكتاب كالفضاء بحل متروك
التسمية عمد فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم مما لم يذكر
اسم الله عليه او لم يخالف حكم السنة المشهورة كالفضاء بحل المطلقة
ثلاثا بنكاح الزوج الثاني بلا وطئ على مذهب سعيد بن المسيب والاوزاعي
ومالك والشافعي فانه مخالف للسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام
لا حتى تدورق من عيلته الحديث اوله يخالف حكمه الاجماع بان كان
قولا لا دليل عليه كالفضاء بحل منعة النساء لان الصحابة قد اجتمعوا
على فسادها في اصل هذا ان القاضى اذا قضى في مجتهد فيه يصير مجمعا عليه
يجب على قاض آخر تنفيذه ولهذا اذا حكم على وفق مذهبه اما اذا حكم على
خلاف مذهبه فسيناقى وما اجتمع عليه الجمهور اى اكثر الناس لا يعتبر
فيه خلاف البعض ذكر في اصول الفقه ان العلماء اختلفوا في ان الاجماع
هل ينعقد باتفاق اكثر المجتهدين او لا بد من اتفاق الكل ففي النهاية اختار
ان اتفاق الاكثر كاف في مقابلة اتفاق الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتب
الاصول الفقه رجحوا ذلك والمذهب وهو ان اختلاف الاقل في مقابلة
الاكثر معتبر فان واحد من الصحابة ربما خالف الجمع الكثير ولم يقولوا
نحن اكثر منك بل اعتبروا مخالفته وايضا قال في الهداية ان المعتبر الاختلاف
في الصدر الاول اى الصحابة لكن الاصح انه لا يعتبر ذلك حتى يكون اختلاف
الشافعي معتبر او الفضاء بحل اوجرة ينفذ ظاهرا اى في الشرع وباطنا
اى عند الله ولو كان ذلك الفطاء بشهادة ذور اذا ادعى الحل او الحرمة
بسبب معين يعني العقود كالنكاح والنسب والبيع والشراء والاجارة
والفسوخ كالفرقة بطلاق والاقالة والرد بالعيب وفي الهبة والصدقة

عنه روايتان وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة الزور فلما قامت بيته
زوراته تزوجها وحكم به حل لها تمكينه عند بيع خلافا لهما فانه لا يحل وهو
ظاهر امام مذهب ابي رح فتشكل جدا فان الحرام المحض كيف يكون سببا
للحل فيما بينه وبين الله تعالى وجوابه انما لم يجعل الحرام المحض وهو الشهادة
والكاذبة من حيث انها اخبار كاذبة سببا للحل بل حكم القاضى فصار
كانت اذ يعقد جديد وهو ليس محرما بل هو واجب لان القاضى غير عالم
بكذب الشهود اقول ينبغي ان يفرض بقولهما وفي الاملاك المرسلة المطلقة
وهي التي لم يذكر لها سبب معين يعني لو قضى بشهادة الزور في الاملاك
المرسلة ينفذ ظاهرا لا ينفذ باطنا اتفاقا لان اثبات الملك المطلق بغير
سبب ليس في وسع البشر فتعين الالفاء بخلاف ما اذا ادعى سببا
معتبرا كالبيع والشراء على ما مر والقضاء في مجتهد فيه الباء في قوله بخلاف
رايه متعلق بالقضاء المراد بخلاف الراي خلاف اصل المذهب كالحنفى
اذا حكم على مذهب الشافعي او نحو او بالعكس ولما اذا حكم الحنفى بما
ذهب اليه ابو يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما
بغير رايه ناسيا مذهبه او عامدا لا ينفذ عندهما ويرى يفتى قال في الهداية
وعندهما لا ينفذ في الوجهين لانه فظي بما هو خطأ عنده وعليه الفتوى
ثم المجتهد فيه ان لا يكون مخالفا لما ذكرنا انتهى اى من الكتاب او السنة
المشهوره او الاجماع وعند الامام ينفذ لونا سببا في الحافى وعليه الفتوى
وفي الحدود روايتان عن ابيهم وجه النفاذ انه ليس بخطاء بيئين ولا ينفذ
على غائب اصلا ولا لغائب لقوله عليه السلام لعلى لا تفض ل احد
الحصين حتى تسمع كلام الآخر وقال ابو يوسف رحمه ان انكر ثم غاب
يفضى عليه وقال الشافعي يجوز القضاء على الغائب بابينة الاجحزة
ناشئة اى نائب الغائب حقيقة اى نائبه كوكيله او وصيته لا تهما
يقومان مقامه او شرعا اى بانابة القاضى كوصيه القاضى كما اذا
كان المدعى عليه ميتا ولد صغير غائب قد نصب له وصيا ولو

نصب القاضى وكيله عن الغائب لا يجوز الفضلى عليه في الاصح او حكما
بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فم يجوز الحكم على الغائب
كمن ادعى دارا في يد غيره وانكر الغير وادعى انها ملكه واقام المدعى بالبينة
انه اشتراها من فلان الغائب تقبل بينة ويثبت الحكم على الغائب والحاضر
اذا حضر الغائب لزمه ولا يحتاج الى اعانة البينة ولان نظائر كثيرة مذكورة في
في المطولات فان كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يدعى على الحاضر
فان كان الغائب يتضرر بالشرط لا يصح القضاء على الحاضر والغائب
مثل ان تقول المرأة لزوجها انتك علققت طلاقا في بطلاق فلان الغائب ^{حتى}
تلك واقامت بينة ان قلنا طلاقا وجته تلك لم تقبل ببيتها لانه يتضرر
لذلك وان كان لا يتضرر لذلك تقبل بان قالت علققت طلاقا في بدخول
فلان الغائب الدار باقامت بينة انه دخل الدار تقبل لانه لا ضرر عليه
ويقرض القاضى مال للتيم ومال الغائب لان في الاقراض مصلحة لبقاء المال
محفوظا مظهرنا والقاضى يقدر على استخلاصه من المستقرض ويكتب ذكر
المق وهو القرض ليحفظ لانه لكثرة اشتغاله يخاف ان ينساه ووقعت
العبارة في هذه تخالف في هاتين ويكتب ذكر الحق قال ابن الهمام وهو المستقرض
في عرفنا حجه هو الصك والحق ههنا الاقراض انتهى فتأمل ولا يجوز ذلك
الموصى ولا للاب في الاصح لعجزهما عن الاستخلاص **فصل** في التحكيم
وما يتعلق به من المسائل وهو في اللغة جعل الغير حاكما وفي الشرع ان يتفق
خصمان على جعل ثالث حكما بينهما ويرضيا بحكمه ولو حكم الخصمان من
يصح قاضيا اي من لم يتصف بما ينال في القضاء فلا يصح تحكيم الكافر ولو ذنبا
والعبد والصبى والمحدود في القذف وصح تحكيم المرأة لما مر انها تصلح
للقضاء ولو حكم الفاسق وحكم ينفذ حكمه عندنا ليحكم بينهما ففعل وحكم على
احدهما صح تحكيمها لولايتها على نفسها ونفذ حكمه عليها اي على اى من
حكم عليه منها لانها راضيا بحكمه اذا حكم ببينة او اقرار معنى الحكم بينهما بالبينة
رفع نزاع بينهما بها ومعنى الحكم بالاقرار الالتزام على المقر بموجبه او تكول ^{البينة}

واخباره اى اخبار الحكم بالاقرار احد الخصمين واخباره بعد الشاهد الذي
شاهد عنده مقبول حال ولايته اى مادام الخصمان راضيا بحكم والظرف متعلق بالاخبار
فلو قال احدهما وهو حكم فداقرت عندي بكذا واقامت البينة عليك عندي بكذا
وعدوا عندي وحكمت عليك وهو ينكر الاقرار واقامة البينة عليك عندي بكذا او قامة
البينة لا يلتفت الى انكاره لان اقراره حال ولايته قائم مقام شهادته كالقاضي
المولى فيلزمه ما اخبر به لانه اذا حكم انفل فصار كواحد من الرعايا كالقاضي
المعزول ولكل منهما اى لكل واحد من الخصمين الذي حكما ان يقع عن التحكيم
قبل حكمه عليه او على خصمه لان حكمه موقوف على رضاهما فاذا رجع واحد منهما
قبل تنفيذ الحكم ينعدم الحكم لعدم الرضا لا بعده اى لا يجوز له الرجوع بعد ان
الحكم لان حكمه صدر عن ولاية شرعية عليها فالقاضي اذا حكم لم يثم بالعدل لا
يبطل حكمه فكذا ههنا واذا رفع حكمه الى قاض من قضاة المسلمين امضاء ان
وافق حكمه مذهب اى مذهب القاضى الا فائدة في نقضه ثم في ابرامه على ذلك الوجه
والانقضه اى ان لم يوافق مذهب القاضى المرفوع اليه ابطله لان حكم الحكم لا يلزم
القاضي اذ ليس هو من جهة ولا يصح التحكيم في حد وقود اى قصاص لان كل
واحد ممن يلزمه الحد والقود لا يملك دم نفسه ولا عقوبة بدنه ولهذا لا يمكن
الابادة حتى لو قال رجل لغيره اقتلنى او ضربنى لم يكن للأمو ان يفعل ذلك
فلا يجوز التحكيم فيما هو كذلك ويصح في مسائل المجتهدين لان تخصيص الحدود
والقصاص بعدم الجواز يدل على الجواز فيما عدلها وهو صحيح لكن قالوا اى مثلنا
هو مما لا يعلم ولا يفتى به اى يجوز دفع التجاسر العوام واقامة لحرمة الشرايع و
والاحكام واذا سئل المفتى عن ذلك لا يجزم في الجواب بجوازه بل يقول هذا وان
كان صحيحا وله اصل في الشرع ولو حكما اى لو حكم خصمان حكما في دم حطأ تحكيم
بالدابة على العاقلة لا ينفذ لانه لا ولاية له عليهم اذ لا يحكم من جهتهم ولا يصح حكم الحكم
والقاضي المولى من جهة الخليفة لا بوجه وولده وزوجته لان شهادته لم تجز لهم
ويصح عليهم على هؤلاء المذكورين لعدم التهمة والحكم والقاضي في ذلك سواء ويصح
حكم القاضى لمن ولده وعليه والدليل عليه قضاء شرع مع على كرم الله وجهه وذلك

هذا هو الوجه الثاني
في رد المحتار
على منكري
النافذة

نائب القاضى يصح حكم للقاضى وعليه ولو حكم الرجلان رجلين جاز كما لو قلنا سلطان قضا
بلدة او قضاة لقاضيه جاز كذلك هذا لكن لا ينفرد احدهما بالحكم دون الآخر كالقاضيين
مسألة من كتاب الفقه وهو كالثمة على عادة المتأخرين في تبيينهم وانما وضعت بذلك
لان ليس لها صاحب يرجع اليه ولا عنوان تعرف به يعتمد عليه فمنها انه ليس له سفل
عليه علو غير اى اذا كان بيتان احدهما فوق الآخر وضعا وكل منهما ماء الاخر ليس صاحب
السفل ان يتدفق سفله اصله يودى الى السفل يدق في جواره السفل وتداوي ثقب كوة اى
وليس له ايضا ان يحدث كوة وهي بفتح الكاف معرفة بمعنى الثقب سواء كانت نافذة او غير
نافذة بلا رضى من العلوي هذا عندنا بغير ولا لذي العلوي ان يبنى عليه اى ليس له ان يبنى
فوق علو علو آخر او يضع عليه شيئا عنده ايضا ما لم يكن قبله لان كلاهما يتصرف
به الآخر فاذا ادا احدهما شيئا ما ذكر فليس له ذلك بدون رضى الآخر وعندهما
لكل منهما اى لكل واحد من ذلك الفرس وصاحب العلو قد لا يضرب فيه بلا رضى الآخر
لان يتصرف في ملكه فنه واذ لم يتصرف الآخر بذلك فلا معنى لطلب رضاه وقل
قولها تفسير لقوله اى لقول الامام والمخالفة انما هي في اللغة والمعنى واحد اخذ من
في كتاب الحيطان ان لكل واحد ان يتصرف في ملكه بما شاء من غير رضى جاره
وعلى هذا القول فمعنى قوله ليس ان يفعل المنع على تقدير عدم الضرر الذي هو قولها
والمخالفة انما هي في اللفظ لا في المعنى وليس لاهل نافذة مستطيلة صنف رافعة
والرافعة ههنا بمعنى الرقاق والطريق في داخل المدينة او القرية والمستطيلة
المتدعة على الاستقامة سواء كانت نافذة او غير نافذة ينشعب اى يتفرع منها
اى من الرافعة مستطيلة اخرى غير نافذة الى موضع آخر فتح باب في المنشعبة
من الاولى مثلا اذا كان لرجل دار في الكعة العظمى وبعض حوائطها الى الكعة الاخرى
الغير النافذة فاراد ان يفتح بابا الى تلك الكعة ليس ذلك لان فتح الباب انما يكون
لاجل المروء ولا حق لاهل الاولى في المروء في الثانية لانها مخصوصة لاهل الكوة
غير نافذة فلا يمر فيها الا من ثياب قديم واذا كان المروء فيها مخصوصا باهل الكوة
لاهل الاولى فتح باب فيها او في الرافعة النافذة وذاتة مستديرة لرق اى اتصل
طرفها المستطيلة لهم ذلك اى لو كانت المنشعبة نافذة فلاهل الاولى فتح

في رد المحتار
على منكري
النافذة

باب في الثانية لان النافذة فيها حق المروء لكل احد فلاهل الاولى بالنظر الى القرب
والجواز الاولى والمستديرة اذا كان طرفها متصلين بابيها الاولى تكون ساحة مشتركة
الموضع الواسع من الرافعة ومن ادعى على اخر رهبة شئ وتسليمه اليه في وقت معين
كمصان فانكر الآخر الهبة فنسل بيته يعنى طلب القالبية من المدعى على دعواه
هذه فقال انه المدعى عليه جحد في الهبة يقال جحد حقه اذا انكر وبابه قطع فاستقر
اى الموهوب القاء للتحقيق منه او لم يقل ذلك الى قوله جحد في الهبة بل اجل لغيره
على الشرع فان اقام البيته على انه اشترى المدعى به بعد وقت الهبة الذي عينه
في اول الدعوى يقبل برهانه ويقضى له ولو قبله لا يقبل اى ادعى الشرع في وقت
سابق على وقت الهبة لا تقبل دعواه والفرق ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا
يتحقق لناقض لجواز ان يقول وهب لي منذ شئ من جحد في الهبة فاشترىته منه
منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق يتحقق لناقض ومن ادعى
ان زيدا اشترى جاريته فانكر زيد الشرع وترك هو اى صاحب الجارية خصومة
اى خصومة زيد وبقيت الجارية بيد المدعى حل له وطنها وكان الظاهر ان لا يحل
لاقراره بملك الغير وجه الجواز ان المشتري لما جحد كان جحد فسخا للبيع
من جهته اذ الفسخ رفع العقد من الاصل والجحد انكار العقد من الاصل
وبهذه المشابهة جعل الجحد مجازا في الفسخ ثم ادعى البائع على ترك الخصومة
فضل الفسخ من جانب ايضا فتم الفسخ من الجانبين وكان كالاقرار بمعنى ومن اقر
بقبض عشرة دراهم من فلان ثم فسخها وادعى منها ذيوفا او بنهرجة صدق في اول
ودعواه مع يمينه لان الزيوفا من جنس الدراهم الا انها مشتملة على عيب القبض
لا يختص بالجيار فيصدق لانه فسخ اقراره المحل بما يحمله وكذا بنهرجة ان
ادعى انها اى عشرة التي اقر بها استوفى لانها ليست من جنس الدراهم وهي التي
وسطها نحاس او رصاص ووجهها فضة وهي موزون متونة ولا يصدق
ايضا ان اقر بقبض الجيار ثم ادعى انها ذيوفا او بنهرجة لانه قد اقر
بقبض الجيار صريحا فلا يقبل دعواه انها غيرهما المكان التناقض قوله او عقد
او الثمن كلاهما باجر عطف على الجيار اى لا يصدق ان كان اقر بقبض

الحياة في ذلك دلالة فلا يصدق كما تقدم انما غم انما غم في بيان الاجناس المذكورة فقال
والزيف ما رقه بيت المال النوع قصور في جودته الا ان يخرج فيه المعاملة بين
التجار العامة والشريعة ما يرد التجار ايضا لرداءة فضة لكن العامة يقبضونه ويتعاضد
به وكلامهم يطلق عليه لفظ الداهم والسترة ما غلب غشه ولا يقبضه احد من بيت
المال والتجار وعامة ولفظ الداهم لا يتناول هذا القسم ومن قال لمن اقر له
بالف ليس عليك شيء ثم قال في مجلسه ثم لي عليك الف لا يقبل منه بلا حجة لان
اقرار المقر الاول قد ارتد برده المقر له وقوله ثانيا لي عليك الف دعوى فلا بد من
الحجة او اقرار الخصم ثانيا او تصديقه بخلاف ما لو كذب من قال له اشترت مني هذا
ثم صدقه اي لو قال رجل اخر اشترت مني هذا العبد بالف مثلا وانكر الاخر
الشراء فله ان يصدق لان احدا المتعاضدين لا ينفرد بالعقد ولا بالفسخ والتجار
المدعى عليه الشراء لا يقبضه ابطال العقد لان المدعى باق على شرطه فاذا عاد للنكر
الى الاقرار بالشراء كحل العقد بخلاف الاقرار فان الواحد ينفرد به انبائا وردائا
انتهى الاول باقراره ابطاله الثاني بالنكاح فافترقا ومن قال لمن ادعى عليه ما
ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى عليه به اي اقام البينة على المنكر فبرهن هو على
القضاء او الابرار اي اقام المنكر بينة على انه اوفاه او ان المدعى ابراءه قبل برهانه
لان التوفيق بين الكلامين ممكن لانه يمكن ان يقول لم يكن لك على شيء ولكن ذلك
بخصوصك الباطلة فدفعت اليك ما تدعيه دفعا لا ذاك او يقول ليس لك
على شيء في الحال لانك براءتني وان زاد على انكاره اي على قوله ما كان لك على شيء قط ولا
اعرفك فلا اي لا يقبل برهان المدعى على التماس ولا على الابرار لتعذر التوفيق بين قوله
اذ لا يكون بين اثنين معاملة من دفع واخذ وقضاء واقضاء بلا معرفة احدهما خاصة
ذكر القدر وري تقبل بينة في هذه المسئلة ايضا لان الرجل ربما يدعى على المحتجب فثما بعض
وكلامه ان يعطيه ما يرضاه فقد قضاء ولا يعرف ثم يبرهن بعد ذلك فامكن التوفيق
بهذا الطريق فمسئلة المتن تحمل على ان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال بنفسه قبل تقبل البينة على الا
وهذا الفصل باتفاق الروايات لان الابرار يتحقق بلا معرفة ولو ادعى على اخص امته من واد
ردها بسبب فانكر الاقرار بان يقول لم ابيعها منك قط فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البر

من كل عيب لا يسمع برهان المنكر اي المبيع لان شرط البراءة تفسير للعقد من اقتضا
وصف السلامة الى غيره لان مطلق البيع يقتضيه سلامة المبيع في العيوب وذلك يقتضيه
وجود البيم وبانها صارت ناقضا فلا يسمع وذكر ان شاء الله في اخر صك الصك
كتاب الاقرار بالمال وغيره فرب جك يبطل كله اي اذ كتب رجل اقراره بدينه في
صك ثم كتب في آخره ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه يعني من اخرج هذا الصك
وطالب ما فيه من الحق فله ولاية ذلك ان شاء الله تبطل الذكر كله عند الامام لان
الاكتناء ينصرف الى جميع ما تقدم عند فبطل اقراره بالدين لان كلمات الصك
كتب معطوفة بعضها على بعض فيكون الكل كشيء واحد حكم العطف فينصرف
الى الكل كما في الكلمات المعطوفة مثلا لو قال على صوم وصلاة وحج ان شاء الله
لا يلزم شيء ولو ترك فرجة قالوا لا يلتحق الاستثناء بالكل اذ الفرجة في المكو
كالسكوت في النطق وعندهما يبطل اخر فقط وهو اي قولها استخسنا يعني
ان الاستثناء ينصرف الى قوله ومن قام بهذا الذكر لانه يلية ولا يتعدى الى ما قبله
وهو اولى لان الصك لاستيثاق الابطال وكذا الاصل في الكلام الاستبعاد
فلو صرف الى الكل يكون للابطال **فصل** يذكر فيه القضاة بالمواريث اذا مات نصراني
او ذمي غيره من اهل الكتاب فقالت زوجته اسلمت بعد موته الى الميراث منه وقال
وارثه غيره بل اسلمت قبله وليس لك منه ميراث لان المسلم لا يرث من الكافر
وبالعكس فالقول له اي للوارث وليس له وصته ميراث منه وقال لافر القول قولها لان
لان اسلامها حادث فيضاف الى اقرب الاقارب حكم قاعدة الاصول ولان امة السبيل
وهو اسلامها ثابت في الحال فيثبت فيما مضى حكما للحال وهذا هو الذي يقال له
استصحاب الحال وكذا اي القول للوارث مع يمينه لومات مسلم وكان تحت زوجة
كتابية اسلمت فقالت زوجته اسلمت قبل موته الى الميراث وقال الوارث بل اسلمت بعد
لانها تدعى امرأة حادثا والاصل في المواريث ان يضاف حدودها الى اقرب اوقات وان
اودع رجل عند آخر ما لا ثم مات وقال المودع مقر الشخص اخر هذا ابن مودعي
الميت لا وارث له غيره وقع الوديعة اليه بان امر القاص بدفعها الى ذلك الشخص وان
قال المودع بعد ذلك مقر اخر هذا ابنه ايضا اي ابن المودع الميت وهو مستحق الميراث

على الاول اولى فان لم يكن له مال غيره اى ان لم يكن يملك الاما تجب فيه الزكوة ولو تصدق
بجميعه بقي محتاجا فانه لا يدفع الكل في الماعينه بل امسك منه قوته وقوة ما يجيب عليه
نفقته الى ان يحصل له مال اخر فاذا اصاب ما لا تصدق منه بمثل ما امسك من الاول
لان حاجته قد قدرة ولم يقدر في البسوط ما امسك لتفاوت احوال الناس في الاحتياج
والمناخرون قدر ولو قالوا المحض عيسك لنفسه وعياله قوت يوم وصاحب الفلة و
وصاحب الدور ونحو ما عيسك قوت شهر وصاحب الضيقة عيسك قوت سنة على حسب
تفاوت وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة عيسك بقدر ما يرجع اليه ماله ومن
اوصى اليه اى جعل وصيا من المييت وهو الوصى المختار او من جانب الشرع وهو
الوصى الشرعى ولم يعلم بكونه جعل وصيا فباع شيئا من الشركة او فاعل ما يجوز للوصى
مباشرة في ملك الحال فهو وصى والبيع والامر الذي باثره نافذ جائز بخلاف التوكيل
فانه لو جعل وكيلًا ونصرف بشئ قبل ان يعلم بالوكالة لا يجوز وعزاي يوسف انه لا يجوز
في الفصل الاول ايضا وجه الفرق على الظاهر ان الوصاية خلافة لانيابة لانها مائة
مضافة الى زمام ما نبطلان النياية وهو ما بعد الموت والخلافة لا تنوقف على العلم
كتصرف الوارث اما الوكالة فانها نياية لغيايم ولاية المنشوب عنه اعني الموكل فتتوقف
على العلم اذ لا يقوت النظر بالتوكيل بل يجوز له التصرف بنفسه مع وجود الوكيل وفي الوثائق
يقوت النظر اذ الموصى عاجز بالموت فافترقا وقبل بالاضبار بالتوكيل خبر فردد خرا
كان عتدا وان كان الخبر الفرض فاسقا او صغير بمقتل لا في الغزل منه اى من التوكيل
فلا يقبل في الغزل الا خبر عدل او مسطورين هذا عند ابي وعندهما هو كالاول لانه
من المعاملات وجنسها ينبت بخبر الواحد وان كان فاسقا كالوكالة واذن
السيّد لعهده في التجارة ولا يبيح انه خبر مكرّم لانه يحتمل الصدق والكذب وهو
يلزم الوكيل بعدم التصرف وينبغي جواز فيكون شهادته من وجه فيشرط فيه
احد سطرين الشهادة اما العدد واما العدالة بخلاف الاول فانه خبر وليس فيه
الزام وكذا الخلاف في اخبار السيّد بخباية عبده يعني اذا خبر المولى بخباية عبده
فاسق وباع العبد او اعتقه لا يصير مختارا للفداء عنده وعنده يصير مختارا
او اخبار الشفيع بالبيع يعني الشفيع اذا سكنت بعد ما احببه فاسق بالبيع

لا يكون تاركها في الشفعة عنده وعندها يكون تاركا واخبار الكبر بالتزويج يعني
اذا اخبرها فاسق بنكاحها فسكنت لا تغير رايته بالنكاح عند ابي خلافا لهما
واخبار مسلم لم يهاجر بعد ما اسلم من دار الكفر الى دار الاسلام بالشرع يعني من
اسلم في دار الحرب فاحبسه فاسق بالشرع من الصلوة ونحوها لا يلزمه الفداء
بتكرها ان كذب ويلزمه عندهما والدلائل في الكل من الجائدين واحدة كما لا يخفى ولو
القاضي او امينه وهو الرجل الذي عينه القاضى من اهل السنة والعفا فويل
من الكول والمشايع الذين مارسوا الامور وتقلبوا في الدهور وعرفوا احوالهم
عبدا كان ما ذونا ولزمته ديونا للفرمان اى لاجل الدينية واخذ القاضي او امينه
المال يعني ثمن العبد فضاء للمال من يد القاضى او يد الامير واستحق العبد واخذ المشتري
وطالب المشتري ما كان اعطاه من الثمن لا يضمن كل واحد منهما ذلك المال ويرجع
المشتري به على الفرماء اما عدم الظن فلان الامير قائم مقام القاضى والقاضى
قائم مقام الامام ولوحقهم ضمان لتعاقد واعمال ذلك فيختل مصالح الناس واما
الرجوع على الفرماء فلان البيع انما كان لاجلهم ولتحصيل حقوقهم وحيث لم يضمن
العاقبة تبيح الرجوع عليهم ولو باع اى العبد الواصى اى وصى المييت لاجلهم
اى لاجل الفرماء بامر القاضى ثم استحق او مات قبل قبضه من الوصى وضاء للمال
اى ثمن العبد رجع المشتري بالثمن على الوصى لانه هو العاقد نياية عن المييت فترجع
للمشتري اليه وهو اى الوصى يرجع على الفرماء لانه باع لهم وكان عاملا لهم ومنه
على غيره على ولحقه فيه ضمان يرجع على من وقع له العمل ولو قلا لك قاضى عدل
عالم انى قد قضيت على هذا بالرحم لكونه زنى وهو محصى او القطع اى قطع اليد لانه
سرق نصابا من حرز او الضرب لما ثبت عليه من حد الشرب او حد القذف مثلا
فافعله اى افعله ما قضيت به عليه من العقوبات وسلك فعله اى جاز لك ان
تفعل ما امرك به القاضى بناء على قوله وان لم تكن شاهد هذه حكمه ولا خبرك من شفايه
غير لان طاعة اولى الامور واجبة وهم منهم وفي تصديق طاعة وقال محمد بن اضر
لا يقبل قوله حتى تقاير المحجة لاحتمال الخطاء وكثيرا من مشايخنا اخذوا برواية
محمد بن هذا وقالوا ما احسن هذا في زماننا وكذا الحال في القاضي العدل غير

العلم ان استفسر قضاءه فاحسن تفسيره مثلاً ان يقول قد اقر عند الزنى اربع مائة
او شهد عليه بذلك اربعة من الرجال العدول وهو محصن فحكمت عليه بالرحم
او يقول ثبت بالحجة الشرعية عندي انه سرق بضاباً من حرز لا شبهة فيه وحكمت
عليه بالقطع او يقول ثبت عندي بوجه شرعي انه قتل عمداً بمجدد وحكمت عليه
بالقصاص وجب تصديقه لمكان العدالة والآ ان لم وان لم يحسن التفسير على
الوجه الذي ذكرناه فلا اي كلام يقبل قوله لثمة الخطاء او الخيانة ولا يعلل الامور بقوله
غير العدل مطلقاً اي سواء كان عالماً او جاهلاً ما لم يعاين سبب الحكم يعني سبب
شرعياً كالاقراء والشهود فيثبت يقبل قوله لانتهاء التهمة ولو قال القاضى عزل
لشخص فمن كان يلى الحكم عليه اخذت منك الفا ودفعها الى فلان بسبب اني
قضيت بها عليك او قال قضيت عليك يقطع يدك في حق فقال ذلك الشخص بل
اخذتها اي الف مني او قال قطعت يدي ظمناً فان اقر فاعترف ذلك الشخص بكون
ذلك اي الاختلاف منه او قطع يده حال ولايته اي حال كونه القاضى مولى قبل الغزل
صدق القاضى في قوله لان المقضى عليه انما اقر انه فعل ذلك في حال قضاءه كان
القاضى شاهداً للقاضى لان فعل القاضى ولايته عليه لانه لو لم يره لكان
خضماً وقضاه الخصم لا ينفذ ولو قال ذلك الشخص للقاضى المزعول فقلت اي اخذت
منى الف او قطعت يدي قبل ولايتك او بعد عزلك وادعى القاضى فعله في قوله
ولايته فالقول له ايضا اي القول للقاضى وهذا القول هو الصحيح لانه اسند
فعله الى حال معهودة منافية للضمان والقاطع يد المذکور والاخذ منه الالف ان
كانت دعواه لدعوى القاضى ضمن هذا يعني لو قال قطعت يده بامر القاضى
حال قضاءه وانكر المقتطوع او المأخوذ منه بان قال ان كان ذلك قبل توليته القضاء
او بعدها فانه يضمن ارش اليد والالف لانه اقرب بسبب الضمان وهو مباشرة
الاخذ والقطع وقبول قول القاضى في ذلك لدفع الضمان عنه بسبب بحضه
وهو كذا لا يمتنع عن قبوله فتضيع الحقوق وهو مفدة عظيمة فلا يوجب بطلانه
من غيره لعدم الاشتراك في ذلك السبب كذا في ابن الهمام لا اي لا يظن في الاول
يعني ان اقر المقتطوع او المأخوذ منه بان ذلك كان في حال توليته القاضى لا يضمن

لثبوت فعله في قضاءه بتصادقهما **الابواب** توجه ايراده بعد كتاب القضاء انها اذا تقبلت في مجلس
القضاء لا تكون ملزمة بدون القاضى اي الشهادة اخبار بحق الغير على الغير سواء كان حواه
او حق غيره اعلم ان الاخبارات فيما نحن فيه اما اخبار بحق لنفس المخبّر على الغير وهو الذي
او اخبار بحق الغير على نفسه وهو الاقرار او اخبار بحق الغير على الغير وهو الشهادة وهذا اقرار
الى المعنى اللغوي ولهذا اقيده المقوم بقوله عن مشاهدة لا عن ظن اي ناشياً عن مشاهدة
وعيان لا عن ظن وحسان ويدل على هذا قوله ثم اذا ريت مثل الشمس فشهد والافرع
ولهذا قالوا انها مستقة من المشاهدة التي بمعنى المعاني لان الشاهد بغير الحادثة وقيل
من الشهود بمعنى الحضور فان الشاهد يحضر لحادثة علماً ثم يجلس للقضاء ذات الاداء
الشهادة فتمت حاضراً شاهد او اداناً مشهودة ومن تيقن لتحملها لا يسعه ان يتبع
منه وقال صاحب الهداية الشهادة قرص تلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا طاب لهم الدعوى
بها لقوله تعالى ولا تكونون الشهادة الاية ولهذا قال المصنف يفترض ان المحاكمات الخيل اذا
طلبت منه والظاهر ان المراد من الغرض المذكور فرض الكفاية ولهذا استثنى المصنف بقوله
ان الا ان يقوم الحق بغيره يعني اذا كان المدعى شهود متقدرون ويمكنه اثبات حقه باثني
منهم يسقط فرض الاداء عن الباقي وسترها اي كتمان الشهادة في الحدود افضل من ادائها
لما فيه من ستر الفاحشة وقد ذم الله تعالى اشاعة الفاحشة كلام المجيد وقال عم الذي شهد
عنده لو سترته بثوبك لكان خيل لك وقال عم من ستر على من مسلم عيباً ستر الله عليه
في الدنيا والاخرة وتلقينه للدرا بقوله عليه السلام لعنك المستر او قبلتها اية ضاهرة
على رجحان الستر ويقول الشاهد في شهادة السرقة اخذ احياء بحق المسرقة ومنه
ورعاية للستر لا يقول سرق فان في الشهادة بالسرقة ترك السر والستر وابطال حق العبد
فان القطع والظمان لا يجتمعان فيلزم الضرر من الجانيين السرقة بكسر الراء والسرقة
بفتحها مصوران من باب ضرب وشرط للزنا اي لاثبات الزنا اربعة رجال لقوله تعالى
واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم الا يتوعدن حوا
شهادة النساء لما روى ابن ابي شيبة في مصنفه قال مضت الستة من لدن رسول الله
والخلفيتين من بعده الى ان تجوز شهادة النساء في الحدود والقصاص والقضاء وثقة الحدود
اي سوى حد الزنا من حد الشرب والسرقة والقذف واللعان شرط جلال لقوله عز وجل

فالشاهد واشهاد من رجالكم ولا تقبل فيها شهادة النساء ما فيها من شبهة البدلية
لقيامها مقام شهادة الرجال والحدود تندرج بها وللولادة والبكارة وجودا وعدما
وعيوب النساء يعني الاما تملأ يطلع عليه الرجال امرأة واحدة لقوله عم شهادة
النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحل بالآدم يراى به الجنس
اذا لم يكن ثمه معهودا فكل ليحس قطعا فيراد به الاقل لتعينه لكن المشي والثلث
احوط واذا شهدت امرأة على انها بكر فوجلت زوجها العين سنة ويفرق بعدها لانها
تأيدت بالمؤيد لان البكارة اصل في النساء واذا شهدت على عيب جارية مثناة يكون
للمشترى حق الخصومة للرد على البايع وكذا الاستهلال للمولود اي تصويته عند الولادة
تقبل فيه شهادة امرأة واحدة لكن في حق الصلوة عليه لا في حق الارث هذا عند ابي
وعندهما تقبل شهادة المرأة واحدة في حق الارث ايضا لان الاستهلال صوت
المولود في حال انفصاله عن بطن امه وذلك مما لا يحضر الرجال فصار كشهاده تهن
على نفس الولادة ولا في حقيقته لان تسماع الصوت مما يطلع عليه الرجال فلا يكون شهادتها
النساء وحدهن حجة فيه بخلاف بقول الولادة لانها لا يشاهد فيه الرجال النساء
تقبل شهادتهن ثم ضرورة واما قبول شهادتهن في حق الصلوة عليه فلا ^{بصلوة}
من امور الدين وشهادتهن معتبرة في ذلك واما الارث فهو من حقوق
العباد ولا تقبل شهادتهن واحدهن ولا في ذلك اي بشرط في غير ما ذكر
لشهادة رجلان او رجل وامرأتان لا تناقل بكتاب يفيده العلم الذي هو
مبنى الحكم ما لا كان الحق المشهور به او غيرهما وفي الثاني خلاف الشافعي
وغير المال كالتحاق والرضاع والطلاق والوكالة والوصية المراد بها الابصاء الالة
بصد تعدد غير المال والوصية متعلقة بالمال فهي مندرجة فيه وبشرط لكل
من الصور الاربعة المذكورة الحرية مطلقا والاسلام في الشهادة على المسلم والعدالة
في الجميع وهي كون حسنة الرجل اكثر من سيئاته وهذاتين اول الاجتهاد من الكتاب
وترك الامر على الصغار للذ الصغيرة تكون كبيرة بالامر على ما روي عن النبي عليه السلام
انه قال لا صغيرة مع الاصر ولا كبيرة مع الاستغفار اعلم ان العدالة شرط القبول لا الصحة
فالقاضي اذا قبل شهادة غير العدل حكم به بطل حكمه ولفظ الشهادة يعني من قوله اشهد

اجبا حرة فلا في الشهادة حكم على مشهور على العدل لا حكم له على نفسه فكيف على غيره واما
الاسلام فلقول تناولن يجعروا الكافرين على المؤمنين كسيدا في سبيله كسيدا الكافر
المسلم فدخل فيه الشهادة ولقوله على السلام بعلوم ولا يعلم وهو يقتضي عدم
جواز الشهادة التفرع على المسلم لا عكسه واما العدل فلا المصدق بغيره واما لفظ
الشهادة فلا النصوص قد دلت بهذا القضا وصور الحكم بالشهادة على ند في القياس
فيقتصر على مودة اعلم ان كل من سئل لا يشترط فيه لفظ الشهادة كطهارة الماء والموت و
وروز بهار رمضان لا يكتفى الواقع فم يميل الشهادة السريعة بل هي قبل الاخبار فلا تفرع
لوقال اعلم او يفتن كذا الشهادة غير مذكورة والفاء للتفريع ولا يشترط فاضل او لا يفسر
ثم عدل شاهد بل طعن المصنف لانه لا يثبت النوع من التمسك ونهيه عن الالة حد او دور
في ريب فيها بالاجماع وان لم يطعن احتياط هذا الذي ذكره عدم الشرائع عند ابي
عندما يشار القاضي عن الشهادة حتى سائر الحقوق في الحدود وغيره كسرا وعقار
القضا على الحجة وهي شهادة العدل فلا بد ان يتوقف عدالتهم بالسؤال عن احوالهم وفي
ذلك ما هو قضاء في البطالة على تقدير ظهور كونهم عبيدا لو كفرا او باي قولها يفتي في
زما ساقبل هذا الاختلاف اختلاف ضروري ما لا اختلاف حجة وبرهان فابوصفة
اجب في زمانه وكان الغالب في اهل القدر والحق وقد ورد في حقهم نص الرسول عليه السلام و
شهادته لهم بالخبرة وبما اجابوا زمانها وقد تغير الشر وكثر النقص والفساد ولشهادته
ابوصفة زمانها يقال بقوله ما وما ايضا بها بذكر القضاء واطلعا على امور غيري من الذكر
لم يكن شجرها بخبر ذلك بباله فضلا عن بيت هذه عباد ولا كذا الاولة الموقوفة و
القضا بقوله ما ثم السؤال عن الشهادة والتزكية ليس سراً وعدانية ويجوز الاكتفاء بالبر
وهو ان يثبت القاضي انه يثق بقوله رسول لا يفتر عن حال شهادته كذا ويكتب
سرا اليه رغبة فيه المنة ونسب وحلية ومسجد وسوقا كذا لو قضا صير في العدل
فيقول ما يقول فلا فقد شهد عندي بكذا هل هو عدل ولشهادة اهل
هو يكتب فيها الجواب ويردها ايضا كبر اعلم ان شهادته لا يفرج وتزكية
العدلية اي جمع القاضي بين المعدل والناهي في مجلس القضاء فبنا على حال
مواجهة خراغ الشبهة وقد كان السلف يكتبونه بالعدلية في صدر الاول ثم

ان الامر بالانفاذ بالسرعتر زاعم الفتنة ويكفي للتركية هو عدل الاصح
 لا يثبت في ديارنا فالظاهر حال الحرية والهدام ولهذا لا يشترط القاطن في حرية
 ان يهدد ولا يهدد ما لم يشاركه الخصم وقيل لا بد من التركية في قولنا هو
 عدل جاز الشهادة لانه العبد قد يكون له والحدود في القذف قد يتوب فثبت فيها
 ويصير عدل لكن لا تقبل شهادتها ولا يصح تقدير الخصم لمن شهد عليه بقوله هو
 عدل لكن ان انضم اليه من اهل الاعداء فثبت له شرط الظاهر هو قول الاول
 انه عدم كقول الخصم تركية لانه زعم المدعي وتكذبه انه المدعي عليه كاذب في الكار
 ومبطل في احواله فلا يصح معدلا فانه قال هو عدل ولم يرد عليه الخطا والنيان صدق
 على صفة الماضي ثبت الحق لانه ارجح في قضيه باقاره لا بتركية ويكفي الواحد لتركية
 والتجربة بفتح الجيم تفسير الكلام بلسان اخر واما في القاضى الى المركب او المركب
 الى القاضى والاشيق الحوط وافضل عند الشيخين لانه في زيادة طمانينة وعند محمد
 لا بد من الاثنين في كل ما ذكرناه التركية في معنى الشهادة لانه ولاية القاضى وقدر
 على الحكم سعي على ظهور العدالة وهو انما يتحقق بالتركية في شرط فيها العدد كما شرط
 العدالة ولها ان التركية ليست في معنى الشهادة ولهذا لا يشترط فيها لفظ
 الشهادة كشرط العدد في الشهادة امر حكيم ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يتعد
 الى غير الشهادة ولا يشترط في المعدل اقلية الشهادة في تركية السمع بصلح العبد
 من كفايتها لانها من الاضبار بامر ديني اما تركية العلانية فهي في شرط وذلك
 قال المحقق وشرط الحرية وكذا العدد بالاجماع في تركية العلانية روى السر
 وشرط الذكورية في تركية شهود الحدود كما هي شرط في شهودها بشبهة البدنية
 وشرط الاربعية في تركية شهود الزنا عند محمد **فصل في بيان ما يتجوز**
 وكيفية الشجر وكيفية الاداء وما يتفق بذلك اعلم ان الشاهد يشهد بكل ما سمع او
 رآه قدم السمع على الربة لكثرة متعلقاته وشرف اليد ولهذا تجوز مقدما
 في النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ولان العقود التي تبنى على اليمين والقول
 اذا صدرت من اربابها فالشاهد يدر لها حجة السمع كالبيع بان سمع قول البائع
 بعت وقول المشتري لشريت والاولا بان سمع قول المقر فلهذا علم كذا حكم الحاكم

وعند الحاكم وخوها والغصب والقفل يدرد بحالة البصر والشاهد اذا
 عاين شيئا من هذه كان له ان يشهد به اذا دعي الى الشهادة وانه وصليته لم يشهد
 بانه يقال لا يشهد عند المحل لانه على عيان فالاعلى السماع اذا علمت مثل الشجر فاشهدوا
 لا دفع ومن سمي محررا الحجاب لم يجز ان يشهد لانه الصوت شبه الصوت ولو سمع او ارى
 في بيت ولا يراه وعلم ان ليس فيه غيره حلالا يشهد لحصول العلم به ويقول فيما اذا
 لم يشهد لا يشهد في اي اذ سمع المباينة مثلا ولم يشهد عليه بقول الشاهد بان
 او انه اخذ لانه صادق ولا يقول لا يشهد في لانه لا يكون كاذبا ولا يشهد على شهادة غيره
 اذ سمع اذ انما عند القاضي ذلك الغير الذي هو هذا اصل او سمع منها والغير
 عليها اي لو سمع ثبوت هذا اصل بقول للفرع من غير ان يسمع في لانه يشهد مع ذلك الفرع
 عليها عالم يشهد على صفة المجهول هو عليها لانها محمول وانما محموله ولا يعمل
 شهادته ولا قاض في الاحكام ولا راد يحفظ اذ ان له في حقه او غير ذلك من الحكم
 ما لم يترك مفهوم ذلك الخط وفجاء عندنا ضيق لانه الخط يشبه الخط فلا يعمل العلم
 غير ذلك وعندنا يجوز ان يعمل بموجب حفظ اذا كان الخط او ما هو مشبه في محظوظ
 في حق كالحاضر وسجلت والحقائق وكيفية الحديث واجزائه وما يجوز ان العمل بالخط
 اذ لم يشك في انه خط وانما يترك الحجة في رضا وتسبلا ولا علم بهذا الخلاف اذ ذكر المجلس
 الذي كانت فيه الشهادة او اخبره قوم ممن يثق بهم ان يشهد ناخس وانما يجوز
 ان يشهد بذلك عندنا لانه لا يجوز لاحد ان يشهد بما لم يعاينه بالاتفاق هذه مسئلة
 الشهادة بالسامع وهي معروفة ولما سبق ان العلم شرط لاداء الشهادة وهو ما
 بالرواية او بالسمع لما يتحقق حاضرا فلا يجوز الشهادة بدونه ذلك الا في صورة ان
 يسمع الشاهد من الشاهد فلا بد من قلة او ابوه او اخوه ووقع في قلبه صدق ذلك
 بحيث لا يجوز ان يتكلم المسكين حلالا يشهد بذلك وانما العاين سبيد والموت
 وصورة اذ اراد ان يارب محو ونسب سمع من الشاهد فلا حاشي الكمال والدخول بامر
 وصورة ان يمان الدعوة واليمين ويسمى الشاهد بامر فافا وابين ونحو ذلك ويجوز
 لانه المهر ايضا لا تابع للناكح وولاية القاضي واقبل الوقف امره ببيان هذه الضيقة
 وقف على كفايتها المصافى اظن ان اصل الوقف في لانه الشهادة على الرضوخ بالثبوت

لا يجوز ولو شهدوا بالوقوف وصرحوا بالنساع تقبلوا والمصرح بالجمع شرط الشهادة
بالتسعة هذه صور المذكورة بقول انا اخره بها وهو ظرف لما قبله يعني بشهادة
هذه المذكورات بابت مع اخره بها والمصرح بالجمع يعني بشهادة
من عدلين او عدل وعدلين ببيان لقولهم يتقرب ومعناه ان لا يكون اقل من ذلك وكلما زاد
المخبر فمناوئ والقبول لا يجوز الشهادة بهذه المذكورة الا يعلم كالمزول لا يجوز
العلم الا بالثبوت او بالخبر المتواتر ولم يوجد فصار كالباع فانه لا يجوز ذلك فيه وهو
الاستحسان هذه المذكورة امور لا يمكن اطلاق كل واحد عليها وانما تختص بشهادتها
بخواص من التمسك وتعلق بها احكام تبقى على انقضاء القرون وانقضاء الاعصار
فلو لم تقبل فمنا الشهادته بالتسعة مع اذى المخرج وقطع تلك الاحكام بخلاف
البيع لا كلام بسعة كل واحد وفي الموت يكفي خبر العدل الواحد ولو كان المخبر اثني ازا
وقع في قلبه صدقها وهو المختار كراهية النفس شاهد ملك الحيا فلا يحضر بها
غالب الا احد ثم المصنف فصل بعض ما اجمد من اقسام الشهادة بالاستفاضة فقال
ويشهد من راي انا نجال مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم على انه قاض يفتح
الجمعة اذ مفعول يشهدوا لم يشهد بتقليد الامام اياه اذ بعيد ان يجلس احد
ذلك المجلس من غير ان يكون مولى ومن راي رجلا وامراة يسكنان بيتا معا بينهما است
انبطا لا زواج في الاكل والشرب والنوم وغو لا جازله ان يشهد على انها زوجة
لم يكن شاهد عقد النكاح بينهما ولم يجز احد بانها زوجة عملا بظاهر الحال
ومر راجعا شيئا سوى الادنى المراد به هو الكبير والصغير الذي يعبر عنه نفسه لا انه يدعى
نفسه ويدفعه بالغير عن نفسه حتى لو ادعى ان حرا الاصل كان القول له في يد
شخص متصرف فيه تصرف الملاك من الانوبة والاستغناء وما يمتثل
عادة حاز للراي ان يشهد على ان ذلك الشيخ لا يملك المتصرف صورة رجل
له اي عيب في بدنه ثم راي ذلك العيب في بدنه الاول يدعي الملك ويؤان
يشهد بان المدعى له الملك في الخصماء لا يعرف يقيناً هل هو فائده بل منافق
ويشهد بملك ظاهره وقع في قلبه ذلك اي انه هذا الشرط عند الاستفسار
والادنى الكبير ان علم ربه او رايه فوجد في البعد خذوا الحياتك للملاك او

كان ذلك الادنى صغيرا لا يعتبر بنفسه يعني لم يعرف وفذلك لا يجوز
للراي ان يشهد انه عتق او امته لانه الرقيق لا يكون يد نفسه و
كذلك الصغير الذي لا يعبر بنفسه لا يدل فهو بمنزلة المتاع ولا
عبارة بلبنة اوقافه ولو قدر للقاضي الضم المستزيعور الى الموصول وهو
من تكرر ذكره سابقا وهو عبدة غمالت هداي لوسر ح للقاضي وبين انه
شاهد بالتسعة مع غير صورة الموت والوقوف او ان شهد بمعاينة اليد
لا يقبلها اي لا يقبل القاضي حينئذ تلك الشهادة لانه نفسه شربا ليس على
علم يقين من شهادته ومن شهد انه مضرد فن رتدا وشهد انه صلح عليه اي دا
جنازة قبلت شهادته ولو لم يقبل شهادته مودة بل ولو قال لم ارفاقه و
هو اي كل واحد من المحضور والصلوة عيانا للموت اذ لا يدفن الا الميت
ولا يصح الا عليه **باب من تقبل** اذ ومن لم تقبل لا تقبل شهادته الا على
عند ابي محمد مطلقا سواء كان بصيرا وقت النحل او لا وسواء كانت فيما يرى
فيه التسامع او لا وقال زفر وهو رواية عن ابي محمد تقبل فيما يجري في التمسك مع لانه
الحية في التمسك ولا عقل فيه ولا مدخل للبصر خلافا لابي يوسف وان دفع فيما
ذا كان تحتها حال كونه بصيرا ثم عمى فانها تقبل لحصول العلم له وقت النحل
بالتسعة والاداء انما يكون بالقول ولنا ان الاداء يفتقر الى التمييز بالمشقة
بين المشهور والمجهول والاعمى لا يميز الا بالصوت وقال مالك
تقبل شهادته مطلقا لا تقبل شهادته المملوك مطلقا سواء كانا او متعابها
او مدبرا ولا شهادته الصبية خلافا لما لا كفيما ولنا ان الشهادة من باب الولاية
لما فيها من الزام الغير وكل من حال اليه على نفسه فاقول لا يثبت له ولاية على
غيره الا ان عملا الشهادة حال الرق والصغر وادى بعد العتق والبلوغ لانه
اعتبار الاهلية في الشهادة انما يكون حال الاداء لا حال النحل ولا تقبل شهادته
المحدود في وقت وانه وصليته يجب بعد ذلك لقولنا فابندوهم فابندو
جلدة ولا تقبلوا لهم شهادته ابا فينابذ بالرد وقال ابن في تقبل شهادته
المحدود في القذف اذا ثبت لقولنا لا الذي تابوا ولا استثناء في تقبيل
كل من عصف بعضنا على بعض يتصرف الجميع ما تقدم ولنا ان رتدا

من تمام حقه والاستثناء يصرف اياها اليه وهو قوله تعالى واولادهم الفاقه
والثابته ليسوا من الفلقين لانه الثابت من الذنب كمن لا ذنب له والروا
في قوله واولادهم الفاقه الاستثناء لا للعلل فيكون سقطا عن الاول
فيصرف الاستثناء الى ضرورة الراجح كذا في علم فانه تقبل شهادة بعد
السلام لانه عدم القبول كانه في حق شهادة الكفر والاسلام حدثت شهادة
اخرى ولا يجوز الشهادة لاصلة الضمير يعود الى الالف واللام في الشهادة
لانها عبارة عن اشياء بهد يكونها بدلا عن الضمير العابد اليه وان خلا كايه واقه
اجزائه وجدانها الجانيين ولا يجوز ايضا ونحوه وان سفل كاولاد واولاد الاولاد
وهلم جرا ولا عيب سوا كان مديونا او لا ومكانه ومديره واقه ذلك ولا من
احد زوجين الاخر خلا فالشافعي في الاخيرين والذليل لانه الكفر عليه السلام
لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده لولد ولا امرة لزوجها
ولا ارجل لامرته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الابصر لمن كتمت جره
ولا المناقعة بين الاولاد والاباء مضملة ولهذا لا يجوز ادراك الزكوة اليهم
فتكون شهادة لنفسه مزوجه او تمسك في الشهادة وتتحقق التهمة والراد بالاجير عينا
قالوا التلميد الخاص الذي يعد ضرر لثأره ضرر نفسه ونفع نفسه وهو مفع
قوله على عدم الشهادة للناجح باهل البيت وقيل اراد الاخير من زعماء اهل البيت
فيستوجب الاجر منها فيمنع ادعاء الشهادة فيصرف كالمناجحة عليها كذا في الهداية ولا
تقبل شهادة الشريك لشريكه فيما هو الطرف متعلق بالشهادة من شركتهما لان
ذلك شهادة لنفسه مزوجه قيد بقيد له فيما هو من شركتهما لان شهادته له فيما عدا
ذلك مقبولة لانها التهمة ولا تقبل شهادة المحت والارادة الذي يفعل
الروى عنه الذي يمكن ارجاله النواظ فيه لانه فالحق لا صاره عليه بل هو ازال
الفقهاء وانما وصفه بما ذكرناه لفظا المحت لئلا يظن على هذا علم الذي في كلام
لين وفي ذلك مكر خلف ولم يفعل الروى وهو مقبول الشهادة ولا تقبل
شهادة الناجحة والمغنية لانها تركبها الحرام طعنا في مال وعند منى النبي
عليه السلام في صورتين الاحققت الناحية والمغنية فالناحية هي التي
بكلام يبيع البكا في مبيته غيرها والمغنية هي التي تنفع بفساد تورث

الشوف والغرة في الولايم وفيها وقد جعلت كواحدة منهما ذلك المكسب اذا بعد
ان ترث على الشهادة الكاذبة مع ان رفع الصوت من المرأة منهي عنه فكيف اذا
كان مقربا بالمعصية ولا تقبل شهادة العدو اذا كان المعاودة بسبب ريبا عن عدوه
لانه المعاودة اصل الدنيا حرام فمن تركها لا يؤمن من الكذب عليه اما لو كانت المعاودة
بسبب امر ديني فمضى على قوة دينه وعدالة فلا يكون مانعا وفي القنية هذا اذا كان
غير عدل وان كان عدلا لا يقبل في الصبي ولا تقبل شهادة مدمن الشرب بغير منعه
يدوم شربا لا زينة المحرمة فانه في ارماء شرب بغيره لا تقبل عدالة ما لم يكن
على الله وان الصرب شرط الادمان ان يكون ذلك لظهور منه فانه من شرب الخمر سرا ولا يظهر
ذلك او جزم سكره ويلعب به لعبيا ان امرتة فثب ولا يجز زعم الكذب عادة
وقيد الله للآخر اذع الشرب للتداوي بقول الاطباء انه لا علاج لهذا المرض الا
الشرب فانه لا يسقط العدالة للاختلاف في مرضها صيد وكذلك لا يلعب بالطيور
وفي قوله يلعب شارة لان الواحظ يولد في بيته للاستيناس لا يكون سقطا للشهادة
لانه اختار الحمام في البيوت مباح فضرر لبعض ذلك بالحي مظاهر المتعارف والظاهر
ان اعم لمن يلعب بالعصفرة فانه ذلك مناف للمروة وما منع لقبول الشهادة وقوله
المحصر بالطيور بناء على ما اشتهر من اختلاف النسخ في هذا المحل فانه في بعضها الطيور
وفي بعضها الطيور والظاهر ان الذي يلعب بالطيور من قسم المغني فهو مذكور
تحت قوله او يغني للناس ولوانه يربها بالروا مكان او كانه اولى واظهر للمع حاول ان
يزنق بين الطيور والمغني لانه قد يغني بالطيور انما قال يغني للناس في سحرهم لانه لو
تغني بجزل نفسه لدفع وحشة فلا بأس به وان سحره اسوة بخلاف المروة فامر فلا تكرار
في الجمع بين قوله ومغنية وقوله او يغني للناس فامرهم بعض وتعليقهم عدم قبول
شهادة من يلعب بالطيور لانه شدة غفلته واحرارته على مزاجه في اللعب وغلبة
نظره على هواه النفس في السطوح وغيره ما رافق او يلعب بالنزوعين سواء
قام به او لا فانه لعب بسقط الشهادة لما روى ابنه صيد الله عليه وسلم
قال لم يلعب بالنزوعين فقط عصي ابا القاسم او يقام بالسبط في وهو كبر الشبيبة
وفتحها والكسر اضمح موب صدر ترك وارئك في الفارسية المحيطة والفقار

ان ياخذ من صاحبه شيئا في اللعب او غفوة الصلوات بسببه او الشراغ
فيه اشارة الى ان مطلق اللعب ليس حراما لما ذكره بعض السلف
السلف وللهذا اباحه ان فني ونقله في سبيل من جيرانه كان يععب به والمخ
فان لا يهلك الا كابر عليه وتلك الساطعة صارت البلوى العامة ولا يمكن تفصيل
الكثرة بسبب غفلة غفلة على محذور كالغفلة وفوت الصلوات بسببه لا يتوهم
ما في قبول الشهادة ضرورة او يرتكب ما في الكبار بوجوب الحداي لا قبل
شهادة من يرتكب امرا ما يوجب كالزنا والسرقه وقتل النفس بغير حق لانه
من الكبار ومعهها لا يبالي بالكذب ولو قدم المصير هذا التركيب فافعل صاحب
الكفر او اخره لكان اولى لئلا يلتبس ابرام كما لا يخفى ذمير لا فهاهم وينبغي
ان يستثنى من شرب الخمر ان اعتمد على ما ذكرنا او باكل اربوا لانه الكبار
وكل منها يوجب فسوق لانه الكبار وكل منها يوجب فسوق فاعلمها او يدخل
الحمام بلا ازار لانه كشف العورت حرام او يفعل ما يستحق به ويحقر
بسببه كالبول والاكل على الطريق او في السوق حيث يراه الناس لانه يكون
تاركا للوقرة واذ كان لا يستحق من مباشرة مثل ذلك لا يمتنع عن الكذب بينهم
او ينسب اليهم ما يليق بهم كالزنا والسرقه او يظهر سب السلف لظهور
فسق وكذب السلف جمع سالف وهو اناض وشرع لهم الحكم بقتل مذ
مذمومهم ويقتل اشره في الدين كالبهيمه واصحابه فانهم سلفنا والصحابه
والتابعي سلف لابه منيفه واصحابه وتقبل الشهادة من الاخ لانه وعمة
ومحمه رضاعا او مساهمة كام امرأة وسرها وزوج بنته وامرأة
ابيه وابنه لان الاملاك ومنافعها متباينة بينهم ولا يحقق التهمة
بخلاف قرابة الولاد وتقبل شهادة اهل الاهل هو جمع هوام
مصدر هوهم به بلب علم اى احبة واهل الاهل هو في اعراف اهل القبلة
الذين لا يكون معتقد بهم مع فقد اهل السنة فهم اثنا عشر وسبعون
فوق من الخوارج وارتواضن والجبزية والمشرية والمعطلة والقدرة
وكل من هذه الستة وقد فصلت في كتب الخلائق الا الخطابة وهم

قوم من غلامان زوا فض يسيون الى ابي اخطا ب محمد بن ابي و
وهب الاجدع الكوفي يجوز ومن اداء الشهادة اذا حلف المدعي
بين ايديهم انه محقق في دعواه بناء على ان المسلم لا يحلف كاذبا وقيل
يزون الشهادة لشقيهم واجبة فيمكن الشهادة في شهادتهم وقال
الثاقبي لا تقبل شهادة احد من اهل الاهل مطلقا لانه فسقهم من
حيث الاعتقاد والفسق اعتقادا اغلظ من الفسق عملا ولنا انه
اعتقادهم الفاسد ليس يجب يوجب التهمة بالكذب كيف ومنهم
من يجعل الكذب وبعض قد فرق بين اليهود الذي هو كفر واليهود
الذي ليس بكفر فيقبل عنده شهادة الثاقب دونه الاول وتقبل
شهادة الذمى اذا كان عدلا في دينه على مثله اي ذمى اخر وان اختلفا
اي الذميان ملان كالنصراني واليهودي لا يملك من واحدة
انما يقيد به احترازا عن قول ابن ابي ليلى فان عنده بشرط احتار
الملان اذ عند الاختلاف يعادى بعضهم بعضا وتقبل شهادة الذي
على المستامن وان اختلفا رافا في الذمى بعقد الرخصة صار كالمسلم
وتقبل شهادة المسلم على المستامن فكذلك شهادة الذمى في حق ولا
شهادة للفسق وقال مالك والثاقبي شهادة للذمى على احد لان الذي
فلسق ولا شهادة للفسق ولنا ما روى انه النبي عليه السلام رحمه
يهودي يبيع زينا بشهادة اربعة منهم دون عكسه اي لا تقبل شهادة
المستامن على الذمى لانه المستامن حريه والذمى من دار الاسلام
فمنوا على ان المستامن رتبة ولهذا يقبل المسلم بالذمى ولا يقبل
بالمستامن مضار كشهادة المسلم على الذمى والمستامن وكذلك
تقبل شهادة المستامن على مثله اي على مستامن اخر ان كانا في
المستامنات من باب واحدة من دور الحرب كالزوس والبلغار فان
كانا من دارين مختلفين كالروم والترك لا تقبل شهادة بعضهم على
البعض لانه الولاية فيما بينهم منقطعة باختلاف ايمانهم ولهذا
لا يجد التواتر بينهما وتقبل شهادة عدد وسبب الدين على عدوه لانه

العداوة بسبب الدين امر يرجع الى الاعتقاد وما اوقفه الادمية
ومن لم يتنبد بصغيرة الا اذ نسب بمعضية صغيرة مشتق من الخ
وهو الصغيرة تقبل شهادة ان اجتناب الكبار كلها واحد الكبيرة
على ما ذكره الشيخ الامام صواهر زاده ما كان مراما محضيا يسمى قسمة
في الشرع كاللواحة او لم يسم في الشرع فانت لكن شرع عليها عقوبة
محضنة بنصر قاطع لثاء الدنيا بالحد كالسرقه وازنا وقتل النفس
بغير حق او الويل بالنار في الاخرة كالحل مال اليتيم وما روى ذلك
صغيرة ما لم يصير عليه وغلب صوابه اي حسنة عيا فطنة اي سيئة
وهو الصحيح في حد العداوة اذ لا يوجد في البشر من هو معصوم الا
الانبياء عليهم السلام فيؤدي اشتراط العصمة الى سد باب الشهادة
ولم يقبل ولم على الصغار لدخولهم في الكبار بالاراء وقال الخطيب المحمدي
ما ذكره ادب القاضي في القدر من يغلب حسنة على سيئة ولا يكون
صاحب كبيرة يغلب لا يكون مصرا على الكبيرة وقد اوضح في النصيب بان الرجل
بارتكاب الكبيرة لا يتوفا صاحب كبيرة الا يرى ان لقي ابنه عليه السلام و
لدمرات لا يسمى صحابيا وانما هو من لازم خدمته عليه السلام وتقبل
شهادته الا قلنا اي الذي لم يجتمع وعنه ابن عباس انه لا تقبل شهادة
وانما تقبل عندنا ان تركه بعد ركب او خوف الهلاك فان تركه عيا وجه
الاعراض على السنة او الاستحقاق بالدين فلا تقبل شهادة ثم لا بد من معرفة
وقتة وابو حنيفة لم يقدريه بشئ وبغيره قالوا في بيع سبي الى غزوتين والحفص
على وزن الصبي وهو منزع الحصبية لانه ما جرى عليه السير باختياره ولانه
عمره قبل شهادة علقم الحصبية ولا يمكن قطع عنه عضو اذ كان عدلا
وتقبل شهادة ولد انا اذ كان عدلا وفق الابوين لا يوجب حق
الولد في اذ كان كافرا في السلم بينهما بعدل والحجة لانه ان لم يكن مشكلا
فلا إشكال فيه وان كان مشكلا يجعل امرأة في حق الشهادة احتياطاً حتى
لا يجوز ان شهد مع رجل ما لم تنضم امرأة والعمال يضم العيين وتزيد
الميم مع عامل وهم عمال السلاطين الذين ياصدون الحقوق الواجبة

كالخراج والجزية عند عامة المشايخ وقيل هم الامراء وقيل الذين يعملون
بايديهم ويوجرون في بيعهم للناس واياماً كان تقبل شهادة زهم لانه
العمل ليس بفسق وتقبل شهادة المعتق بالفتح لمعتق بالكسر وبالعكر
ايضاً لانه كاسنهما اجنبية في حق الاخر فيسقط التهمة بينهما وقد ثبت ان قنبر
شهد لعلي رضي الله عنه فقبل شهادته وهو كان عتيق بعارضه
والمعتبر في قبول الشهادة وعدمه حال الاداة ويترتب عليه حتى لو
كان وقت التحمل زوجاً او شريكاً ثم طلقا وفسخت الشرعة تجازت
شهادة الزوج والشريك ما لم يبق كذلك وهو وقت الاداة لا
التحمل اجنبية فقبل ان كان عدلاً ولو شهد اي ابنا الميت ان اباهما
اوصى الى زيد اي جعله وصياً في التركة وكان زيدا المذكور يدعيه اي يدعي
الا بصدا فقبلت شهادة الابنين وان التمر زيدا لا بصدا فلا تقبل
شهادتهما وهذا مستحسن والفقهاء ان لا تقبل سواء ادعى
زيد ذلك او لم يدع لانه ذلك شهادة ان هذا لنفسه وبالاختصاص
ان ذلك ليس بشهادة بالنظر الى المعنى لانه لم يثبت بها شئ من الم
المحقوق ولو شهد اي الابناء ان اباهما الغائب وكل لا تقبل
شهادتهما وان ادعاه الضمير المنصوب البارز في كل واحد من فروع
المستتر في ادعاه كلاهما في الموضعين يعود الى زيد اي لو شهد
اثان ان اباهما الحي الغائب وكل زيداً بقبض ديونه لا تسمع
شهادتهما ولا يحكم بهما وان ادعى زيد ذلك لتكن الشهادة
في شهادةتهما لانها يشهد ان لابيها وقدم بطلانها ولو
شهدا رايها ميت انه اوصى الى زيد وهو اي زيد يدعيه
اي يدعي الا بصدا فقبلت شهادتهما وكذا لو شهد مديون
اي مديوناً ميت ذلك او شهد من اوصى لهما الميت او
وصياً اي وصيا الميت الذين اختارهما في حيوته وجعلهما
وصيين بعد تقبل شهادة الجميع اما رايها الميت فلا تلحقها

اجنبان وليس في شهادتهما بآبوصاية نفع يعود اليهما ولا دفع ضرر
عنهما واما مدبونا فان شهادتهما تضمن اقرارهما بالحق على انفسهما
فثبت الموت باعترافهما في حقهما وان لم يكن معروفا واما من اوصى الميت
اليهما او جعلهما القاضيه وصيين اذا شهدا ان الميت اوصى ثالث معهما
فقد عجزهما عن القيام بالوصاية وحدهما والقاضيه بمالك نفسه وصي
ثالث يقوم بذلك معهما فتكوشها رتعا قبيلا لمن شهد له فيكفي القاضيه
مؤنة التقيير ويكون كالتوبة ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد على الشاهد
ولا يحكم القاضيه بذلك لا الفسق مما لا يدخل تحت حكم القاضيه والزاه لان
له دفع ذلك بالتوبة في الحال فلا يتحقق الا التزام للشهود عليه بذلك ولان
القاضيه مأمور بالشرع على المؤمنين المسميين وفي سماع البينة هناك الحرمة و
اشاعة الفاحشة وذلك حرام الا اذا تضمنت حق للشرع او العبد فحينئذ تقبل
ولهذا قال المصنف وهو اي الجرح الجرح وما يفسق به مرتبة من غير ايجاب حق
عليه للشرع كما اذا شهدا ان الشاهدين شرعا الحزول لم يتقادم العهد او
للعبد كما اذا شهدا انهما قتلا النفس حيا او ان يقول في حق الشهاد
هو فاسق او يقول هو اكل الربوا او يقول في حق المدعي ان المدعي مستاجر
فهم اي الشهود ليس شهد ولا فكل ذلك يعود بحسب المعنى لا تنسيق الشهود
من غير ان ثبت بتلك حق الله تعالى او للعبد فلا تقبل شر للعبد ورا
الحمد وتقبل الشهادة على اقرار المدعي بفسقهم اي بفسق شهوده لا تلك
الشهادة ليست باظهار للفاحشة بل من دليل على اظهار الغير لها ولا يلزم
من ذلك تنسيق الشهود فتقبل وتقبل ايضا على انهم اي الشهود عبيدا
او محددون في قذف او ثر بواجر او قذف فلان وهو يدعيه او شركا
المدعي فان ذلك كله مما يدخل تحت الحكم فتقبل فيه الشهادة اما على كونهم عبيدا
او على ان واحد منهم عبيدا فلا الرق ينافي الشهادة كما فيكون ذلك دفعا واما على كونهم
محددون في قذف فلا تملك الشهادة بثبت رتعا رتعا الذي هو من تمام حدهم
واما على كونهم ثار بواجر فلا يثبت بذلك احد شرع بغير ان يمتنع من العهد بان لم يزل

الرجح في الحزول يصح شهادته الباقي واما على كونهم قذفة فهو مخصوص بما اذا كان القذف
يدعي ذلك عليهم فثبت صدق القذف الذي هو حق العبد واما على كون شركا
فلا يثبت بذلك عدم قبول شهادتهم تركيهم وهو دفع ايضا المراد بالشركا
شركا، المفاوضين لا الشركاء في المدعي ولا يجوز اقراره المدعي بالشركا والمدعي
او ان لا يمتنع جرحهم لها بل لا اي تقبل شهادته الجرح على ان المدعي مستاجر الشهود
لاجر الشهادة بكذا من الدراهم مثلا واعطاهم ذلك الاجر مما الى كانه عنده اي
الحق الذي لا يغيره فانه حينئذ يجوز مقعما ويدعي مقايشت به بشهادة ويدخل تحت الحكم
ثم ثبت الفسق في ضمنه فلا يكون جرحا مجردا او قام المدعي عليه البينة على انصافهم
اي الشهود بكذا في المال او الدراهم او غيرهما ودفعه ادعت ذلك الامر اليهم على
ان لا يشهدوا على هذا الباطل فشهدوا وانا اطالبهم برده ذلك المال فانهم
البينة تقبل ايضا لان ثبت بها عليهم ما اعطاهم من ذلك المال وذلك دعوى
شرعية تدخل تحت الحكم وثبت فسقهم بذلك ضمننا ومن شهد بحق ولم يبرح
اي لم يفارق مجلسا نقضا حتى قال مستندرا او همت ببعض شهادته في اي خطا
بذكر زيادة كانت باطلا او اخطات بنسيان ما كان يجب على ذره فبقوله
ان كان ان يمدد لا قد يتبع باللفظ لمهابة مجلس القضاء فيقبل حذرا على
الصالح بخلاف ما اذا قام عن المجلس ثم عار او حكم مع المدعي سرا ولو في المجلس فانه
لا يقبل منه ذلك لانه يبرهم الزيادة او النقص بتليبس وخيانة وتعليم المدعي
فوجب الاضطرار **الاختلاف** في الشهادة وذلك اما ان يكون بين الدعوى و
الشهادة كالوادي دراهم فشهد بالدينار او بالعكس واما ان يكون بين الشهادة و
الشهادة كما ان الشاهد احد بهما بلف والآخر بالعين فامسور في ذلك الاصل المشروع ثم
فزع عليه فعلا شرطا موافقة شهادة الدعوى اي شرط في الشرع ان توافق الشهادة
دعواها لتقبل وتثبت بها لانها تصديق فلو ادعى على اقراره بان يملكها شرعا
او ان تاتي ادعي على ذي المبدأ هذه الدار في ملكها بالشرع من ذي اليد او غيره او
بالاثر من غيره وشهدا اي شاهده له بملك مطلقا ليعني من تركيب رتعا شهادتهما
بما لفتها الدعوى وفي عكس تقبل اي لو ادعى الدار بان يملكها ملكا مطلقا وشهدا

لشهادتها اوباء ورثان مورث فلا قبلت شهادتها وذلك لانها من مستلزم العام فلا
شهادتها بالشرا اوباء ورثان وكل منهما خاص مستلزم مطلق الحكم كانت شهادتها مستندة الى
فكوا مطابقة لها فقبلت بخلاف الصورة الاولى لان الحكم المطلق الذي شهد به لا يستلزم ما اوثق
المدعي فلا تثبت الشهاده مطابقة للمدعى وكذا اي شرط مطابقة الشهاده الدعوى كذلك
يشترط اتفاق الشهادتين لفظا ومعنى بعد مطابقتها الدعوى عند المصنف والمرا من
اتفاقهما لفظا مطابق لفظيهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق الضمن كذا لا
الفين على الالف فلا تقبل لو شهدا احدهما بالالف او مائة او طرفة وشهد الاخر بالالفين
في الصورة الاولى وبما تين في الثانية وبمطلقين او ثلثا تطليقت في الثالثة عنده سواء كان
المدعي يدعي المالك او اقل وعندهما تقبل شهادتهما على اقل يعني الالف في
الاولى والمائة في الثانية والثلث في الثالثة لان الشهادتين اتفقا على اقل واغزر احدهما
بزيادة فثبت ما اتفقا عليه دون ما تفرق به احدهما ولكن شرط ان يدعي المدعي المالك لئلا
يؤمكذ بان يدعي انهما اختلفا لفظا وذلك يدعي اختلفا المعنى لا يستفاد من
اللفظ وهذا لان الالف لا يعبر عنه الالفين بل هما مختلفان متباينان وقد قام على كل منهما
شاهد واحد ولو شهدا احدهما بالالف والاخر بالالف ومائة والمدعي يدعي اكثر فثبت
لما ثبت اتفاقا على الالف اتفاقا لا اتفاقا ان هذين عديهما العطف ومعنى
لان الالف والمائة مختلفان عطف احدهما على الاخرى والعطف يقر الاول لان
ان شهد الاول لما قال له شهد بالف ثم قال الثاني بالف ومائة فقبل ان يقول ومائة
يخو وافق الاول وهذا العذر يكفي فيعتبر ويدعي ما بعد وكذا مائة ومائة وعشرة اي
لو شهدا احدهما بمائة والاخر بمائة وعشرة والمدعي يدعي اكثر فقبل شهادتهما على المائة
لان اتفاقهما عليهما بسبب تباين العطف وثالث هذين قد اتفقا على المائة لفظا ومعنى
بخلاف العشرة ومائة غير انهما صارت كالكلمة الواحدة باعتبار التركيب وليس
حرف العطف فكان نظر الالف والالفين وطلقة وطلقة ونصف يعني ان شهد
احدهما بطلقة والاخر بطلقة ونصف والمائة تدعي اكثر فقبل شهادتهما على المائة
لان اتفاقهما عليهما ولو شهدا بالالف مطلقا او شهدا بقرض الف ومع ذلك قال احدهما
فرض منها اي المدعي عليه المدعي من الالف كذا اي مقدارا معينا قبلت شهادتهما

على الالف لانها اتفقا على الالف ومعنى لا اي لا تقبل على العضا وذلك لان الذي شهد
بالعضا زاد في شهادته شيئا يقتضي النقص عن الالف فلا يسمع ولا يدعي به لان شهادته قد
مالم يشهد باخر معا كانه الشهادتان بالالف وغيره وينبغي ان يدعي الشاهد الذي
علم القضاء ان لا يشهد بذلك بغير المدعي عند تقرير الدعوى اي بالقصر لئلا يقتضي
على الظلم وذكر الطحاوي في بعض اصحابنا لا يسمع القبول ولو شهد بطلقة بدينار يوم الجمعة
ولو شهد هذا الاخر بدينار في يوم الجمعة واجتمعوا عند ذلك وكذا في الشهادتين
لان احدهما كان بدينارين وليست احدهما اولى من الاخرى فتقضى ضما والطريق في نحو ذلك
سقوطهما معا ولو لم يزل المهر الوقت كانه اضرا لا يتغير الحكم بدونه فاقبعت احدهما
في الاداء ومضى القاضي باحدهما وحكم بموجبهما او لا اي قبل قيام الاخرى بطلت الاثيرة
منهما لان الاول ترجحت باتصال القضاء بهما فلا تقضى الثانية ولو شهدا على جزيرة بقرعة
مهرز وكانت في غصبا واختلفا في لونها قطع يد المارق بهذا اذا دعي بقرعة
بطلقة من غير تعيين يدري صف اما الوادي سرف بقرعة سودا او بيضا لا تقبل بالاجماع وان
اختلفا في الذكورة والانوثة اي في ذكره المشهور به وانوشه لا اي لا تقبل شهادتهما فلا
عند ابيهم وعندهما لا يقطع فيهما اي في صورتين الاختلفا في اللون والاخلاق في الذكورة
الانوثة لان الشبهة ثبتت فيهما معا فاندرا المداها في السرة في السودا غيرها في البيضا فلم يتم
على كل منهما خصبة الشهاده فصار كالعصب وفي العصب لا تقبل الشهاده مع الاختلاف
اتفاقا لعدم القبول في السرة او لا امر المداهم ولا في العصب تقبل في شهادته التي مع
الرجال ولا كذلك في السرة ولا في حنيفة التوقف ممكن لان السرة اكثر ما يقع لبس او
حيطر بعيد واللولا بشارتها وفي عمنعان يكثر السوا من جانب احد الشهادتين في ذلك
الجانب والبياض في جانب الاخر والشهادتان في جهته بخلاف العصب لان حمل
الشهاده فيه يكونان او عروب فذا يتبع مع فيه الذكورة والانوثة لا يجتمعان في واحد
والوقوف عليهما انما يكون من القرب فلا تشبه ايضا فلا يثبت
فيه فينظر الفرق ولو شهدا واحد من الشهود وبالشرا
يعني لو شهد رجل ان يشتري عبدا فلان بالف وشهد
اخر بالف ومائة او الكسابة بالف يعني لو شهدا ان كانا

عبد بالف والاخر بالف ومائة ردت شهادتهما لانها
لم ينفقا على عبد واحد لان العقد بالف ومائة ولا فرق بين
ان يكون المدعى هو الباع او المشتري وبين بدعي المدعي اقل
المالين او اكثرهما لان المقصود منها اثبات النسب وهو الشراء
او عقد الكتابة وكذا العتق على ما لا يعنى اذا ادعى العبد ان مولاه
اعتقد بالف وادعى المولى انه اعتقد على الالف ومائة والصالح عن
قود و الرهن والخلع اذا كان المقصود بالاثبات هو العقد
لا المال ولذلك بينه المصنف بقوله ان ادعى العبد العتق والقاذ
الصالح عن القود وادعى الرهن الرهن وادعت المرأة الخلع ففي
الكل يتوالمراد هو العقد وهو يختلف باختلاف البدل وان ادعى الآخر
او المضمم الاخر بان قال المولى اعتقتك على الالف ومائة والعبد بدعي
الالف او قال ولى القيد صا لحنك على الالف ومائة والقائل بدعي
الالف وكذا الباقيان فيمكن المقصود بالدعوى هو المال وكان
كدعوى الدين فيما سبق انما يعنى اذا كانت الشهادة فيما يتعلق على
العطف كما اذا شهد احد هما بالف والاخر بالف ومائة فقبل على الاقل اتفاقان
كان المدعى بدعي الاكثر وان كانت الدعوى فيما لا عطف فيه مطلقا فشهد
احد هما بالف والاخر بالفين قبلت على الاقل عندهما ولا تقبل عند ايه والامارة
كالبيع عند اول المدعى يعنى اذا كانت الدعوى في الاجارة او في المدة قبل استيفاء
المعقود عليه واختلفت هذه لان تقبل الشهادة كما لا تقبل عند الاختلاف في
البيع للحاجة الى اثبات العقد وكالدين بعد ما يعنى اذا كانت الدعوى بعد
مضى المدة واستيفاء المنفعة والمدعى هو المورع فهو كالدين لان المدة اذا انقضت
تكون المنفعة في وجوب الاجرة وفي الكساح تقبل بالف مستحقة بغير كونهما احد
ان يدين ان المهر الالف والاخر الالف ومائة او الالفان تقبل
شهادتهما على الاقل من المبلغين ويحكم بالف لانه هو
الاقل سوا كانت الدعوى في الزوج او المرأة ولا فرق فيه بين

دعوى الاقل من المبلغين والاكثر لان المقصود به هو العقد ظاهر المال
هذا عند ابيهم وقالوا ردت فيه ايضا فلا يثبت النكاح وهو القيل لان
المقصود من المائتين هو عقد النكاح والعقد المقابل بالف ومائة
فبطلت الشهادة كما في البيع وجه الاحتسان ان للمال في النكاح تابع
حتى لا يبطل بنفي المهر فالاصح في النكاح هو الحمل والازواج والملك والا
اختلاف فيها هو الاصل فيثبت ثم اذا وقع الاختلاف في التبع يقضى
بالاقل لانفاقهما عليه ويتوى اقل المالين وكثرهما في الصحيح ولا بد من
الجرأى جرى الميسر الى المدعى في شهادته لا رت يعنى اذا ادعى الوارث على رجل
عبد امثلا وهو في يده انه ملك المدعى وان كان لابييه وان ذاليد يتصرف
فيه بغير حق وقام البيعة على دعوى فلا بد من ان يحل الملك الى المدعى اما
صريحان يقول الشاهد مات ابوه وتركه ميراثا للمدعى الذي فرض انه
ابنه فصريح يحل المال اليه او ضمانا يقول مات وهذا الشيء المدعى به ملكه
او هذا في يده فيثبت الملك للوارث ضرورة لانه يحلفه في املاكه عند ابيهم
ومحمد بن خلف قال لا يجوز في هذه الاشياء شرط الجرح ويقول ان ملك المورث فصلا
الشهادة بالملك للوارث شهادة به للوارث فان قال الشاهد حين اداء الشهادة
تفرع على قول ابو يوسف كان هذا الشيء للمدعى اعارة من ذى اليد او ودهم
اياء او اجرة قبلت الشهادة بلا جرح على الوجه السابق لان يد المودع والمستعير
والمساجرة قاعة مقام يد المودع والمعير والمودع والموجر فلصار كان قال مات
ابوه وكان المدعى في يده فهذا القول جرحي في الحقيقة فلو ترك للمصقول
بلا جرح كان احسن بالنظر الى قائل التفرع وان شهد الى الشاهد ان لمن
ادعى ان هذا الشيء ملكي وشهد شاهد ان هذا الشيء المشهود به كان في يدي
منذ كادرت شهادتهما لانهما لم يثبتا ان كونه في يده على اوطر يق كان واليد
متنوعة تخمل العارية والوديعة والاجارة فلا يثبت الملك مع
هذه الاحتمالات وان شهد انه كان ملكه قبلت لان الاصل ابقاءه كان
على ساكن ولو ادعى المدعى عليه انه اى الشيء المدعى به كان في يد المدعى

امري بالدفع اليه المدعي شران كان له حجة باني بها والا يعنى في يد المدعي
وكذا لو شهد اي الشاهدان باقراره بذلك او باقرار المدعي عليه بان الشيء
المدعي به كان في يد المدعي بحكم بان براده اليه غير مثبت كما في اقراره بذلك
باب شهادة على الشهادة تقبل اي الشهادة على الشهادة استحسانا في غير
حد وقعود فانها بنذر بان بالشبهة وفي الشهادة على الشهادة ثبوت
البديلية ولذا لا تقبل فيها شهادة النساء مع الرجل والقياس
ان لا تقبل سطقا لان في تراول الالسنه يمكن زيادة ونقصان وجه
الاحتساسة احتياج الناس اليها عند مرقده الاصل حضور
مجلس القضاء فلو لم تقبل لعطلت حقوق الناس وان وصلية
تكررت يجوز شهاده فرع الفرع وان سفل وشرط لها اي قبول
الشهادة على الشهادة نغذر حضور شهود الاصل اي مجلس القضاء
بأحد الاعذار الشرعية وذلك اما موت ومرض او غرض او عيبه سببه
سفر وهي ثلثة ايام فصا عدا وعن اني كف انه يكفي مسافة بحيث
اوعد الى مجلس القضاء لا يقدر ان يبيت باهله قالوا الاول احسن
وهذا رفق بالناس وبه احسن الفقيه ابو الليث في الزخيرة به افي
كثير من المتأخرين وعن محمد انه يجوز شهادة الفرع وان كان الاصل
صحيحا في المصروف كره قاضيان وكذا تقبل اذا كان الاصل امرأة في حرة
او غير برنة لم تغذر الحضور الى مجلس الحكم بشرط ايضا ان يشهد
ان كل اصل اثنان سواء كان او حدهما من شهود على الاصلين او غيره
واليه اشارة بقوله لا تغاير فرعي الشاهدين اي لا بشرط فيما تغاير
الفرعين بان يكون فرعاه هذا الاصل مغاير الفرع اصله حتى لو شهد
رجلان على شهادة رجل ثم شهد به هذا ان يعي بها على شهادة اصل
اخر في ثمة الحادثة تقبل عندنا خلافا للشافعي فانه يقول كل
شاهدين قائمان مقام واحد فصا كالمأنيين وعند مالك
يكفي واحد عن اصل واحد ولنا قول قول على رصنه للجوز على شهادته

على شهادة رجل الاشهادة رجلين فانه باطلاقه يفيد الاكتفاء باثنين
من غير تقييد وصفتهما اي صفة الشهادة على الشهادة تمهيدا واواما
الاول فهو ان يقول الاصل اي الشاهد على اصل القضية مخاطبا للفرع
اشهد على شهادتي اشهد بكذا اي بان فلان بن فلان افرغني بكذا
مثلا والظاهر ان قوله اني اشهد بكذا اي بان فلان بن فلان افرغني بكذا
واليه يشعر تركه فيما يبي من العبارة الاصغر واما الثاني فهو ان يقول
الفرع عند الاداء للقاضي اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته بكذا
او قال اني اشهد على شهادتي به لانه لا بد من شهادته وذكره شهادة
الاصل وذكر الخبر والشهادة على الشهادة لفظ اطول من هذا واقصر منه
لكن اخذنا المصنف افي عليه الامام الشريفي ويصح تعديل الفرع
اصل الله ان كان عدلا يصلح للتركية والا لا يصلح للشهادة لا يقال هو
مستهم لان شهادته نفسه لا يصلح الابتداء لانا نقول العدل لا ينهم
بمثله كما لا ينهم في شهادة نفسه مع احتمال انه انما شهد ليصير يقول
واحد الشاهدين الاخر لما مر فان سكنت عنه جاز اي لو
سأل القاضي الفرع عن اصله فسكت ولم يعدله جاز ذلك
ونظر في حاله اي وعلى القاضي حينئذ ان ينظر في حال الاصل ويسئل عنه
سترا وعلانية فان ثبت عدالة الاصل قبل شهادة فرعه عند ان يوف
قال محمد نرد شهادته اي لو سكنت الفرع عن تعديل اصله رد القاضي
تلك الشهادة رأسا لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرف الفرع عدالة
الاصل لم يكن الذي نقله عن الاصل شهادته لعدم شرطها وهو موجود
العدالة ولا يوف ان لازم على الفرع هو النقل دون التعديل لانه قد يخفي
عليه امر وعلى القاضي حينئذ ان ينظر في حاله كما لو حط به للشهادة
واذى بنفسه فانه يلزم القاضي ان ينظر في عدالة الاجل قبول شهادته
تبتل شهادته الفرع باذكار شاهد الاصل الشهادة لان التمهيل شرط وقد
للعارض بين الجبرين اعني خبر الاصل وخبر الفرع فان خبر الفرع

مشيت، وخبر الأصل ياف وذلك بوجوب قوطها ومعنى المسئلة ان يقول
الإصا مائهة على هذا الحادثة ومات او غاب ثم جاء الفرع بشهر على
شهادته هذه الحادثة او مع حضرته فلا يلتفت إلى الشهادة الفرع ولا يكر
وان شهد الفرعان على شهادة اثنين أصليين على فلائنة بنته فلا
فلائنة بحق من الحقوق وقالوا الفرعان أخبرنا أن الأصلان
انما يعرفان بما هو طريق المعرفة شرا وجاء المدعي بامرأة لا يدري أي
الفرعان انهما هي التي اشهداها الأصلان عليها ام لا فان اعترفت بانها
هي او كان القاضي يعرفها فيها وان انكرت ان تكون هي للشهود عليها قبل له
أي قال القاضي للمدعي ثبت لك الحق على فلائنة بشهادة هذين الشاهدين
فما من شاهدين آخرين يشهدان انهما أي هذه المرأة فلائنة المبيعة
بتك النسبة لان التعريف بالنسبة قد يتحقق شهادتهما والمدعي
يدعي ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون لغيرها فلا بد من اثباتها
للحاضرة وكذا الحكم في نقل الشهادة أي في كتاب القاضي إلى القاضي إذا حضر
أخضر للمدعي رجلا واسمه ونسبه موافق لما في الكتاب لكن انكر
ان يكون هو المذكور في النقل يقال للمدعي احضر شاهدين آخرين
يشهدان انه هو لان الاسم شبه الاسم فان قالوا أي الشاهدان فيهما أي
في السائلين المذكورين لبيان النسبة التيمية لا يجوز اكتفاء بتلك
النسبة حتى يثبت نسبها إلى فخذها سكون الحاء وهي القبيلة الخاصة
عند عدم ذكر الجرد وذلك لان التعريف لازم في مثل هذا وهو لا يحصل
بالنسبة العامة والقيمة نسبة إلى بني تميم وهم قوم لا يحصلون بحصول
بالنسبة إلى الفخذ لانها خاصة ولهذا فان المصير التعريف يتم بذكر الجرد
وللمراد منه الأدنى عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف على ظاهر
الروايات أو الفخذ لان ذكره يقوم مقام الجرد لان الفخذ عندهم
الجرد الذي ينزل منزلة الجرد الأدنى ونسبه خاصة بمعنى التعريف في غير العنق
لأن النسبة يحصل بنسبة خاصة وهي في زماننا أكثر ما يكون إلى الكنة المحلة

والنسبة إلى المصرا والمحلة الكبيرة عامة وإلى الكنة الصغيرة خاصة لان النكاح
قد اختلطت اسماؤها وان شئت نسبتهم وليبقوا كبر انهم يتميز عن غيرهم
وسقطت الاعتبارات وليبق سوى النسبة إلى القرى والمحلات **باب الرجوع**
عن الشهادة هو ان يقول كنت مبطلا في الشهادة او يقول رجعت
عما شهدت به او شهد بزوجي فلان لا يكون انكارها رجوعا لان
الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها لا يصح الرجوع عنها أي عن الشهادة
التي حكم بموجبها الا عند قاضي تنكير بشير إلى انه يشترط مجلس
القضاء أي قاض كان ولا يشترط الرجوع عند الذي شهد عنده والرجوع
الرجوع في غير مجلس القضاء فلو ادعى للشهود عليه رجوعا عن غير ما ادعى
للمشهود عليه ان المشهود الذي شهدوا على قدر رجوعا عن شهادتهم في غير مجلس
الحكم لا تسمع دعواه وان طلعت يمينهما لا يخلفان ولا يقبل برهانه عليه
أي لا تقبل بينة على رجوعهما عند غير القاضي لان البينة واليمين شترتان على دعوى
صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطلة بخلاف ما لو ادعى وقوعه
اللو ادعى ان رجوعهما وقع عند قاض سمع دعواه ويقبل برهانه على ذلك وحكم
بصحته رجوعهما وتضمنه أي تضمن المال المدعي اباهما قيمة ما شهدا
عليه فان رجعا أي الشاهدان قبل الحكم لا يحكم القاضي برهانهما للتناقض
بين كلامهما والقاضي لا يقضي بكلام متناقض لانهما وان كانا قد اويا الشهادة على
وفق دعوى المدعي ولا على الشهود عليه وان رجعا بعد أي بعد حكم القاضي كذا
لا ينقض الحكم لان الكلامين في نفسهما متناقضان والقضاء لا ينقض
المتناقض مع ان الاول قد رجح باتصال القضاء به وضمن المدعي عليه ما نقله
من ماله أي سبب ما ادعى الاقرارهما على انفسهما بسبب الضمان وهو الشهادة
الباطلة والتناقض لا يمنع صحة الاقرار وذلك لان التيسير على وجه التعدي يكون
سببا للضمان كما في النبر والشاهدان قد تيسرا لالتلاف تعديا وانما يصح
اذا قبض المدعي مدعا مطلقا أي دين كان او عينا لان الالتلاف انما يتحقق
بالقبض وقال الشافعي لا يضمنان وفي مسبو شيخ الاسلام والرخيرة ان كان

لشهود به عينا فله ان يضمنها بعد الحكم قبض المدعي العين او لا فيرجع احدهما
اي احد الشاهدين ولو رجع الاخر ضمن الرجوع نصفهما تلف بالشهادة وفي
ما تقدم عينا او دينا او عبدة في الضمان وعدسه لمن بقي من الشهود لمن رجع
اي الاصل في هذا البين المعتمد بها من بقي لا رجوع من رجع فاذا كان الشهود اثنا
فرجع احدهما بقي نصف الحق فيضمن الرجوع النصف وما كان الاعتبار لمن بقي
فرجع عليه بقوله فان شهد ثلثة ورجع واحد منهم لا يضمن ذلك الرجوع شيئا لبقاء
نصاب الشتم بارة وهو يمنع تضمين الرجوع فان رجع واحد اخر منهم شرطهما
او الرجوعان نصفان من حق لان بقاء احدهم يبقى نصف الحق وقد قلنا ان العبرة
للباقين وانما اشرك الاول في الضمان لان النصف قد تلفت لثبوتها وكفاية
احدهما ولا ترجع لاحدهما على الاخر فلم اشتركا كنهها وعلى هذا اذا رجع الاخر
ضمنوا الحق اثلا لانه تلفت شهادتهم جميعا وان كان رجلا وامراة كان الحق وقفي
بشهادتهم فرجعت واحدة من المرأتين ضمن ربعا من ذلك الحق لبقاء ثلثة الاثبات
بعد رجوع من بقي وان رجعت المرأتان معا او ستعا فاضمن نصفان لان كفاية
الرجل في نصف الحق وان كان رجلا وعشرة بنوة بحق وهي جمع امراه على غير
لفظهم فخرج ثمان من النساء لا يضمن بشدة بنون ثلثة لانه بقي من شهادته
كلا الحق اعف الرجل والمرأتين فان رجعت اخرى من الباقيتين ضمن بشدة ايضا
للسبع الزوجات ربعا من الحق لانه بقي ثلثة الارباع منه النصف شهادة الرجل و
الربع بقاء المرأة الباقية وان رجع النوة العشر جميعا ضمن بشدة بنون نصف لبقاء
نصف الحق بقاء الرجل وان رجع الكل او الرجل والنوة جميعا فعلى الرجل كسر من
للتلف وعليهن اى على النوة العشر خمسة اشداس منه عند اربع لان عشر اشداس خمسة
رجال يكون كل امرأتين قاعدتين مقام رجل واحد فصارت كما اذا شهد بذلك
رجال ثم رجعوا وعندهما عليه نصفين من نصف لان النساء وان كثرت في الشهادة
ليتم الامقام رجلا واحدا ولهذا لا يقبل كفاية الا باضمان الرجل فكان التثنية
بشهادته نصف المال وشهادة النصف الاخر وان شهد بالحق رجلان وامرأة
ورجعوا جميعا فالمرء اى الضمان على الرجلين خاصة لان المرأة الواحدة ليست

بشهادة بغير بعض الشاهد فكان القضاء مضافا الى الشهادة فله ان لا تضمن
ولا يضمن شاهد رجع لا ينكح بمهر سمي قيد التسمية اتفاقا في علمها اى على الدار
يعني اذا ادعى نكاح امرأته وجب جاحده واقام على ذلك بينة فقطع بالنكاح ثم رجع
عن جهادهم لا يضمن لثبوت لان المتلف هنا يقع البضع وينافع البضع عندنا غير
مضمونة بالايلاف لان التضمن يقتضي المماثلة بين بالنص ولا مماثلة بين العين
وللتقعة او عليه اى على الزوج يعني اذا ادعت المرأة على رجل انه تزوجها على الفدية
مثلا وهو ينكر فاقامت عليه البينة فقطع الفدية بالنكاح ثم رجع ينظر المهر مثلا
ان كل مهر مثلا الف درهم لا يضمن الرجوع لانه اتلف على الزوج عن مال بعوض فان
البضع يصير للمال الدخول في ملكه لا وفقد حصل التلف بعوض فلا ضمان عليه
قوله الاما وبنو مهر اثنا اثنا من بني العثمان فهو اثني اى يضمن الزبارة راجع كنهها على
الزوج بمهر اكثر من مهر المثل لانه اتلف تلك الزبارة بغير عوض فيضمن نصف الزبارة
الراجع احدا شاهدين وربعها ان كانت امرأة من رجل وامرأتين على قيام كسب ولا يضمن
من شهد بطلاق بعد الدخول ثم رجع لانه اتلاف بعوض ولا يضمن فيه مما تقدم ولا يضمن
في الطلاق قبل الدخول نصف المهر انما قيل الدخول لان المهر يترك بالدخول بالشهادة فلا
اتلاف معنى نظر الى العوض في البيع ما نقص عن قيمة المبيع يعني لو كانت الشهادة ببيع شيء
بدون فاضمان ثم رجع في ذلك المقدار الناقص عن القيمة لان ذلك الجرح اتلف بالعوض
فيمنع الضمان وفي العتق القيمة بالنص على المستني اى يضمن الناهي بالعتق اذا رجع
قيمة العبد مولاه لانه اتلف عليه مالية العبد من غير عوض وفي القصاص الربية فقط
يجب اذا شهد ان زيد قتل بكر فافترض رجوعا ضمننا الدية عندنا ولا يقتضيهما لان
القصاص جرم مباحة القتل ولو جحد منهما ذلك خلافا للساق في لوجود القتل تبيين
فأشبه الكفر ويضمن الفرع ان رجع اى في صورة الشهادة لو حكم القاضي بحق الاحد على
اخر شهادة الفرع ثم رجع لان التلاف مضاف الى الشهادة لا اى لا يضمن الاصل ان قال
عند الرجوع ما شهد به اى الفرع على شهادتي يعني اذا قال الاصل بعد القضاء سهاد الفرع
ما شهد به على شهادتي لا يضمن لانه انكر السبب هو الاشهاد فلو لا يبطل القضاء به لانه جبر
محمول فلا يميل الحكم الثابت وصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قيل القضاء وان قال الاصل

والرجوع كنت الشهادة ولكن غلطت ضمن الأصل عند محمد لا عند ما لا يضمن عند
الشخص بل يضمن الفرع للمحمد ان الفرع انما نقل شهادة الاصل فكانه حضر في نفسه ثم رجع
ولها ان الحكم انما وقع بشهادة الفرع لان القاضي انما يقضي بما يعاين من الحجج وهي
هذه الشهادة الفرع وان رجع الاصل والفرع معا من الفرع فقد عند الشخص لان سبب
الشهادة القائمة في مجلس القضاء وناوحد من الفرع الفرع فوجب الضمان عليه وعند محمد
يضمن بضم الناء وكسر اللام مشددة المشهود عليه بالرفع فاعلة الفرعين ثانياً بفعوله
او المشهود عليه كناية ضمن الاصل وكذا ضمن الفرع لان القضاء وقع بشهادة الفرع
من وجه وشهادة الاصل من وجه فحينئذ هما ولا يرجع وكما في متغيران فلا يلزم في التضمن
بينهما ولا يرجع احد الفرعين على الاخر بعد التضمن قول الفرع كذا باصل او غلط في
لست بشي يفي بعد الحكم بشهادة لان ما مضى من القضاء لا يفسد لقوله ولا يلزم الضمان لانه
تراجع عن الشهادة انما شهد على غيره بل اخبر عنه بالرجوع وهو جعل الصدق والكذب
فلا يلزم اليه وان رجع للزكي عن الترتيب ضمن عند ابي حنيفة خلافاً لها لان
الزكي لم يصد رسته بواجب الضمان غير انه اعني على الشاهد خبره فصار كشاهد الاحصاء فلهما
الشيء ولم اقلكم مصافاً الى الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدالة والعدالة انما عتبة بالتبين
فصار في معنى هذه العلة كما ان الحرج سبب حرج والحكم بصفاء العلة العلة بخلاف
شهادة الاحصان فانها شرط مخفي والفرق بينهما في الاصول معلوم ولا يضمن احد
الاحصاء رجوعه او لو شهد بالاخصاص وحكم الحاكم بالرجوع فرجع الشاهد بعد الرجوع بغير
انقلاب لانه انما شهد بالمشروط والحكم اعني الرجوع ليصافى اليه انما يضاف الى العلة اعني شهادة
الزنا ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط معا ضمن شاهد اليمين خاصة او
اي او شهد شاهدان باليمين او قال انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر وتبرأ مني
ان يوجد الفطر اي الرجوع ثم رجع الفرع تابع الحكم ففهم ان قيمة العبد على شهود
اليمين خاصة عندنا لان السبب انما هو شهادة اليمين والتلف انما يضاف الى السبب وقيل بالشرط
لو رجع شاهد الشرط وحده المراد منه الحنن فينصرف عن المتعدد ايضا كما بصدق على
لفرد وتختلف المتأخر في حكمه والاصح انه لا يضمن ومن علم انه شهد زوراً بان اقر على نفسه
شهد زوراً وقات البيت على اقراره بذلك او شهد فقل رجل او سوت وظهر حيا او لا

برؤية الهلال فحضر ثلثون يوماً وليس السماء على ولا يرى الهلال ونحو ذلك لا يضمن ولا
يقدر قال في الكافي اعلم ان شاهد الزور يبرأ اجماعاً اصل القصا بشهادته اولاً لانه
ارتكب كبير بصل اضر به بالمسلمين وليس فيها حد مقدر فبرأ زجره واستكبره
لانهم اختلفوا في كيفية فعند ابي حنيفة في غيرهم في غيرهم فقط وعند ما لا يضمن لان افعي
ضربوا ويحس لانه روى من رضى انه ضرب بالشاهد الزور يعين كوطاوتهم وجهه قبل هذا
محول السبلة وله ان يشك ان كان له ولا بعززه وسعت الى سوق ان كوفيا والى قومه
عند اجماعهم ان الزكي كوفيا فيقول لهم انا وجدناه شاهداً زوراً فاحذروه النكر
عنهم وشريح كان فاضياً في زمن الصحابة ومثل هذا التثنية لا يخفى على الصالحين
ولم يذكر عليه احد منهم عمل محل الاجماع فقد اجتمع ابو حنيفة بالاع للجمود فعمل شيخ
كتاب الوكالة في يقع الوكيل وكسر هاء التوكيل وهو الحفظ ومنه في اسماء الله
لكن الحافظ ولهذا قال الوكيل اذا قال محكمتك بما لك الحفظ فقط وقيل التركيب يدل على
الاعتماد والتقويض ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا اي فرضنا امورنا اليه وعلمنا
التوكيل لغة فهو من التصرف في الغير وكى الوكيل به لان الموكل وكل اليه اقيام بامره اي فوض
اعتماداً عليه فيكون فاعل بمعنى مفعول لانه يوكل اليه الامر هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف
والاصلي في جوارها ما روى انه عليه السلام وكل حكر بن خرام بشئ الاضحية و
على جوارها العقد الاجماع وشرطها اذ به الجنس اي صحة شرطه الى كانه يكون للموكل من ملكه
التصرف لان الوكيل ينفذ والاية التصرف من الموكل ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على
شيء كيف يقدر عليه غير وقيل هذا على قولهما وما على قوله فالشرط ان تكون التوكيل حلالاً
بما يمكنه التوكيل وما يكون الموكل مالاً فليس شرطه توكيل المسلم وسيابع الحر والخير
وشراء الثمن في البيع يتصدق بالثمن وفي الشراء يحل الخمر وسبب التثنية وقيل المراد به
ان يكون سالماً للتصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي فوج
للمرء يجوز للمسلم في الاصل وانما يمنع بعارض النهي ويكون الوكيل بعقل لعقد اي يعرف ان
الشراء حالي للبيع وبالبشئ والبيع على عكس ويعرف العرف الفاحش من البشئ فلو كان
مجنوناً او صبيلاً لا بعقل لم يرجح توكيله ويقصده الوكيل بذلك بثبوت الحكم او الرجوع
لانه حتى لو تصرف هو لا يقع عن الامر وقوع على قوله بعقله ويقصد قوله فيصح

عقود البيع كان ينبغي ان يفيد به بالعاقلة لثبوتها عن المحجور فان وكالة غيره جائزة
وانما يفيد نظر الغالب المحجور نادر لوقوعه او العبد لا اذن المبيع مثلهما اعني الوكالة
او عبد ماذن بالوصية عاقلا او عبدا مالا وان كان محجورا من المالك لصبي عاقلا ينفذ
تصرفه باذن وليه من نفسه فينفذ في ملك غيره بتوكيل والعبد العاقل ملك التصرف
على نفسه حتى يطلعه واقرار له بالحدود فيصير تصرفه في حق غيره بتوكيله محجورا
ينبغي ان يصفى للصبي بكل متعلق بالتوكيل وقد شاهد من قال انه متعلق بتصرف
ما يعتقد هو اى الموكل بنفسه اى كل عقد صحيح ان يباشره الانسان بنفسه من البيع
والشراء والهبة والصدقة والايداع والرهن والارتماء وغيره مما يجزى عنه التوكيل
غير بمسألة ايجاد او دفع او ابقاء كل حق معطوف على قوله بكل عقد اى يصح
التوكيل بقبض كل حق ممن هو عليه ان كان للموكل الا استيفاء وفود من مظهر
لخاص على العام والمخعة هو انه لا يصح التوكيل في ابقاء الحق مطلقا اذ لا تروا
وزر اخرى ولا في استيفائه مع غيبة الموكل عن المجلس لا في الحدود وتذكر
بالشبهة وشبهة العفو ثابتة حال غيبة بل العفو هو ان يظن انه لو كان متدبرا
اليه بالنقض بخلاف ما اذا كان للموكل حاضرا فان هذه الشبهة متفقية حينئذ وليس كل
احد مجلس المشتبقة فلو لم يجز التوكيل فيه يندب اليه الاستيفاء او يصح التوكيل بالخصوص
عطف على كل اى الدعوى والحواشي كل حق بطلة المدعى من المدعى عليه او لكل احد من
الوجوه والخصوصية لا يحتاج الى توكيل غيره بشرط رضى الخصم للزومها يعني ان رضى الخصم
بشرط الزوم لو كانت الاحوارها عنده اللهم الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه
حضور مجلس الحكم بدسبه لا يحق ان قيد للرض اتفاقا والافلو كان صحيحا
غير ان حضوره بمجلس الحكم يستعذر كما لو كان حلف عدم الحضور او علق
بالطلا او العناق او اعذر اخر فلا شك في جواز التوكيل تخورا عن لزوم الضرر
او غائبان فله كفر يعني ان يكون الموكل بعيدا عن مجلس الحكم بهما المقدار
فصاعدا او مريضا لا يقدر على الحضور لمجلس الحكم بقوة ويعلم ذلك
بالسؤال من رفقته ومن له اطلاع على حاله ولا يقبل قول اى ارباب اسافر لانه يريد ان
يشغل الوكيل بالحيل ليدفع حق حصته عن او يكون الموكل محذره وهي التي

غير المحذور من الرجال بكونه او ثبائنه معتد به الخروج الى مجلس الحكم وبلكمة
من لم يخرجها بالبسر وادى حاجتها الى الخصام يلزم توكيلها لانها لو حضر
مجلس الحكم بمنعها الحيا ان سطق بحققها وهذا الاحتياط احتاره المتأخرون
وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الخصوصيات
وعندها وعند الشافع لا يشترط رضى الخصم والتوكيل جائز لان التوكيل تصرف
من الموكل في حلاله حقه فلا ينعقد على رضى غيره كل توكيل بتقاضى الديون والى حنفية
اننا لانعلم انه تصرف في حلاله حقه لان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يلزم حضور
في الحكم والثالث متقانون في الخصومة فلنا يلزم منه بنصر الخصم فيتوقف على رضا
كالعبد المشترك اذا كان نبيدا مولى بغير الحجر الاخر بخلاف المربض والمسافر لان الجواب
غير مستحق عليها هنالك اعلم ان القاضي اذا علم النعت من الاباء يقبل توكيل من رضاه
واذا علم ان الموكل قصد ارضاء خصمه لا يقبل وهو مختار المتأخرين للفتوى وحقوق
عقد مبتدأ خبره قوله الذى تغلق به بضيعة التوكيل الى نفسه في عرف اهل العلم
المعاملة اعلم ان العقود التي سقاطها الوكلاء على اثنين احدهما ما يضيفه
الى موكله فالاول كبيع واجارة وصلاح عن اقرار مثله لا عقد فان التوكيل بالبيع
يقول بعته هذا منك ولا يقول بعته هذا منك عن قيل فلان وكذا التوكيل بالار
يقول اشتريته هذا منك ولا يقول للجمل فلان فيضيف ذلك الى نفسه فلذلك يلزم
القيام بحقوقه متعلق اى تلك الحقوق به اى بالتوكيل ان لم يكن اى التوكيل محجورا
احترار عن الصبي والعبد المحجور فان توكيلهما جائز لكن حقوق عقدهما ترجع
الى الموكل فيلزم التوكيل المبيع الى المشتري في الوكالة بالبيع وملكه اى قبض المبيع عن
بائع في الوكالة بالشراء وقبض الثمن اى ثمن ما باعته في الوجه الاول ويطالب
بفتح الام او يطلب منه ثمن ما اشتراه في الوجه الثاني ويترجع به اى بالثمن عند
الاستحقاق اى انحق المبيع من يده وكان قد سلمه كتمه الى البائع يرجع به عليه
ويخاصم البائع في عيب بشرية اذا ظهر به عيب فدم ويرد به اى يرد المبيع على البائع
بالعيب هذا ان لم يملكه بعد الى موكله وبعد تسليمه الى الموكل لا يخاصم فيه ولا يرد
الا اذن اى باذن الموكل لان الملك وصل الى ماله ويخاصم بالفتح في عيب سبعة

مشتريه يحامى بها ان كان في يد غيره يعني لم يسلمه الى الموكل بعد وقال الشافعي ان الحقوق
في جميع ما ذكر يتعلق بالموكل لانها تابعة لحكم التصرف والحكم وهو الملك متعلق
بالموكل فكذلك نوابه والوكيل فيها كالرسول كالوكيل بالنكاح ولنا ان الوكيل هو العاقد
حقيقة وحكما اما الاول فظاهر لان العقد يقوم باللفظ وهو انما يصدر عن الموكل
واما الثاني فلا ينبغي ان يضاف الى الموكل ولو كان رسولا لما استغنى عن ذلك كالرسول
واذا كان كذلك كان اصل الحق في الحقوق فنعلق به قوله والملك يشتبه بالمشري
للموكل ابتداء تحقيق العمل وببانه ان هناك انما في مباشرة الوكيل بالشراء العقد
ثبت للملك في المشري وثبت التصرف في حقوقه فالملك يثبت للموكل ابتداء
فلا يعنى قريب وكيل مشري وكالة الجملة صفة وكيل او لو كان المشتري عبدا هو
ذو رحم محرم من الوكيل لا يعنى عليه ولو كان ذا رحم محرم من الموكل يعنى عليه
والفقه فيه انه معتبر بالتوكيل اباق وهو انما يصدر عن الموكل فيكون اثره
اعنى الملك ثابت له واما الحقوق فانها تعد ظاهرا مباشرة وهو صادرة من الوكيل فتعلق
به والثاني من العقود اعنى ما يضيفه الوكيل الى الموكل فهو ما بينه المص بقوله وحقوقه
عقد يضيفه الى الوكيل الى سوكه متعلق بالموكل لانه في هذا الضرب من العقود غير محض
والذي يحكي قول الغير ولا يثبت الحكم في حقه كما لو حكي فذ في غيره لا يكون فاذا ولد ذلك
لا يستحق عن افاضة العقد العقد الموكل ثم انه عدد الحقوق المذكورة على سبيل التمثيل
بقوله النكاح وخلع وصلى عن الكافر باحتراز عن الصلح عن اقراره من الضرب
الاول ولذلك صرح به في تمثيل التمس الاول كونه بمنزلة البيع اذ هو في الحقيقة
مبادلة المال بمال متعلق بحقوقه بالوكيل فلو اودم عطف على قوله انكار ولو كرر
لما فيه كان اظهر وانما قيد به احتراز عن دم الخطاء فانه يتعلق بالعاقلة وليس
بما يخرج فيه ثم عاد الى تعداد حقبة الحقوق فقا وكتابة وعطف على مال لا يحفي وجه
التخصيص به اتنى العتق على مال وهبة والسيتم بصدقة والفرق بينهما ان الثاني
الثاني لا يجري فيه البديل بخلاف الاول واعارة واستعارة وبيع ورهن وارتها في
واقراض اعطى فرض واما الاستقراض فالتوكيل به باطل لا يثبت للموكل ملك في
وشركة ومضاربة فالحقوق في هذه المذكورات وما في معناها ترجع الى الموكل

دون الوكيل ولذلك يضيفها الى الموكل ولو اضافها الوكيل الى نفسه كما في النكاح
مثلا كان النكاح لفصار الوكيل في ذلك كالرسول في البيع وهذا لان الحكم في هذه
العقود لا يقبل الانفصال عن السبب لانه لا يتصور صدور وره من شخص
وثبت حكمه لغيره فكان كغيره وتكون عبارته عبارة المرسل حتى كان العقد
انما صدر عن الموكل ولذلك ترجع الحقوق اليه ثم ان المقاطع في غير صورة النكاح
ظاهرا وتكون المقاطع في النكاح باعتبار ان النساء لو كنهن او ميات غير قابلات
لجريان الملك عليهن لكن يجوز الشرع ذلك ضرورة النكاح فكان النكاح
مقاطعا لذلك الاعتبار وان كانت العقود المذكورة المقاطعات لا يملك اضافة
احكامها الى الوكيل لزم تعلقها بالموكل دون الوكيل فلا يبطال من قبل المرأة وكيل
الزوج بالمهر تخرج على قوله وحقوق عقد يضيفه الى سوكه متعلق بالموكل ولا يبطال
وكيل المرأة تسلمها او تسليم المرأة لان الوكيل فيه كغير محض لا ترى انه لا يستغنى
عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضافة الى نفسه كان النكاح ولا يبطال الوكيل بالملع
من جانبها اي صابيل الملح ولا الوكيل بالصلح المذكور بيبده وكذلك الوكيل بالهبة
والصدق والاعارة والايداع والرهن لانه كغيره فلا يبطال لان الحكم فيها انما يثبت
بالقبض وتبلا في محلا مملوكا لغيره فلا يجعل اميدا في الحكم ثم ان المصلح لما فرغ من نيته
نوع الوكالة واحكامها شرعا في ذكر بعض فروع تتعلق بها فقال والمشتري منع
التمن عن الموكل يعني اذا وكل بيع شئ فباعه الوكيل ولم يقبض الثمن ثم ان الموكل طلب الثمن
من المشتري فله ان يمنع عن الاداء لانه اجنبى عن العقد وعن حقوقه لما انما يتعلق
بالعاقد وهو وكيل فان الوضع او لودع المشتري المثل اليه الى الموكل مع ذلك الدفع فقط
حق الوكيل من الطلب لا يبطاله الوكيل المسمى بالتمن ثانيا ظرف او سقوطا مطلقا
وفعا ثانيا لان نفس الثمن المقبوض حق الموكل وقد وصل اليه فلا فائدة في الاخذ
ثم الدفع اليه وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به صورة المثل رجل
وكذا يبيع عبدا فباعه الوكيل ممن له دين على وقعت المقاصة بغير ان المشتري يبيع
دينه من الموكل ويتراد الصلح ولم يبق للوكيل حق طلب الثمن من المشتري وكذا ان كان له
او للمشتري على الوكيل دين والمستلذا له المقتضى فيصير بين الوكيل قبل اذ يبيعه

عند ابيهم ويحذر رجلان الوكيل يملك ايراد المشتري عن الثمن في ذلك التعبد يقع الثمن عوضا
عن دينه وهو معنى المقام المذكور خلافا لابي يوسف فان عنده لا يقع للمقاضي
الوكيل لان الثمن حق الموكل والدين ودية الوكيل فلا يكون حق الغير عوضا في دينه
الوكيل للموكل اي على قول ابيهم ويحذر ضمن الوكيل الثمن للموكل لانه صار عوضا عن دينه
فضمنه كالوفضه دين الغير باسمه فانه يرجع عليه بمثل وان كان دينه عليها اي ان كان دين
للمشتري على الوكيل والموكل معا فالمقاصة تقع بين الموكل دون الوكيل لان الثمن حق
الموكل فالاولى ان يقع عن دينه لانه وهو الاصل باب الوكالة بابيع والشئ لا يصح الوكيل
شئ يشمل اجنبا المراد منها الاجنبا الفقهية والاجنبا المنطقية ولهذا ابيها بقوله
كالرفيق فانه جنس يشمل انواعا كالدروى والجشي والذكر والانثى وغير ذلك والثوب فانه يتناول
لللبوس من الاطلس الى الكا والدرية للجها الفاحشة ايضا فالدرية في الحقيقة
اسم ملاب على الارض وفي العرف يطلق على الحيل والبغال والحمير فجمع اجنبا كثيرة
او ما هو كالاجنبا اي لا يصح التوكيل بمثلها متعديات تشبه الاجنبا كالدرافق
نصفه على الوكيل الضيفة والمبينة باللبن والمبينة بالحما او غير ذلك وان وصلية
بين الثمن اي لا يصح التوكيل في الفصيلين ولو عين الثمن نحو ان يقول اشتري رقيقا
بمائة او دار بالف مثلا والحاصل ان الموكل بالشراء لا بد ان يبين للوكيل بمثلثه اما
بذكر جنس وصفته او ببيان جنسه مبلغ ثمنه لصير ذلك معلوما له فليكنه الامار
ولهذا قال المص رحمه الله فان شئ نوع الثوب كالهرو ويجازي نحو ان يقول اشتري ثوبا
مرويا بعشرة دراهم مثالا لانه اعطى عردة دينارا واسره ان يشتري له ثوبا فذكر
الجنس الثمن وسكت عن ذكر الوصف وكذا ان شئ نوع الدابة كالفرس والبغل
نحو ان يقول اشتري فرسا او بغلا فان كان سلطانا فعلى الوكيل ان يشتري له من اعلى
اضف الحيل والبغال واعلاها اثمانا وان كان من البقضاء والعلماء يشتري له من
الوسط نحو عاو ثمانا وان كان من عرض الناس من الادنى وبالمهلة ما يليق بالموكل
بحسب العرف او بين ثمن الدار والمهلة التي تشتري الدار منها نحو ان يقول اشتري
واربعا في محلة كذا او بين جنس الرفيق كالعبد فان الرفيق يشمل العبد والامة
فانها من بني ادم جنسان للاختلاف للاغراض سهما ونوعه معطوف على قوله

او بين جنس كالسركى بان يقول اشتري عبدا تركيا او هنديا ونحوه او بين ثمن
بعين على صيغة المعلوم صفة ثمن نوعا وهذا انما يكون فيما اذا كان السعر متعينا
او متعارفا كما اذا كان الثوب الهروي بعشرة والموصل بعشرين فقال اشتري ثوبا
بعشرة فانه متصرف في الاول والعشرين فالثاني او عزم فقال ابتع ما رايت فانه
يكون حينئذ قد فرض الامر الى راي الوكيل فاي شئ يشتريه فمتنلا والاصل في باب
الوكالة ان الجهاالة اليسيرة تنحل ضرورة لاجتماع ما ذكر لا يحلوا عن جهالة ما
فلو لم يتنازع بها يندب التوكيل في غير المتعين المعلوم وذلك لان معنى التوكيل
على التوكعة لانه كالتعاقد باعتبار عدم الجهاالة جرح ظاهر والجرح مدفوع شرعا ك
لجهاالة اذا تعاقدت لم يبق لحملها وجه ولو وكله شراء الطعام فهو اي التوكيل يقع على
الجنس حقيقة فلا يكون للوكيل شراء غيرهما فالواحد في عرف اهل الكوفة فان عندهم
السوق الذي يباعان فيه سمي سوق الطعام وعند بعض ما يسمي ما وراء النهر هو ما يوك
يعبر ايام كالحلح المطبوخ والمشوى وقيل ان التوكيل يقع على البئر في كثير الدراهم وهي
عشرة وما فوقها ويقع على الخبز في قليلها اي الدرهم وهي ثلثة وما دونها وعلى الدق
الدقيق في وسطها وهي ما بين الثلثة الى العشرة هذه الاعتبارات غاية للتكاسب بين الثمن
والثمن في سائر الولية يقع التوكيل بشراء الطعام على الخبز فقط بكل حال اي قلت
الدراهم او كثرته وهذه الاقوال كلها استحسانا ذهب اليها المتأخرون والقائل ان تنصرف
التوكيل الى كل ما يطعم اعتبارا بالحقيقة كما في الثمن على اكل الطعام فانه يعم كل مطعم
وجه الاستحسان ان العرف اسلك واقرى واعتباره من القياس اولى وهو على ما ذكرناه
اذا افترق بلفظ البيع والشراء ولا عرف في الاكل في باب الثمن فبقى على اصل الوضع
من غير مانع للقبول والاعراض مع التوكيل بشراء عيني اي شئ معين يبين
له على الوكيل اي يبين حاصل الموكل على وكيله يعني اذا كان له رجل على اخر الف
درهم فاسره ان يشتري له بها عبدا معيت ففعل مع التوكيل ويقع الشراء للموكل
حتى لو مات العبد في يد الوكيل يكون له مال الموكل وسقط الدين عن ذمة
الوكيل كد للموكل وفي غير العين اي لو اسره ان يشتري بالالف التي عليه عبدا
ففعل ثم مات العبد ان هلك في يد الوكيل قبل ان يسلمه الى الموكل فعليه اي على الوكيل

وان قبض الموكل من الوكيل فهو له اي للموكل ومهلك من ماله هذا
عبد ابيح وقال هو لازم للموكل ايضا كما في الوجه الاول وهذا كونه عليه
اي على الموكل اذ قبضه الوكيل وعلى هذا امره ان سلم ماله عليه
او صرفه اي على الخلاف المذكور ما اذا وكل الراي من ماله
اي ان سلم ماله من الراي في شيء يصح السلم فيه من المكيل
او للوزونات او غيرها او يصرف ماله في ذمته من الدراية بالدرهم
او بالعكس ففعل للمأمور ذلك ثم ملك الملك المسلم فيه او للمصرف
من النقد قبل ان يصل الى الموكل فعند ابيح يهلك من ماله الوكيل وعندهما
من ماله الموكل لهما ان الدرهم والدراية لا سعيان في العقود و
المعاوضات والى حصة النقود تتعين في الوكالات ولو وكل الحر عبد
المشترى نفسه له اي للموكل من سيده اي من سيد العبد بان قال
البيشترى نفسك من سيدك فان قال العبد سيده يعني نفسه
لفلان يعني الموكل قبض المولى فهو له اي العبد يصير ملكا لفلان
الموكل لان العبد يصلح وكيل عن غيره في شئ لنفسه لانه
اجنبي عن ماله والبيع انما يرد عليه من جهة كونه مالا ماله
في يده وان لم يقبل العبد يعني نفسه الفلان بل قال يعني بكرا
ففعل عتق لانه يصير مشترا بنفسه فيكون اعتاقا على ماله والوكيل
العبد غير غيره ليشترى به من سيده بالف ودفعها اليه فان قال
الوكيل للسيد اشترى به لنفسه اي لنفس العبد فباع السيد
عتق العبد على السيد ولاؤه له اي للسيد لان بيع نفس العبد
منه اعتاقا على ماله والاعتاق يتوقف على وجود القبول من المعتق وقدر
جهد ذلك لان شراء العبد نفسه قبول منه للعبد ببلو الماسور
مخض عن العبد حيث اضاف العقد الى سوكه فالحقوق لا ترجع اليه
فضا كان العبد اشترى نفسه لنفسه اذا كان ذلك التصرف اعتاقا
اولا لانه وان عليه وان لم يقبل الوكيل اسريته لنفسه بل قال اشترى به فقط

اي العبد للموكل اي يقع له الشراء له وعليه اي الوكيل ثمن سيده لان اللفظ حقيقة
للمعاوضة والحقيقة يجب العمل بها من ماله او قد امكن العمل بها حيث لم
يبين فيما فظ عليها بخلاف شراء العبد نفسه لان الجواز فيه متعين واذا كان
معاوضة ثبت له الملك له وما اعطى العبد لاجل الثمن اي الالف الحرف
منه انما للمولى الاول لانه كسبه عليه وعلى المشتري الف مثله ثمن العبد فانه في
مذمته حيث لم يصح الاداء والا لزم تعويض المولى الاول عن ماله بماله فلا
يصح ولا بد من عوض العبد فيلزم على المشتري الف اخرى ثمن او قال الوكيل
لمن وكل بشراء عبد غير معين كما يشعر تنكير عبد اشترى لك عبد فمات
العبد عندي قال الموكل اشترى لنفسك فاقول للموكل ان لم يكن وقع
الثمن لان الوكيل اخبر عما لا يملك استينا فوهو الرجوع بالثمن على الامر
لك لان الوكيل يدعي على الامر الثمن وهو ينكر وجوبه عليه والغرض للمكر وال
فللوكيل اي ان دفع الموكل الثمن للوكيل في هذه الصورة فالقول للموكل لانه
اسين في الثمن وهو يريد الخروج عن عهدة الامانة والقول للامين مع
اليامين وللوكيل بالشراء طلب الثمن من الموكل لانه انعتق بينهما مبادلة
حكمة لان الوكيل صار كالبايع وله ايضا حبس المشتري عن البايع لاجله
اي لاجل ان ياخذ الثمن من الموكل وفيه خلافا لفرق فان هلك المشتري في يد
الوكيل قبل حبسه عن الموكل هلك على الامر ولا يسقط ثمنه عن الموكل لان
البيع امانة في يد الوكيل لانه قبضة للموكل وليس على الامين شئ وان هلك
عبد بعد حبسه سقط ثمنه عن الموكل عند محمد وهو قول ابيح لانه عندهما
بمنزلة المبيع اذا حبسه البايع لاجل الثمن فهلك هلك من ماله وسقط ثمنه
من المشتري وههنا الوكيل كالبايع للموكل بناء على المبادلة الحكمية للثمن
كونه وعند ابي يوسف هو كل رهن يعني ان الوكيل بمنزلة المرتهن في السد
المشتري في يده بمنزلة الرهن فاذا هلك هلك بالاقول من قيمته ومن الثمن
لانه محبوس للاستيفاء فيكون مضمونا لكل رهن بعينه وذلك لان البيع
ينسخ بهلاك المبيع وههنا لا ينسخ اصل القعد لهما ان البيع

في حق الموكل والوكيل كما اذا ارده الموكل بعيب ورضى به الوكيل وليس الوكيل
 بشيء من معنى اما الاشارة او باسمه العلم او بالاضافة الى ملكه شراؤه
 لنفسه لانه يؤدي الى تعزير الآخر حيث اعتمد عليه فان شراى الوكيل المشتري
 بخلاف جنس ما سمي الموكل من الثمن كما اذا امره الموكل ان يشترى به بالدرهم فشرى
 الوكيل بالدينار او شراى بغير النقود وقد كان الموكل امره بان يشترى بالنقود
 وشرى بالشراء مطلقا فانه يقع على النقود عرفا بل على النقد الرائج في البلد ووقع
 له اى يقع الشراء في الوجهين للوكيل لانه خالف امر الآخر وكذا ان امر الوكيل
 غيره بان يشترى له ذلك فشرى بغيره اى غيبته الوكيل ووقع الشراء للوكيل
 الاول وان حضرته فلم يملك اى ان اشترى المأمور ذلك المعين بحضره الوكيل
 ووقع الشراء للموكل اى ان اشترى لانه كان اعتمد حضوره رأى الوكيل وان
 اشتراه المأمور بحضرته كان كأنه اشترى بنفسه فيقع للأمر وفي غير
 المعين هو للوكيل اى لو وكله بشراء عبد غير معين فاشترى الوكيل عبدا
 من غير ان يقول للموكل فاشراء ووقع للوكيل الا ان اضاف العقد الى حال
 الموكل بان يقول اشترى بيته الكف التي للموكل او طلقاى قال اشترى
 بيت باللف ولم يقيده بملك الموكل ونوى له اى نوى الشراء للأمر ويعتبر
 في الطرفين والسلم مفارقة الركيل لانه هو العاقد فاذا قبضه تم العقد
 وان فارقته قبل القبض بطل العقد لفقد شرطه لا الموكل يعنى لا يعتبر
 مفارقتها قبل القبض لانه ليس بعاقد والمراد التوكيل بالاسلام دون
 قبول السلم لانه لا يجوز فان الوكيل حيث يبيع طامعا في نفسه على ان يكون
 الثمن لغيره وهذا لا يجوز ولو قال رجل لاخر معه متاع يريد بيعه بغير هذا
 الزيد المتاع فباع صاحب المتاع ثم ان ذلك القائل ان يكون زيدا امره فليزده
 اخذه اى اخذ ذلك المشتري ان لم يصدق انكاره اى ان لم يصدق زيدا انكاره
 ذلك القائل الوكالة لان قول القائل يعنى ان يداقر منه بالوكالة عن
 زيدا فلا ينتقض ذلك بانكاره بعد ذلك فان صدقه اى ان صدق
 زيدا انكار ذلك القائل الوكالة لا ياخذ اى لا ياخذ ذلك المشتري جبرالات

اقراره بقره فان انكار القائل والتصديق زيد له ولا قراره من جهتين فليس
 لزيد بعد ذلك اخذ المشتري جبرا وانما قال جبرا لان المشتري ان سلمه
 الى زيد طوعا يكون بيعا بالطعاطى وان لم يوجد لان التسليم على وجه
 البيع يكفي في البيع بالتعاطى وان لم يوجد نقد الثمن فان سلم المشتري
 اليه صح اى بعد ما ذكر من انكار الوكالة وتصديق زيد له لو سلم ما
 اشتراه الى زيد صح وكان ذلك كشرى الفضولى غيره شيئا وتسليم لذلك
 الغير او يكون مشتريا لذلك الشئ بالتعاطى وايا ما كان فعليه العهده
 والحقوق ترجع اليه لا على العاقد لانه بانكار الوكالة وتصديق زيد له في
 ذلك لا نكار خرج عن ان يكون وكيل ولا حقوقا مما تتعلق بالوكيل
 حقيقة وجبت له بكن تعلقها به عادة الى زيد لانه هو المشتري والقابض حقيقة
 وحكما فتعلق الحقوق به جزما ومن كل اخر يشراء رطل لم يدرهم فشرى الوكيل رطلين
 لما يدرهم فشرى الوكيل رطلين لما يدرهم مما يباع منه رطل يدرهم لزم مو
 كله رطل فقط من دينك الرطلين بنصف درهم عنداى حنيفة وعند حماد يلزمه
 اى يلزم الموكل الرطلان بدرهم وقيل ان محمد مع ابيح ويرجى ان محمد لم
 يذكر في الاصل خلافا وعلى هذا فلا يلزم يوسف ان الموكل امره بصرف الدرهم
 الى الحم ظانا ان سعره كذلك يعنى رطل بدرهم فاذا اشترى الوكيل رطلين
 فقد زاده خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبده بالثمن بانه ولاى حنيفة
 انه انما امره بشراء رطل ولم يؤمر بالزيادة ولما اشترى ما جيعا نفذ على الموكل
 ما امر به بحصة من الدرهم ونفذت الزيادة على الوكيل بخلاف ما اشتغل به
 فان الالف الزيدة في الثمن العبد حصلت بدلا عن ملك الموكل فيكون له وانما
 قيد بقوله مما يباع رطل بدرهم لانه لو اشترى مما يباع منه رطلان بدرهم
 يكون ذلك كله لازما للوكيل اجماعا لان الذى امر به الموكل يكون
 سميئا طيبا والذى اشتراه الوكيل من يداقر منه فقام يحصل مقصود الا
 مر فلا يلزمه والمأمور رضى به فليزمه ولو وكل رجل اخر بشراء عبد من
 بعينه لم يسلم ثمنه فشرى الموكل احداها جاز لان التوكيل مطلق

يجوز للوكيل ان يشتريهما معا او متفرقا بشراء احدهما بخلاف فيلزم الامر
وكذا ان وكل بشرائهما بالف وقيمتها سواء فشرى احدهما اي احد العبد
بن نصفه اي بنصف الالف وياقل من نصفه وان باكثر لا اي ان اشترى
احدهما باكثر من نصف الالف لم يلزم الامر لانه قابل الالف بهما وقيمتها سواء
فيقتسم بينهما نصفين دلالة فكان امره بشراء كل واحد منهما بخمس مائة
فالشراء بهما موافقة وياقل منهما مخالفة الى غير وبالزيادة مخالفة الى
شراء قلت الزيادة او كثرت فلا يجوز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز اي شراء
باكثر ايضا كما يجوز باقل ان كان ما يتغاب فيه والحال انه قد بقي من الثمن
الف ما يشترى بمثله الاخر من العبدين فان شري الاخر مما بقي من الثمن
قبل المصومة جاز اتفاقا لانه امتثل ما امر به من غير مخالفة لان
شراء الاول قائم وقد حصل غرض الموكل اعني تحصيل العبدين فان
قال الوكيل بشراء عبد غير معين بالف فاشترى عبدا وقال شريته
بالف وقال الموكل لا بل شريته بنصفه اي بخمس مائة مثالا فان كان الموكل
قد دفع اليه اي الى الوكيل المذكور الالف التي امره ان يشتري بها صدق
الوكيل في شرائها واذلكتا بما يكون ان ساوى العبد المشتري الالف
لان الوكيل امين في ذلك وقد ادعى الخروج عن عهده الامانة والامر يدعى
عليه ضمان خمسمائة وهو ينكرها والقول للامين والمنكر مع اليقين وان
لم يكن الامر فعها اي الالف الى المالمور والمسئلة بحالها فان ساوى العبد شري
نصفها اي خمسمائة فقط صدق الموكل لان الوكيل خالف حيث اشترى
ما يساوي خمسمائة والامر بما كان بما يساوي الف فيضمن والمراد بقوله
صدق جميع ما ذكر التصديق بغير الحلف وان ساواها تخالف اي ان كان العبد
المشترى يساوي الف فيحلف الموكل بان الوكيل ما اشتراه بالف وانما اشتراه
بخمسمائة ويحلف الوكيل بان ما اشترته بخمسمائة وانما اشترته بالف لان
الوكيل والموكل بمنزلة البائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن ومنه
التخالف ثم يفتح العقد الذي جرى بينهما ويكون العبد للمالمور وكذا اي وكذا

الحكم وهو التحالف في معين لم يستم له ثمنايه لو وكله بشراء عبد معين بان قال
له اشتر هذا العبد ولم يستم له ثمنايه فشرى الوكيل واختلفا في ثمنه
بان قال الوكيل اشترته بالف وقال الموكل لا بل شريته باقل منه فانهما يتحا
لف كما مر ويبقى المشتري للوكيل ولا عبرة بالتصديق البائع في الاظهر يعني لو
صدق البائع الوكيل بشراء بالف لا يعتبر ولا يلتفت اليه لانه يريد ترويج
صفقه وزيادة الثمن فيكون بذلك التصديق بما لا لنفسه زيادة فلا
يصدق **فصل** لا يصح عقد الوكيل اي انشاءه عقدا بالبائع والشرع
من تركه شهادة له كاصله ووفيه وزوج وعرس وسند لعبد وسكاته و
شريك فيما يشتر كان لان مواضع لهم مستثناة عن الوكالات وهذا مذهب
التهمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا اذا لم يطلق له الموكل واما اذا اطلق
بان قال له بع من شئت فيمضى يجوز لبيعه لهم بمثل القيمة ذكر الزيلعي
وفي النهاية ان الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان كان باكثر من القيمة يجوز بل
خلاف وان كان متقاد مياقل منها بغبن فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان
بغبن يسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان بمثل القيمة فعن ابي حنيفة
يسان وقال يجوز عقد الوكيل مع المذكورين بمثل القيمة الا في العبد والمكان
اي لا يجوز عقد الوكيل بالبيع والشراء من عبده المانزون او سكاته لان ذلك
عائده الى العاقد تحقيقا او تفديرا فيكون عاملا لنفسه وانما الجواز مع غير
هما فلا ن التهمة حينئذ منتفية اذا املاك متباينة والمنافع منقطعة
فكان كالعقد مع الاجنبي بخلاف العبد لان ما في يده للموكل وبخلاف
المكانت فان للموكل حقا في سبه وقد يصير الكل له عند العجز والوكيل بال
بيع يجوز بيعه بما قل من الثمن او اكثر وبالعرض عند ابي حنيفة وقال لا يجوز
الا بمثل القيمة وبالنقود اي قال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن
الناس فيه وايضا لا يجوز الا بالدرهم او لدا نادر لان الموكل وان كان
اطلق التوكيل ولم يعين ثمن او لا مقدارا ولكن المطلق من الامر تنقيد
بالمعارف لان تصرفات انما تراد لدفع الحاجات فتقيد لمواقعها و

والمتعارف فيما نحن فيه البيع بثلث المثل وبالنقد ودون البيع بغبن فاحش
بيع من وجه ومبته من وجه وكذا المقاضاة ببيع من وجه وشراء من وجه فلا
يتناول ولا مطلق اسم البيع ولا في حقيقته ان التوكيل بالبيع مطلق فيجري على الا
اطلاقه في غير موضع التهمة والبيع بالغبن او الغبن متعارف عند الحاجة
وبيع المقايضة ببيع من كل وجه وشراء من كل وجه ولو جرد كل منهما فيه وصدقه
عليه ويجوز بيعه اي بيع الوكيل ما وكل ببيعه بالنسبة الى التمن الموكل لان
التوكيل مطلق والبيع بالنسبة متعارف هذا اذ اباغ ما يبيع الناس فيه نسبة
فان طالة المدة متجاوزا عنه لا يجوز وايضا اذ كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز
ولو قال بعه بالنقد فباعه بالنسبة لا يجوز ويجوز بيع نصف ما وكل ببيعه اي
بيع كله اذ الم يكن في بيعه ضرر ويجوز اخذه اخذ الوكيل بالبيع بالثلث كهيلا
او اخذه بالثلث رهنا فان هذه التصرفات من الوازم البيع ثم ان المص شرع في تفرع
ما لو فعل الوكيل ما اذ يلزمه وجود او عدمه فان فلا يضمن الوكيل ان تولى بمسؤول
اي هلك ما على الكفيل من التمن في صورة ما اذا باع واخذ به كهيلا فوات المديون
مفلسا والكفيل ايضا او غاب ولا يعرف موضعه ونوى المال فلا يضمنه الو
كيل اوضاع الرهن في يد اي الوكيل لان حق الاستيفاء للوكيل والرهن والكفالة
والكفالة يؤكد ان الاستيفاء فيملكها الوكيل والهالك في يده كالمها لك
في يد الموكل فلا يضمن بخلاف ما اذا اخذ الوكيل بالقبض رهنا او كفيلا
فتوى ضمن الوكيل لانه لا يملك اخذ الكفيل والرهن ولو وهب الوكيل
بالبيع التمن من المشتري اذ ابراه منه او حط عنه بعد العقد لاجل
عيب ظهر في المبيع او تغير غير جسيم عند البيع ومحمد ويضمن ذلك للمع
للامر في المبيع كله او بعضا وعند ابي يوسف لا يجوز شيء من ذلك
لان كل تصرف تصديره الوكيل ضامنا فقول ابي محمد لا ينفذ في قول
ابي يوسف وكذا الخلاف بين الطرفين لو اجمعه اي لو باع الوكيل ما وكل
به نقدا ثم اجمعه او قبل به حواله اي احتال الوكيل بالثلث على آخره يجوز
عندهما خلافا لابي يوسف ولو اقاله صح اي لو اقال الوكيل المشتري

صح اي صحته عند الطرفين ايضا وتذكر باعتبار ان الاقالة فسخ بالنسبة الى المتعا
قدين وبيع فحق ثلث وسقط التمن حيث عن المشتري والوكيل اي ضمن الوكيل التمن
للموكل عندهما وعند ابي يوسف لا يستقطع عن المشتري ويكون الوكيل شرا بنفسه
هذه المسئلة اخذها الحسن من الجمع كتاب البيوع وهو من الزوائد على المتون من مسائل
المنظومة والوكيل بالشراء المطلق يجوز شراءه اي شراء ما وكل به بمثل قيمته ومن
بادة عليها بقدر ما يتغابن الناس بها اي يحتمل الناس في المبيعات الغبن بها ثم انه
فسر ما يقوله وهي ان تلك الزيادة ما اي قدر يقوم ذلك المشتري به مقوم من اهل
الخبرة وحاصله ان يقوم له احد المقومين بالاقول ويقومه مقوم اخر بالاكثر فا
لباء في به بمعزم وليست صلة التقرير وقد عرفت ضيعة المجهول الى قدر المشايخ
للقدر الذي يتغابن فيه في العروض ده يتم اي العشرة بعشرة ونصف وفي الحيوان
ده يارده اي العشرة باحد عشر وفي العقار ده دوا زده اي العشرة باثني عشر
حتى لو اشترى الوكيل شراء العروض ثوبا يساوي عشرة باحد عشرة او ثوبا
العقار درهم بعشرة ونصف او بشرا الحيوان فرسا يساوي عشرة باحد عشرة
او بشرا العقار وارشاوي عشرة الا في باثني عشر الفاجني ونفذ على الموكل لان هذه
للقادير ما يتغابن الناس فيها كالي في النهاية هذا التحديد فيما يمكن له قيمة معاومة
في تلك البلدة كالعبد والدواب ونحوهما فاما ماله قيمة معلومة في تلك البلدة كالخبر الحنم
وغيرهما فاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا فانه
لفلس ونحوه لا بما لا يتغابن بها اي لا يجوز شراء الوكيل بزيادة لا يتغابن بها وهي ما
زاد على المذكورات لان التهمة فيه متحققة لجواز ان الشراء لنفسه ولو وكل ببيع
فباع بنصفه او عشرة جان عند ابي محمد لان اللفظ المطلق عند تقدير الصفه او جملها
فيجري على الاطلاق لا يراى انه لو باع الكل باثني النصف يجوز وقال لا يجوز ببيع النصف
النصف غير متعارف لما فيه من ضرر الشريك لكن لو باع الباقي قبل ان يختصما يندفع
ذلك الضرر وذلك لان بيع النصف قد وقع وسيلة الاحتال بان لا يجرد من يشتري
الكل جملة فيحتاج الى ان يفرق فلا باع الباقي قبل نقض البيع الاول تبين انه وقع وسيلة
واذا لم يبيع ظهر انه لم يقع وسيلة فلا يجوز وهي قولهما استحسان والقياس عدم الجواز

ومنه الا ان تذكر بان باع الباقي قبل
الخصومة لان بيع النصف صح

لانه صار معينا ببيع نصفه وقل من يبيع في شراء باقية فان وكل بشره عبد فاشترى
نصفه او ثلثه لا يلزم الموكل والشراء موقوف الا ان اشترى الوكيل لمصلحة قبل المصنوعة
مع الموكل فيستد بيزم الموكل اتفاقا لان الشراء البعض قد يقع وسيلة الى التثايل بان
كان العبد مثلاً مورثاً او شريكاً بين جماعة فيحتاج الى شراء من كل واحد منهم شقصاً
شقصاً فاذا اشترى نصيباً جليماً لا يلزم الموكل لانه لا يعلم هل يشتري باقية ام لا
فاذا اشترى الباقي قبل مرة الامر البيع ظهر ان شراء الجزء الاول كان وسيلة الى شراء الجميع
فينفذ على الامر بالاتفاق ولو رد البيع على الوكيل بالبيع بغير ان كان الرد بقضاء ردة
الوكيل على امره اي موكله مطلقاً اي سواء كان القضاء بالبينة او بالنكول او بالاقرار و
لك فيما لا يحدث مثلاً من العيوب من وقت التوكيل الى حين البيع لان القاضيه حينئذ يكون
قد تيقن بحدوث العيب عند الامر فلم يكن قضاءه مستنداً الى هذه الجملة كما لو كان باصبع زائدة
او كان القاضيه عالماً بكون العيب فيه من عند الموكل يكون الرد على الوكيل رداً على الوكيل
فلا يحتاج الوكيل الى خصومة في ذلك مع الموكل وكذا للوكيل الرد على الامر فيما عدا
مثلاً من العيوب ان كان الرد عليه ببينة او نكول حجة مطلقة تمنع على المأمور والا
مروءات كقول الوكيل عن البينة فلا بد من مضمرة فيه لعيب عن عمله لعدم ممارسة البيع
فيلزم الامر وان كان الرد باقرار من الوكيل بالعيب فلا بد ان يكون له الرد على الامر ولو باع
الوكيل بل طلق اي امرتني ببيع ولم تقل شيئاً صدق الموكل اذا ظاهر في البيع هو
التقيد ولا دليل على الاطلاق وصدق في المطارقة المطارقة لو باع بالنسيئة و
قال رب المال انما امرتك بالنقد لان الاصل في المضاربة العموم ولا يصح تصرف واحد
احد الوكيلين وحده فيما وكلايه لا الموكل لم يرض الا باجماع رايهما هذا اذا وكلهما
بكلام واحدة في دفعة واحدة بان قال وكتبتهما ببيع عبدى هذا اما اذا وكلهما بكلامين
بان احدهما ببيعته ثم وكل اخرا ببيعه فايهما باع جاز لانه رضى برأي كل منهما على الانفرد
فلو قال بعد قوله وكلايه دفعة واحدة لكان اخرا لا ان يكون وكلاهما في امر كيف فيه
هما نحو في خصومة لان اجتماع الوكيلين قد يفضي الى كثرة الشك في مجلس القضاء
وفيه خلاف في فر الشافعي وخوذة ودية وعارية وغصب فدية لانه اذا وكل
رجلين بقبض هلاك فيده يصير ضامناً وقضاء دين عليه تحسناً والقياس فيه ان لا يفر

٢٢ الوكيل نسيئة وقال الموكل
امرته بانه يبيعه بالنقد وقال صح

احدهما وطلاقة وجهه وعتق عبده لا عوض فيهما فان هذه الاشياء لا يحتاج
فيهما الى الرأى بل كل منهما تعبد بحض وعبارة الواحد المشي فيه سواء الا اذا صرح
باجتماعهما على ذلك فانه حينئذ يكون من المقسم كقول فلان يفرديه احدهما وليس
للوكيل ان يوكل غيره فيما وكل هو فيه لانه انما فوض اليه التصرف بنفسه دون
التوكيل به وذلك لان الموكل رضى برأيه واعتمد عليه وانما تمتف وتوث
الامرء الا باذن موكله بان ينص على التوكيل او بقوله اي يقول الموكل له اعمل برأيك
لانه اطلق التوفيق اليه وتوكيل غيره داخل في ذلك الاطلاق فانه اذن له الموكل بان
حد الوجهين المذكورين فكل الوكيل وكذا آخر في ذلك الامر ان الوكيل الثاني ايضا
وكيل للموكل كقول لا وكيل الموكل الثاني فلا ينعزل بغيره اي لا ينعزل الوكيل الثاني بغير
الوكيل الاول ولا بموته كمناب القاضيه الذلة السلطان بالاستئذان وينعزل
اي الوكيل الاول ووكيل بموت الاول اي بموت الموكل الاول وان وكل الوكيل غيره
بلاذن من الموكل ولا يفقد الثاني اي وكيل الوكيل محضته اي محضرة الوكيل الاول
ان وكل الوكيل غيره بلاذن من الموكل الاول جاز لك العقد لان المقصود محض
رأى الوكيل اول وقد حضر وكذا اي يجوز العقد لو عقدا الوكيل الثاني بغيره اي
بغيره الوكيل الاول فبلغ خبره فاجاز ان عقده او كان قد قدر الثمن اي كان قدر الوكيل
الاول للوكيل الثاني ثمناً لبيعه او يشتري به فباع الوكيل الثاني واشترى بذلك
الثمن بغيره جاز لان الموكل انما كان له راضياً برأى الوكيل الاول وقد قال وجبته
في الصورة الاولى باجازه العقد الثابت بتقديره الثمن ولا يجوز تصرفه ايضاً
لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع او شراء ولا يجوز تصرفه ايضاً في ثوبه
لان رقبته يمنع الولاية بين الوالد وولده وكذا الكافر فيما كان او حره لا يملك ذلك
في حق طفله المسلم لقوله تعالى ولا تجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً
الوكالة **بخصوصية** افرد اختصاصه بمسائل شاملة لجميع ما تقع الوكالة فيه
للوكيل بالخصومة اي باثبات الدين ونحوه القبض اي قبض مال خاصه فيه
عينا كان او ديناً عند الثالث لانه اثرها وهو كل عمل الغائبة لها خلافاً لغير
هو يقول الموكل انما رضى بخصومة الوكيل والقبض غير الخصومة ولو كان ارادها

والقبض محض

من الوكيل النص عليها فاعلم انه لم يرض بقبضه اذ ليس كل واحد يرضى عن القبض و
قل من يرضى بها اخذها وان من ملك شيئا ملك تمامه والخصومة انما تتم وتنتهي
بالقبض ان الخصومة قائمة ما لم يقبض والفتوى اليوم على قوله اي على قول زفر قال
كيل بالخصومة انما تملك الدعوى والمنازعة مع الخصم ان اذ يثبت الحق لكن
ليس له ان يقبض الحق لظهور الخيانة في الكلام وقد يرضى عن الخصومة من لا يرضى
عنه القبض خصوصاً اذا كان المقبوض مالا ومثله الوكيل بالتفاضي يعني اذا كان الحق
ثابت والخصم غير متكرر لكنه مما مله الاداء فصاحب الحق يؤكل اخبر بتفاضيه و
الطلب الغيظ فالوكيل بالتفاضي يملك القبض على الرواية لانه في معنى الخصومة
وضعا لكنه لا يملكه عرفاً فان عرفاً حكم على وضع الفتوى انما هي بحسب العرف فلا
يملكه ايضا فساد الزمان وللوكيل بقبض الدين الخصومة قبل القبض يعني
ان الوكيل بقبض الدين يكون وكيل بالخصومة فيه عكس المسئلة السابقة عند
ابح حتى لو اقيمت البينة على هذا الوكيل بقبض الدين او ابراء المديون منه
تقبل عند خلافهما فانها يقولان الوكيل بقبض الدين لا يملك الخصومة وهي رتبة
الحسن عن ابيح ايضا لان القبض غير الخصومة والوكيل بما وكله بالقبض دون
الخصومة وليس كل من يرضى عن المال يرضى عن الخصومات فلم يكن الرضى بالقبض
رضحاً بالخصومة ولا يرضى عنه وكله بالتملك لان الديون انما تقضى بمثالها اذ يقضى عن
الدين غير متصور لانه وصف في الذمة وهو امر معنوي لكنه جعل استيفاء لعين
الحق من وجبه وللوكيل باخذ الشفعة الخصومة قبل الاخذ اتفاقاً وكذا الوكيل بالر
جوع في الهبة او الوكيل بالقبض او بالرد بالقبض فكل من هو لاه الوكلاء
الخصومة قبل حصول المقصود ووصول الحق الى تحقيقه لانها وسيلة اليه والو
مسائل متقدمة على المطالب وكذا الوكيل بالشراء ان خصامه في حقوقه من الرد
بالعيب وقبض المشرع بعد ما شرته اي بعد ما شرته الشراء لان المبادلة تقتضي
حقوق الوكيل خصم فيها لتعلقها به دون الموكل وليس للوكيل بقبض العين ^{الخصم}
اتفاقاً لانه امين محض والقبض ليس بمبادلة فاشبه الرسول ولذلك فرغ عليه بقوله
فليربهن ذواليد على الوكيل بقبض عبده في يد المدعي عليه ان موكله باعه منه اي من

اليد تقصر يد الوكيل عن قبض العبد ولكن لا يثبت البيع على الموكل لان البينة قامت على
من ليس بخصم فيلزم رد البينة اذ احضر الموكل على الشراء منه ولا تكفي
باقامتها على الوكيل لانها انما قامت على قصر يد الوكيل عن قبض العبد وزالك لا يقتضي
بشؤون البيع من الغائب كما تقصر يد الوكيل بنقل الزوجاة او الجارية او العبد وصورة
هذه المسئلة انه وكل وكيل ينقل امرأة او عبداً من مكان فامتنعت المرأة عن الذ
هاب واقامت ببينة ان الزوج ملطها او العبد واقامت ببينة ان المولى اعتقه ف
نما سمع بينهما الحسنات في الحق قصر يد الوكيل عنهما ولا يثبت الطلاق والا
العتق لو برهنا اي الزوجة والعبد عليهما اي على الطلاق والعتق بلا حضور الموكل
حتى احضر الزوج او المولى كان له اخذهما ما لم تعد المرأة اقامت البينة عليه بطلانها
او العبد بعتقه وافر الوكيل بالخصومة على موكله بالقبض او ابراء او اخذ ذلك ان كانت
اقراره عند القاضي فهو صحيح نافذ على الموكل لا عند غير القاضي يعني ان كان اقراره عند غير
القاضي فشهد به شاهدان عند القاضي لا يصح وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن الحسن اختلفا
لا يي يوسف فان عند يحرز اقراره عليه ولو في غير مجلس القاضي وهو قول الاخيرة وقال
زفر الشافعي لا يجوز في الوجهين وهو قول ابي يوسف او لا وهو القياس لانه مما مر با
الخصومة وهو للمنازعة ولا قرار ضد ذلك لانه مسالة الامر بالثبوت لا يتناول هذه
وجبه لا كحسنا ان التوكيل صحيح قطعاً وصحة تناول ما يملك وهو مطلق الجواب
احد طرفيه وطريق المجاز مسدود فيصرف اليه بحسب الصحة قطعاً لكن لو برهنت عليه
اي على الوكيل بالخصومة انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة عند ابي حنيفة اذ لم
يصح الاقرار في غير مجلس القاضي ولا يدفع اليه المال لانه لا يرضى عنه لانه صار منقضا
وصار كلاب او لواضي اقر في مجلس القضاء لا يصح اقراره ولا يدفع اليه المال لان
ولا يثبتها نصية ولا نفي في الاقرار على الصغير كذا في الكفاية ولا يصح توكيل
رب المال كخيله الذي كفل له بما له عند غير قبض متعلق بالتوكيل ما موصولة
اي قبض يحصل له على الكفول عنه اي المديون ولو وكله لم يصح الكفيل وكذا ابد
حتى لو هلك المالك في يده لم يملك على الموكل لان الوكيل هو من يعمل لغيره ولو تمت
وكالته يكون عاملاً لنفسه بناء على ان الرب المال ان ياخذ حقه منه فله وكله باخذ حقه

باعتبار من ذلك من المديون كان عاملا لنفسه في الإبراء ذمته وتخليصها عن
عهدة الدين فانعدم ركن الوكالة وهو كونه عاملا لغيره فيعبر عنه بغيره بانقضاء
وكل ما كان هذا شأنه فهو باطل ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه
صورتته ان رجلا ادعى انه وكيل زيد في قبض ماله في ذمة عمر ومن الدين فصدقه عمر في
الوكالة واقرب الدين فالحاكم يأمر عمر بتسليم اقرب زيد الى الوكيل المذكور لانا اقر على
نفسه وما يؤديه خالص حقه وليس في ذلك لزوم ضرورة رعي غيره فيقوم بها
الخروج عن عهدة ما التزمه ثم ينقض بعد ذلك فان صدقه صاحب الدين وهو
زيد فيها ونعت وقد وصل الحق الى اهله وبرأى المديون من الدين والى اى وان
لم يصدق زيد الرجل في الوكالة امر عمر بالدفع اليه اى تأمر الحاكم عمر بان يدفع
ما اقرب من الدين الى زيد ايضا اى ثانيا ويرجع به على الوكيل اى يرجع على المدعى
الوكالة فلم يكن مستوفيا بما كان دفع اليه لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر زيد
الوكالة فلم يكن مستوفيا حقه ويلزمه ان يكون ما دفعه عمر الى الوكيل بغير حق
فيسترد منه ان لم يهلك في يده اى ان كان باقيا في يد الوكيل او صرفه الى مصالحه
لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان ينقض قبضه وان كان هلك في يده
من غير استهلاكه اى لا يرجع عليه به لانه بتسديقه اياه في الوكالة اعترف بانه
محقق في القبض ويكون مظلوما في زعمه بدفعه الدين مرتين والمظلوم ليس له ان
غيره الا ان كان ضمنه عند دفعه اليه هذا استثناء من قوله لان هلك لا و
لفظ ضمنه مروي بالتشديد فيعني التشديد هو ان يجعل المديون الوكيل ضامنا
بان قال له نعم انت وكيل لكن ان حضر زيد ولم يصدقك فانا ارجع عليك بهذا المال
فلمستكن ضمنه سند الى المديون والبارز راجع الى الوكيل ومعنى التخفيف هو
ان يقول الوكيل للمديون لو رجع عليك زيد ثلثيا بذلك المال فانا ضامن به
فالمستكن سند الى الوكيل والبارز الى المديون فيمنع ذلك ليكون ظاهرا باخذه او
دفع اليه على ادعاء غير مصدق وكالته اى يرجع عمر عليه لو دفع المال
اليه بمجرد دعواه الوكالة من غير ان يصدق فيها سواء دفع اليه بالمرحوم او
امر لانه لم يصدق في الوكالة ولكن دفع اليه على رجاء الاجارة من الطالب

فاذا

فاذا انقطع رجاءه وبانكار الطالب للوكالة رجع على مدعيها ومن صدق مدعى الوكالة
بقبض الامانة لا يقوم بالدفع اليه اى لا يقوم المودع بدفع ما عنده من الودع بقوله اذ لك
الوكيل لانه اقر له بما لا غير بخلاف الدين لانه لا يكون تقضى بمثلها فكان اقراره بذلك
اقرارا على نفسه بالمطالبة والقبض وكذا اى لا يقوم المودع بالدفع اليه لو صدقه
في شراها اى الامانة من المالك يعني لو ادعى رجلا انه اشترى الودعة من صاحبها وقد
وكله بقبضها ممن هي عنده وصدقه المودع على ذلك لا يقوم بالدفع اليه لانه ايضا اقر
الغير للغير وهو باطل لا يدخل تحت الحكم ولو صدقه في ان المالك مات وتركها ميراثا له
امر بالدفع اليه اى لو ادعى رجل على المودع انه وارث صاحب الودعة وقدمات وتركها
ميراثا له لا يشركه في ذلك وارث غيره وصدقه المودع على ذلك فانه يقوم المودع
بدفع الودعة الى ذلك المدعى لان الودعة لا تنقل على ملك الميت بل تنقل الى وارثه
فقد اتفق المدعى والمودع على ان تلك الودعة ملك الطالب فيقوم بالدفع اليه ولا
يحتج ان الضمير المنصوب في قوله صدقة في موضعين والمجوز في قوله اليه يعود
على مدعى الوكالة بالنظر الى اللطاف فقط فهذا على اذ الباشا في الكرام في اقتصارهم
على اللزم واعرضهم عن التدقيق حيث يفهم الكلام ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض
ما عليه من الدين استيفاء بالنصب مفعول ادعى الدين اى ادعى ان موكله قد
قبض هذا الدين واستوفاه مني كبنية له على استيفاء الدين امر بدفعه اليه اى
الى الوكيل لان الوكالة قد ثبتت ولا استيفاء لم يثبت بمجرد دعواه فلا يصدق ببل
حجة ولا يؤخر الحق الى ان يستخلف الدائن لتلا يصير ذلك طريقا الى ابطال الحق
الثابتة ولا يستحقه اى ليس للمديون ان يستخلف الوكيل على انه ما يعلم
استيفاء موكله لانه نائب النيابة لا تجر بحسب الايمان فلا يلزم اليقين بل يسع
رب الدين اى بعد ان يدفع للمديون المال الى الوكيل له ان يتبع الدين وسجلته
الى المديون رب الدين انه ما استوفى منه رعاية لجانب المديون ولو ادعى الباع
على وكيل الوكيل بالغيبة متعلق بقوله وكيل ان موكله رضخ به يعني لو اشترى
عبد افظهر به عيب قد ربح فوكل اخرجه على بايعه فقال البائع ان موكله
قد رضخ بهذا العيب لا يقوم البائع بدفع الثمن الى الوكيل قبل حلف المشتري ان يكون

[illegible]

انما هو قول في كونه من اهل البيت
على ما هو عليه في النكاح والهدية

بان كانت حاضرة عند المدعي عليه ونقلها ممكن في كل حال احيانا لها عند
الدعوى وكذا بد من احضارها عند الشهادة واللفظ اي استحقاق المدعي عليه عند
البينة لان اعلام باقعه ما يمكن بشرط تستفي لها لانه اذا ساو ذلك بالاشارة في المنقول
لانها المبلغ في التعريف لكونها بمنزلة اليد غلا في ذلك الاوصاف فان احتمل الاشتراك فيها
فان كل حال وان تعد احضارها بذكر المدعي فبما يصير المدعي بمعلوم ما بقدر المسكن
وفي دعوى احضارها لا يحتاج الى قول هو في يده بغير حق اذ لم يثبت بعد في يده دليل
فله ولا يثبت اليد فيه في العقار ويتبادر فيها الى المدعي والمدعي عليه لان اليد على العقار
ما لم تقم البينة على اليد او يكون القاضيه علما بها ولا بد فيه في دعوى العقار فتذكر
الضمير باعتبار ما صاف اليه من ذكر البلد الذي ذلك العقار من ارضها والحل التي تلك
الادعاء والحدود الاربعه لذلك العقار وان كان ثلثا عند اربعه وقالوا الشهادة عن
التحدي في الدعوى والشهادة اي لا بد من ذكر المذكورات في الدعوى بان يقول ادعي العقار والغوي
الواقع في يده كذا وكذا وكذا وكذا او كذا وكذا يقول الشاهد في ذم الشهادة وكذا
بد ايضا من ذكر اسماء اصحابنا اوصاف الحدود الاربعه ولا بد من ذكر نسبهم في نسب اصحابها
اي الجواب الابن ذلك لاجل الاحتياط وقام التعريف يحصل بذلك وفي الرجل المشهور اذا كان
من اصحاب الحدود يكتفي بذكر كفاية البلدة ومقتضاها ونحوها للحصول المقصود بذكره فلا
حاجة الى بيان نسب فان ذكر ثلثة من الحدود وترك الرابع في الدعوى والشهادة صح ذلك
خلافا لفران التعريف لم يسم ولنا ان لك كثر حكم الكل وان ذكره وخطا الدعوى بما ذكرنا من
الشروط سئل القاضي عن المدعي عليه عن المدعي عليه عن المدعي عليه عن المدعي عليه عن المدعي عليه
وجه الحكم فان اقر اعترف بما اقره المدعي حكم عليه باقرانه لان الاقرار موجب بنفسه فيكافه القا
ضيه بالخروج عن عبادة ما اوجب على نفسه وان انكر سأل القاضي عن المدعي عليه عن المدعي عليه عن المدعي عليه عن المدعي عليه
الني على السلام قال المدعي لك بينة فقال لا فقال بينة مثل المدعي عن البينة ورسول الله
فقد ما فلا بد للقاضي من السؤل عنها ليعلم هل موجودة في اقامتها او معدومة فيمكن
الاكتفاء فان قامها اي اقام المدعي البينة على وقوع دعواه قضيه بها ان كان القاضيه يعرفهم بالعدالة
او عدلوا لا انتفاء التهمة عن البينة حيث لم يبق الا ذكر خبرهم محتملا للكذب وحيث لا دليل عليه
فيحكم القاضي في ذلك الاحتمال فخر المظهر الحال والاى وان لم يتم المدعي البينة بل عجز عن اقامتها

بان سكت بلا افة من خرس او طرش ففقد القاضيه فان لكل المدعي عليه
عن اليمين عليه بالنكاح مرة مع قضاؤه في الكا في الهدية ولو الصحيح قوله
بالنكاح سكت بل هو موم كما لا يخفى وقال ان فقه لا يقضي به بل يقال المدعي
احلف على انك محقق في دعواك اسنه فاحلف قضيه به لان النكاح محتمل ان
يكون تورعا عن اليمين الكاذبة او تورعا عن الصادقة فلا يتحقق المال مع
الاحتمال ويعين المدعي دليل الظهور فيصار اليه ولنا ان النكاح دل على
لونه باذلا او مقرا والا لا قدم عن اليمين اقامة للواجب ودفع الضرر
عن نفسه فترجع ما قلنا ولا حاجة الى روا اليمين لان النبي عليه السلام
الا مريين المدعي والمدعي عليه ففعل البينة على المدعي واليمين على من
الكر والقسم تنازع الشركة فلا يلزم احدهما ما يلزم الاخر وعرض اليمين
ثلثا اي عرض القاضي اليمين على المدعي عليه بان يقول له اني اعرض عليك اليمين
ثلثا فان حلف والا احكم عليك بما ادعاه ثم القضا احوط لاحتمال ان
يحلف بعد مرة او مرتين ولا عبرة بعد القضاء لقوله احلف لانه ابطال
بالنكاح فلا يستقض به القضاء ولا تشر اليمين على مدعي الى لو قال المدعي عليه
للقاضيه حلف المدعي انه يدعي حقا وان المبلغ الذي يدعيه في ذمتي فان القاضي
لا يجيبه لذلك ولا يحلف المدعي على ذلك خلافا لثالث فيجوز لو فعل القاضي
ذلك واني المدعي ان يحلف ان يكون ذلك منه نكاحا ولا يبطل حقه به ولا يقضي
بشئ منه ويدين وصورة ان يكون للمدعي ثلث مد واحد فقط فيشهد انك
و يحلف ليو بان الى على المدعي عليه هذا الحق ولو كذا وعند الشافعي وما لا يرد
يجوز ذلك ولهم ما روي ان النبي عليه السلام قضيه بث مدوعين ولنا قول
عز من قائل واستشهدوا بشهيد من رجالكم الآية وكذا يثبت المذكور بحول
على انه من خصائص النبوة كما في قبوله شهادة خريجة وحده ومثل ذلك
لا يستعدي مورده ولا يقاس عليه غيره ولا يحلف المدعي عليه غيره في نكاح
بان يدعي رجل على املة او على عليه النكاح والاخرى ينكره ولا في رجعة بان
تدعي المرأة في العدة او بعد ما او هو عليها بعد العدة فانه راجع فيها بالكر

غير مشاهدة لكل احد فيجوز ان
يتلف اثنان على تملك عقار الغير في
احدهما ان يحدوه كذا بغير هذا ويطلبه
فيحكم به ربع البينة المدعي عليه فذلك
لا يثبت اليد في العقار بغيره
يده ونصديق المدعي عليه فلا يثبت الاقرار
اليه بينة لم يقبل بحجة لانه يتناول الاقرار
او علم القاضي بكونه في يد المدعي عليه
تلك التهمة بخلاف المنقول لان اليد فيه
قوله في الصحيح ان في رواية الجامع
الشيخ العام انه يكره محمد بن فضل انه
قضى القاضي بذلك لا ينفذ قضاءه

حلف القاضي الخصم المنكر ان طلب اي التحليف خصمه وهو المدعي وانما يشترط طلبه لان اليمين حق المدعي كما اشير اليه فيما
روينا من قول عليه السلام لك بينة حيث نسب اليمين حقه الى المدعي بلام الاختصاص الدلالة على ان اليمين فان سلف
المدعي عليه انقطع الخصومة بينهما حتى تقوم البينة لان اليمين انما شرع لرفع الخصومة وقطع النزاع الى ان
تقوم البينة فان لكل الخصم المنكر مرة نكاحا حقيقيا بان قال لا احلف او حكمي

الاخره لا في في واولاد بان يدعى الزوج المولى عليها او على غيره بعد المودة او
قبلها ان فاء فيها قول او فعلا والاخر ينكر ولا في استبعاد بان تدعى الامه على
مولد بما انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولد اقدم او اسقطت سقطا سني
الخلفه منه وانكر المولى ولا وجه لدعوى المولى بها وانكارها اذا استبعد
بثبوت باقران فلا عبرة لانكارها ولا في رق بان يدعى على مجهول انه عبده
او يدعى المجهول عليه ذلك والاخر ينكر والمراد بمجهول الحال لا مجهول النسب
مكا تو لم ولا في نسب بان يدعى على مجهول النسب ولده او والده او المجهول
يدعى ذلك والاخر ينكر ولا في ولا وى ولا و اعتق او مولا لا بان يدعى على
معروفه ان معتقه او مولا او ادعى العرف ذلك وانكر الاخر وعندهما
يخلف به اى بقولهما يفتي فهذه سبعة مسائل لا يخلف فيها المنكر عند ابي
ويخلف عندهما وانما كانت الفتوى على قولهما لان ذلك ارفق بالنكس ولو
في هذا الزمان ثم الاختلاف مبني على ان فائدة اليمين انما هي القضاء على من
لكل والتكول بذل عنده واقرار عندهما ومع البذل ثم ترك النزاع والاعراض
عن الخصومة بارتداء الخصم بشئ من المال يتسامح له فيه واذا كان كذلك اتفق
اليمين واجبة لحصول المقصود بدونها مع ان الاصل ان البذل لا يجري فيها فلا
يستخلف ولهما ان التكول لما كان اقرارا له لا على ان كان كاذبا في الانكار
والا لاقدام على اليمين وبذلك عن الاقرار والادعاء يجري في هذه الاشياء
فكانت فائدة اليمين لازمة للحصول فيخلف لكن لما كان لا بجلا و اعني
الشبهة والحدود تتدرى بالشبهات لم يجري في قصاص ولا يخلف المنكر في حد
من الحدود والمقدرة كحد الشرب وحد الزنا والقذف كما لو ادعى عليه انك
قد فتنه بالزنا وعليك الحد لا يستخلف بالاجماع اذ لو نكل لا يقام الحد للشبهة
في كونه التكول اقرارا الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بزنا فادعى
العبد عليه ان قد زني ولا بينة له يستخلف المولى فان نكل ثبت العتق لا الزنا
ولا في لعان كما لو ادعت على الزوج انك قد فتنه بالزنا وعليك الدعاء
فان لا يستخلف بالاتفاق لان الدعاء في معنى الحد ثم انه مطر في بيان كيفية

التخفيف على وجه يثبت به حق العبد ولا يلزم ايقاع الحد الذي هو حق الله
تعالى استغناء سبحانه فيما اجتمع فيه الحقان اعني حق الخلق وحق الخلق
عز وجل عن العالمين واحتياج العبد الذليل المسكين والابن المنكر
يخلف بالله فاختدت ومال عليك هذا الحال فان نكل عن اليمين ضمن كمال
الدعوى او قيمة ما يدعيه لا نرجب بالشبهة ولا تقطع يده وان كان له الدين
نصا بامن حرز وموجدت شرائط السرقة وان تفتت موانعها الا لا يجب
بالشبهة فلا يجب بالنكول ويخلف الزوج ان ادعت المرأة طلاقا قبل
الدخول او بعده اجماعا فلا خلاف يرى فان نكل عن اليمين ضمن لها نصف
المهر على الوجه الاول وكلمة على وجه الثاني في قولهم جميعا لان الاستحلاف
يجري في الطلاق عند ما لا سيما اذا كان المقصود هو المال والتقييد
يقبل الدخول اتفق في لان الاستحلاف يجري في الطلاق مطلقا وكذا يخلف
الزوج في النكاح ان ادعت المرأة مهرها لان ذلك دعوى المال ثم يثبت
المال بنكوله ولا يثبت النكاح ويخلف في النسب اى في دعوى النسب ان
ادعى حقا كانت كما اذا ادعى على اخوانه اخوه ومات ابوهم وترك ميراثا
لها في يد المدعى عليه فانه يستخلف فان حلف برى وان نكل قضى بالمال
ونفقة كما اذا ادعى من ميراثه اخوه ونفقة عليه فانه انكر الاطهر
يستخلف فان حلف برى وان نكل قضى بالنفقة وغيرهما اى اذا ادعى
حقا اخر سوى نسب كالحجر في اللقيط كما اذا ادعت امرأة على رجل في ذبه
صبى التقطه ولو لا يعبر عن نفسه ان ذلك الصبي اخو لها تريد قصه يد
المتقط عن الصبي وامسكها اياه بما لها من حق الخضاعة فانه يستخلف
فان حلف برى وان نكل يثبت حق الخضاعة ولا يثبت النسب ويخلف
المنكر بالاجماع في دعوى القصاص فان نكل في دعوى قتل النفس
فلا قصاص ولا دية ولكن حبس حتى يقر اى الى ان يقر فيقتصر ويخلف
فاطلق على الحبس الا فيحبس حتى يقر وان نكل فيما دونها اى فيما دون النفس
من الاطراف يقتصر منه وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يضمن الارش فيما

اي في النفس وما دونها يعني اذا نكل المدعي عليه عن اليمين فان كانت الدعوى
تقبل النفس بعد يلزمه الدية تماما وان كانت فيما دون النفس يلزم ما شر
ذلك لهما ان النكول اقرار فيه شبهة فلا يثبت به القصاص واذا امتنع
القصاص يصار الى بدله اعني الارش ولا في حنيفة ان الاطراف بمنزلة
المال في انها خلقت لوقاية النفس فيجوز فيها البذل وينوجه عليه
انه يلزم حينئذ قطع يده بالنكول وقد مر انه لا يقطع به فثاقل على نفسه
النفس واذا امتنع القصاص في النفس واليمين حق واجبا لا داء
فينجس به حتى يقر او يخلف كما في القامة في ان قال المدعي بيمينته
حاضرة في المصرو طلب يمين خصه لا يخلف عند ابي حنيفة ولا يوجب القاضي
الى ذلك لانه لا كانت بيعة حاضرة لم يبق لليمين وجه قبل اخضرار يمينها
ولم ير ان يري ان يقيم البيعة عليه بعد حلفه فيفضيحه وقد امرنا بالستر
وقال انه ان يخلف لا نهى ان لا يجيبه شرهود فيحتاط بالخلف وقال
الامام اكلوا في ان شئ القاضي عمل بقوله او بقوله كما يكفل حينئذ اي
ياخذ منه كفيلة بنف ثلثة ايام اي يقال للمدعي عليه اعطك كفيلة بنفسك
الى ثلثة ايام كيلا يغيب نفسه فيضيع حق المدعي والكفالة بالنفس جائزة
والتقدير بثلثة ايام مروي عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه مقدم بجواب
القاضي وقال الامام اكلوا في انه يفوض الى راي القاضي فان ابى اي امتنع
المدعي عليه من اعطاء الكفيل لا يجزي عليه بل ان شئ المدعي لا نهى ثلثة
ايام لثلاث بدين حقه ودار مع حيث دار هذا تفسير الملازمة اي ساء
المدعي مع المدعي عليه حيث ساء ولو دخل داره لم حاجة لا يمنعه بل يمنعه
بل يجلس على باب داره الى ان يخرج ولو كان الدين للرجل على المرأة
لا بد من ساء بل يبيح امرأة امينة تلتزمها وان كان المدعي عليه غريبا
اي مفر او عازما على السفر يكفل او يلزم كماله على بناء الجمهور
قد رجس القاضي اي بمقدار ما رجس القاضي للحكم في ذلك اليوم فان
اتى بالبيعة فيها والا يخلف ان شئ او يدعي وانما قدر هذا المقدار لان في

الزيادة على ذلك ان يضرب به يمينه من الضر ويخلف عن الرفعة ولا يفر
في هذا المقدار غالبا واليمين المعتبر ان يخلف بالله تعالى ما شرع
في بيان كيفية التحليف يعني ان القاضي اذا حلف الخصم فانه يخلف بيمين الله
دونه غيره لقوله عليه السلام من كان منكم حارفا فليخلف بالله اوليذر
لا ان يخلف بطلاق وعناق لان اليمين بهما يمين بغير الله وهو حرام
وقيل ان الخ الخصم وطلب تحليف خصه بالطلاق او العناق صحيح بهما فورا
يجوز للقاضي ان يخلف الخصم بهما لان الناس قد تغيروا واحتسبوا على
اليمين بالله تعالى كاذبا ظنا فاستدماهم ان ذلك يتخير بالكفارة من غير علم
بويل اليمين الغووس لكنهم يخافون من وقوع الطلاق ووجوب المهر او
من ضياع المال بالعناق لكن هذا القول ضعيف فاعلمه خيفة لانه لو نكل
عن اليمين بالطلاق والعناق لا يحكم عليه بالنكول لانه امتنع عما هو مسمي
عنه شرعا فلم يكن التحليف بهما فائدة وتغلف اي تاكيد اليمين بتكررها
جل وعلا بعد ذكر اسم سبحانه وتعالى ليكون روعا له عن اليمين الكاذبة ان شئ
القاضي نحو قوله قل والله الذي لا اله الا الله عالم الغيب والشهادة هو
الرحمن الرحيم الذي يعلم السر اعلم العلانية ما لفلان من اذاع عليك ولان
هذا المال الذي ادعاه هو كذا وكذا ولا شئ منه وله ان يزيد في التغلف
على هذا انه ينقص منه وقيل لا تغلف على الرجل المعروف بالصالح
وتغلف على غيره وقيل تغلف في الخطير من المال دونه الاخير الا انه يخط
ويكثر القاضي عن التكرار وذلك بان يذكر الاوصاف الشرعية المذكورة
بالاول لان كل اسم منها يمين على حدة فاذا عطف تكرر اليمين لا يزمان
او مكان اي لا تغلف اليمين بابقاها في زمان او مكان لان المقصود وتكثير
المقسم به ولو حصل بدونه ذلك في التخصيص بالزمان او المكان لا زيادة
على النص وقال الشافعي ان كانت اليمين في قمت او لعاز او في مال عظيم
يسلف قدره عشرين مثقالا لا تغلف بالمكان فيخلف بالكرن والمقام
ان كان بمكة وعند منبر النبي عليه السلام ان كان بالمدينة وعند القصبة

على البتة ولو اقتضى المنكر عينة أو نحوها على البعير فمكلف واعطى المدعي شيئا عرضا عن يمينه وأصح
عنها أي من البعير على شيء من قسم المال وغيره صرح ذلك لاقتداء بالصلح ولا يكلف بعد بعث
بعد كل واحد من الفداء والصلح ليس المنكر أن يختلف لانه سقط فمهرته باخذ البعير منه وكذلك ان
قام بيته لا تقبل بيته بخلافه ما إذا اشترى يمينه بالمال حيث لا يجوز ثم الاقتداء قد يكون بمال مثل المنكر
به وقد يكون بأقل منه وأما الصلح منها فأنما يكون على مال هو أقل من المدعي به غالبا **باب ما إذا اشترى**
تفاعل من الكلف وجدا وزنه وإفاده وتأخير عن البعير ظاهر لان يقضي التعدد والمتعدد
بعد المنفرد ولو جرى في موارد كثيرة بين البائع والمشتري وبين الأجر والستاجر وبين الزوجين وغير
ذلك إذا وقع الاختلاف بين الأنبياء يجعل سببا لفتح العقد بينهما كما لا يخفى في ذلك فلو اختلفا
أي المتبايعين في قدر الثمن بأن اشترى ثمننا أقل والبائع ثمننا أكثر منه أو في قدر المبيع بأن اشترى
البائع بقليل من المبيع وأدعى المشتري أكثر منه أو فيهما أي في قدر الثمن والمبيع معًا إذا قال البائع
بعثتكم بمثل الشيء بعشرة وقال المشتري لا بل بعينه بمثل ذلك فثبت في كل هذه الصور حكم
لمن برهن أي أيتهما أقام البيته على ما ادعاه حكم له بالان في باقي ما لا يخرج من الدعوى والبيته أقوى لها
وان برهن أي أقام كل واحد منهما البيته على ما ادعاه وعدلنا معًا فثبتت الزيادة أي حكم ثبوت الزيادة
إذا البيته بيته مثبتت الزيادة لان البيتين انما وضعت للاختلاف ولا تعارض بينهما في إثبات الزيادة وإذا
ثبتت الزيادة بأحد البيتين ثبتت في الحكم بها لان البيتين إذا تعارضتا فلا بد أن يطلب الإجماع
جسمته وجهان الحكم بهما إذا اختلفا في خبر من الإجماع ولما ثبتت إحدى البيتين الزيادة ترجحت بذلك
على الأخرى وان عجز أي المتبايعين عن البرهان سواء كان الاختلاف في قدر الثمن أو في قدر المبيع أو
فيهما معا فقول ان عجز يرجع إلى الصور الثلاثة قيل لها أي يقول القاضى لمهما أمان ترضوا حكما بغير
الأخرى لأننا البيع بينهما لان الغرض من حكم القاضى قطع المنازعة بين الخصم ومناظرته أي لانه
نحو لا يرضى بالفسخ فإذا ثبتنا به من الحكم بترضا فيجب علينا بحل القاضى بالفسخ حتى يسأل
كل منهما بما يختاره فان لم يرض احد منهما بغيره أي الأخرى بعد ما قيل لكل واحد منهما أمان ترضوا حكما
أي بغيره الأخرى لأننا البيع تخالفهما أي تخالف حكم كل واحد منهما على دعوى الآخر أصلا
التخالف قبل القبض القبل حال قيام المصلحة على وفق القياس لان البائع يملك على المشتري زيادة الثمن
والمشتري يملك على البائع على المبيع بما ادعاه ثمنه والبائع يملك على كل منهما
منكر أو تخالف المنكر موافق للقياس أما التخالف بعد القبض فلا خلاف القياس عند الشك في ذلك

المبيع مسلم إلى المشتري فلا يكون مدعيًا عليه شيئا بقية دعوى البيع على المشتري في زيادة
الثمن ولو يكره فيكتفى بخلافه فلما ثبتت صحة القبض القول على كل حال إذا اختلف
المتبايعان في المصلحة قائمة بعينها تخالفوا وترادوا أو قول على كل حال وترادوا بدل على الاختلاف
المذكور بعد القبض إذا لا يتصور الرد بدون وبدى القاضى في بيع العين بالدين يملك المشتري
في الصور الثلاثة هذا قول محمد وأولاد أبي يوسف وأخرون يولون ما يتبعنا عن أبي حنيفة وهو الصحيح
لان المشتري أقوا من النكاح لانه المثل لبعده بالثمن فيكون الباعث بكافه فيسبب يمينه
وفي القابضة أي إذا كانا اختلافا في بيع عين بعين أو دين بدين أو ماله بقابضة أو في بيع ثمن
بثمن ولو اختلف في المصلحة بماله بدينه القاضى بآيهما لا يستوانهما في فائدة النكاح لان
كل منهما يجرى بغيره ومشتريا فبما بينهما يكون بخلاف وصفه التحليف بقول البائع والدين
مابعت بالفسخ والمشتري بالاداء اشتريته بالعين مثلا فيقتصر على النفي والضمير للمشتري
قوله لا يحتمل ان يعود إلى أي وهو الأقرب وإلى القاضى وهو بعيد ومن نكل منهما عن البعير
لزم دعوى صاحبه لانه صار بذلك باذلا أو مفرقا بغيره الأخرى فلم يبق معارضته وإن اختلفا
فسخ القاضى البيع بينهما لكن يطلب أحد منهما فيطلبهما أو لا بالطريق ومثل التقرير يدل
على ان البيع لا ينفسخ بمجرد التخالف لانهما لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما
فيبقى البيع بتمن مجزول فيفسخ القاضى قطعا للمنازعة بينهما ولا تخالف ولو اختلفا
في الاجل أي في اجل الثمن سواء كان في أصله أو قدره وقال في فروق في تخالف الفداء والاختلاف
الاجل أو اختلفا في شرط الخيار سواء اختلفا في أصله أو في مدته أو اختلفا في قبض بعض
الثمن أو قبض كله أو في أصل المبيع أو في الخط والابراء أو في مكان تسليم المسم فيه
لانها اتفاق على المقصود عليه وللقصود به واختلاف في امر لا يدخل في موجب
أحد يشكامة والتقييد ببعض الثمن انفا في لانهما اختلفا في استيفاء كل الثمن فحكم
كذلك وحلف المنكر منها فقط اعني كونه القول المنكر الاجل والمنكر الخيار ولكن قبض الثمن
مع يمينه لانها يشبهان بعارض شرط والقول المنكر العوارض مع يمينه لانه يتمسك
بالأصل إذا أصل عدم العوارض ولا تخالف عند الشك في ذلك إذا اختلفا في قدر الثمن بهذا
إذا كان الثمن دينًا فان كان عينا تخالف كذا في الهداية بعد مذكور المبيع في بدل المشتري
وحلف المشتري وحده فيكون القول وعند محمد يخالف في قدر الثمن ويفسخ البيع و

وتلزم القيمة على المشتري بغير قيمة الهالك ان كان قيميا والفل ان مثليا وهو قول
الشافعي وكذا الخلاف بين الشافعي ومحمد مع الشافعي لو تعدد الباع في المبيع ولو قام في
يد المشتري بان تعيب عيب عاود عنده او لزيادة متصلة او منفصلة او خرج عن ملكه
ببيع او هبة او نحوه ذلك لحد ان كل واحد من المتبايعين يدعي غير العقد الذي يدينه الاخر
والاخر ينكره والتخالف يفيد زيادة الثمن عن المشتري لو كمل الباع ودفع المشتري
الزيادة المذكورة على تقدير تكوله الى الباع فيتحالفان وله ان يتخالف بعد القبض
على خلاف القياس كما ذكرنا وانما ورد الشرح به في حال قيام السعة والتخالف حينئذ
يقتضي الى الفسخ ولا كذلك بعد ملكها لا ارتفاع العقد فلم يكن في معناه ليقا عليه
قوله ولا بعد ملكه بعضه معطوف على قوله لو اختلفا في الاجل اي لا يتخالفان بعد ملكه
بعض المبيع الا ان يرضى الباع بترك حصته الهالك اي لا ياخذ من ثمن الهالك شيئا
ويحتمل ان لم يكن والعقد كان على القائم فقط فيكون الثمن كله بمقابلة القائم فيتحالفان
حينئذ ولما عندنا في حقيقته وعندنا يتخالفان على وفاء ما سبق ويرد الباقي من المبيع الى
الباع والقول للمشتري في حصته الهالك عندنا في حقيقته لانه ما نفخ العقد فيهما
صار الهالك كالامانة في يد المشتري والقول له في قيمته مع يمينه وتلزم المشتري
قيمه عند محمد بن بونع القيمة على الباع والهالك تسقط عنه حصته الباقي برده
على الباع وتلزمه حصته الهالك على مراد المصنف من القيمة ولو عبر بحصة كالاول
لكانه اولي لكنه فصلت الفسخ والعبرة للمعاني قوله وتعتبر قيمتها في الانفاق ليس
كلامه ما يدل على مرجع الضمير التثنية وانما ذكر في الهداية حيث صورها في عديد من
القبض ببيان الاجمال قوله قبله وتلزم قيمته يعني انه على قول محمد بن منظور الى قيمة القائم
والهالك من المبيع يوم قبض المشتري اياها قابل الهالك من تلك القيمة يلزم المشتري
رد الهالك الى الباع وان اختلفا في قيمة الهالك فيه اي في يوم القبض والقول في ذلك لا ينافي
مع يمينه لان المبيع ملكه فهو اعلم بقيمته فيرجع في بيانها اليه وان برئنا اي لو اقام
كل من الباع والمشتري بينة على قيمته يوم القبض فبرئنا او الى اي تقبل بينة
الباع كما يقبل قوله لانه من ظاهرا ومدعى عليه حقيقة فبالنظر الى الاول
تقبل بينة والنظر الى الثاني يقبل قوله مع يمينه ولم يذكر المصنف ما اذا برئ من احد

فقط لا مدعوم وقد سبق بيان مرادنا من حكمه لانه لم يبق في الجانب الاخر الا مجرد ذكر
وحي لا تقاوم البرعانة وان اختلفا الى المتبايعان في قدر الثمن بعد اقال البيع اي متبايعا شيئا
ثم نقابل بعد التقاضى ولزم رد الثمن الى المشتري فالبايع يقول الثمن عشرة مثلاً والمشتري
يقول كانه اكثر كعشرين مثلاً فياذا لم تكن بينة وعاد البيع لبطلان الاقالة ان لم يقبل بينة
المبيع بعد هذا التخي الفساح على اصل القياس لما مر في ثوابت بالقياس لا بالنقل الذي تقدم
بيانه لان النص المذكور رد في البيع المطلق والاقالة انما هي في حق المتعاقدين فلا يجري
فيها وانما يجري في البيع على ما سبق بيانه لان كل واحد منهما منكر واليمين على المنكر وان قبض
فلا تخالفان ان كان الباع قبض المبيع اي استرده من المشتري بحكم الاقالة للضرورة لا لغيرها
عند الشافعي من خلافه فانه يرى النص معلولاً بعد القبض ايضا ولو في قدره اس
المال بعد اقاله السلم اي لو سلم رجل عشرة دراهم لآخر كرجل عشرة ثم تغايل السلم بعد
الاقالة اختلفا في مقدار السلم فقال السلم اليه اعطيتني عشرة دراهم فذمها وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقول السلم اليه اي في راس المال لان السلم يدعى على السلم
اليه زيادة ولو ينكر فالقول له مع يمينه الا ان يبرئ من السلم على العشرين ولله عود
السلم كما في البيع لان الاقالة في السلم سقط الدين والى فقل لا يعود بخلاف الاقالة
في البيع لان العقود على البيع باقية بعد الاقالة فاذا بطلت عاد البيع ولو اختلفا في قدر
الاجرة بان قال المستجير على عشرة وقال الموجه على عشرة او في النفقة بان قال الموجه
مدة الاجارة شهر وقال المستجير مدتها شهر او فيهما ان قدر الاجرة والمنفعة مقابلة
قال المستجير كسأجرت بمدة الدار شهرين بعشرة مثلاً وقال الموجه على اجرة شهرين
بعشرين وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تخالفان في الباع وتزاد وذلك
لان الاجارة شبه البيع والتخالف في البيع قبل القبض جار على القياس فالاجارة قبل
استيفاء المنفعة نظيره وبديهي يمين المستاجر وان اختلفا في الاجرة لانه منكر لوجوبها
ويمين الموجه اي ببداؤه بتخليفه لو كان اختلفا فيهما في المنفعة لانه ينكر بعضها وانهما كل
عن اليمين لزمه دعوى الاخرى ايها برئ من واحدة قبل برئانه لانه اقوى من مجرد ذكره
وان برئنا معا بان اقام كل منهما بينة على ما ادعاه فحجة المستاجر تقبل في المنفعة بوجه
الموجه تقبل في الاجرة نظرا الى زيادته الاثبات وايها قبلت تلغى الاخرى ففي

الصورة التي قررنا ما يقضي للستاجر شهدين بعشرة وللموخر عشرين بغير وجه
استيفاء النفقة اذا كان الفاضل في شيء من الصدقات الثلاثة لان النكاح لا ينفك
الفسخ واذا استوفى المانع لا يمكن الفسخ فيها كما لا يمكن بعد ملك المبيع والقول
للاستاجر مع يمينه لانه منكر للزادة وبعد استيفاء البعض يخالف في اى لو اختلفا بعد
استيفاء شيء من النفقة يخالفان وتفسخ الاجارة فيما بقي من المانع لا عقد
الاجارة بنفقة ساعة فماتت فانها تنقصد بعقد مختلف فيصير في كل جزء من النفقة
كانها ما ابتدء العقد عليها فبقي يخالفان لا فيما مضى بخلاف البيع لان العقد
في بيع صدر دفعة واحدة فاذا تعذر الفسخ في البعض تعذر في الكل والقول بالاستحجر
فيما مضى اى يصدق للاستاجر فيما استوفى من المانع سابقا مع يمينه لانه منكر لزيادة
الاجرة وان اختلفا اى المولى ومكاتبه في قدر بدل الكتابة فادعى المولى قدر اكثر واعترف
المكاتب بقل منه او ادعى المولى نوعا من المال والكتاب غيره لا يخالفان والقول للعبد
عند بيعه وقالا لا يخالفان على الرسم السابق ونسخ الكتابة ولو قول الثالث في انهما
اختلفا في عقد يقبل الفسخ لان كل واحد منهما مدع ومنكر فالمولى يملك على العبد
زيادة البدل ولو ينكر ولو يدعى استحقاق العتق عليه عند اداء القدر الذي يدينه المولى
ينكر فيتحالفان ولا في حقيقته ان التحالف في المفاوضات عند تحاقق حقوق الذمة ولو
الكتابة غير لازم لان له ان يدفع عن نفسه بغير فلا يخالفان ويكون القول للبعيد
يمينه في انكار الزيادة والنقصان وان اختلف الزوجان سواء كان النكاح قائما بينهما
او لم يكن في متاع البيت الموجود في حال اختلافهما ولا يمين لواحدهما بالقول
لها مع يمينها فيما صلح لها كالدرع والخمار وثياب النساء وحديثهن كالسوار والخنجر
وتخوذ ذلك لان الظاهر ان ملكها بذلك في الكفاية الا ان يكون صانعا او بيع ما صلح للنسك
وله اى القول للرجل مع يمينه فيما صلح له الا اذا كانت صانعة او تباع ما صلح للرجل
كالعمامة والقائسوة والقباء والسلاح والالات والزينة والكتب وتخوذ ذلك لان
الظاهر ان ملكها للرجل او لها اى القول للرجل مع يمينه فيما صلح للزوجين
كالاولان والفراش والرفيق والنزل والعقار والنقود والمواشي وسائر ما يحتاج
اليه الرجال والنساء لان المرأة وما في يدها في بدل الزوج والقول في الدعوى لصاحب

اليدين بخلاف ما يختص بالمرأة لان لها طهر اخر اظهره اقرى من اليد وموعد الاستعمال
فتقارضا فزجنا قولها اذا اذا تعارض الظاهران يرجح الاقرى منهما وبعد موثاقتهما
اى اذا ما تاح احد الزوجين فاختلف ورثته مع احدى متاع البيت ولم يكن في احد الجاهلين بملك
كالاول فمهلكه كلالا ان القول في المحتمل اى ما يصلح لهما من متاع البيت فهو للمولى منها اذا اذ
مع يمينه لان اليد لها على المولى وعند اى يوصف كذلك يعني هو للمولى كمن في الزائد على جهار مملوكها
اى لا تصدق المرأة او ورثتها من ذلك فيما زاد على جهار مملوكها بل هو للزوج او لورثته مع اليدين القويدين
الزوج على يد مملوك في مقداره ومثلها القول لهما لولا ورثتها لان الظاهر ان المرأة تاتي الى الزوج
بجهارهما وبعد الظاهر اقرى من ظاهر الزوج فيبطل به واما في الزائد على جهار مملوكها فمما لا يعارض الظاهر
الزوج في بيعه ويحكم له بولاد فرق في الصورتين بين الموت والطلاق لقيام الورثة مقام موثاق
وعند محمد القول في المحتمل للرجل ان كان حيا او لورثته بعد موته وقال مالك في وفرة نصف مملوكها
وقال ابن ابي ليلى الكل للرجل وله ثياب بدنها وقال الحسن البصري الكل لها وله ثياب بدنها
اذا كانا حيين وان كانا احدهما اى احد الزوجين مملوكا بغير ركا او غيره واختلفا في متاع البيت
فالكل للحرا اذا كانا الا اختلاف في الكيفية اى جوع الزوجين سواء كان النكاح قائما بينهما او لا
لان يد المولى اقرى فلا تعارضت يد المملوك لانه لا يملك على نفسه فضلا عن ان يكون على المتاع
والكل للمولى منها حال كونه او غيره اذا كانا الا اختلاف في حال الموت اى موت احدهما لان
الميت لا يملك فخلت يدي احدى عن المعارض فيحكم له به مع يمينه والقول بان الكل بعد
الموت للمولى منكر في عامة الكتب وفكر الخرس في شرح الجامع الصغير انه ساهو
ورعاية محمد والزعفراني انه للحرم منها بالبراء وبولاد فقه اكثر نسخ في الاستدلال كذا في
الكفاية وغيرهما وقالا المأذون والمكاتب في هذه الصورة كالحرة لانهما يدان معتبر في الكفاية
فاذا كانا احد الزوجين حرا والاخر عبدا ما فدا او مكاتبنا فحكمها في سائر ما ذكر حكم الزوجين
اخرين حيانا ومزنا وطلاقا في بيها لا من يكون خصما ومن لا يكون وممنه كذا في يد
المشهور وانما سميت بذلك لاشتمالها على خمس صور اولها في ما ختمه اقوال الخصة من
الشيخ المجتهدين فاذا ادعى مبيع على اخر شيئا وقال في اليد في جوابه هذا الشيء الذي
تدعيه او دعيت فلا ينفك عنه وضعه عندي وديعة او اعارية اى اخذته منه
عارية او اجريته اى استاجرت منه او رهنه اى وضعه عندي رهنا كذا او غصبته

اي اخذته من على سبيل الغصب ويرى على ذلك ان اقام البينة على ما ادعاه او يبرهن على
ان المدعى اقرانه فلان اندفعت خصومة المدعى عنه لانه اثبت ان يده في ذلك الشيء ليست
بيد خصومة فلم يبق بينه وبين المدعى خصومة في هذه الصور الخمس والمراد من الغصب ما قبل
القضاء واما بعده فيصير ملك ذى اليد فتكون حيث يديه خصومة وذلك لان غير المالك لا يكون
خصما فلا يسمع الدعوى عليه وقال ابن ابي ليلى ولو قاض الكوفة تندفع عنه الخصومة ولو لم يتم
البينة على قوله لانه اقر على نفسه والمراد غير متهم فيما يقر به على نفسه قلنا لو خصم بظاهر اليد
ويريد ان يحرقه عن نفسه فلا يصدق بل ويرى انما وقال ابن ابي شيرمة ولو قاض بغداد لا تندفع
عنه الخصومة وان اقام البينة على ذلك لان اثبات الملك للقاضي متعذر ودفع الخصومة
ذى اليد مبنى على قلنا مقتضى البينة ما بيننا شيئا من احد ما ثبتت الملك للقاضي حيث
لا خصم فيه فلا يثبت وتنازعهما اندفاع خصومة المدعى ولو خصم فيه فيثبت وقال ابو يوسف
فيمن عرف بائنا لا تندفع عنه لو كان المدعى عليه من عرف بائنا والشهر بالمدعى
الباطل لا يقبل قوله ولا تندفع عنه الدعوى بالبينة ومع اليه حين ابتلى بالقضاء
وعرف احوال الناس ويرى ان هذا القول يفتى ويحكم لان المحتال من الناس قد
ياخذ ما لا ينبغي غصبا ثم يدفعه سرا الى مريدك فيودعه عندها والشهود حجة اذ بها
المالك اراوان يثبت ملكه فيه اقام ذى اليد بينته على ان فلانا اودعه فيكون ذلك سببا
لا بطلان حق الغير فاذا اتهم القاضي لا يقبل قوله وان قال الشهود اى شهود من قال بهذا
الشيء او دعيت فلان القاضي لو دعى من لا تعرفه لا يسمو ولا يبرسه لا تندفع بحكمته
عنه بملك الشهود لانه لا احتمال ان يكون المدعى من هذا النزاع بخلاف قوله من تعرفه بوجهه لا
وسميه حيث تندفع الدعوى عند الامام الى حليفه لانه اثبت بينته ان العيون وصل اليه من
جبهة غير حيث عرف الشهود بوجهه بخلاف الفصل الاول فلم تكن يده يد خصومة ولو
المقصود والمدعى هو الذى اخبر بنفسه حيث يسمي خصمه ولم يشهد عليه من يعرفه او اقرب
بشهوده التنصير بشئ ليس له ان يحل ذلك التنصير على غيره خلافا لمحمد بن ابي حنيفة
عليه ما احواله اى معين يمكن المدعى ابتاعه فلما دفعته اخصومة عن ذى اليد يتضرر بالمدعى
ولو قال شيرمة لا تندفع اى لو قال المدعى عليه انى ابتعت هذا المدعى من فلان القاضي لا تندفع
عنه اخصومة بالاجماع لانه لما نزع ان يده يد الملك فقد اعترف بكونه خصما وكذا اى لا تندفع

الخصومة لو قال المدعى سرقته انت او غصبته منى وان وصل به برهن ذى اليد على ايداع القاض
اياه عنده لانه قد صار خصما بدعوى المدعى الفعل عليه لا بحجر ذى اليد فلا تندفع دعواه
باحالة الملك الى غيره لانه لم يدع الملك عليه بل ادعى الفعل عليه ولو الغصب او السيرة
وكذا اى لا تندفع اخصومة ان قال المدعى سرق منى بلفظ المجهر ولو قال المدعى عليه
او دعيت فلان و اقام البينة عليه ومنع عند الشك من ولو سألني خلافا لمحمد
فانها لا تندفع عنده لانه لم يدع الفعل عليه بل ادعى الفعل على مجرور ولم يبا طلة
فالتحقق بالعدم فبقي دعوى الملك فلم يمان ان يملك كنهين ذى اليد للسرقة ولو عينه
لم تندفع كذا استدل لان ذلك الفعل مستدعى الفاعل لا المحال والنظام لانه الذى فيه
واغما بهمة والحد فنزل ذلك منزلة تعيينه فصار قوله سرق منى بمعنى سرقته انت
منى وفيه لا تندفع ولو قال المدعى ابتعت اى الشئ منى من زيد وقال ذى اليد انى
ماوى زيد اندفعت اخصومة بلا حجة اى بغير بينة لانها توافقا على ان اصل الملك
قيل لغير ذى اليد فيكون وصول الى يد ذى اليد من جهة ذلك الغير فلا تكون يده يد
خصومة بل يد نيابة والدعوى انما تصح على من تكون له يد ملك الا اذا برهن
المدعى ان زيدا وكل بقبضه اى بعد ان اقر ذى اليد ان زيدا ودعه اياه اقام
المدعى بينته على ان زيدا وكله بقبضه فيكون قد اثبت بملك البينة انه احق به من
المدعى بمن المدعى عليه **باب** دعوى الرجلين بمعنى اذا ادعى اثنا عينا فلا يخلو اما
ان يكون لكل واحد منهما بينة على ما ادعاه او لا حد بينهما فقط او لم تكن بينة ملا
بل يشترط ان يبا اليد فهذا الاخير سيأتي في فصل على حدة ان من الدعا واما الاول فلو كان
يكون العين في يد احدهما فهو الذى ابتدأ بالمصير بانفصال لا تعتبر بينة ذى اليد
الملك المطلق بمعنى لو احدى شيئا في يد اخر ادعاه ملكه مطلقا ولم يبين ان ملكه بشراء او هبة
او ميراث او غير ذلك من اسباب الملك او اقام البينة على وفق مدعاه وذو اليد يكر ذلك
ويبنى ان ملكه كذلك واحضر بينة تشهد له بالملك المطلق فالقاضي لا يسمع منه البينة و
لا يحكم بحجتها وبينته الخاج في احق اى بينة فى الملك المطلق اولى بالقبول فيسرها
ويحكم بحجتها لان البينة للمدعى ولو اخرج فيه واما ذى اليد فهو المدعى عليه وانما عليه
اليمين بنصناك **باب** وحينئذ يكون وجود البينة عنده وعدم كفاؤه والفقه في ان العبد

ثابتة له ومثبتة للملك لا لمراقبتي بينة لغوا اذ تحصيل كل حال اذا الفت بينة ثابتة
 بينة اخراج ثابتة سالمة عن المعارض ولم يأتى قولى من اليد فيعمل بموجبها وقال ان في بينة
 ذى اليد اولى قيد الملك المطلق لان ان كان دعوا لهما النتائج يقضي لهما اليدان فاقوله
 برينتا على ما في يد اخر قضي به لهما بيانه للثاني ولو ما اذا كان الملك في يد ثالث وادعاء افتناء
 معا وانما كل منهما بينة على انه فانه يقضي به لهما مناصفة وعما ان قضي في قولنا
 ويترك في كل الشئ في يد ذى اليد وفي قول اخر انه يقع بينهما فمن خرجت القرعة يحكم
 له بالمعنى به تماما لان احد البيتين كاذبة بيقين لا حتى لاجتماع الملكيين في الكل حال
 وقد تعذر التمييز فيصار الى القرعة لان النبي عليه السلام اقرع في مثل هذه الدعا
 وقال اللهم انت احكم بينهما ولنا ما رواه تميم بن طرفة ان رجلا اخضع الى
 النبي عليه السلام في ناقة واقام كل واحد منهما البينة ففقه بتلك الناقة بينهما
 نصفين وحديث القرعة كاذبة في ابتداء السلام ثم نسخ ولان احتمال الصدق
 قائم في كل منهما فيجب العمل بينهما امكن وقد امكن ذلك التتصيف بناء على استوثاقها
 في سبب الاستحقاق فيعمل بموجبه لان الاعمال اولى من الاعمال ولو على
 شكل امرأة سقطت الى البر يمانان ولم يأتى لمن صدقت بهجة لو بر من
 رجلا من على شكل من غير توقيت بل كل منهما يدعى انه تكتمها او
 انها منكوبة واقام البينة على ذلك تها تارت البيينات و
 ولم يقض بواحدة منهما لتعذر العمل بهما لان البضع لا يقبل
 الا شراك ويرجع الى اقرب المرأة وتصديقها لان النكاح
 مما يحكم به بتصادق الزوجين فصارت كأنها تصادقت
 مع الذي اقربت له فان ارجا قال سابق احق اى ان قال
 احد المدعين تكتمها في زمان كذا والاخر في زمان سبق
 منه او متاخرت عنه وان اقاما البينة عليهما فانه يحكم
 بالملقة لمن كان تاريخه اسبقا لانه سلم عن المعارض بحد
 المتأخر ولو طالع وان اقربت لاحدهما قبل البر بركة فلهما
 له اى لو ادعيا تكامها فقبل ان يقيم احدهما البينة ضدت احدهما

ومن زوجة لمن صدقت اذ ينص ادق الزوجين عند الشهور
 يحكم بالنكاح بينهما فان بر من الآخر بعد ذلك وقضي لان البينة
 اقوى من الاخر او البينة وانما الاخر افعول الاقوى وبها الاضعف وان بر من
 احدهما فعضى له اى في صورة دعوى الزوجين لو اقام احدهما البينة وقضى له بالملقة
 بعد ذلك لا يقبل برمانه ولا يحكم له لان الفضي الاول قد صح فدا يقض بما هو مشد
 بل فونه وانما كان دونه لان الحكم الاول وقع في زمان لم يكن له فيه معارض في حكم
 والثاني وقع حيث كان الاول ثابت فلا يجاب به الا ان استسحب بان
 كان الاول عين تاريخي فان ثبت الثاني اسبق منه لانه فله ان الحكم
 الاول كان خطا فيلغى ويثبت الصواب وكذا اى مثل هذا الوجه الاثر
 لا يقبل برمانه خارج عن ذى يد اى لا يقبل عن يد على شكل امرأة تحت
 رجل تكامه ابانها ظاهرا معروفة بين الناس لان الظاهر يكذب الا ان است
 سبعة بان كان تاريخ نكاح ذى اليد معلوما فان ثبت التاريخ انه تزوجها
 منذ زمان اسبق لظهور بطلان المتأخر وان بر من اى اقام البينة
 على شراء شئ اى على انها اشترياه من اخر ثالث ولم يوقت واحد من
 البيتين وقت فكل منهما نصف اى حكم كل واحد من المدعين بنصف
 ذلك الشئ المدعى المستوثاق في السبب بنصف ثمنه او تركه لان
 البيتين فامتناعا من حاد ولم يدر سبق احدهما فاجعل كانهما وقتا
 معا فيحكم بينهما لتعذر موجب الشراكل واحدهما على الكمال وخبر المشركين
 في ذلك لانه ماضى بالعقد لا يسلم له كل المبيع فاذا لم يسلم فكل
 واحد منهما القدا يستخر بالاشتراك استركت احدهما نصفه بعد ما قضى
 لهما بالنصف على وجه النسخ لا بأخذ المدعى الاخر فله ان يسلم اخذ كل
 المدعى لانه صار مقضيا عليه بالنصف فانفسح البيع فيه الا ان بر من المدعى
 عليه بعد ذلك بأخذه فان كان لاحدهما اى لاحد المدعين يد او تاريخ
 فلهما اى من الآخر ويحكم له بكل المدعى دون الاخر اما اذا كان المدعى في يد
 فلان يمكن من قبضه بدل على سبق شراء لهما استوثاقا في الاثبات

والبيد بوجه فيقدم صاحبها واما التارخ فلانه يدل على ثبوت الملك
لصاحبه في ذلك الوقت والآخر يحتمل ان يكون قبلا او بعد فلا يقضي له
بالملك وان اراد اي ذكر تاريخه فالتاريخ منها اولي لانه اثبت
النشر في زمان لا يتزايد فيه احد فانه في الآخر وان كان لاحد ما يد ولا آخر
تاريخ ذو اليد اولي لما ثبت انما يدل على سبق الشراء والتاريخ يحتمل ان يكون مقدا
على شراء ذي اليد وان يكون مؤخرا والمحمول لا يعارض الثابت صريح الهمم
الا ان يثبت ان شراءه في ذلك التاريخ كان مقدا على قبض ذي اليد لانه
صرح باليد دلالة والصرح اقوى فخرج والمص لم يتعوض لانه لا بد من ذكره
والشراء احمق من بابه وصدقة مع قبض اي قال احد ما اشترى من زيد وقال
الاخر وبيعه لي زيد وقبضته او تصدقه علي زيد فقبضته واقام كل منهما البيعة على
دعواه فانه يحكم له على الشراء دون مدعي الهبة او الصدقة مع القبض لان الشراء
اقوى لكونه مع وضحة من الي تبين ولانه ثبت الملك بنفسه والهبة والصدقة
يتوقفان على القبض والهبة والصدقة اذا كانا مع القبض فيما لا يحتمل
سواء اما التواريخ فلا تهاش وياني كونها على سبيل التبرع فيثبت ويان
في الاستحقاق واختلفوا فيما يحتمل القسمة والاصح انه لا يبيع وكذا الشراء والمهر
اي لو ادعى رجل ان هذا العبد اشترى من صاحبه وادعت امرأته انه جعل
مهرها وبر من منها على دعواه فانه يحكم بنصف العبد للرجل وبنصف المرأة
عند ابى يوسف لاسيما في القوة فان كل واحد منهما عقد معاوضة وهو ثبت الملك
بنفسه وقال محمد الشراء اولي فيحكم بالعبد له عليه وعلى الزوج القيمة اي اذا حكم
بالعبد له على الشراء يحكم للمراة ايضا بمهرها على الزوج لكن هل هو نصف قيمة العبد
او تمام قيمته فانه يظهر من كلام صاحب الهدية انه يلزم تمام قيمة العبد وصرح
صاحب الاختيار انه على قول ابى يوسف يلزم نصف قيمة العبد على الزوج وعلى
قول محمد تمام قيمته عملا بالنسبة لتقديم الشراء ولان الشراء يوجب على ملك الغير
جائز ثم يحكم للمراة بقيمة العبد عند التبرع والبيع والبر من مع القبض اولي
من الهبة معه اي مع القبض يعني ان ادعى احد ما ان هذا العبد من موقوف

لوالاخر انه بابه مقبوضه له فانه يحكم به المدعي الراس استحقاق وفي القياس يحكم به المدعي
الهبة لانه ثبت الملك والرأس لا يثبت ولذا قال فان كانت الهبة المدعة
بشرط العوض فهي أولى من الرأس لانه بمنزلة البيع وهو يفيد الملك قطعا
ويستندم بحصول العوض للواجب لغير خلاف الرأس وجه الاستحسان ان الموقوف
يحكم الرأس مضمون والذي يحكم الهبة بغير مضمون عند الضمان اقوى وان برهن
خارجا على ملك مخرج او شراء مخرج من واحد او اكثر فوري اليد استند هذا
على اذ برهن على ما في يد اخر فالتاريخ اولي لان مرانه اثبت في وقت لم يكن له
فيه منازع فهو اولي من الثاني الذي ثبت زعم الاول وان برهن احد ما على الشراء
من زيد اي على انه اشترى المدعي من زيد والاخر برهن عليه اي على الشراء من بكر
وانفق تاريخهما فلهما سواء لتساويهما في السب لانها ثبت ان الملك
ليبايعهما فيصير كانهما خفرا ولو خفرا البايعة ان كان ينصف بينهما فلهما ان كان
لنفسهما الملك على الباعين حسم اتفاقه وكذا الوقت احدهما فقط استوى
ويقضي بالمدعي بينهما نصفين والفرق بين هذا وبين ما تقدم ان هناك
اوجب الشراء من واحد وهر من اثنين وتوقيت احدهما مدينا لا يدل على
تقدم شراءه لحوار ان يكون الاخر اسبق بجلت اذا كان الباع واحد فانها
اتفقا على ان الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا اثبت احد ما تاريخي يحكم له
ما لم يتبين انه تقدمه شراء غيره ثم اذا ثبت وباني المسكتين اعني اتفاق الباعين
وتاريخ احدهما فقط بخير كل منهما ببيع اخذ النصف بنصف الثمن وبين البرك
كما مر ولو برهن خارج على الشراء من شخص وبرهن اخر على الهبة والقبض من غيره
اي من غير الشخص الاول واخر برهن على الارش اي على انه ورث المدعي به من
واخر رابع برهن على الصدقة والقبض من رابع فمضى بالمدعي بينهم ارباع لانهم
على تلك الملك ممن ذكرهم فقد اثبتوا الملك لاولئك فلو فرض اجتهادهم
واثبت تمام الملك المطلق البس كانوا في تسميته ورباعا فله ذلك من ولاد
لتلقيهم الملك عنهم ولو برهن خارج على ملك مخرج وبرهن ذو اليد على ملك
اقدم منه تاريخي فهو ذو اليد اولي من الخارج خلا لما جرى في رواية عنه انه يرج

بعد ما وافق شيخه الى انه لا تقبل بينة ذي اليد لان البينة قامت
على ملك مطلق ولم يتغير فالحجة الملك فكان التقدم والتأخر سواء ولها
ان البينة مع التاريخ تضمن معنى الدفع لدعوى الاخر فان الملك اذا ثبت شخص
في وقت يمتنع ان يثبت لغيره الا بالتلفيق من جهة لان الاصل في الثابت
ان يدوم حكمه وبينه ذي اليد على الدفع مقبولة وكذا الحكم لو كانت اليد
لها اي لو كان ما يدعيه في ايديهما من المسئلة بحالها فصاحب التاريخ
الاسبق احق خلافا لغيره في الرواية المذكورة ولو برهن خارج دويده على ملك
مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولى على كل حال عند الجرح ومعه وعند الي
يوسف في الوقت اولى وهو رواية عن الجرح ايضا وجهه ان الذي وقت اثبت
الملك في ذلك الوقت والاخر يحتمل ان يكون مقبلا ومؤخر فلا شبهة مع الاحتمال
ولاباح وجهه ان بينة ذي اليد انما تعتبر اذا كانت متضمنة لمعنى الدفع ولا
ولاهنا حيث وقع الشك في جهته ولو كان المدعى بالفتح اي الشيء
الذي يدعيه وقد يقال المدعى به لان هذا الفعل يستعمل تارة بنفسه وتارة لغيره
في ايديهما او في يده ثلث والمسئلة بحالها اي وقت احدهما فقط فها سواء عند
في النهاية ان صورة كون المدعى في ايديهما كالمسئلة البقية والخلاف الثاني
انما هو في صورة ما لو كان في يده ثلث وبينهما بعض مخالفة تظهر لمن تأمل
وعند يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى لانه الملك المطلق
ثبت به كونه اول ملك يملك استحقاقه لزاوية ورجوع البينة بعضهم على بعض
الى ان ينتهي اليه ولا يرجع احد عليه ولا ييوسف ان التاريخ يوجب ملك
المورخ في ذلك الوقت بغيره والاطلاق يحتمل التقدم والتأخر عنه
والمتقدم اولى من المحتمل والاباح ان التاريخ فيه احتمال احدهما عدم
التقدم فمقطعت اعتباره وصار متساويين كانهما اقام البينة على
مطلق الملك وان برهن خارج ودويده على انت ج قد البينة اولى لان البينة
اخرى وباني اثبت التاريخ وترجت بينة باليد على انه روي ان الشيخ
حكم لذي اليد دون الخرج بعد ما اقام البينة مع على التاريخ وكذا لو

لو

لو برهن كل على ملك من رجل اخر على التاريخ عند اى لواقم الخرج
البينة على انه ملك الفرس من زيد بشره او بينة او ارث وغوه وانه شيخ عند
زيد وانم ذو اليد البينة على انه ملكه من عمر وكذا لك وانه شيخ عند عمر وهذا
وما فيه سواء اعني بحكمه لذي اليد لشرح وهو باليد ولو برهن احد على
الملك المطلق وبرهن الاخر على التاريخ فهو اولى ان برهن الخرج ان
الفرس المذكور ملك مطلق وبرهن ذو اليد انه شيخ عند او عند الذي تملك الملك
منه او كانت الدعوى من غير ملك العكس فانه يحكم لذي التاريخ ج ايها كان
لانه اثبت اولية الملك فلا يثبت بعد ذلك الا بالتلفيق من الاول
وكذا لو كانا خارجين فبرهن احد على الملك المطلق والاخر على التاريخ اولى
لا ذكرنا ولو قضى بالتاريخ لذي اليد ثم برهن ثالث على التاريخ فحقيق
لان الثالث لم يقض عليه بالتاريخ فيقضي له اذا اقام البينة بخلاف الاول
لان لصاحبه مقض عليه بالتاريخ فلا تسع بينة بعد ذلك عايد قوله الا ان بعد البينة
برهانه استنجد من قوله قضى له وفيه اشك رة الى انه على ذلك التقدير لا يكون
القضا لثالث صحيح لا ينتقض باعادة البينة قوله كما لو برهن المقتضى عليه
بالملك المطلق على التاريخ يقبل وينقض القضا تنظر السمع بينة ذي اليد
على التاريخ بعد الحكم بثلث صورة رجل ادعى عبدا في يده انه ملكه واقام البينة
على ذلك وحكم له بالعبه ثم ان ذا اليد ادعى ان العبد نتج في ملكه من ج برته فانه
سمع بينة بعد ما حكم عليه وينقض ذلك الحكم ويحكم له بمقتضى التاريخ وذلك لانه
بمنزلة النفس في دلالة على الاولوية فطلقا وكان القضا واقعا على خلافه وهذا احتمال
والقبيل ان لا يقبل لصيرورته مقض عليه بالملك وجوابه انه لم يبرهن مقض عليه
لانه باقية البينة على التاريخ تبين ان الدافع لبينة المدعى كان موجودا او القضا
كان خطأ وكل سبب للملك لا يتكرر فهو مثل التاريخ في انه اذا برهن عليه
الخراج ودوا اليد معا كان ذوا اليد اولى لان ما لا يتكرر سببه فثبوت كالنفس لا يجوز
اثبات الغير في مقابلة الا ان يكون الثاني من جهته ثم انه سرع في بيان
بعض سبب لا يتكرر فيكون الخوذا فيفسد سببا بعدا عليها فقال لشيخ

لا شيء الا مرة كالقطر والكتن وغزاهما ايضا فانه اذا برهن خارج وذو اليد
مع على هذا الشوب سجد سوا وان هذا الغزل يزل به فانه يقضي له في اليد
لربى نهاوت وى البينين وكذب البين اذا برهن كل منهما انه حيد من
مثلا وانى البين اذا برهن كل منهما انه اتحد من لينة واللبه اذا برهن كل
انه ليد من صوفه والمركب بنسبه اليها وهو كالبهره غايه النعمه يظهر
على بعض الاطنام بعمل منه لطيفه وفلا شئ يجر ذلك مرة واحده وجر الشوب
عن ظهر الغنى لا يكون الامرة فاذا برهن على شئ من مذهب يحكم له في اليد
لما مر مرة وما يتكرر من اسباب المكث فهو بمنزلة المكث المطلق في ان بيته
الخارج اولى كسج الخمر وسوسم دابة بسم الشوب المتخذه من وبره فانه يتكرر
على قسيل ان شابه اذا حلفت فانها تنقض ويعزل في شئ غائب وكالتا
والفرس وزراعة البر والجوب في ذلك مما يتكرر مرة بعد اخرى مما يشكل من اسباب
ان لم يظهر لى كم بل هو مما يتكرر اذ هو يتكرر رجوعه الى اهل الخبر لانهم اعرف
وقد قال عز وجل فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والاولى النعمه في اسباب
على الشهادة ويجوز الاكتفاء بالعدل منهم فان اشكل عليهم اى على اهل الخبرة
جعل كالمطلق اى يقضى به الخارج لان الحكم بيته هو الاصل والعدل عنه
بخبر النتائج اعني بهاروى عن النبي عليه السلام انفا فاذ لم يعلم النتائج يرجع
الى الاصل وان برهن خارج على مكث مطلق وذو اليد اولى ان يقال له ذو اليد
بصفة التعريف كالا يخفى لكن المصنف قصد المكث والامر ظاهر لمن تأمل على
الشراء منه فهو اولى لان الاول ان كان اثبت اوليه المكث كمن الشئ اثبت
التلفيق منه وبسببه تناف بل عمل بموجب البينين وهذا كما لو اقر بان ملكك
المدعى ثم اثبت الشراء منه وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا حدهما
تاريخ فانه يحكم له وكذا لو اقر واحد منهما سبق تاريخا يحكم له وان برهن كذا وكذا
تاريخ لهما وارقا وتاريخهما متب وبان زمانا اى لغير البرهانان وترك
الحال المدعى في يد ذي اليد وهذا عند الشيوخين وعند من يقضى بالخارج ويكون
ذلك عملا بالبينين لان التطبيق محكم بان يكون باطل الخارج لى اليد اولى وقبضه

ذو اليد

ذو اليد من الخارج ولم يقضه بعد ولها ان الاقدام على الشراء اعتراف بان المشتري
ملك البائع فيكون كل منهما قد اعترف للاخر بالملك واعتراف كل منهما بالملك لاخر بوجوب
للمتأخر فانه اقام البينه عليه ولا يتصور ان يكون الواحد باعيا ومشتريا لشيء واحد في وقت
واحد ولا دلاله على سبق ولا تبريح فتقضى القضا وان اقرخاى العفا ربنا ذكر قبض
وكان تاريخ الخارج سبق قبض لى اليد عند الشيوخين وعند من يقضى بالخارج فان عندنا يجوز
البيع قبل القبض فيجعل كل من الخارج اشترى او اقر من ذي اليد ثم قبضه باعه منه
وعندنا لا يجوز ذلك فالى تاريخ اولى لانه اثبت المكث اولا ولم يثبت التلفيق من قبض
على المكث وان ثبت قبضه قبض لى اليد اتفاقا اى يوجب كل منهما انه قبض على الاخر والمستند
بجى اياه فانه يحكم له في اليد عند اهل لان البينين يقران على القولين فيجعل على ان التاريخ اقر
المدعى من لى اليد اولا وقبضه ثم ان لى اليد باع ومشترا من لى التاريخ وقبضه وان كان
وقت لى اليد سبق قبض الخارج في الجواب فيجعل كانه اشترى من لى التاريخ اولا وقبضه
ثم باعه منه ولم يبدل بعد اولى ثم وسند اليد اى يربطه اى يوجب قبضه من التاريخ ولا يرجع
لانه البينين بكثرة الشهود حتى لو اقر احد البينين ثبتيه والآخر ثبته او اكثر ثبتهما
سيو اولا ان شهادته كل ثبتيه علة ثبته الشهود حتى كانه لا يقر او يثبت ثبتهما فانه لا يخفى
لان البينين لا يقع بكثرة العمل بل بجهتها وقوتها وكذلك اذا كانت اليد بهما عدلين والامر
عدلين فاما سواد وعندنا لا وادعى يقضى لاكثرهما عددا وعندنا كذا يقضى باعدل
البينين وان ادعى احد خارجين نصف دار في بد ثالث والخارج الاخر ادعى كذا
واقام البينه على دعواه فالربع الاول اى يحكم برجع الدار فقط للذى يدعى نصفها و
وثبته اربعة لى يدعى الكل عند الخرج وعندنا ثبته يدعى النصف الثلث واليهى
للاخر وهو الثلثان والمصنف كسفى بقوله والباقي للاخر غير الخليلين اى لا يقضى له بوجوبه
الى طريق المنازعة وبما بان الذى يدعى النصف لا يبايع مدعى الكل في النصف الاخر
عن كذا فله وبقيت منازعتهما في نصف المدعى واستوتبت بينهما في نصفه بينهما
والى كسفى ومحمد ذهابا الى طريق العول والقرب فان في المسئلة كلا ونصفا من اثنين
وتقول الى ثلثه فينقسم بينهما اثلاثا لصاحب النصف سهم منها والثلث لصاحب
وان كانت الدار المدعى في بد بها بان كان في يد كل نصف والمسئلة كذا لهما فكلها

لم يعم الكل اي حكم له بكونه عندهم نصف منها هو النصف المتنازع فيه لا بقضاء اي بيت على الكل
 فلو عرّف الكل خارج بالنسبة الى ذلك النصف الذي فيه شركه وبينت التي ربح اولى ولفظ آخر
 وهو النصف الذي في يده لا بقضاء حيث لا يثبت ربح وان برهن خارجا بعد ما ثبت ربحا
 على نتائج دابة اي برهن كل منهما انها تحت هذه وارتقا بارتقا فقي بها لمن ولا فف سندا
 اي تاريخ البرهان فان وانني حسن تاريخ لم يرد ما فقي له الا ان شهادة الى الارجح وان
 الشكل فلما ان لم يجر من الدابة او لم يعلم موافقة لاحدها فانها يقضى بالهبة اليها معا
 لان اعيان التوقيت بسقط حصة فكانا لم يذكرا تاريخا وكذا ان سواهما تاريخا
 وان خالفنا بطلان اي ان خالف من الدابة لا يخرجها منها تراولا يقضى لهما بشي لان ظاهر
 كنهها فترك في يدي اليه وان برهن الى تاريخ على نصيب شي والآخر على ودية
 واستويا اي ادمي زيد عليه في يد غيره وان غلب منه وادعى كبره او دعت عنه فالحجبه
 جين زيد وكبر نصيبه كاستوا كما في الاصل لان الموضع اذا اخرج الوديعه صار على صاحبها
 واقامة الى ج بيت على الوديعه تضمن جرد ذي اليد انما حصل في نتائج بالايدي
 فالفصل بذكره ما ليس بين بيت من الي يمين يد يمين بحسب اليد فالقاعدة فيه ان الاولي
 انظرنا والا فلهذا لم تكن فتاواي وان استويا فتويناها فلهذا قال المصنف لايستوي
 اولى من الاخر كنه فتوينا زعماني فقيض احداهما لاسبه والآخر متعلق كنه او يذيله او يرفع
 منه فلا يمس الى الابد انظرنا تصرفا والراكب على الدابة احق من الاخر بالليم اي يمينها
 لان الركوب يمتنع بالركب الى الابد فلهذا تصرفا ومن يركب كنه في السرج احق من
 الوديع لان العادة جرت بان الملاك يركبون رديفا وصاحب الحمل اولى من علق
 كوزة بالظفر او يثبتا التابيت عليها اي لو ثبت زعماني دابة والاحدهما عليها حمل والآخر كوز
 فعلق فضا حب الحمل اولى لانه اكثر تصرفا فيها وكوز بالراء المعجزة ظرف الحاد والراد المزملة
 يوشى يشبه الرجل يمشي على الابل المركوب وفي بعض النسخ ممن علق كوزها عليها
 والغير ان الدابة لو كان لاحدهما حمل على البعير والآخر كوز فعلق على الحمل فالاول اولى
 لا ذكرنا والراكب بلا سرج اولى وكان كنهها راكبا في السرج او لا كان فيهما سواء
 ولا اعتبار بالتقدم والآخر لان تصرفا سواء فيقضى لهما بالدابة والسرج نصيب وكذا الجاس
 على البيت والمتعلق به يعني لو ثبت زعماني بطلان واحد ما جالس عليه والآخر اخذ بطرفه فلهذا

فصل

سواء

سواء لكن لا يظن ان القضا بل بحسب فان العقود على البيت ط ليس بدفا سترها ففعل هذا في بقدر المص
 هذه المسئلة لما ثبتا نظروا من موقوف وطرفه مع آخر ان لو كان اكثر القوب في يد رجل وثلث من
 في يده فلهذا سواها بقا فيبقى منها نصفان والى خط المتنازع فيه من جرد عليه لان هو المستحق
 لا انقل تلك الخطا بين ما انقل ان يبيع ما يكون طرفه من المتنازع فيه ان على كل زاوية
 مبيع بحيث يكون لبيتها من احدى فندخل البيت بطل على ان الخطين قد يرب معا كما
 اولى وايضا سمي بانفسال تربع لان يظن ان الخطين منع افر من بيطان لكان مبيع للمرج
 عده المكون بضم الما وشبهه بالبايع موقوفه يقال بالي الممثلة وهو يسقط مبيع يعني
 الخشب التي لو وضع على الجرد بل الى ران فيه كوا لال الخط اذا بينت الشقيق الشقيق
 لا يكره على اليد وفي موقوفه كان كل عليه ثلثة جردوع والى الخشب التي لو وضع
 عليها السقف فبينما ان يقضى بنصف كل منها ولا اعتبار بالزيادة ولهذا قال المصنف
 والآخر جرح بالاكثرة من اي من الثلثة لانه لا ترجيح بغيره الدلائل فيسقط لغيره
 لان معنى الجمعة في الثلث وسافونا ولغيره ولم يرد نص والاجماع اكثر فسقط على الأصل
 وان كان لا يرد بها على الخط المتنازع فيه ثلثة جردوع والآخر علق من الثلثة نحو جرح
 او جردعين فهو لصاحب الثلثة بشي به ولا فخر موضع خست من الى خط وهذه العبارة
 يحتمل ان يكون مدلولها لكا او وسفان على اختلاف الرواية ولو كان لا يرد بها الى واحد
 المعبود على الى خط جردوع وان كثرته ولا فخر اتصال يعني اتصال التربع كما بينت فها
 فلهذا لا اتصال اي يقضى لصاحب الاتصال والآخر حتى الوضع اي حتى وضع الجردوع الموجه
 عليه وقت التنازع وقيل رواية انه يقضى لذي الجردوع لان له التصرف ولذي
 الاتصال جردوع والتصرف ائوه من اليد ووجه الاول وهو رواية البطيوي ان الخطين
 بالاتصال يعني ان كثر واحد ومن ضرورة الفضل ببعثه القضا بكونه ثم يبق للآخر حتى
 وضع جردوع وهذه الرواية صحيحة الجرجاني ورواية بيت من دار كني بيوت منها
 في حرم حرمها صورة المسئلة رجل بيت في دار واخر له نسج بيوت في تلك
 الدار مثلا فثبت زعماني بيت حرمها فبينما نصفان لاستويا فها في استحق لهما كما لو
 ووضع الامتعة في حرمها فبينما نصفان لا استويا فها في استحق لهما كما لو
 لو ضربت البيوت مثلا كان كل منهما لمرصه ما يبعد من البيوت فل او كثر ولو ادعى ارضا ليست

في ايديها كمن يدعي كل واحد منهما انها في يده ويزعم ان دعواه على يد صاحبه على السوية والحق
برهن احداهما وحده ولم يبرهن الاخر وكان لا بد من براهين فيها كما اضطرر فيها بين
اوامر او بين قضاة بنينا او جف فيها بشرا او مسيلا لما اوجد في حوالها او غرس فيها
اشج راقتى بيده اي حكم له بانها في يده لوجود الشجر فيها واستحل له فكان ذلك برهنا
لجعله في يده فيحكم له به كمنه فقط لا يكونا مكانا اما الاول فلان البه من مقصود
وقد قامت الحجة عليها واما الثاني فلهذا الغرض وقد اتفقا على ما قلناه فلا احتياط لهم
في حكم مع حصول افراد الحكم باليد ولو لم يبرهنوا ولم يكن لانهما جرحا رجليه في ذكرها
فانه لا ينفقت الى دعواهما ولا يحكم لها باليد ايضا وهذا لم يذكره المصنف في الصواب ولكن
رجل في يده جرحا رجليه عن نفسه اي يحكم ويحكم فحوى ما يقول فلهذا قال اي الصبي باصر
والمرصاحب اليد فالقول له اي للصبي لانه يتقارروا ان قال الصبي لانا عبد
لقد يعني يفرق اليد وهو اليد يدعي انه عليه فهو عليه لدى البه لانه امر بالعبودية لكن
استدعى الى من لا يصح اتقارره له فيكون لدى اليد يحكم البه وكذا امره لا يبرهن عن نفسه يكون
لدى اليد لعدم دعوى الحرية او كون الصبي بمنزلة المبيع فلهذا دعي الصبي الحرية عند كبره
اي بعد بلوغه لا يقبل قوله بلا حجة حيث تكلم فيه حكم الرقبة فلا ينفقت عنه الدعي بسبب باب
ودعي النسب ولدت امه مبيعة في يد المشتري لاقبل من نصف سنة اي الاقل من سنة
الشهر منذ بيعت فدعيه البايع وهو اي الولد الذي ولدته المبيعة ابنة الاول وان
يقول ولد كالاخي وهي المبيعة ام ولد وكذا حينئذ يفسح البيع فيه لعدم جوارحه
نبا في ذهابه ابني وجرت ويرد البايع التمس على المشتري لانه قبضه بغير حق وان
كانت استغلت عن المشتري بالغا ما بلغت بين ادول الامثال الى ان يصل الامر
الى البايع الاول صاحب الدعوى وان وصلت ادعاه المشتري مع دعوته او بعد ما اي
يكون الولد للبائع لان دعوى البايع الاول صاحب الدعوى سبق لا يستند بها الى وقت
العلق ودعوى المشتري دعوى استيلاء ومجردة والاولى اولى وهذا المستحسن وقال في
والثاني لا يصح دعوى البايع لان ادعاه على البيع اعتراف منه بانه عبد فكان
في دعواه اياه من قبضه ولا نسب بدون الدعوى ولما وجد الاستحسان ان اتصال
العلق بملكه شهادة ظاهرة على كونه منه او الظاهر عدم الرضا من الجارية وبسبب

باب دعوى النسب

على

على الحق فيعني التفضيل فيه وكذا الحكم لو ادعاه اي ادعي البايع ذلك الولد بعد موت
الام او غيبها لان الولد هو الاصل في النسب فلا ينفقه موت البيع ويرد حصة الولد
من التمس في الحق وكل التمس في الموت منذ العتق الى ح اي لو كان البايع ادعي الولد
بعد عتق المشتري انه يرد البايع عليه حصة الولد فقط في الصورتين وجه قولنا ظاهر
لان دعوى الام الى البايع تسقط حصتها عنه والولد له فباخره فيدركه حصة فقط
ودعوى قول الجرح على هذه الرواية ان المشتري باعت في الام تسمى حصتها فليس
حصة الولد فقط وفي صورة موته لم يكن مدخل ولا يبيع فيها فيسقط جميع الفرض لكن
ساجب الرواية ليجب ان البايع يرد كل التمس في الصورتين منذ الجرح وحصة الولد
فقط عند ما وذلك لان ام الولد غير متقدمة عنده فلا يضمن المشتري قيمتها
فيسقط عنها اعطاه للبائع وعند ما هي متقدمة فيضمن المشتري حصتها حيث
لم يرد على ردها في صورة موته فظاهر وانما في صورة غيبها فقد صار حرة ولا يبرهن
لانه عليها واذا لم يرد على ردها يضمن قيمتها كافي صورة الغيب تسقط عن البايع
حصتها من التمس ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت دعواه اي لو كان ولد المبيعة مات
او اعطى المشتري ثم ادعاه البايع بعد ذلك لم يسمع ودعواه ولا يثبت نسب الولد
بعد موته لعدم احتياج اليه ولو ولدت المبيعة لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين
من وقت البيع فدعيه البايع فينظر ان صدق المشتري في دعواه الولد فالحكم بانه ثبوت
نسب الولد وامر به امه كالاول وهو اذا ولدت لاقبل من نصف سنة والا اي
وان لم يصدق المشتري فلا يثبت نسب ولا سيما اذا ادعاه المشتري فلانه
يحتمل ان يكون العلق في ملك البايع وقد بين في محله ان اكثر مدة الحمل سنتان
وحيث تصادق على الدعوى يثبت نسب الولد من البايع وتغير امه ام ولد له واما اذا
كذب فلا حتى لكون العلق صدر بعد البيع فلا يثبت النسب ولا يبرهن وان كان
ادعي الولد لاكثر من سنتين اي بعد مضي سنتين من وقت البيع ولا يصح دعوى لان العلق
حادث بعد البيع فان صدق اي البايع المشتري يثبت نسبه اي نسب الولد او عدم ثبوته
لرعاية حقه واذا صدق ذلك المذبح وحمل على النكاح ان يحمل على ان البايع استولاه
بحكم النكاح حملا للامر على الصلاح ولكن لا يرد البيع ولا يعتق الولد ولا حقه في امه

وان باع رجل عبداً وله غنم من جارية ثم اراد ان يبيعها ابناً جديعاً مستتره اياه
 صحت دعواه اياه وحكم بان ابنته ورديع مستتره اياه ولو كان المشتري الثاني باء ابيها
 برديعاً ولم يعلم جراً يبطل البيع فيه بائناً ما باع وذلك لان البيع عقد يتحمل النقص ودعوى
 النسب حق لا يتحمل النقص فينقص البيع لاجل ثبوت النسب وكذا لو كانت مشترياً او
 امه او من واحد منهما او كليهما او جدهما او كليهما او زوجها اي زوج المشتري اليه
 ثم كانت الدعوى المذكورة من اكنة به والزم ان ذلك العبد ولد لثمة لثمة الدعوى
 من احب ج العبد الى النسب فثقت به النسب من النكاح من اكنة به والزم ان ذلك
 والشريوع لانها امور عارضة على الرق وهي تخمل النقص فينقص ذلك وتنج الدعوى فيثبت
 النسب الابن وامه ولد في امه ولو باع احد التوأمين ولد العنقه توأمين باع احدهما
 فاعقده مستتره ثم ادعى البائع الاثر ان احد التوأمين بقى عنده ولد ثبت نسبهما منه اي صادر التوأمين
 ولزم به بطلان عتق المشتري في الذي اعتقه لان التوأمين يختلفان من ماء واحد لان هذا القسط
 اسي لولدين بين ولادتهما اقل من سنة اشهر فتشبه بكون الثاني من ماء اخر ومن ضرورة
 ثبوت نسب احد ما ثبت نسب الاخر فيكون حر لاصل وظاهر ان الشراء والحق من المشتري صادف
 حر الاصل فيبطلان ومن في يد يبيعي اي ولد صغير يجهل النسب لول ذواليد يواي هذا القس
 ابن زيد ولد على فراشه ثم قال ذواليد سواي ابني لا يكون ابنته ابدوان وصليته حجر زيد ثبوت اي
 لا يبيع دعواه اياه بعد ما اعترف ان ابن زيد سواه اعترف به زيد او حجر وهذا عند ابي حنيفة في يد
 فيه اتفاقاً فيكون في يد ليس بشراً وعندهما تنج الدعوى المذكورة وثبت نسبته ان حجر زيد انه
 ابنه وعلى هذا الخلف لول سواي عبد الغائب ثم عاد وقال سواي ابني لها ان اقرا له زيد برتد
 برتد اياه فصار كان لم يكن لان الاقرار بالنسب برتد بالرد وان لم يتحمل النقص لانه النسب
 محال يتحمل النقص به ثبوت والاقرار بمشده لا يرتد بالرد وبرتد اقراره لا يبطل في حق المفر
 مع انه يتعلق به حتى زيد بحيث لو رجع بعد التكذيب ثبت النسب منه ولو كان الصبي في يد مسلم وفي يد
 زبي فادعى المسلم رقه اها الصبي فيقول الكافر ادعى ثبوت اي انه ابنه فهو حر اي يحكم بان حر قوله
 ابن الكافر بدل من حر فان قيل الاسلام بطول ولا يعلم ولو حكم به للمسلم فكان مسلماً وسواي من كونه
 كافراً ابن كافر فقل نعم كان يحصل له شرف الاسلام لكن ذلك مشوب بذكر الرق مع ان كونه ابناً
 للذي اوفى النظر لان ينال شرف الحرية بجل وشرف الاسلام اجلا اذا دلل التوحيد قاطعة وفي
 وفي

وفي حكمه يكون الاسلام تبع ويحرم من الحرية لانه ليس في وسع اكنة بها ولو كانت دعواه البنت
 المسلم اولى بزوجها للسلام وفيه اوفر النظر من ثم ان الحكم المذكور اذا كانت دعواها معا انا كوسقي
 المسلم فيحكم له ويغير عبد المسلم ولا يسمع دعوى النكاح في النكاح بعد ذلك ولو كان
 الصبي في يد زوجين فاختلغا فيه فزعم اي قال الزوج انه ابن من برة اي من غير تلك المرأة
 وثبتت اي انه اي الصبي بينهما من برة اي من غير الزوج فهذا يكون نسباً ثبتت بينهما بكون
 لان ما كان في ايديهما ولا معارض لهما فالظاهر انهما علم لاهل واحد منهما يدعي بطلان الحق الاخر فلا يصدق
 بهذا لان الصبي لا يغير عن نفسه اما اذا اظهر فاعول قول الصبي بما صدق ثبتت نسبته بتقديره
 ولو استول مستتره انه ثم استحققت يعني اشترى جارية ولدت طفلاً فادعاه ثم ان الجارية
 فلهذا مستحق فالولد حر لا سبيل للمشتري عليه على الاب فيثبت يوم الحضانة يعني بانخذ المشتري
 الجارية وفيمة الولد من يده لانه ولد المهرور وذلك لان المهرور هو من بطة امرأة معتقة على
 ملكه يمين او كفاح فقلد منه ثم تستحق تلك المرأة ولد المهرور بجماع الصبي ولان النكاح من
 الجانيين واجب فيجعل الولد حر الاصل نظر الولا يبيع ويجام بالقيمة نظر للمستحق لانه بركة ملكه
 فلا يخرج عنه الا بقيمة فان مات الولد المذكور فبيع على قوله يوم الحضانة فلا شئ على يده لانه لم
 يمتد ولزوم القيمة انما يكون بالمنع ونزكته اي برتد الاب دون مولاه لان الارث ليس
 بيد له لانه ليس مستحق بل هو حر الاصل في حق ابيه والاب عصبة النسب فيكون مقراً
 على المولى وال ولد الاب عتق بغيره فبطل مولاه لانه حصل منه المنع سبب ثبوت كان يصنع
 فيلزم القيمة وكذا ان قتله غيره فاخذ ربه اي لو قتل اخذ ذلك الولد واخذ اليه ربه من
 القاتل فعليه قيمة المستحق انه لان سلالته بدل اعني الدية كسالة نف لانه فاقه مقاد
 ومنه ما منع نفس الولد ويرجع بقيمة والتمس على يده يعني اذا اخذ المشتري الجارية وفيمة ولدها
 من المستول يرجع المستول على يده بقيمة الولد وشمس الجارية لانه ضمن له سلامة المبيع بجميعه
 والولد جزء من الجارية فيضمنه لا اي يرجع المستول بالعقر على البائع لانه انما لم يبع باعناً رما
 استوفاه من المنافع وفيه خلاف الش في كتاب الاقرار سوفى اللغز مصدر بمعنى الشكيب
 والاثبات يقال قرفلان بالمرأة اذا سكن وثبت وفي الشريعة سوا عتق او بغيره من المهر
 يظهر به حقيقة ثابت فيسكن فبالمهر له سبب ذلك وسوفى المص سوا خبر رضى الاخر على
 اي نفس المخرجه وقد سبق ان الاخبار اثنان ثبته وذلك اما ان يكون بغيره على غيره وسواء دعوى

في ابي الاقرار

وكلمة على ما يكون للبراءة وقد يكون للشرط لوجود معنى المقابلة فيه
فيحمل عليه عند تعذر الحمل على المعاوضة تصحيحا للتصحيح وهذه المسئلة
على وجوه احدها ما ذكره والثاني ما بينه بقوله وان قال لمن له عليه
الالف صا لحتك على نصفه اي على خمسة على انك ان لم تدفع عند الفوف
فالالف عليك لا يبرأ المديون اذا لم يدفع الخمسة اجمالا لانه اني
بصرح التقييد فاذا لم يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله وان قال
للمديون ابرائك من نصفه اي من نصفه الف يعني خمسة على ان
تعطيت نصفه اي خمسة عند برئ المديون من نصفه اي من خمسة
اعطيت الخمسة ابا فية عند او لم يعط لانه اطلق الابراء اولاد
لخمسة ابا فية لا يصح عوضا مطلقا لكن بصلاح شرط فوقع الشرط
في تقييده بالشرط فلا يتقيد والرابع قوله وكذا لو قال اذ اتيت نصف
اي خمسة على انك برئ من باقية اي من الخمسة الباقية ولم
يوقت للاداء وقتا فصيح الابراء ولا يعود الدين لان هذا البراء
مطلق لانه لما لوبوقت للاداء وقتا لا يكون للاداء الغرض صحيح لانه
واجب عليه في مطلق الازمان ولم يتقيد فيحمل على المعاوضة ولا
يرجع عوضا بخلاف ما تقدم لان الاداء في الغرض صحيح والخامس
قوله ولو قال ان اديت الى نصفه فانت برئ او اذا اديت الى نصفه
فانت برئ او متى اديت نصفه فانت برئ لا يصح الابراء وان وصية اذ
لا تعلق البراءة بالشرط صريحا وهو باطل لان الابراء من معنى التملك حتى
يرتد بالبراء بخلاف ما تقدم لان لم يأت بخرج الشرط محملا على التقييد
ومن قال ستر اي حقيقته لو بد منه لا اقر لك حتى تؤخره اي مطالبته
حتى او تحط مني منه كذا ففعل الدين ما قاله المديون جار التاخير
وان وقت له واحط مطلقا لانه تصرف صدر من المالك لا من الكراه
وان الحسن اي ان قال المديون ذلك عند الشهود لزومه الدين للحال
اي بلا تاخير ولا حط لانه يؤخذ باقراره وفصل في الدين المشترك

وهو ما حصل سبب متحد كما لو باع عبدا مشتركا نصفه او كذا
انسان او كان الدين ميراثا بين الورثة ان صالح احد ربي الدين
اي لو صالح احد الشركيين في الدين مع المديون من نصفه الذي هو
نصيبه على ثوب او غيره فله شركته الساكنة ان يبيع اي ان يطالب
المديون بنصف الباقي الذي هو نصيبه لانه كان عليه ولم يستوف
فيبقى في زمنه اذا القابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة او ياخذ
الشريك نصف الثوب من شركته المصالح لان له حق المشاركة للدين
عوض عن دينه الا ان يضمن له المصالح ربع الدين لانه حق في الدين
لا في الثوب ولا فرق فيه بين الصالح عن اقرار او عن كونه او عن
انكار ثم المصالح فيه يكون المصالح عنه دين لانه لو كان الصالح عن
عين مشتركة بخص المصالح ببدل الصالح وليس لشريكه ان
يشتركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه
مال حقيقة بخلاف الدين وعنده يكون المصالح عليه ثوبا
ومارده خلاف جنس الدين لانه لو صالحهم على جنسهم يشتركه
فيه ويبرجع على الدين وليس للقابض فيه خيار لانه عن ربه
قبض الدين وان قبض يعني احد الشركيين شيئا من الدين عينا
شاركه شريكه الاخر فيه وانبع العزيم بما جفت لان ما اعطى
لما كان مشتركا بين الشركيين لم يكن للعزيم ان يقول للذكر الاطراف
النصف في قد اوفيت حقا وان اشترى احدهما بنصيبه
شيئا من المديون ضمنه شريكه الاخر ربع الدين ان شاء
لانه صاد قابض نصف الدين باطفاصة فيضمنه شريكه نصف ذلك
النصف وهو ربع الكل او انبع العزيم لان حقه في زمنه باق
لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فله
ان يشتركه ومن ابرأ احد الشركيين العزيم عن نصيبه او قال
العزيم بدين عليه سابق له لا يضمن لشريكه في الصورتين اما

والنور وفيما عدا وبقى على الحقيقة وانه قال في اقراره مائة وثلاث اواب قال كل
ثياب اي المائة وما بعد ما من العدد يحكم بان الكل ثياب لانه ذكر عدد من مائة
اعني مائة وثلاثة واعقبها تفسير الاله الاثواب لم يذكرها العاطف فيصرف اليه
التفسير اليها لاستوائها في الحاجة الى التفسير فكان بيانها ولو اقر بتم
بان قال غصبت تمر في قوصرة وفي تخفيف الزاد والتشديد وعالج
من العصب وسميت بهما مادام التمر فيها والافرى تسمى بالزيت لانه ان
القوصرة ظرف ووعاء للتمر وغصبت المظروف قوله وبخاتم لزم الخلق والفض
معطوف على قوله بتم اي لو اقر بخاتم وهو عبارة عن الخلقة والفصل المركب فيها
فيلزمها معا او اقر بسيف فالسيف هو الحديد والحدو والكفن بالكسر هو العمد
والماثل جمع جملة بكسر الكاء وفي علاقه لانه اسم السيف يشمل الكل وقال لاصحى حامل
السيف لا واحد لهما من لفظها وانما واحد ما حمل او اقر بجحلة وهي بالتحريك
عبارة عن البيت الذي يطرب للعروس وهو مركب من عبدان وسور فالكسوة والعبادة
معا للمقر لان الله ينظمها عرفا والعبادان جمع عود وهو الخشب كاللذان جمع دود
وان اقر في اصطبل هو سبب الدواب بوزن قرطيب والقرطيبية قول ابو عمر
والاصطبل لبس من كلام الفصحاء لزمه الذاتة فقط هذا عند الشيخين لعدم
تحقيق الغصب في العقار عندها او ما على قياس قوله محمد انه يحقق في العقار ايضا
فلزم الاصطبل مع هذا الاقرار وثوب في منديل لزمه اي لو قل غصبت منه ثوبا
لزمه الثوب والمنديل مع الاله المدليل ظرف بلفظ الثوب وكذا لو اقر بثوب في ثوب
لزمه مع الاله الثوب بلفظ في ثوب اخر كما يلف في المنديل فيلزمه المظروف معا
لما في التمر في القوصرة وان اقر عشرة اواب لزم ثوب واحد عند اي يوفى وهو
ايح او لا واحد عشر ثوبا عند محمد ان الثوب التقسيم فديك صونا له في عشرة اغراب
فامكن الحمل على الظرف فيكون المظروف ثوبا واحدا والظرف عشرة اغراب فيلزمه احد
عشرة ثوبا ولا اي يوفى ان حرف في يستعمل ايضا للثوبين والوسط كقولهم نقال فاضل
في عبادي اي بينهم فوقع الشك والاصل مربعة الذمة ولو قل له خمسة في خمسة
فقط وانه وصليته بوي ضرب لان الضرب بالكسر المال وقال حرم من زياد ويلزمه خمسة

وعشرة

وعشرة وهو قوله زفر بنيه مع اي نوى ان يكون في معنى مع يلزمه عشرة انما كان
قال على خمسة مع خمسة مع خمسة فقط مجموع الخمسة يكون عشرة وفي قوله عاين
دراهم الى عشرة اوابين درهم الى عشرة يلزم في صورتين تسعة عند وعندها عشرة
وعنه زفر يلزم ثمانية اعتبارا بقوله جئتكم من هذا الخياط الى هذا الخياط فانه لا بد من
الابتداء والاعاينة فيه ولهما ان العشرة مذكورة في الاقرار سريريا والغاية قد تدل
في الكلام وقد خرج فلا يصح فقط في ما تضمنه اللفظ بالشك والادح ان الابتداء العدد
يحتاج اليه لترتيب الباقي عليه فلا يقطع ما قال له من ادري ما بين هذا الجدار فلما
بينهما فقط وليس له من الجدارين شيء لان الغائبين ليسا من جنس الغيا فستقطعا
اجعا اجعا مع الاقرار بالحمل لواق ان حل جارية او حمل ناقة او بقرة فلهذا نسخ
الاقراران حكمة ذلك الحمل للمقر ولما كان في تصويره نوع خفاء بيته يقول وحمل هذا
الاقرار على الوصية من عمرة توصيه ان موثا المقر كان قد اوصى بذلك الحمل للمقر
شم مات وانتقلت الناقة او الحارثية الحامل الى المدة المقر فالام لا ينفصل للمقر
والحمل ان يبين بسا ما لحا اي ويصح الاقرار بالحمل لكن يشترط ان يبين
المقر ذلك سببا لما يمكن التمسك للملك الى الحمل به كاد ث او وصية نحو ان يقول حمل
فلانة عني الف درهم او ص فلان له بها وصية في دمتي او مات بوه وله عند الف فان شئت
اليه بالارث فالأقرار بالحمل هو الوجه صحيح لانه اقرب سبب صالح بثوت الملك له ثم في هذين الصورتين
ان ولد ذلك الحمل في المدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لزم المقر ان يقر به ولا فلا وذلك
فصله المص بقوله فان ولدت ام الجنين وفي بعض النسخ فاء ولدا الجنين حيا للمقر
من نصف قول من ذا قرو لواق في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار مكان قوله لاقل
من نصف قول من ذلكا اصوب لانه لا يشمل ما اذا كانت المرة معدة فجاءت بالولد
لاقل من اثنين وانه كانه اكثر من ستة اشهر يحكم بوجوده في البطن وقت الاقرار لانه يحكم
بثوت النسب فيكون ذلك حكما بوجوده في ذلك الوقت فله ما قر به اي الجنين ما قر به
المقر وان ولدت حيتين فلمها وانه كانا من جنس واحد فالمر ظاهر فان كانا من
جنس بان كانا احدهما ذكر والاخر اثنى ففي الوصية هو بينهما نصفين وفي الميراث
لذكر مثل حظ الانثيين وان ميتا اي ولدت ميتا فله وصي والمورث اي يرث المال
المورثة الموصي والمورث لانه هذا الاقرار في الحقيقة لهما وانما يتنقل

الى الجنان بعد ولادة ولم ينتقل فيكون لورثتها وان يمتنع او اقرضوا
لوفتر المقر ما اقتربه للمحل باذ قال المحل باع متى واقرضني او اسهم الاقرار
ولم يبق سببا ان قال على محل فلا نة كذا الحكم الاولان فلا نة بين مستحيلة
لعدم تصورهما من الجنين لاحقيقة وموطا هو والاحكام اذ لا ولاية لاحد عليه
حتى يكون تصرفه بوقوله او اسهم الاقرار لغا فيه نظرا المعطوف عليه اعني السبع
والاقرار لغو بالاتفاق واما الابهام فلهذا الاختلاف لانه عند محمد صحيح
يحل عا سبب صالح تما ذكر صحيح الاقرار وعند ابو يوسف لا يصح لان مطلق الاقرار
ينصرف الى ما يجب بالمعاملات كالبيع ونحوه فكان الاولى ببيان حيث التزم
التصريح بذكر الخلاف في دليلهم الكتاب وانه اقر بشرط الخيار اى لواقردين
او وديعة قائمة او مستهلكة علم انه بالخيار ثلثة ايام ان شاء فسخ وان شاء
امضاه لزم المال وبطل الشرط اذ الضم والامضاء انما يكون في العقود التي
هي اشتاءات والاقرار اخبار فلا يقبل الفسخ ومن المسائل المهمة انه اقرضتم
ادعى انه كاذب في الاقرار فعتد بها لا يلتفت الى قوله وقال في رسن يخلف القول
لان المقدم يكن كاذبا في اقراره الفتوى على قوله سببا لاستثناء وما فيه معناه
في كونه فقيرا كالشرط ونحوه والاشتاء لغو هو التكميل بالباقي بعد الشياعية
الاتيان بلفظ المشتاء منه ويجوز اشتاء الاكثر من الاقل كما يجوز عكسه
اذ لا فرق بين القائل له على درهم وبين قوله على عشرة الاشعة بخلاف المشتاء
الكل فانه لا يجوز لانه لا يبقى المشتاء ان لو لم يوجد ما يكون للمشتى تكاليف بعد
صح فبكون رجوعا عن الاقرار بعد لزوم ومولا يصح صح اشتاء بعد ما اقرض
لو كان المشتاء متصلا بالاقرار لان المشتاء بيا بغير لصدق الكلام واذ كان
في الاخر الكلام فلا يصح بعد ذلك ما يغير اوله يتوقف اوله على اخره فيعتبر موصلا
ليكون الكلام كله شيئا واحدا واما انفصل ثبت موجب صد الكلام فلا
يغير بعد ذلك والمراد بالانفصال ان يفصل بين الكلامين اجنبى للخلق له المحل
حتى لو قال له على مائة بفلان الا عشرة يلزم تسعوه وكذا لو قال على الف
من ثمن كذا الامانة يلزم تسعائة فقط لان الفاصل ليس باجنبى اذ النداء

باب الاشتاء

لتسبب

لتسبب الخاطب وتوصيف الف زيادة بياضا اما لو قال له على الف فاشترى
لامانة لا يصح اشتاء ويلزم الف تماما واذ اصح المشتاء سقط ما بعد
الشيا ويلزم باقية اى لزمه المقر باق ما اقر به بعد المشتاء لان المشتاء
من الجملة عبارة عن البواقي قليلا كان او كثيرا وبطل المشتاء والكل بان
قال له على الف درهم لانه ناكاه اخر الكلام بغير اوله وبطل حكمه كان الكل
مبطلا للكل فيعود على موصفه بالنقض فيبطل الاشتاء واذ ابطال ثبت المشتى
منه وانه اقر بشيئين او اشتى احدهما وبعضه لا يبطل اشتاءه هذه مسئلة
رفع من اشتاء الكل وموصفها اذا قال له على كرخطة وكرخطة او قال
الاكثر خطية وقفيز شعير فكلها باطل في عند حلا فانهما ومدا يشتر بان
الخلاف في الصورتين وليس كذلك بل هو في الثانية فقط نحو العبارة
ان يقال واذ اقر بشيئين او اشتى احدهما بطل اشتاءه وكذلك لو اشتى
احدهما وبعض الاخر خلاف في لهما فقط هما بقول ان الكلام متصل والاشتاء
صحيح لكنه بالنظر في كراهية الخطية اشتاء لكل من الكل والنظر في قفيز الشعير
اشتاء البعض من الكل فيل فيما يصح ويمهل فيما لا يصح فعليه كرخطة تماما وكرخطة
شعير لا قفيز ولا ان اشتاء الكل باطل بالاجماع فكما قوله الاكثر خطية لغو
ومار ايضا قاطعا للكلام الاول فلا يصح اشتاء اليه فيبطل فيما بعده
اعني قفيز الشعير وان اشتى بعض احدهما فقط وبعض كل منهما صح اتفاقا
وبذلك لان كل واحد من المتعاطفين كلام مستقل فاشتاءه لا يجوز
اشتاءه بمعه جاز في مسئلتان في لو قال له على كرخطة وكرخطة
الا قفيز خطية وقفيز شعير صح كلامهما ولزم ما عدا المشتى منهما ولو اشتى
كليهما او زنييا او عدا بياعتقاريا من درهم كما اذا قال على الف درهم الاكرا
او الارطلية او الابرار اصح الاشتاء عند الشيخين بالقيمة استحسانا
فيطرح قيمة كبر البر او ارطلية الرتبة والدين من الف فانه قال له على
الف درهم الاقيمة كبر او الامالية رطل زيت او الاقيمة دينار بقدر خذ للظان
حلا فالحد وزفران عندها يبطل لعدم المجاسة وهو القيل وقال الشافعي
صح للمجاسة من حيث المال وجه الاستحسان وجود المجاسة من وجهه وهو كونه

وان وصل الالف بما لان هذا المستأثر المقدار والالتزام انما يصح
 موصولا بخلاف الزيادة لانها وصف واللفظ انما يتناول المقدار دون الوصف
 وهذا التصرف لفظي ولو قال اخذت منك الف او دية فهلك وقال المقر
 لابل اخذتها اعطيتني اي قال انت اعطيتني الف او دية فهلك فقال
 المقر انت غصبته لا يضمن المقر الفرق بين المستأثر ان الفرق الفصل
 الاول اقرب ما يوجب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ارعى ما يوجب البراءة
 عنه هو الاذن بالاخذ والاخر ينكره فيكون العقل المنكر مع اليقين الا ان كل من
 اليقين فحينئذ يلزم المال وفي الفصل الثاني اصناف الفعل الى غير ذلك
 الغير يدعي عليه سب الضمان وهو الغصب فكأن العقل المنكر مع اليقين
 ويقتض الفعلي في هذا كالاخذ والرفع كالاغصاء ولو قال غصب هذا الشيء
 من زيد لابل من غير فمهر اي ذلك الشيء المقر لزيد المقر له او لا عليه قيمته
 لمعرو اي على المقر قيمة ذلك الشيء لمعرو لان قوله من زيد اقرار له ثم قوله لا يرجع
 عن الاقرار فلا يقبل قوله بل لمعرو اقرار منه به لمعرو فداستهلكه بالاقرار به
 لزيد ~~معه~~ فيجب عليه قيمة لمعرو ولو قال هذا كانه في ودية عندك
 فاخذته وقال الاخر هو لي دفع اليه اي الى الاخر لانه اقرار له باليد
 بقوله كان عندك ثم ادعى الاستحقاق عليه وهو منكرو القول بالنكر
 وان قال اجرت فرسي او ثوبتي هذا فقلنا فركبه اي العرس او لبسه اي الثوب
 ووجه على او قال اعترفته او اسكنته وادعى ثم رد ما على صدق المقر
 القائل هكذا عند الحق وعندهما القول للمأخذ منه اي الذي اخذ منه
 النفس او الثوب او الذكر وهو القاي ووجه به ما ذكر في ودية انما من
 انه اقر باليد للاخر ثم ادعى الاستحقاق والاخر منكرو القول بالنكر ووجه المستأثر
 وهو الفرق ان اليد في الاجارة والاعارة ضرورة ثبت استيفاء العقود
 عليه اعني المنافع فيكون معدومة فيما ~~وكان~~ الضرورة فلهذا اقراره باليد
 مطلقا بخلاف الودية ~~لان اليد في اليد~~ لان اليد فيه مقصورة
 واليد ايع اشبات اليد قصد افيكون الاقرار باعتراقا باليد للمودع مع انه
 في صورة الاجارة والاعارة ~~لان~~ اقراره بيب ثابتة من حصة فيكون

القول

القول له في بيان كيفيتها ولا كذلك في مسألة الودية فانه قال كانت وقد
 تكون من غير صنع حتى لو قال او دعيتها كانه على هذا الخلاف في الصحيح ولو قال
 خاطبوني هذا اي كذا ثم قبضته منه وادعيا الاخر اي اوعى الخياط الثوب انه له
 فبما هذا الخلاف في الصحيح يعني عند ابيهم القول للقاتل النكور وعندهما القول
 الخياط المدعي وادعاه في الصحيح لاجابة الهدية فيشعر بان القول للاول كما لا يخفى
 على ما نامل ولو قال اقتضيت من فلان الف كان لي عليه او قال اقرضته الف اخذها
 منه وانكر فلان ذلك اي انكر ان يكفره عليه شيء اقرضته شيئا بل قال لا الفاق تقاضيتها
 او اخذتها فالفقوله اي لفعل لان الديون والقروض انما تقضى بامثالها
 وهو انما يكون بقبض مضمون فاذا اقر بالاقضاء فقلنا اقر بسبب الضمان ثم ادعى
 تلك ما قبضه بطريق المطابقة عوضا عما يدعيه من الدين او القرض والاخر
 منكر فكان القول قوله ولو قال رزق فلان هذا النوع او في هذا الذار او غير هذا
 الكرمي وكن قد استفتت به فيه او استاجرته ليعمل لي وادعى فلان ذلك اي ادعى
 ان الاربع او الدار او الكرم له فالقول للقراري للاربع وللفلان والمعنى ان
 المقر اقر بما في يده من الزرع او الدار لكن استدفعها الى فلان بمجرد الاقرار
 يا لفعل لا بموجب الملك ولم يقر له باليد فهو منكرو القول قوله مع يمينه باب
 اقرار المريض اعلم المراد بالمريض بهنا هو من كانه مريض لا يزال به صاحب فراش
 حتى يموت والغالب والزمانة في حكم الصحة دين صحة الظاهر انه من باب حب
 رقائه وما اى اين لزمن في مرضه يعني مرضه بدينه سبب معروف اي معلوم بمشاهدة
 الشهود او القاض كما اذا اشترى في مرضه او تزوج امرأة مريضا عليها وشاجر
 بعناية الشهود سواد خبر لقوله دين صحته وما عطف ويقدمان اي دين
 الصحة وما لزم في المرض سبب معلوم على ما اى على دين اقر به في مرضه
 ذلك يعان سببه خلافا للشافعي فانه يقول لا قصور في سببه وهو الاقرار
 ولنا لا يعتبر ان المضمحل حق الغير وفي اقرار المريض ذلك لان حق
 غيره ما انصفه تعلق بهذا المال استيفاء الكل اي الديون الثلاثة مقدم
 على الارث وان شمل كل منها ماله لان الديون من الحوائج ولا يصح

باب اقرار المريض

تخصيصه اي المريض غريبا اي دانا بقضاء دينه من باب نخصك بالعبادة
لان في ايثار البعض ابطال حق البعض الاخر وغرماء الصحة والمريض ذلك
سواء وعنده الشافعي يصح التخصيص ولا يصح ايضا اقراره لو اراد به دين او عين
اقل يصدق اي المريض في الاقرار ببقية الورثة ان كافوا او الشافعي فيه قولان
اصحها انه يصح للوارث كما يصح حال صحته وكما يصح اقراره لو اراد به بوديعة مستهلكه
ولنا قوله عليه السلام الا وصية لوارث ولا اقرار له بدين ولان حق الوارث متعلق
بماله ومرضه لا يرى انه فتنوع عن التبرع على الاجنبي بما زاد او عما اظنك وعلى الوارث
اصلا ويخصص البعض ابطال حق الباقي فلا يجوز بخلافه في الاقرار حال الصحة
لعدم الجرح بخلاف الاجنبي لانه غير منهم فيه ويجوز له للوارث بوديعة مستهلكه
لان الكلام فيما اذا عاين الشهود الا يداع ثم اقر في حالة المرض باستهلاكها
لانتفاء الشهادة اذ لو لم يعرف يكون الضمان ولجا بموت مجتهد وان يعاين الشهود
الا يداع فالحل في فيه ثابت وان اقر المريض بدين او عين لاجنبي صح الحسنات
ولو احاط بماله يعني وان اقر بجميع ماله لما روي عن عمر رضي الله عنه ان اقر
الرجل في مرضه بدين لرجل اخر غير وارث فانه جائز وان احاط بذلك بماله ولم يعرف
له فوافق في ذلك فحل محل الاجماع والاقبال ان لا يصح الاقرار بالدين فيما زار
على الثالث لان الشارح قد تضمنه عليه وان اقر اي المريض في لاجنبي محمول النسب
ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه منه اي صادق في الشرائط وبطل اقراره وان اقر اي المريض
لاجنبي ثم توجهها لا يبطل اقراره لها وعندنا في بطل هذا الاقرار ايضا لثبوت
ولنا انه اقر وليس بينهما سبب الشهادة فلا يبطل بسبب يحدث بعد بخلافه في
المسئلة الاولى لان دعوه النسب مستند الى زمان العلوق نظر ان النبوة ثابتة
في زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجية فتقتصر على زمان التزوج فلا يبطل
ان اقراره كان زوجية ولو اقر اي لامرأة اجنبية ثم تزوجها بعد
الوصية لانهما عليك مضاف الى ما بعد الموت والزوجية ثم قائمة فلا تصح
الوصية لها بهذا الاعتبار ولو وهبها ثم تزوجها فلا تزوج اي ولو وهب
لاجنبي شيئا حال مرضه ثم تزوجها له ان يوجع في المهرية لان هبة المريض في
حكم الوصية فكانت مثلها صرح بذلك صاحب الاختيار فعلى هذا يكون ما وقع

في بعض النسخ من قوله فلا رجوع سهرا وغلطا من الكاينة وان اقر بغيره
مجهول النسب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها بولد مثله اي مثل
ذلك الغلام كمنه اي لمثل المقر يعني • مما في السن بحيث يولد مثل المقر
ولو لم يكن كذلك كان المقر مكذبا حايرا انه ابنه وصدقه الغلام في ذلك عطف
على اقراره جعله مالا عن فاعله او مفعوله او عطف على بولده مثله لا يصدق عن ثوب
ثبت نسبه منه اي تحسب الغلام من المقر ولو كان المقر مريضا وشارك ذلك الغلام
الورثة والموثقات لانه صاد كالأبن العرفي فانما قيد بقوله مجهول لانه لو كان له نسب
معروف لايثبت نسبه منه والما شرط تصديق الغلام لان المسئلة في الغلام يعبر عن
نفسه فلا بد من تصديق لانه في نفسه اما اذا كان صغرا لا يعبر عن نفسه فلا
يشترط تصديقه لانه في يد غيره وصرح اقره الرجل بالوالدين بان قال هذا ابني وامني
والولد بان قال هذا ابني والزوجة اذا كانت المرأة خالية عن تكاثر الغير
وعنده وان لا تكون تحت المقر اختها ونحوها ولا اربع سواها والمولى بشرط
تصديق هؤلاء الا ان كان المقر صغيرا في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه
او بعد له فيثبت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبد الغيرة يشترط تصديق هؤلاء
وكذا والمرأة يعني يصح اقرارها بالوالدين والزوج والمولى لكن بشرط الاقرار
ها بالولد تصديق الزوج ايضا لان فيه حمل النسب عليه اذ لا يمكن الا في شرط
تصديقه اياها فيه لان الحق له او شهادته قابلة بولادته لذلك الولد على الفاش
الزوج لان قول القائل في هذا مقبول وقد صح ان الشبي على عزم قبل شهادة
القائلة على الولادة وصح تصديقهم في اسب بعد موت المقر بغاء النسب
بعد موته لا تصديق الزوج بعد موتها اي لو اقرت امرأة بان مولا ناروي و
ماتت ثم صدقها الزوج بعد موتها لا يصح ذلك ولا يرث منها عداى وعندها
يصح اي لتصديق الزوج بعد موت المرأة ايضا اي كما يصح تصديق الزوج
بعد موت الزوج فعليه مهرها ولم الميراث منها لان حكم الكاينة في التزوج
ما وقع حقها وهو كونه في العدة وللهذا آجلا لهما ان يفصل وكذلك تصديق
ايا بعد موتها يصح عندها لان الارث من احكام الزوجية وهو باق بعد موتها

فيصح تصديق الترخيم ايها بالنظر اليه ولما كان ان المصالح انقطع بالموت
 ولهذا لا يحل له غسلها ولا يصح التصديق باعتبار الارث لانه معدوم حاله
 الاقرار او انما يثبت بعد الموت والتصديق يستلزم الى وقت الاقرار
 وان اقر بنسب غير الولايين المقول والمقر له كانه وعلم لا يثبت نسبهما
 من الاب والجد لانه لا يثبت النسب على الغير ويرى ان لم يكن له وارث معروف
 المراد بتغير الترخيم لا في وجودهما غير مانع ولو بعيدا كقول الموالاة
 اي وان كان للمقر وارث معروف ولو بعيدا ليرث ومن مات ابوه فاقرباؤه
 شاذة المقر له في الارث ولكن لا يثبت نسبه من ابيه لان اقراره تضمن شيئين حمل
 النسب على الغير ولا ولاية له عليه والتشريع في الحال وله فيه ولاية فيعتبر الثاني
 الاول ولو كان اخوان لا يثبتها الميت دين على شخص فاقرباؤه بقبض ابيه
 نصفه وكذب الاخر فالنصف الباقي للاخر المكذب ولا شيء للمقر لان اقراره
 ينصرف الى نفيه ويخلق المقر المكذب بان ما يعلم ان اياه قبض فان كحل
 ينصفان النصف الاول لكتاب الصلح هو لغة اسم بمعنى المصالحه وهو خلاف
 المخاصمة واصل من الصلح بمعنى استقامة الحال وشرعا هو عقد يرفع النزاع
 اي يكون سببا لارتفاعه من اتي ثبت جواز بقوله تعالى والصلح خير وركنه
 الايجاب والمقبول وشرطه ان يكون البطل اي المصالح عليه مالا معلوما ان احتيج
 للمقبض والا لا يشترط معلومية وحكمه البراءة عن الدعوى ويصح مع اقرار
 وسكوت بان لا يقر ولا ينكر وانكار الطرف حال عن حال عن فالحال يصح يعني اقرار
 اقرار المدعي عليه وسكوت وانكار فقط لان الصلح على ثلاثة انواع وفي صحة الاخرين
 خلاف في الشافعي فالاول منها كالبيع ان وقع عن مال مال لوجوده بمعنى
 البيع وهو مبادلة المال في حق المتعاقدين بتراضيها فيعتبر فيه في البيع فثبت
 فيه اي في هذا البيع الشفعة في عقار كان احد البديلين ويثبت فيه
 خيار الرجوع وخيار الشط وتقدره اي النوع الاقل عطف على خيار العاقل جهالة
 البطل اي المصالح عليه ان كان مما يحتاج الى قبضه انما تقضي المنازعة بخلاف
 ما اذا لم يحتج اليه كما اذا اتى حقا في الذار وادعى المدعي عليه قبله حقا

في خانة فتصالحا على ان يترك كل واحد منهما وعواه قبل صاحبه وان لم يبق
 كل منهما مقدارا حقه اذ الجملة المصالح في التنازل لا تقضي النزاع ولذا قال لا اي
 لا تقدر من جملة المصالح عنه وهو المدعي به وتشرط القدرة على تسليم البطل ليعم
 الصلح ولا يلزم التقصص كما لو صالح على عبد ابق فانه او كفى بداد الحرب مثلا يلزم
 نقض ما لو صالح القلم وان استحق بعض المصالح عنه او كله بيينة في بد الادعي
 عليه بعد اخذ البطل رجوع المدعي عليه المدعي بكل البطل في صورة اختلاف
 البعض لان هذا الصلح كاذ كبيع مع لو وقع المعاوضة من الطرفين وفي
 البيع اذا استحق بعض البطل وكل بيع المدعي البيع او شئ منه يبيع المشتري
 باليمن او ببعضه فكذا هذا وان استحق بعض البطل او كل بيع المدعي على المدعي
 عليه بكل المصالح عنه في صورة استحقاق كل البطل وبعضه في صورة استحقاق
 بعد البطل لا ذكرنا لانه لا اقرار صار المصالح عنه ملكا للمدعي فيسقط به كذا
 او بعضا وان رفع العلم عن مال بمنفعة كالوصالح عن دين بسكر داه
 او خذمه عبده سنة اعتبر اجارة بغير تجزئ في هذا الصلح احكام الاجارة
 فيه وهو تملك النافع بالمال والاعتبار في العقود للمعاني فيشرط فيه اي
 هذا النوع بالمال والاعتبار من الصلح التوثيق اي تعيين مدة الانتفاع حتى
 لو صالح على سكنى بيب ابد او حتى يموت المدعي لا يجوز ويصل هذا النوع من الصلح
 عطف على بشرط يموت احدهما اي المتصالحين مطلقا في المدة التي وقت بها يرجع
 المدعي في دعواه بقدر ما لم يستوف من المنفعة وكذلك يبطل بهادك محل المنفعة
 قبل الشفاء كما يبطل الاجارة بموت احد العاقدين وهذا محل والآخران من
 الصلح مع التوكيد وهو الصلح مع التوكيد والصلح مع التوكيد معطوف على قوله
 فالقول معاوضة في حق المدعي حيث يزعم انه اخذ شيئا عوض حقه
 اما تجزئ فهو حق بيع واما منفعة فاجارة وبما فداء العجز وقطع المنازعة
 في حق اللغز المدعي عليه يزعم المدعي يبطل في دعواه وانه انما دفع البطل للثمة
 يخلف ولتقطع الخصومة فيما بينهما فيعامل كل منهما بحسب رده فلا شفعة للمار
 على المدعي عليه في دار صولح عنهما مع احدهما اي مع المنكر او مع الساكن فانه

ياخذ على اصل حقه يعني تبقى في يده على انها ملكه من الاصل ويدفع المال دفعا لحق
المدعى عن نفسه وزعم المدعى انها له لا يقتضى دخولها في ملك الاخر دخول المحرم والوجوب
اي ثبت الشفعة في دار صوم عليها اي على الدار بان يكون بدلا لان زعم ان الدار
التي اخذ عوض عن ملك وزعم حقه في حقه فاعترفت بشرائها فتؤخذ منه الدار بغيره
وفي هذين النوعين من الصلح ما يتحقق من المدعى بالبيته بعضا او كل واحد المدعى
حصة من البدل اي بدل المدعى بعضا او كل واحد يرجع بالخصوصية فيه يعني في الصلح عن
انكار او عن سكوت لو تحقق المتنازع فيه كله او بعضه بعد ما قبض للمدعى البدل
فانه يرد له على حسب المستحق ان كله فكله او بعضه فبعضه او يعود الى الخصومة
في الكلاوي بعض المستحق لان المدعى عليه انما يبدل العوض ليدفع الخصومة عن
نفسه فاذا ظهر التحقيق تبين ان الاخصومة له معه فيبقى العوض خاليا عن
العوض فيسترده وما استحق من البدل بعضا او كل واحد يرجع المدعى الى دعواه
فدوره لانه ترك الدعوى بسلامة العوض له ولم يسلم فاذا سلم له رجع بالبدل
وبذلك البدل بعد التعيين قبل التسليم الى المدعى كاستحقاقه اي استحقاقه بدل
الصلح في الفصليين اي في الصلح عن الاقرار وفي الصلح عن الاقرار وفي الصلح عن
الانكار والتكوت وقد مر حكمها آنفا ولو صالح المدعى على بعض دار اذا قل
على بعض دار ولم يقل على بعض المدعى تخصيصا لوضع المسألة بالعين لان الصلح
عن الكل على بعض اذا كان في الدين جاز يديها لا يصلح يعني لو ادعى دارا
فصوحت على قطع معينة منها لم يصح الصلح فله ان يدعى الباقى لان زعمه لسوء في بعض
حقه وبقى الباقي بلا عيب وصلة اي لو اريد تخصيص الصلح في هذه الصورة فالحيلة
فيه ان يزعم المدعى عليه البدل شيئا مثل ان يزعم في البدل الصلح درهما ليعبر ذلك
الدرهم عوضا عن حقه فيما بقي عن الدار فيصير كانه المدعى عليه اقتره بالدار وسلم بعضا منها
واشترى منه الباقي بذلك الدرهم او يبرئ اي يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقى
فيصير كانه اخذ بعض حقه وذهب الباقي لمن هي في يده فضل يجوز الصلح عن محمول
ويجوز الاعمال معلوم واما الاول فلا بد له لقاط والقاط لا يجري فيه منازعة واما
الثاني فلا بد ان يكون مقدار المصالح عليه معلوما بشرط انه تليك الجمالة فيه تقتضي المنازعة

فتسا

فيجوز

فيجوز عن دعوى المال فيجعل على البيع وما يناسبه وما يجازي بهم جاز صلح وعن دعوى
الشفعة كانه يدعى دار سكنى سنة وصية من صاحبها محمد الوارث او اخر فصال
على مال ومنفعة حاز لان اخذ العوض عن الامارة جاز فكذلك الصلح لكن لا يجوز للصلح عن منفعة
على الشفعة اذا كانتا مختلفتين الجنس بان يصالح عن السكنى على خذمة العبد مثلا واما ان اخذ جنسها
كما اذا صالح عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وعن دعوى الجناية في النفس وماد غيرها اي
الاطراف عمد او خطأ انا جواز الصلح عن الجناية في النفس عمد او خطأ فمن لم من اخيه
شيئا فاتباع بالمعروف واداه اليه باحسان عقيب ذكر القصاص قال ابن عباس رضي
نزلت في الصلح عنه والصلح من عني له دم اخيه شيئا او ترك القصاص ورضى بالمال فاتباع
بالمعروف واما جواز الصلح عما دون النفس مطلقا وعن دعوى النفس الخطأ فلا بد ان
موجبها المال فيصير بمنزلة البيع وعن دعوى الرق يعني لو ادعى على شخص محمول
الحال انه عبده فصالح به ذلك الشخص على مال جاز وكان الصلح بال عن دعوى الرق
عسقا بمال في حق المدعى لانه امكن تصحيحه عن هذا الوجه في حقه لزمه وفي حق المدعى
عليه يكون لدفع الخصومة لانه يزعم حرا لاصل فجاز ولا ولا عليه للدعى لانكار المدعى عليه
الا ان يقيم البيته بعد ذلك فتقبل ويثبت الولاء وعن دعوى الزوج النكاح اي لو ادعى
على امرأته انها زوجته فانكرت فصالحته على مال حتى يترك الدعوى جاز وكما خلعا اي يكون
ذلك الصلح في المعن الخلع لانه امكن تصحيحه خلعا في جانب المدعى وفي جانبها بئذ المال
لدفع الخصومة ويحرم عليه ما بذلت له من المال وما كان مبطلا في دعواه
ولو صالح الرجل بمال لتقبله بالنكاح جاز ويكون ذلك كالحاكم بغيره وبذلك المهر او لا يكون
الصلح المذكور في الاصح ان ادعت المرأة اي ان ادعت النكاح على الرجل وقيل يجوز بيع
ان ادعت المرأة على الرجل كالحاكم فصالح على مال لتركه في الدعوى قال القديري
في بعض تمنع المختص بجوز ووجهه ان يجعل ما صالح عليه زيادة في مهرها من جانبها
ودفع الخصومة من جانب المدعى لم يجز ووجهه ان ترك الدعوى من قبلها ان
يجعل فرقة والزوج لا يعطى المرأة شيئا على الفرقة وان يجعل على المال على ما كان
قبل الدعوى فلم يكن في مقابلة هذا العوض شيئا فلا يصح ولا يجوز الصلح عن
دعوى الحد بان اخذ رجل ثانيا او ثار بخر ليس فعله بالحاكم

فالتصالح الماخوذ على مال عا ان يرفع المالك المصلح باطل ويرد ما اخذه
 منه لان ذلك حق الله لا حق الماخوذ ولا يجوز الاعتراض عن حق غيره فيكون يجوز حق
 الماخوذ واللام في الحد الاستغراق فيدخل فيه حد القدر ايضا لان الغالب في حق الماخوذ لا يجوز
 عفو وانه قبل عهده نازله في عهده عدا وصالح عن نفسه باق يده عن السكر لا يجوز المصلح بخلاف
 مصلح عن نفسه على اى الماخوذ قبل عهده فانه يجوز ان يصلح عنه ويخالف ان العبد الماخوذ
 رقية ملك العلف وما في يده من المال الذي كتبه ابي مالك المولى فيل ان يصلح عنه لانه لا يملك التعريف
 في نفسه ببيع فكره الا بملك المخلد منها فصار كالاجنبي في حق نفسه اما عبده فهو من تجارته وتقرق
 فيه تاخذ ببيعها وكذا لا ينفذ تصرفه فيه استخاره فان اذ اصلح عنه صار كانه اشتراه وان صالح عن
 مفسوب يملن باكثر من قيمة جاز صورته رجل غصب ثوبا قيمته مائة فاستهلكه ثم صالح صاحب
 الثوب على مائة وعشرين جاز الصلح عند اى موقعا انما يبيع الصلح على مقدار قيمته ويسجل الفضل الزائد
 على قيمته ان كان ذلك الفضل لا يتخاين فيه لان الواجب هو القيمة وبقي مقدرة فالزيادة عليها يكون
 ربا بخلاف اذا صالح على عرض فان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس بخلاف ما يتخاين فيه الناس
 لانه تدخل تحت تقويم القومين فلا يتحقق الزيادة ولا يجرى ان حق المالك باقى في الهالك وانما
 ينقل الى القيمة بالقضاء فاذا ارضى على اكثر من اعيان فذلك يكون ربا واعلم
 ان الحرام في فيما اذا كان الصلح على اكثر من قيمة قبل القضاء ما لقيمة اذ لو كان
 بعده لا يجوز اتفاقا فريد بالتلف اذ لو صالحا قبل التلف
 باكثر من قيمة يجوز اتفاقا وان كان الصلح بغير من صحيح مطلقا
 اتفاقا فقول معلقا يعني سواء كان ذلك العرض اكثر من قيمته
 المفسوب التلف بقدر يتخاين فيه ولا فهو جائز بالاتفاق لما ذكرنا من
 عدم اعتبار الزيادة عند اختلاف الجنس وان اعتق مكر عبدا مشتركا
 نصف له ونصف الاخر فاعتق نصفه منه وصالح العتق عن بقايه
 مع شريكه باكثر من نصف فيه اى قيمة العبد بطل
 الفضل الزائد على نصف القيمة فلو كانت قيمة
 العبد الفوا وعتق نصفه لصالح الشريك عن نصفه على
 ستائة بطل المائة انها هي الزائدة على نصف لقيمة

بالاتفاق

بالاتفاق اما سندها فلما مر من لزوم التبا واما عند ابيع فلان القيمة
 في العتق منصوص عليها وتقدر الشئ لا يكون دون تقدير القاضي فلا
 يجوز الزيادة هناك غير منصوص عليها وانما قيد بقوله مولى لانه
 اذا كان معسرا يجب سقاية النصف على العبد وان كان الصلح بغير
 صحو وان كانت قيمته ازيد مما مر من عدم ظهور الفضل عند اختلاف
 الجنس ويجوز صلح المديعي بال بدفعه الى المنكر ليعقره وصورة رجل
 ادعى على اخر عينا في يده فانكره فضا لمحه على مال يعترف له بالعين فانه
 يجوز ويكون ذلك في حق المنكر كالبائع وذلك المال كالثمن وفي حق
 المديعي كالمزادة في الثمن وبدل مبتدء الصالح من دم عدا واما بعض
 دين بدعيه المتكفي يلزم فيه لمبتدء الموكل لا الوكيل يعني من وكل
 اخر بان يصلح عن دم عده كان قد لزمه او بان يصلح من دين
 يدعيه المدعي على بعض ذلك الدين ففعل الوكيل ذلك ولم يلزمه
 ما صالح به وهو لازم للموكل لان الصلح عن القود معا وضنه بالطلاق
 الحق والصالح على بعض الدين اسقاط محض فلو كبر في سفير ومعبود لا ضمه عليه
 كما لو كبر في سكاك ولا يلزم منه المد لا ان ضمه او ضمن الوكيل بدل الصلح والاشارة او
 منقطع فيكون حينئذ موافقا لبعقود الزمان لا بعقود الصلح وبدل ما صار صلو
 كبيع يعني اذا كان الصلح عن مال عا يلزم الوكيل ان يحقق في حينئذ جميع الوكيل
 هذا اذا كان الصلح عن اخر او اذا كان عن اكر فبالجواب على الوكيل كذا في الغاية
 ولن صالح مع المدعي فضولي عن جانب المديعي عليه ضمن البطل او اضاف الصلح الى مال ازال
 نفسه درهما او ارضاه بان قال صا لحتك على الف من مالي او على عبده هذا مثلا
 او اشارة فيه الى ارض او نقد بلا اضافة بان قال على هذا الف او على هذا
 العبد او اطلق الصلح عن الاضافة والاشارة بان قال لحتك على الف
 درهم او عبدي وسلم صلح الصلح في هذه الصور اذ ارضى المديعي بذلك
 وكان الفضولي منه غيرا عن المديعي عليه فيما اداه اذا كان بغير المدعي
 عليه كما لو تبرع بقضاء الدين عليه بخلاف ما اذا كان بامر فانه يرجع

كما مر في
 كتابه

عليه بما اداه وان اطلق ولم يسلم توقف اي لوان الفضولي اطلق البديل
ولم ينفذ الى ملكه ولم يشر الى شيء هو له او اضاف الى شيء ولم يسلم
يكون الصالح موقوف فالا اجازة للمدعي عليه فان اجازة اي فعل الفضولي
المدعي عليه جاز الصالح وزال التوقف ولزمه البديل الذي ذكره الفضولي
لان نفع الصالح وهو دفع الخصومة حاصل له ولزمه البديل للتزامه
ايام باختياره والا اي وان لم يحزم المدعي عليه بطل الصالح لموقوف
ولا يلزم الفضولي شيء من البديل لان الصالح هنا وهو الفضولي
لا ولاية له على المظالم فلا ينفذ تصرفه عليه **باب في الدين** ما ذكر حكم
الصالح من عموم الدين اوي ذكر في هذا الباب حكم **الخصم** الخاص وهو
دعوى الدين لان الخصوص ابدى يكون بعد العموم كذا في العناية
الصالح على استحقاق بعقد المدانية اي وجب وثبت بسبب عقد
المدانية كالباع بالدين والقرض والغصب فتوقع على بعض منب كما اذا
كان المدعي به الف درهم فصولح على خمسة ائنة او كان عشرة دنانير ففوج
على خمسة دنانير او كان مائة جبار فصولح على مائة ريفوف عند ذلك
الصالح في الحقيقة اخذ لبعض حقه اي يكون المدعي في ذلك اخذ البعض
حقه واسقاط الباقي اي يكون مبرا المدعي عليه من الخسارة في
الفصل الاول وعلى خمسة دنانير في الثاني وعن وصف الجود في الثاني
وان لم يقل ابرائك لا معاوضة اي لا يكون ذلك الصالح على وجه المعاوضة
بارد يكون الخمسة عوضا عن الالف والخمسة دنانير عوضا عن عشرة
لان تصرف العاقل يتخير في تصحيحه ما يمكن ولا وجه للمعاوضة للزوم
الربا فجعل اسقاطا وكذلك لو كان الدين مائة درهم جبار فصولح
على مائة ريفوف يكون اخذ الزيفوف اسقاطا لصفة الجودة ولهذا
فرع على ذكر بقوله فلو صالح عن الف حال على مائة حالة او على الف
مواجل اما شتر مثلا صلح الصالح ويكون في الاول اخذ من حقه مائة
ومسقطا خمائة وفي الثاني كانه اجل نفس الالف لانه عوض الف

مؤجلة من الالف حالة لان تعويض الدراهم بمثلها سنة لا يجوز
فمثلناه على فاحير احق وكذا لو صالح عن الف جبارا مائة ريفوف
صلح ويكون ذلك اسقاطا لعمامة ونصف الجودة في المائة والصلح
الصالح عن دراهم حال على دنانير مؤجلة لان الدنانير غير مستحقة
بعقد المدانية فلا يمكن حمله على الفاحير ولا وجه له سوى المعاوضة
وبيع الدراهم بالدنانير سنة لا يجوز كما بين في الصرف فلا يصلح
الصالح او عن الف مؤجل على نصفه حال اي لا يصلح ايضا من الف
درهم مؤجلة على خمسة ائنة حالة لان المعجل من المؤجل والمؤجل من المعجل
المعجل غير مستحق بالعقد فيكون التعجيل بازاها اسقاطا على
الخمسة ائنة هو امتياز عن الاجل وذلك حرام او عن الف سود
اي دراهم من النقرة السوداء وهو مودة دبرها على نصفه بيضا اي
لا يجوز الصالح عن الف درهم سود وعلى خمسة ائنة بيضا لان البيض غير
مستحق بعقد المدانية لان من لا السوداء لا يستحق البيض فقد
صالح على ما لا يستحق بعقد المدانية وكان معاوضة الالف بخمسة ائنة
وزيادة وصف الجودة فكان ربا بخلاف ما لو عكس لانه يكون
اسقاطا عن القدر والوصف ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار
على مائة درهم حالة او مؤجلة صلح ويجعل هذا على اسقاط الدنانير
كلها وخمسة ائنة درهم من الالف وناجيلها ان كان الاصل حالا و
ان قال من له على اخر الف اذ غدا نصفه اي خمسة ائنة على انك
برئ من باقيه ففعل المدبون ما قال الدين برئ من النصف
الاخر والا اي وان لم يفعل فلا يبرأ من الباقي بل يعود عليه
الالف وهذا عند ابي حنيفة ومحمد خلا فالابن يوسف فان عنده
لا يعود عليه الالف لانه ابرأ مطلق وذلك لانه جعل اداء الخمسة
عوضا عن الخمسة الاخرى حيث ذكره بكلمة على وهي للمعاوضة
في مثل هذا ولها ان هذا ابرأ مفيد بالشرط فيفوت بفوات شرطها

وكلمة على ما يكون للمعاوضة قد يكون للشرط لوجوده معنى المقابلة فيه
فيحمل عليه عند تقدير الحمل على المعاوضة تصحيحا للتصحيح وهذه المسئلة
على وجوه احدها ما ذكره والثاني ما بينته بقوله وان قال لمن له عليه
الالف صا لحملك على نصفه اي على خمسة على انك ان لم تدفع هذا الف
قال الف عليك لا يبرأ المديون اذا لم يدفع الخمسة اجماعا لانه اني
بصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله وان قال
للمديون ابرائك من نصفه اي من نصفه الف يعني خمسة على ان
تعطيني نصفه اي خمسة عند برئ المديون من نصفه اي من خمسة
اعطى الخمسة ابا فية عند او لم يعط لانه اطلق الابراء اولاد
لخيانة ابا فية لا يصح عوضا مطلقا لكن بصلاح شرط فوقه
في تقييده بالشرط فلا يتقيد والرايع قوله وكذا لو قال اذ اتى نصف
اي خمسة على انك برئ من باقية اي من خمسة الباقية ولم
يوقت للاداء وقتا فصيح الابراء ولا يعود الدين لان هذا البراء
مطلق لانه لما لوي وقت للاداء وقتا لا يكون للاداء الغرض صحيح لانه
واجب عليه في مطلق الزمان ولم يتقيد فيحمل على المعاوضة ولا
يرجع عوضا بخلاف ما تقدم لان الاداء في الغرض صحيح والخامس
قوله ولو قال ان اديت الى نصفه فانت برئ او اذا اديت الى نصفه
فانت برئ او متى اديت نصفه فانت برئ لا يصح الابراء وان وصليته اذ
لانه علق البراءة بالشرط صحيح وهو باطل لا في الابراء من معنى التملك حتى
يرتد بالبراء بخلاف ما تقدم لان لم يأت بخرج الشرط محملا على التقييد
ومن قال ستر اي حفيظة لو بد منه لا امر لك حتى تؤخره اي مطالبته
حتى او خط منى منه كذا ففعل الدين ما قاله المديون جار الثاخير
وان وقت له واخط مطلقا لانه تصرف صدر من المالك لا عن الكراه
وان الحسن اي ان قال المديون ذلك عند الشهود لزومه الدين للحال
اي بلا تأخير ولا حط لانه يؤخذ باقراره فصل في الدين المشترك

وهو ما حصل سبب متحد كما لو باع عبدا مشتركا صفقة او فاك
اشان او كان الدين ميراثا بين الورثة ان صالح احد زني الدين
اي لو صالح احد الشريكين في الدين مع المديون من نصفه الذي هو
نصيبه على ثوب او غيره فله شريكه الساكت ان يبيع اي ان يطالب
المديون بنصف الباقي الذي هو نصيبه لانه كان عليه ولم يستوف
فيبقى في زمة اذ القابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة او ياخذ
الشريك نصف الثوب من شريكه المصالح لان له حق المشاركة لانه
عوض عن دينه الا ان يضمن للمصالح ربع الدين لانه حق في الدين
لا في الثوب ولا فرق فيه بين المصالح عن اقرار او عن كون او عن
انكار ثم المصالح عند يكون المصالح عند دينه لانه لو كان المصالح عن
عين مشتركة يختص المصالح بيد المصالح وليس لشريكه ان
يشاركة فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه
مال حقيقة بخلاف الدين وفنده يكون المصالح عليه ثوبا
ومارده خلا في جنس الدين لان لو صالحهم على جنس يشاركة
فيه ويرجع على الدين وليس للقابض فيه خيار لانه عنزلة
قبض الدين وان قبض يعني احد الشريكين شيئا من الدين عينا
شاركة شريكه الآخر فيه وانبع العزيم بما جفت لان ما اعطى
لما كان مشتركا بين الشريكين لم يكن للعزيم ان يقول للذكر المظن
النصف في قد اوفيت حقه وان اشترى احدهما بنصيبه
شيئ من المديون ضمنه شريكه الاخذ ربع الدين ان شاء
لانه صاد قابضا نصف الدين باطلا فانه فيضمنه شريكه نصف ذلك
النصف وهو ربع الكل او انبع العزيم لان حقه في زمة باقى
لان القابض يستوفي نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فله
ان يشاركه ومن ابرأ احد الشريكين العزيم عن نصيبه او قال
العزيم بدين عليه سابق له لا يضمن لشريكه في الصورتين اما

في الاول فلان الابرار المتلاف لحقه وليس يقبض والظمان انما يلحق
القبض فلا يرجع عليه واما في الثانية فلان قاض ديننا بالمقاصة
لا قابض شيئا وان ابراء من البعض قسم الباقي من الدين على
سماوية فان الدين بينهما نصفين وبراء احدهما نصف نصيبه
وهو الربع قسم الباقي اثلاثا لانه بقي له ربع وللآخر نصف وان اجل
احد الشريكين نصيبه لا يصح عند ابيع ومحمد خلا فالاني يوسف
وهو يقول لو ابراء عن نصيبه صح وهما يقولان انه يستلزم قسمه
الدين قبل القبض وان لا يجوز لانه وصف في الزمة ولا يتصور فيه التقف
والتجزي وبطل صلح احد رضى سلم اي احد الشريكين في سلم نصيبه
على ما دفع من رأس المال لانه لو جاز في نصيبه خاصة بدون اذن شريكه
لكان قسم الدين في الذمة ولو جاز في نصيبه لم بان يكون المصالح عند
الا شراك فلا بد من اجازة الآخر دفعا للضرر عنه فلا قال ايضا
لانه دين مشترك فاذا صالح احدهما على حصته جاز كاشركه الدين
فقد بقوه على ما دفع لانه لو كان على غيره لا يجوز اتفاقا لما فيه من
الاستبدال بالمسلم فيه وان اخرج الورثة احدثهم هذه مسئلة
التخارج المشهورة وهي على وجوه لان الصلح مع الوارث المخرج
اما ان يكون من غرض من التركة او من عقار منها مال او من احد
النقدين بالآخر او عنهما اي عن النقيدين معا بها اي بالنقيدين في
هذه الوجوه صح ذلك الاخراج والتفويض قل البدل او كثر اما
صحة الصلح عن حقه من العروض او العقار فلا مكان جعله ميعانا
يكون ما قبضه ثمنا وعوضا عن حقه ولما ورد فيه عن الاثر عن
عطاء رضى فانه صالح امرأة عبد الرحمن عوف على ثلثة وثمانين
الف دينار وكان له اربع نسوة فخطها ربع الثمن فصالح على
نصف ذلك وهو جز من اربعة وستين جزا وكان كحضرة
الصحابه رضيت عنهم فحل محل الاجماع واما صحة الصلح عن

عن حصته من الغنم بذهب وبالعكس فهو كذا لانه بيع بجنس
بخلاف الجنس فيجوز فيه التفاد وتكون بعينه التقابض في
المجلس لكونه صرفا واما صحة الصلح من النقيدين بهما فانه يجوز
كيف ما كان صرفا للجنس الى خلافه فيكون الذهب عوضا عن الغنم
وهي عوض عنه وهما ايضا بعينه التقابض في المجلس لكونه صرفا
عن نقيدين وغيرهما باحد النقيدين لا يصح الا ان يكون المعطي عوضا
اكثر من نصيبه من ذلك الجنس يعني لو كانت التركة ذهبا ومفنة
وغير ذلك من العروض او العقار فضا لجوه على ذهبه فلا بد ان يكون
اكثر مما في التركة من الغنم ليكون المثل بمثله قدر او الزايد في
مقابلة الباقي من غيره وان بعرض جاز مطلقا اي لو كان بدل الصلح
في هذه الصورة لا يفسد كصحة ما كان لعدم الربا وان كان في التركة
دين على الناس فاجز جوه اي اخرجوا احدثهم عن التركة ليكون
الدين لهم بطل الصلح لان فيه عليك الدين من غيره من عليه الدين
يعني حصة المصالح من ذلك الدين ثم ذكر لصحة الصلح جبلا فقال
وان شرطوا اي الورثة في هذه المسئلة براءة الغرماء من نصيبه اي
نصيب المصالح من الدين صح الصلح لانه اما اسقاط او عليك الدين ممن
عليه الدين وهو جائز فيكون جبلة لجواز ما ذكر من التخارج وكذا
ان قضوا حصة منه بغيرها هذه جبلة اخرى لصحة التخارج المذكور
وهي ان يقضي الورثة حصة الوارث المخرج من ذلك الدين بغيرها
عن المديون او ارضوه اي المصالح قدرها وحالهم اي احال
المصالح الورثة به اي بالقرض الذي اخذه منهم على الغرماء وصاحبه
عن غيره وهذه جبلة اخرى اولى من احبائنا السابقين وهي
ان يرضى الورثة المخرج بمقدار حقه من الدين ويجعلهم بذلك عامين عليه
الدين ثم يصالحوه عما وراء الدين من التركة وبه صحة الصلح عن تركة
هي اعيان متعددة غير معلومة على مكبل او موزون متعلق بقوله

الصالح اختلاف مبتداه مؤخر قال بعض المشايخ لا يجوز لاحتمال الربا وقال بعضهم يجوز لان شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف الشبهة والاصح اجواز ان علم انهما غير المكيد والموزون لانهما لا تغضي الى المضاربة اذ كانت كلتا في يد البقية من الورثة لقيام الصالح عنه حينئذ وكونه معلوما وبطل الصالح يعني بطريق الخارج المذكور والقسمة ايضا بين الورثة وذلك ان كان على الميت دين مستغرق اى يحيط بجمع التركة بان لا يبقى شيء بعد ادائه لان التركة لم يملكها الورثة ليصبح تصرفهم فيها وان كان الدين على الميت غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضائه لان قضاء الدين من حاجة الميت وهي مقدمة على حق الورثة ولو فعل ما ذكر من الخارج قالوا يجوز الصالح لان التركة لا تخلو عن قليل دين والدين قد يكون غائبا فلو جعلت التركة موقوفة بنظر الورثة والدين لا ينظر لان على الورثة قضاء دينه والقسمة تجوز على ذكر الكرخي قياسا على انفسنا وقيل القياس ان يوقف لكل ولد استحقاقا ان يوقف قدر الدين للغايب وقسم الباقي ووجه القياس الدين يتعلق بكل جزء من التركة ووجه الاستحقاق لزوم ضرر الورثة كما في كتابنا : هي لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهي السبر فغير المستحق هذا العقد بها لان المضارب يسبر في الارض غالبا لطلب الربح وغيره المستحق في الربح بالمال من جانب وهو جانب رب المال وعمل من جانب اخر وهو جانب المضارب والمضارب امين بعد القبض قبل التصرف لانه قبض للمال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على شئ من الاشياء لانه قبضه بدلا وبخلاف الوهن لان قبضه وثيقة فاذا اتعرف فوكيل اى بصير بالتصرف في حكم الوكيل لانه يتصرف فيه باذن مالكه فان ربح فربح له في الربح لانه يحصل بالمال وان خالف المضارب ما شرط المالك ففقد لوجود التعدي منه على مال غيره وان شرط الربح له فتصرف وان شرط اى ان شرط كل الربح لرب المال فمستبضع لان عقد المضاربة مبني على الشركة في الربح وهو مستحق بالمال من جهة رب المال وبالعمل من جهة المضارب

فاذا لم

فاذا لم يحقق الشركة في الربح خرج العقد عن ان يكون مضاربة فان كان الربح كله للمضارب كان المال في يده وهذا وان كان الربح لرب المال كان المال في يد المضارب بضاعة وان قدمت المضاربة فاجبر لان المضارب يحصل لرب المال في ماله وشريكه في ربحه وما شرط له من الربح كالاجرة على عمله فمادامت صهيحة فهذا الحكم جار لكن على سبيل الشركة بحيث انه ان حصل ربح اخذ حصة منه والا فلا واذا قدمت المضاربة اصحل معنى الشركة وظهر معنى الاجارة فله اى المضارب اجر مثله اى اجر مثل عمله على المالك ربح العمل او لم يربح كالاجرة الفاسدة وهو بدل عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل مجازا فيجب اجر المثل ولا يزداد اجر المثل على قدر ما شرط له من الربح عند ان يربح لانه رضى به خلافا لمحمد فان له اجر المثل عنده بالغ ما بلغ لانه تغد نقديره بالمسمى من الربح للحالة الفاحشة فنطقت التسمية في حق المقدار وصار كانه قال استأجرتك على عمل كذا فيجب له اجره بالغ ما بلغ ولا يقمن المضارب المال بالهلاك غيرها اى في المضاربة الفاسدة ايضا اى كمالا يضمنه في المضاربة الصحيحة لانه عين متاجره في يده ولا ضمان على الاجير الخاص فيما هلك في يده ولا تضع للمضاربة الا بالمال تنص به الشركة كالدراهم والدنانير ونبرهما ان جرى التعامل به وبالفلوس الواجبة وان دفع اى المضارب وضا وقال بعه واسم في ثمنه مضاربة او قال قبض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة جاز عقد المضاربة ايضا اى كما جاز في تسليم القدر لانه لم يصف المضاربة الى العرض بل الى ثمنه فيكون وكيل لبيع العرض وقبض ثمنه ثم بصير مضاربا فيه وشرط تسليم المال اى مال المضاربة الى المضارب بلا يد لرب المال فيه لان المال امانة في يد المضارب فلا بد من التسليم اليه بخلاف الشركة وذلك لان المال في المضاربة من احد ايجابين والعمل من ايجاب الاخر فلا بد ان يحيطص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه واما العمل في الشركة فمن ايجابا نبين فلو شرط خلوص اليد لاحدهما لم تنعقد الشركة لانها شرطها وهو

العمل منها ما إذا كان رب المال أو غيره فذلك الصغير إذا عقد هالة ولها واحد
 الشريكين إذا عقد هالة أي المضاربة الشريك الآخر فلو شرط على الشريك مع
 المضاربة تغد لان يد الملك ثابتة لصبي استقلاله وللشريك شركته وبقاء اليد
 للمالك في الجملة يمنع استقلال المضارب لقيام الملك ولهما وان لم يكونا عا
 قدين وشرط كون الزوج بينهما وان يبين رب المال والمضارب مشاعا بحيث
 لا يستحق احدهما دراهم مساهة لان شرط ذلك يقطع الشركة بينهما ولا بد
 منها فتقد ان شرط لاحدهما عشرة دراهم مثلا لان المال يكون الزوج الا
 ذلك القدر فتقطع الشركة بينهما في الزوج فتقد المضاربة ويلزم للمضارب
 اجر مثله لانه ابتغي عن منافع عوضا ولم تبدل للفاسد والزوج لو لم يملك
 تماما لان غنا ملكه وكل شرط يوجب جبره ان الزوج يفدها اي يفكها
 كشرط رب المال على المضارب ان يدفع اليه ارضه لينزلها سنة او داره
 لينكسها سنة ومالا اي ان لم يوجب الشرط جبره ان الزوج فلا يفد العقد
 لكن يبطل الشرط لانه يغضي الى جبره ان خصه العمل او نصيبه من الزوج مقابل عمله
 لا غير ولا جبره ان فيه كسر الوضعية وهو الخسران على المضارب كان يقول
 له رب المال مثلا الزوج بيتا والخسران عليك فان شرط ذلك لا يوجب عقد
 الشركة في الزوج ولا الجبره ان فيه فلا يكون يفد او تكون الوضعية عاربا للمال لان
 ما فات جوا من المال فالملك يلزم صاحب المال دون غيره والمضارب بين
 فيه فلا يلزم بالشرط والمضارب في مطلقا اي في المضاربة المطلقة يعنى في
 المقيمة بنوع او زمان او مكان ان يبيع وان يشتركه تف وان يكون وكلا
 جهات اي البيع والشراء وله ان يراف بالمال الى الاماكن المعتادة للتجارة وله
 ان يبيع اي يعطي من المال بضاعة للتجارة وله ان يودع للمال اذ فيه حفظ
 المال وهو من ضيعهم وان يبرهن لانه لا استيفاء وان يبرهن لانه لا ايفاء وان
 يوجر ويحتال اي يقبل الحوالة بالتمسك على الاسير اي على من كان موكى
 وغيره اذ كل ذلك من نواحي التجارة فيظم اطلاق العقد ولو ابيع
 المضارب للمال صحيح ولا تغد به اي بالابضاع رب المال المضاربة لان له

ويشاجر

ان يودع

ان يودع ويبضع الاجنبي فله رب المال اولى لانه احفظ وليس له المضارب
 ان يضارب الا بذن رب المال او بقوله له العمل براك لان الشئ لا يقطن
 مثله لانهما في القوة سواء فلا بد من النصيب او التفويض المطلق اليه
 ولا يرض او يستدين وهو ان يشترى بالدرهم بعد ما اشتري برأس المال
 سلعة يعنى اشتري سلعة باكثر من مال المضاربة اولان يهب ويهدق
 اي ليس للمضارب ان يفعل شيئا من ذلك الا بتخصيص فقط والتفويض
 لا يتناول هذه الاشياء لان المراد من قوله العمل براك التعميم فمما هو
 من عادة التجار في الاستراج فلهذه الاشياء تبسج محض فلا يتناولها
 وفرد على قوله ان يستدين بقوله فان شرك المضارب بماله اي بمال المضارب
 بزا البر يفتح الباب لموحدة بالزاة المبيعة عند اهل الكوفة شباب الكنان و
 القطن لا ثياب الصوف والخز وقصه او قمله بماله اي بمال المضارب
 متعلق الفصلين فهو مبسج بما انفق على الفقر واحمل بذلك فلا
 يرجع باجر القسارة واحمل على رب المال لانه لا يملك الاستدانة الا
 بصريح الاذن وان وصيلة قبل له العمل براك اطلق المص هذه
 المسئلة ودكو غيره ان فيها فلا فاء وان التبرع انما هو قولهما
 وعند ابيع ان له ذلك حتى لو باع مراحة كان له ان يظن ما انفق
 الى رأس المال ويكون خصه الزوج منه له لهما ان رب المال لم يامر به بذلك
 متبرعا وقوله له العمل براك يختص بما يعود الى مال المضاربة لا بماله
 لان الاذن لا يحتاج في التصرف بمال نف الى اذن ولا الى حنيفة ان
 ذلك من ضيع التجارة فهو كسائر التصرفات المعهودة لهم ولا شك ان
 القصر واحمل مما تريد به القيمة فيكون ما زاد سبب الفقر والحمل للمضارب لانه
 غاممك وناس عنه وله اخلط بماله والبيع ان قبل له ذلك اي المضارب ان
 يخلط مال المضاربة بماله تف وان يبيع الثياب مسترة بماله بماله نف
 ان تضارب المال على ذلك فلا يضمن به اي كالهذا التقدير لا يضمن يخلط مال
 المضاربة بماله وبيع ثوبها من عنده ويصير ثوبا كما يزداد البيع ثم يبين

حكم شركة في الصنع بقوله وخصه له اذا بيع ذلك الثوب المصنوع تكون حصته
 الصنع من الزرع له لان غناء ماله وحصته الثوب المضاربة لان اصله منها وان كان
 وان قيدت المضاربة عند عقدها ببلد فلا سلفه ووقت او معامل معين
 نحو ان يقول رب المال اتجر في الكوفة او في البصرة او ايام موسم الحج او مع
 الصارف مثل قيس له ان يتجاوز عما قيد به لانه يؤكل كما في الشركة لان المضاربة
 انما يملك الصرف بتفويض رب المال فيقيد تصرفه بما يرضى اليه فان تجاوزا
 عما عين له مال ذلك المصنف ضمن المال لانه بالخالفه صار غاصبا وجب ان يكون
 الزرع له اي المضارب او ربح الغصب للقاص فان قال له عامل اهل الكوفة او كما
 الصيارفة فعامل في الكوفة بخير اهلها او صار مع غيره الصيارفة الممهورين
 لا يكون مخالفا لان عمله عامل اهل الكوفة معناه من كان فيها سواء كان
 قاطنا او مسافرا والمراد من الصيارفة من يتعا في الصرف سواء كان متعبنا
 ذلك او متعاطيا له من غيرهم فللأول تقييد بالمكان والثاني تقييد بالنوع
 وكذا لو قال له اشتر في سوقها اي سوق الكوفة فاشتر في غيره ان في غير
 سوق الكوفة من اطرافها لا يكون مخالفا ولا يصح التقييد المذكور لان المص
 مع بنائين الا انه كبعد واحدة فلا يكون للتقييد فائدة بخلاف قوله لا اشتر
 في غير السوق لانه صرح بانتهى والمنع عن غير السوق والولاية له وان
 قال رب المال للمضارب حذ هذا المال فعمل به في الكوفة او فاعلم به فيها او
 حذ به بالنصف فيها اي في الكوفة او قال عا ان تعمل به في الكوفة او في مكان كذا
 فهو تقييد وتخصيص لانه تقييد في الاول والفاء للوصل في الثاني والباء
 للالصاق في الثالث وكل ذلك يكون شرطا في المضاربة لا يجوز للمضارب ان
 يتعداه بخلاف قوله حذ او عمل به فيها فان لم يعمل فيها وفي غيرها
 لان الواو للعطف فيصير معنى المشورة ان شاء قبل وان شاء عمل بغيره قال
 الزبيعي لان الواو للعطف في الشيء لا يعطف على نفسه وانما يعطف على غيره
 وقد يكون للاستاء اذا كان بعد الجملة فيكون مشورة لا شرطا والمضارب ان
 يبيع اجماعا بنسبة ما لم يكن الاجل الذي باع اليه اجل لا يبيع اليه التجار

نحو ان يبيع الى عشر سنين مثلا فان ذلك غير معهود ولو كان البيع منعافا
 مضاعفة لان الاطلاق انما ينظم ما هو العرف عندهم وان باع بنقد ثم اخر
 صحيح اجماعا لان ما جاز له البيع نسبه جاز له التأخير لانه قريب وله ان ياذن
 لعبد المضاربة في التجارة لان له ان يؤكل الاجنبى في البيع والشراء ونصرف في عبد
 التجارة احوط من تصرف الاجنبى واخرى فكان احق بالجواز وليس
 اي المضارب ان يزوج عبدا او امه من ماله اي مال المضاربة لانه ليس
 من باب التجارة وعن النبي يوسف ان له تزويج الامه اذ فيه كسب للمهر وسقوط
 النفقة عند البتة ولا ان يشترى المضارب به من يعتق على رب المال سواء
 كان بسبب القرابة او باليمن لان عقد المضاربة لتحصيل الزرع والالتحاق
 فيمن يعتق على رب المال فان شري عبدا بهذه الصفة كان له اي المضارب
 لاله اي المضاربة لان الشراء متى وجد نقادا على المشتري ينفذ عليه
 كالوكيل بالشراء اذا خالف امر الموكل يقع الشراء لنفسه ولا للمضارب
 ان يشترى من يعتق عليه اي على المضارب ان كان في المال ربح لانه يعتق
 عليه ويفقه برب المال عنده ويعتق عندهما فلا يحصل المقصود وهو البيع
 للاسترباح فان فعل اي اشترى من يعتق على واحد منهما ضمن المال لانه
 اشترى بمال التجارة لنفسه وان لم يكن ربح صحيح للمضارب شراؤه من يعتق
 عبدا لانه لا ملك له فيه فيفقد على بيعه فان حدث ربح بعد الشراء المذكور
 وزادت قيمة العبد المشتري عتق نصيبه اي نصيب المضارب منه
 بسبب قول بعض قريبه في ملكه ولا يضمن لرب المال شيئا لانه لا يضمن
 له في زيادة القيمة ولا في تلك الزيادة لان ذلك شيء ثبت حكما
 فصار كما اذا ورث قريبه او من حلف بعنقه مع لغيره حيث لا يضمن
 للغير نصيبه بل يبيع العبد المعتق في نصيب رب المال لان ما ليد صار
 محبوبه عنده فيبقي في قيمته كما في الوارثة ولو اشترى المضارب
 بالنصف امه بالف وقيمتها الف فوطئها فولدت الامه ولو باع
 الولد ولد لاسن الغافا ومان اي اوعى المضارب انه ابنه حال كونه موهوبا

ثم كبر الولد فصارت قيمته الف ونصفه اي صارت قيمة الولد الف وثمانمائة
 استسعاها اي يكون رب المال مخيرا ان شاء استسعى الولد عند قدرته
 على ذلك في الف وربعه اي ربع الف وهو مائة وثمانون وثمانون او اعنف
 اي اعنف رب المال الولد ان شاء فاذا قبض رب المال الف من الغلام
 بالاستسعاء وهو رأس المال ضمن المدي اي مدي البتة وهو المضارب نصف
 قيمة الامنة **باب مضارب يقرأ بالتقوين** وعنده اظهر المضارب يضارب
 مع اخر فان ضارب المضارب بلا اذن ذكر المضارب بلام الجنس وتكره
 الاذن قصد التعميم فان المضارب الاول اذا وقع الى ثان والثاني
 الى الثالث وهلم جرا فكل مضارب سابق بمنزلة رب المال وكل
 مضارب لاحق بمنزلة المضارب والاحكام واحدة فاذا دفع مضارب
 الى اخر شيئا بغير اذن رب المال فلا ضمان عليه فيما دفع مالم يعمل للمضارب
 الثاني بان يتجرى ويشترى ويبيع عند ابيح في ظاهر الرواية وهو قولهما
 وفي رواية الحسن بن زياد عن الامام ابيح لا يضمن بالعمل ايضا مالم يربح
 فاذا اربح الثاني ضمن الاول له رب المال وقال زفر يضمن بمجرد الدفع الى
 الثاني عمل الثاني او لم يعمل وهو رواية عن ابي يوسف لان المضارب انما
 يملك الا بدفع فقط وهذا انما دفع على وجه المضاربة فيضمن ووجه
 قولهما في ظاهر الرواية ان الدفع المذكور ابدع حقيقة وانما يتكررون
 مضاربة بالعمل فكان قبله ودعيه وهي غير مضمونة ووجه قول ابيح
 في رواية الحسن ان الدفع قبل العمل ابدع وبعد العمل ارضاع وهما
 متى يملك المضارب فلا يضمن بهما عما ربح فقد ثبت له شركة في المال فيضمن
 المضارب لكونه قد اشرك الغير في مال رب المال بغير اذنه كالموخلط
 بحال غيره وهذا اذا كانت هذه المضاربة صحيحة وان كانت المضاربة
 الثانية فاسدة فلا ضمان على الاول وان وصيلة ربح الثاني لا يجتنب
 يكون اجيرا او مستحق اجر مثله فلا يثبت الشراكة به وانما اطلق
 المص الضمان ههنا ولم يبين انه على الاول او على الثاني لوجه

الاختلاف فيه فقبل ادعاء الاول بكل حال ولهذا خصه القدرى به
 ولم يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابيح ويضمن عندهما
 بناء على اختلافهم في مودع المودع فانه لا يضمن عنده ويضمن عند
 هما هذا وقيل رب المال مخبر ولا يضمن اليه ما شاء بالاجماع وقد
 اشار المص الى هذا الاختلاف بقوله وحيث ضمن يقرأ بالتشديد فلو كان
 المال تضمين اليه ما شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ايداع
 المودع وقد بيناه وان اذن له بالمضاربة اي لو قال رب المال
 للمضارب ضارب من شئت او عمل بذايك فضارب بالثالث اي
 يشترط الثالث وقيل له اي لو قال ان رب المال قال للمضارب
 الاول ما رزق اليه سبحانه بيتا نصفان او كان رب المال قال
 له ما رزق الله تعالى فلي نصفه او كان له ما فضل من رأس المال منقفا
 والحاصل انه كان قد دفع له المال مضاربة بالنصف هو بالثالث
 ثم ان المضارب الثاني ربح فنصف الربح لرب المال وثالثه للثاني
 اي للمضارب الثاني وسدسه للاول اي للمضارب الاول لان
 الدفع الى الثاني مضاربة قد صح لوجود الامر به من جهة المالك
 ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى فلم يبق للاول
 الى النصف فيصرف تصرفه الى نصيبه وقد جعل من ذلك بقدر ثلث
 الجميع للثاني فيكون له فلم يبق الى السدس وان كان المضارب الاول
 دفع المال للمضارب الثاني بالنصف فعمل الثاني وحصل ربحا فنصفه
 لرب المال ونصفه الاخر للثاني ولا شيء للمضارب الاول لان نصفه
 لرب المال بالشرط فيأخذ به وبقي النصف للمضارب الاول ولكنه
 قد جعل للثاني نصف الربح وهو لا ينفذ تصرفه الا فيما يملكه وقد
 شرط للثاني فينفي بغير شيء وان شرط المضارب الاول للثاني
 الثلثين فكما شرط ويضمن المضارب الاول للثاني سدس الربح
 الزم من ماله لانه شرط للثاني شيء هو مستحق لرب المال اعني السدس

الذي يكمل الثلثان وهو لا ينقد في حق رب المال لما فيه من الابطال وو
 جب عليه الضمان بالنسبة وان كان حذ قيل له اي قال رب المال
 المضارب الاول عند عقد المضاربة ما زكك الله عز وجل او تحت
 بيننا نصفان فذفع المال الى احد المضاربين بالثلث فكل منهما
 اي من رب المال والمضارب الاول والثاني ثلثه وان دفع
 المضارب الاول المال الى الثاني بالنصف والمثلثة بحاله فللثاني
 نصف اي نصف النسخ تماما ولكل من المضاربين الاول ورب المال ربع
 من النصف الثاني لان الاول شرط للثاني نصف النسخ وهو ما دون ثلثه
 من جرد رب المال فاستحقه رب المال شرط لنصف ما ربح الاول
 ولم يربح الاول الا النصف وكان بينهما ولو شرط للمضارب لعبد رب
 المال ثلثا ليعمل العبد معه اي مع المضارب ولو لم يربح المال ثلثا ولو
 لنصف ثلثا صح ذلك الشرط وكان النسخ بينهما كذلك وذلك لان للعبد
 يراعتبة حتى ليس للمولى اخذ ما اودعه ولو مع ايجاج خصوصا
 اذا صار ما دونها بسبب اشتراط العمل فليس يده يد المالك كما
 يتوقع حتى يكون ما نفع من تسليم المال الى المضارب بخلاف ما
 اذا شرط العمل لرب المال فانه لا يصح لفقد التسليم حينئذ وانما
 خص عبد رب المال مع ان الحكم في عبد المضارب ايضا كذلك لما
 ان فيه نفعهم ان يده يد المالك واذا صح فيه ففي عبد المضارب اولى
 ثم ان ما شرط للعبد فهو لما لكة وللغرماء ان كان مديونا وبطل
 المضاربة بموت احد هما لانها لو كيد وهو بطل بموت الوكيل
 او الموكل وبطل بالمحاق رب المال بذرا حتى يقسم بين ورثة
 ويعتق مديونه واقم ولده واذا ارتد ولم بالحق بتوقف تصرف
 مضارب عند ابيح وان اسلم نقد وان مات او قتل على الارتداد
 بطل بالحق المضارب مرندا عندهم اذ لا خلل في ملك رب المال و
 عبارة المضارب المحبوبة كما كان قبل الرد ولا ينقض للمضارب

بقره الاضافة الى الفاعل او المفعول ما لم يعلم به حتى لو باع واشترى
 قبل علمه به جاز ذلك جميعه لانه وكيل من جهة رب المال والوكيل
 يتوقف على علمه فان علم المضارب بعينه واحال ان المال عوض فله
 بيعها ولا يمنع العزل عن ذلك ولا ينصرف في غنها اي في رأس المال
 بعد ان صار نقدا من جنس المال نحو ان كان درهم فباع العرض
 بدرهم او كان دنانير فباع العرض بها لانه عاد الى ما كان وصار
 اجيبا بالعدل فليس له ان ينصرف في مال الغير بغير اذنه وان كان
 الموجود في المضارب حينئذ نقدا من جنس رأس المال لا ينصرف
 فيه لان التصرف في العرض يبعد بعد العزل انما كان لفروقة ظهور
 النسخ ولا ضرورة ههنا وان كان من غير جنس نحو ان كان رأس المال
 درهم وكان الموجود معه دنانير او بالعكس فله بتدبيله بجنسه
 اي بجنس رأس المال استحقاقا والقياس ان لا يبدل لوجود المجامعة
 بين النقدين في الثمنية ووجه الاستحسان ان الواجب على
 المضارب ان يدر مثل رأس المال وذا لا يمكن الا بان يبيع ما في يده
 بجنس رأس المال فصار كالعرض ولو افتقر قايض في المضاربة
 واحال انه في المال دين على الناس لزمه اي المضارب الاقتضاء
 ان يقبضه من الغرماء ان كان المضارب نسخ لان النسخ بازاله
 عامه باستيفاء الديون فيجب عليه والا اي وان لم يربح فلا اي
 لا يلزمه الاقتضاء لانه وكيل محضر والوكيل متبرع والمتبرع لا يجبر
 على اتمام ما تبرعه به ولكن يوكل المضارب المالك اي بالافتضاء
 لانه حقوقا لعقد ترجع بالعاقبة وهو ههنا المضارب فلم يكن
 لرب المال المطالبة بالديون الا بتوكيد من المضارب فيقوم للمضارب
 بتوكيده كيلا يضيع حقه وكذا سائر الوكلاء بعد العزل او قبله اذا
 امتنعوا من طلبه او جب بعقدهم يقومون بان يؤكلوا موكليهم
 بطلبه والبيع هو الذي يجلس في مكانه وبيع امتعة الناس

على ما في النهاية وفيل هو الال والسمسار بالكسر هو المتوسط
بين البايع والمشتري عما في بعض الشروع وفي النهاية هو من يعمل
للغير بالاجر بيعا او شراء وزواعم من البايع بالمعنى المذكور فيها يجب
ان عليه ان يوكيل المالك لانها عاده وما هلك من مال
المضاربة صرف الى الزرع اولا اي بحسب ذلك التالف من الزرع لان الزرع
تابع وصرف المالك الى التابع اولى من صرفه الى الاصل فان زاد المالك
على الزرع لا يضمن للمضارب ذلك الزيادة لكونه امينا فلا يكون ضمينا لما بينهما
من المنافاة فان اقتسماه اي اقتسم المضارب ورأس المال الزرع
ومسخت المضاربة الاولى ثم عقدت ثانيا فهلك المال في المضاربة
الثانية كله او بعضه لا يثبت ان الزرع الذي كان حصل في المضاربة الاولى
لان الاولى قد انقضت بالفسخ والثانية عقد جديد فلهلك المال
فيها لا يوجب انتفاض الاولى وان اقتسماه من غير فسخ اي لو
اقتسماه زرع المضاربة ولم يفسخاها ولم يجد داهانها ثانيا بل بقي
العقد الاول على حاله وماله ايضا وانما اقتسماه الزرع فقط شتر
هلك بعضه من مال المضاربة او كله نزاده اي بكد كل ما اخذه
من الزرع مكان المالك حتى يتم رأس المال لان فسخ الزرع لا يكون
صححي قبل استيفاء رأس المال لانه هو الاصل والزرع بناء عليه
وتبع له فاذا هلك ما هو في يد المضارب امانة تبين ان ما اقتسماه
من رأس المال فيضمن المضارب ما اخذه لان كان قد اخذه لفق
ثم انه ليس ذلك له فيه وما اخذه رأس المال يكون محبوسا من
رأس المال فاذا مكر رأس المال فان فضل شيء من الزرع اقتسماه
وان الزرع بما نقص من رأس المال فلا ضمان على المضارب لما بيننا
امين وهو ليس بضمين **فصل** عقد لبيان مال للمضارب ان يفعله
وما ليس كذلك لا ينفق المضارب من ماله اي من رأس مال المضارب
او من ربحه قبل القسمة سواء كان مقيما في مفره الذي هو وطنه الاصل

لان نفقة انما كانت من المال لا حبا سرقه لعمل المضاربة وما دام في
مفره فهو غير محتسب لانه بالكنى الاصلية او في مصر اخذه دار فيه
به لان لو نوى الما مائة ولم يتخذ دالا فلا نفقة ولا ينفق المضارب في
المضاربة الفاسدة ايضا واذا انفق من ماله ما ضمن لان الاصل في نفقة
الانسان ان يكون عليه ومن ماله وليس في المضاربة ما يستندى وجوب
النفقة له لكونه امينا ووكيلا واجيرا فان سافر من مال المضاربة لاجل
الكسب فطعامه وشراؤه في ماله اي في مال المضاربة فانه اذا سافر فصار
محبوسا بالعمل والمضاربة فوجب النفقة في ماله لاجل الاحتباس
به بالمعروف اي بما يكون متعارفا بين التجار يعني قدر الكفاية وكذا
كسونه وهي بالمعروف ايضا وذلك لان النفقة هي ما يعرف الى الحاجة الوا
نية وهي ما ذكر ويذكر ويكوب بفتح اوله وهو ما يركب من الدواب و
غيرها حسب الحال شراء واستيجار منصوبان على التميز والحال يعني ان
المضارب له ان يشتري ركوبا وان يشتجره من مال المضاربة وكذا اجرة
خادمه وفراش بنام عليه يعني اذا اشتجر من يخدمه في التجار والالا
شفا من مال المضاربة فاجرته في ماله ولم ايضا ان يشتجر او يشتري
فراش بنام عليه بحسب العادة في المثال وكذلك اجرة غس ثيابه التي
يلبسها اجرة احماء والحلاق وكذلك علف دابة بركبها وكذلك النعال
الدهن في موضع يحتاج فيه اليه كالبحار وضمن ما كان زائدا على العادة
المعروفة وقال الشافعي ينفق المضارب من مال نفسه مطلقا وقال مالك
ان كثر المال ينفق من مال المضاربة ولو قل فممن مال نفسه ونفقة في مفره
وفي مكان المستوطن يكون من مال اي من مال نفسه لانه لم يحتسب لمال
المضاربة فلا تجب له النفقة وذلك كالدواء وهذا في ظاهر الرواية وعليه
الذي دخل في النفقة لان الدواء يكون لاصلاح بدنه ولا يتمكن من التجارة في
الابدية فصار كالنفقة وجه ظاهر الرواية ان الحاجة الى النفقة امر معلوم الوقوع لا
منه والحاجة الى الدواء انما تكون عند مرض المريض وبذلك المضارب ما بقي اي
يعاد ما فضل من كسوة وغيرها اذا اقدم من السفر الى الوطن الى رأس المال

لان الاحتباس قد زال بانتهائها السفر وما دون السفر من الاماكن التي يتجر التجار
فيها كسوق مصر وهو بمنزلة السوق الذي يتجر في مصر وفي سوق ان كان
يقعد او اي سيرة الغداة الى مكان هو كذا في بيت في اهد فليس له نفقة في
مال المضاربة والا اى وان لم يمكن المبيت في اهد او اخذ الى مكان كذلك فكما
السفر اى يكون الذهاب الى ذلك المكان كالسفر في ثبوت النفقة له بما مر
ان قالان خروج لاجل المضاربة وليس للمستبضع اى الزكوي خذ المال من الما
لك او من المضارب لينجز به ويكون الزكوي لرب المال ليس له الاتفاق من مالها اى
من مال المضاربة او مال البضاعة لانه منبرع بالعمل والنفقة انما تجب للمضارب
لكون عمله بالاجور والمستبضع لما تبرع بالعمل فلا ان يكون متبرعا بالنفقة على نفسه
ويؤخذ ما اتفق المضارب من الزكوي او لا حتى يتم رأس المال وما فضل من الزكوي
قسم بينهما اذ الزكوي انما هو بعد تكميل رأس المال وان سافر المضارب بماله اى
مستحبيا مال نفسه لينجز به ومال المضاربة او سافر بها اليه مضاربة لرجلين
اتفق على نفقة وخادمه وما يلزم التجارة من النفقات مما مر بيان انفا
بالحصة اى جعل النفقة على حسب المالين وقسمها بالتخصيص على الزكويين او
على اصل المالين وذلك لان هذا السفر لما كان لاجل تنعيم المالين فلا جرم
كانت النفقة عليهم لان العزم بحسب الغنى وان باع متاع المضاربة مراعاة
حسب ما اتفق عليه اى على متاع المضاربة من اجرة عمل وكحوة كاجرة القصارة
والصبغ والطرز في الثياب والسمنسار لان هذه الاشياء تزيد في القيمة
وتعافى التجار لم يحا فترا برأس المال في بيع المراكمة لا اى لا يحسب نفقة نقد
في سفره لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد ايضا في قيمة المتاع ولو شري
مضارب بالنصف بالف المضاربة بزاوية باع بالفين فالف منها رأس
امال والالف كجسمائة منها لرب المال وجسمائة للمضارب
فلو لم يقتسم الزكوي وبقي في يد المضارب واشترى بهما اى بالفين
عبد فضاعا اى الفان في يده اى في يد المضارب قبل نقد
هما اى باع العبد بعزم المضارب بهما اى جسمائة والمالك

اى رب المال

اى رب المال بعزم الباقى بعزم الف وخمسمائة وربع العبد يعزم ملكا للمضارب وباقية
بعزم ثلثة ارباعه للمضاربة اى ملك لرب المال ورأس على هذا التقدير الفان وخمسمائة
لان رب المال اعطى اول الف وخمسمائة فانها عزمها في ثمن العبد ولا يبيعه اى المضارب
العبد مراعاة الاعلى الفين لان ثمنه الفان هما اللذان اشترى المضارب بهما فلو بيع ذلك
العبد باربعة الف خمسة المضاربة ثلثة الف فالالف وخمسمائة منها لرب المال والربع
منها خمسمائة بينهما يقتسمانها كل منهما مائتان وخمسين ولو اشترى رب
المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بالف كان دفعها اليه مضاربة لا يبيعه المضارب
مراعاة الاعلى خمسمائة اى يقوم مقام عزمها ولا يقول قام بالف لان بيعه من المضارب
كبيعه من نفسه لان وكيله وان حكم بجوازه لتعلق حق المضارب به فلا يجوز بناء على
عليه لانها مبينة على الامانة والاحراز في شبهة الخيانة فتبني على ما اشتراه به المالك
فيكون المضارب كالكامل له في بيعه ولو اشترى مضارب بالنصف اى كان معه الف
مضاربة فاشترى بالف المضاربة عبدا ايعدل الفين اى يساوى ثلثة الفين بان
زادت قيمة فقتل ذلك العبد رجلا فظاه ولم يدفعه الى ولي المقتول بل فذاه فربيع
الغدا عليه اى على المضارب وباقية وهو ثلثة ارباعه على المالك اى على رب المال واذا
فدى العبد المذكور خرج عن المضاربة اما نصيب المضارب فلان ماله مضمون عليه مال
المضاربة امانته في يديه وبينهما منافات فيخرج نصيبه عن ان يكون مضاربة واما
نصيب رب المال فللقضاء القاضى بانقسام الغدا عليهما لا ذلك يقتصر قيمة العبد
بينهما والمضاربة تنتهي بالقسمة فيخرج العبد عن كونه مال المضاربة بزمانه المالك
ثلثة ايام بقدر حقهما ولو اشترى المضارب بالف المضاربة عبدا وهلك قبل فداء
لباع العبد دفع المالك اى رب المال الثمن الى المضارب مرة اخرى ثم وثم الى هكذا
ان هلك في الدفعة الثانية والثالثة هلم جرا وجميع ما دفع المالك من الفين او ثلثة
او اكثر يكون رأس المال لان المال امانة في يد المضارب والا ستيفاد انما يكون يقبض
مضمون وحكم الامانة ينال فيه فيرجع مرة بعد اخرى ولو كانت المضارب الفان فمختلف
هو ورب المال فقال المضارب دفعت الف الف فقط على سبيل المضاربة ورجعت
الف الف الاخرى وقال المالك بل دفعت اليك الف الفين اللذين في يدك

فالقول المضارب كان ابو حنيفة يقول اولا القول قول المالك وهو قول زفرات
المضارب يدعى عليه الشركة في الربح وهو ينكر والقول قول المنكر ثم رجع الى ما ذكر
وهو قولهما لان اختلافهما في الحقيقة انما هو في مقدار المقبوض وفي مثل القول
للقابض ضمين كان او امينا لانه اعرف بمقدار ما قبضه ولو اختلفا في قدر
الربح فللمالك يعني لو اختلف المضارب ورب المال في نفس راس المال ونفس الربح
في مقدار الربح ايضا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال انما
شرطت لك ربحه فالقول فيه لرب المال لانه مستفاد بعقد المضاربة ومستحق
بالشرط وهما من جانبته فيكون القول له وايهما اقام البينة على مدعاه قبلت لان
البينات انما شرعت للادبائات ولو قال في مدعى الفقد ربح فيها مضاربة زيد
اي اقربان الالف المذكورة في يده مضاربة لزيد يعني ان الالف لزيد والربح بينهما وقال
زيد بل بضاعة اي صدق المقر لزيد في اقراره ان الالف له لكن كذبه في انها مضاربة
وادعى انها بضاعة يعني ان الالف والربح معاه فالقول لزيد لان المضارب يدعى
عليه تفويض عمله او يدعى شرطاً في جهة زيد اعني كون جزء من الربح له او يدعى الشركة
مع زيد في الربح وهو ينكر والقول للمنكر وكذا لو قال ذوالبيد هي الالف المذكورة
قرض وقال زيد هي بضاعة او ودیقه او مضاربة فالقول قول المقر لما عني زيد
لان المقر يدعى التملك للالف المذكورة زيد ينكر والقول له ولو قال المضارب
اطلقت وقال المالك انما عينت لك نوعاً فالقول للمضارب يعني لو اختلفا في الاطلاق
والتقييد فقال المضارب ما سميت لي نوعاً معيناً في التجارة وقال رب المال بل عينت
لك ان يتجر في البر فقط مثلاً فالقول للمضارب لان الاصل فيها العموم والتخصيص
انما يكونه بعرض الشرط والقول لمن يدعى الاصل وقال زفر القول لرب المال ولو
ادعى كل واحد منهما نوعاً فللمالك اي لو قال المضارب عاقدتني على التجارة في
الطعام مثلاً وقال رب المال بل عاقدتني على التجار في البر فالقول للمالك لان التبيين
انما يستفاد من جهته والبينة للمضارب لانه ينفى الضمان عن نفسه فيحتاج الى
الاثبات **كتاب الوديعة** وهي اللغة فاعل بمعنى المفعول اشتقاقها من الودع وهو
الترك مطلقاً ومن الابداع بمعنى الحفظ وهو المراد ههنا ومنه قال المصنف

الابداع في الشرع تسليط المالك غيره على حفظ ماله ولانها امانة ترك عند الغير لاجل
الحفظ ولهذا الى يودع عادة الا عند من يعرف بالامانة ويوصف بالديانة ولذلك قال
المصنف والوديعة في الشرع ما يترك عند الامين للحفظ وهي عقد مشروع امانة
لا غرامة وهي امانة عنده وفتح بقوله فلا تضمن بالهلاك من غير تقدمه لقوله
عليه السلام ليس على المستودع غير المثل ضمان المثل الخائس والاغلال الخيانة قوله
فلا تضمن بالهلاك عام في جميع الاحوال حيث قالوا لو شرط على المودع ضمانها ان هلك
عنده لا يعتبر ذلك الشرط كما في عكس يعني لو شرط عدم الضمان فيما هو مضمون شرعا
لا يعمل بذلك الشرط ثم ان الوديعة تكون قارة بصريح الايجاب والقول بخلافها
او دعوى وقوله الاخر المودع قبلت وقارة تكون بطريق الدلالة كما اذا وضع عند اخر
شيئاً ولم يقل هو ووديعة او قال وسكت الاخر ومنهم من جعل الاول وديعة والثاني
امانة وهذا هو الفرق بين الوديعة والامانة فالوديعة خاص والامانة عام وكلاهما
غير مضمون بالهلاك لكن قال بعضهم ان المودع اذا خالف شرعاً عاد الى الوفاق
ببراءة الضمان والمؤمن لا يبرأ والمودع ان يحفظها بنفسه وعياله وذو حقه
وولده ولو صغير يعقل الحفظ والكبير الذي يسكن معه والديه واجبره مسانئته
ومشاهدة والعبارة في هذه المسألة لا النفقة فلو دفعتهما المرأة لهما وجهها لا تضمن
لان الانسان لا يمكنه ان يكف وانما في بيته ولان يستصحب الوديعة معه ايما ذهب
فكان المالك واضيابه ولما في المودع السر حينما ذهب بها اي بالوديعة عند عدم
التمتع عنده المالك وعند عدم الخوف بان كان الطريق امناً سواء كان له حمل ومؤنة
او لا عند ايج خلافا لهما فيما له حمل ومؤنة وقال الشافعي ليس له ذلك في الوجهين
وجز قوله ايج اطلاق امر المالك بالحفظ والصواب حمل الحفظ اذا كان الطريق امناً
الا يرى ان اصحاب الحياض والقوافل يستصحبون اموالهم ويحفظونها حينما نزلوا
ووجه قولهما انه يلزم مؤنة الرد فيما له حمل ومؤنة والظاهر انه لا يراد بذلك
فيتقيد الجواز بما عدا ذلك والشافعي له تقييده بالحفظ المتعارف وهو الحفظ
في المصر وصار كالاستحفاظ باجر قلنا مؤنة الرد اذا الزمه في ملكه فزورة امثال
اسره فلا اعتبار به والمتعارف هو الكون في المصر لا الحفظ فيه ومنه يكون في الغارة

يحفظ ماله فيها بخلاف الاستحفاظ باجر فانه عقد مغايرة فيقتضي التسليم في محل العقد فان حفظها الى لو حفظ للمودع الوديعة بغيرهم اي بغير عيال ضمن المودع لان صاحبها لم يضمن بغيرهم والايدي تختلف في الامانة الا اذا خاف المودع الحرق بسكون المراد اي حرق الوديعة او الزرق بفخمين مصدر غرق في الماء يعني اذا خاف الغرق على السفينة التي فيها هذا استثناء من قوله ضمن فدفعها الى الوديعة الى جارة في الصورة الاولى والثانية اسفينة اخرى في الصورة الثانية لان ذلك يعين طريقا للحفظ في تلك الحالة فيكون ماذ وناذالة فلا يضمن ولكنه لا يصدق على ذلك الابدية لان يدعي ضرورة سقطت لضمان بعد تحقق السبب فلا يصدق الا بغيره ان فصار كما اذا ادعى في الابداع فان ادعى ثم طلبها ربهما اي ان طلب المالك وديعته المودع فجنسها عنده وهو قادر على تسليمها صار غاصبا فيضمن لانه متعدد بل منع وكذا لو حجه اياها اي لو انكر المودع الوديعة عند طلب المالك اياها يضمن وان وصيلة اقربها بعده اي بعد ذلك الجحود لان المالك غزله عن الحفظ حين طال به بالر وهو بالاساءة بعده غاصب فيضمن فاذا عاده الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان لان العقد ارتفع فلا يعود الا بالاجتد بد ولم يجد بخلاف حجهها عند غيره يعني لو حجه المودع الوديعة عند غير المالك لا يضمنها وقال زفر يضمن لانه حجه الوديعة ولنا ان انكاره عند غيبة المالك كان لحفظ الوديعة خوفا عليها من طمع الظالمين فلا يصير بذلك غاصبا ولا معزولا عن الحفظ وان خلطها اي لو خلط المودع الوديعة بماله بحيث لا يتميز عما خلطها به فان خلطها بجنسها ضمن للمالك قيمتها وانقطع حق المالك منها في المايع كما لو كانت زيتا فخلطها بزيتا وغيره اي وان انقطع ايضا حق المالك في غير المايع كما لو كانت حنطة فخلطها بحنطة عند الامام ابيج لانه استهلك وديعته بذلك ولم يبق للمالك طريق يحصل به الى عين حقه ولا وجه ولا اشتراك مع المودع في المخلوط لانه لم يرض بذلك ابتداء وعندهما في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء لانه لا يمكن وصول المالك الى عين حقه صورة لكن يمكنه يعني بان يحمل ذلك على الشراكة ويقتسمان المخلوط بعد ان يبرئ كل منهما الاخر عما زاد من حقه وهذا لانه استهلك من وجهه ووجه فيجنس المالك بيت

التضمين

التضمين والاشتراك وكذا اي المالك ان يشرك في المايع عند حمله لانه الجنس لا يوجب الجنس عنده وعند اي يوسف بصيرا لاقبل تابعه لا كثر فيه اعتبار القاب اجز ومغناه انه ان كان مال المودع اكثر صار الوديعة مستهلكا في ضمنه فيضمن قيمته بالمالك وان كان بالعكس فالمالك باخذ الكل ويضمن المودع قيمة بايعه وان خلط المودع الوديعة بغير جنسها كبريشعير وزيت بشعير ضمن قيمة الوديعة وانقطع حق المالك عنها اجماعا لانه استهلاك صورة وهو ظاهر ومعنى لتعذر تمييز الجنس عن غير الجنس اما في المايع نظاهر واما في غيره كالبر بالشعير فكذلك في الاصح لان كلا منهما لا يخلو عن جنات من الاخر فامتنع التمييز والقسمة وتعين الضمان على المودع الحالط اتفاقا وان اختلفت الوديعة بجنسها بما للمودع بلا ضعه بحيث لا يتميز اشتراكا اي المالك والمودع اجماعا فلا يضمن لعدم الضع منه لان الضمان لا يجب عليه الا بالتعدي ولم يوجد وان تعدى فيها اي لو تعدى المودع على الوديعة بان كانت توبا فليس له هلك حاله الا استعمال او دابة فركبها او عبدا فاستخدمه ضمن فان ازال المودع التعدي بان ترك الكبس والركوب وعاد في الحفظ الى دار امره فيها زال الضمان لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى بالأمور به وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان ومعنى زوال الضمان زوال ما يوردي اليه عند هلاكها بخلاف المستجير والمستاجر يعني ان كلا منهما اذا تعدى كما اذا استقر دابة او استاجرها ليركبها الامور مخصص من ارجل عليها قد راعى المتاع فركبها الامور مخصص ابعده من المشروط او حمل عليها ازيد مما شرط فانه يضمن بالتعدي ولو عاد الى الوفاق بان رجع الى الموضع الاول او وضع عنها الزائد من الثقل فلا يبرأ من الضمان مالم يردّها الى المالك صحيحة وكذا الواو دعها ثم استردّها معطوف على جملة قوله وان تعدى فيها الا قوله زال الضمان وانما اخره عن قوله بخلاف المستجير والاجير لاختصاص هذا الحكم بالذئ على ما تقدم وهو ان الوديعة لو هلكت عند المودع الثاني كان للمالك ان يضمنه ايها شاء واما مسئلة لابس الثوب وراكب الدابة ومستخدم العبد والمستجير والمستاجر فالضمان فيها على واحد فقط فقدم

ما فيه ضمان الواحد على ما فيه ضمان الاثنين وان انفق بعضهما اى استهلك بعض الوديعة
 فهلك الباقى منها ضمن قدر ما انفق فقط والباقي غير مضمون عليه لانه انما انفق في المقدار
 الذي اخذه فيقتصر ضمانه عليه وباقيه هلك في غير نقد فلا يضمنه وان رد مثله
 وخطط بالباقي ضمن الجميع اذ هلك لانه خلط ما لم يمال غير فيكون استهلاكه ولو تصرف
 فيها فربح اى لو كانت العارية عبدا فاستغله او دابة فاكراها وعقار فاجاره ونحو
 ذلك مما يحصل من ربح يتصدق به اى بذلك الربح عند ابيع وشيخ وعند ابي يوسف
 يطيب له ذلك الربح وذلك لانه يصير مضمونا عليه بذلك التصرف والمضفون بمنزلة
 الملك ولهما ان هذا الربح حصل بسبب خيئته وهو التصرف في ملك الغير
 بغير اذنه وما هذا حاله فسيبيله التصديق اذ لم يرد الى المالك امر ان اودع اثنا
 من واحد اى عند رجل واحد شيئا مما يقبل القسمة فحضر احدهما وطلب نصيبه
 لما يدفع المودع الى احدهما حصته من الوديعة بغية الآخر عند ابيع وهو مروي عن علي
 رضي الله عنه خلافا لهما فانهما يقولان له ان يدفع اليه نصيبه اذ كان عالما بمقداره
 وكان شيئا لا يتضرر بالقسمة كالمكيل والموزون لهما انه طال به بدفع ملكه
 فيؤمر بالدفع اليه كما في الدين المشترك وهذا لانه يطلب منه رد ما سلم اليه
 وهو نصيبه ولهذا كان له اخذه ان ظفر به فكذلك يؤمر برفعه والى حنيفته ان يطلب
 بدفع نصيب الغائب لانه حقه في المشاع والجزء افرز فللغائب فيه حصته فهو
 مشتمل على الحقيق ولا يقيز احدهما عن الآخر الا بالقسمة وليس للمودع ذلك
 ولهذا لا يقع دفعه قسمة بالاجماع بخلاف الدين المشترك لان الدين يطلب
 المديون بتسليمه من لان الديون تقضى بامثالها فما يدفعه المديون الى احد الدائنين
 يكون مثله حقه واما اخذه اذا ظفر به فليس من ضرورة ان يجبر المودع على الدفع
 وان اودع احد شيئا عند اثنين فمن قسم ما يقسم كالدرهم والدنانير
 ونحوهما اقتسماه وحفظ كل حصته ولا يجوز ان يرفع احدهما كل الوديعة الى الآخر
 فان دفع احدهما اى احد المودعين ما في يده الى المودع الآخر فضايع عنده ضمن
 ارفع النصف للقابض اى قابض الكل لانه مودع المودع وانه لا يضمن عنده
 وكذا الحكم في المرتهنتين والوكيلين بالشر اذا سلم احدهما الا الآخر وعندهما

لكل منهما حفظ الكل باذن الآخر لعلم المالك بتعذر اجتماعهما على الحفظ في مكان
 واحد ليدل ونهارا فهو راض بحفظ احدهما الكل وله ان يارضى بحفظهما
 معا ولو رضى احدهما لا يرد بالادعاء وان كانت الوديعة مما لا يقسم وهو مالا
 ينفع به بعد القسمة كالعبد والفرس ونحوهما حفظه احدهما باذن الآخر اجماعا
 وفيه اشارة الى انه لو اخذه بغير اذن الآخر يكون القابض ضامنا ان هلك المتعذر
 وان نهل المالك المودع عن دفعها اى الوديعة الى عياله بان قال لا تدفعها الى اهلك
 فدفع الى من له منه بد اى انفكاك بان كان له سواه اهله ونحوه ضمن كما اذا دفعها
 الى اجير لما يعلم حاله ولا يوثق به مع ان له زوجة وولدا بحفظها بهم فدفع الى
 الاجير فضايعت ضمن لان الشرط مفيد فان من العباد من لا يوثق على المال وان
 دفعها بعد الفرج الى من لا بد له منه كمن لم يكن له عيال سواه كدفع الدابة المودعة
 الى عبده ودفع شئ بحفظ النساء كالحلي الى زوجته لا يضمن لانه يتعذر مراعاة
 شرطه فيلغو ذكره كما لو شرط ان يمسكها بيده فانه لغوا ما لو دفع الى من
 له بد منه كدفع الدابة الى زوجته او شئ بحفظ النساء الى عبده وكما لو كانت
 له خادمين فنهل عن احدهما يضمن اعتبار السنن وان امر المالك المودع
 بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره منها لا يضمن ينع لو كان في
 الدار بيوت متعددة فامر المالك المودع بان يضع الوديعة في احد تلك البيوت
 على التعيين فحفظ في غيره فلا ضمان عليه لان بيوت دار واحدة لا تتفاوت
 في الحرز عاباء الدور وتختلف فله الحفظ في بيت نهل عنه الا ان كان فيساى في
 ذلك البيت الذي خالف المودع وحفظها فيه مشتمل على خلل ظاهري بان كان ظهورها
 للسكة فحينئذ يكون المودع بالخالفه مفرطا فيضمن وان امر بحفظها في دار
 فحفظ في دار غير هاضم لانه الدارين يتفاوتان في الحرز فكان التقييد مفيدا
 فيصح ولو ادع المودع الوديعة عند الاجنبي فهلك في يد المودع الثاني ضمن المالك
 المودع الاول فقط عند ابيع لانه ترك الحفظ بالفارقة عن الثاني والثاني ما تركه
 ووصل المال اليه من يدا ميين فلم يتعد بالقبض ايضا فلا يضمن فهو كمن اتى
 الربح ثوبا في جره وهلك من غير صنع وعندهما صغر المالك ايا شاء لا نهما

احتساب على ملك الغير اما الاول فلنعيده بالذم بلا اذن وانما الثاني فلنقبضه بلا
اذن فله الخيار فان ضمن الثاني رجع على الاول لا بالعكس اي لو ضمن الاول لا
يرجع على الثاني لان الاول صار مالكاً بتوجه الضمان عليه فيكون مودعاً
مال نفسه وان ضمن الثاني كان له الرجوع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه
بما لحقه من العهدة ولو اودع الغاصب المقتضوب فله في يده مودعه ضمن
المالك ايا شاء من الغاصب والمودع اما الغاصب فظاهر واما مودعه فلنقبضه
منه بلا رضاه ما لك اجماعاً ثم انه ان لم يعلم انه غاصب رجع على الغاصب
قولا واحداً وان علم فذلك في الظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه
اشار شمس الأئمة كذا في النهاية وقول المص اجماعاً فيه نظر فان قاضى خات
ذكر الخلاف في المسئلة المتبادرة بعنه ان المالك يضمن الاول فقط عند البيع
وعندهما ان يضمن ايها شاء الى اخره ثم قال وهي مودع الغاصب سواء
هذا يخرج منه بانها على الخلاف المذكور ولو اودع حر عند عبد شيئاً فالتلف
ضمنه بعد عتقه وان اودع عند عبد شيئاً فالتلف فلا ضمان اصلاً يعنه قبل
البلوغ ولو بعد وهذا عند ابي محمد وقال ابو يوسف يضمنان للحال المراد بهما
المجبرين لانهما لو كانا ماذونين باخذهما الوديعة يضمنان في الحال اتفاقاً
فتدنا الماذون ياخذ الوديعة لان الماذون له في التجارة ليس بماذون في اخذ
الوديعة لانها ليست من التجارة وتيد بكونها مودعين لانها لو اتلفا
اودع عند الاب والمولى يضمنان اتفاقاً وتيد بان لا فهم لان الوديعة لو تلفت
في ايديهما لا يضمنان اتفاقاً ولو كانت الوديعة عبداً فقتله الصبي يضمن
اتفاقاً والمراد منه الصبي الذي يعقل لان الصبي الذي لا يعقل لا يضمن اتفاقاً
وان دفع العبد المودع الوديعة للعبد المثل يضمن المجبر فلهلك عند الثاني
ضمن المالك الاول اي العبد المرافع بعد العتق عند ابي محمد فقط لانه مودع المودع
ولا ضمان عليه عنده اذ لم يعتد وعند ابي يوسف ضمن ايها شاء للحال
فبيع العبد فيه اما الاول فلانه متلف بالذم وانما الثاني فلانه مودع المودع
وهو ضمان عنده وعند محمدان ضمن الاول بعد العتق كما هو قول ابي محمد وان

ضمن الثاني فلما كان كما هو قول ابو يوسف ومن معه الف ذم على كل من اثنين ايدها
عنده فابيهما برهن فهي له وان برهنها معا ففي لهما وان لم يبرهنها ومطلبها
بميسره فنكحل عن التخليف لهما فهي لهما بحكم النكول يقسمانها على السوية
وضمن لهما مثلها اي الف اخرى يقسمانها كذلك فالمسئلة على اربعة اوجه
لانها ان يحلف لكل واحد منهما او يحلف للاول وينكحل للثاني او بالعكس
او ينكحل لهما فان حلف لكل واحد منهما فلا شيء لهما وان حلف للاول ونكحل
للثاني فالالف له ببذله وان نكل للاول وحلف للثاني فالالف للاول ولا شيء
للثاني وان نكل للثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما
ببذله وعليه الف اخرى بينهما **كذلك** في اللغة فعليه بالتشديد
منسوبة الى العارة اسم من الاعارة واخذها من العار والعري خطأ وفي المبسوط
هي بالتخفيف مشتقة من التعاور وهو التناوب فكان المعبر يجعل للغير نوبة
في الانتفاع بملكه على ان يعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ففي مقتل العين
ويؤيده استعمال الاعارة والاستعارة في هذا الباب وفي الشرح تليد المنفعة
احتراز عن البيع والهبة بلابدل احترام عن الاجارة وكونها تعليمك المنفعة
اختياراً الى بكر الرازي وهو الصحيح وذهب الكرخي الى انها باحتسابها وهو قول
الشافعي وغرة الخلاف تظهر في اعارة المستعير فعندنا يعبر وكذا عند الشافعي
في اظهر الوجهين على ما في المحرر والالتون اي لا يتحقق العارية الا فيما ينتفع به
مع بقاء عينه حقيقة او مجازاً وذلك لان العارية على قسمين احدها حقيقة
وهو اعارة الاعيان التي ينتفع بها وترد الى مالكها كالنوب والدار والعبد
والدابة وثانيها مجاز وهو ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك ورد مثله
كالدرهم والدنانير والمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة فهو
اخارة صوة وقرض مع ان يكون على وجه يبقى عينها ايضا نحو ان يستعير
دراهم او دنانير لينثر بها خاتونه مثلاً فهو كاستعارة المحل ولهذا قال
المص واعارة المكيل كالحنطة والشعير والموزون كالذهب والفضة والعمل
والمعدود المتقارب كالخود والبيضة قرض الا ان عينه انتفاعاً يمكن رد العين

بعده في صورة الاستهلاك يكون عارية لفظا وصورة وقرضا معنى لكونه
 تمليكاً بعوض وفي صورة الانتفاع بالمتاع يكون بالعكس وتصح
 العارية بالفاظ منها صريح ومنها كناية فهي باعتبارك صريح وبقوله بملكك
 هذا الثوب كناية فان المتكلم تمليك العين عرفاً وعند عدم ارادته يحمل على تمليك
 المتافع واصله اعطاء مشاة او نحوها ليس ثوباً لئلا يرد لها وكذا استعماله
 في تمليك العين فاذا اريد به الهبة افاد ملك العين والابقي على اصل وضو وقوله
 اطعمتك ارضي لان الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عينه فهو تمليك فيكون
 هبة وان اضيف الى ما يطعم عينه فهو تمليك ما يحصل منه والانتفاع به اطلاقاً
 لاسم المحل على المحال فيكون عارية وبقوله حملتك على دابتي لان المحل هو الراكب
 حقيقة وهو تصرف في منفعتها لا في عينها فيكون عارية الا ان يريد به الهبة
 لانه قد يذكر للتمليك فاذا نواها كان هبة وبقوله اخذ متلك عبدي اى جعلته
 لخدمته فان الادن في الاستخدام مجاز عن العارية اذ لم يرد بذلك يعني
 بهذه الالفاظ الاربعة الهبة وبقوله دارى مبتدلك خبره سكنى معناه
 سكنها لك فان لفظ سكنى محكم في ارادة اللفظ النفع فيصرف اللام عن
 اقرار المالك وقوله سكنى بدل استعمال من الضمير في قوله لك ويسكنى الدار
 منفعتها المطلوبة منها فقد اتى بمعنى العارية او بقوله دارى لك عمري سكنى
 فعمري مفعول مطلق لفعل مخذوف تقديره اعمرتك لك عمري والعري جعل الدار
 لاحد مدة عمره وسكنى يتميز عن النسبة الى المخاطب فالكل محتمل لتمليك المتافع
 فيحمل عليه وهو معنى العارية والمعبر الرجوع فيها اى في العارية متى شاء لقوله
 عليه السلام العارية مؤداة ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان على المستعير
 سواء هلك عن الاستعمال او لا لانها امانة فلا تضمن من غير تعد لقوله عليه
 السلام ليس على المستعير غير المقل ضمان وعند الشافعي تضمن في الاخير
 وان لم يقصر ولا يضمن في الاول على اصح الوجهين كذا في المحرر والتميز العارية لانه
 لو جاز لبطل حق المعير في الفسخ لتعلق حق المستاجر ولا يترهن لما مر كالوديعة
 يعني كما ان الوديعة لا تهر ولا يترهن فان اجرها اى لوجر المستعير العارية

فتلفت

فتلفت في يد المستاجر بلا تعد ضمن المالك ايها شاذ المستعير والمستاجر فان
 ضمن المجرى المستعير لا يرجع على احد اما الضمان فلا نه متعدي حيث تصرف في
 ملك الغير بغير اذنه فكان عاصياً واما عدم الرجوع فلا نه بالضمان بملك المستعير
 مسند الى وقت الاجارة فهلك ملكه في يد المستاجر بلا تعد منه فذلك يضمن ولا
 يخفى ان الاحسن ان يقول علم المستاجر وان ضمن للمستاجر يرجع على المجرى يعني ان
 ضمن المالك المستاجر اى الذي استاجر العارية من المستعير فهذا يرجع على المستعير
 الذي اجره اياها وهذا ان لم يعلم المستاجر انه اى المستاجر عارية في يد المجرى لانه
 قد غره حيث اجره ملك الغير بخلاف ما اذا كان عالماً بانها عارية في يده ولم يجرها
 منه اذ لا تغرب في ذلك فلا يستحق الرجوع وله المستعير ان يعير العارية بغيره
 ان كانت من قسم ما لا يختلف باختلاف الاستعمال كالحمل على الدابة يعني لو استعار دابة
 ليحمل عليها كرحضة فله ان يعيرها لن يحمل عليها ذلك القدر لانه نقل متعين
 لا يختلف اثره باختلاف المحل وقال الشافعي ليس له ان يعيرها مستعاره لانها
 اباحة المتافع عنده والباع له شئ من المالك ان يبيعه لغيره وهذا ان المالك لا يلحق
 المتافع لكونها معدومة وتمليك المعلوم محال وان جعلناها في الاجارة موقوف
 بحكم الضرورة وهي معدومة ههنا ونحن نقول العارية هي تمليك المتافع على ما
 ذكرنا فملك الاعارة كالوصول بالخدمة ولما كانت المتافع قابلة للمالك في الاجارة
 جعلت كذلك في العارية دفن الحاجة قوله لا ما يختلف كالركوب عطف على قوله
 ما لا يختلف يعني اعارة المعاري يجوز فيها يختلف باختلاف الاستعمال دفن الزيادة
 الفرع عن المعير لانه رضى باستعماله الا يستعمل غيره ولهذا منل بالركوب فان بعض
 الناس يوذى الدابة اذ ركبها وهذا ان عين صاحب العارية مستعارة خصوصاً
 وان لم يعين جاز ايضاً الى ان لم يعين مستعلاً جاز للمستعير ان يعير لغيره
 كما في المحل او على الوجه المذكور فيه اذ لم يختلف اثره ما لم يتعين فان تعين لا يجوز
 اى لو اطلق المعير لكن عين المستعير استعملت لا علم به المعير لا يجوز ان يتعداه بعد
 ذلك ثم مثل له بقوله على سبيل التفريع فلوركب هو اى لو كان المستعير دابة
 فركبها المستعير بغير فده صاحبها ليس له اذ كان غير لانه يعين ركوبه وان

اركب غيره فليس له ان يركب هو لغيره حتى لو خالف فيها ضمن وان
 قيدت العارية بنوع من الاستعمال كركوب جسي او حمل كحظنة مثلا او قيدت بوقت
 معين كيوم وشهر او بهما كحمل وقر فظن يوما ضمن بالخلاف ما شر كركوب رجل
 في الاول وحمل كرى حظنة في الثاني او استعمال يومين في الثالث او حمل وقر جديد
 في الرابع او قطع يوما ليلة لخالفه التقييد المعتبر وقوله فقط معناه انه لو خالف
 الاخير بان حمل اخف مما قيد به او اقل لم يضمن لانه المعبر لما رضى بما قيد به فهو
 بما هو اخف واهون ارضى وان اطلق فيها اي لو اطلق المعبر العارية ولم يقيد بها
 بنوع ولا وقت فلا اي للمستعير الانتفاع باي نوع شاء في اي وقت شاء مثلا باطلاق
 اللفظ لانه يدل على ان المعبر رضى باستعمال المستعير على وجه اراده والا كان
 يبين له بالتقييد وتصح اعادة الارض للبناء والفرس الى يجوز ان يعبر المالك
 ارضه لمن يبني فيها بناء او يزرع فيها زرع او يغرس فيها شجرة الا ان ذلك
 منفعة معلومة تحصل من الارض وله اي للمعبر ان يرجع في عاريته ويسترجع
 الارض متى شاء لما مر من قوله عليه السلام العارية مؤداة ويكلفه قلعها اي اذا
 رجع صاحب الارض في العارية واسترجع ارضه تبقى مشغولة بملك المستعير فيكلف
 تفريقها ولا يضمن المعبر بالحق المستعير من نقص البناء والفرس بالقلع ان لم يوقت
 للعارية وقتا لانه لم يعبر المستعير بل هو اعترض حيث اعتمد اطلاق العقد في غير
 ان سبق له من المعبر وعد وان كان وقت ورجع عنها قبله اي قبل الوقت الذي
 عينه للعارية صح رجوعه لما ذكرنا لكن كره له ذلك لما فيه من حلف الوعد وضمن
 للمستعير ما نقص من بنائه وغرسه بالقلع والقطع لان المستعير صار موزرا من
 جهته حيث وقت له والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفعا للفر من نفسه
 وقيل يضمن قيمته ويملكه قال الحاكم الشهيد في هذه المسئلة انه يضمن رب الارض
 للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكون له الا ان شاء المستعير ان يدفعها ولا يضمنه
 قيمتها يعني قيمة ما نقص منها بالقلع وهذا معقول المصير والمستعير قلعها اي
 قلع ما في الارض المستعارة بلا تضييع للمالك وهذا ان لم تنقص الارض به اي بالقلع
 كثيرا من النقص وهو مقدار ما يتغاب فيه عند البيع وان كان النقص كثيرا

فله ان يضمنه وذلك لان البناء والفرس ملك المستعير فله ان يتصرف فيه كيف
 شاء قوله وعند ذلك الخيار للمالك معناه ما قالوا انه اذا كان في القلع ضرر بالارض
 فالخيار الى رب الارض لانه صاحب اصل والمستعير صاحب تبع والرجحان للاصل
 فله ان يعطي المستعير قيمة بنائه او غراسه مطلقا ويتركه في الارض على حاله
 ملكا له وله ان يكلف المستعير بقدره وان اعارها الى الارض للزرع لا تؤخذ
 الارض من المستعير بل يتركه حتى يحصد الزرع استحسانا لان لادراكه وقتا
 معلوما في القلع ابطال ملك المستعير وفي الترك تاخير حتى تعرف المعبر
 فيها والاول اخذ من رافضيه الى الثاني وتبقى بيده في وقت طلب المالك الى
 ان يدرك الزرع باجر المثل مراعاة للحقين بخلاف الفرس والبناء اذ ليس هناك
 مدة معلومة فيقلع عند الطلب دفعا للضرر في المالك سواء وقت للعارية ام لا
 واجرة والمستعار والمستاجر والوديعة والرهن والغصب على المستعير والموجر
 والمودع بكسر الدال والمرتحن والغاصب لف ونشر مرتب لان مؤنة المودع من
 وقع القبض له في الاول قبضه لمنفعة نفسه وفي الثاني سلم الاجرة على المودع فيكون
 مؤنة المودع عليه وفي الاخير كان الرد واجبا عليه فيكون مؤنة الرد عليه واذا رد
 المستعير الذبابة المستعار الى اصطلح ربه ولم يسلمها الى مالكها او رد العبد
 او رد الثوب المستعار الى دار مالكه برئ من الضمان استحسانا والقياس
 ان لا يبرأ لكونه مضيا بعد التسليم الى مالكها وجه الاستحسان انه انى بالتسليم
 المتعارف لان المعتاد في رد تسليم العوارى انما هو ارجاعها الى دار المالك
 والاصطبل من حملتها ولو انه سلمها الى المالك لكان المالك يردّها الى الاصطبل
 فكفاه هذه المؤنة ولو كان المستعار عبدا فرده الى دار المالك ولم يسلمه
 يضمن لما بينناه واما الثوب ففي اكثر الروايات كالعبد يبرأ المستعير يبرأ
 لا دار صاحبه ولم يقيد بشيء ولا يخفى انه ليس كالعبد لانه العبد يحفظ نفسه
 والثوب يصنع بمجرد الوضع فلا بد من تسليمه للمالك او الى من هو في عياله بخلاف
 الغصب والوديعة فان الغاصب والمودع لا يبرأ عن الضمان الا بالتسليم الى
 المالك لان الغاصب يجب عليه فسخ فعله وهو ان يكون بالرد الى المالك دون

غيره فلا يبرأ برد المقصوب الا دار مالكه في غير تسليم اليه والوديعة لا يرضى صاحبها
بردها الا الدار ولا بتسليمها الى من هو في عياله لانه لو ارضى ذلك لما اورد عليها
واياته بخلاف العواري لان فيها عرفا فيعمل به وان رد المستعير الدابة المستعارة
مع عبده او اجيره او اجير المعير شاهدة وهو الذي استأجره للخدمة شرا
فشل او مسانته وهو الذي استأجره سنة فسنه فاردة الدابة مع احد
هو لا يبرئ من الضمان وذلك لان العارية امانة وله ان يحفظها بمن
هو في عياله وعبده كولد في عياله وكذا الاجيران المذكوران بخلاف الاجير
مباومة وهو من يستأجره يوما فيوما لانه ليس في عياله وكذا اي يبرأ من
الضمان ان ردها الى الدابة المستعارة مع اجير ربها اي الذي استأجره صاحب
الدابة مشاهرة او مسانته لمباومة او ردها مع عبده اي عبد ربها سواء
كان عبدا يقرم على الدابة ويستويها او لا يكون كذلك وانما قال هكذا لانه قيل
ان رد الدابة مع عبده مالها انما يسقط به الضمان عن المستعير اذا
كان ذلك العبد هو الذي يقوم بخدمتها لانه التسليم اليه كالتسليم الى
المالك ولو سلمت المالك لردها الى ذلك العبد كما في الاصطبل
لكن الاصح ما ذكره المص لان المولى يدفع الدابة اليه احيانا
بخلاف الاجنبي والاجير مباومة لعدم رضاء المالك بالدفع اليها قوله
ورد شيء بنفس الادار مالكه معطوف على الاجنبي اي وبخلاف رد شيء بنفس
الادار مالكه في مالكه في غير تسليم كما ذكره العبد والتوب انه يبرأ بمجرد الرد الى
ولومالكه لكن كانت العارية شيئا ذا قيمة كعقد لؤلؤ ونحوه لا يبرأ عن الضمان
الا بالتسليم الى المعير بناء على العرف المعتاد في العواري ويكتب مستعير الارض
للزراعة قد اطعنتي ارضك يعني اذا عار ارضا بيضا ليزرعها يكتب المستعير
الك اطعنتي ارضك كذا لانه لا يكتب اعزتي وهذا عند ابي حنيفة
لها لان الموضوع شرعا لهذا العقد لفظ الاعارة والكتابة بالموضوع
اولى كما في اعارة الدار لانه لفظ الاطعام اولى على المراد من
الاعارة لانها تختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للبناء وتارة تكون

للزراعة ونصب القسطا وكانت الكتابة بلفظ الاطعام اولى ليعلم ان
غرضه الزراعة بخلاف الدار فانها لا تغار الا بالسكن فيكتب بها
الرهبة هي لغة العينة الحالية عن تقديم الاستحقاق وفعلها
يقدر بنفسه وباللام ومن والافصح تقديمه باللام ثم هي نوعان
تمليك واسقاط وهبة المهر في القسم الثاني وفي الشرع تمليك عين
اقتراض عن تمليك بعوض وهي في المعية بيع لكن الظاهر
يتناول الموصية بالعين قبل لو ترك لفظ لعين لكان جامعا
للتوعين فان هبة الدين ممن عليه الدين ليس للعين
فيه اثر ولا عين لان الدين وصف في الذمة اقول
هذا بالنظر الى ظاهر اللفظ وهو القياس لكن الصواب
هو ما ذهب اليه المص لان الاعتبار في هذا الفن للمعاني
والدين وان كانت وصفا في الذمة لكن عند حصوله يكون
عينا لهذا اذا وهب الدين ماله في ذمة المديون الثالث
وامره بقبضه جازا استحسانا وكذا البت اذا وهب مهرها
الذي تقر لها في ذمة الزوج لا يملكها ولا حنثها ولا جنبي
وامرت الوهوب له بقبضه جاز وصحت الهبة ونصح الهبة
باجاب من قبل الواهب وقبول من جانب الموهوب له لانها
عقد تمليك وهو انما يكون بالايجاب والقبول وتتم بالقبض
الكامل الممكن في الموهوب فالقبض الكامل في المنقول
ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار
قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة
حين يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غير ان يكون بتعينة
قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتعينة الكل ولو شا غلا بمالك
الواهب لا مشغولا به فان قبض الموهوب له الموهوب تقرير
على قوله وتتم بالقبض الكامل في الجاسر اي في جاسر عقد الهبة

بلا اذنت صريح في الواهب صح القبض ومنت الهبة استحسانا وبعده
اي بعد المجلس لابد من الادان اي اذنت الواهب بالقبض والقبض
ان لا يجوز في المجلس ولا بعده الا باذنه لانه تصرف في ملك الغير بقاء الملك
له قبل القبض وجه الاستحسان انه التملك بالهبة تسليط على القبض وان
الموهوب له به وهذا في ضمن الايجاب والايجاب يقتصر على المجلس فكذلك ما هو
في ضمنه بخلاف ما اذا كان بعد الافتراق لغوات المحل وبخلاف ما اذا انقضاء عن القبض
في المجلس لم يحال ان الثابت ضمننا لا يعارض الصريح اولان انتهى عن
القبض رجوع ولما كان الى الرجوع في المجلس صريحا فكذلك له وذلك
دلالة وتنفيد الهبة بوهبت فانه صريح فيها ونقلت ايضا كذلك يقال
نحلة كذا اي اعطاء اياه بطيب نفسه بلا عوض واعطيت بغير هبة يعنى
اذ قالوا الواهب في الايجاب احد هذه الالفاظ صار موجبا موحدا شرط
العقد واطعمتك هذا الطعام لان الطعام صريح في الهبة واذا اضيف
الى يطعم عينه يراد به تملك العين بغير عوض بخلاف ما لو قال اطعمتك
هذه الارض لان الارض نفسها لا تطعم فيكون مجازا عن المعارية وكسوتك
هذا الثوب هبة ايضا لانه يراد به التملك واعمرتك هذا الشيء جعلته
لك عمرى بغير واحد اي جعلته لك طول العمر قال عليه السلام في امر عمرى فهو
للعمر له ولو رفته من بعده ودارى لك هبة نصب على الحال في ضمير النظم
واللام في لك التملك تسكنها هذا لا ينافي الهبة بل تشبيه على المقصود بمنزلة
قوله هذا الطعام لك تاكله وهذا الثوب لك تلبسه قوله وبينها في
حملتك على هذه الدابة معطوف على قوله بوهبت والضمير للهبة يعنى لو قال
حملتك على هذه الدابة ويا بذ لك الهبة يكون هبة والافهوعارية
وذ لك لان المحل المضاف الى مخاطب هو الاركان حقيقة فيكون
عارية لكنه يحتمل الهبة يقال حمل الامير فلانا على فرس اي ملكه فحمل عليه اذا
انواه كما في الكناية وان قال دارى لك حال كونها هبة سكتى قوله سكتى تمييز
فيكون تفسير الاقبلة او قال دارى لك سكتى هبة يعنى دارى لكنه بطريق

سكنى حال كون السكنى هبة عارية لان دارى لك ظاهر لتمييز الرقبة وتحمل
لتمييز المنفعة وقوله سكتى تحكم في تملك المنفعة فيرجع على المحمل ولهذا
المعنى صارت اخراته عارية او دارى لك سكتى النخل اسم من النخلة
وهي الاعطاء تقديره نخلتها نخلة وقوله سكتى تمييز او دارى لك
سكتى صدقة اي بطريق السكنى حال كون السكنى صدقة او دارى لك
صدقة عارية اي دارى لك بطريق الصدقة حال كونها عارية او عارية
هبة يعنى دارى بطريق العارية حال كون منافعها هبة فعارية اي تكون الدار
بهذه الالفاظ عارية مردودة لاهبة مملوكة وتصح هبة سكتى مشاع لا
يحتمل القسمة في ليس من شأنه ان يجعلها بغيره انه لا يبيع منفعا به بعد
القسمة في جنس الانتفاع الذي كان قبلها كالحرج والحمام والصغير
والبيت الصغير لاما يحتملها اي لاتصح الهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة
بمعنى انه يبيع منفعا به بعدها كالدار ونحوها وقال الشافعي تصح في الزوجين
لعدم اشتراط كمال القبض عنده فان قسم اي بعد ما وهب النصف الشاع
سندوا ستم الى الموهوب لم يصح عقد الهبة لان تمامها بالقبض ولا شيوخ
عنده ولا تصح هبة دقيق في بر ولا وهبة دهن في سمس ولا هبة سمن
في لبن وانه وصليته طعن البر او استخراج وستم فلو قال وهبتك
دقيق هذه الحنطة ثم طعننها ونخل الدقيق لاتصح هبة وكذا لو قال وهبتك
شعير هذا السمس ثم استخراج وكذا لو قال وهبتك سمن هذا اللبن
واستخرج لك الموهوب وقت العقد معدوم والمعدوم ليس محل للملك
فوقع العقد باطلا في اصله والباطل لا يمكن تصحيحه بل لا بد فيه من عقد جديد
لتصح بخلاف المشاع لانه موجود حين العقد لكن لعدم القسمة وقع
فاسدا فاما يمكن تصحيحه بالقسمة وهبة لبن في صرع وصف على غنم ونخل
وذرع في ارض وقر في نخل كهبة المشاع اي لاتصح هذه الهبات كما لاتصح
هبة المشاع لعدم القبض وانما فصلت هذه الاشياء لملك الواهب بان
حلب اللبن وجزء الصفوف وغيرها وقبض صح لان المانع كان

انصال الموهوب بما ليس بموهوب وقد زال ذلك المانع وهبه شيء هو
 في يد الموهوب لم يتم بلا تجدد قبض بل يكف كونه قابضا اياه لان العين
 في قبضه فوجد الشرط فلا حاجة الى تجدد قبضه اخر وهبة الاب
 لطفله تتم بالعقد اي بقوله وهبت هذا الشيء لابني فلا ان كان
 الموهوب في يد الاب او يد مودعه اما اذا كانت في يد الاب فان
 كونه قابضا ينوب عن قبض الهبة واما اذا كانت في يد مودع الاب
 فان يد المودع كيدته وانما قيد بقوله لطفله لانه لو وهب شيئا
 لابنه الكبير بشرط قبضه وان كان في عياله ولا يكتف بقبض ابيه
 عند نال ان كان الموهوب في يد غاصبا او مستاجرا او مرتته او
 متباع بيعا فاسدا او منتهبا لان كل واحد منهم قابض لنفسه فلا ينوب
 عن قبض الهبة ولانتم به الهبة والصدقة ذلك كالهبة في جميع احكامها
 لانها ينبرع مثلها والام كالاب عند غيبته غيبته منقطعة
 او موته اي لو كان الاب ميتا او غائبا غيبته منقطعة وعدم
 وصيته وكان للطفل ام فوهب له شيئا هو في يدها او يد مودعها
 صحته هبتها بجرده العقد كما في هبة العقد وهذا ان كان الطفل في
 عياله او اذا كل من يعول الطفل ويربيه اذا وهب للطفل شيئا
 فحكم حكم الاب والام سواء كان في اهله واقارب او وصيه فحكمهم
 في الهبة للطفل كذلك لعجزه وكونه محلا للرحمة بالنظر وهبة الاجنبي
 له اي للطفل تتم بقبضه هو لو كان عاقلا لانه في النافع المحض ملحق
 بالبالغ وتم قبض ابيه او جده يعزب اب الاب او قبض وصيه احدها
 اي وصيه الاب او وصيه الجد او قبض امه ان كان الطفل في حجرها
 وحضانها قيد به لانه لو لم يكن في حجرها لايتم بقبضها بخلاف الاب
 والجد ووصيه احدها حيث لا يشترط كونه في حجرهم او قبض اجنبي
 يربيه كذلك اما الاب فلانه يملك على ولده الصغير ما يكون دائرا
 بين النفع والنظر كالزوجة فاولى ان يملك ما هو نفع المحض والجد قائم

مقام الاب في ذلك مستند وكذا لك وصلي الاب لا يجد لان لهم ولا يجرى فيهم مقام الاب في
 كذلك اذا كان في حجره لان لها الولاية فيها بعد ابي حفظه وتفرقه وفصله من بين السبب
 فتملكه كذلك لان في حجره يجرى له الولاية عليه بدلا من ابيه او بقبض زوج الطفلة لها يعني لو كان
 للصغيرة زوج عاقل فهو سبب لها احد شيان ثمرة يتم بقبض زوجها ولو كان ذلك مع حرم
 الاب يجوز قبض الزوج لها مع وجود ابيها لكن بعد الزفاف لا قبل لان الاب قد خرج من امرها الى الزوج والابنة
 بخلاف ما قبل الزفاف لانها تخرج من الاب فلا يستقدم الزوج عليه ذلك اذ لم ينفذ امرها بعد فكلما
 الام وكل من يعول الصغيرة والصغيرة غير فانهم لا يملكون ذلك مع جده والاب بعد موته او حال
 غيبته غير منقطعة الصحيح لان تصرفه هو الا اذا جاز ضرورة وعند صحوة وقد رتبها تصرف
 لضرورة السلام لان بقوله من الام السبب لم يفسد من غلبه جنة وصح عند سببها شيان معالو قد رتب
 مشر كونهما لا يفسد على ما اية جملة وهو قد قبضها جملة فلا يشترط الاجتناع النصيبين للموت
 لا على اي لا يصح ان يذهب واحد واربا بمكمل الاثنين من ابيح خلافا لما كان عليه من نصيب هذه الهبة
 لان الواسية بسبب جملة منها وانما يملك وقع لهما دفعة فلا يستحق الشيعي كي لو ايسر الدار الاثنين
 صح لعدم الشيعي والاب في حنفية انه يذهب كل واحد منهما انصرفا بغير قبض النفس فكل من كان
 حله جرحا فهو يثبت لكل من المرئيين كلا وصح تصديق عشرة شذبه من موصي من المظالم والتقدير عشرة
 دراهم او ثمانية وكما هو مما يتصدق في ما فقير من مذهبهم وكذا اصح ببيتها الى عشرة لسان الفقير بين
 اذ الهبة خيرة مما يرضى التصديق والنصف او ثلثها او اقل من الفقير في عياله السلام الصدقة تقع في كل من
 قبل ان تقع في الفقير وانما تقع للفقير ثمانية عشر في الشيعي في قبضه واحد لا يملك له نصيبا كما في وصية
 لو اودع قبضه اثنان حكمه لو كان عنه وانما حصر العشرة بالذكر انتفاء الكلام محذوف في جماع الصغيرة ولا
 الى الصدقة والسبب لغيره من ابيح الشيعي لان صفة التصديق خيرة من الهبة فلا حكمها
 هذا فالله لان الهبة للاثنين جائزة عند سبب عدم الشيعي **باب الرجوع فيها الى**
 في الهبة اذا اوبس شيئا لا جني صح الرجوع فيها كالا او بعضا لا يجوز ان يرجع الواسية كل ما
 ماله من بعضه لقوله عليه السلام الواسية احق بهيئة ما لم يثبت منها مال يعوض
 والمعاد حق الرجوع بعد التسليم وقالت فصح لا يصح الا في هيئة الوالد لو لوله لقوله
 عليه السلام لا يرجع الواسية في هيئة الوالد فيها بسبب لولده ونحن نقول المراد
 نفع الواسية في الرجوع وانما له للوالد لانه ينحصر في الحاجة وذلك بسبب رجوع

ويكره الرجوع فيها لقوله عليه السلام لما يدخ هبته كالكلب يعود في قبة فيه هذا
بدل على قبة فنه هذا الفعل وناوة فاعلم ثم الرجوع في الهبة له سبعة موانع ذكرها
لها جاسعا بدل كل حرف منه على ما منع منها وهي قول المصنف ويمنع من الرجوع
جميع حروف ومع حرفة أي ما لو وقف وذلك لانهم اخذوا من لفظ كل
ما منع حرفا فاستخرج المصنف تفضيلها بقوله فالرد الزيادة المنصرفة كالتب
والفرس كسر العين الهبة وسكون الراء المهملة والسمن والجال وغيرهما مما يرجع زيادة
قيمة الموهب اما اذا لم يزد الا كلمة ما يثبت كاذني وكان صغيرا او غرس غرسا لا يبيع اياه فلا يخط
حق الرجوع وكذا اذا زاد وزيادة توجب نقصا كالتس التي خسته فانما ثبت زيادة
حقيقة بل هي نقصان معنى فاما يمنع الرجوع وكذا لا يمنع زيادة به بحسب شراذم ليست
بزيادة في عين الموهوب بل هي زيادة في رتبة الناس على ان الزيادة مانعة لا مسقط
فاذا زال المانع ثبت حق الرجوع لا المنصرفة اي لا تكون الزيادة المنصرفة ما
نقص لا مكان الرد بدونه كونه وارثا وعقرا وكذلك النقص لا يكون ما نقصوا
كان في الرات او في القيمة والميم موت احد العاقلين اما اذا مات المو
هب له فلان لا يمكن قد انتقل الى وارثه فصار كما انتقل عن ملكه في حال حيوة
واما ذات الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للموهب والوارث
ليس بواهب ولا ينفذ انه لو انتفى بذكر موت الواهب لستم وكفى بان اطلاق
قوله الذي يخرج عن ملك الموهب يعني عن ذكر موته فذكر موته للمناكبة ودفع التوهم
والعين العوض المضاف اليها الى الهبة اذا قبض نحو ما اذا قال الموهب اذ عوضتني
عنها خذ هذا عوضا عن بيتك او خذ هذا عوضا عن بيتك او قبض الواهب ذلك الشيء
قل او كثر صح التعويض وامتنع الرجوع ولو اصلية كان ذلك العوض من اجنبي اي من غير المو
هب له منه عال ان الفرض لا سقط الحق فيصح من الاجنبي ولا يكون بعد ذلك
لا حد منه الرجوع اما الواهب والموهوب فلا تعويض اما الاجنبي فليقرع فلو لم
يصف اي اعطى الواهب ما اعطاه ولم يقبل شيئا من الاضطرار المذكورة الدالة على كون ما
يعطيه عوضا عن الهبة فكل ان يرجع فيما وهب اي لكل واحد من الواهب والموهوب
ولا يجزى الرجوع فيما اعطى او ما دفعه فيما وهب ان كان واحدا صاروا بها مستقلا

معدم الاضافة والكل ان يرجع فيما وهب هذا اذا لم يكن مانع من زيادة او غير ما لكان يظهر
من تنقيح المصنف بالتعقيب عليه ونحوه وجع من ملك الموهب بالبيع ونحوه لان قبول الملك
كقبول العين فلهذا يقول ان يهلك الموهب حكما والزا الزيادة جينة والعبرة بالزوجة وقت
الهبة وان كانت الزوجة مانعة لان المقصود من هبة احد الزوجين بالآخر هو مصل
وحصول الاثمة والمحبة بين الزوجين وفي الرجوع نقص ذلك بالوحشة والنفرة
ولا يجوز ذلك عقلا للاضافة المتوهم اليها بالنقص القطع فلهذا الرجوع للموهب ثم
نكح لانها ما كانت اجنبية وقت الهبة علم ان مقصود العوض لم يترك ذلك
فلان يرجع فيها لا للموهب ثم بان يعني لا يرجع للموهب بل للمانح لان الهبة
ما كانت في حق قيام الزوجية علم ان مقصوده لم يكن العوض ولا فرق في هذا بين كون
الزوج جين مسلمين او مختلفين والنفاء الغريبة الغريبة وان اختلف العاقلان سلا ما
فكنا فصار رجوع فيما وهب الذي رجم محرم لقوله عليه السلام اذا كانت الهبة
لذي رحم محرم لم يرجع فيها ولان المقصود من هبة الهبة صلة الرحم وقد حصل
فالرجوع عنها عود الى القطيع فلا يجوز والى الهبة ملك الموهب وامتناع الرجوع في
ظاهر القول فيكون لو اختلفا فقال الموهب له يهلك الموهب وقال الواهب هو
باق فالقول قول الموهب له بلا خلاف كذا في الكا في عدم الزيادة في قول الواهب
او لو اختلف في الزيادة وعدمها فقال الموهب زاد والموهب بلا خلاف كذا في الكا في
وعدم الزيادة في قول الواهب لو اختلف في الزيادة وعدمها فقال الموهب زاد والموهب
زيادة منصفة كاسمن وقال الواهب لم يزد كان القول للمواهب مع يمينه فلهذا وقال
زاد القول للمواهب ان الواهب له اعرف بما لها الموهب لان في يده فكان القول
ولنا ان الواهب له يدعي لزوم عقد الهبة وبطلان حق الرجوع والواهب
بكر فكان القول له ولو غفوض الموهوب له لا الواهب شيئا فاستحق نصف
الهبة رجع العوض بنصف العوض عن ابراهيم بالكل لانه لم يدفع اليه الا بيبس
له الواهب كله فاذا مات بعضه رجع عليه بقدره كغيره من العاوضات وان استحق
نصف العوض لا يرجع الواهب بشيء من الهبة حتى يرد الواهب باقية العوض
لانه يصلح عوضا عن الكل ايته او مالا وبالا استحقاقا فصار له العوض الا هو

حجة لان حصة الرجوع ليست الا بسلم كل عوض ولم يسلم فاشاد و ما بقي ورجع
 في الكل وان شاء اسكر ما بقي و ابرجع بشئ وان استحق الكل رجع بالكل
 اي ان استحق كل السبعة رجع بكل عوض وان استحق كل عوض رجع بكل السبعة
 اما الاول فلانه بطل العوض بسلم الموهوب فحقا لم يرجع بما بذل واما الثاني
 فلانه اذا سقط جفر الرجوع لاجل ان يسلم البدل وجبت له بسلم فله الرجوع
 بما وهب ولو عوض لان المانع من الرجوع انما يخص النصف لا مانع في الباقي الرجوع
 به فلو عوض نصفه المجهول والمضيق فيه يعود الى الواهب وكذلك ما بعده من
 الضمان الثلاثة ويجوز ان يكون معلوما وضميره يعود الى الواهب لانه لم يزل منه
 تفكيك الضمير لا يحق ولو اخرج تفكيكها من ملكه ببيع او هبة او غير ذلك
 فله الرجوع الى الواهب ان يرجع بما لم يخرج عن ملك الموهوب له ولا يصح الرجوع الى بشر من
 من الطرفين او حكم قاض لان الرجوع فسخ العقد فلا يصح الا من رولانية عامة
 او من مالوا بشرها على انفسها ولا اعتبار بقول الواهب رجعت عما وهبت لعدم
 استقلاله ولما افرغ عليه بقوله فلو استحق الموهوب او باقية بعد الرجوع متعلق باعق
 قبل القضاء والنسبة نقض اي لو كان الموهوب عبدا فغيره جمع الواهب بقوله رجعت
 لكن لم يحكم القاضي بفسخ الرجوع ولم يسلم الموهوب له الى الواهب فاعتقد الموهوب
 او باقية في ملك الحال في نقض ما منع الموهوب لانه لا يزول عن ملكه بالقضاء ولو منع
 منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد ما رجع قبل القضاء فملك الموهوب له الموهوب
 لا يضمن قيمة لقيام ملكه فيه فيكون قد ملك على ملكه ولم يستحق عوده الى الملك الواهب
 وكذلك اذا ملك في يده بعد القضاء لان اول القبض غير مضمون وهذا هو عليه
 لان عدم اللزم الا ان يمنع من الواهب بعد ما طلبه لانه حينئذ يكون متعديا بالجم فحينئذ
 والمص لم يذكر هذا ولا بد منه وهو ان الرجوع مع احد من الرضا او القضاء فسخ
 لعقد الهبة من الاصل اعادة الملك القديم لا الهبة مستغلة للواهب من الموهوب
 لو ان كان كذلك فلا يشترط قبضه الا لا يشترط صحة الرجوع ان يقبض الواهب
 ما وهب من الموهوب له لان القبض انما ينعقد في انتقال الملك لا في عود الملك القديم
 وصح الرجوع ابطاخ المانع القابل للفسخ كمنصف دار وهبت ولو كان هبة

في حقه من غير علمه ان الرجوع في الهبة
 من الموهوب الى الواهب

لما صح فيه وان تلف الموهوب في يد الموهوب له فاستحق ان يظهر له استحقاقه
 الموهوب له قيمة لا يرجع بما تضمنه من القيمة على الواهب بشئ لان الهبة عقد تبرع فلا يستحق
 فيه سلامة والهبة بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بملكته على بان يقول وهبت
 هذه العبد لك على ان تقوم هذه الثوب واما اذا ذكره بملكته على بان يقول فله
 هذا الثوب بعد ذلك هذا او بالف درهم وقيل الاخر يكون بيعا ابتداء وان شاء بال
 جميع كذا في شرح السداد وغيره ما فسر طائفة الامام العقد القبض العاقد من في العوضين
 في القبض بعد باذنه وقيل القبض لا يجبر ان يملك التسليم ولا يملك الموهوب
 له الموهوب لكون كل منهما هبة ومنهما الشبوع واحد منهما لو كان الموهوب
 او العوض من ماله يكتفي القسمة لا شئ من الهبة راسا ولا تثبت الشفعة وهذه كلها
 احكام الهبة ببيع انتزاعا او لو نقض بفسخ العقد وصار ذلك في حكم البيع لا ريب في
 الحال بالمل فثبت الشفعة حينئذ لو كان عقرا او خيرا لغيره فجار الشفعة وخيار
 الروية في كل من الموهوبين الموهوب والمعوض به ولو استحق احد منهما رجوع بعين
 الاخر ان كانا فائدا وبقيمة ان كان بهما لهما هذه احكام البيع وقال زح والشفع
 يشترط بيعا ابتداء وانتهى لان العبرة للعاني حتى يثبت الملك بجمرة العقد ولا
 يشترط الشبوع ولذا انما استثنى على جنتين فيجمع بينهما ما اسكن على ما شئتم
فصل في الانتفاء والتعليق والعمر والرقبي والصدقة ومن وهب لآخره ما حصل
 فاستثنى حكمه من الهبة بقوله وهبتك هذه اجمارية الا حلقها او وهبتك على شرط ان يرجع
 الموهوب له عليه بعد زمان او على شرط ان يعقدها او يستولها بالكلية ام ولو او
 نكاحا غيرها او غير ذلك من الشروط صحت الهبة في جميع وبطل الانتفاء في الصورة
 الاولى وبطل الشرط في سائر الصور اما صحت الهبة فلكونها صلات من الهبة في
 عليها ولما بطلان الانتفاء فلانه لا يعمل الا في محل يصح فيه العقد وعقد الهبة لا يصح في
 لكونه وضعا لا ماله واذا لم يصح انتفاء في صا ذكره شرط فاسد والهبة لا تطبق في الشرط
 الفاسدة ولذلك باع شرطه المذكورة لانها خالف مقتضى العقد وهو قبول الملك
 مطلقا فكانت شروطه فاسدة والهبة لا تبطل بها الا بشرط ان عليه السلامة
 اجاز العمرى وبطل شرط العمر في البيع حيث يبطل بالشرط الفاسد لانه على الهبة

منها على بيع وشرط وكذلك وبسبب لاخر دار الشرط ان يرد عليه الموهوب بل بعضا او
 بعوضه شيئا منها تصح الهبة وبسبب الشرط المتعلق بغيره فلو كان الشرط فاسدا لا يصح
 في بطلان الهبة ولو ابرأ من الهبة الى الابد فالتسوية باطله يعني لو جعل حمل امته مبرأ
 وبسبب الام لا يجوز هذه الهبة لان المبرأ باق على ملك المولى مادام حيا فلو كان شبيها
 بالاستثناء لعدم جواز الهبة ولا تصح التسوية في امه وهو متصل خلقه به لان ذلك
 استلزامه المنافع او هبة شيء مشغول بملك المالك كماله بما غير جائز بخلاف
 ما لو اعتقد ان الحمل ثم وبه فانه يجوز هبة الام لانه بالعتق خرج عن ملك الموهوب
 فلم يلزم شيء مما ذكره حاشية الاستثناء ومن قال لم يبرأ اذا جاز فالتسوية لك او انت
 برى امته او قال دبت الى نصفه فالباقى لك او فانت برى امته اي من الباقى فمما اراد كل
 واحد من هذه الاقوال بالطلاق لان هذا يتعلق بغيره جائز وذلك لان الابراء عليك
 من وجه وسقطا من وجه والهبة الدين ممن عليه الدين يشتمل على الوجهين لان الدين
 قال فبما وصف في الذمة فابراؤه بسبب الاعتدال بسقطا بالانتظار الى اوانه وان ابرأؤه
 بسبب الاعتدال بملكك والتعلق بالشرط اذا جرى فيها بسقطا مخصص كالطلاق
 والعتق والعمى جازية للعمى بلفظ المفعول حال حيوة ولو رثته اي لورثته الميراث
 بعبء اي بعد موته ينتقل الى ورثته بالارث كسائر ماله وانه يورث في الميراث
 ان يحصل الميراث فانه ملكا على سبيل التسوية لعمى عمه ان عمه الميراث فانه ملكا
 الميراث اليه اي الى المالك فصيح التملك وبسبب الشرط وقد كان هذا قبل
 يقول الرجل لما خلى امره منك واركى كذا فيقبل الاخر ويكوى الدار له مدة عمره فادام
 ردت الى المالك او الى ورثته فغدا لله عليه السلام العطي ومنع الرد والرقبي في الميراث
 من الرقوب وهو الانتظار كانه ينظر موته هي باطله عند البيع ومحمد فان قبضها
 الاخر من المالك كانت عارية بده وعندني يوسف تصح كالعمى وبه في الرقبي
 في الميراث يقول مالك الدار لاخر وارثك رقبتي ان من قبلك فتملك
 وان من قبلك فلي لعمري ان قولك ان من قبلك فتملك في ان من قبلك فلي تعليق
 التملك بالخط وذاك صحيح لكن لو قبضه الاخر فكلوا عارية بده لان قول المالك
 يقتضي اطلاق الانتفاع به والعارية كذا فيك والماني يوسف ان قوله واريك عليك

للحال ورقبي شرط فاسد فتصح الهبة وبسبب الشرط كذا في الميراث والصدقة في جميع
 احكامها لانها تنسب مثلها فثبت ان تصح الصدقة بدون القبض في الميراث وبعده باذن لقوله
 عليه السلام لا يجوز صدقة الا مقبوضة ولا تصح الصدقة ايضا في ماله الذي يقبل
 القسمة لانعدام تمام القبض لان بغيره المتصدق يرسم ويغرم من انما يجوز في الميراث
 القسمة اذا سلم بالوجه الذي يليق به ولا رجوع فيها ولو نفى اللام فيه بمعنى علم الى لا يجوز
 الرجوع في الصدقة بعد صحتها وتسليمها لان المقصود به الثوب وهو قد حصل
 كانت على الفقير او على الغني لا رجوع فيها والاول قبل سواه ان في استحقاق الثوب
 كما يقصد بالصدقة في الفقير كذا فيك يقصد بالصدقة على الغني وقد ورد في ذلك اخبار
 به فاما الاخبار ولا رجوع ايضا في الهبة للفقير لان المقصود به الثوب وقد حصل
 وهذه ايضا من موانع الرجوع في الهبة فكان ينبغي ذكره معها والظاهر ان ما في غير
 هذه التحمل واخراده عما سبق من الموانع كالتسوية بالصدقة لكن هذه المقصود كان
 يحصل بالنسبة نعم ان يقال كذا في الهبة للفقير ولو قال جميع ماله او ما ملكه
 لفلان فهو بده لفلان وان قال ما بين يدي او ما بين يدي لفلان فافواه بده لفلان
 والفرق ان الاول اضاف الملك الى نفسه والهبة هي بخل ما يملكه للموهوب له
 فوعدت في لم يستحق لاسن الملك الى نفسه فكان اقرارا لانه اخبار بحق للفقير عند
كتاب الاجارة هي لغة فعالة من اجارة من باب طلب خبر بكم للماء وهي
 ما يعطى من كرى الارض ويجوز ان يجار فهو موهوب واجرة له على فاعله فهو موهوب وشرعا
 هي بيع منفعة اخذت من بيع العين معلومة قدرها او جن بعوض معلوم اخذت من
 العارية ووجه اطلاق البيع عليها باعتبار بدل العوض في مقابلتها وبين كالتقود
 والمكيل والموزون او عين كالنسيب والمذاب فاعلم ان بيع بده البيع والعوض
 من جنس الثمن وانما شرط كون المنفعة والبذل معلومين عمدا بقوله عليه السلام من
 استأجر اجرة فاعلم اجرة ولان جهراته فيهما او احد هما فوجب ان يرضى
 في البيع والسنة قال كل ماله ان يكون ثمن في البيع صلح ان يكون اجرة كالهبة
 طاله ناسبه والموزون والمكيل لان الاجرة عن المنفعة فتعني ثمن البيع وبه لا
 صحيح طه والكنة لا ينعكس فان الاعيان التي لا تصح ان تكون ثمن مطلقا يجوز ان يكون

اجرة فلهذا انقضى على قوله دين او عين كان اولى ونقص الاجارة بالشرط المقتضى
 وبثبت فيها خيار الشرط وخيار الزاوية وخيار العيب وتقال الى نصح فيها الاقامة
 ونقص بالغ وما يوجب الفسخ بالغ كالعيب وكل ما استأجره حائلا
 يستجر فيه فاقترع او استأجره واية يسأل عليها ثم بدله مانع عن الشرط كما لو اجر
 عقاره ثم لم يدره دين وليس له مال سواه والدين يطلب حقه فنقص الاجارة
 بهذه الاطراف والمنفعة تعلم ناهية بيان المدة ان مدة التمسك بالمكان كانت الاجارة
 سبع منقوعة معلومة من المنفعة حين العقد معدومة لزم بيان كونها معلومة فثبت
 فمن ذلك بيان المدة كالكسبي والارادة فيه تعبير بالمعنى كاستيجار الدار
 للسكنى والارضين للزراعة فنقص مدة معلومة ان مدة كانت فالكسبي
 منقوعة الدار والزرعة هي منقوعة الارض وتجب معلومة بتعيين مدة لا غير اذا
 كانت معلومة من كالتعقد من المنفعة فيها معلومة اذا كانت لا تتفاوت
 باطلاق المدة اعني جواز كونها طويلا او قصيرة او غايها هو غير الوقف في الوقف
 يتبع شرط الواقع ان كان لان شرط الوقف كنقص الشراخ ولان الواقف انما اخرج
 الموقوف عن ملكه بغير شرط معلوم فلا بد ان يتغير به فان لم بشرط الوقف
 مدة في حكمه فالمستقدمون من اصحابه فالايجوز اجارة الى اى مدة كانت اعتبارا
 بالملك والافرون قالوا اذا لم يبين الوقف الاجارة او قاته فافتوى ان لا يزداد
 في اجارة الاراضى الموقوفة على ثلاثة سنين كيدا بدعى المتأجر ملكيتها بطول النص
 وغيره يأتى ان الاراضى من عقارات الوقف كالدار والدكان والفتوى على ان لا يشر
 او مدة الاجارة فيها سنة هذا هو الحق راذا لا يرغب النكس في استيجار الاراضى والعقارات
 باقل من ثمانية تعلم المنفعة بذكر العمل اذا كانت لا يمتنع الى ضرب المدة كصنع الشجر
 بلون معلوم وفي طائفة علماء وجه معروف وحججه معلوم كيد او زنا او رلوب شخص
 مخصوص على ابرم فتنصب على الظرف والعاس فيه على معلوم لانه اذا بين الثوب بان من
 الفطن او غيره وبين لون الصبغ بكونه احمر او اصفر او غير ذلك والقدار المعلوم ان كم
 فغيره كم رطل ووجه ثمانية منقوعة او شعير او ملح او نحوه والساقية بائنا من البصرة الى الكوفة
 او غير فاقبل ذلك البيان على الوجوه المذكورة نصير المنفعة معلومة فيصح العقد وتارة

تعلم المنفعة بالاشارة والتعيين كقولهم اي موضع كذا يعني لو استأجر رجلا
 بكذا درهما على ان ينقل هذا الحمل طعنا او غيره من هذا الموضع الى مكان كذا في
 الاشارة الى المحمول ومعرفة الموضع الذي ينقل اليه ذلك نصير المنفعة معلومة فيصح العقد
 والاجرة لا تستحق بالعقد وقال الشافعي نكحك بنفسك العقد ان افع المدة من قضاة
 موجودة حكما ضرورة لنصح العقد فثبت حكم فيما يقابلها على البدل وان فوله عليه السلام
 اطول الاجرة قبل ان يكفر منه وهذا يقتضي الوجوب بعد الفراغ من العمل لان العمل
 انما يوجب من العمل ولو وجب بنفس العقد لم يجره الا في غير ما ابرضا الاجرة ولو كان كذلك
 لبيته الشراخ عليه السلام بل انما تستحق الاجرة بالتعجيل من طرف المتأجر من غير شرط
 فانه يعملها لا يكون له استئجاره بسقوط حقه في الشراخ او بشرط ان بشرط التعجيل معنى
 ان بشرط تعجيل الاجرة يستحق معجلا او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه اى من المعقود
 عليه وفرج على هذا القول فثبت الاجرة لو قبض الدار المتأجر ولكنه لم يسكنها حتى مضت المدة لان
 تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقترع تسليم محل مفقود يتحكم من الانتفاع فاذا اتم العمل
 انتفاع ومضت المدة وجب الاجر لان التمكن من الانتفاع بمنزلة الانتفاع والاهل
 مع التمكن منه لم يكن معجلا ولا غير ما لو كان عدم الانتفاع ليس من قبله كان معجلا فغير
 فلا يلزم الا به كما قال المصنف سقط بالعيب لو غضب الدار المتأجره
 غاضب من يد المتأجر سقطت الاجرة عنه لان تسليم المحل انما يقيم مقام تسليم المنفعة
 للمتمكين من الانتفاع فلا اوقات التمكن فالتسليم فانقضى العقد بقدر قوت
 التمكن بمعنى ان كان العيب في جميع المدة سقط جميع الاجرة وان كان في بعضها سقط من
 الاجرة بحسب ان السقوط بقدر السقوط فيكون الانتفاع على حسب الامتناع من الانتفاع
 فانتفاع وكلامه يشتمل على ان لا ينفسخ العقد وهو رواية الامام الفضلي ولرب الدار
 والارض المتأجره تبين طلب الاجرة من المتأجر به لكل يوم وكذا ان يترك العقار
 المتأجره لان انتفاع المتأجر به بالمتأجر به كل يوم منقوعة فلهذا ان ينفسخ
 بقاها من الاجرة تحقيقا لاداة بين العوضين الان يبين وقت الاستحقاق والعقد لا يمتد
 الى جيل ولرب الدار المتأجره ان يطلب الاجر بكل من حله استحقاقا والقبض لا يطلب
 في كل سنة على به تحقيقا لاداة كما عرفت لكنه يفتى في ان يخرج اذا تعلم حصة الاستحقاق

اليوم والرجلة مسير القصار والحيث طلب به بعد الفلاح من عمل لان العمل في البعض غير
 شفع برقا يستوجب الاجرة لان بشرطه النجيب وان وصليت عمل في بيت الله تعالى
 فكل هذا لا بد ان يكون في بيت الله تعالى في شرف الشوب بعد ما حظ بعضه فلا الاجرة بعد
 ما حظت كان هذا مظنة ان يتوهم ان الاجرة تجب بعد العمل اذ كان في بيت الله تعالى
 مطلقا فغير بما ذكره وجه الفرق انه بالسرة انتهى عمل على البعض هو معلوم بالنسبة
 الى الكل فيجب ان يكون خلاف ما اذا لم ينسب العمل على البعض فانه لا يمكن ان يطلب
 الاجرة بكل عمل فكيف ولا تنقير ليرتفع فبقية قف الطلب على كل العمل والنفقات
 بعد اخراج الجزر ان لا يستأجر من فغير من وقيل فيهم مثلا فاجتاز لا يستحق الاجرة
 حتى يخرج الجزر لان تمام العمل ما خرج من الجزر من فغيره فان احترق فغيره
 يعني من غير عمله قبل الاخراج فخط الاجرة عن المالك قبل تسليمه ان كان لا يحترق
 بعده اي بعد الاخراج من التور بغير عمله فخط الاجرة على المالك ان كان
 ذلك في بيت الله تعالى لانه صار مسلما بالوضع في بيت الله تعالى فخطا ضمان على
 المالك لانه لم يوجد من جناية وهذا عند البيع وقيل ان المالك في ضمانه ان كان
 مثل حقيقة الاجرة وان كانت ضمنه قيمة الجزر ولا في المالك لانه لا يضمن عليه
 فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم ولم يوجد ولا يطبخ للموتية وهي طعام العرس
 بعد الفرف بفتح الفين العجوة بمصدره الى طلب الاجرة بعد اخراج المرفق من القدر
 الى الفصاح والمرجع في ذلك العرف ولم يذكر المصنف ما هو بغير الويلج اما الفرف او لان
 ليس يلزم عليه والمضارب اللبن بفتح اللام وكسر الباء وجاز ففتح اللام وكسر الجيم
 مع سكوت الابدع اقامة اي اقامة اللبن من الارض يعني تسويته بعد الجفاف وهذا عند البيع
 وقالوا انما يستحق مضارب اللبن الاجرة بعد شربه كونه في الشرب العجوة وبجيم تنقيد وضعه
 بعضه على بعضه وذلك لان الشرب من تمام عمله لا يبرأ من عليه من الفاد قبل فصار
 كما خرج الجزر من التور ولا يبرأ ان العمل ثم بالاقامة والتشريع على زائد كالنقل من سو
 طر الى اخر ومن كان له اثر في المالك كصباغ يستأجر لخدمة الشوب وقصار
 بفتح الدال او هو بالقصر ان يستخرج فارسي من ب حذفت نظره ولبعض فله
 لا للصانع حصة من حصة العين التي صغر او فخر كما في الوجه المذكور فخرج اوله ان

وقوله

بحسبها

بحسبها حتى تنوفاً بجر عمله الذي استأجر عليه وصف قائم في الشوب وهو مال فله
 حق بحسبها لا يجد استيفاء البذل كما ان للبايع حصة البيع فان حصة الباع
 حصة الصانع العين لا استيفاء حق فحاشا للعين في ضمان عليه ولا اجرة له
 عنه ابيع اسلادول فله انما حصة الحق فهو ليس بمشتري فلا يضمن لانه يبيع امانة عنه
 كما كان قبل بحسبها لان في ضمان المعقود عليه ملك قبل تسليمه وقال ان كانت
 المالك ضمنه مضموناً ولا اجرة له وكذلك صاحب الشوب المقصود ان كان ضمنه فغيره
 بعد المعقود وجبته للقصار الاجرة وان كان او غير مقصور ولا اجرة له الضمان فله ان الشوب
 كان مضموناً قبل بحسبها فله ان لا يضمن له ومن لا اثر له بعد فغيره ان كان العين كالجمال بالي
 المستفاد وهو الاول او باليجه واما ما كان فيه الذي ينقل الاشغال من كان الى اجرة اما
 عما ظهره او عما دابته والملاح وهو صاحب السفينة وغاسل الشوب وباجرة من ليس
 له اثر في المالك ليس له حصة من حصة العين التي يبيع لان المعقود عليه نفس
 العمل هو غير موجود فليس له ولا يبرأ بحسبها الاجرة بخلافه انما يبق فان له حق بحسبها
 لا استيفاء جعله ولا اثر له بعد ذلك لان الباع كان على شرف المالك فكان له اجرة
 وباع من المالك بالجعل وقال زفر ليس له حق بحسبها ان كان له اثر ام لا واذا اطلق العمل للصانع
 بان لم يقيده بكونه بغيره او نفسه فله ان يستأجره على تلك النخبة ولو كان على النخبة طر
 مطلقاً وعاقباً وان قيد بنسبة الى الحيا طر فلا للصانع ان يستعمل غيره او غيره للصانع
 لذلك العمل لان المستحق عليه العمل في ذاته ويمكن ان يبيعه بنفسه وبالاستعانة بغيره
 فصار كائناً كان الدين وان قيد بعمله بنفسه بان يقول لنخبة طر انت فلا يبرأ ان يستعمل
 لذلك العمل بغيره لان المعقود عليه هو العمل في محل معينة فيستحق منه لان العمل يتحقق
 باختلاف الصانع جودة وروادة فكان شرط مقيداً فحينئذ كما يستعين المتقيد في محل
 بعينه فافترق من استأجره رجل بحسبها وبغيره وهم معلومون على ما في الكافي والسنن
 فكن استأجر من البصرة الى بغداد مثلاً فوجد بعضهم بعض العمل فله ان يبيع في الاجرة من يبيع
 منهم فلا جرم ولا اجرة له ذلك الاجرة كبره او حساب من يبيع لانه او بعض المعقود عليه فيستحق
 العوض بقدره قال شيخنا الكثرة هنا ظاهر الرواية وذكر الفقهاء جمع السند وان هذا
 اذا قلت ثبوت بعضه على مونة الكل اما لو استوت ثبوتها بان مات الكبار مثلاً فله

او غير مضمون ولا اجرة

كل الامور كمن في كفاية فذقية كلام الهداية ما ذكره الفقهاء ابو جعفر وان استوجبت بالاصل
 طعام ونحوه مما لا يمتنع ان يكون من كفاية فذقية بالكلية بالكلية الى زيد فوجده من اوجه
 ان الطعام فلا اوجه له في نفسه جميعا لان المقصود من كل الطعام تسليمه لزيد فلم يوجد
 يعود فلا ينفق الا اوجه لا يستحق الفقهاء بارجاعه وكذا لا ينفق الا اوجه لو كانت اولا
 يصار كتاب ونحوه مما لا يمتنع ان يكون من كفاية فذقية الى زيد فوجده ان الكتاب معلوم من ارموت
 زيد هذا عند الشك في وقال محمد اوجه في ما به وبه نصف الا اوجه المسمى من بعض في هذه
 المسئلة لا اوجه يعطى المعقود عليه وهو الكتاب بالكتاب دون المسمى بالكتاب فلا اوجه
 بقدره ولما كان المقصود نقل الكتاب وقد نقص بالرد كما في مسئلة الهداية بالطعام
 والغرف فمقتضى كل الطعام مسئلة مما يقابل به الا اوجه فمقتضى وفي انقص بطل
 الا اوجه وما من الكتاب فمقتضى لا يقابل به الا اوجه فمقتضى وفي انقص بطل
 في ما لا ينفق فلا اوجه الى هذا الشبهة في الكاغ وانما اعتبر في باب الكتاب لان الكاغ
 تتبع الرسالة فذقية باب والوجه رسالة الودع ولم ينفق ورجع كان الا اوجه احيى
 ثم انظر الى ما لا ينفق مسئلة الذي باب بالكتاب من التقييد بانسان بمجواب كماله
 الكاغ والهداية وفيه مما حتى ياتي غير خلاف محمد على ما سبق وان لم يقيد به ينبغي
 ان يكون له من الا اوجه عند محمد لا اوجه تمام المعقود عليه لابعض الا اوجه فقط على
 ما يفهم من التعليق ولو ترك اكر الكتاب هناك اوجه الموضع الذي ارسل اليه به و
 ان لم يكن حصل التسليم الى زيد فلا اوجه الذي باب احيى لان كل لا ينفق فبقى
 اوجه **باب ما يوجب من الجارة وملا يجوز** ان كانت الجارة بيع ان يقع
 ومعلوم من البيع ما يكون صحيحا ومنه ما يكون فاسدا فقوله هذا الباب لبيان ما يصح
 من الجارة وملا يصح وما يكون خاتا فمقتضى صحيح استحي لا يرد الى ثبوت وان
 وصلت لم يذكر ما يبعد فيه وكان القياس ان لا يرد لما لم يبين وجه الانتفاع يكون من
 حيث السكنى من حيث وضع الانتفاع ولكنه جاز استحي لان المقصود معلوم
 بالوقف فيمنع فيه لان المعلوم من خا كالمشر وطنا وكذا في الكتاب اوجه ان يعمل
 فيها كل شيء من الاعمال والصفاء مع قوله سوى ما يوجب من البتة استحي ومن قوله
 ان يعمل كل شيء او ليس ان يعمل في الكتاب اوجه على ما يضر بالملح وبمنه بقوله كما

كالحداثة والقفاضة والطين لان في ذلك ضررا ظاهر اما حال او ملا ان يكون
 البتة في تقييد العقد بما واد ذلك دلالة وصح استحي بالارض للزراعة ايضا لما في
 الشرب والطريق وان لم يشرطه من استحي بالارض للزراعة ولا يحصل الا بهما فمقتضى
 ابيع فان الطريق والشرب لا يدخل فيه بل اذكر المقصود منه الملك ان يبين
 ما يذرع وانما قية بدل لا يبيع العقد حتى يستحي ما يذرع فيها لان الزرع في الارض
 يختلف لان من الزرع ما يضر الارض ومنه ما لا يضر فمقتضى التبعين ما يذرع او قال
 حين العقد على ان يذرع ما شاء من محبوب ومحض واست ونحوه لان ذلك
 منقصة مقصودة في الارض وصح استحي بالارض لبت او الفرس لان كلا من ذلك منقصة
 تقصير من الارض فيجوز الاستحي لهما اذا بين لهما مدة معلومة واذا انقضت المدة
 اي وان انتهت مدة الاستحيارة المعقود عليه لزم المستحي ان يعطى
 اي البتة او الفرس وبسكنهما اي الارض المستجرة الى ما كسرها حال كونها
 فارغة اي خالية عن البتة او الفرس لان البتة لهما مائة معلومة حتى تبركا اليها وفي
 تركها على الدوام ضررها حب الارض سواء كان باجرة او غيره فمقتضى المثل وان
 ينفق ما وبسكن الارض ان ساكنها ما كانت قبل التنازع صورتهن احد هما ان يعرف
 الموقوف الساكن الارض قيمة ذلك البتة او الفرس حال كونه موقوف على رضى صاحب
 البتة جوهري لو قل صاحب الارض لبت جوهري انا اعطيك قيمة ببتك فبمقتضى
 موقوفه وان تركه على حاله ورضي الا اوجه بذلك جاز وان كانت الارض تنقص بمقتضى
 رضى البتة ان لو كانت الارض تنقص بمقتضى البتة او الفرس منها فمقتضى صاحب
 الارض ان يعطى البتة جوهري قيمة ببتة او فية من ارضه موقوفه على رضى صاحب
 القيمة نظر اللجائين وانما بينهما ما لا ينفق له ابر صاحب الارض والمثل جوهري
 ببتة او ببتة البتة او الفرس في الارض على حاله فيكون البتة او الفرس لبتة الى البتة
 والارض لبتة الى ساكنها ثم ان عبادة المصل تقييد من التنازع في لازم من جهة التبعين
 وهو الموافق لاكثر الكتب وفي الهداية حصص الرضى بصاحب الارض حيث اتى بصيغة
 الا اوجه وعلى تقدير ببتة لا بد من قيد اخر وهو كون ذلك الا بقاء بالاخر فكان اوجه
 في ضمن رضى صاحب الارض لكن لا بد من التنازع به كما لا يخفى والرجعة وهي بالفتح

الربسم كما تشجر في حكم القلع والنزك على حالها لانها تبقى زمانا طويلا وكلما فطنت
تبقى قسبت وهما راسها ما دامت عروقتها في الارض والزرع ينبت كنف الارض
باجزئ المشد الى ان يدر كست تنفتح كوستها جوار منارة معلومة وزرع فبها شيئا
مما يدرك في وقت لا يستعداه كالحنطة والشعير ونحوهما فلو انقضت
للمدة المعقودة عليها قبل اذراك الزرع لا يكلف الشا ج بقلعة بل ينزك
الى ان يدرك باجر المشد لان له نهابة معلومة فاسكن رعايته بما بين
كسبي الدابة لذكر كوب وحمل مفتوح كما او كسبي الشوب للبسر بشرط ان يسبق
من يركبها او يكمل عليها او من يلبس لان كلا من ذلك منقوض مقصودة وغاية
معلومة معروفة فان اطلق كسبي الدابة والشوب بان قال علي ان يركب
او يلبس من ش او هو الم او بالاطلاق لان ش ج وليم فانه لا يجوز نص عليه
في الزخيرة فله ان يركب الدابة بنفسه ويركب من ش وغيره ولكن لا يكمل عليها
من ش او من ش غيرهم ولكن ان يلبس الشوب بنفسه وله ان يلبس الشوب
بنفسه وله ان يلبس من ش اياه مما باطلاق لان مقتضاه ذلك ولكن ليس
ان يحلف بعد ذلك كما ينسب بقوله فاذا ركب الدابة او يلبس الشوب الم ش ج
بنفسه هو ان ش ج بنفسه او ان يركب الدابة او يلبس الشوب غيره تعين ذلك
الراكب واللباس للراكب فصار كما انه نص عليه طرقت عليه بعد
التعيين فله ذلك وان قيد براكب او يلبس بان قال علي ان يركبها فلان
اوليه فلان من ش ج ان ش ج بان ركب غير الاول او البسر خلا فم يملك
الدابة او الشوب ضمن لانه صار متعديا لان الناس متفاوتون في الركوب
واللبس فيضمن وكذا كل ما يختلف باختلاف العمل والحكم والتعليل
واحد وما لا يختلف به اربابا لا يختلف به كل تقييد الموجه بشخص معين
بما ان كان باطل لا يفتقر به فلو شرط الموجه كسبي واحد بعينه فما اجارة الدوة
جواز ان يسكن كسبي ج غير او غير الواحد الذي شرط الموجه كسبه لان
التقييد غير مفيد لعدم التفاوت في السكنى وان سمي ما يكمل على الدابة نوعا
وقد اهلكه بركب كسبي ج دابة كسبه اعلى ان يكمل عليها كسبي ج كان كسبا

فله ان ش ج عمل مثله قد اوزنا نحو كسبي ج من العدم لان بمائل الحنطة في الوزن او
الحلف من حنطة كاشعير السهم او كما اخف من البسر لان اوزان شتي
يكون راضيا بكل ما هو مثله او دونه ولان لا ما هو الا ليل ليل ان يكمل ما هو
اخر من البسر ثقله كالسهم فان الكسبة انقلبت كسبي ج وان سمي قدرا من القطن
كقطار شلا فليس له ان يكمل مثل وزنه حد يلائم رجا يكون اخر من الدابة من
القطن بسبب ان الحد يد بجمع ثقله في مكان واحد على صدر الدابة والقطن
ينشأ ثقله على ظهرها وينشق فسر من عليها حده والاول رجا يلقه ظهرها
وان لا دج تحميد الدابة على ما سمي من المقدار فطبت من ذلك ضمن في الزيادة
ان كانت الدابة تطبق ما حملها اياه عادة بان يوزن ذلك المقدار قيمة
الدابة في اصحاب المقدار المشروط لا يضمنه وما زاد على ذلك يضمنه والا فان
ما تحميد الدابة على المقدار الذي سمي حال كونها لا تطبق ما حملها فكل القيمة
التي ضمن كل قيمتها اما الاول فاما انما طبت بسبب احد جهات دون غيره
وهو المقدر المعقود عليه ولا يضمنه في ذون غيره وسو الزائد على ذلك المقدار انقضت
فيمنها عليها اما ان في فلعوم الاذن اصله من جرح العادة فيضم كل القيمة وفي
الا داف يضمن النصف يعني لو كسب ج دابة بركبها من غير ذكر الرديف فركب
واردف غيره فطبت بذلك ضمن نصف قيمتها لان العطف بر لوب وهو في ذون برك
فيجوز الضمان على ذلك لخصطين ولا عبرة بالتفريق كسبي ج او كسبي ج الف في المالك ر
بالتفريق بين الردف والردف لان الادج غير في ذون تفاوت احوال فلهذا يرجع منه بالوزن فاعبر
بعد الراكب فيه في الكسبي يكون الدابة تطبق حمل الاثنين اما اذا كانت لا تطبق فضمن جميع
فيمنها وفيه الزيلعي ما اذا كان الرديف يترك عليها بنفسه فان كان صفة الاستمك
بضمن بقدر ثقله ثم ان المالك باختيار ان ش ضمن الش ج وان ش ضمن ذلك الغير فان
ضمن لث ج لا يرجع على ذلك الغير فان ضمنه يرجع على الش ج وان كسبها كركبها
بان جندب ج ما جندب باعفا او غيرهما بسو ط او صا دعه ذلك فطبت من ذلك ضمن
فيمنها على اربع منها فاسمها هو ممتد اذ لا يضمن بالبيع عند المالك ذلك متعارف
في الدواب والمشترا فلهذا يضمن مطلق العطف فصار كما في المالك فلهذا يضمن

ولا يوجب حيفه ان الاذن بالمعاقرة مستقيم بصفه السلامة كالمهر في الطريق ونحوه وان كان
سكان كحاقه في العقد ضمن بالسعدى ولا يبر او يبرو الى ما ان كان مكانه بعده ما تاتي وزنه كحاقه العا
رية وان وصيته كحاقه ما اذا باو بالباغ الاصح وانما فان لا انقبض على قبيل انما بعضه كحاقه
ذبا باضطر ان الاجارة قد انقضت بالوصول الى الموضع المستحق فاما نصيبه بالعود مردودة الى يد
ملك معنى نصيبه وانما اذا اشترى ما اذا باو بالباغ فانه يبر بالعود الى مكانه كما يكون اذا خالف
في العود بعد ما عاد الى الوفاق ثم ان الضمان اذا كان العطل بالباغ وزون لم يكن فيه ضمان وان شاع
في راسه ج الذي كان عليه كحاقه كحاقه بما يسرجه به مثله عادة من هذه الاصلين ان اذن
ملك موهوبه وفيه ضمان الا اذا كان في الوزن زاد على الاول فيضمن ملكه وان كره او كرهه كحاقه
او كاله كحاقه في ضمانه كحاقه من هذه لانه لا يثبت ولا الاذن ضمنه فصار به ملك كحاقه كحاقه ان شاع
سرج كحاقه او كحاقه كحاقه كحاقه من ذلك ضمنه كحاقه من هذه في راسه ج كحاقه كحاقه كحاقه
فد راسه ج وزنه على سرج فقط في راسه ج كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
فيكون الملك راض به ولانه لا يثبت الا اذا كان في الوزن زاد على الاول فيضمن ملكه وان كره او كرهه كحاقه
كحاقه كحاقه في ضمانه كحاقه من هذه لانه لا يثبت ولا الاذن ضمنه فصار به ملك كحاقه كحاقه ان شاع
سرج كحاقه او كحاقه كحاقه كحاقه من ذلك ضمنه كحاقه من هذه في راسه ج كحاقه كحاقه كحاقه
انقضت القطر وكحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
او غير ذلك اذا زاد في نصيبه كحاقه وان شاع وانما لو كان بين الطرفين تفاوت في نصيبه
ان كان لو كان الطريق بين سكر كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
لان كل واحد في البر خفف من نصيبه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
بالحق كحاقه وان بلغ هذا الامر الى ان اوصى المالك الى الموضع المعقود عليه مع ان يكون في الحق كحاقه كحاقه
المنه كحاقه فان قلنا ان وقع صورة كحاقه بالوصول قد حصل المقصود من العقد فيكون قد ارفع
من عينه في اجارة الارض كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
نشت راسه ج كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
بانقص من الارض ولا يبر عليه لانه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
لانقص بالانقص وان لم يخب طابخي طنة الثوب فيصا بكذا من الاجارة في ط

قبا خير المالك بين تعيينه قيمة كحاقه الثوب غير محيط ودفعه الى الخياط وبين اخل
القباء الذي حيله انهما متفانين في المنفعة ودفعه اجرة كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
على المسحح كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
المالك كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
يضمنه هنا بالاختيار يعني ان الخياط يضمن من غير خيال للتفاوت بين القباء والسراويل
في اصل المنفعة لكن رواية التخيير اصح للاختلاف بين القباء والسراويل في اصل المنفعة
لان كلا منهما يلبي لدفع الحر والبرد وستر العورة والكل لباس فيتوجب التخيير
التقليل واحد في المسئلتين كما لا يخفى **باب الاجارة** ان الاجارة كما تكون صحيحة
يكون فاسدة ايضا كالباع لانها بيع المنفعة فبها يكون بالشروط المفدة و
جهالة تعد البيع في قبال الاجارة كجهالة المعقود عليه والاجارة اولدة لما عرفت ان
الجهالة تفضي الى المنازعة يجب فيها اي في الاجارة الفاسدة اجر المثل بعد التسليم و
استيفاء المستاجر المنفعة حال كونه لا يزداد اجر المثل على المسمى اي اذا كان اجر المثل
ناقصا عن المسمى لفقد التسمية ومن استاجر دارا على شرط انها كل شهر بكذا
درهما صح العقد في شهر واحد فقط تعني في اول الشهر التي سميتا البديل بمقابلته كل منها
وفسد في بقية الشهر لان كلمة كل اذا دخلت على ما انتهت به معلومة لا ينصرف العقد الى
الواحد لتقدير العمل بالعموم تكون للمراد به محمولا والواحد معلوم فيصرف العقد اليه
واذا تم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان ينقض الاجارة بحظه صاحبه لانتهاء العقد الصحيح
الا ان يسمى جملة الشهر عددا يخوان يقول اجرتك هذه الدار عشرة اشهر كل شهر درهم
لان المدة صارت معلومة فارفع المانع من الجواز وكل شهر كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه كحاقه
عقد الاجارة فيه الى في ذلك الشهر الذي سكن منه ساعة وسقط حق الفسخ فلم يكن
للموخر ان يخرج الى ان ينقض الشهر الا بعد هذا قول بعض المشايخ وهو القليل لانه تم
العقد بتراضيه ما بالكن في قوله وظاهر الرواية بقاؤه في الليلة الاولى ويومها
معناه ان حق الفسخ يبقى الى اجره وبه يعني لان في اعتبار الساعة حرجا عظيما و
المعقود هو الفسخ في راس الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها عر فاوان استاجرها
او الدار سنة بكذا اصح الاجار وان وصليته لم يبين قسط كل شهر لان المدة معلومة بدون

التقسيم فصار كاجارة شهر واحد فانه جائز وان لم يبين كل يوم وابتداء المدة ما
سمى اى اول السنة التي وقع العقد عليها من الوقت الذي سمي بان يقول
من شهر رجب من هذه السنة والآى وان لم يسم وقت الابتداء فوق العقد
اى يكون ابتداء السنة من الوقت الذي وقع فيه عقد الاجارة لان الاوقات كلها
في حكم الاجارة سواء فان كان وقت العقد وقع حين يهل على لفظ الجهول اى
يرى الهلال يعني يوم الغرة تعتبر السنة المعقود عليها بالاهلة فيكون من ذلك الى
الهلال الى تمام اثني عشر شهرا والآى وان لم يكن وقت العقد حين يهل الهلال
لكن وقع في انشاء الشهر فبالايام اى يعتبر اول تلك السنة بالايام ويكمل من الايام
عند ابين وعند محمد بن الشمر الاول بالايام والباقي من شهور السنة يعتبر بالاهلة
لان الايام يصار اليها ضرورة والضرورة انما وجدت في الشهر الاول لوقوع العقد في
انشائه ولا ضرورة في الاشهر التي بعده فيصار فيها الى الاصل ولا يبيع انتم في شهر
الاول ابتداء الشان بالايام ضرورة هكذا الى اجرة السنة فان اجرت في عام من هذه السنة
فذلحة ان تم على ثلثين يوما فالسنة يتم عند محمد بن علي على ذلحة وان تم تسعة
وعشرين فالسنة تتم على الحادي عشر من ذلحة فان قلت هلا يلزم ان يتكرر
عبد الاصحى في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قدر بها مدة الاجارة لا في السنة
المعروفة فالمحذور غير لازم واللازم غير محذور وابي يوسف مع ابي محمد في رواية
ومع الامام ابي في اخرى وكذا العدة اى عدة الطلاق والفسخ والموت على هذا الخلاف
فان كان ابتداءها حين يهل يعتبر الاشهر بالاهلة عندهم وان كان في هلال الشهر
فغده يعتبر بالايام كل شهر ثلثون يوما وعند هاهيكل الشهر الاول بالايام الشهر الرابع
او الخامس ثلثين يوما ويعتبر ما بينهما بالاهلة ويجوز اخذ اجرة الحمام عمن دخل
فيه صرح بذلك لان القيلس ياتي ذلك لورود العقد على اتلاف العين مع الجهالة في
المعقود عليه لكن الاحتكام بالاجر متعارف بين الناس من القديم واجماع المسلمين
لا يكون على الضلالة وقد قال عليه السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
فلم تعتبر الجهالة في مقدار صبت الماء مع طيب نفس الحمامي بذلك وكذا اجرة الحمام لانه
عليه السلام اجتمه واعطى الحمام الاجر ولانه يستجار على عمل معلوم باجر معلوم

فيقع جائز الا اخذ اجرة عسب التبر ولا يجوز اخذ اجرة وذلك بان يستأجر
فخلالينز وعلى الاناث من الدواب والانعام وانما حص التبر لقوله عليه السلام ان
من السحت عسب التبر والماد اخذ الاجرة على نرده ولا على الطاعات اى
لا يجوز الاستيجار عليها كالاذان والحج والاقامة وتقديم القران والفقه بخلاف تعليم
الخط وعلم الادب والشعر والطب والحساب ونحوها وصورتها ان يقول
استأجرتك بكذا على ان تؤذن لنا اذا امر به ثم يعطيه شيئا فهو جائز والاصل
ان كل طاعة يختص بها السلم لا يجوز الاستيجار عليها وعند الشافعي يجوز في
كل ما يتعين اقامته على الاجير او المعامى اى لا يجوز الاستيجار على عمل المعامى اغناء
والنوح والملاهي كاللعب بالطنبور ونحوه من آلات اللهو لانه استيجار على مصيبة
وهو لا يجوز ويفى اليوم اى في هذه الايام التي خلت عن الرغبة في اعمال الخير وظهر
فيها التواني والتكاسل في الامور الدينية يستحسن المشايخ ان يفى بالجواز اى يجوز
الاستيجار واخذ الاجر على الامانة وتقديم القران والفقه لان الاستماع منه تضييع حفظ
القران العظيم والمحافظة على العبادات ووقوع الخلل في امور الدنيا والديانات و
يجب على المستأجر دفع ما يسمى من الاجرة ويجوز به جرح بذلك لكثر ما يقع فيه
من المنازات بين اولياء الصبيان والمعلمين وليكون توطئة لقوله وعلى دفع
الحلوة المرسومة اى المعروفة والحلوة بفتح الحاء الغير المعجمة هدية تهدي بها الى
المعلمين على رؤوس سور القران او في الاعياد سميت بها لان العادة جرت
بأداء الحلول وهما لغة يستعملها اهل ما وراء النهر فان ذلك وان كان خارجا
عن الاجرة المعقودة لكنه متعارف بين الناس والمتعارف كالشروط شرط
ولا يصح اجارة المشاع صورته ان يوجر نصيبا من دار او نصيب من عقار مشترك
سواء قبله التقسيم او لا فلهذا غير جائز عند ابي وافر الا من الشريك الا اذا كان
المشاع مشتركين اثنين فقط سواء كان نصيبا متساوين او متفاوتين
وروى الحسن عدم جوازه ايضا وعند هاهما وعند الشافعي تصح اجارة المشاع
مطلقا اى سواء كان من الشريك او لا لان للمشاع منفعة جائزة للحصول والتوخر
قادر على تسليم المعقود عليه وانما سلم المالك الدار كلها او ثلثها مع مستأجر الحصة

بحصل التسليم حكما فصار كالواجب نصيبه من شريكه ولو الكل من رجلين وصار
كالبيع ولا بيع انه اجر لا يقدر على تسليمه فلا يجوز وهذا ان تسليم المشاع وحده لا
يتصور لانه صار في جميع الاجزاء فكل جزء فرض من الدار فهو مشترك بين المؤجر
والشريك الاخر فلا يمكن تمييز المستاجر عن غيره ليصح تسليمه واما اذا اجر من
شريكه فالكل يحدث على ملك المستاجر فلا يكون ثمه شيوع لكون المستحق وحده
في قاضيهما والحقايق والفتوى على حول اليه واعتمده النسخ وبرهان الائمة المجتوب
وفشرح الكثر للزيلي نقلا عن المغني الفتوى على قولهما القول والمعتمد ما رجح قاضيهما
وان اجر دارا من رجلين صح الاجارة اتفاقا لان الشيوع حينئذ يكون طاريا لان التسليم
منهما يقع جملة واحدة ثم يجيء الشيوع من تفرق الملك والشيوع الداري ليس
بفسد ويجوز استيجار الطير وهي الموضوعة باجر معلوم استحسانا اذا كانت المدة
معينة وكذا اي يجوز استيجارها باجر معلوم يجوز استيجارها بطعامها وكسوتها
يعني بما تأكله من الطعام وما يتكسبه من اللبس ايام الرضاع عند ابى حنيفة خلافا لما
والشافعي هو القائل ان الاجرة مجهولة اذا لم يعلم ما تأكل ولا مقدار ولا كسوتها وله
ان هذه الخصال تقتضي المنازعة لان العادة حربت بالتوسع على الاطوار شفقة
على الاولاد وهو استحسان وعليها اي على الطير غسل الصبي على ما هو المعروف
وغسل ثيابه واصلاح طعامه يدبر المضع ودهنه لان الفائدة ان الطير هي التي
تنول هذه الامور فصار ذلك كالشرط وقوله وذنه بضم اوله وكسوته
عطفا على طعامه او تنفخ اوله ورفع آخر عطفا على الغسل والاصطلاح
وذكره نحمدان الدهن والي تكان على الطير فهذا من عادة اهل البصرة والكوفة
والمعتبر فيما لا نص العرف ولا ثمن بشيء منها اي ليس عليها شراء طعامه
او دهنه او ثيابه بل هو اي ما ذكر او ثمنه واجرها اي اجر عمل الموضوعة وار
ضاعها لان من على من نفقة عليه اي على من يلزم نفقة الصغير كابيه
وامه ومن يحكم الشرع بنفقة الصغير عليه اقارب له ومواليه وفتح
على هذا بقوله فان ارضعت في المدة اي في مدة رضاعه بلسن مشاة مثلا
او غيرة بطعام مكان اللبن فلا اجر لها لانها لم تات بعمل الواجب عليها وهو

الارضاع ولزوجها وطهرها لانه حق فلا يمنع منها في بيت المستاجر لان البيت
في يده فله المنع عن الوطء فيه وله اي الزوج الطير فسخها اي الاجارة ان
لم يكن الاجارة برصاء صيانة لحقه وهذا انما يكون ان كان نكاح طاهرا
بين الناس ويكون عليه شروطا اى ليس له ان يفسخ الاجارة ان اقربت هي
لقيام احتمال المواضع فتضيع مصلحة الصغير بذلك ولاهل الطفل فسخها
ان مرضت الطير وجب ان لبن الحامل والمرضة يفر بالصبي والاجارة تنسخ
بالاعذار وفسد استيجارها وكذا ينسخ لغيره لا ينصفه في نصف الثوب ويجز
منه متعين وانما فسد كالمالك اجر مثله والثوب لصاحب الغزل وكان ثمن
الائمة الخلواني يحكي عن سناد الفاضلي على النسخ ان يفسخ بجواز هذا العقد ينصف
ومشايخ اهل بلخ يقولون بجواز هذا الاجارة او حمار يحمل طعاما الى موضع
كأنه يقف من اي من الطعام الذي يحمل او ثمنه ينصف له برأيه من رقيق هذه مسئلة
قفيظ الطحان المشهورة وفروعا في الكتب الفقيرية مذكورة والاجارة على هذا الوجه قلدة
لان جعل الاجر بعض ما يخرج من عمل وقد نهي عنه النبي عليه السلام وجهد ان المستاجر غير قادر
على تسليم الاجر الذي هو بعض المنسوح او بعض المحمول او الطحون لان ذلك انما يحصل
بفعل الاجير والانسان لا يكون قادرا عما هو فعل غيره ففسد الاجارة وادفدت استحقاق
الاجير اجرا للمثل فذلك قال المص ويوجب اجر المثل في الكل اي في كل ما ذكر او في كل موضع فدرت
فيه الاجارة كما في البيع اذا فسد القيمة لكن لا يجاوز المسمى في عقد الاجارة لان التسمية يكون
راضيا بمطالبة الزيادة وان استاجر خباز الخبز لليوم قفيظ من الدقيق بدعهم
فكاستيجار عند ابيع خلافا لهما فانه صحيح عندهما ويقع العقد على العمل وذكر الوقت للتجديد
تصحى للعقد عند تعذر الجمع بينهما فترفع الجرا لانه المعقود عليه مجهول ان ذكر الوقت
يوجب كون تسليم النفس في ذلك اليوم معقودا عليها وذكر العمل يوجب كونه معقودا
عليه ولا ترجيح ونفع المستاجر في الثاني ونفع الاجير في الاول فيفضي الى المنازعة هذا
والاخر الاجر واما اذا وسطه فذكر الاول عملا كان او وقتا وذكر الاجر بعده يوم العقد فكان ذكر
الثاني بعد ذلك ان كان وقتا للتجديد وان كان عملا فليبان العمل في ذلك الوقت فدرت العقد
ذكر في الثانية ولو قال في اليوم بزيادة لفظي صح اتفاقا لان كلمة في ظرف لا التقدير المدة

فلا يقتضي الاستغراق فكان المعقود عليه هو العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا خذفت في فانه يقتضي
الاستغراق وان استأجر ارضا على ان يكرها ويذر عمارا او يقيمها ويذر عمارا مع الاجارة لان
المعقود عليه هو الزراعة وهو لا يتأتى الا بالكرابى الحراثة واثارة الارض والسقي في الارض التي
تحتاج اليه فكان ذلك مستحقا بالعقد وكل شرط هذا شأنه يكون من مقتضات العقد فلا يكون
مفدا ولو استأجرها على ان يثنيها من الاشياء وهو كرابى الارض مرتين او يكرى نهرها من كرت
النهر بالفتح كرابا او يسرقها من سرقت الارض اذا القيت فيها السرقين الى النهر الذي يحصل
به نماء الزرع لا يصح لان هذه شروط لا يقتضيها العقد لان اثر التثنية وكري النهر والقاء
السرقين يسبق في الارض بعد انقضاء مدة الاجارة والحل مما لا تقتضيه العقد وفيه منفعه للموخر
وما كذا لك يوجب الفسخ الا اذا كانت المدة طويلة فلا يسبق لفعله اذ بعد المدة او
كان المربع لا يحصل الا به اذ خشيته يدخل تحت مقتضى العقد ثم قبل ان المراد
بالتثنية المذكورة ان المستأجر بعد ان يقلع زرعها وتفرغ اجارة يكرى بها الوض
ثانيا ويردها مكروية وهو فاسد وقيل المراد ان يكرى بها المستأجر مرتين قبل ان
تذرعها فان ذلك يوجب نماء الزرع وحسنه في مدة الاجارة وبعدها والصحيح
كذلك كرى النهر اى صغره واخراج الطين منه لا تسوية جداول الارض فان التسوية
يكون في زمان الاجارة فقط وكري النهر الكبير يسبق بعد معنى مدة الاجارة وهو المفد
وكذا الاستيجار للزراعة اخرى والركوب بركوب والمسكن بسكنى والبئى ببئى
يعنى لا يصح الاستيجار على ذلك الوجه عندنا لانه بيع الشئ بحسنه وهو ربا وغير
جائز بخلاف ما اذا اختلف جنس النفقة كما اذا اجار ارضا للزراعة بارض البناء
او دابة للركوب بدابة الحمل ونحو ذلك فالقيل ان يصح ذلك وان استأجر الشريك
شريك او حماره او حمار شريكه لحمل طعام هو له ما اى مشترك بينهما لا يلزم الاجر على
الشريك المستأجر وحده ولا على الشريك الذى هو بينهما لان هذا استيجار لعمل
لا وجود له لان الحمل فعل حصى لا يتصور في الشايغ فله المسمى كراهن المستأجر
الرهن من الرعين فانه لا يجوز لانه ملكه والمرهين ليس بمالكه حتى يوجر منه وان
وان استأجر ارضا من مالكها باجر معلوم مدة معلومة ولم يذكر ان اى المستأجر
يذر عمارا او يبنى فيها ونحو ذلك من المنافع والمستأجرها لا يزرعها ولكن لم يبين ما يزرع

ما يزرعها لا يصح ان لم يعم بان قال ازرع فيها ملكيت فتكون الاجارة فاسدة لان الارض
تستأجر للزراعة ولغيرها وكذلك يزرع فيها مختلف فنه ما يضر بالارض ومنه لا يضر
فكان المعقود عليه محسولا وذلك يؤدى الى النزاع فان ذرعها بعد استأجرها بغير بيان
ولا تميم ومضى الاجل المضروب للاجارة عاد الاستيجار صحيح ولا يضر صاحب الارض المسمى
من الاجر كفى البيع المفد بعد القبض والتصرف وهذا استحسان في القليل لا يجوز واليه ذهب
زفر لان العقد وقع فاسدا فلا يعود صحيحا ووجه الاستحسان ان المبالغة ارتفعت قبل تمام
العقد فينقلب جائزا كما ان ارتفعت في حالة العقد وصار كما اذا اسقط الاجل المحجور قبل
مضيه وان استأجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه حمل عليه المعتاد بما يحمله الناس عادة
فنفع الحمار في الطريق اى هلك لا يضمن المستأجر لان العين المستأجرة امانة في يد
المستأجر سواء كانت الاجارة صحيحة او فاسدة وان بلغ مكة فالمفلة اى صاحب
الحمار المسمى من الاجر وهذا ايضا استحسان كما في مسئلة الارض وكان القليل ان يجب
اجر المفل وان اختصما اى الاجر والمستأجر في المسئلتين قبل الزرع في الصورة الاولى
وقبل الحمل في الثانية فنقضت الاجارة للفساد والفساد يلزم دفعه ولكل من التقايين
والحكم رفعه لانه قائم ثم بعد فصل عقده لبيان حال الاجارة ويجب له صاحب المداية
وغيره با استقلال لان هذا مخصوص بالادى وما عداه لغيره فكان تميزه عما عداه
ان نسب لشرفه ثم الاجراء على اقسام وجملة من منحورة في نوعين خاص ومشارك
اما الاجير لمشارك فهو من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر بمجرد العقد بل ليس له
اجر حتى يعمل كالصبغ الذى يصبغ الثياب وغيرها والقصار الذى يقصرها و
يبصصها فالمعقود عليه في هذه الاجارة هو عمله المذكور لا منفعة مطلقا فيكون
لان يعمل لكل احد ولم هذا سمي مشترك والمحتاج الذى يعمل فيه الاجير لمشارك
في يده امانة لا يضمن ان هلك او تلف في يده من غير تعدد عند البيع لانه امين او
قبضه باذن مالك وهو قول حسن بن زياد وزفر سواء هلك بامر عين المتحرر زعنه
اولا وهو القيلس وان وصليته شرط ضمانه ايضا لا يعتبر ذلك الشرط ولا يكون
ولا يكون ضمانا به يفتى اى في هلكه المتاع يفتى بقول البيع بعدم الضمان هذا نفى لقول
بعض المشايخ انه مضمون اذا شرط الضمان وعندهما يضمن الاجير لمشارك استحسانا

ان هلك المتاع سبب يمكن التخرج منه اي من ذلك السبب الذي تلف به كالغصن
 الشجرة يعني لو غضب المتاع عاصبا وسرقه سارق من يد الاجير المشترك الصباغ
 او القصار كان التقصير من جهة بالتساوي في حفظه فيضمنه بخلاف ما لا يمكن
 التخرج عنه كالموت والحريق الغالب والعدو والمكابر حتى لو كان الاجير المشترك
 استوجر لتعليم العبد والذابة فمات العبد ونقضت الذابة او وقع حريق عام
 واحترق الثوب في حانوت الصباغ او العقاد او ابحم السارق بالنهار فسرقة كسيرة
 فلا ضمان في هذه المذكورات بالاتفاق لعدم التقصير من جهة وذكر في العمادية
 عن فتوى قاضي طهر الدين ان قوله قول علي وقوله ما عن عمر رضي الله عنهما قل هذا
 افترا المتأخرون للفتوى بالصلح على النصف وهكذا في الاسرار وذكر فيهما عن
 العلة ان قوله ما قول علي وعمر وقوله قول عطاء وطاروس وهما من كبار ان
 يعين اخذوا بقوله ما احتشاما للرأي الايريني وبعضهم افتوا بالصلح عملا بالقولين
 وهو فتوى يمينه سمرقندي هذا اذ كانت الاجابة صحيحة وان كانت فاسدة لا يضمن
 اتفاقا ويضمن الاجير المشترك ما تلف بعلم اتفاقا بين ابي ابي يوسف ومحمد وقال
 زفر ائتمان عليه وذلك كتحريق الثوب الحاصل من دقة اي من دقة القصار وزلق
 الخمال يعني اذا استوجر لحمل شيء وحمله وزلقت جملته وسقط فتلغ ما هو حامله
 فانه يضمن بالاتفاق فان التلغ الحاصل من زلقة حصل من تركه التثبت في المشي
 وان هلك بغير عمله بان رحمة الناس فلا ضمان عليه عنده خلافا لهما
 انقطاع الحمل الذي شذبه المكاري الحمل الذي يحمله على الذابة فان التلغ
 الحاصل به حصل من تركه التوثيق في سفرة الحمل وغرق السفينة من مدها
 لان التلغ حصل من غير ما دون في الاغرف من اختلاط الامواج لكن لا تضمن بباي سفينة
 او سقط من الذابة وان كان بمذ السفينة او سوق الدابة او قودها لان الواجب في ذلك ضمان
 الادمي وضمان النفس انما يجب للعقد ولا يضمن فساد ولا براع لم يجاوز العمل الموصل للعقاد
 الفضا والبزاع واحد وهو الذي يفجر العرق ليخرج منه الدم فان كان في الادمي فهو الفضا وان كان
 في الدابة فهو البزاع فاذا قصدا وبيع ولم يجاوز الموضع المتعارف فلا ضمان عليه فيما عطف بذلك
 ولو انكسر في طريق الفرات او لوستا جرم من يحمل له دنا مملوا بالماء من الفرات فوقع الدن

في بعض الطريق فانكسر فلما لك ان يضمنه اي له ان يضمن الخمال قيمة اي قيمة الدن
 في المكاري ~~ولا اجرا~~ وفي مكان كسرة ولا الاجر بحسب اي يخبر المالك بين ان يضمن
 الخمال قيمة الدن في الموضع الذي ابتداء الحمل منه وحيث ليس للخمال ان ياخذ الاجر
 بين ان يضمن قيمة الدين في الموضع الذي انكسره لكن للخمال ان ياخذ حصة من
 الاجر بان يوزع على اجر المسافة ويعطى له ما يقابل المقدار الذي حمل الدن فيه
 منها وقال زفر يضمن ان انكسر الاجير الخاص هو من يعمل لواحد ولهذا المشتق له
 منه لفظ وهو ما قاله المص ويسمى اجير وحداي الاجير الخاص يقال له اجير واحد
 بالكون وقد بين حكمه بقوله ويستحق الاجر بسليم نفسه اي مدة الاستيجار
 التي وقع العقد عليها كن استوجر للخدمة سنة او استوجر لرعي الغنم مدة
 معينة باجرة معينة وانما يسمى اجير وحداي لا يمكن ان يعمل لغير من استأجره لان
 منافعه في تلك المدة المعينة صارت مستحقة للمستأجر والاجر مقابل المنافع مما يمنع
 من العمل مانع كالمرض والمط ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل ولا يضمن الاجير الخاص
 ما تلف في يده هذا اذا كانت الاغنام لواحد وان كانت الاثنين او ثلثة يضمن او ما تلف
 بعقله اذ لم يتعمد الفساد ذكره في الحانية اما الاول فلان العين امانة في يده لانه ضمنه باذن
 لبلالك والثاني فلان المنافع صارت مملوكة للمستأجر فاذا امير الاجير بالمعرف الى ملكه
 صح وصار نائبا متابا فصار فعلة فيقول اليه كانه فعلة بنفسه وصح عند الثلثة ترددين
 الاجيرين فعيين مختلفين وابهما وجدلزم ليس له ان الاجر يجب بالعمل ثم انه صور هذه
 المسئلة بقوله نحو ان خطبة فارس فاقد رهم او روميا فاقد رهمين يعني لو قال صاحب
 الثوب للخياط ذلك صح العقد على هذا الوجه بهذا النمط وعقد صاحب الهداية لهذا
 النوع من الاجارة بابا على حدة وترجمة بابا لاجارة على احد الشرطين وهذا على وجوه اختلفا
 مسئلة الخياط والثانية مسئلة الصباغ وهي ما قال المص وان سبقته بعصفر فاقد رهم او برغوان
 فاقد رهمين والثالثة مسئلة سكنى الدار وهي قوله وان سكنت هذه الدار فاقد رهم في الشهر
 او سكنت هذه الدار الاخرى فاقد رهمين والرابعة مسئلة المكاري وهي قوله وان ركبته اي
 الدابة المستأجرة الى الكوفة فاقد رهم او الى كاط فاقد رهمين ففي كل هذه يصح العقد ثم
 انهما فقل استحقا للاجر المعين له وكذا يصح ترديدا للاجر لوردة دين ثلثة اشياء من المنافع

الا اجير الخاص

لابين اربعة وذلك جواز هذا النوع من الاجارة بالقياس الى البيع فار فيه جار فيها و
خيار التعيين انما يكون في ثلثة لا في اكثر من الجواز فلما جاء واما الاقتصار على الثلثة فلان
الضرورة تندفع بها لا شتمها على الاعلى والادنى والوسط فلا حاجة الى الزيادة غير ان يشترط
خيار التعيين في البيع دون الاجارة لان في الاجارة تجب بالهمل وعنده تعيين بخلاف
البيع فان الثمن يجب بنفس العقد والمبيع مجهول ولو قال صاحب الثوب للخياط ان خطة
اليوم قدرهم او ان خطة غدا فينصف درهم فخاطه الخياط اليوم فله درهم
وان خاطه غدا فله اجر لثمنه في الشرط الاول وقد الثاني لا يجاوز به اجر المثل المسمى
وهو نصف درهم كذا في الهدية وهذا يدل على انه قد ينقص عن نصف درهم وهو رطل
ابن يوسف عن ابي حنيفة وفي الكافي انه لا يجوز للمثل لا يتقص عن نصف درهم ولا يرد على درهم
وهذا يدل على انه قد يزداد على نصف درهم وهو المذكور في الجامع الصغير فيثبت عن ابي رويان
الاولى وقال الشيطان جائز ان يقل زفر والشافعي الشيطان باطلان وهو العيب والاولى
على الوجه الثاني ولو قال المور للستاجر ان سكنت هذا الخافوت عطارا اى تطايت فيه
ضعة العطر وبهم قدرهم او حدة الى ان صنعت فيه الحدة قدرهم في كل شهر مثلا
جاز ذلك العقد عند ابي حنيفة والامر من فعل الحق المور الاجر المسمى لزمها خلافا لهما فان
عندهما لا يجوز وكذا الخلاف بينه وبينهما لو قال المور للستاجر دابة ان ذهبت
بهذه الدابة الى الخيرة بالكس مدينة بقرب الكوفة قدرهم وان جاوزتها الى الخير الى
الفارسية قدرهم اى يكون الاجرة في الاول درهم وفي الثاني درهمين او قال
والمسئلة بحالها ان حملت عليها الى الخير كثر شعير قدرهم وان حملت كثر
قدرهم فالخلاف في تين المسئلة كالتى قبلهما وجه قولهما ان المعقود عليه
مجهول وكذا الاجر احد شيئين وهو مجهول ايضا والجهالة توجب الفساد
بخلاف الترددين خياط الثوب فار سيا او روميا كما مر لان هناك عملين
مختلفين وكل منهما بدل يقابله مخالف للآخر وبما شرحت العمل تقع به
الجهالة وهما هنا المعقود عليه واحد ولها لا يقع بعد التسليم والتخلية
فلا يعلم اى الاجرين يلزم فتمكن الجهالة من تحقق الفساد ووجه ما ابيح ان خلت
بين عقدين صحيحين مختلفين فيصيح لان سكناه عطارا غير سكناه ادا وقد

سمى لكل منهما بدلا وما فيه من الجهالة يرتفع باختياره ولا يسافر بعد استاجره
للخدمة بلا اشتراط اى السفر لان خدمته اشق ومطلوب العقد يتناول
الخدمة في الحضر وعليه عرف الناس الا اذا اشترط الاجارة او يكون مترنبا
للسفر وقت الاجارة وعرف بذلك ولو استاجر عبد مجورا فعمل واخذ الاجر لا يسترده
منه وهذا استحسان والعلم ان لا يجوز ذلك ولا يصح اعطاؤه الاجر لمكان الحجر
وعدم رضى المولى به وجه الاستحسان ان الاجارة صحيحة والاجر يجب على تقدير الفراغ
من العمل لان ذلك تصرف نافع للمولى على تقدير سلامة العبد صار له على تقدير هلاكه والنافع
ما دون فيه دلالة كقبول الهبة واذا كان ذلك جائزا كان العبد قابضا حق نفسه
فلا يكون للستاجر الرجوع فيه ولو اجر العبد المغصوب نفسه واخذ الاجر ثم اخذه
الفاصية منه فاكل غاصبه اجرة لا يضمن الفاصية ذلك الاجر لمولى العبد عند ابي حنيفة
خلافا لهما فان عندهما يضمن الفاصية لك الاجر انه اكل مال المالك بغير اذنه
بناء على ان الاجارة وقوت صحيحة فيكون بدلها للمولى والابن حنيفة ان الفاسية
انما يجب بآلاف ما لم يحرز وهذا ليس بمحرز في كل الغاصب وذلك لان العبد
لا يحرز نفسه فكيف يحرز المال الذى في يده وما وجدته سيده اخذه يعني ان وجد للمولى الاجر
قائما بعينه اخذه ايما وجده لانه وجد عين ماله وقبض العبد اجره صحيح يعني يجوز قبض العبد
الاجر في قولهم جميعا لان ما دون له في التصرف على اعتبار الفراغ سالما ولو اجر المولى
عنده هذين الشهرين للخدمة او لعل معين وشرط في الاجرة ان يكون شهر اربعة
وان شهر خمسة من العبد اجره او غيرهما لكن لم يعين اى شهر اربعة او اى شهر خمسة
صح الاجارة الشهر الاول يكون اربعة والثاني خمسة من غير عكس وانما جاز ذلك
ذلك بحكم الاطلاق لان الشهر المذكور او لا يصر في ما يلي العقد تحريا للجواز
واذا كان ذلك كذلك فينصرف الثاني الى ما يلي الاول ضرورة وضرورة هذا تظهر فيما اذا
وجد مانع عن استيفاء المنفعة في الشهر الاول ونال المانع في الاخر فانه يلزم خمسة وان
وجد المانع في الاخر دون الاول يلزم اربعة ولو استاجر عبد قابضا عبد المستاجر او مرض
فادعى المستاجر وجوده اى وجود المانع المذكور من الاباق او المرض او اللذة و
ادعى المولى وجوده اى من الاباق او المرض قبل الاخبار بساعة حكم الحال يعني ان المستاجر
ادعى ان العبد ابق او مرض في اول المدة واستمر الى وقت الاخبار وانكر وجوب الاجرة

عليه والمالك ادعى لزوم الاجرة وان ذلك الرضا والابقا انما وجد قبل زمان الاخبار
بساعة ولم يرهن احدهما فانه يحكم بذلك بمتصاحب الحال وهو من الادلة
الشريعية فان كان العبد حاضرا حين ادعى المستأجر الاباق او صحيحا حين ادعى
المرض صدق المولى لان الحال شاهده والاى وان لم يكن كذلك وان كان ابقا حثله
او مريضا فالسأجر بصدق الشهادة للحال له وهذا الذي يقال له ابقا كان على ما كان
لانها اختلاف في امر محتمل فيرجح بحكم الحال اذ هو دليل على قيامه من قبل وهو يصلح
مرجحا وان لم يصلح حجة في نفسه وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرحي وحرية اى
لو اختلف مستأجر رحي الماء ومالكها فقال المستأجر ان الماء انقطع من اول المدة
ومن وقت كذا وانكر المالك يحكم بالحال فان كان الماء حين الدعوى منقطعا كان
القول للمستأجر وان كان جاريا كان القول للمالك ولو قال رب الثوب للصباغ
بل مرتين بما صبغت به صدق رب الثوب لان الاذن يستفاد من قبل فيكون القول
لبيع عينه وكذا الاختلاف في القميص والقباء يعني لو اختلف الخياط وصاحب الثوب
فقال صاحب الثوب امرتك ان تعلمه قباء وقال الخياط انا امرتني ان اعمله قميصا
فالقول لصاحب الثوب مع عينه فان حلف ضمن صاحب الثوب الصانع قيمة ثوبه غير
معمول ولا اجر له واخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى وقيل انه يضعفه
ما زاد الصبغ فيه لانه بمنزلة الغصب وان قال رب الثوب عملت لي بلا اجر وقال الصانع
اجر فالقول لرب الثوب عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف للقول للصانع ان كان حريفا او مولى
معامله والخرافة بالكسر اسم من الخراف وهو الاكساب وحريف الرجل معاملته
عند محمد القول للصانع ان كان معروفا بعلمه بالاجر يعني ان كان الصانع معروفا بانه يعمل
تلك الصنعة بالاجرة كالصباغ والخياط فيما تقدم انفا فالقول قوله عند محمد لان الظاهر
شاهد له عوايه فان مثل ذلك انما يصنع ويخيط للناس بالاجر وقيل لا يعمل الا بغير
اجر فيعمل على ظاهر الحال ولا يبي يوسف انه اذا خبرت عادتة بالعمل لصاحب الثوب
بالاجر فانه يحمل عليه لان المعتاد كالمنطوق ولا يبي حنيفة ان المنافع لا تقوم الا
بالعقد وصاحب الثوب ينكر تقوم عمل الصانع نفية للعقد بالكلية والصانع
يدعى بثبوت الموجب لتقوم عمله وهو امر حادث يحتاج ثبوت الى دليل وليس ثمة

امرك بان تصبغ امره
وقال الصباغ ح

وفي العينه يعني يقول محمد

دليل فكان القول فيه مع عينه وهو القياس وعليه الفتوى فيسخ الاجارة اى بطلان
عقدها تنسخ بعيب في اشارة الى انها لا تنسخ الا بالقبضاء او الرضاء فوت
النفع المحلة صفة عيب لخرب الدار المستأجرة وانقطاع ماء الارض التي تستغل
بالسقي او الرحي التي يدور بالماء فاذا خربت الدار وانقطع ماء الارض او الرحي تنسخ
الاجارة لان المعقود عليه قد فاته وهي المنافع المخصوصة من السكنى والاستغلال
قبل القبض فشابه فوت المبيع قبل القبض وموت العبد المستأجر او اخل عطف
على فوت به اى بالنفع يعني تنسخ الاجارة بالعيب سواء كان ذلك العيب فوت
النفع بالكلية او اخل له بحيث لم يفوت بالكلية بل يمكن ان ينفع به في الجملة كمرض
العبد المستأجر للمخدمة ودر الدابة المستأجر للركوب فانه قد يمكن الانتفاع بهما
مع المرض والدبر وهو بفتنتين الجراحة في ظهر الدابة فلو انتفع المستأجر به اى بالعبد
والدابة طال كونه معيبة وازال المورج عيبه بعلاج او نحو سقط خيار اى خيار المستأجر
يعني لم يسبق له حق الفسخ لانه قد رضى بالعيب فيسقط الخيار ويلزمه تسليم الاجر كما
في المبيع فان المشتري اذا عرف في المبيع العيب لثمنه ورسقط حق خيار
وتنسخ الاجارة ايضا بالعدر عندنا وهو اى العذر العجز عن عجز المستأجر
عن المضى اى الثبات على موجب العقد لا يتحمل ضرر غير مستحق به اى بعقد الاجارة
وعندنا الش في لا تنسخ عنده بالعدر بناء على ان بيع المنافع عنده كبيع
الاعيان فكما ان البيع لا ينسخ الا بالعيب فكذلك الاجارة وعندنا تنسخ بخلاف عذر
ايضا لان المعقود عليه فيها افا هو المنافع وهي انما تحدث شيئا فشيئا فصار
العذر كالعيب الحادث في المبيع قبل القبض فتفسخ به والجامع بينهما عجز العاقد عن
المضى في موجب العقد لا يتحمل ضرر زائد غير مستحق به وذلك كقفل من الوجع
فكمن وجعه بطلت الاجارة وطبخ لوليمة ماتت عروسها بعد الاستيجار للطبخ لها
واختلفت فان العروس اذا ماتت او طلفت بطلت الوليمة ولم يسبق الاحتياج الى الطبخ
وكذا الحال لو استأجر التاجر وكانا يتحرفيه فذهب ماله ولم يسبق في يده ما يتحرف به
في الدكان او اجر شيئا من العقارات التي تملكها فلزمه دين قديما كان او حادثا
وطلب منه بحيث لا يجب ضمانه اى ذلك الدين الا من ضمن ما اجره ولو وصليته

فكمن وجعه بطلت الاجارة
يعني لو استأجر جبرا طباخا لوليمة

باقراره اى يكون ذلك الذين عندنا لو كان غايته اقراره ففي هذه الصور
تفتح الاجارة لان في المضى على موجب العقد الزام ضرر زائد على المستاجر
لم يكن مستحقا بالعقد وهو قلع السن من غير وجع وطبخ الطعام من
غير وليمة وقضاء اجرة الدكان من غير فائدة ولنزوم الجسر بالدين مع
القدرة على قضاء من ثمن العقار المستاجر وهو لم يلزم شيئا من ذلك والضرر مرفوع
بنص الشارع او مستاجر عبد للخدمة في المصرا او مطلقا فان الاستئجار للخدمة مطلقا يتقيد
بالخدمة في المصروف ولانه لا يخلو عن الزام ضرر زائد فانه امتنع عن السفر تفره هو
وان سافر بالعبد تفره هو لان الخدمة في السفر اشق واكثر دابة للسفرا للركوب او
للمحمل ثم بدله منه اى ظهر له راي من السفر يعني لزم عنه لانه لو مضى على موجب العقد يلزم
ضرر زائد لاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقتا وطلب غريما لم يحضر او التجارة فاف
فافتقر ولو بدله للمكارى منه فليست عذرا لا تفتح الاجارة بفراغ المكارى عن السفر لانه
يمكن ان يبعث الذب مع تلميذه او اخيره ويقعد هو ولو مرض المكارى في نواى المرض عذر
في رواية ابى الحسن الكرخي عن ابى حنيفة وعليه الفتوى لانه لا يعرى عن ضرر لان غيره لا يشفق
على دابته مثله دون رواية الاصل لانه يمكن ان يرسل رسولا يتبع دابته ولو استأجر خياط
يعمل لنفسه عبدا يخطط له اى للاستأجر ما يبيعه هو من الثبات وبعينه عليها يكسرها منها
فلا يخطط وترك ذلك العمل بعد ان استأجر العبد فهو عذر والى به هذا خياط يضع
التياب من ماله نفسه ويبيعها للناس فهذا معنى التاجر لانه يحتاج الى رأس مال يشتري
به البز والاقمشة وغيرها واذا فلس لا يبيع له حاجة الى العبد فلو مضى على العقد تفر
فتفتح الاجارة للعبد لما مر بخلاف خياط يخطط ثياب الناس باجر فان هذا ليس له رأس
مال سوى الخيط والمخطط والمقراض فلا يكون جريه على موجب العقد ملزم ما ضررا فلا وجه
للافتاح فيه بخلاف ترك الخياطة قاصدا لعمل متعلق بالترك في الصراى لولاد هذا
الخياط الثاني ان ينتقل من الاشتغال بخياطة الثياب الى الاشتغال بالصراف او بصنع اجرة
فلا بعد ذلك عذر لانه يمكن ان يقعد الغلام اذا استأجره للخياطة في حاجته ويقعد هو في
ناحية اخرى من الحانوت لعمل المصروف بخلاف بيع الموجد ما اجرة فلواجر عبد ثم باعه فلا
يكون عذر لفتح الاجارة بدون حقوق دين موجب لبيعه لانه لا يلزمه الفرار بالمضى على موجب

العقد واغايته الاسترجاع وهو امر زائد ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فترك لعمل اخر
من الاعمال التي لا تحتاج الى الدكان اى يكون في دكان غير دكان الخياطة فعذر راي فلذلك
عذر يوجب فتح اجارة دكان الخياطة لان الواحد لا يمكن الجمع بين العامين وكذا لو استأجر عقارا
دكانا كان او دارا ثم اراد السفر فذلك عذر تفتح به اجارة العقار لان المضى على موجب العقد
يلزم المنع عن السفر والزام الاجر بدون السكنى وكلاهما ضرر زائد غير ملزم بالعقد
وتفتح الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احد العاقدين عقدها لنفسه هذه الجملة مجرورة المحل
على انها صفة احد وقال الشافعي لا ينقض بالموت ولنا انه لو بقي عقد الاجارة بعد موت احدهما
نصير الاجرة او المنفعة للملكة بالعقد ولو احدى ملكة لغيره بنفس ذلك العقد وذلك الغير
هو الوارث فيكون العقد الواحد موجبا لحكمين متباينين لان ثبوت الملكة لواحد يقتضي
انتفاءه لغيره وذكر في الزخيرة اذا استأجر دابة للحج فمات الحاج والمستأجر في الطريق كان
له ركوبها الى مكة واذا استأجر ارضا للزراعة فزعمها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة
كان على ورثة ماسمى من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعذار تبقى بالاعذار
فان عقدتها احدهما لغيره فلا تفتح الاجارة بموته لبقاء المستحق والمستحق عليه الوكيل
اجرا ومثلا جرو الوصى والاب ومتولى الوقف كذلك مسائل منشورة من الاجارة خلت عنها الاجازات السابقة
ولو اقرق المستأجر او المستعير حصلا ارض مستأجرة او مستعارة له بيده فمات النار من تلك الارض
الى الجوارها فاحترق شيء له ماله زرع كان او غيره في ارض غير يضمن المحرق لذلك الغير ما احترق
بالسرية لانه غير متعدي في هذا السبيل وان كان متولدا من فعله لانه لم يكن بعقده فاشبهه حافر البئر فتلك نفسه
وانما وضع المسئلة فيها دون ارض ملكه لانه لا يضمن ههنا فعدم الضمان بالاحراق في ارضه بالطريق
الاول والحاصل ان يجمع حصيدة اى محصورة وهو ما يخصص من الزرع والماد والنبت بها ههنا ما بقى
من اصول القصب المحصود في الارض وذكرها الاتفاق اذ لا فرق في الحكم بينها وبين الشوك ونحوه وقال
شمس الائمة الترخي ان عدم الضمان فيما ذكر ان كانت الرجح هادئة من هادن وفي بعض النسخ هادئة
بالياء من هاء بالهمزة كلاهما بمعنى سكن يعني ان كانت ساكنة وقت شروع في الاحراق ثم هت بعد ذلك او
كانت تميل الى ناحية اخرى ثم تبدلت فالقت الناه في ارض الجار وان كانت مصطربة بحيث تهبط الى ناحية الجار
او كانت تميل الى هناك وتارة الى هنا ضمن ما احترق بالسرية لان موقد النار يعلم انها لا تشتق في موضع
واحد او جرت ما تعلق به وتحرق فكان كالمقعد ولو اقعدها او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصب
صح ذلك ويكون الاجر بينهما انصافا الموصول بصلته مفعول قعد ولا تفر للجهالة فيما يحصل وهذا

لان المنافع عنده كالاعيان وبيعها
لا يبطل بالموت فكذلك بيع المنافع صحيح

مسائل مشورة

العقد غير جائز قياسا واليه المرجع لان احدهما يقبل العمل والآخر ينصف بما يخرج من عمله
وهو مجهول جائز التحتم ووجه ما ذكرنا وكذا لو كنا جملنا جمل عليه بفتح اليم الاول وكسر
الثاني وبالعكس المروج البير وراكبين يعقدان فيه الى مكة يجوز ذلك استحسانا ولا يخلو لانه لا يجوز
هو قول الشافعي لجهالة المعقود عليه لان الحامل متفاوت وذلك يقضي الى المنازعة ووجه الاستحسان ان
المقصود هو الركب معلوم والجمل تابع وما فيه من الجهالة مرتفع بالمحل على المحل المتعارف والمعتاد ولهذا المعنى
اشارة لمصنوعه وله المحل المعتاد وهو معروف عند الجاهل والمكاتبين وقيل ان يقع اختلاف في ذلك وان كان
المحال المكاري المثل الذي يركب فيه فهو احول لانه انفي للجهالة واقر بالتحقيق بالرضا وفي هذه العبارة اشارة
الى عدم لزوم الروية بعد ان يكون معتادا للاستعمال وان استأجره الى المثل للمحل لزم راد معين وهو
ما بعده المثل للكل ويدخل فيه وعاء الماء الذي يشرب واذ احمل فاكل منه اى من الزاد في الطريق قلته رد عونه
او جازله ان يرد مقدارا من الكل من الطعام ومكشرب من الماء الى الموضوع لان يستحق حمل مقدار سمي في
جميع الطريق سمي في جميع الطريق فله ان يستوفيه وكذا غير الزاد من المكيل والوزون اذا انقصا
شيء باى وجه كان لان يرد مقداره الى المحل على الاطلاق ولو قال المقتضى منه لغاصب داره او طونه
او غيره مما يؤجر فربما اى ازل يدك عنها واضلها والافاجرها عليك كل شهر او كل يوم كذا قل او
كثروا لجرها مبتداء كذا خبره فلم يرفع الغاصب واستمر على التعرف في المقتضى مقرا بانه لفعليه المسمى
لانعين الاجارة والغاصب التزمه دلالة فان فقد بينهما عقد اجارة فان جحد الغاصب ملكه او لو انكر ان
تكون الارض ملكه القائل عند قوله ذلك اولم يحجركن قال لا يريد بها بالاجر فلا يلزم المسمى لانه لم يحصل منه القبول
لما اوجبه الملك على ملكه بعد جحد اى لو قال الغاصب لى لم يلزمه ما قال الا اذا سوا برهن على انها ملكه او
سكت لانه بذلك القول رد ايجاب الملك فلم يحصل العقد ولم يتحقق عقدا لاجارة مريجا وضمننا لا يلزم
المسمى من اجره كاستأجره بالقرن الاجر الذي له يتصدق بالفضل لانه حصل بسبب جنيته وهو التعرف
في ملك الغير بغير اذنه وعند الشافعي يطيب الاجر ونفع الاجارة حال كونها مضافة الى الزمان المستقبل
وكذا فسخها بان قال ان اجاء رأس الشهر فقد اجرتك هذه للواركة اذا جاء رأس الشهر فقد فسخت
الاجارة ونفع المزارعة ايضا لاضافة الى المستقبل بان قال وقعت ارضي هذه اليك مزارعة اذا جاء رأس
الشهر وكذا المعللة اى المسافة فان قال وقعت كرمي هذا اليك معاملة اذا جاء رأس الشهر والمزارعة بان قال
لزيد اذا جاء فلان فاقض هذا المال واعمل به مزارعة والوكالة اى التوكيل بان قال اذا جاء رأس الشهر فانت
وكيل والكفالة بان قال اذا جاء رأس الشهر فاذا اليك على فلان فعلى والايباء اى جعل الغير وصيا
بان قال اذا مته فانت ومن الوصية هى التملك المضاف لما بعد الموت بان قال اذا مت فقلت مالى
لفلان والقضاء اى تفويضه بان قال الامام اذا جاء رأس الشهر فانت قاض ببلدة فلانية وكذا

بدره فلم يرفع العقد وان وصليته برهن
الملك يحج

وكذا الامارة بان قال اذا جاء رأس الشهر فانت ابر ببلدة فلانية
وكذا الطلاق بان قال لامرأته اذا جاء رأس الشهر فانت طالق لا تطلق حتى يبي
الشهر وكذا العتق اذا قال لعبده اذا جاء رأس الشهر فانت حر وكذا
الوقف بان قال اذا جاء رأس الشهر فانت وقف لك لا البيع الا لا يبيح
البيع بالاضافة بان قال اذا جاء غدا فقد بعثت هذا منك واجارته بان باع
فضولي عند رجل فقال المالك اذا جاء غدا فقط اجرت وضحي ان فسخ بيع
الفضولي بان قال المالك فسخت هذا البيع غدا والفسخ بان قال اذا جاء
غدا فقد فسخت عما كذا او الشركة بان قال اذا جاء غدا ففقط شركتك في كذا وقبل
الاخر والسهم بان قال جاء غدا فقد وهبتك هذا وقبل الاخر والشك بان قال
زوجت بنتي لك غدا والرجعة بان قال للمعتدة اذا جاء غدا فقد راجعتك
والصلى بان قال اذا جاء غدا فقد صاخطك عما كذا وقيد بقوله عن مال لانه
لو كان عن دم المذبح صحح وابراد الدين بان قال اذا جاء غدا فقد ابرأتك عن الدين
كتاب المكاتب هو الممنوع من كاتبة مكاتبه واصله من الكتب وهو
في الكفة لبيع وكذا الكتابة ومنه الكتاب لجمع الفصول والابواب
وفي الشرح ما بينته المصنف بقوله الكتابة مصدر كتب تحرير المحلوك
سواء كان ثنا او اثم ولد او مدبرا يداى في الحال ورغبته في المأكل الى سفي
المستقبل اعني اداء المال لان المكاتب لا يتحرر برغبته الا اذا اوى
بدل الكتابة واما في الحال فهو حر من جهة اليد فقط وهو جائز منه
على طريق الاستحباب لقوله تعالى فكان تبوهم ان علمتم فيهم خيرا
هذا الامر ليس للايجاب بالاجماع والمراد بالخبر ان لا يكون بعد العتق
عابدا بغير التخيير فان كان المولى يعلم من عبده انه يضرهم فلا
فالافضل ابقاؤه في الرق وتسمى هذا العقد كتابة ومكاتبته لانه لا يخلو
عادة عن كتابة وثيقة بين العبد والمولى قوله يد ورغبة فيخر عن
النسبة الاضافية او مفعول مطلق عما حذف المضاف نحو ضربت سوطا
وركنها الايجاب والقبول لانها مضافه وحكمها صيرورة

العبد انما يتبعه ومنافق منه من سيده حتى لا يبقى عليه وعلى
اكتسابه سبيل وشروط جوارها تيام الرق في الغل ثم انما تنقذ
تارة بصيغة الكتابة وتارة بما يولد منهاها فاشارة الى الاول بقوله
فمن كان مملوكه ولو كان صغيرا يعقل ابيع سائيا والشراء جالبا
للولوصل ذكر هذا احتراز عن قول الشافعي فان كتابة الصغير لا تصح عنده
اصلا لانه ليس لاهل له ولنا انه اذا كان عاقلا يكون من اهل القبول
بما له من جنس ما يصلح مراه حال من الخلول ان يجعل نفسه له وعند الشافعي
لا تصح بالمال لا بد من ان يكون مؤقلا لا يتجاوز عن اهل شره من لانه عاجز عن
التسليم في زمان قليل يمكن ان يستقرض ولنا قوله فكا تبوؤ وهو
غير مقيد بالكتاب بل لا بد من النص بالرق او مال مؤقلا ان مؤخره الى اجل
معلوم نحو كاتبتك على ان تؤدني بعد سنة او سنة لشهر كذا او مال مضمون
التسليم ان موقت بازمنة معينة اخذ من التوقيت بطولوع النجم
ثم شاع في مطلق التوقيت فقبل المملوك ذلك صح عقد الكتابة فليكن
لاشتماله على الايجاب والقبول من اهل في الغل والى الثاني بقوله وكذا
ان رجعت العقد اخفانا لو قال المولى لعبد جعلت عليك الفاقود
بجويا اولها كذا او اخرها كذا وقوله فاذا اديته فانت حر لا بد منه في
هذا القسم لتخصيص الكتابة وتخرج المقاطعة بخلاف الاول واما قوله
وان عجزت ففقت فما لاحاجة اليه قطعا فقبل جواب لو قال فليس فيه عدم صحة
لان ذكر الخيوم وعدمه عندنا سكتان في الكتابة فيبقى قوله جعلت عليك
الفاقودية وهو بظاهره مقاطعة وقوله ان اديت الى اخره وهو
تعليق لكتابة وجه الاستحسان ان العبرة في العقد والحمان وفروجه
ههنا معنى الكتابة فان مجموع المذكور معنى الكتابة واذا صح عند الاطلاق
فقد التفسير اولى كذا في الكافي ولو قال المولى لعبد اديت الى الفاق
كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق المصدق بالارادة وليس بكتابة في رواية
ابي حفص الكبير لان التخييم ليس من خصائص الكتابة حتى جعل تفسيرها
لانه يدل

لانه يدل في سائر الدين وقد تعلقوا الكتابة عنه فلم يوما يخص به الكتابة
فلا يكون مكاتبا وهو الاصح كذا في الزبيدي وقيل انه مكاتبة وهو
وهو رواية ابي سليمان الجوزجاني لان التخييم اعني قوله كل شهر
كذا يدل على الوجوب بطريق الكناية فهو مكاتبة واذا صححت
الكتابة على ان وجه كان خرج المكاتب عن يد المولى حاشا ان
الكتابة اعتاق يد دون ملكه ان لا يخرج عن ملك المولى لقوله عليه السلام
المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته درهم فان اطلق المالك مال المكاتب
ضمته المولى ذلك للعبد لان كسب المكاتب له فيكون المولى كالاجنبي حتى
لا يملك التخييم لانه لو لم يضمنه لسلط على اتلافه فلا يقدر على
ارادته لانه الكتابة فلا يحصل المقصود وذلك ان وطئ المولى امته المكاتبة
لانه لا يمكن ايجاب الحد لبقاء ملك رقبته فتعثن العقر فيضمنه
لانها بالخروج عن يده صارت اخص بكسبها واجزائها ومنافعها
ليؤول الى المقصور بالعقد وهو كحرية بارادته البذل ومنافع
البضع ملققة بالاجزاء او جنى عليها او على ولدها يضمن لها
ارثن الجنابة ويفيض بثلثه من بدل كتابته لما مر وان كاتب
بان ان اديت الى قبضتك فانت حر او كاتبتك على قبضتك
فانت حر لان القصة مجهولة قدرا او جنس ووصفا وذلك
جهالة فاحشة فصارت كالكتابة على ثوب او على دابة
غير معينين فان اوها عتق ان علمت قيمته بوجه من الوجوه
واذاها العبد الى المولى فانه يعتق لانه ادى البذل وكذا تنقذ
الكتابة لو كاتبه على عين كغيره بان قال كاتبتك على هذا العبد
وهو كغيره لانه لا يقدر على تسليم ملكه لغيره هذا في ظاهر الرواية وبره
الحسن عن ابي انها تصح حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجز رد
الى الرق شقين بالتعيين كالشوب والعبد وغيرها من المكمل
والورثون غير التقدين حتى لو كاتبه على دواهم او دنانير في زمته

فتجوز أولو كاتبه على مائة سن الدراهم أوله زنا نير ويرد سولوه
عليه عبدا أو أمة غير معين فتفسد عند البيع ويحترق إذا قال العبد كاتبك
على مائة دينار وأد ذلك منها عبدا ولم يبين جنسه ولا وصفه فتفسد
عندها وعند أبي يوسف تجوز وتقسم المائة على قيمة الكاتب وعلى
قيمة العبد وسط فيسقط قط العبد أو ما يقابل العبد الوسط من المائة
والباقي منها يكون بدل الكتابة فيصير العبد المفقول له ذلك مكانا بذلك
المقدار لأن العبد المطلق يصلح بدلا للكتابة وينصرف إلى الوسط
وكذلك يصلح الاستثناء من البدل وهذا هو الأصل في إبدال العقود
ولا يبي حنيفة ومحمد أن العبد لا يستثنى قيمته والقيمة لا يصلح بدلا
فلا يصح الاستثناءها وإنما قال سفيان لأنه لو شرط أن يرد عبدا مينا
يصح عندها أيضا وإن كاتب العبد بغيره أو غيره بغيره العقد لأن شيئا
منها ليس بمال في حق العبد فلا يصلح بدلا لها فإن أدّاها عتق ولزمه
قيمة نفسه لو جوب ردة الرقبة كفساد العقد وقد تعذر بالعقود
فيجب أداء القيمة كما في البيع الفاسد إذا تلف المبيع بعد القبض
هذا في ظاهر الرواية وروي عن أبي حنيفة ومحمد وهو قول زفر
أنه يفتق بأداء قيمة نفسه ولا يفتق بأداء كاتبه وعند أبي يوسف
بأداء القيمة وأداء كاتبه أيضا إذا بدل صورة هو كاتبي وهو مسمى هو
القيمة وعن أبي حنيفة أيضا أنه إنما يفتق بأداء كاتبه إذا قال المولى
إن أدتنيها فانت حر لأنه حيث يكون العتق بالشرط والكتابة
على ميتة أو دم باطلة فلا يفتق بأداء العتق من الميتة أو الدم أما بطلان
الكتابة فلا لأن الميتة والدم ليس بمال أصلا ولا يتصور فلكها والكتابة
إنما هي بيع العبد من نفسه وهو مال فلا أن يكون بدله كذلك وأما عدم
العتق بأداء العتق منها فافا فافا هو إذا كان على سبيل الكتابة لما بينناه
وأما لو كان على وجه الشرط نحو أن قال المولى إن أدتني إلى ميتة كذا
أو دما كذا فانت حر فأداء العبد تمامه يفتق ونجب القيمة

في الكفاية أن أفسدت الكتابة بأي وجه كان لزم العبد أداء قيمته للمولى
لكنه يفتق مديونا للمولى ولا ينقص عن العتق لأنها عقد مكد فتجب فيه
القيمة بالغة ما بلغت ويزاد عليه إذا على العتق يعني أن كان العتق
في الكتابة العكسة أقل من قيمة العبد لزم عليه أداء قيمته كذا وإن كان
أكثر من قيمته لزم أداء العتق كذا وصحت الكتابة كذا إذا
عقدت على حيوان ذكر جنسه فقط كالعبد والعرس لا وصفه
ونوعه فلو قال كاتبك على مرس أو عبد فقبل العبد صحت الكتابة
ولو لم يقبل في وصف العرس ونوعه أنه حلال أو عربي وغو ذلك ولا في العبد
أنه حبشي أو ضبان وغو ذلك وعند الشافعي لا يصح وهو القليل
لأنها معارضة والجهالة في المعاوضات مفردة فكتبه البيع ولما
أن مبناها على الساحة فلا تصد بالجهالة البسيرة ولزم العبد
إعطائه الوسط من ذلك الجنس أو قيمته أو قيمة الوسط فله الجناية
ويجبر المولى على قبول ما أدي وصح كناية كاتر عبده والكاتر بغير
مقدار غير التقدير ليعلم البدل وإنما صحت لأن الحر في صفهم كالحق
في صفنا وأي من المولى والعبد سلم قبل الأداء فملك سيد قيمتها
علا الكاتب لأن العبد ممنوع من تلك الحر وتعليقها وفي تسليم عينه
لزم ذلك فيكون عاجزا عن تسليم البدل فله من قيمته وهو سبيل
في نقد تسليم العين فيصار إلى القيمة وعتق بأداء عينها يعني لو أن
العبد أدّى الحر التي عقد عليها الكتابة بعد أن سلم أدها عتق العبد إذا قبضها
السيد لأن الكتابة مشتملة على المعاوضة وقد جعل عين المحرم طوعا عن
عتق العبد **كتاب** **معد** **الكاتب** وما يجوز له أن يفعل في نفسه
وما لا يجوز له فعله أن يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ونحو ذلك
لأنه بموجب الكتابة يصير حرا بدارا وبسائر وإن وصية شرط المولى
عليه عدم الكفاية أو ربما يحتاج إليه ليحصل البدل ويزوج الكاتب
أمته أو به يملك مهرها ويسقط نفقتها ففيه كسباب المال

فيدخل تحت عقد و يكتب عبده سلفا خلافا لغيره وانما
وهو العبد لان مالها العتق والمكاتب ليس من اهله الا بطل انه ليس له
ان يعتق عبده على مال والكتابة في الحقيقة اعتاق على مال ووجه الثاني
انه عقد يشتمل على انساب المال فيملكه المكاتب كما علك تزوج امته
ثم اذا كاتب المكاتب عبده فان ادن الثاني بدل الكتابة بعد عتق
الاول فاولاؤه ان يكون ولاه الثاني للاول لان الولاء لمن اعتق وان ادن
الثاني المال الى المكاتب الاول قبله ان قبل عتق الاول فملك عبده ولاؤه
للمكاتب الاول لتعذر جعل المكاتب معتق له لعدم اهلية الاعتاق فيكف
فيه اقرب الناس اليه وهو مولاه وليس له ان ليس للمكاتب ان يتزوج
بل اذا نسيته اذ فيه التزام المهر والنفقة فليس من كسب الاكسب
واما اذا ادن المولى فيجوز لان الملك له ولا ان يهب لاحد شيئا
ولو كانت الهبة بعوض لوللوصل لان الهبة بعوض تبرع ابتداء
ولا يصدق لكونه تبرعا فطلما والمكاتب ليس من اهله وليس له ملك
ليهب او يصدق منه الا بيبس فيها وهو قدر نفس ورغبه و
قضية اقل من درهم فلو اهدى درهما لا يجوز وذلك لكونه من ضرورات
الكسب ولو ازمه ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته ولا يكفل
ان ليس له ان يصير كغلام بالنظر الى المال لانه ليس من كسب الكسب وقال
قاضي خان لو كاتب عبدين كتابة واحدة على ان كلا واحد منهما يقبل عن صاحب
حاز سلفا ولا يقرض لانه تبرع محض ولا يعتق ولو كان اعتاقه
بمال لانه ضرر محض اذا كان تجانا واذا كان على مال فذلك سلفا للمالك
عن الرقبة واثبت للدين في زمة مفلس مع انه ليس من ضيق التجار
ولا من لوازم الكسب ولا يتزوج عبده اذ هو نفق بالمال لكونه من غلام
لرقبة بالمهر وكسبه بالنفقة بخلاف تزويج الامه لانه نوع كسبه
لانفقاه مهر بانه ولا يبيع من نفسه لانه ليقاط للمالك عن رقبته وجعله
مدبونا مع كونه مفلسا وليس شيء فاذ كسب من كسب الكسب فلا يملك المكاتب

والادب والوصفي في رقيق الصغير كالمكاتب يعني كل تصرف بملك المكاتب
في رقيقه بملكه في رقيق الصغير وما لا يملكه بملكه ان كان امته وكتابة قنة
لا يبيع من نفسه ولا عتاقه ولو بال ولا تزوج عبده لان ولايته من نظرية
ولا يملك الاذن شيئا من ذلك لان الادب والوصي لهما ولاية على
الصغير وهي تقتضي النظر وهي يملكه الاكسب كالمكاتب فاما ان
ما فيه للصغير نظر خلاف الماذون عند المخرج وعند ابو يوسف ان الماذون
تزوج امته التي اشتراها ليخبر بها فهو يقبض الماذون على المكاتب ويخبر
بما اذا اصرغه فاما دون له يجوز ان يتزوج امته وهي يقولان ان الماذون
انما يملك التجارة وتزوج الامه وكفه ليس منها وعلى هذا الخلاف المضارب
والشريك يعني انه عند المخرج ويجوز لا يملك شيئا من التصرفات
في الرقيق الذي لم يخبر به وعند ابو يوسف يملكه والمراد من الشريك المفاوض
والعنان وان اشترى المكاتب قربه ولاوا يعني احد وان علا وفرعه
وان سفل دخل في كتابة لانه اهلية ان يكتب كما مر وان لم يكن له اهلية
ان يعتق فيصير من يملكه عما ذكر مكانا مثلا اعتبارا باهلية تحقيقا
لصلة الرحم بقدر الامكان ولو اشترى ذارحم محرم غير الولاد كالاخ
والعم وخوها لا بدخل في كتابة كالاول لانه وجوب صلة الرحم يشتمل القرابة
المحرمة ولهذا يفتق على الجرح كل ذارحم محرم منه ويجب نفقته عليه
ولا يرجع فيها وجه لهم ولا ينقطع يده اذ اسرق منهم الى غير ذلك من الاحكام
وله ان المكاتب كسب الا ملكا حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق وسهنا
اذا اشترى امرأة لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكوة اليه ولو وجد كسرا
الا ان الكسب يكفي للصلة في الولادة الاثر ان القادر على الكسب
اغايهم نفقة الوالد والولد لا نفقة الاخر ما لم يكن موسرا ولان القرابة التي
ليست بطريق الولاء كقرابة الاخ والعم متوسطة بين قرابة بني الاعمام
في حق الكتابة لقوة الاول فان احد الشريكين اذا اعتق لم يكن للاخر
نقصه واذا كاتب كان للاخر نصيب الكتابة وان اشترى للمكاتب ام ولده

مع ولدها بان تنزع امة الغير باذن المولى فولده ولد اثم كاتبة مولاه كثره
زوجته المذكورة مع ولدها منه دخل الولد في الكتابة مع ابيه ولا ينال الا
لازها نسيح للمولى في عدم البيع بحكم قوله عليه السلام اعتقها ولدها هذا اذا كان
الشرى المولى معها انا لو اشتراها وحدها فقد بينه المصنف قوله وان لم يكن
المولى معها بان ملكها وحدها جاز له بيعها عند البيع خلافا لما لا زها ام
ولده وقد صار مالها كالها فلا يجوز له بيعها كمن قول اخيه هو الصيكن ولو
كان المولى معها لان كسب الكاتب موقوف بان ان يؤول فيستقر بين
ان يجزى ويفرز للمولى فلا يتعلق به مالا لا يملك به المصنف اعني اموته المولى
بخلاف ما اذا كان المولى معها فان ذلك ثبت تبعا وكمن يئس يثبت ضمنا
وتبعا وان لم يثبت مستقلا وبدون المولى لو ثبت كان يثبت مستقلا تبعا
او الصيكن بنفيه وولده ال ولد الكاتب من امة التي اشتراها
مال كتابته لو وجد فهو يوصل في كتابته معه لانه بالحق يثبت نسبة منه
فيتبع في الكتابة سواء كان موجودا فاشتراه او حصل في ايام الكتابة
وكسبه ان كسب المولى لم ال لكاتب لان الولد كسب المولى كسب
كسبه ولو زوج الرجل امة من عبده ثم كاتبة ما معها فلو اشتراها حال الكتابة
يدخل هذا الولد في كتاب الام ان يبيعها ويصير كاتبها مثلها وكسبه لها
لا لايه لان تبعه الام اخرج ولهذا ينبغي في الحرية والرق لانه جرت قبل
انفصال عنها وبعده يتغير من ثوبها بخيريتها لها امرطا هرفابت نقلا
وعقلا واذا كان كذلك استحققت كسبه دون الاب ولو نكح مكاتب
بالاذن من مولاه امراته لم تحق انها حرة حيث قالت انا حرة فولدت
من العبد فاستحققت فولدها عبيد ولا يأخذ بالقيمة عند الشئ بين
لانه ليس بولد المفقور وعندها وان كان كافرا حال كونه وكذا العبد اذا اذن له
مولاه في التزويج وعنده ذلك المولى حرة لانه ولد المفقور وتؤخذ منه قيمة القيمة المولى
من ابيه بعد طهقه لانه شارك الحر في كونه مفقورا وهذا لانه ما رغب في نكاحها الا
ليكون ولده منها حرا ولها انه مولود بين رقيقين فهو رقيق وذلك لانه مفقور

ان الولد

ان الولد ينسب لام في الرق والحرية كسما خالصا هذا الصيكن في صورة ما اذا كان
الاب حرا بالجماع الصواب وهذا المعنى مفقود فيما نحن فيه لان حق المولى في هذا
بقيمة باجرة وههنا بغيره فافرة لما ما بعد الاعاق يقع على الاصل ولم يلحق بولد الحر
وان وصي الكاتب او المأذون امة عليك الصلي وجب عليك بغيره بان كاتبة بان كاتبة بان
فوطرنا فاستحققت الامة اخذ من عقرها في الحال ان في حال الكتابة قبل الفسخ وكذا الحال ان
شراها ان لو اشترى المكاتب امة في حال الكتابة بشرائه ملكه فوطرنا فاستحققت
بحكم فساد العقد اخذ من عقرها وان وطرها بنكاح بان تزوجها بغير اذن
المولى لا يؤخذ منه عقرها الا بعد عطف لانه مال الكتابة وكذلك الحكم في المدة
ومثله ابن مثل المكاتب في حكم المأذون في التجارة والحاصل ان
العبد سواء كان قنا ماذونا او مكاتبا او مدبرا اذا وطئ بحكم ملك الصيكن
يؤخذ منه العقر حالا واذا وطئ بحكم النكاح لا يؤخذ منه العقر الا بعد
ان يقع ووجه الفرق الاول من احكام التجارة فان التصرف قد يقع صحيا
وقد يقع فلكا وهو ساط عليه من جانب المولى فيلزمه في حقه كالوكيل و
الثاني ليس كذلك فلا ينعذر الى حق المولى **فصل** في كتابة ام المولى ولدها
وغيرها واذا اولدت المكاتب من مولىها فلها الحيا ران ثلث مفضنا
على الكتابة وان ثلث او حشرت نفسها وهي ام ولدها يعني انها خيرة
بان ان عطف على الكتابة وتؤذنه ابدل فتعق قبل موت المولى وبين ان تجزى نفسها
فتعق بعد موت المولى واذا مضت على الكتابة اخذت منه امة من ثوبها عقرها
لا خصاصها بنفسها وبما فيها وقد صار المولى بوطرها جانيا عليها
فيلزمه العقر كما لو اتلف مالها لانه منافع البضع ملحقه بالاجزاء والاعيان
المضمونة والمولى كالا جنس في حق اكتسابها ونفسها وان مات المولى
وهي بعد لم تؤد بدل الكتابة عتقت بالاستبدال وسقط عنها البدل لانها
صار حرة والحر لا يلزمه بدل نفسه وان ماتت قبل الاداء وترك مال
اديت منه كتابتها ان ما بقي من نجوم كتابتها وما بقي من المال الذي تركته
بعد الاداء فهو ميراث لابنها ان كان او لمن يرزها جريا على موجب الكتابة

ولا يثبت نسب من تلوه بعده بلا دولة ان لو كانت ولدت من المولى كما ذكرنا
ثم ولدت ولدا آخر لا يثبت نسب من المولى الا ان يدعيه لان وطرها
عليه حرام بناء على ما ذكرنا من اختصاصها بمنافعها بخلاف ام الولد بل هو
مثلها في الحكم ان الولد الثاني الذي لم يدره المولى مثلها لانه دخل معها في كتابتها
كما مر آنفا وحكمه انه اذا ماتت امه من غير فناء فانه يستعي لانه
مكاتب يتبعها كما بينا ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطلت الاشهاد
لانه في حكم ام الولد اذ هو ابنها فيكون تابعا لها فيما ذكر من الحكم وان كاتب
المولى مدبره او ام ولده صح ذلك لاجل حاجته كل منهما الى الاستفادة الحرية قبل موت
المولى والطريق الى ذلك بالمكاتبه ولا تتنافى بين الكتابة والتدبير
ولا اهمية الولد لاكلالها جرمته حرية مستقلة ولا تخدور في اجتماعها
فان مات المولى عتقت ام الولد فينا ان سقط عنها بدل الكتابة بالكتابة
لتعلق عتقها بموت المولى ويعتق من كل المال وانما قلنا انها تعتق فينا لانه
اجتمع فيها جرمها عتق كما مر احدها ببدل والاخر بغير بدل فابها عتقت
وقوعا اوجب حكمها والمدبر يسعي في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان
المولى ميسرا لا مال له غيره يعني ان المدبر اذ اكتب فمات مولاه قبل اداء
بدل الكتابة عتق لكنه بين امرين اما ان يسعي للورثة في بدل الكتابة التي عتقها
مع المولى او يسعي في ثلثي قيمته ان مات المولى ميسرا اما عتقه فلما ذكرنا آنفا
واما كسبه فلانه انما يعتق من ثلث المال وعليه ان يسعي في البقية اذ لم يكن
للمولى مال غيره لكن اختلفوا في مقدار كسبه فعند ابي حنيفة يسعي في بدل الكتابة
تماما او ثلثي قيمته نفسه وعند ابي يوسف يسعي في الاقل من البدل بدل الكتابة
او ثلثي قيمته وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي البدل او ثلثي القيمة والكتاب
وعند من يفرع القجري وعدم كسبه وان دبر مكاتبه صح ذلك التدبير لانه طريق
آخر للعتق كالكتابة وقد يكون اخف واصون مؤنة على العبد فيكون النظر له
فيه ثم انشاء اختار الكتابة ومضى عليها او عجزت نفسه وصار مدبرا لانه
الكتابة ليست بلا زمة في جانب المملوك فان مضى عليها ان اقام على

حكم المكاتبه

حكم الكتابة فان كتبه ميسرا يسعي في ثلثي البدل او يسعي في ثلثي قيمته عند ج
وعند حنيفة يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما فالمقدار في هذه المسئلة اعني كون
اليسعي في الثلثين فقط متفق عليه بين الثلاثة وان اعتق المولى مكاتبه
عتق لقيام ملكه به فيملك لقاطه عنه وسقط عنه بدل الكتابة لانه
انما كان التزامه ليتوصل به الى العتق واذ قد حصل له العتق فينا لم يسبق به
حاجة فلا يلزمه وان كونه العبد على الف مؤجل فصالح على نصفه او جزء
من الالف اكثر او اقل من النصف فالاصح الصلح لانه انما هو في العتق
لا يصح لانه اعتياده عن الاجل بالمال وهو ليس بمال الدين مال فيلزم
الربا وجه الاستفاد ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر
على البدل الا به فاعطى له حكم المال وبدل الكتابة مال من وجه دون وجه
ولهذا لا يصح الكفالة به فاعتدل وصار الحامية بدلا عن الاجل والمال
الذي هو دين على المكاتب هبة هبت عليه الدين وان مات مريض
كاتب عبد اليمينته ان قيمته ذلك العبد الف درهم مثلا فكاتبته على الدين
مؤجلا الى سنة والحال انه لا مال له غيره وقد اعمل بعضهم هذا القيد وكون
الكتابة في المرض ولا منها كما لا يخفى ولم يجز الورثة ذلك القابل اول العبد
لهم ثلثي البدل او ثلثي الفين حالا واول الباقي منها الى اجله اي
استرها اجله الذي هو سنة او رد نفسه رقيقا يعني ان العبد في ثلثي مؤجل
ثلثي البدل حالا والباقي مؤجلا وبين ان ثلثي يسرق لهم هذا عند
الشافعية وعند محمد يؤجل ثلثي قيمته المقدار ثلثي الالف للورثة الحال
والكتب من الالفين مؤخر عليه الى اجله المذكور او بر رقيقا والاصل في هذه
المسئلة ان الكتابة في مرض الموت بمنزلة الوصية فان قبل الورثة ذلك
ناخر البدل عنه كله الى تمام السنة اتفاقا وان لم يقبلوا نفذت الوصية
في الثلث في حق الناصر على وجه الحايابة ويلزمه اليسعي في الثلثين الذين
يحصان الورثة حالا لكن احرار ثلثي بدل الكتابة عند الشافعية وثلثي قيمته العبد
عند محمد لانه للمولى ان يذكر الزبارة بان يكاتب العبد على قيمته التي هي الف

فله ان يؤخرها عنه ولها ان جميع المسمى اعني الفين بدل الرتبة
بحكم الكتابة وحق الورثة متعلق برتبة العبد اصاله ثم ينتقل الى البدل
بحكم الوصية بالكتابة والتأجيل اسقاط معنى فيعتبر من ثلث الجميع اقل
من بدل الكتابة وان كاتبه المولى عبده على الف مؤجلا الى سنة وفيتمته
الفان ولا مال له غير ولم يجزوا الورثة ذلك التأجيل اذن العبد الى الورثة
ثلاثي القيمة اثلاثي الفين لخال والباقي الى اجله اعني عام السنة اورد
الى الترقى اتفاقا يعني انه يجزى بين الامرين لان الحياة ههنا حصلت
في المقدار والتأخير ما ينفذ بالثلث لا الثلثين في قوله جميعا فهو
قد تبرع بكل قاط احد الالفين وتأخير الالف الاخرى واما المسئلة
التي بقية انا وقعت الحياة في التأخير فقط ومنها السبع بصيغة الثانية
الى الحياة في البيع مثل الحياة في الكتابة في الصورتين فالجائز للقول كما
اذ اباغ المريض داره بثلاثة آلاف درهم الى سنة وفيتمتها الف ثم مات
ولم تجز الورثة فعند الشئيين يقال للثلاثين او ثلثي جميع الثمن حالا و
الثلث الى اجله والا فانقض السبع وعند محمد يثبت الثلث بقدر القيمة لا بنسبته
عليه وصورة الماخلة للثانية كما اذ اباغ داره بالف سنة الى سنة وهي سوا
الفين ثم مات ولم تجز الورثة ذلك فانه يقال للثلاثين او ثلثي الفين والباقي
الى اجله او انقض السبع وان كاتب حر عن عبد بان قال لولاه كاتب عبدك
فلانا بالف على ان اذيت البك الالف فهو حر وكاتبه المولى على هذا
الشرط واذن لغير الالف الى المولى عنه عتق العبد بحكم الشرط ولا يرجع
للمرته انما ادى من الالف عليه الى العبد لانه منبرج في الاداء عنه وان قبل
العبد حين سمع كلامه قبل اذ اراد فهو مكاتب لان الكتابة كانت موقوفة
على اجازته وقبل اجازة وان كاتب عبد عن نفسه وعن عبدا لولاه غائب
وقبل المولى ذلك صح العقد وقبل الغائب ورده لفلان العقد نفذ على الحاضر
صورته ان يقول العبد لولاه كاتبني بالف درهم على نفسي وعلى فلان عبدك
الغائب فقبل المولى ذلك فهو صحيح جائز فيه ما استحسنه وان قيل انما يصح
عنه

انما صح عنه لولاه عليه وتوقف في حق الغائب فقبل المولى على قبول العدم
لولاه العاقبة عليه وجه الاستحسان ان الحاضر باضاعة العقد الى نفسه
ابتداء صار اصيلا والغائب تبعا والكتابة على هذا الوجه مشروطة
كلامه اذ اكتبته دخل اولادها في كتابتها وعنفوا بارائها وليس
عليهم من البدل فاذا امكن تصحيح عقد الكتابة على هذا الوجه فيما
نحن فيه ويؤخذ الحاضر بكل البدل لانه تفرد بالعقد للمولى ان يباذله
بكل البدل لانه عليه اصاله ولا يؤخذ الغائب بغير من البدل اذ ليس عليه
دين الكتابة اصلا وابها اذن البدل اجبر المولى على القبول وعنفوا ان اعتق
العبد ان ما باءا البدل الى المولى ايها كان اما الحاضر فلان البدل عليه
واما الغائب فلانه ينال شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه ولا يرجع احدها
على الاخر بما اذن عنه لان الحاضر قد قضى دينه عليه والغائب يكون
مستبرعا بما اذن لانه غير مضطر فيه ولا يرجع المولى على الغائب اذ لم يؤد
عنه العاقد وكذا لو كانتهما معا لو كاتب المولى عبدين له معا كتابة واحدة
يكون الحكم بينهما كما ذكر من ايها ادى فانهما يعتقان جميعا ويجبر المولى على
القبول ولا يرجع احدهما على الاخر لانهما بمنزلة عبد واحد ويكون المؤدى
منها مستبرعا ولا يعتق احدهما باءا حصته وحده كما ذكرنا فلا يعتقان
الا باءا جميع البدل لان الكتابة واحدة وهما كشخص واحد بخلاف
ما لو كان لثنتين فان كل واحد منهما يكون مكاتبا بخصته فيعتق باءا لهما
لان كل واحد من المولين يستوجب البدل على مملوكه وليس من لوازمه
اداء الاخر فيعتق المؤذن بالاداء عن نفسه بخلاف المسئلة الاولى
لان العبدين كشخص واحد والشخص الواحد لا يعتق نصفه باءا
نصف البدل ولو عجز احدهما ثم اذن الاخر الكل عتقا كلاهما صورته رجل
كاتب عبد يبيع على الف السنة مثلا ثم ان احدهما عجز نفسه ورد الى الترقى
اما بنصاطه مع المولى او بحكم القاضي ولم يعلم العبد الاخر بذلك او علم ومع
ذلك اذن البدل بالتمام عنه وعن الاخر عتقا جميعا لما قلنا اشترها

كشخص واحد والشرط ان متى وصل البديل الى المولى يعتق ان كلاهما وفود
الشرط يقع المشروط وهو عتق الاثنين وان كاتب امه عنها وعن ابنتي
صغيرين لها جاز ان منهم ادى بدل الكتابة اجبر المولى على القبول منه و
عتقوا كلهم ولا يرجع عليه غيره لان الكتابة عقد واحد والكاتب على تعدده
بمتركه شخص واحد وهذا الحكم يمكن تحريمه لما من كتابه العبدين وتخصيصه
بالامة وولديها والاول اصوب والثاني اقرب **باب كتابة العبد المشترك**
ولو اذن احد شريكين في عبيد للآخر ان يكاتب حصته المخصصة للآخر
منه ان من العبد المشترك بالف وان يقبض الشريك المأذون البديل
ففعلى الكاتب الشريك المأذون حصته بنفسه من العبد على الف بان قال
للعبد كاتبتك على حصصك بالف اذا اذنتها الى يكون نصيبك منك
حرا فقبيل العبد وادى بعض البديل لهذا وقبض البعض بحجر المكاتب
نفسه ورد الى الترق فالمقبوض يكون للفابض خاصة عند ابيهم وقال يكون
المقبوض بينهما ان بين الشريكين على مقدار حصصهما وهذا الخلاف مبني
على الخلاف في ان الكتابة يتجزئ عند ابيهم كالعتق ولا تجزئ عندها فيكون
الشريك المأذون قد كاتب عنه وعن شريكه معا اذ لا يصح كونه مختصا
بحصته لعدم التجزئ واذا وقعت الكتابة عنها كان المقبوض
بينهما سواء بقي على الكتابة او تجزئ ويكونا مكاتبا عن حصته اصالة فقط و
ما قبض من العبد له خاصة بنى على الكتابة او تركه وفائدة الاذن من الشريك
الاخر ليس هو التوكيل بكتابة حصته اذ لا دليل عليه ولا هو من لوازم الاذن
بل فائدة ان الاذن لا يبقى له حق فسخ العقد حتى لو ان الشريك كاتب
من غير اذن شريكه كان للآخر ان يفسخها امه لرجلين كاتبها
فوطئها احدها فانت بولد فاذعاه احدها ثم وطئها الاخر شتم
انت بولد اخر فاذعاه الشريك الاخر فجزئت عن المصطفى على الكتابة
وردت الى الترق فمن ام الولد الاول منها لانها لما ادعى الولد صحته ودعوى
لقيام الملك فيها وتقدم الوطئ منه وصور الدعوة عنه فيثبت نسب الولد
منه بذلك

منه بذلك وصار نصيبه من الامة ام ولده لان المكاتب لا يقبل النقل من
ملك الى ملك فيقتصر حكم امومية الولد على نصيبه كانه الدبرة المشتركة
وضمن المسئول نصف قيمتها لانه تملك نصيبه بالامثلة ونصف عقرها
لثاني لوطئه جارية مشتركة وضمن الشريك الثاني تمام عقرها لانه وطئ
ام ولد الغير حقيقة ولزمه كمال العقر وقيمة الولد يعني ولد الثاني وهو ان
هذا الولد ابنة ابن الشريك الثاني لانه بمنزلة ولد المفزور لانه حين وطئها
كان ملكه فيها قابلا فاحصرا وولد المفزور ثابت النسب منه وحر بالقيمة كما عرفت
فحكمه وانما ان ابن الشريكين في الامة المذكورة دفع العقر الذي لزمها بوطئها
اليها ان الى المكاتب قبل الحجر جاز ولا يطالب غالبا لانه العقر حقها
حال قيام الكتابة فحق القبض ثابت لها لاختصاصها بمناقبها وادبرها
مناقبها واذعجرت وردت الى الترق بصيرحق القبض للمولى لظهور اختصاصه
بملك الرقبة وما يعود اليها وهذا كله قول ابي حنيفة وعندها لا يشب
نسب الولد من الثاني ولا يقض قيمته وحكمه اركم الولد كاتمه ويضمن
الكاتب تمام العقر لان الاول كالمقبوض بدعوة الولد الاول صارت كلها ام ولد
للاول لان امومية الولد يجب تكميلها بالاجماع ما امكن وقد امكن
ههنا بفسخ الكتابة لانها قابلة للفسخ فتفسخ فيما لا يتصرف به
المكاتب ويبقى حكمها فيما وراه ويضمن الاول نصف قيمتها مكاتبة عند
ابي يوسف ويضمن الاقل منه ان من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من البديل
عند محمد يعني ان الشريك الاول اذا ادعى الولد وصار ابنة ويقر كون امه ام ولده
فقد اختلف على شريكه الاخر نصيبه فيعززه له لكنه فيقول قول ابي يوسف
يضمن نصف قيمتها مكاتبة لانه تملك نصيب الشريك منها حال كونها مكاتبة
فيجب عليه ضمانها كما علكه معتر ان كان او سورا وفي قول محمد يضمن الاقل من
نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة ان يقبض فله رد دينها
يجب انفقها ولو لم يطأها الثاني بل دبرها وهي على كتابتها ثم انها لم ترض على الكتابة
فجزئت نصفها عن الكتابة بطل التذبير عندهم لانه لم يكن صادف الملك اما

انما عند ابي يوسف ومحمد فقط لانه السلوله تملها قبل ظهور عمرها وانما عند ابي حنيفة
 فلا تملها بالبحر تبتين انما بملك نصيب الشريك من حين الوطى فالتدبير وقع في
 ملك الفهر وهو يقتضي الملك ويبعد الضرر وهي الامة المكانية على هذا
 التقدير انما ولد الاول من الشريكين بحكم الاستيلاء والملك الذي دعاهما بغيره انما
 الاول باعتبار دعوة اياه لقيام المصلحة لها اعني الملك في الجملة وضمن شريكه
 نصف قيمتها لانه بملك نصفها بالاستيلاء فيلزم به له وضمن نصف عمرها
 لانه وطى جارية مشتركة بينهما فيجب عليه المقر بجاه ولو عتقها احدها
 انما لو اعتق احد الشريكين الجارية التي كانتا حال كونهن موكرا فخرجت عن
 الكتابة لا تعود الى الرق لكان العتق كمن ضمن العتق منها نصف قيمتها
 للشريك الآخر ويرجع العتق به الى نصف القيمة التي ضمنه لشريكه عليها ارفع
 الامة عند ابي حنيفة خلافا لهما فان عندهما لا يرجع العتق عليها بما ضمنه
 لشريكه لانها لا تجزى عن المضي على الكتابة صارت كاتفاقية كما كانت وكان
 العتق اعتقها وهي قنة وحكمها عدم الرجوع عليها عندها وهذا الاختلاف
 من فرج تجزى الاعناق عنده وعدم تجزئته عندها على ما مر بيانه في العتاق
 وان لم تجز الامة فلا ضمان يعني لو لم تجز وبقيت على الكتابة والمسئلة
 بحالها فلا ضمان على العتق ولا سعاية عليها عند ابي حنيفة لانه التدبير والاعتاق
 يتجزيان عنده وعندهما يضمن الموكر لان التدبير والاعتاق لا يتجزيان عندهما
 ويجب السعاية على الكتابة في الموكر ان اذ كان السيد موكرا ليس لشريكه
 ان كانت ان يضمنه بكتسبي الامة لانه ضمان اعتاق وحكمه التدبير باليسار
 والاعسار ولو تدبر احد الشريكين العبد مشتركة بينهما ثم اعتق الاخر
 حال كونه موكرا ضمنه التدبير بغير ابناء ان شاء او كتسبي العبد ان شاء او اعتق
 ان شاء وان عكس بان اعتقه احدهما ثم تدبره الاخر فالتدبير يعتق
 ان شاء او كتسبي ان شاء ولا يضمن العتق عند ابي حنيفة وجهه ان التدبير يتجزى
 عنده ففي الصورة الاولى يقتصر تدبير احد الشريكين على حصته ولكن يفسد به
 نصيبه الاخر فيثبت له خيار التضمين والاعتاق والاستسار كما هو مذهب

ثم اذا

ثم اذا اعتق لم يبق له خيار التضمين والاستسار واعتاقه يقتصر على نصيب
 ايضا كما هو مذهب كثر يفسد به نصيب الاخر التدبير فيثبت له خيرة تضمينه
 وله اعتاق العبد واستساؤه كما هو مذهب كثر يضمنه قيمة نصيبه لانه الاما في
 صاذه حال كونه تدبرا وفي الصورة الثانية اعني فيما اعتق احدها ثم تدبر الاخر اذا
 اعتق الاول كان للثاني الخيارات الثلاث التضمين والاستسار والاعتاق كما
 هو مذهب فاذ تدبرها يبق له خيار التضمين ويقتصر على الاستسار والاعتاق لانه
 التدبير يفسد ويقتضي ولكنه لا يقبل الانشقاق من ملك الى ملك والتضمين
 دائر عليه وعندها ان تدبر الاول ضمن نصف قيمته سواء كان موكرا او موكرا او اعتق
 الاخر لغو لانه التدبير لا يتجزى عندها فيملك التدبير نصيب الاخر بالتدبير
 ويضمن له نصف قيمة موكرا كان موكرا كما هو مذهبها لانه ضمان تملك
 فلا يتخلف باليسار والاعسار ويكون ضمان نصف القيمة باعتبار كونه
 تدبرا او موكرا حال كونه قنا وبعد التدبير وتملك التدبير نصيب الاخر
 لا يبقى لعتق الاخر محل ليكون لغوا هذا قولهما في الصورة الاولى وان اعتق الاول
 من الشريكين ضمن لو كان موكرا او كتسبي العبد لو كان موكرا وتدبير الاخر لغو
 يعني في الثانية لو اعتقه احد الشريكين تدبير الاخر بعد ذلك يكون باطلا بناء
 على عدم التجزى عندها فيعتق كله ولم يصادف التدبير الملك فلا يقع لانه يعتقه
 واذا انقضى العتق في جميعه يضمن العتق نصف قيمته للاخر ان كان موكرا ويسى العبد
 في ذلك كله ان كان موكرا لان هذا ضمان اعتاق يتخلف بالاعسار واليسار
باب تجزى الموت التجزى الكاتب عن المضي على الكتابة وموته او موت المولى
 اذا تجزى الكاتب عن عجم الم يقد على اذ سقط من الاقساط التي عينت
 في الكتابة تجزى ما اذا كان المولى كاتبه على الف بدار في كل شهر مائة منها مضي
 شهر ولم يقد على اداء المائة نظر لما حكم في امره فان رجع له الى الكاتب
 حصول مال ما كان له على احد دين يقتضيه او مال شريك او مضارب وعقودها
 بعدم عليه لا يجلى الحكم بتجزئة ولكن بمهل يومين او ثلثة ايام نظر لما بين
 والثلثة هي الكدة المصروفة لظهور العذر كما في شرط الخيار وامهال المريد والمدين

والدين للقر للاداء والمثلية للدف عند توفى العضاء فلا يزداد عليها للدف عند توفى
 العضاء فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها والا ان لم يرجع له مال تجزئه الحاكم
 وفتح الكتابة اذا طلب الفسخ سببه او تجزئه سببه برضا او برضا
 الكاتب فان كان الكتابة تقبل الفسخ بالرضا بلا عذر فعند
 العذر اولى ولو لم يررض الكاتب بالفسخ عند التجزئة فلا بد من حكم القاضي
 به لانه عقد لازم فلا بد من فسخه من القضاء او الرضا كما في الرجوع عن الشبهة
 وفي بعض النسخ ينقروا السيد بالفسخ ولا يشترط رضا الكاتب
 وعند ابى يوسف لا يجزئ لكم ما لم ينزل عليه ان يطلع الكاتب بخان لقول علي
 كثرتم الله وجهه اذا نزل على الكاتب بخان ويجزئ من اراد بدله ما ليد مال الرق
 فاما لم يترك اداء قطين متواليين لا يحقق تجزئه ولهما ما روى عن ابن
 عمر رضي عنهما ان مكانا له تجزئه عن نجم مزرعه الى الرق وضرب على بقية اثبات
 الفسخ اذا نزل عليه بخان فلا ينفى ثبوت الفسخ قبله لانه تخصيص
 اشئ بانكر لا ينفى الحكم بما عداه على ما عرف في موضع في المضمرات ان
 الصحيح قولها واذا تجزئ من الكاتب عن الكا الكتابة عادت احكام رقة
 من كونه مبيعا وغيره حتى لا يجزئ لغيره الكتابة وما كان في يده من
 المال لولاه اذا ظهر انه كسب عبده ويجزئ له امي يحل لولي ما في يد العبد
 ثبوت تجزئه ولو كان اصله من صدقة تصرف بها العبد ولو كان المولى كائنا
 لان كونه صدقة او زكوة انما يكون بالنسبة الى العبد ولا ينقل الى المولى
 كذلك وان مات الكاتب عن ولاء المال واف بديل كتابة لا تفسخ
 الكتابة ويؤدى بدلها ان بدل الكتابة الذي لم يؤده بعد فليلا كان او كثيرا
 يؤدى من ماله الذي خلفه ويحكم بمقتضى اخر جزء من اجزاء حياته
 وبورث ما بقي من ماله ان يقسم على ورثته من جهة النسب او السبب
 لانه مات حرا وبورث ما بقي من ماله ويعتق اولاده الذنين
 شراهم او ولدوا من امته في حال كتابته او كانوا كوثبوا معه تبعا او
 قصدا وهو قول علي وابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين

تنسخ الكتابة

تنسخ الكتابة بموت الكاتب غات عبده او ما تركه فلكم لاه وهو قول
 زيد بن ثابت رضي الله عنه بسط الكلام في الكا وان لم يترك الكاتب وفاء
 وكان له ولد ولد في زمان كتابته سقى ذلك الولد على جوفه ان يجعل فاما مقام ابه
 ويسمى في اداء ما بقي من بدل الكتابة منجما كما كان على ابه فاذا ادى جميع البدل
 حكم بمقتضى حاله وعشق ابه قبل موته في اخر جزء من حياته وانما
 يعتق الولد لانه دخل في كتابة ابه لانه وقت العقد كان من اجزاء
 الاب متصلا به فورد العقد عليه ودخل في كتابته وكسبه ككسبه
 فيخلفه في الاداء فنصار كما اذا ترك وفاء الولد العشر ان ولد
 الكاتب الذي اشتراه حال كتابته اما ان يؤدى حالا او يرد في الترق يعني يقال له
 اما ان تؤدى بدل الكتابة حالا او ترد رقيقا عند ابيح وعندها هو كالاول الى
 هذا الولد الذي ولد في زمن الكتابة سواء في الحكم فيؤدى بدل منجما الى اجل
 اعتبارا بالاول والجامع بينهما يصير مكانا تبعا لابيهما ولهذا لا يملك
 المولى المتصرف فيه باعتاقه بخلاف ما ذكره في كتابه ولا يبي حنيفة وهو الفرق
 بين الفضلين في الولدين ان الاجل ثبت شرطا في العقد فيثبت
 في حق من دخل تحت العقد والولد اعسرك لم يدر على لانه لم يصف اليه
 العقد ولا يسر حكمه اليه لان قصاله بخلاف المولود في زمن الكتابة لانه
 متصل وقت الكتابة فسر الحكم اليه وحيث دخل في حكمه صار مزاركا
 له في مواجبه والتسعي منجما منها فيلزمه بذلك الوصف وفي المضمرات
 الصحيح قوله وان مات الكاتب وترك ولدا كائنا من حرة وترك دين
 على الكس فيه وفاء لبدل الكتابة فيجوز الولد فقط بارتش تلك الجناية على
 عاقلة الام ان ام الولد طرة لا يكون ذلك قضاء بجزء الكاتب لانه هذا
 القضاء لابناني الكتابة لانه مقتضى الكتابة الحاق الولد بموال الام واجاب
 العقل عليهم لكن على وجه يحتمل ان يعتق الاب فينجز الولد الى مواله
 الاب ونسبها فيكون هذا القضاء مقرر حكم الكتابة والقضاء بما يقرر
 حكمه لا يكون تجزئا وانما قال دينا لانه لو كان عينا لا يتأق القضاء

مان خلقا من ماء واحد واما اشتراط كونه اقل من سنة اشهر فلانه
بذلك يتحقق كونه موجودا في بطن امه وقت العتق فيفترز كونه جزء
منها ويعتق بعقدها وبصير ولاؤه كولاؤها وان ولدت بعد عتقها
لاكثر من ذلك اى من نصف سنة فولاؤه لا ايضا اى يكون ولاؤه الولد لولى
الامه كذلك لانه عتق تبعها بحسب انصاليها بولدها فبقيها
في الولاء ولم يتبين كونه قائما حين الاعتاق حتى يعتق مقصودا لكن
ان اعتق الاب بغيره الى مواليه اى لو ان مولد اب الولد المذكورة اعتق بعد
ذلك فانه بغيره ولا وابنه من مولد امه الى لايه لان عتق الولد في هذه الصورة
صار تبعه للامه بخلاف الصورة الاولى لانه هناك يعتق اصاله باعتبار
كونه جزءا موجودا وقع عليه العتق قصدا ولا يرجع الاولون عليهم بما
عقلوا عنه قبل بغيره لاني لو ان ذلك الولد جنى جنابة قبل ان يعتق ابو
وينتقل ولاؤه الى مواليه فعقل ارثها عنه مولد الام لم يكن لهم ان يرجعوا
بذلك العقل على مولد الاب بعد انتقال الولاء عنهم اليهم لانهم حين
عقلوا كان الولاء ثابتا لهم ولو تزوج عجمي لم يعتق احد سوا كان
له مولد موالاته بان كان كافرا فالحم والى رجلا ولا يكون له مولد موالاته
بان كان ولدا في الاسلام معتقه مفعول تزوج سوا كانت معتقة الغز
او معتقة العجم وسوا كانت عربية او عجمية فولدت منه ولد فولاؤه الى
لمواليه اى لموال المعتقة عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف حكمه اى
حكم الولد حكم ابيه في الوجهين اعني فيما اذا والى احدا ولم يوال
ولا يكون ولاؤه الولد لمولى الام حتى لو ترك هذا الولد عمته او خاله و
معتق امه فميراثه لو ارثه عنده لا لمعتق امه وعند سائر المعتق وانما
وضع المسئلة في العجم لان ولاؤه الموالاة لا يكون في العرب لان لهم شعوبا
وقبائل وتناسلهم فافغنت عن الولاء والمعتق اى السيد مقدم
في الارث على زوى الارحام حتى لو اعتق رجل عبد ثم مات المعتق
وترك المعتق وخاله او عمته او نحوهما يرث المعتق دون

الحالة

الحالة والعمه ونحوهما لان ولاؤه العتاقة تعصيب والعصبة مطلقا
مقدم على زوى الرحم وهو من لا فرض له ولا يدخل في سببة الى الميت
ان شئ مؤخر عن العصبة حتى لو عتق رجل عبدا في ت المعتق وترك
اسما او اخا او عصبة غيرهما وترك المعتق يرث الابن او الاخ دون العتة
وان لم يكون له عصبة من النسب فان كان هناك صاحب فرض فله الباقي
في بعد فرضه وان لم يكن صاحب فرض فميراثه للمعتق والعصبة من ياتخذ
ما بقي من صاحب الفرض وكل الميراث عند عدمه فان مات السيد بعد الا
عتاق ثم مات العبد للمعتق ولم يترك صاحب فرض وعصبة سببة
فارثه الا قرب عصبة سيده وانما كان الحكم كذلك فيكون الارث العبد
لمعتق لابنه اى لابن سيده دون ابيه لو اجتمعا بان مات وله ابن سيده
اما لو انفرا واحدا فانه يكره الارث تماما ثم ان تقدم الابن على الاب في
الصورة المذكورة انما هو قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف الاول
عند ابي يوسف لابيه السدس والباقي للابن يعني في قوله الاخر وهذا الخلاف
مبنى على ان الموالاة هل يورث عينة ويحرم فيه سهام الورثة كالمال او
هو سبب يورث به ولا يورث نفسه وعذا استواء القرى سوى القيمة بما لو
ترك المعتق ابني سيده او اخويه من الاب كان ميراثه لهما على التوبة
لاستوائهما في العلة اعني قرابة العصوبة وهذا كله ان لم يكن للميت وارث
نسبي يكون عصبة دائما او تارة صاحب فرض واخرى عصبة كالأب لان
الارث النسبي ما قوى من السببي وليس للنساء من الموالاة اما المعتق او اعتق
من اعتق او كاتب او كاتب من كاتب الحديث وتتم الحديث او دبرنا و
دبر من دبرنا او جزوا ولا معتق من او معتق معتق من فان قلت ان الحديث
شاذ فكيف يستدل به قلت نعم انه كان ثارا لكنه تأيد بما اشتد رايقا ويل
الكبار من الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود عندهم فانهم قالوا المثل ذلك
فصار بمنزلة المشهور وكلمة ما موصولة والاستثناء من النساء اى لا ولا
لنساء الا لاني اعتق وانما عبرت عن بكلمة ما لانه من ناقصات العقل

وفي جعلها مصدرية تكافؤا وقيل ما موصولة بحذف المضاف والعائد
 فالتقدير ليس للنساء شيء من الولاء لا ولا ما اعتقنه او ولا ما اعتقه من
 اعتقنه او ولا ما كاتبته او ولا ما كاتبته او ولا ما وبرته او ولا ما وبره
 من دبرته او الولاء الذي هو مجرور معتق من او الولاء الذي هو مجرور معتق
 معتق من فالمستثنى منه في الحديث محذوف وما الموصول مقدر في جميع الموصو
 لات الا في قوله او جوفانه في تأويل المصدر الذي بمعنى اسم المفعول كضرب ال
 ميه بمعنى مضروبه وكلمة ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرفوق يتعلق به
 العتق فانه بمنزلة ما يملك مما لا عقل له كما وقع في التنزيل والضم
 الرجوع الى الموصولين محذوف وكذا المضاف الى الملاءات اقامة للمضاف اليه
 مقامه وقوله او جوفانه على التاويل المذكور معطوف على المضاف وصورة جهر
 ولله المعتقد بان كان للمرأة عبد فزوجه بمعتقه الغير فولد بينهما ولد فوالاؤ
 ه للمولى امه مادام ابوه عبدا فانا اعتقته مولاته فانه يجزى له ابنة الى مولاته
 والى موالها بعد ما فصل افرده المصليان ولله المولاة صورة مجهول ا
 النسب اذا قال لاخر انت مولاي شريفي اذ امت وتعتقل عني اذ اجنبت
 وقال الاخر قبلت صح عندنا ويكون للقائل مولى للقابل يعقل عنه
 اذ اجنبت وبرته اذ امات وكذلك اذا كان مجهول مجهول السبب وشروط
 ان كلامها يعقل عن الاخر في حياته ويرثه بعد مماته جاز ما شرط
 وصار كمنها مولى للاخر باعتبار شرطها واياها كان فيدخل في العقد
 اولاده الصغار من كان موجودا منها من حين العقد ومن سيولد له بعد
 ولله المولات بسبب العقد كما ان ولله العتاق بسبب العتق فلو اسلم عجمي على
 بدرجل وولاه على ان يرثه اي الذي اسلم قال واليتك على اني ان مت فميرا
 فيك وعلى ان يعقل عنه اي قال جنيت فعقل عليك وعلى عاقلتك
 وقبل الاخر منه الى والي غير من اسلم على يده صح العقد ان لم يكن ذلك العجمي
 معتقا لغير من والاه فانه لو كان له مولى اعتقه لم يكن لان بعقد المولاة مع
 غيره لان ولله العتاق اقوى اذ هو المعتق في مقابلة ما بذله من الثمن

ففيه

ففيه معنى التعويض وهذا المعنى معقود في عقد المولات فهو ضعيف
 بالنسبة الاولى والضعيف لا يظلم اثره مع القوى قوله وعقله اي دية المولى
 الاسفل ان جنى عليه اي على المولى الاعلى وارث له اي وان شرط الارث من
 الجانيين كان كذلك ان لم يكن له اي للاسفل وارث نكدة في صوغ النفي فيعم
 جنس الورثة من اصحاب الفرائض والعصبات النسبية السبية وروي
 الارحام وروى مولى المولات مؤخره في استحقات الميراث عن زوى
 الارحام لانهم يرثون بالقراءة وروى اقوى واكرم من الولاء لانها تقبل
 النقض والا لو يقبله ما لم يعقل عنه وقال مالك والشافعي عقد المو
 لاة ليس بشيء شرعا حتى لا يورث ولا يعقل عنه فله اي للمولى الاسفل ان
 يفسخه اي عقد المولات قولنا بحضرة اي انا قال المولى الاعلى حاضرة فله
 الى الاسفل ان يقول فحسب العقد الذي بيننا ونحو ذلك لانه عقد غير
 لازم فله الانتقال عنه الى غيره لكن يشترط اعلامة ان كان حاضرا او فعلا
 مع غيبة اي ان كان المولى غائبا فله ان يفسخ بالفعل وذلك بان يستقل
 عنه الى غيره يعني يوالي غيره بان يعقد معه فيبطل عن الاول لانه فسخ
 حكم بمنزلة العزل المحكم في الوكالة وبعد ان عقل الاعلى عنه اي عن الاسفل
 او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده اي لو ان المولى جنى جنابة هو او ولده فعقل
 المولى عنه لم يكن له ان يتحول عنه بالولاء بعد ذلك لا هو ولا ولده لتعلق حق المول
 به ولانه صار محكوما به في ضمن قضاء القاضي وكذلك المحكم في ولده لانه ما في
 حق الولاء كمن خص واحد فيخذ حكمه بالولاء ايضا ان يبرأ عن ولاته
 اي عن ولله المولى الاسفل بمحضه لانه عقد غير لازم فكل من العاقرين
 فسخ ولا يخفى من تعب المص من هذا التبري وعن ذلك بالفسخ
 ولو اسلمت امرأة وولدت احدا واقرت بالولاء لاحد فولدت بعد ذلك ولدا
 مجهول النسب اي لا يعرف له اب او كان معه ما ولد صغيره كذلك اي مجهول
 النسب فذلك الولد يتبعها فانه اي يكون تبعا لاهل في ولله المولاة عند اني
 حفيظة خلا فله لان الولد لا يتبع امه في مولاته لانها لولايته لها على

ماله فاولى ان لا يكون لها ولاية على نفسه وله ان هذا الولاء بمنزلة النسب
وهو نفع محض في حق صغير لا يدري له اب فتملكه الام على ولدها كما تملكه قبض
الاهلية له وهذا ان لم يكن للولد نسب الى اب معروف والا فتنبع الاب اتقا
في كتاب الاكره هو في المنة الاجبار وفي الشيع هو فعل اعم من اللفظ و
عمل سائر الخواص يوقعه الانسان بغيره يقال اوقع فلان بعلان ما يسموه
يعقوت به اي بذلك الفعل رضاه اي رضاه ذلك الغير بذلك الفعل كما
انما يدبره بحسب لوصف على وجه يذكروا ويفسد به اختياره كما اذا يدبر ويقتل
او قطع عصب وجاز ان يكون الفعلان من بالمرزب الفاعل والفاعل هو
المنتر فيهما العايد الى الفعل او الى فاعل يوقعه ولا يخفى ان الرضا في
ايضا فانت فالشريعة في الكلام بين الخاص والعام ومعنى فساد الاختيار
انما يتطرق اليه نقصان لانه فاته اصلا بدلالة قوله مع بقاء الاهلية
اي اهلية ذلك الغير المكروه وكونه مخاطبا بمخاطب الشرع الاكره نوعان احد
بهما مغتوت الرضا وذلك من غير السلطان بتهديد بحبس او الضرب
واذا قلنا من غير السلطان اذ يكفي منه مجرد الام بانه يدبر ووعيد والثاني
مفد الاختيار وذلك بتهديد القتل او قطع لعضو او ضرب يخاف منه تلف
النفس او العضو فان كل امر فيه هذا الخوف فالامتناع عنه مجبول في
طبيعة العضو فان كل جميع الحيوانات وان لم يبلغ حد البحر لا يفقد
الاختيار لكن قد يفوت الرضا وذلك عند خوف الحبس او الضرب و
يقال للاول الملبى والثاني غير الملبى ولا الاما لا ينافي بقاء الاهلية لانها
بالعقل والبالغ فلا يسقط عنه الخطاب بشرطه اي ثبوت الاكره قدرة المكروه
بالكره على ايقاع ما يدبره او عدا الغير بان يوقع به ما يتلف نفسه او
عضوا منه سلطان كان المكروه او لصلان انتفاء الرضا وفساد الاختيار
لمن الاهلية موجودة انما يتحقق عند غلبة الخوف من القادر على ايقاع المكروه
والسلطان وغيره في ذلك سياتي عند قول ابى يوسف ومحمد وهو
الظاهر من قول ابى حنيفة وقدر وي ان الاكره لا يتحقق الا من السلطان

ازالقه

ان القدرة على ايقاع ما تدبره لا يتحقق به من المنعة ولا منعة الا للسلطة
فلا يكون الا كراهه متحققا من غير اجيب عن هذا بابا به مبنى على اختلاف
العصر والزمان فانه رحمه الله تعالى في عصر بني امية استقلال الخليفة
بجميع الاحكام والتصرفات ثم لما تغير الزمان ظهرت شوكة المتغلبة
والمتملصة رجع عن ذلك وزاد الى ما ذهب اليه صاحباه وشرطه
خوف المكروه على لفظ اسم المفعول ووقع ذلك الذي تتوعد به وزا بان
يقلب على ظنه ان المكروه يوقعه وكونه مستغاقب له اي قبل الاكره عن
فعل ما اكره عليه لان الاكره لا يتحقق الا على فعل لا يمنع عنه المكروه ولو كان
ذلك مما يعتاد فعله لا يكون الاجبار عليه كراهيا اما لو كان مما لا يفعله بل
يتمنع عن فعله اما تحققه اي بحق نفسه كبيع ماله او شراءه ما لا يحتاج اليه
او اعتاق عبده ونحو ذلك او لحق شخص اخر كاتلاف مال الغير ونحوه
او لحق الشيع كالقتل والزنا وشرب الخمر ونحو الامتناع المكلف عن الفعل لا يكون الا
لاجل احد هذه الثلاثة وكون المكروه به يعني كون الشيء الذي يدبر به
متلف نفسا او عضوا او موجبا غما بالغين المعجمة بعدم الرضا الجملة
صفة غما والمراد بالغير هو الضيق والكره الذي يحصل من تصور ضرر بدني او
مالي سواء كان واقعا او متوقعا في الزمان الا في واحدا ان شرط تحقق
الاكره اربعة ولعدم منها في جانب الفاعل والثلاثة الاخرى في جانب المفعول
فاذا تحققت لزم حكم الاكره فلو اكره على بيع ماله او شراءه البعثة او اجارة
يجوز بالمهلة والمعجمة ولا يخفى التمثيل او اكره على اقرار بشئ من الافعال
او الاقوال او القعود بقتل متعلق بقوله اكره او طر به تدبر قيد به لان الضرر
الذي لا يكون اكره او حسم مريد ففعل خير بعد ذلك حين زال اكره
بين الفسخ والامضاء اي يكون اخبار لبيان شاء ابطال ذلك الذي
اكره عليه وان شاء امضاه لان من شرط صحة هذا العقود التراضي ولا
كره الاشياء المذكورة بعدم الرضا فيفسد ويملكه اي المبيع بالاكراه
الشترى ما كان فاسدا ان قبضه لان ركن المبيع صدر من اهله في

محلل والفساد لعوات الوصف وهو الرضا وفي البيع الفاسد يصير
المشتري مالكا بلا لغبط عندنا وعند زفر لا يملكه فلو اعتق المشتري
من المكره العبد صح اعتاقه اضافة المصدر الى المفعول او الفاعل وكذا
تدبيره واسلاده ولزمه اي المشتري قيمته اي قيمة المبيع ان كان
قيما ومثله ان كان مثليا وقبض البايع بالاكراه الثمن او تسليم المبيع
طوعا من التارخ اجازة اي لو ان المكره على البيع قبض الثمن من المشتري
بالاختيار وسلم المبيع كذلك فانه يكون مخير البيع لانه ما دليل الرضا كما في
البيع الموقوف لا فعلها كرها اي لو قبض الثمن او سلم المبيع كرها لا يكون
ذلك اجازة ولا دفع الهبة طوعا بعد ما اكراه عليها اي لو دفع المكره على
الهبة الوهب طابعا لا يكون ذلك اجازة والفرق ان المقصود المكر بتحقيق
المشتري المبيع او لو يؤول الهبة لا يجر صدور لفظ البيع والهبة من المكره
والسري يستحق المبيع بمجرد العقد والموجب له الاستحقاق بدون التسليم
فيكون الاكراه على الهبة اكراها على التسليم ايضا ولا يكون الاكراه على
البيع اكراها على التسليم فلهذا كان التسليم طوعا اجازة للبيع لكونه حازا
عنه لاحقا به ولا يكون اقباض الهبة اجازة لدلوله في الاكراه على الهبة ولأن
ملك المبيع في يده مشتريه حال كونه غير مكره بفتح الراء لزمه قيمته يعزولو
كل البايع مكرها على البيع والمشتري غير مكره فملك المبيع في المشتري
فانه بضمن قيمته للبايع لانه قبض حكم عقد فاسد فلهذا مضمونا عليه
وللبياع المكر تضمين اي بالتقنين عوضا عن المضاف اليه اي له
تضمين اي الاثنان شاء من المكره بكرة الراء ومن المشتري اما المكره
فانه مسبب وهو صار له فيما يرجع الى الاتلاف فكان المكره دفع ما
ل البايع الى المشتري واما المشتري فلا يملك قبضه لنفسه من غير
اذن مال له فصار كفاصب الفاصب فان ضمن المكره بالكره رجع المكره
على المشتري بقيمته لانه باذنه الضمان ملكه فلقام مقام المالك المكره
فيكون مال كاله من وقت وجود سبب الضمان وهو الغصب وان

ضمن المشتري

ضمن المشتري بالكره المشتري بعد ما تداولية البياعات اي بعد
ما انتقل المبيع ونسخته الايدي بالعقد من مشتري الى مشتري
تعدت عليه البياعات بتعدد العقود ثانيا وثالثا لم يجر انغذ كل
شراء وقع بعده انه يعني الى مشتري ضمنه يصير ذلك المشتري
مالكا للمبيع بالضمان فيصير قد باع ملكه فيغذ بيعة اي يقع صحيحا جا
نزا وكذلك ما بعده من العقود لا ما وقع قبله اي لا يكون ما و
قع قبل التضمين من العقود جا نزا بل يبقى على الفساد مثاله
لو اكراه احد اخر على بيع سلعة لاخر ثم ان المشتري الاول باعها
لثاني والثاني لثالث ويلم جبر افلوان البايع الاول المكره ضمن المشتري
الاول صح ما بعده من العقود كلها وان ضمن المشتري الثاني او الثالث
صح ما بعده من العقود وبقي ما قبله على الفساد لان الاستناد
الى وقت القبض وان اجاز البايع المكره عقدا منها اي من العقود
المتدولة على المبيع جاز ما بعد القصد المحاز وما قبله ايضا لانه سقط
صقه بالاجازة وهو الذي كان مانعا عن الصحة فلما زال المانع عاد العقود
كلها الى الصحة او يجوز له استرده اذا فسخ لو باقيا اي لو كان
المبيع بالاكراه باقيا فللمالك الاول ان يشترده اذا فسخ البيع بعذر وال
الاكراه لان العقد كان فاسدا وحكم الفسخ والرد كما تبين فان فسخ
العقد يسترد المبيع وضرب سوطا وجس يوم ليس بالاكراه في
حق الكثر الناس لانه لا يبالى بذلك نظرا الى العادة فلا يستحق الاكراه
بلا ضمن يستضربه اي يضرب سوطا او بجس يوم او بدون ذلك
لكونه زاه منصب ووجلا في الناس فانه ينكح بذلك وينتلم ضربه
فيقوت رضاه وهو مدار الاكراه وان اكراه على اكل ميتة لودم او لحم
خنزير او شرب خمر بضرب او جس او قيد لا يحل له تناول ذلك
الحرام بوجبه وان اكراه على اكل ميتة ذلك بقتل او قطع عضو حل
التناول لانه حرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الضرورة من

من التحريم بقوله تعالى اما اضطررتم اليه وياتم بضيقه على التلطف اى
لا يسهل ان يصير على ما نوديه فان صبر حتى او قعوا به ذلك ولم ينشأ
ل كان اثما ان علم الا باحة لانه لا يباح للتناول كان بالامتناع معاونا
لغيره اعنى المكره على اهلاك نفسه او اتلاف عضوه فياثم كما في حال
التمحض فان احكم فيها كما ذكره هنا وان اكره على الكفر بالله تعالى وتقدس
او اكره على سب النبي عليه السلام نعوذ بالله بقتل او قطع عضو خسر
اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان اى لو خاف قتل نفسه او قطع
عضوه كان له رخصة ان يجسر على ذلك على لسانه لكن يكون قلبه مطمئنا
بالايمان ومتصور الا ان النبي عليه السلام يرى مما تلفظ به وانما خسر ذلك
كحديث عمار بن ياسر رضى الله عنه ان المشركين اخذوه ولم يتركوه حتى سب النبي
عليه السلام وذكره الله ثم يخبرهم بتركه فأتى النبي عليه السلام وذكر ما اصابه
فقال عليه السلام كيف وجدت قلبك قال اجده مطمئنا بالايمان
فقال عليه السلام وذكر ما اصابه فقال عليه السلام فان عادوا فعدوه
فيه نزل قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان في الكافي والنها
بته ان قوله عليه السلام فعدا امر بالعود الى طمأنينة القلب فقط
لا الى اجزاء الكلمة الكفر ايضا لانه عليه السلام لا تأمر بالتكلم ويوجب الصبر
على التلطف يعنى لو جبر حتى قتل ولم يظلم الكفر كان ما جور الان خيب
خيب بن عدى الانصارى رضى الله عنه اخذه المشركون ومابعوه من اهل
مكة فخطبوا بقبولته لتذكر الله ثم يخبرهم بالنبي عليه السلام بشبه وهو
بسبب الاتهام ويذكر النبي عليه السلام بخير حتى قتله وسماه النبي عليه
السلام افضل الشهداء وقال عليه السلام هو رقيبى في الجنة ولان
الحكمة باقية والامتناع لاجل اعزاز الدين غير علة ولا رخصة بغيرها
اى لا تثبت اكره رخصة بما عدا التوعد بالقتل او القطع نحو الضرب
الذى لا يوادى الى التلف او الجس او القيد وان اكره على اتلاف مال
مكسب باحدهما اى بالقتل او بالقطع رخص له ذلك لان مال الغير
يستباح

يستباح للضرورة كما في حالة المحضرة والضرورة قد تحققت بالخوف
على النفس او على العضو الذى كالمسلم فالنقييد بالمسلم لانه من كمال العزة
واما جعله احترازا عن مال محترق فتوهم ان لا مانع من التلافة فلا يتصور
فيه الا كراهه ويكون الضمان على المكره الذى صدر منه الفعل صار له للمكره
الحامل على ذلك فيما يصلح ان يكون له او اكره على قتله اى قتل غيره
قطع عضوه اى ذلك الغير لا يحرص له ان يفعل ذلك سواء كان الا كراهه
لقتل او غيره لم يسهل ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل هو نفسه مان فعل
ما اكره عليه من قتل الغير او قطعه كان اثما لان قتل النفس مما لا يستباح
بحال فلوا قدم على قتل الغير خوفا من ان يقتل فاقصاص على المكره
على لفظ اسم الفاعل فقط ان كان القتل مما يوجب القصاص لان
القائل لانه مباشر وقال الشافعى يعادى كل منهما الفاعل بالمباشرة ومما
هل بالتبويب ولو اكره على ان يسرى من جبل يعنى ان يلقى نفسه
من اعلاه الى حفرة فيه ملك ففعل من ذلك فدية على عاقلة المكره بالكره
عند ابي حنيفة لانه في معنى القتل بالثقل وفيه تجب الدية على العاقلة فكذا
هنا وعند ابي يوسف الدية في ماله اى مال المكره لان القتل حاصل بالاكره
لا يوجب القصاص عنه وعند محمد عليه القصاص لان القتل بالثقل كان يوجب
عنده ولو اكره بقتل على تروى سقوط من جبل او مكان عال او على افتتاح
نار او ماء اى اكره على ان يلقى نفسه في النار المحرقة والماء المغرق وكل ملك الوارث
حالية وما بعدها مستدا او خبر اى حال كل واحد مما ذكر من السرى واقتحام
النار والماء مملك وفي بعض النسخ واكل مملك اى لو اكره على اكل شئ مملك
من السقوم وغيره فله اى للمكره الخيار عند ابي حنيفة في الاقدام على ما اكره عليه والصبر
لانه ابتلى ببائنين متساوين في الافضاء الى الهلكة فاستخبر وقال لا يضمن الصبر
لانه لو القى نفسه صار مباشرا في اهلاكها فوجب الصبر ثم رخصه في القتل لا لو اكره با
لعصا ليس له الاقدام اتفاقا وقيد بقوله كل مملك لانه لو لم يكن كذلك كان له الاقدام
اتفاقا ولو وقعت نار في سفينة بحيث لا يمكن احلاس عنها ان صبر امصرف وان القى

نفسه في البحر غرق فله انخبار عند الامام ابي حنيفة كما ذكرنا وعند محمد بن يونس
الثبات لا مكان الانطفاء وضرة الفرق بالانقضاء وفي البصر والشباب صيرة
سرة واغتنامها واجب لان الوجود خير وعن ابي يوسف روايتان وان اكره
على مطلق امرائه او اعتاق عبده او اكره على تركيل بهما اي بطلاق امرائه او
اعتاق عبده ففعل نفذ ووقع ما فعله هو بنفسه من الطلاق والاعتاق وما
فعله الوكيل فيهما ويرجع المعتق لقيمة العبد على المكرة في الفصلين موسر
كان او معه الا انه ضمان اتلاق ولا سعاية على العبد لان المعتق نفذ فيه
من جهة مالكه فلا حق لاحد في ماله وكذا يرجع على المكرة بنصف المهر
لو كان الطلاق للمكره عليه قبل الدخول وان لم يكن سمي للمراة مهر يزج
على المكره بما لزمه من المتعة لان ذلك كله كان على شرف السقوط عن الزوج
على تقدير رجعي الفرق من قبل المراة فلما تأكد بالطلاق صار اتلاقا
من هذا الوجه فيضاف الى المكره من حيث كونه اتلاقا ولا رجوع لوبعده اي
لا يرجع على المكره بهما ولا غيره ان كان الطلاق المكره عليه بعد الدخول
لان المهر انما تقر بالدخول لا بالطلاق والدخول انما صدر من الزوج فيكون
العزم عليه ثم ان التضمن في صورة الاكره على نفس الطلاق والاعتاق
ثابت قياسا وفي صورة الاكره على التوكيل بهما انما هو استحسان لان الاكره
يؤثر في فساد العقد والوكالة مما لا تبطل شروطا اذا باشر الوكيل ما وكل به
الفاسدة وانما كان قصد المكره زوال الملك عن الموكل في الرقبة والبضع اذا باشر
الوكيل ما وكل به فكانت السببية محققة وهي مدار الضمان وصح يمين المكره
وكذا نذر به يعني لو اكره على ان يوجب نفسه صدقة او صوما او حجابا او
غيرها مما يتقرب به الى اليه بغيره فلزمه الوفاء بهما وظهاره بان اكره على ان يظا
هر امرائه لا كالطلاق في سببية المحرمية فلا يقر بها حتى يكفر ولا يرجع على المكره
بما غيرهم بسبب ذلك من كفارة اليمين والظهار والمنزور اما الصحة فلا ت
هذه الاشياء لا تحتل الفسخ بحال فاذا وقعت باق طريق كان لزمته وبجمل
الاكره فيها وما عدم الرجوع فلان ما توجه من الكفارة والمنذور لا مطالب له

من العبا

من العباد في الدنيا ورجعة وابتلاؤه وفيه في اي الايلاء فلانها بالرفع
عطفها على ما قبلها اي صح رجعة المكره زوجة المطلقة رجعتا وصح ابتلاؤه
وصح فيه في الايلاء باللسان بان يقول فبت اليها لان هذه الاشياء تصح
مع الهزل فلا يعمل فيها الاكره او السلام اي وصح السلام المكره لكن لا قتل فيه
لوارتد لم تكن الشبهة لاحمال عدم الاسلام من الايتداء فيكون كفره اصلا
فلا يكون مرتدا ولا يصح ابرأؤه اي لو اكره الدين مثلا على ان يسرى الغريم
من الدين ففعل لا يصح الا براءه لانه فابتعلق بالرضا من جانب الاخر فانه لو
لم يقبل الا براءه لا يسرى فلم تحصل فائدة فلا يثبت حكمه باكره ولا روت
اي لو اكره على ان يسرى عن الاسلام ففعل لا يصح روته لانها تتعلق بالا
عتقاد الا ترى انه لو نوى ان يكفر يصير كافرا وان لم يتكلم بالكفر والاكره
وان على عدمه بغير اعتقاده فلا تبين امرائه لعدم الحكم بالرد فان او عت
المراة تحقق ما اظهره الزوج بان قالت انه كما اظهر الكفر بان فذلك
اعتقده بعقله وقد صار كافرا وان قد ثبت منه واوعى الزوج ان قلبه مطمئن
بالايمان صدق الزوج في ذلك استحسان والقياس ان يكون القول قولها
لان كلمة الكفر سبب للبيعة فيستوي فيها الطابع والمكره كلفظة الطلاق وفي
الاستحسان هذه اللفظة غيبة موضوعية للغرفة وانما يقع باعتبار تغير الاعتقاد
ومع الاكره لا دليل لا بنبذ له فكان القول لان ذلك امر لا يعلم الا منه ومن اكره على الزنا
ففعل حرام لم يكفر سلطان لان الاكره لا يوجد من غيره عند ابي حنيفة وعند ما لاحد
عليه وبه اي بقولها يعني قبل هذا اختلاف في غير زمان لاني زمان لم يكن لغيره
نصرف في الاحكام ولا قدرة على الاكره فكان اكرهه غير عدمه فذلك كان بغيره يوجب
الحكم على زمان اكرهه غير الامامه وفي زمانها كثرة المتغلبة والمتلصبة
والظلمة فكان الاكره يتحقق منهم كما يتحقق من السلطان فافتيا بهدم وجوب الحكم على
المكره على الزنا باي اكرهه كان وانما كانت الفتوى على قولها لانها والشبهة قائمة
واحد بتدري بها وقد قيل ان ابا حنيفة قد رجع الى قولها ومن لم يجعل الاختلاف
بحسب العصر الزمان بقول اخا لا يجب الحكم على الزاني مكرهه عند ما التوجه بالشبهة وقال

ابو حنيفة او لا وهو قول زفر انه محمول لا انتشار الالة في تلك الحال دليل الطواغية
ولو صبر المكروه وامتنع لوجوبه عن الزنا كان مأثورا بذلك لان الزنا لا يباح بوجه
ولا يبرخص به في ملته ولا عصر كتاب الحجج في اللغة المنع مطلقا وفي الشيخ هو
منع الاشخاص مخصوصة عن الاشياء مخصوصة موصوفة باوصاف مخصوصة
على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى عن هذا قال المصنف في موضع نفاذ تصرف قوله رخصة بها
لذكر لان الحجج لا تتحقق في افعال الجوارح واسبابه اي اسباب الحجج التي توجب عندنا ثلثة
الصفه بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عديم العقل وان كان مميز فعقله نا
قص فالنصر محتمل لانه لا يمتد الى مصالح نفسه بحال ولا يعرف طريق تدبير المعيشة
وحفظ المال الذي جعله قياسا لحفظ النفوس والابدان سببا وقواما لكن اذا كان
يعقل الجلب والسلب واذن له وليه يصح تصرفه عندنا وانما المجنون فان عدم الافاقة
كان عديم العقل كصبي غير مميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقصا العقل
كصبي على قل في تصرفاته والرف فان الرفيق له اهلية في نفسه اذا كان عاقلا
بالعقل لكن الحجج يكون عليه المعنى عايد الى حق المولى لئلا يتعطل منافع عبده عليه
ولا يملك رقبته واكسابه لاجل تعلق الدين بها لكن اذا اذن له مولا في التصرف
فقد رضى بابطال حقه اذا تقرر هذا فلا يصح تصرف صبي عاقل مثل البيع
اذا قيدنا بالعاقل لان تصرف صبي غير عاقل لا يجوز اصلا او عبدا بلا اذن
ولي او سيد فيه لف ونشر فالاول بالاول والثاني ولا يصح ايضا تصرف المجنون
المغلوب على عقله بحال قوله بحال يجوز ان يتعلق بقوله للمغلوب فحينئذ معنى انكلا
لا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال دون حال اذا تصرف في حال المجنون سواء اذن
المولى او لم ياذن ويجوز ان يتعلق بقوله لا يصح فحينئذ معنى الكلام لا يصح بحال
سواء اذن له للمولى او لم ياذن اذا تصرف في هذه الحالة وعلى التقديرين المراد
بالمجنون المغلوب الذي يحسن وبغيب وهو المعتوه الذي لا يعيق اصلا
كما قال البيكون مرجع الضمير في قوله ومن عقد منهم مذكور اولان الذي
لا يعيق اصلا هو مسلوب العقل لان المغلوب وهو يعقل اي يعرف
بان البيع سالب للملك والشراء جالب له احسنه عن المجنون المغلوب

والصبي

والصبي الغيرة المتميزة قولية كالاب والوصي والمولى مخير بين ان يجزئه او
يفسخه ولراو بالعقد ما دار بين النفع والضرب بخلاف لانه لا يباح حيث يصح بلا اذن
المولى وبخلاف الطلاق والعناق حيث لا يصحان وان اذن المولى ومن
اتلف منهم شيئا الغيرة فعليه ضمانه فيؤدى البيل من مال الصبي و
للمجنون حاله والعبد يلزمه الاداء بعد العتق ولا يصح طلاق الصبي او
المجنون لقوله عليه السلام لا طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه ولا
اعتاقهما التحفة في الضرر ولا اقرارهما بثبوت نقصان في عقليهما وصح
طلاق العبد العاقل البالغ لعموم ما رويناه من الحديث واقراره ايضا
في حق نفسه لغيا ما اهلية لكونه انسانا مكافا لاي لا يصح في حق سيده رعاية
لجانبه لان نفاذه لا يعرى عن تعلق الدين برقبته في حق سيده عاية او
كسبه وكلاهما اتلفا لافا لافا العبد بحال هذا تغريغ على قوله لا في حق سيده لزمه
بعد عتقه لوجود اهلية وزوال النع وانما يلزم في حال لقيام المانع وان
اقر بحد او قود تغريغ على قوله واقراره في حق نفسه لزمه في حال فلا يؤخر الى عتقه
لانه مبقى على اصل الحرية في حق الدم حتى لا يصح اقرار المولى عليه بذلك
ولا يحجر على السيد الفسخة تعتري الانسان فتجده على العمل بخلاف موجب
الشرع او العقل وان كان مبذرا فمفديا يتلف ماله ومن بلغ غير رشيد
ومعنى الرشد ان ينفق المال فيما يحل وبملك عما يحرم ولا يتصرف فيه بالتدبير
والاسراف لا سلم اليه ماله اتعاقا لقوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء اموالهم الى قوله
فان النسم منهم رشدا لا ينما لم يبلغ سنه اي غير الرشيد هما وعشرين سنة
فان بلغها دفع اليه ماله لان هذا سن مظنة الرشد لانه حال كماله لكونه جديا وفيه وانما
قيد بقوله غير رشيد لانه لو بلغ رشدا ثم صار سفها لم يمنع عنه المال عند ابي حنيفة
وان لم يؤنس رشده اذ الفائدة للمنع بعدها فلزمه الدفع وان تصرف غيره
شيئا شئ في ماله قبل ذلك اي قبل الاجل المذكورة نفذ تصرفه لقيام
اهلية هذا عنده وعند الشافعي يحجر على السيد ولا يدفع اليه ماله مالم
يؤنس رشده لطاير النص المذكور انفا ولا يصح تصرفه لانه مبذر بصرف

ما له خلاف مقتضى العقل فيجوز عليه نظره اعتبار بالصبي بل هذا او
 الى لان الثابت في حق الصبي احتمال التبذير وفي حق السفية حقيقة ولهذا
 يمنع ما له عنه لكن المنع لا يغيب بدون المحر لان بتلف بلسانه ما منع عن يده
 ولا يخيصة انه مخيط جرع اقل بالع فلا يحجر عليه كالرصيد وهذا لان المحر سلب
 الولاية عن نفسه وفي ذلك اصدار اوصية واحاقه بالهايم وان ضرر حال فلا ير
 تكسب لاجل التبذير الذي هو ضرر وان لان الاعمال لا يحتمل لاجل الادنى فان باع لا
 ينفذ تغيب على قوله لا يصح يصرفه وتمليك لقوله وان كان فيه مصلحة اجازة الحا
 كم لان ركن التصرف قد وجد والتوقف انما كان لاجل النظر له وقد نصب الحكم
 ناظر افخرى المصلحة فيه وان اعتق السفية المحجور عبده نفذ العتق عندهما
 فلا فالشافي لان الاصل عندهما ان كل تصرف يوثق فيه النهز يوثق فيه
 المحر وذلك لان كل من الهازل والسفية يخرج كلامه على خلاف نهج العقلاء
 اتباع الهوى ومكابرة للعقل لا لعدم العقل وعتق الهازل صحيح فكذا
 المحجور وعند الشافعي ان المحجور بسبب السفية بمنزلة المحجور بسبب الرق حتى لا ينفذ
 بعده شئ من تصرفاته سوى الطلاق والرق ينفذ لا يملك العتق فكذا المحجور
 بالسفية وسعي العبد في قيمته لان المحر كان لعنى النظر وموجب رد العتق لكن
 لما كان غير قابل للرد جعلت القيمة عوضا عنه وان تبرر المحجور عبد صح تبرره
 لانه ايجاب حق العتق فيعني بحقيقة لا انه لا يجب السعاية مادام الملو
 الى حي البقاء العبد على ملكه فان مات المحجور قبل رشده سعى العبد للورثة في
 قيمته مدبر لانه عتق بموته وهو مدبر فصار كما لو اعتق بعد التدبير فانه
 يلزم العبد السعي بقيمته مدبر او قد مرت ببيانها ويصح تزوجه اي المحجور
 لان النكاح لا يوثق فيه الهزل ولانه من احوال الحج الاصلية بمثل لان من
 ضرورات النكاح وان ستم لها اكثر من مهر المثل بطلت الزيادة على مهر
 المثل لانه لا ضرورة فيه وتخرج زكوة مال السفية لانه واجب عليه قيد بالسفية
 احتراز عن مال الصبي اذ لا زكوة فيه كما بين في محله وينفق منه
 عليه اي يفرض له نفقة في ماله وينفق لما ضي ذلك عليه وعلى من

تلزمه

تلزمه نفقة كاولاده وزوجته ومن يجب على السفية نفقة من اقراره
 لان اقراره وولده وزوجته من احواله الاصلية والاتفاق على اقراره واجب
 عليه حقا والسفية لا يبطل حقوق الناس ويدفع القاضي قدر الزكوة اليه
 ليؤدي به وذلك بنفسه الى المصرف لانه لا يد من نية كونها عباده ويؤكد عليه
 امينا الى ان يؤديها اي يجعل عليه امينا بمنعه من صرف ذلك الى غير مصارف
 الزكوة فان اراد المحجور حجة الاسلام وهي التي تجب في العمر مرة واحدة
 بخلاف الثانية وما بعدها تكون تطوعا وفيها انلاف المال فيمنع عنها
 لا يمنع منها لانها واجبة بايجاب اليه تعامن غير منع العبد فيعان
 على اقامتها ولا يمنع من عمره واحدة استحسانا لان العلماء اختلفوا في
 انها واجبة اولا والاختلاف دليل الامكان فلا يمنع منها ايضا وتدفع
 نفقة الى ثمة ينفق عليه في الطريق من الحاجة وانما هو قائما باقيا بافعال
 الحج او العمرة والنفقة لا تدفع اليه لانه لا ينفقها في غير محلها وذلك بوجوب تعطيل
 تلك العبادة وتصح منه الوصية في القرب جمع قربة وهي ما يتقرب به الى مرضاة
 الله تعالى وابواب الخير كالوقوف على العلماء والوصية للفقراء لكن تنفذ وصية ذلك
 من الثلث لان النظر في ذلك ويجوز على المفتي الما جن هو الذي يعلم بيا نفقة
 ما جن الناس يحيل لاسقاط الزكوة واسقاط الشفقة ويغني للمراة بانها
 اذ اكرت تبين من زوجها ونحوها ويجوز الطيب كجاء الى الذي لا يعلم دواء الامر
 فيبقى دواء كادى بحر الحارى المفلس هو الذي يكرى الدابة وباخذ الكراء
 فاذا جاء اواراة السفر لا دابة له ولا مال له ليشتري به الدابة فينقطع
 المكثري عن الرفقة فيحجج بمؤلا و اتفاقا دفا للضرر الناس ولو
 ويمنع مكان قوله ويجوز كان اولا لان هو لا يحجرون حقيقة بل يمنعون
 قد حقق ذلك ابى كمال يامشا ولا يحجر على فاسق ويجوز عند الشافعي نجر الله عن
 الفسق وعقوبته عليه كما يمنع عن قبول شهادته وقوله لعن
 فان آتست من هم رشدا و دفعوا اليهم اموالهم الية وقد انشئ منه نوع
 شدا فيتنابو له النكحة المطلقة ومفضل والذي يغيب في التجارات

سلامة قلبه ولا يصير عنها اذا كان كل واحد منهما مطلقا لانه لا

الحجر للفاد في المال الدين ولا يحجر على مديون حر لان في الحجر ابدار
الاسلية فلا يجوز لدفع ضرر خاص ولا يبيع القاضى ماله فيه يعني لو
طلبه باب الديون ان يبيع القاضى مال المديون وبوقيلهم ديونهم
لانه نوع حجر بل يجب ابد حتى يبيع ماله بنصفه لان قضاء الدين
واجب عليه والمما طلمه ظلم فيجب احكام دفع الظلم وايضا للحق
الى مستحقه فان كان ماله من جنس دينه بان كان دينه وراهم او دنا
شبهه وماله كذلك وراهم او دنا شبهه او احكام منه ويبيع احد النقدين بالآخر
استحسانا يعني بان كان دينه وراهم له رشا شبهه او بالعكس من ذلك
باعها القاضى في دينه استحسانا عندنا في جنيقة والقياس ان لا يبيعها كما
في العروض ولهذا لم يكن للداين ان يأخذ حبه مع انه له ذلك اذا ظفر
بحجره حقه وجبه الاستحسان انها متحدان في الثمنية والمالية مختلفان
في الصورة والجنسية فبالنظر الى الاول ثبت للقاضى ولاية الصرف والنظر
الى الاختلاف يمنع الداين على الاحد بنفسيه عملا بالثمين بخلاف العروض
فان الاوضاع تتعلق بصورها واعيانها والنقود وسائل فافترقا عند
هما الحجر عليه اى للقاضى ان يحجر على المديون ان طلب غراما
يمنع من التصرف والاقر الغراماء الذين حجر لاجلهم ويبيع احكام
ماله ان امتنع المديون عن بيعه بنفسيه او بوكيله والحق الغراماء ويقسم
بين غرامائهما بالخصص وان اقر حال حجره بحق يوجب مالا لزمه ذلك بعد
قضاء ديونه لاني الاحمال لانه تعالى بما في يده من اكال حق الاولين فلا
يمكن من ابطال حقهم بالاقر لغيرهم اما لو استفاد ما اخر بعد
الحجر نفرد اقراره فيه لان حق ارباب الدين لم يتعلق به
حيث كان وقت الحجر معدوما ينفق من مال المغلس المحجور عليه
اولا وعلى من يلزمه نفقته كائن من كان كزوجته واولاده وزوي احوال
مه لان حاجة الاصلية مقدمه على حق الغراماء او الحق الذي اشتهت

الشرع

الشرع لغيره لا يبطل بالحجر والفتوى على قولها في بيع ماله لا امتناعه وتبا
ع النقود ولا يتم العروض ان لم تنف النقود بالديون ثم العقار ايضا كذا
لك يبد بالاسبه فالاسبه ويترك له شئ من ثياب يدينه يعني لو
من كل نوع كقميص واحد وسراويل واحد وعتامة وهدم جبال الكفاية
بقع بذلك والضرورة تندفع به وقد يستدل لهما بما روي ان النبي
عليه السلام باع على معاذ بن جبل رضى وقضى وبونه وقيل
يترك له دستان اى اثنتين اثنتين من كل نوع ويباع ما عدا ذلك لا
ن ثيابه اذا لم تعد ويقعد في بيته ملوما محسورا اذا غسل ثيابه و
الظاهر ان الناس يتفاوتون في مثل ذلك فينبغي للحاكم ان يعتبر حال
الفلس ومرتبته ووجاهته ووجاهة بين الناس ويبقى له ما يليق
بذلك لان حق نفسه مقدم على حق الغير كما في تجهيز الميت ومن
افلس وعنده متاع رجل كان قد شراه منه ولم يزن له الثمن فرب
المتاع اسوة الغرماء او مساو الغرماء فيه لان حقوقهم ما وبتة في القوة
بخلاف ما اذا كان ذلك المتاع عند المثلث لتعلق حقه فيه مخصوصة
فلا يشارك فيه غيره ان ادب عنه انه قبضه بان باعه واحترز به عن افلس قبل
قبضه من شراه فان باعه لا يكون اسوة الغرماء بل لان يحبس المتاع
حتى يقبض الثمن وعن افلس بعد قبضه بغير ان باعه ان يسترده
ويحبه بالثمن فصل في بيان حد البلوغ وما يتعلق بذلك من الاحكام
فعندنا يحكم ببلوغ الغلام عيه به لانه يصدق على الصبي والبالغ بالاحلام وهو ان
يرى في المنام انه بهما مع فينزل والانزال وطى في البفظة او الاحبال اذا جا
مع امراته فحبلت منه فهذه الثلاثة يثبت به البلوغ حقيقة في حق العلامة
ويحكم ببلوغ الجارية بالحض اذ ارات الدم والاصلام انما وجدت
لذة الانزال في المنام او الجمل ان اظهرت عليها علامات فلهذه المذكورات
يشبهت ببلوغ الجارية حقيقة ولم يذكر الانزال في علامات بلوغها
ان اقل ما يعلم انزالها بخلاف الصبي فان لم يوجد شئ من ذلك

فصل
في بيان حد البلوغ
وما يتعلق بذلك من الاحكام
فعندنا يحكم ببلوغ الغلام عيه به لانه يصدق على الصبي والبالغ بالاحلام وهو ان يرى في المنام انه بهما مع فينزل والانزال وطى في البفظة او الاحبال اذا جا مع امراته فحبلت منه فهذه الثلاثة يثبت به البلوغ حقيقة في حق العلامة ويحكم ببلوغ الجارية بالحض اذ ارات الدم والاصلام انما وجدت لذة الانزال في المنام او الجمل ان اظهرت عليها علامات فلهذه المذكورات يشبهت ببلوغ الجارية حقيقة ولم يذكر الانزال في علامات بلوغها ان اقل ما يعلم انزالها بخلاف الصبي فان لم يوجد شئ من ذلك

في حق الغلام او بجارية فانه انتم له اي الغلام من مولده ثمانية عشرة
سنة على ناول حول او لعام ولها اي الجارية كذلك سبع عشرة سنة
حكم ببلوغهما عند اربع ووجهه على ما قالوا انه جاء في الحديث ايما صبي
حج ولو عشر حج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ومن المعلوم انه انما ينفخ
عن احصائه بان ياكل ويشرب وحده وينعاطي مصالح
نفسه بيده اذا تم له سبع سنين فاذا ضمت الى العشرة صار
المجموع سبع عشرة ثم ان لا يخرج عن عهدة حجة الاسلام
الا بعد سنة اخرى فكم له ثمانية عشر سنة ومقتضى العادة انه
يكون الاثنى اسع شوا من الذكور فتقصت عنه القدر المقتضى
اعنى الواحد خصار سبع عشرة سنة وعندهما اذا اتم عمر كل منهما خمس عشرة
سنة حكم بشبوت البلوغ فيهما اي في الغلام و بجارية ورواية ايضا عن
الامام الى حنفية وبه يغنى وبه قال الشافعي للعادة الغالبة ان العلامات
تظهر في هذه المدة غالباً فجعلوا المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة
و ادنى مدته اي اقل مدة البلوغ له اي الغلام اثنا عشرة سنة ولها اي
بجارية تسع سنين اذ قد يظهر لهما في هذا السن علامة البلوغ واذ ارا
حقا اي اذا قارب الغلام و بجارية الحكم واشكل ام هما في البلوغ بان البلوغ
لما كان حاصله في هذا السن ولونا وراو كان مما يعرف منهما كما
لحيض قبل اقرارهما به ضرورة كتاب الماء ذرن الاذن في اللغة الا
علام في الشرع فك الحجة الثابت بالرف فكان المولى اعلم العبد بفك
الحج عنه واعلم التجار باجازية لتصرفه حتى يعاملوه ولو
قيده بان قال في التجارة كان اولى لان الحج لا ينفك
عن العبد الماء زون في غير باب التجارة واسقاط الحق
عندنا يعنى حق المنع لاحق المولى لانه مع افتضا
صه باذن العبد غيب صحيح لان حق المولى لا يسقط الا بالا
ذن ولذلك يأخذ من كسبه جبراً والمقط هو المولى ان كان المادون

رفيقا

رفيقا والمولى ان كان صبياً وعند زفر والشافعي هو توكيل و انابة ثم تصرف العبد
عطف على المعنى فكله قال اذا اذن المولى ينفك العبد من الحج ثم تصرف الى احره
باهليته التي هي ثانية له باعتبار الادمية ولهذا لا يرجع على المولى بما لحقه من
العهد عن اداء الثمن وغيره فلا تلزم سيده عهدة فاذا اذا اشترى شيئاً لا
يطلب الثمن المولى لانه مشتري لنفسه والوكيل يطلبه من الموكل ولا يتوقت الاذن فمجموع
المعطوفين متفرع على مجموع جزء التعريف على التوزيع فان عدم الرجوع لكون
الاذن فك الحج وعدم التوقيت لكونه اسقاطاً فان الاسقاط لا يتوقت الا ان اثر
هذا عن قوله ثم تصرف العبد باهليته لان ظهور التفريع الاول بواسطة فلو اذن
له المولى يوماً او شهراً او وقتاً محدداً لا يصح ذلك التوقيت بل يتبادر هذا التفريع
على قوله ولا يتوقت وعند زفر يتوقت فهو اي العبد ماذون دائماً يعنى تصرفه
بعد ذلك الوقت ايضا يكون كما هو قبله لا يزال كذلك الى ان يحجر عليه ثانياً فيعود
محجوراً كما كان قبل الاذن ولا يختص اي لا يختص تصرفه بما اذن له فيه من اله
التجارة كما بين في التفريع عليه حيث قال فان اذن له في نوع من التجارة كان ما
ذرن في سائر الانواع وقال زفر والشافعي يختص تصرفه بما اذن له فيه كما يختص
بالوقت الذي عينه لان الاذن توكيل من المولى استنابة لا يستفيد الولاية
بذلك ولذلك بملك الحج عليه بعده فالحكم يثبت للمولى دون العبد فيختص
بما حصه به كالمضارب ولنا ان الاذن انما هو اسقاط الحق ذك الحج
فتظهر مالكية العبد به والاسقاط لا يتوقت بزمان ولا يختص بنوع
من الاعيان واذا ظهرت مالكية العبد كما قررناه يصير متصرفاً بما هو مقتضى اصل
الخلقة اعنى النطق والعقل اللذان هما ملاك التكليف بخلاف الوكالة والمضاربة
فانها ليست بلسقاط بل هي انابة فتحمّل التخصيص والتوقيت وما دى وما
دراهما على حكم عدم قوله ويثبت اي الاذن صريحاً ودلالة شرعية منه في بيان
انواع الاذن وتفرعية فهو كما ثبت بالصريح نحو ان يقول العبد اذنت لك في
التجارة او اذنت لك في البيع والشراء ونحو ان يقول له ابحر في البر او في الصرف
او اشتغل بالخيطة او الصياغة كذلك يثبت بالدلالة مفسره المص بقوله بان يرى

عبد أي على المولى سبيع ويشترى ما اراد فسكت المولى ولم ينهر سواء كان ذلك
البيع أو الشراء للمولى أو لغيره بامر أو بغير أمر كما إذا امره بشيء لولده
أو امرأته أو كان الأمر غيره منهم أو من غيرهم صحيحاً كان ذلك البيع والشراء
أو فاسداً فكل ذلك يثبت الاذن إذا رآه المولى وسكت عنه قوله ولما ذون
إذا ناعاً ما خبر مقدم والمبتدأ قوله أن يبيع إلى آخره. يعني أن الاذن العام هو
ما يكون شاملاً لجميع التصرفات أو دفاعاً على تصرف بعد تجارة لا بشرأ بشيء
بمعينه كالوقال له اشتري فرس فلان أو طعام الأكل أو ثياب الكسوة نحو أن يا
مره يشراه طعام العيال أو كسوتهم فتدبذلك افتراضاً عن الطعام الذي تجزبه
والثياب التي يبيعها والقياس أن يكون الكل إذا ناعاً لما مر أن الاستحسان إذا ذلك
لأن هذه المذكورات من باب الاستخدام ولو جعل ذلك إذا ناعاً باب استخدام
المولى عبده خوفاً من لزوم الاذن له في سائر التجارات فقلنا إذا امره بتصرف
يحصل منه الربح والنماء صار مأذوناً مطلقاً لأن ذلك لا يحصل بعقد واحد
بل يحتاج إلى عقود متكررة ومبايعات متكررة بخلاف الاستخدام فإنه امر بعقد
واحد عرفاً فلا يصير به مأذوناً وإذا امره بما يتناول الجنس كان له نقد أو نسيئة
ويشترى كذلك ما بدله من أنواع الأعيان لأنه أصل التجارة ويوكل المأذون
بهما أي بالبيع والشراء لأن التوكيل من توابع التجارة ويسمى ويقبل السم لأن
كل منهما تجارة أيضاً ويرهن شيئاً لانفسه ويرهن لغيره من توابع التجارة
فإن الرهن إيفاء من وجه والارتهان استيفاء من وجه ويزارع ويشترى
بذراً برزعه لأن في الأول تحصيل الربح وفي الثاني قصده قال عليه السلام الزرع
يتاجر به ويشاركه عتاً أي له أن يشاركه شركة عتاً لأنها من عادة
التجار وإنما قد يقول عتاً احترازاً عن المفاوضة لتضمنها الكفالة والمأذون
لا يملكها ويستأجر ما يحتاج إليه كالذابة والبيت واللاجير ويوثر ما يملكه من
ذلك ولو وصليه نفسه أي له أن يوثر ولو كان ذلك الموثر نفسه خلافاً للشافعي
فإن عنده ليس له ذلك لأن هذا تصرف في نفسه والاذن لا يشمل لأن المولى
إنما اذن بالتصرف في غيره لا في نفسه ولهذا لا يملك بيع نفسه ولنا أن ذلك من

صيع التجار فينظم الاذن وذلك في الحقيقة ليس تصرفاً في نفسه بل في منافع و
أما بيع نفسه فإنه يشمل على إبطال الاذن فيعود على موهبه بالنقض ولأن أيضاً
ويرفع للمال مضاربة في الكافي أن دفع فقد استأجر وإن أخذ فقد أجر نفسه
والاستجار والاجارة من باب التجارة ويبضع أي يدفع لغيره بعض المنافع
بضاعة ويغير شيئاً في يده ويؤجل عزيمته ويصلح له فان ذلك من عادة التجار وغير
بدين لأنه من توابع التجار إذ لو لم يصح له يعامله أحد وورثته وغصبان الاقران هما
من توابع التجارة أيضاً أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن ضمان الغصب ضمان
معاوضة لأنه عليك المغصوب بال ضمان ولو باع أو اشترى بغير يبرحاً
اتفاقاً التقدر الاحتراز عنه في أكثر المبيعات ولو كان ذلك بغير فاحش جاز عند
إيصال خلافهما لأن الغبن الفاحش منه بمنزلة التبرع عندهما فلا يدخل تحت الاذن
ولأنه تجارة والعبد إنما يتصرف بأهلية نفسه فصار كالحرة ولو جازى العبد المأذون
في مرض موته ومع المحاباة هي ضد الغبن الفاحش أي باع ما ب وهو عشرة نخعة
مثلاً يعتبر ذلك حتى من جميع المال الذي بيده أن لم يكن عليه دين يعني إذا يكن
مذنباً والمسئلة بما لها يعتبر المحاباة من جميع المال وإن كان عليه دين فمن جميع
ما بقى يعني لو جازى في مرض موته وهو مدينون يصرف ما بيده من المال إلى الدين
نقدان فضل شيء بعد الدين يصرف إلى المحاباة من جميع ما بقى لأن الإقتصار
في الحر على الثلث بحق المورثة ولأوراث للعبد وإن كان الدين محيطاً بما في يده
تصرف إلى الدين ولم يبق شيء أدى المشتري جميع المحاباة أو رد المبيع يعني
يقال له أو جميع المحاباة كما فيما فرضنا يقال للمشتري بخمسة أما أن تؤدى
العشرة تماماً أو رد المبيع فأيهما فعل جاز له أي للعبد المأذون أن يصيغ
معاملته وهو الذي يشتري منه أو يبيع بالذات أو بالواسطة وكذلك من يطعمه
فإن ذلك من ضرورات التجارة يستجلب بالقلوب المعاملين ويحيط من الثمن
بغيب أي بسبب غيب وجد في مبيع قدر أعمد خطه بين التجار لأنه من ضميرهم
وقد يكون الخط انقلبه من قبول المعيب بخلاف الخط من غير الخيب وخط الزيادة
على ما عهد لأنه تبرع محض بعد تمام العقد وليس من ضيع التجار ولا كذلك

المحابة لانه قد يحتاج اليها ويأذن لرقيق التجارة يعني لو انه اشترى عبد لجن
البيع والشراء ويعرف طريق التجار فالكسب فله ان يأذن لذلك العبد في التجارة
لان ذلك ايضا نوع من التجارة قوله لان يزوج او يزوجه عبده الى آخره معطوف
على قوله سابقا ان يبيع ويشترى او على قوله ان يضيف الى اخره والاول
اقرب على عبده والثاني ابعد على قربه كالا يخفى يعني ليس للمأذون ان يزوج
العبد الذي في يده للتجارة اتفاقا لان ذلك ليس منها ولا من صنيع اهلها لان
يصير معيوباً وناقصاً ومديوناً بسبب شغل رقيقه بذلك من حيث لزوم
النفقة وغيرها وكذا اليسر له ان يزوجه امته عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما
لا بى يوسف هو يقول له تزويج الامته لان تحصيل المال بمنافعها فاشبه اطرافها
ولهما ان الاذن انما يتضمن ما يكون تجارة او موطأ اليها وهذا ليس بمأذ
ذلك هو بعينه على عدم جواز تزويج العبد وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون لو
المضارب وشريكه العنان والآب والوصى ولانه ان يكتب ما يده من الرقيق لان ذلك
ذلك اسقاط للملك عن رقبته وانساب للدين في ذمة مفلس الا ان يجيزه المولى ولم يكن
عنه دين اصلا فلو اجاز له المولى وعليه دين فلكاتب باطله لانه تعلق بحق الغرماء
او بعتق لانه فوق الكتابة ولو كان العتق بمال فلما لم يملك ان يكتب فاولى ان لا يملك
الاعتاق مطلقا الا ان يجيزه المولى ولم يكن عليه دين ولو كان مديونا يصمن المولى
قيمه لغرماء المديون على قولهما او يعرض معطوف على ان يكتب لى ليس للمأذون
ان يعرض لانه تبرع ابتداء فلا يملك او يهب لاحد شيئا مما في يده ولو كانت الهبة
بعوض لان الهبة تبرع محض سواء كانت بشرط العوض او لا او يهدى لاحد شيئا
قوله الا اليسير من الطعام استثناء من الهدية فقط يعني ليس للمأذون ان يهدى
الا ان يكون ما اهداه شيئا يسيرا كالرقيق ونحوه لانه من ضرورات التجارة و
في التصريح بالطعام اشارة الى انه لا يجوز ان يهدى من غير المأكول اصلا والمجوز
لا يهدى اليسير ايضا لا يجوز للعبد المجوز ان يهدى لاحد شيئا ولو كان يسيرا
لانه لا اذن له اصلا فكيف يثبت ما هو من ضروراته وعن ابى يوسف في رواية
انه اذا دفع المولى الى عبد المجوز قوت يومه فدعا العبد بعض رفقائه للاكل معه

من ذلك فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر فليس له ان يدعو احدا للاكل
معه من ذلك لانهم لو اكلوه قبل مضى الشهر يتضرر به المولى بخلاف قوت اليوم وهذا
ظاهر قالوا ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها باليسير كالرقيق ونحوه
نحوه لان ذلك غير ممنوع عادة وهذه المسئلة ليست من هذا الباب لكنها
ذكرت للمناسبة وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة هي اسم لمبادلة المال وما في
معناها اي في حكمها كبيع وشراء هذا نظر للتجارة واجازة هذا الى آخره كذا
هو في معنى التجارة صورة الدين بسبب الاجارة ان يوجر شيئا ويقبض الاجرة ولم يسم
المستاجر حتى انقضت مدة الاجارة فوجب عليه رد الاجرة والشاهد ان غرم غصب
ومحمد امانه لانه يصير مضمونا عليه وبالضمان يملك فصار من قبيل ضمان التجارة
وعقارته شراها المأذون فوطئها فاستحققت بصيغة المجبول اي ظهر لها مستحق
ورجع البايع على المؤذون بمنتهى كل ذلك من قوله وما لزم الى ههنا في حكم المبتداء
وما عطف عليه مرفوع ايضا بالخبر والعطف والخبر جملة قوله يتعلق برقبة اي
يلزم المأذون ويصير ديناً عليه في بيع في ذلك كله ان لم يفده المولى بان يوفي ذلك
عنه استحقاقه فان لم يفعل المولى يبيع المأذون وفي قوله ان لم يفده المولى اشارة الى
ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضرا لان اختيار الغداء من الغائب غير متصور
لان الخصم في رقبة العبد هو المولى فلا يجوز البيع الا بحضوره وبحضرة نائبه بخلاف
بيع الكسب فانه لا يحتاج الى حضور المولى لان العبد خصم فيه ويقسم ثمنه وفي يد من
كسبه بين الغرماء بالخصم فيضرب كل من ارباب الديون في ذلك بمقدار حقه سواء
كان كسبه قبل لزوم الدين او بعده او كان اتمه اي ذهب له فقبل الهبة او ملكه
ياى وجه كان وقال زفر والشافعي لا يبيع هو وانما يبيع كسبه في دينه لان الغرض
من الاذن انما هو تحصيل مال فائت لا تقويت مال حاصل وذلك مقتضى تعلق
الدين بكسبه دون رقبته فيؤدى دينه مما في يده دون ان يبيع فيه ويبقى ما فضل
عن الدين للمولى بخلاف دين الاستملاك لانه جنائية واستملاك الرقبة بالجنائية
لا يتعلق بالاذن ولنا ان الواجب في ذمة العبد ظهري وجوبه في حق المولى فيتعلق
برقبته كسبها كدين الاستملاك والجامع بينهما دفع الظر عن النكس بسببه

وهذا لان سببه التجارة وهي دخل تحت الاذن وما بقي عليه من الدين بعدم وفاء
المال والرقبة يطالب الماذون به بعد عتقه لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء
الرقبة ولا يباع ثانيا لان المشتري يمنع عن شراء فيؤدي الى امتناع البيع الكلية
فينظر الغرماء وما اخذه سيده منه قبل لزوم الذين به لا يسترده لوجود شرط
الخلوص له وهو خلوة عن الدين وله ان غلة مثله اى المولى ان ياخذ من كسب الموزون
مقدار غلة مثله مع وجود الدين على الماذون والماد من غلة المثل مقدار ما يملكه
عبد اخر مثله حتى لو كان غيره يكسبه كل يوم عشرة دراهم فكسبه هذا عشرين
مثلا كان للمولى ان ياخذ منها عشرة والعشرة الاخرى تصرف الى ديونه استحسانا
والقياس ان ياخذ مع وجود الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاحتسان ان
في ذلك نفع الغرماء لان حقهم يتعلق بمكاسبه ولا يحصل المكاسب الا ببقاء الاذن
في التجارة ولو منع من اخذ الغلة يحجر عليه فيسند بابا لاكتساب والزائد عليها اى
على غلة المثل للغرماء في اخذونه بالخصص ويحجر الماذون بامور بعضها صريح و
بعضها دلالة ومنها ما يختص بالذكور ومنها ما يختص بالاناث وشرع الا
المص في بيانها حيث قال ان اباؤنا وقال زفر والشافعي وما لك واحدا لا
ينحجر لان الاباؤ لا ينافي ابتداء الاذن فلان لا يمنع بقاءه وهو دون اولي
ولنا ان العادة جرت بان المولى لا يرضى بتصرف عبده الخارج عن طاعته فكان
حجرا عليه دلالة قال قاضيان الماذون المدبر لا ينحجر بالاباؤ مات سيده اى
وينحجر العبدان مات مولاه او جن السيد جنونا مطبقا اى مستمر وفي الزينة
ان مادون السنة غير مطبق او حق السيد بالحر جال كونه مرتدا لان الحقوق
موت حكما او حرسه عليه وعلم به اى بالمحجر اكثر اهل سوقه ان كان ينحجر في السوق
او من يجري بينه وبين الماذون المعاقبات وعند الشافعي ينحجر بغير علمه وعلم
اهل سوقه فالمسئلة مقيدة بشرطين عندنا احدهما ذكره بقوله وعلم به اكش
اهل سوقه والثاني ان يعلم العبد الماذون التجارة وله ان تركه سهوا اما الشرط
الذي ذكره فلدفع الضرر من الناس لثأر حصصهم الى ما بعد العتق وهذا اذا كان الاذن
سائعا واما الشرط الذي لم يذكره فلدفع الضرر عن الماذون فانه يلزم قضاء الدين

من خالص ماله بعد العتق وما رضى به وينحجر الامة الماذون لها ان تستولى لها المولد و
قال زفر لا ينحجر بالاستيلاء وهو القياس لان الاستيلاء لا يمنع الاذن ابتداء فان
المولى اذا اذن لام ولده جاز فكذا بقاءه وجه الاحتسان ان في استيلاء المولى له الدلالة
على حجرة عليها لان العادة جارية بتخصيص امها والاولاد وعدم رضاء موليتهن باختلاف
بالرجال في المعاملة والتجارة ودلالة الحجر كهرجه وانما صحح الاذن لام الولد لان الدلالة ا
اعتبار لها مع التصريح بخلافها لا اى لا ينحجر الامة ان دبرها اذ عادة بتخصيص الدبرة فلم
توجد دلالة الحجر فتبقى على ما كانت بالاتفاق ويضمن المولى القيمة للفرم فيها اى في
صورة الاستيلاء والتدبير ان كان عليه ما دين محيط بفرم المولى قيمتها لانه ان تلف محلا
تعلق بحق الغرماء اذ به يمنع البيع وقد كانت حقوقهم تقضى منه والمتلف غارم بالحالة
ولا يفرم ما زاد على القيمة لانه لا يحبس الرقبة فعليه قيمتها قوله وقراره اى الماذون بعد
الحجر يدان او بان ما في يده امانة يعنى اقر بما في يده امانة متغيرا وغصب صحيح ببيان الحال للماذون
بعد الحجر عليه وبالميزم من اقراره دفاقا وخلافا ثم ان صحة اقراره بما ذكرنا هو قول
الامام ابو حنيفة خلافا لهما لان الصحيح لا يقرر العبد بما في يده ان كان هو الاذن فقد زال
بالحجر وان كان هو اليد فقد بطل بها الحجر لان يد المحجور عديمه معتبرة وصار كذا اذا اخذ
المولى كسبه في يده في حق رقبة بعد الحجر فان اقراره لا يصح في حق نفسه لانه ملك المولى و
الاقرار من العبد لا يصح في حق مولاه والاقرار في حق ملك الغير لغو محض ولان الصحيح هو
اليد ولهذا لا يصح اقراره فيما اخذ مولاه منه قبل الاقرار باليد باقية فائمة والحجر انما
يبطل اليد اذا كان فارغا عن حاجته واقراره دليل يحقق الحجة بخلاف ما خوذ منه قبل
الاقرار لثبوت يد المولى عليه حقيقة وحكما فلا تبطل يد المولى باقراره وان استغرق دينه
رقبة وما في يده يعنى لو لم العبد الماذون ديون تحيط بما في يده من كسبه وقيمة رقبة لا
يملك سيده وما في يده من كسبه فلو اعتق المولى عبدا مما في يده يعنى لو ان المولى في تلك
الحال اعتق عبدا مما في كسبه لانه لا يصح عتقه عند البيع وعند ما يملك المولى ما في يده يماذونه
فيصح عتقه للعبد الذي في كسبه وبه قال الشافعي ومالك واحمد ولكنهم قيمته لان الماذون
لا كسبه كان في ملك المولى وكل شئ كسبه العبد حال كونه مملوكا يكون ملكا لمولاه بحكم
القاعدة ولا يخفى ان الملك للمولى في اكتساب العبد بما يثبت خلافه عن العبد عند فراغه

عن حاجته كذلك الوارث مال المورث واذا كان الدين مستغرقا لا يثبت ملكه لها و
العنق فرع الملك وان لم يستغرق الدين اكسب العبد ورقبة صح عتق المولى العبد الذي هو
من كماله دون اتفاق الماعندهما فلما لم ينعده فلان قليل الدين مما لا بد منه غالباً فلو
جعلناه مانعاً لانسداد باب الانتفاع بكسب العبد فيحصل المقصود من الاذن قوله ويصح
بيعه عطف على خبر الفاء اي يجوز بيع العبد للمأذون من سيده متاعه بمثل القيمة اذ لا بد
حاجته باجتناب عن ماله وليس في البيع بمثل القيمة ابطال حق الغرماء لا باقل اي لا يصح بيعه
منه بنقصان منها ولو بغير سيرة كافية من التهمة ولان حق الغرماء يتعلق بالقيمة
وفي البيع باقل ابطال حقهم هذا عندنا ببيع واما عندهما فيجوز ويخير المولى بين كمال
القيمة ورد البيع في كافي ان ما ذكرنا من مذهب ابي حنيفة هو قول بعض المشايخ
والصحيح ان قوله كقولهما وكذا بيع سيده متاعه منه اي من المأذون بمثلها اي بمثل
القيمة لا باكثر منها اذ فيه ابطال حقهم فلو باع السيد من العبد متاعه باكثر من قيمته
بقليل او كثير يحيط السيد الزائد عن القيمة لتعلق حق الغرماء بذلك الزائد او ينقص
البيع وحاصل ان البيع جابر من الجانبين بمثل القيمة هذا اذا كان المأذون مديوناً و
اما اذا لم يكن عليه دين فلا يجوز البيع بينهما والاصل في هذا ان المولى لا يثبت له على
عبده دين بحال وما في يده ملك المولى وكذلك لا يثبت العبد على مولاه دين باستوفيه
المولى من العبد مال نفسه واستوفيه المولى من العبد مال نفسه واستوفيه العبد
من المولى لا يخرج عن ملكه فان سلم سيده اليه الى عبد المديون المأذون بالبيع
قبل نقد الثمن سقط الثمن عن دمة العبد لان حق المولى في عين البيع انما يكون من
حيث الجبر وهو قد زال بالتسليم فلو بقي له في الدين ولا يستحق المولى على عبده
ديناً فقط لا محالة اما لو كان الثمن عرضاً يبيع حق المولى فيه لانه ينتقل من العين
الى العين والى هذا اشار المصنف بقوله نقد الثمن لان النقد لا يطلق على العرض وله
اي المورث ان لا يسلمه اي البيع حتى يأخذ ثمنه عن المأذون في تلك الصورة لما عرف ان
للبيع جبراً يبيع لاستيفاء الثمن ويضمن السيد للغرماء باعتاقه المصد
مضاف الى الفاء لانه المأذون حال كونه مديوناً سواء كان الدين
محيطاً برقبته او لم يكن الاقل بالنصب على انه مفعول لقوله يضمن من قيمته

من قيمته ومن الدين يعني اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين اذ لاحق لهم لافي
وهو عكس يضمن القيمة اذ تعلق حقهم بالرقبة وهو اتلفها ثم كانت القيمة اقل و
ضمنها المولى فالباقي من الدين كيف يكون حاله فين المص ذلك بقوله وما
زار من دينه على قيمته طوب به معتقاً يعني يطالب الغرماء به بعد صيرورته
معتقاً لان الدين كان في ذمته وما لزم المولى الا بقدر ما اتلف فبقا الباقي على ما كان في
ذمته فيطالب به وقد صار معتقاً وان باعه اي لو باع المولى عبده للمأذون وهو
مأذون مستغرق وعينه بالعين المجتمعة اي اخفى العبد عن الغرماء مشرباً للقيمة
الاجازة ببيعه واخذ ثمنه من المولى لان الحق لهم والاجازة اللاحقة كالاذن السابق
كافي البيع المرهون قوله او تضمن اي واحد شأوا من السيد والمشتري معطوف
على اخذ ثمنه اي اجازوا البيع قلبهم احد لغيره اما اخذ الثمن قيمة اي قيمة العبد السيد
او المشتري لان حقهم كان متعلقاً برقبته العبد حتى كان لهم ان يبيعوا اذا لم يقضى
المولى حقهم واما تخييرهم في تضمين فلان المولى اتلف حقهم بالبيع والتسليم والمشتري
بالقبض والتفويض في تخيير وفي تضمين اي المتلفين شأوا فان ضمنوا السيد ثم رد العبد
عليه عيب رجع السيد عليهم اي على الغرماء بالقيمة وعاد حقهم في العبد لان سبب
الضمان زال وهو البيع والتسليم فعاد كل حق الى اصله هذا اذا رده عليه قبل القبض
مطلقاً او بعده بقضاء لانه فسخ من كل وجه وكذا اذا رده بخيار الشرط والرؤية
وان رده بالعيب بعد القبض بغير قضاء فلا سبيل للغرماء على العبد ولا للمولى
على القيمة لان الرد بالتراضي فاله وهو بيع في حق غيرهما وان فضل شيء من
دينهم رجعوا به على العبد بعد الحرية وان باعه اي لو باع المولى عبده للمأذون المديون
واعلم المشتري بكونه مديوناً ثم جاء الغرماء بعد ما قبض المشتري العبد للغرماء
رد العبد للبيع ان لم يصل ثمنه اليهم انما اعتبر هذا الشرط لانه اذا وصل اليهم الثمن
لا يكون لهم حق الرد للبيع لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة
اذ حينئذ لهم ان يقولوا غما قبضنا الثمن لاعتقادنا انه تمام القيمة بذلك قال وان
قد وصل ثمنه اليهم ومحاباة في البيع فلا اي ليس لهم رده اما ان له رده فلان حقهم
تعلق به وهو الاستيفاء مجزأ وقد قات بالبيع فلم يرد ان يرد له واما انه ليس لهم رد

ذلك كان الثمن قد وصل اليهم بوجه ما فلا نهم قد استوفوا حقهم في الدين فسقط حق
 الاسترداد فان غاب البايع اعني المولى بعد ما باع وسلم فالمشتري ليس خصما لهم
 ان انكر الدين ولو انكر كون العبد مديونا وهذا عندنا في حنيفة ومحمد وعندنا في يوفى
 هو اى المشتري خصم عند غيبة البايع فتسمع دعواهم على المشتري ويقضى لهم بالدين
 هو يقول ان المشتري يدعى الملك لنفسه في العبد فيكون خصما لكل من ينادى به وطلب
 منه حقا ولما ان هذه الدعوى تؤدى الى فسخ العقد وهو انما قام بالبايع والمشتري
 والبايع غائب فيكون الفسخ قضاء على الغائب وهو غير جائز عندنا ومن قال اننا عند
 فلان وبشترى وباع يعني لو قدم رجل مضرا مثله وقال اننا عبد فلان ثم شرع بان يبيع
 ويشترى فحكمه كالمأذون فيما تقدم بيانه من الاحكام استحسانا بدلالة تصرفه فلا
 لام للسل على السداد ودفع الضرر عن العباد والفقير ان يبيع بمأذون لعدم
 ظهور الدليل والسكوت محمل ولو اصر انه مأذون يصدق فيه استحسانا لانه لا
 اولاعلى ما في النهاية وغيرها الا انه اذا ركبته الديون لا يباع هذا العبد في الدين اذ
 وجب عليه الغرماء صيانة لحق المولى ولما الغرماء فقد تضرر والسا هلتهم لا باعتراف
 من المولى ما لم يقر سيده باذنه او لم يغم الغرماء البيعة عليه لان الاذن بالتجارة رضاء
 ببيع رقبته بالمأذون بالدين والقول للمولى في انه يجوز له تمسكه في الاصل **فصل في**
 بيان حكم اذن الصبي الكافر وقبول الرهبة ممن وهبه شيئا والصدقة ممن تصدق
 عليه صح ذلك التصرف من الصبي وحكم بموجبه لان النفع مطلوب وان كان
 بلا اذن به من وليه اكتفاء بالاهلية القاصرة في النافع وان ضل صرنا محض
 كالطلاق لامرأة والماعتاق كهيبة والرهبة والصدق فلا يصح ذلك التصرف
 ولو كان باذن من المولى لان الضرب مدفوع وان احتمل ما يعني ان كان
 تصرف الصبي محتملا للنفع على وجه وللضرر على وجه آخر كالبيع والشراء
 فانهما باعتبار الرجحان فانهما وباعتبار الخسران صار ان كان صدر واحد
 منهما عن النفس صح بالاذن من المولى لا بدونة اى لا يصح من الصبي بدون
 الاذن من وليه ان الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث عاقل مميز ويشبه
 طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور والغير

والعنوة تصرف الصبي ان
 نفع نفعه محض كالاستلام
 من الصبي صح صح

عليه ولاية فالحق بالبالغ في النافع المخصص وبالصبي في الضرر المحض وفي الدائر بينهما
 بالطفل عند عدم الاذن بالبيع عند الاذن لرجحان جرمة النفع على الضرر بدلالة الاذن
 ولكن قبل الاذن يكون منعقد موقوف على اجارة الولي ان فيه منفعة لصيرورة منهيا
 الى وجود التجارات حتى لو بلغ فاجازه نفذ عندنا خلافا لانه توقف على اجازة وليه
 وقد صار وليا بنفسه فاذا اذن للصبي في التجارة ابوة ان كان موجودا وجده
 الصحيح وان علا عند عدمه اى حال عدم الاب او اذن له وصواحه عند عدمهما او
 القاضي او الوالى بخلاف صاحب الشرطة فانه لا علم له بتقيد القضاة فاذا اذن لاحد
 من هؤلاء المذكورين فحكمه اى حكم الصبي بعد اذن المولى حكم العبد المأذون لكن بشرط ان
 يكون عارفا بعقل كون البيع ساليا ومزينا للملك عن البايع ويعقل كون الشراء جاليا
 مثبتا كراى للملك الى المشتري وذكر في الكافي شرط آخر وهو ان يعرف العين اليسير من
 الفاحش فلو اقر بما في يده من كسبه يعني ان اقر الصبي بالمأذون في التجارة لاحد بدين او
 غضب واستهلك ماله او اقر بان اقر ان ما ورثه من مورثه لان صح اقراره لانه من
 تمام التجارة اذ لو لم يصح اقراره لم يعامل الناس وعندنا بيج انه لا يصح اقراره فيما لم ي
 الارشاد ان صحته في الكسب لما ذكرناه من انواع التجارة والارث ليس منها والمعنوة
 بمنزلة الصبي في احكامه المذكورة واشتقاق من العتة وهو اختلال في العقل
 بحيث يختلط كلامه في شبهة عارضا بغير العقل واخرى بغير المجازين فاذا كان يعقل
 البيع والشراء فانه يصير مأذونا باذن الاب والجد والوصى دون غيرهم وصح لادن
 الوصى او القاضي وكذا اجمروا العبد اليتيم اذ كان في ذلك نفع لليتيم فاذا صح اذنها
 لعبد مع كونها اجنبيين فصحة اذنه ابويه وحده بطريق الاولى فلذا لم يذكرهما ميركا
كتاب الغصب هو لغة اخذ الشيء ما لا كان او غير مال من الغير على سبيل التغيب
 ظلما وشرعا اخذ مال متقوم محترم بلا اذن من له الاذن على وجه يزيل يده عنه
 وهذا هو معنى قول المص هو ازالة اليد الخفية فان قلت هذا القيد لا يتحقق في
 الغصب عن الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب بل الحق به في اجراء
 احكامه عليه باثبات اى مع اثبات اليد المبطلة اعلم انه لا بد ان يتراد على هذا
 التعريف لا على سبيل الخفية ليخرج السرقة ولا شك في ان اليد التي هي

عبارة عن الاستيلاء والتفكر من التصرف بغير مانع لا تتعدى على الشيء الواحد
من جهة واحدة فتثبت اليد الباطنة يستلزم زوال اليد المحقة ثم ان رفع
على التصرف المذكور بقوله فاستخدام العبد بلا اذن المالك وكذا حمل الدابة
اي وضع الحمل عليها غضب لوجود ازالة اليد المحقة واشتات اليد الباطنة
فيما لا الجلوس على البط اي لا يكون جلوسه على بط الغير عصباً لان جلوس
الغاصب لا يمنع جلوس المالك بل يمكن اجتماعهما ولا يتحقق معنى الغصب وحكمة
اي حكم الغصب الاشم في الاخره لمن علم ان المالك اخذ مال الغير وان ظن الا
خذانه ماله فلا اشم ومنه ما اذا اشترى شيئاً ثم استحق وجوب رد
عينه اي غيب المصوب الى المالك في مكانه عصبه لان القيمة تتفاوت وتتفاوت
الامكنة ان كانت عينه باقية وجوب الضمان عليه لو هلك تلك العين الم
المفصولة برة القيمة مكانه سواء كان الهلاك بفعله او بفعل غيره وخرج على قوله
وجوب رد عينه بقوله ففي المصوب المثل كالكيل والوزن والعددي
المتقارب لافراد كالبيض والجوز يجب مثله ان كان موجوداً لقوله تعالى
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولان المثل اعدل
لما فيه من مراعاة الجنس والمالية فكان ادفع الضرر فان انقطع المثل عن
ايدى الناس وذلك بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان وجد في البيوت
تجب قيمته اي قيمة المثل يوم الخصومة اي وقت طلب المصوب من جهة
من الغاصب عند البيع وهو قول مالك وبعض اصحاب الشافعي وعندنا
يوسف يجب قيمته يوم القصب اي وقت اخذ الغاصب المصوب لان المثل
لا انقطع التحق المصوب لما لا امثل فتعتبر قيمته يوم تحقق السبب وهو
القصب وعند محمد يوم الانقطاع وبه قال احمد وبعض اصحاب الشافعي لان
الواجب على الغاصب انما هو مثل ما غصبه في ذمته وانما ينتقل ذلك الى القيمة
بالانقطاع فتعتبر قيمته وقت الانقطاع والاي حنيقة ان النقل لا يثبت بمجرد
الانقطاع وله ان الوصير الى ان يوجد جنسه تعين له ذلك وانما تنتقل بقضا
القاضي فتعتبر قيمته يوم الخصومة والقضاء قوله وفي القيمة معطوي على

قوله في المثل الى اخره اي يجب في المصوب القيمة وفسره بقوله كالعدي اي
الذي يعد ويكون افراده متفاوتة لا الذي يقابل بالثمن مبنياً على العدد ان
قيدهم متفاوت باياه اي متفاوت افراد من الثياب والدواب والطيخ
والرمان ونحوها والبر المخلوط بالشعير فانه لا مثله له وحيث لم يوجد المنصوص
عليه اعني المثل تجب قيمته وهي وان كانت تفاوتت بحسب الازمنة والامكنة
لكن لا تعذر مراعاة الحق في الجنس روعيت في المالية وحدها دفع الضرر بقدر الامكان
بخلاف العددي المتقارب لانه كالمكيل فوجب مثله لقلة التفاوت وانما قيد بقوله
يوم القصب لانه هو السبب في الضمان وبه دخل المصوب تحت الظمان فا
صيف اليه وان تلف بعض المصوب وبقي بعضه وجب رد ما بقي بعينه و
ضما قيمة مقدار الهالك على وجه المذكور وهذا الحكم قد اجمع عليه الائمة
اجماعاً فان ادعى الغاصب الهلاك اي زعم ان ما غصبه قد هلك لا يصدق
من اول وهلة بل يجب تضييقا عليه وجزاء له على صنعه لكن لا يؤيد حنبله
بل حتى يعلم انه اى المصوب لو كان باقياً لاطهره الغاصب وتعيين المدة هو
قول الى ترى القاضى اما المجلس لعدم اتيانه بما يجب عليه وهو رد المصوب
الى صاحبه ثم انه يدعى امر عارضاً اعني الهلاك وهو خلاف الظاهر فيجب
الى ان ياتي به او يظهر انه لو كان موجوداً لما اخره ثم اذا مضى المدة ولم يظهر
يقضى عليه بالبذل من المثل والقيمة قوله والغصب انما هو فيما ينقل شروع في
بيان ما يجري فيه الغصب من الاموال وما لا يجري فيه وهذا اصل كبير وفيه اختلاف
كثير لكن مذاهبنا ان لا يجري الغصب الا فيما ينقل ويحول لان الغصب تحقيقته
انما يتحقق فيه فان النقل يمكن التصرف فيه في مكانه او في مكان اخر بخلاف القفا
فانه لا ينتقل عن مكانه فلو غصب عقاراً فملك في يده اي في يد الغاصب باقية سماوة
او انهدم بناء الدار او غلب السيل على الارض فبقيت تحت الماء لا يضمن عند الشيعين
خلاف الحمد فان عنده يضمن الغاصب العقار وهو قول ابى يوسف ولاويه قال لا
الشافعي ومالك واحمد لانه اثبت يده على وجه يضمن تقويت يده لانه عنه فان فقد
ذلك سبب الضمان كما في المنقول والاي حنيقة ان الغصب انما هو اليه المحقة ثابتاً

اليه المصلحة لان الواجب ضمان جبر في عقد التفويت وازالة الملك انما يكون با
بالنقل والتحويل وذلك لا يتصور في العقار قوله وما نقص منه بفعله متعلق
بقوله نقص كسكنه وزعمه ضمنه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الغصب
اذ لم يحقق في العقار عندكم فلو سكن احد عقار غيره او زعمه بغير رضاه كيف
يكون حكمه فاجاب بانه يضمن ذلك عند الجميع لانه نوع التملك والعقار يضمن به و
تفسير النقصان عند يصير من يحكي ان ينظر فيكم تستاجر هذه الارض قبل الاستعمال
وبعد فنقصانها بينهما وعن محمد بن سنان ينظر فيكم تباع قبل الاستعمال وبعد
فنقصانها ما بين ذلك وهذا اقيس لان العبرة بقيمة العين دون المنفعة وفي النهاية
ان محمد بن سنان رجوع الى قول نصير ثم ان المص استطر من بيان حكم التفويض الى
بيان ضده وهو الزيادة يعني لو ان الغاصب استفاد شيئا من العقار كما لو جره
واخذ جره فقال او ياخذ اي الغاصب رأس ماله وهو البذر وما انفق على الزرع و
قدر ما غرم عن التقصان ويتصدق بالفضل عند ابي محمد وعند ابي يوسف لا
يتصدق به اي بالفضل لانه حصل في ضمانه ومكلا الضمان فظاهر واما الملك
فلان للظنون فلكه بقاء ضمانها ملكا مستندا الى وقت انعقاد السبب وكل فضل
حصل على الملك فهو ملك تابع لاصله ولا يبي خفيفة ومحمد انه حصل بسبب حبث و
هو التصرف في ملك الغير بغير اذنه وما كان هذا حاله فبيل التصديق به اذا فرغ
حكمه حكم الاصل حلا وحرمة والملء المستند ناقص فلا يرتفع الحبث وكذا لو
استقل العبد المصوب فقصه الاستقلال بان جره واخذ جره فنقصه خذ
الاجرة او اجر المستعار ونقص بسبب الاجارة يضمن الغاصب والمستفيد النقصان
اي نقصا المصوب والمستعار والضمير في يضمن يعود اليهما على سبيل البذل
كما لا يخفى وما فضل من القلة اي غلة العبد المصوب والاجرة او اجرة المستعار
من العقار وغيره صرف ما صرف الى النقصان تصديق به عند ابي محمد
خلا قال ابي يوسف والتعليل واحد وقد نبه المص على هذا بايراد كلمة التثنية
وان تصوف المصوب في الغصب او تصرف المودع في الوديعة فخرج بسبب ذلك
التصرف شيئا من المصوب والوديعة بتعيينان بالتعيين كالنوب

والدابة بخلاف ما لا يتعين كالدرهم والدنانير تصدق بالرجح الحاصل منهما عند
ايح ومحمد خلا قال ايضا اي خلاف ابي يوسف كما في الفضل عن النقص فيما ذكر اتفاقا
وان كانا اي المصوب والوديعة لا يتعينان كالدرهم والدنانير فان اشارة اليهما
عند عقد البيع ونقدتها اي نقد الثمن منهما فكذا لا يتصدق بالرجح الحاصل منهما
وان اشارة الى غيرهما اي غير المصوب والوديعة في العقد مما لا يتعين بالتعيين
كالنقدين ونقدتهما او عكس بان اشارة اليهما ونقد غيرهما واطلق الثمن اي
لم يشر الى شيء بل قال اشترت بالف ونقدتها ففي هذه الصور الثلث طائفة
الرجح اتفاقا هكذا نقد الكرخي لان الاشارة اذا كانت لا تعيد للتعيين لا بد ان تأكد
بالنقد ليتحقق الحبث وقال عتبة المشايخ لا يطيب الرجح قبل الضمان وكذا بعد
بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب في الحاميين والمضاربة قيل به يعني اي
ما ذكر من ان الرجح يطيب له في الوجوه الثلاثة الاخيرة لا فيما اشارة اليها ونقدتها
والمختار انه لا يطيب طلقا يعني في الوجوه الاربع المذكورة لا يطيب الرجح للغاصب
والمودع لان ذلك تصرف في الحال بغير ان ن المالك ومثله لا يطيب بحال ولو اشترى
بالف الغصب والوديعة جارية تعدل الفين فوهبها للغير واشترى بتلك الف
طعاما ياتي الفين فأكله لا يتصدق بشيء اتفاقا لان الرجح انما يتبين
اتحاد الجنس وذلك انما يظهر اذا باع الجارية او الطعام فحينئذ يكون الرجح
ظاهرا ويلزمه التصديق بالف الزائدة لان الثمن الذي يقبضه من جنس الذي
اشترى الجارية او الطعام يكتفي فصل لما فرغ من بيان حقيقة الغصب
وحكمه اعقبه بذكر ما يزول به ملك المالك لانه عارض وحقة الفصل عما قبله
وان غير الغاصب ما غصبه بالتصرف فيه فزال اي بطل اسمه بذلك التغيير
وزال عنه اعظم منافع ومقاصده ضمنه الغاصب وملكه بالصمان و
لا يحل انتفاعه به قبل اداء الصمان فيحل بعده وقال الشافعي لا ينقطع حق
المالك عن المصوب وهو رواية عن ابي يوسف ايضا وهم ان العين المصوبة
باقية فتبقى على ملك صاحبها ولا اعتبار لفعل الغاصب لانه محذور فلا يصح سببا
للملك فصارت كما اذا لم يتغير بفعل الغاصب ولنا ان الغاصب اذا حدث في المصوب

صفا حيره ها الكامن وجه الا يرى انه تبدل الاسم وفات معظم المقاصد ثم
 ان عدم حل الانتفاع قبل اداء الضمان انما هو سبب القيل والقال في ذلك
 وهو زفر والحسن بن زياد ورواية عن ابى حنيفة فيما حكاه الفقيه ابى الليث و
 وجه ثبوت الملك المطلق للتصرف الا يرى انه لو باع او وهب جاز ووجه الاحتياط
 قوله عليه السلام في المشاة الذبوحية للمصلية لما اهديت اليه وعلم انها مفضوطة
 اطموها الاسارى فانه افا وعليه السلام بذلك اي ملك صاحبها زال عنها وان
 الانتفاع بها لا يحل قبل ارضاء صاحبها ونفا ذهبة وبيع مع وجود الحرمة
 لقيام الملك حقيقة كما في الملك الفاسد وباء الضمان يحل لان حق الملك وصل
 اليه في ضمن البذل وكذا اذا اليراده لسقوط حقه بالبراء ثم شرع المص في مثله
 ما ذكر فقال كشاة مفضوطة ذبحها وطبخها معا اذ يجرد الذبح لا يزول عنها
 الاسم يقال شاة مذبوحة وشاة حية لكن زال اعظم المنافع كالدر والنسل فالظاهر
 ان مجرد ذكر زوال الاسم كاف في بيان الضابطا وشواها فان اسم الشاة حيث يزول
 ويحدث لها اسم آخر وهو سبيق او شواها قول او قطعها بتشد يد الطاء اي جعلها
 قطعاً قطعاً يعني لو زوج الفاصب الشاة وقطعها بعد ذلك يضمنها ويملكها كالوطبخها او
 شواها بعد الذبح اما لو ذبحها فقط او ذبحها وسطحها فان اسم الشاة لا يزول عنها بذلك
 وبر طحينة وزرع اي ذكر طحينة وزرع فانه بذلك يزول عنه الاسم واكثر المنافع المقصودة
 منه وكذلك دقيق جبره اي جعله خبز او عنب وريثون وعصره وقطن غزله وعمل
 نسجه وحديد جعله سيفاً وصفره بقم اوله وقيل بكسر وسكون الفاء صنف من الخكس اذا غصبه
 جعله انية فكل هذه حكمها واحد خلافاً وفاقاً وهي مشتركة زوال الاسم عنها وضمان
 الفاصب لها وتملكها اياها عندنا خلافاً للشافعي والابن يوسف في رواية وسامة بالجيم خشبة
 عظيمة صلبة تنبت بالسند وتعمل في ابواب الدور وبنائها واساسها اولبنة بني عليها اللبنة
 يفتح اولها وكثر ثنائيا او بكسر الاول وسكون الثاني واحدة اللبنة الذي ينبت به معروفه وان جعله
 الفاصب الفضة المذهب الذي غصبه دراهم او دنانير او انية او حليا او نحو ذلك لا يملكه هذا
 الضمير يعود الى المالك ريفهم من محوى مجموع الكلام المفضوب والمجعول منها لا يملكه
 الفاصب عند ابيع وهو المالك المفضوب منه ياخذ به بلا شيء وعندهما يملكه الفاصب

1. من مثله المفضوب منه لان الفاصب اذا غصبه
 عليه من مثله المفضوب منه لان الفاصب اذا غصبه
 المفضوب منه صفة معتبرة صحت حق المالك
 من وجه الا يرى انه كسر وفات المقاصد
 لا يبيع ان العين باقية من كل وجه الا يرى ان الاسم
 باق وجريان الربا بين كل منهما وبين ما صنع منه دليل
 على بقاء العين فلا يكون صحيح

فلا يكون لها كذا والصفة التي احدثها الفاصب لا اعتبار لها اذ لا قيمة لها
 عند مقابلة الجنس بجنسه فان ذبح الفاصب الشاة التي اغتصبها
 ولو يفعل بها غير الذبح فالملك ان يشاء وطرفها عليه اي على الذبح
 وضمنه قيمتها او اخذها مذبوحة وضمن نقصانها وهكذا حكم ما يو
 كل وضمنه لحمه من الحيوانات وكذا لو قطع يدها او عضو من اعضائها
 وهذا حكم ظاهر الرواية ووجه انه اتلاف باعتبار فوات بعض
 الاعراض المطلوبة منها او قطع طرف وابة غير مأكولة او خرق
 الثوب المفضوب بفعل الفاصب خرقاً فاحشاً فوت بعض العين وبعض
 نفعه ففي الكلي يحتمل المالك بين الطرح وتضمين الكل وبين الاخذ وتضمين
 النقص وفي خرق يسير نقصه ولو يفوت شيئاً من النفع يضمن نقصانه
 فقط كما لو قطع اذن الحيوان الغير المأكول او يد العبد مثلاً فان الما
 لك ياخذ به مع ارش المقتطوع لان الفرس مثلاً تبقى منفعة بعد
 قطع اذنه والعبد ايضاً بعد قطع يده فالفاصل لم يفوته منفعته
 بل احدث فيه عيب فيلزم ارشته ثم انهم اختلفوا في بيان حد الفا
 حشر هو ما يوجب نقصان ربع القيمة ومنه من قال هو ما يوجب
 فمنه من قال ان الفا حشر نقصان ربع القيمة ومنه من قال هو
 يوجب نقصان نصف القيمة والصحيح ان الفا حشر هو ما يفوت به بعض
 المنافع وذلك مثل قطع الثوب قيمتها فنقصان جنس من نفقة القياء
 واللحبة وبقي جنس من نفقة التمبير واليسير ما لا يفوت به شيء ومن المنا
 فع لا يدخله نقصان عيب من بنى في ارض غيره بغير امره او غدر
 سرفيرها امر بالقطع اي برفع البناء او الفسور والرداي وامر بردها
 لصاحبها وان ابنى فالحاكم يفعل ذلك بنفسه او يأذن للمالك ان
 يفعل ذلك هذا اذا لم يلحق الارض ضرر ولا تنقص بذلك وعن
 الكرخي ان ذكر فيه تفصيلاً فقال ان كانت قيمة البناء اكثر من
 قيمة الارض لا يؤجر بالقلع بل يضمن قيمتها وان كانت اقل

فلما ذكر وان كانت الارض تنقص او تنصير بذلك بالقلع فلما ملك
ان يضم اليه اي للباقي او الفارس قيمتها مأمورا بقلعها اي يضمن
قيمة البناء او قيمة الفرس حال كونها مأمورا بقلعها من جانب الشرع
واما القلع والرد فلقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق واما ضمان
قيمة البناء والفرس وتعلكها عند حقوق الضرر بالارض فلان فيه
نظر للمالك والغاصب ورفع الضرر عنهما ثم ان المصير طريق
تقوم البناء والفرس بقوله فتقوم الارض وحدها بلا شجر وبناء
وتقوم مع احدهما حال كونه مستحق القلع فيضمن المالك لو اضرع البناء
او غارس الشجر الفضل بين تقوم الاول والثاني فلو كانت قيمة الارض
رضر وحدها مائة مثله وقيمتها مع احدهما مأمورا بقلعها مائة
وخمسين فالملك يضمن للاخر خمسين ويتملك ما في الارض ذلك
معهما فان قلت الغصب في القمار غير متصور فكيف وضع للسئلة
في غصب القمار قلنا الغصب الموجب للضمان لا يتم فيه الا اصل
الغصب لا يرى الى قوله عليه السلام من غصب شيئا من الارض
طوقه الله يوم القيمة الى سبع ارضين ولان المجاز يتشايع في كلام
العرب فيجوز ان يستعمل فيها مجاز التصور بصورة الغصب
وان صبح الغاصب الثوب الذي غصبه احما او صفرا وليت السويق
الذي غصبه بسمه فالملك اي صاحب الثوب ان شاء ضمنه اي ضمن
الغاصب قيمة ثوبه حال كونه ابيض لان غصبه كذلك قيمة عمره
من الصبغ ومثل سويقه اي مقداره وذلك لان الثوب من القيمات
فيلزم قيمته والسويق من المتليات فعليه مثله فيضمن كلا
منهما باعتبار اصله او خذهما اي الثوب المصبوغ او السويق
الملتوث وضمن هو الغاصب ما زاد والصبغ اي قيمة الصبغ الذي
الذي في الثوب بان يقوم مهبوعا وبلا صبغ يعطى الغاصب
الفضل ومقدار السمن الملتوث به لان الصبغ قال متقوم كالثوب
وبغصبه

وبغصبه وصيفه لا يسقط حرمته ماله وتجب صانتهما ما امكن
وزافي معنى ايضا مال احدهما اليه وابقا وحق الاخر في عين ماله
وهو فيما قلنا من التحسين الا اننا اثبتنا الخيار للرب الثوب لانه
صاحب اصله والغاصب صاحب وصفه وان حثفه اي الغاصب
الثوب الابيض اسود فعند ابيع ضمنه قيمة اي يضمن
الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه ابيض او خذ بلارد
شيء على الغاصب لانه نقص اي الصبغ الاسود في الثوب نقص
وعندهما الصبغ الاسود في الثوب نقص كغيره من الالوان
فهو كمال وزيادة عندهما قوله وهو اختلاف زمان توجييه
للقولين وهو في الحقيقة جواب عن سؤال تقديره ان السوا
داما ان يكون نقصا في نفسه او زيادة فان كان الاول فالحق مذ
هب ابيع وان كان الثاني فالحق ما ذهب اليه فاجاب المص
بان كلاهما حق باعتبار زمان القائل فانه في زمان الامام كان
السواد عند بني امية نقصا وعيبا ثم صار كمال او زيادة
في عهده صاحبيه ان لما بنى العباس اتخذوه شعارا مكنيا قيل
وقيل ان كان الثوب فما ينقصه السواد فهو فيه نقصان وان كان
لما يزيد قيمته فهو كالحمرة والصفرة كمال وزيادة **فصل**
في بيان تصرفات الغاصب في المصنوع وما يتعلق به من الا
بحاث وان غيب اي الغاصب ما غصبه وضمن قيمته ملكه
اي الغاصب ملكا مستندا الى وقت الغصب لان المالك صار
مالكا للبدن فوجب ان يزول ملكه عنه كيلا يجتمع اليه في
ملك شخص واحد وقوله غيب بالغين المعجمة اي جعله غا
ئبا على وجه يوجب الضمان وتقييد الضمان بالقيمة انما
وقع اتفاقا والا فالوجه هو التعميم او الاطلاق وتسليم
الاكساب للتبعية دون الاول او اي لو كان المصنوع جار

به مثلاً فأكسبت ما لا وولدت اولاداً ثم غيبها الفاضل وضمن
قيمتها كان ما أكسبته بعد الغيب للفاضل ولا يكون ما وولدت
من اولادها له لان تبقيتهم فوق تبقيته الاكساب الا ترى
ان ولد للدبر والمكاتب مربي ومكاتب ولا يكون اكساباً مأموراً
بما او مكاتباً والقول في القيمة اي في قيمة المفضوب للفاضل مع
يمينه لانه منكر ان لم يبرهن ما كلفه على الزيادة لانه اثبتته بالحجة
الملزمة ثم ينظر بعد ذلك فان ظهر المفضوب وقيمته فقط
من غيبته ثم ظهر اكسبته في اداء الفاضل والحال انه قد ضمن اي
المفضوب بقول المالك فقط من غير برهات او ببرهات فان
اقام بينة على مقدارها او كان ضمنه بالتكول من الفاضل عن اليمين
فهو اي المفضوب للفاضل لانه ادعى قيمته فيكون له ولا خيار
للمالك في ان يرد القيمة وياخذ المفضوب لانه قدرته للمالك
فيه للفاضل بسبب اتصليه اتصل به رضاه للمالك حيث ادعى
هذا المقدار وان كان ضمنه الفاضل بعونه مع يمينه او بغير يمين
فالمالك بالخيار ان يشاء مضى الصمان السابق او اخذه او المفقود
من الفاضل ورد عوضه الذي كان اخذه منه لانه لم يتم رضاه
بهذا المقدار من القيمة وانما اخذه لعدم الحجة ولو ظهرت العين
وقيمتها مثل ما ضمنه او ورنه فكذلك الجواب في ظاهر الرواية و
هو الاصح خلافاً لما قاله الكرخي انه لا خيار له ولو برهن كل من
المالك والفاضل وهذه من زوائد المجمع على الملاك اي
هلاك المفضوب عند الاخر اي لو اقام الفاضل بينة على
انه رد المفضوب الى المالك فملكه عنده واقام المالك بينة
على انه هلك عند الفاضل فبينته الفاضل اولى عند محمداً خلافاً
لابي يوسف فان عنده بينة المالك اولى لانها مثبتة للضمان
ولمجرد ان الضمان ثابت بنفس الغيب فلا حاجت الى اثباته

لكن

لكن الفاضل بدعي زواله والمالك يتكبر فيبينة الفاضل تكون اولى وقول
محمد ظاهر المذهب فلذا اقدمه المصنف على ملوثة بتقديم الاربع ومن
غضب عبد الله عليه فضمنه المالك قيمة نفذ بيعه وان احتقه فضمنه
لا ينفذ عتقه والفرق ان للمالك الثابت للفاضل فيه ناقص
لثبوت مستند او الثابت بطريق الاستناد ثابت من وجه
دون وجه والمالك الناقص يكفي لنفاذ البيع ولا يكفي للعتق
كالمكاتب يملك البيع ولا يملك العتق لنقصان ملكه و
زوائد المفضوب غير مضمونة على الفاضل عندنا ان هلك
ما لم يتعد فيها بان اتلفها او يمنعهما عن مالكها بعد طلب
المالك اياها مع القدرة على التسليم لتحقيق التفويت
حينئذ سواء كانت ملك الزوائد متصلة بالمفضوب كالحسن
اي الجمال والسمن وصوف الفم او منفصلة كالولة اي و
لد المفضو والثمرة اي ثمرة البستان المفضوب وكالبعض
ولبن الحيوان ونحو ذلك فالكل امانة في يد الفاضل ان
للمالك ذلك كله او بعضه فلا ضمان على الفاضل اذ لم يتعد
او يمنعهما عن المالك طلبه وان نقصت البارية بالولادة في
يد الفاضل ضمن نقصانها هذا اذا حدث الحبل في يد الفاضل
من غير المولى والزواج اما اذا كان من احد هما فلا يجب عليه
الضمان لا في الهلاك ولا في النقصان ويجوز ذلك النقصان
بقيمة الولد ان كان في قيمته وفاء ويسقط ضمانه عن الفاضل
وان لم يكن وفاءه يسقط بحجابه وقال زفر الشافعي لا
ينجب النقصان بالولد لانه ملكه فكيف ينجب ملكه بملكه
ولنا ان سبب النقصان والزيادة شيء واحد وهو الولادة
لانها اوجبت فوات جنس من ماله الام وحديث ومالية الو
لد فاذا صار مالا انعدم ظهور النقصان به فانتفى الضمان او البقرة

ان وقت صورته ضرب غير الفاص بطل الجارية الموصوبة فا
سقطت ونقصت قيمتها بذلك وضمن الفاص الضارب بغير
الجين وكان بها وفاء ونقص الجارية يجب بذلك وذلك
لان الغرة اقيمت مقام الولد لوجوبها بدلا عنه وهذه زيادة
من المختار وقوله ان وقت مشعر بالغرة وليس بذلك بل يعتبر
وفاء الولد ايضا كما مر فلو قال ان وفنا اي قيمة الولد والغرة
لكان اولو ولو زني بامته غصبها فمدها الى صاحبها حاملا من
الزنا فولدت فماتت للجارية بربا او سبب الولادة ضمن قيمتها
يوم علوقها لانه غصبها وما انعقد فيها سبب التلف وهو الولا
دة وردت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذ فلم
يصح الرد بخلاف الحرة يعني اذا زني بها رجل مكرهته فجلت
فماتت في نفاسها فانها لا تضمن بالفاص ليقضي ضمان الفاص بعد
فساد الرد وعندهما لا يقضي في الحرة ولا في الامته ايضا يعني
جميع قيمتها ولكن يضمن نقصان الجلد لان سبب التلف حصل عند
المالك بعد صحة الرد من الفاص لان العيب لا يمنع صحة رد الا
صل فيخرج عن عهدة رد الاصل وبقي في عهدة النقصان و
العيب ولو ردها مضمومة فماتت لا يضمن وكذا لو زنت عنده
اي عند الفاص فردها فماتت عند المالك فماتت منه اي من
الجلد لا يضمن الفاص اتفاقا لان نفس الحمى والزنا ليس
سبب للمهلك بل انما ماتت بامتد الحمى والجلد وهما
سببان وجدا عند المالك فلا يؤخذ الفاص بهما اتفاقا
ولا يضمن الفاص منافع ما غصبه سواء كان عقارا سكنه
اي سكن فيه او عطلة بان تركه معطلا وهذا عندنا و
عند الشافعي يضمن في الوجهين وعند مالك في الاول
فيجب الوقوف وهو الانسب هنا وفي الجامع الكبير والبرزانية

منافع

منافع الفاص غير مضمونة الا في ثلثة مواضع احدها ذكره
المصنف والثانية مال اليهيم والثالثة ما كان معذرا للاستقلال
قال في البرزانية وعليه الفتوى ولا يضمن خسر المسلم او خسر غيره
بالاتلاف ان اسلم دغ وفي يده الخنزير فالتفها اخر
لانها ليسا بمال في الحق المسلم وضمن المسلم القيمة فيهما اي
الخنزير والخنزيرين لو كان لذي لانهما مال متقوم في حق الله الزمة
وانما قلنا بتضمن المسلم قيمة خسر الذي اذا اتلف مع ان الخنزير
ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن تملكها وتملكها لغيرها
اغراض ما تجب امانته بخلاف الذي وان اتلف ذي خسر ضمن
مغلا لانها مال في حقه وقدامنا ان ينشئ كلفه على ما يدبرون و
لا ضمان بالاتلاف للبيته ولو كانت لذي لان احدا من اهل الاولاد
ن لا يدين بتمويلها ولا ضمان بالاتلاف متروك النسبة تعدا ولو
وصلية كان ملكا لمن يبيحه كالشفيعي يعني لو ذبح احد شاة
مثلا ولو يذكو اسم الله تعالى عليها فان كان فعلا ذلك عند افه
ميتة لا يحل كلوها عندنا لقوله تعالى ما لم يذكر اسم الله عليه
الاية وعند الشافعي يحل قيا ساعا على الناس فانه لو فعل ذلك نا
سيا حلت بالاتفاق وان غصب غاصب خسر مسلم فماتت اي جعلها
خلا بما لا قيمة له كالنقل من القل الى الشمس او من مال اليه فضا
رت خلا اخذها المالك او ياخذ المالك الخسر من الفاص بل لا
شعر اذ ليس للفاص فيها حق وعلى هذا فلو اتلفها الفاص بعد
التخلل المذكور ضمنها بسبب التعدي لان التخليل تظلم لهما
بمنزلة غسل الثوب الخسر ومن غصب ثوبا نجسا وطهره لا يزيل
الثوب من ملك المالك وكذا هنا فيضمنها بمثلها من الحمل لا
تلافه ملك الغير لا لو تلفت يعني لو تلفت بنفسها من غير تعدي
الفاص لا يضمنها اذ لا من خلل في تأخيرها والضمان انما يكون بالتلف

وان خلل الفاصب ختم المستعمل بالقاء ملح هو ملكه فيها ملكا اي الفاصب
الخلل ولا شيء للمالك عليه اي الفاصب لان الختم لم يكن متقوما و
للملح مثلك متقوم فخرج جانب الفاصب فيكون له بغير شيء وعندهما
ياخذها المالك ان شاء وويرد للفاصب قدر وزن الملح الذي القا
فيها من الخل لان الملح قد زاب وصار خلا فهو بينهما على قدر
ملكهما فلوا قلنا الفاصب يعوان صارت خلا بالقاء الملح فيها لا
يضمن عند ابيع خلا فالهما لان عندهما يضمن الفاصب للمالك
مثل ما اتلفه من الخل لانه من زوات الامثال وقد صار بالخلل
متقوما وواجب الرد فاذا فوته على المالك يجب خلفه عليه كما في
المستعار ولا يوجب حنيفة ان المتقوم حصل بضع الفاصب وخلفه
متقوم لاستعماله ما لا متقوما فيه فكان اصله والخلل المتخلل
متعاله في المتقوم ثم الاصل غير مضمون على الفاصب لانه ملك فلا
يكون التبع مضمونا ايضا كما لو هلك من غير صنعة على فابينا ام
انقاوان خلل اي الفاصب الختم التي غصبها بالقاء خلل فيها ملكها
ولا شيء للمالك اي للمالك الختم على الفاصب عند الامام ابو حنيفة
لا يفسد الخلط استهلاكه عنده ولا يضمن في استهلاك الختم
لعدم تقويمه وكذا الاضمان عند محمد ان تخلل من مساعتهما والاى
وان لم يتخلل من عتقها بل تخلل بعد زمان يكون مالت فيهما من
الخل قليل لا يخلل اي المجموع بينهما اي بين الفاصب والمالك على
قدر ملكهما يتقسانه كيلا لانه صار لكن خلط الخل بالخلل و
هو على اصله ليس باستهلاك وعنده ابيع هو استهلاك كما
بينناه انفا فكله للفاصب ولا شيء عليه للمالك لانه اتلفه ملك
نفسه وهذا التفصيل من زوايد الهداية على غير ما وكذا قوله وان
غصب جلد ميتته فدبغه بما لا قيمة له كالتراب والشمس احمرها
لك بلا شيء اذ ليس فيه مال متقوم للفاصب وكانت الدباغة اظها
ولها

والمالكة والمتقوم فصار له كفصل الثوب فلوا قلنا الفاصب ضمن للمالك
لك قيمته مدبوغا وعليه كغير المشايخ لان وصف الدباغة تابع للجلد فلا
يفرد عنه واذا صار الاصل مضمونا عليه صدر الوصف ايضا مضمونا وقيل
يضمن قيمته ظاهرا غير مدبوغ لان الوصف المذكور اذا حصل بفعل الفاصب فلا
يضمنه وان دبغه بما له قيمة كالغصن والقرط ياخذ المالك ويرد ما زاد الربح
الى الفاصب ثم انه بين طريق معرفة بقوله بان يقوم ذلك الجلد من ثمن
الاولي يقوم مدبوغا والثانية يقوم ذكيا غير مدبوغ ويرد للمالك للفاسب
فضل ما بينهما والجمع قيمة الواحبات الخيرة من الدباغة وانما لم يرد
ذلك لانه اصل الجلد مال متقوم للفاصب كالصنع في الثوب فكان بمنزلة
لته وللفاصل ان يحسنه اي لمان لا يسلم الجلد الى المالك حتى يستوفي
حقه كما في جنس البع الاجل الثمن وان اتلفه لا يضمن اي لو اتلف الفاصب
الجلد الذي دبغه بما له قيمة لا يضمنه عند ابيع وعندهما يضمنه مدبوغا لا
قدرا ما زاد الربح فيه اما المضمون فلانه اتلفه ما لا متقوما فيضمنه كما
لورد بعة وكما لو دبغه بما له قيمة له وكما لو استهلكه غيره لا يضمنه ان
تقوم مضاف الى ما زاده الفاصب فيه وهو تابع له والاصل غير مضمون
عليه فكذا التابع على ما مر في تحليل الختم بما له قيمة واما استثناء
مقدار ما زاد الربح فيه فلا نه حق الفاصب فله اخذه ولو تلف بافته
سراوية من غير صنع الفاصب لا يضمن اتفاقا لعدم التقوى ومن
كسر لسان بر بيا او طبلا او مزمارا او دقا او اراق له سكر بفتح نين
وهو التي من ماء الزهر لباد استنشا او لاق له منصفاه وهو ما ذهب
نصفه بالطبخ من ذلك ضمن قيمة والضمير يعود الى كل واحد من المذكورين
كودات على سبيل البديل وهذا الضمان انما يكون اذا كان لغير لهما
عند ابيع ويصح عنده ايضا بيع هذه الاشياء ويشترطها و
قالا لا يضمن متلف هذه الاشياء على المسلم ولا يجوز بيعها
ولا شراؤها وعليه الفتوى لانها احتساب ونهى عن

النكر ولا ضمان على المحتسب وذلك لانها احدث للمصيبة فبطل
نقومها كالخمس والشرع قد ندرج الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فصار الفاعل كانه باشر بالامر الامام ولا يبي حنيفة انهما اموان
فصلح لما يحل من وجوه الانتفاع وان كانت تصلح لما لا يحل فيها
وت كالا منه للفتنة وهذا لان الفساد بفعل فاعل مختار وهو
خارج عنها فلا يوجب سقوط التقويم وجواز البيع والتقويم
يشترى ثبات على المالينة والتقويم واما الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر فعلا موكول الى الامور لقدرتها عليهم وغيره
انما هو ما مور بان يقول بلسانه وفي السكرك والمصنف يجب
القيمة لا المثل لان المبلغ ممنوع عن تحملك عينها ومع
ذلك لو فعل جاز بخلاف ما لو اطلق صليب النصراني فانه يفهمه
صليبا لانه متفرد على ذلك ومن غصب مديرة فانت في يده
ضمن قيمتها اتفاقا لان ما ليتها متقومته بالاتفاق ولو غصب
ام ولد فلا ضمان عليه لعدم تقويمها عند ابيع خلا فالهما فان
عندهما يضمن الفاصب قيمة ام الولد ايضا لانها متفقد به
وطما واجارة واستخرا اما وهو اذ دليل التقويم واما متناع
ببيعها لا يسقط تقويمها لما في المديرة والابى حنيفة ان
التقويم بالاحراز وهو محزنة لاجار النسب لا للتقويم
تابع ولهذا لا تسع لغريم ولا لو ارت بخلاف المديرة ثم
ان قيمة المديرة ثلثا قيمتها قننه علوما قالوا وهو المذكور
في الهداية وفي التاتارخانية قيمة ام الولد ثلثا قيمة القن
وقيمة المديرة نصف قيمة وثاملك وعليه التفوي ولو مشق
الزق لاراقه الخمس الذي فيه للمسلم يضمنه عند لا يبي يوسف
خلاف المحمد لان الاراقه ممكنه بدور الشق فيضمن الزق
لانه متقوم ولا يبي يوسف انه كان ما ذكرنا في الاراقه وقد لا

يتيسر ذلك

يتيسر ذلك الا بالشق فيكون متفردا فيه وعليه الفتوى ولا ضمان
عليه من حل عبيد غيره هذا اذا كان العبد مملوكا قلا واما اذا كان
محرورا فالحال انه ضمن او يباح له دابة الى باطل فاني بط الرابطة به
او فتح اصطبلها اي الدابة وفتح قفص طير فذهب الضمين
فيه يعود الى كل من المذكورين على سبيل البذل خلافا للمحمد في
الدابة والطير والاصيل في هذه المسائل اي الحكم بضاف الى
اجن المملوك وهو مملوك الزهاب وانما حصل بفعل فاعل
مختار بطر على فعل الاول فنقوم حكمه بخلاف ما لو ام العبد
بالا باق او ساق الدابة وفعل الطير فانه يضمن المملوك اي يقول ان
الرابعة والطير من شانهما وعادتهما على الفعل ومن الانساق وان
هلب اذ الم يكن لهما مانع وهو قد نزل المانع فيضمن بخلاف
العبد فان الا باق فيه ناور فهذا وجه الفرق له وفي الهداية المودع
اذا فتح باب القفص او جل قيد العبد او فتح باب الاصطبل حتى
هرب فيضمن بالاتفاق لانه التزم ولا على من سعى الى سلطان بمن
يوزيه ولا يندفع اي والحال ان ذلك لشئ صلا يندفع من الاذا
الا بالشق قيد برلان دفع الاذا لو كان ممكنا بلا يندفع الى السلطان
يضمن او سعى اليه بمن يفيق عطف على بمن يوزيه ولا يندفع عن الفسق
بنهيبة اي نهى الشاعي هذه مسئلة السعادة وهي تكون بوجودها
ما ذكره المصنف وهو ان يكون الساعي محقا بان سعى بمن يوزيه ولا
يمكنه دفعه الا برفع السلطان او كان فاسقا لا يمتنع عن الفسق
بالامر بالمعروف بالكلام فيحتاج الى منعه بفعل السلطان وفي
هذين لا يضمن الساعي بالاتفاق ومنها قوله ايضا ولا على
من قال السلطان قد يفرهم وقد لا يفرهم يعني والحال ان ذلك
السلطان لم يكن مفرقا بالظلم والتفريق وان قد يفرهم من سعي به
اليه وقد لا يفرهم مقولا القول قوله ان فلا ناقد وجد مالا وكان

القائل صادقاً قال بان وجد فلان كنزاً أو نحوه من الركاك ففهمه
السلطان المذكور شيئاً من المال وفي هذا الوجه لا شيء من السامع
على اتفاقاً لأنه حمل السلطان على صلاح حاله فلا ضمان عليه
مذلك وإن كان علاقه أي عادة ذلك السلطان أن يفهمه
البتة ضمن السامع اتفاقاً لأنه مسبب منها قوله وكذا أي
يضمن السامع لو سأل بغير حق عند محمد يعني إذا وقع في قلب
السامع أن فلان ناجي أو امرأة أو جار بنية أو ولده فرفعه إلى
السلطان ثم ظهر كذب فيه فعند الشيخين لا يضمن السامع لأنه
لو يضمن السلطان يتفرع بهم وإنما أخبره بشيء ليس له مؤثر
في التفريق وهو محذور يضمن السامع زجره له وبه أي يقول
يقول في هذه المسئلة الغلبة المشاورة في زماننا فلو سأل السامع
عن أخذ المظالم قد ذكر الخبير أن من تركته وهو الصبيح ولو
أطعم القاصب المفضول مما يؤكل ما كثر مفعول ثان لقوله أطعم
بجاء القاصب من الضمان عندنا وإن وصلته لم يعلم أي القاصب
المالك أنه طعامه لأن عين ماله وصل إليه فلا يضمنه **كتاب**
الشفعة هي في الأصل فقرة بمعنى المفعول مشتقة من الشفع و
هو الضم كالإكراه من الأكل سميتم بها لأن الشفع يضم العقار
في المبيع إلى عقاره ومنه الشفع الذي هو ضد الوتر لما فيه من الضم
ومنه الشفاعة لأنه يضم الجاني إلى غيره من القاتلين ووجه بشر
عيتها كونها سبب دفع الضرر عن الشريك والجوار ولهذا
أنما وجبت في العتق خاصة والقلية من رباها لأنه أخذ منه ملك
الغير بغير رضاه والاستحسان يقتضي جوارها لما ذكرنا في
جاء بشر عيتها وهي الشرع ما ذكره المصنف بقوله هي تملك العقار على
مشتريه بشره أو صبيحاً بما قال عليه أي يبدل ما قام للمبيع على المشتري
وهو الثمن جيبه أي بغير رضاه والعقار هو المبيع مال أصلاً و

قرار

قرار من دار وصيقة أو حاتوت أو بستان أو حمام أو حوض أو روضاً
لينة في مصر أو سواد في دار السلطنة ما ذكره بما يجوز بيعه و
بيع بيوعاً باتاً وعند مالك تجوز في السفر أيضاً ولو جاز ذلك لجاز
في كل منقول قياساً على السفن وليس كذلك وتجب أي تثبت الشفعة
بعد البيع الصحيح الخالي عن خيار البائع لم يقبله بالبائع لأنه شرط
والسبب هو الاتصال وتستقر بالاشهاد وإن بالاشهاد طلب المولى
ثبة وأما قال تستقر به لأن حق الشفعة قبل المذامة متزلزل بحيث
لو أحرر تبطل وإذا لم يؤخر استقر أي لا تبطل بعد ذلك بالشاخص
وتملك بالأخذ بقضاه أو رضاه الضم في تملك بقوله إلى الشفعة والمراد
به المشفوع أي يصر العقار ملكاً للشفيع بقضاء القاضي أو بتراضي
الشفيع والمشتري وإن لم يحكم القاضي بذلك كما في الرجوع في الهبة
لأن الملك قد تم المشتري فلا ينتقل إلى الشفع إلا بأحد الأمرين
وإنما تجب الشفعة للخليط في نفسه المبيع والمراد من الخليط و
هو الشريك يسمى بذلك لاختلاف نصيب شريكه وقد يفرق
بينهما بأن الشريك يكون في أصل المبيع والخليط يكون في حقوق
المبيع والجار يطلق على الشفع فهو لا يملك الشفعة يستحقون الشفعة
في المبيع عندنا عند هذا الترتيب بقوله عليه السلام الشريك أحق
من الخليط والخليط من الشفع والشريك تقدم ذكره فإن لم
يكن للتبايع شريك أو كان ولكنه سلم الشفعة أو لم يرد لها وصرح
بذلك فلا يخلط في حق المبيع أي يستحق الشفعة بعد الشريك ثم
نشر حق المبيع بقوله كالشريك بالكسر وهو نصيب الماء وفي الشرع
عبارة عن نوبة الانتفاع بالماء سقياً للحرايع أو الدواب والطريق
كالسييل يستحق فيه المذكور والمؤنث الخاصين وفتر حصصهما
بقوله كنهم لا تجزى غير السفن وطريق لا ينفذ فإذا كان
عقاران شريكاً فيهما من نهر لا تجزى فيه السفن أو طريقاً

واحد لا ينفذ في بيع احدهما فلصاحب الاخر ان يأخذ المبيع با
لشفعة الاقرب فالاقرب عند التعدد ثم ان لو كان للبائع خليط
في نفس المبيع ولا في حقوقه المذكورة او كان وسلم اوله ويرد بالشفعة
تثبت للمجار الملاصق وهو الذي يكون ارضه متصلة بارض المبيع و
بناؤه ملاصق لبناؤه ولو كان بابا في سكة اخرى فالاول اقوى
وبالشفعة الاولى لا اختلاف ملكة بالملك المبيع في كل جزء ثم الثا
لثة اخرى لا اختلاف في الحق اللازم والتزجيم يتحقق بقوة السبب
وعند عدم المذكورين يستحق الشفعة الجار لما روينا من الحديث
ومن له جذوع كانه على جدار المطها اي حائط الدار المبيعة اوله
شركة في خشية عليه اي على حائط الدار فهو جار لا شريك
اذا الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يخرج عن
كونه جارا ملاصقا في صورتين انما يستحق الشفعة بطريق
الجوار وان كان له شركة في نفس الجدار فشريك اي اذا كان
شريكا في نفس جدار الدار فهو شريك ويستحق الشفعة لكونه
خليطا لان شركته في نفس العقار بخلاف وارض الجذوع والشرك
في الخشب الموضوع فانه جار ملاصق وهي الشفعة اذا كانت
بين خلطاء او جيران متعددين فانها يكون بينهما
على عدد الرؤوس لا على مقدار السهام وقال الشافعي هي على
مقادير الانصاف ويأخذ كل منهن من المبيع على مقدار نصيبه
قلته وكثرة وعندنا يقسمونها بالسوية له ان الشفعة
من لواحق الملك لانها تكميل منفعة فانه يثبت الزوج والغلة
والولو والثمرة بين الشركاء ولنا ان الشفعة استودا في سبب
الاستحقاق وهو الاتصال فيتساوون في الاستحقاق الا
يرى انه لو انفرد واحد منهم استحق كما بالشفعة و
هذا اية كما السبب واما كثرة الاتصال فانما تؤخذون

بكثرة

بكثرة العلة وهي لا توجب التزجيم وانما يوجب التزجيم قوة
الدليل لا كثرته ولو اسقط بعض الشفعة محقه فهي للباقين
في الكل عددهم لان الانتقاص كان للمزاحمة مع كمال السبب
في حق كل واحد منهم وقد زال فيستحق باقية الجميع فاذا كان
عقار بين ثلاثة علوان يكون نصفه لواحد وثلاثة لآخر و
سدس لآخر فباع صاحب الثلث حصته وطلب الاخر ان شفعة
يقضي لهما بينهما على التضييق بقدر الرؤوس عندنا وعلى التز
بيع بقدر الملك عند الشافعي ولو كان بعض الشفعة عيبا
يقضي بهما بين الحضور على عددهم لان الغائب لعله لا
يطلب او لا يعود فان قضى للحاضر بالجميع ثم حضر اخر يقضي
له بالنصف ولو حضر ثالث يقضي له بثالث ما في يد كل من الا
ولين تحقيقا للتسوية ولو سلم الحاضر من الشفعين بعد
ما قضى له بالجميع ثم جاء الغائب فانه يقضي له بالنصف فقط لان
قضاء القاضي للحاضر بالكل قطع حق الغائب عن النصف بخلاف
ما سلم الحاضر بغير قضاء فانه حينئذ يقضي للغائب بالكل اذا حضر
لعدم المانع والقاطع قوله فاذا علم الشفع بالبيع الى اخره شروع في
بيان صفة الشفعة وشروط طلبها بشهادة في مجلس علم
على الفور في رواية الاصل ويحتمل الى اخر المجلس في رواية هشام
وايا ما كان فيشهر من حضره انه يطلبها ويسمى هذا الطلب طلب
مواثبة يقول اشهدوا لي اطلب الدار الفلانية او العقار الفلاني
الذي اشتراه فلان من فلان او باعه فلان ثم اي يهد الاشهاد في
مجلس العلم يشهد عند العقار المبيع اي يذهب حتى يقف قريبا
منه ويشهد ثانيا انه يطلب لان الحق متعلق به او على المشتري او
على البائع ان كان المبيع في يده بعد فانه بعد تسليم المبيع الى المشتري
يصير اجنبيا فلا يفيد الا مشهرا وعليه بخلاف المشتري فانه بالعقد

يصير ما كان وان لم يقبض المبيع فيقول في الصورة الاولى اشترى فلان هذه
الدار وقد كنت طلبها الان فاشهدوا على ذلك ويقول في الصورة الثا
نية ان هذا اشترى واراكزا وقد كنت طلبت الشفعة الواخيه ويقول
في الصورة الثالثة ان هذا باع واره الغلانية الى اخر ما ذكر وسياتي هذا الطلب
طلب تقرر بر وطلب اشهاد وهذا الطلب واجب على الفور حتى لو تمكن منه
ولم يشهد بطلت شفعة ولو انه اخبر بكتاب ولفظ البيع في اوله او في او
سطه فلم يطلب حين سمعه بل سكت الى اخر الكتاب بطلت شفعة
اما لو طلب حين علم او سمع بالبيع ثم اخذ الا شهاد ولم تبطل شفعة لان الا
شهاد انما هو لنفي التواجد لا لاثبات الشفعة ثم يطلب الشفعة بعد
المواثبة والتفريق عند قاض فيقول اشترى فلان دارا واذا
شفيها بسبب كذا فخره بالتسليم الى يعني احكم لي ايها القاضي بالشفعة
ومر المشتري بان يلم العقار المشفوع الى هذا اذا قبض المشتري المبيع
قوله كذا كناية عن كونه شريكا او خليطا او جارا ويسمى هذا الطلب
طلب خصومة وتقليد لانه يخامم المشتري ويطلب مع القاضي
ان يملكه ذلك المبيع بان يحكم له ولا تبطل الشفعة بتأخيرها ولا يبطل
يبطل حق الطلب للشفيع بتأخير طلب الخصومة عند ابي حنيفة و
هو رواية ايضا عن ابي يوسف مطلقا يعني سواء كان التأخير
بعد زواو بعير عز زمان قليلا كان او كثيرا وقوله في ظاهر المذهب
اكثر من رواية الاخرى عن ابي يوسف وعن قول محمد فان
ذلك خلاف الظاهر وقوله وعليه الفتوى اي علم قول ابي حنيفة
يفتي لانه ظاهر المذهب وقيل قائله صاحب الوقاية والنقابة يفتي
بقول محمد وهو انه اذا اخبره شهر ابل عذر يوجب التأخير بطلت
شفعة وهو قول زفر ايضا وجهه انه لو لم تسقط بتأخير الخصومة
ابدا يضر المشتري لا يتعذر عليه التصرف فحاشا ان ينقض
الشفيع تصرفه والضرب مدفوع وانما قدور بشهر لانه اجل وما دون

عاجل

عاجل ووجه ظاهر المذهب ان الحق متى ثبت واستقر لا تسقط الا باسقاط
صاحب الحق متى كلما في سائر الحقوق واذا ادعى الشفيع عند القاضي
الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي عليه يعني المشتري بان يقول له
ما تقول في دعوا هذا لانه ملك يطلب الشفعة بسبب نحو هذا فان اقر المدعي
عليه وهو المشتري بملك المدعي وهو الشفيع ما يشفع به من شركة او خلطة
او جوار او نكاح عن الخلق على العلم بملكه او بملك ما يشفع به يعني لو طلب
الشفيع من القاضي ان يحلب المشتري بالله ما قلنا ان المدعي مالك لما ذكره
فما يشفع به لانه تخليف علم ملك الغير فيكون على العلم يكلف التقاض وذلك
لان المدعي ادعى معنى لواقفه المدعي عليه لزمه ولو كان يحج الى طلب البينة
من المدعي فلو كلفه البين فنكل او برهن الشفيع باقامة بينته علوانه بملك
ما يشفع به وما ذكر صححت الدعوى وسأله اي سئل القاضي المدعي عليه عن
الشراء بان يقول هذا اشترى الدار التي يدعي هذا شفعتها فان اقر بها
بالشراء او انكر ولم يكن للشفيع بينة فكلف المشتري البين او نكل
عن البين بان حلف انه ما ابتاع الدار التي يدعيها الشفيع ما يتحوى عليه
هذه الشفعة او برهن الشفيع على ما ادعاه قاضي القاضى له اي
للشفيع بهما اي بالشفعة وانما يحلف المشتري ههنا على الثبات
لانه استخلاف على نفسه وهو الشراء او على ما في يده اصله وهي
الوارو في مثل هذا يكون البين على الثبات ولا يشترط احضار
التمن الى مجلس القاضي وقت الدعوى فاذا قضى القاضي له اي للشفيع
بالشفعة لزمه احضاره اي احضار التمين لانه توجه اليه حينئذ
ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضى حتى يحضر الشفيع التمين
وهو رواية الحسن ايضا عن ابي حنيفة لان الشفيع ربما يكون
مفلسا فيتوقف القضاء على احضاره كبلد لا ينوي مال المشتري
ووجه الظاهر انه لا يمتنع عليه قبل القضاء وله هذا لا يشترط فكلما
لا يجب احضاره وللمشتري جسر الوار بعد ما قضى بهما للشفيع

لقبضة أي لأجل قبض الثمن لأن المشتري بمنزلة البائع وإلشفيع بمنزلة المشتري فيجبها حتى يقبض ثمنها ولا تبطل شفعة بتأخير الثمن بعد ما امر بإدائه لأنها تكون بالحصومة عند القاضو ودفع الحكم بينهما فلا ينقض ثمنها ولا تبطل شفعة بثأخير الثمن وللشفيع أن يحاصر البائع أن كان المبيع في يده بأن كان لم يقبض المشتري بعد سواو سلم ثمنه أو لا لأن اليد له وهو بخضومة فتوجه الحصومة معه ولكن لا يسمع القاضي أي لا يقبل البيعة عليه أي على البائع الذي هو في يده حتى يحضر المشتري فيرفع بالرفع أي القاضي البيع بحصة أي بحصة المشتري وهذا الفسخ ينقض الأصل العقد في الحقيقة بل لا ضافة إلى المشتري وذلك أن قول البائع للمشتري بعث الجاب للبيع وقوله منك أضافة للمشتري فإذا أخذ الشفيع بالشفعة كان أصل العقد باقيا وتحولت أضافة من المشتري إلى الشفيع وصار العقد كأنه وقع ابتداء من الشفيع فغنى الفسخ المذكور هو نقص البيع في حق الإضافة إلى المشتري لا أنه ينقض أصل العقد ويقضي بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه أي ضمان الثمن عند استحقاق الدار على البائع وذلك لأن الملك للمشتري حينئذ والبدل للبائع والقاضي يقضي بذلك للشفيع ولا بد من حضورهما بخلاف ما إذا كان المشتري قبل قبيل المبيع حيث لا يعتبر حضور البائع لأنه صار اجنبيا إذا لم يبق له يد ولا ملك والوكيل بالسرا خصم أي إذا وكل رجل رجلا لمشتري دارا فاشترى دارا فالوكيل خصم للشفيع لأنه هو العاقد وحقوق العقد ترجع إليه والأخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجه عليه ما لو سلم المبيع إلى الموكل فإذا سلم إليه يكون هو الخصم إذ لم تبقر له ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل والشفيع خيار الرؤية أن لم يكن رأى المبيع قبل ذلك أو كان قد رآه لكن وجهه قد تغير بعد ذلك ويثبت له خيار العيب هنا

وإن

وإن وصليت بشرط المشتري في شراءه أي أن يكون البائع بريئا من كل واحد من خيار العيب والرؤية ورجوع المشتري إليه به بأن كان اشترى بشرط البعثة من كل عيب أو من عيب كذا ولم يظهر غيره في البيع وذلك لأن الأخذ بالشفعة شراء ولا نه مبادلة المال بالمال فثبت فيه الخياران ولا يسقط خيار الشفيع بشرط البعثة من المشتري ولا برؤية لأنه ليس ببناء عن الشفيع فلا يملك إسقاط حقه **فصل** في بيان الاختلاف في الشفعة وأحكامه وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن أو في ثمن العقار للبيع فالقول فقال المشتري فيما عدا أن الشفيع به يدعي استحقاق العقار عند نقد المائة والمشتري ينكره والقول المنكر مع يمينه بحكم النضر وإن برهنا بأن أقام كل منهما بينة على مدعاه فلا شفيع أي تكون البيعة للشفيع عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف البيعة للمشتري لأنها أكثر أثباتا والأصل أنه إذا تعارضت البيعتان يرجح منهما ما هي أكثر أثباتا ولهما أن الشفيع مدع فكانت البيعة الأولى بالقول من بينة المشتري وإن ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع ثمنًا أقل منه أي من ثمن المشتري يعني لو قال المشتري عند أخذ الشفيع العقار اشتريته بالف وحمس مائة مثلاً وقال البائع إنما بعته بالف فلا يجلو أماناً أما أن يكون ذلك قبل نقد الثمن للبائع أو بعده فبغير المصنف حكم الأول بقوله أخذه الشفيع بما قال البائع أن كان اختلاف القولين قبل قبض البائع الثمن لأن هذا القول من البائع قطا بض الثمن عن المشتري ولخطأ عنه حط من الشفيع وبين حكم الثاني يقول ولحقه الشفيع بما قال المشتري لو كان الاختلاف بعاده أي قبض البائع الثمن إذ لو الثمن إلى البائع قد انتفى حكم البيع في حقه فصار اجنبيا فلا يلتفت إلى قول فكلما اختلف باير الشفيع والمشتري حقيقة وعند ذلك يكون القول للمشتري وإن عكس بأن ادعى البائع ثمنًا أكثر والمشتري أقل منه فبعد القبض إن كان ذلك بعد ما قبض البائع

التمن من المشتري يعتبر قول المشتري يعني ياخذ الشفع
بما قال المشتري ان شاء ولا يلتفت الى قول البايع
لما يشاء انفا و قبله يتخالفان اي لو كانت ذلك قبل قبض
البايع التمن من المشتري باسم الحكم البايع والمشتري
بان يتخالفان وان فكر اعتبر قول صاحبه يعني ان فكر
البايع يظهر ان التمن ما قاله المشتري فياخذ الشفع به
ان وان فكر المشتري يظهر ان التمن ما قاله البايع فيا
خذ الشفع به ان شاء وان خلف اي البايع والمشتري
خلف كل منهما ان التمن ما قال فسخ البيع بينهما وياخذ
الشفيع بما قال البايع اي بعد فسخ البيع بين البايع والمشتري يا
خذ الشفع المبيع بما قال البايع من التمن لان فسخ البيع لا يوجب بطلا
حق الشفع لان البايع كان قد رضي ياخذ المشتري المبيع بما قاله
من التمن فينتقل ذلك الحكم من المشتري الى الشفع وان حط
البايع عن المشتري بقض التمن كان ذلك الحط معتبرا في
حق الشفع ايضا وحينئذ ياخذ الشفع المبيع بالباقي
بعد الحط فلو كان باع بالنق ثم حط عن المشتري مائة يا
خذ الشفع بتسعين لان الحط لما التحق باصل العقد اذ لو
التحق ببق المبيع بلا تمن وذلك باطل وان حط البايع عن المشتري
النص من التمن او مقدار منه ثم حط النصف او الباقي ياخذ
الشفيع المبيع بالنصف الاخر او الباقي لانه لما حط النصف
الاول او مقداره منه التحق باصل العقد فوجب عليه نصف التمن او
الباقي كان حط الجميع فلا يسقط كما في مسألة حط الكل وان زاد
للمشتري في التمن بعد ما وقع الايجاب والقبول على مقدار لا تزام
الشفيع تلك الزيادة بل انما يلزم المقدار الذي وقع عليه العقد
لان في اعتبار الزيادة الحاق الضرر بالشفيع بل انه ان ياخذ بالتمن

بالتمن الاول لما ذكرنا من لزوم الضرر واذا كان التمن مثليا كالدلم
والدنانير والمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة لزم الشفع
مثل اذا اخذ المبيع بالشفعة لقدرة على المثل وان كان التمن قيميا
عرضا ونحوه فقيمة اي اخذ الشفع المبيع بقيمة ذلك لعجزه عن
الكامل وان كان المبيع عقارا بعقار اخذ الشفع كل واحد منهما
فقيمة الاخر لانه بدله وسوسن اذ ات المقيم فياخذه بقيمة وان
كان التمن مؤجلا باجل معلوم فالشفيع مخير ان شاء اخذ المبيع
بتمن حال بقدر ما للبايع على المشتري فينقد التمن للمشتري
وياخذ المبيع منه او يطلب الشفع في الحال بتحقيق الامر بمعنى
الوقت اي لا يتعد المشتري التمن حالا بل يصبر بعد الطلب اكان
ينقضي الاجل فينقد التمن حينئذ وياخذ المبيع بعد مضي الاجل
وليس له ان ياخذ المشفع في الحال بتمن مؤجل عندنا وقال
زفر له ذلك وسوسن مذنب ما لك واحد وبه قال الشافعي في القديسم
له ان الشفع يستحق المشفع بما كان على المشتري من التمن
اصلا ووصفا وكونه مؤجلا وصف ثابت في التمن فياخذه بوصفه
كما في الزيوف ولنا ان الاجل انما يثبت بالشروط الجاري بين
البايع والمشتري ولا شرط بين الشفع والبايع ولا بينه و
بين المشتري وكون البايع راضيا بالتعجيل على المشتري لا يلزم
كونه راضيا به على الشفع لتفاوت الناس في الآوة وقضاء الدين
وليس الاجل وصفا للتمن كما قالوا بل هو حق المشتري ولو كانت
وصفا للتمن لكان حقا للبايع كاصله وقوله ولا يتعجل ما على
المشتري لو اخذ الشفع في الحال كلام مجمل وتفصله ان الشفع
في صورة كون التمن مؤجلا اما ان ياخذ المشفع من البايع
بالتمن الحال او من المشتري كذلك فان كان الاول فان التمن
يسقط عن المشتري لان البايع قد اخذ حقه فلم يبق له حق الطلب

وان كان الثاني فالبايع لا يتحقق ما في ومنه المشتري من الثمن
الابعد مضي الاجل لان الشرط الذي جرى بينهما لم يطل باخذ الشفعة
فبقى موجبه على ما كان ولو سكت الشفيع عن الطلب الآن وصبر ليحل
الاجل به نتيجة قوله او يطلب في الحال يطلب بشفعة عند ابيع و
محمد لان حق في الشفيعه قد ثبت بدليل انه لو اخذه بثمن حال
كان له ذلك في شرط الطلب عند العلم بالبيع والسكوت عن الطلب
بعد بثوت حقه شفعة فلا فلا يي يوسف في قوله الاخير ولو
اشترى ذمي عقار الخمر اخذ يري فلا يخلو ان كان له شفيع اما ان يكون
ذميا او مسلما فبين المصنف حكم الاول بقوله ياخذ الشفيع
الذي المشفوع بمثل الخمر وقيمة الخنزير الذي لا تبيع
بالخمر والخنزير صحيح فيما بينهم والخمر مثلي والخنزير قيمى فياخذ
مثل الثمن في المثل وبالقيمة في القيمة والمتا من كاذب في جميع
ذلك وبين الثاني بقوله وياخذ الملم بالقيمة فيهما اما الخنزير
فلا نه من ذوات القيم ولو سكت المشتري على الارض التي اشتراها و
اما الخمر فلا ان الملم عاجز عن تسليمها التحقق بذوات القيم ولو سكت
للمشتري على الارض التي اشتراها ببناء او غرس في شجر اخذ الشفيع
اي الارض بالثمن الذي تعين في العقد وبقية ما في مع قيمة البناء او الغرس
الذي احده لكن يعتبر قيمته ما مقلوعين اي مسحق القلع كما في الغصب اذ بينى
الغاصب في الارض المغصوبة او غرس فان المغصوب منه باخذ الارض مع البناء
او الغراس ويعطى الغاصب قيمته ما مقلوعين او كلف الشفيع المشتري
قلعها وعن ابي يوسف انه لا يكلف القلع بل ينجز الشفيع بين ان
ياخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس وبين ان يترك المبيع للمشتري
وبه قال الشافعي الا ان عنده له ان يقلع ويعطى قيمة البناء فلا ييوسف
ان المشتري محق في البناء والغرس لانه فعل ذلك بناء على ان
الارض ملكه في التكليف بالقلع من باب العدوان وطريق معرفة

قيمتها

قيمتها مقلوعين ان يقوم الارض بدون البناء والغرس ويقوم
وفيها بناء وغرس بامور القلع ففضل ما بين القيمتين ما في
قيمتها مقلوعين الى هذا الشتر في غضب الكافي والهداية ولو
استحققت الارض المأخذه بالشفعة بعد ما بى الشفيع فيها بناء
او غرس شجر ارجع على المشتري بالثمن فقط اى لا يرجع بقيمة البناء
والغرس لانه ظهر انه كان اخذ الدار بخير حق والثمن عوض عن المبيع
وحيث لم يعلم له فله ان يرجع ببذله وعن ابي يوسف انه يرجع وان جف
الشجر وان هدم البناء او جف الشجر عند المشتري ثم اراد الشفيع
عند المشتري بغير فعله ياخذ الشفيع بكل الثمن ان شاء صورته رجل
باع دارا فيها بناء او شجر فانه يهدم البناء اخذ الدار بالشفعة فانه ياخذها
بكل الثمن وليس له ان يسقط منه ثمن البناء المنهدم او الشجر الجاف
لان البناء والغرس تابعان في المبيع والتوايع لا يقابلها شئ من الثمن ما لم
يصر مقصودة فكان بقاء ما ولا كراهة في حق وجوب جميع الثمن لان الثمن
انما يقال بل الاصل لا التبع التبع فيخبر الشفيع بين اخذ الوصة بكل الثمن
وبين التركة وان هدم المشتري البناء اخذ الشفيع العروة بحصة ما في
بحصة العروة من الثمن ان شاء وانما ياخذ بالحصة لان المشتري قصد الان لا
فيسقط عن الشفيع حصة من الثمن وليس له اخذ النقص هو بكر المنقوض
النون بمعنى المنقوض من البناء لانه لما فصل عن موضعه من الارض صار
من قيم المنقول ولا شفعة فيه وان شترى المشتري الارض مع شجر مخراتي
بكلمة مع ليفيد ان العقد وقع على الثمر مع الارض لانه لا يدخل في المبيع
بغير ذكره قيمته او اشترها مع شجر غير مخراتي الشراء فاشترى في يده في المشتري
اخذ الشفيع مع الثمر فيهما اى ياخذ الشفيع الارض المبيعة مع الثمر
الذي كان موجودا في شجرها او حدث في الشجر عند المشتري وهذا
استحسان وفي القياس ليس له اخذ الثمر لانه ليس يتبع الا يبرى
انه لا يدخل في بيع الارض من غير ذكره فاشبهه مستاع الموضوع

في الدار المبيعة وجه الاستحقاق ان انصار بواسطة اتصاله بالشجر
الذي يوتبع الارض فاشبه البناء في الدار وما كان محركا فيه يأخذه
الشفعيع ولا مانع من ان تجب الشفعة فيما لا يدخل في المبيع الا بالشرط
كالشرب والطريق الخارجين عن المبيع هذا فيما كان من الثمر موجودا
حين البيع واما الحادث عند الشترى فلان ما صار تابعا للتابع الا داخل
في البيع يترى البيع اليه فان جذه بالذال المعجمة اى قطع للشترى
وليس الشفعيع اخذه اى اخذ الثمر في صورتين لان تبعية للقبال
المبيع قد زالت بجذ الشترى اياه وحيث صار مفصولا عن الاصل
صار من المنقولات ولا تجرى فيه الشفعة ثم انه في الصورة الاولى
لما كان داخلا في المبيع صار مقابلا لبيع من الثمن وبين المصنف
حكمه بقوله وتأخذ ما سئره بالحصته في الاول اى يقطع من مجموع
الثمن حصة الثمر وتأخذ الشفعيع الارض والشجر بالسابق
الثمن ولما كان في صورة الاخيرة معه وما حين البيع لم يقابل به شيء
من الثمن وبين حكمه وبكل الثمن في الثاني اى يأخذ الشفعيع الارض
مع الشجر بكل الثمن اشارة وترك باب ما تجب فيه الشفعة
وما لا تجب وما يبطلها من اجل الشرعية وغيرها وانما تجب الشفعة
قصدا في عقار مملوك فقد قصد كالأرض على صيغة المجهول صفة لقوله
عقار يعوض هو مال قوله قصد الاحتراز عما مالكة بخير قصد كالأرض
والصدقة ونحو ذلك وعلى هذا كان ينبغي تأخير عن قوله مالكة وحق
العبارة هكذا انما تجب الشفعة في عقار مالكة قصدا الى اخره وقيد
العقار للاحتراز عما ليس كالعروض والفرن ونحوهما لقول عليه السلام
لا شفعة الا في ربيع او حائط قوله عليه السلام الشفعة في كل
عقار او ربيع والاول نجمة على مالكة في الجبابة الشفعة في الفرن
في قول له سبب اداة المحصر وقوله يعوض للاحتراز عما اذا
مالكة يعوض غير مال كالمهر والخلع وبدل الصلح عن دم العمد

والعتق ونحو ذلك ان الشفعة لا تجب في هذا الاشياء وان وصيلة

لم تكن قسمة كرحى وحماشي وبئر وقول الشافعي لا شفعة فيما
لا يقيم لان الاصل عنده ان الشفعة انما تجب لدفع ضرر القيمة
وهذا لا يتحقق فيما لا يقيم ولنا ما بين من المحدثين انفا
ولان الشفعة سببها الاتصال في الملك والحكمة فيها دفع ضرر
سؤال الجوار وهو يوجد في المنقمة وغير المنقمة ثم شرع في التفصيل
الاتجري فيه الشفعة فقال فلا تجب في عرض بالتحريك وهو يطلق
على ما عند النقود من النقولات المالية وفلك بضم اوله وسكون ثانيته
بمعنى السفينة وهذا اللفظ مشترك بين المفرد والجمع ويختلف
التقدير ولا تجب الشفعة ايضا في بناء وشجر ببيعهما مع مجهول
صفة لما قبله بدون الارض هذا اذا بيع للقرار يلحق بالعقار
ولا في ارض اى موروثة وصدقة وبهية بلا عوض مشروط في
الهيئة فان الهيئة اذا كانت بشرط العوض فهي بيع انشاء وتجري فيها
الشفعة اما اذا كان العوض بغير شرط او كان احدهما سابقا فحينئذ
كل منهما هيئة على حدة وفي العوض المشروط لا بد من التقابض
وعدم الشيوع في احد هما فلا شفعة بدون ذلك واما الارش والوصية
والصدقة والهيئة بدون العوض المشروط فلان المالك في الكل
يحصل بغير بدل وعوض فلا تجرى فيه الشفعة كونه تبرعا ولا شفعة
في التبرعات قوله وما يبيع بخار البائع او يبيع فاسدا معطوف على
ما تقدم والتقديم كل عقار يبيع باحد المدينين الوجهين فلا شفعة
فيهما ما لم يقطع حق الفسخ فيهما اما الاول فلان خيار البائع
يمنع خروج المبيع عن ملكه ولا شفعة بدون حتى لو ان سقط خياره تجب
الشفعة لزوال المانع عن الانتقال ويشترط الطلب عند سقوط
الخيار في الصحيح لان المبيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك وتقييد
الخيار بالبائع يدل على ان ما عداه من الخيارات غير مانع من الشفعة لانه

لا يمنع خروج المبيع عن ملكه البايع بالاتفاق والشفعة تبني عليه
واما الثاني عن ما البيع بيعا فاسدا فلا شفعة فيه اما قبل القبض
فلعدم زوال الملك البايع واما بعد القبض فلا احتمال الفسخ لانه ثابت
حق للشرع والقبض لا يستلزم سقوط بل هو بان بقاء العقد
والعاقدين فان سقط حق الفسخ وحيث الشفعة لزوال المانع ولا شفعة
فيها قسم بين الشركاء يعني اذا كان عقار مشترك بين جماعة بارت
او شراء ونحوه فاقسموه فلا شفعة بخلافهم بالقسم لان فيها معنى
الاضرار او جعل اجرة او جعل بدل كتابة او عتق او بدل
صلح عن دم عمد او جعل محررا لانها ليست بمال ولا مثل لها
حتى ياخذ الشفعة به فلا يمكن مراعات الشرط وعند الشافعي يجب
فيها الشفعة لان هذه الاعراض متقومة عنده فيوجد
بقية ما عند تعذر الاخذ بعثلها ولنا ان تقوم المنافع ضروري
فلا تظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعرق وان وصليته قبول
بيضة مال كما اذا زوجها على وار على ان ترد عليه النقا وعندنا
يجب الشفعة في حصة المال اذ فيه مبادلة مالية وله ان معنى البيع تابع
فيه ولم ينقد بلفظ النكاح ولا يفسد بشرط الكراه ولا شفعة في الاصل
فكذلك في البيع ولا يجب الشفعة ايضا فيما اصول عنه بانكاح او يكون بدني
من ادعى وارجل وانكر صاحبه او سكنت ثم صالح عن تلك
الدار على مال لا شفعة فيها اما في صورة الانكار فلان زعم الدار
فلم تثبت المبادلة المالية تنزل عن ملكه واما في السكوت فلزعمه ان ما
اعطا واقتدا ليمية فلم تثبت المبادلية المالية واما اصوله بالاقراض
يكون محررا فاما الملك للمدعي واما استقادة بما بدل من بدل الصالح فذلك
مبادلة مالية موجبة للشفعة ويجب الشفعة فيما اصول عليه باحد اسم
اي بانكار او سكوت لان اخذنا عوضا عن حقة صورة رجل ادعى
حقا ما ليا على ملك الدار فانكر المدعي عليه او سكنت وصالح المدعي

على الدار اي جعلها بدل الصلح فان الدار استقلت من المدعي الى المدعي
فوجب الشفعة وكذا لو كان هذا الاصل بالاقراض لكن المصنف
تركه في صورتين احالة على انه ينفع من التصريح بالانكار او السكوت
فيها وفيه ان ذلك عمل بمفهوم المخالفة وهو خلاف المذهب
ولا يجب الشفعة فيما سلمت شفعة ثم رد بخيار روية او بخيار
مطلق او رد بخيار عيب بقضاء متعلق به وصورة رجل اشترى
فارقا سقط الشفع حق فيها ثم رد المشتري على البايع بخيار
رؤية او بخيار الشرط سواء كان الرد بقضاء او بغير قضاء او رد بها
بخيار العيب بقضاء القاضي فلا شفعة للشفيع لان ذلك فسخ للعقد
من اصله فيعود الملك الى مالكة القديم والشفعة انما تجرى في العقد
الجديد وفي هذا الفرق بين ان يكون ذلك الرد بعد القبض او قبله لان
القبض وان كان يفيد تمام العقد لكنه بالرد يبطل حكمه وما روي بالعب
لكن رد بلا قضاء او رد بالاقالة بان تقابلا البيع تجب الشفعة فيه
بهذا الضمير المحرر ويعود الى ما يعني ان الشفعة تجب في هذين لانت
المتعاقدين لهما ولاية على انفسهما وفي الموضوعين قد قصد الفسخ
والفسخ بيع جديد في حق الثالث وهذا الشفع وانما قلنا انه بيع
جديد لوجود عد البيع فيه معنى اعني مبادلة المال بالمال بالترخي واعلم
ان ما رد بالعيب بلا قضاء انما تجب فيه الشفعة اذا كان رد
بعد القبض كما صرح به صاحب الهداية وعلمه بان قبل القبض فسخ
من الاصل سواء كان بقضاء او بغير قضاء وفي عبارة المصنف في
اوقصوالهم الا ان يحمل الرد على اعادة البيع الى البايع بعد قبضه
وجب الشفعة في العلو وحده ويجب في السفلى بسبب اي العلو ويجب
فيما بين خيار المشتري لان ذلك لا يمنع خروجه عن ملك البايع وهو هذا
الوجوب ولا فرق بين ان ياخذ الشفع المبيع في مدة الخيار او بعد
بعد ان وجبت وتقرر قولنا وان بيعت داخجا بمبيعة بالخيار

يعني رجل يباع دار او املاكا بالخيار ثم ان يتقرر الملك فيها
بيعت دار اخرى بجانب الاولى فالشفعة في الثانية لمن
شرط له الخيار

سواء كان بايعا او مشتريا اما البايع فلان ملكه باق بعد
في الدار التي شفع بها واما اذا كان الخيار لمشتري فعلى قوله ان المبيع
يدخل في ملكه الا مظاهروا على قول ابي حنيفة انه لا يدخل في ملكه لكن
لما كان له الخيار له وكان بذلك ملكا للقبول والرد فبالنظر الى الاول
يتاقي له حكم الشفعة وله هذا قال المص ويكون اجازة من المشتري
يعني لو كان الخيار في الدار الاولى للمشتري ثم انه طلب الشفعة
في المبيعة التي جنبها يكون طلبه ذلك قبولا للبيع في الاولى فيثبت
للملك له من وقت العقد وهو سابق على بيع الثانية
ولشفيع الاول اخذها منه لا اخذ الثانية مثالا للوجوب
المذكورين يعني لو كان للدار الاولى المبيعة بالخيار
فحضر بعد اخذ من له الخيار الدار الثانية فليس له الاخذ الاول
دون الثانية لان ملكه معدوم في الاولى انما اخذت بعد ان
ملكه الشفيع الاول الثانية وحيث كان ملكه معدوما
لا تجب له شفعة فيما ملكه وان بيعت الثانية بجانب الدار المبيعة
بيعا فاسد اشفيعها البايع ان يبيع الثانية قبل قبض المشتري
الاولى لان المبيع بالبائع الفاسد باق على ملكه البايع مادام في يده فهو
الشفيع الثانية بملكه فاذا قبض المشتري بعد الحكم لباي المبيع
بالاقتطاع الشفعة للمشتري فيه تفكيك الضمير لكن المص اعتمد على ظهور
للمعنى من السابق والمعنى ان البايع بالبائع الفاسد
في هذه المسئلة اذا حكم له بالشفعة وقبض الثانية لا يبطل ذلك
لحكم يقبض المشتري الاول لان حق الفسخ فيها قائم للبائع يدفع
الفاد وفي الثاني اثبات حق الشفعة للمشتري تقرير للقلد

فلا يجوز

فلا يجوز وان بيعت الثانية بعد قبض المشتري الاول للمبيعة بالبائع
الفاسد فالشفعة حينئذ للمشتري لان الملك في الاول صار له فيستحق
الشفعة في الثانية به فان استر والبائع منه اى من المشتري
الدار الاولى المبيعة بالبائع الفاسد قبل الحكم بالشفعة في الدار
الثانية بطلت شفعة فيها بعد ان تقررت له بقبض الاول
لانقطاع ملكه عن التي شفع بها قبل الحكم بالشفعة وان استر وما
منه بعد الحكم له بالشفعة في الثانية بقيت الثانية على ملكه صيانة
للكم عن النقص والمسلم والذي في الشفعة سواء فيؤخذ الذي
العقار المبيع من المسلم بالشفعة كما ان المسلم يأخذ منه لما روى
ان شريحا حكم على مسلم الذي بالشفعة فكتب في ذلك الى عمر رضى
فاجاءه وكذا الحكم العبد المأذون والمكاتب لان المحرر لا يملك شيئا
اصالة فاو لى ان لا يملك بالشفعة ولو في مبيع السيد كما لعن
فان قيل ان العبد المأذون والمكاتب ما في يده ملك لمولاه فاذا باع
مولاه عقارا او باع هو دار امثلا فابهما اخذ بالشفعة يكون تحصل
الحاصل قلنا ان المراد من الاول هو المديون المتفرق ومن الثاني
من يملك زيادة على بدل الكتابة فانهما بمثابة المحرر المستقل
فصل فيما تبطل بالشفعة وما لا تبطل به من قول او عمل قصدا
او غيره وتبطل الشفعة بعد وجوبها بتسليم الكل او البعض والمراد
من التسليم هنا فراغ الشفيع عن الطلب وتركه ولو كان ذلك
التسليم اى الفراغ من الوكيل اى من وكيل الشفيع وسواء
كان ذلك في كل المبيع او في بعضه اما اذا سلم الكل فظاهر واما
اذا سلم البعض فيكون البعض الآخر كسوت عنه والكسوت
في باب الشفعة تسليم والتسليم في البعض تسليم في الكل اعلم
الجزئي وبتركه طلب الموازنة اى طلب الشفعة حال العلم ببيع
العقار على الفور في رواية الاصل على المجلس في رواية

فصل

محمد أو طلب التفسير أي الاستشهاد على البائع والمشتري أو العقار
وأما طلب الخصومة فلا تبطل الشفعة بتأخيرها وإنما تبطل الشفعة
بتركه الطلب في الرجوعين المذكورين لأن ذلك دليل الاعراض والعراض
أنما يتحقق حالة الاختيار وهي عند القدرة والشفيع حين
علمه بالبيع كان قادر على الطلب لأنه باللفظ ولا مانع له عنه
فلما تركه علم أنه لم يريد الشفعة وكذا إذا طلب في المجلس ولم يشهد
على أحد المتبايعين أو على العقار قوله وبالصلح عن الشفعة على
عوض معطوف على ما قبله أي وتبطل الشفعة بصلح الشفيع
على أحد المتبايعين بعوض أو بغيره لأن ذلك تسليم من الشفيع
قتبطل الشفعة وعليه ردة أي يلزم الشفيع رد العوض على من أخذه
مثلا لأن حق الشفعة ليس من الحقوق التي تغربل هو مجرد حق للملك
فلا يصح الاعتياض عنه لأن الشفيع ليس له حق في الدار ليكون
العوض بدل عنه بل إنما جعل شرط الإسقاط وهو لا يتعلق بالحق
من شرط فبالفساد أو في فصل الشرط ويصح الإسقاط وكذا الوبايع
الشفيع شفعة عا ل لأن البيع تملك ماله بما له وحق الشفعة لا يحتمل
التعليك فصار كلامه عبارة عن الإسقاط مجازا وكذا لو قال للمختارة
اختاري بيني بالقبول يعني لو قال زوج الصغيرة التي زوجها غير الأب
والجد عند بلوغها أو زوج الامة عند عتقها واختار ما فتح النكاح
لاختاري القبح بل اختاري للمقام وأنا اعطيك الفأبد لا عن
ذلك ففعلت أو قال العينين لامرأة يعني لا تختاري فتح النكاح
أقيم معي فانا اعطيك الفأبد لا باختارية الضمير المستتر يعود إلى
المختارة امرأة العينين على سبيل البدل والبارز إلى زوج المختارة
والعينين كذلك قوله بطل خيارها ولا يجب العوض ينصرف إلى المراتب
والعوضين على قياس السباق وذلك لأن اختيار الفسخ أو البقاء
على النكاح ليس من الحقوق المقررة التي يصح التعويض عنها

وتبطل

وتبطل الشفعة أيضا ببيع ما يشفع به الشفيع قبل الحكم لا أي بالشفعة
لزوال السبب الذي يستحق به البيع وهو الاتصال بملكه قبل ملكه
المشفوع بحكم الشرع وتبطل أيضا بموت الشفيع عند توافر ثلث
عنه لأنها ليست بمال خلافا للشافعي وهذا إذا مات بعد البيع قبل
القضاء بالشفعة أما إذا مات بعد قضاء الفاض قبل نقد الثمن فقبضه
فالبائع لازم لورشته لا أي لا تبطل بموت المشتري لأن المستحق موجود
وسبب الاستحقاق قائم ولا شفعة لمن باع بأن كان للشفيع وكذا
لبائع المشفوع لأنه موكل بإتمام البيع وفي أخذه البيع بالشفعة نقض
ما وكل بإتمامه أو بيعه وهو الموكل بالبائع ومورثه أنه إذا كان لرجل دارانه
متلاصقان فوكل اجنبا ببيع أحدهما ثم أراد استرجاعها
بحكم الشفعة لم يكن له ذلك لأنه نقض لما أبرمه وهدم لما استسسه لأن فعل
الوكيل منسوب إليه إذ هو كاللذاته أو ضمن الشفيع الدرك عن البائع
أي لا شفعة لمن ضمن الاستحقاق لأن الاستحقاق له عليه وذلك
لا يكون إلا بترك الشفعة لأن في أخذه الدار بالشفعة إبطالا لذلك
المعنى فلا يصح لو شاع المشتري ببيعها أو جارة يعني إذا علم للشفيع
بشراء الدار للأصقة له مثلا فقال للمشتري ابتعها بكذا أو بكذا يوجبها
مثلا ونحو ذلك من الألفاظ وكذلك طلب المزارعة أو المساقاة في العقار
المشتري فلهذه كلها مقتطات للشفعة لأن ذلك مستلزم
عقد جديد من المشتري وهو دليل الاعراض عن طلب الشفعة
فتسقط بها وتجب الشفعة لمن ابتاع أي اشترى سواء كان أصيلا
أو وكيلًا وابتاعه أي لمن وكل آخر بالشراء فاشترى لأجل الكل والموكل
شفيع كان له الشفعة صورته دارين ثلثة وللدار جارة متلاصقة
فإذا بيعت الدار واشترى أحد الشركاء تثبت الشفعة للمشتري
سواء اشترى أصالة أو وكالة وكذا تثبت للموكل إذا اشترى الوكيل
لأجله وتثبت أيضا للشريك الآخر وقاعدته أنها لا تثبت للحجار

لان الشريك مقدم عليه ولو قيل للشفيع انما يعنى الدار المبيعة وان لم يجر لها
ذكر في الكلام اعتمادا على قرينة الحال بيعت بالف مثله قلتم
الشفيع الشفعة ولم يطلب ثم بان اى ظهر له بعد ذلك انها انما
بيعت باقل من الف او كان قيل له انما بيعت بالف درم نقد ثم بان
انها انما بيعت بكيل او وزن او عددى متقارب قيمته الف
الاول لا يتكاداه فله الشفعة وتسلم في الوجه باطل لانه انما سلم في الوجه
الاول لا يتكاداه الثمن اعنى الف فاذا علم انه اقل يرغب فيه
وفي الوجه الثاني لتعذر الجنس الذي بلغه ويشتر ما يبيع به لان الجنس
يختلف وكذا في العدد المتقارب ونحوه من ذوات المثل ولو بان
انها بيعت بعرض قيمته الف او بان انها بيعت بدنانير قيمتها الف
فلا يكون له الشفعة لان الواجب في الكل القيمة وما يدرهم او دنانير
ولا تفاوت فيهما فلا وجه لعود حق الشفعة بعد سقوطه ولو قيل له
اى للشفيع ان المشتري فلا ان فلم الشفعة واسقط حقها فبان
انه غيره اى ظهر ان المشتري غير ذلك الفلان فله الشفعة اى يعود
حق الشفعة لتفاوت الجوار وتباين حال الجيران ولو بان انه
مومع غيره يعنى بعد ان قبل للشفيع ان المشتري فلا ان وسلم
الشفعة على تقدير انه هو الذي اخبر به وحده ثم ظهر فيها بعد ان المشتري
هو ذلك لكن مع غيره بطريق الشراء فله اى للشفيع الشفعة
في حصته ذلك الغير فقط لان التسليم لم يوجد في حق ذلك الغير وسلم
في حق الاول لا يوجب التسليم في حصته الثاني ولو بلغه بيع النصف
فلم يظهر ان كان بيع الكل فله الشفعة في الكل لان تسليم النصف
انما كان لرباعين من الشركه ولا شركة ولو بلغه بيع الكل فلم
ثم ظهر ان كان النصف بل يجب له الشفعة في نصف الباقي قالوا في هداية
لاشفعة في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل تسليم في النصف
وغيره من الاعراض وان باعها اى باع المالكه واه الا زراعا

او شبرا

او شبرا او نحوهما قل ذلك المقدار المشتري او كثر او كان من
طول جانب الشفع بكم يتكون بعده عن سلك الشفع كذلك
والحاصل ان المشتري من المبيع مقدار يكون فاصلا بين المبيع وملاك الشفع
فلا شفعة له اى للشفيع حيث لا تقطع الجوار وانعدام السبب
الذي يثبت به الشفعة وبهذا صاته لاسقاط شفعة الجوار
وكذا اذا وسمب ذلك المقدار من المشتري وسلم اليه ثم باعه الباقي
لامر من عدم وجوب الشفعة في المومع بغير عوض مشروط بان
شري منهاهما ولفظ شري يصدق على البيع ولا ابتاع فالضمير يعود الى
البائع او المشتري وان لم يسبق ذكرهما بقرينة الحال بثمن ثم شري
باقيهما بثمن آخر فالشفعة في السرهم اى انما تثبت الشفعة للشفيع
في السرهم الذي شري او لا فقط ولا يجب الشفعة في الباقي لان الشفع
وان كان جار افيهما لكن المشتري اذ ملكه السرهم الاول صار شريكا
في الباقي والشريك مقدم على الجار وان ابتاعها اى شري المشتري
الدار بثمن نحو الف مثلا ثم دفع المشتري عنه اى عوضا عن الثمن
ثوبا اى ثوب كان اخذ للشفيع بالثمن الذي عوضا عنه الثوب
لابقصة الثوب لان دفع الثوب عوضا عن الثمن عقد اخر قد حدث بعد
شراء الدار والعوض الذي يقابل الدار انما هو الثمن لا الثوب ولا تكره
الحيلة في اسقاطها عند ابي يوسف ومرواية عن ابي حنيفة وبه يفتى
قبل وجوبها لانه يحتمل دفع الضرر الجار السواء عن نفسه وان كان
الغير يتضرر في ضمنه وعند محمد تكره لان الشفعة انما شرعت لدفع الضرر
وفي اباحة الحيلة ابقاؤه فان استفتى عالم عن ذلك فان كان ذلك قبل
وجبها يفتى بالجوار لان الدفع اسهل من الرفع وان كان ذلك بعد وجبت
للشفيع يفتى بقول محمد يفتى بالكراهة لئلا يلزم نقض الامر المشروع بعد
ثبوت فقوله وعند محمد يكره شامل للوجبهين اعنى سواء كان قبل ثبوت
الشفعة او بعده لان نقض المشروع لازم في الامرين وللشفيع اخذ حصته بعض

المشتري وان لم يستم ثمن كل حصه يعني ان اشترى جماعة عقارا من واحد
صفقة واحدة فالشفيع ان يأخذ نصيب احد اسم لانه ليس في هذا الاخذ
ضرر التفريق لان الشفيع يقوم مقام احد اسم لانه لا يبيع بعينه ان
اشترى واحد من جماعة ليس له ان يأخذ حصه احد الباعين لان فيه اصرارا با
بالمشتري بتفريق الصفقة غير متفرقة ولا تجار اخذ بعض شاع بالتفريق
فيهما بيع مقسم اي اذا اشترى نصفا مشاعا من دار فقام الباع والمشتري
فالشفيع يأخذ النصف الذي صار للمشتري لان القيمة من تمام القبض
فان الانتفاع في المشاع لا يتم الا بالقسمة وان وصلية وقع في غير جانبه
وعن ابي حنيفة انما يأخذها اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها
اما اذا وقع في الجانب الاخر فلا لانه لم يبق جارا وللعبد المأذون
المدير ان لاخذ بالشفعة في مبيع سيده وبالعكس اي لولاه الاخذ
بالشفعة منه لان الاخذ بالشفعة تملك بالثمن فصار بمنزلة الشراء
واذا قيد العبد بكونه مأذونا لان المجهول لا يصح منه تصرف فلا يتصور كونه
شفيعا ولا مشفوعا وفيد كونه مديونا يصير تصرفه مفيدا فانه يتصرف
حينئذ للفرع ما يجاوز ما اذا المم يكن مديونا فانه حينئذ تصرفه لولاه
والشفعة لمن بيع له وصح للتسليم الاب والوصى شفعة الصغير
يعني اذا اشترى احد دارا وشفيعها صغير فليس له ان يبيع الصغير او وصيه
شفعة صح التسليم ولم يكن للصغير اخذها بالشفعة بعد البلوغ وهذا عند
الشيخين خلافا للمجوز فرفاثيرهما يقولان ان الصغير باقى على شفعة
وله اخذها بعد البلوغ لان ذلك حق ثابت لصبي فلا يملك ان يبطله
كالعفو عن القصاص والشيخان ان الاخذ بالشفعة في معنى التجارة
لان انما يكون ببذل البدل فيملك ان تركه الا يرى ان من اوجب بيعا
للصغير صح رده من الاب والوصى لان ذلك فابرين النفع والضرر
وقد يكون النظر للصغير في تركه ليبقى البذل على ملكه والولاية مبنيّة على
النظر فيملك ان يرد صمرا وبالسكوت عن الطلب لانه دليل الاعراض

ثم ان هذا فيما بيع بقيعة او قل من القيمة فان بيعت الدار باكثر من
قيمة ما لا يتغابن فيه الناس جاز التسليم بالاجماع لان النظر
تقرر فيه وهذا معنى قول المصنف وقوله اي قول محمد رواية عن العام
في الاقل الذي لا يتغابن فيه يعني ان يبعث الدار باقل من قيمة ما كان
كثيرة فعن ابي حنيفة انه لا يصح التسليم ولا رواية فيه عن ابي يوسف
ولا قل الذي لا يتغابن فيه هو ما ذكره في البيوع من نحوه وازده
يعني يباع ما يسارى اثني عشر بعشرة كتاب القسمة
لغة اسم الاقتسام وشرعا جمع نصيب متابع بين المتقاسمين في
نصيب معين وتشمّل على معنى الاخر ازاو وما واخذ عين حصه وعلى معنى
المبادلة وما سمي اخذ عوض عن حقه وذلك لان ما يجتمع لاحدهما كان بعضه
له وبعضه لصاحبه وكذلك ما يجتمع للاخر فكل منهما يستبدل ما حواه من
نصيب الاخر بما حواه الاخر من نصيب فكان بادلته واخر ازاو اغلبي في المثليات
واسمى المكليات والموزونات والعدديات المتقاربة لان ما يأخذها مثل
حقه صوة معنى وامكن ان يجعل عين ثم اشارة الى ما تفرع عليه
بالفاء بقوله في اخذ الشريك حظه من اى من المثليات حال فكل واحد
غيبته صاحبه بخوان يكون رجلا من شريكين في كرسية مثلا فكل من كان يأخذ
حال غيبته الاخر يكون عين حقه ولو اشترى اياه اى المثلي فاقسماه فكل
واحد منهما ان يبيع حصه من كرسية بخصه ثمنه فلو كانا اشترى بعشرة
فاقسماه ثمانية ادا احد لهما ببيع نصفه حراجه بان يقول الشريكة
بجتمسة او قام على بجمسة ولا يجوز ذلك في الحيوانات والافى العروض
والمبادلة اغلبي في غير اى غير المثليات واسم الحيوانات والعروض
لوجود التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كأنه اخذ حقه وفرع
على ما ذكره بقوله فلا يأخذها اى ليس لاحد الشريكين اخذ حصته من الحيوانات
او العروض المشتركة عند غيبته الاخر ولا يبيع حصه من كرسية بعد الشراء
والفحمة يعني لو اشترى شيئا من الحيوانات او العروض واقسماه لا يجوز

لاحد سماء ان يبيع نصيبه من ربحه ثمنه لما ذكر من التفاوت ويجعل عليها فيه
اي في غير المثلي يطلب شريك في متحد الجنس يعني لو كان المشترك من
غير المثليات لكنه من جنس واحد كالغنم مثلا او الثياب السروية سواء كانت
مشتركة بارت او شر او يطلب احد الشركاء من القاضى ان يقسم فلكذا وبغيره
فالقاضى يجبر الالى ويجب عليه الجابة لمن طلبها بان يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع
عن الانتفاع بمذمة لاني غيره اي لا يجبر القاضى الشركاء على قسمتها يطلب
بعضهم في غير متحد الجنس كالحيوان مع العقار او البقر مع الخيل
وكذلك الثياب اذا اختلف اجناسها والثوبان اذا اختلفت قيمتها
لتعذر المبادلة بسبب فحش التفاوت في المقاصد لكن لو تراضوا
على القسمة جاز لان الحق لهم ونذب للقاضى نصب قاسم مباشر ما
وقت الحاجة وان باشر بالقاضى بنفسه فهو اولى قوله رزقه من بيت
المال صفة للقاسم وهذا هو الافضل لي قسم بلا جوفه والارفق بالناس
والابعد عن الترهة والافوق للقياس لان القاسم يقطع المنازعة
بين الخصوم فكانت القسمة شبيهة بالقضاء فيزرق من بيت
المال ما يوزق القضي فان لم يفعل اي ان لم ينصب القاضى قاسما كذلك
او ان لم يوزق من بيت المال بان لم يمكنه الاعام من ذلك نصب قاسما
يقسم على المتقاسمين باجر يأخذ من الناس الذين يقسم لهم
وذلك الاجر يقدره القاضى لئلا يجوز القاسم فيطلب كثيرا
على اجرمثله وليس شح الناس فيعطون يسيرا لا يقوم بمؤنة وبهي اي
الاجر الذي يقدره القاضى للقاسم على عدد الرؤس اي على عدد الوثبة
او الشركاء الذين يقسم لهم لا على حسب انصباثها وهذا
عند ابيح وعند اجماع على قدر السهام وهو الشافعي لان ذلك
من مؤنة المالك فيقدره كاجرة الكيال والوان ولا يبي حنيفة
ان الاجر مقابل بالتميز وانه لا يتفاوت ورمما يصعب الحساب بالنظر
الى القليل وقد ينكس الامر فيعذر اعتباره فيتعلق الحكم باصل

التميز

التميز واجرة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة
لان الاجر مقابل بعمل الكيل والوزن متفاوت فيكون الاجر المقابل له
متفاوتا حسب تفاوته وان كان الكيل والوزن لهما اي للقسمة
فعل الخلاف يعني عند ابي حنيفة على عدد الرؤس وعند ابيهما على
قدر السهام مثاله دار مشتركة بين ثلثة نفر واحد منهم النصف
والاخر الثلث والاخر السدس فقسما بينهم بالاجرة عند ابيح
اثلاثا على كل واحد ثلثها وعند ابيهما على قدر الملاك اسداسا ثلثة
اسهم من ستة على صاحب النصف وسهمان من ستة على صاحب
الثلث وسهم واحد من ستة على صاحب السدس وقد ذكرنا واثلاث
الجانبين وعن ابيح في رواية ان اجرة القسام على طالب
القسمة من الشركاء لا على الممتنع عنها لان الطلب ينتفع بها
والممتنع يتضرر والغرم يدور مع الغنم ويجب كونه امي القسام
عدلا اي غير جائز لان ذلك من جنس عمل القضاء فيشترط فيه
ما يشترط في القضاء امينا حتى يعتمد على قوله عالما بالقسمة لانه
لا بد من القدرة عليها وذلك يستدعي العلم بلا يجبر الناس على قسم
واحد اي لا يلزم القاضى الناس على ان يستأجر واقاسما بعينه لانه
ولشد يد السامى يفضي الى ضيق الامر وغلاء الاجر ولا يشترط القسام بضم
القسام وليس يد السامى جمع قاسم ليس شرا كواي يمنعهم القاضى من
الاشتركة كيلا يتضرر الناس لان عدد المشترك لا يخافون القوت فيتغالون
في الاجرة وعند عدم الاشتراك يخافون القوت بسبق غير فيتسارع
كل قاسم الى القسمة بالاجر اليسير ضيق القوت فيخرج الاجر وصح
الاقسام بانفسهم بلا امر القاضى يعني اصطلاح الشركاء في الميراث
او غير من الملاك فاقسموا وراضوا فيما بينهم من غير ان يراجعوا
لقاضى والقسام جار كمال ولاية الشركاء على انفسهم واموالهم
الا ان يكون فيهم صغير فيحتاج الى امر القاضى لعدم ولايتهم عليه

ويقسم على الصبي وليه او وصيه يعني لو كان في الورثة صغيرا له
اعنى الاب ثم الاقرب فلا يقرب من عصباته او وصيه يقوم مقامه
حين القسمة للولاية فان لم يكن له ولي ولا وصي فلا بد من امر القاضي
وهذا في صورة ما اذا ارادوا ان يقتسموا بانفسهم من غير مراجعة
الى القاضي او القسام كما امرت به انا فوله ولا يقسم عقاراى
اخره شروع في بيان كيفية القسمة وبعض شروطه فعند الامام
انه لا يقسم عقار بين الورثة ظرف لغو متعلق بلا يقسم باقرارهم مالم
يسر انوا على الموت اى موت المورث ان لم يكن القاضي عالما بماذا حضر
جماعة شركاء في ايديهم وارادوا وصيه او عقار وادعواهم ورثوا عن
نلان لم يقسم بالقاضي بمجرد دعواهم مالم يسر انوا على موت المورث
وعدد الورثة عند ابيج وهذا في العقار عند ابيهم باعترافهم
وغير العقار يقسم اجماعا لان اليد دليل الملك ويسر فيما عدل العقار
مشاهدة فيجوز الاعتماد على مجرد قول الشركاء وكذا العقار المستتر
يعنى اذا كان في ايديهم ورثوا اشتدده فانه يقسم بينهم بمجرد قولهم
بالاجماع وكذا ان كان اقرارهم المذكور مطلق ملكه اى لو قالوا
هذه ملكنا ولم يثبتوا انهم باى طريق ملكوه فانه يقسم بينهم بقولهم
وهذا لانه ليس ثمة منكر ولا يحتاج الى الاثبات بدون الانكار وان
برئنا اى الشريكان بيننا ان العقار في ايديهما لا يقسم بينهما
حتى يسري اننا لهما الاحتمال ان يكون لغيرهما فيتواضعا على ذلك
بهذا الطريق وهذه المسئلة بعينها هي للمسئلة السابقة وهي
قول المذكور مطلق ملكه لان المراد منها ان يدعوا الملك ولم يذكر
كيفية تقبل اليهم ولم يشترط فيها اقامة البينة على انهم ملكهم ويسر
رواية القدرى وشروطها ورواية الجامع الصنفان
كان مرأى تعيين الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار
المسئلة مكررة ولو برئنا على الموت وعدد الورثة والعقار

في ايديهم ومعهم وارث عايب او صبي اى صغيرا ومعنوه ونحوه
قسم العقار كذا في الهداية قليل يرد انسهو والصواب في ايديهما
حتى لو كان في ايديهم لكان البعض في يد الغائب او الصبي مستثنا
ان كان كذلك لا يقسم واجيب بان ضمير الجمع يرجع الى المدعيين
بناء على ان اقل الجمع اثنان يفصح عن هذا قوله ومعهم وارث عايب
ونصب وكيل او وصى لقبض حصته الغائب والصبي لان في ذلك
نظرا للغائب والصبي ودفع الضرر عن الحاضرين الطالبيين
للقسمة ولا بد من اقامة البينة في هذه الصورة عند ابي حنيفة
خلافا لصاحبه لما بينناه ولو كان العقار في يد الغائب كله او شئ
منه او كان في يد مودعه اى مودع الغائب او في يد الصغير كذلك
لا يقسم لان القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق يديهما
من غير قسم حاضر عنهما والمودع اميل الى الخصم ليس بخضم عنه فيما
هو مستحق عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز وكذا لا يقسم لوجوه
وارث واحد او كانوا مشترين وغاب احداهم يعنى اذا كان الطلب
للقسمة وارثا واحدا شريك عايب فاقام هذا الحاضر البينة لا يقسم
لانه لا بد من حضور حصتين او الواحد لا يصلح ان يكون غائبا وخالصا
ومقاسما ومقاسما واذا انتفع كل واحد من الشركاء بنصيبه بعد
القسمة قسم لقاض المال المشترك بطلب احدهم لان القسمة حق
لازم فيما يحتمل القسمة عند طلب احدهم فيجاب اليه وان تضر
الكل لا يقسم الا برضاهم اذا القسمة التكميل المنفعة وفي هذا تقويتها
فان طلبوا والتزموا الضرر عليهم فالمرء الامر ان انتفع البعض
دون البعض لقلة حظ قسم بطلب ذي النفع لا بطلب اخر يعنى
اذا طلب القسمة من ينتفع بها يقسم بطلبه ولا يبالى بتضرر الاخر لان
الضرر لازم له بكل حال فلو لم يقسم بطلب المنتفع يتضرر وهو ايضا
فكان النظر في جانب القسمة وتحمل الضرر الواحد اسفل من

من لزوم الضررين وانما قال هو الاصح انه قيل ان الحكم على عكس ما ذكر
يعني ان صاحب القليل الذي يتضرر بالقسمة اذا اطلعت بالقسمة لا يقسم
بطلب صاحب الكثر المنتفع لانه يريد الاضرار بصاحب القليل فلا يعتبر
وصاحب القليل راض بضر نفسه قال الخضا ص وذكر الحاسم الشريد
في مخضره انه يقسم بطلب كل منهما والصحيح هو الاول ويقسم العروض
حال كونها من جنس واحد يعني اذا كانت الاشياء المشتركة من جنس
الشراضي لعدم بين الشركاء بان يعطى كل واحد قسما منها ولا يعتبر فيه
ولا يقسم جنسين بعلمها في بعض لانه لا اختلاط بين الجنسين فلا تقع
القسمة تمكيزا بل معاوضة وهي لا يكون الا بالشراضي ولا يقسم
الجواهر مطلقا للفحش التفاوت فيها وقيل لا يقسم الكبار
ومنها ولا يقسم الصغار لقله التفاوت وقيل لا يقسم الجواهر ان كانت
مختلفة بالجنس كاللآلى واليواقيت ولا يقسم الحرام ولا البئر والرحى
والاثوب الواحد ولا الحائط بين دارين اذ في قسمتها
تقويت منفعتها الا برضاها اي برضاء الشركاء بقسمة هذا
الاشياء لا لسلامتها الضرر وكذا الرافق عند الامام خلافا لهما فان
عندهما يقسم الرقيق بشرط ان يكون الكل ذكورا واناثا لا اتحاد
الجنس حقيقة لما يقسم الابل والغنم وله ان التعديل معدوم في قسمة
التفاوت الفاحش في الادمى فصارت كالاجناس المختلفة بخلاف
الحيوانات لان التفاوت فيها يقل عند اتحاد الجنس والدور اذا كانت
في مصر واحد تقسم كل واحد منها على حدة اي على انفراده عند ابيع
كما اذا كان لرجلين داران في مصر واحد وطلب من القاضي قسمتهما
فانه يقسم كل دار منهما على حدة بيمينهما ولا يقسمهما
قسمة واحد بان يجمع نصيب الاخرى
في الاخرى الا بشرضاها عند الامام
وقال ان كان الاصلح يعني ان رأى القاضي ان الاصلح قسمة

بعضها

مصري

بعضها في بعض جان قسمها بينهما كذلك وقصري اي اذا كانت الداران في
يقسم كل منها على حدة اتفاقا وعلى هذا الارض المتفرقة مشتركة خلافا ورفقا
وكذا اوروصية اودار وحانوت لهما ان الدور جنس واحد الاسر والصورة للاصل
السكنى وهما جنسان معنى نظر الى اصل السكنى وهما جنسان معنى نظر الى وجوه السكنى
والفاصل نحو القرب من المسجد والماء وصلاح الجيرة وغير ذلك فكأن التجميع مفوضا
الى رأى القاضي وله ان الدارين يتفاوتان تفاوتا ظاهرا او خفيا فاختلافهما فاحشا
باختلاف الحال والجيرة وباعتبار القرب من المسجد والماء فامتنع التعديل في القسمة
والبيوت متدارة في محل واحدة او في محلات تجوز قسمة بعضها في بعض لانه القسمة
فيما بينهما يسيرة لانه لا تفاوت في السكنى والمنازل الثلاثة كالبيوت والمباينة كالآدم
في الاحكام السابقة فصل في بيان كيفية القسمة ودعوى الخلف فيها والتفاوت وغير
ذلك ويخفى للقاسد انما قال ينبغي لانه هذا ليس بامرازم في القسمة بل هو امر عام على
تلقا الخلق عن التلف والمتدنية الاستحسان فالايق للقاسم قاضيا كانه او نائبه
ان يصور ما يقسمه على فرط اساوخوه ليمكنه حفظه ويعدله بالادل الشدوة احم
يسويهم على سهام القسمة ويروي بالزاد المحففة من العزل اي يقطعها بالقسمة عن
غيره ويوزع ليعرف مقداره ويقوم بنائه اذ كانه فيه بنا بمعرفة المهندسين
والبنائين لانه المائتة تعرف بالتقديم وبغز اي يمين كل نصيب عن الباقي بطريقة
وشبهة ان كانه لينقطع تعلق كل من الانبياء بالآخر فيحقق معنى القسمة بارتفاع اللزامة
على الكمال ويلقب الانبياء التي ميزها وافر زيا فيسمى احدها بالاول والذي يليه بالثاني
والذي يليه بالثالث والرابع ويكتب اسما لها على الاسماء الشريكة على القرعة
وهذا يكون على وجوه اولها ان يكتب اسم كل واحد من الشركاء على كاعذته بليقها و
يخطها في نحو بندقية من الشق بحيث يكون مقاديرها مساوية واشكالها متشابهة
ويقرع اي يستعمل القرعة بان يعطى البنادق لمن لا يقدر على تميز بعضها عن بعض
ويؤمن بان يفرقها انبياء التي تميزت وافدت فأول اي نصيب الاول يعطى لمن
خرج اسمه او الاول الثاني لمن خرج شيانا والثالث لمن خرج ثالث والاصل وهذه
ان ينظر الى اقل انبياء الشركاء فيجعل القسمة منه فانه كانه تلك اجعلها اثلاثا

وان سداسا فاسد او على هذا وهذه الفرقة انما شرعت لتطيق قلوب الشركاء والذلة
تهمة الميل من القاضى والعام حتى لو عين لكل من شركاء نصيبا من غير اقساع لكما جاز
الا ذلك في محبة القضاة فجاز الا انهم به والتدخل الدرامم التي ليست من الشركة
في السمة اي في القصة العقار الارضاهم صورته دارين جماعة فصاروا وصم
قسمتها وفي احد الجانين فضل بناء فادار احد الشركاء ان يكون عوض البناء اذ لا
ان يكون عوض من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي
وقع البناء في نصيبه ان يرتد بازاء من الدرامم الا اذا اخذ من غير القاضى ذلك
لان قسمة من حقوق اللد الشريك والشركة بينهم في الدار في الدار ولا يجوز قسمة
بالين شريك في وقع في القصة سبل هذا مرتبط بقوده ويفرض كل نصيب بطريق
وشبهه وما بينهما من ممانات الاولى او طريق لاحد في نصيب اخر فانه كما ذلك
في القصة فلا كلام وان كان مسكوتا عنه ولا يشترط في القصة صرف اي السبل والطريق
عنه اي عن نصيب الاخر ان امكن صرف تحقيقا لعنى القصة وهو قطع الاشراك
وتكامل المنفعة بلا ضرب والادى وان لم يمكن الطرفين عنه ففصلت اي القصة لانه
المقصود وهو ما ذكرنا لم يحصل فتفسخ وتشافى على وجه يمكن لكل منهما ان يجعل
او طريقا واذا كان علوا لا سفلا بان كان العلو مشاكا والسفل لاحد وسفل لعلو عليه
او سفلا لعلو مشراكين رجلين وكل القصة من القاضى او طلبا لحد منها يقسم القاضى
سهمين من العلو يسهم من السفل عند الامام وعند اي يوسف سهمين اي مقابل سهم
من علو لا سفلا يسهم من سفلا لعلو له وعند محمد يقسم كل منهما بالقيمة بان يقوم كل
واحد على حدته له ان السفل يصلح لما لا يصلح له العلو بان يجعل سربا با واصطلا
او غير ذلك فصارا كل جنسين فلا يمكن التعديل بينهما الا بالقيمة وعليه اي على قول محمد
الفتوى لان في بعض البلدان تكون قسمة العلو اكثر من قسمة السفل كما يمكن او
بمصر وفي بعضها تكون بالعكس كما في الكوفة واللائق من ان القصة بالزرع هي
الاصل لان الشركة في الذرع فلا يعدل عنه منها امكن ثم اختلفا فيما بينهما في
كيفية القيمة بالزرع وجه قول الامام ان العلو يفوت بفوات السفل ولا يفوت
السفل بفواته فتكون منفعة السفل ضعف منفعة العلو ووجه هذا

اي يوسف ان المقصود منها السكنى متساوية فيه فانه اقر احد المتقاسمين بالقيمة
اي اقر بعد القصة بان يتوفى نصيب ثم ادعى ان بعض نصيب في صاحبه لا يصدق الاتحمة
لانه يدعى حق الفسخ لنفسه بعد تمامها يقبل الجهة من بينة وقران الخصم فانه يقدر بينة
او اقر الخصم فان يقدر بينة استخلف الشكاه في خلق فقد برى ومن كل جمع نصيب للدعى
فيقسم على قدر حقهما وتقبل شهادة القاسمين بفتح الهم عند اختلاف القاسمين فيها اي
في القصة هذا عند الشيخين خلا في المحدثين وهو قول ابو يوسف والابن قال الشافعي
لمحمد انه شهدا على فعل انفسهما فاوردت حجة فلا تقبل وبغيرهما شهدا على فعل الغير
وهو الايتفاء والقبض لا على فعل انفسهما وهو التحمين قبل هذا اذا قسما بلا اجر ولو قسما به
لا تقبل اتفاقا وقيل الخلاف في الكل وهو الاصح فلهذا اطلق في المتن وان قال احد
الشركين قبضة يعني نصيب ثم اخذ شركا بعضه وانكر الشريك خلف حصته اي شريكه
لانه يدعى عليه الغيب وهو منكر والقول للمكر مع اليمين فيخلق بحكم النص وان كان
احد المتقاسمين قبل ان يقرب الايتفاء اصابعه كذا اي سهم كذا ومقدار كذا او لم يسلم
الى وكذب الاخر في مقدار النص بحالها على ما في كتاب الدعوى وقسخت
اي القصة انهما اختلفا في مقدار ما حصل له بالقصة فليس الاختلاف في مقدار البيع
وقد سبق احكام المخالف في الدعوى ولو ادعى غيبا لا يعتبر بغيره لو اختلف الشكاه
فقل بعضهم ان قيمة نصيب اقل او ادنى غيبت لا يلتفت الى دعواه لوجود الشكاه
كالباع فان احد التبايعين لو ادعى انه غيب لا يسع بعد وقوع الشراعي الا اذا كانت
القصة بقضاء القاضى والغيب فاحش وهو الذي لا يدخل تحت تقدير التقوين
فتفسخ لان تصرف القاضى والقاسم مقيد بالعدل فاذا طهر عدم نقض ولو لم يخطئ
بعض معين من نصيب البعض اي لو ظهر مستحق لشئ من الانصاف فحكم به للتحقق
لا تفسخ القصة لاجل ذلك اتفاقا بل يبقى ما على حاله ويرجع الذي استحق منه ينقسم
في شريكه بان يطرح السحق من البقي ويكمل للماء خوز منه نصيب الباقي ان كان
معينا وكذا في الشايع اي لو استحق جزءا من نصيب احدهم لا تفسخ القصة
كما في المعين وهذا اقل ابي اسحق في الصورين وعند اي يوسف تفسخ القيمة
على ما ذكر في الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق جزء شايع من نصيب احد

ومحمد بن ابي يوسف رواية ابي سليمان ومع ابي حنيفة رواية ابي حنيفة قال صاحب
 الهداية وهو الاصح وفي بعض مشايخ في الكل تفسخ اجتماع الاربعة للربقية الفسة
 التصرف المستحق بتصرف نصيب ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محبط بتركته
 نقضت القسمة ضرورة تقدم الدين حق الوارث وكذا ينقض لو كان الدين غير محيط بالحق
 حتى انعموا ماضى الشركة الا ان ابقى بانه قسمة ما بقي بانه لا يمكن قسم الكل بل كان بقى
 من الشركة ما بقي بالدين فحينئذ لا حاجة الى نقض القسمة في ابقائهم ولو ابرأ
 الغريماء الميت منه بعد القسمة او اذاه الورثة من مالهم بعد وقوع القسمة لا ينقص
 مطلقا اى لو كان الدين محيطا او غير محيط لان المانع قد زال فبقى القسمة على
 حالها ولو ادعى بعض المتقاسمين ديناً على الميت في الشركة صحته دعواه لعدم
 التناقص اذ الدين يتعلق بالحي والقسمة تقع على الصورة ولو ادعى باع
 سبب كان له شفع للشافعي اذ اقام على القسمة اعتراف بكونه المقسوم ترك
فصل ان به لان ما سبق قسمة الاعيان وهذا قسم المنافع ويجوز للمهايات
 هي لغة مفاعلة من الهيئة وهي الحالة الظاهرة للمشتري للشيء وشرعا عبارة عن
 قسمة منافع الاعيان المشتركة على التعاقب والتناوب بان يستعمل الشركاء الاشياء
 المتعدية بعضهم بعضا او يستعملوا الشيء الواحد على المناوبة والمشاركة
 وللانتماء وبني جازة المحسنا والقبول ان لا يجوز لهما مبادلة المنفعة بجنسها
 ولكنها جازت بالاجماع ويجوز عليهما عند الحاجة كما في القسمة في دار متعلق بتجوز
 واحده يسكن به الشريكين بعضهما من دار مشتركة وتسكن هذا الشريك الاخر
 بعضا اخر منها او يسكن به اعلوا وهذا السفلى ان امكن وفي بيت صغير يملكه
 هذا الشريك شرا او هذا الاخر شرا كجسم او فقا عليه ما عراه القاضى وله
 الاجارة اى لكل من شركهما اجارة بما اصابه بالمهايات بشرط ذلك في العقد
 واخذ غلة الحدود منافع في نوبته ويجوز للمهايات في عبد يجزى هذا الشريك
 يوما ويجزى هذا الشريك الاخر يوما ويجوز في عبيدين يجزى احدهما والآخر
 الاخر رفع الاول ونصب الثاني ان يجزى العبد الاخر جاز هذا عند ابي يوسف ومحمد
 لان القسمة على هذا الوجه جائزة المليخيل القاضى والشرضى فكذا للمهايات وقيل

وقيل ان لابي حنيفة

وقيل ان لابي حنيفة القاضى وبهذا الذي عنه لانه لا يجري فيه الجزع عند ولا يصح ان
 ينقسم القاضى عند ان المنافع من حيث الخدمة فلما تفاوت ولهد لم يذكر المن
 منها خلافا ولو اتفقا اى الشريكان في الصورة المذكورة على ان تنقده كل
 بعد على من يجزى جاز استحسانا بخلاف السكون للمساخنة في طعام المالك
 عكادة ولا يباح في كسوتهم الا نادر او الحكم للغالب العوال فيجوز في
 دارين يسكن به الشريكين هذه الدارين ويشترط ان يكون الشريكان الدارين
 ولا يجوز ذلك في دابة ودان بشرط عند ابي حنيفة ان يرضى الشريكون بخلاف
 لهما فان عندهما يجوز ذلك اعتبارا بقسمة الاعيان ولا يصح ان لا يستعمل
 يتفاوت المستعمل يتفاوت الزاكيين فربوا كحازق واخر غدرق فيتفاوت
 الاسوال الاستعمال تفاوتا فاحشا بخلاف العبد الواحد يجزى هذا يوما وهذا يوما
 مامرا نفا والفرق ان العبد يجزى باختياره يتحمل زيادة على طاقته والذابة
 مجبورة فربما يعطى بالاستعمال الاخذق واما التهاوي في المتقارن فقد بينت
 المص يقول ويجوز اى للمهايات في المتقارن او دار واحدة ادين هذا هذه الاخرى
 ولا يجوز للمهايات في استغلال عدا دابة وانما تجارت التهاوي في استغلال الدار
 الواحدة دون استغلال العبد والدابة الواحد لان الصبي يتفاوت في الاقامة
 والاعتدال ثابت في الحال والظاهر بقاؤه في العقار وتغيره في الحيوان
 التولى لهاب التغير على الحيوان فتفاوت المعادلة والاعتدال ثابت في الحال والظاهر
 بسبب ذلك التغير وما زاد في نوبة احدهما من المتقارن في الدار الواحدة
 مشتركة بينهما لابي الدارين والفرق ان في الدارين معنى التميز والافراز واجمع
 للاتحاد زمان الاستيفاء فاختص كل منهما بما افرز له وفي الدار الواحدة زمان
 الاستيفاء متعاقب فاعتبر قرضا وحل كل واحد في نوبة كالموكل عا لآخر فلهذا
 رد عليه حصته من الفضل وفي استغلال عبيدين مشتركين هذا هذا او هذا عن الاخر
 لا يجوز عند خلافا لهما فانه يجوز عندها اعتبارا بالتميز في المنافع ولا يصح ان
 التفاوت في اعيان الرقيق اكثر منه من حيث انما في العبد الواحد فاولى ان
 يمنع الحيوان والتهاوي في الخدمة انما يجوز ضرورة في الغلة للمكانة قسمتها

المها

الحد الذي عليه وعلى هذا الحد من الدابة يعني لا يجوز في الدابتين عند خلاف
لها والوجه ما تقدم بيانه في الركوب ولا يجوز في شجر او لبن غنم او اولادها حتى
لو كان نخل او غيره من الشجر او غنم بين اثنين فتساها يساعا على ان ياخذ كل واحد منهما
طائفة يستعملها او يرعاها ويشرب الباشا وياكل من اولادها لا يجوز لان المهاداة
في المنافع ضرورة انها لا تبقى فيقدر قسمتها وبه اعيان باقية ردة عليه القسمة
عند حصولها وان اريد المهاداة فيها فالحيلة ان يبيع كل منهما حصته من الاخر ثم
يشترى كل واحد منهما نصيبه او يتفق بالدين بمقدار معلوم ليعقر لهما نصيبا حاجبه
لان فرض المشاع جازم ويجوز في حدود ادراك السكنى والحكمة صورته جلدان
مشتركان في حدود ادراك صطحا على ان يسكن احدهما الدار ويستخدم الاخر
العبد فهو جازم ويكون حصته كل منها ويستخدم الاخر العبد فهو جازم ويكون
حصته كل منها مقابلة بما في يده من الامر وكذلك الحال في كل مخلوق المنفعة
كسكنى الدار وزرع الارضين وكالحمام والدار على قياس ولا تبطل المهاداة
بموت احدهما ولا بموتهما يعني لو كان الشريكان يتهايانان في شئ مما ذكرهما اما
بشرطهما او بحكم القاضي فيما تاجعا او مات احدهما لا تبطل المهاداة بل
ينتقل ما يخص كلاهما الى ورثته لانه لو انتقص جرحا الى السقافة فلا فائدة
في النقص ثم الامتنان في اطلب احدهما القسمة بطلت المهاداة معناه فيما
يحتل القسمة لان القسمة اقوى في استكمال المنفعة فتجب القسمة كما ان المهاداة
هي لغة مفاعلة من الزرع بمعنى الحراثة والفلاحة وهي شرعاً عقد على الزرع
كما ان الحراثة بعض الخارج على ما شرطه العادة ان يصح العامل بعين له مقدار
من الزرع يخرج من الارض وهي اى المزارعة بهذا المعنى فاسد عدد ايج
حديث رافع بن خديج انه عليه السلام نهى عن المهاداة ومزارعة الارض على
الثلاث والاربع ولانها استيجار ارض ببعض ما يخرج من عملها فكان في معنى قفيل
الطمان كما مر في الاجابة وعندها اي جائزة لانه عليه السلام دفع تخيل فليس
الماهل معاملته واضهما مزارعة كما نصف ما يخرج من ثمر وزرع وير
عمل الصباغة والتابعود والصاحون الى يومنا هذا لا يكرهون مثل ترحيل الواحد

والقاس

كتاب المزارعة

والقياس ولهذا قالوا لا يفتى اى ان يعمل بقوله في الجواز قال الحصري وهو محمد
بن العربي الا وزجدي جدا فاجتفاء واني حليفه هو الذي فرع هذا المسائل
على اصول اى هو الذي بين المزارعة وفصل وجوبها وعلمها للناس كما مر مسائل
الفقه وان كان اصلها قد اعده لعله في زمانه ان الناس لا ياخذون بقوله ولا
يتكونها فيفسد ما لهم تفصيلا منه وان لم يعمل بها ثم اذا كان العمل فيها على قول الحق
ومحمد رحمهما فمحتاج في نصيبه الى شروط وقود حاول المنع بياضها فقال و
يشترط فيها امور منها صدق حية الارض للزروع لان المقصود بالحصول يدونه ومنها
اهلية العاقلين اى الحرية والكفاية والاعتين الذي اى مدة يتمكن فيها المزارعة
حتى لو لم تكن املا او ذكر ما لا يتمكن فيه من الزراعة او لا يعيش احدهما الى غلبه الباقى
العقد وذكر مغايخ بلخ ان التوقيت ليس بشرط ومنها ان البدل اى بيان من عليه
البدل مقطاعا للمزارعة واعلاما للعقد عليه وهو منافع الارض ومنافع العامل و
يلزم من هذا ايمان من لا يدين من قبله ومنها بيان جنسه اى بياض جنس البذر وهو
ليصير للبل معلوما فانه يحصل منه ومنها بيان نصيب المزارع نصيب الاخرى من ليس
عليه البذر فانه يستحق ذلك عوضا عن عمله بالشرط فلا بد ان يكون نفسه باستحقاقه من الخارج
معلوما لان ما لم يعلم ومن لا يعلم لا يصح ان يكون مستحقا للاستحقاق ومنها التحلية بين
الارض والعامل بان يتخلى رب الارض بينهما وما بين العامل بحيث لا يبقى له فيها
نصرف ولا يد حتى لو شرط ان يعمل رب الارض او غلامه مع العامل فيفسد العقد لفوت
التحلية ومنها الشركة في الخارج من الارض بعد حصوله لانه عقد جارية ابتداء
ويتم شركة انتهاء وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون مفسدا
للعقد قوله فقد المزارعة شروع في بيان الشروط المفيدة للمزارعة بعد ان بين
الشروط الصحيحة لها يعني انها تفقد عند من كسب وجوزها ايضا ان الشرط
لاحدهما قفيلان معينة من الخارج لاحتمال ان يخرج الارض الابدلة القفيلان
او اقل فيكون بهذه الشروط قاطعا للشركة قوله او ما يخرج من موضع موقوف معطوف
على قوله قفيلان معينة اى تفقد ايضا ان شرط احدهما ما يخرج من موضع مخصوص
مما لا ركن كالا ديار هي جميع ما زيان وهو ما اصغر من النظم واعظم من الجدول

فارسى معرب وقيل هو مكان يجمع فيه ما والتيل شمسى من التفرع
 والسواقي جمع ساقية وهي انهار صغار فوق الحد اقول يذرع عليها
 الحفرات والمراد بها هنا هي المواضع او شرط ان يرفع رب البذر او شرط ان يرفع قدرا
 الخراج الموظف ويقدم ما سبق بينها حيث يقدف الصورتين لاحتمال ان لا يحصل
 الا ذلك العقد وما اذا كان خراج مقامه نحن الثلث والربع فيجوز ان شرطها بغير
 العشر وقيمة الباقي والارض عشرة او شرط ان يكون البئر لاحدهما والحب للآخر او شرط
 ان يكون الحب بينهما والبئر لغير البذر حيث يقدف الصورتين لانه شرط
 مخالف لقضى العقد وهو يورث الى قطع الشركة او بها نصيب امة فلا ينعقد
 الحب ولا يخرج الا التي او شرط ان يكون بينهما واثبت لاحدهما لانه يورث الى
 قطع الشركة فيما هو المقصود وهو الحب قوله ولو شرط كونهما الحب بينهما الى اخر
 شروع في بيان الشرط الغير الفسدة يغنى ان شرط ان يكون الحب بينهما والبئر
 لرب البذر او شرط رفع العشر صح لا شرطها الشركة فيما هو المقصود اعني
 الحب فلا تنطق الشركة والفساد انما يدور مع القطع وشرط رفع العشر عن
 مفاد تحقيق الشركة فيما وراى وان لم يتعرض للشيء اى لم يثبت ان لم
 يكون فهو بينهما على ما قاله مشايخ بلغ اعتبارا للاحرف فيما ينص عليه العاقدان
 فهو تابع للحب حكمه حكمه وقيل انه يكون لرب البذر لانه بقاء ملكه ولا يحتاج الى
 شرط بل يكون السكون عنه شر ان المص شرع في بيان الموات الارثة للزروع وغير
 العمل فقال واجر الحصاد بالفتح والكسر والتفاد بالفتح والكسر لغة هو نقل المقصود
 الى محل البذر والدور وهو اراد بقوله بالوطى على يصح للتذرية والتذرية وهي
 الدال المجمة تميز الحبوب عن تبنيها بالريح فاجرة كل من المذكورات او فعلها
 عليها على المزارع ورب الارض بالخصص معنى على وفق ما شرط في قسم
 الحب لان الخارج ملكهما فاللونة فيه على ما بقدر الملك فان شرط ذلك جمع على
 العاقل في العمل فقد انزع ان شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للاحد العاقدين
 فيقد العقد به وعن الجابى يوسى انه صحيح وهو الصحيح وعليه القوي لان العامل
 فقد جرى به وشرطه عاريت الارض مفاد اتفاق لعدم العرف فيه وما قبل الادراك

قدرا البذر

من الاعمال

من الاعمال كالسقي والحفظ والتعاقد الى ان يدرك الزرع فهو على المزارع وان لم
 يشترط في العقد بحيازة العرف بذلك من غير نكاح ولا حاصل ان ما كان من العمل قبل ادراك
 الذرع فهو العامل وما كان بعد ادراك قبل القسمة فهو عليه كالحصاد واخوته
 ولو شرط على العامل لا يجزى لما ذكرنا وما كان بعد القسمة كالحمل والطحن فهو
 عليهم بالاجماع ولو شرط الحصاد في الزرع عاريا لارض لا يجوز بالاجماع اعلم ان المزاومة
 بالقيم العفلى على سبعة اوجه فتصح منها ثلث اوجه وبنيها المص بقوله واذا كان البذر
 والارض لاحد بهما والبصر والعمل والبصر للاحدهما وكان الارض لاحدهما والقيمة للاخرى صححت
 اما الاول فلان البقرة العمل فصارت كما اذا اشترى حياطا يحيط بامرة الحياط واما الثاني
 فلانه استجار الارض ببعض معلوم من الخارج فيجوز كما اذا اشترى الارض بدار معلومة
 واما الثالث فلانه استجار العمل باله المستاجر باليحيط ثوبه بامرة صاحب الثوب
 وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للاحدهما قلت قالوا بدار هو ظاهر الرواية
 لكن روى عن ابي يوسف انه جوزه لانه لو شرط البذر والبقر على رب الارض يجوز فكذا
 اذا شرط البقر وحده وما ذكرنا لو شرط على العامل ولعله الظاهر ان منفعة البقر تست
 من جنس منفعة الارض بخلاف جاب العامل لتجانس المنفعتين فثبت تابعة لمنفعة
 العامل وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للاحدهما وكذا البذر لاحدهما
 والباقي للاحدهما وجهان فاسدان لم يذكرهما اكثر المصنفين لظهور الفساد
 فيهما ما اولان العرف لم يجبر بهما والمص ذكرهما تيسيرا للمفائدة اما الفساد
 الاول فلكونه شركة بين البذر والعمل وهو رد به الشرع واما فساد الثاني
 فانه لو شرط من احدهما البقر وحده او البذر لم يجز فافعل ان لا يجوز اذا شرط
 كلاهما معا واذا صححت المزاومة فالحارج على الشرط الذي جرى بينهما الصحة
 لا التزام وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل لانهما شركة في الخارج ولا خارج
 فصار كالمضارب اذا لم يرجح ومن اثنى من العاقدين عن المص على التزام من
 العمل بعد العقد اجبر القاض عليه الا اذا كان له عذر تقصير به الاجابة رب البذر
 يعني اذا كان الامان رب البذر وفيه ضرب لمنعه فلا يجبر عليه وفي الكفاية
 يذ قبل التعاقد به وبعده يجبر وان فسدت المزاومة بوجه ما تقدم

ذكره او غيره فالتأرجح لرب البذر لانه بما عملك ولا خراج مثل عمله ان كان هو العامل
او اجره من ان كان رب الارض او لا زاد اجره مثله في الفصلين على مقدار ما شرط له
في المزارعة لانه رضى بسطوط الزيادة وهذا عند الشيخين خلافا لمحمد فان عنده
اجر مثله بالتمام لانه استوفى منافعه بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذا مثل لها
وان فسدت المزارعة تكون الارض والبقر فقط لا حلالها الا ان عملها لم يفسد فيكون
البذر اجر مثلها اي اجر مثل الارض والبقرة معا وهو الصحيح اي لزوم اجر الارض والبقر
مع كل واحد على الاستقلال لان البقر له مدخل في الاجارة واذا فسدت المزارعة
والبذر لرب الارض فالتأرجح كله على من يطيّب له جميعه لانه بما يذره في
الارض وان كان البذر للعامل تصدق بما افضل اي بالمقدار الذي زاد وتجاوز
عن اقله ~~فان كان~~ اجرة الارض لانه حصل بذر ولكن في ارض الغير بعقد فاسد
فاوجب خبثا فاكرا عوضا له طاب له وما لا عوض له تصدق به واذا
اي رب البذر عن المضي في المزارعة وقد كره العامل الارض يقال كبرت
الارض اذا قبلها لث فلا شيء له حكما اي قضاء ويسترضى دياتة اي لا
يستحق شيئا من اجر العمل الكراب ان ليس له فائدة بدون الزرع لكنه فيما بينه
وبين الله يلزم ان يطلب رضاه لان رب البذر قد غرة بذلك فيسترضى بما يمكن
من الاجر وغيره وتبطل المزارعة اي تنفسح موت احدهما قبل الزراعة فانه
مات رب البذر الارض وقد كرهها العامل لاشي لم بمقابلة عمله لان تقوم
المنافع بالعقد ويوعى الخارج ولا خارج واجرا مثل انما هو بفاسد العقد
ولم يفسد وتنفسح ايضا بالاعداد كالاجارة وقد تقدم بيانه وجهه في الاجارة
فتفسح اي جازفحتها ولو بعد الكراب اي لزوم دين على رب الارض بموجب
اي ملجئ له الى بيع الارض قبل نبات الزرع كما في الاجارة لا بعدة اي لا تنفسح
بعد نبات الزرع ما لم يحصد اي يعني لزوم الزرع وطحصد ولم يستحصد
لم ينع الارض في الدين حتى يبلغ الزرع حد الحصاد لا في بيع والفح ابطال
حق المزارعة وفي عدمه تاخير حق الغرماء وهذا هو من الابطال ولا شيء
للعطل ان كان كره الارض او حفر النهر شريعت لان المنافع انما تنقل بالعقد

وهو انما قوم بالخارج فاذا انعدم الخارج لم يجب شيء وان تمت مدتها اي لو انقضت
المدة المفروضة للمزارعة قبل ادراك الذرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض
لصاحبها حتى يدرك الزرع لانه استوفى بعض منفعة الارض لترتبة حقه فيها الى
وقت الادراك ونفقة الزرع عطف على جواب شرط اي ان تمت المدة قبل ادراك
الذرع فنفقة الزرع كلجرة السقي وتخره من العمل عليها اي العامل ورب الارض
بقدر حصصه اي ان يستحصلان في شتعة الزرع باجر المثل تعديل النظمين للجانبين
فصار اليه وانما كان العمل عليه لان العقد قد استوفى بانتهاء المدة وهذا عمل
في المال المشترك فتكون الوتة عليها معا بنفقة العبد المشترك العاخر عن الكسب
وايهما انفق على الزرع بغير ادراك الاخر ولا امر قاض فهو متبرع اي لو انفق احد
المزارعين اخفى رب الارض والعامل من غم ان يامر القاضى به فهو متطوع
في ذلك لانه لا ولاية له عليه وعلم من القيد المذكورين ان احدهما لو انفق بان
الاخر او امر القاضى فانه يرجع على الاخر بحصة من ذلك وليس لرب الارض اخذ
الزرع حال كونه بقدر لان ذلك سفر المزارع وان اراد المزارع ذلك لو اراد
المزارع ان يأخذ بقدر قبل رب الارض اقلع الزرع ليكون بينكما او اعطيه اي اعط
المزارع قيمة نصيبه من الزرع البخل او سبقه ذلك لو انفق انت على الزرع الى ان
يستحصل وارجع الى المزارع في حصة فانفق عليه لان المزارع لما امتنع من
العمل لا يجبر عليه وقد كان في ابقاء العقد نظرا لانه قد تركه النظر لنفسه
ورب الارض مخير بين هذه الخيارات لا يخل ذلك يستدفع العطب والنفقات
رب الارض والزرع بعد بطل فعلى العامل العمل الى ان يدرك لان العقد حينئذ
يبقى في مدقه والعقد يستدعي العمل على العامل وان مات العامل فقال وارثه
انا اعلم الى ان يستحصل فله اي للوارث ذلك لانه اراد رب الارض وفيه نفع
للوارث فكان له ذلك وان وصيلة اي رب الارض فلا اجر للوارث على علم
كتاب سافات اي لغة منافع من السقي وشراحي دفع شجر حصه
ذكره بناء على انه اصلي في هذه الباب وان النهر انما ورد فيه وغيره
انما ياباه قوله الى من يصلح بالسقي والشرية والحفظ بغيره من غيره الخارج

بعد العمل والمراد بجزء الثأب اذا تعين عند كفاي المراطم ولو بدل الثأب الخارج
الى حلول المزارعة في حد المسافات ومعنى الاصلاح فيه القيام بما يحتاج اليه الشجر
من تقيف وتنظيف سواقيه وحقه وحراسته وغير ذلك مما يعود على الشجر بالنفع و
يقضى حصول الثمرة من قس اي المسافات كالتل بمحكما ان التقوى على صحتها
وخلافها في امنا باطله عنده صحيحة عند لها وشرطا اراد الشوط التي يمكن وجودها
في المسافات كاهلية العاقلين وبيان غيب العامل والتقية بين الشجر وبين العمل
والشركة في الخارج الا المدة فانهما يتفقان في كونها مستحسانا لان ادراك الثمر وقتا
معلوما كعادة والتفاوت قليل والثابت عادة كالنات شريط والقياس اشتراطها بامتناع احتمال
هذا العقد على الاجابة وتعيين المدة لازم فيها وتقع على الاول ثمرة تخرج من الشجر اذا كانت المسافات
على الشجر لان الثمار لابد ان تدرك في وقت معلوم وقلما يتفاوت ابتداء وانتهاء الثمرة
الاولى متعين دخلها في العقد فلهذا في الرطوبة على ادراك بذرها جوابا عن سوال تقديره
لازم وتقريره اننا سلمنا قيام الاول ثمرة مقام المدة المعلومة لكن لو كانت المسافات على الرطوبة
بان وقع اليد رطبة على ان يكون البذر بينهما ولم يذكر احد مدة كيف تكون الحال فاجاب
بانه كان الثمرة الاولى تقوى مقام المدة فكذلك انعقاد البذر في الرطوبة ونحوها يقوم
ادراك الثمرة لانه مدة معلومة لابد ان ينتهي اليها فلا يشترط بيان المدة بخلاف الزرع لان البذر
يخلق كثيرا اذ منه ما يقع في الحريق ومنه ما يقع الربيع ومنه ما يقع بينهما والاشترط يكون بحسب
الابتداء فتشكك فيه لجهالة ويقسها اي يفد بها المسافات ذكر مدة قليلة لا يخرج الثمر ولا يستفاد
بذو الرطوبة فيها بان يقع الارض لغرس فيها الكرم سنة او سنتين ببعض الخارج فانه يعلم قطعا
ان الكرم لا يخرج الثمر فيها لان المقصود بالمسافة الشركة في الخارج وهذا الشرط مع المفقود فيكون
مفسد للعقد وان احتمل خروجها وعدم جازت يعني لو سميها مدة قد يبلغ الثمر والبذر فيها وقد
يتاخر عنها اجازت لعدم العلم بقوات المقصود بل هو متوهم في كل مزارعة ومسافات بل يصطلم
الزرع والتمرافة مساوية فانه يخرج فيها الظاهر المستحسن يعود الى الثمر والبازي رجوع الى المدة المذكورة
انما ان خرج الثمر والبذر في الوجه الثاني فيحط الشرط اي يكون الخراج مشتركا بينهما على ما
شرطنا صحة العقة وان تأخر عنها ايمان لم يخرج الثمر لم يدرك البذر فسدت المسافات
لفساد العقد حينئذ لانه تبعية الخطاء في المدة المسماة للعامل اجر مثل اي مثل علم

ولا يزداد على شرط من الثمرة وقال محمد له اجر مثله بالعامة بلع ولم يذكر العمل بهذا الشرط اكفاء
بقا في صدر الكتاب وهي كل مزارعة وهذا الشرط في المزارعة مذكور وكذا كل موضع فسدت
فيه اي اذا فسدت المسافات بوجه من وجوه الفساد فانما يجب للعامل اجر مثل ما لها في
في معنى الاجابة المكلدة وان لا يخرج شي فلا شيء له كالمزارعة اذا فسدت وتصح المسافات في النخل
والكرم والشجر ذكره مع الفهماء مما سبق من قوله وتقع على اول ثمرة دفعا لما قلنا في النافعي
لانها لا تنجح فيما عدا انما عدا الكرم والنخل لانها انما تنجح فيها الحديث خبر في غيرها بقوى على
وعندنا تنجح في جميع ما ذكره كحاجة الناس والطلاب منها جميع القول واصول البان بجان
فان كان في الشجر ثمران كاه الثمر يزداد بالعمل صحت يعني ان دفع بخلافه فتم مسافات والتمر
يزيد في العمل تقع المسافات ولا اي هذا ان لم يزد بالعمل بان كانت الثمرة قد استوت فلا
اي فلا تنجح وكذا الحكم في المزارعة لو وقع ارضا فيها بقل يعني اذا وقع الزرع وهو بقل
حاز وان استحصه وادرك لم يجز لان اخذ المناقع انما يستحق بالعمل ولا اثر للعمل
بعد التناهي والادراك فلو جوزه لكان استحقاقا بخير عمل ولم يرد به الشرع وما
قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل لانه من تمام عمله وما بعده كالمزارع
والحفظ فعليه ما ولو شرط على العامل فسدت اشفاقا لانه لا يقضى العقد فيه منفعة لاخره بطل المسافات بموت
احدهما او للمالك او العامل انما يعني الاجابة وقد تقدم بيانه فان كان الثمر خاما اي ناسعا كدرة
او تمام المدة يقوم العامل او ارضه عليه وان وطية اي الدافع وورثته فيبقى العقد كالحسنة اذا فسد
للغير عنه ولا ضرر فيه على الاخر فان اراد العامل او وارثه صرعه سراي لو اراد العامل على الثمر
في المسافات ان يقطع الثمر حال كونه سراي خاما لا ينتفع به ولا يصلح للاكل والتزيم دخله للغير
على نفسه بذلك خير الاخر او وارثه او ورثته بين ان يوافقوا على ذلك يقتسموه على الشرط الذي
عقدوا المسافات عليه او يدفعوا للعامل او وارثه قيمة نصيبه يتفقوا على الثمن من عندهم
الى ان يبلغ ويرجعوا على الاخر بمقدار حصته كما امر في المزارعة وقد تقدم بيانه هناك
وانما يحرم الاخر لان العامل وان لا يمنع عن الحاق الضرر بنفسه لكن ليس له الحاق الضرر بالآخر
فكانت التحريم انتظرا له ولا تنسخ ولا عذر يوجب ادعاء فسدت المسافات لزم الضي فيها وان اراد
احد التعاقلين فسحا فليس ذلك وان لم يشرع العمل في العمل لكن تنسخ بالعدركا في الاجابة
ثم ان المصنف ذكر بعض العذرات التي تنسخ بها المسافات فقال ومريض العامل او اعجز عن العمل عذر

يعني ان مرضه عذر لكن اذا كان ذلك المرض شديدا بحيث لا يمكن العمل معه لان لا يمكن المضي عليها
الا بتجارتين يعمل مكانه وفي التزامه ذلك ضرب زائد وهو يلتزم به بالعقد فيعمل ذلك عذرا
في جانب العامل واما العذر في جانب الموقوف فهو ما بينه يولد وكذا كونه او العامل سارقا مشتهرا
بذلك ويخاف منه على الثروة او على السقف وهو بالتحريل جميع حقته وهو ورفه الغل يعمل الزيل والحصير
ونحوها والمجلة اذا كان العامل غير مأمون يخاف منه على الثروة او على السقف ولا يمكن المالك ان يملك ذلك فعقد المساقعة
ثم علم بذلك او ظهر من العامل شيء من ذلك فلا يرضع المساقعة لانه يلزمه ضرب لم يلزمه فيفسخ به هذا العذر
للعامل ان يعمل بنفسه ولو وقع مالك الارض قضاء منها اي موصفا اليه فيستحرمه معلقة العمل المساقعة لمن يرضع
في ذلك القضاء بشرط ان لا يشترط المالك في الارض والتجديدها بالبيع لا بشرط الشركة فيما كان حاصله قبل الشركة
فيما كان حاصله قبل الشركة لا يعمل وهو الارض وهذا ليس في الشرع وهو لا نظيره ليقاس عليه فلو ربح المالك الارض
وغرس فيها العامل فحكمه ما ذكره بقوله والشجر لرب الارض لانه غرس برضاها فصار تبعها لارض وللغراس
قيمة غرسه الكسرة ما يفرس ويا نفع مصدر وعمله لانه في معنى الابارة الفاسدة وغيره يلزم اجرا مثل و
قد تقرر ان الغرس لا يتصل بالارض فوجب على المالك قيمة للغراس وحيلة الجواز ان يبيع حق الغرس
بنفس الارض ويستاجر صاحب الارض العامل تلك سنين مشكوك في قليل يعمل في نصيب **كتاب الزكاة**
جميع زيجته وهي قيلة بمعنى مفعول وفي الشرع الذبيح اسم ما يذبح من ثلثة ان يذبح وهو يصدق على
الذكر والانثى وانما يمكن في الذبيح من الحيوان والذبيح والذبيحة على قسمين اختياري واضطراري والاول
هو قطع الاوداج وهي غرق الحلق في الذبح والثاني هو الحجج في اي موضع كان والثاني كالبديل من
الاول هو الاضحية التي لا يذبح الا بالذبح لانه لا يكون في الذبيح الا اوداجا
فيكون ذكرا ما يصيغه الجمع وايضا لا يكون في الزكاة بقطعها كما سيأتي في تعريف الذبيح المراد في الذكاة
بها لا يصح لانا نقول المراد بالاول اذ هو ما نال العروق التي تقطع مطلقا ولهذا في تصيغه الجمع
واقلة ثلثة في تناول الودجين والمزج كما تغلب كما ورد في الحديث اخر الاوداج بما شئت
وتحمل بجمع مسلم وكما في ذي او جرت قال الله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب لعل ذلك وذلك
انهم يذكرون اسم الله تعالى على ما غل يبيحها ولو كان الذابح امرأة او حبشيا او مجنونا ليعقدان
التسمية اي علما ان حل الذبيحة بها فلو لم يعقد لاحتل بغيرها لان التسمية شرط بانفس او كما
احسن اذا كان له اشارة معهودة في التسمية كما في الصلوة وغيرها
او كان اقله وسواء الذي لم يحن لان الشرط هو التسمية

وهي بالسان لا اي لا يحل ذبيحة واشي وهو الذي بعده غير الله تعالى من الاوثان
او بشر كمو او غيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وهو شاة
البعيد الاضحية والكواكب او جوسي هو الذي بعده الناس او مرتد من
ملته الكسرة ولو لم يملكه كذا في اوثانك التسمية عند الذكاة تعالى لا يملكها
مما لم يذكر اسم الله عليه ومطلق النسيب يقتضي التحريم فان تركها اي الزبح التسمية
حال كونه ناسيا تحل بعذر النسيان وقال الشافعي في توكيد الوجهين
وقال مالك فواحد من الروينين عنه لا تحل في النسيان البض
لظاهرها فذكرنا في العمد فانه لا فضل فيه لكن نقول في اعتبار ذلك
من يخرج فالا يخفى لان الانسان كثير النسيان والجمع مدفوع والنسيان المذكور
غير محسوس على ظاهره اذ لو اريد به ظاهره سحرت العادة وظاهر الانقياد
وارتفع الخلاف في الصدر الاول وعلى هذا الخلاف اذا ترك
التسمية عند ارسال الباز والكلب وعند الرمي فوله وكذا ان يترك
مع اسم الله تعالى غيره وصدا وون عطف الاخره هذه المسئلة
على وجوه الاول ان يذكر الغير مع اسم الله تعالى موصولا لكن من غير
عطف نحو ان يقول بسم الله محمد رسول الله برفع محمد فيكون
لا تحرم الذبيحة اما الكسرة فلو وجود صورة القرآن في محل لو كان فيه
غيره لكان محررا عن صفة العطف وانما عدم التحريم في ان التسمية
لم يوجد قلمه كمن ما اهتر به لغير الله والوجه الثاني قوله وان يقول بسم الله
الله ثم يقبل من فدان يريد به نفس او من امرأة او غيرها وكما ربه هذا
دون كراهية الاول لا ضلال فيهم كون التسمية مندقة بالبدعاء
الا اصل الذبيح الثالث قوله فان قاله بغيره قال الله ثم يقبل من فدان
قبل الاضحية اي قبل الاضحية الذبيحة للذبيح او قال قبل التسمية
او قال بعد الذبيح لا يكره لعدة اصناف المذكور والشفاء العطف
والوصل الرابع قوله وان عطف فومت اي لو عطف على اسم
تعالى غيره فدان يقول بسم الله فدان باجر فدان او بسم الله ومحمد

ومحمد رسول الله كذلك يعني بالجزء فيها حصة الذبيحة بذلك
لانه مما ابل به لغز الله بسبب الشكر وكذا ان اضيق لانه وسمى
ونج غير بانك التسمية بهذا التنظير انما هو في حصة الاكل لكن
الاول حذف لفظ كذا وضم هذه الكلمة الى ما بعد لا يظهر من التعليق
وذلك لان التسمية في زكاة الاختيار شرط عند الذبح
ثم هي تقع على الذبوح تارة وعلى الالة اخرى فغنى مسئلتنا هذه
لما وقعت على الالة الاولى كانت الثانية مما لم يذكر اسم الله
فلما خجل وان ذبحها الى الالة التي سمي عليها وهي الالة الشفرة
وهي سكين عظيم اخرى حلت لانه لا اعتبار باختلاف الالات وان
رمى الى الصيد وسمى بمعنى سمي على السهم ورمى به صيدا فاصاب
غيره اكل لان التسمية لما وقعت على الالة كان الحل واثر معها
وذلك قال وان سمي على سهم ورمى به غيره لا يؤكل ما اصابه سهم
الذي رمي اليه او غيره لان التسمية في الصيد يشترط عند الارسل
وهي تقع على الالة لانها شرط عند فعل ففعل عليه والمقدور له
في الزكاة للاختيارية هو المزبوح وفي الاضطرارية هو الالة والارسل
كما رمي بمعنى ان ارسل الكلب او البازي الى الصيد كالرمي بهم
في انه اذا سمي على كلب او بازر وارسله الى صيد فتركه واخذ غيره
فانه يجل ما اخذه وان سمي لرسله على صيد ثم ارسله لغيره
فاخذه لا يجل لتبدل الالة والشرط المذكور الى الالة شرط التسمية
المرددة بقوله جرد علفا كما ذكر اسم الله عليه الالة الذكر الى الالة
بمعنى ذكر اسم سيجانه ونعال مجر واعر ارادة شئ اخر سوى السجل
السمي عليه لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان قال جرد التسمية فلو قال
عند الذبح اللهم اخف لي ليل لانه دعا وسؤال من الله تعالى ان يغفر له
لما جرد التسمية ولو لفظ الحمد لله وسبحان الله يجل اذا كان به التسمية
فقط لان ذلك ذكر خبره واشتمال له على الشربة والثلث لا يضر لعمود

ذلك

ذلك الى الله تعالى والمراد من تجريد خلوة عما بعده الى العبد وذلك قال
لا اى لا يجل لو عطف وحمله اى لو عطف عند الذبح قال الحمد لله بريد
به الذكر المعهود وهو حمد الله تعالى على نعمته العظيمة لم يكن ذلك ذكر
محمدا فلا يجل المذبح به وهذا فيه رويانان احدهما ان هذا ثم ان الاولى
في تسمية الله تعالى عند الذبح ما تدونه النكس ورمى عيسى بن عيسى
رضيه وهو ان يقول بسم الله والذكر كبير ذكره في بعضه
عند قوله تعالى لا تحسم فاذا ذكر اسم الله عليها والسننة في الزكاة لا يجل
هو قطع العروق في السجل العنق عند الصدر اذ هناك اجتماع عروقها
وليس فيه لحم غليظ بخلاف ما فوقها وذبح البقرة والغنم لا اجتماع عروقها
في الخلق قال الله تعالى فضل لبيك والخمر وقال تعالى ان يا سكران لا تجسو
بقرة وفديناه بدين عظيم وهو الكبش وبكبره العاس اي عسر
البقرة والغنم وذبح الابل لشرك السنة الشاة انرة والوؤ في قوله و يجل
للعطف في لبيكها في معنى الحال كالأول وقبلها في قوله وبكبره يعني
ان السنة في زكاة الاختيار ان يجل الابل وذبح ما عداها وبكبره ذبح الابل وغيره
ما عداها لكن لو فعل ذلك كان جائز مع الكسبية فيجل اكل كله
فحصول المقصود وهو تسهيل الدم ثم ان فسر الذبح واحال الذبح على العرف
قال والذبح بين الخلق واللية فالخلق هو المخلوق اعني محبة النفس
وهو على بهنية قصبة واللية بفتح اللام والباء المشددة وهو راس
الصدر فان قيل ان الغرض من ذبحها بيا موضع الذبح وهو ليس
ما ذكره بل ما ورد في الحديث حيث قال عليه السلام الزكاة ما بين الالة
واللحمين واللحم ان اسفل الحنك من اللحمين قلنا هو كذلك
لكن النص ومن اطلق بهذا اللفظ اراد من الخلق العفدة او ما فوقها
مع ان سياق الكلام لا يبسطه اعني قوله على الخلق او سفله او
اوسطه وهذه عبارة الجامع الصغير والاصل ما رويناه انما من كونه ما بين
اللية واللحمين وانما اخبر بهذا الموضع لانه يجمع المجازي والعروق

وقيل لا يجوز فوق العقد التي في أعلى الخلقوم وجهه العروق
تنشعب هناك وتنفرد فيميناً وشمالاً فلا يحصل إلا من راسها ملأ وجه
المشهور أن العقدة قد تظهر وقد لا تظهر فوجب المصير إلى النص وهو مثال
ما بين السمين والدية فيكون ما فوق العقدة وما تحتها سميان والعروق
التي تقطع في الزكاة أربعة الخلقوم وهو مجرى النفس والمرى لأنه بمنزلة
وهو مسلك الطعام والشراب متصل بالخلقوم وهو الموافق
بالكافي والنهرية وشهد بيب الأزهري وديوان الأوب والمغرب
والجهرية من كتب اللغة وفي بعض النسخ الهداية على غرض ذلك
وهو سهو من الكاتب والود جال بهما عرقان في طرف الخلقوم مجرياً
الدم وقد يطلق لفظ الودج على كل واحد من الأربعة مجازاً أو تعقيباً
ويكفي قطع ثلاثة منها أي كان متعديج وبه كان يقول أبو يوسف
أولاً ثم رجع وعند محمد لا بد لنسب الحل من قطع أكثر كل واحد منها
وهو روية عن الإمام أبيه وعند أبي يوسف لا بد من قطع الخلقوم
والمرى وأحمد الودجين وهذا قوله الذي رجع إليه بعد الأول وقيل
محمد مع أي مع أبي يوسف لا بد من قطع الخلقوم والمرى في هذا القول
وذلك لأن الفرض من الزكاة إذا ما في النفس يهريق الدم وذلك ينقطع
الخلقوم والمرى فلا بد من قطعها معاً وانهار الدم يحصل بقطع أحد
الودجين فيكتفي به عن الآخر ويجوز الذبح بكلهما أي لا وودج والنهر
الدم الأفراس هو القطع عرضاً والودج هي العروق التي في مقدم الرقبة
والأنهار الأسالة فيجوز الذبح بكل واحد من ذلك بها كالمشقة و
السكين والحربة والخنجر والسيف ولو كانت تلك الآلة مروية بكسر
الميم والهمزة الحجة الذي فيه حدة أو كبطية بكسر اللام وهي القصبة المشقوقة أو سناً
محدوداً من جبال كان أو ظفراً كذلك حال كون السن أو الظفر مشقوقين
لأن القاطعين فيهما موضعاً إنما بشرط في السن والظفر أن يكونا مشقوقين
وكذلك للفرق أن يمكن أن يكل واحد منهما آلة جارة فيحصل به

ما هو القود وهو خراج الدم فصار كالخروج إلى يد بخلاف غير المشقوق
لأن الذبح به يحتاج إلى علاج شديد فيكون في معنى المنخففة والماصل
أن الذبح بهذه المذكورات جائز ولا يكون باكل المذكورين بها بحيث
علاج بالسن لكنه يذبح كما لا يستلزمه ترك الذنوب إليه بقوله عليه السلام
إذا ذبحتم فاحسن الذبحة ولحقاً حذكم بشقوته وذبح أحد الشفرة
أي يجب أن يحد الذبح السكين إلى يذبح به روتيناً انفصاً قبل الاجتماع
أي قبل أن يضيغ الذبحة وكره بعده أي كره أحد الشفرة بعد اضمحاج
الثقة أرفاقاً بالذبح وهذا إذا كانت تنظر إليه أما إذا صدمها
بحيث لا تراه فلا فرق بين كونه قبل الاجتماع أو بعده وكذا
كرهه ما برجلها إلا المذبح لكونه تعذيب الحيوان بلا فائدة وهو منهي عنه
وكذا كرهه النخع بفتح النون وسكون الناء المجهة يقال فنتخه أي جاوز
منه الذبح إلى النخاع وهو ضبط ابض في جوف القفا الممتد إلى
الصلب ومن قال أنه لا يقطع ينهي وإنما ذلك الخراج بالباد فهو
بالقفا فالنخع يبلغ ويشد من النخع كذا في المغرب وكذا كرهه قطع الرأس
وكرهه السلق قبل أن تبرأ الذبحة أي تسكن على الاضطراب وكذا كرهه قطع
الخصل الذبح من القفا لا يضاف السنة ولأن فيه زيادة ألم لا حاجة فصار
كأنه أجبره ثم قطع الأرواح وتحل إن بقيت جيته حتى قطعت العروق ولو بؤ
الموت بما ذكاه وإلا أي وإن لم يبق جيته قبل نطق العروق فيحل لوجود
بما ليس بذكاة وهو جوف القفا والعلامة كل ما فيه زيادة ألم لا يحتاج إليه في
في الذكاة مكرهه قبل أن تبرأ الذبحة لا تترك إلا ما يقتضي الكراهية حينئذ
وكرهه ترك التوجه إلى القبلة وطلت ولزم ذبح صيد كتمان لعدم
الضرورة لأنه صار كالاهلي وبزمن فيه ذكاة الاضطراب بما يصار إليه ما عند
العجز عن ذكاة الاختيار ولهذا قال جازع نعم بفتح عين
وهو واحد النعام وهي الالب الرابطة كابل وبغوثة توحش
أي تنفر بان وفخر في البرية وصار وحشاً لأن ذكاة الاختيار وقد

وقد عذرت في ذلك بما يخرج في حده حيث انفق كالصيد او نردى وسقط
 في بئر وكنه مما قوله اذ لم يكن في كنه قيدا لكتلين وذلك بان وقع على راس
 ولم يكن الوصول الى ذلك كنه تحقيق العجز عن ذكاة الا تحت قبض الرذكاة
 الاضطرار وقال لا تحل ذكاة الاضطرار في الوجهين لان ذلك ونحن
 نقول المتبر هو العجز حقيقة وقد حقق قبضه الى البدل ولا نسلم
 كونه نادرا والمراد بالذبح مهننا ما يسهل الذبح في ذكاة اذ لم يكن شهاب
 ما الى ان البقرة والابل اذا اتوا في المصطفى في ذكاة لا كان اخذها
 فامس ذكاه ولا يحل الخبثين بذكاة ام اشترى او لا حتى لا تخلف ذكاة او ذبح بقرة او ثنية
 فخرج من بطنها جنين فان خرج جيا ذكاه بكله بالاتفاق وان خرج ميتا لم يؤكل
 سواء كان شعرة ثابتة او لم يكن وهذا قول الجنيته وبه قال زفر والحسن بن
 زناد وقال لا يحل ان تم ذكاه بان ثبت شعرة فان عندنا يؤكل من ذكاة
 وهو قولنا ان في قوله عليه السلام ذكاة الجنين ذكاة ام ولد له
 من الامم حقيقة لانه متصل بنها ويتعدى بنحوها وينقضها وكذا
 حكاه في انه بدخل في بيعها ويقتضي باعنا قداما اذ كان جوارها فوقع وج
 الذكاة فيها يكون ذكاة له عند الجوز عن ذكاة ذكاه الصيد ولا يجزئ ان
 اصبل في الجنة حتى يصبو حياته بعد موتها وعند ذلك يغمر بالذكاة
 ولهذا يمتنع منقروا عنها ويجوز فيه ذكاة لا تصح الوصية به وله ولان جوار
 ومومن لم يخرج منه فالشبهة المنقضة مع انه يمتنع ان ذكاة ام ولد بغيرها
 فلا يحل بانك وما رويته روى بالنصب على نزع النافض اي ذكاة
 ام ولد بغير كنه الشبهة يبلغ ايضا فيكون وليا على نكاحها في
 في الذبح فلا يحل من غير ذكاة **فصل** في عقد المصنف ببيع ما يجر
 اكله مالا يجر ويجوز لكل ذي ناب ومخلب ليس المراد من عطف
 المخلب على الناب الجمع بينهما وان كان يوجد ذك في الكد ونحوه بالمراد ان
 كل جنون وجدانيه او اجنونا مع كونه من السباع ولهذا قيد بقوله من سباع
 او طير وادفع بقوله لو ضحك او شديت فان كل واحد منهما ناب وليس له

ظفر ثم المراد من ذي ناب الذي يصيد به ومن ذي مخلب الذي يصيد
 بمخلبه لا كل ذي ناب ولا كل ذي مخلب فان الحمالة لها مخلب والبعل له
 ناب والبقرة كذلك كذا في مسوط النردى والاصل في هذا انه عليه السلام
 من اكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطيور وسبع كل حيوان
 مختلف منتهب جازح قابل غداوة وهو يكون من الطيور ك
 يكون من ذوات الاربع وقد ورد في الحديث قوله عليه السلام من
 السباع عقيب النوعين فينصرف اليهما بحكم قاعدة المعروفة
 فينبأ اول النسب سباع الطير والبهائم لا كل ماله مخلب او ناب منها وهي
 كالاسد والتمر والقهر والذئب والذئب والفرو والسنور البري والاهل
 وبداخل في هذا القسم الضبع والمخلب فيكون الحديث حجة على ان افعى
 في ناحية اياها واما سباع الطير فهي كالصقر والباذي والنسر والعقاب
 والشاهدين والهداة وما اشبهها قوله والحمر الالهية بالجبر عطف
 على المضاف في قوله يحرم اكل ذي ناب والال فيهما واحد وهو انبات
 الحرمة لهما وتقيدهما بالالهية للاحتراز عن الحمر الوحشية فانها هيد
 حلال بخلاف والحمر الالهية والبغال محرماتهما بالكتاب والفيل
 والنصب لانه من الجنائث والبيوع موشوش شتى وهو حلال عند
 الشافعي في غير ما عسى اسود الزنبر والسحفات سكت بشت والخشنة
 واما الفيل فانه مستقدر سكتة تنفقه من اكل الطباع السليمة وقيل
 ان اكله يورث الحقد وردوة الطبع مع انه بعد من العاديات وصاحب
 اليهودية عده من ذوات الانياب والبيوع واسبغ من سباع المهوم
 للوذية ويقال ان البيوع صنف من الفاشر والزنبر من المؤذيات
 والسحفات من ضابث الحشرات والحشرات كلها تابعة للنهي
 عنه نهى عنها وكبره الغراب الابقع وهو الذي لونه مبقع بين الاحمر
 والرزقة ويسمى غراب الشتاء لانه يكثرفيه والغداق كذا في سباع بركة
 الرزم يفتح الراء السهلة والى العجوة يقال له بالتركى فارقال غراب

والنات وهو ظاهر صغير يشبه العصور لان هذه الطيور كلها تأكل الحبوب
فكانت من الخبيثات وبكره كحوم الخيل عن جيفة
لانها لا تجوز ثم ان قول المصنف كثر ما يورد الا ان كثر ما يورد
ان كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
الاطل اقرب تم قيل ان هذا الكلبية عند جيفة كثر ما يورد
انها كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
قيد المصنف بقوله في الاصح وبعضه ما روى خالد بن ولید رضي
انه قال وروى عنك كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
لكثرة اكل كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
بأنه كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
فأكل كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
وبعد به الصبي ان كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
لا بأس به لانه عليه السلام كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
من السباع والامم كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
بأنه كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
ما هو على طرفة العقب كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
ان جميع حيوان البحر كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
ولان كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
بالسك وكثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
وما سوى السمك كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
والصيد في الالة كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
السمك ما ذكره المصنف بقوله كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
نوع من السمك وكثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
من جنس السمك وكثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد

ان جميع السمك كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
ان بعض الروافض كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
ويؤيدون النكاح كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
اي من السمك والسمك الطافي هو الذي مات في الماء كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
غير سبب ثم يعلم للمار وهو اسم فاعل من طفق الشيء فوق الى
بطون اطفالوا ذاعلوه وان مات كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد كثر ما يورد
لو اشتهر بالماء او حده على السمك فمات منه فعن الامام فيه
روايتان في رواية يحل لان الحية والبشر من السمك فصار كذا لفظ
الماء وفي رواية اخرى لا يحل لانه نادر والسمك بعينه في الماء
وهو مولا يخلو عن الكفيعين ويحل هو الجوز بل ذكاة اي يحل السمك
والجوز مطلق سواء ذكي او مات بل ذكاة لقوله عليه السلام حللت
ميتان ودمان الميتان فالسمك والجوز واما الدمان فالكبد والطحال
ولو ذبح شاة ما صرصة او عذض لهما ما لم تعلم حيتهما وقت ذبح
فتحكت او خرج منها دم بعد الذبح حللت والاي وان لم تنحر كثر
او لم تنحر منها ما فلا تحل لتفريق موتها بل ذكاة وان علمت حيتهما
وقت الذبح باي وجه كان حللت مطلق يفتح سواء فتحت عينها او
مدت رجلها او ضممتها او لم يقع منها شيء من ذلك لان التحقق لا
يهمل لاجل الموهوم المحتمل **كثبات الاضحية** هي افعله على وزن
احد وثمة السمك يضحي بها وتجمع على اضحية على افعال عيسى من
اضحية يضحي اذا دخل في الضحية وكس ما يذبح بايام النحر بذلك
لا يذبح وقت الضحية غالباً تسمية له بالسمك وقتة وفي الشرح كثر
لحيوان مخصوص بالسمك مخصوص بذي بنية الفسرية للذبح في يوم
مخصوص عند وجود شرايطها وسبب اللاتى يستند كثر في المتن هي وجبة
عند جيفة وجره زفر والحسن بن زياد واحدي الروافض عن ابي
ابوسف وعن ابو يوسف انها سنة مؤكدة وقيل هو قولها لقوله

عليه السلام من اراد ان يفي منكم فدايا خذ من شعرة واغفاره شيئا
والعقيق بالارادة ينال في الوجوب ووجه الوجوب قوله عليه السلام
من وجدني فلم يفرح فلا يقرب مني مثل هذا الوعيد لا يمتنع
بسوى ما ذكره الوجوب فالاصح وجوبها ويجوز ان يكون المراد
بالارادة القصد لا التخيير وانما تجب الاضحية على قائلها
فانها ماليت فدللت في الا بالملك هو المحرم فان
القرية لا تنصور الا من المالك مقيم فان اداها اخص
باسباب على الم فوفقت بمضى الوقت فلا تجب عليه
وفدا يخرج عنه كالحجته موسر سبب النظر في العباداة المالمية
لا تجب الا على الفادر وهو الغني ومقدار ما تجب به صدقة الفطر
عن نفسه فتدق تجب لانه اصل في الوجوب عليه
اذا وجدت في الصفات المذكورة وهل تجب الاضحية عن اولاده
الصغار في رويان واقوال اما الرواية الاولى وهي ظاهر
الرواية فهي قوله لا عن غفلة اي لا تجب على المكلف واحد من اولاده
الصغار اضحية بخلاف صدقة الفطر والفرق ان السبب هناك
رأس محمولة على عيب واما موجودان في ولده الصغير وهما الاضحية
فقرينة محضنة والاصل فيما هو قرينة ان لا تجب على احد سبب
الغير ولهذا لا تجب عن العبد اضحية وتجب صدقة الفطر
واما الرواية الثانية وهي رواية الحسن بن زياد عن ابي جعفر
وقيل تجب عنه ايضا يعني انه تجب عليه عن ولده الصغير
لانه في معنى نفسه فيلحق به كانه صدقة الفطر فذكرها بصيغة تدل
على الضعف لخالف ظاهر الرواية واما الا قول فتنا قول وقيل
بمضى عنه اي عن الطفل ابوه او وصيته من ماله اي اذا كان للطفل
مال ببدايه او وصيه او بغير قوليه بمضى عنه عند البيع وانه يوجب
وقال محمد وزفران في انما يفي عنه من مال نفسه لا من مال

الصغير

الصغير وقيل لا يجوز الاضحية من مال الصغرة في قوله جسيما والاصح ما ذكر
في المتن ولا يقطع منها ما يمكن اي باكل الطفل منها يمكن ويستبدل
الاب والوصي بالباقي ما ينفع به الطفل مع بقائه بعينه كالثوب والخف
والفارس وكونها لا يمتنع به الا استبدالها كالتحجر
الخوه وذلك لان الوجوب هو الارادة واما التصديق بالعلم
فتبرع ومال البيع لا يجزى التبرع فيبقى ان يعلم الصغير ويدفعه ويستبدل
لمه بالثوب لا ينفع بها الصغير مع بقائه اعيانها كاذن الجدة للاضحية
وهي الاضحية سنة هي خمس مائة الفان
والغز والضمان افضل من المقر والذكر من الانثى اذا كان
مصبغا لان لحمه اطيب وانفع وهي تجوز عن راس واحد اذا كان
او انثى صغيرا كان او كبيرا او بدنية او سبع بدنية بفهم السبع لهم الواحد
من سبعة اجزاء ويجوز في البهائم الضم والتكون وهو قياس من اثنتي
الا عشرة وسبعة البدنية انما يجزى عن الواحد ان يشترك مع ستة
في بقرة بدنتها مائة او بغيره والانثى منها افضل من الذكر و
والكل ان كان واحدا منهم بريد القرية وهو من اهلها اي من اهل القرية
ولم ينقص نجس احدهم عن سبع فاذا تخلفت هذه القيد ووجدت
هذه الشرع جاز البدنية عن واحد والا فلا خلاف في واحد منهم
اي احد السبعة الذين يشتركون في البدنية بنصيبهم او كان اظلم
كافرا او كان نجس اقل من سبع لا تجوز تلك الاضحية عن واحد منهم
بمضى من لا صاحب الغنير ولا من صاحب الكثرة حتى
ان الرجل اذا مات وترك امرأة وابناء وبقرة ففيها يوم العيد
لا تجوز عن كل واحد منهما اذ اعدم الجواز على المرأة فلكون نفسها اقل
من سبع واما اعدم الجواز عن الابن فلفظت وصف القرية في البقر
وعدم تجزئ هذا الفطر في كونه قرينة ويجوز في البدنية يشترك
اقل من سبعة ولو اثنان كاشتركا السبعة فيها هو الاصل ما روى

عن جابر بن عبد الله انه قال نزل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة
عن سبعة بالبقرة عن سبعة قال ليلة من الابل ههنا وقد يطلق على
البقرة واذا جازت عن سبعة فجوزها عن اقل من سبعة بطريق
الاولى سبعة والقياس ان لا تجزى البقرة الا عن واحد لانها رقة
وم واحد لكن شركن القياس بما روي عن جابر وهو مقيد با
سبعة فلا تجوز عن اكثر منها ويقسم طمها بين الشراكا ورثا
يعني اذا اشتركا في الضحية وادوا قسمه طمها يقسم وزنا له
موزون لا حجة افي لا يقسم جازا في القسمة معنى التملك
فيتمثل الربا ولو اقتسموا جازا وحلل كل واحد لصاحبه الفضل
لا يجوز بخلاف ما اذا باع بدرهم فيه زيادة قدر ما يدخل فيه
الوزن فحلل صاحبه حيث يجوز في الفرق ان يحلل الفضل به
بخلاف ما اذا باع دكي بمائتين درهم فيه زيادة قدر ما يدخل فيه الوزن
وهية الشئ يجوز في لا يقسم والدريهم الواحد مما لا يقسم فلا يجوز فيه
الا اذا خلط بالضمير الجوز ويعود الى القسم المعتبر في ضمن الفعل
اعني قوله يقسم ويجوز ان يعود الى القسم المحم بقبار كونه اقسطا
من اكارعه او جلده او راسه او نحوه سواء كان في كل جانب
شئ من اللحم وشئ من الكراع او يكون في كل جانب شئ
من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم سواء كان في كل جانب
والكراع وفي اخر لحم وجلد وانما يجوز ضربا للجنس الى غلظة
الجنس ولو شري مسلم بدنة للضحية اي بنية ان يضحي بها
عن نفسه ثم اشرك فيها ستة اخيه بين كلهم بدنة الضحية جاز
استحقاق القياس ان لا يجوز وهو قول رفر لانه اعد بالبقرية
فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان انه قد يجوز بدنة سمية لكن لا يجوز ان يشرك
وقت الشراء فثبت الحاجة الى هذا والاشتركت قبل الشراء
احب لبعده عن الاختلاف وذلك بان يطلب الشراكا فاذا اجتمعوا

اشتروا

شتره البدنة معا وقد ضا الامر الى الاول فيشترها على الشربة وعن ابي حنيفة كونه اشتركت
بعد الشراء وبه اخذ زفره اول وقتها بعد فخر الشربة وهو الماشتر من ذي الحجة يعني ان
وقت التضحية الاول واخرها يكون قبيل دخول الاول ولا بعد فروع الا فواقل
ذلك الوقت بدخول طلوع الفجر من يومه ثم لا يكون اهل السواد وكان السوادى يجوز لهم
الذبح في اول الوقت ولا تدخ في اخره قبل صلوة العبد لقوله عليه السلام ان
اول مكان في هذا اليوم المصلوة ثم الاضحية وهذا الشرط في وقت من يجب عليه
المصلوة وهو المحرم دون اهل السواد لان انما لا احتمال ان غلبه عن المصلوة والغرض
ان يجب عليه المصلوة العبد فاما مع التأخير في صفة واخره اي وقت الاضحية قبل غروب الشمس
الثالث اي قبل شروق الشمس في الغروب في اليوم الثالث من العبد فيكون وقتها ثلثة
ايام يوم العبد ويومان بعده وعند ذلك فتح يكون في اليوم الرابع ايضا ويجزى اي غيره وجوب
التضحية افره اي اخر الوقت المذكور للمفقر وضده فان كان فقيرا في اول الايام غلبت في اخرها
تجب الاضحية وفي مكسها لا تجب الولادة والموت كان ولدا لولد في اليوم الاخير في الاضحية
على رتبة الوجوب وان تأخر في اليوم الاول تجب ولما افضله لان فيه سائر الايام العبرة
وهو ان يسلوا الذم كن له عارض قوله وكره الذم ليكا اي في السيل من الغنم ابقا وكرهه
تشرية فلان في الجوز وانما جازت اكثر منه من اقله والنداء في ظلة الدبر فاذا حبل
الان عنة انتفت الكرامة فان فات وقتها قبل ذبحها لم يرضى تصديق بين الشربة حجة
وكذا كرامة تغير التضحية بغيره ولو مضى حتى مضى بانه النحر فان كان غنا وقد اوجبا على
نفسه بنذرا وكان فقيرا وقد اشتم كالث لا جاز التضحية تصديق بها حيث
في الوجوهين والغنى يتصدق بقيمة شراها او لا لانها واجبة على الغنى صما وتجب
على الفقير حيث اشترها بينة التضحية عند ما فادات الوقت يجب عليه
التصدق بخرج به عن العمد كالجعة تقف بعد فواتها ظهرا فراجا عن العمد
بذلك قوله وانما يجوز فيها اي في الاضحية الجذع يوزن الحرام من الفئان و
والشئ فصاعدا من الجذع بيان الكسنان التي تعتبر في الاضحية ولا يجوز اقل منها
الجذع من هو الذي هو الذي في عليه اكثر الحول عند الاكثر وذكر في المبسوط اذا
تم له سنة وطعن في الثانية وكذا من المعز ومن البقرة الذي طعن في الحول

الثالث ومن الاول الذي تم له خمسة بنين واطعن من الـ دكة ولبد فزوا البقرة الجاكر
لانه من جنسه اذا عني هذا فقد قول الشيخ من كل المذكورات يجوز وما فوقه بطريق الاولى
الى الضان فان الجوز منه يجوز لقوله عليه السلام نحو ما ثبت بالاثبات بالاولان يجوز عليكم
فالبندج الجوز من الضان وقوله عليه السلام نعمت الالهة الخبز من الضان قالوا هذا
اذا كانت عظمته الخبز بحيث لو خلطت بالثابت يستثني على انظر من بعد انما ثبته
ويجوز الجا او هي التي لا قران لها لار المقصود لا يتعلق بالقران وكذا كسورة القرآن
ذكرنا والمقصود ان لحمه اطيب والنول اقرب بالجنون والخبز ان النول حالة نعر صر
للحيوان فيصير يمشي بالجنون والخبز السمية قبيح بالكل لانها اذا كانت
جربا او بهن مع ذلك سمية فالجرب مباح في الجملة فقط ولا ينقص في اللحم ثم اروف
ما يجوز النضج بها يبيح ما لا يجوز اى يضحي بها فقال لا الهية اى لا يجوز النضج بها وى عذبة
البيتين معا والعور او على عدة احداهما خلقه كان ذلك اولا فة والجحاف الاله لا تنفى اى
ما يكون عظمها احد لا يكون في عظامها تقي وهو المخرج لان ذلك افضى الجحاف والعور الاله
لا تنفى بنفسها الى المنك اى المذبح لقوله عليه السلام لا يجزى في الضحي اربعة العور البين
عور بار العور البين عورها والمرضية البين عرضها والجحاف لا لا تنفى فائدة تعيد هذه المذكورة
بما ذكره من ان الجوز كما يخلو عن شئ منها ولو قوف عليه تنفسه فبكن النجس عن عذبة
الشرع فضلا منه ومقطوعة اليد والرجل في حكم العرجا الاله لا تنفى الى المنك بل السوا
حالا منها فلما حاجة الى ذكرها لافهم من العور او ذاهبة اكثر العين بعين ضوايا اولاد
اولاد البنية او اللبنة وطريق معرفة ذهاب اكثر العين ان تشد العين العيبة بعد ان كانت
جائعة فيقرب اليها العلف فينظر انما من اى مكان زالت العلف ثم تشد العين
الصحيحة وتقرب اليها العلف فينظر من اى مكان زالت العلف فينظر الى تفاوت
ما بين المكافئين وان كان الشك فالتأهب الثالث وان كان نصفه فالنصف و
ذائب النصف من كل واحد من الاغصان المذكورة وبيان في جواز التضحية عن
ابيع وقيل الرويتان عنه وعن ابي يوسف وجوز التضحية ان ذاب منها اقل منه
اى من النصف لان شئ انما يوصف بالكثرة اذا كان ما ينفى بله اقل لان العلة
والكثرة من كسرها الاضداد والمال بالية ولما كانت الكثرة بهن منقودة امتنع حكمها
وقيل ان ذاب اكثر من الثلث لا يكره وقيل ايضا ان ذاب الثلث لا يجوز لان كثر

بعض الشاع قوله لا يفرجها من اضطرارها عند الذبح جوب عن سؤل لا يفرجها
ولا يشبه على القفية البينة تعذيبه وقوله عند الذبح شئ من لا قبله وبعده اذا
مستعد به رقا من مقتضاته ان شئ من البينة بدنة ثم مات احد البينة قبل النحر
وقال ودنة واهم كيانها راو يجوزها عليكم وعنه اى عن ذلك الميت صحيح واجرهم
اخرى ان القياس لا يجوز به لا تحت ان القرية قد تقع عن الميت كما تصدق وكذا
لو ذبح بدنة عن اضحية ومنقذ قران بين كونه مشترك في بدنة فوى احدهم عن ضحية
والا فو عن عذبة منه وان كانت عن عذبة القران وقولها فانه يصح عندنا ان كان
المقصود وانه كون الكور فربة وقد وجد ذلك اختلف فيما تامة ان المصنوع فربها
حال الاضحية وقت الذبح او بعده وكيفية انصرف فيما يقال وبما كان المصنوع عذبة او فغير اى
لحم الاضحية ويظهر من شئ اى عن وفقره فقوله فكلوا منها واطعموا البهائم الفقير
وقوله عليه السلام انت نبيناكم عن المحكوم الاضحية فكلوا منها واودوا وى ما ز الكلة منها وهو
فاطحة من كان غنا بطريق الاول وندب ان لا تنفق بعد ثمة منها عن الثالث لان
جرات الانتفاع بما تمته الكلة الاطعمة والادفا ضيفي لا ينقص كل شئ من الثالث
وندب تركه اى ترا تصدق لى بيا تنفق بندب وهو وسط الى ان يرسعة
عليهم اى العيان وهو بالكسرة جبر عيل ويحرم عيانا ككبير وجبانه قوله ونترك مطوف
على قوله ان لا تنقص لان كلة ان مع ما بعد ما يجمع المصدر بين وندب عدم تنقيد
الاخره ونتركه بئس كان في بيان مندوب وجبان الرجس يعدله وينفق عذبة وندب عن
ازد انضحية ان يذبح اضحية بيده ان احسن بين ان كان كمن الذبح ويقدر عليه لان الاول في الزمان
ان يتولى نفسه قوله والابا غير غيرة واستث اى قوله ان يذبح بيده بين وان لم يكن بحسن الذبح
بامر غيره به سواء كان باورا او غير ضيفي في ذلك الى الذبح لانه فاقدم مقامه الا لا وندب ان
يخضرها بينه وذا امر لغيره بذكائها لانه يذبح بيده بغيره عليه السلام فاطحة اى عنها فوى فاكلا
اضحية فانه يفرق باون طرعى وما كان ذنب كذبت وبراء ان يذبحا كتابى لان الضحية
عن قرية وغير مسلم ليس اهل لالكن البكا وهذه القرية اقيمت بانامة وبينه الجحاف والو الجوى
فانه لا يجوز اصل لانه ليس اهل للقرية ولا المذكورة فكان فعله ذلك اى اذا او تصدق
بكلها او لعله له الجواب او نصفه وقوله لان الجلد جرب منها كما لا يفسد ميت مذهب للمصنف
الذفا وكونه شئ به ما ينفق به مع بقائه كقرالى فله وقرقى بين باين كجوى هذا و
وما قبله ان ذلك يكون بغيره اى الجلد من بدب صورته وهذا بان يجعله حنا لغيره

وذلك لان الارتفاع على اي وجه كان بعد ان يكون هو اوله باقيا في البيت
لان البديل يعطى له حكم البديل لا اي كاشترى كاشترى كاشترى في البيت اذا جعل
بدا لا يمتنع به ان يكون البديل مما يتبقى عليه بعد الاستعمال لان يكون مما يتبقى بالاسم
على كاشترى من الادامه عبرا بالبيع بالبدلهم والبيع فيه ان يعرف على قصد النول فان يدل اللحم
والجلد به اي بكميتك بقاوا في الدنيا يبقون ثواب التصديق في الاخرة ولو دمج في جهة
غيره بغية صوره جاز به الاستحسان عندنا ولا حرج في ذلك والقياس لا يملك ذلك ويضمن
فيستعملها لكسرها وهو قول وجهه ان يمتنع في غير بغيره فيضمنها كالموت في ثمة القضا
والحوالزم الضمان لا يخفى على الاضحية - ووجهه الاستحسان انهما تعينت للذبح بنفسها
لاضحية حيث اشترى باضحية الاضحية - وحيث كان ذلكهما لازما في الايام الاضحية تعينت
وجب عليه في نفسه او يبعونه غيره فصار اذ ذبح للذبح والاله لا ينفوت بمض
هذه الايام وعلى ان يرضى للمالك ما يجز به اقامه وذلك الواجب فصلا كما اذا ذبح في
شد القصة عليها ووجهه اللذبح يكون رضى به ظاهر ولو قلنا ان كان في ارضه
مكان واحد قد خرج كراي واحد منها في الاخر على طرفيها اضاحية صح في ذلك فارت اضاحية
عندنا عنهما في اضاحية عنهما معا والاضمان لا حد على الاخر وال تفاوتت في نفسها وبجائنا
اي يملك كل منهما في جهة وهذا المسئلة ايضا استحسانية وان كان القياس
هو الضمان وعدم ضحية لانه في غير بغيره وجه الاستحسان ان كل واحد منهما
يكون ارضيا بفعل صاحبه فيكون عاذا في نفسه دلالة فيقع الذبح عند منية صاحبه
نقع لغوا في شئ عاذا لم يرضى بالتي الى ضمن كل منهما صاحبه قيمة لحمه في جهة
لحم الشاة التي ذبحها وتصدق بها اي تملك القسمية بهذا ان كان كل منهما يملك
لحم الشاة الاخر بعد ان ذبحها وان كان الذبح عاذا في كل منهما لم يمتنع من غير تعيين
شئ لان كلا منهما وكيل عن الاخره والاله وكنتي الضحية في ثمة الغصب خلا فخر
دون شاة الوديعه اتفاقا في ثمة الغصب في فسخ بين جاز عن اضاحية بخلاف ما لو كان
عند ثمة ووديعه فسخ بها والفرق انه مال كسرها بالنصب بق على الذبح في الوديعه فانه
يملكها بالذبح فالملك ثمة عنده ونسبها اي المفضولة الوديعه اتفاقا في ثمة الكراهية
في المصدا كريت الشاة كراهية وكراهية بالتحقيق من باب علم فهو مكروه اذا لم يرد
ولم يرضه ومنهم من نزع هذا الكتاب بكتاب الحضر والاباحة ومنهم من اطلق عليه لا
سجنين والكل حسن واعلم ان السلف جمعهم في المكروه في نسبة

الى الحرام

الى الحرام والمذكور في الاصول ان الفعل الذي تركه اولي ان كان مع المنع فهو حرام والا
فمكروه ويحتمل ان كان ممنوعا من جهة الشريعة مع ان تركه اول من جهة العقل
كالمكروه في حالة الاختيار فهو حرام وان كان غير ممنوع من جهة الشريعة
لكن تركه اولي عند العقل ككل المكروه عند الاضطرار فهو مكروه وقول
المصنف حصة المكروه الى الحرام اقرب هو النقول عن الشنخ وبهنا
على ان شئ الى العقل اما حلالها او حرام او يكون واسطة ان كان الحلال
الى الحال اقرب فهو الباح وان كان الحرام اقرب فهو المكروه عند محمد
كل مكروه وحرام وهو مبني على عدم اعتبار الواسطة ولم يلقط به محمد اي لم يطلق
الحرام عليه عدم وجدان الدليل القاطع فيه قوله ولم يلقط به الاخره جواب
عن سئوال قد سيره لما كان مذهب محمد ان كل مكروه وحرام فلان معنى
لم يطلق عليه لفظ الحرام والجواب انه لم يلقطه قطعي من الكتب والسنة
ولا وفق على اجماع من سلف يدل على ذلك فلهذا لم يطلق لفظ الحرام
لكنه لا يقول بالواسطة بين الحلال والحرام والمشاخرون توسعوا في ذلك
حتى نسبوا المكروه ايضا الى قسمين فقالوا ان كان الى الحلال اميل فهو
المكروه مطلقا وهو الذي عقد الكتب ببيان في فصولها منها
بيان الاله فقال **فصل في الاكل والشرب** على بيان الشرب ايضا ولهذا زاد
في الهدي لفظه حيث قال **فصل في الاكل والشرب** وانما تركه المصنف
اعتمادا على التفهامة السنية اما لان الضمائر الانية تعقيبه في تقسيم
انما تعود الى الاكل فلم يستحسن دخول فاصل بينهما مع ان الحكم فيهما
وضع ثم ان شرب في بيان افعم الكون فقال في فصول الفريضة عليه اعتبارا بسبب لاثامته
او قوله البدن ان يكون بالاكل والشرب بالم يقدر البدن لا يمكن القياس بما في العبادات ان فرضها
الوفاة على البدن وفقره لا يطهر ثم انما المذكور في الاكل هو ما يمتنع به الهلاك في ان افادته
وقدر بعض الحجة بين مما اعتدنا طلبة كالحنة واللحم او غيره من الادم بوزن
مائة درهم للشخص الواحد في اليوم والليله والا خرج في شئ من
ذلك انما هو بحسب العادات والزمان والمكان ومنه مندوب
وهو ما زاد لنبيكم من الصلوة قائما ويسهل عليه الصوم ومنه مباح له
فيه ولا وزر وبما سبب عليه باب سيرة ان كان من حل وهو ما زاد الى

قد شبه وقوله لزيادة قوة البدن تعليل وبيان لوجه الزيادة يعني ان
كان المقصود بزيادة قوة البدن على الطاعة والعبادة ان يكون لا جمل
التلذذ اولا غنى الطعام اللذيذ او نحو ذلك فله وحرام هذا ثالث الاسماء
وهو الزائد عليه على الشبع لانه اضاعة للمال امر ضرر للنفس ولان تزيير
والسراف الا ان يكون الزائد فوق الشبع لقصد التقوى على صوم الغدا
ولسبب الضيف او لطيب قلب المصنف فحينئذ لا يكون حراما بل يكون
ما جوزه عليه هذا استثناء من قوله وحرام ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل
حتى يضعف عن اداء العبادة كما ذكرنا الزيادة على الشبع لقصد التقوى
على العبادة جائز اردو حقه بذكره وهو تقليل الاكل عن حد الشبع على
العبادة يروى الى الضعف عن اداء العبادة فان ذلك ايضا حرام
ومن امتنع من الميتة حال النخبة او صام ولها كل حتى مات اخر حرمته
رجل كان في مفازة او نحوها بحيث لم يجد سوى لحم الميتة ومتيقن انه ان لم
ياكله يموت جوعا فلو امتنع من اكله ياتى ثم لانه اشتهر قد اباح له ذلك
فكان بالامتناع معاديا على اهل ذلك فله خلاف من امتنع من التذوى حتى مات
لانه لا يقين ان هذا اشتهيه ولعله يصح من غير علاج ولا يابس بالتفكه بالوعى الفوكه
ولو قال بالوعى المأكول والمشارب ونحو ذلك من الفاظ الدلالة على العموم كان
اولي بقوله تعالى كلوا من طيبات ما خلقنا الاية ونكره افضل اى ومع ذلك فنكر
التفكه افضل لان التسبب فيه لا يخلو عن تكلف واعتباره بفضله الى طاعة
المال ومع ما فيه من التشبه بالمسترفين وربما عافاه من المسترفين ونحو
الا طعمة كسوف بمعنى تكثير اللون مع كونه نخب للطبيعة ومضرا بالبدن
ليعد من الاسراف اذ المندرج الى جهة اليه كما يروى ان عمر بن عبد العزيز
رحمة الله كان يصوم وطعامه العدى بالزيت ويطعم امرأته الجبش
وفواد العاكس من انواع الاطعمة ونفائس اللون وكذا وضع النخب على
المائدة اكثر من قدر الحاجة لا الشهرة من الاسراف ومسح الاصابع
والسكين بالخبر الا ان يفعل ذلك لياكله بعده ووضع المعلقة عليه
مكسوة وكذا القيل ونحو ذلك لانه فيه ايانة للخبر والتبذير مع انه
حقه التعظيم والصيانة وسنة الاكل منها احوال ومنها افعال فمن

الاول سلمة في اوله والحمد له واخوه وذلك بان يقول غنى او لقيمة يتناولها كسرها
الرجل الرحيم وغنى اخر لقيمة يتبعها الحمد للدرج العالمين ومن الشئ قوله وتكمل
اليدين قبله وبعده وهو معطوف على السجدة الى اخره يعني ان من سعة الاكل
فعلا او يغسل يديه قبل الشروع في الاكل وبعد الفراغ منه لان اليدين اليه الا ان يغسل
كل الاغسل وانما يكون بشربهما شيئا موزنا او غير ظاهر وبهذا استحبابا على ما في الا
ختار بالشأب قبله وبالشيوخ بعد فليغسل يديه يغسل يديه الشأب قبل الاكل
يدي الشيوخ بعد الفراغ من الاكل اما الاول فلان الشأب أقوى شهية واشد
طلب للطعام ولا يبر لهم على انقضاء فيكون شهوة لهم له اهم وهو تعجيل غسل
اليدين واما الثاني فلانه لم يبق بعد الفراغ من الاكل ما ينظرون ويقدمون شيئا
حينئذ تعظم لهم شهوة اياه ولا يحل شرب لبن الا ثلث وهو انتمى الحمد الى اكل لان
لبن كل حيوان في الحلال الحرة ونحوه لان قوم غشائنا كذلك ولا يول بل لا يكتفى بما يول
الابل يشرب ولا يغرب وعلم المصنف ان لو كانت بلفظ الشرب في لبن الايمان لكان
اولي بشمن غيره كما اذا خلط بالموكول حيث يكون هو الغالب علمه ان يول ابل غنى بهج
مكسوة لان بكاسة مخففة وانما لم يطلق عليه كسر الشئ من لادنه فيه وقصة التورتيان
فانه عليه السلام امرهم ان يشربوا بالابن الا بولها او كانت حراما لا امرهم بشربها او غنى
ابو يوسف لا يابس بها بل التذوى وعند محمد لا يابس بملحها لا بولها او كل ما طهر
ولا يحل ايضا استعمال ما ذهب ونقته رطب وامرأة والكرو من الاستعمال هو الاكل والشرب
والاوهما والتطيب واما التحلى ونحوه فبما في حكمه وليس عند من الاستعمال المذكور بهما
قول عليه السلام في الذي يشرب زنا والذهب والفضة انما يجوز في طهارة ما جرتهم
اي بصلة وتجوز اذا شئت هذا في الشرب فكذا في الاكل والاهما وكذا لان الكس
من باب احد وذلك عبر المصنف عنها بلفظ الاستعمال لان بعدد على الجبر وحل استعمال
انا عقيق وبلور وزجاج وما من قال ان شئ فعي كبره لان هذه الجواهر ايضا في معنى الذهب
الذهب والفضة في التحلى فبما قلنا ليس كذلك لانه لم يكن من ذاب لغيره في
المسرفين ولا من عادة المشركين والتفاخر بغير الذهب والفضة فليس كسرك
افضل الجواهر يعني قتان الكفار والزمامم لدخول في دين الاسلام او اعطاء الجزية واما
كان فيه كسب المال عاجلا وتحصيل الاجور والشأب قبل ان يبارك لانه عليه السلام يشربها
وكان في خبر كسبها وقال عليه السلام اتوا بصدق مع الكرم البردة وقال عليه السلام

ان الله سبحانه وتعالى يحب ان يبارك في الرزق والرزق من فعل جوارح
عليه السلام قال عليه السلام الرزق يتبارك في رزقه وقال عليه السلام الرزق تحت خباء الانس
ثم القضاة وهي كونه لانه عليه السلام وحسن عليه بقوله في الرزق في اليد امان من
الغفوة هذا الترتيب هو الشريعة المتعارف عند الجمهور ومن فضل الرزق على
على التجارة لانه اعظم نقدا قال عليه السلام ما رزق اذ عرس سلم شجرة يتناول منها ما يشاء
او ذبته او طير الا كانت له صدقة ومنه رزق الارواح لا ذكرا ولا انثى انكسبت ترثها ما شئت
في بيع ما هو الا هم منها والاولى بالتقديم من بينها وعبر عن هذا المعنى بالقرينة و
والرأب الزرع والاما هو حقيقة الشريعة اعني ما ثبت بدليل قطعي كغيره جاحده
وبعضه ما كرهه يعني ان كل انسان مكلف بلزوم تحقيق هذا من الكسب وهو قد
منه وعياله وقضاة وروحه لانه لا يتحقق لانه لا يتوصل الا اقامة الفرض
الا بلك ذلك وهو فرض الدين ونفقة من يجب عليه نفقة فاذا حصل
ذلك المقدار نفي دفع به الضرورة وليس شره الكسب بعدد
ذلك كسب اي ومن الكسب ما هو مستحب وهو ما في فعله ثواب
وليس في شره عتاب والاعتاب وهو الزيادة عليه اي على قدر الكفاية
لالتكثير لال بل لو كسب به فقيرا او ليصل به قريبا او يبارك في رزقه به محسنا فان
الاشتغال بهذا النوع من الكسب المذكور يكون له وغيره قال عليه السلام
خير الناس من ينفع الناس ومباح اي ومن الكسب ما يكون مباحا وهو
ما استوى طهره والمساكين بين فعله وشره وهو الزيادة على ما تقدم
لما ذكره بل للتجمل اي لا يظهر الجميل وهو معنى الحديث بالنعمة والتعم
بالجلال والتمنؤ بالطيبات من الرزق ليكون ذلك باعنا على
تحصيل ما يوجب نعيم الابدية في جوار الملك الصمد قال عليه السلام
نعم المال الصالح للرجل الصالح وحرام اي من الكسب ما هو مكروه وهو
الجمع اي كسب المال وجهه للتفاخر والبطر فلهذا الكسب مذموم وان كان من
حل لقوله عليه السلام من طلب الدنيا فافرا ما كثر الرزق في الله سبحانه وتعالى
وهو عليه غضبا نفوذ بالله من ذلك وينفق على نفسه وعياله
قال الله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم لما اسروا ولا تفتنوا

كما هو كان

كما هو كان ذاب السائل الصالحين رزقه الله ومن قدر على الكسب لزمه لان الانسان
مدني بالطبع وتحتسب محتاج الى سوية لا يحصل الا بالكسب ولهذا الله تعالى عباده بالآلة
كسب واستحقاقا سببا قال جل وعز على فاسحا في سالكها ومن رزقه وفي الحديث ان الله تعالى
يفعل ما يشاء من رزق انزل عليه الرزق وان عجز عنه لزمه السؤال اي ان عجز عن السب
لمرض او عجز ولم يكن له من يجب عليه نفقته فيئذ يئز منه ان يسأل الناس فلهذا ما يندفع به
الضرورة عنه لانه نوع كسب عجز قال عليه السلام السؤال اخر كسب العجز فان ذكره
حتى مات اثم اى لو لم تحب عليه السؤال وكره حتى مات جوعا فانه يائم لانه اعان على
يئلا كره مع ان الشرح قد اباح له السؤال وان عجز عنه بغير مرض على من علم به
اي عجز عن السؤال ان يطعمه او يبدل عليه من يطعمه بان يجزه بحاله صونا عن الكسب
وان لم يفعل هذا كان يائم ايضا ويكره اعطاء السؤال المسجد وهم من يلزم الجلووس
في المسجد او على باب السؤال منهم من يقرأ القرآن ويستمع كلامهم ويتأمل من منافعهم
واخرجهم وقد جاء في الاثر ينادي يوم القيمة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
يتشبه به الامم جمع سائل والاضافة فيه بمعنى من يبارك على ما هو الغالب
وقيل ان كان السائل والاضافة في المسج لا يخطئ رقاب الناس بان يخرق الصفوف
عزوا ويتحدث من صف الى صف ولا يترتب بين يمينه بل يجوز من وراءه لا يكره اعطاء
اذا كان المحطى يحلم ضروره او يعطيه نصيانه عضة ضعة المخرج حيث التي بالليل
وحالفه ما في الاختيار بانه المختار مستد لا بما روى عنه كانوا سائلون في المسجد
على عهد النبي عليه السلام حتى روى ان عليا رضه تصديق بانه في الصلوة قد حده
الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة ويومر الكون ولا يجوز قبول يد يد امراء
الجور الذين اشتبهوا وبظلم الناس واكل الحرام لان الغالب في ما لهم حكمة الا
اذا علم الامر من ان الله ان اكثر ما له اي قال الامم من جلد بان كان صاحب تجارة
او رزق فدا بالس يقبل نهديت واكل طعامه لان اموال الناس لا تملوا عن قليل
قوله للمنفعة الغالب فيحل على من امن الخصال لان اكثر حكمه كحل ولا يكره اجارة بيت
بالسوء يتخذ بيتا للجمعة او كنيسته للسهود او يبعه لغيره رزق وبيع فيه كثر
وهذا عند البيع وعند هذا ذلك لانه اعانة على المعيشة ولا يوجب حيفته ان الاجارة انما
تقع على منافع البيت مطلقا من غير تعيين ولهذا يجب الاجرة بغيره وسبيله اي

اي المستاجر ولو لم يتبع بشئ فيه ولا محصية في هذا الموضع وانما المحصية
المستاجر بعد انقطاع نسبة الولوج وتكره في المصراع اجماعا فان شعار الاسلام قاطنة
فيه ظاهرا فلا يمكن اهل الذمة فيه من اتخاذ البيع واكتساب وبيع الجور وكذا بكرة ذلك
كل من يكون غالبية اهل اهلهم ومن كل ذي خراج طاب له ذلك الا عند
ايح وتعد بهما كذا ذلك في كل كسوة اذ لانه اعانة على المحصية وقد صرح في شريها وهو
تاعل فحار وليس الشرب من ضرورات الحمل والحديث محمول على الحمل المحققين
ولا بأس بقبول يدية العبد التاجر واجابة دعونه وقد شرط المصنف فتنه عما لم
وهديت باليسير في كتاب الاذن واستحارة وابته وكراه قبول كسوته ثوبا او
احد الفقهاء بن يحيى الدراهم والدنايس من كسوة استحسان واما في القياس فكل ذلك
باطل لانه تبرع والعبد ليس من اهل التبرع وجزا كاستحسانه عليه السلام قبل يدية
سلمان الفارسي وكان عبد رومي ان جماعة من الصحابة اجابوا دعوة مولى الى
سبي وكان عبيد كسوة والدراهم فقيت على اصل القياس وقيل في المعاملات
وهي شرة او لو كان والمضاربة والاذن للثبوت في قوله الفرع والمائل بالثبوت او غيره ولو
انتهى او عبيد او فاسقا او كافرا هذه مسئلة العمل بقوله الواحد ذلك اما ان يكون في الدنيا
او في معاملات او في غير ذلك كالمسوية والاذن ومطلق الاخبار اما المعاملات فيقبل
فيها قول احمد المنة كونه بين كسوة وقوله العبد وفي زيادة الاشتر اكمل خرج
فيقبل قبول الواحد فيها وذلك كقول شريعت الحكم من مسلم او كتابي يهودي او نصراني
في كل كسوة ويخلفه او كقول شريعت الحكم من مجوسي في كل كسوة ويخلفه استحسان
والقياس عدم القبول وهو ظاهر وجه الاستحسان ان في عدم القبول جازا فلا يرا
وهو مرفوع بالنص بخلاف البيانات فانها قليلة الوقوع قوله وقول العبد والامة
والصبي في الهراية والاذن يرد به جملة معطوفة على قول الفرع اي قول يهودي او نصراني
ايضا في الهراية والاذن استحسانا لان الهراية تبحث على ابدى يهودا عادة وكذا العتقهم
استصحاب اليهود على الاذن عند الضرب في الارض والمباينة في الصوق فلو لم يقبل قولهم
لاذي ذلك يخرج من عظيم واما البيانات فقد بين حكمها بقوله وشرط الحد في
في البيانات المحضة لانها قليلة الوقوع بالنسبة الى المعاملات فجاز ان يشترط فيها

فما زاد شرط فلا يقبل فيها الا قول المسلم العمل لان الفاسق منهم والكافر لم
يلزم الحكم على نفسه فليس له ان يلزم المسلم به قوله كان مجوسا من نجاسة
الماء مثال للمد يانات يعني لو ان الحديث لم يجد الماء وهو لا يعلم حاله قال عنه
فاخبر بانه نجس فقيم السائل ان اخبر به ما في نجاسة الماء المذكور مسلم عدل
ولا يتوضا به ولو كان المجبة اثنى او عبدا بعد ان يكون عولا لان المجبة ان كان يحتمل
الصدق والكذب لكن عند وجود الدلالة يتضح جانب الصدق ويحذف الفاسق
ولمستور ثم يحل خالب رايه يعني لو كان المجبة فاسقا او مستورا تحرى فان
كان اكثر رايه انه صادق بنسبه ولا يتوضا به الماء بل يرد بغيره ثم يتبين ان كان
اكسر رايه انه كاذب يتوضا به تتضح جانب الكذب بالتحري ثم ان بانظر
الى الاحتياط يتبين بعد الوضوء به يرد التحريم صاحب الهراية وقد حاول المصنف
افادة هذا المعنى فقال وتوارق فسمع عند غلبة صدقه وتوضا ويقيم عند غلبة
وكذب كان احوط والفرق بين العبارتين طاهر من تأمل **نفسه**
يهو يقيم اللام مصدر ربه والمراد منه المعقول كالبايس من تحت الملبوس ويترد
الفصل مقصود ببيان اقسامه وتعيين كل قسم بتدريج احكامه قال
المصنف رحمه الله الكسوة هي ما يستريحون الانسان مطلقا منها فرض
وهو على حسب ما تقدم ما يكون فجعله اولى من تركه مع كون تركه ممنوعا
بدليل قطعي وهو اي فرض الكسوة ما يستريح به في فخره والبرد
وهذا ما لا يكون من الحرير وفيه فلهذا اردفه بقوله والاو لى كونه
من القطن والكتان بين النفي والجبر لان خير الامور الوسط والقطن
والكتان هما باكثر الناس في البلدان مستحب معطوف على فرضي ومن
الكسوة ما هو مستحب وقد تقدم بيانه وهو اي المستحب من الكسوة هو الزم
على ما هو الفرض منها الاحد التربة واظهرها رنة الله تعالى اما الاول فلقوله
تعالى فوازيتم عند كل مسجد واما الثاني فلقوله تعالى ولما بنعمة ربك فحدث
وفي الحديث ان الله تعالى يحب ان يرى اثر نعمته على عبده ومباح اي من الكسوة
ما هو مباح وهو الثوب الجميل للتنزيه في الجحيم والاعباد ومجامع الناس

لان ابا حنيفة اراد ان يرد قيمة ارجائه وبنائه ومكرهه اي من اللبس مكرهه
وهو ما يكون تركه اولى من فعله ولا يخاف فعله من عقاب او عتاب وهو اللبس
للتكره والظاهر ان المراد بالشوب كجمل بقرينة القرب لكن التحقيق انه اي لابس
كان اذا قصد به لابس كجمل وهو ظاهر ويستحب من اللبس الابيض لان
اللبس النبي عليه السلام البياض وقال عليه السلام خير ثيابكم البياض قال عليه
السلام البسوه احباكم وكفوا فيه مواثكم والاسود لانه حار بني العكر وكان
عليه السلام يوم فتح مكة عمامة سوداء ويكره الاحمر فلهذا المراد به ما كان من
الحسين بل لا بد من ان يحمل عليه لانه عليه السلام لبس ويكره المحض وهو ما يصح
بالحضر او بالعرفان او بالورس فلان من ملأ المشركين فلا يخلو الالبس
عن العجز والخيل مع ما فيه من النسبة للصبيان والنساء فانه يلبسونه كثيرا
والسنة في التحريم يكون قايما كما ان السنة في لبس النساء يكون قاحدا
ارجا وحرف الجماعة وهو الذي يتدبر منه وقيل انه الذي يتدبر اليه فكلاهما
وايا ما كان فارخا وه اي ارسا ينبغي ان يكون بين تنقيته من رداء وقد رتب من يده
صاحبه ما يمكنه كما قلنا من ان المتعمد ان اراد نقضها فلهذا عليه السلام و
وقيل السنة ان يرخيه الى وسط الظاهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تجديده
لفه نقضها كما قلنا من ان المتعمد ان اراد نقضها ليخسرها او يلبسها ثانيا او
لغيره غير ذلك فالسنة في نقضها ان يكون على وفق لفه فلا يلبسها على وفقه
واحدة يمكنه اقل من فعله عليه السلام ويحمل للنساء لبس الحريم وهو الابيض
للطبع ثم سمي للتي منه حريمه كذا في المغرب ولا يحمل لبس الرجال مطلقا لانه
عليه السلام نهى عن لبس الحريم والديبايح الا قدر ربح اصابع مضمومة لانه
قليل فيحف وبه قال شافعي هذا التقدير في جانب اللبس واما في جانب الطول فلا
تحريم له بل يجوز بالفا كالعلم وهو يبرهن ما يكف به الشيا من جانب الداخل
وقيل من جانب الخارج وعنه عليه السلام انه كان يلبس حبة مكفوفة بالحريم ولا
ولا لابس ثوبه وافتراشه بياح للرجال الاتكاء على وسط الحريم وال
فتراشه عند ابي حنيفة خلافا لما هو من نزل الحريم ولان ذلك جميعه من ذي ال

الاكاسه وكجارية التشبيه بهم في جميع دبرهم حرام وقال عمر رضي الله عنه اياكم ودى الاعاجم
ولا يحنف ما روى انه عليه السلام جلس على مرفقة حريمه ولا لبس الرجال ما سده
ابن شبيب وحسنه غيره اي غير الابيض شيم كالقطن والكتان لان الشوب انما يصير ثوبا نسيج
والنسيج انما يصير ثوبا بالحكة فكانت جزء الشوب المعظم وهو معتزلة الكل فصار مدار
الحكم والحكمة عليه ما والابيض بفتح الراء وكسر القاف وقيل هو بكسر الهمزة والراء وفتح
السين وقيل اذا فتح الراء بكسر او غلظ بالسين اي ما كان سدا غير الحريم والحكمة
حريم الالبس الا في الحريم ويكره لبس خالصه الى الحريم والديبايح اي في الحريم
خلافا لما قلناه عند يدهما لا يكره لما روى الشجران النبي عليه السلام رخص في لبس الحريم
والديبايح في الحريم ولان لبس في عين الحد فست الحاجة اليه ولا يحنف انه فصل
فما روى من حديث الدال على حرمة لبس الحريم وغيره ما يجوز للنساء التحليل به
والفضة لا للرجال لما رواه عدة من الصحابة منهم علي رضي الله عن النبي عليه السلام حرج
ويأخذ بيده حريمه والاخرى ذهب وقاله ايمان حرام على كور امتي حلالا لانه قول الحكماء
والمنطقة بكسر الميم وحلة السيف من الفضة استثناء من قوله لا للرجال لان نظر الى محتاه
انه قال ورد في ذلك اقتضت الرخصة فيها خاصة قوله ومحمد الذي سب في
ثقب الغص قوله وكتابة الشوب بدسب ففتة داخل في الاستثناء ايضا لانه
تابع كالعلم في الشوب فلا يحد لاسناله وشك السن المتحركة بالفضة ولا يجوز
ذلك بالذهب عند ابي حنيفة خلافا لما روى عن عبيد بن ربيعة انهم اصابوا يوم الكلاب فأتوا
انعامهم ففتة فانتز من فامه النبي عليه السلام ان يتخذ انعام من الذهب اذا جاز الانف
من الذهب وهو مروي ظاهره في حاشية السن مع كونه لا يدرى باطنا يكون اولى بالحنفية
ان الاصل فيه التحريم والاباحة كانت ضرورة واذا اندفعت بالادنى يبقى الاعلى على التحريم
والضرورة في عرفة لم تنفع بالادنى فتحققت الاباحة في الادنى ولا يتجزم بحج كاليات
والله لا غيرهما من الاجار ولا يحد بضم اوله وسكون ثانيته وهو ضرب من النحاس
اصفر ولا حد يدهما روى انه عليه السلام رأى على رجل خاتم صنف فقال ما لي اجد منك
راية الاصنام ورأى عليه السلام على اخر خاتم صنف يد فقال ما لي اجد منك
النار وقيل بياح التخت بالحج المشيت بفتح الباء وسكون الشين المعجمة جزمه الى الصنف

يتخذه منه خاتمه كذا اطلق الجواب يدل على عدم شتم ان التختة اذا تختمت قارجل بجمل فص
 الخاتم اذا دخل الكف والميرة الى خدجه لان الرجل يدب الضرورة والميرة انما تلبس من
 هذا الخاتم بل اظهرها الفص وركز الخاتم افضل لغير السلطان ولغير القاضي لعدم الحاجة
 اليه واما يما ومن في محتواه فانه يحتاج الى الختم فالتختم لهما ضرورة في جوار الكواكيب
 من انا ومفضل على كسرى مفضل وهو للبسة الفضة او المطلق بها قوله
 بشرط انقار موضع الفضة قيد للجواز المذكور ومحتواه ان شرط جواز الاكل
 والشرب من الاناء المفضل ان لا يمس به موضع الذي فيه الفضة ولا يضر به عليه
 عند تناوله ولا يجالس عليه عند الركوب في اسرح المفضل فاذا اتى ذلك لا يضره كون
 الفضة في موضع اخر منه ويكره عند البس لانه اذا استعمل جزء من الاناء فقد ا
 استعمل كله فيكون مستحلا للزهر والفضة ولا يوجب حنيفة ان الفضة في هذا الاشياء ناجية
 والعبرة للقبوع لا للتبيح وصار كالحلم من الثوب وعلى هذا الركاب المفضل وعن محمد في
 روايتان احدهما مع اوجيعة والاخرى مع ابى يوسف وهذا الاختلاف انما يجري فيما هو
 خالص فان الموه الذي ليس بجالص فلا بأس به اجماع لان الزهر والفضة منه ملك
 فصار كالحوم ويكره الباس للصبي للصبي وبها اوجيعة او حريرة التلايا فاعلا يجوز في شريعة
 قال الشافعي يجوز الباس الحلي والحديد يوم العيد وفي الباس ذكر في غير ثلثة اوجه الاول
 جواز والثاني تحريمه مطلقا والثالث تحريمه بعد كسر التيمية ويكره حمل حرق لمسح
 الحرق والمخاطاة والوضوء ان كان ذلك للتكبير وان كان حملها للحاجة فلا يكره وهو
 قوي والصحيح لان المسلمين قد استعملوه في عامة البلدان المنادي للوضوء وهو حق
 للمخاطاة وسج الحرق وما اداوه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن والتم لا بأس به وهو
 ان يربط الانسان في اصبعه او خاتمه خيطا ونحوه لتبديده كرجائه بالنظر اليه وروى النبي
 عليه السلام ان بعض اصحابه يذرك لانه ليس به حيث لما فيه من الخضر الصحيح وهو ان يترك
 عند النساء فصل في انظر في وجوه كالمس والتفكير والمصافحة وغير ذلك مما يكره ويجوز وجوه
 او لا يجوز ويحكم النظر الى العورة الظاهرة انه ارادة عورة الخيرة بغيره السياق اعني
 قوله لا عند الضرورة كالطبيب والمخاض فان الطبيب يجوز له النظر الى عورة المريض اذا كان فيها
 عيبه ونحوه ونحوه يجوز له النظر الى كثر الختول ليعلم من معرفة مقدار ما يقطع من

فصل

من الفاتحة لان ذلك فيه خطر عظيم فيباح له النظر ليكون على بصيرة من امره و
 والحافطة وهي التي تحت النسا اركان القابضة وهو التي تعين النساء على
 الولادة وتكافئ بهو الله ويصنع محفنة فانه يحتاج الى النظر الى بئر المحقق قوله
 ولا يتجاوز قدر الضرورة وقوله لقوله لا عند الضرورة فهو شامل للخمسة المذكورة
 ثم ان المحنة فيما ذكر ثابته بالنصوص قال السقيا ولا يبدن ريشته من الباس وقال
 النبي عليه السلام من نظر الى محاسن المرأة اجنبية عن شهوة صلب في عينيه الا انك يوم
 القيمة وموضح الضرورة مستثناة لما ذكره في نظر الرجل من بدن الرجل الى ما سوى
 العورة والتقييد بالرجل بعيد جواز النظر الى عورة الصبيان لكن بشرط ان يكون المنظر غير متناه من
 الناظر من الوقوع في الفتنة قوله وقد نيت في الصلوة الادب ما ذكره في اول باب شروط الصلوة
 ونظر المرأة من بدن المرأة ومن بدن الرجل غير زوجه الى ما ينظر الرجل ان كانت الشبهة لان
 ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال ينظر الرجل الى جميع بدون روجه وامة بشهوة
 وبغير شهوة والاصرفيه قوله عليه السلام فخص بصره الا عن امته وان كان الوطى فوق
 النظر وهو حلال فادونه من النظر والمسك الذي يجلس وطهرها اخرز به عن الامة التي حرم عليها
 عليها اذا كانت محوسية او منكوبة للغير او محمية بالرضاع او المصاهرة لان باحة النظر
 الى جميع البدن مبنية على حل الوطى فينتفي بالتفاته وينظر الرجل من محاربه الى النساء اللاتي
 لا يحل له نكاحهن اياها فينظر الى اوجوه الراس والصدر والاساق والخصين وهو الا ان المحارم
 يدخل بعضهم على بعض بل الستينان ومن عارة النساء في بيوتهم ان تكون في ثياب البندلة فتحرم
 النظر اليهنه الموضح ادى الى المحج وهو مرفوع بانصر بنظر من امة غيره فان حكمها حاكم
 حكم المحرم الضرورة رؤيتها في ثياب البندلة وهي تتناول المديرة وام الولد والمكاتبه ولا بأس
 بمسح اي لا بأس بان يمس الرجل ما جل له النظر اليه من المنكورات لتحقيق الحاجة اليه في المسافرة
 والمخالطة وقلة الميل الاشتهاء للمحارم والامانة شرط من الشهوة في النظر والمسح يعني
 ان ما ذكر من جواز النظر للمسح حق المحرم وامة الغير ليس على الاطلاق بل انما هو عند الامن
 من الوقوع في الفتنة لان النفس موجودة والشيطان المصد لا اغواء لا التنازل ولا ينظر
 الرجل من المنكورات الى البطن والظهار والفخذ وان وصلية من الشهوة او لا ضرورة في
 في كشفها بخلاف ما سبق ولا ينظر الى محبة الاجنبية فيد لا استثناء فقط الى انما يجوز النظر الى وجه

الحجة الاجنبية وكيفية اعتبارها من هيجان النفس كذا لان النظر من دواعيه قوله الا فلا
يجوز لغير الشاهد عند الاداء الى اخذه استثناء من الاستثناء اى ان لم يتحقق الا من
من الشهوة بالنظر المذكور فلا يجوز هو ايضا لغير الشاهد عند اداء الشهادة عليها
واحكام عند توجه الحكم فانه لها النظر الى الحجة الاجنبية مع عدم الا من من حصول الشهوة
لما فيه من الضرورة الى معرفتها لتحمل الشهادة والحكم عليها بالاحكام المحقوق والضوابط
تبيح المحظورات فلا يجوز من ذلك اى الموضع الذي يحل النظر اليه من بدن الحجة الاجنبية مطلقا
وان امن من حصول الشهوة ان كانت شابة لقيام المحرم للمهر وهو قول عليه السلام
من مسكر كراهة ليس منها سبيل وضع في كفه يوم القيمة لان المحرم من النظر فان
الشهوة بالمسكر ويجوز ان كانت عجزا لا شرة في شيوخ با من نفقه عليها عدم خوف
الفتنة وانما قال با من نفقه عليها لانها اذا كان لا بأس بغيرها بان كانت شابة
وبوشح لا يحل له من جهدها ولا مخالفتها لانه حينئذ يتحصن بحصول الفتنة والصغيرة
التي لا تشترى لا بأس بمسرها والنظر اليها المحرم خوفا للفتنة ويجوز النظر للمهر ولو كان
مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح بحيث اذا اراد شراء جارية او تزوج امرأة
جار له ان ينظر اليها ويمسها اقول هذا في الجارية اعني ان ينظر ويمسها لوضوح التي يجد العيب
فيها يقف على سلامتها واما في المرأة فجواز النظر ثابت بقوله عليه السلام اذا التقى النساء تحن
خطبة امرأة في قلب رجل حل النظر اليها واما مسها فمطلقا لا يحل للمصنف ان يجوز بغيره
النظر والجسد مع سيرة كالا اجنبية فيما يحل ويحرم وعن مالك انه كالحرم وهو واحد قول الثوري
لان الجسد يدخل على سيرة ويخرج لقضاء حوائج بغيره واما ان يدخل في محرم الشهوة
موجودة والمحبوب هو الذي قطع ذكره وحده او مع الاثنين والحصى هو الذي تفرك
حصىته الى ان يبطل عملها ويتكره على حاله فهو محرر احبنا ولكن لا يحل كالفحل
في حق النظر النساء القوعا بشه الحصى ومثله لا يبيع ما كان حراما قبله لانه فحل
بجامع لا ذكره موجود والمجنوب ينزل بالسحق ويكره للرجل ان يقبل او يعانق
اذا كان كل من المعانقين في انسابا فيصير عند ابي محمد وعند ابي يوسف لا يكره للرجل
ايضا ان الرجل او يقبل فيه ابيه او رجلا وسيدنا منه لانه الصبي اية كانوا يقبلون
اطراف النبي عليه السلام ولانه عليه السلام عانق جعفر وقبل بين عينيه قدومه

عند قدومه من الحبشة والابى حنيفة ومحمد بن عليهما السلام نهى عن المكاشاة والمكاشاة للمولى
هي المعانقة والثانية هي التقبيل وقالوا ان الكرامة في المعانقة انما هي اذا لم يكن
بينهما حائل كالقميص وكذلك انما يكره التقبيل اذا كان عن شهوة واما اذا كان
للتعظيم فلا بأس به والمصنف قد لم يهتد حيث قال فلا بأس بالمصافحة وتقبيل
يد العالم العامل والسلطان العاقل لان السنة وردت في المصافحة قال عليه السلام
اذا التقى المؤمنان فتصافحا تناثرت ذنوبهما كما تثار الورق اليابس من الشجر
وعن سفيان تقبيل يد العالم سنة وتقبيل يد الخليل يخرق فيه وقال صدر الشهيد هو
المختار وما يفعل الجاهل من تقبيل الارض بين يدي العالم فحرام والفعل والارض انما هما
لان شبه عبادة الالهة واما التاجد لغير الله فلا يكره لانه يد يد به التحية دون العبادة
وقال شمس المنة الرضوي السجود لغير الله تعالى وجه التعظيم كقول الشيخ ابو القاسم
الحكيم اذا دخل عليه الغني يقوم ويحطيم واذا دخل عليه فقير او طالب علم لا يقوم فسل
عنه فقال ان الاعيان يتوقفون من التعظيم فلو تركته لفسد واطلبه العالم لا
لا يتضررون بترك القيام وانما يطعمون من جواب السلام والتكلم معهم في العالم
وعن الرضا عليه السلام قال قلنا لا نخشى بعضنا بعضا قال لا يحدث ويخجل الوطى ما وه
عزامة عند الجماع بل اذا شئنا انما احسنه من الجبل لا اى لا يخر عن زوجه الا
باذن لان النبي عليه السلام نهى عن الخزل عن محبة الازواج وقال لمولى الامامة اعزل عنها
ان شئت لان الوطى حق المرأة قضاء للشهوة وتحصيل الولد ولهذا خيرت اذا وجدت
الزوج غنيا او محبوا واما الامامة فلا حق لها في الوطى فلمولاها ان يدخل عنها وان لا يدخل
بخلاف ما اذا تزوجها غيره قوله ولا تفسد لامة على البيع او الفتح في الزا واحدة
المردية ماسية ما بين السرة والركبة لان ظاهرها وبطنها عورة قال محمد بن شهاب كالبنت
فلا تفسد في زار واحول وجود الشبهة الذي عليه المنع فصل في الاستبراء وهو
برادة رحم الجارية من الحمل بترك الوطى من ملكة مؤمنة كانت او كتابية بشراء
او غيره كسيرة ووصيته وميراث وخلع وصالح ونحو ذلك من السبب الملكة محرم عليه
اى على المالك وطلوها ودواعيه من اللهس والقبلة والنظر الى فرجها قال بعضهم لا يحرم
المهر وعلى لان الوطى انما حرم للماء ويشتبه بالنسب ويند محرم في الوطى

ورة بان الوطى حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغائب بان كانت حاملا عند البيع
ويدعى البايح الورثة فيستدعيها فيظهر ان وطى حرام لاحتمال وقوعه في ملك
الغائب بان كانت حاملا عند البيع ويدعى البايح الورثة صاوف ملك الغائب هذا
المعنى موجود في الروايات حتى سبى المالك الى ان يتعرف براءة رحمتهما بحضنة
كاملة بعد القبض فيمن تحيض بشهر فغير ماى اذا كانت لجارية لا تحيض
لصغرها او مرضا سبى او ما يكون بمضى شهر الاصل في هذا الباب قوله
عليه السلام في سبأ او طاسر لا لاوطى الجبال حتى يضع حمل من ولا الجبال حتى يستبان
بحضنة فهذا الحديث افاد وجوب الاستبراء على المالك صريحاً ودل على سبب المسببة
اعنى استبراء الملك واليد لانه هو الموجود في مورد النص ثم ان حصول براءة الرحم
في الجبال بالولادة ظاهر صريح في النص وبالحضنة فيمن تحيض ايضاً بناء على الأكثر
المعتاد وان كان بعض النساء قد تحيض حال كونها حاملا او اما بالشهر الواحد
في زواجات الاسر فلانه اقيم مقام الحيض في حق من وفي مرتبة الحيض بالانكسار
بثلاثة اشهر بهذا قول ابى يوسف وقيل انه قول ابي حنيفة والمصنف اراهم تفرقة
الحيض ما عدا المذكور وللهذا قيل ما يقوله لا باس بهى التي تكون ممن تحيض لكن
ارتفع حيضها الا لصغرها ولا كبير ولا مرض وهي ضد المستحاضة فاذا عرض عليها هذا
الحا فبيعت بتركها المشتري الى ان يتبين انها ليست بحامل وليس فيه
تقدير في ظاهر الرواية فليل تبين ذلك شهرين او بثلاثة اشهر وعنده محمد
باربعة اشهر وعشر لانها مدة فراغ رحم الحرة المتوفى عنها زوجها وفي رواية
اخرى عن محمد بن صفير ماى شهرين وخمسة ايام لان بها يعرف فراغ رحم الامه المتوفى
عنها زوجها وفي كامل بوضعه اى ان كانت لجارية المشترية حاملا فاستبراء
بوضع الحمل ولدى في سبأ او طاسر ولو صليته كانت الامه بكبر او كانت مشترية
من مال طفلان باعها ابوه او صليته او ممن يحرم عليه طهرها وعز ابى يوسف ان الاستبراء
لا يجب ان كانت بكر لان رحمها فارغة كما في المطلقة قبل الدخول لا تجب الحدة ولنا ان
كثيراً من الشغل ثابت في البكر لان رحمها قد شغل بدون زوال الحدة بان يحطط المنى
في الحام وسبب الاستبراء للبايع ولا يجب عليه لانها مملوكة رقبة ويد الملك هو المولى

هو المطلق لا تصرف ولا تكفى حضنة ملكها فيها اى لا يحصل الاستبراء بملك الحيضة
لان الواجب عليها الحيضة وهي اسم للحاملة والا التي قبل القبض اى لا تجزى حضنة غيرها
بعد صدق العقد قبل القبض او قبل الاجازة في بيع الفصول لان سبب الاستبراء استحاث
لملك اليد والحكم لا يسبق السبب فيما ذكرناه لو احتسب تلك الحيضة بان ذلك ذكره قديمين
في هذا المجلد لا بد منها احد هما ان لا تجزى الحيضة لانه كونه في بيع الفصول قبل الاجازة
ولو كانت لجارية في يد المشتري امانة او غصباً مثلاً والثاني انه لو كان البيع فاسداً
فحاضت بعد العقد لا تجزى ما لم تستبرأ به ثانياً شأه او صحى فحيضه بعد كذا في الهبة
وغيره ما وكذا الولادة بهذا التنظيم مخصوص بالوجه الاخير معناه ان الولادة التي حصلت بعد
الاشهر او غير من سبب الملك لا تجزى ولا سقط الاستبراء اوها اذا كانت قبل القبض
وكفى حضنة وجرت بعد القبض وهو مجموعية فاسمعت اى لو كانت المشتري مجموعية
فحاضت بعد شرائها وقبضها ثم اسلمت اجزأت تلك الحيضة من الاستبراء لان وجرت
بعد سبب حرمة الوطى لما منع كما في حالة الحيض ويجب الاستبراء عند ملكه نصيبه بكم
صورته رجلان يملكان جارية على سبيل الاشتراك وابيهما ملك نصيب لآخر كما عدا ان
ان يستبراء الجارية لان سبب حل الوطى هو الملك التام وانما حصل تمام عند ملكه حصته بكم
ولهذا كان حراماً قبل ذلك وان كان الملك موجوداً في الجدة لا عند عودها لبقية ورد المصنوب
للمتأخرة وقلة المرونة اى لا يجزى الاستبراء فيمن بعد عودها من الى يد مالكه من بعد
وجود السبب وهو استبراء الملك واليد لان سبب براءة الرحم هو ذلك حيث
لم يوجد لعدم الخرج عن ملكه لم يلزم السبب لان الحكم واراد عليه وجود ما ولا يكره
الحيلة لا سقطاً اى اسقاط الاستبراء وعنده ابى يوسف مطلقاً خلافاً لما عدا بقول
تكره الحيلة لا سقطاً مطلقاً وعلى هذا الخلاف الاحتياط لا سقطاً الشفعة والمزكوة
واخذ المشايخ بالاول يعني بقول ابى يوسف ان علم المشتري بعدم الوطى من المالك
الاول في هذا الطهر الذي باعها فيه واخذوا بالثاني اى يقول محمد ان احتمال الوطى
اخذ بالاحتياط والحيلة لا سقطاً الاستبراء على وجهه من ان لم تكن تحت اى المشتري
حرة فبذلك لانه لو كانت لم يجز نكاح الامه عليه ما عدا فان لم تكن تحت حرة فحيلة
ان يتزوجها المشتري من البايح قبل البيع ثم تستبرأ به ثانياً بكم سلمها المولى

اليه ذكره في القيد في الحانية ولا بد منه لئلا يوجب القبض الحكم الشيء بعد فساد
النكاح وانما سقط الاستبراء مما ذكرناه بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشتد
ببطل النكاح ويجعل الوطى وان كان تحت حرة فحيث ان يزوجهما البياع من اجنبية
على ان يطلقها قبل البيع اي ان يبيعهما للمشتري ثم يشتريهما المشتري ويطلقها
ثم يطلقها الزوج قبل قوله بها فانه لا يجب الاستبراء لان المشتري مكسوة الغير زوجها
المشتري بعد البيع قبل القبض من اجنبية شق ثم يطلق الزوج الامة قبل دخولها
بعد الشدة والقبض فيسقط الاستبراء او اذا جسد لا يخلو طهرها لانها مكسوة الزوج ويجعل
بعد الطلاق لعدم حدوث الملك ولا يزمها العدة كذا الطلاق قبل الدخول من ملك
امنين لا يجتمعان نكاحا صفة امينين سواء كانتا اختين سبا او رضاعا او امينين
لا يجوز الجمع بينهما كاح قلة وطى احد هما فقط ودواعية اي دواعي الوطى من
الدمس والتقبيل الشهوة ورؤية الفرج فان وطئها اي كلتا الامتئين او فعل بها
من الوطى المذكورة محاسن على طى كل منهما بعد ذلك حرم عليه ودواعية اي دواعي
الوطى فيهما حاجتي محرم احدهما بحسب محرم فخرج احدهما على نفسه وما يبيع عتق
كلا او بعضا او كناية او بينة او نكاح صحيح لا فاسد الا ان يطلقها الزوج واصلها
ان الجمع بين الاختين المراد به الجمع بينهما عقد او طلاق لان معطوف على قوله
عليكم امرهما كالملاية والمعطوف شاركت المعطوف عليه في خبر المراد من غير من
في حق قضاء الشهوة والسباب بالجماع **فصل في** وما يكره منه ما لا يكره ويكره
بيع العذرة وهي بيع الاودي خالصة اي مخلوطة لان العادة لم تجز الاشفاع بها
وجاز بيعها لو كانت مخلوطة بتراب او بماد غريبة عليها او بغيرها بالانقاء
في الارض في الصحيح وجاز بيع سرقين عندنا وهو الروث وقال الشافعي لا يجوز بيع سرقين
ايضا لانه نجس العين فشاية العذرة والاشفع كالبيع في الصور بين من راي جارية
رجل وهو يعلم انها ملك ذلك الرجل فراء ما تم حيل اخر بيعها حال كونه قاتلا او كونه حيا
بيعهما او قال الشافعي بانه من اي من الرجل الاول او قال وهو يبيعها او قال تصدق بها على
وهي لان ملكي واريد بيعها ووقع في قلبه صدقة اي ان كان عارظا لرجل صادق
في كونه كيانا كانتا او انه باعها منه او يبيعها لا تصدق بها عليه فاذا كان كذلك حل

حل له شراءها منه اي حل له ان يشتريها منه من الذي يبيده
ووطئها ايضا حل له بعد الاستبراء او بعد سقوطهما ان قال ان ذلك البياع خبيث صحيح
لا منازع له وذلك لان قول الواحد في المعاملات مقبول على اى وصف كان بشرط ان يكون
مميزا وذلك لان عداية المحبة في المعاملات غير لازمة اذا اشتد اطمئنانها في كل خبر يودى الى عظيم
الخبر والخبر مرفوع بالنصر اذا لم يجد صاحب شيء فان كان يعرف انها للاول لا لغيرها
حتى يعلم انتقائها الى ملك الثاني لان اليد للاول دليل ملكه وان يعلم انها للاول لا لغيرها
وان كان ذوا اليد فاسقا لان اليد دليل الملك في الفاسق ايضا ولم يحارضه وعوض بيع بنا
مكنة من الدور والحوانيت ونحوه لان ملك من بناه الا بغيره ان من بني على ارض الوقف
جانبه فهذا كذا كذا ويكره بيع ارضها اي ارضه ما ارسله واجازتها عند اسحق خلافا لها وقو
لها رواية الحسن بن عطاء الله الامام ابو حنيفة لان الاراضي مملوكة لاربابها بسبب الاختصاص
الشعبي لهم بها وتصرفهم فيها من غير منازع بالجماعة والزراعة ونحوها فصارت كالابينة
والابن حنيفة قوله عليه السلام مكنة حرام لا تباع رابعها ولا تورث وقوله عليه السلام من
اجر ارض مكنة فكانما اكل الربوا ويكره الاحتكار في اقوات الادمين واهلها ببلد نصر
الاحتكار بالبلد والاحتكار هو جشدي ووجه منتظر اية ايام القحط والخلابنة يكره
ويحصل للمحتكر ما جزاءه بولغة شامل لجميع ما يمول به وشرا عما ذكره للصحيح خلافا
فتنه ابيع ومحمد بن عيسى صرح باقوات الناس وعلف البهائم وذلك حيث يكون صار اما
باهل ذلك البلد فان لم يكن صار افعلا بأس به وعنه ابو يوسف الكراهية جارية في كل بلد
احتكاره بالحامة اي بجميع الناس لو كان ذلك الشيء المحتكر ذبيبا او فضة لو كان ثوبا
والاصل في الكراهية الاحتكار قوله عليه السلام يحال من رزق والمحتكر ملحقون لانه
تحلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم والقوى على قولها امره
بيع ما يفسد عن حاجته فان فعل فيها فان امتنع عن البيع باع عليه حتى يتركه
ما ينفية يبيع الباقي حبة اعليه بانه لا يملك الاحتكار حده ويكره بيع الفاضي ذلك
بنفسه او بوكلة من غير رض المالك قبل مواعيل الاختلاف كما في بيع مال المديون وقيل يبيع
بالاتفاق لان ابا حنيفة يرى كحل له فحضر عام وهذا من ذلك القبيل ثم اذا انما الاحتكار
وعاد اليه بغيره وجب عليه ما يرى زجرا ودفع الضرر عنه انكر قوله الاحتكار في غلة

فصيحته معناه ان الحقير لو كان له ضيعة او شجرة مثمرة ونحو ذلك فمحم بالحقير
منها ولم يبيح في هذا البيع الاحتكار لانه فالصحة لم يتحقق به حق العامة فلا يجب على
بيعه وان كان فاضلا عن مقدار حاجته وذلك لان لو لم يزرع وانما يحل للبيوع على ذلك
يجب على بيع ما يحصل منه والاحتكار فيما جلبه الى جده به بنفسه من بلد اخر الى بلد ولم يبيح
بهذا عند البيع اذ لم يتحقق به حقهم لان حقهم مخصوص بما جرح في البلد او جلبه الى البلد لاجل البيع فيها
من غير منازع وعندنا ان لو سافر بكرة الى ما جله من بلد اخر بكرة الى احكامه مطلقا لاطلاق
النقل اعني قوله عليه السلام ومن احتكر طعاما ربحه من بلدته فقد برى الله ورسوله الله
وكذا عند محمد ان كان موضع يجلب منه الطعام الى المصيرة بكرة الاحتكار منه والافلا
بكرة في جوابه شامل للصورتين ببيان انه لو كان للاحد ضيعة في المواضع التي يجلب
الطعام الى المصيرة عادة بكرة له جبر على ما فيه ما ذكره لو اشترى احد من بين طعاما
واى به الى المصيرة بكرة له حسب فيه قوله وهو المختار اراد به قوله في وجهه ان كل موضع يجلب
منه الطعام الى المصيرة الغالب فهو بمنزلة فناء المصيرة يحرم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به
كما هو في نفس المصيرة بخلاف ما اذا كان بعيدا عن المصيرة لم تجز العادة بالاحتكار منه لعدم
تعلق حق العامة به فلا يكره ويجوز بيع الحصة من بئجه من اى من الذي يملكه لان
المحصة لا تقوم بعينه بل بغيره والكرامة انما تتحقق بما يكون سببا للمحصة بعينه
ولو باع مسلم خرا او في دونه من ثمنها كره لرب الدين اخذه اى اخذ ذلك الثمن للواو ذ
من ثمن الخ لا يبيح باطل فالثمن خرام وان كان للمدينون ذمسا لا يكره حتى اذا كان للمسلم
على كاف قباع المدينون خرا او ثمنها جاز للمسلم اخذه لانه لا يخفى بالنسبة اليهم
كالخلفاء حق المسلمين فلا اوبى للكرامة فيه بكرة التحجير وانه لا يحسن احكام لكل مقدار
من الطعام وغيره ثمن او يامر الباعة بان يتجاروه ومن تعداه بحاقبة على ذلك كرهية لقوله
عليه السلام لا تسروا فان الله سبحانه وتعالى هو المصدق القابض الباسط الرزاق والاعظم
حق العاقبة فاليه تقديده فلا ينبغي للمسلم ان يتعدى حقه الا ان يحكم بتعديه ويجوز ان يبيع الطعام
في العجوة تعدى فاحشا بان يبيع ثمنه اعماء ويتعدى ثمنه من فلا بأس بزيادة يجوز
التسحية حينئذ لكن بفعله بمشورة اهل الخيرة على ما يراه اصحاب الحديث والبصيرة فافضل
ذلك وعين الاشعار ثم تعدى احد من ذلك وبيع ما كثره فاعينه القاضي وسحبه فان كان يرضى

يرضى المشترى ايجازه والازجر البايح ومنع من العود لثقله لا يفسخ البيع من غير سبب
يوجب يجوز شراء مال لا يملكه من متعلق بماله لا يبيعه عنه عدم مال او اتحققت حاجته
الطفل في ذل لا خيرة وعمة وامه ومنقطع ان كان هو اى الطفل في ذلهم والاصل في هذا ان
التصرف في الصغر ثلثة انواع نوع هو نفع محض فملكه من هو في يده وليا كان او لا
كقبول الهبة والصدقة له وملكه الصبي بنفسه اذا كان مميزا ونوع هو ضرر محض كالعناق
والطلاق فلا يملكه ولا احد عليه نوع من ذل بين النفع والضرر كالبيع والاجارة للامانة
فلا يملكه الا الابا به وحدهما وان لم يكن الصبي في ايديهم تنصفون بحكم الولاية عليه
الشيء طر كونه في ايديهم استيجار الظاهر من النوع الاول وفي نوع رابع وهو الاحتكار
فيجوز من كل عصبية ومن ذل الارحام عند عدم حكم امر في كتاب النكاح ومنه ما هو نفع
لكنه مشوب بالضرر وقد بين للمصير حكم قوله وتوجه امه فقط اذا كان في حجرها لانها
تملك الملاف منافع باستخرا امه فكان لهما ان يتخذ من عهده ما يجرى وجود نفعه
ايه ولي ذلك للمنفقط ولا خيرة والواجب الصبي بنفسه لم يجز لانه مشوب بالضرر لما اذا فرغ
من العمل لانه محض نفع اعنده فيجب المسمى فصل في المنفقات وهي مسائل من قبيل
ما تقدم خلت عنها الفصول فانهم كثر اما يكرهون نحو هذا عقوب كل كتاب
او باب من الفقه يجوز للسابقة بالسرهم والخيال والخيال والابا والاقام والمائل
فيه حديث ابي هريرة لا سبق الا في خوف او نضل او حاف او المراد بالخوف الابل والنضل
السرهم والباخا والفسر والبيخل والحمار وذلك بخلاف من قبيل اطلاق الجوز وادارة
الكل ثم ان السياق المذكور على وجوه بعضها جائز وبعضها مكروه فشرع للمصير
في بيان كل من ذلك فقال فان شرط فيها اى في السابقة جعل وهو ما يجعل
لمن سبق مالا كان او غيره من احد الجانبين بان قال احد المتسابقين
للاخر ان سبقني فللك كذا وان سبقتك فلا شئ لي او ثالث مان قال خارج
ايما سبق فله كذا وقوله لا سبقهما يتعلق بقوله جعل وهو الاقرب
او بشرط وهو الانسب وقوله جاز بيان للحال لا استحقاق فان الم
المشروط عليه الجعل لو امتنع لا يجبر على اعطائه كذا في التذرو
وان شرط الجعل من كل جانبين بان يقول احد المتسابقين للاخر

ان يستعمل في عكسك كذا وان سبقي فلك على مثله تحرم لانه قد اراد ان يكون بين
بينهما محلك كفي لهما ان سبقها اخذ منها ما شئت من الجحل وان سبقها لا يعطى
شيئا وبهذا يخرج عن كون قمار لانه صدر كان المحلل في جانب والنسب وبين كلام
في جانب الجحل من الجانبين ومعنى كون كفي لهما انه ان كانا قمارا سيس
يكون المحلل ايضا قمارا وسبب بحيث يمكن ان سبق قمارها ولم يكن في نفسه
كذلك لم يجر لانه لا فائدة حينئذ في ادخاله بينهما فلا يخرج بدخوله عن ان يكون
قمارا لان القمار انما يكون النعم وايضا بين اثنين وهو تحقيق المال ما
بالخط وذاك غير جائز في القمار مطلقا لكن لما ورد الاثر عما ذكر من
الصور ترك القياس فيها وبقي ما ورد على اصل القياس وفيما
بينهما اليهما سبق اخذ من الاخر يعني ياخذ منه ما عجز من
الجحل على هذا لو اختلف اثنان يعني على هذا التفصيل المذكور في
السباق لو تنازع فقهاء في السابق في مسئلة علمية و اراد
الرجوع الى الشيخ ليفصل بينهما وجعل على ذلك جعل فان كان ذلك
الجحل من احدهما او من ثالث او من الجانبين بان ادخلا بينهما
محلا على قياس ما ذكره جاز والافلا لان ذلك في معنى ما ورد به
النص في المسابقة والجامع ان ما سبق يرجع الى المحك
على الجهاد وتخصيل الالة وتكميل السبابه وهذا يرجع الى المحك
على تعلم العلم والتمرن فيه والمحرص على طلبه وتعالجه
لان قيام العام بالعلم والجهاد وتعالجهما على شريعتهم
او وليمة الفرس سنة وذلك ما يوضح من الما وكل ويدعي الناس
اليه عند الشروع والجمعة الاحياء عند القدوم من السفر
والولادة والنحان ونحوها والتخصيص بالحرس لو ورد
السنة به فانه عليه السلام او لم على صبيخه سويقا
وتمرد على زينب وغيرهما من امهات المؤمنين واحمد بن الحسن
بن عوف بذلك حيث راى عليه علامته العرف فقال له او لم لو نشأ من دعي فليجب

الى
او في غيره

الى وليه او نحوها من الجحيات وان لم يجبه انتم لحافه الامر قال عليه
السلام من لم يجبه الدعوة فقد عصى ابا القاسم ولا يرفع منها شيئا
اي لا يأخذ من طعام الولية غير ما بالدم ولا يعطى منها سائلا ولا
واخذ ولا كسبا لانه انما اذله في الكل دون الترفع والاعطاء الا
بازن كسبها او ما يرى كالعظم ونحوه قال في الحادي القدس و
يكره رفع ما يسي زلة وفي الاستحالة ان يمكن باذن صاحب الطعام
حشية الكفرة وفي الواقعات رفع الزلة حرام بكل حال مالم يعقل
صاحب البيت ارفعوا وان علم المدعون فيها لهو الا يجب يعني لو علم
قبل المحذور بذلك لا يجيب بل يعتذر لئلا يتأذى الداعي بعدم اجابته
لان حق الدعوة لم يلزمه بهما لانه لم يخلص سنة وان لم يعلم بالمنكر
حتى حضره فان قدر على التمس قول لا او فعلا فعل اي يمنع لانه منهي عن
المنكر وهو واجب على من يقدر عليه والآي وان لم يقدر على المنع فان
كان مقتدى به كالفقي والقاضي والشيخ المرشد او كان القوم على المائدة
التي دعي اليها فلا يقدر لئلا يظن انه جائز فيكون فتح باب المعصية
على المسلمين والآي والاي يمكن من يقتدى به او لم يكن على المائدة
بل في موضع اخر فلا بأس بالقصور والاكل لان السنة لا تترك
لما اقتربت به من البدعة كصلوة الجنازة تحجب قامة وان حضرها
النباحه قال الامام ابو حنيفة ابتليت به مرة فصبرت هكذا فيما
حكى عنه وهو ممول على ما قيل ان يصير مقتدى به والا فحاش ان
يسكت عن مثل هذا المنكر وهو صاحب المذهب والمعتبر وقد كان
ينهي عما هو اعظم من ذلك واكبر ورأى قول الامام ابتليت
على حرمه كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالحكمة كذا قالوا فيه
نظمه فان الابتلاء يستعمل فيما هو محظور العقاب ولو كان مباحا
ومنه قوله عليه السلام من ابتلى بالقضاء الحديث والكلام مذموم
بوجه به فائده كالتسبيح ونحوه من الذكر والثناء على الرب جل وعلا

قراءة القرآن وقد ائتم به اي ربما يكون ما يوجه القائل به في حال موجبا
للائتم في حال اجر كما اذا جعل في مجلس القس وقراءة القصة القصة في مواضع
النجاسة لا يات ما امر الشريعة بتعظيم وصيانة نعم الا بتدال والى
الى هذا بقوله وهو يعمل اي حال كونه مشغولا بعمل القصة لانه
يتمحض كون ذلك اياهته ومن هذا قيل ان من قال بسم الله حال
شرب الخمر خاله يكفر بخلاف ما اذا كان قصده بذلك الامر بالفسق
والنهي عن المنكر كما افاد المصنف بقوله وان قصد به فيه الاعتبار والى
والانكار نفس يعني اذا كان قصده بالتسبيح ونحوه في مجلس القصة
الوعظ والنصيحة وتنبه من يتعاطاه ليرغوى ويترك
الفسق ففعل ذلك حسن ويكره فعد ذلك المذكور من التسبيح ونحوه
للتأخر وغيره من الباطنة عند فتح مناعة كقوله فتبارك الذي احسن
الخالقين او سبحان الله ما احسن هذا المتاع ونحوه مما يماح به رغبة
الشرك والترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه كالمصداق
مرغوب بالعلف على قول فعله اي كبره الترجيع والاستماع ايضا يعني
لا يخل ويحب الاستماع ايضا وهو قول اكثر الشايخ لانه يشبه بفعل
الفقة حال فقههم وهو التفتي وقيل لا بانس به اي قال
بعض المشايخ لا بانس به بالترجيع في القصة القصة او الم يغير
الغنى ولم يحل الا خلال ينقض الحرف زيادة ونقصا لقوله عليه السلام
زينوا القرآن باصواتكم وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان كثر رفع الصوت
عند قراءة القرآن والجنابة اي عند حمل الميت على الجنابة بذلك
لانه من ضيق الجاهلية او يقول القائل ترجوا على هذا ونحوه
والوصف يعني القتال مع الكفرة لانه يؤهم الخوف والنجس والتذية
يعني مجلس الوعظ واذا كان رفع الصوت في مثل هذه المواطن مستحبا
فما ظنك به عند الغناء اي الغناء بالاشعار العشقية والكلمات
الفنية الذي احدث ذلك الفنى الجملة يسونه وجدا وكره

وكره الامام ابو حنيفة القراءة عند القبر وجوزها محمودة اخذ بصيغة الجمع
اي اخذ بقوله محمد في الجواز وتعليقه على اكثر الناس في اكثر البؤلا
قوله ومنه ما لا اجز فيه ولا وزر معطوف على قوله منه ما يوجبه الى اكثر
والغنى ان الكلام منه ما فيه اجروا ووزروا ذكر ومنه ما ليس فيه
شئ ما ذكر وهو ضد الاولى واكثر الكلام الناس من هذا القبيل نحو قول
بعض الناس لبعضهم فمواخذوا ففعلوا واكثر في المعاملات ونحوها
وهذا القسم من الكلام بل يكتب على قائله امر لا قيل يكتب عليه ثم يرفع
من ربه ان يولم بحسب وقيل لا يكتب عليه وجه الاول قوله بل ما يلفظ
من قول الالد به رقيب عتيد ومنه ما يات به اي من الكلام ما يكون قائدا ثما
بمسبب كالكذب والغيبة والنميمة والشبهة والكذب هو الاخبار بما ليس
بل وقع قصده وهو امر في سائر الاديان الا في الحرب للخدمة وفي الصلح بين
اثنين المتعادين من الاخوان بان يقول لاحدهما ان فلانا يمشى
وقد ندب ما صدر منه ثم يقول للاخر كذلك فيكون سببا للصلح بينهما وفي
وفي ارضاء الاهل بان يقول النرجح لامرأة اني احبك واريد ان تنزل
لك شيئا من الحلى وغيره فيكون ذلك سببا لعطفها عليه وترك
الشوز وفي وضع الظلم بين الظلم والاصل في ذلك قوله عليه السلام
لا يصلح الكذب الا في ثلثة الصلح ويكره التعريض به اي الكذب الالحاق
كقولك لرجل كل فيقول اكلت يعني اسر فلا بانس به لانه صادق
في قصده وقيل يكره لانه كذب في الظاهر قوله ولا غيبة لظالم بيان
لما يحل من الغيبة الرجل بما يكره وهي الظلم في غيبة الرجل بما يكره
وقد ذكره في ذلك وجوبها مرجعها الى سنة احوال وقد ذكره المصنف
منها ثلثة احوال اولها ما ذكر من غيبة الظالم وهو ان يذكر ظلمه ويغيب
عليه بذلك وثانيها قوله ولا ائتم في السجدة اي لا ياتم الغتاب للظالم
از السجدة الى الحاكم ليرجيه فاذا ساقه الحاكم لا ياتم الشاي بذلك لانه
من باب النهي عن المنكر وثالثها قوله ولا غيبة الا لعلوم اي لا يصح

لفظها الاعلى من يكون معلوما متعبا بان يسميه بلسه ويذكره بعبته
الذي يتميز به عن غيره فاعني باب اهل قرية نحو ان يقول اهل قرية
كذا فليس عيب كذا ليس بغيبه الا ان يذكر قوما معلوما من غيره
وبحريم اللعب بالبرد والسطرنج لقوله عليه السلام من لعب بالسطرنج
والبرد شرفا فاعني يده في دم مختبر وهو شبه حرمته اكل والنثر
في مصنف وشير معناه حلو وشرط بالكدس والفتح وكسه احسن وافصح وقال
جماعة من العلماء باحة لعب السطرنج لما فيه من تشجيد الحواس وتركيبه
افهام وهو حكيم من الشافعي والنار وينا من الحديث ثم ان قام به سقط
عند الله فلا تقبل شرهاته والا فلا ولم يرا بوضيعة باء بالسلام على
الانبياء ليشغلن بوزال سلام على اهلهم فيه ذكره ذلك صاحباه زجر السلام
والاربع عشر لقوله عليه السلام كل لعب حرام ويحرم كل لهو لقوله
عليه السلام لهو المؤمن عبث باطل الا بثلث تأديبه لغربه ومناضلة بقوله
وملا عبته مع اهل وقوله كل لهو تقويم بعد التخصيص لتأكيد النهي ويكره اتخاذ
الحصيان جمع حصي وهو الذي تعرك خضباه الى ان يبطل عمل
اليه مع كونها باقية صورة والمحبوب هو الذي قطع من ذلك وكلاهما
يكره استخدام لان في الظاهر الرغبة فيه حث للناس على فعل ذلك وفعل
انه عليه السلام نهى عنها فحرم ووصل الشعر بشعر ادمي وهو ما يفعل
النساء اذ لم يكن لاحد بهن شعر او كان قليلا او قصيرا اتصل بشعر امرأة
اخرى وقد لعن النبي عليه السلام الواصلة والمستوصلة وتخصيص
الحكم المذكور بشعر الادري بشعران وصل بشعر غيره من الحيوانات
لا يكره وقوله الذي الداعي في الدنيا ينجي ربه استاكك بمفرد العز من
عركه روى هذا اللفظ بعبارتين بتقديره القاف على العين السهلة
القعود والاضري بعبارة بتقديره العين على القاف من القعد والعبادة الاولى
الاولى لا شك في كراهيتها لان القعود وهو التمكن على العرش قول المجتبه
وهو قول باطل وكذا الك الثانية لا يها من القعود عز وجل بالعرش

بالعرش وهو حث والدعا بجميع صفاته قد بهم خلافا لابي يونس يعني لم يبر
بذلك باء في رواية عنه وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولعل السرخس يوزنه
جواز جعل العصفه للعرش لان العرش موصوف في القرآن في الجبال والكرام
فكذا بالعرش لا يخفى على احد انه موضع الهيبة والالهياك القدرة وان كان
الله مستغنيا عنه ويكره قول اي قول الداعي استاكك بحق انيا لك
ورسلك او بحق فلا ان يسميه من الانبياء والاولياء لانه لاحق للملوك
على الخلق ولا يجب على الله تعالى شي خلا وجه للدعاء بذلك اللفظ والصلح
الملاهي حرام والملاهي ما يكون باللات الهوكا لعود والملاهي ما رويها
في ذلك قوله عليه السلام لستماع الملاهي معصية والجكوس عليها فسا
والنلذز بها كفر الحديث بخلاف الدف الذي يضرب في العرش والطبل
الذي يضرب في العكر ويكره تفسير الصحيح يعني ما يكتب بالاحمر ونقطة
بفتح النون واثاكره ذلك لقول ابن مسعود جرد والقران وفيها نكرت
التجديد الالهي فانه حسن له في زماننا لانه لا بد للعلم من دلالة في التفسير
يحفظ الا ان وبالنقطة يحفظ الاعراب فكانا حنين ولا بائس
بخلية اي تحلية المصحف بما الذهب ونحوه من النقوش والذينة ترغيبا
في قرآنه ورعايته محمته وتعظيمها لكافة وصار كنفش السجد وتزيينه
ولا بائس بدخول الذي المسجد الحرام وغيره من مساجد المسلمين
وجوامعهم وقال الشافعي يكره ذلك في المسجد الحرام وقال مالك
يكره من جميع المساجد لثا في قوله تعالى انما المشركون نجس فلا تقربوا
المسجد الحرام الا بالية ولان الكافر لا يخلو احسن جنابة لانه لا يغسل على
وجه سقط عنه الجنابة والمجنب يجنب عن دخول المسجد بالنقص
وما لك استدلال بهما او التعليق بالنجاسة عام فينظم المساجد
كلها ولنا ما روى انه عليه السلام انزل وقد ثقيف في مسجده لما قد
عليه وهم كفار ولان الحبث في انتقاد الكافر لاني شخصه فلا يحصل الله
التلوين الذي هو مدار الشئ والاية الكريمة محولة على منع قرب النساء

السجد المحرم على سبيل الاستئذان والاستعلاء وقوله ولا بعبادة معصية
على قوله بدخول اي لا بأس بعبادة الذي اذا مرض لان ذلك نوع من
حقه وما شئنا عند ذلك يكون سبب الاستئذان وقوله ان عبد الله
عادي يور يا مريض كان في جواره وفي رواية ان عبد الله سلام عمر بن عبد
الاسلام فسلم ومات ويجوز احصاء البهايم اي جعل الذكر منها خصا
خصيا لان في ذلك منفعة لها وللناس اما منفعة الدابة فلانها بذلك
يزول شيقها وتكثر شوكتها وتشد ثملها وذلك منفعة لها ولغيرها من
انبياء نوحها واما منفعة الناس فتطلب لحمها بزوال جوارحها فيتم الانتفاع
برها اكل وركوب يقال خصيت الفحل اذا تزحت خصيته فالاحصاء
في معناه خطا ويجوز انرا الحمرة على الخيل لانتاج البغال وقوله
ان عبد الله سلام ركب البغلة وكانت له بغلة اي اياه صاحب مهور
لو كانت استنابها حرا لما ركبها لما تقدم ان سبب الحرام حرام المحقة
للتداول للرجال والنساء جائزة اي الاحتفال في اي سبيل كان يجوز
اذا اخبر الطبيب الحازن بمنفعة واضطر المريض الى استعماله لكن اذا كان
بشي من المباحات لا يحرم اي لا يجوز استعمال المحقة بما هو من
الحرمات كالحمر ونحوها من السكرات لقوله تعالى يجعل شفاكم
جنا فيما حرم عليكم ولا بأس بزرق القاضي كفاية بلا شرط يعني يجوز
ان يقرض القاضي في بيت المال مقدار يكفيه ويقول بنفقة عياله
لانه عليه السلام بعث عليا كرم الله وجهه الى اليمن وفرض له نفقة
في بيت المال وزرق على رثته شري حسانة درهم وزرق عمره ابا
موسى الاشعري لما جعله قاضي البصرة ستة آلاف درهم ولان القاضي
محبوس على النظر في مصالح المسلمين فتكون نفقته في بيت مالهم
وهذا لان الحبس من اسباب النفقة كما في الوصي والمضارب والفقير
بما ان المضاربة ثم ان هذا ينبغي ان يكون لغير اشتراط والا يكون
حرا لكونه استيجارا على الطلقات لان القضاء بالحق طاعة لله

هو انتم الطلقات هذا اذا كان بيت المال موجودا منتظما والا فقد
هو انه يأخذ من محكمه لانه اجبر له وكذلك ان يأخذ من القرطاس
ونحوه ما يحتاج اليه التسجيل والحكم واختلوا في تقدير ماليا فخذ
فقال بعض الحكماء انه يأخذ مقدار ما كان يأخذ من قبله من القضاة
قل او اكثر وهذا ليس بتقدير بل هو تقليد ونقل بعض المتأخرين منه
للقاضي اخذ الاجرة على كتبه السجلات والمخاض وغيرها من الوثائق
لان الواجب عليه انما هو القضاء وايصال الحق الى مستحقه لا كتابته
انما يطيب ذلك اذا اخذ ما يجوز اخذه لغيره وقدره بان الوثيقة الا
كانت بنفسه مالا يبلغ الفا فقيه حرمه درهم وفي الفهم عشرة وفي
ثلثة الاف عشرة درهم وعلى هذا في الف حصة ولا بأس بغيره
وام الولد بلا محرم لان الامة بمنزلة الحرم لعامة الرجال فيما يرجع
النظر والمساهلة الا ركاب وام الولد كذلك لقيام السرى فيها قالوا
بذا في زمانهم لعل اهل الصلاح واما في زماننا فلا يجوز السفر بلا محرم
لعل اهل الفسار وبه يفتي والخلوة بها قيل تنبأ وقيل لا تنبأ يعني
ان خلوة غير الولي وغير المحرم بالامة وام الولد قيل انها يجوز قياما
على النظر اليها والسقيل لا وهو الصحيح وعليه الفتوى لا طلاق النص
في حق الرجل والمرأة اعلى قوله عليه السلام ما خلا رجل بامرأة الا
وكان الشيطان ثالثهما والترجيح لي بان المحرمه فالعمل بالثاني اوله ويكون جعل
الرأية في نفقة العبد والرأية هي الغل يعمل من الحد يد ونحوه ويجعل في نفقة
العبد اذا لم ير نفقة لانه الرفق بالماليك من ادب شرعاه في جعل الغل
في نفقة ترك ذلك لانه نفقة اهل النار لا تقبده اي لا يكره ونسج العقيد
في رجله محرر ارض اباقه ويكره ان يقرض احد بقالا درهمين لانه
به لا يحتاج اليه من الخواص شيئا فشيئا الى ان يستغفره لان فيه
شبهة تأجيل القرض والسنة تقليم الاطراف جميع الطغور يعني الظفر
ويستحب قلمها يوم الجمعة اخذها من الدنيا من البلاد الى جمعة الا ضرر

وزيادة ثلثة ايام وتنفي الا بطلان لم صاحب بذلك فخلق جابر
وحسن العائنه وهو اولى من ازاله شجرها بالنوره ونحوها وان شري
وقصر حسن وتركه للغار في دار الحجب مندوب اليه ليكون
في عين العدو ثم ان عطف الشارب على العائنه كما هو فيها وقبح لنا
من النسخ ينتفي جوار حلقه كما يفقد بعض المتصوفه وفيه اثر ايتنا
لكن الاولى ما ذهب اليه جمهور الفقهاء المحققين بانه يقص الى ان
تظهر الشفة العليا ويكون مقداره وشكله كالماجب واما ما هو منافع
عن الشفة وهو السبال فالاولى توفيره وذلك مما يوشى عن لادلك
لا يستر الفم ولا يفي فيه من الطعام وبقى الكلام في ضرب المدة لسماه
المذكورات فقول ان ذلك يكون في كل السبع مرة وقيل في عشرين
يوما وقيل في اربعين يوما فالاولى اقل والثالث اكثر وابعدها
يكون اذا كان ثم عذر يوجب التأخير والقول الثاني هو المتوسط وهو
الخيار ثم ان المص لم يتعرض لذلك الوجه بناء على ان الناس متفادون
في ذلك واذا طالت اللحية وعرضت خلا باس بالاخذ من طولها وخصا
ثم تاخذ من عده ضرها مقدار اياها بطولها ان المتوسط في كل شئ اس
ولا باس بدخول الحمار للرجال والنساء اذا تنزروا داخل اي ان
شد على موضع العورة منه ازار الله ينظر الناس اليه ويغضضون
عن النظر الى غيره لئلا ينسب الى الوقاحة قد روى عن كثير من السجابه
والتابعين انهم دخل الحما ملك في ارض الشام فقال بعضهم نعم
البيت الحام بطهر البدن ويذكر النار وينسب هذا القول الى ابي
الدرداء وابي ايوب الانصاري ويستحب اتخاذ الاوتية لنقل الماء الى البيوت
وهذا في الاماكن التي يكون الماء بحيث يلقى به من الخارج وينقل
الى البيوت وتكونها من الخرف افضل وهو بانى والزاء المعجمين ما يعمل
من الماء والطين ويسبوى وذلك كالجرار والكيزان ونحوهما وكذلك
ما يعمل من الخشب لان ذلك اقرب الى التواضع وفي الحديث ان الله

الاله وملائكته يصلون على اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فان الانسان يخلق من الطين ولا باس بستر حيطان البيت باللبود
كما يكون من الزجاج كما يؤثر عن ابن عباس ولا باس بستر حيطان البيت
باللبود لرفع البرص فيكون اذا كان في الخيلار واظهرها القدره فلا تنك في الكليه
لانه من راء المترفين واذا ارى الرجل الفة نصر وما بينهما من السن
المؤكدة واعجب ان ينغم بمنظر حسن وجوار جميله فلا باس بستره وهذا مما يؤثر
عن الامام مالك بن انس صاحب المذهب كما كتب اليه يحيى بن سعيد بانه
بلغنا انك تأكل الدقاق وتلبس الرقاق وانت امام المسلمين فقلكت
بالتواضع ليقتدى بك والامام مالك اليه يقول مقتب قل من حرم
لزيه الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق ونحوه تفعل ذلك
ونرجوان يخفه الله ثقا والقناصة بادى الكفاية وصرف الباقي
الى ما ينفع في الاخرة اولى والكل حسن اذ ارضى فيه جانب
العدالة والعدل **احياء الارض** - لغة حيوان مات بولها
مستعاره المستعار للارض والدار بالاحياء فيها احياؤها بالحياة النامية
قال الله تعالى حين الارض بعد موتها ووجه التسمية انه لما رطل
الانتفاع بها كانت كالحجوان الميت واحياءها ان تجعل قابلة للانتفاع
وشرعها ارض لا يتفع بها لا تقطع ماؤها او غلبه عليها او نحو ذلك
سواء كانت عذرية اي قديمه خرابها كانتا ضربت في شربها او قلوبه
اي يوجد فيها اثار شرا او غيره ذلك يدل على انها ملكة زمانا فاما
لكم الان ليس لها مالك معين من مسلم او ذمي فانه يجوز احياؤها
فقد اخوله ليس لها مالك لانها لو كانت ملكة مسلم او ذمي كان ملكه
فابا حيا فيها لعدم ما يزيلها فلا يكون مواتا وعند محمد ان ملك في دار
الاسلام زمانا ما وعلم ذلك لا يكون مواتا والخيار ما تقدم وشتر
عند ابي يوسف في كون الارض مواتا يجوز احياها بالكل احد كونها
بعيدة عن العام يقال مقام عام اي معور والمسار به ههنا العمارة

وقدر البعد بان يكون بحيث لو صبح من اقصى اقصاه الى اقصى العايقان مقام
بالعلى صوت لا سميع فيها فان موات وان كان سميع فليس مواتا لانه
فناء العايق يتفقد برعى الحواشي وطرح الخصايد وتخذل شرط يكون
الارض بمواتها يجوز احياها بان لا يتفقد بها اهل البلد العايق ولو كانت
قريبة منه اى من العايق والحاصل ان ابا يوسف شرط البعد عن العايق
بمقدار سماع الصوت ومحدد شرط انقطاع الارتراف من سكاثرها
حتى يجوز احياها الواضع التي بين ظهرانه البلد نحو شهاب البدل
المواضع التي يحجز عنها المائل وبالجملة ما لا يكون للعامة به انتفاع
والاول اختيار شمس الائمة السرخسي والثاني محذور الامام العزيم
بمحو اهرزانه فلهذا الارض التي يكون موصوفة بما ذكر موات من احياها
اي جعلها صاحبة للزراعة باذن الاقام اى السلطان او نائبه ولو كان
الذى احياها ذميا ملكها ملكا تاما يتصرف فيها كيف يشاء بالبيع
والهبة والجاراة وتورث عذرك سائر املاك من يفرق لان الاحياء
سبب للتملك لانه اثر فعله كالاصطفا وبلد اذن اى من احياها
بغير الاذن الاقام لا يملكها عند ابي حنيفة فانه يملكها بالاحياء
عندهما وظهر بكون باذن الاقام لغوم قوله غلبه السلام من احياها
ميتا فهي له ولا يبي حنيفة قوله غلبه السلام ليس للميت الا ما طابت به
نفسه الاقامه والتحديث السابق بحتم اذن لقوم منصوص حاصل لانه نصب
شرع عام ثم اوضح الاحياء وتحققا فان كان المحمي مسلما وجب
فيما احياه العشر من اربعة لان ابتداء توظيف الخراج على المسلم
لا يجوز الاكفاء بما الخراج فيما احياه فهو وضع غلبه بمقدار ما يحتمل
ولو الى النصيب والمص لم يذكر هذا من اكتفاء مما ذكر في باب
زكوة الخارج وفي السير ولا يجوز احياه ما ضرب ملك العايق على
قولين السابقين للامامين بل يترك عرقى لاهل القرية يرتبون فيه واهلهم
وينفقون بما فيه الحفايش ومطروما لخصايدهم اى كما قالوا ينفقون

يضعون فيه غلابة المحصورة لاجل الدنيا سمن فينقلون حقهم به
فلا يكون مواتا وكذا اذا كان محطبا لهم لا يجوز احياؤه لانه حقهم
والحاصل ان المواضع القريبة من العايق بمنزلة الطريق والفناء لكل احد
فيه حق ونصيب فلا يختص به احد دون احد كقولهم قالوا ان الائمة والسكان
لهم ذلك فيقولون لانفسهم ولغيرهم من الاجناد والعساكر ولا يجوز
احياها ما عدل عند الفرات ونحوها واحتمل عودة البيت الى كونه
نهر اغان لم يحتمل عوده جازا احياؤه ان لم يكن قريبا من العايق ومن حتم
ارضا بشديد الجسيم ما خوز من المحجر بفتح العين اى وضع الاحجار على
الارضها ليعلم انه بصدد احياها فيمنع غيره منها هذا هو الاصل في اطلاق
هذا الاسم ثم توسعوا فيه فصار يطلق على كل ما يلد ان غلبه هذا
المعنى نحو ان يبني حولها حائطا او يحفر خندق او يفرز حولها اخضا
يابسة او ينفق الارض بان امرى ما فيها من الشوك او يحصد ما فيها
من الخشيش او الشوك وجعل حولها او يلو يكرها او يسوق الماء
اليها فمن فعل شيئا من ذلك في ارض موات وسكت ثلث سنين ولم
يعمرها بحيث لم يحصل منها عشر ولا فائدة لبيت المال اخذت منه ودفعته
الى غيره اى غير ذلك المحر لقول عمر ليس للمحجر بعد ثلث سنين فوق قالوا
هذا ديانته فاما اذا احياها غيره قبل مضي هذه المدة ملكها التحقق الاحياء
منه دون الاول لان النجس ليس باحيا ومن حفر بيرا في ارض
موات فله صرحا ان حفر باذن الامام بالانتفاع وكذا ان حفر بغير
اذنه عند هما لان حفر البير احيا فيجري فيه الخلاف الذى مر في احيا
الارض ثم شرع في بيان الحريم وما يتعلق به فقال وحريم الطين بفتح
الساكنين وهو الذى يبر الذى يستغنى منه باليد وحريمه ما حوله من الارض
لقوله غلبه السلام من حفر بيرا فله ما حوله اربعون ذراعا سلطانا ما شئت اى
موقفا ومراحا للدواب حتى من كل جانب ما هو الصحيح قيد به لانه
بعضهم قالوا اربعون ذراعا من الجوانب الاربعة من كل جانب عشرة

لان ظاهر اللفظ جمع الجوانب الاربعه والاصح ان المراد منه اربعون
ذراعا من كل جانب لان المقصود دفع الضرر من صاحب البئر الاول كيد
بعض احد في حريمه بئر اخرى فيتمول البئر ما به من هذا الضرر لا يندفع
بعشرة اذرع من كل جانب فان الارضى تختلف صلاته ورحاوة المهاد
من الزرع ذراع العامة وهو ست قبضات كل قبضة اربعة اصابع
ويسمى المكسر لانه نقض قبضه من زراع بعض الاكاسرة وهو سبع
قبضات وكذا اى من كل جانب حريمه البئر الذى يستقى منه
بالبئر وسخوة من الدواب وهو يكون انما ودلوه اعظم في العادة وحريمه
كالاول عند ابعده وعند البئر لستون اى بستون ذراعا والطبيخ انما من كل
جانب بقوله عليه السلام حريم العين خمسمائة ذراع وحريمه بئر
العين اربعون ذراعا وحريمه بئر الناحى ستون ذراعا ولان المستقى من
يحتاج الى موضع يسير اذنه فيه للاستقاء وعند يكون جبل الرش طول
لعمق البئر فيحتاج الى حريمه ازيد من الاول بخلاف بئر العين لانه
يستقى منه بالايدى فقلت اسجاجة فلا بد من التفاوت بينهما والى
خليفة مارونى من الحديث الشافى من غير فضل وذلك عام
والحديث الاخير خاص ومذهبنا العام المتفق على قبوله والعمل به اولى
من الخاص المختلف فى قبوله والعمل به وحريم العين خمسمائة ذراع
من كل جانب على الصحيح والعين هو التى بينه ماؤها ويظهر ان
يساوى وجه الارض سواء كان جاريا او الكدا او حريمها خمسمائة ذراع
ذراع لان الحاجة ماسة الى زيادة المسافة فى حريمها لانها فى الاكثر سبيح
سليح تستخرج لى الذراع فلا بد من موضع يجتمع فيه الماء ومن
يجرى فيه الى محل السقى ويمتد بئر اى بئر الحافر الاول من الحفرة في حريمه
الذكور لانه صادر ملكا لصاحب البئر لا فيما وراه لا يمنع من الحفر فى الموضع
الجارجه من حريم الاول لانه ليس بمملكه فان احد فيه اى فى حريم الاول
ضمن النقصان ويكفى اى يضمن الحافر الثانى الاول ما انتقص بحفرة

بحفرة لانه تصرف فى ملك الغير بما يتضرر به صاحب الملك فيضن
بحاله واما الكسرى اى ضمن الموضع الذى حفرة الثانى وماؤه بالنزاع
الذى خرج منه وبئر فلاول ان يفعل بئر غاول ان يلزم الثانى بذلك
دفعاً بجانبه بفعل وطريق معرفة النقصان ان يقوم ذلك قبل الحفرة
وبعد فبعض نقصان ما بينهما وان حفر فيما وراه اى لو حفر الثانى حفره
خارج حريم الاول فلا ضمان معناه انه لو ان ماء الاول انتقص بذلك
او ذهب فليس على الثانى ضمان لانه يترفق فى ذلك فلا يلزمه شيء ولا
الحريم ملكا سوى حريم الاول اى للحافر الثانى الحريم لما حفرة من الجوانب
الثلاثة الخارجة دون الجانب الاول لسبق ملك الحافر الاول فيه فليس
للتانى فيه حق وللثالثة وهى بحرى الماء تحت الارض بعينى كاربز بقدرها
يصلمها بعينى لو حفر احد فى الموات المباح قناة ليجرى الماء فيها الى الموضع
البعيد عن منبعه فلا حريم ايضا كالبئر والعين لكن لم يقدر بذر معين بل
بمقدار ما يصلحها بحيث لا يذهب الماء منها الى جوانبها بحفر ما ينز ماؤها
بئر او عين وقيل لاحد بئرها بحفر ما لم يظهر ما لم وها لان موضعها فى
التحقيق نهر خفى تحت الارض فتعتبر بالنهر الظاهر وهذا عند ابيهم وعند
بما كالبئر وقيل هذا عند محمد فقط وعلى ان تقديره كان فتسحق الحريم
كالبئر وقالوا عند ظهورها جريان ماؤها على وجه الارض يكون بمنزلة عين
قوارة فيقدر حريمها ختمه بحسمائة ذراع وان ظهر ماؤها على كالعين
اجاها وحريمها كحريم العين وفى قول اجماعنا نظر ولا يخفى على السدادية وفى
قوله قالوا ولا حريم لشرى فى الارض البئر لا يحجى بعينى من كان له نهر جري
فى ارض الغير فليس له حريم عند ابي خليفة الا ان يقيم بينه على ذلك بعينى او اكثر
صاحب الارض ان يكون لذلك النهر حريم فى ارضه ليس لصاحبه ان يتصرف
فى حريمه الا ان يقيم بينه على ذلك وعند اهل السنة بضم الهمزة وفتح
السين المعجمة وهى كنف النهر بعينى لصاحب النهر فى ارض الغير ملكا
عن جانبى النهر بحيث يمكن اخذ الماء من نهره بالسانية وبهذا

بقدر نصف عرضة أي من النهر بمشي عليها وبقدر طينته من كل
جانب عند أبي يوسف وحاصداً من الحاجة إلى الاستقاء واخذ الماء من نهره
ويمكن ذلك إلا بالقيام على خافته فيكون له من كل جانب بمقدار نصف
مساحة طول النهر بمشي عليها ويقف ويستقي الماء من ثم ويقدر عرضة
عند محمد أي من كل جانب بمقدار عرضة النهر وهو أي قوله محمد هو الأرض
بالسر لان الموضع قد يكون في الوفاء بنت وشوك يمنع الوصول
إلى الماء فيحكم له بمقدار النهر من كل جانب يتصرف في ملكه على التوسع
وليس في ذلك زيادة ضرر على صاحب الأرض لان الماء قد ينضب فيأخذ
موضعا أكثر وقد ينضم قادي بر الحكم على مقدار مساحة عرضة من كل جانب
قوله فالسنة مبتدأ وقوله بين النهر الأرض صفة أولى قوله وليست
في يد أحد حال أو صفة ثانية وقوله لصاحب الأرض خبر يعني السنة
بين النهر المذكور وبين الأرض التي لغير صاحب النهر حال كونها ليست
في يد أحد منها حتى لو كان فيها عرس من جنس ما في الأرض
كانت لصاحب الأرض أو كان عليها طين من طين النهر كانت
لصاحبها وإذا لم يكن فيها شيء من ذلك فهي لصاحب الأرض
عند الإمام فلا يخرس فيها صاحب النهر ^{شجر} ولا يلقى عليها طينته
ولا يحل أن يأذن له صاحب الأرض وقيل له أي لصاحب النهر المذكور
عليها الضرورة والقاء الطين فيها للحاجة ما لم يمشى وهو الصحيح وعندها
هي لرب النهر ذلك أي العرس والمرور والقاء الطين لهما أنهما
حريجه للنهر وهي في يد صاحب الأرض ما، النهر يمشى وينحفظ ولهذا
لا يملك صاحب الأرض نقضها ولا حفر ولا دلي حنيفة أنها الشبه بالأرض
صورة ومعنى أما صورة فظاهر الاستواء وأما معنى فمن حيث
الصلاح العرس والزراعة والظاهر كما هو شأن هذا صاحب البلد كذلك
يشبه لمن في يده ما هو أشبه به وثمره الخلاف في هذه المسئلة
أن صاحب الأرض أن يخرس في السنة شجر عند أبي حنيفة وخلفاها

بما ليس له ذلك وأما القاء الطين فغيره أنه على الخلاف وقيل لصاحب
النهر ذلك بلا خلاف ما لم يمشى وكذلك المرور ولهذا قال الفقهاء
أبو جعفر أخذ في هذه المسئلة بقول الإمام أبي حنيفة في العرس
بقولهما أي بقول صاحب في القاء الطين يعني اختار أن صاحب الأرض
أن يخرس في السنة ولصاحب النهر أن يلقى طينه عليها فيكون ذلك
علا بالقولين مادة واحدة وبقرهم من قول الفقهاء جوازهم مع أن
بعضهم منع ذلك في الوقف ونحوه ومن عرس شجرة في أرض مؤتمنة
فله حريمها حصة أزرع من كل جانب يعني أن الشجر لها حريمها
أزاعها أحد في أرض مباحة حتى يمنع غيره من العرس فيها في
ذلك الحريم والتقدير بالحصة أزرع به ورو الحديث كذا في الحديث
فصل في **الزيب** وهو بكسر الشين المعجمة في الأصل مصدر أطلق
في الشرب والمأشية ويترد ذلك ما يصرف الماء إليه والشفة أخضر منه
لأنه إنما يطلق على شرب بني أرم واليهابيم لا يترد في الغالب ثم أنه
قدم الأعام المقصود أصلا يتفرع منه مسائل ما هو المقصود بالزيبات
فقال أن نهار العظام كالطرات نهر كوفه ودرجة نهر بغداد وهما
نهران عظيمان بينهما جزيرة العرب ويقال جزيرة بن نمر بن جابر
أقصى بلاد الترك والكرج والجزر وياتقان وراء البصرة ثم ينصب
ماهما في البحر الملح فهما وما يشبههما كنهر جيخان ويقال جيحون وهما نهران
يلح وكذلك نهر النيل بمصر وبالجد ما يجري فيه السفن كالبحر كلها يترد
لأحد إلا يعرف لها مالك لا يعلم من شقها وأجربها من الخوارج بل
خلقها الله تعالى وأجربها ليتفرع بها العباد فيما حولها من البلاد بمنزلة الشجر
والقر والرواء والمطر لا يمنع منها أحد من الناس كائنا من كان وكل أحد
فيها حق الشفة أي الشرب بنف والحق لدوابه ونحوها ولو قال فكل
كان أصح الوضوء والغسل والانتفاع على أي وجه كان وكل أحد أيضا من
الأشجار على حافتها ونصب الرمي وكن نهر أي شفة وحفرة وسوق

الى غرضه ان لم يجر بالعامه سواء كانت الارض ملكا له سابقا او آتيا
بافله ان يكرى به نهر صغيرا من احد الانهار المذكورة ان لم يكن
مروره في ملك احد او يلزم منه ضرر لاهل ذلك المكان او المارة
المسافرين لان الانتفاع بالمبلح لا يجوز الا اذا كان لا يضر باحد
كالا انتفاع بالشجر والفر في الانهار الملوكة والحوص الملوكة والبر الملوكة
والقناة الملوكة لكل احد من الناس حوا الشدة ان لكل احد ان يشرب
من ذلك الماء باذن مالكه وبغير اذنه ولا يفي دوابه ايضا لان
الملكي كل منها مخصوص بالمكان ولا ملك للملك على الماء لقول النبي
الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والندى ونحوهم لفظ الماء به
ينظم الشرب بالكثرة والشرب بالغنى فالاول خاص لصاحبه والثاني
عام لكل احد ضرورة فان الانسان لا يمكنه استصحاب الماء الى كل مكان
وهو محتاج اليه دائما لنفسه ودوابه فلو منع لزمه ضرر عظيم منه الضرر
والضرر مد فوج فله ان يشرب ويسقي دوابه وان لم يخف التخريب
لكثرة الواسي او لكثرة الاتيان على جميع الماء بحيث لا يبقى لصاحبه
ما يفي به منه فحينئذ يمنع الغير من التصرف فيه بقاء على صاحبه لا يفي
ارضه او شجرة اي ليس لكل احد ان يسقي ارضه او شجرة الا بذن مالكه
ولمالك ان يمنع من اراد ذلك سواء يضر به او لم يضر لانه
حق خاص له ولا ضرورة في هذا كما في الشفة ولانه لو ابيع سقي الارض
والشجر لكل احد غير المالك وله الاخذ من ماء الانهار الملوكة والحوص
والبر والقناة للوضوء والعسل وشرب الثياب ولا جمل سقي شجره
بفتح الماء وكسر الصاد المعجمين او بضم الاول وفتح الثاني مشقة
من الحفرة يطلع على البقوع ونحوها والماء هنا الحظ والحضرات
الى السقي بزرعها لانها في دارة في ذره اذا نقل الماء اليها بالجرار
جمع جرة في الاصح لان الناس يتوسعون في ذلك وبعدون النبع عن ذلك القدر
من الماء ونائة وانما قال في الاصح لان بعض مشايخ بلخ قالوا ليس له ذلك

ذلك الا برضا صاحب النهر واذنه لكن شمس الائمة السرخسي في الرواية
الاولى وهو الاصح والاولى وما احرز من الماء اي حفظ وحصل بحجب
بظم الجيم او الحاء البز او البز او الكبر او كوز وهو ما سقي به من الحجب
ويسقي ونحوه من الاول الى ان انا وكان من ان ماء كان خرو ملك
لمن احرزه لا يؤخذ الا برضا صاحب لانه صار ملكا بالادارة والقطع
عن غيره كالصيد الماء خوزوله بيعة وهبة لانه ملك بالاحراز فكان
اخص به كالصيد اذا اخذه الا انه يغيب فيه شربة الشربة نظرا الى
نفس الشارع حتى لو سرق انسان في موضع بغر وجوده وهو يسري
نصا بالم تقطع يده ولو كان البز او العين او البز او الحوص الملوكة
وملك احد نحو الدار والبستان فله منع من يريد الشفة اي يمنع
من يطلب الاخذ من ذلك الماء لانه نفس الماء بل له منع من الدخول الى
ملكه اذا كان ذلك المطالب بمجد ماء اخذ بالقرب من هذا الماء في غير ملك
احد وفي ملك من لا يمنعه فان لم يجد غيره لزمه او لزم صاحب الملك الذي
فيه الماء ان يخرج اليه الماء بقدر كفايته او يمكنه من الدخول ونقل
عن الطيادي انه يقال لصاحب النهر اما ان يعطيه الشفة او تركه
بأخذ بشفة شرط ان لا يسرق شفة فان لم يقبل ومنعه وضيقت العطف
عليه او على دابة قوتل المانع بالسلاح لانه حينئذ قصدا تلافيه يمنع حق
اعني الشفة وفي الحذر اي لو كان المانع في الماء الحذر في الحجب ونحوه
من الدابة يقاتل المانع بغیر سلاح لان الماء الاول مباح فما نعه
يقاتل بالسلاح والثاني الملوكة فلا يكون يملك الشفة
صا فبقاتل مانعه بغیر سلاح كما في الطعام حال الخمصة يعني لو كان
الاشط طعام وفقد اشط اخر الطعام بحيث صار الى حال
الخمصة فله ان يقاتل صاحب الطعام ان منعه لكن بغیر سلاح
فصل في نهر الانهار فيه بعض مسائل تتعلق بالشرب
وكري الانهار الطعام لم تملك كيجون على السلطان من بيت المال

لانه بعد الصرف الى اصحاب المسلمين وهذا من مصلحتهم المبررة
بالكرى اصلها ورفع الطين منها واجراء الماء فيها وان لم يكن فيه
شيء اى ان لم يوجد في بيت المال مال اصلاح على العامة اى يكون
مؤنة الكرى المذكور على عامة الناس يجبرهم على الامر عليه
لمصلحة العامة لان في تركه ضرر انظما عليهم وترك ما ملكه
الانهار على اربابه الذي يتفقون به في سائر وجوه الانتفاع
بالاعلى اهل الشفة الذين يتفقون به في الشرب والسقي خاصة
وعلى بيت المال لان الحق لاربابه ومنافعة تعود اليهم على الخصوص
والخصوص ويجبر من ابي منهم على كربة وفدا للمهر العام الذي
يلحق بقية الشركاء وضرر الابى خاص يقابله عوض فلا يدارض به
ومؤنة عليهم من اعلاه اى مؤنة كرى النهر الملوكة على ما عليه
يبتدأ من الاعلى فمن كان شربه فوق الكل يلزمه مؤنة ما فوقه الا
موضع في السراج لا يشاركه احد في المؤنة ثم يلزم الذي تحته كذلك
الى آخر موضع في السراج ثم وثم الى اخر النهر واذا جاوذا ارض رجل
سقطت من اى مؤنة كرى عنه بمجاورة ارضه وهذا قول ابي
حنيفة وحاصله ان كل صاحب شرب يلزمه مؤنة كرى
الموضع الذي يحاذى ارضه من النهر الى ان تنقطع المجازات
فيلزمه الذي تحته ايضا كذلك من اول موضع يحاذى ارضه الى اخره
ثم تنقل المؤنة الى الذي دونه ويملك جرائى اخر النهر ولا يلزم
صاحب الاسفل ان يعين صاحب الاعلى وليس له سقي ارضه يعنى
بعد الكرى لا يجوز لمن فرغ منه ان يفتح فوهة شرب ويسقي
ارضه عقيب ذلك ما لم يفرغ شركاؤه الباقيون نغيا لا اختصاصا
وقيل له ذلك لانها كرى في حقهم وتندبها هي عليهم جميعا اى
مؤنة الكرى على اصحاب الاعلى والاسفل جميعا من اوله الى اخره
اى بحسب مؤنة كرى النهر تمامه من اوله الى اخره كم تكون ثم تفرغ

توزع على اصحاب النهر جميعا بحصص الشرب والارضين لا بعدد
الزوس فمن كان شربه اكثر يؤخذ منه اكثر ومن كان شربه اقل يؤخذ
منه اقل قصد العدالة لان الغرم بحسب الغنم وذلك لان صاحب الاعلى
له حق في الاسفل لانه يحتاج الى تسهيل ما فضل عن كفاية ارضه فيه
ولابى حنيفة ان العرض من الكرى انما هو الانتفاع بالسقي وقد حصل
لصاحب الاعلى فلا يلزمه انتفاع غيره وتصح دعوى الشرب بدار ارض
وكان الفيس ان لا يجوز لان اعلام المدعى شرط صحة الدعوى
والشرب محمول لا يقبل الا اعلام وجه الاحتكاك ان الشرب قد ملكك
بغير الارض ارثا ووصية او هبة او نحو ذلك وقد تباع الارض بدون شرب
فتستفيق فيبقى الشرب وحده لصاحبه وهو مرغوب فيه منتفع به فتصح دعواه
وحده كما تصح من الارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فلا يلزمه
فان ادرب الارض منع الاجراء فليس له ذلك بل يترك على حاله لان
صاحب النهر يستعمله باجاء ما شاء فيكون القول له عند الاختلاف
فان لم يكن النهر في يده اى لم يكن في يد صاحبه او يكن وقت التنازع
جاريا فادعى انه له وقصد اجراءه يعنى اثبت انه ملكه وحكم
له به سواء كان المحكم وعليه صاحب الارض او غيره ثم اراد
صاحب النهر ان يجريه لا يسمع قوله بلا بينة او اقرار صاحب الارض
انه اى ان النهر اى الموضع الذي يجري فيه ما دونه او انه كان له
حق الاجراء في الارض هذا الغر والحاصل ان ثبت النهر او حق الجراء
لانه حينئذ يكون قد اثبت باجته ملكا او حقا مستحقا وعلى هذا الحكم
المصوب في النهر اى مصب الفالات وماء المطر في نهر الغير او على
سطح الغير والميراث الذي يجري ويصب منه الماء الى ملك الغير
والمنشئ اى الطريق والمر في دار الغير كل هذه المذكورات على ذلك
الحكم وهي نظير الشرب بان لا يسمع الدعوى بلا بينة وان اختصم جماعة
في شرب ان كان لهم نهر او اختصاصوا في الشرب من بينهم قسم

عني قدر اراضيهم لان المصهور من الشرب الارتفاع به في
سقي الارض فينقذ بقدره ويمنع الاعتداء من سكر النهر الى سده
بلد رضاءهم لسكر يفتح اوله وسكون ثابته فيه الجبس ومنع الماء من الجري
ليجتمع ويصل الى الاراضي المرتفعة فلواراد صاحب النهر
الاذلي ان يفعل ذلك في النهر المشترك فليس له ذلك الا برضا
بقية الشركاء وان لم يصل لم شرب ارضه بدونه كما فيه من البطلان
الباقين بغير رضاهم ولكن بشرط بحصة اسالوا تراضوا على ان يكر
الاعلى او من لا يشرب ارضه الا بذلك او على ان يسكر كل منهم
نوبته جاز لان ذلك حقهم فلم ينصرف فيه وليس لواحد منهم ان
من اصحاب النهر المشترك ان ينفذ منه نهرا او يحد فيه كوة لم يكن
قبل ذلك او ينصب خلد رحي ماء او ينصب والية وهي الدلاير
او ينصب حرا وهو ما يتخذ من خشب يوضع ويرفع بلا اذن البقية
من الشركاء لان فيه كسر حصة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الارضي
في ملكه واكل ان الرحي لا تغربا والشعور والبر ولا يمانه فانه بائنه
اي لو بني احد رحي في موضع يملكه من جانب النهر ولم يكن في ذلك ضرر
بالنهر ولا يمانه فانه يجوز ولو لم يرص الشركاء به لانه تصرف في ملكه
تفلا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ان تنكسر صفته وبما ان يتغير
صفته الذي كان يجري عليه والا ان يوسع فم النهر اي ليس لاحد منهم
الشركاء ان يوسع فم النهر الخاص به اي الذي يجري فيه الماء الى ارضه وهو
الشرب لان يكر صفته النهر المشترك ويزيد على مقدار حقه في اخذ الماء ولا ان يقيم
بالايام او مناصفة اي ليس لاحد منهم ان يطلب قسمة الماء بالايام لانها
متفاوتة بالطول والقصر فلا يحصل التعادل ولا ان يقسم الماء
بطريق المناصفة لعدم الوقوف على التساوي بعد كون القسمة
بالكوى بكاف جمع كوة بفتحها وقد يضم الكاف في المفرد
بالجمع كوى بضم الكاف كوة وعمرى وهي اوزن البيت

الشركة

استغرت الشقبة التي تنقب في الخشب ليجري الماء فيها الى المزارع او الجداول
وانما يمنع لان القديم يشترك على قدمه اذ الظاهر انه هو الحق
فلا يغيره ولا ان يذيد كوة اي ليس لاحد من اصحاب
الشرب ان يذيد كوة على ما يبدعه وان لم يضر بالباقيين لكثرة الماء
لان الشركة خاصة اذ الكلام في النهر الخاص اما لو كانت الكوة في النهر
الاعظم لم يكن لاحد ان يمنع احدا عن ذلك ولا ان ينقص بعض كوة
اي ليس لاحد الشركاء في النهر الخاص ان ينقص بعض كوة دفعا لزيادة
الماء عن مقدار كفايته كيلا يذيد بفيض الماء فيه من القدر ببقية
الشركاء لان المقدرا الذي ينقص عنه يقبض على الباقي ولا ان يسوق شرب
الى ارض اخرى له ليس لها منه شرب اي ليس له ان يسوق الماء
ويجره من النهر المشتركة في شرب نفسه الى ان يجاوز الارض
الماء الى التي لها الشرب الى ارض له الاخرى ليس لها شرب من النهر
المشترك يفيد كانت عن الارض الاولى او قريته لانه اذا فعل
ذلك ستوفي فوق حقه فلا يجوز له ذلك فان رضى البقية من
الشركاء بشيء من ذلك جاز لان الحق لهم فليس اسقاط وكمهم ايضا نقضه
بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم لان الوارث يخلف للمواريث في الملك
يخلفه في حقوقه كما في خيار العيب والتعيل والشرب يورث ويورث
بالانتفاع بملكية العيب والاياع والايوهب والايوجر واليتصدق به اي يعيبه
ويجوز التصديق بمنفعته مع بقاء على ملك صاحبه
ولا يجعل مبرا او ابدل صلح اي لا يجري عليه هذه العقود اما للجملة
او للفرد ولانه ليس بمال متقوم بدليل انه لا يضمن من سقي من شرب
غيره واذا لم يجر عليه هذه العقود كان كل منها باطلا والوصية بالبطل
باطلة ولا يضمن من سلا ارضه بالمارحين السقي فنزلت ارض
جاره اي سال الماء من ارض الاول الى ارض جاره ففرقها او نزلت
فقد ما فيها من الزرع لم يكن عليه ضمان ما تلف بذلك لانه غير متعد

في ذلك لانه انما تصرف في ملك نفسه وتلف ارض الحجار باقية سماوية
قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا معتوا واتحمل ارضه عادة واما
اذا سقى سقيا التحمل ارضه فيضمن ولا من سقى من شرب غيره
اي لو سقى احد ارض نفسه من شرب غيره لا يضمن لصاحب الشرب
شيئا لان الماء غير محرز وهو ليس مال متقوم كتاب الاشربة
وهي جمع شراب والشراب لغة كل ما يشرب سكر اكان او لا وشرعا
ما يعيس سكر اعلم ان جميع ما استخرج منه الاشربة اربعة العنب
والتمر والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير والزرارة ثم الماء المستخرج
منها حالتان في ومطبوخ والمطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثته
وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ يبقى نصفه والحرام من الاشربة
اربعة والحلال ايضا اربعة واما الحكم فيلن الاول منه بقوله يحرم
الخمر وهي من مؤنثات السماعية وقد تذكر ولذلك قال وهي التي
يكسر النون وتشد مد الياء اخو الخوف ضد المطبوخ من ماء العنب
اذا غلى غليا كاملا بان رقى اسلفه الى اعلاه واشتد اي صلح
للاسكار وهذا الذي ذكره تعريف الخمر وما يترسا وانما سميت
خمر لانها تركت ما ختمت واحتملها تغيرت كحما ومنه اختم العجايز
اذا ترك حتى خضع وتغيرت رايحة والقذف بالذبد اي رميه وازالة
وانكسافه وسكونه شرط في صيرورة خمر عند ابي حنيفة
خلاف المهر فان عندهما لا يشترط القذف بالزبد فانه اذا غلى و
اشتد فقد صار خمر لانه يسكر عرف ذلك بالتجربة ممن كان يشربها
ثم تاب فالمعنى المؤثر في الفساد وهو الاسكار بالغليان والاشتداد
ولا يبي حنيفة ان الغليان هو بداية الشدة وكما لها ان يكون بقذف
الزبد والسكون او به يتميز الصافي من الكدر واحكام الشرع قعيته
فتناط بالنهاية وبين الثاني بقوله والطلاء بالكسر وقد يفتح
ومو ما طبخ منه اي من ماء العنب فذهب اقل من ثلثه وعلى

واشد

واشد وقذف بالزبد خلافا لهما كما في الخمر كذا في الكافي والرهدياية
وقال في المحيط الطلاء اسم للثلث وهو ما طبخ من ماء العنب
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار سكر اقال الزيلعي وهو الصواب
فانه ذهب نصفه سمي منصفه لانه ذهب نصفه وبقا نصفه
وان طبخ اذ في طبخة سمي باذقا وهو معرب باده اذا غلى واشتد
فهو في حكم الخمر وبين الثلث بقوله والسكر يفحش في معنى الاصل
مصدد سكر من باب علم وهو التي من ما والرطب اذا غلى واشتد
وبين الرابع بقوله ونقيع الزبيب او نحوه والتقع القاء الزبيب او نحوه
في الماء يخرج الحلاوة والنقيع اسم المشروب منه اذا غلى واشتد
واشراط قذف الذبد فيمن على ما في الخمر يعني هذه الاشربة الثلاثة
بعد الخمر اغا حرم عند ابي حنيفة اذا حصلت لها هذه الصفات
الثلثة وعندهما يكفي الاشتداد كافي الخمر والكل حرام اي كل هذه
المذكورات اذا وصلت هذه الحدا حرام ولكن حرمتها دون حرمة الخمر
اذ تلك قطيعة ثبتت بالكتابة والسنة للواترة واجماع الامة
وحرمة ما عداها من الاشربة الثلاثة ظنية اجتهادية ثم شرع
في بيان الفرق بينها وبين الخمر وبذلك يظهر الخطا مترتبها
في الحرمة عنه فقال فنجاسة الخمر غليظة كالدم حيث سماه الله
تعالى رجسا ومواسم الحرام الخمس العين حتى اذا صاب الثوب
منه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة فيه ونجاسة
لهذه المذكورات غير الخمر تختلف في غلظتها وخفتها في كونها
غليظة او خفيفة ويكفر مستحل الخمر لثبوت حرمتها بدلا لاشل
للشبهة فيها اصلا دون مستحل هذه لكون حرمتها اجتهادية
ولا يلزم الكفر بدون القطع ولا قطع في الاجتهادات لقيام احتمال
الخطا في الجميع ويجوز شرب فطرة من الخمر وهي عبارة عن الشيء
اليسير فيجد شاربا احدا ما وان لم يسكر من ذلك المقدار

الذي شربه لقوله عليه السلام من الخمر فاجلدوه فان عاد فاقتلوه
لكن حكم القتل قد نسخ فيبقى الجلد مشروعا وعليه اتفق اجماع
الصحابه وتقديره بالثمانين جلده مروي عن علي كرم الله وجهه
بخلاف هذه الثلثة المذكورة فانه لا يجد شاربا القطرة منها
حتى يسكر ويجوز بيع هذه الثلثة من المسلم للمسلم ويضمن متلفها
قيمتها لئلا يكمل الامثلةا على ما عرف عند ابي حنيفة خلافا لهما يسا
على حرمة الكثير المسكر منها ولا يبي حنيفة ان كلا منها مال متقوم
ولم توجد دلالة قطعية على سقوط تقويمها بخلاف الخمر وفي الخمر عدم
جواز البيع وعدم الضمان اجماع الا اذا كانت لذى فهداه الوجوه
المذكورة تدل على ان حرمة الاشربة المذكورة دون حرمة الخمر ومعنا
اذا حصل السكر منها فحرمة ذلك المقدار اذا قوبل بـ
بحرمة الخمر كانت دونها ولو طبخت الخمر او غيرها من الاشربة
التي من شأنها ان تسكر بعد الاشتداد وقذف الزبد عنده وبغير
قذف الزبد عندهما لا تحل شئ من ذلك بالطبخ وان ذمب بالثلث
منها به لان الحرمة قد تقررت فلا ترتفع بالطبخ لكن قيل ان شاربا
لا يجد ما لم يسكر ولعل توجب هذا القول ان طبخ بكسر عادية الكا
فيورث الشبهة وهي وارية للحكم اذا اخلط الخمر بالماء او بغيره
من المايجات بحيث صار مستهلكا ولم يبق فيه رائحة الخمر و
لا طعمها ولا لونها فان شاربه لا يحد وان كان حراما
كما اذا اختلط شئ من البول في الماء الراكد ويحل نبيذ
التمر والزبيب وهدما وينبذاي يلقى فيه شئ من التمر
او الزبيب ويترك الى ان يظهر طعمه وتخرج فوته الى الماء
اذا طبع كل واحد منهما اذ في طبخة فيحل شربه وان غلى
واشتد وقذف بالزبد عند ابي حنيفة واشتد فقط
عند سماعه لم يسكر فان اسكر حرام بالاتفاق وكذا اي نبيذ

التمر

التمر والزبيب في الحل نبيذ العسل والتين والخطنة والشعير والذرة و
الخطيطين طبعين او لا يعني ان هذه المذكورات حلال ولو لم تطبخ وهذا
عند الابوين بشرط ان لا يكون شربها على طريق اللهو والطرب لانه
النبي عليه السلام حصل التحريم بما هو من الضرب والتمر فبقى غيرهما
على الاباحة والمراد من الخليطين بنبيذ من الزبيب والتمر معا
ولا بأس به وما روى انه عليه السلام فنهى عن الجمع بين
التمر والزبيب محمول على ما اذا اشتد او كان ذلك في الابتداء
ثم نسخ وكذا الثلث وهو عصير العنب اذا طبخ وهو حلال
حتى ذمب الثلثا وان اشتد بعد ذلك هذا عند الشيخين
وفي الحد بالسكر منها اي من هذه المذكورات من نبيذ العسل
الى الثلث وايتان والصحيح منهما وجوبه اي وجوب الحد
وهو المروي عن محمد وروى عنه ايضا انه توقف في ذلك
لكن العمل بالرواية الاولى عنه اولى لان الفاق في هذا الزمان
صاروا يجتمعون عليها كما يجتمعون على الخمر بل فوق
ذلك ويلزم من ذلك مفسدة عظيمة ويصير طريقا
الى شرب الخمر فالاولى بالديانة سد هذا الباب بالكلية وقوع
طلاق من سكر منها اي من الاشربة المذكورة غير الخمر تابع للحرمة
اي طائر معا لانه للزجر عن تناول الحرام فمن سكر من الخمر فطلق
يقع طلاقه ومن سكر من غيره لا ولو قال تابع للحد لكان اولى ولو كره
على شرب الخمر او شرب الخمر بضرورة وسكر فطلق اختلفوا فيه والصحيح
انه كما لا يلزم الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه والكل حرام عند
محمد وبه يفتي وكذلك عند مالك والشافعي لقوله عليه السلام كل مسكر
وقوله عليه السلام ما اسكر قليلا وكثيره حرام ولان المسكر يفسد العقل
فيحرم قليلا وكثيره كالخمر والخلاف بين الائمة في حل المذكورات وحرمتها
انما هو عند قصد التقوى على العبادات والتداوى من الامراض

والعاهات والتشدد في احوال الدنيا والدين واستمراء الماء كولات اما
عند قصد التلهي كما يجتمع عليه المفسفة واهل البطالات وخصوصا
اذ ادعى الى التقصير في امر الطاعات فحرام اجماعا وما احسن ما قال ابو حنيفة
زيد او نزيهة انا لا احرّم النبيذ ديانة ولا اشربه مرده لما صح عن كبار
الصحابه اباحة النبيذ كان السلف يشربونه احيانا بقصد استمراء
الطعام والتقوى على الطاعة وخل الخمر حلال يعني اذ استحل الخمر خلا
صار حلالا ولو خللت بعلاج نحو القاء الملح فيها ونقلها من النخل
الى الشخص لقول عليه السلام نعم لادم الخل وقال الشافعي ان التخليل
اذا كان بالقاء شئ فيها لا يحمل الخل قولوا واحدا وان كان بدون ففيه
قولان ولا بأس بالانتباذ اي نقع الذيب او التمر في الماء الى ان تخرج
ما فيه من الحلاوة الى الماء ثم يصغي ويشرب مادام حلوا في الدباء وهي
القرعة وقال ابو عبيدة الدباجع دباوة وهي القرع وانحتم بفتح المهمل
وسكون النون والتاء المثناة من فوق وهو جره الخمر والزفت
وهو الاماء المطلى باطنه بالزفت والنفير وهو الطرف الذي يكون من
الخشب المنقود وتخصيص جواز الانتباذ بهذه الربعة المذكورة لا يدل
على عدم الجواز فيها عداها لان ذكر الشئ لا ينافي ما عداها الحكم
القاعدة المشهورة في الاصول وانما حصرها بالذكر لكونها مختصة
بالخمر فلما حرمت الخمر حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الاواني لانه
كان فيها اثر الخمر والا كان الحكم مخصوصا بما دخل فيها الخمر بل تشديدا
وتغليظا في باب تحريم الخمر في الابتداء ليشرکه الناس مدة فلما مضت
مدة اباح عليه السلام تلك الاواني لان الناس تركوا شرب الخمر و
استقر الامر فزال التشديد بعض حصول المقصود وبكره شرب وروي
الخمر هو الذي يبقى في سفل الدين من الخمر مختلط بالاجزاء الترابية
والامستشاط به بل الانتفاع به مطلقا وانما حصر الامستشاط
بالزكر لان فيه تحيين الشعر والمراد بالكرايمية الحرمة لان فيه اجزاء

الخمر

الخمر وهي حرام والانتفاع بالحرام حرام وغيره لعدم القاطع فيه
كما مر في كتاب الكرايمية ولا يجوز شارب بلا سكر خلا فالشافعي
انه شرب جزء من الخمر ولان في الخمر انما يجد بشرب القليل
لان قليل الخمر يدعوا الى الكثير ولا كذلك في الدودي فاشبهه غير الخمر
من الاشربة المسكرة ولا حد فيها الا بالسكر ولا يجوز الانتفاع
بالخمر عينها ولا ان يداوى بها جرح ادمي ولا بدابة الدبر بفتحين
بمعنى العقرو هو ان يصيبه الرجل او الحمل فيم ثم ينفض وتجري منه
للمدة ولا تسقى ادميا ولو صبيا للقد وادى متعلق بالفعل كيشمل
الاثنين على سبيل البذل لان الله سبحانه وتعالى لم يجعل الدواء
فيما حرام بذلك وروت السنة ولا تسقى الدواب لتشتطرها
او دفع واثرها وقيل لا يحمل الخمر اليها يعني ان المنهى هو حملها
الى الدواب فاقيدت الخمر فلا بأس به اي لا بأس بقوده
وسيقها الخمر وذلك لان اليها يم ليس عليها تكليف فلا يلزم منها
عن المحرمات كما والكلب مع الميتة فانه يجوز قوده اليها ليأكل
منها لا حملها اليه ولا بأس بالقاء الدودي اي دودي الخمر في الخل
ليصير خلا لكن يحمل الخمر اليه دون عكس كتاب الصيد الصيد
في الاصل مصدر صاد فهو بمعنى الاصطياد ويطلق على الحيوان
الذي يصاد فهو حينئذ بمعنى المفعول لا عنى للمصيد لان المصدر
قد يطلق على المفعول كضرب الامر ويجوز حملها بها على كل
من المعينين ومناسبة لا تخفى والمصنف حمله على الاول
حيث قال هو الاصطيا ولانه فعل المادمي والكتاب معقود
لبیان افعاله وهو جائز بشرائط تذكر منها ان يكون الصائد
حلالا فلو حلال حتى لو كان محرما او في ارض الحرم فانه يحرم عليه بقوله
تعاواذ احلته فاصطادوا وقوله تع محرم عليكم صيد البهائم ما دمتم حرما
ومنها ان يكون الاصطياد بالجوارح المعلمة كالسنن اهلين والصق

أنا

والمحدد من سهم وغيره لقوله عليه السلام لعدي بن خاتم الطائي اذا
ارسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل الحديث وف
الارض عن ابي كريمة الضاع ما خرق المعراض فكل وما لم يخرق فلا تأكل لانه
وقيد والخزق بالزاد المعجم العطن وغير السهم كل محد كالمراصح ونحوه
ثم ان الصيد جائز وما يؤكل لحمه لاجل اكله اى الكل لحمه وما يؤكل من
اجزائه وما لا يؤكل لحمه يجوز صيده لجلده وشعره اى لاجل الانتفاع
بجلده وشعره بالتخاذا للضر وغيره ما منه ولا بد فيه من المخرج ان لا بد
في كل الصيد وجواز اكله من ذلك ولو لم ينك بحيث مات قبل ان فصل اليه
فان الجارح الذي اخذ الى السهم الذي اقعده قد قام مقام مرسله
في حق التسمية فينبوب مناه في التذكية للصيد فاذا خرج في اى
موضع كان من بدنه وخرج منه شئ من الدم قل او كثر حل اكله لان
ذلك يقوم مقام الذكوة ولا بد ايضا من كون المرسل لذلك المحتاج
او الراى لذلك السهم مسلما او كتابيا لا مجوسيا وان لا يترك
التسمية عند الارسل او الرى وان تركها فاسيا يحل وان
عامدا يحرم ولا بد من كون الصيد ممتمعا اى فاذا عن الانس ممتمعا
عن الاخذ بقوائمه او جناحيه بخلاف الحيوانات الانسية كالغنم
والبقرة والبط والدجاج وبخلاف ما كان مستائنا بان نشأ
بين الناس وفي البيوت فان هذه الذكورات تحتاج الى الزكوة
الحقيقية ولا بد من ان لا يقعد عن طلبه بعد التوارى عن بصره حتى
لو اصاب السهم الصيد فتأمل وغاب عن بصر الراى ولم يزل في طلبه
حتى اصابه ميت اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميت لم يؤكل
لما روى عن النبي عليه السلام انه كره اكل الصيد اذا غاب عن
الراى وقال لعل هو ام الارض قتلت لان الموهوم في هذا كالمحقق
لنص الزكوة لان ان لم يفد الراى عن طلبه ليسقط ذلك الاعتبار
ضرورة اذا الاصطيا ولا يخلو عن مثل ذلك لا ضرورة اذا قعد

عن طلبه

عن طلبه لا مكان الخبز عنه وعند مالك فيما نوى عنه مطلقا
يؤكل ما لم يبت ليلة غائبا عنه والحديث حجة عليه ولا بد من ان
لا يشارك المعلم او مرسل من لا يحل ارساله اى غير المرسل
المسمى والكتابى كالمجوسى لوجود المشاركة في الاخذ
ولا بد ايضا اذا ارسل الضائد الخارج ان لا تطول وقفته بعد
الارسال فلوا رسله فتوقف زمانا ثم استرسل او عدوا يسيرا
ثم وقف او عدل يمينا او شمالا عن سنه ثم استرسل واخذ الصيد
فان كان توقفه او عدوله لرى الصيد وليتمكن من الوصول اليه واخذ
حل والافلاذ اكان ذلك لغير اكمان للصيد بل للاستراحة او الفراج
واما اذا كان للتمكن من اخذه كما في عاد القرهد وبعض الجوارح فلا ينقطع
الارسال بذلك ثم ان المض شرع في بيان الله الصيد وتفاصيل
احواله وبيان ما يؤكل منه وما لم يؤكل بعد ان فرغ من بيان شرائطه
فقال ويجوز الاصطيا بكل جارح عليه من ذى ناب كالقرهد والكلب
وبحورهما او من ذى مخالب كالصقر والشاهين والبارى ونحوها
المخالب طفر الطائر وفي المبسوط المراد او من ذى ناب الذى يصيد
بسيابه ومن ذى مخالب الذى لا كل ذى ناب ومخالب فان الحماة
لها مخالب والبقير له ناب وقوله بكل جارح الى اخره فهم مما سبق
مكا لا يخفى ويبين التعلم في المعلم بغالب الراى او بالرجوع الى اهل
الخبرة اى اذا غلب على ظن صاحبه انه معلم او قال اثنان من الصيادين
انه قد تعلم فيصير ذلك الخارج معا يحل صيده عبد ابن حنيفة وعنه
وعندهما وبورواية الحسن عن الامام عن ابي حنيفة ايضا ان التعلم يثبت
في ذى الناب بتركه الاكل من الصيد الذى اخذه شئت اى شئت
مرات وهذا مروى عن ابن عباس وذلك لان مقتضى طبع الكلب
ونحوه الاكل فاذا ترك مقتضاه علم انه معلم وانما لم يذكر يحتمل ان
يكون للبع وانما الثالث لانه وضع في الشرع للاحتبار والبلاء الاعداد

كافي مدة الخيار ولان الكثير هو الذي يدل حل العلم وادناه لثالث
 فعد ربه او يشيت التعلم في ذي الخلب بالاجابة اذا دعي بعد ارسال
 ولو مرة واحدة لان مقتضى طبع الطير التنفر متى رجع الى صاحبه
 برعائه فقد ترك مقتضاه فكان معلما ولا يحنيفة ان المقادير
 لا تعرف اجتهاد ابل لا ير من المنص او السماع ولم يوجد فيقوض
 الى راي المبتلى به فكاهو الاصل في امثال ذلك فلو اكل منه البازي تخفيف
 الياء وتشد يد هالفتان فيه اكل الباقي وكان القياس ان يحرم
 الباقي وهو احد قولي الشافعي لا آي لا يؤكل ان اكل منه الكلب او الفهد
 هذا تغريب على كون الشايب بما ذكر اى لو اكل البازي مما اصطاده بعد
 ان صار معلما بحيث اذا دعي يحل اكل ذلك الصيد لان ذلك
 لا يدل على جهله واما الكلب او الفهد اذا اكل مما اصطاده مع شوب
 نقله لا يؤكل منه لقوله عليه السلام اذا ارسلت كلابك
 المعلية وذكرت اسم الله فكل مما امسكن عليها الا ان يأكل
 الكلب فلا تأكل فاني اخاف ان يكون انما امسكه على نفسه رواه
 البخاري ومسلم فان اكل من الصيد او ترك
 الاجابة بعد الحكم بتعلمه جاهلا كما كانت قبل التعلم
 لا يحل الاصطياد به حرم ما صاده بعده اى بعد ما ذكر من الاكل
 من الصيد او ترك الاجابة بتعلمه تانيا بترك الاكل ثلثا والاجابة
 اذا دعي او بغالب لراى ويجوز اهل الخبرة وكذا كما اى يحرم
 ما صاده بعد الاكل وترك الاجابة يحرم ما صاده قبله اى قبل
 ذلك بثنائيل المذكور وبقي في ملكه اى والحال انه بقي في ملك
 الصائد وهذا عند ابي حنيفة خلافا لهما فان عندهما لا يحرم ما
 صاده قبل الاكل وترك الاجابة سواء بقي في ملك الصائد
 او خرج عنه لان الاكل في وقت لا يدل على الجهل فيهما قبله
 لان الحرقه تنسى من الانسان فكيف من الحيوان ولا يبع

انه اية

ان اية جهله من الاستدلال ان الحرقه لا تنسى اصله فان شرب
 الكلب او الفهد ونحوه بعد اخذ الصيد من دمه او نفيه النهر
 اخذ الشيء بمقدم فيك والمراة ههنا انه عض الصيد فقطع منه
 بصفة فرماها واتبعه اكل ذلك الصيد في الفصلين اما شرب
 الدم فلان من غايه علم حيث علم ما هو لصاحبه فله يقرب
 وما يصلح لنفسه فاستعمله واما في الناس فانه فعل ذلك ليضعف
 الصيد فياخذ له لياكله فيؤكل ما عدا تلك البضعة بعد احرازه
 وان وصلية اكل الكلب تلك البضعة بعد صيده اى او اكل
 وان فعل الكلب ذلك وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل
 هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه يعنى ان قطع الصائد من الصيد
 قطعة والقاها الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل البقية لانه بالا حرات
 خرج عن ان يكون صيدا وكذا ان اكل منه الكلب بنفسه بعد احراز
 لا يحرم اكله كالأكل من خير صاحبه او لحمه او بعض طعامه عليه
 الباقي بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد لانه اكل منه
 فكان جاهلا بمسكا لنفسه وبالحيلة في اخذ الصيد باضعافه لما يحصل له
 من الالم فاكل تلك البضعة قبل الاخذ يدل على المعنى الاول وبعد
 الاخذ يدل على الثاني وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل اى لو ان الكلب
 اطعمه خنقي الصيد ولم يجرحه في موضع يكون كالميت خنق انفسه
 فلا يؤكل لان الجرح شرط في حمله على ظاهر الرواية للفصل بين الظاهر
 والخبير بخروج النجس الدم وخلوا اللحم الطاهر منه وذلك ذكاة
 اضطرارية كما ان الذبح ذكاة اختيارية لكن في الاختيارية شرط
 قطع الاوداج والمرئ والمخقوم لانه ابلغ في خروج الدم بخلاف
 الاضطرارية وكذا اى لا يؤكل الصيد ان شاركه اى الكلب المعلم كلب
 معلم كلب مجوسى او كلب تركه مرسله التسمية حال كونه عمدا

لما مر من حديث عدي ولأنه اجتمع المحرم والمبيح فغلب جهة
الحرمه فضاوا احتياطا وان ارسل مسلم كلبه فزجره بحجوسى فانز
حل صيد وبالعكس حرم أى لو اسلمه المحجوسى فزجره المسلم لا يحل صيد
والمراد بالزجر الاغراء بالصباح عليه والتبريج له وبالأثر جار اظهره الفشتا
وزيادة العدو والطلب والجه في ذلك ان الفعل معتبر باوله وانما ينتقض
ويرتفع حكمه اذا طرا عليه ما هو فوقه او مثله والزجر دون الارسال لكونه
مبنيا عليه ومتمما كما لا يشك به مشبهة في المسئلة الاولى فالاولى
ان يشك به المحل في الثانية وان لم يرسله احد بل الكلب بنفسه
تبع الصيد فزجره مسلم او غيره فالعبرة بالزجر فلو تبع الكلب نفسه
على الصيد فزجره مسلم ~~الصح~~ فانزجر واخذه هل هذا استحسان
والقلماس ان لا يحل لان زجره ليس بارسال شرط المحل وجه الاستحسان لما
انجز بزجره جعل ذلك بمنزلة ابتداء الارسال حكما وان كان الزاجر بحجوسيا
فلا يؤكل لما بينناه وان لم يزجره احد فاخذه الصيد فان ذكى حل
اكله والا فلا وان ارسله ولم يسلم ثم زجره تسمى فالعبر طال الارسال
وان ارسله على صيد وسعى فاخذه غيره حل ما دام على سنن ارساله
وما لك لا يحل لانه اخذه بغير ارسال اذا ارسل يختص بالشار اليه ولنا
ان المعتبر بجزء الارسال الى الصيد ولا مدخل للاستشارة فيه لان الكلب
لا يفهم ذلك ولا يمكن تعليمه على وجه يأخذ ما يشير اليه باخذه فسقط
اعتبارها لكن الشرط كونه على سنن الارسال فلا ينتقض حكم التسمية
بعدوله عن السنن وكذا لو ارسله على صيود متعددة بتسمية واحدة
فاخذ كلها حلت يعنى اذا قتلها كلها بذلك السنن لان الذبح
يقع بالارسال وذلك شرط التسمية عنده وهو فعل واحد يكفي
تسمية واحدة وان ارسل الفهد مستميا فمكن الفهد حتى استمكن
من اخذ الصيد ثم اخذ حل وذلك عادة في الفهد انه يمكث حتى يتمكن
من الوثوب فهو حيلة منه لاخذ الصيد لا قطع السنن واستراحة

فلا ينتقض

فلا ينتقض به حكم الارسال وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك يكون كالفرس
فلا ينتقض ستر سلاله بملك ولو ارسله بصيد فقتله ثم اخذ اخر اكلا
مع ان الارسل قائم لم ينقطع كما لو رمى صيدا فاصاب اثنين يعنى
اذا رمى سهمي الى صيد فاصابه ونفذ منه الى اخره فقتله حلا معا
لان الحكم فيهما واحد واذا رمى سهمي وسهمي اكل ما اصاب ان جرحه لانه
ذاج بالرمي لكون السهم التله فتشترط التسمية فيه وجميع البدن
محل لهذا النوع من الذكوة اعنى الاضطرابية ولا بد من الجرح
ليتحقق معنى الذكوة وان تركها أى التسمية عمدا حرم كما في الذكوة
الاختيارية وان وقع السهم به أى لو رمى الصائد سهمي وسهمي
فاصاب السهم الصيد فتعامل تكلف على نفسه مشقة في السبي
او الطير ان وغاب عن عينه ولما يقصد الرامي عن طلبه أى طلبه للري
ثم وجده حال كونه ميتا حل ان لم يكون به جراحة اخرى غير جراحة
السهم لقوله عليه السلام لا بى ثعلبية اذا رميت سهمك فغاب ثلثة
ايام وادركته فكل ما لم ينتن رواده مسلم وغيره ولا يحل ان يقعد عن
طلبه ثم وجده لانه ربما يكون مونة بسبب اخر ولا يحل لان اليوم في
هذا كالتحقق الا ان هذا الاعتبار ليسقط اذا لم يقعد عن طلبه
ضرورة ان الاصطيد لا يخلو عن مثل هذا ولا ضرورة فيما اذا قعد عن
الطلب وجعل قاضيا في فتاواه من شرط حل الصيد ان لا يتوارى
عن بصره فقال لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون مونة للصيد بسبب اخر
قلت الحديث ينافى هذا فافهم فالحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما
جرحه السهم سواء في ان كلامهما ذكاة اضطرابية ويحتاج كل منهما
اى التسمية وبقيية الاحكام وقد ابدع للمص حيث جعل هذه الجملة
مختصا من اجاث الصيد بالجوارح الى الصيد بالسهم والرامي
ومثل هذا كثير في الكلام البليغ وان رماه أى الصايه الصيد والرامي
والظاهراته وضع المسئلة في الطير

اى لورمى طير ايسرهم فاصابه وصرعه فوق الصيد في ماء او تقع
 على سطح بيت او وقع على شجرة او وقع على حائط او وقع اجرة
 واحدة الاجر وهو الطين المشوي لاجل البناء ثم تردى اى سقط
 عن ذلك السطح ثانيا الى الارض فمات حرم لانه بمعنى المتردية
 وى حرام بالنص وروى الكرخى باسناده عن عدى بن حاتم قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقعت رميتك في ماء ففرق
 فلا تأكله ولانه احتمال الموت بغير الرمي اذا الماء مهلك السقوط من مكان
 عال وكذا يحرم لو وقع على رمع منصوب او قصبه قائم او حرف
 اجرة فخرج بها ولم يترد عنها الاحتمال ان هذه الاشياء هو الذى
 قتله وان وقع على الارض ابتداء لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي
 اعتباره سد باب الاصطياد بخلاف ما تقدم لامكان الاحتراز
 عنه فصار الاصل ان سبب الحبل والحرمه اذا اجتمعا وامكن التحرز
 عما هو سبب الحرمه تخرج حرمه الاحتياط واذا لم يمكن التحرز
 عنه صار وجوده كعدمه لان التكليف بحسب الواسع لقوله تعالى
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها وكذا لو وقع على صخرة او اجرة فالتفت
 مكانه ولم يخرج لا وقوعه عليها وعلى الارض سواء لان الصخرة والاجر
 من اجزاء الارض وان وقع الطير الغير المائي المخرج بالسهم في الماء
 فمات حرم لاحتمال موته بسبب اجزائه وان كان ذلك الطير مائيا
 فوقع فيه اى في الماء فان نفخ جرحه فيه اى في الماء حرم والاحل
 اى لو لم ينفخ جرحه في الماء حل والغرق غير المائي يختنق بالماء فبانغماسه
 احتمال ان يكون موته بالاختناق واما المائي فلا يضره الانغماس لانه
 يعتاده ولكن بانغماسه بجرحه بتوجه الاحتمال بان يكون موته
 باضرار الماء بالجرحه ويحرم ما قتله المعراض بعرضه المعراض السهم
 الذى لا يرش له يسمى معراضا لانه يصيب الشئ بعرضه غاليا
 فاذا اصاب الصيد برأسه فخرق جلده وجرى منه دم يحل لانه ذكوة

اضطرارية وان اصابه بعرضه فهو حرام لانه ميتة لقوله عليه السلام
 لما سئله عدى بن حاتم عن المعراض فقال عليه السلام اذا اصاب
 بعرضه فلا تأكل فانه قيد او قتله البندقة من الطين او غيره ولم يخرج
 الاجل ايضا لانه لا بد من الجرح ليحقق معنى الذكوة والمعراض بعرضه البندقة
 انما يدق ويكسر واليخرج وان اصابه بجرحه بجده فان كان ثقيل
 لا يؤكل لانه اجتمع فيه الثقل والحد فاعتبار الاول يكون ميتا
 وباعتبار الثاني يكون مذكى بالحد فجمعنا جانب الحرمه اعلى
 بالقاعدة الماضية وان كان خفيفا اكل لانعدام جهة الحرمه اعنى
 الثقل فتعين كونه بالذكوة الا اضطرارية وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقا
 سواء كان ثقيل او خفيفا لعدم الذكوة حيث لم يخرج الدم فصار
 كالذى حنقه الكلب ولم يجرحه ولورماه بسيف او سكين او نحو
 ذلك ماله حد يغرى وظهر لا يقطع فاصابه ظهره او مقبضه او مرنج
 منه ليس فيه حدة فقتله لا يؤكل لانه قتله وقال الجرحا فهو كالوقيد
 والمتردى وشرط في الجرح الادماء اى فيما مات بالجراحة لابد
 من خروج الدم من تلك الجراحة وقيل لا يشترط خروج الدم
 وقيل ان كان الجرح كبيرا لا يشترط فيه خروج الدم منه وان كان صغيرا لا يشترط
 خروج الدم منه اما اذا خرج الدم من الجرح فانه يحل بالاتفاق وان لم يكن مذميا
 فكذلك عند بعض المتأخرين قال الانقائي وهو الاصح عندي لان اصل
 الجرح في ذكوة الاضطرار سواء كانت الجراحة صغيرة او كبيرة وعند البعض
 يشترط الادماء لقوله عليه السلام ما انهر الدم واقرب الاوداج فكل شرط
 لانه يارو هذا احتياط المص وقدمه وذكره الباقي من الاقوال لصيغة
 التضعيف وفصل بعضهم فقال ان كانت الجراحة كبيرة لا يشترط
 خروج الدم منها لانه علم بذلك انه ليس منه دم يخرج كما اذا
 اعتلف ورق الغناب لا يبق فيه دم اصلا واذا اعدم الدم لا يشترط
 خروجه بل يكفي الجرح وان كانت صغيرة لا يشترط خروج الدم منها

لأنه حينئذ يكون لضيق المنفذ لعدمه وإذا لم يكن الدم معدوما
لابد من خروجه ليتم الخبيث على الطيب فيحل وإن أصاب السرم
طلعه أي ظفره أو قرنه فإنه إذا ما به بان نفذ إلى اللحم حل والأفلاذ من مبنى على ما تقدم
من أنه لابد من الأدماء ويتأبد به وذلك لأن القرن والظلف
مما لا تحل الحيوة فخرأحة لا تقوم مقام الذكوة فلا بد من جرح عضو
تحل الحيوة كاللحم وبأصابه السرم القرن والظلف لا يتحقق ذلك
لكن إذا خرج الدم منه علم أن السرم جرح ما تحل الحيوة فتتحقق الاضطرابية
وإن رمى الصائد صيدا فقطع عضو منه فأبانه أكل باقي الأعضاء
دون العضو المقطوع المباني عبر بالعضود دون البعض لأن ما هو
أقل من العضو كالقطعة التي إنزهرسها الكلب من الصيد لا يؤكل
مطلقا لقوله عليه السلام ما قطع من بهيمة وهي حية فاقطع منها
فهو ميتة رواه ابن ماجه وإن قطع ولم ينبه فإن احتمل النسيان
أكل العضو أيضا أي كما يؤكل ببقية الأعضاء ولأنه بمنزلة سائر
أجزاء والآبى وإن لم يحتمل النسيان بان بقي معلقا بجلده فلا يؤكل
العضو ويؤكل ببقية الأعضاء إن مات منه لأنه ذكوة اضطرابية
أو ذكى ذكوة حقيقية وإن قد أي قطع الصائد نصفين
أو قطعه اثلاثا أو أربعة أو أكثر من ذلك وقد كان الأكثر
من جانب العجز أي وأحل أن القطعة التي تلي المؤخر أكبر حجما
أكثر من الباقي أكل الكل أعني حل المباني والمباني عنه فظهر من
هذا أن التقييد بقوله اثلاثا اتفاقا وكذا لو قطع نصف رأسه أو أكثر
يحل الكل أعني المباني والمباني عنه لأن المباني منه هي صورة الأحكام
أذ لا يتوهم بقاء الحياة بعد انفصاله هذا المقدار عنه بخلاف
ما إذا قطع يده أو رجله أو فخذاه أو ثلثه مما يلي العواظم أو أقل من نصف
الرأس حيث لا يحل المباني ويحل المباني عنه لأنه يتوهم الحياة
في الباقي فيكون المقطوع منانا عن الحي وهو حرام وإذا أدركه

مرسل الكلب

مرسل الكلب أو البازي أو الراعي الصيد حيا لكن يكون حيانه
تلك حياة فوق حياة الذبوح بأن كان يعيش يوما كاملا لو أكثر
اليوم فلا بد من ذكوة أي الاختيارية فإن تركها متمكنة من أمانات
حرم أكله لأنه قد روي على الأيثار بالأصيل أعني الذبح فبطل حكم البديل
وكذا لو كان غير متمكن ^{بالفقد} أقاله الألة أو لضيق الوقت يعني لو وصل
اليه وفيه حياة فوق ما يكون في الذبوح ولم يذكر لم يؤكل في ظاهر
الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول الشافعي أنه يؤكل لأنه
أذ لم يقدر على الذكوة الحقيقية كالميتيم إذا وجد الماء ولم يقدر
على استعماله وجه ظاهر الرواية أنه لما قدر عليه وفيه حياة لم يبق
صيدا فلا يحل إلا بالذكوة الاختيارية وإن لم يبق من حيوة السائر
مثل حياة الذبوح وهو ما لا يتوهم بقاءه فلم يذكر له حيا فإنه يحل
لأنه ميت حكما وقيل عند الإمام أبي حنيفة لابد من تذكية أيضا أي
كما يلزم تذكية ما بقي فيه حيوة فوق حيوة الذبوح كذلك يلزم تذكية
ما لم يبق فيه المثل حيوة الذبوح لأنه وقع في يده حيا فلا يحل إلا بالذكوة
اختيارية قوله فإن ذكوة حل تصريح بما علم التزاما بل تصريح بعد
صريح كزيادة التوضيح والضمير فيه يعود إلى كل واحد من القائلين
على سبيل البديل وليكون توطئة لما بعده من قوله وكذا إن ذكى
المتدنية أي الساقطة عن مكان مرتفع والنطحة أي المضربة بالقرن
والمرفوعة أي المطروبة بالخشب والتي بقر الذئب أي شق بطنها
وفيها حيرة خفية كالقسم الثاني أو جليته كالأول حل أي كل واحد
من هذه الذكورات وعليه الفتوى أي على القول بالحل بالذكوة لقوله
تعالى إلا ما ذكيتم لأنه استثناء مطلق من غير فصل وعند أبي يوسف
أن كان لا يعيش مثله لا يحل لأن موته لا يحصل بالذبح وعند محمد إن كان
يعيش فوق ما يعيش الذبوح حل والآبى وإن لم يعيش فوق ما يعيش
الذبوح فلا أي لا يحل أكله إذا اعتبر به هذه الحياة ومن رمى صيدا

فأخذه أي أويته الرامي وأخرجه عن غير الاستئذان بالعجز عن
الهرب الذي يمنع به نفسه عن الايصاد ثم رماه أخز فقتله حرم
أكله لاحتمال الموت بالرعي الثاني وهو ليس بذكاة للقدرة حينئذ
على ذكاة الاختيار فاجتمع المبيع والمحرم مما يمكن الاحتراز
عنه فزج وضمن الذي رماه ثانيا قيمة مجروح الأول لأنه حينئذ
بالاثنان صار ملك الأول وقد اتلفه الثاني فليز منه قيمة لما لك وأما كون
كان منقوصا بالجراحة وقيمة المتلف تعتبر يوم الاتلاف وإن لم يتخذه
الأول حل أكله وهو ملك للثاني أما حله فلا ذكي بذكاة الاضطراب وهو جرح
الثاني وأما كونه ملكا للثاني فلا
هو الأخذ وقد قال عليه السلام الصيد لمن أخذه ومن أسله كلبا
على صيد وسمى فادركه أي الكلب الصيد فضره فصرعه من غير قتل
بل وقذه ثم ضره فقتله أكل وكذا لو أسل كلبين مسميا عليهما
فصرعه أحدهما فوقذه وقتله الآخر أكل لأن الاستئذان عن الجرح بعد الجرح
ليس من فعل الكلب ولا يمكن تعلمه أيا فسقط اعتباره فصار كأنه
قتله بجرح واحد وفعل الكلبين كفعل الواحد هما وجعل الثاني عفو
ولو أدرك رجلان كل واحد منهما كلبه سميا عليه فصرعه أحدهما فوقذه
وقتل الآخر حل وهو الأول وجه الحمل إن أرسل من الثاني حصل
على الصيد والمعتز في الحرمة والاباحة حله الأكل فلم يحرم ووجه
كونه ملك الأول أن كلبه وهو الذي أخرجه عن حد الصيدية فكان هو الذي
أخذه والصيد للاخذ بحكم النص ولو أسل الثاني كلبه بعد صرع
الصيد كلب الأول حرم الصيد مطلقا وضمن الثاني قيمة الأول
مجروحاً في الرامي أما وجه الحرمة فلا إن الثاني إنما أسل كلبه بعد
خروج الصيد عن الصيدية فصار كما إذا قتل كلب سائمة وأما
وجه الضمان فلا أنه هو الأخذ له فصار ملكه وقد اتلفه كلب الثاني في
حال كونه ناقصا وقد أوجز المصنف بيان هذا باختصار عبارة ومن سمع

حسنا فظننا أنها نافرماه أو أسل عليه كلبه سمى فإذا هو صيد أكل
ومعنى هذه المسئلة أنه لو كان بصده الاصطياذ فرمى وأرسل سمى
لكن نظري بأنه إن صاحب هذا كلب أي الهون أو الحركة إنسان أو حجر
أو حيوان غير وحشي فأصابه فإذا هو صيد حل أكل لأنه لا يعتبر بالظن مع اليقين
والظن بينهما معنى الوهم المرحوح لا بمعنى الطرف الرابع حتى لو تحقق أو ترجح
عنده أنه إنسان ومع ذلك رماه فظهر أنه صيد لا يؤكل لأن فعله ذلك
ليس بصيد بناء على ما عنده من الاعتقاد كتاب الرهن
مصدر بمعنى الرهن لأن المصدر قد يطلق على المفعول وهو في
اللغة جنس الشيء وبحق يمكن استيفاءه منه أي أخذ الحق من الرهن
بأي طريق كان وفي الشرع ما ذكره المصنف بقوله
الجملة صفة حق ولو قيد الشيء بماله ماله والحق بصفة شرعية
لكان أجمع وأمنع وقوله كالدبر تمثيل لما يمكن استيفاءه
فإن لفظ الحق يستلها أيضا وقال الشافعي كل ما جاز بيعه
جاز رهنه فإن بيع ما في الذمة يجوز ولا يجوز رهنه ويجوز
وعندنا كل ما جاز رهنه جاز بيعه وليس كل ما جاز بيعه يجوز رهنه
من الحقوق وفيه إشارة إلى أنه قد يكون بغير الدين كالغصب والتوض
بيع الزكاة قبل القبض ولا يجوز رهنها وينفقد الرهن باليجاب
الرهن بأن يقول رهنك هذا المال بدين لك على وقبول من
الرهن لأنه عقد وثيق يفتقر إلى الإيجاب والقبول وهو جائز
قبل القبض غير لازم وشرعية ثابتة بقوله تعالى فإن مقبوضه
وبادوى أنه عليه السلام اشترى من يهودي طعاما ورهنه
ورعه به والجماع منعقد على ذلك وهو بمنزلة الكفالة ولذلك
احتاج إلى الإيجاب والقبول وهو يتم بالقبض حال كونه
محورا أي مجعوا احتد زبه عن التفرق كالثمار على رؤس
الأشجار والزرع في الأرض وحال كونه مغرغا أي غير مشغول

بحق الراهن حتى لا يجوز رهن الارض بدون الفخل والشجر
بدون الخمر وامار رهن دار فيه امتاع الراهن بدون المتاع فجاء رهن
اذا ادع ما فيها والاخر بملئها اليه وحال كونه ميمزا سواء كانت
بتميز الله تعالى او بتميز العبد احترره عن المتاع وعن المتصل بما
ليس به من خلقه كالشجر وانما شرط هذه للحصول القبض على وجه الكمال
وهذه الاحوال اما متداخلة او مترادفة والتخلية بين الراهن والمرتهن فيه
اي في الرهن وفي البيع قبض اي تخلية الراهن بحيث يتمكن المرتهن من اخذه
بغير مانع بمنزلة القبض في ظاهر الرواية حتى لو وضعه عند المرتهن وفرب
فلم ياخذ المرتهن فضايع فانه يضمنه كما ان السايح لو خلى بين المشتري
والمبيع بحيث يتمكن من اخذه فلم ياخذ فذلك ملك على المشتري ويجوز
للايمن ان يرجع عنه قبل القبض يعني ما لم يقبض المرتهن فالراهن بالخيار
ان شاء سلمه وان شاء رجع عنه اذا لزوم بغير القبض وقال مالك يلزم غفلس
العقد وليس للراهن ان يرجع بعده لانه يختص بالمال من الجانيين فنصار
كالبيع ولنا ان قوله تعالى فرهاان مقبوضه مصدر اقرن بالفاء
في محل الجزاء وهو معنى الامر و صفة بالقبض يدل على عدم اللزوم
بدونه فاذا قبض لزوم لان المقصود وقد حصل بتمامه فيدخل حينئذ
في ضمان المرتهن ويسرى الرهن مضمون بعد القبض بالاقول
من قيمته ومن الدين فلو ملك الراهن وبما اي الدين وقيمة الراهن
سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما بل ينقص استفاؤه
لانه كان مستوفيا بحكم العقد المبد وان كانت قيمة اي قيمة
الراهن اكثر من الدين فالزائد على الدين من القيمة امانة تحم
يد المرتهن يضمنه ان كان متعديا وان كان الهلاكه من غير تعد
فلا ضمان عليه وان كان الدين اكثر من قيمة الراهن يسقط منه
قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي من الدين وقال زفر الراهن
كله مضمون بالقيمة حتى لو كانت قيمة يوم رهن الفاء الدين

خمسائة

خمسائة فملك رجع الراهن على المرتهن خمسمائة وقال الشافعي الرهن
كله امانة على يد المرتهن حتى لا يسقط من الدين الهلاكه ويضمنه منه اي قيمة
الراهن الهالك يوم قبضه فلو زادت عند المرتهن او نقصت لا يضمنه ذلك
لان سبب الضمان هو القبض فتغير قيمة اذ ذلك لانه هو الموجب وبذلك
الرهن على ملك الراهن واذا كان كذلك فله قيمة عليه اي على الراهن لانه معتبر
بمسوئته في حيوته وهي على الراهن كنفقته ويجوز للمرتهن ان يطالب الراهن به
بئنه اذ لم يكن موجلا وكان النقص الاجل وله ايضا ان يجبه به اي بالدين وان
كان الرهن عند او عند العدل لان حقه باقي في رهنه والراهن انما هو لزيادة الضمان
والاستيفاء فلا يمنع المطالبة والجنس جبراء الضمان بالمطل فاذا ظهر ذلك
وتحقق عند القاعني تجبه وله ان يجس الرهن بعد فسخ عقده حتى يقبض
دينه اي لو تراضيا على فسخ عقد الراهن فلم يرهنه ان تجبه بعد فسخه
الى ان يقبض حقه ولا يبطل حكم الرهنية الا بالرد على الراهن على وجه الفسخ
او بطلان العقد لا يقتضي بطلان القبض لانه يعني مضمون ما باقى القبض والدين حتى
لو ملك بعد الفسخ في يد المرتهن يسقط الدين به لبقاء حكم الراهن قوله
الا ان يبرره استثناء منقول من قوله له ان يجس الرهن اي لو ابراه المرتهن
الراهن من الدين لم يبره له حتى يخلص كما لو فاه الراهن الدين ولو جبه
بعك ذلك بغيره فاحصا فيضمنه بالقيمة وليس عليه اي على المرتهن اكان الراهن
من في يده يتمكن من بيعه لا يباع اي لو قال الراهن وعني ابيع الراهن او فيك الدين
من ثمنه فليس على المرتهن ان يمكنه من ذلك ولا يجبهه اكم عليه ان حكم
الراهن الجبره الدائم الى ان يقضى الدين وليس للمرتهن الانتفاع بالرهان
بنفسه ولا اجاره ولا اعادة لغيره حتى لو كان عبدا او ابيه فليس له استخراجه
ولا ركوبها ولو كان دارا فليس له ان يسكنها الا ان يازن له المالك ولانه انما يملك
جبه لبيع الامن عن تجرد الراهن حقه وليكون عاجزا عن الجبره والحق عن
الانتفاع بملكه فيسارع وحيث لم يكن له ذلك فليس له تسليط غيره
عليه بذلك وبصيرته بذلك منعديا اي لو فعل المرتهن شيئا من هذه
الاعمال لم يبره منعديا فيضمن قيمته بالغية بالبلغت ولا يبطل به الرهن اي لا يبطل

رهن

حكم المهر بنده بتسوية المهرتين على المهرين بل يصير غاصبا واذا طلب المهرتين دينته من المهرين
 من في بلد العقد امر المهرتين باحضار المهرين لانه كان قبضته على سبيل الاستيفاء وانه هلاكه
 يتحقق ذلك والهلاك محتمل فلو امر المهرين باداء الدين يلزم تكهرا الاستيفاء و
 باحضاره ليضمحل ذلك الاحتمال فاذا حضره امر المهرين تسليم كل دينه او لا يتعين
 حقه في رد المهرين ثم يؤمر المهرين بتسليم المهرين تحقيقا للتسوية بينهما وكذا يؤمر المهرين
 باحضار المهرين لو طالبه اي المهرتين الرايين بالدين في غير بلد العقد واحال انه لم يكن
 له من حمل ومؤنة السوار والخاصة ونحوهما لان الاماكن كلها في حق التسليم مكانا
 واحدا فيما ليس له حمل ومؤنة فان كان له اي المهرين حمل ومؤنة والمسئلة حالها فله
 اي المهرتين ان يستوفي دينه بلا حضار المهرين لان الواجب عليه انما هو تسليم
 والنقل فيه زيادة ضرر وهو ما لم يلزم ذلك فلا يكلف به وكذا الحكم ان كان المهرين
 وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره اي باحضار المهرين لانه ليس في يده فلا قدرة له
 على احضاره اي وللمهرين فيها بين الصورتين تخليف المهرين على عدم هلاك
 المهرين او على تقدير هلاكه لا يجب قضاء الدين ولا يكلف ايضا المهرتين باحضار المهرين
 رهن باع المهرتين بامر الرايين له بذلك فباعه ولم يقبضه بعد حتى يقبضه لانه صاب
 دينا بالبيع بامر الرايين فصار مكان الرايين رهنه حال كونه دينا اما لو كان قبضه يكلف احضاره
 لقيام البذل معام المبدل ثم هذه الصورة حق القبض للمهرين سواء كانا استوفيا دينه
 او لم يكن استوفاه لانه وكيل والسحق في ترجع اليه والعاقبة هو الذي ينو الي قبض المهرين
 قوله ولا يكلف ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي قيمة تقديمه وتأخيرته
 الى اخصاره وتقديره ودية صاحب الهدية ما اخضر عبارته واحسنها في هذا المحل ان
 قوله ولو قضاها البعض فله ان يحبس كل الرايين حتى يستوفي البقية والمعنى ان المهرتين
 اذا قبض بعض الدين فلا يكلف بتسليم ما يقابل المقبوض من المهرين بل له ان يحبس
 الكل الى ان يستوفي جميع دينه ولو بقي منه درهم واحد مثلاً فاذا استوفى المهرتين
 دينه كمالا لم يتسلم المهرين له والمانع بوصول الحق الى مستحق فلو ملك الرايين
 في تلك الحالة استمة والرايين ما قضاها لانه صار مستوفيا عند هلاك القبض
 السابغ فكما الثاني استيفاء مكره فيجب رده وللمهرتين اي عليه ان يحفظ المهرين

بنفسه

بنفسه وزجته وولده وحامه الذي هو معه في عياله متعلق بالجميع والمراد بالولد البكرية
 والخدام المحرر الفاني بنفسه مائة او مائة وثمانين لانه في هذا الباب كونه
 العبرة بالنفقة فان حفظ بقية هم او ادعى عند سواهم ضمن كل قيمة ان يملك لان الايدي
 متفانوت في الحفظ والامانة والمالك لم يرض بحفظ الاجنبي فيضمن بل يضمن انما املا عند
 اي خيفة لا يضمن وعندهما يضمن وكذا الفهم كل قيمة المهرين ان تعدى فيه لان الامانة مقبوضة
 بالتعدي او جعل انما المهرين في حنصرة اليسرى او اليمنى لانه يستعمل كذلك معاودة
 والمهرتين غير ما فون له في الاستعمال فان جعل في اجمع غير ذلك فلا ضمان على عليه لان
 ذلك حفظ وليس باستعمال لان لا يلبس كذلك عارة اللهم الا ان
 كان في موضع يعنى ذلك او كان اللابس امرأه فانهم يغفلون ذلك
 وعليه اي على المهرتين مؤنة حفظ ورده الى يده او رد جرة كاجرة بيت حفظه و
 حافظه اي على المهرتين باحتياج اليه حفظ المهرين نحو اجرة البيت الذي يحفظه ان يحفظه
 بنفسه او باحد من املاكه سبوح انفا واحتياج الامر الى حافظ ومكان حفظ
 فيه لان ذلك لازم له وحيث لم يقدر عليه صالة فعلية الاثبات به نيابة وهذا اذا كانت
 قيمة المهرين مائة للدين فان كانت قيمة اكثر من الدين فقد حاد المصن بيان
 ذلك بقوله اما جعل الابن المهرين والمداواة والغداء من اجنبة فمنقسم على المهرين
 من المهرين والامانة منه يعني لو كان الدين الفاضل او قيمة عبد المهرين الفاضل مائة
 فابن او مرض او جنى جنابة فهو في يد المهرتين فثلث السجل الذي يعطى لمرأة وثلث قيمة الا
 دوية وجره الطبيب التي تحتاج اليها في مداوته وثلث ارشس الجنابة الذي يقضى به
 على الرايين والثلث من كل منها على المهرتين لان العبد لو ملك كان المضمون من
 قيمة اعني الذي يسقط بمقابلة الدين الفاضل ثلثا القيمة ومؤنة بتفقيته واصلا
 حقه على الرايين يعني ان المؤن التي بها يبقى الرايين حيا وتكفي سببا لصلاحة تلمزم
 المهرين لانها تتعلق بالمرقة وهي له والعياض باقى على ملكه والمنافع تعود اليه والعزم بحسب
 الفهم وتلك المؤن كالنفقة وهي الماء وكل المشرب والكسوة تابعة لها وهذا اذا
 كان المهرين رقيقا واجرة الراعي وانما لم يكره العليف امالانه واخر في النفقة او الكفلاء
 بذكر اجرة الراعي لانها لا تحصيل واجرة ظهر ولد المهرين لانها من النفقة فتلتزم من

والباقي الذي هو امانة في يد المهرتين
 خمسة مائة وهي ثلث القيمة

مهر

عليه سبح البستان وكسرى نهره وتلقب بخلة بالصلار راحته الزكري اناء
وما يحتاج الى ذلك من الشجر في بعض المواضع كالتين لانه لا تثمر بدون ذلك
احدا له اني قطع الثمر في وقت ادراكه والقيام بمصاحبه على العموم ولو اتفقت هذه اللفظ
يكفي لكنه فهد زيادة التوضيح فخصص علم وماداه انه مما اى نفقة على الرهن
راية او مرته مما وجب على صاحبه بلا امر من الاخر او من القاضي فهو يسرع منه
لا يرجع به على الاخر لان كلامهما له نوع اختصاص وملكيته به فلا يرجع بها النفقة على الغير
وبما القاضي يرجع به الى ما نفقة احد ما على الرهن بما القاضي له بذلك رجوع به على
الاخر ولم يذكر ما اذا نفقة بما الاخر لانه حينئذ يكون كالملاك عن الاخر فيرجع به من غير خلاف
واما اذا نفقة بما القاضي فقط في الظاهر انه يرجع به على الاخر لان ولاية القاضي عامة
فامر يوم مقام امر الاخر وعن امام ابي حنيفة انه لا يرجع ايضا ان كان صاحبه حاضرا
ولو كان بما القاضي ووجهه انه لا ضرورة حينئذ بخلاف ما اذا لم يكن الاخر حاضرا
فانه حينئذ يكون امر القاضي قائما مقام امره وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين
باب لا يجوز ارتهاؤه اخذه رهنه والرهان به الى الرهن بذلك الشيء وما لا يجوز
منها لا يصح رهن المشاع الا في التبعية بعد احوال كما حق في الهدياة وغيرها
لان عبارة المشايخ مختلفة فيه قال بعضهم هو باطل وهو اختيار الكوفي وقال
بعضهم هو فاسد ذكره علماء الدين الاسبيجاني في شرح الكافي وثمره الاختلاف
اللزوم بالقبض وعدمه وعند الشافعي ومالك ويجوز اذا وضع الكل عند المرتهن
كما اذا رهن نصف العبد او الدار مثلا وسلبه بناء على انه ملكه فله ان يتصرف فيه كما
يشاء ولنا فيه وجهان احدهما بانها باعبار حكم الرهن وهو شئبوت الاستيفاء
بداوتها باعتبار موجهة وهو الحبس الدائم لا جلا الاستيثاق والشيوع ما
نع عنهما بالنظر الى المهاداة فصارت كما اذا قال رهنك يوما فلا يجوز رهن مشاع
لا يحتمل القسمة او كمان من الشريك فهو كذلك ايضا لما أخر الحكم عن العقد
وهو غير جائز لانه لم يشترط الامقبوض بالنص ولا قبض بدوي تخمينه للمقبوض وتعيينه ولو
طرا الشيوع على الرهن فقد في رواية الاصل لان البقاء حكم الابتداء كالمشاع حيث
لم يكن رهن المشاع جائز في الابتداء كان عروض الشيوع في البقاء مفدا كالمرة

للمصاهرة

للمصاهرة في باب الكفاح خلافا لابي يوسف لان عنده من مفدا ان حكم البقاء سهل
من حكم الابتداء فاشبه الهبة والاول اصح ولا يجوز رهن الثمر على الشجر بدون الشجر
ولا الذراع في الارض بدونها اي بدون الارض لما قرأه لابدان يكون مفدا غير او عن
ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز ولا يجوز رهن الشجر والارض حال كونهما
نهما مشغولين بالثمر والذراع لان المرهون متصل بما هو ليس بثمر فهو خلفه
فكان في معنى الشافعي وكذلك لو رهن الارض عليه من الثمر لان الاتصال قائم بين
الطرفين ولا يمكن قبض المرهون وحده ولو رهن الشجر بمواضعها او لدارها فتمت
من الابنية والامتعة جار لان هذه مجاورة لا تستغل والمجاورة لا تمنع النجاسة
ولا يجوز رهن الحجر والمدر واما الولد والمكاتب لان حكم الرهن ثبوت بالاستيفاء
ولا يمكن الاستيفاء من مولا لعدم المالكية في الحجر لقيام المانع في الباقى
ولا يجوز الرهن ايضا بالامانات كالأوداع والغاري واموال الشركة
والمنزلة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون ولا ضمان في الامانات
اذ لا يتحقق استيفاء الدين منها وانما اعاد كلمة لان ما سبق لبيان
ما لا يصح الرهن بمكان بلية ولا يصح الرهن بالدرك وهو ضمان الثمر عند استيفائه
المبيع صورته باع شيئا وسلم الى المشتري وقبض ثمنها فحالف المشتري
الاستحقاق فاخذ من البائع رهنا بالثمن قبل الدرك فانه باطل لا يمكن
جنس الرهن واذا ملك عنده كان امانة حتى يدفع بجميع الثمن
عند استحقاق المبيع ولا يجوز الرهن بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البائع
يعني اذ باع شيئا ولم يقبض المشتري من البائع بالمبيع رهن لا يصح لان
المبيع ليس بمضمون حتى اذا ملك المبيع في يده لم يضمن البائع شيئا ولكنه
يسقط الثمن عن المشتري وهو حق البائع فلا يصح الرهن به ولا بالكفالة
بالنفس ولا بالقصص في النفس ومادونهما الى لا يجوز اعطاء الكفيل بالنفس
رهنا للمكفول له لان اللازم عليه احضار المكفول عنده ولا يمكن استيفاء
وه من الرهن فكان باطلا وكذلك من وجب عليه القصاص في نفس
لا يصح اعطاؤه رهنا بنفسه لتعذر الاستيفاء ومن هذا القبيل من وجب

عليه القصد اصر في بعض احواله لا يجوز ان يجره الرهن به ولا يقال نعم في الكتابية بخار
 الدية والارشاد ذلك ولا يجوز الارهاق لان ذلك خطر قد يكون والا
 صور الشريعة لا يصح بناؤها على مثل ذلك بخلاف ما اذا كانت الجنابة
 خطاء لان استيفاء الارشاد من الرهن ممكن فيصح حينئذ بخلاف ما لو وقع
 الصالح عن القصاص بما لا يمكن الاستيفاء حيث تغيب البدل ولا يصح الرهن
 باجرة الشايحة وهي التي بالشفعة بان يأخذ الشفيع من المشتري رهنا بتسليم
 المشفوع لانه غير مضمون على المشتري ولا يصح الرهن باجرة الشايحة وهي التي تنوح على
 المولى والشفيع التي التي تغني للناس في اللزائم لانها ليست بحج واجب فلو رهن بها
 فضاخ الرهن لم يكن مضمونا لانه لا يقابل به شيء مضمون ولا يصح الرهن بالعبد الجاني او العبد
 لانه غير مضمون على المولى حتى لو ملكه سواء كان ذلك لا يجب عليه شيء ولا يجوز للمسلم
 رهن الخمر ولا رهنها سواء اكلها ذلك من مسلم او من غير المسلمين لانها لا تستوفى منها من المسلم
 لعدم صحة ملكة لها ولا يضمن له رهنها ولو زمتها الى لور من المسلم خربدس او غيره فهلك
 عند الرهن ملكته تجارتا ولا يسقط دين المسلم بمقابلتها سواء كان الرهن مسلما
 او زمتا بنا على انه رهن مالى ليس بحال في حقه فلا يضمن له ويضمنها ما لو ارهنها من
 زنى او لور من الذي خربدس مسلم بدين له عليه فهلك او استهلكها ضمنها للزنى
 وسقط الدين ان كان مالى او قيمتها او قل وان كان اكثر رجع بالباقي على الذي فالحاصل
 ان المسلم يضمن الخمر للزنى كما اذا غصبها منه والذي لا يضمنها للمسلم كما لو غصبها منه
 قوله ويصح الرهن بدين ولو موعودا يأخذه الرهن فيما بعد او في المصنف بقوله بان رهن
 يعرف منه كذا يعني قال الرهن لاخر خذ هذا الثوب ثم انه لم يعطه العشرة بعد فلو ملك
 الثوب في يد الرهن فانه يملك يملك الرهن لزمه اي الذي الرهن دفع ما وعد به
 العشرة وان كانت مثل قيمته او اقل التي كانت قيمة الثوب اليها لك عشرة او اكثر
 يلزم دفع عشرة درهم الى الرهن لانه على تقدير التساوى يذهب بالعشرة وعلى تقدير
 الزيادة يملك الاقل ويكون الزيادة مائة كما في الرهن الحقيقي وهذا لان الموعود جعل كالموجود
 باعتبار الحاجة ولانه مقبوض بحجته الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيعطى له حكمه كالمقبوض
 على سوا الشراء ويصح الرهن برأس مال المسلم ومن الصرف وبالمسلم فيه

يعني

يعني لو قال رب المسلم المسلم العبد بعد العقد المسلم خذ هذا الشيء رهننا عندك كذا
 ان ان يملك بدين رأس مال صحيح الرهن وكذا لو قال العبد في لمن اعطاه رهننا عندك خذ
 هذا الرهن الى ان يملك بالدين او على العكس صحيح الرهن في الصورتين وصار
 ذلك الشيء رهننا دفع فاجله لكن قبض راس مال المسلم والتقابض في الصرف
 من الجانبين شرط في المجلس فان فتره فقبله بطل السلم والعرف ثم اشار
 الى منظر فائدة جواز الرهن بالاشياء المذكورة بالفاء فقال فان ملك الرهن المذ
 كور في الصرف او السلم في المجلس العقد فقد استولى له رهن ما كان اخذ الرهن
 لاجله حكما ولما من الاستيفاء حكما قبض راس مال المسلم في الصورة الاولى
 سقطه عن الرهن يملك الرهن كما في الدين فصار كانه قبض راس مال السلم
 في الصورة الاولى وبذلك الصرف في الثانية وان اقره فالى رب السلم والمسلم اليه
 والمتصار فان قبل النقد والهلاك اي قبل يعطى الرهن ما وضع الرهن لاجله وقبل
 ان يملك الرهن في يد الرهن بطل العقد في الصرف والسلم لان التقابض شرط
 في المجلس قبل الفتره فكان حكم الرهن موقوف على المجلس وبفواته فالتقابض
 حقيقة وحكما ثم ان كان الرهن باقيا استرده صاحبه وان ملكه في يد الاخذ فغير
 صنعه يملك بشيء لانه قبضه باذن مالكه فهو في حكم الامانة والرهن بالمسلم
 والرهن بدين يبدله الى راس المال اذا صح يعني اذا كان الشيء مرسونا عند رب
 السلم لاجل السلم فيه ثم تقاسم في عقد السلم فهو رهن بدين بدين السلم
 ان يجلس الرهن لقبض راس المال ويملك بعد الفسخ يملك بالاصل
 الهلاك الاول مبتدأ والهلاك الثاني خبره يعني لو ملك الرهن بعد التفاسخ
 يملك بالطعام المسلم فيه فعلى الرهن ان يعطى مثل الطعام الذي كان على السلم
 اليه وياخذ راس ماله ويصح الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها ومعنى
 كونها مضمونة بنفسها ما ذكره بقوله اي بالمثل او القيمة فان المثل في التلبيات
 والقيمة في القيميات لما قام مقام الشيء اطلق عليه النفس كما بهما والعين
 كما في الهداية ثم مثل لها بقوله كالمقصور والمراد بدل الخلع وبدل العلم عن
 دم كذا يعني لو غصب من اخر عبدا ورهن به عند المقصوب منه ثم اوفى

انزله على ثوب معين ورهن عنده ما به سوارا او خنطت منه على عند ورهنت
عنده به جارية او ضاح القاتل عند اولياء المتوفى على عبده ورهن عندهم به فصح
الرهن في الجميع ذلك ما مر من الرهن للاستيفاء والاسبقية وهذه
اعيان المذكورة التي تقع الرهن لاجلها فتقر فيها الضمان لانها ان كانت
قائمة وجب تسليمها وان ملكت تجب قيمتها فهي مضمونة على كل حال فصح
الرهن بها ويصح الرهن ايضا ببدل الصلح عن الكار ان اقر المدعي بعدم الدين صورة
رجل او على رجل الف درهم مثلا فجد المدعي عليه وذلك فصالح المدعي عليه على
ثمنه مائة واعطاه رهنه مائة درهم فملك الرهن ثم تصا
وقان لادين فان على المثلين قيمة الرهن للرهن لان الارتمان حصل بدس مضمون على
الظاهر من حيث الظاهر فانها لو اختصما الى القاضي قبل ان يتصادقا على مائة تصادقا
عليه فان القاضي يحكم على المدعي عليه ايفاء الخمسة مائة ولو رهن الاب لدينه عند
طفله جاز وكذا الوصي لو رهن عبد الصبي الذي هو وصي عليه جاز وذلك لانها
بملكه ابداع مال الصغير فيملكه رهنه بل هذا نظره وانفع لما له لان المرتهن يخاف من
الفقر امة وضياح حقه فيجهد في حفظ الرهن وصيانته عن التلف بخلاف
المودع وايضا اذا ملك الرهن يملك مضمونا والودعة امانة فهلك كسجنا
وعن ابي يوسف وزفر والشافعي ان ذلك لا يجوز لاعتن الاب ولا عن الوصي
وهو القياس اعتبار الحقيقة الايفاء وجه الظاهر وهو الاستحسان ان في
حقيقة الايفاء ازالة ملك الصغير من غير عوض يقابل في الحال وفيما نحن فيه نصب
الحفاظ لما له ناجر امع بقاء ملكه فوضع الفرض واذا صح رهنها عبد الصبي بد
رهنها فان ملك الرهن عند المرتهن يصير مستوفيا لدينه ويصير الاب والوصي
مستوفيا لدينه بما للصبي ولزمها مثل ما سقط به من دينها للصبي
بدلا عبده الرهن لكانت كانهما اشترت به بذلك المبلغ وكذا الوسيط المرتهن
او العدل على بيعه واستيفاء الدين منه لانه توكيل بالبيع وبما يملكه فان
الاب او الوصي اذا باع مال الصبي من غير ثمن فصح جاز تقع المقاصدة ويضمن للصبي
عند ابي حنيفة ومحمد وعبد ابي يوسف لا تقع المقاصدة ولو رهن الاب اي لو

رهن الاب عبد طفله من نفسه او من ابن عليه صح والاصل ان الاب
بملك التصرف في مال ولده الصغير فيشتري له ما يحتاج اليه ويبيع في
بيعه مصلحته له ولانا ملك البيع والشراء ملك ما يعود اليه ولا يتعلق بها من
القبض والتبليم واخذ الرهن واعطائه ولا فرق في ذلك بين ان يكون العقد مع
اجنبي او مع نفسه او مع صغير له اخر له او مع عبده المأذون لانه لو فرض شفقة
نزل منه لانه شخصين او قيمة عبارة مقام عبارة بين فيسوى طرف العقد
الرهن من ابنه الصغير الاخر ومن عبده التاجر الذي ليس بملكيون بمنزلة
الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير وابيه وعبده المديون لانه لا ولاية له
عليهم فلا يصح رهنه منهم بخلاف الوصي فانه وكيل محض وهو قاصر الشقة
فلا يعدل عن الحقيقة في حقه كما قاله بالاب اذ لا ضرورة ولا مقتضى فلا يتولى
طرف في العقد في الرهن كما لا يتولى بها في البيع وان استدان الوصي شيئا او طعاما
ورهن به متبايعه صح اي لو اشترى الوصي لليتيم قد حاضره في الرهن بما اشترى
متا عا لليتيم جاز لان الاستدانة جارية للحاجة والرهن يقع ايفاء للمودع فيجوز
ليس للطفل اذ ابلغ نقض الرهن في شيء من ذلك مالم يقض الدين بعينه لو
رهن الاب او الوصي متبايعا للصغير فاذا ركن فليس له ان يوده لانه
وقع لازما من جانبه اذ تصرف فيها بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ لعبا
مقامه ولو رهن شيئا بتمن خيل فظهر حرا او بتمن خيل فظهر حرا او بتمن كنية فظهر
ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدس واجب ظاهرا فهو مقبوض على حقيقة
ذلك الشيء وجاز رهن حصة الضمان والمقبوض على جهة شيء كالمقبوض
على حقيقة ذلك الشيء وجاز رهن الذهب والفضة والدرهم والدنانير
وكل مكيل وموزون لان كلامه من ذلك يتحقق الاستيفاء منه فكان محلا لله
رهن فان رهنه اي هذه المذكورات بجنسها كمالذهب كالدنانير و
الفضة بالدرهم والحلقة بمثلها والزيت والعسل مثلا كل مثله فملكها
بمثلها من الدين ولا يغيره لوجوده عند ابي حنيفة لانه سقط هذا الاعتبار عند
المقابلة بالجنس فصار مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما

للشئ في كونه صح
شئ لليتيم مما يحتاج اليه في بقية ولم يكن صح

ملكها بغيرها ان حالقت وزنها بان كان الرهن اقل اكره مما هو مرتين به
 وعلى تقدير التناهي ملك الرهن بالدين وان خلتا في وجوده والرد اولا ان الا
 موال الوبيرة اذا قبلت بغيرها سقط اعتبار الجوده والرد اوده فيها
 فتضمن خلاف الجنس وهو ان يضمن الذيب بالفتنة والعكس
 والمكيل والموزون بالدرهم اولدنا نيسر وهذا على تقدير عدم وجوده مثل الرها
 لك والا فالواجب التضمن بالمثل لانه بدل الرها لك صورة ومعه وقال
 ابي يوسف ومحمد بغير المرتين مثله ان كان له مثل قيمته ان لم يكن له مثل
 من غيره جنسه ومن شترى على ان يعطى بالثمن رهنه بعينه قوله شترى
 يجوز ان يكون بمعنى ابتاع ويجوز ان يكون بمعنى باع وعلى الاول يكون بمعنى
 قوله يعطى بصفته المعلوم على ان يكون بصفته المجهول كما لا يخفى او كصفته بعينه
 صح استحقاق القياس عدم الجواز لانه شرط مقتضى العقد وفيه
 نفع لاحد المتعاقدين ومثله يفد البيع في جمع على موضوعه بالنقص منه
 فلما يجوز وجه الاستحقاق ان شرط ملائم للعقد لان الكفالة
 والرهن للاستيثاق فهو لو لم يوجب العقد فيصح بهذا الاعتبار
 ثم ان كان الرهن معينا والكفيل حاضرا في المحاسن صح العقد والالو اتمه
 فاقبل المحذور والتعيين فسد بطل الشرط لذلك فان امتنع عن
 اعطائه لا يجبر الى شترى شيئا بشرط اعطاء الرهن ثم ان يعطيه
 لم يجبر على ذلك لان الرهن عقد تبرع من جانب الرهن ولا يجبر في
 التبرعات ويجوز للبائع حينئذ فسخ البيع لاعطاء الرهن وصرف
 مرغوب وحيث فاته كان البائع مخيرا بين برضى بترك الرهن او فسخ
 البيع لانه اعتمده فلم يكن راضيا بدونه الا ان وقع المشتري الثمن دفعا حالا
 الى في الحال المقصود او دفع قيمة الرهن المشروط رهنه الى البائع
 لقيام القيمة مقام صاحبها فيه ترفع ضمنه البائع بذلك فلا يبقى
 له حق الفسخ لان يد الاستيفاء تثبت بذلك معني وان لم تثبت
 صورة الاعتبار للعاني ومن شترى شيئا وقال لبائع امسك هذا

ويجعل رهنه مكان الرها لك صح

حتى اعطى الثمن فهو اى الشئ المشتري رهنه عند ابي حنيفة وعند ابي ابو
 سفيان هو ودعته يعني امانته ورفعه مع ابي يوسف وقول محمد مضطرب
 ولهذا لم يذكر قال الفقهاء ابو الليث في شرح الجامع الصغير وقال ابو يوسف
 في الامالي ان اعطاه ثوبا وقال امسك هذا حتى اعطاك مالك قال
 ابا حنيفة قال يورين وقال ابو يوسف لا يكره رهنه وهو ودعته
 انتهى وذلك لان قوله امسك بدنيك او مالك فانه يكون حينئذ قد
 عين الرهنية بحكم مقابلته بالدين ولا يبي حنيفة انه لما اتمم ملكه الى
 اعطاء الثمن فقد عين جهته الرهنية لان معناه انجنس الى وقت الا
 بقاء وليس معنى الرهن الا اتمم الاعطاء في العقود للمعاني وان اختلف
 الالفاظ واعلم ان اطلاق المص بقوله امسك هذا بدل على ان المثار اليه
 يجوز ان يكون المبيع وان يكون شيئا اخر غير يورين وتقييد عبارة الامالي
 بقوله ان اعطاه ثوبا وتبعه صاحب الهداية بدل على انه غيره اللهم
 الا ان يقال قيده ليفهم منه انه يجوز ذلك كما بعد القبض واما قبل
 القبض فلا يجوز رهنه لانه في ضمان البائع بعد فلا يصح ارتها نه طه
 فليتأمل ولورين عبد بن القاسم اخذ احدهما بقضاء حصته من
 الدين الذي سحى مرهونان به كالبائع وفي بعض النسخ كالبائع ماله
 اولى من الاولى يعني كما اذا باع شيئا والبائع في يد البائع فتعد المشتري
 بعض الثمن واراد ان ياخذ بعض المبيع لا يملك ذلك وكذلك في الرهن
 لان كلا وكل جزء من الرهن محبوس بالدين اى بكل جزءه مبالغة في حمل الرهن
 على قضاء الدين ولورين عينا واحدا عند رجلين يدين كل واحد منهما
 عليه صح وكلها الى كل العين المذكورة رهن لكل منهما لان الرهن اضيف
 الى العين بنجامها في حقيقة واحدة في موجب ذلك صيرورتها تحبته
 بالدين ولا مبالغة لوصف بالتجدي نصارت مجردة بكل واحد من الدينين
 والمضموم على كل منهما حصة ونية يعني لو ملكت العين المرهونة عند
 عدل او يئته ي جنسها يضمن كل واحد من المرتين ما يخص دينه فيتمها لان

الاستيفاء

لان الاستيفاء بثمنه امان يعنى الرهن لا يرد منه عند عدل
 او بغير اضيق يكونها عند احدنا واللايتها انما كان ثباتا في حفظها
 فكل منهما في نوبته كاعدل في حق الاخر وسبقا في حكمه في باب ان
 الله تعالى فان قضى الرهن بين اثنين فكلها اى جميع العينين رهن عند
 الاخر حتى يستوفى دينه لان جميعها رهن في يد كل منهما من غير تفرق
 ولورهن اثنان متاعا بدين عليهما من واحد صح من يهنا بمعنى اللام
 التي تفيد الاختصاص نحو باع كذا من فلان وزوج ابنته من فلان اى لو
 رهن رجلان بدين عليهما لرجل دينا واحدا مشتهرا بينهما جاز والرهن
 رهن بكل الدين وله ان يمسكه اى للرهن اى بمسكه ذلك حتى
 يستوفى جميع حقه منهما لان القبض وهو قوله حصل في الكل من غير
 شيوخ ثم انه فرج على هذه المسئلة اخرى وهي قوله ولو ادا
 على كل من اثنين ان يدا رهن هذا الشيء منه وقبضه بغير رهن
 عليه بطل بغير ما بينهما اى ان ادعى اثنان على ثالث فقال كل
 واحد منهما في عواده ان هذا المدة على عليه رهن عندى عبده بهذا
 قبضت منه واقام كل منهما البينة على وقوع مدعاه تهافتا ولا
 يعمل بها ولا باحد بما لان كل منهما اثبت ببينته انه رهنه كل العبد
 ولا وجه الى القبض بطل لو ادا لكل منهما بالكل لان الشيء الواحد لا يتجزأ
 ان يكون كله رهن لهذا وكله رهن لذلك في حالة واحدة ولا الى
 القضاء لكل واحد منهما بالنصف لانه يؤدى الى الشيوخ فتعذر
 العمل بهما وتعين التهاثر والبطالان ولو بعد موت الرهن قبل
 اى لو ادعى ذلك على الوجه المذكور بعد موت الرهن قبلت
 البينة وان حكم بكون الرهن مع كل منهما وببطل كل منهما نصف
 رهن بحقه معناه اذا كان الرهن في ايديهما وهذا قول ابي حنيفة و
 محمد وهو استحسن وفي القياس هذا البطل واليه ذهب
 ابي يوسف لان الجنس للاستيفاء حكم اصلى لعقد الرهن فيكون

القضا به قضيا يعقد الرهن لا يرد له ذاته وانما يرد الحكم في حالة
 الحيوة الجنس والشيوع بغيره وحكمه بعد المات الاستيفاء
 بالبيع في الدين والشيوع لا يضره بالبيع يوضع على يد عدل سمي
 به بعد الستة في زعم الراهن والمرتهن وقوله يوضع يجوز ان يكون
 حالا او صفية ولو اتفقا اى الرهن والمرتهن على وضع الرهن
 عند رجل عدل غير المرتهن صح بالاتفاق عليه خلافا لما لك
 ويتم بقبض العدل وكانت يده عليه كيد المرتهن والمرتهن و
 نزل منزلة الشخص تحقيقا لما هو المقصود من الرهن ليس
 لاحد مما اى الراهن او المرتهن اخذه اى الرهن منه اى من العدل
 بل رضى الاخر لتعلق حق كل منهما به من وجه ولا يمكن احدهما ابطال
 حق الاخر ويضمن العدل الرهن بدفعه الى احد بما اى لو دفعه الى
 الراهن او المرتهن بغير رضى الاخر كان ضامنا لان مودع الراهن في حق
 العين ومودع المرتهن في حق المالينة وكل منهما اجنبى وملاكه في يده
 على المرتهن الاخر والمودع يضمن اذا وقع الوديعة الى اجنبى وملاكه
 في يده على المرتهن اى لو ملك الرهن في يد العدل سقط الدين
 كمقد بلينة كما لو ملك في يد المرتهن لان يعدل في حق المالينة يد المرتهن
 وهي مضمونة فان كل من الراهن العدل او المرتهن اخبر بما بيعه
 الى بيع الرهن عند حلول اجل الدين صح ذلك التوكيل لانه لو
 كسل بيع ماله والوكالة مما يقبل الاضافة الى المستقبل
 فان شرط الوكالة المذكورة في عقد الرهن صح ذلك الشرط
 ولا ينعزل الوكيل بالنعزل اى بعزل الراهن اياه ولا ينعزل الو
 كسل بالنعزل اى بعزل الراهن اياه ولا ينعزل بموت الراهن
 او المرتهن لان هذه الوكالة لما شرطت في عقد الرهن
 صارت وصفا من اوصافه وحقا من حقوقه فلا تنفك عنه
 وله اى لو كسل ببيعته اى الراهن بغيبته ورثة اى الراهن بعد موته

وجه الاستحسان ان العقد لا يرد
 لذاته وانما يرد حكمه وحكمه في حالة صح

كما يبيعه حال حيوته بنصيبه وتلك الوكالة المذكورة بموت
 الوكيل ولا يقوم وصيه ولا وارثه مقامه لان الوكالة لا يجبري
 فيها الارثه ولان الموكل انما رضي بزيادة غيره ولو كلفه الى لو وكل المهر
 العدل او غيره بالبيع مطلقا من غير تقييد بالنقد ملك الوكيل
 بيعه بالنقد او البسه ولو وكل ابتداء بالبيع نقد لا يجوز
 له ان يبيع بغيره وعلى تقدير الاطلاق فلو نهاه بعده عن بيعه
 بغيره لا ينعته نهيه لانه لازم باصله فكذا بوصفه بالاطلاق واللا
 زم لا يجوز ان يفكاه عن ملزمه فلا يعمل النهي فيما بعد ولا يجوز بيع
 المهر من ولا المهر من المهر من بلارضي الاخر لان لكل منهما حقا
 في المهر من المهر من حوق الملك والمهر من حوق الاستيفاء فان
 حل الاجل والمهر من غائب والى الوكيل الذي في يده المهر من ان
 يبيعه اجير الوكيل على بيعه اي يلزمه الحاكم بان يبيع المهر من ولو
 دى الدين الى المهر من اذا طلبه وكيفية الاجبار ان يجبه القا
 ضي ابا لبيعه فان لم يجد اجنسه ابا ما فالفاضي يبيع عليه ولا
 يفد البيع بهذا الاجبار كجوع فصار كالا اجبارا كما يجبر
 الوكيل بالخصوصية عليها اي على الخصوصية عند غيبته مو
 كله يعني اذا كانت الوكالة بالخصوصية وطلب الخصم غائب
 الموكل فان الوكيل يجبه على الخصوصية اذا طلب الخصم ذلك
 احسن ازا عن نوا الحق وكذا يجبه الوكيل على بيعه لو شرطت الو
 كالة بعد عقد المهر من في الاصح يعني اذا شرط الوكيل بعد
 عقد المهر من قبل لا يجبه في ظاهر الرواية لان رضي المهر من بالمر
 من قد تم بدونه وهذا الوكيل مستأنف ليس في ضمن العقد
 لازم وعن ابي يوسف ان الوكيل على البيع بعد المهر من مباح
 باصل العقد فيصير كالمشرط فيه وقال فخر الاسلام بهذه الرواية
 اصح لان محمد اطلق الجواب في الجامع الصغير وفي الاصل لم يفصل

بين ان كسب البتة مشتهر وطا في عقد المهر من او غير مشتهر وط
 وهذا يدل على انه يجبه على بيعه في الحالين فان باعته اي المهر من
 العدل حتى يخرج من المهر من فممنوع من مقامه فان لم يقص
 بعد لقيامه مقام ما كان مقبوضا ولما كان له المهر من ليقا
 عقد المهر من في الثمن لقيامه مقام البيع الموهو فان اوفاه بغير
 ان العدل بعد ما باع المهر من لو ادا في المهر من دينه بغيره فالحق
 المهر من اي ظهر له مستحقا وحكم له به وكان حينئذ بالكلية مستحق
 ان يضمن المهر من لانه غاصب في حقه ويصح البيع والعقب يعني ان
 المهر من اذا ضمن صار له من ملكا فبين انه من ملكا نفه
 وكل العدل بيعه وقضاء دينه منه وكلاهما جائز في الملك
 وقوله او العدل عطف على المهر من الى للمستحق ان يضمن العدل
 لانه بالبيع والتسليم الى المشتري صار متعددا بمنته له عاصبه
 الغاصب ثم العدل اذا ضمن للمستحق فهو بالخيار ان شاء ضمن
 المهر من اي زجع عليه بقيمة المهر من لانه وكيل من حيث له عمل له فزجع
 عليه بما طفق من العدة وتصحان اي وفي هذا الوجه ينفذ البيع الذي
 صدر من العدل ويصح قضاء دينه المهر من بضمن المهر من والقضاء المهر من
 اياه لانه بالضمان صار ملكا للمهر من فيصح تصرفه فيه ويصح كس فضي دينه غير
 ماله ملك نفسه وقوله او المهر من عطف على المهر من ايضا اي وللعدل
 ان يضمن المهر من ما ضمنه للمستحق المعنى تضمنه اي بضمن المهر من لانه تبين
 ان المهر من قبض ذلك من العدل بغير حق لانه لا ملكه باداء الضمان وبالله
 كان ثمته بدل ملك وهو اي الثمن له اي للعدل ويطلق القبض اي لا يصير المهر من
 قابضا ماله على المهر من لان العدل انما دفع ذلك الثمن اليه على تقدير انه ملك
 المهر من فلما ظهر له انه ملك نفسه لم يملكه ارضا با اداءه للغير عن دين
 الغير فله ان يستعفه من المهر من واذا كان ذلك بطل الاقتضاء وبغير
 الدين فانما يرجع للمهر من على المهر من بدونه هذا كله اذا كان المهر من حال الاستحقاق

اي الثمن صح

هذا هو الحق في الرهن
بما لا يخفى على من
عقله سليم

معدود ما كان الرهن قائما في يد المشتري بعد ما باع كونه وجدة ورجع
المشتري على العدل بمنه لانه هو العاقد فيكون حقوق العقدين وهذا
من حقوقه حيث وجب بالبيع انما قد كادى الثمن ليعلم له البيع وادلمرسم
له فله ان يرجع بما اداه ثم يرجع هو الى العدل على الرهن به الى اتمنه يعني اذا رجع
المشتري على العدل فالعدل باختياره ان شاء رجع على الرهن لانه هو الذي
ادخله في العهدة بتوكيده في عليه فله ان يرجع على المشتري اذا رجع العدل على
الرهن بما اداى الى الرهن من قبض الرهن الثمن وسلم له المقبوض من حصوله من مالكيه الى
مستحق وحصول مثله عوضا عنه قوله على الرهن على قوله على الرهن اي وان شاء
العدل يرجع على الرهن من ثمن الرهن ثم يرجع الرهن على الرهن بدسج لانه اذا قبض
العقد في الرهن بالاستحقاق بطل الثمن والرهن انما كان قبضه على الثمن الرهن الذي كان
حقه متعلق به واذا بطل ذلك الاعتبار وجب نقضه وبطلان قبضه ضرورة وجوده في الدين
كما كان في بيع الرهن وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن والمسئلة بحالها في العدل
من العهدة لا يعود الى الرهن بحال وهذا قال المص يرجع به العدل على الرهن فقط قبض الرهن
ثمنه او لم يقبض كما في الوكالة المفردة عن الرهن اذا باع الوكيل الرهن ودفع الثمن الى من
امره الموكول بالبيع اليه ثم تحققت عهدة لا يرجع به الوكيل على القابض بخلاف الوكالة المشروطة
في العقد لانها انما شرطت بطلت الرهن لانه قد حقه في الرهن فيكون البيع لاجله وكذا متعلق
به فيجوز عهدة العهدة اليه وان ملك الرهن عند الرهن ثم استحق
بعضه المجهول اي ظهر له مستحق وحكم له به فللمستحق ان يضم الرهن
فيمتد اي قيمة الرهن لانه ظهر كونه عاصبا بالنسبة الى المستحق ويضم الرهن
فيا لدينه لا الرهن صار مالكا للرهن بسبب الضمان فصح الايجاب وان يضم الرهن
اي والمستحق ايضا يضم الرهن قيمة الرهن لانه مستعد في حقه بالقبض
كما ان الرهن كان مستعدا بالتسليم الى الوكيل ليرجع للرهن بها واد
ينه على الرهن كان مستعدا بالتسليم اي لو ان المستحق ضمن
الرهن الرهن فالرهن يرجع على الرهن بما ضمن من قيمة الرهن وبدينه
ايضا اما رجوعه بالدين فلان اقتضاؤه فيعود حقه كما كان

باب التصرف في الرهن وجبايته ان الرهن والجناية عليه
عقد هذا الباب لبيان احكام تصرف الرهن فيه فقال بيع
الرهن الرهن موقوف على اجازة المرهن اياه لتغلق حقه به
فيتوقف على اجازته او قضاء دينه بان يعطى الراهن المرهن
ماله عليه من الدين الذي كان الرهن محبوسا به وكذلك لو ائزاه
منه او جعله مهرا او بدل خلع ونحو ذلك ولو عثر بالسقوط مكان
القضاء كان اشمل والظهير في قوله دينه يجوز ان يعود الى
المرتهن باعتبار كونه دانيا والى الراهن باعتبار كونه مديونا
فان اجاز المرهن البيع نفذ وصار ثمنه رهنا مكانه لان البيع
اذا نفذ باجازة المرتهن ينتقل حقه الى بدله وان لم يجز اي لو
لم يجز المرتهن بيع الراهن وفسخ اي المرتهن البيع بنفسه انفسخ
في رواية وهو القياس حتى لو ان الراهن افتركه بعد ذلك فليس
للمشتري عليه سبيل لان حق المرتهن فيه بمنزلة الملك فصار
كفسخ المالك البيع اذا كان فاسدا والاستحسان انه لا يفسخ وانما
قال في الاصح لان وجه الاستحسان فيه اقوى من القياس لان ثبوت
حق التصرف للمرتهن انما هو باعتبار صيانة حقه وفسخ بيع الراهن
ليس من هذا القبيل لان حقه في الحبس قائم لم يبطل بعقد البيع
فهو موقوف ولا يحتاج الى صيانة فان قيل اذا لم يفسخ البيع
يتضرر المشتري ببقاءه موقوفا ولا يحتاج وربما يكون قد وقع
التمن الى الراهن او قابضه بدين كان له عليه والضرر مدفوع بنص
الشارع فلنا قد بينه المص بقوله فان شاء المشتري صبر الى ان يفك
الرهن ثم يقبضه من البائع او رفع الامر الى القاضي ليفسخه
ليفسخه اما الاول فلان المانع على شرف الزوال كما اذا حبس البائع
المبيع لقبض الثمن واما الثاني فلغوات القدرة على التسليم القاضي له
ولاية الفسخ دفعا للضرر وهذا كما لو ابق العبد المبيع قبل ان يقبضه المشتري

فانه يخبر وصح عقد الراهن يعني عبد الرهن يعني بلا اجازة المرتهن
وتدبير المرتهن وتدبيره اي جعل الراهن اياه مدبرا او استبداده
اي صح استبداده الراهن جارية المرهونة والتذكير باعتبار لفظة الرهن
وانما صح هذه التصرفات لصدد ورها عن الاصل ووقوعها في محل
فبطل الرهن لغوات محل فان كان الراهن موسرا طوب بدنية الذبح
كان العبد رهنا به ان كان حالا او يؤمر باذنه كما في سائر الديون
الحالة واخذت قيمة الرهن منه فجعلت رهنا مكانه اي
مكان العبد الذي اعتقه لو كان الدين مؤجلا حتى محل الدين
لتحقق سبب الضمان وان كان الراهن معسرا والمثله بحالها
سعى العبد المعتق في الاقل من قيمة ومن الدين وقضى بذلك الدين
لانه لما نذر وصول المرتهن الى حقه من جهة الرهن فغيب الرجوع على
من انتفع بنصفه وهو العبد وكيفيته ذلك ان ننظر الى قيمة العبد يوم
العتق وقيمة يوم الرهن والى الدين فيستسعى في الاقل منهما او خرج
المعتق به اي بما سعى على سيده اذا ايسر امائه يسعي في الاقل من قيمته
ومن الدين فلا نه اذا كان الدين اقل من قيمة الرهن فلا نه لاحقه
حق للمرتهن الا فيه والزائد للراهن واذا كان الامر بالعكس
لم يسلم للعبد من ذلك فلا يضمن ما لا يسلم له وامانه يرجع الى سيده
بما سعى فيه فلا نه قضى عنه دينه جبر بحكم الشرع فيرجع عليه بما احتمله
عنه ضرورة قوله والمدبر وام الولد في كل الدين بلا رجوع معطوف
على ما قبله المرفوع على المرفوع والمجروح على المجروح اي وصح المدبر وام
الولد كل منهما في كل الدين الذي لزم مولاة من اصله من غير رجوع عليه
بذلك يعني اذا كان معسرا لان كسب المدبر وام الولد ملك للمولى
وانلافة اي اتلاف الراهن رهنه كاعتاقه اياه موسرا فان كان الدين
اخذ الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته فيكون رهنا الى حلول الاجل وان
اتلفه اي الرهن اجنبى ضمنه اي الاجنبى المرتهن قيمته يوم هلك وكانت القيمة

المأخوذة

المأخوذة رهنا مكانه اما كون الضمين للمرتهن فلا نه هو الخصم لان
عين الرهن قائم في يده فهو احق بالتصرف فيه واخذ قيمته لغيره
مقام العين واما كونه رهنا مكانه فلا نه البديل له حكم المبدل ولو كان
المرتهن من رهنه خرج من ضمانه يعني ان المرتهن بعد ما قبض الرهن
الرهن اعاده للراهن ليخدمه او ليعمل له فقبضه الراهن خرج من ضمانه
المرتهن لان الضمان كان باعتبار قبضه الراهن وقد انقض بالرد الى صاحبه
فارتفع الضمان وبرجوعه يعود ضمانه لانه عاد القبض في عقد
الرهن فيعود بصفته فلا يحتاج الى عقد الرهن جديد لان القبض
اول لم ينتقض وقوله وله الرجوع متى شاء كالقرينة على ذلك ولو عا
اعاره احدهما باذن الاخر من اجنبى بالتصريح بالاجنبى اي لو عار
الرهن والمرتهن الراهن من اجنبى بان اذنه ايعيره من الاجنبى ففعل
خرج من ضمانه ايضا اي لم يبق مضمونا على المرتهن كما في المسئلة
السابقة وانما قيد بقوله باذن الاخر لانه اذا كان المعير هو المرتهن
وقد عار بغير اذن الراهن بقى الضمان على المرتهن فلو ملك الراهن
في يده اي في يد الاجنبى والمسئلة بحالها هلك مجانا لا يقال هذا
يفهم من قوله خرج من ضمانه فيكون مستدركا لانا نقول فيه فائدة
سوى التصريح بما علم التزاما وهي انه لو كانت قيمته اكثر من الدين
فهناك وهم انه يضمن الزائد فلفظه بقوله هلك مجانا كما لا يخفى
ولكل منهما اي من الراهن والمرتهن ان يرد اي الراهن من المستعير
الاجنبى حال كونه رهنا كما كان هنا اذا العقد باق الا حكم الضمان
وهو ليس لانها للرهن قوله فان مات الراهن قبل يرد الى المرتهن فالمر
ا حق به من سائر الغرامات تغريغ على المسئلة العارية من الاجنبى يعني
لوران الراهن مات حال كون الراهن عارية عند الاجنبى ولم يرد
احدها رهنا وكان الراهن مديونا للمرتهن ولغيره فالمرتهن
ا حق بالرهن من يده لان الاعارة ليست بعقد لازم فلا يبطل بها

حكم الرهن بل يصير كأنه لم يخرج عن يد المرتهن ولو استعار المرتهن
 من رهنه واستعمل ما ذنبه فلهك حال استعماله سقط ضمانه عنه
 يعني لو استعاره ليحل به واذن الرهن للمرتهن بأن يستعمل الرهن
 ففعل وهلك الرهن حال الاستعمال هلك بغير ضمان الثبوت العادة
 بالاستعمال وذلك يد غير موجبة للضمان وهي مخالفة ليد الرهن
 وإن هلك الرهن في يد المرتهن قبل استعماله آياه أو بعد أي بعد
 الفراغ من استعماله فلا أي لا يهلك بغير ضمان لأن يد العارية لم تثبت
 بعد في الأول ولأنها قد ارتفعت وعادت يد الضمان في الثاني
 وصح استعارة شيء ليرهن ذلك الشيء التذكير في الفعل باعتبار
 كون الفاعل مصدر اسم أو قد اضميغ إلى شيء والتذكير في
 والمضاف إليه يكسب المضاف حكمه وقوله برهن بصيغة المجهول
 يعني لو استعار أحد من آخر شيئاً على أن يرهنه وأعلمه
 بذلك صح ويصير ذلك المستعار رهناً بما فيه من قليل
 وكثير كما بينه المص بقوله فإن أطلق أي لم يفيد المستعير
رهنه المستعير جملة فعلية وجواب أن بغير شيء يعني
أن يرهنه بما شاء عن الدين عند من شاء من الناس
 لأنه منبرع بأشبات ملك اليد فيعتبر بالنبرع بأشبات العين
 أعني قضاء الدين والإطلاع معتبر خصوصاً في الإعارة لأن
 الجهالة فيها لا تقضي إلى المنازعة وإن قيد المعير أن يرهنه
 المستعير بقدر من المال بأن قال أرهنه عشرة مثلاً أو
 أو حش منه بأن قال أرهنه بدینار أو بكذا من الخطة
 أو الشعر أو مرسرهن بأن قال أرهنه بالمدينة مثلاً تقيد به
 هذا ضمير يعود إلى الكل واحد من المذكورة كما لا يخفى ولا يجوز
 للمستعير أن يرهنه بأكثر من القدر الذي قيده المعير ولا
 بأقل منه لأن التقيد سيفد وهو كما ينبغي الرأية ينفي النقصان

أيضاً

أيضاً أما الأول ففائدة أن يكون الرهن محسباً بما يقتضيه إرادته
 وأما الثاني فتفادته أن يصير مستوفياً الأكثر بمقابلته عند
 الهلاك ليرجع عليه وكذا التقيد بالجنس وبالمزمن وبالذلك
 من ذلك مفيد إذ قد يكون الجنس الذي عينه المستعير مستوفياً دون
 غيره وقد يكون ذلك الشخص الذي عين أن يرهن عنده أحد
 أحسن تقاضياً وأصلح أمانة وأجود حفظاً للرهن وهذا كله
 من فرائد التقيد فليزم مراعاة فان خالفه المستعير فيما عينه
 المعير كان خطأ من الرهن أهلك لأنه تصرف بغير إذنه فصار
 غاصباً فإن شاء المعير ضمن المستعير مخالفة وبالضمان يتم
 الرهن بينه أي بين الراهن وبين المرتهن لأنه حينئذ يملك الرهن
 بالضمان فيكون رهنه ملك نفسه أو ضمن المرتهن لأنه
 متعد أيضاً فصار الراهن كالغاصب والمرتهن كغاصب
 الغاصب ويرجع المرتهن بما ضمنه من قيمة الرهن وبدينه
 أيضاً على المستعير أعني الراهن أما رجوعه بالقيمة فلازم مغزوه
 من جهة الرهن وأما رجوعه بالدين فلأن قبضه انتقض فعاد
 حقه كما كان قوله وإن وافق إلى آخره عطف على قوله فإن خالف
 إلى آخره يعني لو أن المستعير وافق المعير بأن المعار عند من
 عينه ولم يخالف جنسه ولم يخرج عن البلد الذي قيده وهلك
 الرهن عند مرتهنه صار المرتهن مستوفياً دينه إن كانت قيمة الرهن
 مساوية له وأكثر منه أو صار مستوفياً قدر قيمة الرهن لو كان
 أقل من الدين وطالب رهنه ببقية أي بباقي الدين وجب
 للمعير على المستعير مثل الدين أو قدر القيمة يعني لو كانت
 قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر يرجع المعير على المستعير
 المستعير بمقدار الدين فقد وان كانت قيمته أقل من
 الدين يرجع عليه بقيمة الرهن ولو هلك الشيء المستعار

بما لا يملك ولم يزد ولم ينقص ولم يتعد القدر
 الذي عينه صح

والرهن عند المستعير باقاة سماوية من غير قدمته عليه
سواء ملك قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن المستعير قيمته ولا
شيئا منه للمعير كسائر العواري وان وصليه كان قد استعمله
من قبل يعني لا يضمن ولو انه استعمله قبل ان يرهن او بعد ان افك
من الرهن قبل ان يهلك اما قبل الرهن فلا يضمنه ولا يضمنه خالف ثم
عاد الى الوفاق فيجوز افاق واما بعد انفكاك فلا يضمنه مودع كذلك
لا يضمن حكم الاستعارة بالفكاك وقد عاد الى الوفاق فيبذاع الضمان
ولو اراد المعير افكاك الرهن اى تخليصه بعد ما رهنه المستعير
بقضاء دين المرتهن من عنده يعني قال للمرتهن خذ مالك على الراهن
من الدين ورد الى عارتي التي رهنها عندك فله ذلك له ذلك
لانه ليس في تخليص ملكه وتقريب ذمته المستعير عن الدين فكان
له ذلك ويرجع المعير بما ادى على الراهن لانه ليس بمبتزع في ذلك
وانما كان ساعيا في تخليص ملك نفسه ولو قال المستعير هلك
الشيء المستعار يرهن في يدي قبل الرهن اى قبل ان ارهنه او بعد
انفكاكه مرديا بذلك سقوط الضمان عنه وادعى المعير ينكر
الضمان او البينة للمعير لانه يدعيه ولو اختلفا اى المعير والمستعير
في قدر ما امره بالرهن به فقال المستعير رهنه بالمقدار الذي
امرني به وادعى المعير اكثر او اقل فالقول للمعير لان القول له في انكاره
اصله كذا يكون القول له في انكار وصفه وجناية الرهن على الرهن
مضمونة يعني لو ان الراهن بعد ما سلم الراهن الى المرتهن جنى عليه
نحو ان كان عبدا فقتله او قطع عظماء منه او فعل ما يوجب اعدامه
او نقصانه وان كان الرهن ملكه فهو ضامن لذلك لانه نفوس
حق لازم مخزوم للمرتهن وتعلق مثل هذا الحق بالمال يجعل المالك كالا
كالاجنبى في حق الضمان وكذا جناية المرتهن على الرهن ايضا

هلاك عند المرتهن فاصدا
تضمنه فالقول للمستعير مع يمينه

مضمونة

مضمونة لان عينه ملك الراهن وقد تعدى عليه المرتهن فيضمنه لما
اكد فيسقط من دينه مقدارها الى الجناية يعني ان معنى الضمان المر
المرتهن هو ان يسقط من دينه مقدار قيمة الجناية وجناية الرهن
عليهما وعلى ما لهما لا على ولديهما في الصحيح هدر يسقط يعني لو كان
الرهن بحيث يصدر منه جناية فجنى على الراهن او على المرتهن اما
على نفسها او على ما لهما فكل ذلك هدر عند ابن حنيفة خلافا لهما
في المرتهن فانها يقولان ان جناية الرهن على المرتهن معتبرة
ولا تكون هدر والمراد من الجناية على النفس هي ما يوجب
المال لا ما يوجب القصاص ثم ان هذا المقام يشتمل على مسئلتين
وفاقية وهي جناية الرهن على الراهن وخلافية وجناية على المرتهن
اما الاولى فانما كانت هدر لانها جناية المملوك على ماله وذلك
هدر بالاتفاق واما الثانية فليهما ان الجناية حصلت على
غير ماله وفي اعتبارها فائدة وهي دفع العبد اليه بدلا عن
الجناية فتعتبر ثم ان شاء الراهن والمرتهن ابطلا الرهن
فيما بينهما واخذ المرتهن بالجناية وان قال المرتهن لا اطلب
الجناية فهو رهن على حاله ويسقط حكم الرهن ولا يجر حنيفة ثم
ان هذه الجناية حصلت في ضمان المرتهن فكان عليه نظيره
ولو انها اعتبرت لكان يجب الضمان والنظير عليه فيخلو
عن الفائدة فلا تعتبر ولو رهن عبد يساوي الفا بالف
موجلة ثم ظهر به عيب او نقص سعره فصارة قيمته مائة
فقتله رجل حر فطأ وعزم مائة قيمته وحل الاجل اى اجل الدين
حينئذ يقبض المرتهن المائة قيمته المأخوذة بدلا عن دم العبد
قضاء عن مائة الف التي كان العبد رهنها بها ولا يرجع
على الراهن بشئ من بقية الف والاصل فيه مبني على رهنه
قواعد الاولى ان اجزاء الرهن مقابلة اجزاء الدين قل او اكثر

منه

والثانية ان نقصان السعير لا يوجب سقوط شيء من الدين والثالثة
ان الرهن اذا حصل له آفة توجب اخذ بدله فان البديل يقوم مقام
الرهن ويتعلق حق المرتهن بمالته البديل والرابعة ان الشيء
المليققة المتلف اذ المنة قيمته فانها تعتبر قيمته يوم الاتلاف لان الجابر
بقدر الفاسد والخامسة الرهن اذا هلك بمقابلة الدين فانه يعتبر يوم
انقضاء الرهن ويكون المرتهن مستوفيا حقه من الابتداء واذا تفرقت
هذه القواعد فنقول ان العبد المرتهن هو من تعلقت اجزؤه باجزاء الدين
بحكم القاعده الاولى وينقصان سعير لم يسقط شيء من الاثر بحكم
الثانية ثم لما قلناه الحروع لم القائل مائة فقط لانها هي مرهنا
بالدين بحكم الثالثة وانما لزم القائل مائة فقط لانها هي قيمة
العبد يوم اتلافه بحكم الرابعة ثم هذه المائة ياخذها المرتهن عوضا
عن الف التي كانت قيمة العبد يوم العقد بحكم القاعده الخامسة
وان باعه اي المرتهن العبد المرهون بالمائة باسرها منه صار مستوفيا
مائة من الدين بالمائة التي باع العبد بها ثم يرجع عليه اي على الرهن
بالباقي من الدين اعني تسعين وان قتله اي عبد الرهن عبد آخر
يعدل اي يساوي مائة فدفع به هذه الباء للتعويض اي
دفع العبد القائل بدلا عن العبد المرهون وصار مرهنا قائما
مقام الاول ثم اذا اراد الرهن فكاهه افكاه الرهن عند الشئخين
بكل الدين وعند محمد ان شاء دفعه اي الراهن مخيرا ان شاء دفع
العبد الثاني الى المرتهن بدلا عن دينه وان شاء افكاه بالدين
لان المرهون تغير حاله لكونه في ضمان المرتهن ومثل هذا التغيير في
التعويض ولا يبين ان التغيير لم يظهر في نفس الرهن لقيام العبد
الثاني مقام الاول كما روي عن الرهن عندنا امانة في يد المرتهن والعبد
فلا يجوز تعليقك منه بتغير رضاه والحكم يكون العبد المرهون بالدين حكم جال
وهو منسوخ لقوله عليه السلام لا يعلق الرهن اي لا يذهب الرهن في مقابلة

الدين

الدين وان جنى الرهن خطأ بخوان كان عدداً فرجى شخصاً به
بضنه صدا فاذا هو انسان فقتله خطأ فذاه المرتهن اي دفع دية
المقتول ووليائه ولا يرجع على الراهن بشيء من الفداء وليس له ان يدفع
العبد بالجنانية لانه ملك الراهن والمرتهن اجنبي فلا يملك بملكه واما
دفعه الدية فلان الجنانية حصلت في ضمانه فكان عليه نظهرها
واصلاح الفساد الناشئ عنها لكن لا يجبر على ذلك لان الملك لغيره
وانما له حق الجنس فقط وبسببه ساع له اعطاء الدية وبذلك
الرهن وليس له ان يرجع بشيء من الدية لكون الجنانية في ضمانه
وقيام الجاني مقامها فان الى المرتهن ان يعيد دفعه الراهن
اي دفع العبد القائل المرهون الى وليائه والقتيل او فداءه
باعطاء الدية الى المذكورين وتسقط الدين عنه والحاصل ان المرتهن
يخاطب باعطاء الفداء لان الملك في الرقية له فيخير بينهما لان
لان ذلك حكم الجنانية في المرهون وغيره واما سقوط الدين عنه فذلك
في صورة الفداء استحق يعني في ضمان المرتهن فصار كانه هلك
فيه وذلك يوجب سقوط الدين وفي صورة الدفع يكون
العبد كالحاصل له بعوض كان ذمته للمرتهن وهو الفداء فيسقط
الدين مفاصنة به ولو مات الراهن حال كون الرهن والدين على
حاله باع وصيه اي وصي الراهن الرهن ووصي الدين يعني اذ لم
يترك الراهن وفاء للدين سوى العبد ولزم بيعه وفضاء الدين
ثمثنه فوصي الراهن يتولى ذلك دون المرتهن لان الوصي قائم
مقام الراهن وهذه ابتداء مثله لا تعلق بها بمسئلة الجنانية
فان لم يكن له وصي اي اذ لم يكن للراهن وصي فختار نصب
القاضي له وصيا شرعيا وامره بذلك اي بان يبيع الراهن
ويوفي الدين من ثمنه لان القاضي انما نصب لاجل النظر

في امور العامة واحياء حقوقهم ودفع الظلمة والنزاع عنهم
انما عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر فيما نحن فيه ينصب الوصي
لينودي ما على الميت غيره ويستوفي على غيره ولو كان الوصي
حيلا كان له ولاية البيع باذن المرتهن فكذا الوصي لانه
قائم مقام الموصي في ذلك **فصل** عقد المصنف في اخره بمنزلة
مسائل شتى ومسائل منشور وغورها مما اعتاده كثير
من ارباب النصفين ليتدارك ما اغفله من المسائل او يضم
ما وقف عليه اخيرا الى ما انشبهه اولاهن احد عصير
او هو ما حصل من العنب او التمر بالدوس والعصير فتمت عشرة
بعشرى استدان عشرة او اشترى شيئا بعشرة مؤجلة
ورهن عند الراهن او البائع عصيرا او عشرة فتمت
عند المرتهن اي صار خمر او باه على ويشد وقد فبالزبد ثم
تخلل اي عاد حلا بعد ان كان خمر او هو ليا ويا اي ساوي
العشرة فهو رهن بها اي بالعشرة ما يكون محلا للبيع يكون
محلا للرهن باعتبار الحالية وان رهن ساء قيمتها عشرة
بعشرة فماتت الشاة بلا ذبح قد تبع المرتهن جلدتها وهو
يساوي رهنها فهو اي الجلد المدبوع رهن اي يصير رهنها
بدرهم لان الرهن ينضرب بالخرابك فاذا عاد بعض الخجل
يعود حكمه بقدره ونماء الرهن كولد ان كان حيوانا انسانا
كان غيره بما يملك ولبنه ان كان مما يؤكل لحمه وصوفه ان كان
مما يخبر عنه الصوف كل لغنم والشعر والوبر ايضا في ذلك الحكم و
وشعره ان كان من الاشجار المثمرة فالجميع يكون للرهن لا يتولد
من ملكه فهو له ويكون النماء رهننا مع الاصل لانه تبع له فالمرتهن
حبه حتى يستوفي الدين فان هلك نماء الرهن بعد ما حصل
واعتبر رهننا مع اصله هلك بلا سقوط شئ من الدين لعدم

دخولها

دخولها تحت العقد دخولا مقصودا اذ اللفظ الاصل لا يتناولها
وقال الشافعي النماء ليس برهن وهو قول مالك ثم تخصيص
هذه الاشياء المذكورة بالذكر يشير الى انه لا يكون كسبه
رهننا مع الاصل وان بقي الى النماء من الولد وغيره لولم يهلك
هو وهلك الاصل يفك النماء بمحضته من الدين وذلك بان
يقسم الدين ويوزع على قيمته الرهن الذي هو الاصل ولم اد
قيمته يوم القبض وعلى قيمة النماء الذي هو الفرع والمراد قيمته
يوم الفك كذا ثم ينظر في اصاب الاصل من اجزاء الدين سقط
عن ذمته الراهن وما اصاب النماء من تلك الاجزاء افتك
فلورهن شاة مثل على عشرة وهي يومئذ تساوي عشرة ثم
اجتمع من ولدها ولبنها وصوفها ما يساوي يوم الفك كعشرة
ايضا فالجميع رهن بالعشرة اعني الدين فلو هلك بالشاة
وبقي نماؤها يفك خمسة لان العشرة التي اعتبرت قيمة للنماء
اذا وزعت وقسمت على الاصل والنماء اصاب كل منهما خمسة
فسقط الخمسة المقابلة للشاة الهالكة وبفك النماء بالخمسة
الباقية ونقص الزيادة في الرهن بان رهن ثوبا بعشرة قيمته
عشرة ثم زاد الراهن ثوبا اخر ليكون رهننا مع الاول بعشرة
ولا يصح الزيادة في الدين وهو القياس فلورهن عبدا بمائة
وقيمة مائة فان ثم اخذ من المرتهن مائة اخرى وجعل العبد رهننا
بمائةين فلا يكون الرهن رهننا بها اي بالزيادة التي في الدين
عند الى حنيفة ومحمد حتى اذا مات العبد سقط الدين الاول
وبقي الدين الثاني بلا رهن خلافا لابي يوسف فانه يقول تجوز
الزيادة في الدين ايضا كما تجوز في الرهن وقال زفر والشافعي
لا تجوز الزيادة في واحد منهما لا في الدين واولتهم في الهداية
وان رهن عبدا بعد الف الف ثم انه لم يطلب نفسه عطاء

فدفع مكانه عبد بعد لها اي الالف فالاول رهن كما كانت
حتى يرد الى رهنه والمرهن امين في العبد الثاني حتى
يجعل مكان الاول لهما ^{الاول} دخل في ضمان المرهن سببين
القبض والدين وهما موجودان فلا يخرج عن الضمان
الا بتفصل الاول مادام الدين باقيا واذا بقى الاول في ضمانه
لا يدخل الثاني في ضمانه لان الراهن والمرهن انما رضى
بدخول احدهما فيه فاذا اراد الاول دخول الثاني في ضمانه ولو برأ
المرهن الراهن عن الدين او هبته الى وهب المرهن الدين
من الراهن حال قيام الرهن به فهلك الرهن في يد المرهن من غير
تعد عليه هلك بلا شيء ولا ضمان على المرهن استحسانا وقال
زفر يضمن قيمته للراهن وهو القياس لان القبض وقع
مضمونا ففي كذا وجه الاستحسان ان ضمان الراهن باعتبار
القبض والدين لان ضمان استيفاء واذا لا يخفى الا باعتبار
الدين وبالابراء لم يبق احدهما لان الحكم الثابت بعهدة ذات وصفين
نزول بزوال احدهما ولو قبض المرهن دينه جواب الشرط قوله
هلك بالدين او قبض بعضه منه اي قبض بعض الدين فقط من الرهن
او من غيره كذا او بعضا كذا او شري به عينا اي جعل المرهن دينه
ثمنا العين اشتراها من الراهن او من غيره وامره بقبضه او صالح
عنه على شيء اي صالح من الدين الذي على الراهن على عوض معلوم
او احتال به على اخرى اي حال الراهن المرهن بالدين على اخر ففهم
الوجه كلها تفرغ في ذمته الراهن عن دين المرهن ويبقى الرهن
عنده امانته فلوانه فعل شيئا من هذه المذكورات ثم هلك اي
الرهن من غير تعد قبل رده هلك بالدين الذي كان مرهنا به ويرد
ما قبض الى من قبض منه يعني ان كان المرهن قبض شيئا من
من الدين يجب عليه رده الى الراهن ان كان قبض منه قوله وتبطل

الحالة

الحالة عطف على قوله ويرد ما قبض منه يعني اذا هلك الرهن بعد
شي من هذه المذكورات يهلك بالدين ويرد المرهن ما قبض الى الراهن
ولو كان الراهن حال المرهن بالدين او ببعضه على اخر فان تلك الحالة
تبطل ويرد ما اخذ من المحال عليه كذا او بعضا ان كان اخذ شيئا
لان الحالة ههنا بمنزلة الاداء اذ يزول بهذا عن ملك المحيل وكذا
لو تصادق على عدم الدين ثم هلك بالدين صورة مرهنة رجل عند اخر
رهن على انه بدين للثاني على الاول ثم انهما تصادقا ان لادين
للمرهن على الراهن ثم هلك الرهن عند المرهن فانه يهلك بلا
شيء لانه في مقابلة الدين الموهوبه وجوبه على الراهن للمرهن
لان تصادقهما على نفيه يوجب قيامه فتكون جهته باقية
كتاب الجنابة جمع جنابة وهي في الاصل مصدر بمعنى عليه شرا
اي احذره وكسبه ثم اطلق على كل شر يحدث لتسميته بالمصدر سواء
تعلق بمال النفس او غيرها وخض في عرفهم على محرم تعلق بالنفس
او الاطراف وما تعلق بالمال خض باسم الغصب والسرقة القتل اما
عمدا اعلم ان القتل منحصر بحكم الاستفراء في خمسة اقسام عمد وشبه
العمد وخطا وما هو في حكم الخطا والقتل سبب واباما كان قتل
ههنا ما يكون بغير حق وهو الذي يتعلق به الاحكام الانية من جوار
القصاص والدية او الكفارة اذا تقرر هذا فالقتل العمد وهو ان يقصد
ضربه ونفسه القتل بالضرب لساهل والمراد قتل حصل بضربة
قصد قيد بقوله ان يقصد احتراز عن الخطا بما يفرق الاجزاء من
سلاح كالسيف او السكين ونحوهما او محمداى يكون له حد
يقطع بما يمر به من عضو وغيره ويكون ذلك المحدود من حجر وحش
اوليطة بكسر اللام وبالطاء المهملة وهي يكون من الغصب اذا شق
طولا ويكون لها حد يجرح قوله او حرقه بنار كلف حرق مصدر
مجرور بالعطف على ما قبله وكونه فعلا ما ضيا محتاج الى تكلف فان قيل

هذا التعريف على قول أبي حنيفة غير جامع لخروج المكره عنه
فانه بعد قابل عمد له هذا يقتضيه قلنا لما كان الذي باشر القتل
اعني المكره عليه مسلوب الاختيار لم يمكن اضافته الحكم اليه فكان
كالالة للمكره وانتقل فعله الى الذي اكرهه فكان مباشرا للقتل ثم هذا
التعريف على قول أبي حنيفة وعندهما القتل العمد هو ان يقصد قتل
بما يقتل غالباً نحو ما ذكر وكذلك اذا ضربت بحجر كبير او خشبة
عظيمة وشرط القتل العمد ان يكون القاتل عاقلاً بالغاً لان غير
المكلف ليس من اهل العقوبات وشرط ايضا كون المقتول معصراً
الدم وشرط ايضا ان لا يكون بين القاتل والمقتول شبهة ولا ذو
ملك وموجب بفتح الجيم اي ما يوجب القتل العمد من الجزاء الاثم لقوله
تعالى ويقتل مؤمناً متعمداً جزاء جهنم ولقوله عليه السلام سباب
المسلم فسق وقتاله كفر وانفقد عليه اجماع الامة والقصاص الا فيما
سبحي من قتل الموطن عبده والوالد ولده لقوله تعالى كتب عليكم القصاص
في القتل وهذا نص وان كان مطلقاً لكنه يقيد بوصف العمد لقوله
صلى الله عليه وسلم العمد قود اي موجب قتل القاتل وانما قيد بكونه
عيناً احتراز عن الاستبدال بان يفدى القاتل بغيره لانه حكم جاهل
قوله الا ان يعفى استثناء من القصاص والضمير فيه يعود اليه او الى
القاتل اذ هو مقدم في الكلام يعني موجب العمد القصاص لما ان يعفى
الاولياء او بعضهم وهم العصبة وذو الارحام والارحام والزوجان في
الظهار الرواية ولا كفارة فيه اي لا يلزم القاتل كفارة في القتل العمد
عندنا وتلزم عند الشافعي واما شبه عمد الى اخره عطف على قوله
اما عمد وهذا هو الثاني من القسام العمد وهو ضرب يقصد بغير ما ذكر
في العمد كالعضا والسوط والحجر الصغير واما الضرب بالحجر والخشب
الكبيرين فمن شبه العمد ايضا عند أبي حنيفة خلافا لغيره
سمى به لان في هذه الفعل معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل

الى الضرب

الى الضرب ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصد الى القتل لان الالة
التي استعمالها ليست بالالة القتل والفاعل انما يقصد الى
كل فعل بالالة فاستعملها غير الالة القتل دليل على عدم قصد
اليه فكان خطأ يشبه العمد وموجب اي موجب شبه العمد
الاثم على قولين لقصد ما هو محرم شرعاً والكفارة بالعنف او
الصيام والدية المغلظة وهي مائة ابل على العاقلة في ثلث سنين اما
الكفارة فلشبهه بالخطأ وهي عتق رقبة مؤمنة لقوله تعالى
فتحرير رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين في
هذه النص ويجزى في هذه الكفارة الاطعام لعدم ورود النص
وايما وجوب الدية المغلظة على العاقلة فلا جماع الصلابة على
ذلك والاصل ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا لمعنى يحدث
من بعد فهي على العاقلة قياساً على الخطأ وكون وجوبها عليهم
في ثلث سنين لان عمر ضي قضي بذلك محصره من الصلابة ولم
ينكر على ذلك عليه احد منهم فكان اجماعاً قوله لا القود عطف
على الاثم او على الدية اي لا يكون موجب هذا القتل القصاص لان القصاص
موجب العمد المطلق فاذا تمكنت الشبهة فيه لم يكن عمداً على الاطلاق
وهذا القتل كذلك فلا يلزم به قود والدليل على تمكن الشبهة
فيه اختلاف الائمة في تعريف قوله وهو اي يشبه العمد فيما روت
النفس بمعناه ان هذا النوع من القتل الذي سمي به شبه العمد
انما هو معتبر في القتل النفس واما الجناية على الاطراف فهو عمد والفرق
هو ان اطلاق النفس يختلف باختلاف الالة فما كان بالالة موضوعاً
فلم يمكن جعلناه عمد او ما كان بالالة موضوعاً لغيره كالثا ديب جعلناه
سبه العمد وما دون النفس لا يتحقق بالالة موضوعاً له فلم يمكن
قسمته باعتبار الالة الى عمد وشبهه بل كان الاعتبار في المصنوع
قد وجد فكان عداً باي الزكان قوله واما خطأ معطوف على ما قبله وهو

من اقسام القتل وله اعتباران لان الخطاء اما ان يكون في القصد باثر
معلوف على ما قبله منه صيدا او يرمى انسانا ظنه مرييا فاذا هو ادمي
في الصخرة الاولى او فاذا هو معصوم من اهل دار الاسلام او
مستأمن او يكون الخطاء في الفعل بان يرمى عريضا اراد به
ما ينصب من القرباس ويخوه ويرمي بالسهم وهو شامل لكل
ما يقصده الرامي بالرمح كالورمي الى شجرة او حجر فيصيب اوميا
فان القصد ههنا موجود ليس فيه خطأ لكن الفعل وقع مخالفا
فنسب الخطاء اليه مجازا او ذلك بان يكون الاحي وبراء الشفاء
الذي يرمى اليه السهم او يكون ما رافا صاب اليه واما ما جرى مجرى الخطاء
هذا هو الرابع من اقسام الخطاء ونسبته الى الخطاء كنسبة الى شبه
العدو الى العدو وانما سمي بهذا الاسم لانه الفرق بينه وبين الخطاء
اللاثي اللفظ ولا يشتركما في الدليل ومثل له بقولك انما انقلب
على اخر فقتله اي قتلنا ثم سقط على اخر فهلك ذلك الشخص بسبب
سقطه عليه فالشرع اعتبر هذا في حكمه والخطاء من كل وجه ولان النائم
لا قصد له فلا يوصف فعله بعمد ولا خطأ لكنه بالخطاء يحصل
الازمان بفعله كالحا طي وموجبهما اي موجب الخطاء وما اجرى
مجراته هو الكفارة على ما سبق بيانه والدية على العاقلة لقوله تعالى
فمخر برقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الآية وهي على العاقلة
قوله واما قتل بسبب هذا هو الخامس من اقسام القتل وهو ان
يحضر سيرا او يضيع حجرا ويخوه مما يضر بالمادة قيد يكون في غير
ملكه متعلق بهما بلا اذن واطلق الاذن ليعم فانه اذا فعل ذلك في ملك
الغير باذنه او في الطريق العام او في موضع من البراري العاوية
والموات باذن السلطان فلا ضمان عليه كالمركب في ملكه
لانه يكون حينئذ متعديا واذا كان في غير ملكه بلا اذن فهلك به
الناس يلزم حينئذ الضمان وانما قيد بهلاك الانسان لانه لو هلك به

شئ من الاموال لم يكن ضمانه على العاقلة بخلاف هلاك الانسان
وموجب الدية على العاقلة لان الحافر والواضع لما كان مباحا
للتلف بطريق التعدي جعل دافعا وموافيا فوجب الدية ووجه
وجوبها على العاقلة ان العاقلة تعقل الخطاء تخفيفا على العاقلة
مخافة استبطال الدية جميع ماله وهذا القتل دون الخطا والجنابة
فكان اولى ان تعقله واحق بالتخفيف الكفارة اي لا يلزم القاتل
بالنسيب كفارة لانها جزء القتل وهو ليس بقاتل حقيقة لا القتل
بانصاف فعل القاتل بالمقتول وذلك معدوم وانما جعل قاتلا
في جوب الضمان صيانة للاموال والدعاء عن الاهداء كلها اي
انقاع القتل المذكورة فوجب حرمان الارث عن المقتول لقوله عليه
السلام لا ميراث لقاتل الاهداء اشارة القتل بسبب فانه لا يوجب حرمان
الارث وقال الشافعي يوجب حرمان الارث والحصر منقرض ما يبيع
من ان يعد الصبي والمجنون خطاء وفيه الارث فتأمل **باب**
ما يوجب القصاص وما لا يوجب لفظ القصاص يدل على
المساوات والمعادلة وقيام احد الشئين مقام الاخر ومنه المقاصنة
بالديون والقرن بمعناه الا ان الاقصا من اقصى لوروده في القرآن العظيم
والمراد ههنا قتل الادعي في مقابلة من قتل عمدا وينتظم الخلاف فيه بين
اصحابنا وبين الشافعي رحمه الله في قتل المسلم بالذم والحر بالعيد
فلذلك بادن المصير الى بيانه بقوله يجب القصاص بقتل من اى سبب
قتل من هو محققون الدم اي محفوظ الدم حال كونه الحقة ثابتا على
وجه الثابت وهو المسلم والذم وقوله عمدا حال من القتل احتراز
بمحققون الدم عن مباح الدم كالزاني المحصن والمترد وبالشا
بيد عن المستأمن فان حفظ دمه موقت الى رجوعه وبالعدو
الخطاء لان في غير العدو لا يجب القصاص ثم فرع على هذا الاصل المذكور بقوله
فيقتل الحر بالحر لتمام التماثل هذا اذا لم يؤمر بالمقتول القاتل وما لا امره

بان قال له افلتي فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية وفي النجيد
لا تجب الدية في الاصح الروايتين عن ابي حنيفة وهو قوله ما يقتل
الحرب بالعبد وعند الشافعي لا يقتل الحرب بالعبد لقوله تعالى الحرب بالحر
والعبد بالعبد ولنا قوله تعالى ان النفس بالنفس الآية والتخصيص
بالذكر لا ينفي ما عداه ويقتل المسلم بالذمي وعند الشافعي لا يقتل
مسلم بكافر ولنا ما روي انه عليه السلام قتل مسلما بذمي وقول علي
رضي الله عنه اعطوا الجزية لتكون اموالهم كما موالنا ودمائهم كما دماؤنا
والمراد بما دون الحرب بسياق ولا ذوة عهدة في عهده والعطف للمغايرة
فكانه قال لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر فتكون مستأمننا ضرورة و
ولا يقتل ان أي المسلم الذمي بمستأمن يعني ان المسلم او الذمي اذا قتل
مستأمن لا يقتل به لان كفر المستأمن باعث على المراءاة على
عزم العود الى دار والمخاربة فلم يكن محقون الدم على التابيد بشرط
القصاص العصمة المؤبد فقامت الشبهة المانعة عن القصاص
وقال الشافعي يقتل الذمي بالمستأمن بل يقتل المستأمن بمثله اي
اي اذا قتل مستأمن مستأمن اخر فانه يقتل به قياسا لوجود المساواة
بينهما وفي الاستحسان لا يقتل لقيام المبيح كما في القتل المسلم
او الذمي اياه اقول ان هذه من المسائل التي ينبغي بها على القياس
كما هو مفهوم المتن ويقتل الذكر بالأنثى والعاقلة بالجنون
والبالغ لغيره اي بغير البالغ حتى لو قتل المولود حين انفصاله عن
بطن امه وتحقق كونه حيا فانه يفاديه والصحيح يقتل بغيره اي
بالسقيم وكامل الاطراف يقتل بغيره سواء كان نفسا منها حلقة او
طائرا دليل الكل العمومات في النصوص ولان التفات فيما عدا العصمة
لو اغتبر سقط للقصاص لا يمنع او التفات بين الاشخاص لازم
لزوئها واذا امتنع القصاص ظهر التقابل والتعاقب والفرع يقتل با
باصله لعدم المسقط لا يقتل الاصل بغيره المراد بالاصل الاب

والجد

والجد وان علا واللاحم والجلدة وان علت والفرع الابناء وان سلفوا
والبنات وان سفلن ويدخل في الاصل ما كان صحيحا وفاسدا
وفي الفرع صاحب الغرض والعصبة وذو الرحم ودليل الكل قوله
عليه السلام لا يفادوا له بولده وهذا النص باطلا فحة على ما لك
حيث قال يفاد الاب بولده اذا نجح ولان الاصل سب لا يجاد
الفرع واحيائه في الحال ان يكون الفرع بحيث يسوغ له اهلاكه
الاصل وافناؤه ولهذا لا يجوز له قتل ابيه وان وجده في وصف
الاعداء مقانلا وزانيا وهو محصين بل يجب الدية في حال القتال
في ثلث سنين يعني لو قتل الاصل فرعه لا يفاديه ولا يهدر الدم لكن
تلزمه الدية لباقي ورثة المقتول اما وجوبها في ماله فلان العاقلة
لا تقتل عدا واما الناجيل الى ثلث سنين فهو مذهبنا وقال
الشافعي يجب حالا ولا يقتل السيد بعبده ولا بمدره ولا بمكاتبه
ولا بعبد ولده لقوله عليه السلام لا يقتل السيد بعبده ولا بعبده
بالتنوين للتكثير وقوله بعبده مبتداء وخبر والجملة صفة العبد
اي لا يقتل بعبد مشترك بينه وبين غيره وان قل نصيبه فيه لان القصاص
لا يتجزئ وهو لا يستحق بمقابلة نصيبه شيئا على نفسه كما يأتى
عقب هذا واذا سقط القصاص في البعض سقط في الكل فلا
يستحق من له شركة معه شيئا من القصاص بل له على القاتل قيمته
نصيبه من الدية واما عبده فلانه لو وجب بقتله شيء لكان لمولاه
والمرء لا يستحق على نفسه شيئا من القصاص ولا من المال والمدر
والمكاتب عبدا مادام المولى حيا ومادام عليه من الكاتب درهم واما
عبد ولده وان سفل فلان الفرع لا يستحق على ابيه شيئا من الدم
ولا المال وان ورث قصاص على ابيه سقط فاذا قتل الاب ام ابنه
سقط القصاص لحرمة الابوة وقد تبع المص صاحب الهداية في
ذكر الارث والاوطان يقول ان استحق مكان ان ورث لما يحى

الكتابة بيان

ان الاقصاص ثابت للوارث ابتداء الارث عنده وعندهما ثبت
للمقتول ثم يخلفه وارثه ولا قصاص على شريك الاب والمولى
او المخطي او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله
يعني لو اشترك اثنان او اكثر في قتل وكان احد القتالين
ابا للمقتول او كان مولاه وهو عبد او مدبر او مكاتب
او كان احد القتالين مخطيا او صبي او مجنون او ممن لا يجب
القصاص بقتله كالذمي اشارك مستأما في قتل مستأما من
اخر عبد فلا قصاص على واحد منهما عندنا لانه قتل حصل بسبب
احدهما غير موجب للقود وهو لا يجزى فلا يجب والنصوص
الموجبة للقصاص من ختمته بحاله يمكن القصاص وهو غير
ممكّن هنا لعدم التجزى فلا يتناول النص وتجب الدية
وان قتل عبد الرهن الفعل بصيغة المجهول وعبد قائم مقام
الضامن يعني لو قتله احد لا يقتص من قتله حتى يخسر الرهن
والمرتهن لان المرتهن ليس بمالك للرقبة فلا يستوفيه ولو
استوفى فالرهن يبطل حق المرتهن في الدين فيشترط اجتماعها
ليسقط حق المرتهن برضاه وان قتل مكاتب وهذا الفعل
ايضا بصيغة المجهول لا حاجة لذلك في العلم لما علم انه شرط في القصاص
مطلقا عن وفاء وله وارث كما صله وفرعه الذي يرثه مع سيده فلا
قصاص لان الصحابة رضيهم اختلفوا في موته حر او رقيا فعلى الاول
اولى هو الوارث وعلى الثاني المولى فاشتباه من له حق فارتفع
القصاص وان لم يكن وفاء يقتص سيده وكذا اي يقتص سيده
ان كان مات عن وفاء ولا وارث له غير سيده لان من له
الاستيفاء معلوم لان حق الاستيفاء للمولى عند الشئخين
خلافا لمحمد فان عنده لا قصاص لاشتباها سبب الاستيفاء
ابا بالولاية او بالرق ولا قصاص بالسيوف لقوله عليه السلام

لا قود

لا قود الا بالسيف اي لا قود يستوفى الا بالسيف والم اوبه للسلاح وما يجري مجرا
في ازهاق الروح ولا في المعتوه ان يقتص من قاطع يده وقاتل قريبه يعني اذا
قطع رجل يد المعتوه عمدا او قتل قريبه كولد فابوا المعتوه بقيد من جانيه
لان لاسيه ولاية على نفسه فليهما كالا لانكاح وان يصالح يعني كان له ان يقتص
فله ان يصالح لان الصلح انظر للمعتوه من الاستيفاء لكن هذا فيما اذا اصالح على
قدر الدية اما اذا اصالح على اقل من الدية لم يجز الخط لانه يعفو اي ليس له ان
يعفو لان فيه ابطال حقه والصبي كالمعتوه في جميع الاحكام المذكورة فلان
يقتص له ويصالح عنه لان يعفو والدليل فيهما والتعليل واحد بجامع العرف
عن النظر في مصلحة نفسه وكون الاب يلي ذلك كما يلي على نفسه والقاضي كالأب
في حق المعتوه والصبي وانما قال هو الصحيح احترازا عن قول من منع ذلك مستندا
بان الغرض من ذلك انما هو التثني والاب لو قوه شفقة بلي لا القاضي لكن الصحيح
هو الاول لان القاضي انما نصبه اشريع لاجل النظر لمن لا يقدر على النظر لنفسه
وليس له من يلي ذلك ولنا ان اقل من الاول له فالسلطان يستوفى حقه والقاضي
قائم مقامه ونائبه عنه في ذلك ونحوه وكذا الوصي بمنزلة الاب في جميع ذلك
الا انه لا يقتص في النفس هذا اذا كان اجنبيا فانه ليس له ولاية على نفس الصبي
وهذا من توابعها وعائد اليهما فمن يلي النفس يليه ومن لا فلا كالانكاح
ونحوه ومن قتل وله اولياء كبار وصغار فالكبار الاقتصاص من قتله
قبل كبار الصغار عند ابن حنيفة خلافا لهماهما يقولان ان القصاص مشترك بينهما
ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزى وفي استيفائهم الكل ابطال حق
الصغار فيؤخر الى ادراكهم كما اذا اساكين كبيرين واحدهما غائب ولا في خيفة
انه حق لا يجزى لشبوه بسبب لا يجزى وهو القرابة واحتمال
العفو من الصغير منقطع فيثبت لكل واحد كمالا كافي ولاية الانكاح
بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو من الغائب ثابت ولو غاب احد الكبار
ينظر اجماعا فليس للحاضرين ان يقيدوا القاتل لاحتمال العفو من الغائب
لان العفو الكبير صحيح وان احضر ارتفع الاحتمال فيجوز بما يقتضيه الحال

ومن قتل بصفة المعلوم والمفعول محذوف دلالة المقام عليه يعني من قتل غيره بحديدة المتر هو بالفتح والتشديد الة يقال لها بالفارسية كمنك اقصر منه عند ائني حنيفة ان جرحه بحديد المتر لان الحديد اذا لم يجرح لم يكن عاملا بمعناه الموضوع وهو تفريق الاجزاء فصار كالحجر العظيم وان قتل بظلمه او عصاه اي بظلمه المتر وعصاه فلا يقتصر منه بذلك عند ائني حنيفة وعليه الدية في ماله لوجود قتل النفس المعصومة وامتناع القصاص وهذا الدام وعندهما يقتصر من القاتل بالمتر لان الحديد في كونه الة القتل منصوص عليه قال عليه السلام القتل خطأ كله الا الحديد والحكم منصوص عليه بتعلق بعين النصر ولا يعتبر فيه المعنى وكذا الخلاف بين ائني حنيفة وصاحبه في كل مشغل اي في كل قتل حصل بما يقتل غالبا وههنا هي مسألة القتل بالمشغل وفيها الدية عند ائني حنيفة في مال القاتل وعندهما فيها القصاص وكذا الك في التفريق والحنق وهو بكسر النون مصدره فتق يعني لو غرقه في الماء او خنقه فالخلاف بينهم كذا الك تارة الدية عنده والقصاص عندهما لان كل ذلك يدل على العمدية والقصاص يلزم فيها بالنصر واليضا كل من التفريق والحنق الة قتل فاستعمالها بعين الهد ولائني حنيفة قوله عليه السلام الا ان قتل السوط والعصا فيه وفي كل خطأ ارش ولان الالة اعني الماء والوهني غير معدة للقتل ولا مستعملة فيه لتعذر استعماله فتمكنت شبهة عدم العمدية قوله وان تكر منه قتل به اجماع هذه المسئلة مشهورة بين الفقهاء ومذكورة في كتب الفتوى حتى انهم لقبوها بمسئلة الخناق والظاهر عدم اختصاصها بالحنق ولهذا تارة يدعون معها السر فيقولون الخناق والحنق حكمها كذا وتارة يضمنون الى الخناق التفريق كما فعلا المص ههنا وظهر عبارة يدل على ان هذا الحكم اعني القتل مما لا يوجب القود اذا تكر فان فاعله يقارب لان العمدية تتحققا وهو محمول على السياسة فان السلطان له ان يفعل بذلك قصد الصلاح حال العامة ولم ينقل فيه خلافا لهذا

فلهذا استح بكونه اجماعا والمراد به اجماع فقهاء الامة او اصحاب مذهبنا من الائمة ولا قصاص فيها عندنا خلافا للشافعي هو يقول ان الموالاة في الضربات على النحي الى ان مات دليل العمدية فيتحقق الموجب وهو القصاص ولنا ما سبق انفا من قوله عليه السلام الا ان قتل خطأ العمد وفي رواية شعبة العمد قتل السوط والعصا فيه مائة من الابل ولان فيه شبهة عدم العمدية لان الموالاة قد تستعمل للسأيب والشبهة واربة للقود فوجب الدية ومن جرح قلم بزل المجرع زافر حتى مات اقتصر من جرحه لوجود السب وعدم ما يبط حكمه في الظاهر فاضيف اليه واذ التقى الصنفان من المسلمين واهل الحرب قتل مسلم مسلما ظنه حربيا فعليه اي على القاتل الدية والكفارة لا القصاص لان هذا نوع من الخطأ أو الخطاء لا يوجب القود مطلقا و يوجب الكفارة وكذا الدية على ما نطق به الكتاب المجيد وهذا انما يكون اذا كان الغريقان مختلفين اما لو كان المسلم في صف الكفار فانه لا يجب بقتله شيء لانه حينئذ سقط عصمة بتكر سوارهم قال عليه السلام من كثر سوار قود فهم ومن مات بفعل نفسه وبفعل زيد وبفعل حية وبفعل اسد فعلى زيد ثلث دية صورته رجل شيخ نفسه وجوجه رجل ولدغته حية وافترسه اسد فمات من ذلك فعلى الذي جرحه ثلث الدية والقياس العقلي ربعها لان السب اربعة لكن فعلى الحية والاسد جنس واحد لكونه را في الدارين وفعل نفسه جنس اخر فانه هدر في الدنيا لا العقلي فانه اثم بالاجماع وفعل زيد جنس اخر فانه معتبر في الدارين فبكل جنس ثلث النفس فتوقع وز الدية عليها اثلاثا فيغرم زيد ثلثها من ماله لانه عمد والعاقلة لا تتحمل العمد ومن شهر اي مد على المسلمين سيفا او سكينتا وجب قتله ولا شيء بقتله اما وجوب قتله فهو مستفاد من قول محمد بن الحامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه وكلمة على

٨٠٠ على القاتل في القتل موالاة حسب السوط وهذا المسئلة اجتنابا من المقلبات وتعرف بمسئلة الموالاة ولا قصاص

الايجاب والواجب في مثل هذا دفع الضرر واما نفى وجوب
شيء على عاقله يقلده فلقوله عليه السلام من شجر على المسلمين
سيفا فقد احل دمه اي اهدى دم نفسه بذلك الفعل ولا نه صار بالنا
بذلك فسقط عصمة بغيه ولا شيء ايضا في قتل من شجر على امر
سلاحا ليلا او نهارا في مصر او غيره او شجر عليه عصا سواء كان
صغيرا او كبيرا ليلا في مصر او نهارا في غيره اي في غير مصر فقتل اي الشجر
المشهور عليه عدا كان او لا لان السلاح لا يلبث فيخشي عليه الهلاك
قبل وصول الغوث فيحتاج الى دفعه بالقتل ولا شيء على من قتل
من سرق متاعه ليلا واخرجه ان لم يمكن عنه الاستراودون القتل
ولو امكن بدونه لا يحل له القتل حتى لو قتله قتل به ثم اعلم انه اذا قتل
بهذا السبب فقال عند القاضي فقتله بهذا السبب لا يقبل قوله الا اذا
اقام البينة عليه والاصل انه اذا اقرب بسبب الضمان ثم اوعى براءته
لا يقبل الا بالبينة وحل قتل من دار غره بالسلام فغلب على ظن
صاحبه انه جاء لقتله ويجب القصاص على قاتل من شجر عصا نهارا
في مصر لان العصا ليس كالسلاح والظاهر لحوق الغوث نهارا في
المصر فلا يفضى الى القتل او شجر شيفا وضرب به ولم يقتل ورجع
لانه خرج عن كونه محاربا بسبب النصرافه فلادت قصمة ولو
شجر مجنون او صبي على اخر سيفه فقتله الاخر اي المشهور عليه
لو قتل الشاهر عدا ففعله الدية في ماله لان قتل شخص معصوما
حقا للشرع وفعاله لا يصلح مسقطا لهم اختيار صحيح في الصبي
واختلاله في المجنون ولهذا لا يجب القصاص عليهما بخلاف
العاقل البالغ لان له اختيارا صحيحا وانما لا يجب القصاص
لوجود المبيع وهو دفع الشرع فتجب الدية في مال العاقل وقال
الشافعي لا شيء عليه في الصورتين ولو قتل جملاصال عليه ضمن
قيمته لانه ا تلف ما لا معصوما وفعل الدية غير معتبر اصلا وعند الشافعي

الشافعي لا شيء عليه **باب القصاص** فيما دون النفس هذا و
ان كان بعمومه صار قاعا على جميع اجزاء البدن سواء كان من الاطراف
ومن الاعضاء التي هي خارج البدن وداخلة لكنه مخصوص بما شبه
عليه المصنف بقوله هو اي وجوب القصاص فيما دون النفس فيما
يمكن فيه حفظ المماثلة بين الفعلين اذا كان الجاني ا تلفه عدا اما
حفظ المماثلة فلقوله تعالى والجروح قصاص فان لفظ القصاص ينحصر
على المماثلة فكل ما امكن رعاية المماثلة فيه من الجروح او الجوارح
يجب فيه القصاص وما لا فلا واما العمدية فلان القصاص يدور
معها وجوده او عدمه انما شرع في تفرع ما اصله وتفصيل ما اجمعه **فيقتصر**
فقال بقطع اليد من المفصل يعني لو قطع الجاني يد اخر من المفصل اي
مفصل كان تقطع يده قصاصا من ذلك المفصل وان وصليته كانت
يد الجاني الكبرى يد المقطوع لان منفعة اليد لا تختلف بذلك لان اليد
خلقت للبطش ونحوه والتفاوت فيه غير متحقق لانه غير معلوم فاعتبر
فيه اصلا السلامة وسقط اعتبار التفاوت وكذا الرجل خلقت للقيام
عليها والشيء بها وهو مساو في الرجل فاذا اقطعت من المفصل
كان فيها القصاص وكذا في مارن الانف وهو ما لان منه قيد
بالمارن لانه اذا قطعت قصته لا يجب القصاص لانها عظيم فلا قصاص
فيه سوى السن وكذا في الاذن اذا قطع كلها يقتصر لا مكان رعاية
المماثلة في قطعها ولا اعتبار للكبر والصغر فيهما كما في البدن وكذا تقتصر
في العين ان ذهب ضوؤها بتمامه والمال هي قائمة بجميع اجزاءها لان
رعاية المماثلة وان ذهب بعضها ففيه حكومة عدل لا يقتصر ان قلعت
العين اي نزعته بعروقها ففيه الدية عدا كان او خطاء لعدم امكان
رعاية المماثلة فيه لان العين مركبة من طبقات متعددة لا بوقف
عليها ولا يعلم كم عطب منها فيتلف مثله مع انه خطر جدا
فامتنع شرط الاقتصاص ثم انه بين طريق الاقتصاص لقوله فيجعل

على الوجه اى وجه من يقتصر وعلى عينه الاخرى واطرف عين يقتصر
فيهما قطن او خرقة رطب و تقابل العين التي يراى الاقتصار منها
بمرة محدة حتى يذهب ضوءها وهو ماثور عن جمع من الصحابة
ولو انكر الضارب ذهاب ضوءها قال بعض يؤخذ يقول اثنين من
اهل العلم انه ذهب قال ابن مقاتل بقاء المضروب بازاء الشمس
مفتوحة العين ان ومعت عينه فالضوء باق والا فلا قوله وفي كل
شبهة تراعى فيها التماثلة معطوف على ما قبله يعنى يقتصر فيها اذا
امكس التماثل في القدر وموضع الشبهة ومثل لها بقوله كما لموضحة لانها
تنتهى الى العظم فيمكن الاقتصار منها بايصال السكين الى العظم بمرحة
مقدارها والدليل عليه قوله تعالى والجراح قصاص و يروى انه عليه السلام
قضى في ضمة بالقصاص ولا قصاص في غيرها من السجاج لعدم
امكان تعرف المساواة فيها اذ لا حد تنتهى اليه السكين فيها قبلها من
الجراحات وليس بعدها الاكبر العظم ولا قصاص فيه وقيل لا يمكن القصاص
حكومة على ائني فيهما دون الموضحة ان ليس في شئ منها ارش مقدر
شرعا ولا هدر غير ممكن فوجب اعتباره بحكم العدل وهذا ماثور عن
ابراهيم الخفي وعمر بن عبد العزيز وفسر واحكومة العدل بان يقوم
الجرح لو كان عبد احالنا عن هذه المرحلة كم يساوى ومعهما ايضا كم
يساوى فيما بينهما من التفاوت هو حكومة العدل ولا قصاص في
عظم سوى السن وهذا اللفظ مروي عن عمر وابن مسعود وقال عليه
السلام لا قصاص في العظم والمرود غير السن لان الاثر المذكور
يفسر الحديث فيقلع السن المقصاص ان قلع صورة القلع يؤخذ منه
بالبر بقاء الى ان ينتهى الى اللحم ويسقط ما سواه ويبعد السن
بالبر بقدر المكسور ان كسروا انما اختصر ذلك بالسن لان اعتبار التماثلة
في غيره متعذر لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف السن لانه يبرر
بالبر ولو قلع من اصله يقلع الثاني فتماثلان ولا قصاص بين طرف

طرق ذكر وانثى ولا قصاص بين طرفي ذكر وانثى حر وعبد او طرفي عيين
لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال لانها وقاية لا انفسر بالاموال
ولا تماثلة بينهما للتفاوت في القيمة بتقويم الشرع فامتنع استيفاء
القصاص بخلاف القصاص في النفس فان التفاوت في الدية لا يمنع
القصاص لانه يتعلق بازهاق الروح ولا تفاوت فيه ولا قصاص في
قطع بر من نصف الساعد او رجل من نصف الساق لتعذر اعتبار المسا
واة لان العظم لا يكسر من الموضع الذي يوار كسره ولا قصاص ايضا في
جائفة براءة وهي جراحة تبلغ الجوف اذا لا يمكن اعتبار التماثل مع ان
البرء فيها نادر فيقضى القصاص فيها الى الهلاك ظاهر او تقييد هاب البرء
يشعر بهذا واذا لم يبرء ينتظر بها فان هلك منه لقتل جرحه ان كان
عامدا وان برئت الجراحة على النذرة يحكم بالحكومة ولا قصاص ايضا
في اللسان ولا في الذكر اصلا لتفاوت التماثلة فان لهما انقباضا وانسبانا
وعن ابن يوسف انه اذا قطع من اصلهما يجب القصاص الا ان قطعت
الحشفة فقط فيقتصر لا مكان حفظ التماثلة حيث ان لها احد معلوم
كالفصل ولو قطع بعض الحشفة فلا قصاص لانه لا يعلم مقدار البعض وطرف
المسلم والذي سواء في وجوب القصاص لاستعمالهما في الدية والارش
وخير المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يد القاطع شلاء
او كانت ناقصة الاصابع صورة رجل عمدا او كانت يد المقطوع صحيحة تامة
ويد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع خلقة او لافة فالمقطوع يده بالخير
ان شاء قطع تلك اليد المعيبة قصاصا ولا شئ له غير ذلك وان شاء اخذ
ارش يده كمالا لانه تعذر استيفاء حقه بالقصاص كمالا فيخير بين ان يرضى
بدونه حقه وله ان يعدل الى العوض قوله او ارش الشجاع اصغرا او اكبرا لا شئ
عيب الشبهة ما بين قرينة اى طرفي راسه وقد استوعب قدر تلك
الشبهة ما بين قرني المشجوج معطوف على ما قبله من الشرط المؤخر
اى يخير المشجوج لو كان الامر كما قرر وجملة القول فيه انه لو شجع رجل

بجلا فاستوعبت الشجيرة ما بين قريته وكان رأس الشراج اصغر من رأس الشجيرة
بحيث اواقتصر منه لزاد الشجيرة على ما بين قريته او اكبر منه بحيث استوعبت
ما بين قريته فالشجيرة باختيار ان شاء في الاول يخرج بمقدار شجيرة فقد يبداه من
اي طرفين شاء ولا استوعبت ما بين قريته لان ذلك يوجب زيادة شئين فاضل عن حقه
وهو ظلم وفي الثاني ان شاء يخرج ما بين قريته لا يزيد على ذلك لان حقه انما هو ما بين القريتين
فقط فلوزاد عليه تعدى الشئين الى جهة وهو ظلم بحسب الشجرة عنه وان شاء اخذ الارش
كلا وهو الحكوم على الوجه الذي سبق بيانه من التقويم **فصل** افرد له بيان ما يسقط به
القصاص مطلقا سواء كان بعوض او غير عوض وسواء كان من جانب الجاني او المجني عليه او غيرهما
فقال ويسقط القصاص بوجوه القاتل لعوات محل الاستيفاء فلا شيء لو ارث القاتل ويعفو
الاولياء يسقط القصاص ايضا لانه حقه فلهم اخذه ولهم تركه عفو وبصلهم على ما لا يسقط
ايضا لاشماله على الاحسان الى الاولياء واجاء القاتل فيجوز بالراضى على عوض وان فلا لانه
ليس في تقديره نص يقيد به فيفوض الى اصطلاحهما كالمطاع وغيره ويجب حاليه
لولا يذكر وفي بدل الصلح حال الا لا مؤجلا فهو حال لانه مال وجد بعقد شرعي والاصل
في امثاله ان يكون حال لا نحو المهر وضمن المبيع بخلاف الدية لانها لم تجب بالعقد قوله
وبصلح بعضهم او عفوهم تقديره ويسقط القصاص بصلح بعض الاولياء من نصيب
على عوض او بعفوهم والمعنى انه يسقط بذلك حق الباقيين من القصاص لان الجاني بطريق
انتقاله الى الدية ولهذا بينه بقوله ولمن بقي من الورثة حصته من الدية في ثلث سنين
على القاتل فقول ولمن بقي عام في سائر الورثة حتى الزوجين عندنا خلافا لما لك والشافعي
في الزوجين هما يقولان الورثة خلافة وهما مما تكون بالنسب لا بالسب لان السب
ينقطع بالموت بخلاف النسب ولنا انه عليه السلام امر بتوريث امرأة اشيم الضياري
من دية زوجها اشيم ولانه حق يجري فيه الارث حتى ان من قتل ولده ابنان فمات احد
هما عن ابن كان القصاص بين الابن الصلي وابن الابن قسبت لسائر الورثة والارث
وجبة تبقى بعد الموت حكما في حق الارث واثبت للجميع فكل واحد منهم متمكن
من الاستفداء والاسقاط عفو او صلحا ومن ضرورة سقوط حق البعض في
القصاص سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يتجزى واذا سقط ينقلب نصيب الباقيين

فبين ما لا لانه امتنع لمعنى راجع الى القاتل فنجب في ما لا لانه عمد وكونه في ثلث سنين عند الثالثة
خلافا لخرهوا الصحيح الضم فيه بقوله الى كون الواجب على القاتل بقريته قوله بعمره وقيل
على العاقلة وذلك لما تقرر واشتهر ان العاقلة لا تعقل عمدا ولا عبدا وما نحن فيه عمد بدليل
سقوط القصاص اذا المشي ما لم يثبت لانه تصور سقوطه ولو قتل حرا وعبد شخصافا
من الحر وسبب العبد رجلا بالصلح عن ومكهما بالف فصالح فحق اي الا الفر على الحر والمولى نصفان
لان عقد الصلح اضيف اليهما فيكون البدل منقسما عليهما ولا رجحان لاحدهما على الآخر لانهما قابل
بالقصاص والقصاص عليهما كالموت ويقتل الجمع بالفرد يعني اذا قتل جماعة واحد يقتل الجماعة
بالواحد لما روي ان سبعة من اهل صنعاء قتلوا واحدا فقتلهم عرسه وقال لو قتلوا لاعليه
اهل صنعاء فقتلهم به وعليه اجمع الصحابة هذا ان جرح كل منهم جرحا مرصعا عدا بخلاف قطع
الطريق فلان هناك القتل للمعاونة لا للجرح ويقتل الفرد بالجمع اكتفاء ان حضر اولياءهم اي اولياء
المقتولين جميعا قوله اكتفاء مصدر انتسب من فعل مقدم من غير لفظ اي يقتل اكتفاء يقتل ومنه
عن الجميع وليس لهم غير ذلك وان حضر واحد منهم قتل الفرد له بطالبه وسقط حق البقية كما لو
مات القاتل ولا تقطع يدان بيد يعني اذا قطع رجلان بدرجل واحدة عمد الاقصاص على واحد
مكهما وعليهما نصف الدية لان كل واحد منهما قاطع بعض البدلان ما انقطع بقوة احدهما لم
ينقطع بقوة الآخر ولا يجوز ان يقطع كل يده بقطع بعض البدل لاشتراط التماثل
والقياس في النفس هكذا وانما تركنا ما يشر ولا جماع وان وصلبه لغير سكننا على يد فقطعها
مقابل بضمان ويتها اذا وضع اخر السكين من جائب لفصل والاخر من جانب اخر وامر كل واحد
مكهما سكين حتى التقيا وانقطعت اليد ضمن الرجلان القاطعان دية اليدهما لانهما قد قتل
قطع رجل يميني رجلين سواء قطعتهما معا او على التقارب فلهما قطع يمينه ودية
بينهما نصفين لاستواءهما في الاستحقاق قيد يميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل و
يساد اخر قطع يده بهما وكذا اذا قطعتهما الواحدة هذا ان حضر معا وان حضر احدهما
اي احد المقطوعين دون صاحبه وقطع يد القاطع فلا اخر الدية اي دية واحدة لان
الحاضر ان يستوفي حقه ولا يجب عليه التأخير ليحضر الآخر لثبوت حقه بيقين وحق
الآخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او بعفو مجانا او صلحا فان استوفي في الاول عام
حقه بالقود ففي حق الثاني في عام دية يد واحدة لان الاخر اقل ليست كالتقوس

وصح اقرار العبد بقتل المذنب كان ما زونا او لا ويقتصر به لانه مبني على اصل الحرية
في الحدود والقصاص عملا بالادمية قيد القتل بالهد فانه لو اقر بقتل الخطاء لا يصح اقراره
ازنية الدية على العاقلة فهو اقرار على الغير ومث رمى رجلا بعد اسبغهم او نحوه فقد
من المرمى الى اخر فاما من رميته اقتصر الاول لان قتله عمد وفيه القصاص وعلى
عاقلة اي عاقلة الرامي الدية للثاني لانه نوع من الخطاء وفيه الدية عليها كما مر والام
في قوله للثاني ليست للتمليك كما لا يخفى بل هي للتعليل اللهم الا ان يقال الدية تثبت
للمقتول في اخر جزء من حيوته ثم تنقل عنه الى الورثة فعلى الاقل في الكلام مضاف
مصدر والمعنى الدية لورثة الثاني **فصل** افرد المصنف لبيان الجنابات للعدوة
في محل واحد وما يتعلق بذلك ويتبعه ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ القاطع
بهما اي بموجب قطعه وقتله اخذ مطلقا يعني سواء كانا عمدين او خطائين
او مختلفين ان تخلفهما اي وقع بينهما ووجد في خلا لهما برء من الاول لاختلاف
حكم الفعلين جزءا حينئذ وكون حدوث البرء بينهما قاطع السرية فيكون كل منهما
مستقلا بما يوجب من الجزاء عشر عا فيقطع ثم يقتل في العمدين ويؤخذ منه
دية ونصف في الخطائين ويدي ثم يقتل في القتل العمد بعد القطع خطاء ويقطع ثم
يدي بعد العكس والا اي وان لم يحل بين الفعلين برء وكانت السرية وحدهما
مستقلين فان اختلفا اي القطع والقتل بان كان احدهما عمدا والاخر خطاء اخذ
بهما ايضا فيقتصر في الهد ويدي في الخطاء لان كانا خطائين اي لا يؤخذ بهما
معان كانا خطائين فان قيل انما لم يؤخذ بهما معا فيما ذاب فعل اجاب المصنف
بقوله بل تكفي فيه يعني يجمع بين الجزئين اجمعا وذلك بان يكفي بدية القتل ويكون
دية اليد داخله فيها بناء على ان الاصل في امثال هذه المسائل هو الجمع بين
الجراحت لان القتل غالب يقع بجراحات متعددة وضربات متعاقبة فلو
اعتبرت كل جراحة على حدة ادى ذلك الى المخرج فلهمذا يجمع بينهما تنجما للاول
وجملا على كون الازهاق بالسرية وفي العمدين يعني لو قطع يده عملا ثم قبل ان
تبر الجراحة قتله عمد افانه يؤخذ بهما عند اي حنيفة يعني تقطع يده قصاصا بما
قطع ثم يقتل قصاصا بما قتل وعندهما لا يؤخذ بهما بل يقتل فقط وتدخل قصاص
اليد في بينهما كما في الخطائين لان الجمع متعذر ههنا لاختلاف بين الجنسين

الجنسين فان الموجب هو القصاص وهو يعتمد المساواة في الفعل وذلك بان يكون
القطع وبالقطع والفعل بالقتل وحى متعذر ههنا لانه جنى جنابيين ولو
انفردت كل واحدة منهما بحجب فيها القصاص فكذلك اذا اجتمعا بخلاف الخطاء
فان الواجب فيه بدل النفس من غير رعاية المساواة فيدخل بدل الجزء في بدل الكل و
اما العمد فالواجب فيه جزاء جنابة وهي اثنان كما ذكرنا فلا يدخل جزءا احدهما في
جزاء الاخرى ولو ضرب مائة سوط فبرء من تسعين ولم يبق اثرو مات من عشرة
وجبت دية فقط لانه لا برء من التسعين لم يبق معتبر وسقط اثرها بسقوط حكمها
باعتبار البدل وان بقي باعتبار التعزير عليها لان حق الشريعة وان حرجه وبقي الاثر ولم يمت
تجسب حكومة عدل اي لو ان التسعين سوطا اثر في بدن المضروب جراحة ولم يمت
منها لكن برئت وبقي اثرها يجب على الضارب فيها حكومة عدل ومن قطعت يده
عدا عفعا عن القطع يقال عفالة اذا بدل شيئا وعفاعة اذا لا سقط عنه يعني ان المقطوع
يده عفان فاطعها جزءا القطع فقط فمات منه اي من ذلك القطع بطريق السرية
من غير ان يطرأ عليه سبب اخر فعلى قاطع الدية في ما له عند اي حنيفة وعندهما هو
اي العفو عن القطع عفو عن النفس ايضا لان العفو عن القطع عفو عن موجب وهو
جبة شيئا وهما القطع لو اقتصروا لم يسر الى النفس والقتل لو يسري واجب
على النفس فكان العفو عنه مشبها ولا موجب له ان سبب الضمان قد تحقق
وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول لانه اعماعا عن القطع وهو
غير القتل فلو انه بقي على حاله كان متحققا لكنه ادى الى ان هاق النفس علم انه لم يكن
قطعا بل كان قتلا وهو لم يعف عنه بل حقه باق عليه ونحن نوجب ضمانه وكان
القياس ان يقال دية انه موجب العهد لاننا استثننا الدية لان العفو او رث
شبهت وهي وارية وان عفان القطع وما يحدث منه اي من القطع وعفان
الجنابة فقط فهو عفو عن موجب قتل النفس كذلك اجماعا من الثلثة قوله والعهد
يعتبر من كل مال والخطاء يعتبر من ثلثة تفصيل لما اجمعه انفا يعني انه ما قال فعلى قاطع
الدية في مال اجمل ولم يبين انهما من الثلث او من كل المال مع ان القطع قد تكون عمدا وقد
يكون خطاء وقد اجزى مجرى العهد وفاقا وخلافا والوجه في ذلك ان العهد موجب

القود وهو مختص بالجاني وحده ولا مدخل الورثة فيه فيكون بدل القائم مقامه من كل مال والخطاء موجب المال وسحق الورثة متعلق به فيعتبر من الثلث فليست أم فيه قوله والشحيح كالقسط أو ربه إن حكمهما في العفو مطلقا في العفو عنه وعما يحدث منه وما يلزم في ذلك من الأحكام وفاقا وخلافا واحدا في بينهما إلا في اللفظ والكتف بيان حكم القسط وأحال حكم الشحيح عليه وإن قطعت امرأة يد رجل فترز وجهها مقطوع اليد بعد ذلك على يده أي جعل أرش يده مهر لها وترضا على ذلك ثم سرى القسط حتى أتى على النفس الرسل ثم مات فعليه مهر مثلها هذا اللفظ وقع بطريق للشكالة وحق العبارة أن يقال فلها مهر مثلها في تركه لأن ذلك إنما يكون بعد موت الرجل وجوب المهر عليه حينئذ من قبيل المحال وعليها الدية في مالها أن كانت قد قطعت يده عمدا وعلى عاقلتها أن كانت قطعتها خطأ وهذا عند أبي حنيفة لأن العفو عن قطع اليد إذا لم يكن عفوا عما يحدث منه على الأصل لا يكون التزوج على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهر فيلزم مهر المثل وإذا لم القود لكن انقلب إلى المال شبهة التزوج وإن كان القسط خطاء فنقول لما سرى القسط إلى الموت تبين أنه لا أرش لليد وبعد ما يصير المسمى معدوما فيجب مهر المثل وإن تزوجها على اليد وما يحدث منها يعني السرية أو على الجنابة ثم مات فعليه مهر المثل في العمدان إن كان قطع المرأة اليد عمد أو مات القسط يده من ذلك فعليه المهر المثل لأنه حينئذ يكون التزوج على القصاص وهو لا يصلح مهر فيجب مهر المثل كما إذا تزوجها على خمر أو غنم يروا شيئا عليها من قصاص أو دية لأنه لما جعل القصاص مهر أفقد رضى سقوط بجملة المهر فيسقط أصلا ويرفع على العاقلة مقداره أي مقدار مهر المثل في الخطاء أي في صورة كون قطع اليد خطاء والباقي من الدية بعد دفع مقداره مهر المثل ودية لهم لأنه اليد في القتل الخطاء تكون على العاقلة وفي هذه الصورة لما سقطت عنهم اعتبرتها كأنها صارت مأكلا للرجل وجعل بعضها مهر للمرأة وهو مقدار مهر المثل الذي يرفع عن العاقلة وهو يعتبر من جميع المال لأن التزوج من المولى بالاصيلة وما يصرف إليها في مرض الموت يكون من جميع المال وبعضها وصية لأولياء

المراة

المراة لأنهم ليسوا بقتلة فلا يحرمون عنها لكنها تعتبر من الثلث كسائر الوصايا فإن خرج من الثلث سقط التذكير باعتبار المباق والثانية باعتبار ركوت وصية يعني أن كان الباقي من الدية بعد دفع مقدار مهر المثل منه يخرج من ثلث تركه الرجل سقط جميعه عن عاقلة المرأة والآية وإن لم يخرج من الثلث بأن لم يترك الرجل شيئا أو كانت لكن ثلث التركة أقل منه فقد رما يخرج منه أي سقط عنهم حينئذ ثلث فقط وكذا الحكم عندهما في الصورة الأولى يعني تزوجها على اليد فقط فأبويوسف ومحمد يقولان في العمد والخطاء كما هو ههنا من غير فرق لأن العفو عن اليد عفوا عما يحدث منها عندهما فالأصل أن جوا بهما في الفصلين واحد ومن قطعت يده فمات بعد ما اقتصر له من القاطع قتل قاطع صورته رجل قطع يده أخر قطعت يده القاطع قصاصا ثم إن الأولى مات بسرية القسط فإن الثاني يقتل قصاصا أيضا بالاول لأن ثبتين أن الجنابة كانت قتل عمد والحق فيها هو القود واستيفاء القسط لا يوجب سقط القود ومن قتل له ولي عمدا فقطع يده قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد رجل له على آخر قصاص في النفس فقطع يده عمدا ثم عفا عنه وقد قضى بالقصاص أو لم يقض ثم برأ فعليه أرش لليد عند أبي حنيفة وقالا لا شيء عليه لأنه استوفى حقه فلا يضمنه وهذا لأن استحقاق الألف النفس بجميع أجزائه ولهذا لم يعف لا يضمنه ولا يبي حنيفة أنه استوفى غير حقه لأن حقه في القتل وهو القسط وذلك لأن العفو مستند إلى وقت القتل فسقط حقه ثم في كل النفس فقطع يده بغير حق وكان القياس هو القصاص لكنه سقط للشبهة أغنى عدم تحقق العفو عند القسط فيجب أرش لليد ومن قطعت يده فاقترع من قاطعها فسرى إلى نفسه فعليه دية النفس وهذا أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما فبهما يعني قال صاحباه لا يضمن الدية في صورتين لأنه

استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقيد بوصف السلامة لافي
من سد باب القصاص في الطرف اذا الاحتراز عن السرية ليس
في وسعة القاضى اذا قطع بد السارق والبناع والحجام والمأمور
بالقصاص في الطرف لمن ثبت له ولا يحنيفه ان قتل بغير حق لان
حقه في القطع وهذا وقع قتلا ولهذا الوقع ظالما كان قتلا والقياس
ههنا ايضا وجوب القصاص لانه خرج اخصى الى نوت الحيوة في
مجرى العادة وهو القتل الموجب للقصاص لكنه سقط للشبهة
فوجب المال بخلاف القاضى والام لان القاعل فعل بامر غيره فانتقل
فعل اليه فكانه لم يوجد منه ثم عبارة المصنف توهم ان الدية في ما القاطع
وهي انما تلزم عاقبته لان القتل خطاء وكذلك قوله خلا فالهما يوم
ان الخلاف في الفصل الثاني وهو في الفصلين كما قرناه في
الموضعين وفي العبارة خبط اي لا يخفى **باب الشهادة**
في القتل واعتبار حاله اي حال القتل جمع المصنف هذين المعنيين
في باب واحد اختصارا واقراده صاحب الهداية لكل منهما بابا على
حدة لا خلاف النوعين قوله القود ثبت للوارث ابتداء لا بطريق
الارث معناه ان استحقاق الاقتصاص من القاتل حق لكل فرد
من اولياء المقتول يثبت له تشقيا محاطة عما يحق من الغم بسبب قتل
وليء فهو له بطريق الخلافة لا بطريق الوراثة بخلاف المال وما يتعلق
به وبخلاف القتل الخطاء ايضا وهذا تمهيد لمذهب ابي حنيفة وهو اصل
يبتنى عليه ما يذكر بعد من مذهب واصل ابي يوسف ومحمد ان ثبوت
القود للوارث يكون بطريق الارث لا بطريق الخلافة الا يرى ان لو عفا
عن قاتله لم يكن للورثة ان يقتصوا منه فحق القود يثبت لانه عوض
عن نفسه فهو ملكه او لا ثم ينتقل بموته الى الورثة ساوكة واذا كان كذلك
فذهبهم فيما ياتي بيبتنى على هذا الاصل قوله فلا يكون احدهم خصما عن
البقية فيه تعريفا على مذهب الامام باعتبار اصله المذكور في الاكوف

لا يكون الحاضر من اولياء القتل قائما مقامهم في الخصومة بخلاف المال حيث
يكون احدهم خصما عن البقية بحيث يثبت لهم ما يثبت لغيرهم
ويثبت عليهم ما يثبت عليه وفرع لهدين الاصلين بقوله قتلوا قام
احد ابين حجة اي بينة بقتل ايتهما عمدا او الاخر غاشب لزم اعادتها
اي الحجة بعد عود الغائب صورة المسئلة رجل قتل عمدا وله ابنا
فاقام احدهم بينة على رجل اخر بانه قتل اياه فالقاضي يستمع البينة
لكنه لا يحكم بموجبها بل يحسن المشهود عليه حتى يحضر الاخ الاخر
تحرزا عن اراقة الدم المعصوم لاحتمال ان يعفو ثم اذا حضر الغائب
يرفع الاحتمال فعند ابي حنيفة يلزم اعادة البينة خلا فالهما فان
عندهما يكتفى ببينة الحاضر ولا حاجة الى اعادة البينة كما لو كانت
القتل خطاء ولهذا قال وفي الخطاء والدين يلزم اي لو كان القتل
خطاء او كان المدعى به ديننا لا يبيهما على المدعى عليه وباقي المسئلة
على حاله لا تلزم اعادة البينة بالاجماع لهما في الخلافة ان القصاص
على اصلهما لما كان يشبه الوديعة بطريق الوراثة بناء على انه لو انقلب
مال الالميت حتى يقضى منه ديونه ويصرف الى تجهيزه وتكفينه فهو كالمال
يثبت لكل من الورثة مستقلا كانه وحده لا وارث غيره
فينصب احدا الورثة خصما عن الاخرين ويكتفى ببينة للشبوت
وكان القياس ان يقاد القاتل ثم من غير تأخير بطلبه لكن لما كان
احتمال العفو من الغائب قائما يؤخر القود الى حضوره فاذا حضر
وطلب القود كالاول يرتفع الاحتمال ويكفي حضوره ولا يحنيفه
انه لما كان ثبوت القصاص بطريق الخلافة على اصله لم يكف ببينة
الاول فيما يعود الى الغائب لان الحاضر ليس وكيل عنه ولا نائبا
منا به فيما هو حقه فلم تكن قائمة ممن هو خصم بالنظر الى ما يعود الى
الاول فلا يكتفى لحضوره مع قيام الشبهة فلا بد من اعادتها
البينة ليرفع الاحتمال ويثبت مكنة الاستيفاء من الخصمين

ولو برهن القاتل على عفو القاتل فال حاضر خصم ويسقط القود
يعني لو ان القاتل اقام بيته على الحاضر بان القاتل قد عفا عنه
هذا القتل فان بيته تسمع اجماعا لكن لا في حق القاتل بل في حق
الحاضر لانه يدعي على الحاضر بسقوط حقه في القود وانتقاله الى
المال وكذا لو قتل بضيفة المجهول عبد لرجلين واحد هما ابي
احد المولدين غائب فبرهن القاتل على الحاضر ان القاتل غائب
عفا عنه وكان القتل عمدا فانه تسمع ويكون المولى الحاضر
خصما في سقوط القصاص الى المال ولو شهد ولما قصاص بعفو
افيهما لغت يعني رجل قتل وله ثلثة اولاد وشهد اثنان منهم على
الثالث انه قد عفا عن القاتل فشهادتهما باطلة لانهما يجزان بها
الى انفسهما نفعا وهو انقلاب القود ما لا ثم ان شهادتهما هذه
تكون عفو منهما اذ اتعرت هذا في الصورة المذكورة اذ اشهد
الاخوان لعفو اخيهما الثالث ينظر فان صدقهما اي المولدين
الشاهدين القاتل فقط اي دون المولى المشهود عليه فال دية
تقسم بينهم اثلاثا يعني الكل واحد منهم ثلثها والآخر الذي شهد
بعفوه الثلث لان تصديق القاتل اياهما اقرار منه بثلثي الدية
لهما واقراءه على نفسه صحيح لكنه يدعي سقوط حق المشهود
عليه ينكر فلا يصدق القاتل اياهما اقرار في دعواه ويغرم نصيبه
وان كذبا هما فلا شيء لهما ولا خيرا من ثلث الدية يعني لو ان القاتل
والمشهود عليه كذبا الاخرين الذين شهدا بعفو افيهما فان
حقهما يسقط لانهما ابتلك الشهادة قد اقر على نفسيهما بسقوط
القصاص لما قلنا انه لا يجوز واعترافهما بسقوط حق اخيهما
يوجب سقوط حقهما ايضا لكنهما يريدان بذلك ان يصير حقهما مالا
فلا يقبل الا لجمعة وينقلب نصيب اخيهما الذي شهدا بعفوه مالا وذلك
لان دعواهما العفو عليه وهو منكر بمنزلة العفو منهما ابتداء

ابتداء وعفوهما يوجب انقلاب حق اخيهما من القصاص الى المال فان
صدقهما اخوهما فقط عزم القاتل اي لا اخيهما ثلث الدية اي
ان صدقهما المولى المشهود عليه وحده دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية
ثم ياخذانه منه اما عزمة القاتل ثلث الدية فلان شهادته الاخوين
بعفو اخيهما توجب العفو منهما وعفوهما يستلزم عفو اخيهما و
انقلاب حقه الى المال بحكم الاصل المذكور فيعزم القاتل ثلث الدية وان
اختلفا شاهد القتل في زمانه بان شهد احدهما ان القتل في يوم الخميس
وشهد الاخر انه في يوم الجمعة او مكانه بان شهد احدهما ان القتل
كان في بلد كذا وشهد الاخوان في بلد اخر او التبان قال احدهما قتله
بسيوف وقال الاخر قتل برمح او قال احدهما ضربه بعصا وقال الاخر
لا اوري بماذا قتل بطلت الشهادة في المسائل كلها لان القتل انما يكون
مرة واحدة لا يعاد ولا يكرر والقتل في زمان او في مكان يغاير القتل
في زمان او مكان اخر والقتل بالعصى او بسلاح يغاير القتل بغاير
هما فكان على كل قتل شهادة فرد والقتل بالعصى شبه عمده وهو
مفيد وقول الاخر لا اوري بماذا قتله مطلق وهو غير المقيد بحتم المود وغيره و
لا يشتر شي من هذه الاحتمالات فبطلت الشهادة وان شهدا بالقتل
وجعل الة لزممت الدية استحسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة
لان القتل هذه الشهادة لان القتل يختلف باختلاف الة
فبصر المشهود به مجهولا وجه الاستحسان انهم شهدا بقتل مطلقا
وهو غير مجهول لكن له احتمالا ان عمده وغيره فيحمل على اخفهما
وبحكم به موجب هو الدية ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد منفرد
لو قال ولي قتلتاه جميعا اي حال كونهما مجتمعين فله اي يجوز للمولى
قتلتهما قصاصا ولو شهدا بقتل زيد عمرا وخران بقتل بكر اياه وادعى
واليه قتلتهما جميعا جميعا لقتل اي الشهادتان لان في الثاني
تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد له وهو انفراد في القتل

قوله بطلت جزء القول وان
تختلف
مسألة

وهذا يبطل شهادته لان الكذب تفسيق وفي الاول تكذيب
المقرر في بعض ما اقر به له وهذا لا يبطل الاقراء قوله العبرة
في الحكم بحالة الرمي لا بحال الوصول اي وصول الرمي الى الرمي
اليه في تبدل حال الرمي عند الامام اي حنيقة شروع في بيان
حال القتل واعتباره خلافا لوقفا فعند اي حنيقة في هذه
المسئلة يعتبر اول الفعل خلافا لهما فلورمي مسلما بسهم
او نحوه هذا تفريع لهذا الاصل فارتد الرمي اليه قبل وصول
السهم اليه فوصل اليه عقيب الردة واصابه فمات به يجب
الدية على الرامي لورثة المرتد عند اي حنيقة خلافا لهما لان
التلف حصل في محل لا عصمة له لانلاف غير المعصوم هدر ولا ان الرمي
اليه وقت الرمي معصوم والعبرة به ولورمي مرتدا فاسلم الرمي
اليه قبل الوصول اي قبل وصول السهم لا يجب على الرامي
شيء من الفصاحه الدية اتفاقا من الائمة وان رمي عبدا
فاعتق قبل وصول السهم ونحوه اليه بوجه من جوه العتق
فوصل الرمي اليه فمات منه وهو حر فعليه اي على الرامي الاجبي
قيمة اي قيمة العبد عبدا في مال الرامي لادبته عند الشك في
لانه وقت الرمي كان مملوكا وعند محمد على الرامي فصل ما بين قيمته
مربيا وغير مربى فلو كانت قيمة العبد مثلا حال كونه صحيحا
غير مربى الفار كانت قيمة مربيا مجر وحاصلة فعلى الرامي
عند محمد تسع مائة هي فصل ما بين القيمتين لانه العتق قاطع
السراية موجب جزاء ما وقع قبله وهو مجرد الرمي وذلك جنابة
تنقص بها قيمة العبد بالاصافة الى ما قبل الرمي فيجب على الرامي
ذلك المقدار لا غير وان رمي محرما صيدا امحل اي خرج عن الاثم فو
صل السهم او نحوه الى الصيد حال كون الرامي حلالا لا وجب الجزاء عليه
لانه وقت الرمي محرر وان رماه حلالا فاحرم فوصل السهم او نحوه

اليه فقتله فلا اي لا يجب الجزاء عليه لانه وقت الرمي غير محرر وان
رمي الرامي من قضي عليه برجم اي رمي شخصا شئت عليه الزنا
حال كونه محصنا فجمع شهوده اي شهود الزنا او احدى هم قبل
وصول السهم او نحوه فوصل بعد الرجوع وسقوط الرجم لا يضمن
الرامي لان العتق حال الرمي على ما نحن فيه والشخص حصل الرمي
مباح الدم في تلك الحالة ولورمي مسلم صيدا فقتله الرامي
اي صار مجوسيا العياز بالله قبل وصول الرمي الى الصيد
فوصل السهم الى الصيد حال كون الرامي مجوسيا حال ذلك
الصيد لما عرفت ان العبرة بحالة الرمي وفي العكس يحرم
يعني لورمي حال كونه مجوسيا ثم اسلم قبل وصول السهم
فوصل حال كونه مسلما لم يحل لانه وقت الرمي كان مجوسيا ولهذا
الايائل كلها متفرعة على ان العبرة بحالة الرمي لا الوصول
كتاب الديارات جمع دية وهي لغة مصدر وودي القتال
المقتول اذا عطي وليه المال الذي برل النفس ثم سمي ذلك
المال بالدية تسمية بالمصدر والتاء في احدها عوض عن
الواو في اولها كما في العدة والارض اسم الواجب على عاقبة
النفس الدية المغلظة وصفها بالغلظة لقيامها مقام القيمة
وكونها البدل في الرجوع عن التعرض للنفس فتكون من الابل مائة
اربعا ربع منها بنات نحاس وهي التي ثم عليها حول وربع
ايضا بنات لبون وهي التي ثم عليها حول لان وربع اربعة
جمع حقة وهي التي عليها ثلث سنين وربع رابع جذعة
وهي بفتح الجيم والزال المعجمة ما ثم عليها اربع سنين فتكون المائة
مجمعة من هذه الاسنان من كل نوع خمس وخمسون وهذا قول
ابي حنيفة وابو يوسف معه وعند محمد المائة من الابل اثنا عشر
معه ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون شيت وهي التي دخلت

في السنة السادسة ويشترط في الثمانية ان تكون كلها خفاف
جزة خلفه وهي التي تكون حوامل في بطونها اولادها قوله عليه السلام
الا ان قتل خطأ العمد قتل الوسط والعما وقيد مائة من الابل
اربعون منها في بطونها اولادها ولان التغليظ لم يلزم بتب سقاة
بحسب القرب من العمد والبعد عنه وهي في شبه العمد اغلظ فيكون
على الوجه المذكور ولا في حنيفة والى يوسف قوله عليه السلام في نفس
المؤمن مائة من الابل وهو حديث مشهور متلقي من الامة
بالقبول وتخصيص العدد بالمائة ينافي في قيد الحمل المذكور لانه يلزم
ان تكون الابل اكثر من مائة لان الحمل اصل من وجه دون وجه
فهو اما موجود او معدوم فان كان الاول كانت الدية اكثر من مائة
وان كان الثاني لزم الالبهام لان الحمل لا يوقف عليه حقيقة والالبهام
في نفس الشارع غير واقع لانه انما ارسل البيان ولا تغليظ في غير
الابل لان الشروع انما ورد به فيها فلا ينبغي ان يغيرها فان قضى
بالدية من غير الابل لم يجز فيها التغليظ لما قلنا وهي في شبه العمد يعني
ان الدية المغلظة على اختلاف الروايات انما هي في شبه العمد للمناسبة
بينهما والخطأ انما يناسب التخفيف لان الخاطئ معذور وقوله
والخففة معطوف على المغلظة وهي اي الخففة في الخطا وما بعده
من الوجوه التي تجب فيها الدية من الذهب الف دينار وهو المنزوب
من الذهب بالاجماع ومن الورق بفتح الواو وكسر الراء هي الفضة
عشرة الاف درهم وزنا وقال مالك في الشافعي اثنا عشر الف
درهم والدرهم هنا هو الذي تكون العشرة منه سبعة مثاقيل
ومن الابل مائة اي الدية الخففة عينا والشافعي معنا مائة من
الابل اتماسا ما بين ابن مخاض وهو ذكر تمت عليه حول وبنت
مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة من كل صنف منها عشرين
وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه ومثل هذا انما يعرف

اذلا مساع الاجتهاد في تقديره فصار المرسل كالمنفوخ الى النبي
عليه السلام ولا دية من غير هذه الاموال المذكورة من الابل والذهب
والورق عند الحنيفة لان التقدير انما يتقيد بما يكون معلوما
وفي هذه الثلاثة المذكورة كذلك بالاثار المذكورة في الابل بالعدد
وفي الذهب والورق بالوزن وما عداها غير معلوم الاختلاف
ماليتها باختلاف الازمنة والامكنة والجار للقاتل وقال لا تكون
الدية من اي من الانواع الثلاثة المذكورة ومن البقر ايضا ما سألها
بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحمل ما سألها كالحمل لوتان
ازار ورداء فيكون الجحر اربعة مائة ثوب ما سأل ازار وما سأل رداء
وقوله سألها هذا رواية ايضا عن الحنيفة فقول هذا تكون البقرة
وفاقية ووجهها ما رواه عبيد السلام ان عمر رضي الله عنه في الدية
بعشرة الاف درهم ومن الدنانير بالف دينار ومن الابل بمائة ومن
البقر مائة بقرة ومن الغنم بالقيشاة ومن الحمل بمائة ثوب
ان رضي الله عنه قدر الدية بهذا القادر لان قضاء بها وقع في وقت
متعددة وكفارة شبه العمد والخطا اي الواجب في كل من القتلين
المذكورين دية معينة على العاقلة وكفارة على القاتل فالدية قد بينا
والكفارة محتملة رغبة مؤمنة سلم الاطراف ذكر اكان او انما لقوله تعالى
فتحرير رقبة مؤمنة فان لم يجد فاصطاد فدية مؤمنة
فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى فدية مؤمنة فمن لم يجد
فصيام شهرين متتابعين والاية وان كانت في الخطا الا ان يشترط
العمد خطأ في حق القتيل وان كان عمدا في حق الضرب فقتلها ولا
ولا اطعام فيهما اي لا يكون الكفارة بالا طعام في قتل شبه العمد والخطا
لانه لم يرد به نص وصح في الكفارة اعتناق رضيع احد ابويه مسلم
لانهم مسلم فبعاله لا الحنبلين اي لا يصح في محتمل الكفارة الحمل لانه لم يرد
حياته ولا سلامة امرائه بخلاف المولد ولله في هذه الجملة معطوفة

على مقدار في أول الكلام تقديره الدية المناظرة للرجل من كذا وكذا
 والمرأة في دية النفس ومادونها أي دون النفس من الاعضاء والأجزاء
 فنفذ الرجل قدرته على خلقه وخفيضة بمقدار نصف دية الرجل كذا
 وأيضاً أعطاءها ما يطاها على النصف مما هو للرجل وهذا أمر
 عن علي رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي عليه السلام
 ولأن المرأة في حق الميراث والشهادة والدية على النصف مما هو للرجل
 فكذلك في ما هو مائة بالدية وللذم مثلاً للسم في النفس ومادونها
 الذكر كالذكر والآن في القول إلى بكره مرفوعاً إلى الله عز وجل
 مثل دية الحر المملوك فصل أعمال المصنف عقد هذا الفصل بيان
 الديان والاجزية التي تلزم فيما دون النفس ولهذا قيد صاحب
 المهدية بقوله فيما دون النفس فعلى هذا يكون قول المصنف في النفس
 الدية توطئة لا يعمى بعد من المعطوفات ولئلا يجابح إلى بيان مقدار
 الدية لكونه قد عرف من ما قدم في السابق قوله وكذا في الماركة عطف
 على قوله النفس والماركة هو الموضع اللين من الأنف والارنية
 كذا له والقصة من بين العينين إلى خبايته من أسفل ولفظ
 الأنف يطلق على الكل والدية الكاملة تلزم في قطع الكل أو في قطع
 كل من لدارك أو الارنية وحده والأصل في هذا بل سائر الاعضاء
 التي تلزم في كل منها دية النفس أن يخاف إذا فوت جنس منفعة
 مقصودة من المعنوي على الكمال كالعين إذا عميت واليد إذا شلت
 أو زال جبالاً مقصوداً إلا دأى على الكمال كالأنف إذا جدد والمخد
 إذا جرح وبقي أثره يشبهه عليه بذلك دية النفس لأن في ذلك
 إتلاف النفس من وجه فيلحق بالآلة من كل وجه تعظيماً للآلة
 لأن قيام النفس مشعر ببقائها فمما كان تقوية المنافع كقوية
 النفس والجبال مقصوداً كما في المنفعة ولهذا تزداد قيمة المملوك الجبال
 وقضى النبي عليه السلام بالدية تماماً في اللسان والأنف وهو أصل يشعب عليه

فصل

فروع كثيرة في ذلك المصنف فمما يعزى بالقياس إلى النبي وكذا
 المصنف فمما لا ألف وقد عثر عنه بالمارك وقد ذكرنا ما يفتاها في
 الدين وقد ذكره بقوله وفي ذلك أي في الدية إذا قطع وهذا المنع فلفظ
 الذي أو منع أداء كثير الحروف سواء قطع كل أو بعض لفوات منفعة
 مقصودة وهي التي تطلق الظاهر الذي امتاز به الألف غير بقيت
 الحروف وإن فات أداء بعض الحروف وبقي البعض فالنقص الدية
 على عدد الحروف كلها التي يكون التقوية صحيحاً بقسط ما يقابلها
 وإن أمكن التقوية بأكثر الحروف تجب حكومة عدل فقط لخص
 الإخلال مع أصل الألف وإن عجز عن أداء الأكثر ووجب الدية
 منقطع الكلام قوله وفي الصلابة راد به صلب الرجل أي ظهر فلو
 صلب رجل ينظر من الجمال ففيه دية النفس كاملة وكذلك إذا صار
 أحلب ولم يمت على ذلك فيه الدية تماماً وإن لم يمنع الجمال بل كان يقدر
 على أن الجامع أو عاد إلى ما له وزال المحذب ففيه حكومة العول وكذلك
 صلب المرأة إذا نكر وانقطع ماؤها ففيه الدية وفي الأفضاء
 إذا منع استمك البول يعني لو جمع امرأة فاقضاها بجيش
 صار كما هو واحداً أو قطعه فجهافاً لا يمدك البول ففيه
 كاملة وفي الذكر وفي خفيه دية كاملة لما ذكر فلانة تقوية به منفعة
 الوطئ أو الأيلان واستمك البول وبالجمل منافع التي تقصده
 ومنه الخشفة فلا ضاع أصله من منفعة الأيلان الذي هو طريق
 الأغلاق عادة وفي القفل أذهب بضر الدية لفوات منفعة الأدرك
 الذي به قوام معاش الإنسان ومعادة في التبع وفي البصر وفي
 الشم وفي الذوق في كل واحد منها إذا دية كاملة لأن كل واحد
 منها منفعة مقصودة فيعيش الإنسان وفي الحية أن خلقت
 ولم تنبت دية كاملة لفوات منفعة الجمال الذي هو شرف ومكان
 مرغوب مقصود من الرجال وفي شعر الرأس كدعية إذا خلق بغير

رضي صاحبه ولم يثبت بالذكر او كذا الاصابع والاهمال في كل
من الحاجبين نصف الدية وفي كل الاهمال الدية وعند الشافعي
ومالك الواجب في الحية وشعر الرأس والاهمال والحاجب حكومة
عن والاهمال ثم هذب وهو منبت الشعر من جفن العين
حقيقة وقد يطلق على الشعر النابت وهو الشعر بالفاء وجمع اشعار
بما زار وفي العينين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية
والاصابع من الدية ما روى سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن النبي
عليه السلام في العينين الدية وفي الاذنين الدية وفي اليدين الدية وفي
الرجلين الدية وفي البيضتين وفي الشفتين الدية قوله وفي
تدعى المرأة بياضين تشين تدعى قيده بكونه للمرأة لان النعفة
المقصودة منه اعني التقدية مخصوصة بالمرأة بخلاف
تدعى الرجل فان فيه حكومة عدل واحد كان او اثنين وفي اليدين
دية كاملة وفي كل يد نصفها وفي الرجلين دية كاملة وفي كل رجليه
وفي اشعار العينين كل يد واحدة كاملة للرجل والمرأة النصف
من ذلك ثم ان المصنف الى عبارة محملة يعرف منها احكام
مادون النفس تفصيلا وهي قوله وفي كل واحد مما هو اثنان خلقه
معهودة كالعينين والاذنين واليدين والرجلين في البدن اي
الانسان نصف الدية ومما هو اربعة كذلك نحو الاشعار
اربعا اي ربع الدية والمرأة للرجل مما هو للمرأة وفي كل اصبع
من يد او رجل عشرها لان اصابع اليدين عشرة واصابع الرجلين
عشرة ففي كل اصبع عشر الدية لقوله عليه السلام لكل اصبع عشر
من الابدان في كل فصل منها اي من الاصابع مما فيه مفصلان
نحو الابهام نصف عشرها اي نصف عشر الدية وهو جزء من عشرين
جزءا فيكون من الورق خمائة درهم ومن غير ذلك بحسابه
ومما فيه ثلثة مفاصل وهي بقية الاصابع ثلثة اي ثلث عشر الدية

وهو من الورق ثلثمائة وثلثون وثلث درهم ومن غير
بحسب من اى نوع كان فوه وفي كل نصف عشرها يحتاج
الى تقدير ويقف الى زيادة تقدير الاولي فهو ان يقال
وفي كل سن من اسنان الرجل نصف عشرية وثلثة كل سن
من اسنان المرأة واما الثاني فكما تقوله والاسنان والانياب
والاخلاسر هل او سفلى ومينا وباراسواء واسنان الصبيان
كاسنان الرجال والشيوخ الكبار واسنان الصغار
الصغار كاسنان النساء والجمائر لان اسم السن يتناول
الكل واحكام في الجميع واحدا قول النبي عليه السلام في كل سن
خمس من الابل واطلاقه على السلام يدل على الاستواء في الحكم
اذ الكوت في محل البيان قوله وفي كل عضو ذهب بقية بضرب
ضارب فقيه دية كانه وان وصلية كان قائما معرض الجوار
عن سؤال عسى ان يورث هذا المحل لا يخفى تقديره ولا يحتاج
الى التكلف تقديره ولهذا اقتصر المصنف على مجرد تمثيل ولم يستعمل
بذكر تفاصيل حيث قال كيدست بضرب او جرح حيث فيها
او فيما حاورها من الاعضاء فودمت حركتها وبقيت شلاء
لا يقدر على الامساك ونحو عين ذهب ضررها للكمة او ضربت
او تكحيا بما يورث عماها وبطلان بصرة البصر اليها وان
كانت عاجلا لان متعة الارش تقويت جنس النفقة
لاقوة الصورة وفوات النفقة له علامات تدل عليه يعرفها الحكماء
والبصراء فصل عقده النسيان احكام الاسنان احكام
والشجاج لا فود في انواع الشجاج وهو جرح يختص
بالرأس والوجه الا في الموضحة ان كانت عمدا لا يمكن اعتبار
المساوات فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف هلاك غالب
فيسبر غورها بالسيار ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك فيقطع بها

مقدار ما قطع فيتحقق استيفاء القصاص من كذا في المهادنة
وفي التبيين وهو الاصح والاصل في الدليل ما روي انه عليه السلام
نص بالقصاص في الموضحة وفيها اي يجب في الموضحة ان كانت
خطا ونصف الدية فله وهي اي الموضحة الجرح التي توضح العظم
تدريج وبيان لهذه الجراحة وبيان منه تسميتها لان الايضاح
هو الكشف والاشارة وهذه تكشف العظم وتظهر به وهذا المعنى
المتفق ويجوز التسمية في سائر هذه الجراحات ولهذا
قال وتجب في الرأشمة وهي التي ترشم العظم اي تكسره
مع انه باق في مكانه بجميع اجزائه المنكسرة عشرها اي عشر الدية
وفي المنقلة بصيغة الفاعل مشددة القاف وهي التي تنقل العظم
من موضعه بعد الكسر وتفرق اجزاء المنكسرة عشرها اي يجب فيها
عشر الدية ونصف اي نصف العشر اي وفي الامة بتشديد الميم
وهي التي تصل الى ام الدماغ وهي الجراحة التي فيها الدماغ ثلثها اي
ثلث الدية وبعد الامة سبعة لتسمي الامة بالغين المعجمة وهي
التي تصل الى الدماغ لم يذكرها محمد رحمه الله لان النفس لا تتبع بغيرها
عادة فيكون قتلا من الشجاع والكلام فيها وكذا في الجائفة
اي في الجراحة لا للجائفة يجب ثلث الدية وهي التي تنفذ
الى الجوف من الصدر والبطن والظهر والجنبين والاسم دليل
عليه كذا ذلك ثبت بالحديث وهذا اذا كانت من جانب واحد
فان نفذت اي جاوزت الجوف الى جانب اخر فصار لهما طريقتان
الى الجوف احدهما ادخلت منه الى الجراحة الى الجوف والثاني
ما خرجت منه فهما جائفتان حينئذ ويجب فيهما ثلثتاها اي
ثلثا الدية لان ابا بكر رض هكذا حكم ولا نرى جائفتان قوله في
كل من الحارصة بالحاء والراء والصاد الميمان هو وما عطف عليه
خبر بقوله الا في حكومة عدل وفسرها المصنف بقوله وهي التي

تشو وهذا

تشو وهو المهادنة قوله ان الجراحة تحرق في صفة الجراحة
وليس كذلك بل هذا لما يكون فيه ابا ضيف كما سيأتي قريب
والاحتماس ما في التسمية وهو قوله التي تحرق من الجراحات لا تحرق
اندم والامة بالغين الميم وهي التي يحرق منه دية ونصف الدية
اي يظهر منها لكر السيل بل يجمع في فيه الجراحات
كالدمع الذي يظهر في العين عند احشية ولا يسيل ولا يقطر
والامة بالياء وهي التي تسيل الدم اي يسيل منها ويجاوز الى ما
من الجراحات والامة بالضم والضاد المعجمة والعين الممهدة وهي التي
تبضع اي قطع الجراح مأخوذة من البضع وهو الشق والقطع
والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم وتعطى اي تدخل في جرحه لكن
لا تصل الى منتهيها والسمية اي وهي الجراحة التي تصل الى
السمية وهي جلدة رقيقة فوق العظم اي عظم الراس حاله
بين وبين اللحم تصل اليها الشمية تنتهي الجراحة المسماة
بالسمية اي اليها فذلك سميت باسمها فهذا الاسم في الجملة
المغشية لا عظم ومجاز في الجراحة التي تصل غورها اليها لكن
لا يظهر جرم العظم منها حكومة عدل لانه لم يرد وعن محمد فيها
قصاص كما في الموضحة العمد والارس مقدركما في بقية الجراحات
والاهدر غير ممكن فوجب الرجوع الى حكومة العددا وهو ما ذكره
ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز فان قال مادون الموضحة حديثا
فهما حكومة عدل ومن محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية اي في الجراحات
السد وهي الحارصة والامة والامة والباضعة والملاحمة
والسمية اي يجب القصاص كما لموضحة اي كما يجب في الموضحة
القصاص يجب فيها قبلها لانه لا عظم يكسر فيها فيمنع ولا يقع الهلاك الهلا
بالاقتصاص فيها غالبا ثم ان المصنف يتردد في بيان الفرق بين
هذه الجراحات باعتبار التسمية ومواضع الجراحات فقال والشجرة

المغشية

فيها

يختص بالوجه والراش بحسب اللغة كالقن في الهند والوجه
والأصابع في اللغة العربية والحكم يترتب على حقيقة ما يورد في اللغة
حتى لو ان هذه الجراحات وقعت في موضع احدهما لم يبدخول اليد
والجراح لا يكون لها اثر من مقدارها انما هي في حكم حكومتها العدل
لان التقدير انما يكون بالتقدير من المظهر وهو المسمى بالتوقيف
وعند محسب يرجع الى حكمه العدل كما سيذكره المصنف في قول
بما جازفة بالجوف والمجنب والمظهر الجبهة الاسمية وما عطف عليها
بمعطوف على ما قبلها اي والجازفة تختص بالجوف وهو ههنا
يشامل لتجويف البطن والصدر والراش هكذا نقلنا الافاضل
عن الاوائل فاما ما وقع في الجوف فوجه السمية فيه ظاهر واما
وقع في المجنب والمظهر فلا انها قد تنفذ الى الجوف تسمية بذلك
الاعتبار جازفة لا مطلقا لاجل احدهما ثم ان وجه احتصاص
الحكم المذكور بما في الوجه والراش هو ان هذين العضوين
اكثر البدن ظهورا واثر الجراح فيهما يبقى طويلا والاعراض التي
بسببه الى احداثها واما الحيان فالظاهر من مذهب اصحابنا
انهم امن الوجه لان اتصالهما به من غير فصل وما سوى ذلك
اي ما عدا الشجاج والجازفة من الجراحات الواقعة في البدن
في اي موضع كان منه فهي جراحات مطلقا كما مر ذكره عن النخعي
وعمر بن عبد العزيز من انها حدوث وفيها حكومة عدل في كل جراحة
منها تحب حكومة عدل وهي اي حكومة العدل على ما قسره الطحاوي
ان يقوم الجرح على فرض كونه عيبا بلا هذا الاثر اي كم تكون قيمته
لو كان مملوكا سائما عن اثر الجراحة المذكورة ويقوم معه اي مع
هذا الاثر ايضا فما نقص من قيمته بذلك الاثر ويجب على الجراح المبرور
نسبة من دية يعني يحكم بنظر ذلك التقويات بالنظر الى دية
فان فرض ان هذا الحريم عبد وقيمة بلا هذا الاثر الفدرهم معه

تعمد في التقويات في هذه الدية وهو عشر الف درهم
التقويات من الدية وهي عشر الاف درهم فشره الف درهم حكومة
العدل وبه يعني ان التقوى في هذه المقامات بقدرها الطحاوي
لا بد من ان يحاسب المصنف وزمان الطحاوي الى ان منه السلف
اقرب وانما اعتبر طريق الحكمة بهما ذكر لان الحكم لا يقيم القيمة
للعد بمنزلة الدية لا سيما اوجب نقصا في احدهما اعتبر به النقص
من الاخرى وهو الصريح والاخرى وجب في طمعه اصابع اليد وجدها
او مع الكف نصف الدية اي نصف دية صاحب اليد لان الواجب في كل
اصبع عشر من الابل فيكون في الخنزة خمسون وهو نصف الدية والكف
تابع للاصابع لان البطش بها ومع نصف الساعد نصف الدية
لاصابعه وحكومة عدل نصف الساعد وهو ظاهر المذهب والمراد
بالنصف مقدار من عظم الساعد قل او كثر وفي قطع كف يهمل اصبع
عشر الدية للاصبع وان كان فيها اي في الكف اصبعان فنجس اي الدية
للاصبعين صورة السند رجل قطع كف اخر او جرح جراحة تعطل
فما كف وكف عن العمل والبطش بها فان كان في الكف اصبع واحد
اي الاصابع كانت فعند اي خيفة يلزم الجا في عشر الدية وان كان
فيها اصبعان يلزم خمس الدية وهذا انما هو ارش الاصابع ولا شيء
في الكف لئلا امر وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ومن دية الاصبع
او الاصبعين يعني ينظر الى ارش الكف وحدها اعني حكومة العدل الى
ارش الاصبع اعني عشر الدية في الصورة الاولى وارش الاصبعين
اعني خمس الدية في الصورة الثانية فيحكم بالاكثر من الاربعين
ويدخل الاقل في الاكثر فلو كان ارش الكف مائة وارش الاصبع
الف يحكم بالف وهو عشر الدية وتدخل المائة فيه اي تجب من جملة
ولو كان ارش الكف ثلثة الاف وارش الاصبعين وانما هو الفان
يحكم بارش الكف ويدخل خمسة الدية تحته ازلا وجه الجمع بين الاربعين

لدن الكايشي وواحد عن الكف وظاهر من الاصبع او الاصبعين في حكم
 غصن واحد لان للبشر الذي هو منفعتهما لا يحصل الا بكاملهما من
 احد هرايون الاجزاء لا سيما لان هذا واحد من لان كل واحد منهما
 اصل من فوج فاعتبرنا الرجحان بالكثرة ولا يخفى ان الاصابع
 اصل والكف مع حقيقة وشرا لان البشر انما يقوم بالاصابع واليد
 ويحتمل في الكف مع الاصابع ما يجب وحدها من غير زيادة والجميع
 بالذات والحكم اولى من التفرع من حيث مقدار الواجب ومتى بقي
 شيء من الاصل فلا اعتبار للتبع وان كان فيها ثلث اصابع قديمة
 الا اصابع حتى لو كان في الكف ثلث اصابع والمثلث محال لها يجب
 اثنان الاصابع فقط ولا شيء في الكف بالاجماع لان الاصابع
 اصول في التقويم والاكثرا حكم الكايشي فاستيفت الاصابع الثلث
 فكف كما ان كانت الاصابع كلها قائمة قوله وهي ثلثة اعشار اجماع
 بيان لما يجب في الاصابع الثلث وذلك لانه لا كان في كل اصبع قديمة
 كان في الثلث منها ثلثة اعشار الدية ولو كانت الاصابع اربعة كان
 فيها اربعة اعشار الدية ولا يخفى في الاصابع في حق الاش متساوية الاتفا
 ولا فرق بين اصابع اليدين والرجلين ولا بين اليمين واليسار
 لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل من غير فصل وفي هذا فينقسم
 اثنان كل اصبع على ما فيها من المفاصل فما فيها مفصل ان يكون في كل منهما
 نصف عشر الدية وما فيها ثلثة مفاصل يكون في مفصل منها ثلث عشر
 الدية ويجب في قطع الاصبع الزائدة ثلث او خطاء حكومة عدل
 لانها جزء من بدن الانسان وهي وان كانت لا منفعة فيها
 ولا زينة تقوت بقطعها لكن شرف الدمي يقتضي ان لا يهدر شيء
 من اجزائه ولهذا عذر المصنف اعطاء لا منفعة لها ولا زينة فيها
 بحسب الظاهر حيث قال وكذا في الشارب يعني في حلقه او تنه
 حكومة عدل وهذا هو الاصح لانه تابع للحمية فكان كبعض اطرافها

ولحية الكوشح وهي على ما ذكره وان كانت على الذقن فقط وهي
 شعرات مدودة فلا شيء في خلقها لانها ليست بحال وان كانت
 اكثر من ذلك اي على الذقن والحدين جميعا لانها لا تخرج متصلة
 ففيها حكومة عدل لان فيهما من الجمال والظاهر ان مراد المصنف
 هو هذا وان كانت متصلة وهي التي يقال لصاحبها السناط
 بالبروتين والنون ففيها الدية كاملة لانها ليست بالدية الكوشح
 وفي قطع ثدي الرجل قيد به احتراز عن شيء المائدة لان ثدي الدية
 نصفها وارث هذا حكومة العدل وذكر المحقق العيني في كل منهما
 حكومة عدل لان منفعة فيهما والفرق بينهما ان الاول فعل الادمي
 والثاني يكون خلقه او لاقية سم او لسان الاخرى وهو الذي
 لا يحسن النكاح ولا يقدر على تركيب الحروف ونظيرها كلامه وان كان يقدر
 على البعض لكنه لا يفصح فهمه لكن وفيه تمام الدية وفي لسان الاخرى
 حكومة عدل واليد الشلاء وهي التي لا يقدر صاحبها على البشائها
 ولا يمكن استعمالها في عمل وصنعة واليد العوراء والرجل العرجاء
 والسن السوء وهذه كلها قد يكون خلقه وقد يكون افة وكذا يجب
 حكومة العدة في قلع عين الطفل وقطع لسانه وذكره في الدية
 اذ لم تلم صحة ذلك عضو المجنى عليه منهما متعلق بتعلم اى لم تعلم
 صحته ايد على ابصارها حتى ان يقرب منه شعرة سراج فان غمضها
 فهي صحيحة وحركته ذكره وكلامه اى يلفظ بمقاطع حروف التهجى
 لا استعلاء فقط لانه ليس بكلام وانما مجرد صوت يسمع منه كالحمد
 واذا علم صحة ما ذكرته اعضائه فانه يكون حينئذ حكم البالي يجب
 ما يجنى عليه من العمد والخطاء والله شيع رجلا فذهب عقله او شرب كسرة
 دفل ارش الموضحة الدية يعني اذا شيع رجل رجلا موضحة فطاء
 فذهب بها عقدا وشعر رأسه وجب الدية لا غير لان الموضع جنة
 واحدة وهي الشحمة ومحلها واحد وهو جرة الرأس لكونه الموضحة

كالأخيرة

في خارج العقل في باطنه واذا اتحدت الجناية فانما يكون كائنت
قائمة فاذا وجبت بها تمام الذمة امتنع وجوب الارش في الجناية التي
في الموضوعاتما هو لغوية منفعة او جناية فلو وجبت الارش في الجناية
موجب عن جنائنه واحدة والا فجزء الاكثري فيكون وان ذهب
سعيه وبصره او كرامة لا يدخل يعني او المسمى موصلة خطاه فذهب
بتكليفه او بصره او كرامته فعليه ارش الموصلة مع الذمة لان في الها
متممة متضاربة وفي الخلاصة كل من عرف البصر ان يلقى بغير حيلة
فان نفق علم ان بصره لم يذهب فكل ان امرأة ارعت ذهاب
سمها من ضرب من ضرب رأسها فقال القاضي في حال غفلته كالمتردي
درت ان في حلت نفق ثيابها فعمل القاضي انها كاذبة وان اذهب بها
عيناه فلا قصاص ويجب ارشها ارش العينين موصلة ان شيخ رجل
رجلا موصلة قد ذهبت بها عيناه اي عينها فلا قصاص في شيء منها
عند ابي حنيفة ويجب ارشها ارش الموصلة وهو نصف عشرة دية وارش
العينين ولا قصاص في اصبع قطعت ثلث اصبع اخرى
وعندهما يقتصر في المقتطعة ويجب الدية الا في بعض اذا قطع
اصبع رجل عمدا ثلث اخرى الى جانبها قال ابو حنيفة لا قصاص
في شيء منهما ويجب الارش فيهما وقال ابو يوسف ومحمد وزفر والكرخي
من زياد يجب القصاص في المقتطعة والارش في التي ثلثت لان الجناية
وان كانت واحدة لكنها تعدت باعتبار تعدد محالها فصلا
جنس جنائنه وعمدا وخطا فيجب موبهاها كما اذا رمى انسانا بسهم
فنفذ منه الى اخر ولا في حنيفة ان جنس جنائنه واحدة في كل واحدة وهو
الاصبع التي قطعها لكن ان هذه الجناية سرى الى الاخرى وان كانت
الجناية واحدة في ذاتها ومحالها وقد صار بعض موبهاها لا احتمال
ان يجب القصاص في الدية لعدم التفرق بخلاف نفوذ السهم لانه لا
جنس جنائنه بوقوع السهم في اوله عمل وفي الثاني خطأ

فقد تباينت

فقد تباينت الجناية فانما يكون كائنت
تتمتع بغيره ما هو من افعالها ثبت الاتحاد حقيقة او شبهة
فلم يكن الجرم القصاص والادان الجناية متحدة في ذاتها وعلما
وصفتها ولو قطع مفضل الاصل اي لو قطع من اصبع رجل
قعدة بها الدية افضل ما بقي من تلك الاصبع وحدها اي شئت
تلك الدية كلها فلا قصاص في شيء من ذلك اتفاقا بل يجب الدية في كل
وهو للمفضل الاصل وحكمة عدل فيما شئ يعني تجب الدية
فيما قطع فيما بقي حكمة عدل سواء كان بقية الاصبع او هو
واليد ولا لو كسر نصف من فأسود باقيةا معطوف
على قود فلا قصاص في شيء من ذلك اي ولا قصاص في شيء
لو كسر نصف سنة فاسود ما بقي منها قود بل دية السهم كلها
معطوف على قود بل دية فيما قطع الى اخره اي يلزم منه الدية لكلا
وكذا لو احمر او اصفر فالجواب انه لو ضرب سن رجل
فانكسر بعضها واسود باقيةا او تغيرت من الى اي لو كان فلا قصاص
بل يجب دية السن كلها ولو اسودت الاسنان كلها بضربة وهي
وهي قائمة بمكانها فالدية لذلك السن اوجبت في الخطاء على
العاقلة اي عاقلة القارب ان كان د عاقلة وفي العمد
في ماله كما لو لم يكن له عاقلة وكذلك لو احمرت واخضرت لان الجنا
الاحمال الحاصل بالسن البيضاء وقد فات بضربة فيجب تمام ارشها
ولو اصغرت فعن ابي حنيفة في رواية كما لو استودت والوجه
ما ذكرناه وعنه وفي رواية اخرى ان يجب حكمة عدل ووجه
هذه الرواية ان الفاتت بعض الجنا لان من الجنا وما يكون
مصفرا ولا بعد ذلك مفتوتا للجنا بل نقصان فيه والنقصان
غير مضبوط فيجب حكمة عدل والمصنف لم يتقيد بتكرار هذه التفصيل
وقد ذكر صاحب الجرم في شرحه ولو قلع سن رجل فثبت مكانها

اخرى سقطت اليها عتقتا في حنيفة لولا انهما لكانت اليها سقطت
ولم يكن لها فخر او عار والمازوت نعمة من الله تعالى ولا اتيه
ان الجنابة قد زالت بمعنى هذا ان ثبت مثل الاول واما ان ثبتت
معوجة فعليه حكومة عدل عند ابي حنيفة ولو ثبتت الا للقف
فعليه نصف الارش فقط من القصب فقط الارش اجماعا لانه
لم ينفوت منه ولم يزل زينة وعن ابي يوسف انه يجب حكومة
عدل لاجل الالم الحاصل بالقطع وان قطع من رجل خمر
اعاد الرجل سنة المقلوبة الى مكانها فنبت عليها اللم لا يسقط
ارستها اجماعا اي يجب على من قطع من غيره فرد صاحب
سنة الى مكانها فنبت عليها اللم وانما يجب الارش لانه ثبت
اللم لا اعتبار له لانه المروق لا تنمو الى مكانه عليه وكذا
لو قطع اذنه فالتصقها في مكانها فالتحت لانها عصفرة وهو
اذا تفرق اتصاله لا يكون يعود الى مكانه وانما يفشي اللم من غير
اتصال ومن وقعت سنة فافتقر من قالها ثم ثبتت فعليه
دين من القصر منه يعني رجل فانتزع المتزوج سنة من
التاريخ ثم ان كان الاول ثبتت فعليه للثاني خمسمائة درهم
لان تبيح ان القصر استوفى باللم كونه حقا لانه موجب
الاقتصاص برئافه منبت السن ولم يفد حيث ثبت
مكانها اخرى فانعدمت الجنابة ولهذا ينتظر في الاقتصاص
كما قال المصنف ويتاخر في اقتصاص السن واقتصاص
الوصحة ههنا من بين الجراحات لما سبقت لها بالسن المتحركة
وسيدرك حكم باقي الجراحات مع الاطراف فيما بعد في الاقتصاص
وكان ينبغي ان ينتظر في ذلك الى ان يحصل اليأس عن الثبات
الا ان في ذلك تضيق كثير من الحقوق فكتفينا بالحواله لانه
ينبت فيه ظاهرا فاما مضى الحوله ولم ينبت قضينا بالقصاص

وان ثبت في سناء الحول ينبغي ان لا يستفاء كان خفي في الاثمة
لا يجب القصاص للثبوت فيجب له ان يكون كذا لو ضرب سنة
فتمسكت اي لو ضرب سن اخر فتمسكت لا يقتصر للمال ان ثبتت
ايضا حولا فان زلزالها عادت الى حالها الاول فلا شيء
على الضارب الا في رواية عن ابي يوسف انه يجب حكومة الالم
كما سيأتي فلو اجد القاضي حولا كما ذكر في المصنف وقد سئل
سنة فاختلعا اي الضارب والمضروب سنة في سبب سقوط طهرها
فقال الضارب انها سقطت بفعل غدي وقال المضروب بانها سقطت
فان كان ذلك قبل مضي السنة التي اجلها القاضي فالقول للمضروب
ليكون التاجيل مفيدا وان اختلفا في ذلك بعد مضيها اي شئ
السنة فالضارب اي قول الضارب مطلقا لانه ينكر ان يكون
ذلك اثر فعلة وقد مضى الاجل الذي وقته القاضي لظهور الاثر فكان
القول للمضروب ولو سجد رجلا فالتحت الشبهة ثبت الشعر الموجب
في موضعها ولم يبق لها اي الشبهة اثر فقط الارش عند ابي حنيفة
لرواين الشين الموجب له وعند ابي يوسف يجب ارسا لالم وهو
حكومة عدل وعند محمد يجب اجرة الطبيب ويدخل فيها من المهرين
ونحوه لان ذلك انما يلزم بفعل الضارب قصدا كان غصبا ذلك
من مال الشجوج فيجب عليه مثله واليوسف يقول ان الشين
ان زال فالالم الحاصل ما زال فيجب تقويمه وكذا لو جرحه بغير قول
انه يعني انه لو ضرب رجلا خرا بالوط او نحوه فوجده وراك الضرب
فان براء الكرخ وزال اثره فهو على الاختلاف المذكور عند الامم
الثلاث وان بقى اثر الضرب في الجلد وهو الوسم فحكومة عدل يلزم
فيه بالاجماع كما مر بانه ولا يقتصر للحرج الذي يجب فيه القصاص
او طرف قطع عيدا او وجب فيه القصاص او موضحة عيدا الا بعد البس
وقال الشافعي يقتصر منه في حال اعتبارها بالقصاص في النفس

وذلك لان الوجوب للقصاص تحقق فلا يعطل ولنا وقوله عليه السلام
يستأني في الجراحات سنة وقد سبق الاشارة الى هذه المسئلة
بقوله لا يخطئ في كل عمل سقوط فيه القود الاولى ان يقال سقط
فيه القصاص لشبهه كقتل الابن او بطله عنه بونه فالدية فيه
لأنه في هذه القتل ماله قاتل الاولى ان يقال الجاني غيران لما
لشبهه يجب بؤله سنين لانه ماله وجب بالجناية ابتداء فالتحقق
يشبه العمد وما كان بالصلح يجب حال لانه وجب بالعد فاشبه الثمن
بالبنيع ودليل الكل قوله عليه السلام لا تعقل العفو قل عمدا ولا عمدا
الحديث وما نحن فيه عمد واذ لم يعقل العاقل فهو في مال الجاني وكذلك
ما وجب باعتراف الجاني فهو ماله لانه لا يصدق على العاقل فلو
بما اقره لان الاقرار لا يتعدى المقر لقصور ولايته عن غيره فلا يظهر
حق العاقل وعمد الضبي والمجنون خطاء حكم لقصور تعذر
لنقصان فهمهم ودية اى دية العمد على عاقلة لما روى ان مجنونا
ضرب رجلا بسيف عمدا فرفع ذلك الى على رضي فحمله عقده على عاقلة
وقال عمره وخطاه سواء ولا كفارة فيه اى فقتلها عمدا لانها
شرعت زجوة سارة ولا ذنب عليها يستر ولا عمل للرجل عنهما
لان القلم مرفوع عنها ولا حرمان ارث فانه عقوبة ايضا للرجل وها
ليس اهلها وفيها خلافا في المعقود فمر بانه كالمجنون
في جميع ما ذكره فصل اورد المصنف لبيان الجناية على الجاني
فقال ومن ضرب بطن امرأة حرة فالتقت جنيما ميتا او
استبان جميع حلقه او بعضه فعلى عاقلة اى عاقلة الفزار فوق
بضم الفين المعجمة تشديدا لراء المهملة دية الجنين وفسد بها العنق
يقول خمسة درهم اى من الفضة وزنا وفسد بها صاحب الجميع
يقول خيرون دينار والكل واحد وذلك لان القود دية ففسد بها
في مختصره بقوله نصف عشر الدية ولم يبين اى دية هي فاحتاج صاحب

الهداية الى رفع هذا لبرهان معناه دية الرجل ولو كان المله دية المرأة
لكان ينبغي التيقن او من عتق النية فلهذا عدل كل بنية الى لفظ لا ابرام
فيه ووجه ذلك ان امرأة ضربت بطن ضربتها بجوف فمها طافا لقت
جنينا ميتا فالتقت الجنين على السلام فلهذا عدل كل بنية الى لفظ لا ابرام
اولية قيمتها خمسة درهم ولا يتغير ذكره كان الجنين اى الجنين فلو وجد واحدة
وهي الغرة قوله حرم من بطن من غرة او خير ميتة او تحذرو فان القدر
قوات فدية اى فتمت دية كاملة لانه الضارب تلف او ميا خطا او بنية
عمدا حال كونه حيا وان التقت جنينين ففي كل واحد منهما عند الاجماع
عند الانفراد جنتين كانا او ميتين او مخالفين وان التقت ميتا وامرأة الام
قوة ودية يعنى اى التقت من الضرب جنيما ميتا ثم ماتت الام بعده وجبت
غرة عن الجنين ودية عن الام لانه صح ان النبي عليه السلام قضى في هذه القصة
بهذا الحكم وكان ان يذكر المصنف حرف التعقيب بدل الواو وان ماتت
الام من الضرب فالتقت اى الجنين حيا بعد موتها ماتت فمقتدرتها ودية
اى تلزم ديتان احداهما الام والاخرى لولدها لان الضارب قاتل شخصين
وان ميتا فديتها فقط تعنى لوما ت
من الضرب ثم التقت الجنين ميتا فلا حكم له وتجب دية عن الام لا غير
لانه يمكن الاستنباط من ههنا ان الفصل بعد موتها فلو كان ذلك
بضره وبمساكن باحتياك نفسه بهلاكه بانه يستفصل الام فاذا مات
ينقطع النفس ومع شتبا السبب لاجل الغرة ويوجب الجنين
من غرة او دية يورث عنه لانه يدلى نفسه بضره ورثته ولكن لا يورث
منه الضارب لو كان قريبا لانه قاتل ولا يورث للقاتل وفي جنين الام
يعنى لو ضرب رجل بطن امه غرة فالتقت جنيما حيا فغيبه
نصف عشر قيمته اى قيمة الجنين لو كان ذكرا او عشر قيمته لو انثى فان قيل
فيما ذكرتم تفصيل الاشياء على الذكر ولا تفصيل لها عندنا قلنا
هذا تنويه لا تفصيل لانه القيمة هي كالموت ودية الاشياء على الامم

من الذكر فصلا والعشر من هذه مثل نصف العشر من الذكر وعند
 الى يوسف ان نقصت الام بطريق الجنين ضمن الضارب نقصها
 والآوى وان لم تنقص فلا ضمان عليه اعتبار الجنين البهائم و
 هذا لان الضمان من قتل الرقيق ضمان مال على اصل المولى
 يوسف كما بين في محله فالحق في البهائم التي هي مال ثم اذكرنا
 ان المالكين جملها من مولاها ولا من المولى لان الحمل من احدهما
 حرجي الغرة ذكرنا ان او ان شئ فان شربت الامة اى ضرب بطنها
 غير ما لا يجر سيدها حملها عقيب الضرب فالقصة اى الجنين
 حيا فمات تجب على الضارب قيمة لاديه وان كان مات بعد
 مائة لان الضارب قتله بالضرب السابق وقد كان حينئذ
 رقيقا فلها وجبت قيمة دون دية لكن تجب قيمة حيالانه
 صار قاتلا اياه وهو حي والحاصل اننا اعتبرنا فيه الحالين
 حال انعقاد السبب وهو الضرب وحال التلف وهو موتة قبل النظر
 الى الاول او جنيا القيمة دون الدية وبالنظر الى الثاني او جنيا القيمة
 حيا ولا كفارة في اتلاف الجنين يعنى ان ضارب بطن الامة في هذه
 الصورة لا تلزمه الكفارة عندنا وعند الشافعي تجب لان الضارب
 قاتل نفس من وجب عليه الكفارة احتياط ولذا ان الكفارة
 فيها معنى العقوبة وهي انما عرفت في النفوس المطلقة تتعداها
 ولهذا لم يجب كل البدل والجنين السمين بعضه خلقه تمام خلق
 اى كالكامل الاعضاء فيما من احكام الجنين لاطلاق قوله عليه السلام
 في الجنين الغرة وان شربت الحاملا دواء او عالجته فجرها او بطنها
 طرح جنتها فالقصة فالغرة على عاقلة بها تجب الوارثة ولا تنحق
 الدم شيئا منها لانها اقالة والغرة تجب على العاقلة في كونه قوله
 ان فعلت بلا اذن ابيه شربت دواء او عالجته فجرها او بطنها
 بطن نفسها او شربت دواء او عالجته فجرها او بطنها لو كان كانت

فعلت ذاك من نفسه من غير ان ياذن لها زوجها اب الجنين
 في عاقلة النية الى آخره وان ياذن له بغير اذنه سقطت
 بوزن الذوق اب الجنين لا يجب شئ باب من باب **الاحكام**
في الطريق اراد به عاقلة يكون سبب تلف نفس او مال ونحو
 ذلك لا مطلق بل محدد في الطريق ولهذا قال من اشدت كره
 طريق العامة كينفا وهو انما يصل ما يقتضيه اى بطلن كينف
 شاع استعمله في المراح وموضوع الطهارة او غيره اياه
 فارتد معرب فقد عرّب بالهزمة وهو ما جرى فيه الماء من فوق
 البيوت او جرت بغير حكم والصد والمهمل ليس بالمرجوع وقد اختلفت
 فيه فقيل بالبرج وقيل بمجرى ما تركب شئ اى نط وقيل بجمع ركوبه
 الانسان من كائنا نط لبني عليه او دكانا وهو ما ينج من الاضحية
 ونحوه باليجلس فوقه البئر وابي عون ونحوهم ممن ينشئ شئ
 من هذه المذكورات وسعة ذلك الاحداث ويجوز له ان لم يجر
 اى بالعمامة بان كان الطريق واسعا بحيث لا يضر ذلك بالارة
 انما قال هذا لانه اذا اضل كل له ذلك لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار
 في الاسلام ولكل منهم اى من العامة نزعته يعنى ان لكل احد من كل
 ان ينزع ذلك المبني لانه يعرف خاص في الحق المشترك فلا يجوز
 كانه الملك المشترك وفي الطريق الخاص بان يكون غير نافذ الا بغير
 اى لا يجوز احداث شئ منها بلا اذن الشركاء في ذلك الطريق لان الطريق
 اى ليس بنافذة مملوكة لا يملكها فلا يجوز التعرف فيها الا باذنهم
 وان وصيته لم يضر وعلى عاقلة من احدث دية من مات بسقوطها
 اى سقوط الكيف والميزاب ونحوه فبها اى في الطريق العام والكاف
 لانه صار سببا لموته وكذا الوعتر تنقصة الفان النقص بالكسر
 هو ما يقط الى الارض اجزاء البناء كما يجر والمدار اذا انفقوا وضرب
 فنور في المذكورات شئ في الطريق من اجزاء او يافا صاحب ربح وان

او دانت عليها فتعقل بها فغلبت كذا الكثرة في عاقلة بالحدث والى اصل
ان يكون لكل في حق الضمان وان توقع العاقلة معنى لو ان كذا حذر
بشي من نقص الكوراة توقع على اخر فمات جميعا من ذاك فالتحق
بينهما اي يجب ويتبهما على من احدثته افاضلته الاول فلانه سبب بالثانية
بشئ طريق المسلمين واما ضمانة الثاني فلانه صار كانه دفع الاول
فراه عليه فضمنها معا والضمان انما يوقع العاقلة لكن المصنف
اطلقه لانها بما قبله او ليكون شاقلا لمن له عاقلة وان اصابه
اي اصاب انت لا طرف المختار الذي في الخط فوضعت على احد
لانه انما وضع ذاك الطرف من المختار في ملكه واجهت شئ في ملكه
لا يكون بعد يا وان اصاب الخط في كذا القطن انما في كذا القطن
ومنه لانه متعده وان ذاك الطرف لانه شغل به طريق المسلمين كمن جازم بالملك
او وضع حجر في الطريق فلف به اي باقه الكورين ان كان قانه
يجب الضمان على اي فراوى الواضع كونه سببا لثقله فيضمنه بالسبب
ثم انه يجب الضمان في جميع ما ذكر على عاقلة المسبب لان وجوبه في
على العاقلة في الخط وانما الشئ تحقيق على المحطى للثبات وصل
الدية جميع ماله والمسبب حصق به الكثرة التحقير لانه لم يباشر الفعل
بكون المحطى وان تلف به اي بشئ ما ذكر من الموضوعات
في الطريق بهيمة او قال او عرض او شئ اخر غير الاشياء ماله ما لم
فما فيها في قانه اي في مال الواضع لا على قله لانها لا تقدر الاموال
بل انما يحل النفس بالنصوص الواردة في ذاك في المسبب متعده
في ذاك فيلزمه الضمان في ماله والقابلية والتمسك وكونه في الطريق
والى ذالطين ووضع الكناية والتمسك واما هذه الاشياء
كوضع الحجر في انه يضمن فالتلف بها لان فعلها بعد ففركه فضر البهر
في غير ملكه وهذا يعني وجوب بوضع هذه الاشياء انما يكون
اذا قلته من نفسه بل اذن الالهام الا عظم اعني العلم او نية الحكم

مفاده من الحكم لانه يكون حذرا مستعدا اما بالنظر في حوت عجزه
او بالانبيات على ربه الالهام فان فعل شي من ذاك باهر الالهام
او نية او اجرة على فعله بانه فلا ضمان به اشان لجميع ما فعل من طريق
العامه بما ذكره وعجزه لان المتب لا يختلف فهو رجل يفيد معنى القليل
مع زيادة بيان ولومات الواقع في البهر الذي حذره عجزه جوا او نية
بضم العين المعجمة الكبريت والتمسك بهما بالاحتقار من هو اي البهر
فلا ضمان على حذره بل لو ان رجلا حذر بهرا في عركه او في طريق
العامه وان كان بلا اذن او باذن فوقع فيه اضر لم يتضرر بالواقع
بل لم يضره فيه ولم يضر على الكونج فمات من الجوع او من الغم لعدم
التمسك في البهر المعجل للتمسك وعجزه بجوده لا ضمان على حذره في
البهر وان كان حذره بلا اذن حيث لم يكون سببا لموته وانما كان
موتة لم يضر في نفسه والضمان انما يجب في امان بالواقع وعجزه عليه الضمان
بكل حال لان موته انما حدث بسبب الوقوع اذا لولاه لكان كذا
الطعم بيل وكذا عليه الضمان عند ابي يوسف كذا الضمان في الوقوع
يعني انه يقول ان كان موته بسبب الغم كما قال محمد بن يحيى في الحكم
لانه لا سبب للغم سوى الوقوع اما الجوع فانه لا يكتسب بنية بل
كما قال ابو حنيفة وان وضع رجلا في الطريق او في غير ملكه فمات
اخر الى مكان غير ملكه فمات فالتلف به على ان في الذي يحاه لان الحكم
فعل الاول قد استج لفرغ الموضع الذي قد شغل بالحكم واستقر به
موضع آخر فينقل الضمان الى السبب الثاني ولو استمر جذا في دار
كذا وقع فيها وصل اليها من الشئ والصواب كلمة من مكان
كلمة في ثم باعها فمات فالتلف به عليه اي لو ان ذاك دار بيع
من حاطها الى الطريق جذا او نزل او غيرها او نحو ذاك ثم انه باع
تلك الدار فنقط ذاك على رجل فقصد فالتلف على البائع وكذا لو
وضع حبة في الطريق او حجر او نحوه ثم باعها اي باع تلك الحبة وهي

وهي كما لها حيث وضعها وبرئ الى المشرق ومنها اي باع الدار واكتسبته
 المتعلمين على التقدي بشرط البرادة مما يحدث من ذلك فتم كنهها
 المتعلمين على حالها ففهمان ما تعلق بها على البايغ لانه لو اوضح فان
 بها ان قد يمتد على ما عاقله وان عطف بها قال فقي باله لانه مستلطف
 مستلطف الطريق ولو وضع في الطريق جمر اوضح ذلك كبر شيئا
 من موصد ذلك صمنه الواضع سواء احترق على الفور او على التبرق
 لانه مستلطفه فيضمن ما تعلق به ولو اوضح شيئا بعد ما كنهه الريح التي
 اخرجها كان لا يضمن ان كانت الريح ساكنة عند وضعه جمر لان
 الريح تخرج من فعل الواضع وكنهها فيه يكون الريح ساكنة لانه لو وضع
 جمر حال هبوب الريح فانه يضمن ما اخرجته كنهها على ما قيل لانه فعل
 وذلك مع علمه بعاقبة لان كون النار محرقة ايها كانت امرطا هو
 يعرفه كل احد فانه على ذلك مع العلم بعاقبة كنهها فيه ويضمن
 من حمل شيئا في الطريق ما تعلق بسقوطه منه او جبهه بالتي في شاة مثله
 الرداء وكذا يضمن من ادخل حجر او قندلا او حصة او نحو ذلك
 الى مسجد غيره اراد به المسجد الذي لا يكون مخصوصا بعشرة والى كنهه
 فلو ادخل اجنبي عندهم شيئا وما ذكر بل اذن منهم فغضب به اي به كنهه
 احد فنفذ اية حنفة يضمن ان يدخل حلقا لها بها يقولان ان ذلك من القرية
 وكل احد ما دون في ايا منها فلا يتقيد بوصف كال فعل باذن احد من
 اهل المسجد ولا يمتد حنفة وهو الفرق ان التبرق فيها يتعلق بالمسجد الاله
 دون غيره كغيب الامم وفتح باب المسجد واغلاقه وكذا ذلك فكان
 فعل اهل المسجد وعشرته فيه مباحا مطلقا بغير مقيد بشرط السلامة
 وفعل غيرهم ما تعدد واما مباح مقيد بالسلامة ونقص القرية لا يباح
 الغرامة ولو ادخل احد هذه الاشياء المذكورة الى مسجد لا يضمن
 اجماعا كما ذكرنا من دلائل الكائنين وكذا لو تعلق شيء بسقوط رداء
 يولاه لا يضمن اجماعا سواء التعلق بسقوطه او بعده بان عشرة

ان

ان قتل لان العبارة تشمل الصورتين والفرق بين هذا
 وبين ما سبق انما من ان لسقوط الكحول بوجوب لفحات وسقوط
 الملبوس لا بوجبه هو ان حال الشيء قد حفظ والتقدير بوجوب
 السلامة بل بانه فلا يخرج في اشتراطه والابس لا يقصد ذلك وهو ظاهر
 فلو شرط فيه وصف السلامة لم يتم كونه مطلقا ومن جلس
 في المسجد الامم وفيه للمسلمين لا يعلم من السباغ
 والحداد من كبرس فيه كنه على اي وجه كان اذ كان بغير مقيد
 اذ لو كان في غير الصلوة فغضب به احد بان عشرة او سقط على راسه
 على اي وجه كان صمنه عند اية حنفة حلقا لها فانه لا ضمان عليه
 ولا فرق على المذهبين بين جلوسه لاجل الصلوة والظاهر من لفظ
 اشتراط جسد الصلوة فرضها وتطهرا والاداء والعقد وكل ما لا
 من يقصد بالتمتع وحده فاعليه دليل من كتاب او سنة مشهورة او
 وكذا ذلك قوله او لتعلم سواء كان مراد به تعليم القرآن او شيئا من العلوم
 الشرعية والقواعد التي ان علمها باله كونه ولو ضم اليها الاستماع للامم
 او لي للموم البلوي به ذلك سيما في هذه الديار او هم فيه في استاء
 الصلوة اي الفرق بين بين في المسجد حال كونه في خلال الصلوة او
 يكون مستيقظا فيها سيما من كنه وكذا ذلك قوله وبين ان يبر
 فيه او يقصد للمحدث اي لا فرق بين بين هذين الحالتين ايضا
 ولا بين مسجد حبه وعرة في ان ايا لسرفته غير متصل بغيره عليه
 عند الامم ولا يضمن عند صاحبه لهما ان المسجد انما يمتد للذكر
 والصلوة ولا يمكن اداء الصلوة مع اية عية الا بالانتظار فكان كونه
 فيه مباحا لانه من ضرورات الصلوة ولان التمسك للصلوة في الصلوة
 فلو كنهت فلا يضمن كما لو كان في الصلوة ولا يمتد حنفة الى المسجد
 بقية للصلوة وهذه الاشياء ملحق بها فلا بد من اظهار التفات
 بينهما فنعلمنا كجلاس لا اصل مباحا مطلقا وكجلاس لا يمتد به

مباحا مقيد بشرط السلامة اما المتكففة في المسمى في شهر رمضان
 وعينه ففصل على هذه الحوادث في انه يقسم ما عطف به عند اي حنفية
 ولا يقسم عند هذا المذاهب من الجائزين بقية ميت وقيل لا يقسم بالطلاق
 ووجه هذه القول ان لا تحكك ما منه وباليه وهو انظارا للاحكام
 وحكم كالسب لا ينظر في اي علة حكم من يورث في العيلة فلا يكون
 متوقفا بقوله تعالى في يوت اذن لله بكم ان يركع وتكم فيها
 الاية في كمالين محلين لا يقسم اجماعا وان كان من غير اية يعني ان
 الجائزين من العيلة لا يقسمون او لغيره اذا امر به ابنان فغلبت به
 فيقول فطوبى فلان على المصلحة لانه غير متقدم في ذلك والتقدم
 انما هو من السهم المستور للمهلك حيث تقدم على ذلك فصار
 كمن القى نفسه في بئر وحفره غيره وهذا ظاهر في حق اهل المسمى وخبر
 وغيرهم بخبرهم حكما لانه في امر العادة واحد منهم ولهذا لم يكن
 لهم ان يمتدوا بغيرهم من العيلة في سجد حنثهم ولا ان يعاقبوا
 بغير موت من يريه العيلة عينة ولو استأجر رب الدار على جميع
 عائل والمراد بهما الباقون لا صراح الجناح والظلة من دار
 التي هي ملكه ففعلوا ما امرهم به فغلبت به شئ ان عطف بما ذكر من
 ربح ح والظلة شئ واحد من المارة وغيرهم فالصان عليه حصر
 اي على العلة التي من جنس الجناح والظلة ان كان ذلك المذكور
 من النصف قبل فداغ عملهم ذلك لان النصف بغيرهم لان سقوط
 البقية منهم في الامس كمن كان لهم العوا ذلك فكانوا اقل من
 مباشرت فبذلك الدية والكفارة وان كان ذلك بقدر او بغيره
 عملهم فعليه اي على المستاجر لهم الذي عبر عنه رب الدار الصان
 يستحق نفاذ في القس بذا الاول لانهم بائنه واحد ان ذلك
 في الطلاق وصاحب الدار مستخرج من احداة وانما يقترع امره
 ان يفسل بنفسه وجه الاستحسان انه عملوا له استوجبوا له عليه

او قد

بوقد صار عليهم سلا اليه بالافراغ منه فانه عن ذلك بنفسه فكل
 ما قبل الفراع ويقسم من حسب المارة في الطلاق القام ما عطف به
 من يقسم او بغيره وكذا يقسم ما ذكر ان رستم اي لو ان احد
 الطلاق القام بغيره او بكونه من المارة ففصل رستم الطلاق بغيره
 الرستم فانه بحيث يزلق المارة ولا يشك رجله او لوضاء به
 اي وكذا لو توضع به في الطلاق واكثر من حسب المارة بحيث
 واستوعب الطلاق ولم يبق موضع يصنع المارة فانه لا يقسم
 واكثر الضرب بالعادة وان قتل شيئا من ذلك المارة كوروش المارة
 وحبب الوضوء به بحيث يستوعب الطلاق في سكة فخره فانه
 اي الفاعل من اهلها وله شدة فانه او قد قتلها اي في سكة المارة
 او وضع مائة بها فطوبى به شئ لا يقسم لان الكل واحد
 اهلها ان يفسل ذلك فانه لكونه من حوروات النكح كافي الدار
 المارة وكذا ان رستم لا يزلق به عادة وكلمة ما انا ممدودة
 منصوبة على المقتولية لرشوا انا مقصودة موصولة وهذه اول
 الاول لا لا يقسم لثقلها بالمراد بالمراد وقوله لا يزلق به العقل
 انا معلوم فاعل ضمير يعود الى فاعل كل الوجهين وان مجهول
 وقد شبهنا عليه بقية بكلمة به لغيره او رستم لغير الطلاق وبقية منه
 ما يعني المارة ففعل المارة بان كان يصير المارة عليه الى ترك موضع
 لم يصعب الرشم وعرف في المرسوم عند انقطاع وعطف لا يقسم
 المارة لانه صاحب علة والعطف انما يحصل بفعل المارة انا اذ لم
 يتعمد بان كان اعلى او هو دليل يقسم اذا وضعه بغير اذن المارة واما
 اذا وضعه باذنه فلي يقسم ووضع الحثية كالرشم في استجاب
 الطلاق وعدمه يعني لو وضع عتبة في الطلاق فاذت جميعه ففصل
 ما عطف بها وان لم يستوعب الطلاق بل بقي منه مكان يسع المارة
 ففصل المارة على الحثية فطوبى لم يقسم الواضع لما بيناه به

وان رست في حياته غير ذوقه وهو اعمد ما يقرب منه من الوجود
 يكون لم يكن كما نوب للداشرفان كان باقون صياحه فانهم ان
 ما عطف به الكون الرشد على الامر به الكون المستجاب كما لو كان له
 ان صا جاك نوبتاً ما جبر اجبر ليس له في قنا وجا نوبته شها فنتف
 اي به الكون المين في قنا واما نوبت سمي مبس نفس او غير لم ياتق
 فيه الضمان بعد فزاعة اي كانت الكون بعد قراغ ذاك الا غير
 البين والذكور فان الضمان يكون على المتناهي لقضا والامر به الكون لانه
 للضمان الصاحب الكون ولو كان اعمد بالباء في وسط الطريق
 فالضمان على الاجرة لانه يعلم ان الطريق ليس ككس الامر فم يصح
 امره بما ليس محموداً له ولا عذوره في ذاك فبقى الفضل مصفاً اليه
 له الى الامر ولا كس الطريق لا يقم باللف بموضع كنهه ولو لم يكن
 في الطريق ضمن باللف بربا والفرق كسر الطريق قربة وقد عدها اليه
 عند السلام من شعب الايمان مع ذاك ليس باحداث شئ يكون
 فاعلم مترصد بابل انما قصد فاعله وقع الاذي عن الطريق كحلاف
 جميع الكون في موضع من الطريق القوم حيث جرد مشغولاً بما ينفر
 ما عطف به منها ولا ضمان فيما تلف بشئ فقل بجذبة الجوهل في الكون
 اي لا يقم من حفر بربا و بين بناء او وضع جوا او غيره وضع فيه
 او سقط عليه او تعطل به فخطب اذا كان ذاك الضلع في ملك
 نفسه او كان في قنا له فيه حق النقص اما الملك في هو معلوم واما كان له فيه حق
 فغير به بقوله بان لم يكن للعاقبة بربا يجوز لكل احد من عموم الكون
 الانتفاع به انتفاعاً غير مخصوص كالطريق العام والمرعى وافنية
 الدارين والقرى وشواطى الانهار والظلمة وسواها لا يجوز ولا يشر كما
 بين قوم مخصوصين كالمرور والجمع والقعود وانما الدواب
 لا حيل سكة غير نافذة وانما كانت فعمل شئ مما ذكر في الملك او فيما له
 فيه حق النقص غير موجب للضمان لانه غير متعدي في ذاك والضمان

وايزد

وايزد مع النقص في وجوده او عدمه لان لكل احد ان يفعل شئ
 ملكه ما يشاء وكذا انما له فيه حق النقص واشترط الثلاثة في ذلك
 موجب للضمان وهو ان يقع على المكلف وان استأجر من غيره
 بشئ او بالوعة او نحو ذلك على غير مقتضى الذي له فيه حق النقص
 وهو ليس بملكه انما هو الضمان الى غيره ولا عطف به الكون المستجاب
 على ذاك البعد لانه على المتناهي لا يقع الا بغير كفا في هذا العلم
 غير الاجرة في عرفنا لان الكون في وضع ظاهر العلم فقل ان
 الى المتناهي غير لانه غير في ذاك والمقنن ومقنن ومقنن ومقنن
 الاجرة الضمان اي لو علم الاجرة ان موضع كس ليس بملك الامر ولا فيه
 النقص في الضمان عليه لانه مبني على مقنن فبقى الفضل مصفاً
 اليه فيضمن لا محالة وان قال المتناهي لا يجوز كنهه في الموضوع الذي
 ظهره بالحق فيه فمات وليس له فيه حق كنهه واما ملاته ليس عليه
 الامر ففضل له العلم من وجه هو
 وجه فلو انه مع ذاك حضر المرصوع
 وعطف به احدى وتحت به شئ فالضمان على الاجرة قياساً
 الاجرة علم ان الامر فاسد حيث صرح له عن الحق فمات
 فيضمن بالملامة او لم يكن مقنن او على المتناهي الضمان فمات
 لان كونه في ذاك غير له كونه ملكاً له لا للاق به في المقنن حيث
 يكون له القاء الخطب كونه وربط الدابة وبن والدكان وعلم الاجرة
 به الكون فانه لا يوجب صحة امره فكذلك بمات بهما فامره بفقر ذاك
 ملكه وهذا المقدار كاف في نقل حكم فضل الامر الى الامر وهو في مقنن
 او جبراً او نحو ذلك في طريق العاقبة بغير اذن الاقام او نائبه المقنن
 اليه ذاك فمات احد المرور عليها اي على القنطرة المذكورة امكان
 فخطب به الكون فلا ضمان على الباقي لانه وان كان متعدياً في ذاك
 حيث لم يمس اذن من له النقص القامة لكن فعله ذاك بسبب الحاجة

والامر من المتناهي في البيع والملك والانتفاع في النقص والبيع

قد تدعى ايضا بمروره. فقد اعطى ذاك كلف فعل على مباشرة وفتح
 مثل هذه الى المباشرة اول من اضافة الى المسبب فصل
 افروده لبيان احوال الكاظم المائل الى طريق العامة وكونه
 فقال ان قال كاطم الى طريق العامة الى طريقه فيه اقرارا
 الانتفاض والوقوف وذاك الميل واحتمال العطب به
 اما على طريق عام او الى غيره فان كان الى الطريق فطوبى
 ربه اي صاحبه الذي يملكه او من له حق التصرف فيه وطوبى بنقطة
 الحائز له ودفع احتمال الضرر المترتب على سقوطه وكان ذاك
 الطوبى من مسلم او ذمى بان بقي ماله من غيره كماله واحده بان
 سيد ارتك امره واشهد عليه اشهد الطالب على صاحب الكاظم بانه قال
الى الطريق وتوجه الى الانتفاض فليقتضيه والا يستحق
 ان يترك بوقوعه نفس او قال فلوانه بعد ذاك المي امره بنقطة
 في مدة يمكن نقضه فيها وكان قادرا على ذاك الوقوع وانهدم كونه
 اي بسقوطه نفس او قال ضمن عاقلة النفس وضمن هو المال والقبض
 عدم الضمان وهو قول الشافعي لانه لا ضلع له في ذاك التلف
 لا مباشرة ولا تسببا ووجه الاستحسان ان الكاظم المائل
 الى الطريق فقد شغل هواه وتوجه العزيمة للمارة ودفعه
 به المالك فاذا تقدم اليه برفعه وطول لبس يتفرغ الهواء الكا
 هو مشرك بين الكس فلم يفعل في امكانه ولكنه من فعله فقد
 صار بذالك متقدرا بحرف ما قبل الطيب فلا يتحقق التقدي
 حيث كان الميلاق بغير ضعه ولم يكرث امر يكون به متقدرا في بركة
 اذا رفع الاذى ودفع الضرر عن العامة امر واجب على من قدر
 عليه بوجه ما وانما قلنا ان ضمان النفس على العاقلة وضمن المال
 على صاحب الكاظم ان افعال فلان ذاك جناية دون الخطأ
 والتخفيف فيه احق من الخطأ بطريق الاوالة والالتزام

فلما تقرر وتكرره ان المائل لا يتحقق الاموال والماله وادب والوقوع
 في الحقيقة اموال في حق في حكمه وانما الاستعداد في صاحب الكاظم فهو
 احتياط وليس بلازم وانما الملازم هو التيسير وطوبى بنقطة
 الكاظم اذا صاحبه كلف الامتثال متى كان الاحتياط في الاستعداد
 وصورته ان يقول لا احد من الكسب ذكر الكاظم او انما صرا
 لوعيد مما اودى بالرجلين او لرجل واحد او تسبب كونه من كسب
 الكاظم اشهد والى بنقطة مست اية هذا الرجل من هم حاطط
 هذا ولا يصح هذا الاستعداد وما لم يظهر وبما الكاظم لعدم التقدي بوجه
 قوله وكذا لو طوبى به من يملك نقطة الى اخيه تخيم وتكميل
 للمصلحة المذكورة وبوجه ان الكاظم عن سؤال تقديره لو كان صاحب
 الكاظم المائل صغيرا او عجزا من يد يده ونقطة كسبه
 يكون التقدير والاشهاد فاجاب بانه اذا كان كذا كذا كان
 وليه او القائم مقامه نائبا عنه في ذاك كسب العطل ووصيه
 في حاطط الصغير كمن يكون الضمان في مال الطفل بغير الولاية
 لهم على الصغير وتمكنهم من التصرف في ماله وملكه وفعلهم كفله و
 والرايين ايضا يصح مطالبة بنقطة حاطط المربون والى
 لم يكن في يده والباقي في قوله بلفظ الربى يستتبع ان التقدير
 الرايين بالنقص يصح بسبب قدرته على ملك الربى ووصيه
 اشارة الى انه لو لم يقدر على التفكاك لافترسه او لم يتمكن منه
 كان غير شراعى لم يضمن فاعطى بسقوطه والعبد التاجر الما و ذوات
 ايضا كذا كذا يعني لو كان في ملكه حاطط فطوبى بنقضه
 فلم يضمن فانه يضمن ما عطف به سواء كان قد بونا او لم يكن لان
 ولاية النقص والتصرف له والكاظم ايضا كذا كذا لان له ولاية
 التصرف فيما بيده ولا يضمن صاحب الكاظم المائل ان باعه
 بعد الاستعداد يعني لو طوبى به بنقطة وهو في ملكه فباعه بعد ذاك

وسهل الى المتري فقط اي الذي يطبق بعد التبريد قبله به مال او نفس
 فوضعت على البائع فيها عطف به لان اجتنابه الموجبة للضمان
 هي تركت نفقة مع كونه من ذاكث وقد نال كونه منه بسبب البيع
 ولا ضمان على المتري ايضا اذا لم يشهد عليه بعد شرائه ولا ضمان
 ايضا ان يطالب به اي بنقص الكايط العاقل وذو نفع في احوال
 من لا يملكه اي من لا يكون النقص والتفريق وهذا اوله لشموله
 ومثل له بقوله كما لم تكن والمستاجر والمودع اذا ليس له اولاد
 ولاية نفق الكايط لعدم الملك ولم يذكر المصنف الفاضل
 فكان الاختلاف في غضب الفقهاء بل عدم صحة فالغاصب
 له ان يضمن له المستجير والمودع وليس لواحد منهما النقص
 في حياضها نفقا وبناء وان بناه اي لو بني صاحب الكايط الى
 كاط حاد كونه قال ان يطبق ابيه او كان احتمال سقوط ظاهرا
 فيه ضمن ما تلف بسقوط وان لم يطالب احد بنقصه الا انه
 متعدد بغيره وهو البناء على وجهه فصار كما في اشراج الجبل هو
 اشراج الجذوع من اكدار الى الطريق والبناء عليها ونحوه كالميزاب
 مثلا لانه تقدي بالبناء على هذا الوجه وان قال الكايط الى دار
 رجل او ملك احد او وقف على قوم فالطلب لربها اي التقدم
 بنقص الكايط المائل مخصوص بمن هو مالك الدار او ساكنها
 اي فله الطلب ايضا لان الحق للمالك على الخصوص او الساكن
 باجرة او عارية وحق الطلب باسفل الدار منع من الكسفي فكذا
 كس وطلب ما شغل هو اذ لم يفسح تاويله اي تأجيل رتب
 الدار رتب الكايط واهراؤه عما يرد منه ويتلف به او فعل
 ذاك الساكن جاز ولا ضمان عليه فيما يرد بعد ذاك لان كس
 له فله تار حظه واسقاطه ولا يصح التاويل فيما مال الى الطريق
 من حائط ونحوه وهو شامل لغيره وانظره وما عسى

ان يرد

ان يرد من منة خذ للعادة فما يصح فيه تأجيل احد ولا ابرأوه
 ولو كان ذلك من القايض والمشهد الذي ان تقدم الى صاحبه
 بنقصه لانه حق العامة فلا يجوز لها ابطاله ولو كان الكايط
 المائل مشركا بين حصة فاشهد على احدكم بنقصه وتقدم اليه
 باصلاحه ثم سقط فتمت به شيء ضمن ذاك الذي اشهد عليه
 حسن ما تلف به عند ابي حنيفة وعندهما يضمن بنقصه لان التلف
 ينصب من اشهد عليه معتبر وينصب من لم يشهد عليه غير ذلك
 فضمن فالقسم الزمان نصفين فالهدر يفي والمعتبر بهي
 ولاب حنيفة ان الموت حصل لعلة واحدة وهو النقل
 المحدث وحصة الذي اشهد عليه ليس بعلة وحده بل مجموع
 فبنقصات الحكم اليه ثم يقسم على ارباب الملك بقدر حصص
 وان حفر احد ثلثة في دار هي لرجل بئر ابيه اذن ثلثه لرجل
 كاط في الدار المذكورة بغير اذنهما فنال الى الطريق العامة
 فتنصف به قال او نفق ضمن الكافر او الباني ثلث ما تلف به عذابه
 حنيفة وعندهما يضمن بنقصه ايضا لهما ان التلف يضاف الى الوقوع
 في البئر وهو يدرك لو كان كخضر باذنهما و معنونه على الكافر
 لو كان في غير الملك فكان الهدر نصف والمعتبر نصف ولاب حنيفة
 ان التلف مضاف الى الوقوع في البئر المحصورة في ملكه وملك
 شريكه بدون اذنهما وهو متعدد في جزئي شريكه بغير متعدد
 في جزئه فيضمن تقدي فيه وهو الثلثان كون ما لم يتقد فيه عفي
 الثلث وكذا كس الكايط المائل فانه متعدد من ثلثه الذي هو حصة
 شريكه لانه حصة نفق فينقسم على الاجزاء
 ويضمن تقدي فيه ويهدر ما لم يتقد فيه بالثلث
 البهية عليها اي ما يلزم على ما كسها في جنينها وما يلزم
 له في اجتنابه من الغير عليها يضمن الراكب في الطريق العامة

ما وطئت دابة التي يوراكبها واهبها بيدها او جلها او راسها
 او كدم العنق بمقدم استنابها او جبط اي ذلك بعنف
 لان الراكب بعد رعي الاخرة ان عن هذه الاشياء لا يفتن
 اي فربته عطف على قوله ما وطئت دابة يقال نفوس الدابة هي الهل
 او ضربت بعد حافزها برجلها او ذنبها يتحرك بمينا وشمالا لا
 النفع بالرجل والذنب عادة للدابة لا يكون الراكب منها علة الا اذا وقعها
 الراكب في الطريق فحينئذ يفتن ما تفت لا مكان الاخرة ان علة يفتن
 فيها في مكان لا يجر به احد وعنده الشافعي يفتن في كل اية او فمها كونه في الدابة
 وغيره في المذهب انه لا يقال او فقه الا في لغة روية فالدابة ان يقال
 وقفا على انه من الوتف فانه متعدي بخلاف الوقوف ولا يفتن ما عطف
 برؤسها او بولها سائرة كانت حين الرمي والبول او مودعة لاجله
 اي لاجل الدوش والبول وانما لا يفتن لعدم امكان الاخرة ان علة
 الدواب لا يفعل ذلك الا بالوقوف فان وقعها اي لواقف الدابة في
 الطريق لا لاجله بل لغرض آخر فرائت او باله وفتن بغيره عطف لانه
 متعدي في ذلك الارتقاء فان اصاب بيدها او رجلها حصاة صغيرة
 او نواة قد عطف بها في الترمي واعداده وانارت الدابة بركتها جلها غبارا
 او جرا صغيرا ففقاء عينها اي اصاب ذلك الذي انارت عينه ان
 او جوان مملوك ففتن عنه او اعتمتها او اقد ذلك المثل من النفع
 وغيره كالباب او انفتت بيا له علية لا يفتن الراكب كذا ما من علم الله
 على الاخرة ان عتتها او اصابه الدواب لا يفتن عن ذلك وان كان في
 الذي انارت كبره ضمن كبرها فافتن به لان النحر عن انارته يمكن بالية
 الخفيف بغير عتف لان انارته احوالكبير كما يكون جمل الدابة على الية الخفيف
 فهو متعدي في ذلك فيفتن ويفتن القائل اي الذي يعود الدابة سواء
 كان ماشيا او راكبا دابة اخرى فانه يفتن ما يفتنه الراكب ولا يفتن
 ما لا يفتنه مما ذكره في ال التي الذي يفتن وراء الدابة ويسوقها

اما فهو ايضا يفتن ما اصابه بيدها او رجلها او راسها
 او كدمت او جبطت او صدمت ولا يفتن ما نفقت برجلها او ذنبها
 الى اخر ما تقدم ذكره وانما قال في الاصح رواية مما ذكره
 القدر وسر في بعض النسخ وهو قول المصنف قبل
 يفتن النفق ايضا يعني ان ال التي يفتن ايضا ما نفقت برجلها
 وهذا قال اليه بعض المشايخ ووجهه ان رجلها بمداي من السائق
 فيمكنه الا حذر ان عنه بخبر الكس والاول والاصح وقد مر
 اليه كنه المشايخ ووجهه ان السائق وان كان يجر رجلها كمن
 ليس على رجلها فانه يفتن عن النفق ولا يمكنه الخوض والتخدير عن
 ذلك وانما لكل الكس ولا كفارة عليها اي على القائلين
 ولا حرج ان ارت او دعيه يعني لو كان ان لا يعود دابة وآفه
 يسوقها فوطئت فربها لهما او صابته بيدها او رجلها او نفقته او
 كدمته فافت بفتنها فلا يحرم احد منها عن ميراث الميت ولا عن
 وصيته ولا يلزمها كفارة لانها مسببان اذا لا يتصل
 منها شئ الى المحل والموت انما حصل بفتن الدابة وبوليس
 بفتنها فلا يلزمها شئ مما ذكره ففتن الدابة هو الفتنة كنه هو
 كما يقر فيها بعد وانما قال بخلاف الراكب لا يفتن القائل
 وال التي في الايطاء لانه مباينة فبه فتوات احد بوطي الدابة
 التي يوراكبها فانه يحرم عن ميراثه ووصيته اذا التفت بفعله و
 فتى الدابة تتبع له فان سيرها مصاف اليه وهي التي له واما القائل
 وال التي فتنها مسببان ولا بابتة منها وكذا كنه الراكب فيها
 علة الايطاء وقدت بل المص في اطلاق وجوب الكفارة على
 الراكب لانها انما هي في الايطاء فقط لان القتل حصل بشقله
 الذي انقص بالقتل فصا ربما شدة كالمراحي ولذا يحرم عن الميراث
 وان اجتمع الراكب والقائل او الراكب وال التي فتعطب شئ

او يترك احد الفعل من الدابة لوجب الضمان فالضمان عليهما
 اي على الراكب والقائد في الصورة الاولى وعلى الراكب في
 في الصورة الثانية لان كلا منهما يجب عليه الضمان اذا تفرقة
 فكذلك يجب عليهما معا اذا جمعا وقيل الضمان على الراكب
 وحده لان الراكب مسبب عنه بسبب فعله والقائد والمسبب
 والضمان يخص بالمدى لا بالسبب وان اصطدم من الضمان فله
 تاو او قتال طاء اي تضارب بجدهما فارسا او فاسيان فنانا
 ضمن عاقلة كل واحد منهما دية الاضطرار استحسانا وقال زفر والناسخ
 يجب عاقلة كل واحد منهما نصف دية وهو العكس وجه
 الاستحسان ان موت كل منهما انما يضاف الى الاخر فقط
 لان فعله في نفسه مباح وهو المتيقن في الطريق ولا يصح مستند الضمان
 وما ذكره المصنف فيما اذا كانا صرين في القدر والخطا
 ولم يكون من العجم حتى لو كانا منهم وجبت الدية في مالهم وان كانا
 عبيدين يهدر الدم في القدر والخطا ولو كانا احدهما حرا والاخر
 عبدا انفي الخطا ويجب على عاقلة اكل المقتول قيمة العبد فاحد با
 ورثة او المقتول ويبيط حي او المقتول في الدية فيما زاد على القيمة
 لعدم الخلف وفي العدم يجب عاقلة اكل نصف قيمته العاقلة
 ولي المقتول وان كانا ذبا جلا او نحوه بان امسك كل من الشخصين
 طرفا من جمل او نحوه وقد اع فان قطع مما كانا معا من ذاك فان كانا
 وقع على طرفيهما اي وقع كل منهما على ظهره فماتا فماتت اي
 لا يجب بموتهما ضمان على احد لان موت كل واحد منهما مضاف
 الى فعله وقوة نفسه لا قوة صاحبه وان وقع على وجهها فعلى
 عاقلة كل واحد منهما دية الاضطرار ان كانا صرين لان الظاهر
 ان كلا منهما سقط بجنب الاخر فذيت على عاقلة لان قسمة شبه العمد
 وان اختلفا وقعا بان سقط احدهما على وجه والاخر على فواء

فدية

فدية من سقط على وجهه بجنب عاقلة من سقط على ظهره
 لان هذا قتل نفسه وقتل الاخر بجنبه فيهدر فعله في نفسه ويقتل
 فعله في الاخر وان قطع اضرا بجنب بعينه له انهما حينئذ يكونان
 بينهما جاء ثالث ففقطه فسقط على اي وجه كان فمات من ذاك
 فذيتها على عاقلة اي عاقلة الثالث الذي قطع بجنب لا لهما
 وان كانا قد وجد منهما ففعل بجنب الضمان كونه طرا غير ان
 فانقطعت النية الى الفاعل الاول واضيف الاثر الى الثاني
 هذه المسائل من قوله او فاسيان حارجة عن موضع الباب كرا
 المصنف استطرد او ليس لهما مناسبة الا ان كل الدابة على ما يعم
 الاثان وان ساق احد دابة فوقع سرجهما او برة مما هو محمول
 عليها كما سقط مثلا او من آذوا اثرا كالخاف واليهم ونحوها
 على ان فمات ذاك الاثان منه ضمن ساق الدابة لانه مما يكون
 التوزع عنه وسقط اما لعدم شدة عليهما او لعدم احكامه وكذا
 يضمن قائد قطار باكثر من يقدر على لنق واحد وطى بغيره اي
 القطار انشأ فقتل او بطل له مائة فاقطع لان القاطن عليه
 فخطا القطار كالتنق وقد امكنه التوزع عنه فصار مستعديا
 بالتقصير فيه والنفس اي دية النفس التي يملك بوطى البعير
 على عاقلة اي عاقلة القائد والكال اي ضمان المال الذي يضمنه
 اي في مال القائد وهذا المستدرك لانه سبب حكم النفس والمال
 في آخر هذا الباب كونه لبعده المقتلة اثر النية عليه بهن وان كان
 مع القائد سائق فالضمان عليهما اي على عاقلة القائد والسائق
 اما القائد فكما يضمن بقود الدابة الواحدة يضمن بقود القطر لانه
 ازمة بعضها ببعض فحكم الجميع بسبب الاتصال حكم الواحد واما
 السائق فيضمن بضمته القائد اذا كان دارا لكل واحد اذا كان عن
 يمين القطار او عن يمينه فان ربط بالين والمجهر بغير

على قطار بجزء علم قائدة متعلق بقوله ربط اي لو قطار احد بغير اع
قطار بان ربط وراو الكلي او فيها بينهما على اعادة او غير كين
القطار او عن ساره بحيث كانا معهما بالقطار وكانت
بمشي بمشي من عز ان يحتمل القائل بذلك فخطت ان اي كين
بذلك البعير المربوط بوطه او نفخة وسقوط شئ عنه ضمن عاقلة
القائد الدية اي ضمنوا دية الان الهالك لانه قائم لكل يكون قائما
لذلك البعير والقود سبب لوقوع الضمان ومع تحقق سبب الضمان
لا يقطع الضمان بجهل ورجعوا الى العاقلة بها اي بالدية على عاقلة
الرابط لان الرابط هو الذي اوقعه في هذه الضمان حيث ربط بالقطار
وهو متعدد فيها صنع فصار في الدية هو ايجاته ومن ارسل به
او كلب وساقه اي مشي خلفه معه فصاب شيئا وانفذه ضمن صاحب
ذلك المرسى في قوره وهو ان لا يخلل بين السوق والاصابة وقوف
من الدابة والكلب لانها محمولان عليه من جهة فاضف فعلهما اليه
كالكره يضاق فعله الى المكره فيما يصلح اليه وفي نظر ايجابه
لا يضمن لو ارسل طيره فصاب في قوره ذاك لا يضمن المرسى
وان للوصل ساقه والفرق ان البرية والكلب كونهما يحمل
السوق ومن شأنه ذاك فاعبه سوقه واليطر لا يحمل فصار
وجوده وعدله سواء وكذا لا يضمن الدابة والكلب ان لم يسوقا
ارسل صاحبها او انقلبت اي انزلت يي بنصفها واصابت
شيئا وانفذه فلا ضمان لقوله عليه السلام خرج البعير جباراى
هدر وهي المنقطة ولان الفعل لم يضاف اليه اذ لم يوجد منه
ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق وكونهما سواء كان ذاك
منها ليل او نهارا فاصابت مالا اولف ومن ضرب دابة
عليها راكب فهو ما كنها او غيره او كنها اي طعن بها بحمد ودائره
من عود او غيره فتقتل او جرح او ضرب بيد با احد او نقرت

من ذاك العزب او النفس فصدمة اي فربة بحرها فمات
من ذاك ضمن اي ضمن المثل بفعل الدابة المذكورة صارت
او ناسرها لا راكب فانه لا ضمان عليه في شئ
من ذاك ان فعل الضارب الناص ذاك اي ان كان
فعل ما فعل بالدابة حال كسبه اي حال كونها سائرة فاما حال
ان غير راكب الدابة اذا فعل بها ما يرجع منه او يفرق كان
قد فعل بالدابة بذالك حال كونها سائرة فالضمان لا يقطع
على اكلها على ذاك وهو ان ضار والضارب لهما لا راكب
عليها لانه المروى عن عمر بن مسعود رضى عنه عنهما ولان الناص
متعد في السبب والراكب في فعله غير متعد فيترجم جانبه في التزم
للتدوى وان اوقعها راكب لا تملكه ففرضها اضر
او كنها او فعل ما حدها على الاتلاف فليعلمها الضمان جنة
يكون على الضارب والراكب ان ضار نصفين لان راكب
متعد في ايقاف الدابة ولهذا يقيد بكونه في غير ملكه وان
نقضت الدابة الناص لهما والمستد بالها فانه حصر
وكذا ان املك ماله زهاب مجانا لانه بمنته لانه على نفسه
وان كنها فنفت والقت راكب فملك او متاعه فملك
فضمانه اي دية على الناص ان كان الناص على عاقلة ان
كان الاول لانه قتل بسبب وهو متعد فيه وان فعل الناص
ذاك باذن راكب فهو كقتل راكب يعني لو كنها باذن راكب
فتفت لم يكن عليه ضمان فاعطى به لان الحق للدابة من
لو ازم السوق وهو مباح للراكب فيضج امر الغير به
ويبقى امره به اليه لانه امر بما يملكه لكن ان وطئت الدابة
المخوفة احدى اي نفا او مالا في قوره با بعد النفس
بالاذن فدية عليها لان يهر با وكتها في تلك الحالة

مضاف الى ان حش فاعلا والى الراكب من جهة كونه بامره ولا الهة
لنرجع احدهما ولا يرجع ان حش على الراكب وان كان فعل
بامره لان الامر بسبب والمباشرة اقوى واوجب فلا يرجع المباشرة
على السبب وانما قال المصنف في الاصح احراز افعال قال
بعض المشايخ في هذه المسئلة من ان ان حش يرجع بما ضمن على
الراكب في صورة الابطاء لانه فعل بامره والاصح ان لا يرجع
عليه قوله كما لو امر جيبا بتمسك على دابة وما بعده تنظير
مبدء التعليل لا تعليل اذا ليس ذاك من وظيفة المصنف
بل كل منها مسئلة بمبدء فلو امر رجل جيبا راكبا على دابة
بتسييرها ففعل الصبي ذاك فوطئت انشا فمات منه
وجيب دابة على عاقلة الصبي ولا ترجع عاقلة الصبي بما غرمو
امن الدابة على لاهم اي على امر الصبي بتسيير الدابة لا بالظن بها
انشا وكذا لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احد الاربع بالذبة
على المتن ولانه لم يامر به بالقتل وكذا الحكم في غيرها
ومعها قائد اوسا ثوب اي لو كان احد يوق الدابة او يقودها
فقتلها غيره فالحكم في ذاك كما في الناحي مع الراكب
فما كان منه الضمان على الناحي وحده يكون ههنا ايضا عليه
وعلى الراكب او عليه وعلى القائد معا وان حشها شئ مضمون
على الطريق من حجر او شجر او غيرهما فالضمان على من نصبه
اي ضمان فالتلف بفعل الدابة على الذي نصب ذاك
مضمون في الطريق لانه متعدي فيه حيث شغل الطريق به فاضيف
الفعل اليه فكان واضع ذاك الشئ عند الدابة فمضمون
بالتسبب قوله ولا فرق بين كون ان حش جيبا محمولا
عاقلة بمنزلة التنبه على ما اغفل فيما تقدم فالحكم
بالجنس سواء صدر من عاقلة بالغ او من غيره اما القول بالفرق

فوجه

فوجه ظاهر واما الصبي والمجنون فانهما مواخذان بافعالهما وان كان الناحي
عبد الكذ سائل بالغ فالضمان في رقبته وانما قال في رقبته ولم يقل عليه او نحو
ذلك لثبوت الية اليه يباع في ذلك ان لم يفد للولي ولا يوخى الى ما بعد العتق قوله
وجمع مسائل هذا الفصل والذكي له والظاهر التعميم لا يورثه هذا
القيد من المسائل السابقة وهو ابتداء كلام والخير ما اشتمل عليه التزديد
بقوله ان كان الهالك ادبيا يعني ان كان الذي عطب بفعل الدابة مما يجزى
في ايمان نفقا لدية اللازمة فيه على العاقلة اي عاقلة الناحي وعاقلة
الراكب والقائد او السائق افراد او جمعا لما مر بيانه من ان العاقلة تتحمل
الذبة في قتل الخطأ تخفيفا على القاتل وتخاشعا عن مستيصال ماله وان كان
الهالك غيره اي غير ادمي بان كان ملكا لنقود والعروض والحيوانات
والحيوانات فالضمان في مال الجاني لان العواقل لا تعقل الاموال ومن في
عين شاة قصار ضمن ما نقصها بان تقوم صحيحة وتقوم عور او فما
كان من التفاوت بين القيمتين يلزم الجاني لانه ما اتلفها بل عينها
وما هو المقصود منها بان وهول اللحم والجلد ونحوهما وذكر القصاب
اتفاقا اذ لا فرق بين كونها هامة او لغيره على ما يفهم من تعليله وفي
قفاية عمن الفرس والبغل والمار او بغير الجزاء وبقرته اي بقره
افق كل من هذه المذكورات ربع القيمة اي ربع قيمة الحيوان الذي
فقت عينه وقال الشافعي ان الواجب فيها النقصان اعتبارا بآبائنا
ولنا انه لم يفت بمثل ما ذكر وكذا عمر رضى الله عنه وايضا المقصود
منها العمل واقامة العمل بها انما يكون باربعة اعين عينها وعينا
مستعملها فكانها ذات اربعة اعين فيجب الربع بفوات احد الاربع
وذكر الجزاء اتفاقا اذ لا فرق بين كونها له او لغيره باب جنائية
الترقيق وعليه هذا الباب معقود لبيان ما يلزم من جنائية الرقيق

على غيره ومن جنابة غيره من الناس عليه جنابات المملوك وان كثرت لا تجوز
على المولى الا دفعا واحدا اي دفع رقبته لولى الجنابة مرة واحدة لو كان
المملوك محلا للدفع بان كان ملكا لمولاه وقت الجنابة ولا اي وان لم يكن
محلا له لا يوجب الا قيمة واحدة لو غير محل له وقول المصنف جنابات
المملوك الى قود لو غير محل له يشتمل على فوائد منها تعريف الرقيق وهو
المملوك لغیره من بني ادم ومنها ان المولى اذا دفع العبد في جنابته
وكانت قيمته اقل من ارش الجنابة ثم ملكه ثانيا بوجه مالم يكن لصاحب
الجنابة للطالبة بدفعه ثانيا ولو عتق العبد بعد ذلك لا يرجع عليه
بما بقى من الارش ومنها ان المدير وام الولد لا يدفع شيئا منهما
في الجنابة لعدم جواز خروجهما عن ملك المولى فليس بمحل للدفع ثم انه
شرع في بيان حكم جنابة الرقيق والجنابة عليه على سبيل التفريق فقال فلو
عبد جنابة فلا يخلو اما ان جنه عمدا او خطأ فان جنه عمدا فقد بين بعضه
حكمه سابقا في بيان ما فيه ان شاء الله تعالى وان كان جنه خطأ فان
مولاه دفعه الى ولى الجنابة بها اي بسبب تلك الجنابة وهو الموجب
في الصحيح حتى سقط الموجب بموت العبد قبل اختيار المولى الفداء لفوات
محل الواجب وان دفعه المولى بملكه ولبها اي ولى الجنابة واه شاء فداء
بارشها وكل منهما يلزمه الا اما الدفع فلا يصح التاجيل في الاعمال لانه
للتحصيل والعين قد حصلت وانما الفداء فلا بد له العبد وحكم
البدل حكم المبدل والتقييد بالخطا انما يفيد في جنابته في النفس لانهما
ان كانت عمدا يجب القصاص واما فيما دون النفس فغير مفيد لان العبد
والخطا منه فيما دون النفس على السواء في وجوب المال فان مات العبد
قبل ان يختار مولاه شيئا منها بطل حق المجنى عليه لان حقه انما يتعلق
بالعبد واذ مات فقد عدم محل حقه فيسقط ضرورة وان مات بعد

ما اختار

ما اختار مولاه الفداء لا يبطل لان الحق تحول من ذات العبد الى زمة المولى
فصار ديناً عليه حتى لو ان المولى مات بعدما اختار الفداء فاقته
يؤخذ من تركته كسائر ديونه فان فداء المولى فحق العبد جنابة اخرى
فالحكم في الثاني نية كذلك اي الحكم الاول في ان المولى يختار بين الدفع
والفداء الى اخر ما قرر وحرر لانه لما تم امر الجنابة الاولى بالفداء صار
كان لم يكن جنه ثم صار جانيا سواء كان المجنى عليه هو الاول وغيره
وان جنه عبد جنابتيين على شخصين متغايرين دفعه مولاه بهما اي ان
دفعه الى ولى الجنابتيين فيقسمانه اي العبد بان يشتركا فيه ملكا
او يبيعه فيقسمهما ثمة بنسبة حقوقهما كما لو قتل ابن واحد خطا
وفقاعين اخر يقسمانه اثلاثا ثلثاه لولى المقتول وثلثه لصاحب العين
لان دية العين على النصف من دية النفس وعلى هذا حكم الشجاع
او فداء بارشها اي وان شاء المولى فدى العبد بارش الجنابتيين
لان تعلق الاولى برقبة لا يمنع تعلق الثانية بهما كالديون المتداخلة
الا ترى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة بحق المجنى عليه لا قول اولي
ان لا يمنع وان كانوا جماعة يقسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم
وان فداء فداء بجميع اروشهم لما ذكر ان تعلق الاولى برقبة لا يمنع
تعلق الثانية بها فان باعته اي لوباع المولى العبد بعد ما جنى او وهبه
او اعتقه او دبره او كانت امته ثم استولد بها بعد ما جنى قوله
غير عالم بها حال من الفاعل والمفعول في كل من المتعاطفين على سبيل
البدل والضمير المؤنث عائد الى الجنابة المقدرة بغير لوباع العبد
حال كونه غير عالم بجنابته او وهبه الى اخره ضمن للمولى الاقل من قيمته
ومن الارش اي يقوم العبد وينظر الى قيمته والارش جنابته فيضمن
الاقل منهما لانه فوت حق المجنى عليه بما صنع فيضمنه وحقه في اقلها

بناء على انه في صورة الاختيار انما جعل له ذلك تخفيفا ولا فلا يصل في الباب
انما هو الدفع في الاصح وله حق الانتقال الى الغداء كما في الزكوة للملا يلزم
الاجحاف ولا يصير للمولى باعناق العبد وما بعده من التصرفات للذكوة
مختارا للفداء حيث لم يكن علما بالجناية ولا اختيارا بدون العلم وكما من
تبعيضه او ابتدائية وليست هي من التفضيلية للمناخ اللفظي وللغنى
وان اعتقه او وهبه او فعل شيئا مما ذكر حال كونه عالما بها اي بالجناية
ضمني الارش كلالا لان هذه التصرفات دليل اختيار الارش كما لو علق المولى عتقه
بقتل زيد او زنيه او شجته بان قال له ان قلت زيدا فانت حر او قال ان
رمىته بسهم او قال بشجته فانت حر ففعل العبد ما علق المولى عتقه فحقق
في كل ذلك يصير مختارا للفداء فيلزمه الارش كما ملأنا ذكرنا وان قطع
عبد يد حرا فدفع اليه اي دفعه المولى الى صاحب اليد بقضاء او غير
قضاء فاعتقه اي اعتق العبد فسرى القطع يد من ذلك فالعبد صلح
بالجناية ولا يبقى حق الرجوع بوجه وان لم يكن اعتقه اي لو كانت السرية
وموت المقتول يد بعد ذلك دفع العبد اليه قبل ان يعتقه فالحكم
فيه انه يرد العبد على سيد فيقاد او يعق بغيره او ليا بالجناية يؤمر
برد العبد الجاني على سيد ثم يقال لهم اما ان تقتلوه واما ان تعظوا
والوجه في هاتين الصورتين يستدعي تقديم مقدمات الاولى ان الاطراف
يسلك بها مسلك الاموال اذ لم تتكافوا والثانية انه لا تتكافؤ بين
اطراف الحر والعبد بخلاف النفس والثالثة ان الشراية تفسخ حكم
الجناية والرابعة ان من اقدم على تصرف فاسد وشرع فيه فانه يكون
قاصدا تصحيحه والخامسة ان الصلح اذا بطل يعود للحكم مستأنفا
اذا تقرر ذلك فنقول ان العبد الجاني انما دفع بدلا على اليد المقتولة
لان اطراف العبد لا تكون مكافئة لاطراف الحر فلا يجري بينهما القصاص

وان كان

وان كان القطع عمدا بل يكون العبد بدلا صلح عن مال فكان المولى تلف
للمقتولة يد فلا وصلح عنه على العبد وتبا ذلك لعتقه العبد فانما
من ذلك لم يستحق عليه على رافع العبد وصار كان الصلح وقع عن وما
يحدث منها لانه بسراية تبين ان ذلك الصلح كان باطلا لان اللازم حينئذ
كان هو القصاص لان نفس العبد مكافئ لنفس الحر فيه عملا باطلاق
النفس ثم ان المجنى عليه صار باعناق العبد مصلحا لاصح الباطل بان
جعل عن اليد وما يحدث منها لان من اقدم على تصرف باطل يقعد
تصحيحه وتصرف المكلف يحمل على الصحة بكل ما امكن وتصح الصلح المذكور
يكون بما ذكرنا فحمل عليه ولهذا لانه صرح بكون العبد يكتسب على اليد
وما يحدث منها صلح صريحا فكذلك يصح ضمنا في صورة اعناق العبد ولما
اذ لم يعتق لم يوجد الصلح عن النفس صريحا ولا ضمنا لعدم صحة الصلح
حيث كان اللازم هو القصاص بسبب الشراية الى النفس فيبطل
الصلح رأسا ويرد العبد الى مولاه ويبقى اوليا الدم على خير تتم في القصاص
او العفو قوله وكذا الحكم لو كان القاطع حرا وصالح المقتول على عبد
ودفعه اليه نظير للسئلة المذكورة صورته حر قطع يد حرا ثم
ان القاطع صالح المقتول اليد عنها على عبد ودفعه اليه فان اعتقه
الى اي لوان المقتول اليد عنها على عبد ودفعه اليه فان اعتقه اي الدفع
صلح بها اي بالجناية وهي اليد وما يحدث منها على ما سبق انفا ولا يلزم
القاطع شي غير ذلك من قصاص ولا ارش لان الصلح على العبد وقع عن
اليد وما تولد منها والسبب في ذلك امتناع رد العبد الى الرق وكون
اعناق المجنى عليه نصريحا لذلك الصلح وان لم يعتقه فسرى الى لوان
المقتول يد بعد ما قبض العبد تركه قنا ولم يعتقه فسرى القطع
ومات منه رد واقيد بصيغة المجهول فيها والضمير في الاول يعود الى

العبد وفي الثاني الى مولا القاطع وذلك لانه تبين ان الصلح وقع
بأطلا لانه لازم حينئذ انما هو القود فيقولون الغلبة
مولا القاطع ويلزمه القود لان قطع اليد كان عدا بحسب قطع
المسئلة المتبقة وairاد هذا تنظير لها ولهذا سكنت المسئلة في العقد
ههنا حيث لم يقل وقيد او عفي لما صرح به اتفاقه وان كان ماذون
الى غيره فخرج من شروع المسئلة السابقة لان موضوع ذلك هو الفقه مطلقا
وموضوع هذه الماذون فاذا جنى وهو في وقت الجناية مديون جنابة
خطا فاعتقه مولا عقيب الجنابة حال كونه غير عالم بها ضمن المولى قيمتين
احدهما لرب الدين وهي الاقل من قيمته ومن دينة والاخرى لولى
الجنابة وهي الاقل من قيمته ومن ارشها وذلك لان المولى اقل
حقين كل منهما مضمون بكل القيمة على الانفراد الرفع لولى الجنابة والبيع
لرب الدين فكذلك عند الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقيقين ابقاء من
الرقية الواحدة بان يدفع الى ولى الجنابة ثم يباع للفرعاء فلما اتلفها
بعثقه يضمنها معا قوله الاقل من قيمته ومن دينة الضمير يعود
الى الماذون ويجوز عود الثاني الى رب الدين لكن فيه تفكيك الضمير
والاول لولى بالتقدير ولو ولدت ماذونة مديونة ولدا من غير
مولاها ثم الامر الى ان بيعت في الدين يباع ولدها معها في دينها
وان لم يكن في ثمنها وفاء بدينها ولو جنت جنابة فاختار مولاها
رفعها بها لا يدفع الولد معها في جنابيتها وان نف قيمتها بارش الجنابة
والفرق ان الدين وصف حكمي ثبت في زمتها شرعا وتعلق برقيتها فيفسر
الى ولدها كما في ولد المرقوم بخلاف الجنابة فان وجوب الدفع انما
يتحقق في الاوصاف الشرعية والاحكام الثابتة في الذمة ابتداء ولو
اقر رجلا اى زعم واخبر ان زيدا حرم عبدا اى اعتق زيد عبدا نفسه

فقتل

فقتل ذلك العبد ولى المقر خطا فلا شيء له اى لا يستحق على العبد ولا على مولا
زيد شيئا من الذية لانه لما زعم ان مولا اعتقه فقد ادعى الذية على عاقله
القاتل صار بذلك ميرزا العبد ومولا عن الذية ودعواه على العاقلة
بمن غير حجة لا يصدق وان كان معتق يعنى عبد معروف لرجل اعتق
فقال بعد ما اعتق قتلته اخا زيدا خطا قبل عتق وقال زيد بل بعد
يعنى ان زيدا صدقه في نفس القتل وكذبه في كونه حال رقية فالقول
للمعتق اى يصدق المقر في كونه قتل اخا زيدا حال كونه عبدا وذلك
لانه منكر للضمان بسبب سنده القتل الى حالة معروفة متنافية للضمان
اذ الكلام فيما اذا كان رقه معروف او وجوب الضمان في جنابة العبد انما
هو على المولى بان يدفعه لولى الجنابة او يعذبه بارشها فهو مقصود
بالاصل والظاهر ابقاء ما كان على ما كان الى ان يقوم على خلافه برهان
وان قال المولى لامة اعتقها ويدعها مقطوعة قطعت يدك وانت
رقية قبل العتق وقالت هي بل انما قطعها بعد اى بعد العتق
فالقول لها وكذلك الحال والحكم في كل ما قال منها اى في كل شيء اقرانه
اخذ منها سواء كان ذلك الشيء موجودا حينئذ ومعدن وما وفى
كل جنابة واذية اصابها بها وادعى كونه قبل العتق وهي تدعو كونه بعد
العتق الاجماع والغلة يعنى اذا كان جامعتك قبل الاعتاق واخذت
الغلة قبله فالقول له لان الظاهر كونهما حال التوق فلا يلزمه العقر
بذلك الجماع ولا رد الغلة اليها التحسنا وهذا عند الشيخين وعند
محمد لا يضمن لها الاشياء بعينه اى لا يضمن ما كان معد وما كان لغلة
المستهلكة او ما كان ليس بعين الجماع فانه عرض لا يبيع وكذلك الجنابة
اذ ليس من هذا القبيل له عين يتصور فيها الرد بان يؤمر برده اليها
لمحمد ان المولى منكر لوجوب الضمان لانه سند الفعل الى حالة معروفة

منافية للضمان كما في المسئلة السابقة وكذا في الوطأ والغلة أما الشيء القديم
فإن المولى أقولها باليد فيه حيث اعترف بأنه أخذه منها ثم ادعى التملك عليها
وهي منكورة والقول المنكر ولهذا يؤمر بالرد إليها إلا أن يقيم الحجة على أخذه
منها قبل العتق ولهما أن المولى أقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرأ به عند
فلا يصدق إلا بحجة ولو أمر عبد مجبور كبيراً وصبي صغيراً بقتل
رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل وهو الصبي لأنه هو القاتل وهو
الصبي لأنه هو القاتل حقيقة وعمد مثل خطائه واللازم في الخطاء
هو الدية على العاقلة ورجعوا إلى العاقلة فيما ادراه من الدية على العبد
بعد عتقه لا على الصبي لا مراً بذلك لأن العبد المجبور والصبي كلاهما
غير مؤخذين بأقوالهما لأن المؤاخاة باعتبار الشئ والشئ لم يعتبر
قولهما فلا يلزم الضمان عليهما إلا ما لم يغيرها لكن عدم مؤاخاة
الصبي مطلق فلا يرجع عليه بعد البلوغ وعدم مؤاخاة العبد
ليس لنقصان أهلية لأنه لا إنسان كبير عاقل بل الحق المولى فإذا زال
حق المولى بالعتق يعود الاعتبار لقوله فيرجع عليه ولو كان
مأموراً بالعبد مثله أي لو أن العبد الكبير المجبور أم عبداً كبيراً
مجبوراً مثله بقتل رجل فقتله المأمور دفع السيد القاتل وأوفاه
يعني أن سيد العبد المأمور إما أن يدفعه إلى أولياء المقتول أو يقدر
بإعطاء الدية لهم لأن عبده هو القاتل حقيقة وهذا إن كان القاتل
خطأً أو كاه كان العبد المأمور الذي قتل صغيراً لأن عمده خطأً
ولا يرجع بقيمة العبد الذي دفعه أو بما فداه به على الأمر في الحال الحق المولى
وجبان يرجع عليه بعد عتقه لكن لا أقل من قيمته ومن الفداء
لأنه غير مضطر في دفع الزيادة وهذه غرامة لزمته بسبب القول وهو
أقل من الفعل فيلزمه الأقل من الجزء وإن كان القاتل عمداً والبعيد

المأمور

المأمور تقاتل كبيراً اقتضى منه لأن القصاص يجري بين الحر والعبد
والأمر في الرجوع على حاله وإن قتل عبد حر من كل منهما أي لكل واحد
من المقتولين وليان فعقباً واحد ولو قتل واحد منهما أي عفا عن القاتل
من كل مقتول ولو بقي ولو رفع مولى العبد نصفه إلى الوليين الآخرين
لكل منهما ربع العبد وأوفى بديته لهما لكل منهما نصفها لأنه إن كان
القتل خطأً فاللازم هو الأرش وإن كان عمداً سقط القصاص وينقل
إلى الماد وحقوق الأولياء وإن كان أمانة العبد أو ديتان وقد سقط النصف
من كل منهما بعفو أحد الوليين وبقي النصف فباعتبار الدفع هو
النصف العبد وباعتبار الفداء هو دية منهما وإن قتل العبد أحدهما
أي أحد الحرين في المسئلة المذكورة عمداً أو قتل الآخر خطأً فعفا
أحد ولو العبد فدى المولى بديته لولي الخطأ لكل منهما نصفها ونصف
دية الآخر الذي لم يعف وللعبد قول أو دفع اليهم عطف على قوله فدى
بتقدير أما التخييرية أي إما فدى العبد بديته ونصف دية أو دفع
إلى الأولياء لأنه لما انقلب العمد ما لا يعفو أحد ولييه كان حق ولي
الخطأ في أرش كامل وحق الذي لم يعف من ولي العمد ولا تضايق في
الفداء فيجب دية هي عشر الألف لولي الخطأ ونصف أخرى هو خمسة
الذي لم يعف من ولي العمد وأما الدفع فعند أي حنيفة فيقسمونه
أي العبد الحاني المدفوع يشترك فيه الأولياء الثلاثة أو يبيعونه
فيقسمون ثمنه أثلاثاً عولا أي بطريق العول عند أي حنيفة
وعندهما فيقسمونه أرباعاً منازعة أي بطريق المنازعة وذلك
لأن العبد جاني جنائيتين وفي كل منهما أرش كامل فعلى تقدير الفداء
لا مضايقة لأن المولى يفديه بدتين لكن سقط نصف أحدهما
بعفو أحد الأولياء وبقي دية ونصف يقسم على الأولياء بطريق العول

لكل واحد نصف دية واما على تقدير الدفع تلزم المضايقة لان
 ذات العبد واحدة فلو دفع عن واحد الجنايتين بقي الاخرى بغير ربح
 وذلك غير معهود في الشريعة ففسناه على الميراث في المسائل التي
 ضاق بها مخزنها عن الانصاب لكن ابو حنيفة يقول انه يدفع بطريق
 القول والضرب اعني ضرب اصحاب الديون كلا منهم بمقدار حقه
 فيقسم الاولياء الثلثة العبد الذي هو رقبته واحدة اثلاثا بان
 يضرب كل منهم بمقدار حقه فيكون ثلثاه لولي الخطا وثلثه للذي لم يخطئ
 من ولي العمد و ابو يوسف ومحمد يقولون انهم يقسمون بطريق المنازعة ومعناه
 انه على تقدير عدم الحق يكون نصف العبد كلا لولي الخطا ونصفه
 ايضا لولي العمد فنصفه لولي الخطا بلا منازعة وبقى النصف الاخر
 يتنازع فيه الفريقان فلا جرم يحكم لفريق الخطا بنصف المتنازع فيه
 وهو الربع ويبقى لولي العمد النصف يعف الربع ولا خفاء في ان قوله الامام
 اعدل والفضة بذلك الطريق اقرب الى العقل واجمل وان قتل عبد هو
 ملك الاثنين يشتركان فيه فقتل فربما لهما اي قتل عبد الاثنين انسا
 هما اثنان ومولياه فغضا احدهما اي عفا احد الوليين عن العبد اي عن
 حقه فيه قصاصا وارش بطل الكل اي سقط حق القتل عن العبد ولم
 يبق لشريكه الاخر على العبد قصاص ولا ارش ولا يدفع العاقب من
 الوليين نصيبه من العبد الا الاخر الى الولي الذي لم يعف او يعف
 اي العاقب يفدي نصيبه من العبد بربع الدية اي يعطى شريكه
 الذي لم يعف ربع دية فداء عن نصيبه من العبد وقيل محمد بن
 ابي حنيفة في قوله باتقوط والخالف ههنا هو اني يوسف فقط ثم ان
 هذا القول هو ما ذكر في الزيادات بهذا اللفظ عبد قتل مولا
 ابنان فعفا احدا بنين بطل ذلك كله عند ابو حنيفة ومحمد وعند

يوسف الجواب فيه كالجواب في مسألة الكتاب ولم يذكر اخذ الزواني
 اعتمادا على ذكرها في مسألة السابقة لاني يوسف في المسئلتين ان
 حق القصاص يثبت في العبد على سبيل النيق لان ملك المولى لا يمنع
 استحقاق القصاص له فاذا عفا احدهما انقلب نصيب الاخر وهو
 النصف مالا لكنه شايع في الكل فيكون نصفه في نصيبه والنصف
 الاخر في نصيب صاحبه وما يكون في نصيبه يسقط ضرورة ان المولى
 لا يستحق على عبد ~~الذي قتل مولا~~ ~~الذي قتل مولا~~ ~~الذي قتل مولا~~
~~الذي قتل مولا~~ ~~الذي قتل مولا~~ ~~الذي قتل مولا~~ ~~الذي قتل مولا~~ ~~الذي قتل مولا~~
 في نصيب صاحبه ببق ونصف النصف هو الربع فلم هذا يقال له ادفع
 نصف نصيبك او فله ربع الدية ولا في حنيفة ومحمد ان ما يجب
 المال يكون حق للمقتول لانه يد ربه ولهذا يقضى دينه وتنفذ
 وصاياه منه غم الورثة يخلفونه عند الفراغ من حاجته والمولى
 لا يستحق على عبد دينا فلا يخلفه الورثة فيه **فصل** في بيان
 ما يجب بقتل العبد دية العبد قيمته يعف من قتل عبد اخطأ بحج
 عليه قيمته لا مطلقا بل بشرط ان لا تساوي دية الحر ولا تزيد عليها
 ولهذا فصل ما اجمله بقوله فان كانت اي قيمته العبد قدر دية
 الحر وهي عشرة الاف درهم او اكثر منها نقصت قيمة العبد عن دية
 الحر عشرة دراهم فلو قتل حر عبد اخطأ وكانت قيمته العبد عشرة
 الاف درهم او اكثر كان على عاقله القاتل المولى العبد عشرة الاف
 عشرة دراهم وهي ثمانية الاف وسبعة وتسعون درهما ومخفى
 ان الاولى وتأخير هذا البحث عن بيان جنائية المدبر وم المولى وكذا
 الحكم في الامة اذا قتلها حر غير مولاها خطأ كان على عاقله القاتل قيمتها
 كحلال ان كانت قيمتها اقل من دية الحر ونقص عن دية الحر خمسة

دراهم لو كانت قيمة الامة كدنية الحره وهي خمسة الاف درهم او اكثر
 منها اظهرها بالخطا ورتبة الرقيق عن الحر وهذا عندنا في حنيفه ومحمد
 وقال ابو يوسف والشافعي يجب قيمتهما بالغه ما بلغت وفي الغصب
 لو غصب احد عبدا او امة فملك في يده يجب عليه القيمة فيهما بالغه
 ما بلغت بالاجماع لا في يوسف والشافعي ان الضمان بدن المايه ولهذا
 يجب للمولى لا يملك الرقيق الا من جهة المايه ولا في حنيفه ومحمد قوله
 معاذية مسلمة الى اهله او جب سبحانه في قتل الخطا الدية مطلقا والدية
 اسم لما يجب في مقابلة الادمية ولا شك في ان ذات العبد فيها معنى الادمية
 والمالية فبا اعتبار الادمية صار مكلفا وباعتبار المايه صار محمولا عليه
 عقود الملك من البيع والهبة والارث والجمع بينهما متعذرة والادمية
 اعلاهما فهي الحق بالاعتبار والادمية اولى بالا هذا وضمان الغصب بمقابلة
 المايه لان الغصب لا يتصور الا في المان فلا يقاس عليه ما هو باعتبار
 الادمية واما قليل القيمة فالواجب فيه يكون بمقابلة الادمية لكن
 ليس فيه نص فقد رنا الواجب فيه بالقيمة لان ذلك هو الاعل
 بخلاف الزائد القيمة فان النص في المريتنا وله ايضا ثم ان ما ذكرناه
 يقتضي بظاهره ان يكون في العبد دية مثل دية الحر كما نقصنا منها
 عشرة دراهم قوله وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق بيان
 الارش اعطاء الرقيق بعد بيان ارش نفسه ومعناه انه كما علم
 ارش نفس المرائع عن دية وقد منها ارش اعضاءه واطرافه
 على ما سبق بيانه كذلك الحال في نفس الرقيق واعطائه فما قدر هناك
 بالنصف من الدية يقدر هنا بنصف القيمة وما قدر بالربع يقدر
 هنا بربع القيمة ثم شرع في تفصيله فقال ففي يده اي فالواجب
 في اختلاف يد العبد نصف قيمته ان كان اقل من نصف دية الحر ولا يزداد

على خمسة الاف درهم لا خمسة دراهم لو كان نصفه قيمة العبد مثل
 نصف دية الحر واكثر فينقص هذه المقدار اظهار الدية مرتبة العبد عن
 مرتبة الحر وهذا يكون في مال الجاني سواء كانت الجناية عمدا او خطأ بالاجماع
 لان ما دون النفس عن العبد ضمانه ضمان الاموال اعلم ان العامل في المتن
 ليحق لا يزداد لفساد المعنى بل عامله محذوف يعني بل يؤخذ خمسة الاف
 لا خمسة ومن قطع يد عبدا فاعتق اي اعتقه مولانا ففسر القطع
 فمات من ذلك اقتصر منه اي قتل قاطع العبد قصاصا ان كان وارثه
 سيده فقط والا فلا اي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل له وارث
 غير فلا يقتصر من قاطع يد عند الشيعين وعند محمد لا قصاص
 اصلا اي سواء كان له وللمرحضة ورثة غير المولى او لم يكن وسواء
 وجهه ان شاء الله تعالى وانما لا يجب القصاص في وجه الاول لثبته
 من له الحق وذلك لان القصاص يجب عند الموت مستند الى وقت
 الجرح فانا اعتبرنا حالة الجرح يكون الحق للمولى وحده واه اعتبرنا
 حالة الموت يكون الحق للورثة اما وحدهم واما مع المولى فاشتبه
 الامر ولم يعلم من له الحق فتعذر الاستيفاء ولمحمد في الخلافة انه
 وان كان الملك والمالك متحدان لكن بسبب الولاية يختلف لانه بالنظر
 الى ما قبل العتق يكون ملك الرقبة وبالنظر الى ما بعد تكون
 الوراثة وهذا الاختلاف ينزل منزله المستحق فيما يحتاج اليه
 اذا قال المولى الجارية بعينها بالف وقال المولى زوجتك لا يحمل له
 وطهرها وايضا الاعتاق يقطع السراية وبانقطاعها يبيع للمرح
 بلا سراية والسراية بلا قطع فيمنع القصاص وهذا لا
 المقضي له معلوم والحكم متحد فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفص
 الاول لان المقضاه مجهول واما اختلاف السبب هنا فلا اعتبار

والمنحيز ان ثبوت الولاية
 للمولى متيقن لا شبهة فيه
 فيستوى القصاص صح

له لان الحكم لا يختلف بخلاف مسألة الجارية لان فيها ملك اليمين يغير ملك
النكاح حكما واما قطع الاعناق للسراية فليس لذاته بلاك شبهة من له
الحق وذلك في الخطأ دون العمد لان العبد لا يصلح لتلك المال فما النظر
الى حالة الجرح يكون الحق للمولى وبالنظر الى حالة الموت يكون للميت لانه
موجبه القصاص والعبد فيه مبق على اصل الحرية وعلى اعتبار ان
يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاه اذ هو وارث له سواء ظن الحق ^{بشبه}
قوله وعليه ارش البند وما نقص الى حين العتق تمة وتكمل البيان قول
محمد في هذه المسئلة وكأنه جواب عن سؤال تقديره اذ كان القصاص
ممنوعا في الفصلين عند محمد فماذا يلزم قاطع يد العبد على ذلك
التقدير فاجاب بانه يجب عليه نصف قيمة العبد وقد عبر عنه
بارش اليد مع ما نقص من قيمته بتلك الجناية وذلك بان يقوم
صحيحا ويقوم مقطوع اليد فيضمن فضل ما بينهما للمولى ايضا
لانه حصل على ملكه فهو له ومن قال لعبدية احد كما حر ولم
يبين فتحا اي صار مشجوجين بان شج راسهما احد عقيب
ذلك فيتم المولى في احدهما للعتق بعد ذلك بان قال اردت
هذا فارشهما له اي ارش الشجيتين للمولى وان قتلا اي ان قتل
العبدان بعد ما قال لهما مولاها احد كما حر فلا يخلو اما ان
يكون قاتلها واحدا او كان لكل واحد قاتل فله دية حتى قيمة
عبد اي للمولى ان كان القاتل لهما واحدا فان قتل موضع المثلتين
واحد وهو العبدان للقول لهما احد كما حر فكيف قلتم في الشجاج
للمولى ارش الشجيتين وفي القتل له دية حر وقيمة عبد قلنا الفرق
ان البيان انشاء من وجه واظهار من وجه على ما عرف وبعد
الشجة ببق كل من العبدين محلا للبيان لكونه حيا فاعتبر البيا

انشاء

ان شبهة في حقهما وصار كان للعين اعتق بعد الشجة وفي حال وقوعها كان كل
منهما عبدا فلم يبق استيفاء ارشه لكونه ملكه واما في صورة القتل فلم يبق
واحد منهما محلا للثبوت اذ العتق لا يقع على الميت فاعتبرنا التبعين اظهرا
وصار كان القاتل قتل حرا وعبد او دية المولاه الذي اعتقه وقيمة العبد
لما كان وان قتل كلا من العبدين واحد والمسئلة بحالها فقيمة العبد
اي لولاهما قيمة العبدين لاننا لم نتيقن بمن هو الحر منهما وكل واحد
من القاتلين ينكر كون الذي قتله حرا فعليهما قيمتهما ومن فقاء غير
عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شيء له يعني
ان سيد العبد مخير ان يدفع جثة العبد للقاتل ويأخذ منه قيمته
ويبين ان يمسكه ولا شيء له من النقصان عندا في خيفة وعندا
ان امسكه فله ان يضمه نقصانه يعني ان دفع العبد الى القاتل له
ان يأخذ منه قيمته وان اختار امساكه فله ان يضم القاتل نقصا
بان يقوم صحيحا ومفقوء العينين فيأخذ فضل ما بين القيمتين وقال
ان افقى يأخذ كل القيمة ويمسك العبد كما لو فقاء احد عينيه
فانه يأخذ نصف القيمة ويبقى العبد على ملكه **فصل** وان جنى مدبرا
وام ولد جناية لم يذكر المكاتب اذ علم حكمه فيما سبق من كتابه ضمن
السيد اي سيد الجاني منهما الاقل من القيمة ومن الارش اي ينظر في
قيمة الجاني منهما وفي ارش جنايته فيغرم مولاة الاقل منهما للآخر
ولا اثر للمروعة اي عبدة ابن الجراح انه قضى بجنا المدبر على مولاة
وكان حينئذ اميرا بان شام بحضور من الصحابة رضوا بالشريعة ولم
ينكر عليه احد منهم فكان ذلك اجماعا وان الجاني صان بالتدبير او الاحتيل
ما نفع من دفعه بالجناية فتعين عليه الفداء وانما يجب الاقل فممنوع
الجاني ولا يشتر في الصورتين لانه لا حق للمولى الجناية في اكثر من الارش

فصل

ولا يمنع من المولى في أكثر من القيمة وذلك لأنه ان كانت قيمة الجاني مساوية
لأثر الجناية فلا مظهر وان كان أثر الجناية أقل فالمولى يقول لولى الجناية
هذا هو المقدار الذي اوجبه الشرع لك ولا حق لك فيما زاد عليه
من قيمة الجاني ثم ان جنانات المدبر وام الولد وان توالى لا توجب
القيمة واحدة ولهذا قال المصنف فان جنى اخرى اى لوان المدبر وام
الولد بعدان جنى وضمن عنه المولى جنى جنانية اخرى شارك ولى
الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فى القيمة التى دفعها اليها المولى ان
كان قد وقعت اليه اى ولى الجناية الاولى بقضاء اى بحكم الحاكم ولا اى
وان لم يكن دفع بعد او كان مولى الجناية دفعها من نفسه بفتر حكم
القاضي فان شاء ولى الجناية الثانية ابتع ولى الجناية الاولى وان شاء
اتبع المولى اى مولى الجاني وهذا عند اى جنينة وعندهما يتبع ولى الجناية
الثانية ولى الاولى بكل حال وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنات لا يلزم
اى لا يلزم مولاة الا قيمة واحدة لان الضمان انما وجب عليه بالمتنع وهو قد
لزم بالتدبير فصان وجوب الاعتاق بعد وعده على التساوى وام الولد
كالمدبر ايضا في هذا الحكم لان الاستيلاء مانع من الدفع كالتدبير وان اقر
المدبر بجناية خطأ لا يلزم شئ في المال ولا بعد عتقه لا عليه ولا على سيده
لان موجب جنانيته في المظالم على سيده واقراره على السيد لا ينفذ سواء بقى
على التدبير او اعتقه بعد **باب في بيان احكام غصب العبد والصبي**
والمدبر والجناية في ذلك اى فيما ذكر من العبد والمدبر والصبي قوله غصب
العبد يجوز ان يكون المصدر مضافا الى الفاعل ويجوز ان يكون مضافا
الى المفعول ولو قطع سيد عبده فغصب عقيب القطع قبل البر فمات العبد
من ذلك القطع في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته حال كون العبد
مقطوعا يده وان غصب العبد صحى ثم قطع يده اى يد العبد حال كونه

عند

عند الغاصب فمات من ذلك القطع برى الغاصب من ضمانه والفرق ان الغصب
قاطع للتسوية لانه سبب الملك كالبيع وهو مستحق في القتورة الاولى لو وقع بعد
القطع فصار كانه هلاك باف سموة فغصب قيمته اقطع ولم يوجد في القتورة
الثانية فكانت التسوية متحققة بغير قاطع والمنلف هو المولى فصار يذلل
مستردا لانه استولى عليه حال القطع وذلك مستردا في غير الغاصب عن الضمان
ولو غصب عبد محجوع رعيه مثله اى عبد المحجوع رعيه فمات المفعول في يده اى في يد
الغاصب ضمن قيمته لان المحجوع رعيه مؤاخذ بافعال ربه وان اقر العتق لو ثبت
الغصب باليقينة لا يباع بل يؤاخذ به بعد عتقه ثم ان قول المصنف ضمن بنفى
ان يكون على صيغة الجهول وذلك لان الفدان قد يكون على اليد وقد
يكون على الغاصب اما حالا واما مؤخر اى حين العتق فلا طلاق اولى ولو
غصب مدبر مرفوع على انه نائب الفاعل ففى ذلك المدبر للغصب عند غصب
جنانية ثم رد فغنى اخرى عند سيده او باله كسى كان قد جنى عند سيده ثم
غصب ففى اخرى عند الغاصب ضمن سيده اى مولى العبد الجاني قيمته لهما
اى ضمن قيمته المدبر لولى الجنائيتين لانه بالتدبير السابق اعجز نفسه عن
دفع المدبر اليهما من غير ان يصير فختار الفداء لهما فصار مبطلا حقهما
فيضمنه باعطاء القيمة لهما وانما الزمة قيمته واحدة للجنايتين لانه لم يمنع
الارقية واحدة يكون ذلك القيمة بينى ولى الجنائيتين نصفان لا ستوائها
في الموجب ورجع لنصفها بنصفها اى بنصف ما اواه من القيمة على
الغاصب لان نصف البدل اوجب بسبب كان في يد الغاصب ودفع الى
ربه الاولى في الصورة الاولى اى يدفع المولى نصف القيمة الذى اخذه
من الغاصب الى ولى جنانية الاولى التى جناها وهو في يد الغاصب ثم رجع
به ثانيا على اى بعدان دفع ذلك النصف الى ولى الجنانية الاولى يعود
فيأخذ من الغاصب نصف القيمة الباقى ثانيا عند الشجين وعند محمد

لا يدفع ولا يرجع ثانياً دفع النصف الذي اخذ من الغاصب ولا
الى ولي الجناية الاولى بل يسلم للمولى لانه بدل ما اعطى لولي الجناية الاولى فلو
دفع هذا اليه ايضا لزم اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد وايضا
يلزم تكرار الاستحقاق ولهما ان صاحب الجناية الاولى يستحق جميع القيمة
لان جنى جنى عليه لم يكن له مزاحم وانما بطل ذلك الاستحقاق باعتبار
وجود الجناية الثانية فاذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد مولا فاقب
كان له اخذ قيمته ثم اذا اخذ من المولى يرجع المولى على الغاصب
لانما اخذ منه استحق من يده بسبب كان في يد الغاصب وفي الصورة
الثانية يدفعه ولا يرجع ثانياً بالاجماع يعني في صورة ما جنى العبد عند
المولى فغصبه الغاصب جنى عنده اخرى وهي التي عبر عنها المصنف بقوله
وبالعكس يجب على المولى قيمة واحدة لولي الجنايتين لكل منهما نصفها ورجع
بنصيب القيمة على الغاصب ثم لما كان استحقاق النصف حصل بالجناية
الاستثنائية الثانية في يد الغاصب في دفعه الى ولي الجناية الاولى ولا يرجع
بر على الغاصب وهذا بالاجماع بخلاف الصورة الاولى لان فيها خلافاً ومحمد
عليه ما بيناه والقن في الفضلين كالمدير فيما ذكر من جنائيه مرتين احدهما
عند المالك والاخرى عند الغاصب نقد بما وتأخير الزوم ارش
واحد لهما الا ان الله اي المولى يدفعه او يدفع القن الى ولي الجنايتين
ان اختلاف الدفع لانه ينتقل من ملك الى ملك وفي المدير يدفع القيمة
عنه لانه لا يمكن انتقاله من ملك الى ملك فتقوم القيمة مقام قوله
وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدير اختلافاً واتفاقاً اجمالاً
فصل في المسئلة السابقة وقياساً للمسئلة العبد على مسئلة المدير حيث
يلزم الرجوع ثم على الغاصب بنصف القيمة مرتين عند الشك في
او يرجع مرة واحدة عند محمد فكذلك ههنا وحيث يرجع

مرة واحدة ثم على الغاصب بالاتفاق فكذلك ههنا والدلالة في الفضلين
واحدة فان قيل هذا يفهم من قوله والقن في الفضلين كالمدير فيكون
تكرار قولنا هذا على طريقة المشايخ المتقدمين وهو تفهيم بعد تمديد
وتصريح بما علم التزاماً وهو كثير في كلام الفقهاء والمحدثين ولو غصب
رجل مديراً مرتين جنى عنده في كل منهما الى المرتين صورة رجل
غصب مديراً جنى عنده على زيد فزده الغاصب الى مولا ثم غصب
ثانياً جنى عنده على عمرو فعلى مولا قيمته بين زيد وعمرو نصفين
لانه بالتدبير منع رتبة واحدة فتلزم منه قيمة واحدة ثم يرجع بتلك
القيمة على الغاصب لان الجنايتين كانتا في يد ثم يدفع المولى النصف
هذه القيمة الى زيد فيكمل له قيمة لانه كان عند وجود الجناية
عليه منفرداً ولتحقق قيمة تامة لكنها انتقصت بسبب مزاحمة
عمرو له من بعده وقد وجد فضلاً في يد المولى فله ان يستكمل حقه
منه ثم يرجع المولى على الغاصب بذلك النصف لانه استحق منه بسبب كان
عند الغاصب فيرجع عليه ويسلم له فلا يدفعه الا الى زيد لانه استكمل
حقه ولا الى عمرو لانه لاحق له الا في النصف بسبب سبق حق زيد وقد
كان وصل اليه فلم يبق له حق فاصل المسئلة ان الغاصب عزم قيمة
لزيد ونصف قيمة لعمرو والمالك صار مستوفياً لما عزمه وقد عبر
المصنف عن هذا بقوله عزم سيدة قيمته لهما اي لولي الجنايتين
ورجع بها اي بتلك القيمة على الغاصب ودفع المولى نصفها الى نصف
القيمة الماخوذة من الغاصب ثانياً الى ولي الجناية الاولى ورجع الى
المولى به اي بالنصف الذي دفعه ثانياً الى ولي الجناية الاولى عليه
اي الغاصب ثانياً ولا يخفى ما في العبارة من التعقيد ولا يخفى عليه
وتفكيكه الضمائر وقد اوضحناه بما صورناه ثم ان الحكم في هذه

أو متخذ دأ على وجه مخصوص يسمى بها هذا الباب لأن ميناها على الإغمار في
الدم ونوعيتها فيه بالجماع وإذا وجد ميت حر أو عبيد وجنين تام الخلق
في محلة أو في قرية أو بالقرب منها في موضع يسمع منه الصوت وكان برثر
أو قتل من حر في يده من الخارج في أي موضع كان أو كان به خروج دم من أذن
أو عينه أو كان به اثر حنق بكسر النون أو ضرب ولم يدر قاتله وجعل يديه
قاتله يجوز أن يكون حالاً من الميت أو صفة له وأدعى عليه قتل أي ادعى
ففي ذلك الميت أنه قتل عمداً أو خطأ وكانت دعواه على أهلها أي على أهل
تلك المحلة أو على بعضهم أي بعض أهل المحلة أو القرية المذكورة ولا
بينه له على دعواه ولا أقر وخلف جواباً إذا أي كلف وجبر على الخلف
خمسون رجلاً من كل فئة منهم أي من الذين وجد القتل عندهم يختارهم
الولي صفة خمسون يعني من جماعتهم لأن اليمين حقه والظاهر أنه يختار
من يتهم بالقتل وهم الفقة والشبيان أو صالح أهل المحلة لا غيرهم
عن اليمين الكاذبة أبلغ فيظهر القاتل فيقول لهم الحاكم اهلفوا بالله
إننا ما قتلناه يعني القاتل الذي وجد بينهم ولا علمنا قاتله وهذا
بطرف الحكاية الطبع وأما عند الخلف فيخلف كل واحد منهم والله ما قتلناه
وما علمت له قاتله ولا يخلف الواحد بالله ما قتلناه لجواز أنه باشع وحده
فإن كان حاضر يشيرون إليه ولا يذكرو الحاكم باسمه ونسبه المعروف
ثم قضى على أهلها يعني بعد التحليف على الوجه المذكور يحكم على أهل المحلة
كلهم المألفين وغيرهم بالدية لوجود القاتل بين أظهرهم ولا أهل
تقصيرهم في المحافظة وقد ثبت أنه عليه السلام جمع بين الدية والقسم
وكذا عمر رضي الله عنه وما تم خلقه كالكبيرة أي إذا وجد في المحلة سقط فإن
لم يكن به اثر من الآثار المذكورة فلا شيء على أهلها لأنه لا يفوق الكبير
وقد مر أنه يكون حلف انهم فكذا هذا وإن كان به اثر وهو تام

الدين

الخلق فعلهم القسوة والدية لأن الظاهر أن تام الخلق لا ينفصل إلا حياً
وإن كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لأنه ينفصل ميتاً عن الدم لا حياً
ولا يخلف الولي وإن كان به اثر ونفسه من أن يكون علامته القتل ظاهرة
على واحد بعينه أو ظاهر ليشهد المدعى من عداوة ظاهرة أو شهادة
رجل واحد عدل أو جماعة غير عدول إن أهل المحلة قتلوه وأدعى
الولي على صاحب الموث القتل يخلف الولي خمسين مينا على دعواه
فإن خلف انهم قتلوه عمداً فلا قصاص في قول وهو قول مالك فإن
خلف انهم قتلوه خطأ فله الدية عليهم وفي قوله الآخر وهو الصحيح أنه
إذا خلف الولي انهم قتلوه عمداً أو خطأ تجب الدية وإن نكل عن اليمين
استخلف أهل المحلة انهم ما قتلوه فإن خلفوا برؤاؤه أو غيره عليهم
بالدية فإن نقص أهلها أي أهل المحلة عن الخمسين عدداً كررت
اليمين على الموحدين فيها إلى أن تتم خمسون مينا ولو كان العدد
وارد الولي التكرار على بعض ليس له ذلك لعدم الضرورة ومن نكل
من أهلها أي من أبي عن الخلف حبس حتى يخلف ويقدر الخلف لتعظيم
أمر الدم وهكذا أطلق في الكافي والهداية وفي النهاية هذا إذا ادعى
الولي القتل عمداً أما إذا ادعاه خطأ فنكل واحد أو أكثر يقضي
على عاقلة الناكل بالدية ولا يحبس ليخلف ومن قال منهم قتل فلان
استثناه في يمينه يعني إذا قال أحد من المستخلفين قبله فلان لأهل
المحلة أو غيرهم يؤمر أن يستثنيه في يمينه بأن يقول بالله ما قتلناه
ولا علمت له قاتله غير فلان لأنه يريد بقوله ذلك إسقاط الخصومة
عن نفسه فلا يقبل ذلك منه فيخلف على عدم قتله وفي علمه
بكل قاتل غير الذي أقر عليه بالقتل فيستثنيه في اليمين لموضع
أقراره وبقي حكم غيره كما كان فيخلف عليه وإذا ادعى الولي القتل على

غيرهم اي غير اهل المحلة سقطت القسامة عنهم اي عن اهلها لان اليمين
انما تلزمهم بالدعوى عليهم وكذلك الدية وهو بالدعوى على غيرهم غير مدع
عليهم وهذا بخلاف ما اذا ادعى على واحد من اهل المحلة بعيثه لان ايجاب
القسامة عليهم دليل على كون القاتل منهم فتعيينه على واحد منهم
لا ينافي ابتداء الامر لانه منهم اذا ادعى على واحد من غيرهم فهو دليل
على ان القاتل ليس منهم وهم انما يعرفون بكون القاتل منهم اذا كانوا
قتله تقدير بحيث لم يمنعوا الظاهر عن قتله ولا تقبل شهادتهم على غيرهم
يعني لو ادعى الولي القتل على غير اهل المحلة فشهد منهم شتان فصاعدا
للولي على ان المدعى عليه قتله لم تقبل شهادتهم عليه عند ابي حنيفة
خلافهما لانهم كانوا بصد ران يصيروا خصماء وقد بطل بدعوى
الولي القتل على غيرهم فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل
قبل الخصومة وله انهم خصماء باثر الهم قاتلين للتقصير الصادر
منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من
الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا اي
لا تقبل شهادته اهل المحلة على بعضهم لانه هو القاتل ان ادعى الولي
القتل عليه لان الخصومة قائمة مع الكل على ما بين انفا والشاهد
يدفعها عن نفسه فكان منها في ذلك وجود اكثر البدن سواء كان
مع راسه او لا ونصفه مع الراس كوجود كله اي اذا وجد بدن القتل
او اكثر من نصف البدن او النصف ومعه الراس في محلة فعلى اهلها
القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد اقل
من النصف ولو معه الراس او وجد يده او رجلاه او راسه فلا
يلزمهم لان هذا حكم عرفي بالنقص وهو انما ورد في البدن تاما
لكن الاكثر له حكم الكل تعظيما للادنى بخلاف الاقل لانه ليس ببدن

تمام

تمام ولا ملحق به فلا يجري فيه القسامة ولا قسامة على صبي ومجنون ولا نفيا
لا يؤخذان باقوالهما اذا اخرجوا عن اهلية القول الصحيح والقسامة
يمين وقول ولا على امرأة وعبد لانها ليسا من اهل النسق واليمين انما
يلزم اهلها ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر له لانه اذا لم يكن به اثر
فانه لا بعد قتيلا عرفا لان القتيل هو من قاتت حيوته بسبب مباشرة
حتى وبمشاركة الى يستدل عليها بالاثار ولا فهو ميت خفيف النفس وكشيء
فيه او كان الاثر ان يخرج الدم من فيه او انفه او دبره او ذكره او قد
يخرج الدم منها من غير فعل فيورث شبهة وما نحن فيه مما يندرج بها
او وجد من البدن اقل من نصفه ولو كان مع الراس او وجد نصف
مشقوقا بالطول وفيه يد واحدة ورجل واحدة ونصف الراس
مع عين واحدة واذن واحدة هذا تصرح بما فهم التزاما وان وجد
القتيل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة اي عاقلة الرجل
لا على اهل المحلة التي وجد فيها وكذا الحكم لو كان يفودها الى الدابة
التي عليها القتيل او كان راكبها لانه في يدهم فصا وكذا اذا وجد في دارهم
وان اجتمعوا اي ان اجتمع فيها السائق والقائد والراكب فعليهم
بجيب القسامة عليهم والدية على عواقم دون اهل المحلة التي وجد
فيها لما قلنا ولا يشترط ان يكونوا اما اليكن للدابة بخلاف الدار
وان وجد القتيل على دابة ولم يكن معها احد بين قريتين فعلى
اقربي القسامة والدية لان قتيلا وجد بين قريتين على عهد النبي
عليه السلام فامر ان يمسح بينهما فوجد الى احد القريتين اقرى فقص
عليهم بالقسامة والدية وروى عن عمر رضي الله تعالى عنه مثله
هذا اذا كان القتيل في موضع يبلغهم الصوت منه لانه اذا كان كذلك
يلحقه الصوت منهم فتمكنهم النصرة وقد قصروا واما اذا كان بحيث

لا يملكهم التصرف ولا تملكونهم التصرف فلا ينسبون الى المنقصير
 فلا يملكون قائلين تقدير افلا شيء عليهم وان وجدني
اداري نفسه فعلى عاقلته وعندهما وهو قول زفر لا شيء في الدار
 الدار في يده حين ظهور القتل فجعل كانه قتل نفسه فيكون
 هذا واوله ان القسامة انما تجب بناء على ظهور القتل الدار
 للورثة فجذب على عاقلته وان وجدني دار انسان فعليه اي علم
 صاحبها القسامة لان التدبير في حفظ الملك الخاص الى المالك
وعلى عاقلته الذي فلا نهم اهل نصرته ولهم غنم وعليهم غنم وان
 كان العاقله حضورا يدخلون في القسامة ايضا عند ابي حنيفة ومحمد
 بخلافه فالاني يوسف صورته رجل يسكن في محلة او قرية وعاقلته
 ايضا يسكنونها فوجد قتيلا في دار الرجل فان كانت عاقلته حضورا
 وجود القتيلا يدخلون معه في الايمان والاى وان لم يكن حضورا
 بان كانوا غيبا كرهت عليه يعني القسامة على رب الدار وحده يكره عليه
 الايمان خمسين قره وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا قسامة
 على العاقله حضورا او غابوا لان رب الدار خص من غيره فلا يشارك
 في القسامة غيره كاهل المحلة لا يشاركهم فيها عواقلهم ولها ان الحضور
 لزمهم نصره البقعة كما تلزم صاحب الدار فيشاركونه في القسامة
 لان كل بقعة يسكنها جماعة بمنزلة دار يسكنها رجل كما تلزم
 النصره حال الخصوص كذلك تلزم حال العموم والقسامة على
 الملاك دون السكان كالمستاجر والمسئور هذا عند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف على الجميع وهذا اذا كان المالك ساكنا في الملك مع
 السكان ايضا فان لم يكن ساكنا معهم فالقسامة على السكان
 ايضا اجماعا لابي يوسف ان ولاية التدبير والحفظ كما تكون بالسكن

تكون

تكون بالملك ولهما ان المالك هو المختص بصير ملكه دون الساكن لان
 سكنى المالك المغير وقراره اديم فكانت ولاية التدبير مختصة به فيتحقق
 المنقصير منه وهي اي القسامة على اهل الخطاى الذين ملكوا الاراضى
 حين فتح امام البلدة وقسمها بين الغائبين والخطاة بالكسر الاراضى
 التي جعل الرجل عليها علامة بالخطاى ليعلم ان اختارها ولو وصيلة بقي
 منهم واحد فقط دون المشترين والمراد منهم هم الذين يتبعوا امينهم
 فان وجدوا معا فالقسامة على الخططين دون المشترين ايضا والدلائل
 من الجانبين واحدة وان لم يبق من اهل الخطاة احد بل باعوا كلهم او ماتوا
 وان شئت الخطاة الى ورثتهم فعلى المشترين بالاجماع لان الولايه تثبت
 اليهم ونصبت لهم من الخططين لزوال من يتقدمهم ونزولهم
 وان بيعت دار ولم تبعض حتى وجد فيها قتيلا فعلى البايع عند ابي حنيفة
 وحده وعند ابي حنيفة على المشتري وحده والمراد العاقله في الموضوعين بعد
 المضاي في البيع بخيار على عاقله ذى اليد عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة
 على من يصير الملك له لانها اعتبر الملك لان الحفظ ابر وهو اعتبر اليد
 لان القدرة على الحفظ حقيقة باليد والقسامة انما تلزم من المنقصير
 في حفظ المحل وذلك باليد فوق ما هو بالملك فكان اولى بالاعتبار
 قوله ولا تدى عاقله ذى اليد الابحجة انها له معناه ان من كان في يد
 دار فوجد فيها قتيلا لم تعقله العاقله حتى تقوم البيينة انها الذي في يد
 لانه لا بد من الملك لذى اليد حتى تعقله عنها العواقل فان قيل اليس اليد
 دليل الملك قلنا هو تدل ظاهر ولكننا محتملة فلا تنكح لا يجاب الذية
 وان وجد القتيلا في دار مشتركة بين قوم سها ما مختلف كما لو كان
 لواحد نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها فالقسامة على الشركاء
 والذية على عواقلهم تنقسم على التروس بالسوية لا على السهام

منهم وان بيعت خطه ولم تبعض
 بعد فعل البايع عند ابي حنيفة
 ومحمد وعند ابي يوسف على المشترين
 صح

بالتفاوت لا استواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير وان وجد القليل
في سفينة فلم يعلم قاتله وفيها ملاح وركاب واجراء احرار فعلى من فيها اي
في السفينة من الملاحين المواجهين والركاب المستأجرين لان السفينة مملوكة
كالداية فكما ان المعتبر في قتل على الدابة هو اليد كذا في قتل في السفينة وان
وجد القليل في مسجد فعلى اهلها القسامة وعلى عاقلته المديرة لانهم
بنصرتهم والتصرف فيه فكانه وجد في محلتهم وان وجد القليل بين قريتين
فعلى اقربهما القسامة والدية هذا اذا كان في فلاة من الارض لا ملك لاحد
ولا يد ولا فعلى صاحب الملك وعلى صاحب اليد ثم ان ههنا شرط اخر
وهو ان كان بحيث يسمع الصوت فيهما من ذلك المكان ليتمكن وصول المدعي
فان قيل هذا المسئلة قد مرت انفا فلم ذكرها المصنف ثانيا قلنا ما مائة كان
فيما اذا وجد القليل على دابة بين القريتين وهذا فيما وجد معلق بينهما
وان وجد القليل في سوق مملوكة فعلى المالك القسامة وعلى عاقلته المديرة
سواء كان واحدا او اكثر وهذا عند ابن حنيفة وعند ابن سفيان
على السكان فيه وهم اصحاب الخوانيت والدكاكين والذين يتعاطون
البيع والشراء فيه ويدخل فيهم الدالون لاحتوائهم في كنفهم والحفظ
والدخول والخروج وتعاهده على الدوام وفي غير المملوك من المواضع التي
فيها الاسواق سواء كانت خارج البلدا وداخله كالشوارع الاعظم
اذا قتل فيها قتيلا ولم يعلم قاتله فلا قسامة عليه على احد لان المقصود بان ينفق
همة القتل وذا لا يتحقق في حق العاملة لكن تكون الدية على بيت المال
لانه معد للجماعة المسلمين وانما فيد الشوارع بالاعظم لانه اذا كان
في مشارع المحلة تكون على اهلها وكذا ان وجد القليل في المسجد الجامع
ولم يكن مختصا بمحلة او قرية وكذا ان وجد في السبعن فالدية على بيت
عند ابن حنيفة وعند ابن يوسف على اهل السبعن لانهم سكان فيه

ولاية

ولاية التصرف والتدبير اليهم والظاهر ان القتل حصل منهم
لهما اثم مقهورون في السكن فيه فلا يقدران على النصرة فلا
يجب عليهم ما يجب للتقصير منها وان وجد القليل في برية بشدة
التراب والياء ليس بقريه قريه يسمع منها الصوت فهو هذا اذا لم
تكن مملوكة لاحد وان كانت مملوكة فهي على عاقلته وكذا الوجه في
الغرائط تجري بر الماء او في وسط البحر او ماء السيل فتقاذف بالامواج
فهو هذا اذا ليس بقريه احد يصل اليه منه الصوت فيكون مقتصر
بتركه فلزمه القسامة ان وجد القليل في الغرات محتسبا بالشط
اقرب القرى منه معنى القرب على ما سبق سماع الصوت لان اهل ذلك
المكان احص بنصرة ما يليهم فهو كالموضع على الشط الذي يتصرف فيه
ارباب ذلك الجانب بخلاف النهر الذي يحق بر الشفعة لقيام اهل
عليه فتكون القسامة والدية عليهم كيف ما وجد فيه وان التقى
قوم بالسيوف في محلة او قرية ثم اجلوا اي تفرقوا عن قتيلا فعلى اهل
المحلة او القرية التي وجد مطر فيها الدية والقسامة اجسام لان القتل
بين اظهرهم والحفظ عليهم الا ان يدعي وليه اي ولي القليل
الدم على القوم المذكورين او على معين منهم ولم يتعرض لاهل المحلة
او القرية فسقطت القسامة عنهم لان هذه الدعوى تضمنت براءة اهل
المحلة او القرية عن القسامة فلا سبيل له عليهم ولا تثبت على القوم
الذين اجلوا عن القليل بمجرد دعوى الولي عليهم اذ بمجرد الدعوى
لا تثبت الحق الابحجة من شهادة رجلين او اقرار صحيح ولو وجد القليل
في معسكر وهو الموضع الذي يجتمع فيه العسكر مقيما او راخلا
وهو بارض غير مملوكة فائدة هذا القيد تأتي قريبا يعني كان العسكر
نازلا بفلاة من الارض لا ملك فيها لاحد فان وجد حبشة في

خباء او في فسطاط او خيمة او سرداق فعلى ربه اى صاحبه الذي يسكن
فيه القسامة والدية ولا اى وان لم يوجد في الخباء ولا في الفسطاط
بل وجوب بين الاختية والجنام او خارجهما فعلى الاقرب منه اى بين
الجنام او الفسطاط مكانا اعتبارا للميد عند اقدم الملاك هذا
ان كانوا نذرين في ذلك المكان ولم يفعلوا حرفة فيه وان كانوا قد
قاموا عند وافي ذلك المكان فلا قسامة ولا دية على احد منهم كذا
وعند القتل بين اطهرهم لان الظاهر ان العدد وقتلها فكان
هدورا وادارة كانت الارض التي فيها الجيش مملوكة لغيرهم فالعسكر
كالمسكان بالنسبة الى الدار الملاك وما لك الارض بمنزله مالك
الدار والقسامة على المالك عند اى حنيفة ومحمد عليهم اى لا
على العسكر خلافا لابي يوسف وقدم ذكر الدلالة من الجانبين
ومن جرح في قبيلة او محلة ثم نقل الى اهله ولم يزل زافرا حتى
حتى مات من تلك الجراحة فالقسامة والدية على القبيلة
او اهل المحلة جرح فيها عند الامام اى حنيفة وعند ابي يوسف
لا شئ فيه لان الذي حصل في القبيلة او المحلة هو الجراحة فقط
وهي دون النفس وذلك لا قسامة فيه ومما اذا لم يكن
صاحب فراش ولا اى حنيفة ان الجرح اذا اتصل بالموت صار
قتلا ولهذا وجب القصاص فان صار بعد ما جرح صاحب فراش
اضيف اليه وان لم يكن احتمل ان يكون الموت سبب غير الجرح
فلا يلزم بالشك ولو كان مع الجرح رجل فحمل اى محله ذلك
الرجل او غيره وكان يرمى الى منزله فمكث يوما او يومين
يومات الجرح في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف سواء
مكان حامله او كان معه وفي قياس قول الامام يضمن دية لان

يد

يد بمنزلة المحلة فوجوده يوجب في يده بمنزلة وجوده في محله
والدلالة من الجانبين تترتب في مسئلة القتل قبل هذه ولان
يطلب كائنا في بيت ولا ثالث معها فوجد احد هما يد جرحا
ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لمحمد هو يقول يحتمل انه
قتل نفسه ويحتمل ان يكون الاخر قتل دفن يضمنه بالثبات
ولا يبي يوسف انه قوهم بعيد لا يترك ما هو الظاهر كالموت
قتل في محلة فذلك الاحتمال قائم فيه لكنه ليس عن دليل فلا اعتبار
ولو وجد القتل في قرية لا امرأة كررا ليمين عليها خمسين مرة
وتدى عاقبتها عند اى حنيفة ومحمد يعني تكون القسامة
على مالكة القرية والدية على عاقبتها وفي الكفاية ان موضع
المسئلة فيما اذا وجد القتل في دارها وليس فيها احد من
عشيرتها اما اذا كانت عشيرتها حضورا تدخل معها في
القسامة وعند ابي يوسف على عاقبتها اى عاقلة المرأة القسامة
ايضا كما ان الدية عليهم وعاقبتها اقر بالقبالة اليها في النسب
لا يبي يوسف ان القسامة انما تجب على كيان من اهل النسوة
والمرأة ليست من اهل النسوة فهي كالصبي ولهما ان القسامة
انما وضعت لتفي التهمة وتهمة القتل من المرأة متحققة قال
المشايخ المتأخرون والمرأة تدخل في الحمل مع العاقلة
في هذه المسئلة لاننا نزلناها قاتلة والقاتل لشارك
العاقلة ولو وجد قتل في ارض رجل في جنب قرية والطال
انه ليس صاحب الارض منها بل هو من اهل بلدة اخرى فهو
اى ضمان القتل او مجموع القسامة والدية على صاحب الارض
لان حفظ المالك الخاص الى المالك فهو اخص بنسبة ارضه

من اهلها فجعل كان القاتل هو المالك كتاب المعاقل هي اي المعاقل
والمراد لفظها جمع معقلة بفتح الميم وسكون العين وضم القاف
وهي الدية الماخوذة من العقل بمعنى الربط والمنع او بمعنى
الحفظ والصيانة ومن الاول العقل الذي خص الله تعالى
به الانسان لا يمنعه من الامر والقبحة الضارة للعاشر
ومعاده ومن الثاني العقل اي الحصاة يحفظ نفس الانسان
وماله وايتاما كان فالمعاقل ههنا تطلق ويراد بها الدية
وبجاء التسمية بها انها تعقل الدماء من السفك والفاقة
من يوردها العلم ان الاصل في وجوب الدية على العاقلة قوله
عليه السلام في حديث الجيني قوما فدوه وروى انه جعل
على كل بطن من الانصار عقوله بعضهم لبعض وكان نفس الانسان
محرمة والطاعى معذور لعدم قصد ولا وجه لا هدار الدم
المعصوم ولا يعقوبة الطاعى المعذور ولا يباشر شبه العهد
بالنظر الى الالة لتعذر المماثلة وهم اي العاقلة اصناف فمنهم
اهل الديوان وهم الجيش الذي كتب اسمايهم في الديوان
وهي الجرية من دونه الكتاب اذ جمعها وانما اتى بضمير المذكر
نظرا الى احدى المعنى لانهم لا يكونون الا رجلا وثابت اللفظ
لا اعتبار له في مثل هذا المحل ان كان القاتل منهم اي من
اهل الديوان يعني اذا قتل احد منهم اصدرا خطأ او شبه عمد
فعلى اهل رايته وهم عاقلة الدية هذا عندنا وعند الشيخ
الدية على اهل العشيرة تؤخذ الدية من عطاياهم اي من اهل
اهل الديوان خربت العطايات في ثلث سنين وهو مروي
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحكي عن عمر رضي الله تعالى عنه

والمعقب

والمعقب في ابتداء المدة يوم القضاء لان وجوب الدية يكون فيه يعتبر
ابتداء زمان اذها منه لا من وقت القتل والعطايا اسم لما
يخرج للجندي من بيت المال في كل سنة مرة واحدة فيؤخذ من
عطائيا كل سنة ثلث الدية وان خرج مرتين فيؤخذ منها ثلث
الدية وان ثلث حرات فيجب عليه حرا الى ان تتم الدية كان
خرجت ثلث عطائيا في اقل او اكثر من ثلث سنين فقد الواجب
منها الحضور المقصود ومعناه انه اذا حكم بالدية في زمان
ثم خرج بعده عطاء وثلث سنين مستقبلة معجلا يؤخذ
منه كل الدية ومن لم يكن منهم اي اذا كان الجاني من غير
اهل الديوان فعاقلة قبيلة وهم العصبة النسبة لمسا
روى انه عليه السلام اوجب الدية عصبة القاتل لان تناسلهم
بالقراية والعصوبة اخواها لان نصرته تصل بهم قوى
من سائر القرايات وهي المعبرة في المعاقل يؤخذ منهم اي
الدية مقسطة في ثلث سنين بحيث يؤخذ من كل واحد منهم
ثلثة دراهم من الورق او اربعة فعلى كل واحد في كل سنة درهم
على تقدير الاول او درهم وثلث على تقدير الثاني لا ازيد من
هذا المقدار هو الاصح المختار لفتوى وقد نص عليه محمد بن
لان المقصود فيها التخفيف والدرهم اقل المقاديرات ويزاد
عليه ثلثة دراهم فيكون اكثر من الاقل وما لم يبلغ النصف
فهو في حكم الاقل وقيل يؤخذ من كل واحد في كل سنة ثلثة
درهم او اربعة وهذا القول هو الذي ذكره القدوري
في مختصره لكنه ضعيف والمصنف اشار الى ضعفه بايراده
بصيغة التريض فان لم تنفع اي لم تواف القبيلة لقتل عدوهم

لذلك المقدار الذي ذكر بل كان يلزم كل رجل اكثر من اربعة دراهم
ضم اليهم اقرب القبائل اليهم نسا على ترتيب العصابات فيبناء
بالاحق ثم بينهم ثم بالاعمام ثم بينهم ثم بالاعمام الاب ثم بينهم وهم
جر الى ان تحصل الكفاية واما الابناء والا بافصيل يدخلون
في العاقلة لقرتهم وقيل لا يدخلون لان الضم انما يكون للنسب
حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثة دراهم او اربعة وهذا المعنى
انما يتحقق عند الكثرة والابناء لا يكثرون قالوا هذا الجواب انما
هو في حق العزى لان العرب حفظوا النسب بهم فامكننا ايجاب العقل
الى اقرب القبائل من حيث النسب ما في حق العجمي قد ضيقوا النسب
فلا تمكننا ايجاب العقل على اقرب القبائل فتعذر ذلك والقائل
في اداء الدية كما صدقهم الى احد العاقلة فيؤدي مثل ما يؤدي احدهم
لانهم هو الفاعل فلا معنى لاجراجه وموافقة غيره قوله وان كان
من يتناصرون بالحرف او بالحلف عطف على قوله ان كان القائل
منهم يعني ان كان الجاني بما يوجب اللبس على العاقلة من الصنائع
الذين يتناصرون فيما بينهم الى اخره والحرف بكسر الحاء المهملة
وتفتح الراء جمع حرفة بمعنى الصناعة والطف بالفخ والكسر الهمزة
والعهد يكون بين القوم ومنه قولهم تحالفوا على التناصر
والمراد به ههنا ولا المولات فاذا كان الجاني من اهل حرفة او من
اصحاب حلف فعاقلته اهل حرفته او جماعة حلفه لان تناصره
بهم والعقل من قبيل التناصر وعاقلة المعق بالفخ ومولى
المولات الذي سلم والى احد من المسلمين مولاة اى عاقلة الاول
مولاة الذي اعتقه وعاقلة الثاني مولاة الذي عقد معه ان يغرم
عنه ما جنى في صوته ويرغم بعد ماته وعاقلته اى ان لم يكن

المولى

المولى خينا فعاقلته تقوم مقامه ويكون عاقلته لمعتقه ولمن
ولا ماله المعتق فعاقلته ينضم بماله الذي اعتقه ويؤيد ذلك
قوله عليه السلام مولى القوم منهم واما مولى المولات فلا يشبه
مولى العتاقة فاعطى حكمه وعاقلته ولد الملا عنه عاقلة امه
لان الاب نفاه عنه والشرع الحق شبه بامه فعاقلته عاقلته
فان ادعاه الاب بعد ما عقلا عنه رجعوا على عاقلته بما غروا
يعني لو ان ولد الملا عنه جنى خطأ فادت عاقلة امه ارشيه
ذلك عنه ثم ان الاب كذب نفسه وادعى الولد فان
عاقلة امه يرجعون بما ادوا عنه على عاقلته ابيه في ثلث
سنين من يوم يقضى القاضى لعاقلة الام على عاقلة الاب لان
بين ان الدية بينهما واجبة عليهم فان بلاكاذب ظهر
ان النسب لم يزل ثابتا من الاب حيث بطل اللعان قوله
وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل الى اخره شروع
في بيان ما تعلقه العاقلة وتجاهله من الارش واراد بما
وجب بنفس القتل الخطأ وشبه العمد فلا تعقل العاقلة جناية
عمد سواء كانت على النفس او على ما دونها ولا تعقل العاقلة
جناية عبد على حرقه فهو على مولاة لا على عاقلة المولى ولا تعقل
ما يلزم بصح او اعتراف من الجاني الا ان يصدق بمعنى ان
صدقوا الجاني فيما اعترف به او صالح عنه لزمهم عقلا ولا فلا
ولا تعقل ايضا ما كان اقل من نصف عشر الدية والاصل في ذلك
ذلك كله حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفان في
قوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صليحا
ولا اعترافا ولا مادونا رشي الموصحة بل يكون ذلك على

الجاني في ماله والقياس في التخفيف ان يكون الكل واجبا على
 العاقلة كما هو مذهب النفا في كتمان كتمان هذا القياس مما رويناه
 انفا عن ابن عباس وما فرغ عن بيان العاقلة وما تحمله العاقلة
 شرع في بيان ما ليس بعاقلة وما لا تحمله العاقلة فقال ولا تدل
 النساء والصبيان في العقل اى لا يكونون عاقله ولا يؤخذ منهم
 ما يؤخذ من الرجال سواء كان لهم عطاء وازراق ولا لقول عمر
 لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة لان العقل انما يجس على النفوس
 لتركم مراقبة لطافى والناس لا يتناصرون بالصبيان ولا بالنساء
 ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس وان كانوا اقرباء وعصبات
 لانه لا تناصرون المسلمين والكافرين ويعقل الكافر عن الكافر
 وان اختلفا ملة يعني ان الكافر يتعاقلون فيما بينهم وان
 اختلف ملتهم لان الكفر كله ملة واحدة بالنظر الى كونه مقابل
 الاسلام فاذا كان للذمي عاقلة كما للمسلم فالذمي فيما قبله
 خطأ او شبه عمد على عاقلة لا التزامهم باحكامها في المعاملة
 ولوجود التناصر بينهم كما هو بين المسلمين هذا ان لم يكن
 العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى لعدم
 التناصر وان لم يكن لذي عاقلة فالذمي في ماله في ثلث
 سنين لان الاصل ان ارش الجناية يجب على الجاني لكن اذا وجدت
 العاقلة تحول ذلك اليهم لاجل التخفيف واذا لم يوجد عاقلة عاد
 الحكم الى الاصل لعدم الاصدار والمسلم اذا جنى خطأ او بما يوجب
 على العاقلة يعقل عنه بيت المال لان جماعة المسلمين هم اهل نصرة
 وقيل كالذمي يعني ان المسلم في ماله وان جنى حر على عبد خطأ
 فعلى العاقلة يعني لو ان حرا قتل عبد الغير خطأ كانت قيمة العبد

الذي ليس عاقلة كالذمي
 الذي ليس عاقلة في ان ارش
 حياته صح

عاقلة

عاقلة القاتل لان ذلك بد النفس والمعرفة من اهلنا ان ذلك
 يكون على عاقلة الجاني **كتاب الوصايا** هي جمع وصية والوصية
 والوصاية اسمان في معنى المهدر مأخوذ من وصى الشيء اذا
 وصله به والموصى يؤصل الموصى به بالوارث ثم تنية الموصى
 به وصية جواز تخم ركن الوصية قوله او صيت بكذا الفلان
 كون الموصى اهلا للتمليك وحكما ان يملك الموصى له ملكا
 جديدا وفي الشرع الوصية تمليك منفا الى ما بعد الموت
 والقياس يانى جوازها لانها تتضمن تمليكاً في حال عدم
 الملك لا ضافتها الى زمان لا ملك فيه وهو ما بعد الموت
 لكن الاستحسان يقتضي جوازها لاجل حاجة الناس اليها فان
 الانسان مغرور باهله مقصر في عمله مادام حيا صحيحا
 فاذا عرض له المرض خاف الممات فيحتاج حينئذ الى تدبير
 ما اتلفه بالامل وتدارك ما قصر فيه تبرك العمل على وجه
 لو فصل به الموت لحصل له الثواب ولوعاد الى الصحة يعرضه
 الى ما يحتاج اليه من الاسباب وقد نطق بشرعيتها الكتاب
 ووردت بذلك السنة واوصى النبي عليه السلام وخلفاؤه
 من بعده وانفذ عليه الاجماع ولهذا قال المصنف وهي
 مستحبة مندوب اليها هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق
 لله تعالى وان كان عليه مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام
 والحج والهدى لانه لما قصر منه في حياته وصيب عليه التذكار
 بعد مماته نعم ان كونها مستحبة انما هو اذا كانت بمادون
 الثلث ان كان الورثة اغنياء في انفسهم او كانوا يستغنون
 بانفسهم من الميراث لانه تردو بين الصدقة على الاجتنق

والهبة للقريب والاولى اولى اذ ينبغي لها رضاء الله الشين في
يستغنون للتصير وهو الاى وان لم يكونوا اغنيا ولا يستغنون
بما ينالهم من الميراث فتركها اخب لان في ترك الوصية صدقة
على القريب بقدر الوصية والوصية تصدق على الاجنبي فالوى
اوى لقوله عليه السلام افضل الصدقة على ذى الرحم الكاسح
ولا تصح بما زاد على الثلث لانه من الورثة باعتبار انفقاد سبب
رواله عن الميراث اليهم او استغناؤه عن المان فاقرب تعلق حقه
به تعالى وقد عليه السلام الحيف في الوصية من الكبر البكا رزق
بالزيادة على الثلث وبالوصية للوارث ولا تصح الوصية من المقتول
لقاتله اذا كان القتل مبشّر عمدا كان او خطأ لقوله عليه السلام
لا وصية للقاتل ولا نه قصد الاحتجى بفعل محذور فعوقب
بلطومان عن مقصوده وهو الارث وقوله مبشّر احتراز
عن التسبب كوضع الحجر في غير ملكه فاذا اوصى لرجل بشئ ثم ان
الموصى تبطل الوصية عندنا وعند الشافعي لا تبطل والحديث
حجة عليه ولا لوارثه اى يجوز الوصية لوارث الموصى لقوله عليه السلام
ان الله تعالى اعطى كل رى حقه الا الوصية للوارث والمراد
بالوارث من يافذ الارث لا مطلق الوارث فان المحجوب والمحرم
بسبب غير القتل يجوز الوصية له قوله الا باجازة الورثة
استثناء من قوله لا تصح الى اخره فهو قيد للثلثة لكن فيه بحث
وهو ان الوصية بما زاد على الثلث والوصية الموارث يجوز
باجازة الورثة اتفاقا واما الوصية للقاتل فيها خلاف يعنى
لواوصى للمقتول لقاتله بشئ فاجازته الورثة بعد موته جازت
الوصية عند الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا تقبل لاجازتهم

لان

لان الامتناع لاجل الجناية وهي قائمة ولهما ان الامتناع لحق
الورثة لان نفع بطلانها يعود اليهم كما ان نفع بطلان
الميراث يعود اليهم ولما كان اجازتهم اياها للوارث
تصح فكذا اجازتهم اياها للقاتل وتصح الوصية بالثلث
للاجنبي اى غير الورث وان لم يحيز و اى سواء اجازها
الورثة او لا لقوله عليه السلام ان الله تصدق عليكم بثلث
اموالكم في اخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم فضعوها حيث
شئتم وعليه الاجماع وتصح من المسلم للذمى وبالعكس في الاول
لقوله تعالى لولا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين لايه
والثاني لانه بقصد الذمة ليساوى المسلم في المعاملات حتى جاز
التبرع من الجانبين في الحيوة وكذا في الممات وتصح الوصية
للجمل بان قال او صيت بهذا الجمل فلانة لان الوصية استخلاف
من وجد لان الموصى يجعل الموصى له خليفة في جزء من ماله الحقيقى
يصالح خليفة في الارث فكذلك يصالح في الوصية لانها اخت
الميراث فان قيل القبول شرط في الوصية والجنين ليس اهل
قلنا الوصية تشبه الميراث وتشبه الهبة فلتشبهها بالهبة
اذا حصلت لمن يتصور القبول منه يشترط القبول وتشبهها
بالارث لا يشترط القبول اذا حصلت لمن لا يتصور القبول
منه عملا باتين وبه اى تصح الوصية بالجمل بان قال
او صيت بجمل جاريتى هذه لفلان لانه في معرض الوجود وتصح
في صورتين ان كان بينهما وبين ولايته اقل من ستة اشهر
لتيقن وجوده عند الايصاء ولا تصح الهبة لى للجمل لان
الهبة من شروط القبول ولا يتصور ذلك من الجنين

ولا يلزم عليه احدث حتى يقبض منه فصار كالبيع بخلاف الوصية
لانها لا تتخذ في الوصية بملك وان اوصى بامه دونه او قال
الموصي اوصيت بجارتي لفلان الاحملها وصية الوصية في الام
والاستثناء في حمارها لان الاصل ان ما يصح افراد به بالقبول
يستثنى وما لا فلا يصح افراد للجل بالوصية فيمنع استثناءه
بدل الوصية من القبول اي لا بد ان يقبل الموصي له الوصية لانها
عقد تبرع كالهبه والوكالة وتامة بالقبول ولهذا يرتد بالرد
ويعتبر القبول من الموصي له بعد موت الموصي وقال زفر والشافعي
انما تلزم بلا قبول لان الملك ينتقل بموت الموصي فلا يحتاج الى
القبول كالارث ولنا انها تملك بقصد شرعي فلا يلزم بلا قبول
كالهبه والبيع قوله ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته تصير
بما علم التزاما لان قوله ويعتبر بعد موت الموصي يفهم منه هذا
المعنى لكنه بطريق الالتزام وهذا تصرح بالنسبة اليه واللام
في قوله بالرد والقبول يدل عن ضمير الموصي له فالملوك لا اعتبار برده
الموصي له ولا يقبل في حياة الموصي بل لو فعل يكون لغوا من الكلام
لان وقت ثبوت حكمها بعد موتها الموصي فلا اعتبار لما تقدم
على ذلك وبه اي بالقبول بعد الموت تملك الموصي به الا ان يموت
الموصي لم بعد موت الموصي وان لم يقبضه لان شرط العقد كان
موقوف على القبول فاذا وجد لزم العقد وثبتت موجبه وتقديم
الظرف للحصر بدلالة الاستثناء من قوله وبه تملك يعني ان هذه
الصورة المستثنات تصح الوصية وتملك الموصي به من غير قبول
استحسانا والقياس ان تبطل الوصية لان الملك موقوف على القبول
ولم يوجد كما اذا مات الموصي بعد ايجاب البائع قبل قبوله وبه

الاستحسان

الا يستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته على ما
لم يبق للقبول من جانب الموصي وانما توقفت حقوق الموصي فانها
ماتت ودخل في ملكه فانه ان الموصي له يملكها اي الوصية وتصير
لورثته الموصي له ولا تصح الوصية من صبي مطلقا لان الوصية
تبرع والعبي ليس من اهله وقال الشافعي تصح اذا كان في ذمة
الخير ولا من مكاتب لان ماله لا يقبل التبرع وان وصية ترك ولاء
والوصية مؤخره عن الدين اذ ان كانت مقدمة عليه
في نفس القران تلاق وهو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها
او دين الا يماري عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال رأيت
رسول الله عليه السلام يدا بالدين قبل الوصية ولا نه فرض
على المديون يجبر على ادا في حال حياته ويجبر اذا امتنع عنه
بخلاف الوصية فانها تطوع وتبرع واذا اجتمعا فالغرض
اقل بالتقديم لانه اهم للحاجتين لان دفع الوبال اهم من كسب
النوال ولا هم اولى بالتقديم دائما ولعل السر في تقديمها عليه
في الآية والله اعلم ليتم به بتنفيذها حيث نهاون الناس فيه
وسيجي ذلك في الفرائض وانما ذكره ههنا توطئة لقوله بعد
ذلك فلا تصح من يحيط دينه بماله لثقل الدين عليها الا ان
يبرئه الغرماء يعني لو ان الذي يحيط دينه بماله اوصى شئ
ثم ابرأ الغرماء من الدين فانه تصح وصية من ثلث ما بقي بعد
لحاجة الانسان اليها والموصي ان يرجع في وصية لانها تبرع
لم يتم فجاز الرجوع فيها كما جاز في الهبة ثم ان الرجوع كما يصح
صرحنا على ما اشار اليه بقوله قوله كذلك يصح دلاله وقد اشار
اليه بقوله او فعلا لكن لما كان الفعل محتملا احتاج الى الضابط

بدل على كونه رجوعا قبله بقوله يقطع حق المالك في الغصب والمغنى
انه لو اوصى بشئ ثم احدث فيه فعلا لو صدر من الغاصب فيما غصبه
انقطع به حق المالك وامتنع الرجوع ولو صدر من المالك يزيل
ملكه عنه كالبيع والهبة فانه يكون ذلك الفعل رجوعا عن الوصية
وتبطل به راسا وان وصيته اشتراه اى المبيع او رجع بفرد
اى تبطل الوصية حتى لو انه اشترى ما باعه او رجع فيما وهبه
لا يعود الوصية لان الدلالة في مثل هذا تفعل عمل الصريح فكان
منزلة قوله قد بطلت وصيتي قوله او يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن
التسليم الا بها عطف على ما يفهم من معنى الكلام في اول الفصل والمغنى
للموصى ان يرجع بان يقول قولا او يفعل فعلا الى اخره او يوصي في
الموصى الى اخره ثم انه مثل للزيادة المذكورة بقوله كذا التوقي
والبناء في الدار والحشون في القطن يعنى لو ان الموصى بويق
ثم لته يسمي ونحو او اوصى بدار ثم بنى فيه بناء او اوصى بقطن
ثم حشى بروسة او نحوها ونحو هذه الاقوال عليل كثر موت
في كتاب الغصب فكل ذلك رجوع عن الوصية اذ لا يمكن تسليم
الموصى به بدونه ما انفصل به ولا يمكن النقص لانه حصل في ملك
الموصى من جهة قوله وقطع الثوب وذبح الشاة رجوعا الى
اخره هذان مثالان او ردهما لما يكون من الافعال رجوعا
ثم اردفهما بمثالين لما لا يكون رجوعا ليكون ذلك اصلا
يفس على ما عداه وذلك لان قطع الثوب انما يكون بقصد
ان يصرفه الى حاجة نفسه لاصل الكسب وذبح الشاة ايضا لاجل
اكل لحمها وحاجة الانسان اولى واهم من دفع حاجة الغير
فيحقق كونه رجوعا لا رجوعا عن الوصية غسل الثوب تخصيص

الدار

الدار او هدمها لان غسل الثوب وتخصيص الدار يكون لاجل
التحسين ومن العادة ان المتبرع بشئ يجب ان يحسنه ويزينه
ليزيد جمه ويتفنا عفا الشكر له على ذلك وكان نحو ذلك
الفعل تفريرا لا رجوعا وانما هدم البناء الذي في الدار الموصى
بها لا يكون رجوعا لانه تصرف في التابع اذ الدار اسم للعمرة
والبناء له اسم مخصوص كالبيت والحائط والتصرف في التابع
لا يكون رجوعا والجود ليس رجوعا عند محمد خلا فالاى يوسف
هو يقول الجود نفي للوصية مطلقا يعنى في الماضي والحال والرجوع
نفي لها في الحال واذا كان النفي في الحال وصار رجوعا فيما لا يلى ان
يكون النفي في الزمانين رجوعا ولمحمد وهو المختار للفتوى ان
الجود نفي في الماضي فقط والنفي في الحال من ضروراته واذا كان
ثابتا في الحال كان الجود لغوا ولا يكون قوله اى قول الموصى بعد
ما اوصى اخرت الوصية او قوله كل وصيتي اوصيت بها فلان
فهى حرام رجوعا لان التأخير لا يوجب السقوط كما في تأخير
الدين بل فيه تأكيد الثبوت اذا الشئ مالم يكن ثابتا لا يتصور
فيه تقديم ولا تأخير بخلاف ما اذا قال تركتها فانزى يوجب
السقوط وكذلك التحريم لا يكون رجوعا لانه وصف والوصف
يستلزم وجود الموصوف وبقاؤه لان قيامه بالموصوف
ولو قال ما اوصيت به فلان فهو لفلان فرجوع اى يكون
ذلك من الموصى رجوعا عن الوصية للاول واثبتها للتأني
ولا تقتضى التثريب بينهما لان اللفظ يدل على قطع الشركة
بخلاف ما اذا اوصى بشئ لو اصدغم اوصى به لاخر فان الحمل يحمل
الشركة واللفظ ايضا صالح لها لان كون فلان الثاني ميسا يعنى لو كان

الثاني الذي جعل الوصية له بعد احوال من اجل ذلك القول فالوصية
الاولى باقية على حالها لان الوصية الاولى انما تبطل ويكون قوله ذلك
رجوعا عنها ضرورة ثبوتها للثاني واذا كان الثاني حينئذ ميتا
لا يتحقق فبقى الاول على حاله وتبطل هبة المريض ووصية الاجنبية
نكها بعد ها صورة المسئلة مريض وهب لامراة اجنبية شيئا او
لها بشئ ثم تزوجها بعد ذلك ومات في ذلك المرض وهي في نكاحه
بطلت الهبة والوصية لها لان الوصية ايجاب بعد الموت وهي بعد
فاورثة له والوصية للوارث باطله واما الهبة فهي وان كانت
منخزة صورة لكنها كالمضافة الى ما بعد الموت حكمها كونه معتبرة في
الثالث فيتقرر حكمها عنده لا يرحاها تبطل بالدين المستغرق وعند
عدم الدين يعتبر بالثالث بخلاف الاقرار فانه ان اقر لها ثم تزوجها
يصح على ما عرفت فيما تقدم وكذا اقراره اي اقرار المريض بوصية
وهبة لابنه الكافر او لابنه الرقيق ان سلم الكافر او عتق الرقيق
بعد ذلك الاقرار والوصية تبطل لكون ذلك للوارث لان اعتبار
كونه وارثا انما يكون عند الموت والتصرفات المذكورة مضافة
الى ما بعد الموت فلا يقع شئ منها ثم ان بطلان ما ذكر انما يكون
اذ لم يخبر باقي الورثة وان اجازوه فهو جائز في الكل وهبة المفقود
وهو الخارج عن الشئ لدار في رجليه والمفلوج الفلم داو يعرض لنصف
البدن فيمنعه عن الحسن والحركة الادوية والاشن وهو الذي
في يده ارتعاش وحركة والمسلول وهو الذي يكون به علة السيل
وهو قرح يكون في السرية يعبر من كل ماله ان طال زمانه وكان
بها لم يحف موته منه فهو لاء كالصبي حينئذ لان هذه العوارض
ضارت طبعا للبستي باقلا صار صاحب فرس بعد ذلك كان بمنزلة صبي

المريض

المريض المراد من الخوف المتعق هو الغالب منه لا نفس الخوف ومدة التقا
مقدرة بسنة ولا اى وان لم تطل كذلك فمن ثلثه اى فتعتبر
الهبة من ثلث ماله لانه حينئذ مريض الموت ولم يداوئ
باب الوصية بثلث الماله انما يخص هذا الباب بيان الوصية
بالثالث مع ان فيه مسائل غير هاهنا من الوصية باقل او اكثر من
الثالث لان الوصية بالثالث هي الاصل ولان الوصية بالثالث
تجوز وان اياها الورثة وما زاد عليه فانما يجوز باجارهم
ولو اوصى لكل من اثنين ثلث ماله سواء اوصى اتهما معا
او متعاقبا من غير ان يرجع عن الاولى ولم يجوز وارثه الاولى
الايمان بلفظ الجمع لان اسم الجنس ان اضيف يخصص للام
في قوله قسم الثلث بينهما نصفين للعهد اى يقسم الثلث الذي
هو اوصى به لكل من الاثنين بان ينصف بينهما لتساويهما في
سبب الاستحقاق اعنى الوصية وتعلق حق الاول بالثالث لا يمنع
تعلق حق الثاني به وان اتساويا في السبب يتساويان في
مستبته اعنى نفس الاستحقاق ولا مرجح لاحدهما على الاخر
فيستحق كل منهما نصف الموصى به وهو سدس الماله لان المحل
يقبل الشراكة فيشتركان في الثلث ولو اوصى لاصد هبة لثالث
اي ثلث ماله وللآخر سدس تكون الوصية من الثلث حينئذ
قسم الثلث بينهما اثلاثا اى من حيث الاثلاث يعنى اذ لم تجز
الورثة بقربية المسئلة السابقة وذلك لان كلا منهما يستحق
سبب صحيح وقد ضاق الثلث عن حقيهما كلا فيقسمانه على
مقدار حقيهما وقد كان ما اوصى به للثاني قدر نصف ما اوصى
به للاول وذلك يقتضى انقسام الثلث على ثلثة اقسام بينهما

ثلاثة لصاحب اول وثلاثة لصاحب اكثر ولو اوصى لاحد بثلث
اي بثلث ماله ولا خير لثلاثة اي بثلثي ماله او بنصفه او بثلثه
ينتصف الثلث بينهما اي بين الموصي له الاول والثاني عند اي
خليفة على تقدير عدم اجازة الورثة في المسائل الثلث لكل
منهما نصفه وعندهما يثلث في الاول اي يقسم الثلث على ثلثه
اسهم في الوجه الاول اعني ما اذا اوصى لاحدهما بثلث ماله وللآخر
بثلثيه فيعطي الاول ثلث الثلث والثاني ثلثه ونحوه اي يقسم
الثلث على ذلك التقدير بخمسة اسهم خمسين للموصي له بالثلث وللآخر
اخر للموصي له بالنصف في الوجه الثاني اعني ما اذا اوصى لاحدهما
بثلث ماله وللآخر بنصفه ويرجع في الثالث ايضا على ذلك التقدير
يعني يقسم الثلث على اربعة اسهم فيعطي الموصي له بالثلث سهم
والموصي له بالكل ثلثة اسهم لهما ان الموصي قصد شيئين الاستحقاق
والتفضيل واستحقاق الحق الورثة ولا مانع من التفضيل
فيثبت كما في المحاباة ولا في خيفة ان الوصية بما زاد على الثلث
باطلة في حق الاستحقاق لعدم الاجازة لكونها وصية بما لا يتحقق
الموصي فبطل حق الضرب بالترائد عن الثلث ضرورة عدم استحقاق
وقصد التفضيل منه انما يبتنى على الاحتقاق والاجازة بدليل
الاضافة الى كل المال وانما بطل الاستحقاق والاجازة يبطل التفضيل
كالمحاباة الثابتة في ضمن البيع اذا بطل البيع تبطل هي ايضا
وهذا مبني على اصل مختلف بينهم وهو ما ذكره بقوله ولا يفرز
الموصي له بالترائد على الثلث عند الامام اي خيفة قوله لا يفرز
على بناء القاعل والموصي له والمراد بالضرب الضرب المصطلح
في الحساب وهو تضعيف احد العددين بقدر ما للعد

الاخر

الاخر من الاحاد فانه اذا اوصى بالثلث والكل فعنده سهمان
الوصية اثنان لكل واحد فيضرب النصف في ثلث المال والنصف
في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل سدس المال
وعندهما سهمان الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب
الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب
الكل ثلثة من الاربعة وهي ثلثة ارباع فيضرب ثلثة الارباع
في الثلث يعني ثلثة ارباع الثلث وما بقى لصاحب الثلث وهو الربع
وهذا معنى الضرب الا في ثلثة اشياء وهي المحاباة مفاعلة من الجاء
بالكسر بمعنى العطا وهي ههنا ان يشتري شيئا باكثر من قيمته
او يبيع شيئا اقل من قيمته فيكون الرائد والناقص محاباة
كما اذا كان لرجل عبدان قيمته احدهما ثلثون والاخر ثلثون مثلاً
فاوصى بان يباع الاول من زيد بعشرة والاخر من عمرو بعشرين
ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو
باربعين يقسم الثلث بينهما اثلاً فابيع الاول من زيد بعشرين
والعشرة وصية له ويباع الثاني من عمرو باربعين والعشرون
وصية له فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصية وان كانت رائدة
على الثلث والسعاية صورتهما اعتق عبدان في مرض موته
قيمتها ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية للاول بثلث
المال والثاني ثلثي المال قسمهما الوصية بينهما اثلاً فابيع
الاول واثنا للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من
الاول ثلثه وهو عشرة ويسعى في عشرين ويعتق من الثاني
ثلثه وهو عشرون ويسعى في اربعين فيضرب كل بقدر وصية
وان كان رائداً على الثلث والمذكورهم المركة صورتهما اوصى ازيد

بثلثين درهما والاخر لستين درهما وماله يستعون بضرب
كل بقدر وصيته فيضرب الاول الثلث في ثلث المال والثاني
الثلثين في ثلث المال والمراد بالمرحلة المطلقة اي غير مقيدة بانها
ثلث ونصف او نحوهما وانما فرق ابو حنيفة بين هذه الصورتين
غيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صرح كالنصف
والثلثين وغيرهما والشرع انزل الوصية في الزائد يكون ذكر لغوا
فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة بانه اي شيء من
المال كما في الصور المذكورة فانه ليس في العباة ما يكون مبطلا
للوصية واذا لم تكن باطلة تكون معتبرة في حق الضرب ويبطل
الوصية بنصيب ابنه بان قال وصيت لفلان بنصيب ابني
من ميراثي ونصح بمثل نصيب ابنه لان الوصية بنصيب وصية
بمال الغير اذا مراد به ما يصيب ابنه من تركته بعد موت الموصي
بخلاف الوصية بمثل نصيبه لان المراد به ذلك المقدار من
مال الموصي اذ مثل الشيء غيب وان كان مقدرا به فيجوز قوله
فلو كان له ابنان الى اخره ففرع على الوجه الثاني اعني الوصية
بمثل نصيب ابنه اذا كان له ابنان فللموصي الثلث لانه مثل
نصيب كل واحد منهما وان كان له ثلثة ابناء فالربع لانه نصيب
كل واحد منهم وان اوصى بخير ماله مطلقا ولم يعنى مقدار
فالتعيين مفوض الى الورثة يعني يقال للورثة اعطوا الموصي له
ما شئتم لان الجزء مجهول يتناول القليل والكثير لكن الجملة لا تجمع
صححة الوصية والورثة خلفاء الموصي وقائمون مقامه فالبينات
الدم وان اوصى بهم فالسدس للموصي اي عند ابى حنيفة لفظ
السهم يقع على السدس فيحكم للموصي له سدس مال الموصي ثلثي

ان ابن كثر

ان ابن مسعود سئل عن اوصى لثلاث من ماله فقال له السدس
ورويان رجلا اوصى لثلاث فقضى رسول الله في ذلك
بالسدس فابو حنيفة اخذ بهذا وصرف مطلق لفظ السهم
في الوصية الى السدس لانه يذكر ويرى به السدس فان
ابا سفيان قال السهم في اللغة عبارة عن السدس وعندهما الموصي
له مثل نصيب احداهم اي مقدار نصيب احد الورثة الا ان
يزيد على الثلث ولا اجازة من الورثة اما لم يزيد على الثلث او زاد
اجازة الورثة جاز لان السهم مراد به احدهما الورثة
عرفا سيما في الوصية والاقل متيقن فيصرف اليه الا اذا زاد
على الثلث فيرد اليه ويقتصر عليه اذ لا مزيد عليه عند عدم
اجازة الورثة قالوا هذا في عرفهم يعني في عرف العرب وفي
عرف اهل الحجاز او كان ذلك في عرف الصحابة والتابعين
وفي عرفنا اي في عرف العجم وفي عرف المتأخرين السهم كالجزء
فلو ان رجلا اوصى لثلاث من ماله فمات وترك امراه وابنا
فللموصي له الثلث على رواية كتاب الوصايا فيزيد على ثمانية فيكون
له الثلث وعلى رواية الجامع الصغير له السدس وان اوصى
له لسدس ماله ثم بثلث ماله واجازوا فله الثلث وان
لسدسه ثم لسدسه فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف
لانه عرف السدس بالاضافة ثم اعاد فكان هو الاول لان المعرفة
اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول الا ان ادل الدليل
على خلافه وهو مفقود ههنا وكذا اوصى لاحد بثلث دراهم
وثلث غنمة او ثلث ثيابه وهي من جنس واحد فذلك الثلث
فله الباقي ان خرج اي ان حصل من الثلث لالف والدرهم الثلث

علمنا انه ان اراد عين الثمالة حيث جعلها حتى اء من الغنم وان
اوصى بثلاث ماله لامهات اولاده وللحال ان هن ثلث وللفقراء
والمساكين فلهن اي لامهات اولاده الثلث ثلثة اجسامه ولكل
فرق خمس يعني يقسم الثلث على خمسة اسهم ثلثة هي الخمسة
لامهات اولاد لكل واحدة منهم خمس وفرق خمس وفرق الفقراء
المساكين خمس اخر هذا عند الشيخين وعند محمد لامهات اولاده
ثلثة لسباعه ولكل فرق سبعان يعني نقل عن محمد ان في هذه
الصورة يقسم الثلث على سبعة اسهم ثلثة منها لامهات اولاد
ولكل واحد سبع وفرق الفقراء سبعان وفرق المساكين
سبعان واصله ان الوصية لامهات اولاد جائرة والفقراء
والمساكين جنسان فمحمد يقول ان الفقراء والمساكين
قد ذكر بلفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان فيكون حتى
اثنان وامهات الاولاد ثلث والجمع سبعة فلا جرم يقسم
الثلث على سبعة اسهم اثنان منها للفقراء واثنان للمساكين
وثلثة لامهات الاولاد لكل واحدة سهم وللشيخين ان الفقراء
والمساكين ذكر بلفظ الجمع المحلى بالالف واللام فيراد بها
الجنس اذ لم يكن ثم معروف فبطل معنى الجمعية فيعتبر من
كل فرق واحد مع امهات الاولاد الثلث ثلثة مجموع خمسة
وان اوصى بثلاث ماله لزيد وللفقراء فله نصفه ولهم
نصفه اي لزيد نصف الثلث وللفقراء نصفه الاخر
عند الشيخين وعند محمد له ثلثة ولهم ثلثاه اي لزيد
ثلث الثلث وللفقراء ثلثاه وذلك لانه لو اوصى احد شيئا
للمساكين فعلى اصل محمد له صرف الى مسكين واحد وعلى اصلهما

لا يصح

لا يصح الا الى مسكينين فصار على قول محمد كان الوصي اوصى
بالثلث الى ثلثة وقولهما كان اوصى به الى اثنين وان اوصى
بمائة لزيد ومائة اخرى لعمر وشم قال ليكر ثلثة مائة
فله ثلث ما حصل لكل واحد يعني ليكر ثلث المائة التي لزيد
وثلث المائة التي لعمر وفيكون ستة وستون وثلثا درهم ولكل
واحد منهما كذلك لان مطلق الشركة المساواة لغة وقد امكن
اثباتها بين الكل ولو اوصى بمائة لزيد وخمسين لعمر والمستلة
بجاءها فليكر نصف ما لكل منهما لانه لا يمكن تحقيق المساواة بين
الكل كما كان في الوجه الاول لتفاوت كل الوصيتين فحملناه على
مساواة الثالث لكل واحد منهما بتنصيف نصيب بينهما اعلا
بموجب اللفظ بقدر الامكان وان قال الميراث خالفا لورثة لزيد
على دين فصدقوه فيما قال اي امر بان يصدق الدين في مقدار
الدين الذي يطلبه ثم ما احت الوصي ولم يصدقوه فانه يصدق
الى الثلث يعني يؤمر الورثة بان يصدق الوصي له الى مقدار
ثلث التركة اذا ادعى اكثر من الثلث وهذا مستحسن والقاس
ان لا يصدق لان الاقرار بالمجهول وان كان صحيحا لكنه لا يحكم
به مالم يبيح وقول المقر للورثة صدق خالف للشرع لان المقر
لا يصدق الا بحجة فتعذر اثباته اقرارا مطلقا فلا يقبل وجه
الاستحسان اثنان علمنا ان الوصي يصدق تقديرا الوصي له على
ورثته وقد امكن تنفيذ بقدره بطريق الوصية وهذا قد
يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه لكنه مجهول مقدار فيريده
ان يسعى خدص ذمته فيأتي بذلك على طريق الوصية ونفوذ
بياه مقداره الى الوصي له فكانه قال لورثته اذ اطلب فلان

من مالى شيئا فاعطوه ما شاء ومثل هذا يعتبر من الثلث
 فلماذا يصدق الى الثلث دون الزيادة فان اوصى مع ذلك
 تفريع على المسئلة السابقة اعني اذا قال فلان على دين فصدق
 بوصبا عزل ثلث من ماله لهما اي للموصية وعزل ثلثان للورثة
 ويقال لكل واحد من الفريقين صدقوه فيما شئتم لان هذا
 في حق المستحق وصيته في حق التنفيذ فاذا امر كل فريق بشئ
 ظاهر ان في التركة ديننا شايعا في النصيبين فيؤخذ اصحاب الوصايا
 بثلث ما اقروا به والورثة بثلثي ما اقروا به ويحلف كل اى كل
 واحد من الموصي له والورثة على العلم بدعوى الزيادة على ما اقروا
 به ونها ان يكون للموصي له والورثة ورثة ووصايا اخر ثم يقول
 على الزيد دين فصدقوه فاذا مات الموصي بامر القاضي بان يغزل
 حق الوصايا وهو ثلث الميراث ويفرز على حدة وحق الورثة
 وهو الثلثان ويفرز على حدة لان هذا امر معلوم والدين المقرة
 الزيد مجهول فيقدم للمعلوم على المجهول وايضا قد يكون احد
 الفريقين اعني الورثة واصحاب الوصايا اعلم بمقدار الحق
 المقرب الزيد والفريق الاخر الذخنة ما وكل من الفريقين
 يريد دفع النقص عن نصيبه فيكثر النزاع بينهم وبعد اقرار
 والعزل يصح اقرار كل فريق فيما في يده من غير نزاع ثم اذا عزل
 واقر نصيب كل فريق يقال اصحاب الوصايا صدقوه فيما
 شئتم ويقال للورثة صدقوه فيما شئتم لان هذا دين في حق
 المستحق وصيته في حق التنفيذ فاذا امر كل فريق بشئ ظاهر ان
 في التركة ديننا شايعا في النصيبين فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث
 ما اقروا به والورثة بثلثي ما اقروا به تنفيذ اقرار كل فريق

في قدر حقه ثم بعد ذلك ان رضى زيد بما اقروا له به وانما يحلف
 على العلم لانه يحلف على ما جرى بين زيد وبين الموصي وهو غيب
 وان اوصى بعين لوارثه ولا جنبي معا فلا جنبي نصفها
 اي نصف العين الموصى بها ولا شئ للورثة لانه اوصى بما يملك
 الا بصاء به وبما لا يملك الا بصاء به فتصح الوصية في الاول ولا تنحل
 في الثاني الا ان يحجز باقي الورثة ذلك فنصف العين بينهما
 وان اوصى لكل من ثلثة بنوب وهي متفاوتة صوت المسئلة
 رجل له اثواب جيد وردى ووسط فارصى بها بان كان
 اوصيت لفلان بهذا الثوب الجيد ولفلان بهذا الثوب
 الوسط ولفلان بهذا الثوب الردى فخم مات الموصي فضاع
 ثوب من الثلثة ولم يدري اى لم يعلم ايها هو والورثة تقول
 لكل واحد من الثلثة هلك حقه اى يقول لكل واحد
 الموصي لهم الثوب الذي ضاع هو الذي اوصى لك له بطلت
 الوصية في الكل لان هلاك احد الاثواب يوجب الجحالة
 في الباقي فكان المستحق مجهول وجهالة تمنع القضاء وتوجب
 عدم حصول المقصود الا ان يعترف الورثة بان الذي ضاع
 اى الاثواب هو وكموا الثوبين الباقيين فان سلموا ما بقي من الثوب
 صحته لان البطلان لجحالة طارئة من التسليم فاذا سلموا
 الباقي زال المانع فيقسم بينهم فلدى الجيد ثلثا لجيدهما
 اى يحكم للذي اوصى له بالجيد من الثوبين الباقيين ولدى
 الردى ثلثا رديهما اى يحكم للذي اوصى له بالردى بثلثي
 الردى من الثوبين الباقيين ولدى الوسط ثلث كل منهما
 اى للذي اوصى له بالوسط ثلث كل من الثوبين فيحصل التعادل

بخصوص ثلثي ثوب لكل من الثلاثة لان الورثة المثلوا الثوبين
 انتفت الجمالة من وجه وانقطع النزاع فامكن القضاء وحصول
 المقصود بقدر الامكان فصاحب الجيد لم يكن له حق في الردي
 والوسط يتيقن واجود الثوبين يحتمل ان يكون هو الجيد الموصى
 ويحتمل ان يكون الوسط فيعطى ثلثا منه على الاحتمال الثاني
 وصاحب الردي لم يكن له حق في الجيد يتيقن واردي الموصى
 يحتمل ان يكون هو الردي للموصى ويحتمل ان يكون هو الوسط
 فيعطى بكل احتمال ثلثا واذا كان كذلك يبقى ثلث الجيد وثلث
 الردي من الاثنين فيعطيان للموصى له بالوسط وهذا غاية
ما يمكن في الحكم بالتعادل وان اوصى بيت معين من دار
مشتركة صورتها دار مشتركة بين اثني اوصى احدهما
بيت منها معين لرجل اخر ثم مات الموصى وطلب الموصى لحقه
قسمت الدار ولا غم ينظر فان خرج البيت الموصى به في نصيب الموصى
وكان يخرج من الثلث فهو للموصى له كما عند الشيخين وعند محمد
له نصفه اى نصف البيت والاى وان لم يقع البيت الموصى
في نصيب الموصى بل خرج بالقسم في نصيب شريك فله قدر ذرعه
اى للموصى له مثل ذرع البيت من نصيب الموصى عندهما ايضا
وعند محمد قدر نصف ذرعه اى للموصى له مقدار نصف ذرع
البيت الموصى به من نصيب الموصى وهذا عبارة عن مقدار
من نصيب شريك الموصى يكون قيمته على النصف من قيمة
البيت الموصى به لمحمد ان الموصى قد اوصى بما هو مشتمل على
ملكه وعلى ملك شريكه لان كل جزء من الدار مشترك بينهما
فحقهما شايع فيه فننفذ الوصية في حقه وتبطل في الشريك

والشيخين

وللشيخين انه اوصى بما يستقر ملكه فيه بالقسمة لان الظاهر
 من حال الموصى انه بقصد انتفاع الموصى له بملك منتفع به من
 كل وجه وهذا ممكن فيما اوصى به على تقدير القسمة لان
 الانتفاع بالمشاع قاصر واذا وقع البيت في نصيب الموصى
 يتقرر ملك الموصى له في جميع فننفذ الوصية فيه كما
 والقسمة وان كانت تشتمل على معنى المبادلة لكن هي ههنا
 جمولة على الاقران تكميلا للمنفعة ولهذا يجبر عليها بهذا
 الاعتبار يصير الموصى كانه ملك البيت بتمامه من ابتداء
 وان وقع البيت في نصيب الاخر تنفذ الوصية في مقدار ذرعان
 جميعه مما وقع في نصيب الموصى اما لانه عوضه اولا ان مراد
 الموصى من ذكر البيت التقدير بتخصيلا المقصود ما
 امكن قوله ولا قرار بيت معين من دار مشتركة كالقسمة
 معناه انه لو كان مكان الوصية اقراران بان اقرارا شريكين
 في دار بيت منها لثالث فقبل ان المسئلة على الخلاف السابق
 وقيل لا خلاف فيه اى في الاقرار لمحمد بل لاقراره كل البيت في ذرع
 الاول ومقدار كل ذرعانه في الوجه الثاني بلا اتفاق والفقهاء
 على قول الثاني كما اشار اليه المصنف بقوله وهو اى عدم الخلاف
 في الاقرار المختار وعلى هذا فالفرق لمحمد ان الاقرار بملك الغير
 يصح ويلزم حتى من امر بعد زيد لعمر ونحوه انه ملك ذلك
 العبد بعد ذلك كان لعمر واخذ منه بناء على اقراره السابق
 به له والوصية بملك الغير لا تصح حتى لو اوصى بملك الغير لغيره
 ثم ملكه بعد ذلك يوجه ما ثم مات لا تصح وصية ولا تنفذ
 وان اوصى بالف عين من مال غيره فله بها الاجارة بعد موته

الموصى ويجوز له المنع ايضا بعد الاجازة يعني لو ان زيدا وصى
بالف درهم بعينها من ماله عمر وليكرث مات زيد فله الف درهم
عمر ان يجيز وصيته زيد وله ان يمنعه لان هذا تبرع بملك
الغير فيستوقف على اجازة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد على
الثالث وهو ما اذا وصى بزيادة على الثلث واجازة الورثة
لان الوصية في فخرها صحيحة لانها صادفت ملك الموصى والمنع
كان لحق الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم فيكون تنفيذ
باعتبار كونها من ملك الموصى حينئذ وان اقر احد الابنين
بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث
نصيبه صورة المسئلة رجل مات وله ابنان فاقسما
تركته نصيفين ثم اقر احدهما الرجل ان ياب اوصى له بثلث
ماله فان المقر يعطيه ثلث ما في يده وهذا مستحسن والقبيل
ان يعطيه نصف ما يده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث
لذلك الرجل تضمن اقراره بكونه مساويا له والتسوية
انما تحقق اذا اعطاه نصف ما في يده وابق له النصف وجه
الاستحسان انه اقر له بثلث شايع في التركة وهي في ايدي الاثنين
فيكون مقر بالتدليس وهو ثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقر
بدين لغيره لان الدين مقدم على الميراث فيكون مقر بالتقدم
حقه فيقدم عليه ضرورة اما الموصى له بالثلث فهو شريك
الوارث والشريك لا يتقدم حقه في حق شريكه وان وصى
بأمة فولدت بعد موته فيهما اي لامة الموصى بها وولدها
للموصى له ان خرجا من الثلث يعني ان كانت قيمة الجارية مع
الثلث من الثلث كانت هي وولدها للموصى له ولا اي وان لم يخرج

من ثلث ماله يضرب بحصة في الثلث من قيمة الجارية اولا فان
وفت اخذ الموصى له الثلث منها اي من لامة ثم ان فضل شيء اخذ
منه اي من الولد يعني يضرب بحصة في الثلث من قيمة الجارية اولا
فان وفعت قيمتها بحصة فيها ولا يتكلم من قيمة الولد عند ابي حنيفة
وعندهما اخذ منهما على السواء يعني يضرب بحصة من قيمة الجارية
وولدها معا اما اذا خرجت قيمتهما من الثلث فكونها لمعا
بالاتفاق لان الجارية دخلت في الوصية اصالة وولدها قبل
القيمة والحال ان التركة قبل ان تقسم متفاعة على ملك الميت
تقتضي منها ديونه دخل الولد ايضا في الوصية فيكونان للموصى
واما انه اذا لم يخرج من الثلث فعندهما يضرب بالثلث وياخذ
ما بحصة منهما جميعا فلما ذكرنا ان الولد كان داخل مع امه
حين الوصية بالا اتصال فيكون دائما معها ولا يخرج عنها
بالانفصال ولا في حنيفة في انه يبدأ بقيمة الام لان الام اصل
والولد تبع والتبع لا يزاحم الاصل فلو نفذنا الوصية فيهما معا
تنقض الوصية في بعض الاصل وهو غير جائز **باب العتق**
في المرض اي في مرض الموت قدم المصنف ههنا قاعدة للتصرف
يتخرج عليها كثير من فروع المسائل فقال العبرة لحال التصرف
في التصرف المبخر والتصرف المبخر هو ما يظهر اثره وفائدة عا
وغيره ما يكون ظهوره في المستقبل فالاول كالبيع والشرع والتكاح
والطلاق واللعن والعقود وما هو من قبيل هذه العقود
والثاني كالوصية والكتابة وعقد السلم وما هو من هذا
القبيل ومعنى كون العبرة في المبخر لحال التصرف اي لحال صدور
العقد ما ذكره بقوله فان كان في الصحيحة فمن كل المال يعني ان

التصرف المنجز لا واقع في حال الصحة كما اذا باع وحالي او اعتق
وهو صحيح ثم مات فان ذلك يخرج من جميع ماله لكونه صدر في حال
صحته ولا اعتبار بقرب الموت حتى لو انه مات فجأة في ذلك اليوم
يعتبر من كل المال نظر الى صدور العقل حال الصحة وان كان التصرف
المنجز في مرض الموت فمن ثلثه ما يعتبر من ثلث المال ولا اعتبار
لطول زمانه بعد ان لا تخلله صحة والمضاف من التصرفات الى
الموت هو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتي وهذا
لزيد بعد موتي يعتبر من الثلث وان كان صدوقه في حال
الصحة وفيه نظر لان الاستيلاء بعد الموت مضاف الى الموت
وهو من كل المال اللهم الا ان يراد به ما كان اضافته الى الموت
بفعل العبد والاستيلاء اضافته الى الموت انما هو بحكم الشرع
او تقول عتق جميع ام الولد انما وقع في حيوة المولى استيلاء
بقوله عليه السلام اعتقها ولدها ومرضى صح المريض منه فهو
كالصحة معناه ان الانسان اذا تصرف بشئ حال مرضه ثم صح
منه فان ذلك التصرف يعتبر من كل المال لان الصحة نسخ حكم
المرض فصار كأنه فعل ذلك في حال صحته اعلم ان كل مرض صار
صاحب فرشي ومات فيه فهو مرض الموت طال زمانه لو قصر
وما انشاء فيه من التصرفات يكون من ثلث ماله وما يتناول
من العلل او يبرأ منه ثم يمرض بغير مرض اخر فهو كالصحيح
والفالج والزمانة في حكم الصحيح ومن اعتق عبدا في مرض موته
او باع شيئا باقل من قيمته او اشترى باكثر من القيمة محاباة او هب
شيئا فذلك كله جائز عندنا وهو معتبر من الثلث ويضرب به
مقتضى الثلث مع اصحاب الوصايا وكذلك كل ما اوجب المريض على نفسه

كالهالة

كالهالة بالمال والعتق كبدل البصع وبدل العتق ونحو ذلك فالكل
في حكم الوصية وانما يعتبر من الثلث لتعلق حق الوثنية بالموت
منهم في ذلك فخصه الشرع بما ملك الله تعالى اياه مناصه فالخير
اي اعتاق المريض في مرض الموت والمحاباة في البصع والهالة والرهبة
وصية حكما في اعتبار من الثلث لانها في حكم الوصية لكونها في مرض
الموت فان اعتق وحالي وضاق الثلث عنهما ندحاو ان يذكر
قاعدة متفرعة على ما تقدم وهي ان العتق الموقوع في مرض الموت
والمحاباة لكونهما لا يقبلان الفسخ من جهة الموصي فيهما يتقدما
ضرورة على الوصايا لانها تقبل الفسخ بالرجوع كما صرح بيانه قبل الباب
وهذا بالاتفاق بقى الكلام في العتق والمحاباة اياها يقدم على صحتها
وفيها خلاف بين الامام وصاحبيه فشرح في بيانه وايراد
الدليل لكل بقوله فالمحابة اولى ان قدمت اي الوصية بان حالي
ثم اعتق وهما اي المحاباة والعتق سواء ان اخرجت اي المحاباة وان اعتق
بين محابيتين فنصف الاولى ونصف بين العتق والاخيرة وان حالي
بين عتقين فنصف للمحابات ونصف للعتقين هذا كله عندنا
حينئذ وعندهما العتق اولى في الجميع هذه اربع مسائل الاولى
ان يحالي ثم يعتق فعنده يصرف الثلث اولا الى المحاباة فان فضل
منه شئ يصرف الى العتق وعندهما يصرف اولا الى العتق فان فضل
شئ فللعتق والثانية ان يعتق اولا ثم يحابا فعنده يشتركان فيصرف
بنصف الثلث الى العتق ونصفه الى المحاباة وعندهما يصرف اولا
الى العتق ثم ما فضل الى المحاباة والثالثة ان يحالي ثم يعتق ثم يحالي
فعنده يصرف نصف الثلث الى المحاباة الاولى ونصفه الى المحاباة
الثانية والعتق لتساويهما بتقديم العتق عليها والرابعة ان يعتق

ثم يجازى ثم يعتق فعنده يصرف الثلث الى العتق الاول والمجابه لكل
 منهما نصفه لتساويهما بتقديم العتق ثم ما اصاب العتق الاول
 يقسم بينه وبين العتق الاخير وعندهما العتق اولاً في الصورتين
 فيصرف الثلث اليه في الثلثة اولا ثم ان فضل منه شيء يصرف
 الى المجابه لهما ان العتق يصرف لا يلحقه شيء بخلاف المجابه لانها
 في ضمن عقد البيع وهو قابل للفسخ او النقص فكذلك هي في العتق
 اولى والتقديم في الذكر غير موجب للتقديم في الشئ فلم يكن
 تقديم الموصي وتأخيره معتبراً على ان فيه اثر ابن عمر رضي الله عنهما
 اذا كان في الوصايا عتق يدى به ولا في خيفة ان المجابه اقوى لانها
 ثابتة في ضمن البيع وهو عقد معاوضة فكان تبرعاً بصورة و
 الاعتاق تبرع صورة ومعنى والمعاوصات اقوى من التبرعات
 لان المريض ممنوع عن التبرعات وليس ممنوعاً عن المعاوضات
 فكانت المجابه في نفسها اقوى من العتق فاذا وجدت المجابه اولا
 وهي اقوى لم يزاحمها الا ضعف بعدها لقوتها وسبقها الا ان العتق
 اذا تقدم عليها وهو غير قابل للفسخ والنقص تعارضاً من حيث
 ان للعتق قوة السبق والمجابه قوة المعاوضة فاستويا في الترتيب
 وان اوصى بان يعتق عنه هذا المائة عبيد فهلك منها درهم
 بطلت الوصية عندنا في خيفة وعندهما يعتق بما بقي ولو كان
 مكان العتق في الوصية حج فهلك منها درهم والمسئلة بمجاها
 حج بما بقي اجماعاً لهما في الخلافية ان العتق وصية بنوع قريب
 تنفيذها ما امكن اعتباراً بالوصية بالحب وله ان ذلك وصية
 بعتق عبيد ليشترى بمائة وتنفيذها في عبيد ليشترى باقل منها
 في تنفيذ الوصية في غير الموصى به وذلك غير جائز بخلاف الوصية

بالحج لانها قريبة محضة وهي حق لله تعالى وتنفيذ الوصية بحج
 اخرى لا يستلزم التبدل وصار كما اذا اوصى لرجل بمائة فهلك
 بعضها فان الباقي يدفع اليه وبطل الوصية بعتق عبيد لو ان العبد
 الموصى بعتقه حتى بعد موت سيده فدفع العبد بها اي بلجنايته
 في حق الموصي وبالدفع يخرج عن ملكه فيبطل الوصية وان فدى
 العبد بدين فداه الورثة وان كان الفداء في أموالهم فلا يبطل
 لانهم التزموا به بخلاف لان العبد طهر عن الجناية فصار العبد
 لم يجز في تنفيذ الوصية لبقا وحلها ولو اوصى لزيد بثلاث مائة
 ثم مات وترك عبيداً ومالا ووارثاً فادى زيد عتقه اي عتق العبد
 في الصحة لئلا يكون وصية تنفذ من الثلث وادى الوارث عتقه
 في المرض ليكون وصية فالقول للوارث مع يمينه ولا شيء لزيد
 لان الموصي له يدعى استحقاق ثلث ما بقي من التركة للعتق لان الاعتاق
 في الصحة ليس بوصية ولهذا ينفذ من جميع المال والوارث
 ينكره لان مدعاه العتق في المرض وهو وصية ايضاً لكنه مقدم
 على الوصية ثلث المال فكان منكر او القول للمكر مع اليمين
 الا ان يفضل الثلث عن قيمته اي يزيد على قيمة العبد اذا فرح
 فيه فسلم له ذلك او يبرهن زيد على عوايه اي يقيم البينة ان العتق
 كان في الصحة فيمكن له ثلث المال سوى العبد لان الثابت بالبينة
 في حكم الثابت معاينة والموصى له خصم في اقامة البينة بالثبات
 حقه ولو ادعى رجل على الميت ديناً وادعى العبد اعتقاً في صحة
 ولا ماله غيره وصدفما اي الرجل والعبد الوارث معا بان
 قال صدقتما فعندنا في خيفة سعى العبد في قيمته وتدفع القيمة
 الى الغريم الذي ادعى الدين وعندهما يعتق ولا يسعى بشئ لان الدين

والعتق في الصحة ظهر انما تصديق الوارث في كلام واحد
فكما نرى وقعا معا والعتق في الصحة لا يوجب التسوية وان كان المعتق
مديونا والعتق في الصحة لا يوجب التسوية وان كان المعتق مديونا
ولا في حنفية ان الاقرار بالدين اقوى من الاعتراف لا يثبت
من جميع المال والاقرار بالعتق اذا وقع في مرض الموت يعتبر
الثالث والا قوى يدفع الادنى وكان من حقه ان لا يقع العتق
اصلا الا انه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان فيندفع من حيث
المعنى بايجاب التسوية وان اجتمعت وصايا بمحقوق الله تعالى
وكان بعضها فرضا وبعضها نفلا وضاق الثلث عنها قدمت
الفرايض كالزكاة والحج والكفارات وان وصيلة اخرى
الموصى بها الوصية لانها اهم واقوى من النوافل شرعا فان نسا
الوصايا في الفرضية او غيرها قدم منها ما قدمه الموصي لان
الظاهر من حال الانسا انه يبدأ بما هو اهم عنده والثابت
بالظاهر كالثابت بالتصديق تقدم الزكاة على الحج ذكره القول
ابو جعفر الطحاوي وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف
وقيل بالعكس يعني تقدم الحج على الزكاة وهو قول محمد والرواية
الاخرى عن ابي يوسف وجه تقدم الزكاة على الحج انها وان
تساويا في الفرضية لكن الزكاة تعلق بها حق العبد وهو اولى
لاحتياجه ووجه تقدم الحج على الزكاة انه يقام بالمال والبدن
والزكاة بالمال فقط فكان الحج اقوى ويقدم الحج والزكاة على الكفارات
لان الزكاة في القتل والظهار واليمين لمزيتها على الكفارات
في القوة لانها قد جاء في ترك الحج والزكاة من الوعيد ما لم يأت
في الكفارات وتقدم الكفارات المذكورة على صدقة الفطر لان

الكفارات

الكفارات تعرف وجوبها بالقران دون صدقة الفطر وتقدم صدقة
الفطر على الاصححة للاتفاق على وجوب صدقة الفطر والاختلاف
في الوجوب الاصححة على هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض
وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصي لما ذكرنا انفا وصار
التقديم بمنزلة ما اذا صرح به كانه قال اخرجوا كذا لله ثم بعده كذا
وان اوصى بحجة الاسلام اجمعا عنه اي ارسل الوزير للحج عن الميت
رجلا من بلدة اي بلد الموصي حال كون الحج راكبا لان الواجب عليه
ان يحج من بلدة فيجب الاجحاج على الوجه الذي لزمه وانما شرط
كونه راكبا لانه لا يلزم الحج ماشيا فانصرف الى الوصية على الوجه الذي
وجب على الموصي هذا ان وقت النفقة بذلك والاى وان لم تق
النفقة للحج من بلد الموصي فمن حيث تقى النفقة بذلك استحسانا
والقياس انه اذا لم تق النفقة على الوجه الذي ذكرنا لا يحج عنه
لان امر بالحج على صفة لم توجد لكما يجوزناه لان العلم ان الموصي
قصد تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها بما امكن وهو اولى من ان
ينطلق اساقوله وان خرج من بلدة حال كونه حاجا اي قاصدا
للحج فمات في الطريق مفاه رجل خرج الى الحج اصابة فمات قبل
الوصول الى مكة واوصى ان يحج نابا عنه مطلقا من غير
تعيين فعند ابي حنيفة حج عنه من بلدة على الوجه الذي
قررناه وهو قول زفر وهو القياس قيد بقوله حاجا لانه لو خرج
للجارة فانه يحج عنه من بلدة بالا اتفاق وعندهما يحج عنه من
حيث مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره
في الطريق لهما ان سفر الحج وقع قرينة وقد سقط من قطع
المسافة مقدار وقد وقع اجماع على ان الله تعالى فيبذل المني

المكان كانه من اهله ولا يجوز في ان الوصية تنصرف الى الخ من
بلاذ على ما قدرناه انما يكون اداء الواجب على الوجه الذي يجب
عليه اذ القضاء على وفق اداء باب الوصية للفقهاء وغيرهم
والمراد من الاقارب من لا يكون وارثا اما بعده او المحجود وغيرهم
كالخيران والاصهار والاختان اعلم ان الوارث ان كان ممنوعا
عن الارث بسبب غير القتل فالوصية جائزة له سواء الورثة
او ابوا ولا يباحازهم يجوز ويمنعهم تمنع ثم ان الموصي شرع من
يوصي به في هذا الباب بحسب العرف والعربية فقال جاز لانها
ملاصقة عن اني حنيفة وزفر وهو القياس لان الجار عند
الاطلاق انما تناول الجار الملاصق وقد قال النبي عليه السلام الجار
احق بسقبة من بقربة والمراد هو الملاصق والملاصقة ههنا
هي اتصال الملك الذي تستحق به الشفقة وعندهما الجار
هو من يسكن مع الانسان محلته بحيث يلزمهم قسامة منها
ويجمعهم سجدها وهذا كله يستوي بين الساكن والملك
والذكر والانثى والمسلم والذمي وهذا استحسان وجهه
ان هؤلاء كلهم يسمون جيرانا عرفا لكن لا بد من الاختلاف
والاشتراك في جهة بجمعهم وذلك باتحاد المسجد وقال
الشافعي الجار الى اربعين دارا من كل جانب فلو وصي لجاره
كان على هذا الخلاف وصهره اي صهر الانثى من هو ذو
رحم محرم من امراءهم وهذا اذا مات الموصي والمرأة
في نكاحه او عده من طلاق رجعي وختنه اي ختن
الانثى من هو زوج امرأة ذات رحم محرم منه اي
خاتمة بنتها كازواج البنات والاخوات والعمات والحالات

ويستوي

وليس يمتنع في ذلك اي فيما ذكر من الاختصاص والاختلاف الجار
والعبد والاقارب ولا يبعد لتناوب اللفظ في الجميع عند اطلاق
ومن امثالهم نعم الصبر القبر ويقال نعم الخن القبر واذا كان
اي القارب لا ينسب واقرباؤه وذو قرابته وارحامه ونسبه
او خاتمه وانسابه الفاظ متقاربة المعنى فان اطلاق
بشيئ منها في الوصية كان المراد بها الاقارب فلا حرج من كل ذي رحم
محرم منه اي من الموصي او يمكن يضاف اليه كما لو وصي اقارب
زيد او لزيد ارحامه فهي للاثنتين فصاعدا من اقرب اقرباؤه
ولا يدخل فيه اي فيما ذكر من القربات الوالدان ولا الولد
اتفاقا ولا يطلق عليهما اسم القريب وفي دخول الجد
روايتان عن اني حنيفة في احدهما يدخل وفي الاخرى لا يدخل
وكذا الجدة قوله وان لم يكن له ذو رحم محرم بطلت معطو
على مقتد ريفهم من الكلام السابق والتقدير ان له لو وصي قارب
او اقرباؤه او ذوي قرابته او ذوي ارحامه وانسابه ولم يكن
له عند موته ذو رحم محرم بطلت الوصية لعدم محاسنها
وتكون للاثنتين فصاعدا يعني الوصية للاقارب لان الجمع
في باب الميراث يطلق على الاثنين فكذا في الوصية لانها
اخت الميراث ثم ان جملة ما ذكر من الوصية للاقارب من
قوله واقارب واقرباؤه الى هذا المحل عند اني حنيفة وعندهما
الاقارب والاقرباء الى اخره كل من ينسب الى اوصي اب له اي
للموصي في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم
على حسب ما اختلف فيه المشايخ وفائدة هذا الاختلاف
تظهر في اولاد اني طالب فانه ادرك الاسلام ولم يسلم

فمشهور لما اختلف وعرض للنبي عليه السلام فنفذه ابو جهم
 ومن حضره من المشركين واخر اقره انه اختار الموت على دين
 استحابة لهما ان القريب مشتق من القرابة فيكون اسما
 لمن قامت به فيستظم بحقيقته مواضع الخلاف ولا في حنفية
 ان الوصية اخت الميراث وفي الميراث يعتبر الاقرب فالاقرب
 والظاهر ان قصد الموصي من هذه الوصية تدل في ما فرط
 منه في اقامة واجب الصلة وذلك فختص بذي الرحم المحرم
 لكنه ولا يدخل فيه قرابة ولا فانهم لا يسمون اقرباء ومن
 حتى والده قريبا كان ذلك منه عقوقا وهذا لان القريب
 في عرف اللسان من يتقرب الى الغير بوسيلة الغير وتقرب
 الى والد الولد بنفسه لا بغيره ولا اعتبار لظاهر اللفظ
 بخلاف انعقاد الاجماع على تركه واذا كان المعبر في مطلق القرابة
 عنده الاقرب فالاقرب وعندهما من كان ينسب الى اقصى
 اب للموصي في الاسلام اسلم او درك الاسلام وان لم يسلم
 وقد فرغ على قوله الاقرب فالاقرب بقوله فمن له عمان وخالات
 فافصى بوصيته لا قرباثر باي لفظ كان من المذكورات فعنده
 تكون الوصية لعمه اعتبارا للاقرب كما في الارث وعندهما
 لكل عن السواء فيكون ارباعا لكل عم ربع ولكل خال ربع
 لانها يعتبران الاقربية ومن كان له عم وخالان نصف
 الوصية لعم ونصفها بين خاليه يعني من ترك عمما مع الخالين
 فنصفها له اي نصف الوصية للعم ونصفها بين الخالين
 لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو الاثنان في الوصية فيضم
 الى العم الخالان ليصير جمعا فيأخذ هو النصف لانه اقرب

وتأخذ

وتأخذ ان النصف لعدم من يتقدم عليه باقرب بخلاف ما لو اتم
 الذي قرأته حيث يكون كل النصف وان كان له فقط يعني
 ليس معه وارث اخر فنصفها له اي نصف الوصية للعم
 والنصف الاخير يبقى للوصية لما يقتضيه ان لا يد من اعتبار
 الجمع فيه ويرد النصف للورثة وان كان له اي للموصي وعمه
 وعمه وخال وخالة والمسئلة بحالها في الوصية للعم وعمه
 على السواء يعني نصفها للعم ونصفها للعم لا يستوي
 قرابتهما ولا شيء للخال والخالة لان العم والعمه اقرب منهما
 فصارا كالمحجوبين بهما ثم ان هذه المسائل من قوله ومن
 عم وخالان الى ههنا وما قرر من احكامها كله عند
 حنفية وعندهما الوصية لكل على السوية في جميع ذلك
 لصدق القرابة على الجميع على ما مر بيانه واهل الرجل فق
 عند ان حنفية ح فلو اوصى لاهل فلان فهو على زوجته
 لانها المرادة لعمه وعرفا قال الله تعالى اذ قال لاهله اي
 لامرأته يقال تأهل اي تزوج وعندهما اهل الرجل
 هم من يعولهم ونصبتهم نفقة غير ما اليكم اعتبار بالعرف
 قال الله تعالى فنجناه واهله لامرأته والمراد من كان
 في عياله وقولهما استحسان وهو مؤيد بقوله عز من
 قائل في قصه يوسف عليه السلام واتوني باهلكم اجمعين
 والاهل بيتي يعني لواء صي لال فلان فهو لاهل بيت
 ذلك الانسان لان الكل واحد القبيلة التي ينسب اليها
 وابوه وجده من اهل بيته فلو اوصى لاهل بيته زيد دخل
 فيهم اب زيد وجده وان لم يكنا معه في بيته الى بيته

عم ساء

لان الايت اهل البيت وكذا ولدوا اهل بيته من ينسب اليه
من جهة الام وبجانبه اهل بيت ابيه فلو اوصى لاهل
لبنه او بجانبه فالوصية لمن ينسب اليه من جهة الابوين
الام لان الانثى تنسب بابيه بخلاف القرابة فانها تكون
من جانب الاب والام والوصية لبني فلان وهو اب صلب
لذا ذكرنا خاصة وهذا قول ابو حنيفة الاخير رجح اليه
ان لفظ البنين حقيقة للذكور ودخول الاناث فيه بطريق
المجاز ومهما امكن حمل الكلام على الحقيقة لا يحمل على المجاز
وعندهما وهو رواية عن الامام اني حنيفة كان يقول
بما اولا يدخل الاناث ايضا تحت البنين لان جمع المذكر
يشمل اول الاناث ولو رتبة فلان يعني لو اوصى لورثة
فلان تكون الوصية بين ورثة المذكر والذكر مثل
خط الانثيين لانه لما نص على لفظ الورثة دل ذلك
على ان قصده تفضيل المذكر كما في الميراث ولو دل
فلان للذكر والانثى على السواء لانه لا دلالة على
التفضيل واللفظ يتناول الكل والولد اسم جنس المواد
ذكر او انثى واحدا او اكثر ولا يدخل اولاد الانثى عند
وجود اولاد الصلب لان الولد حقيقة يتناول ولد الصلب
فلو كان له بنات صلبية وبنوا ابن فالوصية للبنات عملا
بالحقيقة ويدخلون عند عدمهم اي اولاد الصلب لان
اسم الولد ينتظم ولد الصلب حقيقة وولد الولد
مجازا فاذا تغذرت الحقيقة صرف الى المجاز تحريزا
عن التعطيل دون اولاد البنات لانهم اولاد الاجانب

والامهات

والامهات او عمة الاولاد والنسب للاباء وما يدل عليه قوله
تعالى ما كان محمدا ابا احد من رجالكم ولو كان ولد البنات
ينسب اليه لكان عليه السلام ابا الحسن والحسين وان
اوصى لبني فلان وهو انثى فلان ابو قبيلة لا يحصون
نحو بني تميم وبني امية فهي اي الوصية لمثل هؤلاء باطالة الجمل
المتطاحنة وتغذر الصنف اليهم وليس اللفظ ما يدل على
خصوص جماعة منهم يمكن احصاؤهم وان اوصى لايتامهم
او عمتهم او مناهم جمع زمن بكسر الميم وهو الذي لا يقدر
على القيام او المشي لعطف اطرافه او اراهم جمع ارملة
وهي التي مات زوجها والضمير في الاربعة لبني فلان فاذا
كانت الوصية لهؤلاء فانها مختصة وتنزل عنها الجهة الثانية
وح فهي للفقير والغني والفقير منهم اي من يتامى او العينا او الزمنا
او الارامل والذكور والانثى ايضا من هؤلاء الاربعة يدخلون
لشمول اللفظ وعدم التخصص وهذا كله ان كانوا اي
الطوائف الاربع محضون لان الوصية تملك اذا كان الموصي
لهم بحيث يحصون امكن القليل منهم وللغني او منهم
اي تكون الوصية خاصة بفقرائهم ان كانوا لا يحصون
لان المقصود من الوصية القرية وهي تكون بسد الحاجة
ورد الجوعة ودفع الحاجة والموصوفون بالصفت
المذكورة يستشعر فيهم الاحتياج فجاز الحمل على الفقراء
منهم وتخصيص الوصية بهم بخلاف من عداهم من
قبائلهم كالشبان والكهول ونحوهم كالجباله وعلمهم
الدليل على الحاجة فبطل الوصية لهم ولو لم يوصى اليه

قوله ساء

عطف على ما قبله والتقدير وان اوصى لموا الى فلان فهي اى
الوصية لموا اليه جائزة مخصوصة لمن اعتقهم سواء كان
اعتقهم في الصحة او في المرض ولا يدخل في هذه الوصية مدبر
ولا اقرباء اولاده لان عتق هؤلاء يثبت بعد الموت والوصية
قضاء الى حالة الموت فلا بد من تحقق اسم الموصى له وصفه
قبل الموت قوله ولاولادهم عطف على قوله لمن اعتقهم الى اخره
يعنى ان الوصية تكون للاباء والاقرباء ولاولادهم معهم
لان لفظ الموا الى يتناول الجميع على السواء ولا يدخل في هذه
الوصية موا الى الموالاة لتغاير الجهة لان وللاء العتاق
يسمى وللاء النعمة وللاء الموالاة ليستى وللاء التزام ولا يدخل
ايضا موا الى اى معتقد المعتقين الا عند عدمهم
لا يدخلون في الوصية مع الاولين لانهم معتقوا الغير
حقيقة وهم بمنزلة ولد الولد مع ولد الصلب وتبطل
الوصية ان كان له معتقون بالفخ ومعتقون بالكسر
اى لو اوصى لموا اليه مطلقا وكان له موال اعتقهم وموال
اعتقهم لم يتعين الموصى له وليس في اللفظ دليل عليه
فتبطل الوصية عندنا كون الموصى له مجرأ لان الجهة مغايرة
فيها لان احدها يسمى منما والاخر منما عديم فصار
مشتراكا فلا ينتظمهما لفظ واحد في محل الاثبات وتعم
الكلام في التلويح في فصل حكم المشترك قوله واقل الجمع
اثنان في الوصايا كالموارث قاعدة جارية في باب الميراث
والوصايا ياقاس عليه لانها اخوان وقد قرئت الاشارة
الى هذا بقوله ويكون للانثين فصاعدا فيكون ذكرها

ههنا

ههنا نصريح بعد تعريفه وايضا عقيب تلويح والدليل
على كون الانثين بمعنى الجمع قوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما
جماعة ولان معنى الجمع وهو انظام بعض الافراد الى بعض
موجود في التثنية لان كل واحد من الفردين ينظم الى
الاخر ثم ان هذه القاعدة كان ينبغي ذكرها مقدما لانها
في بعض المسائل السابقة وكان ينبغي بالاشارة اليها
باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة عقد هذا الباب
بيان الوصية لخدمة رقيقه اى بان يخدم الموصى له
او يغلبه بان يخدم او يضع باجر ويستوفيه الموصى له
والوصية بسكنى داره او حانوته او نحو ذلك من املاك
الموصى له او يستغلها بان يؤجرها او يأخذ اجرها
والوصية بثمره بستانه بان ياكل الموصى له ما يخرج من الثمر
في سنة او اكثر والكل قد يكون موقتا وقد يكون مؤبدا
ولهذا قال المصنف تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى
داره بان يستخدم الموصى له العبد ويسكن الدار
وبغلبتها اى تصح الوصية ايضا باستغلال عبده وانه
بان يؤجرها ويأخذ اجرها لانها بدل للمنفعة فاخذ
حكمها مدة معينة كسنة او سنة واقل واكثر وايدما بقي
العبد حيا والدار عامرة وما عايش الموصى له وذلك لان
المنافع يصح تمليكها في حال الحيوة بيدل كما في الاجارة
وبغير بدل كما في العارية فكذا يصح ذلك بعد موت
الموصى لحاجته الى تداق ما فرط منه والوصية بتمليك
بعد الموت كما ان ما ذكر تمليك في حالة الحياة وتكون الوصية

الموصي بمقتضاها يجوز شئ على ملك الموصي ولا ينقل الى ورثته
بعد موته ما دام ان الوصية موجودة اذ خرج ذلك
من الثلث يعني عبد الموصي بخدمة او الدار الموصي سكنها
ان كان كل منهما بحيث يخرج قيمته من الثلث وبقيها سلم الى
الموصي له ولا يبقى لورثته فيه علاقة ح لان حق الموصي في الثلث
لا يخرج الورثة والاثنان لم يخرج من الثلث فسمي الدار
ثلاثا يستغفر الموصي له بالثلث منها سكنى او استغلا ولا يباين
في العبد اي يستخدم بالنوبة يومين لهم اي للورثة بخلاف
في اليومين ويوما له اي للموصي له بخدمته بخدمه في ذلك
اليوم او يستغله فيه لان الدار يمكن قسمتها بالاجزاء وهو
اعدل المنسوبة بينهما زمانا وذا وذا وفي المهاباة بالسكنى
تقدم احدهما زمانا وحينئذ يتصرف الاخر بالتأخير لكن
لو تراضوا على المهاباة في سكنها جاز لان الحق لهم لكن
القسمة اعدل واولى والعبد لا يمكن قسمته لانه لا يتجزى
فيصار فيه الى المهاباة ايفاء للحقين بكل ما يمكن فاذامات
الموصي له او تمت المدة المضروبة للاستخدام او السكنى
ردت الدار واعدا لعبد الى ورثة الموصي لان الموصي واجب
الحق للموصي له يستوفي المنافع على حكم ملكه فلو انتقل الى ورثة
الموصي له لكانوا يستحقونه ابتداء من ملك الموصي بغير
رضاه واضر و ذلك غير جائز وان مات الموصي له بما ذكر
في حياة الموصي بطلت الوصية لان ايجابها انما يكون بموت
الموصي وحينئذ لا يكون الموصي له موجودا فعدمت بعدم
محلها ومن وصي له بعلة الدار والعبد او وصي له بان يجر

الدار وياخذ اجرتها وتضع العبد وياخذ كسبه لا يجوز له
السكنى والاستخدام اي لا يجوز له سكنى الدار بنفسه
والاستخدام العبد في مصالح نفسه وانما قال في الاصح لانه
يقبل بالجواز وقيل بعدم الجواز وجه الاول ان قيمة المنافع
كعينها في تحصيل المقصود ووجه الثاني ان الغلة دبرهم
و دباير وقد وجبت الوصية بها والاستخدام استيفاء
المنافع وهما متغايران ووجه كون الثاني اصح انه انفع
في حق الورثة وادفع للضرر عنهم لانه ربما ظهر على الميت
دين فيمكنهم ادائه من الغلة بلا استدعاء من الموصي له بعد
الاستعمال ولا يمكنهم ذلك من المنافع بعد استيفاء بعينها
ولا يجوز لمن وصي له بالخدمة في العبد والسكنى في الدار
ان يواجرهما وياخذ غلاتهما لان الوصية بغير بدل فلا
يملك الموصي له تملكها ببدل كالاجارة فانها تملك المنفعة
بغير بدل ولا يجوز للمستعير ان يواجر ما استعاره ولا يفعل
لا يطلب له الاجر وان وصي له بثمره بستانه اي لو وصي له
لعمرو وبثمرة روضة فمات زيد وفيه اي البستان حينئذ
ثمره فله اي لعمرو وهذه الثمرة يعني الثمر الموجود في البستان
يوم موت زيد فقط اي لا يحدث بعده ما يحدث من
الثمر بعد ذلك يعود للورثة وان زاد زيد في وصيته
لفظ ابدانحو ان قال وصيت لعمرو وبثمرة بستانى ابد
او دائما او ما بقى حيا فله هي اي لعمرو وتلك الثمرة المروضة
وما يستقبل و لو وصي بغلة بستانه فله اي للموصي له
الثمر الموجود وما يستقبل اي يحدث بعده ما دام

حيًا وإن لم يقل أبدا والفرقان الثمر اسم للموجود عرفا فلا يتناول
المعدوم لا بد له زائدة كالنصب على الأيدى أما الفلة
فتتناول الموجود والمعدوم عرفا وإن أوصى له بصوف
غنى أوليها أو أولادها ثم مات فله ما يوجد من ذلك عند
موته فقط قال أبدا ولم يقل يعني ليس للموصي له إلا ما يوجد
في بطون الغنى من الولد وما في ضرعها من اللبن وما على
ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي فقط سواء قال أبدا
أو لم يقل شيئا لأنه إيجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه
الأمور يومئذ **فصل وصية الذمي والمستامن وصاحب**
اليهوى ذكره ههنا بتعال صاحب الهداية ومجمله كتاب
السير وقد مر منه أكثر مسائله ولو جعل في يهودى أو
نصرانى داره بيعة لعبادة النصارى أو كنية لعبادة
اليهود على زعمهم وقوله في صحته وقع اتفاقا ولا
فرق في هذا بين كونه في صحته أو في مرض موته ثم مات فهي
ميراث أى تكون البيعة أو الكنية التى جعلها معبدا
على زعم ميراثا لورثته كسائر أملاكه لأن هذه معصية
ولا تصح وإن كان أهل الذمة يعتقدونها قرينة إذا
اعتبار لمعتقدهم ولو أوصى به أى لو أوصى ذمى بما ذكر
من جعل داره بيعة أو كنية فلا يخلو أما أن يوصى به
لقوم مخصوصين سماهم ولقوم غير معلومين ولم
يسمهم فإن أوصى به لقوم مسمين جاز أى الأوصاء
من الثلث أى من ثلث ماله فى القرى أما فى المصر فلا يجوز
بلا اتفاق وجه الجواز أن الوصية فيها معنى الاستخلا

والتملك

والتملك وله ولاية ذلك فإمكن تصحيحه على اعتبار المعنيين
وكذا فى غير المسلمين يعنى لو أوصى بجعل داره بيعة أو كنية
لقوم غير مسلمين جازت الوصية عندنا فى خيفة خلاف
لهم فإن عندنا هذه الوصية باطلة لأنها معصية حقيقة
وإن كانت فى معتقدها أهل الذمة قرينة والوصية بالمعصية
باطلة لأن فى تنفيذها تقدر المعصية ولا يصح فى هذه
الوصية قرينة فى معتقدهم ونحن ما مؤزرون بأن نكرهم
وما يدينون وندعمهم على ما يعتقدون فيجوز بناء على
اعتقادهم وتصح وصية مستامن لا وارث له فى داره
بكل ماله المسلم أو ذمى صورته حرسى دخل داره لا سلام
يا مان وليس له قرابة ولا وارث فى بلاد الإسلام بل له
ورثة فى دار الحرب فأوصى بكل ماله الذى معه فى دار الإسلام
صحت وصية لأن امتناع الوصية بما زاد على الثلث أغاها
لحق الورثة نظر لهم وورثته الذى فى دار الحرب لا اعتبار
لهم ولا عارية لحقهم لأنهم فى عدل الأموات فى حقنا وإن
أوصى المستامن ببعض ماله أى ببعض ماله لمسلم أو ذمى
هنا فما زاد على مقدار الوصية يرد على ورثته الذين فى دار
الحرب لأن ذلك من حق المستامن أيضا لأنه لما أوصى
بألبعض علمنا أنه أراد بالبقية إلى ورثته فكما عينا
يحفظ نفسه وماله كذلك نراعى مراده فى حق ورثته
وتصح الوصية له أى للمستامن لما ذكر جواز وصية
المستامن أردفها ببيان الوصية له فتصح مادام فى داره
حيًا وإن صار ذميا من مسلم أو ذمى يعنى لو كان مسلما

أَوْ ذَنْبًا أَوْ صِيًّا لِلْمُسْتَأْمَنِ فَصَحَّتْ الْوَصِيَّةُ كَمَا نَصَحَ مِنْهُ لَا نَهَاهَا
فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ فِي الْمَعَامِلَاتِ كَالَّذِي وَلَهُ هَذَا تَصَحُّهُ مِنْهُ عَقْدُ
الْمِلْكِيَّاتِ فِي حَالِ حَيَوَاتِهِ وَكَذَلِكَ بَعْدَ مَمَاتِهِ وَصَاحِبُ الرِّهْطِ
كَالْمُعْتَرِ لِهَ وَالشَّيْعَةِ وَخَوَّهَ مِنْ الْمَخَالِفِينَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ
أَنْ لَمْ يَكْفَرْ بِهَوَاهُ يَعْنِي أَنْ لَمْ يَكُنْ هَوَاهُ وَمُعْتَقِدُهُ مُوجِبًا لِلْكُفْرِ
فَهُوَ كَالْمُسْلِمِ فِي الْوَصِيَّةِ وَالْأَيُّ وَانْ كَانَ هَوَاهُ مُوجِبًا لِلْكُفْرِ
كَطَائِفَةٍ مِنْهُمْ يَقُولُونَ لَعَلِّي رَضِيَ اللَّهُ الْإِلَهَ الْكَبِيرَ فَكُلُّ مُرْتَدٍّ أَمَّا
الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ مُسْلِمٌ فِي الظَّاهِرِ وَبُخْرَى أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَا يَظْهَرُ
شَامِئًا أَحْوَالَهُمْ وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَوَصِيَّةُ كَوْصِيَّةِ
الْمُرْتَدِّ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْمُرْتَدِّ يَعْنِي أَنَّهَا تَكُونُ مُرَوِّفَةً
فَإِنْ تَابَ وَرَجَعَ عَنْ هَوَاهُ الْبَاطِلِ أَجِيزَتْ وَابْطَلَتْ
عِنْدَ الْإِسْلَامِ حَنِيفَةً وَعِنْدَهُمَا تَصَحُّهُ وَإِنْ كَانَ أَمْرًا فَانْهَا تَصَحُّ
وَصِيَّتُهَا مَا تَصَحُّ وَصِيَّةُ الْمُرْتَدِّ وَوَصِيَّةُ الَّذِي تَعْتَبَرُ مِنَ
الثَّلَاثِ وَلَا تَصَحُّ لَوَارَثَتِهِ فَلَوْ أَوْصَى بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ بِالثَّلَاثِ
لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ لَا تُنْفَذُ اعْتِبَارًا بِوَصِيَّةِ الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُمْ التَّرَمُّوا
أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْمَعَامِلَاتِ وَعَلَى هَذَا
فَكُلُّ مَوْضِعٍ تَصَحُّ فِيهِ وَصِيَّةُ الْمُسْلِمِ فَوَصِيَّةُ الَّذِي تَصَحُّ فِيهِ
وَمَا لَا فَلَا إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِمَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ فِي اعْتِقَادِهِمْ فَلَا
تَصَحُّ وَتَجُوزُ لَوَ أَوْصَى لَذِي مِنْ غَيْرِ مِلَّتِهِ كَمَا لَوَ أَوْصَى الْيَهُودُ
لِنَصْرَانِيٍّ أَوْ النَّصْرَانِيٍّ لِيَهُودٍ أَوْ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةً وَاحِدَةً
وَقَدْ جَوَّزْنَا التَّوَارِثَ بَيْنَ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ مِنْ
الْكُفْرِ فَكَذَلِكَ الْوَصِيَّةُ لِأَنَّهَا اخْتِ الْمِيرَاثِ الْحَرْزِي فِي دَارِ
الْحَرْبِ لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ الَّذِي لَحَزَنِي مَقِيمٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِبَتَائِنِ

الذَّارِسِ

الذَّارِسِ احْتَرَفَ بِقَوْلِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ عَنِ الْمُسْتَأْمَنِ فَإِنْ تَجَوَّزَ
لَهُ **بَابُ الْوَصِيِّ** أَيْ بَيَانُ حَالِهِ وَمَا يَمْلِكُهُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ وَمَا
يَمْلِكُهُ وَالْوَصِي فَقِيلَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِأَنَّ الْمَوْصِي بَعْدَ إِلَيْهِ وَجَعَلَ
قَائِمًا بِمَقَامِهِ فِي الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ أَوْلَادِهِ وَالتَّصَرُّفِ بِمَا فِي نَفْسِهِمْ
وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ تَبَرُّعًا وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ وَلِيًّا كَمَا أَحْرَأَ
عَلَى ذَلِكَ نَحْمُ الْوَصِي عَلَى قِسْمَيْنِ وَصِي مُخْتَارٌ وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَوْصِي
وَإِقَامَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ وَوَصِي مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ يَنْصِبُهُ الْقَاضِي
فَالْأَوَّلُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَغْزِلَهُ لِأَنَّ الْمَوْصِي اخْتَارَهُ وَاعْتَمَدَ
عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ خِيَانَتُهُ وَلَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِ الْمَوْصِي عَلَيْهِمْ
مِنْ شُكْرٍ أَوْ شُكَايَةٍ وَمَعَ هَذَا لَوْ غَزَلَهُ الْقَاضِي صَحَّ عَزْلُهُ
وَالثَّانِي عَزْلُهُ كَيْفَ مَا كَانَ سَوَاءً كَانَ هَذَا الَّذِي نَصَبَهُ
أَوْ غَيْرَهُ وَالْوَصِي إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّصَرُّفِ لَا يَجْبِرُ وَإِذَا ارَادَ
الْوَصِي أَنْ يَخْرُجَ بِنَفْسِهِ عَنِ الْوَصَايَا فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ
مَجْلِسِ الْقَضَا كَالْوَكِيلِ وَمَنْ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ أَيْ جَعَلَهُ وَصِيًّا
بِأَنْ تَوْضَعُ إِلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَقِيلَ الْوَصِي
الْوَصَايَةِ فِي وَجْهَةِ أَيْ الْمَوْصِي وَرَدَّ فِي غَيْبَتِهِ لَا يَرْتَدُّ لِأَنَّهُ
لَمَّا قِيلَ فِي وَجْهَةِ اعْتَمَدَ الْمَوْصِي عَلَى قَوْلِهِ فَلَمْ يَوْصَ إِلَى غَيْرِهِ
فَلَوْ جَوَّزْنَا رَدَّهُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَمَاتِهِ لَصَارَ الْمَيِّتُ مَغْرُورًا
وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ يَمُوتُ حَبْلًا وَصِيٍّ وَتَضَيُّعُ مَصْلَحَةِ أَوْلَادِهِ
فَلَا يَقْبَلُ رَدَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَغْزِلَ نَفْسَهُ بِغَيْرِ حَضْرَةٍ
مُوكَلَّهِ وَإِنْ رَدَّ فِي وَجْهَةِ يَرْتَدُّ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِالتَّصَرُّفِ وَالْمُتَبَرِّعُ
إِنْ شَاءَ دَامَ عَلَى تَبَرُّعِهِ وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِذْ لَيْسَ لِلْمَوْصِي
وَلَا يَتَرُكُ الزَّامَ التَّصَرُّفِ عَلَى الْغَيْرِ وَلَيْسَ فِي الرُّجُوعِ تَعْزِيرٌ لِلْمَوْصِي

ويمكنه ان يوصي الى غيره ح فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي
فهو يعتبر بين القبول وعدمه لانه متبرع في التصرف للغير
فلا يلزم ذلك بلا قبوله كالوكالة ولا تغريبه ههنا لان الموصي
هو الذي اغتر حيث لم يعترف عن حاله انه يقبل الوصاية
ان لا وان باع شيئا من التركة بعد موت الموصي لزمته الوصية
ولم يبق له الرد لان تصرفه بطلان التزاه وقبوله وذلك
معتبر بعد موت الموصي وان باع ما باع غير عالم بالايضاء
لوجود دليل القبول اذ المقصود هو التصرف وهو يعتبر
بعد الموت لان عنوان ولايته بعده وينفذ البيع لصدور
عن الموصي وان لم يعلم كونه وصيا لان الوصاية تخلفه وهي
لا تثقف على العلم كالولاية فان رد الموصي لايضاء بعد
موته ثم قبل لايضاء قبوله اذ بمجرد رده لا يبطل لايضاء
لما في بطلانه من الحق الضرب بالميت ما لم ينفذ قاض
رده فان رده مجتهد فيه وللقاضي دفع الضرر عن الناس
فله تنفيذ رده ونصب وصي اخر وان اوصى الى عبد
لغيره او كافرا او فاسقا اخرصه القاضي ونصب غيره
لا يخفى ان الاخراج انما يكون بعد الدخول وهذا واجب
ان يكون لايضاء الى هؤلاء جائزا ولهذا التصرف واحد
منهم قبل اخراج القاضي اياه صح تصرفه بناء على ان اصل
النظر ليس بنام لتوقف ولاية العبد على اجازة المولى اذ
المراد به عبد غير الموصي وربما يحجر عليه مولاة بعدها
والمعاداة الدينية باعثات للكافر على عدم النظر
للمسلم والفاسق منهم بالخيانة والقاضي نصب ناظرا

لحوق ساء

لمصالح

لمصالح الجمهور فيخرج هؤلاء من الوصاية وينصب من يصلح
اتما بالنظر وان اوصى الرجل الى عبده وصيا على اولاده
فان كان كل الورثة صفارا اصح ايضا وعندنا حنفية
خلافهما قال في الهداية ولا يجوز عندهما وهو القيان
وقول محمد مضطرب يردى تارة مع الحنفية وتارة مع
ابي يوسف فكان عنه روايتان فقوله خلافهما بالنظر
الى احدي الروايتين فاندفع ما يرد عليه كما لا يخفى وبما
ان الولاية منعدمة كما ان الرق ينافيها ولان فيه اثبات الولاية
للمملوك على المالك وهذا قلب الموضوع وخلاف المشرع
ولا في حنفية ان العبد مستند بالتصرف فيكون اهلا
للوصاية وليس لاحد عليه ولاية لان الصفار وان كانوا
مدكا لرقبة لكن ليس لهم ولاية منعه عن التصرف
فلا منافاة وان فيهم كبير بطل اجماعا اي لو كانوا في الورثة
كبير عاقل بطل لايضاء بالاجماع لان الكبير يملك شقصه
فله ان يمنع عن التصرف او يبيع نصيبه فمنعه المشترى
بالجحر عليه فيجوز عن القيام بحق الوصاية فتخلوا الوصاية
عن قاعدتها وتجوز الوصية الى المرأة لان عمر رضي الله عنه اوصى الى
ابنته خفصة وكذلك نص وصاية الاعمي لان عقوده تصح
عندنا ولو كان الوصاء عاجزا عن القيام بالوصية ضم القافر
اليه اي الى الوصي العاجز غيره دفعا للضرر عن الورثة واثبت
كان قادرا امينا لا يخرج القاضي لانه مختار بالميت لكن لو غل
منع ذلك ينعزل وان وصيلة شكي اليه الورثة او بعضهم
منه لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه ما لم يظهر

باق حكما وان اوصى الميت الى جاز و يتصرف و صله للميت
 كانه بقى حيا بل من يتصرف فكل الى مقاما قائما مقام الاثنين
 قوله ووصى الوصى وهو في المرتبة يعق اذا مات الوصى فله
 غيره فهو وصي في تركته و تركته الميت الاول و قالوا في
 صلا يكون وصيا في تركته الميت الاول اعتبارا بالتوكيل في حال الحياة
 ولنا ان الميت اقامه مقام نفسه فكان اذا نامنه باقامه غيره
 مقامه دلاله بخلاف التوكيل لان الموكل يقدر على اقامه غيره
 مقامه وكذا ان اوصى اليه في احدى اى يكون وصيا في
 الترتيبين عند ان حنفية خلا قالوا لان نص على الاوصياء
 في احدى ما يقتصر عليه وله ان تركه موصية تركه ايضا
 اذ لا ولاية التصرف فيها ونفع قسمه الوصى عن الورثة
 مع الوصى له بالثالث فلا يرجعون الورثة على الوصى له
 شئ ما حصه لو هلك خطم في يد الوصى بعد ما قسم الوصى له
 وقبض حق الورثة وكذا لا يرجعون على الوصى لان امين في ذلك
 والولاية لحفظ ولا تصح مقاسمته معهم عن الوصى له ولما
 لو فعل ذلك فيرجع الوصى له عليهم اى على الورثة بثالث
 ما بقى وهو الثلثان الذي قبضوه من الوصى بالقسمة
 الباطلة لو هلك خطم اى نصيب الوصى له في يد الوصى
 والفرق هو ان الوارث خليفة الميت في طلب المال
 والوصى خليفة ايضا في التصرف فيه فيكون خصما عن
 الوارث اذا كان غائبا كاحد الورثة عن الباقيين ولما
 الوصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه يملك
 سبب جديد وصحت للقاضي يعنى ان المقاسمة مع الورثة

اذ له ساء

لثمل

لا اجل الموصى له تجوز للقاضي ولو قاسمهم اى الورثة عنه
 اى عن الوصى له واخذ قسمة اى لو قسم التركة فاعطى الورثة
 ثلثي وقبض الثلث لاجل الموصى له مع ذلك لان القسمة
 ولاية عامة فينفذ فعلة على الوصى له غيره وفي الوصية بحج
 لو قاسم الوصى الورثة وقبض ما عني الحج من الثلث فضاء
 عند اى عند الوصى يؤخذ الحج من الورثة ثلث ما بقى وكذا
 لو دفع لمن حج اى لو ان الوصى بعد المقاسمة دفع ما
 عني لاجل الحج من المال الى الذي حج عن الميت فضاء في يد
 يؤخذ ثلث ما بقى ثانيا لاجل الحج وهذا في الصورتين
 عند ان حنفية وعند اني يوسف ان بقى من الثلث
 شئ بعد الذي فضاء اذ وصرف الى الحج من حيث بقى
 والا فلا يعنى ان كان الثلث مستغرا لم يرجع شئ وعند
 محمد لا يؤخذ شئ ولا يرجع شئ بقى اولم يبق له ان القسمة
 حق الوصى ولو ان الوصى حال حيوة افرز بنفسه ملا
 ليح عنه به فذلك لا يلزمه شئ وبطلت وصية بالح فذلك
 اذا افرز الوصى القاسم مقامه ولا يبق يوسف ان محل الوصية
 الثلث فيجب تنفيذها ما بقى محلها واذا لم يبق بطلت
 لفوات محلها ولا يبق حنفية ان القسمة لا تزد لذاتها
 بل يقصدها وهو تادية الحج فلم يكن لها اعتبار بدون
 حصول المقصود منها وحيث لم يحصل بهلاك المفقود
 الحج بطل اعتبارها فصار كما اذا هلك ذلك المقدار
 قبل القسمة فيجب بثالث ما بقى ولو باع الوصى من التركة
 عبدا مع غيبة الفرء جاز لان الوصى قائم بمقام الوصى

الوصية ساء

ولو ان الموصي باثنت ذلك بنفسه حال حيوته بغير محض
الغرماء كان جائزا وان كان في مرض موته فكذلك اذا اكل
من هو قائم مقامه وهذا لان حق الغرماء متعلق بالمالية
لا بالصورة والبيع لا يعدم المالية لفواتها الى خلق وهو التمن
وان اوصى ببيع شيء من تركته والتصدق به فباعه وصيته
وقبض ثمنه فضايع في يده ولا يحق المبيع بعد ذلك ضمنه الوصي
ولا يرجع في التركة اما الضمان فلا نه هو العاقد والحقوق ترجع اليه
فليكون الغرماء عليه وهذه عرلة لان المشتري ما رضى ببذل
الشيء الا ليس له المبيع ولم يسلم والوصي لما باع وقبض التمن
فقد اخذ مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رده واما ان يرجع
في التركة فلا نه عامل للميت في ماله فيرجع عليه بما ائتم به فيه
كالوكيل وكان ابو حنيفة اولا يقول لا يرجع لانه ضمن بقبضه
ثم رجع الى ما ذكرناه وقول المص رجع به في التركة معناه انه
يرجع به في كل المال وهو ظاهر الرواية وعن محمد انه انما يرجع
في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها وجه الظاهر
انه يرجع بحكم الفروع وذلك دين والدين يقضي من كل المال
ولو قسم الوصي التركة فاصاب الصغير شيء فقبضه وباعه
وقبض ثمنه فضايع ولا يحق ذلك الشيء رجوع في مال الصغير
ان كان له مال من هذه التركة او من غيرها لانه عامل وهو
امين فيما قبضه فيكون له الرجوع على من هو عامل له ورجع
للتصغير على بقية الورثة بحصته لا بتقاض القسمة بالحقاق
ما نص عليه ولا يصح بيع الوصي لاشراؤه الا بما يتعاضد فيه اي
يتجمل فيه ذلك الفين وهو ما يرضى تحت تقويم المقومين

نقوله

نقوله يتعاضد الى التصغير للمصنف فيه من باب الخذف
والا يصال ولا يصح بيعه وشراؤه بغير فاحض وهو لا يدخل
تحت التقويم لان ولايته نظرية ولا نظر في الفين الفاحض
واما الفين اليسير فلا يتيسر الاحتراز عنه ففي اعتبار
سند باب البيع والشراء فيتساحح بالتصغير دون الفاحض
الكثير ويصح ان من نفسه اي يصح بيع الوصي وشراؤه
من التركة بنفسه ان كان فيه نفع ظاهر للصبي وهو
يشترى عقار الصبي بضعف قيمته وعروضه بغيرها
ونصف قيمتها ويباع منه عقار نفسه بنصف القيمة
وعروضه بثلاثة ارباع قيمتها وهذا عند ابو حنيفة خلافا
لما اوجه عدم الجواز عندهما ان الاصل هو ان الواهب لا يبيع
طريق العقد وخص الاب بذلك لاستبداده بكمال الشفقة
وحسن الرأي في قوله واعتبار الوكيل الاب والجامع كونها
مأمورين ولا في حنيفة ان الوصي قائم مقام الاب لانه
خليفة على ولده الا انه الاب كما كان مختصا بكمال الشفقة
التي تمنعه عن ايثار نفسه على ولده اطلق الشرع له التصرف
في مال ولده اذا لم يتضمن تصرفه الاضرار به واما الوصي
فانه مع قيامه يفارق مع كمال الشفقة فاطلق له التصرف
بشرط ظهور النفع الصغير وله اي الموصي دفع المال
مضاربة وشركة وبضاعة لانه قائم مقام الوصي ولمن
قام مقامه هذه التصرفات فكذلك للخليفة ذلك وله
ان يسافر بمال الصغير ويؤكل بيع وشراء ويتجار
ويودع ماله ويكاتب قنه ويزوج امته لا قنه ويبرهن

ماله بدينه و بدين نفسه و قبول الحوالة على الاملاء لا على
الا عسر الى الوصي ان يقبل الحوالة بمال اليتيم اذا كانت
الحال عليه غنيا وهو املاء من المحيل لان ذلك خير لليتيم
او من لبقائه على غير من هو املاء او الولاية تستلزم
النظر وهو في ما ذكرنا خلاف ما اذا كان المحيل املاء
فانه لا يجوز للوصي قبول الحوالة على عسر منه لان فيه تقسيم
ممال اليتيم من وجه ولا يجوز له ولا للاب الا قراضا ليس
للوصي على الصغير ولا لابيئه ايضا ان يقرض ماله لان
الا قراض تبرع ابتداء و معاوضة انتهاء وليس لهي البيع
بمال الصغير لكن لو ان القاضي فعل ذلك كان جائزا والفرق
ان القاضي قادر على الاستيفاء بالحبس وغيره والاب
والوصي يعجزان عن ذلك فكان الاحتياط في منعهما
و يجوز للاب الاقتراض لا للوصي يعني لو ان اب الصغير
اقترض مالا ولله جاز له ذلك لان الاب يملك شراء
مال وله لنفسه بمثل القيمة وليس للوصي ذلك
وايضا يجوز للاب اخذ مال وله وصرفه الى مصالح
نفسه عند الاحتياج ولا يجوز ذلك للوصي والفرق
ان مال الولد قد ينتقل الى ملء الاب بدارث وقد
ورد فيه انت ومالك لا يملك وهذا كله معدوم في الوصي
ولا يتجرى في مال الصغير يعني انه ليس للوصي ان يتجرى لنفسه في مال
الصغير لان المفوض اليه انما هو حفظه دون الاستفادة
والكسب منه وان فعل ذلك كان كسبا جريما ويجوز بيع
على الكبير الغائب غير العقار صورته رجل مات وترك اولاد

اصفار

اصفار او كبارا حضورا وغيابا وقد كان الاب جعل لهم وصيا
فهذا الوصي له بيع ماله من التركة عروضا كان عقارا عند
الحيقة وعند هو لا يملك الوصي بيع حصته الكبار الحضور
مطلقا ومن كان منهم غائبا يملك الوصي بيع عروضا فقط
دون عقاره لان الكبار مستغنون عن الوصي بقدرتهم على
التصرفات فيتحقق ولايته بحصة القفار لموضع حاجتهم
ثم ان الاب لم يكن بيع اموال الكبار الحضور من عقارا وغيره
ولا بيع عقار الغائبين منهم لكن له بيع عروضا للحاجة
الى الحفظ وحفظ الثمن اليسر من حفظ العين واذا كان هذا
خاليا لابي والوصي خليفة فلا يتجاوز تصرفه تصرف الاب
ولا في حنيقة ان الوصي يملك بيع حصته العقار في بيع
حصتهم شايها ضرر بهم لان الظاهر ان بعض العقار شايها
لا يشتري بما يكون ثمن ذلك البعض عند شرائه كله ولا ضرر
على الكبار في بيع حصتهم لان ختمها على ذلك التقدير يكون
اكثر مما لو بيعت حصته القفار وحدها وبقيت على حكم
الشيوخ فيثبت للوصي بيع الكل نظرا للصغار ولهم دفعا
للضرر عن الكبار وعنهم ووصي الاب احق بمال الصغير
من جده وقال الشافعي الجدة احق لان الشريعة اقامه مقام
الاب حال عدمه حتى احرز الميراث فيقدم على وميتة
ولنا انه بالايضا ينتقل ولاية الاب الى الوصي مكانت ولايته
الاب قائمة معنى فيقدم على الجد كالاب نفسه وهذه الات
اختيار الوصي مع علمه بمقام الجد يدل على ان تصري الوصي
اولى وانظر لبيته من تصرف ابيه فان لم يوص الاب الى احد

ولما أتت الجدة كالأب لانه أقرب القربى إلى الأبوين واشفق عليهم
فصحت عقوبة بطلان شهادة الوصي فيما يتعلق بالتركة فلو شهدا
الوصيانان ان الميت وصى الى زيد ومعهما اي شاهد الوصي
ثالث فمعهما قد كان اوصى اليه الميت وزيد لم يلحق انه اوصى يقبل
شهادتهما لانهما يريدان بتلك الشهادة اثبات معين لهما فكانا
مكتفين بمعنى وشاهدي صورة وكون الانسان مدعيهما وهذا
لا يجوز بحال لكان التهمة الا انه يدعيه زيد يعني لو ان زيدا
لدى ان الميت جعل وصيا معهما فشهدا له بذلك جاز احتسابا
لانهما من عدم الحواز كالقول للتهمة وجه الاستحسان انما
له نفس الوصي ابتداء وله ان يضم الى الوصي وصيا اخر من غير
ان يشهد بذلك احد فبالطريق الاولى ان يجوز له ذلك
بشهادة الوصيين حيث يسقط عنه مؤنة تعيين الوصي
وكذا لو شهدا ان الميت ان اباهما جعل زيد وصيا وزيد
يكره لا يقبل شهادتهما لانها يجبران الى انفسهما انفعابا
حافظ للتركة بخلاف ما لو كان زيد يدعي كونه وصيا
فان شهادة الابنين تقبل وحلفت شهادة الوصيين بال
للصغير اي لو شهد وصيان للصغير بمال من تركة
الميت او غيرها فشهادتهما باطالة لانها يثبتان ولاية
التصرف لانفسهما في ذلك المال فصار متهمين او خصمين كما
وكذا حلفت شهادتهما للكبير في مال الميت وصحت له في غير
اي حلفت شهادة الوصيين للوارث الكبير بمال في غير مال
الميت وهذا عند ابى حنيفة وعندهما تفصح للكبير في الوصيين
بغير مال الميت وغيره لانه لا ولاية لهما ولا تصرف في التركة

لزيد ساء

اذ كان

او كانت الورثة كبنات فحلفت شهادتهما عن التهمة فتقبل
ولا يخصيه ان حلفت لهما ولاية كحفظه وللغير بيع الموقوف
عند قبضته الموارث غير بعيد فتحققت التهمة بشهادتهما بخلاف
شهادتهما في غير التركة لانقطاع ولاية وصي الأب عن ذلك
لان الميت اقامه مقام نفسه في تركته لا في غيرها فشهادة
الوصي على الميت جائزة يعني لو شهد للصبي دين على الميت يقبل
لان محل الدين الذمة وهي قابلة للحمل المدين ولا يتعلق بالوصي
بشهادة الوصي اليه لانه لو كانت شهادته بعد الغزل عن الوصاية
وان لم يخاصم صورته ادعى الورثة على اخر حق المورثهم والوصي
تساكن عن الخصومة وطلبوا ان يشهد لهم بذلك لا يجوز
شهادته استحسانا لان ذلك مما يعود اليه فيصير شاهدا
النفسه بذلك الاعتبار ولو شهد رجلان لآخرين بدين
القطعت والاخران لهما عتله يعني اربعة رجال ادعى اثنان
منهم الفادينا على زيد الميت وشهد لهما الاثنان الاخران
بذلك ثم ادعى الشاهدان الفادينا على زيد وشهد لهما
المدعيان الاولان صحت شهادة الكل عند ابى حنيفة وقد
خلافه ابى يوسف ولو شهد كل فريق للاخرى شهدا اثناه
من الاربع للاثنين الاخرين بوصيته زيد لهما بالف ثم
شهد المدعيان للشاهدين بوصيته الف لهما لا تصح
والموصي ذكر الخلاف في المسئلة الاولى ولم يذكره في هذه
وليس في كلامه ما يشعر به وصاحب الهداية ذكر المسئلة
متعاقبا وعقبهما بالخلاف فعلم انه فيهما معا ثم قال والوصي
حنيفة فيما ذكر الخلاف مع ابى يوسف وعن ابى يوسف مثل

لوصي ساء

الف على ميت بانه

قول محمد وهذا صريح في ان في المسئلتين عن كل من الابوين راويين
وقول محمد واحد في الوجهين وجه القول في الاول ان الذي يجب
في الذمة حال حيوة المتهود عليه وهي قابلة لتعلق حقوق
متعددة ولا شركة بين الفريقين ولهذا الوتر اجتناب قضاء
دين احدهما لم يكن للاخر حق المشاركة ولا منع لقبول الشهادة
فتقبل من الجانبين ووجه الرد في الثاني ان الوصية تثبت
بعد الموت وهي تتعلق بالتركة ولهذا الوتر في احدهما
حق من التركة يشاركه الاخر فيه فتحقق التهمة فيه
وطي شهاد احد الفريقين للاخرى شهاد اثنان من اربعة
للاثنين بوصية جارية اي بان زيدا او صليهما بجارية
والفريق الاخر له بوصية عبد اي ثم شهد الاخران للاولين
بان زيدا او صليهما بعبد تحت هذه الشهادة من الفريقين
وحكم بموجبها في الوجهين بالا تفاق لانه لا شركة ولا تهمة وان
شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح يعني لو ان الاثنين الاخرين
شهدوا للاولين بوصية زيد بالثلث مكان شهادتهما بالعبد
لم تصح الشهادة في شيء منهما وكذا لو شهد الاولان للاخيرين
بوصية زيد لهما بالثلث ماله ثم شهد الاخيران للاولين كذلك
يعني بانه اوصى لهما بالثلث ماله لم تصح ايضا لان الكل راجع الى
الثلث فالشركة بين الفريقين فيه متحققة فبطلت من
الجانبين كتاب الخنثى بضم الخاء المعجمة على زنة حبلى وهو لغة
مشتق من الخنث وهو اللين وتكسر وجوهه خنثى بالفتح
حبلى وجبالي وشرعاما ذكره المصنف بقوله هو من له ذكر وفرج
ويحقق به من ليس له شيء وهذا الشخص اما ان يكون رجلا وامراة

عند الله تعالى

عند الله تعالى فان يقال من احدهما اعتبر به يعني ان كان يقول من الله
الرجل فهو ذكر وان كان يقول من الله النساء فهو انثى لا يملك
يسئل منه كيف يورث فقال عيلاد السلام من حيث يقول وهو
يعني الله تعالى عنه مثله وان البول من اي عضو كان دليل على انه
هو العضو الاصل الصحيح والاخر بمنزلة عيب البدن وان كان
منهما معا اعتبر لا سبق خرجه لان السبق دليل قوة العضو
واما الله وان استويا في السبق اي ان خرج البول منهما معا
من غير تقدم وتأخر فهو مشكك وهو الذي يقال له الخنثى كل
لعدم المزج ولا اعتبار بالكثره خلافا لهما يعني لو اخرج
الاثنين معا لكن كان الخارج من احدهما اكثر قال ابو حنيفة
لا علم لي بذلك وقال يعتبر اكثر منهما لولا فينسب اليه
لان الكثرة دليل اصاله العضو وقوة فيجوز ان يعتبر لان
الاكثر حكمي كلي فجاز ان يرجح به وباني حنيفة ان الكثرة
لا تدل على القوة لجواز ان يكون احدهما اوسع مجرى ثم ان
هذه العلامات قبل البلوغ فاذا بلغ الخنثى فان ظهر فيه
بعض علامات الرجال من بناء لحية او قدرة على الجماع فيغنى
ثبت له شعر في لحية او ذقنه او شاربه او قد رعى جماع غيره
او الاحتلام اي ظهور فيه الاحتلام بان رآى انه يجامع فانزل
عن ذكر كالرجل فرجل اي فهو رجل ونزول عنه الاشكال
بما ظهر منه وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وحمل
وانكسار ثدي ونزول لبن فيه اي في الثدي ويمكن من
الوطئ في القبل فامراة اي فهو امراة لان هذه المذكورات من

شعرها

علامات النساء وان لم يظهر شيء من علامات النساء
 او تعارضت العلامات بان وجد علامات بعضها من
 علامات الرجال وبعضها من علامات النساء فشكل
 اي هو حتى شكل بالاتفاف لا يحكم بشي من الذكورة
 والاؤنة ثم ان قوله فيما اخبر من العلامات مقبول
 كالاختلاص وظهور الجبل ونزول اللبن في الثدي وما شابه
 ذلك لانه امر باطني يعلمه هودون غيره وقول الامام مقبول
 لا يخرج طلع عليه غيره وهذا الذي ذكرناه من الاشكال
 يكون قبل البلوغ ولذلك قال محمد الاشكال قبل البلوغ
 فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحتياط
 ولا وثق في امور الدين فيصلي بقناع وهو المندبيل
 الذي تربط به المرأة رأسها وعنقها واذينها بحيث لا يثبت
 لها غير وجهها فيتقنع الخنثى المشكل اذا صلى المرأة
 وهذا امر احتجائي لاحتمال كونه امرأة ويقف بين صفي
 الرجال والنساء احتياطا واراد بالرجال ما يعقب القبيحا
 لانه اذا كان في الجماعة صبيان يصفون خلف الرجال
 ثم الخنا في خلف الصبيان وذلك لانه ان كان رجلا فقد
 ترك سنته وذلك جائز في الجملة وان كان امرأة
 فقد ارتكب مكرها لانه التفرق للنساء واجب ما يمكن
 فلو وقف في الصلاة في صفهم اي لو انه قام في صف الرجال
 بعيد من لا صف من جانبيه ومن يجذاه من خلفه احتياطا
 لاحتمال كونه امرأة وان صفه من اعاد هو اي لو ان الخنثى

وقف

وقف في صف النساء بعيد هو وحده احتجاء بالاحتمال انه رجل
 ولا يلبس حريصا ولا خيلا لانه ان كان رجلا يحرم عليه لبس الحرير
 والتخلي بالذهب والفضة فاذا كان محتملا كان لا ولي له
 تركهما ولا يلبس الخيط في اجنحه هذا قول محمد واصل المسئلة
 ان الخنثى اذا كان ثراهقا فاحرم بالاحتياط ان يلبس الحرير
 في لبسه لانه ان كان ذكر ايكراه للبس الخيط وان كان
 انثى يكون له تركه وقال محمد يلبس بلبس المرأة يعني الخنثى
 لان ترك لبس الخيط للمرأة الفحش من لبسه للرجل ولا
 يكشف من بدنه غير الوجه والكفين عند رجلا لاحتمال
 كونه امرأة ولا عند امرأة لاحتمال كونه رجلا وهذا يحل
 لمسلم في كتابه الكراهة من ان المرأة تنظر من الرجل الى ما ينظر
 الرجل من الرجل ولا يخلو به غير محرم اي لا يخلو مع من يكون
 ذارحم محرم منه من رجل او امرأة ولا يسافر الى الحج وغيره
 بلا محرم اي ليس له ان يسافر من غير محرم من الرجال توقيفا
 عن احتمال المحرم ولا يخنثه رجل ولا امرأة نظرا الى
 الاحتمالين بل يتناع له امة تختنه من ماله لانه يجوز
 لمملوكته النظر اليه مطلقا هذا ان كان له مال ولا
 اي وان لم يكن له مال فمن بيت المال تشتري له امة
 تختنه لانه معد لمصالح المسلمين فتدخل في ملكه بقدر
 الحاجة وهي حاجة الختان ثم تباع تلك الامه ورد ثمنها
 الى بيت المال للاستغناء عنها بعد ذلك فان مات
 الخنثى قبل ظهور حاله من الذكورة والاؤنة لا يفسد
 لانه لا يحمل لرجل ولا لامرأة ان يفسله لعدم ثبوت

توقيفا

حل الفصل بين الرجال والنساء بل يتيم من التيم تقول
تتمت المريض اذا جعلته ذائما ويتيم بخرقة ان كانت
اجنبا وانما لا تشترى له امة لانها تكون مملوكة بعد الموت
ويكفي في خمسة الثواب احتياطا لانه ان كان انثى فقد
لقيم السنة فيه وان كان ذكرا فقد زادوا على كفى السنة
ولا بأس بذلك ولا يحضر بعد ما راهق غسل ميت رجل
ولا امرأة كل ذلك للاحتياط لاحتمال انه ذكر او انثى ونحو
تسمية قبره وهو احتياط لانه ان كان انثى فقد اقم الواجب
في ان كان ذكر افا لتسمية لا ضرر فيها ويوضع الرجل
على الامام ثم هو الى الخنثى وراء الرجل ثم المرأة وراء الخنثى
لا يصلي الامام عليهم صلوة الجنازة جملة فيؤخر عن الرجل
لا احتمال انه انثى ويقدم على المرأة لاحتمال انه رجل وله ان
الخنثى المشكل احسن اقل النصيبين من الميراث عند
الامام ان حنيفة قلوبات ابو عنه وعن ابن قلاب سما
من التركة وله ان الخنثى سهم عند الامام وعند عاصم الشعبي له
نصف النصيبين اي نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الانثى
وهو قول عبد الله بن عباس وهذا لان الخنثى يقول انا ذكر
ولي نصيب الذكورة والورثة يقولون انت انثى ولك نصيب
الا نوبة فيعطي نصف النصيبين اعتبارا للحالين والابو
ومحمد اخذ في هذه المسئلة يقول الشعبي لكنهما اختلفا في
تخرججه والمصنف لم يتيقّد ببيان كونها اذا بقوله
لا يضرهما بطريق اللزوم لكن يادرا الى بيان ما ذهب اليه
في تفسيره تورث الخنثى نصف النصيبين حيث قال وهو

ثلثة

ثلثة من سبعة عند ابو يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد يعني في
الصورة المذكورة تقسم الميراث على سبعة اسهم عند ابو يوسف
للانثى اربعة اسهم والخنثى ثلثة وعلى اثني عشر سهما عند محمد
سبعة منها للانثى وخمسة للخنثى لاني يوسف ان الانثى لو
انفردت كان يستحق كل الميراث والخنثى لو انفردت كان يستحق
ثلثة الارباع وذلك لاننا نفرضا المال اربعة فابن لو كان
وحده كان يحوز الاربعة والخنثى لو فرضناه ذكر امع الانثى كان
يستحق اثنين من اربعة ولو فرضناه انثى كان يستحق واحدا
من ثلثة والثلثة ثلثة ارباع الاربعة فالانثى يضر بها اربعة
راسهم في التركة والخنثى بثلثة اسهم والجميع سبعة ومحمد
ان الخنثى لو كان ذكر امع الانثى كان يستحق النصف وكان
انثى كذلك كان يستحق الثلث فاجتئنا الى عدد يكون له
نصف وثلث واقل ذلك ستة في حال المال بينهما نصفان
وفي حال اثلاثا للخنثى سهما ولانثى اربعة فالسهمان
له ثابتان بيقين ووقع الشك في السهم الزائد فينصف
فيكون للخنثى سهمان ونصف فوق الكسر فنصفناه لنزول
الكسر فصارت المسئلة اثني عشر سهما خمسة للخنثى وسبعة
للانثى ولا يحنيفة ان الحاجة ههنا الى اثبات المال ابتداء
والمال يثبت بسبب متيقن وههنا الاقل وهو ميراث
الانثى متيقن للخنثى وفيما زاد عليه شك فاجبنا المتيقن
مقتصر عليه لان المال لا يجب بالشك لكن لو كان نصيبه
الاقل او يحرم على تقدير كونه ذكر اذ انه يعتبر كذلك لكونه
هو المتيقن ولو قال سيده اي سيد الخنثى لو كان عبدا اختلف

يعتق عبده أو أمه بان كان كل عبد حر أو قال كل أمه حر
لا يعق مملوكه المشكل ولا يدخل في العبيد ولا في الأمه مالم يستبين
حاله لكن لو لم يظهر حاله فثبت على شكاه يموت حر أو يعق في آخر
جزء من حياته لانه على ما قرناه اما ذكر او انني في علم الله تعالى
فيظهر عتقه في ذلك الحال ولو قال الخنثي بعد تقرر اشكاله انا
ذكر واني انا انني لا يقبل قوله وقبله يقبل يعني لو ان الخنثي بعد
ان يقرر كونه مشكلا ولم يظهر فيه شيء من علامات الذكورة
ولا من علامات الاناث لكن ادعى انه رجل او ادعى انه امرأة
لا يقبل قوله ولا يثبت مدعاه لان قوله ذلك دعوى يقتضي
الدليل خلافها وما كان مخالفا لما يقتضيه الدليل ليس له
اعتبار في الشرع ولا يثبت به حكم اما لو كان ذلك قبل ثبوت
اشكاله كان ينبغي ان يقبل قوله لانه اعلم بحال من غيره مسائل
شيء جمع شئيت بمعنى المتفرق فاذا قلت جاء في القوم شيء يكون
فصبا على الحال اي متفرقين كناية الاخرى واماؤه اي اشارته بيده
او رأسه او عينه او حاجبه ونحو ذلك اما ايماءه المراد به
الاخرى الاصل لا العارضى وقال الشافعي همكوا واماؤه اي
اشارته بيده او رأسه او عينه او حاجبه ونحو ذلك اما
ايماءه فهو معروف ومشاهد بما يعرف اقراره اذا كان ذلك
الاقرار بعقد شرعي لما اذا اقترن بخو تزوج وطلاق وبيع
وشراء ووصية وقود عليه بان يكون قتل اصداء اوله
بان يكون احد قتل من يكون الاخرى وليه وطلب ان يقاتل
القاتل له في كل هذه المواضع كناية الاخرى واماؤه المعنوي
منه بكونه اقرارا كالبنيان مثلا لو قال له رجل زوجتك

ابنتي

ابنتي فلا نه بمهر كذا فكتب او اداني باني قبلت او قبل له هل
قبلت فاداني بحضرة رأسه انقعد نكاحه وقام ذلك منه
مقام قوله قبلت وكذلك الطلاق وما بعده مما ذكر لان
الاشارة بيان من القادر فما ضحك من العاجز والكتاب كالحظ
عند العجز ففي حق الاخرى اولى لان عجزه اظهر والزم ولا يحد
الاخرى لقذف ولا غيره لان الحد حق الله تعالى وهو سبحانه
وتعالى غني عن العالمين والحدود تنذرني بالشبهات فلا
تصدر من الاخرى اشارة تدل على انه يريد بذلك مع القذف
لا يحد بذلك لان الشرط في وجوبه رمي المقذوف بالنونا
صريحا وهذا معدوم من الاخرى وكذلك لو قذف احدا
فاشار بدعوى القذف فهم منه انه يطلب حد القاذف
لا يحد قاذفه لاحتمال ان يكون اشارته تصديقا لمقالة
القاذف فيندري بذلك الحد عن القاذف ايضا ومقتضى
النساعلى بناء الفاعل يقال اعتقل رجلا برجله في المضارب
وهو الذي كان لسانه ناطقا في الاصل فعرض له مرض جس
لشاعنى النطق ان امتد به ذلك الاعتقال ولم ينطق لسانا
بلكان يشير الى ما يريد النطق به كما يشير الاخرى وعلمت
اشاراته نحو ما اذا قيل له هل تريد كذا فاشار بيده
او رأسه او بغيره من اعضاءه اي نعم او لا فهو كالاخرى
الاصل فيما ذكر من احكامه والا اي وان لم تعلم اشارته
او ظهر علامة زوال ذلك العرض فلا يكون كالاخرى
لان الاشارة في الاخرى تغررت وصارت معروفة
منه قائمة مقام النطق بخلاف اشارة معتقل اللسان

لا يها على شرف الزوال والكتابة من الغائب ليست حجة احترز
 بقوله من الغائب عن الحاضر والمراد به الآخر من المعقول
 الشبان ان ما ذكره المصنف من عدم كون كتابة الغائب حجة
 هو المذكور في كتابة الاقراء وقالوا الكتابة على ثلث مراتب
 الاولى واما مستبين مرسوم وهو ان يكون معنونا اي
 مصدر ابا العنوان وهو ان يكتب في صدره من فلات
 الى فلان على ما جرت به العادة وهو كالنطق اي بصفة
 المذكور باعتبار الخط فان الكتابة والخط مترادفان في
 الغائب والحاضر فيلزم حجة والثانية اما مستبين غير
 مرسوم لا يخفى ان المراد بالمستبين ما هو ظاهر يدرك
 بحاسة البصر بحيث يتبين معناه لمن يراه هو يدرك
 المراد به هو من يقرأه والمرسوم هو الذي يبقى في
 تحله يتجدد الامثال ويدوم على تبدل الاحوال كالملوك
 بالمداد على الكاغد وغيره هو الذي يكون قابلا للحجود
 الزوال كالكتابة على الجدر بضمين جمع جدار كالكتب
 جمع كتاب والكتابة على ورق الشجر بالجرا والفح ونحو ذلك
 فانه قابل للحجود والفصل والكتوب على الورق كجمل ان
 يكون من الاول وان يكون من الثاني لانه قد يكون قابلا
 للحجود ولا يكون وسوى فيه بفتح الواو المشددة يعني
 يطلب من كاتبه النعمة لانها شرط في الكتابة الصريحة
 ففي هذا النوع من الكتابة يكون بطريق الاولى والثالثة
اما غير مستبين كالكتابة على الهواء بان يحرق يدعه على
 هيئة تحريك الكاتب يدعه عند كتابة الحرف والماء اي

وكالكتابة

وكالكتابة على الماء بان يحرق صفة او شمساً تبيده كقلم او عود
 على سطح الماء ولا يبق به اي ليس لهذا القسم من الكتابة اعتبار
 لانه بمنزلة كلام غير مرسوم كمن يحرق شفتيه بكل ما يصل
 الى سمع المخاطب سواء سمعه للتكلم نفسه او لا فليثبت
 به حكمه واذا اختلطت الذكية بميتة اقل منها اي من الذكية
 صورة المسئلة اذا اختلطت لحوم من الحيوانات المأكولة
 وكان بعضها مذكي وبعضها مات حنفا نفعه او لم يدرك
 اسم الله عليه عند الذبح قصد ان كانت بحيث لا يمكن
 تمييز الذكية من الميتة وكانت الميتة اقل من الذكية تحرق
 واكل التي ظهر له انها ذكية بالتحرق ولا اي وان لم تكن
 الميتة اقل من الذكية او كانت الميتة اكثر من الذكية لم
 كانتا سواء فلا تؤكل اي لا يؤكل شيء منها ولا يجوز التحرق
 وهذا انما يكون حالة الاختيار بحيث يجد سوى ثلاث
 المختلطة مما هو مذكي حقيقة وتحرق عند الاضطرار
 يعني عند كثرة الميتة او عند تساويها بجوز ان يحرق المضط
 وياكل ما وقع احتياطه وجزم بانها ذكية بامارة ظهرت له
 وذلك لان الميتة المتيقنة محل في حالة الضرورة والتي
 تحتمل كونها مذكية محل بطريق الاولى لكن يحرق لان تحرية
 طريق يوصله الى الذكية في الجملة ولا يتركه من غير ضرورة
 واذا احرق راس الشاة لوعضوها المتلطح بدم اوردته
 بصيغة التنكير ليعم دمها ودم غيرها والمرامى الاحراق
 تشويط المتلطح بالدم ليحترق الدم والشعر الذي عليه
 فاذا احرق وزال عنه دمه بحيث لم يبق للدم اثر فاحترق

منه

أي من الرأس ونحوه ورقه بان طيح بالماء بعد احراقه جاز اكله
وأكله المرقه التي صنعت منه وأشار المصنف الى تعليل الحال
بقوله والحرق كالغسل يعني ان الاحراق بالثار يجعل الجسد
طاهراً فان الدم المسفوح الذي كان رأس الشاة متلطفاً
به لمحترق وانقلب عينه من الحيوانية الى الترابية صارت
طاهراً عندنا ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض اي
ولقب خراج الارض لصاحبها وتركه له سواء كان موظفاً
او خراج مقاسمة جاز وحل له بخلاف العشر فانه لا يجوز
اجماعاً والفرق ان الخراج فيه معنى العقوبة فيجوز اسقاطه
اذا رآه الامام مصلحة اما العشر ففيه معنى العبادة كالزكاة
ولا سبيل الى سقوطها بعد تقرير وجوبها ولو دفع
السلطان الاراضي المملوكة الى قوم يعني اذا عجز
اصحاب الخراج عن زراعة الارض زاداء الخراج واراد الامام
بن يدفعها الى غيرهم بلا جرة ليعطوا الخراج جاز فان
فضل شيء من اجرتها يدفعه الى اصحابها لان في ذلك نظر
للمجانين وتحصيلا للفائدة بين فيحصل لصاحب الارض
ربيعها وليست المال نفعا ولو نوى الصائم صوم القضاء
بان قال نويت صوم هذا اليوم او صوم غد وكان
عليه قضاء ايام متعددة فلم يعين قضاء يوم منها ولم
يقبل اول يوم او اخر يوم وجب على بل نوى قضاء رمضان
وطر يعين عن اي يوم صح اذا كانت الايام التي عليه قضاها
من رمضان واحد ولو كان يقضي عن رمضانين فلا يجوز
عن اي رمضان هو والفرق ان الشهر من اوله الى اخره بمنزلة

يوم واحد بخلاف الشهرين في الاصح المراد بقوله عن رمضان
قضاء احده رمضانين وان لم ينو الصائم اول رمضان
او اخر رمضان ولم يرد جميعهما في النية قوله وكذا في
قضاء الصلوة الى اخره يعني ان الحال في قضاء الصلوات
القائمية من ايام متعددة فان كل صلوة بمنزلة صوم
يوم او نوى ظهر عليه مثلاً على الاطلاق ولم ينو اول
ظهر وجب عليه او اخر ظهر وجب عليه ولم ينو الاظهر
ظهر يوم كذا لم يجز لما يتبيناه اتفاقاً في القوم وقيل يصح
فيها ايضا اي يصح في الصلوة كما يصح في الصوم من غير
تعيين انه اول ظهر او اخر ظهر او انه ظهر يوم كذا وان
هذا القول اما لان محل ظهر وجب عليه بمنزلة ظهر
واحد اوان ذلك ثابت مقرر في علم الله تعالى فقام
ذلك مقام التعيين ولو ابتلع الصائم بزاق غيره وجوز
بالتسين والصاد ايضا وهو الرطوبة اللعابية التي
تجلب في الغم من عرق تحت اللسان فان كان ذلك البزاق
بزاق جيبه لزمه الكفارة عن الصوم مع القضاء
والفرق في ذلك ان الموجب لكفارة الصوم على ما قالوا
هو عدم قهر النفس ومنعها عن الا لتذاذ بالشهوات
البهيمية والنعوات الجسمانية وارسلها على هوائها ولتسا
فيما هو منها وهذا المعنى موجود في ارتشاش ريق
الحبيب والا اي وان لم يكن جيبه فلا اي لا لزم الكفارة
وقيل بعض المحتاج في طريق مكة عذر للناس في ترك الحج لان المن
الطريق شرط كما مر في الحج ولا يسقط به الوجوب كما

الاخصار فاذا زال المانع عاد الوجوب وان دام ذلك يلزم
 الاخصار به ومن قال لا فراه اجنبية غير محرمة عندنا هذين
 هكذا بالفارسية تؤذن من شدي يعني انت صرت زوجة
 لي فقلت بحجة له شدم اي صرت لا ينقد النكاح بينهما
 بمجرد ذلك القول بل يقبل الرجل بعد قول المرأة شدم قبول
 كروم لان الكلام الاول كان مشتملا على الايجاب والقول
 المؤخر في الحقيقة ايجاب من المرأة فقط لان قول
 الرجل شدي استقفاها وهو لا يقوم مقام الايجاب لهما
 قول المرأة شدم فهو ماض وهو شرط العقد ولا يثبت
 به وحده حكم بل لابد من انضمام القبول اليه لانه صار
 ايجابا وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله ما لم يقبل قبول
 كروم مقدما او مؤخرا ولو قال لها خوليشين راز
 من كروا يندى معناه هل جعلت نفسك لي زوجة
 فقالت كروا يندى يعني جعلت فقال الرجل يذير فتم يعنى
 قبلت ينقد النكاح بينهما لان قوله يذير فتم يرادف قوله
 في الصورة الاولى قبول كروم وقوله كروا يندى يرادف
 قولها شدم فحصل الايجاب والقبول كما في الاول ولو قال
 لرجل له ابن صغير لرجل له ابنته صغيرة غير محرمة
 وختر خوليشين راز يرادف رازي دانه يعني جعلت
 نفسك لابنتي فقال ابوا بنت دانه يعني جعلت ينقد
 النكاح بمجرد هذا اللفظ لانه انما يدل على التباقة والصلاح
 على عقدة النكاح فهو وان كان ايجابا وقولا في الصورة لكنه
 لا يقيده الارتباط المعنوي المقصود من الكلام ولو منعت

الاولى

تفسير

المرأة

المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها
 كانت ناشرة فلا تلزم الزوج نفقتها وكسوتها لان ذلك
 جزء الاحتباس وهو انما يكون اذا كانت معه في بيته
 بحيث يمكنه الاستماع بها بالوطي ودواعيه وهذا
 المعنى ميقود بها اذا كانت تمنعه من الدخول عليها ولو كان
 الزوج في بيت الغصب معناه انه اغتصب بيتا واكفها
 فيه معه فامتنعت منه اي لم تمكنه من الوطى ودواعيه
 فلا تكون ناشرة ولا تسقط نفقتها لان بيت الغصب كبيت
 فلا يتحقق منها النشور فيه وله ان له زوجة وامه
 وهو في بيت معها ثم ان المرأة قالت لا اسكن مع امك
 واريد بيتا على حدة فليس لها ذلك بخلاف ما لو ابت
 ان تسكن مع اماء الزوج ومحارمه كالام والاخت
 وكالوا جميعا في بيت واحد فان لها ان تطالب بان يسكنها
 في بيت على حدة والفرق على ما ذكره الخصاص ان الجارية بمنزلة
 المتاع فلم يكن للمرأة الامتناع من الكون معها ولو قالت
 المرأة لزوجها بالفارسية مرا طلاق ده يعني اعطني
 طلاقا فقال في جوابها داده كيرا وقال داده باد او قال
 كروه باد ففي هذه الالفاظ كلها ان نوى الطلاق يقع ويكون
 رجعا ولا اي وان لم ينو الطلاق فلا يقع شيء لانها
 كليات فلا يقع الطلاق بها الا بالنية ولو قال داده
 است او كروه است يقع وان لم ينو لان هذا موضوع
 للايجاب فيعمل عمل الصريح ولا يصدق في ترك النية
 قضاء ولو قال داده انكاراى افرضى وقد رى انه وقع لا يقع

بالنية

النية

هذا الطلاق بهذا اللفظ وان تولى لان الطلاق لا يقع بالظن
ولو قال كذا فرائد يا ثيابت معناه بالعربية لا يلق
في كل يوم القنينة او قال هم عمر معناه في كل يوم
مدة عمرى او في يوم القنينة لا يقع الطلاق بواحد من هذين
اللفظين الا بالنية التي بيده المطلق فانه يقع ثم تزوجت
بغيره باخر وجاءت بعد ذلك الى الاول فانه يجوز له ان يتزوجها
ولو قال لها خيلة زفان كن يعني تزوجين باخر حتى تحلين
فهو اقرار بالطلاق الثالث يعني رجل قال لا فراقا بالفارسية
فكذلك فانه يكون هذا الكلام منه اقرارا بانه طلقها نكاحا
ولا يريد ان يزوجهما فاما بان يتحلل بان يتزوج باخر
وتحمله من وطئها فان ذلك خيلة النساء المطلقات بالثالث
اذ اردن الرجوع الى الزوج الاول ولو قال لها بدل اللفظ المذكور
خيلة خوشتن كن فلا يكون اقرارا بطلاق رأسا لان معنى
تعدا احتالي لنفسك واجتهدي ان تكوني من اهل التقوى
والصلاح او من السعداء ونحو ذلك من المجاميل والمصنف
اطلق هاتين المسئلتين لكن الامام ظاهر البخاري صاحب
الخلاصة قد كون اللفظ في الاولى اقرارا بالطلاق الثالث
بكونه مع النية وهو الصحيح لان اللفظ ليس بموضوع للقرار
المذكور وانما هو كناية ولا يفيد المعنى المذكور بدو النية
ولو قالت له اي لوقالت الزوجة لزوجهما بالفارسية كابن
نرا بخشيدم يعني وهبت لك المهر اجنك باز دار معناه
خلصنا من نزاعك فان طلقها بعد قولها ذلك سقط
المهر عنه لانه يكون في معنى الخلع على المهر والطلاق

مراجعتك ماء

على المهر

على المهر ولا اي وان لم يطلقها فلا اي لا يسقط لان هذا اللفظ
في حكم التعليق فكانها قالت ان طلقني ابرأتك من المهر وهذا
انما يكون اذا ائت بالكلية من قبله ولو قال المولى لعبد
يا مالكي او قال لامته انا عبدك لا يعقق واحد منهما لان
المالك لا يصير مملوكا ولو دعى الرجل المكلف الى فعل
او نحوة فقال بالفارسية برمن سو كند است يعني على
اليمين كه اين كار يعني هذا الفعل كنتم يعني لا افعل فهو
اي قول ذلك اقرار باليمين لله تعالى ففي فعل بجنب
يمينه ويغرمه الكفارة لان سو كند بمعنى اليمين بالله
اي اكان مطلقا وان قيده بشئ كان اقرارا باليمين به
ولهذا قال المصنف وان قال برمن سو كند است بطلاق
فاقرار بالحلف بالطلاق يعني قائله يكون مقرا بانه
بالطلاق حتى لو فعل ذلك تطلق امرأته فان قال الخالف
قلت ذلك اي قوله مر اسو كند است كذا لا يصدق لان
اجبر عن يمين منعقدة وقوله بعد ذلك قلت ذلك كذا
رجوع عنه فلا يقبل رجوعه عنه ولا يصدق فيه
قضاء لكن لو صدق ديانة كان له وجد وكذا لو قال مر
سو كند خانه است كه اين كار كنتم معناه انما خالف يمين
البيت ان لا افعل هذا الفعل فانه اقرار باليمين
بالطلاق ايضا لان اليمين مبناها على العرف وفي العرف
يكون عن المرأة ولو قال المشتري للبائع يود بين
البيع اي بعد انفقاد البيع بينهما با زيادة معناه رد
التمن فقال البائع بد هم يعني ارد يكون فسخا للبيع

لأن من ادعى الفسخ أو رده فسخ للعقد العقار المتنازع لا يخرج
 من يد ذي اليد وما لم يبرهن المدعي على أنه في يد المدعى
 عليه بغير حق ولو علم القاضي في التصريح بأن يد المدعى عليه
 لا بد منه لتصح الدعوى عليه لأنه يحتمل أن يكون محبوسا
 في يد رجل الثمن أو يكون رهنا عند فباقامة البينة يتحقق
 ذلك ولا يصح قضاء القاضى في عقار ليس له ولا يثبت له البت
 الذي تستفاد الولاية منه إنما جعله واليا على أرض البلدة
 التي جعله قاضيا لها فلا ينفذ حكمه في غيرها وفي فتاوى
 قاضيان لو ادعى على رجل في بلدة دارا والدار في غير تلك
 للبلدة فاقام المدعى البينة قبلت وقضى بها المدعى جاز
 قضاءه وإن لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي وإذا قضى
 القاضي في حادثة ببينة ثم قال أي ذلك القاضي رجعت
 عن قضائي بكذا أو قال بدلي غير ذلك أي ظهر لي أن الحق
 خلاف ما حكمت به أو قال وقفت في تلبيس الشهود أو قال
 أبطلت حكمي لفلان على فلان بكذا أو نحو ذلك من الألفاظ
 الدالة على نقض ما حكم لا يعتبر قوله ذلك في القصور كلها
 ولا ينقض والقضاء ماضى ثابت لا يبطل إن كان بعد
 دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة جارية على
 نهج قوم قائمة على حق صريح لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم
 والحكم بالحق من أجل الأعمال ولهذا ذهب إمام أبو حنيفة
 إلى نفوذ القضاء بشهادة الزور ظاهرا وباطنا وعبارة
 وعبارة المصنف تفيد كون المسئلة مجمعا عليها عند
 اللزوم لكن قال صاحب الخلاصة وفيه لا قضية إذا قضى

القاضي

القاضي في حادثة ثم ظهر له رأي بخلافه قال صاحب الخلاصة
 ينقض قضاءه ثم قال لو سفي لا ينقض ثم قال القاضي إذا
 بدلت من مرجع على البينة مع أن كان الذي قضاه خطأ
 فيه له أن يرد وإن كان ختلفا فيه أمضاؤه وفي المستقبل
 يقضى بالذي يري أنه أفضل انتهى كلام الخلاصة ومن له
 علم الخرج حق فضاء قوما ليستهدم عليه ثم أتى بالمديون إلى موضع
 صار يسمونه ويسمع من الشهود ثم سأل عنه أي سأل المديون
 عما عليه من الدين بأن قال ليس لي عليك كذا أو نحو فافتر
 يعني اعترف بالمديون بالحق الذي عليه وهم أي القوم الذين
 خباهم يرونه وليس معونه أي يرون المديون وليس معونه
 كلاميه وهو أي المقر لا يراهم ولا يعلم بمكانهم صحت شهادتهم
 عليه بعد ذلك بأن يقولوا في الأراء أقر عندنا بكذا وكذا
 ولا يقولوا شهدنا على نفسه لأنه كذب صريح منه وإن سمعوا
 كلامه ولم يروه فلا أي لا تضع شهادتهم عليه لأن الصوت
 يشبه الصوت فيحتمل أن يكون غيره فلا يجوز مع الاحتمال
 اللهم إلا أن يدخلوا البيت ولم يكن له مسلك غير الجمع
 الذي خلوا منه ويعلموا أن ليس فيه سوى ذلك
 الشخص لحصول العلم بذلك ولو بيع عقار وقضى ولما
 ان بعض أقارب البائع حاضر وهو كبير يعلم البيع وسكت
 فلم ينطق بشيء ولم يدع في ذلك العقار المبيع حقا ثم بعد
 زمان ادعى في ذلك العقار حقا لا تسمع دعواه بعد
 أي بعد سكوتة عند البيع بكذا أفتي أئمة بمرقدي وجعلوا
 سكوتة عند البيع والقبط بمنزلة الإقرار بكونه ملك

يروى به

المباح بما لا يلبس وبعضهم يثبت في البر من هذا
 الحكم وجوز في عواه العقار الذي يباعه الوجه بخبره ان
 يكون تقاضا للثمن من المشتري لا لاجل ابعده ولو وهبت
 اقرأه من رها من زوجهها ثم ماتت فطلب اقالها ورثتها
 الميراث من الزوج وقالوا اي اقالها كانت الهبة في ميراثها
 هي لا تنفع حينئذ وقال الزوج ان كانت الهبة في ميراثها
 فهو صحيحة فالقول له لي للزوج مستحشا والقبول ان يكون
 للورثة لان الهبة خدثة والحارث تصان الى اقر بالوقت
 موجه الاستحشا انهم اتفقوا على سقوط الميراث من الزوج
 والحارث يدعي العود عليه والزوج ينكر والقول قول
 المالك ولو اقر المكلف بحق كدين لاخر مثله بعد ما اوعاف عليه
 ثم قال كنت كاذبا فيما اقرت به ولا يخفى ان الاقرار اجبان
 يحتمل الصدق والكذب فهو قد صدر من المقر ان
 احدهما يقتضي الثبوت في ذمته والاخر يقتضي النفي
 والثبوت لا يحتاج الى دليل لكونه صدر من اهل في
 محله ولهذا اذا اقر لحر العاقل البالغ بحق لزمه والنفي
 لا بد له من حجة وهي ههنا تمتنع من جانب المقر
 فان صدق فيها ولا يخلف ان المقر لم يكن كاذبا فيما
 اقر به ولا يكتفي بذلك بل لابد ان يضم اليه كونه
 ليس بمبطل فيما ادعى عليه فلذلك قال المصنف حلف
المقر له ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقر وان لم يستبطل
فيما تدعى عليه وهذا عند ابي يوسف وبه اى يقول
ابي يوسف يفتي كغير احوال الناس وكثرة الخداع

ما تى ساء

والاقرار

والاقرار ليس سببا للملك لان الاقرار اجبان وهو محتمل
 الصدق والكذب فلو اقر المالك بملكه على شيء مطلقا ولم يبين حجه
 من كونه ثم يبيع او يرضى او يخون ذلك لم يلزمه شيء ولا يثبت
 بذلك مستلتيقن لعدليهما ان المالك هو الذي ليس عليه شيء اذا
 اقر بجميع ماله لا جنى صح اقراره ولا يتوقف على احواله الوارث
 ولو كان اقراره ذلك تملكه لم ينقد لا بمقدار الثلث عند
 عدم الحازة الورثة والثانية ان العبد المأذون اذا اقر
 ببيع يمين في يده صح اقراره ولو كان الاقرار سببا للملك
 لم يفسخ لان تبرع من العبد وهو لا يجوز كما علم في محله ولو
 قال لآخر وملكك ببيع هذا مشير الى عبيد او حيوان
 او متاع فما هو ملك القائل فسكت المخاطب ولم يعلق به
 قبلت ولم يصدر منه ما يدل على القبول صار وكيله لان
 ينكوته وعدم رده من ساعته دليل القبول عادة ومن
 وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها لانه يمين من
 جهته تملك من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره
 وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة ولو قال لآخر وملكك
 بكذا على شرط انى متى عزلتك فانت وكيل وتسمى هذه
 الوكالة دورية فلا ينعزل الوكيل بعد ذلك بل كلما
 انعزل تجدوله ولايته لكن ان اريد عزله على وجه
 لا يكون وكيلة بعد فطريق عزله عن تلك الوكالة
 الدورية ان يقول الموكل للوكيل عزلتك ثم عزلتك
 ولهذه الوكالة دورية وجه اخر ايضا اراد المصنف
 ان يبينه على طريق عزله فقال ولو قال وملكك بكذا

المرث

على شرط الى كمال غرضك فانبت وكيلي فانه يصير كيدا
ابدا لكي اذا اراد غرضه فطريقه ان يقول الموكل لهذا
الوكيل رجعت عن الوكالة المعلقة وعملت لك عن المحنة
ومن هذا التقدير يعلم ان الوكيل في هذه الصورة يثبت
له وكيالتان احد هما منجرة وهي التي صدرت من الموكل
او لا وفيها بينهما معلقة وهي التي يثبت له من الغرض بموجب
التعلق به فاما ان يغزل له بلفظ واحد يثبت له به وكالة
بعد يدور بالقول المذكور يبطل حكم المنجرة ويشهد بطلان
المعلقة لان كلمة كلما تقتضي تكرار الافعال لا الى نهاية
فلا يفيد الغزل الا بعد الرجوع ويقتضي بدل الصلح قبل
التفريق في المجلس شرط ان كان البدل دينارين او
مماثلة الدين ولا اى وان لم يكن دينارين بان يكون
عقار بدين فلا اى لا يشترط القبض قبل التفريق
لان لا يخلو من ان يكون المصالح عنه والمصالح عليه
الذي هو بدل الصلح من جنسين مختلفين كالصلح
عن الدراهم بالدنانير وبالعكس او يكونا من جنس واحد
كالصلح من الدراهم بدراهم والدنانير بدنانير فان كان
الاول فهو صرف والتقابض في المجلس فيه شرط وان
كان الثاني مخوان يصلح عن الف درهم بمائة درهم
او عن مائة دينار بعشرة دنانير فلو لم يكن بدل الصلح
وهو المائة درهم او عشرة دنانير فان لم يقبض في المجلس
بل كان مؤجلا كان المقدار الزائد اعنى التسع
مائة في الاول والتسعين في الثاني مقابلا للاجل

المفرد

المضروب بثلث او اكثر وهو غير جائز واما اذا كان المصالح
عنه دينارا بدل الصلح عينيا او كان بالعكس فلا يلزم
منه ايجالا مادام انه غير جائز ولذلك قد اختلف بقوله
ان كان دينارين ومن ادعى على صبي دوا وصالحه اربعة
راى فصالح الوال الصبي المدعى فان صالح على ما يعطيه
الاب من مال نفسه للدين جائز الصلح كيف ما كان للدين
يخرج من الاب فيجوز قبلا كان البدل او كثيرا او اقل
صالح الاب على مال الصبي فلا يخلوا اما ان يكون للدين
بينة عادية او لا فان كان له اى للمدعى بينة جائز
الصلح من الاب ان كان بمنزل القيمة اى ان كان البدل
الذي يعطيه الاب من مال الصبي مثل قيمة الدار
المصالح عنها او كان اكثر من قيمتها بما يتغلب الياس
فيه على ما سبق بيانه في محله لعدم التهمة وكوث
العقار للصبي انفع من غيره من المال بالنظر الى بقائه
وكون ما عداه غاد وراجح وان لم يكن له اى للمدعى
بينة او كانت له بينة لكنها غير عادية لا يجوز
ذلك الصلح لتهمة المواضعة من المدعى والاب على
مال الصغير وانما قيد بمال الصبي لانه لو صالح
على مال نفسه جاز من غير تفصيل ومن قال
لا بينة اى على كذا ثم برهن صح لانه عسى ان يكون
له بينة فتنسب ثم تذكر او يكون على ما يدعيه
بينة لا علم له بها حين قال ما قال ثم علم بها وكذا
تصح شهادته لو قال لا شهادة لي في هذه القضية

ثم شهد وقال لا يقبل في الصورتين والاصح هو الاول لان
الانسان محل النسيان واول الناس اول الناس قال الله تعالى لقد
عزمت ان ادم من قبل فليس في الية بخلاف ما اذا قال ليس
حق ثم ادعى حقا حيث لا يسمع للتناقض وللامام الذي
ولا اى جعله الخليفة وليا واعطاه الولاية ارا بالامام
ههنا السلطان او الامير والقاضي لان يكون مادونا
بالنصف في الاراضى حيث يكون له ان يقطع من
الاقطاع اى يعطى انشا حصة من طريق الحادة وهو الشاع
الاعظم ان لم يضرب ذلك بالمارة اى القواقل ونحوهم من
المسافرين وغيرهم في ذلك الطريق ذهابا وايابا لغرض
ولا يته في حق الكافة بما فيه نظر لهم وهو بمنزلة الخليفة
لان قايمة والاقطاع بكسر الهمزة هو اقطاع الاقطاع بفتح
واو المراد به قطعة من الارض يطلق له الانتفاع بها
بالزراعة والبناء فيها وهو في عرف المتأخرين اليتمان
الذى يعينه السلطان او الامير الذى ولاية الاجناد
بدلا عن عطياتهم من بيت المال قوله للامام يجوز ان يكون
في محل الرفع على انه خبر ان يقطع او متعلقا بمحذوف
وهو يجوز ومن صادرة السلطان ولم يعين ببيع ماله
اى مال من صادرة بان طلب منه جملة من المال فباع
المصادر ماله نقد ببيعة ذلك لانه غير مكره وانما
باع باختياره والمصادرة من المظالم المحدثه وهى ان
يطلب السلطان او نائبه او ذو شوكة يتصور منه
الخبر من احد ما لا يستاصل بما يملكه او ياتي على الكثرة

وذلك

وذلك بان يكون في شيئا من جميع الاموال وجبايتها لبيت المال
يتهم بانه وجد كذا او نحو ذلك فيلزم بان يتاى بمقدار كذا من
المال ويضيق عليه بضربا وجس او عيب يقتل ونحوه وفيه
معنى الا كراه قد يقوله ولم يعين لانه لو عين ببيع ماله فباعه
مكرها لا يصح الا ان يأخذ الثمن طوعا ولو خوف الروح فله
لان لبيب مهرها بالضرب حتى وهبت مهرها منه لانضاح الهبة
منها لا تكون مكرها وهبة المكره لا تكون ناعذة وهذا
او قد ذكر الشيخ على الضرب بان تكون يده صحيحة وهو قد روى
البنطش بان يكون قد دخل بها في موضع ليس عندهما احد فان
الزوج حينئذ يتحقق منه الا كراه وهذا عند ابى يوسف لا عند
ظاهر اذ الا كراه عندهما يتحقق من غير السلطان وعن ابى حنيفة
ايضا رواية توافق قولهما فلذلك كان هو المختار للفتوى
على ان الزوج على ما قالوا عند المرأة بمنزلة السلطان
فيتحقق منه الا كراه لها وان اكرهها على الخلع او على
الطلاق بما لا تبذله له ففعلت اى بذلت له ما اراد
من المال يقع الطلاق لان طلاق المكره واقع ولا يجب المال
عليها لكونها مكرها ولو احوالت المرأة انشا بالمهر الثابت
لها على الزوج والباقي منه في ذمة الزوج ثم وهبته اى المهر
من الزوج لانضاح الهبة وهذه حيلة شرعية يفعلها
النساء لعدم جواز هبته المهر من الزوج لانه لا يبق لها
فيه ملك بعد الجلالة وهبة الانثى لما هو خارج
عن ملكه لانضاح ومنى اتخذ بئرا اى حفرة مستكرا بعد
ان لم يكن او بالوعة وهى حفرة دون البئر يجتمع فيها

المياه من الامطار والغسالات سميت بذلك لانها تتلغ
المياه وتدخلها في جوفها فمن اتخذ هذين او احدهما
في داره التي يملكها فنز منها حائط جاره اى كان ذلك
البئر او البالوعة قريبا من حائط حائط جاره فسرت
بيلة الماء اليه فظهر الخلل في اساسه او بناءه وطلب الجار
تحويله اى طلب من الحافر ان يحول ذلك البئر والبالوعة
الى موضع اخر من الدار بحيث لا يسرى النز الى حائطه
فان حوله كان راعيا حق الجوار وان اى لا يجبر عليه
اى ليس للحاكم ان يجبره على تحويله لانه فعول ذلك في ملكه
ولكل احد ان يتصرف في ملكه بما اراد وان سقط الحائط
منه لا يضمنه يعنى لو ان حائط الجار سقط من سريات
النز اليه لا يضمنه الحافر لان هذا تسبب فلا يجب به
الضمان الا بالتعدى كوضع الحجر في الطريق واتخاذ ذلك
في ملكه ليس بتعدى فلا يضمن ومن عمر دار زوجته بماله
فلا يخلوا ان يكون من ذلك بمعرفة الزوجة مالكة الدار
اولا فان كان ذلك باذنها فالعمارة التي اوجدها الزوج بماله
لها لان الملك لها وقد صح امرها بذلك والنفقة اى المبلغ
الذى انفق الزوج على العمارة بشرا لا تها واجرة بناء هادين
له عليها اى حوله على زوجته يرجع عليها بذلك لثبوتها
في ذمتها بالتزامها اياه صريحا واقتضاء وان عمرها بدلا
اذنها اى لو ان الزوج عمر دار الزوجة بماله من غير ان
تأمره المرأة او تاذن له بذلك فالعمارة لها وهو متبرع
اى يكون الزوج متبرعا فيما انفق وليس له الرجوع عليها

بذلك

بذلك كما لو فعل ذلك لا جبره يمكن له الرجوع عليه فعلى امرائه
بالطريق الاولى وان عمر الزوج بيتا او نحوه في دار زوجته
لنفسه بلا اذنها فالعمارة التي اوجدها عليه لامرانه يكون
في حكم من بنى في ارض المملوكة لغيره لان الالة التي بناها ملكه
ويكون ما عينا للمعرضة فان ارادت المرأة بقلع بناءه وتبني
ارضها وان كان القلع يقتر لا رضى فلها ان تدفع الى الزوج
قيمة ما بناه مقلوعا وتتملكه ومن اخذ غير ماله اى من له
عليه او غنمه او ماله من الحقوق سواء كان ذلك
الحق ثابتا حين اخذ او لا فنزعه النكاح من يده اى لا يخرج حتى
تخلص العزم وهرب من يد صاحب الحق وتوى حقه بسبب
ذلك فلا ضمان على النازع لانه لم يتلف شيئا من ماله ولم
يمنع حقا هو له لان النزاع سبب وهربه علة فيصناف
الحكم اليها فلا يضمن لكنه يستحق التفرير لكونه صار
سببا لضياع الحق وفواته ومن في يده مال انسان على سبيل
الامانة ولم يكن يده يد ضمان كالوصى والمتولى والمودع
فقال له سلطان ادفعه الى اى دفع الى هذا المال الذى
بيدك ولا اى وان لم تدفع الى هذا المال قطعت يدك
او ضربتك خمسين سوطا والحاصل انه لو مدده
بالقتل او ما دونه من قطع اليد او ضرب خمسين
سوطا او نحو ذلك من العقوبات لا يضمن الدافع لو دفع
ما بيده من المال الى السلطان الذى تهدده اما لو دفع
خوفا من ذلك من غير تهدد فانه يضمن لا محالة فيند
بالسلطان لان الاكراه عند اى خيفة لا يتحقق الا بالتهديد

حتى توفى له غنم ذلك قد دفع يفتن غنم وعندها ان كانت
المكره حار والحقاق مملو قد لا يفتن به ولا يفتن به ولو وضع
في البحر او جرد وهو القدر حديد يشبهه الجمل الذي يوضع
الزروع يوضع تحفيا او يدفن في موضع يمر به الصيد من
فمن الغزلان وجر الوحش ونحوها مما لا يحل الصيد به ولا
ما صاب عصبه بجلبية فلا يقدر على الهرب فلو ان استعمل
وهو مكره في موضع غير مملو لا احد ليصيده به حرام
وسمي عليه اي ذكر اسم الله تعالى عليه حين وضعه به نجاسة
القدر وجد الحمار الوحشي حراما ميتا الى جانب الجمل لا يحل
اكله لعدم الزكوة وتقيده بالغدا فاقا ذلوا وحديثا من ساعته
لا يحل ما ذكرنا ويكره من الشاة بل من الحيوان الذي يحل اكله
اذا ذبح وخرج منه الدم المسفوح فيحل اكل جميع اجزائه
الا ما استكره شرعا لاستحبابه طبعه وذلك هو الحيوان
وكانه في الاصل معرب حايه وايا ما كان فهو من الذكركم
الحيوان مذاكره وخصبة وما حول فخرج البول والغائط
وقوله والخصبة والمثانة والذكر من قبيل عطف التفسير
والغدة وهي حرم يشبه اللحم يكون في المغازن وبين الشحم
والمرارة ظرفها ومظروفها والدم المسفوح وفي عدل الدم
من المكروه لتسامح لان حرمة ثابت بالنص ويجوز للقاضي
الاصيل ان يقضي مال الغائب ومال الطفل اي الصغير
والصغيرة واللقطة اي المال الذي وجد في الطريق
ونحوه ولم يثبت احد انه له وكذلك المال الذي يوجد
منع اللقطة للقاضي ان يقرضه والمصنف لم يصرح بهذا

الدخول

الدخول تحت مال الطفل وانما كانت هذه التصرفات للقاضي
لقد رتبته على الاستحباب من خلاف الاب والوصي والمصلحة المحرم
عنه ولو كانت حشفة الصبي وهي الكثرة اعني رأس الذكر
ظاهرة من القلفة التي تستقرها والحال ان من راى اي رى
الصبي بحيث شاهد حشفته ظنه محتنا بجرم بانه محتان
والحال انه لا تقطع جلدة ذكره وهي التي يقطعها المحتان وتسمى
قلفة وعذرة وهي لا تقطع الا بمشقة بحيث يخاف على العضو
من قطعها جائز ان يخنانه بحرز العزل لزم الضرر به
وكذا شيخ كان كافر ثم اسلم على الكبر وقال اهل البصر جمع بصير
انه لا يطبق الختان ولا يحمله وان كان يمكن قطع الجلدة
المذكورة منه لان دفع الضرر او الى من اقامه السنة
ووقت الختان غير معلوم وبعضهم عد هذه المسئلة
ما توقف فيه الامام لانه لم يرد فيه نص يتدل به ولا
علم له اصل يقاس عليه وقيل قائل صاحب الكثر وقته
سنتين لانه ضمان يؤمر فيه الصبي بان يصلي والختان
ما يمتن عليه امر الطهارة فناسب ذلك الوقت وقيل
عشر سنين لان الصبي يضرب فيه على ترك الصلوة
ومنهم من قال الاول اوله والثاني اخره ولا يجوز ان يصلي
على غير الانبياء والملائكة عليهم الصلوة والسلام الا
بطريق التبعية لمن تجوز الصلوة عليه وهي ههنا رحمة الله
تعالى ولتغفار الملائكة عليهم ودعاء المؤمنين بالخير
ويجمع الثلاثة ان الله وملائكته يصلون على النبي ما اياها
الذين امنوا صلوا عليه في الصلوة من العظم ما ليس

مراه سا

في غيرهما من الدعوات وهي لزيادة الرحمة والقرب من الله تعالى
ولا يليق ذلك لمن يتصور منه الخطايا والذنوب وانما يذكر
بالغفر والمهقرة والتجاوز ولا الاعطاء باسم النور والمهزبان
اي لا يجوز العظيمة الذي كانت بل دامت تتعاطاها للجن
في اوقات معلومة وايام معهودة عندهم كيوم النور
وذكر المهزبان فانهم يزعمون ان الله تعالى ادار الاقدار
في يوم الكواكب وخلق الشمس في يوم النور ومعناه اليوم
المجدي ويوم المهزبان فهو عيد عظيم عندهم لان مهر اسم
الشمس وجان اسم الروح وكانت اكسرة يلبسون ولبسوا
لباسا لهم يتجان الذهب على صورة الشمس ويترجمون الله
تعالى ارسل الملائكة فيه لنصرة افريدون على الضحاك
وكباري يلبس القلائس هي جمع قلنسوة او ردها بلقظ
الجمع لتشمل انواعها من الاعراض والالوان وقد طعن النبي
عليه السلام يلبس القلائس تحت العمامة بان يلف العمامة
حول القلنسوة وتكون القلنسوة ظاهرة من وسط العمامة
اعلاها ويجوز للشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل
في الجلوس والكلام لشرف العلم وفضله وحقاره الجاهل
واهلكه ولقد احسن عز من قائل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وينبغي لحافظ القرآن ان يختم في ربيعين
يوما اي لا بأس له ان يقرأ الختم تماما في هذه المدة بان يقسمه
اربعين قسما فيقرأ كل يوم قسما اثنان يكون ختمه يوم
الاربعين **كتاب الفرائض** هي جمع فريضة بمعنى مفروضة
لها مقدرة يقال فرض القاضى النفقة الى قدرها وهي

هذا العلم

هذا العلم فرائض لان الله تعالى قدره بنفسه اي ينصب
كل واحد من النصف والربع والثلث والثلثان والثلث
وحت عليه السلام على تعليم وتعليمه بقوله تعلموا الفرائض
وعلموها الناس فانها نصف العلم يبدأ بتركه الميت وهو ما يتركه
الميت حالها على تعلق حق الغير بعينه وان كان حق الغير
متعلقا بعينه كالرهن والعبد الحاني والمشتري قبل
القبض فان صاحبه يقدم على التجيز كما في حال حياته
والميت بتركه حقوق اربعة مرتبة فيبدأ من تركه
تجيزه ودفنه لان ما لا بد له منه مقدم على الدين حاله
الحياة فكذلك بعد الممات بلا اسراف ولا تقتير وتبصرها
من وجهين الاول من حيث العدد ببيان ان السنة في الزجر
ثلاثة اواب وفي المرأة خمسة اواب والزيادة اسراف
والنقص تقتير والثاني من حيث القيمة ان الميت اذا كان
يلبس ايام حياته ثوبا قيمته عشرة دنانير مثلا
فالزيادة على ذلك اسراف والنقص تقتير ثم قبل يقتير
ثيابه التي يلبسها في الجمع والاعياد وثيابه التي يلبسها
عند زيارة الابوين وقيل اوسط ثيابه التي يلبسها
غالبا هذا في غير حال الضرورة واما في ما يوجد ثم
تقضى ديونه من جميع ما بقى من ماله لقوله تعالى من بعد
وصية يوصي بها اودى الاية وانما قدم قضاء الديون
على تنفيذ الوصية بالسنة التي رواها على رضى حيث
قال انكم تقرؤن مقدمة على الدين وقد شهدت النبي
عليه السلام قدم الدين على الوصية والمراد بالدين هي

المطالبة من جهة العباد لادين الزكاة والكفارات والقديّة
وغيرها من الحقوق الواجبة وانها تسقط بالموت عند خلاف
المشايخ في ان يتبع الورثة بايقانها او يوصى بها قبل الموت
فعلى التوارث والوصايا ان ينفذها من الثلث فان اجتمع الذين
فدين العباد اولى عندنا فان قلت الديون المذكورة في الثلث مطلقا
فمن فيه ما يدل على تقييدها بديون العباد قلت نعم تقييدها
بقوله تقضي ديونه اي ديون الميت فان الدين بعد الموت حقيقة
في دين العباد وحجاز في دين الله تعالى فطلق عليه باعتبار
ما كان ديناً فاما الاول فلا لما بيننا لتسقط بالموت والاصل
في الكلام ظاهرة مطلقة ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما ينفذ
قضاء الدين لما روى عن النبي عليه السلام ان الله تعالى يصدّق
عليكم بثلاث اموالكم في اعماركم وكم زيادة في اعماركم وانما
لا تنفذ من ثلث الكل لان المصروف الى التجهيز والديون
في حكم العدم ثم يقسم الباقي بين ورثته على ما فرض الله تعالى
وليسحق الارث وهو انتقال مال الغير الى الغير على اختلاف
بنسب أي قرابة لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم
بعض ونكاح صحيح لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
ازواجكم الايه ولهن الربع الايه واولاء وهو اي يرث المفق
العتيق ويبدأ في قسمة التركة باصحاب الفروض وهم من
ذكر الله تعالى سهامهم في كتابه او الرسول في اخباره ثم
بالعصبات النسبية ثم بالمعتق بكسر التاء ثم عصبة بنفس
ثم الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوي
الارحام ثم مولى المولات على ما صر في الولاة ثم المقر له ينسب

على الغير

على الغير بحيث لم يثبت نسب من ذلك الغير او اقامات المقر
على اقراره ثم الموصى له باكثر من الثلث وقد مر في الاقرار
والوصايا ان يثبت المال لان المال متى خلا عما يستحق وما لا
فصرفه يثبت المال لان المال متى خلا عما يستحق وما لا
الارث المرق حتى لا يرث العبد من الحرية الحر منه سواء كان
واخرا كالقن او ناصيا كالمكاتب ومعتق البعض عندنا في حصة
والمندبر وام الولد ولما المستعني في اعتناق الرهن المعسر
وبورثت منه والقيل كما مر في الجنايات والمراد بالقتل
مباشرة وهو الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة
فلا يورث من كالحرم والقود او كان القاتل غير مكلف
كان القتل سببا بان حفر بئر في الطريق فتلف به مود
لا يمنع الارث واختلاف الملتزمين اي الاسلام والكفر
لقوله عليه السلام لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
واما اختلاف ملك الكفار كالتصنيف لانه لان الكفر كله
واحدة واختلاف الدارين هذا في حق الكفار ولا في حق
المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرث وارثه
الذي في دار الاسلام حقيقة كمن مات في دار الحرب
وله ابن ذرقي في دار الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك
الحربي وكذا عكسه او حكما كالمستأمن والذي حتى لو
مات مستأمن في دارنا لا يرث منه وارثه الذي والدار
انما تختلف باختلاف المنعة والملك لا بقطاع العصبة
فيما بينهم والجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاول
الاب وله ثلثة احوال الفرض المخفض وهو السدس

وذلك منع الابن او ابن الابن وان سقط والنصيب المحض
 وذلك عند عدم الولد او ولد الابن وابن سفل والفرض
 مع التعصيب وكذلك مع البنت وبنت الابن وابنت
 سفلت والثاني ان يكون هو الجد الصبيح الذي لا يدخل
 في نسبة الى الميت اني هو بمنزلة الاب عند عدمه والثالث
 الابن والرابع ابنه والخامس الاخ والسادس ابنته والسابع
 الام والثامن ابنه والتاسع الزوج والعاشر من النعمة
 قولهم على توريثهم من النساء سبع الاولى الام والثانية
 ابنته والثالثة بنت الابن والرابعة بنت الابن والخامسة
 الاخ والسادسة الزوج والسابعة مولاة النعمة
 وهم ذورض وعصبة وسبحي بيانه فذو الفرض منزله
 مقدور في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله والشرع
 للمقدرة في كتاب الله تعالى اي في القرآن ستة النصف
 والرابع والتمني هذا جنسي والثلاث والثلاث والسدس
 هذا جنس اخر فالنصف يفرض للبنت اذا انفردت
 لقوله وان كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن
 عطف على البنت اي النصف للبنت وبنت الابن عند
 عدمها اي عند عدم بنت الصلب اعلم ان اولاد الابن
 يقومون مقام اولاد الصلب عند عدمهم ذكورهم
 واناثهم كانوا ثم يرثون ما يرثون ويحبسون ما يحبسون
 ولاخت لابوين عطف على بنت الابن اي والنصف
 للاخت لابوين لقوله تعالى وليس له ولد وله اخت
 فلها نصف ما ترك ولاخت اي النصف للاخت لاب

الزوجة

عند

عند عدم اي علم من الاخ لا يورث اذا انفردت بما قلونا
 من النص لان اسم الاخ لا يتناول الاخ لا اب وام ولاخت
 لاب وانما شرط عدم الاخ لاخت او اخ لاب وام لان
 الاخ لا اب وام اقرب واقوى فيحق النصف واخوها
 عصبة فيأخذ الكل او الباقي فلا ينسب اليها وللزوج
 عند عدم الولد وولد الابن النصف لقوله تعالى
 ولكم نصف ما ترك ازواجهن ان لم يكن لهن ولد وان
 الولد ابنة او ولد الولد محار او الربع عطف على النصف
 لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن
 وللزوجة الوارثة عطف على الضمير المحرور وان تعدت
 عند عدمها اي الولد او ولده الوارثان الربع لقوله
 تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن ولد والتمني لهما
 كذلك وان تعددت عند وجود احد هما اي الولد او ولد
 لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلثين مما تركن
 لكل اثنتين فصاعدا من فرضهن النصف وهو البنت
 وبنت الابن عند عدم البنت والاخت لابوين والاخت
 لاب عند عدم الاخ لا يورث لقوله تعالى فان كن نسأ
 فوق اثنتين فلهن الثلثان ما ترك قال في التفسير اي نساء
 اثنتين فما فوقها وبنات الابن بمنزلة بنات الصلب عند
 عدمهن لما بينناه والثالث للام عند عدم الولد وولد
 الابن والاثنين من الاخوة والاخوات من اي جهة كانوا
 لقوله تعالى ولا يورث لكل واحد منهما السدس ان كان له

ولد وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا منه السدس وذل
اجماع الصحابة على قول ابن عباس على انه غير يلفظ الجمع عن
الاثنين ولها الى اللام ثلث ما سبق بعد فرض احد الزوجين
وذلك في المسئلةين درهم وابوين او زوجة وابوين وهو
مذهب جمهور الصحابة والفقهاء وكان ابن عباس يقول
لها ثلث اصل التركة في هاتين الصورتين وفي كلام طويل
مذكور في شرح السراجية للسيد تركناه لطولها ولتنبني
هذه المسئلة مسألة العمة لان عمر رضي الله عنه بعد اولها
ففي هذه المسئلة وخالف ابن عباس ولو كان مكان الاب
فيها جده فلها الى اللام ثلث الجميع اي ثلث جميع المال خلا
لا في يوسف فان عنده للام مع الجدة ثلث الباقي كما مع الاب
وهي احدي الروايتين عن ابى بكر الصديق فعلى هذه الرواية
جعل الجدة كالاب فيعصبه الام كما يعصبها الاب وهذا
يبحث مذكور في شرح السراجية للسيد تركناه اختصارا
وللأثنين فصاعدا من ولد الام يقسم لذكرهم وانشاهم
بالستوية لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
اخ واخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر
من ذلك فهم شركاء في الثلث قال التفسير وله اخ او
اخت من ام وقيل هو قرابة ابن مسعود والسدس للواحد
منهم اي من اولاد الام ذكر اكان او انثى لما تلونا من الآية
هو السدس للام عند وجود الولد وولد الابن او الاثنين
من الاخوة والاختات وللأب مع الولد وولد الابن وان
سقط لقوله تعالى ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما

ترك

ترك ان كان له ولد وولد الابن مقام الابن في جميع ما تركه
للجدة الصحيح عند علي بن ابي طالب وهو من لا يدخل في نسبته
الى الميت ام كاب الاب بعد موت الاب لم يصدق باسم الاب
عليه فان الله تعالى وانبعث ملة ابائي ابراهيم واسحاق
ويعقوب جده وابراهيم جده ابيه فان دخلت الام جدها
وللجدة الصحيحة وان تعددت عند عدمه او ان
ثابتت متحانات في الدرجة وهي من لا يدخل في نسبته
الى الميت جدها فسد والسدس ايضا لبنت الابن وان
تعددت مع الواحدة من بنات الصلب والسدس ايضا
للاخت لاب كذلك مع الاخت الواحدة لابوين
فصل في العصبات والعصبة اشتقاقها من العصب
بمعنى الاحاطة يقال عصب القوم بفلان اذا احاطوا
حوله فلا يطرف والابن طرف والعلم جانب والاخ جانب
ثم سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا
في مصدرها العصبوبة والذكر يعصب الانثى اي
يجعلها عصبية وشرعا هي ثلاثة اشخاص عصبية بنفسه
وعصبة بغيره وعصبة مع غيره كما فصله بقوله بنفسه
ذكر اعتبار الذكورة لان الانثى لا تكون عصبية بنفسها
بل بغيرها او مع غيرها ليس في نسبته الى الميت انثى
فخرج العصبة بغيره ومع غيره لكنه منقوض بالمعتق
وهو يأخذ ما ابقته الفرائض وعند الافراد يخرج جميع
المال واقرهم جزء الميت وهو الابن وابنه اي ابن الابن
وان سفل بالاجماع لدخولهم في اسم الولد ثم اصله وهو

الاب لقوله تعالى وورث ابواه فلامه الثلث فتبين ان
 الباقي للاب فكان اخو بالتصويب من الجد والاخته والجد
 الصحيح وان علا ولا يكون الا واحد لانه لا يكون الا من قبل
 الاب والاقرب ليستقطا البعد باجماع الامة ثم جزء ابية
 وهم الاخوة لابوين اولاب ثم بنوهم وان سلفوا ثم جزء
 جده وهم الاعمام لابوين اولاب ثم بنوهم وان سلفوا من
 جزء جد ابية كذلك في المعبر في الترجيح الاستحقاق بحجة
 التصويب لبا لغيره كان اخ لاب يرث مع الاخته ابوين
 وان كانت اقرب واقوى جربة والعصبة بغيره البناء فيه
 للسبب من فرضه النصف والثلثان وهو اربعة من
 النسوة الاولى منهن البنت اذ للواحدة النصف وللثانين
 فضا عدا الثلثان الثانية بنت لابن فان حالها كحال
 البنت عند عددها الثالثة لاخت لاب وام فانها كذلك
 اذ لم توجد بنات الصلب وبنات لابن الاربعة لاخت
 لابن فان حكمها كذلك اذ لم يوجد الثلث المتقدمة
 فهؤلاء الاربعة يصرون عصبة باخواتهن لقوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض له
 واخوها عصبة لا تصير عصبة به لان النضر الوارد
 في صيرورت الاناث بالذكور عصبة انما هو موضعين
 البنات بالبنين والاخته بالاخوات كما عرفت والاناث
 في كل منهما ذوات فروض فمن لا فرض له من الاناث
 لا يتناولها النص كالعمة وبنت الاخ المالكه للعم دون

لقوله وان كانوا افقر حال
 ونساء فللذكر مثل حظ
 الانثيين صح

العمة ولابنت الاخ دون بنت الاخ والعصبة مع غير
 كل التي تصير عصبة مع التي باخر مثل الاخوات لابوين
 اولاب مع البنات وبنات الابن والفرق بين هاتين
 العصبتين ان الغير في العصبة بغير يكون عصبة
 بنفسه فتعدي بنفسه العصبية الى التي وفي
 العصبة مع غيره لا يكون عصبة بنفسه اصلا بل يكون
 عصبة تلك العصبة مجامعة لذلك الغير وورث
 الابوين من العصبات مقدم على ذوى الاب حتى ان
 لاخت لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب وعصبة ولد
 الزنا وولد الملا عنة مولى امه لانه لا اب له والبن علة
 الحق ولد الملا عنة بامه فصارت كمن لا قرابة له من
 جهة الاب فلومات ولد الملا عنة وترك بنتا واما
 والملا عنة فلابنت النصف وللأم التمس والبنات
 يرث عليهما ولا شيء لابن الملا عنة لانه لا اخ له من جهة
 الاب وبهذا تعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا
 الا انما يفتقران في مسألة واحدة وهي ان ولد الزنا
 يرث من توأمه ميراث اخ لام وولد الملا عنة يرث
 التوأم ميراث اخ لابوين والاب مع البنت صاحب
 فرض وعصبة واخر العصبات مولى العتاقة ثم
 عصبة اي عصبة المعتق بنفسه على الترتيب المذكور
 لقوله عدا التمس الولد لجهة كلمة النسب اي وصلة
 لوصلته فمن ترك اب مولا الذي اعتقه وابن مولا
 فما له كله لابن مولا عند ابني خيفة ومحمد وعبد الى

الملا عن ماء

يوسف الاب السيد بن ابي الباقى ولد له بن كالفنسب وامها انما
يرثان بالعصبة فالأقرب أولى وصار كام مولاد مع امه ولو
مكأن مكأ بالاب جدة يعنى اذ السيد المفقود جد مولاد الذى انتسب
واسم مولاد مغفلة ابي المالى للابن مفقول لان الجدة يعنى ابنة
بنو لطة وهولاب جدة لا يستحق سبب سبه الولاد ولو ترك
سببه مولاد مفقول اعني اخ المفقول فالجد اولى عندى جنة
وعندى مفقول يستويان وهما ابنة على اخلا فمهم فى ميراث الجد
مع مفقول عند الجد يسقط الاخ فلا لك يكون امتى بالولاد
وعند مفقول يشتركان فى الميراث فيشتركان فى الولاد والعصبة
انما مفقول ما فضل عن ذوى الفروض فلو ترك زوجا وخواوة
لا تهم مفقول لا يورس واما فالنصف للزوج والسنة للام
والثالث للاخوة لا يشتركون فى الاخوة لا يورس مفقول
المشتركة واختمارية قال فى الاختيار وكذا لو كان
ممكن الام جدة هذا قول ابى بكر وعمر وعلى وابن عباس
رضى الله تعالى عنهم وهو مذهب اصحابنا رحمهم الله تعالى
وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهما العصبة
من ولد الابوين يشتركون ولد الام فى الثالث وهو نول
عمر رضى الله اخرا فان قضى اولا بمثل مذهبنا فوقع
فى العام القابل فاراد ان يقضى بمثل قضاة الاول فقال
احد الاخوة لا يورس يا امير المؤمنين هب ان ابانا خمارا
الحسنا من ام واحدة فشارك بينهم وقال ذاك على ما
قضينا وهذا على ما يقضى سميت مشتركة لان عمر رضى الله
عنه يشارك بينهم وخمارة لقوله هب ان ابانا كان حمارا

ولو كان مكان الاخوة لابوين اخوة لاب سقطوا بلاجماع
ولا تكون مشتركة والصحيح مذهبنا لقوله عليه السلام
الحقوا الفرائض باهلها فما ابقيت فالاولى عصبة ذكر وان
يقتضي تقدم اولاد الام من شركاء بينهم فقد خالف النص
ولا نه وافق الاصول فان اولاد الام اصحاب فرض بنص الكتاب
واولاد الابوين عصبة بنص الكتاب على ما سبق والنشر ينافي
ذلك **فصل في الحجب** هو لغة المنع ومنه الحجاب لما يستتر
به الشيء ويمنع عن النظر اليه وفي الاصطلاح يمنع شخص
معين عن ميراثه كله او بعضه بوجود شخص آخر وهو
توعان حجب نقصان وهو الرد من فرض الى فرض وقدر
في الزوج والزوجة والام مع الولد وبنت الابن مع بنت
الاصلب والاخت لاب مع الاخت لابوين وحجب حرمان
والكلام فيه فقال حجب الحرمان وهو ان يحجب عن الميراث
بالمرة وهو منتف في حق ستة الى ستة نفر ويفهم من الحكم
وعدم حرمانهم حلوه من الموانع وهم الابن والاب وبنت
والام والزوج والزوجة لان فرضهم قد ثبت بدليل
قطعي وهو صحيح الكتاب ومن عداهم يحجب بصيغة
الجهول الا بعد بالا قرب يعني يحجب الا قرب نسباً الى
الميت من سوي المذكور الا بعد نسباً وذو القرابة
بدي القرابتين كالابن يحجب اولاد الابن والاخ لابوين
يحجب الاخوة لاب ومن يدلي اي يتقرب ينسبه الى الميت
بشخص لا يرث معه اي مع ذلك الشخص الذي يدلي
الا اولاد الام فانهم يدلون بلام حيث يدلون بها ويرون

اولوکان

حرام امثلة ذلك زوج واخت لابوين واخت لابي فلزوج
 النصف وللأخت لابوين النصف وللأخت لابي السدس
 تكلة للثلاثين اصلها من ستة وتقول الى سبعة فان كان مع
 الأخت لابي اخ لابي عصمها فلا ميراث شيئا فهذا الاخ المشفوع
 زوج وابوان وبنتان اصلها من اثني عشر وتقول الى عشرة
 عشرون وهذا ايضا اخ مشفوع اختان لابوين واخت لابي
 فان كان للاختين لابوين فرهما ورثا ولا شيء للأخت لابي
 فان كان معها اخوها عصمها فلهما الباقي وهو الثلث للذكر
 مثل حظ الانثيين وهذا الاخ المبارك ويجوز الاخوة بالاب
 وابنه وان سفل وبالأب والجدة لانهم له قرابة ويجوز
 اولاد العلات وهن الضراير فمهم اولاد زوجات رجل
 واحد وقيل من العلال وهو الشرب مرة بعد اخرى بالأخ
 لابوين ايضا عند اني حنيفة وعندهما لا يجب الاخوة لابوين
 اولاب بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة
 عن الثلث عند عدم رى العرض او عن السدس عند وجوده
 والفتوى على قول الامام اني حنيفة وهو مذهبنا اني بكر
 الصديق رضي الله عنه وما ذهبنا اليه قول زبده بن ثابت
 وبه اخذ زفر وحسن وابن مالك والشافعي وعبد الفتوح
 كذا في شرح القدوري للذاهدي وهو مخالف لما اختاره
 في المتن لكن قال ابن الساعاتي في شرح الجمع والمختار قوله
 اني بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وادى استكمال بنات
 الصليب الثلثين سقط بنات الابن الا ان يكون بخدا من
 ربه او بفيل من ابن ابن فيعصب من بخدا ومن فوقه

فيعصب من ما يتناه في البنات
 والجدات كلن يسقطن صح

من ليست بنات بهم وليسقط من ذواته لان البنات وان
 كثرت لا يرثن حقهن على الثلثين وما يتقوم بنات الام
 فقام من عند عدهن فقد يرثن معهن بنين ذلك لان
 بنات الابن يرثن السدس مع البنات الواحدة لقيامهن
 مقام البنات الثانية فلذا وجدت سقطت ضرورية الام
 المذكور الموازي والاستقل يعصبن بقوله كونه بامه قوله
 تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 فيضمن يعصبنهم لانني مع الذكر في الباقي وادى استكمال بنات
 لابوين الثلثين سقط الاخوات لابي لان يكون معهن
 بالامام يسقط الابويات خاصة بالأب ايضا كالجد
 مع الاب وكذا يسقطن بالجد اذا كن من قبله الام الاب
 لا يسقطن بالجد لانها ليست من قبله ولجدة القرني ملهين
 تبقى اي جهة كانت تجب البعدي من اي جهة كانت وان بقي
 كانت القرني او محجوبة كام الاب معه فانها تجب ام
 الام اما اذا كانت وارثة فظاهر لانها اخذت المفروض
 لها فلا يبقى للبعدي شيء واذا اجتمع جدتان احدهما
 ذات قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب
 الاب وهي ايضا ام ام الام فثلث السدس لذات القرابة
 وثلثاه للآخرى عند محمد لان استحقاق الارث باعتبار الاسباب
 فان اجتمع في واحد سببان ورث بهما وينصف عندني
 يوسف والمحروم بالقتل ونحوه لا يجب وهذا كالكافر
 والقائل لا يجب حرمان ولا نقصانا لانهم غير وارثين
 لعدم اهليتهم والعلة لعدم لفقد اهلية ونحوه

فيعصب من ما يتناه في البنات
 والجدات كلن يسقطن صح

بقوت شرط من شرائطها كبيع المحزون واذا الغدت العلة
في حق هؤلاء المحزونين لعدم في باب الارث وروى ابن مسعود
انه يجب نقصان وذلك يظهر في مسائل العول والمحو
يجب كما صرح في الحدة والاختوة والاختوات بحجهم لابي وحبوب
للام من التثنية الى السدس فصل في العول والرد واذا
ارثت سهام القرينة على القرينة وهي مخرج السهام
الذي يقال اصل المسئلة وهو عبارة عن اقل عدد صحيح
يتأتى منه كل فريق من الورثة بلا كسر فهدى عالت
ارتفعت الى عدد اكثر من ذلك المخرج فالعول زيادة
على المخرج من اجزائه مأخوذ من عال الميزان والارفع وال
من حكم بالعول عمر رضى الله تعالى عنه فانه وقع في عرصة
صفورة ضاقت فخرجت عن فروضها فشا ور الصلابة فيها
فلما اراد العول الى العول فقال اعيلوا الفرائض فبايعوا
على ذلك واربعة فخرج لا تقول بالاستقرار الاثنان
والثلاثة والاربعة والتمانية وثلاثة فخرج تعول بالاستقرار
ايضا الستة التي تكون اصل المسئلة الى عشرة ورافع
الى سبعة ولستة مثال الاول جدة واخت لأم واخت
لابوين واخت لآب سدس وثلاث ونصف وسدس اصلها
من ستة وتعول الى سبعة والثاني زوج وام وثلاث اخوة
متفرقات اصلها من ستة وتعول الى تسعة وشفعان
لثمانية وعشرون مثال الاول زوج وام واختان لآب وام
ونصف وسدس وثلاث اصلها من ستة وتعول الى
ثمانية ومثال الثاني زوج وام واختان لأم واختان

لابوين

لابوين ونصف وثلاث وسدس وثلاث اصلها من ستة
وتعول الى عشرة وهذه المسئلة تسمى شرعية اذا قصرت
بشرع فيها بان للزوج ثلاثة في عشرة فمحل الزوج يطوف
في البلاد ويسأل الناس عن امرائه فلغت زوجا ولم تترك
ولدا ولا ولد ابني ما ذا نصيب الزوج فكانوا يقولون النصيب
فيقول لم يعطني شرع لا نصف ولا ثلثا فبلغه ذلك فطلب
وعزبه وقال قد سبقني بهذا الحكم امام عادل وبيع
واراد عمر رضى الله عنه والاثنان عشر عطف على الستة
اي وتعول اثنا عشر التي تكون اصل المسئلة الى سبعة
وتعول الاشقاء فتعول الى ثلاثة عشر كزوجة وجدة واختان
لابوين ربع وسدس وثلاث اصلها من اثني عشر وتعول
الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر كزوجة واختين لآبوين
واختين لأم ربع وثلاث وثلاث الى سبعة عشر كزوجة
وام واختين لآبوين واختين لأم ربع وسدس وثلاث
وثلاث واربعة وعشرون عطف على اثني عشر اي وتعول
اربعة وعشرون التي هي اصل المسئلة الى سبعة وعشرين
واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين عول واحد عند
الجمهور في المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلاثان
والسدسان وهي امرأة وبنات وابوان وانما سميت
منبرية لانها مثل على رضى الله تعالى عنها وهو على منبر
الكوفة فاجاب عنها بديهة فقال السائل متعنتا اليس
للزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته
فتعجبوا من فطنته والرد ضد العول بلا تستغنى بها

ثمنها ساء

الكفرية مع عدم العصبية متبينة كانت أو سببية فيرد
 الباقي على ذوي الشهادتين سوى الزوجين بقدر سهميهما
 وهو مذهب عمر وعلي وابن مسعود وعثمان رضي الله
 تعالى عنهم انه يرد على الزوجين قالوا وهذا وهم من الراوي
 فانه انما صح عن عثمان رضي الله عنه انه يرد على الزوج لا غير
 وتأويله انه كان ابن عمر فاعطاه الباقي بالعصوية اما
 الكفرية فلم ينقل عن احد الزوجين وتأويله ان
 ثابت يوضع الفاضل في بيت المال وبنو مالك
 يورثون في رحمتهم الله تعالى فان كان من غير علي بن الحسين
 واحد اعلم ان مسائل الرد اربعة اقسام احدها
 ان يكون جنس واحد من يرد عليه عند عدم من لا يرده
 عليه فالمسئلة عن عدد رؤسهم كبنيتين او اختين
 او جدتين فاصل المسئلة من اثنتين وان كانوا اجلسين
 او اكثر فمن عدد سهمهم اي تؤخذ المسئلة من سهمهم
 فمن اثنتين بدل من قوله في عدد سهمهم لو كان
 في المسئلة سدسان بكدة او اخت لام اصل المسئلة
 من ستة وتصح من اثنتين للجدة سهم ومن ثلثة لو كانت
 سدس وثلث بكدة واختين لام اصلها من ستة وتصح
 من ثلثة للجدة سهم وللأختين سهمان ومن اربعة
 لو كان سدس ونصف كينت وبنيت ابن ومن خمسة
 لو كان ثلث ونصف كاخت لاب وام وام او سدسان
 ونصف كاخت لاب وام واخت لام وجة او كان
 ثلثان وسدس كبنيتين وام وهذا النوع الثاني من

الاربعة

الاربعة ولما فرغ منها بشرع في الثالث فقال فان كان مع
 النوع الاول وهو الجفص الواحد من يرد عليهم من لا يرده
 عليه وهو الزوج والزوجات باعطي فرضه اي فرض من لا يرده
 عليه من اقل فخرج اي اقل فخرج ذلك الفرض ثم قسم
 الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه على رؤسهم اي رؤس
 من يرد عليه فان استقام فلا حاجة الى الضرب كزوج
 وثلث بنات فلزوج فرضه وهو الربع ومخرج له اربعة
 فيكون واحد والباقي ثلثة مستقيم على البنات ولا ان
 وان لم يستقم الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه على من يرد
 عليه فان وافق رؤسهم الباقي ضرب وفق رؤسهم في
 مخرج فرض من لا يرده فالمبلغ تصح المسئلة كزوج
 وثلث بنات فلزوج الربع واحد من اربعة فيبقى ثلثة
 على عدد رؤس البنات لا يستقيم ولكن يوافق بالثلث
 وثلث الستة اثنان فاضربه في مخرج فرض الزوج وهو
 اربعة فيكون ثمانية فلزوج اثنان والستة للبنات
 مستقيمة عليهن وان باين الباقي من مخرج فرض من
 لا يرده عليه ضرب كل عدد رؤسهم فيه اي في مخرج فرض
 من لا يرده عليه فالمبلغ تصح المسئلة كزوج وخمس بنات
 فلزوج الربع واحد من اربعة يبقى ثلثة لا يستقيم
 على خمسة ولا توافق فاضرب عدد رؤس البنات في
 مخرج فرض الزوج وهو اربعة تبلغ عشرة فلزوج
 الربع وهو خمسة والباقي وهو خمسة عشر يستقيم
 على البنات لكل واحدة ثلثة وان كان مع الثاني وهو

الجسداً أو أكثر فمن يرد عليه من لا يرد عليه كزوج
 أو زوجة قسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بعد
 إعطاء فرضه على مسألة من يرد عليه وان استقام عليها
 فقد صحت المسئلة بلا ضرب كزوج وأربع جدات وست
 أخوات لأم فخرج فرض من لا يرد عليه أربع أعطى للزوجة
 وبقيها ستمائة بقى ثلثة ومسئلة من يرد عليه من ثلثة لأن
 للجدات الستة وللأخوات لأم الثلث أصل المسئلة من ستة
 سدسها وأصدو ثلثها اثنان فيكون الكل ثلثة فعلم أن
 مسئلة من يرد عليه من ثلثة فالثلثة الباقي من مخرج
 فرض من لا يرد عليه مستقيمة على هذه الثلثة فخرج
 للجدات وسهم للأخوات لأم والأبى وإن لم يستقم
 الباقي على مسألة من لا يرد عليه ضرب جميع مسئلته
 في مخرج فرض من لا يرد عليه فالبلغ مخرج فرض الفريقين
 كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات وللزوجات
 الثمن وأقل مخارص ثمانية فلهن منها واحد ابني سبعة
 ومسئلة من يرد عليه من خمسة لأن فيها سدساً وثلثين
 وسبعة لا يستقيم على خمسة فنضربها في المخرج وهو
 ثمانية تبلغ أربعين فخرج فرض الفريقين ثم أشار
 إلى بيان طريق إخراج نصيب كل فريق بقوله ثم يضرب
 سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه وسهام من
 يرد عليه فيما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه ويصح بالاصح
 الآية في المتن **فصل** في توريث ذي الرحم وهواللفة
 بمعنى ذي القرابة مطلقاً وفي الشرع ما قال المصنف ذو الرحم

سها

قريب

قريب ليس بعصبة ولا ذي سهم ويرث كما يرث العصبة
 عند ذي السهم المهرادقناه سوى الزوجين حتى يرث
 عند وجود أحدهما لعدم الرد عليها هذا مذهبنا وقال
 جماعة الصحابة وقال زيد بن ثابت لا ميراث له ولو وضع
 المال في بيت المال وبه قال مالك والشافعي وكثير من أصحاب
 الشافعي خالفوه منهم ابن شريح وذهبوا إلى أن ميراث
 ذوي الأرحام وهو اختيار فقهاءهم للفتوى في زماننا
 أقساماً دبت المال وصرفه في غير المصارف من الفقهاء
 أخرجه جمع المال من يحون بقرب الدرجة كنت البنت
 وهي أولى من بنت بنت البنت لأنهم بطريق العصوبة
 فيقدم الأقرب على الأبعد في كل صنف منهم كما في العصبات
 ثم من يحون بقوة القرابة من أي صنف كان وأصنافهم
 أربعة صنف ينتمي إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد
 بنات الابن وصنف ينتمي إليهم الميت وهم أجدادهم
 الفاسدون والجدات الفاسدات وصنف ينتمي
 إلى أبوي الميت وهم أولاد الأخوات كلهن وبنات الأخوة
 لأب وصنف ينتمي إلى إحدى الميت وهم الأخوال
 والحالات والأعمام لأم والعلمات وبنات الأعمام كلهم
 هؤلاء هؤلاء ومن بدلي بهم وأولادهم وأولاد الصنف
 الأول لأن قرابة الولد أقرب من غيرهم ثم صنف الثاني
 وقال الصنف الثالث أولى من الثاني ثم يكون الأول
 وأما عند اتحاد الجهة يعني من بدلي بوارث أولى من
 كل صنف لأن للوارث أقوى قرابة من غير الوارث

لهم

كنت بنت ابن اولى من بنت بنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت ابنت
 من ابن بنت بنت وان اختلفت جهة القرابة بان كان بعض
 ذوى الارحام من جهة الاب وبعضهم من جهة الام كابر ام اب
 الاب واب اب ام الام فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة
 الام الثلث فلهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور في
 الاصول والعلماء والاختلاف ثم يعبر الترتيب في كل فريق
 من الاصناف كما لو انفردت وعند الاستواء في القرب والقوة
 والجهالة المذكور مثل حظ الامتياز فهذا ابلح من غيره
 ابدا ان الفروع ان اتفقت صفة الاصول اي انها اول الامرات
 في الذكورة والذكورة وكذا ان اختلفت صفة الاصول عنيفة
 الى يوسف يعني يقسم المال على السعداء ان كان لكل ذكورا
 وانثى وان كانوا مختلفين فلا ذكر مثل حظ الاخيصة وهذا
 رواية عن ابي حنيفة وعند محمد تؤخذ الصفة من
 الاصول والعدد من الفروع ويقسم على اول بطن يرفع
 فيه الاختلاف ثم يجعل الذكور على عدة ولا ناث على عدة
 فيقسم نصيب كل ما نفة على اول بطن اختلف كذلك
 ان كان والادفع حصه كل اصل الى فرعه ويقول محمد
 يعني وهو اشهر الروايتين عن ابي حنيفة قال العيني
 وقول محمد اصح في ذوى الارحام جميعا لمحمد ان الفروع انما
 يستحقون الميراث بوساطة الاصول فيجب ان تكون
 العبرة للاصول ولا ياتي يوسفان ذوى الارحام انما يرثون
 بالقرابة كالعصبات وكل واحد منهم مستبد بنفسه في
 اصل الاحتقاق فتعتبر ابدان كالعصبات مثالب بنت

شمس

بنت

بنت بنت وبنيت ابن بنت المال بنتي ما نفعنا عند ابنتي
 باعتبار ابدان وعند محمد ابدان ما لا اعتبار له لاصول كزيمات
 عن بنت بنت وابن بنت ثم ينقل نصيبه الى بنته ونصيب
 ابنته الى بنتها بنت ابن بنت وابن بنت بنت وعند محمد للبنت
 سهمان وعلا من سهم وتام الامثلة في الاختلاف ويقدم
 الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الاب وان سفلت
 وانما قدم من الابن قرابة الاب واقر من غيرها كما في الاصول
 ثم لم يكن هؤلاء ويقدم اصله في اصل الميت وهو اصل
 الاحداد والفاسدون والجدات الفاسدات ثم ان لم يكن
 هؤلاء يقدم من ابية اي الميت وهم اولاد الاخوات كلهم
 يعني من اي جهة كانوا واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة
 ثم من جهة وهم اعمات والمخالات والاخوان والاعمام
 لام وبنات الاعمام كلهم ثم اولاد هؤلاء وهو المال خور
 ثم من جهة ابية او امة وهم عمات الاب والام وخالاتهما
 واخوانهما واعمام الاب لام بان يكون اخ الجدة لام واعمام
 الام وبنات اعمامها واولاد اعمام الام فلا يرث احد
 من النصف الثاني مع احد من الاول وكذا الثاني والثالث
 والرابع **فصل** والغري جمع غريق والهدى اذ لم يعلم
 ايهما مات اولهما اذا غرقوا في سفينة او وقعوا في النار
 ذنعة او سقط عليهم جدار او سقف بيت او قتلوا في معركة
 ولم يعلم التقدم او التأخر في موتهم يقسم مال كل الثوبين
 بدل المضاف اليه اي مال كل واحد من الغريق والهدى
 على رثة الاحياء متعلق بيقسم وهو قول ابي ابراهيم

بنت

في ميراث بعض الاموات من بعض وثن على وابن مستعوان ميراث
 بعضهم بعضا الاما وورث من صاحبه وهو قول الشيخ والاشاعرة
 الخوان فترت ولكل واحد بقصود دينار او خيل فبنتا واما
 وعم افترت غامية لعم لم يقسم تركه كل واحد بين الاخياء
 من ورثة البنت والعم والعم على بنته ولا يرث اخوها من الاخر
 في ميراث على وابن مسعود يقسم البنت النصف نسبة
 واربعون دينار لولدهم والدم من خمسة عشر دينار لوالها
 ويهملون للاخ ولا شيء للعم ثم يقسم الثلث بين البنت
 والعم والعم اسداسا تقدم والصحيح قول العامة لا شيء
 احتمال موتها معا واحتمل تقدم احدهما واحتمل تأخير
 فتوقع الشك في استحقاق الميراث واستحقاق الاخياء فيقتن
 فلا يعارضه الشك وان اجتمع ابناء عم واحد من الام
 يعطى السدس فرضا ثم اقتسم الباقي حصوبة لا تقبل
 بهذه المسئلة بما قبلها بل هي مسئلة مستقلة واصل
 المسئلة من ستة ونصف من اثني عشر وقال ابن مسعود
 المال كله للاخ من الام ولا يرث الجوسي بالاشاعة الناطلة
 لبطلانها وان اجتمع فيه اى في الجوسي قرابتان او تقدم
 في شخصين ورثا بهما يرث بهما وهو قول على وعمر وابن
 مسعود وعن زيد بن ثابت انه ورثهم باحد قراباتهم
 وبه قال مالك والشافعي باعتبار الابدان والصحيح قولنا
 لا اجتماع الموجبين للحقين كابن عم وهو اخ لام وبنت هي
 تعقبه الجوسي تزوج بنته فولدت بنتا ثم مات الصغرى
 عن الكبرى وابن عم فللكبرى خمسة من ستة النصف

موتها

بالاختبة

بالاختبة والاختبة الاممية والاختبة لابي العولان كاستحداها
 بحسب الاجرى يرثها واحدة كما اذا تزوج بجوسي امه فولدت
 له اختا فمذا الولد امه وابيها فترث منها اذ اما
 على انه ابن ولا يرث على انه ابن ابن ابن الذي يحجب بالابن
 ويوقف لكل نصيب ابن واحد هو المختار للفتوى وذلك
 لان المعتاد الغالب ان لا تلد المرأة الا ولدا واحدا فيسقط عليه
 الحكم ما لم يعلم خلا فيه فيذكر في فتاوى سمير قندي ابن الودة
 ان كانت قريبة توقف القسمة لكان الحمل اذ لم يولد لها
 فترث بغيره الحمل على خلاف ما قدر وان كانت بعيدة توقف
 في الفدية اضراف بباقي الورثة ولم يعين حد بل اصيل بل
 العادة وقيل هو ما دون الشهر بناء على انه لو خلف
 ليقتضين حق فلان عاجلا كان محمولا على ما دون الشهر
 وفي واقعات الناطق انه تقسم التركة ولا يغزل نصيب الحمل
 اذ لا يعلم انما في البطن حمل ام لا فان ولدت لتستأنف
 القسمة وعند الشافعي لا يدفع الى واحد من الورثة شيء
 الا من كان له فرض كالزوجة والابوين والجد اذ لا يغير
 بتعدد الحمل وعدم تعدده فانه يدفع اليه فرضه على
 تقدير العول ان تصور عول وبترك الباقي الى ان ينكشف
 الحال لان الحمل كما لا ينضبط فقد روى عن شيخ انه كاله
 عشرون ولدا كل خمسة منهم في بطن واحد وعند ابو
 نصيب بنين ونجد يوقف نصيب ثلث بنين وعند ابي
 حنيفة نصيب اربعة بنين واربع بنات فان خرج
 اكثره حيا ومات ورث وان اقله فلا اى لا يرث ان خرج

لا يرث

اقله ثم مات لانه كان ميتا في البطن ثم ان خرج مستقيما
 فالعقب من صدره يعني اذا خرج الصدر كله ميتا وان خرج
 ميتا في المعبر سترته في المعبر كونه موجودا وقت الموت
 الموت اذا ولد ميتا قال من ميتة ايش من وقت الموت
 كان النكاح قابلا وقت الموت وان كان في العدة وقت الموت
 فلهذا اذا ولد ميتا قل من ستنين يعلم انه كان موجودا في
 وقت الموت وعلامة خروج جثته ان يستعمل وهو ان
 يسمع منه صوت او عطاس وكذا ان تحرك شئ من اعضائه
فضل في المناسبات المصلحة ان يموت بعض الورثة
قبل القسمة اي قبل قسمة التركة فصحيح فريضة الميت
الاول في المسئلة الاولى ثم صحيح فريضة الميت الثاني
الثانية اي في مسئلة الثانية فان استقام اي القسمة
تصيب الميت الثاني من فريضة الاول على مسئلته
مسئلة الميت الثاني فقد صحت المسئلة
 وبنت مال الابن عن ابنتين فريضة الاول من ثلثة للابن
 سمان وللبنت سهم وفريضة الثاني من اثنتين فينقسم
 نصيبه على ورثته والاى وان لم ينقسم نصيب الميت الثاني
 من فريضة الاول على فريضة فان في مسئلته وسهامه
 موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني اي وفق تصحيح المسئلة
 الثانية في التصحيح الاول ان وافق نصيبه اي الميت الثاني
 مسئلته كما اذا مات عن ابنتين وبنيتين ثم مات احد البنين
 عن امرأة وبنت وعم ومسئلة الاولى من ستة والثانية
 من ثمانية وسهامه من الاولى اثنتان لا تقسم على مسئلته

لكن يوافق بالتصحيح فاضرب وفق فريضة وهو اربعة في
 التصحيح الاول وهو ستة تبلغ اربعة وعشرين وسهامها
 تصح المسئلة للابن ثمانية وقدمات عن ثمانية للزوجة
 سهم وللبنت اربعة وللعمة ثلثة والاى وان لم يوافق سها
 مسئلته فاضرب كل التصحيح الثاني اي تصحيح المسئلة الثانية
 في الاول اي في كل من التصحيح الاول فالخامس من الضرب
 يخرج المسئلتين اي تصحيح الاول والثانية كالمومات عن
 زوجة وثلاث اخوات متفرقات ثم ماتت الاخيرة من الابن
 عن زوج واخت لاب واخت لام فالمسئلة الاولى من اثني
 عشر وعالت الى ثلثة عشر للزوجة ثلثة وللأخت من الابن
 ثلثة وللأخت بالاب اثنتان وللأخت من لام اثنا عشر
 والمسئلة الثانية من ستة وعالت الى سبعة للزوج ثلثة
 وللأخت لاب ثلثة وللأخت لام واحد وسهام الأخت
 من الاولى ستة لا تقسم على سبعة ولا توافق فتضرب
 السبعة في الثلثة عشر تبلغ احدى وستين وهو يخرج
 المسئلتين ثم اضرب لخراج النصيب سهام الورثة
 الميت الاول في وفق التصحيح الثاني ان حصل موافقه
 او في كله اذ لم يحصل انقسام ولا موافقة فاضرب سهام ورثة
 الميت الثاني في وفق ما في يده ان كان موافقة او في كله وهذا
 اذ لم يحصل موافقة ولا استقامة في ما خرج فهو نصيب
 كل فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ اي الذي صحت منه
 الاولى والثانية مكان التصحيح الاول والثالث مكان التصحيح
 الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهم جراح

ولتستمر على هذا استمرارا في كل البطلون حساب الفرائض لما كانت
 الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع
 والثلث والثلثان والثلث والثلثان والثلثان والثلثان والثلثان
 الفرائض اريد بان يبينها بطريق الاختصار فقال الفروض
نوعان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصفه
وهو الثمن والنوع الثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث
ونصف نصفهما وهو السدس ويقال الربع والثلث ونصف
كل منهما ونصفه فالنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة
والثلث من ثمانية والثلثان والثلث من ثلثة والسدس
من ستة لان مخرج كل واحد من امثاله ومخرج الكسر المكرر
ثلثة ارباع اربعة فخرج كسر المفرد كالربع من اربعة وثلاثون
اختلط النصف من النوع الاول وهو النصف والربع والثلث
بالنوع الثاني وهو الثلثان والثلث والسدس ويضعفه
في ستة اي بالفريضة او اصل المسئلة من ستة لان
النصف من اثنين والثلث وضعفه من ثلثة فاذا ضرب
احدهما في الاخر حصلت ستة وان كان معه لسدس فهو
من ستة وبينهما موافقة بالنصف فاذا ضرب نصف
احدهما في الاخر حصلت ستة او الربع يعني ان اختلط
الربع بالنوع الثاني فمن اثني عشر اي بالفريضة او اصل
المسئلة من اثني عشر لما تقدم ان مخرج الربع من اربعة
والثلث والثلثين من ثلثة وبينهما مباينة فاذا ضرب
احدهما في الاخر حصلت اثنا عشر ومخرج السدس من ستة
وبينهما موافقة اربعة موافقة بالنصف فاذا ضرب نصف

اصرها

احدهما في الاخر حصلت اثنا عشر او الثلث يعني لو اختلط
 الثلث بكل الثلثة الاخر او بعضها من اربعة اربعة وعشرين
 اي بالفريضة او اصل المسئلة من اربعة وعشرين لمسا
 تقدم من ان مخرج الثلث ثمانية والثلث من ثلثة وبينهما
 مباينة فاذا ضرب احدهما في الاخر حصلت اربعة وعشرون
 وان كان معه سدس فبينهما موافقة بالنصف فاذا ضرب
 نصف احدهما في الاخر حصلت اربعة والعشرون واذا
 انكسر سهام كل فريق من الورثة عليهم اي على عدد رؤسهم
 وبانت بينهم عدد دم فاضرب عددهم في اصل المسئلة والمخرج
 من الضرب هو الصحيح كما مرارة واخرى اصلها من اربعة
 للمرأة الربع يتبع ثلثة لا تستقيم على الاخرى ولا موافقة بين
 الثلثة والاثنيين فاضرب عدد رؤسهم او هو اثنان في
 اصل المسئلة وهو اربعة تكون ثمانية ومنها تضع وان
 سهامهم الى سهام الفريق المتكر عليهم عددهم اي على
 رؤسهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة والمخرج
 الضرب هو الصحيح كما مرارة وستة اخوة اصلها من اربعة
 للمرأة الربع واحد يتبع ثلثة لا تستقيم على ستة ولكن بينهما
 موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد رؤسهم وهو اثنان
 في اصل المسئلة وهو اربعة تكون ثمانية منها تضع المسئلة
 للمرأة اثنان ولكل اخ واحد وان انكسر سهام فريقين
 من الورثة او اكثر من فريقين وثمانية في الفرائض يعني
 فرق بلا استقرار التام فينظر بين الرؤس فاما ان تماثل
 او تداخل او تتوافق او يتباين ولكل عمل اثاره يقول

وتماثلت اعداد رؤسهم كائين واثنين وثلاثة ثلثة
فاضرب احد اعداد في اصل المسئلة عند التماثل ثلث
 بنات وثلثة اعمام اصل المسئلة من ثلثة عليهم ولا
 موافقة ولا اعمام واحد هم ثلثة لا يستقيم عليهم ولا موافقة
 وبين رؤس البنات ورؤس اعمام تماثل فالتقيا باحد ضرب
في اصل المسئلة وهو ثلثة تبلغ ثلثة ومما تصح وان تداخلت
الاعداد الى اعداد رؤس المنكسر عليهم سهاهم فاضرب اكثرها
 في اصل المسئلة كاربع زوجات وثلث جدات واثنى عشر
 عماء اصلها من اثنى عشر للزوجات الربع وهو ثلثة وهن
 ان يع لا يستقيم عليهم ولا موافقة فافضار رؤسهم
 وللجدات السادس وهو سها من وهن ثلث لا يستقيم
 عليهم ولا موافقة فافضاهن ايضا ولا اعمام ما بقى
 وهو سبعة لا يستقيم عليهم ولا موافقة فافضاهن
 ونظرنا بين الرؤس والرؤس فكانت متداخلة وان
 كانت كذلك فاضرب اكثر اعداد وهو اثنى عشر في
 اصل المسئلة تكون مائة واربعة واربعين ومنها
 تصح وان وافق بعض الاعداد اى اعداد الرؤس المنكسر
 عليهم بعضا فاضرب وفق اصدها في جميع الثاني والمبلغ
 اى الخارج بالاضرب في وفق الثالث ان وافق الخارج الثالث
 والا اى وان لم يوافق الخارج الثالث ففي جميع اى
 فاضرب في جميع الثالث وتضرب بالمبلغ الخارج في الرابع
 كذلك اى وفقه اتوافق والا ففي جميعه ثم تضرب
 الحاصل في اصل المسئلة اى في مخارج فروضها كاربع

رؤسهم

زوجات وخمسة عشرة جدة وثمانى عشرة بنتا وستة اعمام
 اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلثة وهن
 اربع لا يستقيم عليهم ولا موافقة فافضار رؤسهم
 وللجدات السادس اربعة وهن خمسة عشر لا يستقيم
 عليهم ولا موافقة وللبنات الثلثان ستة عشر وهن
 ثمانى عشرة بنتا لا يستقيم عليهم ولكن بينهما موافقة
 بالا نضاف فترد عدد رؤسهم الى النصف وهو ثلثة
 ولا اعمام الباقي واحد على ستة لا يستقيم عليهم ولا موافقة
 فانظر بين اعداد الرؤس والرؤس فمعه اربعة وخمسة
 عشر وثلثة وبين التسعة والستة موافقة بالثلث
 فاضرب ثلث اجد هما في الاخر يكون ثمانية وبين الخمسة
 عشر موافقة بالثلث ايضا فاضرب ثلث اجد هما في الاخر
 يكون ثمانى وهى توافق الاربعة بالنصف فاضرب
 اثنى عشر في ثلث عشرين يكون مائة وثمانين فاضربها في اصل
 المسئلة اربعة وعشرين يكون اربعة الاف وثلثمائة
 وعشرين ومنها تصح وان تبين الاعداد اى اعداد الراى
 بعد النظر بينهما وبين سهاها فاضرب كل اجد هما في
 جميع الثاني اى عدد الثاني ثم المبلغ الخارج بالاضرب
 في العدد الثالث ثم المبلغ الخارج بالاضرب في العدد
 الرابع كذلك ثم المبلغ الحاصل بالاضرب في اصل المسئلة
 كما مر اثنى عشر بنات وست جدات وسبعة اعمام
 اصلها من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلثة
 لا يستقيم عليهم ولا توافق وللبنات الثلثان ستة

عشر مائة من اربعة بالاضافة فلو روي من الى خمسة
 والجدات السدس اربعة مائة موافقة بالنصف ايضا
 فلو روي من الى ثلثة واللامعاهم وهم سبعة لا يتقدم
 ولا توافق فاضار معنا اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وفي
 مائة فاضار بثلثان في ثلثة يكون ستة فاضار بها في
 خمسة يكون ثلثان فاضار بها في سبعة يكون مائتين
 وعشرة فاضار بها في اصل المسئلة يكون خمسة الاف
 واربعين ومنها تصح وان كانت المسئلة عاقله فاضار
 فاضار به في الاصل فيه مع العول في جميع ذلك كزوج
 قبالوي وست بنات اصلها من اثني عشر وعالت في
 خمسة عشر وانكسر سهام البنات عليهم وبنين
 سهام من ورؤس من موافقة بالنصف ورؤس عدد
 رؤس من الى نصفه وهو ثلثة فاضار بها في اصل
 المسئلة مع عولها كما اشار الشيخ رحمه وذلك
 خمسة عشر فاضار خمسة واربعون ومنها تصح **فصل**
 في معرفة التداخل والتوافق والتماثل والبيان وتكامل
 العددين يعرف بان تطرح الاقل منهما من الاكثر
 منهما مرتين او اكثر فيفنييه فان افناه فهما متداخلا
 وهذه احدى طرق معرفة ذلك او يقسم العدد الاكثر
 على الاقل فيقسم الاكثر عليه قسمة صحيحة اي لم يفيض
 فيها شيء وحينئذ هما متداخلا كالخمس مع العشري
 فانك اذا اسقطت الخمسة من العشري اربع مرات فنيت
 ولما قسمت العشري على الخمسة يخرج اربعة اقسام صحيحة

واذا

واذا اريد ان توافقهما الى العدد من يوافق ينقص العدد
 الاقل منهما من العدد الاكثر منها من اجل ان
 ينقص الاقل من الاكثر الى ان يصير العدد الاكثر بقا
 ينقصه من العدد الاقل حتى يتوافقا الى العدد ان
 مقدار معين فان توافقا في واحد فهما متساويان اي
 حصل البناء من الخمسة مع السبعة والتسعة مع
 فانك اذا اسقطت الخمسة من السبعة بقا اثنان فاضار
 اسقطت من الخمسة مرتين بقا واحد وان توافقا في
 اكثر من واحد فاضار الى العدد وان متوافقا بماله
 من الاخر وان كان اثنان فهما متوافقان بالنصف كالسبعة
 مع العشرة فانك اذا اسقطت السبعة من العشرة بقا اربعة
 فانك اسقطتها من السبعة بقا اثنان وان كان ثلثة فهما
 متوافقان بالثلث كالسبعة مع الاثني عشر وكان
 اربعة فهما متوافقان بالربع كالثمانية مع العشري
 هكذا الى العشرة او في خمسة فهما متوافقان بالخمس
 كالخمس عشر مع الخمسة والعشري وان توافقا في
 في احد عشر فيجزي من احد عشر اي فيهما متوافقان بخمسة
 من احد عشر كاثني وعشرين مع ثلثة وثلثين وهلم
 جرا اذا توافقا في ثلثة عشر وسبعة عشر والتسعة
 عشر وكان حق الوضع تقديم هذه على التصحيح كما فعل الشيخ
 البخاري وغيره من المحققين وان ارادت معرفة نصيب
 كل فريق من الورثة من التصحيح اي من العدد الذي صحت
 منه المسئلة فاضرب ما كان له اي لذلك الفريق من

اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فما خرج فهو نصيب
 اي نصيب ذلك الفريق الذي ضربت سهامه وكذا العمل في معرفة
 نصيب كل فرد من الورثة ان تقسم المضروب على اي فريق
 شئت ثم الضرب الخارج في نصيب ذلك الفريق فالاصل
 نصيب كل واحد من ذلك الفريق وان شئت والنصيب
 سهام كل فرد من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم مفردا ثم
 يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم اي من
الورثة فصل في معرفة قسمة التركة بين الورثة والغنياء
 وان اردت معرفة قسمة التركة اذا كانت لاربع او ثمانية
 وما في معناها ما كالى او يورث بين الوفاة والغنياء
 فانظر بين التركة والتصحح اي تصحح المسئلة فان كان
 بينهما اي التركة والتصحح موافقة فاضرب سهام كل
 وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل
 من الضرب على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك
 الوارث كزوج واخوين لام واختين لاب وام التركة
 ستون دينارا فالمسئلة من ستة وتقول الى تسعة وثلاثين
 موافقة بالثلث فتضرب سهام الزوج وهي ثلثة
 في وفق التركة وهي عشرون تكون ستين تقسمها
 على وفق التصحيح وهو ثلثة فخرج عشرون فهو نصيبه
 وهكذا تفعل باخوين لام وغيرها وان لم يكن بينهما
 اي بين التصحيح والتركة موافقة فاضرب سهام كل
 وارث من التصحيح فما خرج من القسمة فهو نصيبه اي
 ذلك الوارث كزوج وام واخت والتركة تسعة وثانين

في جميع التركة ثم اقس
 المبلغ الحاصل على جميع
 التصحيح

فالمسئلة

فالمسئلة من ثمانية ولا موافقة بينهما وبين التركة فاضرب
 سهام الزوج وهي ثلثة في التركة وهي تسعة تكون
 تسعة وعشرين فاقسمها على التصحيح وهي ثمانية يخرج
 ثلثة وربع وثمان ولاخت مثله وللام اثنتان اخريهما
 في التركة تبلغ ثمانية عشر اقسما على المسئلة يخرج
 اثنتان وربع وكذا الى كمثال ما تقدم في الموافقة والمساينة
 العمل لمعرفة نصيب كل فريق من الورثة وفي معرفة القسمة
 بين الغنياء اي ارباب الديون اجعل مجموع الديون
 كالتصحح وكل دين كسهم وارث ثم اعمل العمل المذكور فاذا
 لم تغ التركة بالديون وكان الغريم اكثر من واحد ثم
 فطلب الموافقة بين مجموع الديون وبين التركة فان وجدتها
 فاضرب دين كل غريم في وفق التركة ثم اقسم الحاصل على وفق
 مجموع الديون فما خرج فهو له وان لم تجدها فاضرب دين
 كل غريم في جميع التركة ثم اقسم الحاصل على مجموع الديون فما
 خرج فهو له كما لو كانت التركة خمسة عشر دينارا والديون
 ثلثون لزيد خمسة ولعمرو خمسة ولبكر عشرون فبين
 التركة والديون موافقة بالثلث فتضرب دين زيد
 وهو خمسة في وفق التركة وهو خمسة تبلغ خمسة
 وعشرين اقسما على وفق الديون وهو عشرة يخرج
 اثنتان ونصف فهي له وبقي له على الميت مثلها وكذلك
 لعمرو وتضرب بالبكر وهو عشرون في وفق التركة وهو عشرة
 تبلغ مائة اقسما على وفق الديون وهو عشرة تبلغ
 عشرة فهي له وبقي له على الميت مثلها ولو كانت التركة

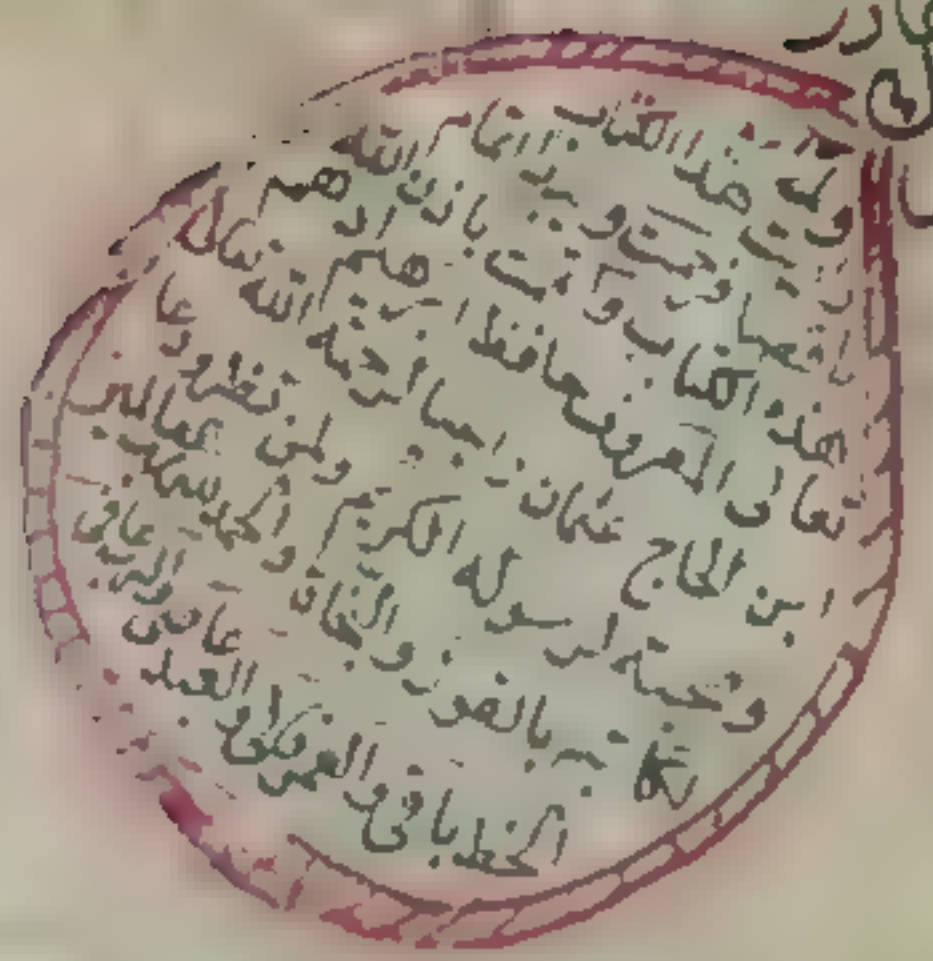
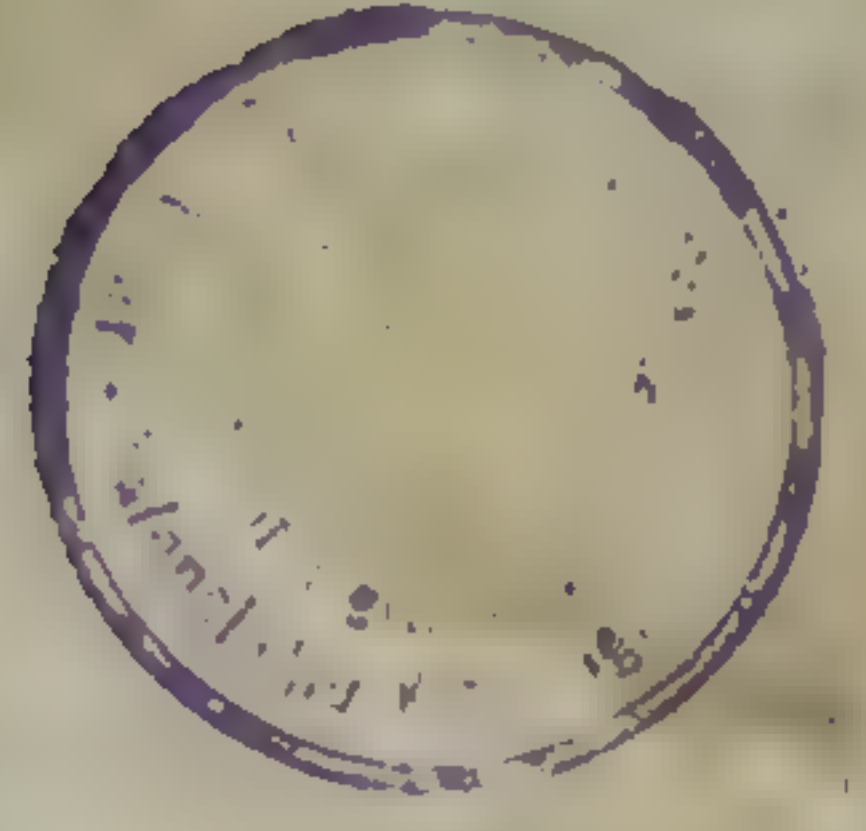
تسعة عشر ديناراً والديون بحالها فيتمها ويصير الديون
 كمنية فاضرب دين زيد في جميع التركة بتبع خمسة
 ونمالي فاقسمها على مجموع الديون وذلك ثلثون
 يخرج ديناراً وخمسة استداين ديناراً فيله ويؤله
 على الميت كدينار وعده من دينار ومثل ذلك يعزول لكن
 أحد عشر ديناراً وثلاث دنانير ومن صالح من الورثة
 أو غيرها على شيء منها أي من التركة سواء كان ديناً
 أو عيناً فاضرح نصيبه من التصحيح أي من أصل المسئلة
 أو الديون واقسم الباقي من التركة على سهام من يورث
 من الورثة أو ديونهم كزوج وام وعم فضالح الزوج
 من النصيب من التركة على ما في ذمته من المهر وخارج
 من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلثه
 واقسم باقي التركة بين الام والعم اثلاثاً بقدر سهامها
 سهام الام وسهما للعم لان اصل المسئلة من ستة
 للزوج النصف ثلثة وللأم الثلث سهامان وللعم الباقي
 سهم فلما خرجت سهام الزوج بالتخارج بقي سهام الام
 وسهم للعم فيقسم باقي المال بينهما اثلاثاً فكانت
 كأنها مائت عن ام وعم وقسم التركة بينهما قال
 المصنف الماتن الفقير هذا آخر متعلق بالبحر والماتن هذا
 في عدم ترك شيء من مسائل الكتب الأربعة المتضمن من
 الناظر فيه ان اطلع على الاختلاف في شيء منها ان يلحقه
 بحاله فان الانسان محل النسيان ولكن ذلك بعد
 التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض

المسائل

المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع
 آخر فكيفيت يذكرها في أحد الموضوعين ثم اني ذكرت مسائل
 كثيرة من الهداية هذا ما قضى لما في الديباجة من قوله
 ونبيذ من الهداية ومن جمع البحر ولم يرد شيئاً من غيرها
 أي من الهداية وجمع البحر من حتى ليهمل الطالب على من ينسبه
 عليه صحة شيء مما ليس في الكتب الأربعة وهي القدوري
 المختار والكنز والوقاية على ما صرح في الديباجة والله
 تعالى حسبي ونعم الوكيل وقد تم تبسيطه بين الصليبين
 من يوم الثلاثاء ثالث عشر من رجب المعظم سنة ثلث وربع
 ولسمحانة على يد مؤلف الفقير الى الله الغني ابراهيم بن
 محمد بن ابراهيم الحلبي والحمد لله رب العالمين وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وعلى التابعين
 لهم باحسان الى يوم الدين أي يوم القيمة ثم
 تسويد شرح متعلق بالبحر في اليوم الخامس
 من الخامس السنة الثاني من الاسد من السنة من النصف
 الأول من شهر ربيع خمس وخمسين والفائض الله
 تعالى ان يغفر لي خطيئتي بفضله ورحمته ولم ينظر فيه
 والتمس من وجد سبقاً في الشئ وسهوا في البيا وغلطاً
 من القلم والبيان ان يصلحه نظره الصائب وفكره الثاقب
 قال بعض العلماء الليم يفضح والكريم يصلح وانا مثل الله
 ان يحفظنا عن الزيع في القول والعمل ولا اعتقاد وخشيتنا
 تحت لواء الحمد سيدنا محمد عليه السلام يوم التناد حسبي الله
 ونعم الوكيل نعم المولى ونعم الدليل والهادي الجليل

Tgmir

80



طاهر و ملک
احمد بن محمد بن
الکامل

وَسَلَّمَ أَصْحَابِ كَوْزَيْنِ رَضَوْنَ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ خُضُورُ مَوْفُورٍ لِرَبِّهِ أَوْ تَوَرَّرَ
كُنْ بِرِئَازِهِ جَوَانُ وَعَنْقُورُ ثَابِتٍ لِمَا بَانَ كَسَنَهُ
كَلْبِي وَمَجْلِسُ رَسُولِ اللَّهِ تَعْظِيمٌ وَتَكْرِمَةٌ لِمَلَكَةٍ سَلَامٍ
وَبِرْدِي فَلَاحِرٌ أَوَّلُ كَوْزِيدُ بَنِي آدَمَ خَضِرُ
بَنِي آدَمَ وَمَكْرَمُ تَوْفِيرِ أَيْدِي دُوبِ كَنْدِي بِانْدَرَنَه
أَجْلَاسُ أَيْدُوبِ وَيَارْغَادِ بُوَيْكَرِ صَيْدِي أَوْزْدِي
تَقْدِيمُ أَكْرَامِ بِي قِيَّاسِ أَيْدِي بِلَرْ وَفَتَاكَ أَوَّلُ جَوَانِ
حَسَنِ أَجَازَتِي لِمَنْزِلَتِهِ وَأَنْ أَوْلَى سُلْطَانِ أَنْبِيَاءِ
سَالَا رَاصِفِيَاءِ صِدِّيقِ هِدَايَتِ مَا بَدَنُ نَوْعًا نَفِيسًا
اضْطُرَّاجَتَا لِي وَجْهَ تَعْظِيمِكَ تَقْرِيرِيهِ شَهَادَةٍ
بِيُورْدِي بِلَرْ يَعْنِي أَيْ يَارْغَادِ تَادِرْ صَرْفُورِ تَادِرْ

تصد رینه آذرده خاطر اوله که خلوع
عالم و اولاد آرمدن حالاً بو جوانه معادل
و بکا صلوة و بران بوصالح بکیده مماثل کسنه
بو قدر که هر روز بنم روح مظهریه
بونف کی صلوة بی غایات و دعاء و مومضوا
مختصر له تسلیات موجبه البرکات
استخاف ایلیه باعث تقدیم و سبب تعیل
و تکریم اول مرتبتی در دیو جواب
و بر دیلر امدک بو قصه دن معلوم
و رسول الله دن کنجیه افضل بنی آدم
اولان صد بقیه اول شایون تصد رندن
مفهومدر که فضائل صلوات نه درجه

دِي تَمَامِ اَيْتِدِكِدِه مُبَارَكُ بَاشِي سَجْدَه بِه
قُورُورِي وَخَاجَتِي هَرِيئَه اَيْسَه رَجَائِي
قِيلُورِي حَقِّ جَلِّ وَعَلَى دَرَجَاتِ مُرَادِي
اَعْطَا وَبَاشِي سَجْدَه دَن قَالِدُورُورِي
كِي خَاجَتِي كُورِي مُرَادِي رَجَاهِ رَوَا اِيلُورِي
بُورُورِي اَيْلَه حَضَرَتِ رَاوُدُورِي
رَسْمِ بُولُورِي اُولُورِي زَبُورُورِي مَرْبُورِي
اَوْنِي بِه وَرِدِ اُولُورِي اَلْحَقِيرِ الْفَقِيرِ
عَلَى اَقْدَمِي

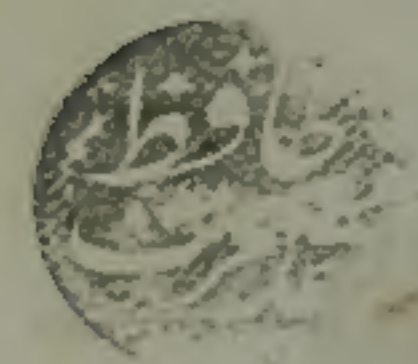
ده موجب الحسان ايمش که ابتدا کلام ده
ايراد اولان حديث شريفك معنای
لطيفي حوامر جليله سنی شامل و منافع بي
عديله سنی مشتمل در که فخر عالمه صلوة و بران
بالذات توفيق و عظمت وارد اوله
و هر بار صلوة تنه اون خطباتي مضمل
اولوب اون درجاتي ارتفاع مرتبه سنی
بوله بس کتب احاديث ده مسطور اولان
صلواتك هر يري بر کونه اولمغله اول شتمغله
مشغول اوليغي سيدالصلوة ايله اون نسخه
جليله احبار اولند بکه سلوطين ماضين محمود
حواقين سلطان محمود بيکنکين رحمة الله

علیہا ہر کون بکے برکت عادت مالوفہ
 سیر و عبادت موصوفہ سی ولوب
 لکن بعض اوقات اول اشغال حقیقی
 مصالح مسلمینہ باعث و تعویج اولغہ
 رسول مجتبیٰ حضرت محمد مصطفیٰ
 صلوٰۃ اللہ علیہ پر کجہ واقعہ لرینہ کروب
 برکتہ اوقنہ سبب بریرینہ کج صلوٰۃ
 تعلیم و بعد اجراء احکامہ تقید لازم
 اید و کین تفہم بیورمہ لریلہ بدعہ بر صلوٰۃ
 تدن فراغت اید و سبب بود عانتہ قرائتہ
 ملازمست ایلست و با الجملة باعث
 اجور موفور سبب مشو بار نامخصرہ

وَرَفَاهِيَتُمْ مَكْمَلِ اَوْلِي زِيَرَا بُودَعَاءِ شَرِيف
 زُبُور سُورَه لرندن بر سُورَه لطيف
 و قرآن اچينده كي رحمن سُورَه سِنَه
 نَظَر وَاَجِبُ التَّعْرِيفِ دُرُوبَا الْجَمَلَه بُودَعَايَه
 مَدِ و مَت ايدن هر نيه ميل ايلسه طلبسز
 قَرَشُوا كُلَّ حُصُولَه مَوْصُول اُولَه قَوْل اَوْفُسَه
 اَز اَو كَر كَار اَوْفُسَه مَغْفِرَت رِيْشَا دَاوَلَه
 حَسَنَه حَال اَوْفُسَه صَحَّت و حَيَات
 بُوْلَه وَ مَتَّه اَوْفُسَه قَبْد تَكَمُّدَن مَنَاجَات
 بُوْلَه نَبِي وَ دُور حَضَرَت دَاوُد عَلَيْهِ السَّلَام
 هَر خِنْد كِه بِر وَاِقَعَه اَوْ غَرَسَه وَاِاخُو زِيَر
 هَا اِيلِيَه مَقَارِيْن اَوْفُسَه بُودَعَاءِ اَوْ قُور

نصبتو اتم حقته

وادر بنای جمله اقتدیم فانز قلده حتم غایبند دفتر دار فونته کونورده
اوز ویدیکم بر عدد یوغانه اید بر عدد انگیزه فایر سنی خلاف راجع اوله
نطب استیله مدد سینه کونورده ویروقه صدم ارسده اید ده بولده
اید اوله مضرته بنی شمس یوغانه اید فایرله تادی سینه داعیه اید اتم
و نصبتو ضیاع اولدنی جهته فایتیله نصبتو دخی ایسا و اقتناع کونورده
اولدنی معلوم نصبتو یولدر معالی اید حضرت عریفه جیب یوغانه
اید فایتیله داعیه تادی اید ویلی و شاید قول اقرار جمله مرتبه
اولدنی خلاصه معنی نصبتو اید اید ویلی و جبران و یاد غیر اختیار
فیلله اوله عرصه نیانیم بیرم فایرله الامیرتو سینه



والله تذكروا الصلوة عليه ^{الله} محاسن عليه وسلم وله في اول الرسل وما يكتب بعد السجدة قوله يكن
 هذا في الصدر الاول واحداث عند ولاية بني هاشم فمضى به عمل الناس في اقطاع
 الارض ومنهم من يحتج به الكتاب ايضا قال الشيخ يوسف بن عمر ثم وقع الاجماع
 عليها فلا يكتب كتاب الا كتب فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد السجدة
 انتهى والقصد بها التبرك عملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل كدام لا يذكر الله تعالى فيه
 فيبدء به وبالصلوة على فمواقطع الكتب محكون من لا يذكر وفي لفظ كل كدام ذي بال
 لا يبدء فيه بذكر الله ثم بالصلوة على فمواقطع الكتب محكون من لا يذكر وفي لفظ كل كدام ذي بال
 من الصلوة صلى الله عليه وسلم والجمع لذكره صلى الله عليه وسلم مع ذكر ربه عز وجل
 تا سببا بقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك فقد روي جماعة من حديث اني سعيد رضي الله
 عنه ان صنعاه لا اذكر الا ذكرت معي والادب بعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم
 اذ هو الواسطة بين الله سبحانه وتعالى وبين الخلق وجميع النعم الواسلة اليهم التي اعظمها
 الهداية للاسلام انما هي بركة صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى يديه وقد قال صلى الله عليه
 وسلم لا يشكر الله من لا يشكر الناس والقيام برسم العبودية بالرجوع لما يقتضي
 الاصل فيه هو ابلغ في الامتنان ومن اجاز ذلك كانت افضلية الصلوة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على كل عمل والذي يقتضي الاصل فيه هو كون العبد يتقرب الى الله تعالى
 بالاستغفار بحق غيره لان قولنا اللهم صل على محمد هو استغفار بحق محمد صلى الله عليه
 وسلم واصيل التعبدات ان لا يتقرب الى الله تعالى الا بالاستغفار بحقه وكن لا ملأ ان
 الاستغفار بالصلوة على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم باذن من الله تعالى كان
 بالسجود لادم عليه وعليهم السلام فكان شرفهم في امتثال امر الله تعالى وكانت
 اهانة ابليس لعنة الله في مخالفة امره سبحانه تعالى والامتنان لادم عليه وعليهم السلام
 يا ايها الذين آمنوا اذوا الى امر وقد قال القاضي ابو بكر بن بكير في الآية افترض الله تعالى
 على خلقه ان يصلوا على نبيه صلى الله عليه وسلم واسلموا سبلما ولم يجعل ذلك لوقت معلوم فالواجب
 ان يكثر المرء منها ولا يغفل عنها

قاتله التي حاصره وسونيك اعدال سنة قنده
 بيد لمسة اوله شهر به فرقه بر بد جف غروته
 بر مندان بالوده باليكز حوت يوز طقانه سكر غروته
 سر منان افر صفة ملطانه سنة قنده وسونيك ملكه حاصره
 سنة قنده وغنايت بيد لمسة اوله شهر اوله التي بجف غروته
 حاصره بر مندان باليكز يوز طقانه سكر غروته حاصره
 عجز از م استك نه طقانه سنة قنده ماتي اينه سنة شباني
 غاينه دكنه بر سنة لك اولقه اوزده حاصره
 سر منان افر صفة ملطانه سنة قنده وسونيك ملكه حاصره
 غطيه وغنايت بيد لمسة اوله شهر اوله التي بجف غروته حاصره
 بر مندان بالوده باليكز يوز طقانه سكر غروته حاصره
 اينه سنة طقانه سنة قنده ماتي اينه سنة شباني غاينه دكنه بر سنة
 لك اولقه اوزده حاصره وكون سنة حاصره اعدال سكر
 است سنة حاصره اوله وسونيك اعدال سنة قنده
 سر منان افر صفة ملطانه سنة قنده وسونيك ملكه حاصره
 وغنايت بيد لمسة اوله شهر به فرقه بر بد جف غروته حاصره
 بالوده باليكز حوت يوز طقانه سكر غروته

سنة قنده وسونيك اعدال سنة قنده
 سر منان افر صفة ملطانه سنة قنده وسونيك ملكه حاصره
 وغنايت بيد لمسة اوله شهر به فرقه بر بد جف غروته حاصره
 بالوده باليكز حوت يوز طقانه سكر غروته

جانب و س

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل
الدين والدار
الآخرة

مکاش	سهام و	ویر کردی
بنکون	دست نوی	بحر می سنوی
جروش	غروش	غروش
۱۸۰۰		
۱۸۰۰		

اموال مکافه
اقراضی ایوب ابدن

صورت ناریه و تسلیبی

بگون	اسلات	قائمہ	توا سبطی	بارخ اسلامی	نومبر و سنی
۷۵		۷۵	۷۵	۷۵	۷۵
۷۵		۷۵	۷۵	۷۵	۷۵
۷۵		۷۵	۷۵	۷۵	۷۵
۷۵		۷۵	۷۵	۷۵	۷۵

مصارف فرق العاده حربيه لك اسبوع سيچون ۱۷ رجب سنه ۱۲۹۴ تاريخه نشر
واعلان اولئان نظامنامه مخصوص حكومت عثمانيه مقتضاي اراده شديدين اولان استقراض
داخلي مجبور بدن **محافظت** **مدیر امور** **وزارت معارف** **امده**
خزانه جلاليه به دريت تقسيط اليه اقراض واعطائه مكلف اولدني اقمه لك يكوئي بوجه بالا
محمد امين غر و شد باغ او مشدر في **مرکز**